

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٢٤) باب تسوية الصف

(باب تسوية الصف) أى فى الصلاة . وفى بعض النسخ الصفوف ، والمراد بالاول الجنس قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُفَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بِنْيَانٍ مَرْصُوعٌ - ٦١ : ٤﴾ ، وقال تعالى : ﴿إِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ - ٣٧ : ١٦٥﴾ وأمرنا أن نصف فى الصلاة كما تصف الملائكة عند ربها . ومعنى تسوية الصف هو اعتدال القائمى به على سمت واحد وخط مستقيم وسد الخلل الذى فى الصف بالزواق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم . قال ابن عبد البر فى الاستذكار : الآثار فى تسوية الصف متواترة من طرق شتى فى أمره ﷺ بتسوية الصفوف وعمل الخلفاء الراشدين بعده ، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء - انتهى . واختلفوا فى حكمها من الوجوب والتدب : قال العيني : هى من سنة الصلاة عند أبى حنيفة والشافعى ومالك ، وزعم ابن حزم أنه فرض . وقيل : إنه مندوب . وذهب البخارى إلى الوجوب حيث ترجم فى صحيحه بقوله باب إثم من لم يتم الصفوف . قال العيني : ظاهر ترجمة البخارى يدل على أنه يرى وجوب التسوية ، والصواب هذا الورود الوعيد الشديد فى ذلك ، وقال فى موضع آخر الصواب أن تسوية الصفوف واجبة بمقتضى الأمر ، ولكنها ليست من واجبات الصلاة بحيث أنه إذا تركها فسدت صلاته أو نقصتها ، غاية ما فى الباب إذا تركها بإثم . قلت : الحق عندى أن إقامة الصف وتعديله وتسويته من واجبات صلاة الجماعة بحيث إذا تركها نقصتها ، وبإثم تاركها لورود الأمر بالتسوية ، والأصل

﴿الفصل الأول﴾

١٠٩١ - (١) عن النعمان بن بشير ، قال : كان رسول الله ﷺ يسوى صفوفنا حتى كأنما يسوى بها القداح ، حتى رأى أنا قد عقلنا عنه ، ثم خرج يوما ، فقام حتى كاد أن يكبر ، فرأى رجلا باديا

في الأمر الوجوب ، ولورود الوعيد الشديد في تركه ، ولقوله ﷺ إن تسوية الصفوف من إقامة الصلوة ، وفي رواية : من تمام الصلوة ، ولقوله إن إقامة الصف من حسن الصلوة ، والمراد بحسنها تمامها ، ولشدة اهتمامه ﷺ وخلفاءه بعده بذلك ، ولا ينكار أنس على تركه حيث قال ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف ، أخرجه البخاري . ولا ينكار يستلزم المنكر ، والمباح لا يسمى منكرا ، ولأن عمر وبلا لا كانا يضربان أقدامهم لإقامة الصف وضربهما أقدامهم ، يدل على أنهم تركوا واجبا من واجبات الصلوة وأما إنه هل تفسد صلوة من ترك التشويه أم لا فالظاهر أنه تصح ولا تفسد لعدم ورود نص صريح في ذلك . قال الحافظ في الفتح : ومع القول بأن التسوية واجبة ، فصلاة من خالف ولم يسو صحيحة لاختلاف الجهتين . ويؤيد ذلك أن أنسا مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلوة . وأفرط ابن حزم فجزم بالبطلان - انتهى .

١٠٩١ - قوله (يسوى صفوفنا) أى يذو أو بأمره (كأنما يسوى بها) أى بالصفوف (القداح) بكسر القاف جمع قدح بكسر قاف فسكون دال وهو خشب السهم حين ينحت ويبرى . قال الخطابي في المعالم (ج ١ ص ١٨٤) : القدح خشب السهم إذا برى وأصلح قبل أن يركب فيه النصل والريش - انتهى . وقيل : هو السهم مطلقا ، يعنى يبالغ في تسوية الصفوف حتى تصير كأنما يقوم بها السهام أشدة استوائها واعتدالها ، قاله النووي . وقال الطيبي : ضرب المثل به للتساويين أبلغ الاستواء في المعنى المراد منه ، لأن القدح لا يصلح لما يراد منه إلا بعد الانتهاء في الاستواء ، وإنما جمع مع الغنية عنه بالمفرد لمكان الصفوف أى يسوى كل صف على حدة كما يسوى الصانع كل قدح على حدته وروعى في قوله يسوى بها القداح نكتة ، لأن الظاهر كأنما يسويها بالقداح ، والباء للآلة كما في كتبت بالقلم ، فمكس ، وجعل الصفوف هى التى يسوى بها القداح مبالغة في الاستواء - انتهى . وفي رواية لأحمد (ج ٤ ص ٢٧٢) كان يسوينا في الصفوف حتى كأنما يحاذى بنا القداح . وفي أخرى له (ج ٤ ص ٢٧٧) ولابن ماجه : يسوى الصف حتى يجعله مثل الرمح أو القدح (حتى رأى) أى علم (إنا قد عقلنا) أى فهمنا التسوية (عنه) قال الطيبي : أى لم يبرح يسوى صفوفنا حتى استوينا استواء أراد منا وتعلمناه عن فعله (ثم خرج يوما) أى إلى المسجد (فقام) أى في مقام الإمامة (حتى كاد أن يكبر) تكبيرة الاحرام (باديا) أى ظاهرا خارجا

صدره من الصف، فقال: عباد الله! لتسون صفوفكم، أو ليخالفن الله بين وجوهكم. رواه مسلم.

(صدره من الصف) أى من صدور أهل الصف. وفي رواية أبي داود: حتى إذا ظن أن قد أخذنا ذلك عنه وفقهنا أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل منتبذ ب صدره. وفي رواية لأحمد: فلما أراد أن يكبر رأى رجلاً شاخصاً صدره. وفي أخرى له، ولابن ماجه: فرأى صدر رجل ناتئاً يعنى مرتفعاً بالتقدم على صدور أصحابه (عباد الله) بالنصب على حذف حرف النداء. قال ابن حجر: لم ينهه بخصوصه جرياً على عادته الكريمة مبالغة في الستر (لتسون) بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الواو المشددة وتشديد النون المؤكدة. قال القسطلاني: ولابن ذر عن الجوى والمستمل: «لتسون» و«واوين» والنون للجمع. قال القاضى: هذه اللام هى التى يتلقى بها القسم، والقسم هنا مقدر، ولهذا أكدته بالنون المشددة (أو ليخالفن الله) بالرفع على النفاة، وفتح اللام الأولى المؤكدة وكسر الثانية وفتح الفاء، أى ليقمن الله المخالفة (بين وجوهكم) إن لم تسووا صفوفكم أى بتحويلها عن مواضعها إلى أديارها وجعلها مواضع الاقضية، أو بتغيير صورها ومسحها على صورة بعض الحيوانات كالخار مثلاً، فهو محمول على الحقيقة. ويؤيد حمله على ظاهره حديث أبي أمامة لتسون الصفوف أو لتطمسن الوجوه، أخرجه أحمد، وفي إسناده ضعف. وفيه وقوع الوعيد من جنس الجنابة. وهى المخالفة. قال الحافظ: وعلى هذا فهو أى التسوية واجب، والتفريط فيه حرام. وقيل: هو مجاز ومعناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء. واختلاف القلوب، كما تقول تغير وجه فلان على أى ظهر لى من وجهه كرامة لى، لأن مخالفتهم فى الصفوف مخالفة فى ظواهرهم، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن. ويؤيده ما فى رواية لآبى داود: أو ليخالفن الله بين قلوبكم، وحديث أبي مسعود الآتى: لا تختلفوا فتختلف قلوبكم، أى هواها وأرادتها. وقيل: المراد بالوجوه الذوات. قال ابن العربى فى العارضة (ج ٢ ص ٢٥) بين وجوهكم، يعنى مقاصدكم، فإن استواء القلوب يستدعى استواء الجوارح واعتدالها، فإذا اختلفت الصفوف دل على اختلاف القلوب، فلا تزال الصفوف تضطرب وتهمل، حتى يتلى الله باختلاف المقاصد وقد فعل ونسأل الله حسن الخاتمة. وقال القرطبي: معناه تفرقون فياخذ كل واحد وجهها غير الذى يأخذه صاحبه، لأن تقدم الشخص على غيره مظنة الكبر المفسد للقلب الداعى إلى القطيعة. والحاصل أن المراد بالوجه إما ذات الشخص، فالمخالفة بحسب المقاصد، وإما العضو المخصوص، فالمخالفة إما بحسب الصورة الانسانية، وإما بحسب الصفة. وإما بحسب القدم وراء. والحديث فيه غاية التهديد والتوبيخ. قال الطيبي: إن مثل هذا التركيب متضمن للأمر توبيخاً، أى والله ليكون أحد الأمرين إما تسويتكم صفوفكم أو أن يخالف الله بين وجوهكم. وفيه دليل على وجوب تسوية الصف وتعديله. وقيل: إن هذا الوعيد من باب التغليظ والتشديد تأكيداً كيدا وتحريضا على فعلها، أى فلا يدل على الوجوب. قال العيني بعد ذكره: كذا قاله الكرماني، وليس بسديد، لأن الأمر المقرون بالوعيد يدل على الوجوب (رواه مسلم) وأخرجه

١٠٩٢ - (٢) وعن أنس، قال: أقيمت الصلاة، فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه، فقال: أقيموا صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري. رواه البخاري. وفي المتفق عليه قال: أتموا الصفوف، فإني أراكم من وراء ظهري.

أيضا أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ١٠٠) و (ج ٢ ص ٢١) كلهم من طريق سماك عن النعمان بن بشير. وأخرج البخاري ومسلم والبيهقي من طريق سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير الفصل الأخير منه، ولأحمد وأبي داود في رواية. والبيهقي قال: فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه، وركبته بركبته، ومنكبه بمنكبه.

١٠٩٢ - قوله (أقيمت الصلاة) أي أقام المؤذن للصلاة (فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه) أي التفت إلينا بعد إقامة المؤذن (أقيموا صفوفكم) أي عدلوها وسووها، يقال أقام العود إذا عدله وسواه (وتراصوا) بضم الصاد المهمة المشددة. وأصله تراصوا، أي تضاموا وتلاصقوا حتى تتصل مناسككم وأقدامكم في الصف، ولا يكون بينكم خلل وفرج من رص البناء ألصق بهضم بعض. ومنه قوله تعالى: ﴿كأنهم بنيان مرصوص - ٦١: ٤﴾. وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة، وفيه أن تسوية الصف واجبة (فإني أراكم من وراء ظهري) أي من خاف ظهري. والفاء فيه للسببية، أشار به إلى سبب الأمر بذلك، أي إنما أمرت بذلك، لأنني تحققت منكم خلافه. وقد تقدم القول في المراد بهذه الروية في باب الركوع، وأن المختار حملها على الحقيقة خلافاً لمن زعم أن المراد بها خلق علم ضروري له بذلك، ونحو ذلك قال الزين بن المنير: لا حاجة إلى تأويلها، لأنه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة. وقال القرطبي: حملها على ظاهرها أولى، لأن فيه زيادة في كرامة النبي ﷺ، وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة (رواه البخاري) أي بهذا اللفظ في باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف. وأخرج مسلم بنحوه، وأخرجه البيهقي (ج ٢ ص ٢١) بلفظ البخاري (وفي المتفق عليه) ظاهر هذا أن الشيخين اتفقا على إخراج الحديث بهذا اللفظ. وفيه نظر، لأن قوله: أتموا الصفوف من أفراد مسلم، وقوله: فإني أراكم من وراء ظهري من أفراد البخاري. وسياق الحديث عند مسلم أتموا الصفوف فإني أراكم خلف ظهري. والظاهر أن المصنف أخذ قوله أتموا الصفوف من رواية مسلم، وقوله فإني أراكم من وراء ظهري من رواية البخاري، فجعل مجموعها حديثاً متفقاً عليه، ولا يخفى ما فيه. ولعله تبع في ذلك الجزري حيث نسب هذه الرواية الثانية في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٩٣) إلى البخاري ومسلم (أتموا) أي أيها الحاضرون لأداء الصلاة معي (الصفوف) أي الأول فالأول (فإني أراكم) روية حقيقية (من وراء ظهري) أي من خلفه كما أراكم من بين يدي. قيل: الفرق بين قوله: إني أراكم من

.....

وراء ظهري بذكر «من»، وبين قوله: إني أراكم خلف ظهري أى بدون «من» أنه إذا وجد من يكون فيه إشعار بأن مبدأ الروية ومنشأها من خلف بأن يخلق الله حاسة باصرة فيه، وإذا عدم يحتمل أن يكون منشأها هذه العين المعهودة، وأن تكون غيرها مخلوقة في الخلف والوراء، ولا يلزم رؤيتنا تلك الحاسة، إذ الروية إنما هي بخلق الله تعالى وإرادته. والحديث أخرجه أيضا النسائي. وزاد البخاري في رواية: وكان أحدها يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه. قال الحافظ: صرح سعيد بن منصور في روايته أن هذه الزيادة في آخر الحديث من قول أنس. وأخرجه الاسماعيلي من رواية معمر عن حميد بلفظ: قال أنس فلقد رأيت أحدها إلى آخره. وأفاد هذا التصريح أن الفعل المذكور كان في زمن النبي ﷺ. وبهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد باقامة الصف وتسويته. وزاد معمر في روايته ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لفركانه بغل شمس - انتهى كلام الحافظ. قلت: قوله ﷺ: تراصوا، وقوله: رصوا صفوفكم، وقوله: سدوا الخلل، ولا تدرؤا فرجات للشيطان، وقول النعمان بن بشير: فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه الخ، وقول أنس: وكان أحدها يلزق منكبه بمنكب صاحبه الخ كل ذلك يدل دلالة واضحة على أن المراد باقامة الصف وتسويته إنما هو اعتدال القائمين على سمت واحد وسد الخلل والفرج في الصف بالزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم، وعلى أن الصحابة في زمنه ﷺ كانوا يفعلون ذلك، وإن العمل برص الصف والزاق القدم بالقدم وسد الخلل كان في الصدر الأول من الصحابة وتبعهم، ثم تهاون الناس به. قال شيخنا في إبطار المتن بعد ذكر قول النعمان وأنس: فظهر أن الزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف سنة، قد عمل بها الصحابة خلف النبي ﷺ، وهو المراد باقامة الصف وتسويته على ما قال الحافظ - انتهى. وجزى الله أهل الحديث أحسن ما يجزى به الصالحون، فانهم أحيوا هذه السنة التي تهاون الناس بها لاسيما المقلدون لأبي حنيفة، فانهم لا يلزقون المنكب بالمنكب في الصلوة فضلا عن إلزاق القدم بالقدم والكعب بالكعب، بل يتركون في البين فرجة قدر شبر أو أزيد، بل ربما يتركون فصلا يسع ثالثا وإذا قام أحد من أصحاب الحديث في الصلوة مع حنفي وحاول لالصاق قدمه بقدمه اتباعا للسنة نحى الحنفي قدمه حتى يضم قدميه ولا يبق فرجة بينهما واشتأز ونظر إلى صاحبه المحدثي شزرا، بل ربما نفر كالحمار الوحشي، ويمد صنيع أهل الحديث الذي هو اتباع السنة وإحيائها من الجهل والجفاء والفظاظة والغلظة، فانا لله وإنا إليه راجعون، وعالمهم وعاميمهم في ترك هذه السنة والاستغفار عنها سواء قال صاحب فيض الباري (ج ٢ ص ٢٣٦): المراد بالزاق المنكب بالمنكب عند الفقهاء الأربعة أن لا يترك في البين فرجة تسع فيها ثالثا قال ولم أجد عند السلف مرقا بين حال الجماعة والافتراق في حق الفصل بين قدمي الرجل بأنهم كانوا يفصلون بين قدميه في حال الجماعة أزيد من حال الافتراق. وهذه المسئلة أوجدها غير المقلدين فقط، وليس عندهم إلا لفظ الازلاق، وليت شعري ما ذا يفهمون من قولهم الباء للالصاق، ثم يثلثونه مردت بزيد، فهل كان مروره به متصلا ببعضه ببعض أم كيف معناه، ثم إن الأمر

.....

لا يفصل قط إلا بالتعامل ، وفي مسائل التعامل لا يؤخذ بالألفاظ ، قال لما لم نجد الصحابة والتابعين يفرقون في قيامهم بين الجماعة والانفراد علمنا أنه لم يرد بقوله إِرَاق المنكب إلا التراص وترك الفرجة ، ثم فكر في نفسك ولا تعجل أنه هل يمكن إِرَاق المنكب مع إِرَاق القدم إلا بعد ممارسة شاقة ، ولا يمكن بعده أيضا فهو إذن من مخترعاتهم لا أثر له في السلف - انتهى . قلت حمل الازراق هنا على المجاز يحتاج إلى قرينة ، وتفسيره بأن لا يترك في البين فرجة تسع فيها ثالثا لا أنارة عليه من دليل لا من منقول ولا من معقول ، ولا يوجد ههنا أدنى قرينة وأضعف أثر يدل على هذا المعنى البتة ، فهو إذا من مخترعات هذا المقلد الذي جعل السنة بدعة ، والبدعة أى ترك الازراق بإيقاع الفرجة وعدم التضام سنة ، ثم لم يكتف بذلك بل تجاسر فنسب ما اخترعه إلى الفقهاء الأربعة . ثم أقول ما الدليل من السنة أو عمل الصحابي على تحديد الفصل بين قدمي المصلي بأن يكون قدر أربع أصابع أو قدر شبر في حال الانفراد والجماعة كليهما . والحق أن الشارع لم يعين قدر التفريق بين قدمي المصلي راحة له وشفقة عليه . لأنه يختلف ذلك باختلاف حال المصلي في الهزال والسمن والقوة والضعف . فالظاهر أنه يفصل بين قدميه في الجماعة قدر ما يسهل له سد الفرج والحلل وإِرَاق منكبيه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه من غير تكلف ومشقة . ثم إنه ليس عندنا لفظ الازراق فقط بل هنا لفظ التراص وسد الحلل والنهي عن ترك الفرجة للشيطان وكل واحد من ذلك يؤكد حمل الازراق على معناه الحقيقي ، وماذا كان لو كان هنا لفظ الازراق فقط . وقد اعترف هو في آخر كلامه أن المراد به التراص وترك الفرجة ، وهذا هو الذي نقوله . ولا يحصل التراص والتوق عن الفرجة إلا بأن يلمص الرجل منكبيه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه حقيقة ، وليت شعري ماذا يقول هوفي مثال الالتصاق الحقيقي وهو قولهم به داء ، ثم ماذا يقول في قوله ﷺ إذا أَرَقَ الحُتَّانُ بالخُطَّانِ فقد وجب الغسل . والسنة الصحيحة المحكمة حجة وقاضية على التعامل ، لا أن التعامل قاض على السنة ، لا فرق عندنا في ذلك بين عمل أهل المدينة وبين عملهم وعمل غيرهم من البلاد الإسلامية مع أن عمل المسلمين في الزمن النبوي وعمل الخلفاء وسائر الصحابة والتابعين بعده ﷺ كان على التراص والتضام وعدم إبقاء الفرجة مطلقا ولا يعتد بعمل الناس بعد الصدر الأول ولا يكون أدنى مشقة في إِرَاق المنكب بالمنكب مع إِرَاق القدم بالقدم فنحن نفعل ذلك في الجماعة عملا بالحديث واتباعا للسنة من غير ممارسة وكلفة ، ومن غير أن نفرج بين القدمين أزيد مما نفرج في حال الانفراد لكن لا يسهل ذلك إلا على من يحب السنة وصاحبها ، ويترك التحيل لترك العمل بها وأما المقلد الذي عمت بصيرته فيشقى عليه كل سنة إلا ما كان موافقا لهواه ، هدى الله تعالى هؤلاء المقلدين ووفقههم للعمل بالسنة النبوية الصحيحة الثابتة ، وترك التأويل والتحريف .

١٠٩٣ - (٣) وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **سوا صفوكم**، فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة. متفق عليه. إلا أن عند مسلم: من تمام الصلاة.

١٠٩٤ - (٤) وعن أبي مسعود الأنصاري، قال: كان رسول الله ﷺ **يمسح مناكبنا**

١٠٩٣ - قوله (سوا صفوكم) فيه دليل على وجوب تسوية الصف (فإن تسوية الصفوف) وفي رواية الصف بالافراد، والمراد به الجنس (من إقامة الصلاة) أى المأمور بها الممدوح فاعلمها في الآيات الكثيرة. وقال القارى: أى من جملة إقامة الصلاة في قوله تعالى: ﴿الذين يقيمون الصلاة﴾، وهى تعديل أركانها وحفظها من أن يقع زيغ في فرائضها وستنها وآدابها. وقال العيني: التقدير من كمال إقامة الصلاة، فإن تسوية الصفوف ليست من إقامة الصلاة، لأن الصلاة تقام بغيرها، ولا يخفى ما فيه. (متفق عليه) وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه (إلا أن عند مسلم من تمام الصلاة) وكذا أخرج بهذا اللفظ أبو داود وابن ماجه والاسماعيلى والبيهقى وغيرهم. وروى عن جابر قال قال رسول الله ﷺ أن من تمام الصلاة إقامة الصف أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبرانى فى الكبير والأوسط. قال العيني: أى من كمال تمام الصلاة أو من حسن تمام الصلاة. قلت: هذا خلاف الظاهر. والحديث معناه مستقيم من غير تقدير لفظ الكمال أو الحسن. وقد استدلل ابن حزم بقوله من إقامة الصلاة على أن تعديل الصفوف والتراس فيها فرض قال فى المحلى (ج ٤ ص ٥٥) تسوية الصف إذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض، لأن إقامة الصلاة فرض، وما كان من الفرض فهو فرض. قال الحافظ: ولا يخفى ما فيه، ولا سيما قد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة يعنى أنه رواها بعضهم بلفظ من تمام الصلاة. واستدل ابن حزم بالبروتين. قال العيني والحافظ: واستدل ابن بطلان بما فى البخارى من حديث أبي هريرة بلفظ فإن إقامة الصف من حسن الصلاة على أن التسوية سنة، قال لأن حسن الشيء زيادة على تمامه، وأورد عليه رواية من تمام الصلاة. وأجاب ابن دقيق العيد فقال قد يؤخذ من قوله: تمام الصلاة الاستحباب، لأن تمام الشيء فى العرف أمر خارج عن حقيقته التى لا يتحقق إلا بها وإن كان يطلق بحسب الوضع على ما لا تتم الحقيقة إلا به. قال الحافظ: ورد بأن لفظ الشارع لا يحمل إلا على ما دل عليه الوضع فى اللسان العربى، وإنما يحمل على العرف إذا ثبت أنه عرف الشارع لا العرف الحادث. وقال العيني: وفيه أى فى جواب ابن دقيق العيد نظر، لأن ألفاظ الشرع لا تستعمل بحسب العرف.

١٠٩٤ - قوله (يمسح مناكبنا) وفى رواية للنسائى: **يمسح عواتقنا**. والمناكب جمع منكب، وهو ما بين الكتف والعتق. وقيل: مجتمع رأس الكتف والعضد، والعواتق جمع عاتق، وهو ما بين المنكب والعتق،

في الصلاة، ويقول: استوتوا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، ليلنى منكم

أى يسحها ليعلم به تسوية الصف . وقال القارى : أى يضع يده على أعطافنا حتى لا تتقدم ولا تأخر . وقال النووى : أى يسوى منا كتبنا فى الصفوف و يعدلنا فيها (فى الصلوة) أى فى حال إرادة الصلوة بالجماعة (ويقول) أى حال تسوية المناكب على ما هو الظاهر (ولا تختلفوا) أى بالتقدم والتأخر فى الصفوف ، كما يدل عليه روايات الحديث (فتختلف) بالنصب على أنه جواب للنهى (قلوبكم) أى أهويتها وإرادتها أى اختلاف الصفوف سبب لاختلاف القلوب يجعل الله تعالى كذلك . وقيل : لأن اختلاف الصفوف اختلاف الظواهر ، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن . وفيه أن القلب تابع للأعضاء ، فإذا اختلفت الأعضاء ، وإذا اختلفت فسدت الأعضاء ، لأنه رئيسها المتبوع وملكها المطاع والأعضاء كلها تبع له ، فإذا صلح المتبوع صلح التبعية ، وإذا استقام الملك استقامت الرعية . وبين ذلك الحديث المشهور : ألا إن فى الجسد مضغة ، إذ صلحت صلح الجسد ، وإذا فسدت فسد الجسد ، ألا وهى القلب . قيل : إن بين القلب والأعضاء تعلقا عجيبا وتأثيرا غريبا بحيث أنه يسرى مخالفة كل إلى الآخر وإن كان القلب مدار الأمر اليه (ليلنى منكم) بكسر لاوين وخفة نون بلا يا قبلها . وفى المصاحح ليلنى . قال شارحه : الرواية بإثبات الياء ، وهو شاذ ، لأنه من الولى بمعنى القرب ، واللام للأمر ، فيجب حذف الياء للجزم ، قيل : لعله سهو من الكاتب ، أو كتب بالياء ، لأنه الأصل ثم قرئ كذا . أقول الأولى أن يقال إنه من إشباع الكسرة كما قيل فى لم تهجو ولم تدعى ، أو تنبيه على الأصل كقراءة ابن كثير (إنه من يتقى ويصبر) ، أو انه لغة فى أن يكونه تقديرى ، كذا فى المراقبة . وقال النووى فى شرح مسلم : ليلنى هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون . ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد . قال الشيخ أحمد محمد شاكر فى تعليقه على الترمذى (ج ١ ص ٤٤٠) بعد ذكر كلام النووى : ومكذا طبع فى صحيح مسلم فى طبعة بولاق (ج ١ ص ١٢٨) ، وفى طبعة الآستانه (ج ٢ ص ٣٠) فى حديث أبى مسعود وابن مسعود (الآتى) ، وكتب بهامشها فى حديث أبى مسعود أن فى نسخة ليلنى ، وضبط بتشديد النون وفتح الياء قبلها ، ولكن فى نسخة مخطوطة عندى من صحيح مسلم يغلب عليها الصحة بإثبات الياء فهما من غير ضبط ، وكتب بهامشها فى الموضعين أن فى نسخة ليلنى يحذف الياء ، قال وأظن أن حذفها من تصرف الناسخين ، وكذلك ضبط الكلمة على إثبات الياء بفتحها وتشديد النون ذهابا منهم إلى الجادة فى قواعد النحو مجزم الفعل المفعول يحذف حرف العلة . وقد رأيت كثيرا من الناسخين والعلماء يجوزون لأنفسهم تغيير ما خالف القواعد المعروفة ظنا منهم أنه خطأ ، والدليل على ظن التصرف منهم أنه قال الطيبى على ما نقل عنه الشارح المباركفورى فى شرح الترمذى أن من حق هذا اللفظان يحذف منه الياء ، لأنه على صيغة الأمر ، وقد وجدنا بإثبات الياء وسكونها فى سائر

أولو الاحلام والنهى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. قال أبو مسعود: فأنتم اليوم أشد اختلافا. رواه مسلم.

كتب الحديث، والظاهر أنه غلط - انتهى. وليس هذا غلطاً كما زعم الطيبي، بل إثبات حرف العلة في مثل هذا ورد في الحديث كثيراً، وله شواهد من الشعر، وقد بحث فيه العلامة ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح (ص ١١ - ١٥) بحثاً طويلاً، وذكر من شواهد في البخاري قول عائشة أن أبا بكر رجل أسيف، وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس، وحديث من أكل من هذه الشجرة فلا يفشانا، وحديث مروا أبا بكر فاصل بالناس. ووجه ذلك بأوجه متعددة أحسنها عندى الوجه الثالث أن يكون أجرى المعتل مجرى الصحيح فأثبت الألف، يعنى أوالواو أو الياء. واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع - انتهى (أولو الاحلام) أى ذوو العقول الراجعة، وأحدها حلم بالكسر، وهو الأناة والثبوت في الأمور والسكون والوقار وضبط النفس عند هيجان الغضب، وفسر بالعقل، لأن هذه الأمور من مقتضيات العقل. والعقل الراجح يتسبب لها. وقيل: أولو الاحلام بالفون، والحلم بضم الحاء البلوغ، وأصله ما يراه النائم (والنهي) بضم نون وفتح هاء والفاء، جمع نهية بالضم. يعنى العقل، لأنه ينهى صاحبه عن القبائح. وقال أبو علي الفارسي: يجوز أن يكون النهي مصدراً كالمهدي، وأن يكون جمعاً كالظلم. قال ابن سيد الناس الاحلام والنهي بمعنى واحد، وهى العقول. وقيل: المراد بأولو الاحلام بالفون، وبأولى النهى العقل، فعلى الأول يكون العطف فيه من باب قوله: والتي قوله كذباً ومينا. وهو أن تغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى، وهو كثير في الكلام، وعلى الثانى يكون لكل لفظ معنى مستقل - انتهى. قال الخطابي في المعالم (ج ١ ص ١٨٤ - ١٨٥): وإنما أمر ^{بأن} أن يليه ذوو الاحلام والنهي ليعقلوا عنه صلاته، ولكي يخلفوه في الإمامة إن حدث به حدث في صلاته، وليرجع إلى قولهم إن أصابه سهو أو عرض في صلاته عارض في نحو ذلك من الأمور (ثم الذين يلونهم) أى الذين يقربونهم في هذا الوصف. وقال القارى: كالمراهقين أو الذين يقربون الأولين في النهي والحلم (ثم الذين يلونهم) كالصبيان المميزين أو الذين أنزل مرتبة من المتقدمين حلماً وعقلاً. والمعنى لم جرداً. فالتقدير ثم الذين يلونهم كالتساءل فإن نوع الذكر أشرف على الاطلاق. والمقصود بيان ترتيب الصفوف في القيام. قال التووى: في هذا الحديث تقديم الأفضل فالأفضل إلى الامام. لأنه أولى بالاكرام، ولأنه ربما احتاج الامام إلى استخلاف فيكون هو أولى، ولأنه يتفطن لنبيه الامام على السهو لما لا يتفطن له غيره، وليضبطوا صفة الصلاة ويحفظوها وينقلوها ويعلموها الناس، وليقتدى بأفعالهم من ورائهم - انتهى. (قال أبو مسعود) أى المذكور (فأنتم اليوم أشد اختلافاً) أى في الكلمة حتى فشت فيكم الفتن وذلك لعدم تسويتكم الصفوف كذا فسر الطيبي (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ٩٧).

- ١٠٩٥ - (٥) وعن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: لبني منكم أولو الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثلاثاً، وإياكم ومبشرات الأسواق. رواه مسلم.
- ١٠٩٦ - (٦) وعن أبي سعيد الخدري، قال: رأى رسول الله ﷺ في أصحابه تأخراً، فقال لهم: تقدموا وأتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم،

١٠٩٥ - قوله (لبني منكم أولو الأحلام والنهي) أي ليدن مني ذوو العقول الراجحة لشرفهم ومزيد تفطنهم وتيقظهم وضبطهم لصلاته. قال الطيبي أخذاً عن التوربشتي: أمر بتقديم العقلاء ذوي الأخطار والعرفان ليحفظوا صلاته ويضبطوا الأحكام والسنن، فيلذوا من بعدهم. وفي ذلك مع الانصاح عن جلالة شأنهم حيث لهم على تلك الفضيلة وإرشاد لمن قصر حالهم عن المساهمة معهم في المنزلة إلى تحرى ما يراحمهم فيها وقد روى ابن ماجه والبيهقي عن أنس بإسناد رجاله ثقات قال: كان رسول الله ﷺ يحب أن يليه المهاجرون والأنصار ليأخذوا عنه (ثم الذين يلونهم ثلاثاً) أي كررهم، وما بعدها ثلاثاً (وإياكم ومبشرات الأسواق) بفتح الهمزة واسكان الياء وبالشين المعجمة، جمع هيشة بالفتح، أي اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع الأصوات واللغط والفتن التي فيها، قاله النووي. وقال الخطابي في المعالم: أصله من الهوش، وهو الاختلاط يقال تهاوش القوم إذا اختلطوا ودخل بعضهم في بعض وبينهم تهاوش، أي اختلاط واختلاف - انتهى. وقال الطيبي: هي ما يكون من الجلبة وارتفاع الأصوات نهام عنها، لأن الصلاة حضور بين يدي الحضرة الإلهية، فينبغي أن يكونوا على السكوت وآداب العبودية. وقيل هي الاختلاط، أي لا تختلطوا اختلاط أهل الأسواق، فلا يتميز أصحاب الأحلام والعقول عن غيرهم، ولا يتميز الصبيان من البالغين ولا الذكور من الإناث. ويحوز أن يكون المعنى قوا أنفسكم من الاشتغال بأمور الأسواق فإنه يمنعكم أن تلوّن (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد والترمذي وأبو داود والبيهقي (ج ٣ ص ٩٧).

١٠٩٦ - قوله (رأى رسول الله ﷺ في أصحابه تأخراً) أي في صفوف الصلاة كأنهم تأخروا عن القرب والدنو منه ﷺ. وقيل: المراد التأخر في أخذ العلم (وأتوا بي) أي اصنعوا كما أصنع (وليأتكم) بسكون اللام، وتكسر (بكم من بعدكم) أي من خلفكم من الصفوف. والخطاب لأهل الصف الأول، أي اقتدوا بأفعالي، وليقتد بكم من بعدكم مستدلين بأفعالكم على أفعالي، أو المراد من بعدكم من أتباع الصحابة، والخطاب للصحابة مطلقاً أي تعلوا مني أحكام الشريعة، ولتعلم منكم التابعون بعدكم وكذلك أتباعهم إلى اقراض الدنيا. وبعد، على الأول مستعار للكان، وعلى الثاني للزمان، كما هو الأصل. قال الطيبي: أراد التأخر في صفوف الصلاة أو التأخر

لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله . رواه مسلم .
 ١٠٩٧ - (٧) وعنه جابر بن سمرة ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فرأانا حلقا ،

عن أخذ العلم ، فلي الأول معناه ليقف الألباء والعلماء في الصف الأول ، وليقف من دونهم في الصف الثاني ، فإن الصف الثاني مقتدون بالصف الأول ظاهرا لا حكا . ففيه جواز اعتداد المأموم في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أوصف قدامه يراه متابعا للإمام وعلى الثاني المعنى وليتعلم كلكم متى أحكام الشريعة ، وليتعلم التابعون منكم ، وكذلك من يلونهم قرنا بعد قرن - انتهى . واحتدل الشعبي بقوله : وليأتكم بكم من بعدكم ، لما ذهب إليه أن كل صف منهم إمام لمن وراءهم مع كونهم مأمومين ، وأن الجماعة يتحملون عن بعضهم بعض ما يتحمله الإمام خلافا للجمهور . قال الشعبي : فيمن أحرّم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رؤسهم من الركعة إنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك ، لأن بعضهم لبعض أئمة ، أخرجه ابن أبي شيبة . قيل : وإليه مال البخاري حيث قال باب الرجل يأتهم بالإمام . ويأتهم الناس بالمأموم . قال ابن بطلان : هذا موافق لقول مسروق والشعبي إن الصوف يؤم بعضها بعضا خلافا للجمهور . وقال العيني : ظاهر هذه الترجمة أن البخاري يميل إلى مذهب الشعبي في ذلك ، قال وما يؤكد أن ميله إلى قول الشعبي أنه صدر هذا الباب بالحديث المعلق يعني حديث أبي سعيد هذا حيث قال ويذكر عن النبي ﷺ قال اتّموني وليأتكم بكم من بعدكم ، قال العيني : فانه صريح في أن القوم يأتون بالإمام في الصف الأول ، ومن بعدهم يأتون بهم . وقال الحافظ : ظاهره يدل لمذهب الشعبي ، وأجاب النووي : أن معناه يقتدى بكم من خلفكم مستدين على أفعالي بأفعالكم - انتهى . قلت : لم يفصح البخاري باختياره في هذه المسئلة . والظاهر أنه اتبع في وضع الترجمة لفظ الحديث ولم يرد التنبيه على مسئلة تسلسل الاقتداء . والحديث ليس بنص فيما قاله الشعبي ومن واقته ، كما هو ظاهر من تفسير الجمهور للحديث . والراجح عندي هو قول الجمهور والله أعلم (ولا يزال قوم يتأخرون) أي عن الصوف المتقدمة . وقيل : عن الخيرات أو عن العلم (حتى يؤخرهم الله) أي في دخول الجنة . وقال النووي : أي عن رحمته أو عظيم فضله ورفيع منزلته وعن العلم ونحو ذلك . وفيه الحث على الكون في الصف الأول والتنفير عن التأخر والبعده عنه . وقد ورد في فضيلة الصلوة في الصف الأول أحاديث متعددة عن جماعة من الصحابة . سيأتي ذكر بعضها (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ١٠٣) .

١٠٩٧ - قوله (فرأانا حلقا) بكسر الحاء وفتحها لثتان ، جمع حلقة باسكان اللام . وحكى الجوهري وغيره فتحها في لغة ضعيفة . قال الجزري : الحلقة بسكون اللام حلقة الباب وحلقة القوم وجمعها حلق بفتح الحاء واللام على غير قياس ، قاله الجوهري ، قال وقال الأصمعي : الجمع حلق مثل بدرة ويدرة وقسعة وقصع ، قال

قال: مالي أراكم عزين؟ ثم خرج علينا فقال: ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟ قلنا: يا رسول الله! وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: يتدون الصفوف الأولى، ويتراصون في الصف. رواه مسلم.

١٠٩٨ - (٨) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: خير صفوف الرجال أولها، وشرها

وحكى يونس عن أبي عمرو حلقة في الواحد بالتحريك، والجمع حلق، وقال ثعلب كلهم يحيزه على ضعفه. وقال الشيباني: ليس في الكلام حلقة بالتحريك إلا في جمع حائق، وهو الذي يخلق الشعر. والذي روينا في كتاب مسلم حلقة مضبوطا بكسر الحاء، والله اعلم - انتهى. قال الطيبي: أي جلوساً حلقة حلقة كل صف منا قد تحلق - انتهى. (مالي أراكم عزين) بكسر العين المهملة وتخفيف الزاي جمع عزة أي جماعات متفرقين حلقة حلقة نصب على الحال قال الجزري: عزين جمع عزة وهي الحلقة من الناس، والأصل عزوة وهذا من الجوع النادرة الخارجة عن بابها. قال الطيبي: قوله: مالي أراكم إنكار على رؤيته إياهم على تلك الصفة، ولم يقل مالكم، لأن مالي أراكم أبلغ كقوله: (مالي لا أرى الهدم ٢٧: ٢٠). والمقصود الانكار عليهم كاتنين على تلك الحالة، يعني لا ينبغي لكم أن تفرقوا ولا تكونوا مجتمعين مع توصي إياكم بذلك (ثم خرج علينا) أي مرة أخرى بعد هذا (ألا تصفون) بفتح التاء المثناة من فوق وضم الصاد أي في الصلاة (كما تصف الملائكة عند ربها) أي عند قامها لطاعة ربها. قال القاري. وقيل: أي في محل قربه ومكان قبوله (يتدون الصفوف الأولى) كذا في جميع النسخ بضم الهزة وسكون الواو تانيك الأول، وكذا في المصايح. ووقع في مسلم: الأول بضم الهزة وفتح الواو جمع الأول، وكذا في النسائي وابن ماجه. وعند أبي داود الصفوف المقدمة، يعني يتدون الصف الأول. ولا يشرعون في الثاني حتى يتم الأول، ولا في الثالث حتى يتم الثاني، ولا في الرابع حتى يتم الثالث، وهكذا إلى آخرها (ويتراصون في الصف) أي يتراصون ويتضامون حتى لا يكون بينهم شيء من الخلل والفرجة. وفي الحديث: النهي عن التفرق والأمر بالاجتماع. وفيه: الاقتداء بأفعال الملائكة في صلواتهم وتعباداتهم. وفيه: الأمر باتمام الصفوف الأول والتراتص في الصفوف (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ١٠١).

١٠٩٨ - قوله (خير صفوف الرجال) أي أكثرها أجراً وثواباً وفضلاً (أولها) فيه التصريح بأفضلية الصف الأول للرجال، وإنه خيرها لما فيه من إحراز فضيلة التقدم المأمور به ولقربهم من الإمام ومشاهدتهم لأحواله واستماعهم لقراءته وبعدهم من النساء (وشرها) أي أقلها ثواباً وفضلاً وأبعدا من مطلوب الشرع

آخرها . وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها . رواه مسلم .

(آخرها) لما فيه من ترك الفضيلة الحاصلة بالتقدم الى الصف الاول ولقربهم من النساء وبعدم من الامام (وخير صفوف النساء آخرها) لبعدهن من مخالطة الرجال ، ورؤيتهم وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماع كلامهم ونحو ذلك بخلاف الوقوف في الصف الاول من صفوفهن ، فانه مظنة المخالطة وتعلق القلب بهم المتسبب عن رؤيتهم وسماع كلامهم ، ولهذا كان شرها . ثم هذا التفصيل في صفوف الرجال على اطلاقه ، وفي صفوف النساء عند الاختلاط بالرجال . قال النووي : أما صفوف الرجال فهي على عمومها فخيرها أولها أبدا وشرها آخرها أبدا . أما صفوف النساء فالمراد بالحديث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال . وأما اذا صلن متميزات لا مع الرجال فهن كالرجال خير صفوفهن أولها وشرها آخرها - انتهى . وقيل : يمكن حمله على اطلاقه لمراعاة الست قنامل . وفي الحديث : إن صلاة النساء صفوفا جائزة من غير فرق بين كونهن مع الرجال أو منفردات وحدهن وأعلم انه اختلف في أن الصف الاول في المسجد هل هو ما يلي الامام مطلقا أى الذى هو أقرب الى القبلة ، أو هو أول صف تام يلي الامام لا ما تخلله شئ كقصورة ، أو المراد به من سبق الى الصلوة ولو صلى آخر الصفوف . قال النووي : الصف الاول الممدوح الذى وردت الأحاديث بفضله هو الصف الذى يلي الامام ، سواء جاء صاحبه متقدما أو متأخرا ، وسواء تخلله مقصورة ونحوها أم لا ، هذا هو الصحيح الذى يقتضيه ظواهر الأحاديث ، وصرح به المحققون . وقال طائفة من العلماء : الصف الاول هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه لا يتخلله مقصورة ونحوها ، فان تخلل الذى يلي الامام شئ فليس بأول ، بل الاول ما لا يتخلله شئ . وإن تأخر . وقبل الصف الاول عبارة عن يجئى الانسان الى المسجد ولا وإن صلى في صف متأخر . وهذان القولان غلط صريح - انتهى . قال الحافظ : وكان صاحب القول الثانى لحظ أن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل وما فيه خلل فهو ناقص . وصاحب القول الثالث لحظ المعنى في تفضيل الصف الاول دون مراعاة لفظه - انتهى . قال العلماء : فى الحز على الصف الاول المسارعة الى خلاص الذمة ، والسبق لدخول المسجد ، والقرب من الامام ، واستماع قراءته ، والتعلم منه ، والفتح عليه ، والتبليغ عنه ، والسلامة من اختراق المارة بين يديه ، وسلامة البال من رؤية من يكون قدامه ، وسلامة موضع مجوده من أذيال المصلين - انتهى . (رواه مسلم) قال القارى : كان يمكن للصف أن يحمل ويقول روى الأحاديث الحسة مسلم كما هو دأبه ولعل عادته فيما اذا كان للأحاديث سند واحد اتفاق رجاله وخلافها في خلافه - انتهى . والحديث أخرجه أيضا أحمد والترمذى وأبو داود والنسائى وابن حاجة والبيهقى (ج ٣ ص ٩٨) وروى عن جماعة من الصحابة ، منهم أبو سعيد وابن عباس وأنس وعمر بن الخطاب وأبو أمامة ، ذكرهم البيهقى في جمع الزوائد (ج ٢ ص ٩٣) .

﴿ الفصل الثاني ﴾

١٠٩٩ - (٩) عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: رصوا صفوفكم، وقاربوا بينها، وحاذوا بالاعتاق، فوالذي نفسي بيده، إنى لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنها الحذف.
رواه أبو داود.

١٠٩٩ - قوله (رصوا) يضم الراء والصاد المهملتين (صفوفكم) أى فى صلاة الجماعة بانضمام بعضكم الى بعض على السواء من الرص. وهو ضم البعض الى البعض مثل لبنات الجدار أى كونوا فى الصف كأنه بنية مرصوص، قال القارى: أى سوا صفوفكم وضموا بعضكم الى بعض حتى لا يكون بينكم فرجة (وقاربوا بينها) أى بين الصفوف بحيث لا يسع بين صفين صف آخر فيصير تقارب أشباحكم سببا لتعاقد أرواحكم، قاله القارى (وحاذوا بالاعتاق) قيل: الظاهر أن الباء زائدة، والمعنى اجملوا بعض الاعتاق فى محاذاة بعض أى مقابلته. وقيل: المراد بمحاذاة الاعتاق المحاذاة بالمناكب. ففى حديث أبى أمامة الآتى حاذوا بين مناكبكم. وفى حديث ابن عمر: حاذوا بين المناكب. والمعنى اجملوا الاعتاق والمناكب بعضها حذاء بعض أى موازيا ومسامتا ومقابلا له. وقال القاضى: أى بأن لا يترفع بعضكم على بعض بأن يقف فى مكان أرفع من مكان الآخر. قال الطيبى: ولا عبرة بالاعتاق أنفسها إذ ليس على الطويل أن يحمل عنقه محاذيا لعنق القصير (يدخل من خلل الصف) بفتح الحاء واللام أى فرجته. قال المنذرى فى الترغيب: الحلل بفتح الحاء المعجمة واللام أيضا ما يكون بين الاثنين من الاتساع عند عدم التراص. انتهى. وعن ابن مسعود قال: سوا صفوفكم فإن الشيطان يتخللها كالحذف. رواه الطبرانى فى الكبير موقفا (كأنها الحذف) بحاء مهملة وذال معجمة مفتوحتين واحدهما حذقة مثل قصب وقصبه، وهى الغنم السود الصغار الحجازية. وقيل: صغار جرد ليس لها آذان ولا أذنان بحاء بها من اليمن أى كأن الشيطان، وأنت باعتبار الخبر. وقيل: إنما أنت لأن اللام فى الخبر للجنس فيكون فى المعنى جمعا. وفى شرح العلي: قال المظهر الضمير فى «كأنها»، راجع الى مقدر أى جعل نفسه شاة أو ماعزة كأنها الحذف. وقيل: يجوز التذكير باعتبار الشيطان، ويجوز تأنيثه باعتبار الحذف لوقوعه بينهما فلا حاجة الى مقدر، كذا فى المرقاة. قلت: ورواية النسائى بلفظ: إنى لأرى الشياطين تدخل من خلل الصف كأنها الحذف. ولا اشكال فيها (رواه أبو داود) وسكت عليه هو والمنذرى. وقال النووى: استاده على شرط مسلم، نقله ميرك، والحديث أخرجه أيضا النسائى وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما والبيهقى (ج ٣ ص ١٠٠).

١١٠٠ - (١٠) وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أتموا الصف المقدم، ثم الذي يليه، فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر. رواه أبو داود.

١١٠١ - (١١) وعن البراء بن عازب، قال: كان رسول الله ﷺ يقول: إن الله وملائكته يصلون على الذين يلون الصفوف الأولى، وما من خطوة أحب إلى الله من خطوة يمشيها يصل بها صفا. رواه أبو داود.

١١٠٠ - قوله (أتموا الصف المقدم) ولفظ النسائي: الصف الأول (ثم الذي يليه) أى ثم آتموا الصف الذى يلي الصف الأول، وهكذا (فما كان) أى وجد (فليكن) أى النقص (في الصف المؤخر) دل الحديث على جمل النقص في الصف الأخير لكن لم يظهر منه وقف الصف الناقص، فظاهر حديث أبي هريرة وسقطوا الإمام أن يقف أهل الصف الناقص خلف الإمام عن يمينه وشماله (رواه أبو داود) وسكت عليه هو والمنذرى، وأخرجه أيضا أحمد والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ١٠٢).

١١٠١ - قوله (يصلون على الذين يلون) أى يقومون. قال ابن الملك: أو يباشرون ويتولون يعنى يصلون في الصفوف الأولى. والمراد من الصلوة من الله انزال الرحمة ومن الملائكة الدعاء بالتوفيق وغيره (الصفوف الأولى) كذا في جميع النسخ بضم الهمة وسكون الواو تأنيث أول، وكذا في المصاييح، ووقع في أبي داود الأول أى بضم الهمة وفتح الواو جمع أولى، وهكذا في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٩٧) أى فالأفضل الأول فالأول. وذكر المنذرى: هذا الحديث في ترغيبه بلفظ: إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف الأولى. وعند أبي داود في حديث آخر عن البراء: إن الله وملائكته يصلون على الصفوف الأولى. وفي رواية النسائي: الصفوف المتقدمة. قال السدي: أى على الصف المتقدم في كل مسجد، أو في كل جماعة فالجمع باعتبار تعدد المساجد أو تعدد الجماعات، أو المراد الصفوف المتقدمة على الصف الأخير، فالصلوة من الله تعالى تشمل كل صف على حسب تقدمه إلا الأخير فلاحظ له منها لغوات التقدم (وما من خطوة) قال العيني: بفتح الحاء وهى المرة الواحدة. وقال القرطبي: بضم الحاء وهى واحدة الخطا وهى ما بين القدمين من البعد والتى بالفتح مصدر - انتهى. ومن زائدة وخطوة، اسم ما، وقوله (أحب إلى الله) بالنصب خبره. قال القاري: والأصح رفعه وهو اسمه ومن خطوة خبره (من خطوة) متعلق بأحب (يمشيها) بالفتحة صفة خطوة أى يمشيها الرجل وكذا (يصل بها صفا) وفي حديث ابن عمر عند الطبراني: ما من خطوة أعظم أجرا من خطوة مشاها رجل إلى فرجة في الصف فدها. قال الهيثمي: في إسناده ليث بن حماد، ضعفه الدارقطني (رواه أبو داود) في حديث ذكره في باب

١١٠٢ - (١٢) وعن عائشة، رضى الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف. رواه أبو داود.

الصلوة تقام ولم يأت الإمام ينتظرونه قعوداً. وفي سنده رجل مجهول، فإنه رواه من طريق كهمس عن شيخ من أهل الكوفة عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب. وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي عن البراء حديثاً، فيه نحو هذه الرواية لكن بدون ذكر الخطوة، وهو حديث صحيح رجاله ثقات. وفي الباب عن أبي أمامة وسيقاً. وعن النعمان بن بشير عند أحمد والبخاري. قال الهيثمي: رجاله ثقات. وعن جابر عند البخاري. وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وفيه كلام، وقد وثقه جماعة. وعن العرياض بن سارية عند أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي، وعن عبد الرحمن بن عوف عند ابن ماجه، وعن أبي هريرة عند البخاري، وفيه أيوب بن حنبل ضعف من قبل حفظه.

١١٠٢ - قوله (على ميامن الصفوف) جمع ميمنة، وفيه دليل على شرف يمين الصفوف واستحباب الكون في يمين الصف الأول وما بعده من الصفوف. وأما ما رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال: قيل للنبي ﷺ: إن مسيرة المسجد تعطلت فقال من عمر مسيرة المسجد كتب له كفلان من الأجر. وما رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ من عمر جانب المسجد الأيسر لقلة أهله فله أجران. ففي اسناديهما مقال، فإن في سند حديث ابن عمر ليث بن سليم، وهو ضعيف. وفي سند حديث ابن عباس بقية بن الوليد، وهو مدلس، وقد عتقه، وإن ثبتاً فلا يعارضان حديث عائشة وما واقعه لأن ما ورد لمعنى عارض يزول بزواله. قال السدي في حاشية ابن ماجه تحت حديث ابن عمر فيه أن اليمين وإن كان هو الأصل، لكن اليسار إذا خلا فتعمره أولى من اليمين، وعلى هذا فلا بد من النظر إلى الطرفين، فإن كانت زيادة فتكن في اليمين (رواه أبو داود) وأخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ١٠٣) كلهم من رواية معاوية بن هشام عن سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة، وقد سكت عنه أبو داود. وقال المنذرى في الترغيب، والحافظ في الفتح اسناده حسن. وقال الشوكاني: رجاله رجال الصحيح على ما في معاوية بن هشام من المقال. انتهى. وقال البيهقي: تفرد به معاوية بن هشام ولا أراه محفوظاً، والمخفوظ بهذا الاسناد عن النبي ﷺ إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف، وكذلك رواه الجماعة. قلت: معاوية بن هشام هذا وثقه أبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الساجي: صدوق بهم، وقال أبو حاتم، وابن سعد: صدوق. وقال في التقريب، صدوق، له أوام، وفيه حديث البراء عند مسلم وغيره قال: كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ أحياناً أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه وعن أبي برزة الأسدي قال: قال رسول الله ﷺ: إن استطعت أن تكون خلف الإمام والافضل يمينه. أخرجه البيهقي (ج ٣ ص ١٠٤) ونسبه الهيثمي إلى الطبراني في

١١٠٣ - (١٣) وعن النعمان بن بشير، قال: كان رسول الله ﷺ يسوى صفوفنا إذا قمنا إلى الصلوة، فإذا استوينا كبر. رواه أبو داود.

١١٠٤ - (١٤) وعن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يقول عن يمينه: اعتدلوا، سوا صفوفكم. وعن يساره اعتدلوا، سوا صفوفكم. رواه أبو داود.

١١٠٥ - (١٥) وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: خياركم أئنيكم مناكب في الصلوة.

الأوسط وقال فيه من لم أجد له ذكرا. وعن ابن عباس قال: عليكم بالصف الأول وعليكم بالميمنة منه وإياكم والصف بين السورى. رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وفيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف.

١١٠٣ - قوله (يسوى صفوفنا) ولفظ أبي داود: يسوى يعنى صفوفنا أى باليد أو بالإشارة أو بالقول

(إذا قمنا إلى الصلوة) وفي أبي داود: للصلاة. وكذا في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٩٢) ووقع عند البيهقي إلى الصلوة (فإذا استوينا كبر) أى للإحرام. وفيه دليل على أن السنة للإمام أن يسوى الصفوف ثم يكبر، وأخذ بعضهم من قوله: إذا قمنا أن التسوية كانت بعد الإقامة وأصرح منه في الدلالة على هذا قوله فقام حتى كاد أن يكبر الخ في حديث النعمان، وقوله أقيمت الصلوة فأقبل علينا بوجهه الخ، في حديث أنس وقد تقدما في الفصل الأول (رواه أبو داود) وأخرجه أيضا البيهقي (ج ٢ ص ٢١) وسكت عنه أبو داود. وقال المنذرى: هو طرف من الحديث المتقدم يعنى حديث النعمان أول أحاديث هذا الباب.

١١٠٤ - قوله (كان رسول الله ﷺ يقول عن يمينه) أى منصرفا بوجهه عن جهة يمينه متوجها إلى يمين الصف. ولفظ أبي داود: إن رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلوة أخذ (أى العود المذكور في الرواية المتقدمة) يمينه ثم التفت فقال، وكذا ذكره الجزري في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٩٤) وهكذا وقع عند البيهقي (اعتدلوا) أى في القيام يعنى استووا (سوا صفوفكم) بضم تخلية الفرجة أو الثاني تفسير للأول أو تأكيد له (رواه أبو داود) ومن طريقه البيهقي (ج ٢ ص ٢٢) وسكت عنه أبو داود والمنذرى.

١١٠٥ - قوله (أئنيكم مناكب) نصب على التمييز أى أسرعكم القِيَادَ لمن يأخذ بمناكبكم الخارجة عن الصف يقدمها أو يؤخرها حتى يستوى الصف. قال المظهر: معناه إذا كان في الصف وأمره آخر بالاستواء أو يضع يده على منكبه بنقاد ولا يتكبر. وقال الخطابي في المعالم (ج ١ ص ١٨٤) معنى لين المنكب لزوم السكينة في الصلوة والطمأنينة فيها لا يلتفت ولا يحاك بمنكبه منكب صاحبه فالعنى أكثركم سكينة وطمأنينة قال: وقد يكون فيه وجه

رواه أبو داود .

﴿ الفصل الثالث ﴾

١١٠٦ - (١٦) عن أنس ، قال : كان النبي ﷺ يقول : استووا ، استووا ، استووا ، فوالذي نفسي بيده ، إني لأراكم من خلقي كما أراكم من بين يدي . رواه أبو داود .

آخر ، وهو أن لا يمتنع على من يريد الدخول بين الصفوف ليسد الخلل أو لضيق المكان بل يمكنه من ذلك ولا يدفعه بمنكبه لتراص الصفوف وتكاثف الجوع - انتهى . قال ميرك : والوجه الأول أليق بالباب ، ويؤيده حديث أبي أمامة في الفصل الثالث : ولينوا في أيدي اخوانكم . قلت : والوجه الثالث أيضا أنسب بالباب (رواه أبو داود) ومن طريقه البيهقي (ج ٣ ص ١٠١) وسكت عنه أبو داود والمنذرى . وفي سنده جعفر بن يحيى بن ثوبان عن عمه عمارة بن ثوبان . وجعفر هذا قال ابن المديني مجهول . وقال ابن القطان القاسي : مجهول الحال ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ في التقریب : مقبول وعمه عمارة بن ثوبان . قال الذهبي في ترجمته : ما روى عنه إلا ابن أخيه جعفر بن يحيى لكنه قد وثق وقال في ترجمة جعفر أن عمه يعني عمارة لين . وقال الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمة عمارة : ذكره ابن حبان في الثقات . وقال عبد الحق : ليس بالقوى فرد ذلك عليه ابن القطان وقال : إنما هو مجهول الحال . وقال في التقریب : عمارة بن ثوبان حجازي مستور ، قلت : قول الذهبي لكنه قد وثق ، وقوله لين ، وقول عبد الحق ليس بالقوى ، وذكر ابن حبان إياه في ثقاته يدل على أنه ليس بمجهول الحال عندهم ، ومن عرف حجة على من لم يعرف . قال ميرك : وكان الاخصر أن يقول المصنف روى جميع الأحاديث المذكورة في هذا الفصل أبو داود .

١١٠٦ - قوله (استووا) أى في صفوف الصلاة بأن تقوموا على سمت واحد و تراصوا حتى لا يكون بينكم فرجات (استووا استووا) كرر ثلاث مرات للتأكيد ، ويمكن أن يكون الأمر الأول وقع اجمالا ، والثاني لأهل اليمن ، والثالث لأهل اليسار (إني لأراكم من خلني) رؤية حقيقية (رواه أبو داود) هذا وهم من المصنف ، فإن هذا الحديث ليس عند أبي داود بل هو عند النسائي بوب عليه كم مرة يقول : استووا . رواه من طريق يهذ بن أسد عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ، وقد عزاه العيني في شرح البخاري (ج ٥ ص ٢٥٤) للنسائي فقط وكذا الجزري في جامع الاصول (ج ٦ ص ٣٩٤) .

١١٠٧ - (١٧) وعن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول. قالوا: يا رسول الله! وعلى الثاني؟ قال: إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول. قالوا: يا رسول الله! وعلى الثاني؟ قال: وعلى الثاني. وقال رسول الله ﷺ: سوا صفوفكم، وحاذوا بين منابكم، ولينوا في أيدي إخوانكم، وسدوا الخلل، فإن الشيطان يدخل فيما بينكم بمنزلة الحذف، يعني أولاد الضان الصغار. رواه أحمد.

١١٠٧ - قوله (إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول) أى يرحم الله على أهل الصف الأول ويدعو الملائكة لهم بالتوفيق وغيره (وعلى الثاني) المراد به غير الأول أو الثاني حقيقة لكونه يماثل الصف الأول فافهم. والظاهر هو الثاني، فإن قلت قوله ﷺ إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول خبر فافهم قوله وعلى الثاني؟ قلنا: هو فى معنى طلب كون الثاني كذلك، وسواله ﷺ من الله عز وجل أن يصل علىهم أيضا، لأنهم قد سبقوا من غير نقصير منهم، قاله فى اللغات. وقال القارى: قوله يصلون على الصف الأول يحتمل أن يكون اخبارا ودعاء، ويؤيد الثاني قولهم يا رسول الله وعلى الثاني أى قل وعلى الثاني ويسمى هذا العطف تلقين والتماس كما حقق فى قوله عليه السلام اللهم ارحم المحلقين - الحديث (قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال وعلى الثاني) التكرار يفيد التأكيد وحصول الكمال للأول وثابت الرحمة على الصف الأول، ويؤيده ما روى أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقى عن العرابض بن سارية أن رسول الله ﷺ كان يستنفر للصف المقدم ثلاثا وللثاني مرة (وحاذوا بين منابكم) أى اجعلوا بعضها حذاء بعض بحيث يكون منكب كل واحد من المصلين موازيا لمنكب الآخر ومسامتا له فتكون المناكب والأقدام على سمت واحد (ولينوا) بكسر اللام أمر من لان يلين (فى أيدي إخوانكم) أى إذا أمر أحدكم من يسوى الصفوف بالإشارة بيده أن يستوى فى الصف أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل فى الصف فليوسع (وسدوا) بضم السين المهملة (الخلل) أى الفرجة من الصفوف ولا يكون ذلك إلا بالزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم حقيقة (فإن الشيطان يدخل فيما بينكم) ليشوش عليكم فى صلوتكم بالاغواء والاشغال (بمنزلة الحذف) بفتح الحاء أى فى صورتها. قال الجزرى: الحذف الغنم الصغار الحجازية واحدا حذفة وقيل: هى غنم صغار ليس لها أذنان يجاء بها من جرش، سميت حذفا لأنها عذوفة من مقدار الكبار (يعنى أولاد الضان الصغار) تفسير من الراوى (رواه أحمد) (ج ٥ ص ٢٦٢) قال.

١١٠٨ - (١٨) وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: أقيموا الصفوف، وحاذوا بين المناكب،

وسدوا الخلل، ولينوا بأيدي إخوانكم، ولا تذروا

المنذرى فى الترغيب باسناد لا بأس به . وقال الهيثمى : رجاله . وثقون . وأخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير .

١١٠٨ - قوله (أقيموا الصفوف) أى عدلوهما وسووها (ولينوا بأيدي إخوانكم) أى كونوا لينين

هينين منقادين اذا أخذوا بها ليقدموكم أو يؤخروكم حتى يستوى الصف لتتأوا فضل المعاونة على البر والتقوى ، ويصح أن يكون المراد لينوا بيد من يحرك من الصف أى واقفه وتأخروا معه لتزايوا عنه وعة الانفراد التى تبطل الصلوة بها ، فقد ذهب أكثر أصحاب الشافعى الى أن من لم يجد فرجة ولا سعة فى الصف يجذب الى نفسه واحدا ويستحب للجذب أن يساعد ، ولا فرق بين الداخل فى أثناء الصلوة والحاضر فى ابتداءها فى ذلك ، وكرمه الأوزاعى ومالك وأحمد وإسحاق ، لأنه لو جذب الى نفسه واحدا لفوت عليه فضيلة الصف الأول ، ولا وقع الخلل فى الصف ، واستدل الأولون بما رواه أبو يعلى والطبرانى فى الأوسط والبيهقى (ج ٣ ص ١٠٥) من حديث وابصة بن معبد : أنه ﷺ قال : لرجل صلى خلف الصف أيها المصلى وحده فلا دخلت فى الصف أو جرت رجلا من الصف أعد صلواتك . وفيه السرى بن اسماعيل ، وهو ضعيف ، قاله الهيثمى . وقال الحافظ : إنه متروك ، وله طريق أخرى فى تاريخ أصبهان ، وفيها قيس بن الربيع ، وفيه ضعف . وأخرج الطبرانى عن ابن عباس . قال الحافظ : باسناد واه قال قال رسول الله ﷺ : إذا انتهى أحدكم الى الصف وقد تم فليجذب اليه رجلا يقيمه الى جنبه . قال الهيثمى : رواه الطبرانى فى الأوسط وقال : لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الاسناد . وفيه بشر بن إبراهيم ، وهو ضعيف جدا ، ولأبى داود فى المراسيل من رواية مقاتل بن حيان مرفوعا : أن جاء رجلا فلم يجد خلا أو أحدا فليجتليج اليه رجلا من الصف فليقيم معه فإعظم أجر المختلج . قال الشوكانى فى السيل الجرار : أما مشروعية انجذاب من فى الصف المفسد لمن لحق ولم يجد من ينضم اليه فلم يثبت ما يدل على ذلك بخصوصه ولا يصح الاستدلال بما أخرجه أبو داود فى المراسيل بلفظ : إذا انتهى أحدكم الى الصف وقد تم فليجذب اليه رجلا يقيمه الى جنبه لأنه مع كونه مرسلا ، فى اسناده مقاتل بن حيان ، وفيه مقاتل ولم يثبت له لقاء أحد من الصحابة ، فتم انقطاع بينه وبين الصحابة فهو مرسل معضل ، ولا يصح الاستدلال أيضا بما أخرجه الطبرانى عن ابن عباس ، وبما أخرجه الطبرانى فى الأوسط والبيهقى عن وابصة بن معبد ، فذكرهما مع الكلام فيهما بنحو ما تقدم ، ثم قال ولكن فى الانجذاب معاونة على البر والتقوى فيكون مندوبا من هذه الحثية - انتهى . (ولا تذروا) أى لا تركوا ، ولا يستعمل من هذه المادة بمعنى الترك سوى المضارع والأمر والنهى ، فنقول ذره ولا تذره وبذره أى دعه واتركه ولا تدعه ولا تتركه ويدعه ويتركه فإذا أريد الماضى ، قيل : ترك . أو المصدر

فرجات الشيطان، ومن وصل صفا وصله الله، ومن قطعه قطعه الله. رواه أبو داود، وروى النسائي منه قوله: ومن وصل صفا إلى آخره.

١١٠٩ - (١٩) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: توسطوا الإمام وسدوا الخلل. رواه أبو داود.

قيل: الترك، أو اسم الفاعل قيل: التارك (فرجات الشيطان) بالإضافة في جميع النسخ، وكذا في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٩٥) ولفظ أبي داود: فرجات للشيطان أي بتتوين فرجات ودخول لام الجر على الشيطان، وكذا وقع عند البيهقي من رواية أبي داود والفرجات بضم الفاء والراء جمع فرجة، وهي المكان الخالي بين الاثنين، والمعنى لا تبقوا خلا في الصف لدخول الشيطان فيه، فانه إذا بقي فرجة في الصف يدخله الشيطان كأنها الحذف كما تقدم (ومن وصل صفا) بأن كان فيه فرجة فسدها أو نقصان قائمه (وصله الله) أي برحمته (ومن قطعه) بأن قعد بين الصف بلا صلوة أو منع الداخل من الدخول في الفرجات مثلا. وقال القاري: أي بالغية أو بعدم سد الخلل أو بوضع شيء مانع (قطعه الله) أي من رحمته، وفيه تهديد شديد وعيد بليغ (رواه أبو داود) وسكت عنه هو والمنذرى وأخرجه أيضا أحمد (ج ٢ ص ٩٨) والبيهقي (ج ٣ ص ١٠١) (وروى النسائي) وابن خزيمة كذلك كما في الترغيب للمنذرى وكذلك الحاكم (ج ١ ص ٢١٣) وصححه هو وابن خزيمة (منه) أي من الحديث (قوله) ﷺ مفعول روى (من وصل صفا إلى آخره) يسان المقول أي لا صدر الحديث، وروى في صلة الصفوف وسد الفرج أحاديث عن جماعة من الصحابة منهم عائشة وأبو جحيفة وعبد الله بن زيد وابن عباس وأبو هريرة ذكرهم الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٩٠، ٩١).

١١٠٩ - قوله (توسطوا الإمام) كذا في جميع النسخ توسطوا أي من التوسط. وكذا وقع في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٩٥) والبيهقي (ج ٣ ص ١٠٤) ولفظ أبي داود: توسطوا أي بفتح الواو وتشديد السين المكسورة من التوسط وكذا نقله المجد بن تيمية في المنتقى أي اجعلوه مقابلا لوسط الصف الذي تصفون خلفه يعني قفوا خلفه بحيث يكون الإمام حذاء وسط الصف ويكون من عن يمينه من المصلين ومن عن يساره سواء. قال الطيبي: أي اجعلوا أمامكم متوسطا بأن تقفوا في الصفوف خلفه وعن يمينه وشماله - انتهى. وفي القاموس: وسطهم جلس وسطهم كتوسطهم وسطه توسيطا جملة في الوسط، فالظاهر أن يكون التقدير توسطوا بالإمام فيكون من باب الحذف والإيصال (رواه أبو داود) وكذا البيهقي (ج ٣ ص ١٠٤) وسكت عنه أبو داود والمنذرى وفي سنده يحيى بن بشير بن خلاد عن أمه واسمها أمة الواحد بنت يامين بن عبد الرحمن بن

١١١٠ - (٢٠) وعن عائشة، رضى الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الأول، حتى يؤخرهم الله في النار. رواه أبو داود.

١١١١ - (٢١) وعن وابصة بن معبد، قال رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد الصلوة.

يامين سماها بقي بن مخلد في مسنده ولم يسمها. أبو داود في روايته: ويحيى مستور، وأمه بمجولة.

١١١٠ - قوله (يتأخرون عن الصف الأول) أى لا يهتمون لإدراك فضل الصف الأول ولا يزالون

به (حتى يؤخرهم الله) أى يجعلهم الله آخر الأمر (في النار) أولاً يخرجهم من النار في الأولين، أو يؤخرهم عن الداخلين في الجنة أولاً بادخالهم النار أولاً وحسبهم فيها، ويمكن أن يكون المعنى يوقعهم في أسفل النار. وقال الطبري: أى حتى يؤخرهم عن الخيرات ويدخلهم في النار (رواه أبو داود) وسكت عليه هو والمنذرى. وأخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه وابن حبان إلا أنهما قالاً حتى يخلطهم الله في النار، وأخرجه البيهقي (ج ٣ ص ١٠٣) من طريق أبي داود بلفظه.

١١١١ - قوله (عن وابصة) بكسر الموحدة فصاد مهملة (بن معبد) بفتح الميم واسكان العين المهملة ابن

عتبة بن الحارث بن مالك الأسدي أسد خزيمه وفد على النبي ﷺ سنة تسع ثم رجع إلى بلاد قومه ثم نزل إلى الجزيرة، صحابي. قال البرقي: جاء عنه خمسة أحاديث، وعمر إلى قرب سنة تسعين، وتوفي بالرقه، وقبره عند منارة مسجد جامع الرقة (يصلي خلف الصف وحده) أى منفرداً عن الصف (فأمره أن يعيد الصلوة) فيه دليل على أن الصلوة خلف الصف وحده لا تصح. وأن من صلى خلف الصف وحده فعليه أن يعيد الصلوة. وإلى ذهب إبراهيم النخعي والحسن بن صالح وأحمد وإسحاق وأكثر أهل الظاهر وابن المنذر والحكم، وبه قال قوم من أهل الكوفة، منهم حماد بن أبي سليمان وعبد الرحمن بن أبي ليلى ووكيع. قال ابن حزم: وبه يقول الأوزاعي والحسن بن حي، وأحد قولى سفيان الثوري. ونقل عبد الله بن أحمد في المستند (ج ٤ ص ٢٢٨) بعد حديث وابصة قال: وكان أبي يقول بهذا الحديث - انتهى. وإلى ذهب الدارمي أيضاً فقال في سننه بعد حديث وابصة قال أبو محمد: أقول بهذا. وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: صلوة من صلى خلف الصف منفرداً صحيحة، لكنه يأثم. قال العيني: أما الجواز فلا أنه يتعلق بالاركان وقد وجدت، وأما الاساءة فلو جرد النهي عن ذلك والقول الأول هو الحق يدل عليه حديث وابصة وهو حديث صحيح كما ستعرف ويدل عليه أيضاً حديث علي بن شيبان قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي خلف الصف، فوقف حتى انصرف الرجل فقال له رسول الله ﷺ

.....

استقبل صلوتك ، فانه لا صلاة لرجل فرد خلف الصف . أخرجه أحمد (ج ٤ ص ٢٣) وابن ماجه وابن حزم في المحلى (ج ٤ ص ٥٣) والبيهقي (ج ٣ ص ١٠٥) ونسبه الزياهي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٤٤) لابن حبان في صحيحه ، والبخاري في مسنده ، وهو حديث صحيح . قال البوصيري في زوائد ابن ماجه : اسنده صحيح ، ورجاله ثقات . وروى الأثرم عن أحمد أنه قال : حديث حسن . وقال ابن سيد الناس : رواه ثقات معروفون ، وهو من رواية ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن عبد الرحمن بن علي بن شيان عن أبيه . قال ابن حزم في المحلى : ملازم ثقة . وثقه أبو بكر بن أبي شيبة وابن خزيمة وغيرهما ، وعبد الله بن بدر ثقة مشهور ، وعبد الرحمن مانع لم أحدا عابه بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الله بن بدر . وهذا ليس جرحه . انتهى . وقد روى عنه أيضا ابنه يزيد ووزلة ابن عبد الرحمن ، وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في صحيحه . وقال العجلي : تابعي ثقة ، وثقه أيضا أبو العرب التميمي ، كذا في تهذيب التهذيب (ج ٦ ص ٢٣٤) ويؤيد حديث علي بن شيان ما أخرجه ابن حبان عن طلق بن علي مرفوعا لا صلاة لمنفرد خلف الصف ، ذكره الحافظ في بلوغ المرام ويؤيده أيضا حديث ابن عباس قال : رأى النبي ﷺ رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة . أخرجه البخاري والطبراني في الكبير والأوسط . قال الهيثمي (ج ٢ ص ٩٦) وفيه نظر أبو عمر أجمعوا على ضعفه . ويؤيده أيضا ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة بمعنى حديث ابن عباس ، وهو أيضا حديث ضعيف . قال الهيثمي : فيه عبد الله بن محمد بن القاسم ، وهو ضعيف وأجاب القائلون بالجواز بأن حديث وابصة معلول للاضطراب في سنده كما نقل الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٤٤) عن البيهقي في المعرفة والبخاري في مسنده . قال البيهقي : وإنما لم يخرجاه صاحبنا الصحيح لما وقع في إسناده من الاختلاف . وقال ابن عبد البر : أنه مضطرب الإسناد ، ولا يثبت جماعة من أهل الحديث ، وروى عن الشافعي أنه كان يضعف حديث وابصة ، ويقول لو ثبت لقلت به وأجيب عنه بأن البيهقي وهو من أصحابه قد أجاب عنه فقال : الخبر المذكور ثابت ، وبأن ابن سيد الناس قال في شرح الترمذي : ليس الاضطراب الذي وقع فيه مما يضره ، وبين ذلك وأطال وأطاب ، ذكره الشوكاني وأجابوا أيضا بأن الأمر بالاعادة في حديث وابصة وما واقعه للاستحباب ، والنفي في حديث علي وما واقعه محمول على نفي الكمال . قال الطيبي : إنما أمره بإعادة الصلاة تغليظا وتشديدا ، يؤيده حديث أبي بكر في آخر الفصل الأول من باب الموقف . وقال ابن الممام : حمل آتمتنا الأول أي حديث وابصة على التدب ، والثاني أي حديث علي بن شيان على نفي الكمال لبواقفا خبر البخاري عن أبي بكر ، إذ ظاهره عدم لزوم الاعادة لعدم أمره بها . وأيضا فهو عليه السلام تركه حتى فرغ ولو كانت باطلة لما أقره على المضى فيها وأجيب عنه بأن حمل

رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

الأمر بالاعادة على الاستجاب، وحمل النبي على نفي الكمال خلاف الظاهر، والاصل فان الأصل في الأمر الوجوب، وفي نفي الجنس نفي الحقيقة والذات إن أمكن وإلا فيحمل على أقرب المجازين إلى الحقيقة، وهو نفي الصحة كما تحقق في موضعه. وأما الاستدلال على ذلك بحديث أبي بكرة ففيه أن عدم أمره ﷺ بالاعادة في هذه الصورة الجزئية لا يدل على أن أمره بالاعادة في حديث وابصة ليس للإيجاب، وأن النبي في حديث علي بن شيبان ليس لنفي الحقيقة أو الصحة، فانه لا يقال لمن فعل مثل ما فعل أبو بكرة أنه صلى خلف الصف قال ابن سيد الناس ولا يعد حكم الشروع في الركوع خلف الصف حكم الصلوة كلها خلفه، فهذا أحمد ابن حنبل يرى أن صلوة المنفرد خلف الصف باطلة، ويرى أن الركوع دون الصف جائز - انتهى.

وقال الحافظ في الفتح: جمع أحمد وغيره بين الحديثين بأن حديث أبي بكرة مخصص لعموم حديث وابصة، فمن ابتداء الصلوة منفردا خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم يجب عليه الاعادة، كما في حديث أبي بكرة وإلا فيجب على عموم حديث وابصة وعلي بن شيبان - انتهى. وفي مسائل الامام أحمد لأبي داود (ص ٣٥) قال سمعت أحمد سئل عن رجل ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف وقد رفع الامام قبل أن ينتهي إلى الصف قال تجزئه ركعة وإن صلى خلف الصف وحده أعاد الصلوة. وقيل يحمل عدم الأمر بالاعادة على من فعل ذلك لعذر وهو خشية القوات لو انضم إلى الصف وأحاديث الاعادة على من فعل ذلك لغير عذر. وقيل من لم يعلم ما في ابتداء الركوع على تلك الحال من النهي فلا اعادة عليه كما في حديث أبي بكرة، لأن النهي عن ذلك لم يكن تقدم فكان أبو بكرة معذورا لجهله ومن علم النهي وفعل بعض الصلاة أو كلها خلف الصلاة لزمته الاعادة، يعني أنه يحمل أمره بالاعادة لمن صلى خلف الصف بأنه كان عالما بالنهي.

قال ابن حزم في المحلى (ج ٤ ص ٥٨): فان قيل فهلا أمر رسول الله ﷺ أبا بكر بالاعادة كما أمر الذي أساء الصلاة والذي صلى خلف الصف وحده؟ قلنا نحن على يقين تقطع به أن الركوع دون الصف إنما حرم حين نهى النبي ﷺ فاذ ذلك كذلك فلا اعادة على من فعل ذلك قبل النهي، ولو كان ذلك محرما قبل النهي لما أغفل عليه السلام أمره بالاعادة كما فعل مع غيره - انتهى. (رواه أحمد) (ج ٤ ص ٢٢٧ و ٢٢٨) (والترمذي وأبو داود) وأخرجه أيضا ابن ماجه وأبو داود الطيالسي والدارمي وابن الجارود والبيهقي (ج ٣ ص ١٠٤-١٠٥).

وابن حبان والدارقطني والحاكم والطحاوي وابن حزم في المحلى (وقال الترمذي هذا حديث حسن) وسكت عنه أبو داود. ونقل المنذرى كلام الترمذي هذا وأقره. وقال الحافظ في الفتح: صححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما. وقال ابن حجر المكي: صححه ابن حبان والحاكم قلت: وأعله بعضهم بما وقع من الاختلاف في

(٢٥) باب الموقف

﴿ الفصل الأول ﴾

١١١٢ - (١) عن عبد الله بن عباس، قال: بت في بيت خالتي ميمونة، فقام رسول الله ﷺ يصلي، فقامت عن يساره، فأخذ يدي من وراء ظهره فعدلتني كذلك من وراء ظهره إلى الشق الأيمن.

سنده كما تقدم عن ابن عبد البر أنه قال: حديث مضطرب الاسناد، وقد تقدم قول ابن سيد الناس أن الاختلاف الذي وقع في سنده ليس مما يضره، وقد بين ذلك في شرح الترمذي له كما قال الشوكاني، وقد بينه أيضا الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الترمذي (ج ٢ ص ٤٤٨ - ٤٥١) وأطال الكلام فيه وحققه بما لا مزيد عليه فمليك أن تراجع له ولولا خوف الاطباب لذكرنا كلامه.

(باب الموقف) أي موقف الامام والمأموم.

١١١٢ - قوله (بت) أي رقدت أو كنت ليلا (في بيت خالتي ميمونة) بنت الحارث أم المؤمنين (يصلي)

أي من الليل، والمراد به التهجد (فقامت) أي وقفت (عن يساره) بفتح الياء وكسرها. ولفظ مسلم: ثم قامت إلى شقه الأيسر (فأخذ يدي) بسكون الياء بالافراد (من وراء ظهره) أي وهو في الصلوة (فعدلتني) بالتخفيف. وقيل: بالتشديد أي أمالني وصرفتني. ولفظ مسلم: يعدلتني أي بصيغة المضارع (كذلك) أي أخذ يدي (من وراء ظهره) بيان لذلك (إلى الشق الأيمن) متعلق بعدلتني. قال الطيبي: الكاف صفة مصدر مخذوف أي عدلتني عدولا مثل ذلك، والمشار إليه هي الحالة المشبهة بها التي صورها ابن عباس بيده عند التحدث - انتهى. وقد اختلف في كيفية التحويل (روايات الصحيح، ففي بعضها أخذ برأسه فجعله عن يمينه، وفي بعضها فوضع يده اليمنى على رأسه فأخذ بأذن اليمنى ففتلها، وفي بعضها فأخذ برأسه من ورائي، وفي بعضها يدي أو عضدي. قال العيني: والرواية الثانية جامعة لهذه الروايات وقال أيضا: ووجه الجمع بين قوله: فأخذ يدي، وبين قوله فأخذ برأسه. كون القضية متعددة والا فوجه أخذ أولا برأسه ثم يده أو بالعكس - انتهى. قلت الغالب على الظن عدم تعدد قصة ميت ابن عباس. فالجمع بين مختلف الروايات فيها أولى. وقيل: رواية أخذ الرأس أرجح لاتفاق الأكثر عليها وفي الحديث دليل على أن موقف المأموم الواحد عن يمين الامام، إذ لو كان اليسار موقفا له لما عدله وحواله في الصلوة، وإلى هذا ذهب الجماهير، وخالف النخعي فقال: إذا كان الامام وواحد قام الواحد خلف الامام، فإن ركع الامام قبل أن يمضي أحد قام عن يمينه، أخرجه سعيد بن منصور. قال الحافظ: ووجه بعضهم بأن الإمامة

.....

مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف الإمام حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو حسن ، لكنه مخالف للنص ، وهو قياس فاسد - انتهى . و روى عن سعيد بن المسيب أن موقف الواحد مع الإمام عن يساره ، ولم يتابع على ذلك لمخالفته للأدلة وقد اختلف في صحة صلاة من وقف عن اليسار ، قيل تصح لكنه مسيء ، وهو قول الجمهور . وتمسكوا بعدم بطلان صلاة ابن عباس لوقوفه عن اليسار لتقريره عليه السلام على أول صلوته وعدم أمره بالاعادة . وقيل : تبطل ، واليه ذهب أحمد قال : و تقريره عليه السلام لابن عباس لا يدل على صحة صلاة من وقف من أول الصلاة الى آخرها عن اليسار علما ، وغاية ما فيه تقرير من جهل الموقف والجهل عذر ، وقد بوب البخاري على حديث ابن عباس باب اذا قام الرجل عن يسار الامام وحوله الامام خلفه الى يمينه تمت صلوته قال الحافظ : أى صلاة المأموم ولا يضر وقوفه عن يسار الامام أولا مع كونه في غير موقفه ، لأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم - انتهى . وأيضا يجوز أن يكون ابن عباس ما كان قد أحرم بالصلاة ثم قوله فعدلني الى الشق الايمن يحتمل المساواة ، ويحتمل التقدم والتأخر قليلا ، وفي رواية فقامت عن يساره فجعلني عن يمينه ، وقد بوب عليها البخاري باب يقوم عن يمين الإمام بمخاذه سواء إذا كانا اثنين . قال الحافظ : قوله بمخاذه أخرج به من كان خلفه أو مائلا عنه أو يجنبه لكن على بعد منه ، وقوله سواء أى لا يتقدم ولا يتأخر ، وفي انزعاج هذا من هذه الرواية بعد ، وكأن المصنف أشار بذلك الى ما تقدم في بعض طرقه وهو في الطهارة فقامت الى جنبه ، وظاهره المساواة . وفي رواية للبخاري أيضا : فأقامني عن يمينه . قال العيني : يستفاد منها أن موقف المأموم إذا كان بمخاذه الإمام على يمينه مساويا له ، وهو قول عمر وابنه وأنس وابن عباس والثوري وإبراهيم ومكحول والشعبي وعروة وأبي حنيفة ومالك والأوزاعي وإسحاق ، وعن محمد بن الحسن يضع أصابع رجله عند عقب الإمام . وقال الشافعي : يستحب أن يتأخر عن مساواة الإمام قليلا . قال الشوكاني : وليس عليه فيما أعلم دليل ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه ؟ قال الى الشق الايمن قلت : أيحاذي به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر قال نعم قلت أتحب أن يساويه حتى لا يكون بينهما فرجة قال نعم . وفي الموطأ عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : دخلت على عمر بن الخطاب بالهجرة فوجدته يسبح فقامت وراءه فقربني حتى جعلني حذاءه عن يمينه ، والحديث له فوائد كثيرة : منها : ان الاثنين جماعة وقد بوب عليه ابن ماجه باب الاثنان جماعة . ومنها : انعقاد الجماعة باثنين : أحدهما صبي ففى لفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا يومئذ ابن عشر سنين ، وقمت الى جنبه عن يساره فأقامني عن يمينه قال وأنا يومئذ ابن عشر سنين . أخرجه أحمد ، وقد بوب عليه ابن تيمية في المنتقى باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي . وقال العيني : في الحديث جواز اتهام صبي بالبالغ وعليه ترجم البيهقي في سننه . قال الشوكاني : ليس على قول من منع من انعقاد من معه صبي قطع دليل ولم

متفق عليه .

١١١٣ - (٢) وعن جابر، قال : قام رسول الله ﷺ ليصلي ، فجثت حتى قمت عن يساره ، فأخذ يدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جبار بن صخر ،

يستدل لم الابدحديث رفع القلم ، ورفع القلم لا يدل على عدم صحة صلاته ، وانعقاد الجماعة به ، ولو سلم لكان مخصصا بحديث ابن عباس ونحوه ، وقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أن الجماعة لا تتعقد بصبي ، وذهب الشافعي الى الصحة من غير فرق بين الفرض والنفل ، وذهب مالك وأبو حنيفة في رواية عنه الى الصحة في النافلة . ومنها : جواز الائتمام بمن لم ينو الإمامة ، وقد بوب البخاري لذلك . وفي المسئلة خلاف ومذهب الحنفية أن نية الإمامة في حق الرجال ليست بشرط ، لأنه لا يلزمه باقتداء المأموم حكم ، وفي حق النساء شرط لاحتمال فساد صلاته بمحاذاتها لياه . والأصح عند الشافعية أنه لا يشترط مطلقا ، واستدل لذلك ابن المنذر بحديث أنس : أن النبي ﷺ كان يقوم في رمضان قال لجثت فقامت الى جنبه وجاء آخر فقام الى جنبه حتى كنا رهطا فلما أحس النبي ﷺ بنا تجوز في صلواته - الحديث . وهو ظاهر في أنه لم ينو الإمامة ابتداء واتموم به ابتداء وأقرم وهو حديث صحيح . أخرجه مسلم ، وعلقه البخاري في كتاب الصيام : وذهب أحمد الى الفرق بين النافلة والفريضة فشرط أن ينو في الفريضة دون النافلة ، وفيه نظر لحديث أبي سعيد أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلي وحده فقال ألا رجل يتصدق على هذا فيصل معي . أخرجه أبو داود . وقد حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، والراجح عندنا هو عدم الفرق بين الفريضة والنافلة ، وعدم الاشتراط في حق الرجال والنساء جميعا لاتفاء ما يدل على الفرق والتفصيل ، وانه اعلم . ومنها : جواز الإمامة في النافلة وصحة الجماعة فيها ، ومنها التعليم في الصلوة اذا كان من أمرها ومنها أن النافلة كالفريضة في تحريم الكلام ، لأنه ﷺ لم يتكلم . ومنها : ما قيل إن تقدم المأموم على امامه مبطل . قال الحافظ : ذكر البيهقي أنه يستفاد من الحديث امتناع تقديم المأموم على الإمام لما في رواية مسلم فقامت عن يساره فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه ، وفيه نظر قال العيني : لأنه يجوز أن تكون ادارته من خلفه لتلايم بين يديه فانه مكروه . ومنها أن العمل اليسير في الصلوة لا يفسدها ، وقد بوب لذلك البخاري حيث قال : باب اذا قام الرجل عن يسار الإمام لخوله الإمام الى يمينه لم تفسد صلاتهما أى بالعمل الواقع منهما لكونه خفيفا يسيرا وهو من مصلحة الصلوة أيضا (متفق عليه) واللفظ لمسلم . وقد تقدم التنبيه على ما وقع من الاختلاف بين لفظ مسلم وبين اللفظ الذي ذكره المصنف تبعا للبخاري ، والحديث أخرجه أيضا أحمد و الترمذي وأبو داود والسنائي وابن ماجه وغيرهم .

١١١٣ - قوله (وعن جابر) أى ابن عبد الله (فأخذ يدي) قال ابن الملك : أى أخذني بيده اليمنى من

وراء ظهره حتى أقامني (عن يمينه) فيه أن موقف المأموم الواحد عن يمين الإمام (ثم جاء جبار بن صخر) بن

فقام عن يسار رسول الله ﷺ ، فأخذ يدينا جميعاً ، فدفعنا حتى أقامنا خلفه . رواه مسلم .

أمية بن خنساء بن سنان السلي الأنصاري شهد بدرآ ، وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة ، ثم شهد أحدآ ، وما بعدها من المشاهد وكان أحد السبعين ليلة العقبة وأخى رسول الله ﷺ بينه وبين المقداد بن الأسود ، يكنى أبا عبد الله توفي بالمدينة سنة ثلاثين . قال ابن اسحاق : كان غارصاً بعد عبد الله بن رواحة (فأخذ يدينا) بالثنية . وفي مسلم : بأيدينا أى بلفظ الجمع (فدفعنا) أى أخرنا . قال الطبري : لعله ﷺ أخذ يمينه شمال أحدهما وبشماله يمين الآخر فدفعهما (حتى أقامنا خلفه) فيه أن الإمام إذا كان معه عن يمينه مأوم ، ثم جاء مأوم آخر ، ووقف عن يساره ، فله أن يدفعهما خلفه إذا كان لوقوفهما خلفه مكان ، أو يتقدمهما . يدل عليه حديث سمرة الآتي في الفصل الثاني . وفيه أن موقف الرجلين مع الإمام في الصلاة خلفه . قال النووي في الحديث فوائد : منها : جواز العمل اليسير في الصلوة ، وأنه لا يكره إن كان الحاجة ، فإن لم يكن حاجة كره . ومنها : أن المأموم الواحد يقف على يمين الإمام وإن وقف على يساره حوله الإمام . ومنها : أن المأمومين يكونان صفأ وراء الإمام كما لو كانوا ثلاثة أو أكثر . وهذا مذهب العلماء كافة إلا ابن مسعود وصاحبيه يعني الأسود وعلقمة ، فأنهم قالوا : يقف الاثنان عن جانبه قال وأجمعوا إذا كانوا ثلاثة أنهم يقفون وراءه - انتهى . قلت : روى مسلم في صحيحه عن علقمة والأسود أنها دخلا على عبد الله فقال أصلي من خلفكم؟ قال لا نعم فقام بينهما وجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ثم ركعنا فوضعتنا أيدينا على ركبنا فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين نخذه فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله ﷺ . وروى أحمد عن الأسود قال : دخلت أنا وعمى علقمة على بن مسعود بالهجرة قال : فأنقم الظهر ليصلي فقمنا خلفه فأخذ بيدي ويد عمى ثم جعل أحدنا عن يمينه والآخر عن يساره فصففتنا صفأ واحداً ثم قال : هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع إذا كانوا ثلاثة وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان أو لعذر آخر لا على أنه من السنة . رواه الطحاوي وقال الحازمي : أنه منسوخ ، لأنه إنما تعلم ابن مسعود هذه الصلاة عن النبي ﷺ بمكة إذ فيها التطبيق وأحكام أخرى هي الآن متروكة وهذه من جعلتها ، ولما قدم النبي ﷺ المدينة تركه بدليل حديث جابر ، فإنه شهد المشاهد التي بعد بدر - انتهى . قال ابن الهمام : وغاية ما فيه خفاء الناسخ على عبد الله وليس ذلك بعيد إذا لم يكن دأبه عليه السلام إلا إمامة الجميع الكثير دون الاثنين إلا في النادرة كهذه القصة وحديث اليتيم وهو داخل في بيت امرأة (يعني حديث أنس الآتي) فلم يطلع عبد الله على خلاف ماعله - انتهى . وقال ابن سيد الناس وليس ذلك أى وقوف الاثنين خلف الإمام شرطاً عند أحد منهم ولكن الخلاف في الأولى والأحسن . (رواه مسلم) في آخر صحيحه في أثناء الحديث الطويل . وأخرجه البيهقي (ج ٣ ص ٩٥) مختصراً وأبو داود مطولاً ، وهذا الذي ذكر المصنف بعض منه ، وروى أحمد عن جابر قال : قام النبي ﷺ يصلي المغرب فجئت فقممت

١١١٤ - (٣) وعن أنس، قال: صليت أنا وبُتيم في بيتنا خلف النبي ﷺ، وأم سليم خلفنا.

عن يساره فنهأ فجعلني عن يمينه ثم جاء صاحب لي فصفنا خلفه - الحديث .

١١١٤ - قوله (صليت أنا وبُتيم) بالرفع عطفاً على الضمير المرفوع . قال صاحب العدة : اليتيم هو ضميرة

جد حسين بن عبد الله بن ضميرة . قال ابن الحذاء : كذا ساء عبد الملك بن أبي حبيب ، ولم يذكره غيره ، وأظنه سمعه من حسين بن عبد الله أو من غيره من أهل المدينة . قال ضميرة : هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ . وأختلف في اسم أبي ضميرة ، فقيل روح ، وقيل غير ذلك - انتهى . وقال النووي : اسم اليتيم ضميرة بن سعد الحيرى . وقال المنذرى : اليتيم وهو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ له ولأبيه صحبة وعدادهما في أهل المدينة (في بيتنا) متعلق بصليت (وأم سليم خلفنا) وفي البخارى : وأمى أم سليم خلفنا . قال العيني : وأمى عطف على يتيم ، وأم سليم عطف بيان ، وكانت مشتهرة بهذه الكنية ، واسمها سهلة . وقيل رُميلة أو رُمَيْة أو الرُمَيْصاء أو الدُمَيْصاء ، زوجة أبي طلحة وكانت فاضلة دينة - انتهى . قلت : أم سليم هي بنت ملحان بكسر الميم واسكان اللام ، واسمها مالك بن خالد بن زيد بن حرام من بني النجار وكانت أم سليم تحت مالك بن النضر ، فولدت له أنسا في الجاهلية ، وأسليت مع السابقين من الأنصار ، ففضب مالك وخرج إلى الشام ، ومات بها فتزوجها بعده أبو طلحة زيد بن سهل الأنصارى فولدت له عبد الله وأبا عمير ، واسم والدته أم سليم مليكة بالتصغير بنت مالك بن عدى بن زيد مناة بن عدى فهي جدة أنس لأمه . وفي الحديث دليل على صحة الجماعة في النقل في البيوت ، وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك كما تدل عليه القصة ، وعلى أن مقام الاثنين خلف الإمام ، وعلى أن امامة المرأة للرجال غير جائزة ، لأنها لما زحمت عن مساواتهم في مقام الصف كانت من أن تقدمهم أبعد ، وعلى وجوب ترتيب مواقف المأمومين ، وأن الأفضل يتقدم على من دونه في الفضل ، ولذلك قال النبي ﷺ ليليني منكم أولوا الأحلام والنهى ، وعلى صحة صلاة الصبي المميز وإن الصبي يمتد بوقوفه ويسد الجناح ، وهو الظاهر من لفظ اليتيم إذ لا يتم بعد الاحتلام ويؤيده جذبه ﷺ لابن عباس من جهة اليسار إلى جهة اليمين وصلاته معه وهو صبي ، وعلى أن الصبي الواحد يقوم مع الرجل صفًا ، فإن اليتيم لم يقف منفرداً بل صف مع أنس ، وعلى أن المرأة لا تصف مع الرجال ، وعلى أنها تقوم صفًا وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها فقدم امرأة تنضم إليها عذر في ذلك فإن انضمت المرأة مع الرجل أجزأت صلاتها ، لأنه ليس في الحديث الا تقريرها على التأخر ، وأنه موقعها وليس فيه دلالة على فساد صلوته لوصلت في غيره . وذهب أبو حنيفة إلى أنه تفسد صلاة الرجل دون المرأة ولا دليل على ذلك . قال الحافظ في الحديث : أن المرأة لا تصف مع الرجال ، وأصله ما يخشى من الافتتان بها فلو عاينت أجزأت صلاتها عند الجمهور ، وعند الحنفية : تفسد صلاة الرجل دون المرأة ، وهو عجيب ، وفي توجيهه تعسف حيث قال قائلهم : دليله قول ابن مسعود أخروهم من حيث

رواه مسلم .

أخبر عن الله ، والأمر للوجوب وحيث ظرف مكان ، ولا مكان يجب تأخير من فيه إلا مكان الصلاة ، فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل ، لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها ، وحكاية هذا تنفي عن تكلف جوابه ، والله المستعان فقد ثبت النهي عن الصلاة في الثوب المغصوب ، وأمر لابسه أن ينزعه فلو خالف فصل في ولم ينزعه أثم وأجزأته صلاته ، فلم يقال في الرجل الذي حاذته المرأة ذلك وأوضح منه لو كان لباب المسجد صفة مملوكة فصل في شخص بغير إذنه مع اقتداره على أن ينتقل عنها إلى أرض المسجد بخطوة واحدة صحت صلواته وأثم وكذلك الرجل مع المرأة التي حاذته ولا سيما إن جاءت بعد أن دخل في الصلاة فصلت بجنبه - انتهى كلام الحافظ . وقال الشوكاني في السيل الجرار : إذا لم تقف المرأة في موقفها الذي عينه رسول الله ﷺ لها ، وهو وقوفها في صف النساء أو وقوفها وحدها بعد الرجال فقد صارت بذلك عاصية ، وأما فساد صلاتها بذلك ، فلا دليل يدل عليه ، وهكذا لا دليل يدل على فساد صلاة الرجال ، لأن غاية الأمر دخول الأجنبية معهم ونظرهم إليها ، وذلك لا يوجب فساد الصلاة بل يكون من وقف بجنبها محتاراً لذلك أو نظر إليها عاصياً وصلاته صحيحة ، وأما من لم يقف بجنبها ولا نظر إليها فليس بعاص فضلاً عن كون صلاته تفسد بمجرد دخولها معهم في الصلاة ومشاركتها لهم في الائتمام بامامهم . والحاصل أن التسرع إلى اثبات مثل هذه الأحكام الشرعية بمجرد الرأي الخالي عن الدليل ليس من دأب أهل الانصاف ولا من صنيع المتورعين - انتهى . واستدل الزيلعي والخطابي وابن بطلال بالحديث على صحة صلاة المنفرد خلف الصف ، قال الزيلعي : أحكام الرجال والنساء في ذلك سواء . وقال ابن بطلال : لما ثبت ذلك للمرأة كان للرجال أولى ورد هذا الاستدلال بأنه إنما ساغ ذلك للمرأة لامتناع أن تصف مع الرجال بخلاف الرجل ، فإن له أن يصف معهم وأن يزاحمهم وأن يجذب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه فاقتراً . قال ابن خزيمة : لا يصح الاستدلال به لأن المرأة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق ممن يقول تجزئته أولاً وتجزئته وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق فكيف يقاس مأمور على منهي - انتهى . (رواه مسلم) الصواب أن يقول متفق عليه ، واللفظ للبخاري كما قال الحافظ في بلوغ المرام ، أو يقول رواه البخاري كما قال المجاهد بن تيمية في المنتقى ، فإن هذه الرواية أخرجه البخاري في كتاب الصلاة في باب المرأة وحدها تكون صفاً من طريق سفيان بن عيينة عن إسماعيل عن أنس ، فالعجب من المصنف أنه عزا الحديث إلى مسلم فقط مع أن مسلسلاً لم يروه بهذا اللفظ . والظاهر أن المصنف تبع في ذلك الجزري حيث عزاه في جامع الأصول (ج ٦ ص ٢٩١) لمسلم والنسائي فقط . قال الحافظ في الفتوح : هذا الحديث طرف من حديث اختصره سفيان وطوله مالك كما تقدم في باب الصلاة على الحصر - انتهى . قلت : الحديث المطول أخرجه أحمد ومالك والبخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي

١١١٥ - (٤) وعنه ، أن النبي ﷺ صلى به وبأمه أو خالته ، قال : فأقامني عن يمينه ، وأقام المرأة خلفنا .

والظاهر أنه قضية أخرى لأن المراد بالعجوز في قوله ، والعجوز من وراءنا في الحديث المطول هي مليكة جدة أنس التي دعت له طعام صنعته لا أم سليم .

١١١٥ - قوله (صلى به) أي بأنس (وبأمه) أي أم سليم (أو خالته) شك من الراوي ، واسم خالته أم حرام بنت ملحان (قال) أي أنس (فأقامني) أي أمرني بالقيام (عن يمينه ، وأقام المرأة خلفنا) في الحديث دليل على أنه إذا حضر مع إمام الجماعة رجل وامرأة كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفهما . وإنها لا تصف مع الرجال وأعلم أنه اختلفت الروايات في صلاة النبي ﷺ في بيت أنس ففي بعضها أن مليكة جدة أنس دعت له طعام صنعته ، فأكل منه ثم قال : قوموا فلا صلى بكم . قال أنس فقام رسول الله ﷺ على حصير ، وصفت أنا واليتيم وراءه ، والعجوز من وراءنا أخرجه أحمد (ج ٣ ص ١٣١ وص ١٤٩) ومالك وأصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه . وفي بعضها أنه دخل على أم سليم فأتته بتمر وسمن ، وكان صائما ، فقال أعيدوا تمركم في وعائه ، وسمنكم في سقاه ، ثم قام إلى ناحية البيت فصلى ركعتين ، وصلينا معه - الحديث . أخرجه أحمد من طريق حميد عن أنس في (ج ٣ ص ١٠٨ و ١٨٨) وعند أبي داود من طريق ثابت عن أنس أنه دخل على أم حرام فأتوه بسمن وتمر ، فقال ردوا هذا في وعاءه ، وهذا في سقاه ، فأتى صائما ، ثم قام فصلى بئركعتين تطوعا ، فقامت أم سليم وأم حرام خلفنا . قال ثابت : ولأعله الاقال أقامني عن يمينه . وفي بعضها أنه صلى في بيت أم حرام فأقام أنسا عن يمينه ، وأم حرام خلفهما ، وهو عند أحمد (ج ٣ ص ٢٠٤) من طريق ثابت عن أنس . وفي بعضها أنه صلى ، ومعه أنس وأم سليم فجعل أنسا عن يمينه وأم سليم خلفهما ، وهو عند أحمد أيضا (ج ٣ ص ٢١٧) من طريق ثابت . وروى أحمد (ج ٣ ص ١٩٤-١٩٥) والنسائي من طريق شعبة عن عبد الله بن المختار عن موسى بن أنس عن أنس أن النبي ﷺ جعل أنسا عن يمينه ، وأمّه وخالته خلفهما . وروى أحمد (ج ٣ ص ١٦٠ و ١٩٣-١٩٤ و ٢١٧ و ٢٣٩ و ٢٤٢) ومسلم وأبو داود والنسائي هذا المعنى أيضا من حديث ثابت عن أنس وفي بعضها أنه صلى بأمراة من أهله فجعله عن يمينه ، والمرأة خلفهما وهو عند أحمد (ج ٣ ص ٢٥٨ و ٢٦١) وأبي داود والنسائي وابن ماجه . وفي بعضها ما يدل على أنه كان يزورهم ، فربما تحضره الصلاة ، وهو عند أحمد (ج ٣ ص ٢١٢) ومسلم وهو يدل على أنه كان في بعض أحيانه يصلي الفريضة عتدم . وفي بعضها ورد التصريح بأنه صلى بهم تطوعا ، كما في رواية لأحمد (ج ٣ ص ١٦٠) وأبي داود . وقد ظن بعضهم هذا الاختلاف موجبا للاضطراب . والحق أنه لا اضطراب هنا ، لأن صلاته ﷺ في بيت أنس وأمّه وخالته وجدته ، ليست حادثة واحدة ، بل هي حوادث متعددة مختلفة ، كما يدل عليه

رواه مسلم .

١١١٦ - (٥) وعن أبي بكرة، أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راکع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، ثم مشى إلى الصف فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: زادك الله حرصاً، ولا تعد

اختلاف سياق هذه الروايات، فلا تعارض بينها. كذا حققه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي (رواه مسلم) من طريق شعبة عن عبد الله بن المختار عن موسى بن أنس. وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٣ ص ٢٥٨ و ص ٢٦١) وأبو داود والنسائي وابن ماجه من هذا الطريق، لكنهم أجهلوا المرأة. فلفظ أحمد وأبي داود: أن رسول الله ﷺ أم أنسا وامرأة منهم. ولفظ النسائي: صلى بي وبامرأة من أهلي. ولفظ ابن ماجه: صلى بامرأة من أهله وبني.

١١١٦ - قوله (أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راکع) أي والحال أن النبي ﷺ راکع. وفي رواية النسائي: أنه دخل المسجد والنبي ﷺ راکع. وعند الطبراني. أنه دخل المسجد، وقد أقيمت الصلاة، فانطلق يسعى. وللطحاوي: جث ورسول الله ﷺ راکع وقد حفرت النفس، فركعت دون الصف (فرقع) أي كبر قائماً وركع (قبل أن يصل إلى الصف) ليدرك النبي ﷺ في الركوع (ثم مشى إلى الصف) ليس هذا عند البخاري، وإنما هو عند أحمد (ج ٥ ص ٤٥) وأبي داود، ولفظهما: فرقع دون الصف ثم مشى إلى الصف (فذكر) على البناء للمفعول. وقيل: معلوم (ذلك) أي الذي فعله أبو بكرة من السعي والركوع دون الصف، والمشي إلى الصف راكباً. وفي رواية للطبراني: فلما انصرف رسول الله ﷺ قال أيكم دخل الصف وهو راکع. ولأبي داود: فلما قضى النبي ﷺ صلاته قال أيكم الذي ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف، فقال أبو بكرة أنا. وفي رواية أخرى للطبراني فقال: من الساعي؟ وله أيضاً فقال: أيكم صاحب هذا النفس، قال خشيت أن تفوتني الركعة مملك، وله أيضاً في رواية في آخر الحديث: صل ما أدركت واقض ما سبقك (زادك الله حرصاً) أي على طلب الخير (ولا تعد) أي أن منشأ هذا الفعل، هو الحرص على العبادة وإدراك فضل الامام والحرص على الخير المطلوب محبوب، لكن لا تعد إلى مثل هذا الفعل لأجله، لأن الحرص لا يستعمل على وجه يخالف الشرع، وإنما المأمور أن يأتي به على وفق الشرع. وقوله: لا تعد بفتح أوله وضم العين من العود. قال الحافظ في التلخيص (ص ١١٠): اختلف في معنى قوله: ولا تعد: فقيل نهاء عن العود إلى الاحرام خارج الصف، وأنكر هذا ابن حبان، وقال: أراد لا تعد في إبطاء المحي إلى الصلاة، يعني أنه نهاء عن التأخر عن الصلاة حتى تفوته الركعة مع الامام. وقال ابن القطان الفاسي تبعاً للمذهب بن أبي صفرة معناه: لا تعد إلى

.....

دخولك في الصف ، وأنت راكع فإنها كشية البهائم . ويؤيده رواية حماد بن سلية في مصنفه عن الأعمش عن الحسن عن أبي بكرة : أنه دخل المسجد ، ورسول الله ﷺ يصلي وقد ركع ، فركع ثم دخل الصف وهو راكع فلما انصرف النبي ﷺ قال أيكم دخل في الصف وهو راكع ، فقال له أبو بكرة أنا ، فقال زادك الله حرصاً ولا تعد وقال غيره بل معناه لا تعد إلى إتيان الصلاة مسرعاً ، واحتج بما رواه ابن السكن في صحيحه بلفظ : أقيمت الصلاة فانطلقت أسمى حتى دخلت في الصف ، فلما قضى الصلاة قال من الساعي آتفا ، قال أبو بكرة أنا ، فقال زادك الله حرصاً ولا تعد - انتهى . وقال في الفتح قوله : « لا تعد » ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود ، أي لا تعد إلى ما صنعت من السعي الشديد ، ثم من الركوع دون الصف ، ثم من المشي إلى الصف . وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحاً في طرق حديثه ، كما تقدمت . وحكى بعض شراح المصاحيح أنه روى بضم أوله وكسر العين من الإعادة ويؤيد الروايات المشهورة ما ورد من الزيادة في آخر الحديث عند الطبراني : صل ما أدركت واقض ما سبقك . وروى الطحاوي : بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف - انتهى . وقال : الجزري لا تعد بفتح التاء وضم العين وإسكان الدال من العود ، أي لا تعد ثانياً إلى مثل ذلك الفعل ، وهو المشي إلى الصف في الصلاة . ويحتمل أن يكون نهاء عن اقتدائه منفرداً . ويحتمل أن يكون عن ركوعه قبل الوصول إلى الصف ، والظاهر أنه نهى عن ذلك كله . وقد أبعد من قال ولا تعد بضم التاء وكسر العين من الإعادة أي لا تعد الصلاة التي صليتها ، وأبعد منه من قال إنه بإسكان العين وضم الدال من العدوى لا تسرع ، وكلاهما لم يأت به رواية وإنما يحملهم على ذلك في أمثاله من تحريفهم ألفاظ النبوة وتغييرها كونهم لم يحفظوها أو ما وصات إليهم بالرواية ، فيذكرون ما يحتمله الخط لعدم معرفتهم باللفظ المروي - انتهى . **واختلف في الركوع دون الصف** ، فذهب مالك والليث إلى أن الداخل إذا خاف فوت الركعة بأن يرفع الإمام رأسه من الركوع أن تمادى حتى يصل إلى الصف أن له أن يركع دون الصف ، ثم يدب راكعاً إذا كان قريباً ، وحد القرب أن يصل إلى الصف قبل سجود الإمام . وقيل : يدب قدر ما بين الفرجتين وقيل : ثلاثة صفوف . وكره ذلك الشافعي . وفرق أبو حنيفة بين الجماعة والواحد ، فكره للواحد ، وأجازة للجماعة . وما ذهب إليه مالك روى عن زيد بن ثابت وابن مسعود وعبد الله بن الزبير وأبي أمامة وعطاء . وروى الطبراني في الأوسط من حديث ابن وهب عن ابن جريج عن عطاء سمع ابن الزبير على المنبر يقول إذا دخل أحدكم المسجد ، والناس ركوع فلا يركع حين يدخل ، ثم يدب راكعاً حتى يدخل في الصف ، فإن ذلك السنة ، قال قد رأته يصنع ذلك . قال ابن جريج وقد رأيت عطاء يصنع ذلك ، قال الطبراني تفرد به ابن وهب ، ولم يروه عنه غير حرمله ، ولا يروي عن ابن الزبير إلا بهذا الإسناد - انتهى . قلت : قد رواه البيهقي (ج ٣ ص ٦١) من

.....

طريق سعيد ابن الحكم بن أبي مريم عن ابن وهب . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٩٦) بعد عزوه للطبراني : رجاله رجال الصحيح . قلت : القول الراجح المعتمد المعول عليه هو المنع لحديث أبي بكرة ، ولما روى الطحاوي من حديث أبي هريرة مرفوعاً باسناد حسن إذا جاء أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف ، وإليه ذهب أبو هريرة ، كما أخرج عنه ابن عبد البر وابن أبي شيبة ، وبه قال الحسن وإبراهيم . واستدل بحديث أبي بكرة على أن من أدرك الإمام راكعاً دخل معه واعتد بتلك الركعة وإن لم يدرك شيئاً من القيام والقراءة ، لأن أبا بكرة ركع خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فدعا له بزيادة الحرص ، ولم يأمره بإعادة تلك الركعة ، وهذا مذهب الجمهور . وذهب أبو هريرة وأهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الصبي والبخاري إلى أنه لا تجزئه تلك الركعة إذا فاتته القيام وقراءة فاتحة الكتاب وإن أدرك الركوع مع الإمام . وقد حكى هذا المذهب الحافظ في الفتح عن جماعة من الشافعية ، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي وغيره من محدثي الشافعية ، ورجحه المقبلي ، قال وقد بحثت هذه المسئلة وأحطتها في جميع بحثي فيها وحديثاً ، فلم أحصل منها على غير ما ذكرت ، يعني من عدم الاعتداد بأدراك الركوع فقط ، وهو القول الراجح عندي ، فلا يكون مدرك الركوع مدركاً للركعة لما فاتته من القيام وقراءة فاتحة الكتاب ، وهما من فروض الصلاة وأركانها ، ولحديث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا . قال الحافظ : قد استدل به على أن من أدرك الإمام راكعاً لم يحتسب له تلك الركعة للأمر باتمامه ما فاتته لأنه فاتته القيام والقراءة فيه . وأما حديث أبي بكرة فليس فيه ما يدل على ما ذهب الجمهور إليه ، لأنه كما لم يأمر بالإعادة فلم ينقل إلينا أنه اعتدبها والدعاء بالحرص لا يستلزم الاعتداد بها ، لأن الكون مع الإمام مأمور به سواء كان الشيء الذي يدركه المؤتم معتداً به أم لا كما في حديث : إذا جئتم إلى الصلاة ونحن بمجود فاجهدوا ولا تعدوها شيئاً . رواه أبو داود وغيره ، على أن النبي ﷺ قد نهى أبا بكرة عن العود إلى مثل ذلك ، والاستدلال بشيء قد نهى عنه لا يصح ، كذا ذكره الشوكاني في النيل . قلت : زيادة الطبراني في آخر حديث أبي بكرة بلفظ : صل ما أدركت واقض ما سبقك تدل على عدم اعتداد تلك الركعة ، ويدل عليه أيضاً ما رواه ابن أبي شيبة في المصنف عن معاذ ابن جبل ، قال : لا أحده على حال إلا كنت عليها ، وقضيت ما سبقني ، فوجده قد سبقه ، يعني النبي ﷺ ، ببعض الصلاة أو قال ببعض ركعة ، فوافقه فيما هو فيه ، وأتى بركعة بعد السلام ، فقال ﷺ : إن معاذاً قد سن لكم ، فهكذا فاضنوا . وقال شيخنا في شرح الترمذي بعد ترجيح قول أهل الظاهر ومن واقفهم : أما حديث أبي بكرة فواقعة عين ، يعني أنه يجري فيه من الاحتمالات ما لا يجري في الأدلة القولية التي هي نص في فرضية القيام ، وقراءة فاتحة الكتاب ، والأمر باتمامه ما فاتته . ورجح الشوكاني في فتاواه التي سماها ولده أحمد بن محمد بن علي الشوكاني

رواه البخارى .

﴿ الفصل الثانى ﴾

١١١٧ - (٦) عن سمرة بن جندب ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا ثلاثة أن يتقدمنا أحدا .
رواه الترمذى .

بالتفتح الربانى ، القول باعتبار تلك الركعة خلاف ما حققه فى شرح المتن ، حيث جعل تلك الحالة التى وقعت
لأنتم وهى إدراك إمامه را كما مخصصة من عموم أدلة إيجاب قراءة فاتحة الكتاب فى كل ركعة على كل مصل .
واستدل لذلك بما روى ابن خزيمة والدارقطنى (١٣٢) والبيهقى (ج ٢ ص ٨٩) عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ :
من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه . واليه ذهب بعض أهل الحديث فى عصرنا .
والجواب عنه أولا أن فى سنده يحيى بن حميد ، وهو مجهول الحال غير معتمد فى الحديث كما قال البخارى فى جزء
القراءة ، وضعفه الدارقطنى ، وذكره العقيلى فى الضعفاء وقد تفرد بقوله : قبل أن يقيم الإمام صلبه . قال العقيلى :
وقد رواه مالك وغيره من الحفاظ أصحاب الزهرى ، ولم يذكروا الزيادة الأخيرة ، ولعلها كلام الزهرى . وقال
ابن أبى عدى بعد أن أورد الحديث : تفرد بهذه الزيادة ، ولا أعرف له غيره . كذا فى اللسان (ج ٦ ص ٢٥٠)
وفيه أيضا قرعة بن عبد الرحمن ، وهو متكلم فيه ، وثانيا بعد تسليم صحة الزيادة المذكورة أنه قد عرف فى موضعه
أن مسمى الركعة جميع أركانها وأذكارها حقيقة شرعية وعرفية ، وهما مقدمتان على اللغوية ، كما تقرر فى الأصول .
وأما التقييد بقوله قبل أن يقيم الإمام صلبه فلدفع توهم أن من دخل مع الإمام ، ثم قرأ فاتحة الكتاب ، وركع
الإمام قبل فراغه منها غير مدرك . وأرجع لمزيد التفصيل إلى دليل الطالب على أرجح المطالب (ص ٣٣٩-٣٤٥)
للعلامة القنوجى ، فانه قد بسط الكلام فى ذلك أشد البسط (رواه البخارى) فيه نظر . لأن قوله ثم مشى إلى
الصف ليس فى البخارى . والحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائى وابن حبان والبيهقى (ج ٣ ص ١٠٦) .

١١١٧ - قوله (أن يتقدمنا أحدا) اختلفت نسخ الترمذى فى هذا الحرف : ففى بعضها كما وقع ههنا ،
وكذلك نقله الجزرى فى جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٩٢) وفى بعضها أن يتقدم أحدا ، وهذه توافق ما نقله
المجد بن تيمية فى المتن ، وفى بعضها أن يتقدمنا إمامنا ، وفى بعضها أن يتقدم منا أحدا . قال الطيبى : قوله أن
يتقدمنا معمول لقوله أمرنا على حذف الباء ، أى بأن يتقدمنا أحدا . وإذا كنا ظرف يتقدمنا ، وجاز تقديمه على
أن المصدرية للانساع فى الظروف - انتهى . والمعنى أمرنا بأن يكون أحدا إماما . وفيه دليل على أن موقف
الاثنين مع الإمام فى الصلوة خلفه (رواه الترمذى) من حديث اسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن سمرة .

١١١٨ - (٧) وعن عمار، أنه أم الناس بالمدينة، وقام على دكان يصلى والناس أسفل منه، فتقدم حذيفة فأخذ على يديه،

قال الترمذى: حديث غريب، وقد تكلم بعض الناس فى اسماعيل بن مسلم من قبل حفظه - انتهى. قلت: ونقل الشوكانى فى النيل عن الأطراف لابن عساكر أنه نقل عن الترمذى أنه قال فيه حسن غريب، قال وذكر ابن العربى أنه ضعفه، وليس فيما وقفنا عليه من نسخ الترمذى إلا أنه قال إنه حديث غريب. ولعل المراد بقول ابن العربى أنه ضعفه، أى أشار إلى تضعيفه بقوله: وقد تكلم الناس فى اسماعيل بن مسلم من قبل حفظه بعد أن ساق الحديث من طريقه، واسماعيل هذا تابعى روى عن أبى الطفيل عامر بن وائلة كان فقيها مفتيا ضعيفا فى الحديث من قبل حفظه، بهم فى الحديث، ويخطئ ويكثر الغلط، ضعفه الجوزجاني وأبو زرعة وأبو حاتم وابن حبان وأبو على الحافظ. وقال يحيى بن سعيد القطان: لم يزل مغلطا، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب. وقال ابن عينة: كان يخطئ، أسأله عن الحديث، فما كان يدرى شيئا. وقال أبو حاتم ضعيف الحديث مغلط. وقال أبو طالب عن أحمد: منكر الحديث. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه يسند عن الحسن عن سمرة أحاديث مناكير، وقال الفلاس: كان ضعيفا فى الحديث بهم فيه، وكان صدوقا يكثر الغلط. وذكره العقيلي والدولابي والساجي وابن الجارود وغيرهم فى الضعفاء. وقال ابن سعد فى الطبقات (ج ٧ ص ٣٤): أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصارى، قال كان له رأى وقوى وبصر وحفظ للحديث وغيره. وكان الناس عليه، وعلى عثمان البتى، وكان مجلس اسماعيل ويونس بن عبيد واحدا، فكنت أجتى فأجلس إليهما، فأكتب على اسماعيل، وأدع يونس لبناهة اسماعيل عند الناس لما كان شهر به من الفتوى - انتهى. وقال الحافظ فى التقریب: كان فقيها ضعيف الحديث - انتهى. وحديث سمرة هذا لم أجده فى غير سنن الترمذى، ولم أجد أحدا نسبته إلى غيره، وقد تكلم الناس فى سماع الحسن عن سمرة، لكنه مؤيد بما تقدم من حديثى جابر وأنس فى الفصل الأول.

١١١٨ - قوله (عن عمار أنه أم الناس) أى صلى بالناس إماما (بالمدينة) بالهمز مدينة قديمة على دجلة وكانت دار ملكية الأكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد. ولفظ أبى داود عن عدى بن ثابت: حدثنى رجل أنه كان مع عمار بن ياسر بالمدينة، فأقيمت الصلوة، فتقدم عمار (وقام على دكان) أى على مكان مرتفع وحده بضم الدال المهمة وتشديد الكاف واحد دكاكين، وهى الحوانيت فارسى من عرب، والنون مختلف فيها: فمنهم من يجعلها أصليبة، ومنهم من يجعلها زائدة. فالدكان هى الدكة بفتح الدال، وهو المكان المرتفع المبني للجلوس عليه (يصلى) بالناس (والناس) أى المتقدمون به (أسفل منه) أى فى مكان أسفل منه (فتقدم حذيفة) أى من الصف (فأخذ على يديه) أى أخذ حذيفة على يدي عمار وأمسكها، لجذب عمارا من خلفه لينزل إلى أسفل ويستوى

فاتبعه عمار حتى أنزله حذيفة، فلما فرغ عمار من صلوته، قال له حذيفة: ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول: إذا أم الرجل القوم فلا يتم في مقام أرفع من مقامهم، أو نحو ذلك؟ فقال عمار: لذلك اتبعتك حين أخذت على يدي.

مع المقتدين (فأتبعه) بالتشديد (عمار) أي طأوع عمار حذيفة (حتى أنزله) أي عماراً من الدكان (إذا أم الرجل القوم) أي صار إماماً لهم يصلي بهم (أو نحو ذلك) عطف على مفعول يقول. وأو للشك من الراوي، أي قال هذا اللفظ أو نحوه (فقال عمار) أي في جواب حذيفة. وفي أبي داود قال عمار، أي بدون الفاء (لذلك) أي لأجل هذا الحديث. قال القاري: أي لأجل سماعي هذا النهي منه أولاً، وتذكرى بفعلك ثانياً (اتبعتك) أي في النزول (حين أخذت على يدي) بالثنية. والحديث دليل على كراهة أن يرتفع الإمام في المكان على المأموم الذي يقتدى به، سواء كان المكان قدر قامة الرجل أو دونها أو فوقها لكن في سنده رجل مجهول، كما تقدم. ويؤيد منع ارتفاع الإمام مطلقاً ما روى أبو داود والحاكم والبيهقي عن همام أن حذيفة أم الناس بالمذائن على دكان، فأخذ أبو مسعود بقميصه لجذبه، فلما فرغ من صلاته قال ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟ قال بلى قد ذكرت حين مددتني. وقد سكت عنه أبو داود والمنذري. وقال النووي رواه أبو داود باسناد صحيح. وقال الحافظ في التلخيص (ص ١٢٨): وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. وفي رواية للحاكم التصريح برفعه. وفيه أن حذيفة هو الإمام، وأبو مسعود هو الذي أخذ بقميصه لجذبه. ولا يخالف، لأنهما قضيتان، ولا بعد أن حذيفة وقع له ذلك مع أبي مسعود قبل واقعة مع عمار. ويؤيد المنع أيضاً ما روى الدارقطني والحاكم عن أبي مسعود، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء، والناس خلفه، يعني أسفل منه. ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه. وسكت عنه الحاكم والذهبي أيضاً، وسيأتي هذا الحديث في آخر باب المشي مع الجنازة والصلاة عليها، قال الشوكاني في النيل: ظاهر النهي في حديث أبي مسعود أن ذلك محرم لولا ما ثبت عنه ﷺ من الارتفاع على المنبر، قال: والحاصل من الأدلة منع ارتفاع الإمام على المؤمنين من غير فرق بين المسجد وغيره. وبين القامة ودونها وفوقها لقول أبي مسعود كانوا ينهون عن ذلك، وقول أبي مسعود أيضاً نهى رسول الله ﷺ. الحديث. وأما صلوته ﷺ على المنبر فقيل: إنما فعل ذلك لغرض التعليم كما يدل عليه قوله الآتي: وتعلموا صلاتي، وغاية ما فيه جواز وقوف الإمام على عل أرفع من المأمومين إذا أراد تعليمهم. قال ابن دقيق العيد: فيه أي في حديث سهل بن سعد الآتي دليل على جواز صلاة الإمام على أرفع مما عليه المأموم لقصد التعليم. فأما من غير هذا القصد فقد قيل: بكرهته، قال ومن أراد أن يميز هذا الارتفاع من غير قصد التعليم فاللفظ لا يتناوله. والقياس لا يستقيم لانفراد الأصل بوصف معتبر يقتضي المناسبة اعتباره. انتهى. على

رواه أبو داود .

١١١٩ - (٨) وعن سهل بن سعد الساعدي ، أنه سئل : من أى شيء المنبر ؟ فقال : هو من أثل

الغابة عمله

أنه قد تقرر في الأصول أن النبي ﷺ إذا نهى عن شيء نهيا يشمل بطريق الظهور ، ثم فعل ما يخالفه كان الفعل مخصصا له من العموم دون غيره ، حيث لم يعم ذلك على التأسى به في ذلك الفعل فلا تكون صلاته ﷺ معارضة للنهي عن الارتفاع باعتبار الأمة ، وهذا على فرض تأخر صلواته على المنبر عن النهي من الارتفاع ، وعلى فرض تقدمها أو التباس المتقدم من المتأخر فيه الخلاف المعروف في الأصول في التخصيص بالمتقدم والمتأخر - انتهى كلام الشوكاني في النيل . وقال في السيل الجرار : في هذين الحديثين دليل على منع الإمام من الارتفاع عن المؤتم ، ولكن هذا النهي يحمل على التنزيه لحديث صلواته ﷺ على المنبر ، ومن قال إنه ﷺ فعل ذلك للتعليم كما وقع في آخر الحديث فلا يفيد ذلك ، لأنه لا يجوز له في حال التعليم إلا ما هو جائز في غيره ولا يصح القول باختصاص ذلك بالنبي ﷺ . وقد جمعنا في هذا البحث رسالة مستقلة جوابا عن سؤال بعض الأعلام ، فن أحب تحقيق المقام فليرجع إليها - انتهى . قلت : وذهب إلى الجواز مطلقا من غير كراهة ابن حزم ، كما صرح به في المحلى (ج ٤ ص ٨٤) مستدلا بحديث سهل قال وهو قول الشافعي وأبي سليمان ، وبمثل قولنا يقول أحمد ابن حنبل والليث بن سعد والبخاري وغيرهما - انتهى . والراجح عندي هو المنع وأما حديث سهل فأنما فعل ذلك للتعليم ، أي لفرض أن لا ينفى على أحد صلاته ، وهذا لا يثبت منه الجواز مطلقا ، والله اعلم . واختلفوا في قدر الارتفاع الممنوع . فقيل : قدر القامة . وقيل قدر الذراع . وقيل ما يقع به الامتياز ، وهو الأوجه . ذكره الكمال وغيره . كذا في الدر المختار (رواه أبو داود) ومن طريقه أخرجه البيهقي (ج ٣ ص ١٠٩) وسكت عنه أبو داود ، وقد تقدم أن في سنده رجلا مجهولا ، لكنه مؤيد بحديث أبي مسعود .

١١١٩ - قوله (عن سهل) بسكون الهاء (بن سعد) بسكون العين الساعدي (أنه سئل) رواه البخاري

من طريق أبي حازم سلمة بن دينار ، قال سألت سهل بن سعد (من أى شيء المنبر) النبوي المدني . فاللام فيه للعهد ، إذ السؤال عن منبره ﷺ . وفي رواية : أن رجلا أتوا سهل بن سعد الساعدي ، وقد امتمروا في المنبر ثم عوده فسأله عن ذلك (هو من أثل الغابة) وفي رواية ، من طرفاء الغابة . ولأنه لا يفتح الهمزة وسكون المثناة هو الطرفاء . وقيل شجر يشبه الطرفاء بسكون الراء والمد إلا أنه أعظم منه . قال القسطلاني : الأثل شجر كالطرفاء لا شوك له ، وخشبته جيد يعمل منه القصاع والأواني ، وورقه أشنان يفصل به القصارون ؛ والغابة بالمعجمة والموحدة موضع معروف قرب المدينة من العوالي من جهة الشام ، وأصلها كل شجر ملتف (عمله) أى المنبر

فلان مولى فلانة لرسول الله ﷺ ، وقام عليه رسول الله ﷺ حين عمل ووضع ، فاستقبل القبلة وكبر وقام الناس خلفه ، فقرأ وركع ، وركع الناس خلفه ، ثم رفع رأسه ، ثم رجع القهقري ، فسجد على الأرض ، ثم عاد إلى النبر ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم رفع رأسه ، ثم رجع القهقري ، حتى يسجد بالأرض .

(فلان) بضم الفاء بالتنون . واختلف في اسمه : ف قيل : ميمون ، وقيل : باقوم الرومي ، وقيل : باقول ، وقيل : صباح ، وقيل : قبصة المخزومي ، وقيل : كلاب ، وقيل : ميناء ، وقيل : تميم الداري . قال الحافظ : وأشبه الأقوال بالصواب وأقربها قول من قال هو ميمون لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضا . وأما الأقوال الأخر فلا اعتداد بها لو هاتها . ويعد جدا أن يجمع بينها بأن التجار كانت له أسماء متعددة وأما احتمال كون الجميع اشتركوا في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات لم يكن بالمدينة إلا تجار واحد إلا أن كان يحمل على أن المراد بالواحد الماهر في صناعته ، و البقية أعوانه فيمكن (مولى فلانة) بعدم الصرف للتأنيث والعلبية . قال الحافظ : لا يعرف اسمها لكنها أنصارية ، وقيل : اسمها عائشة ، قاله البرماوي كالكرماني . ورواه الطبراني في الأوسط من حديث جابر بلفظ وأمرت عائشة فصنعت له منبره ، لكن إسناده ضعيف . ولو صح لما دل على أن عائشة هي المرادة في حديث سهل هذا إلا بتعسف . وكان منبر النبي ﷺ ثلاث درجات واستمر على ذلك مدة الخلفاء الراشدين ، ثم زاده مروان في خلافة معاوية ست درجات من أسفله ، فهي من جملة ما أحدث في المساجد من البدع المنكروهة (لرسول الله) أي لأجله (وقام عليه) أي على المنبر قال الحافظ كانت صلاته على الدرجة العليا من المنبر (حين عمل ووضع) بالبناء للمفعول فيها أي حين صنع ووضع في مكانه المعروف بالمسجد (وكبر) أي للتحريمة (وقام الناس خلفه) اقتداء به (ثم رجع القهقري) بالقصر منصوب على أنه مفعول مطلق بمعنى الرجوع إلى خلف ، أي رجع الرجوع الذي يعرف بذلك ، وإنما فعل بذلك ثلاثا يولي ظهره القبلة (فسجد على الأرض) إلى جنب الدرجة السفلى من المنبر (حتى يسجد بالأرض) قال القسطلاني : لاحظ في قوله على الأرض معنى الاستعلاء ، وفي قوله : بالأرض معنى اللصاق - انتهى . قيل قوله عمله الخ زيادة في الجواب ، كأنه قيل المهم أن يعرف هذه المسئلة الغريبة . وإنما ذكر حكاية صنع الصانع تنبيها على أنه عارف بتلك المسئلة وما يتصل بها من الأحوال والفوائد . والحديث قد استدل به البخاري على جواز الصلوة على المنبر والخشب . قال الحافظ : وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل ، وقد صرح بذلك البخاري في حكايته عن شيخه علي بن المديني عن أحمد بن حنبل ، ولا بن دقيق العيد في ذلك بحث كما تقدم ، وفيه دليل على جواز العمل اليسير في الصلوة ، لكن

هذا لفظ البخارى، وفي المتفق عليه نحوه، وقال في آخره: فلما فرغ أقبل على الناس، فقال: أيها الناس! إنما صنعت هذا لتأمموا بي وتعلموا صلوتي.

١١٢٠ - (٩) وعن عائشة، قالت: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجرته،

فيه إشكال على من حدد الكثير من العمل بثلاث خطوات، فإن منبر النبي ﷺ كان ثلاث درجات، والصلاة كانت على العليا، ومن ضرورة ذلك أن يقع ما أوقعه من الفعل على الأرض بعد ثلاث خطوات فأكثر وأقله ثلاث. والذي يعتد به عن هذا أن يدعى عدم التوالى بين الخطوات، فإن التوالى شرط في الإبطال، أو ينازع في كون قيام هذه الصلاة فوق الدرجة العليا، ذكره ابن دقيق العيد (هذا لفظ البخارى) في باب الصلاة في السطوح والمنبر والحشب. وأشار المصنف بهذا إلى أن هذا الحديث من الفصل الأول، وإنما أورده هنا تأسيًا بالمصاييح حيث ذكره في الحسان ليبين أنه مقيد لما قبله، يعنى أن ارتفاع الإمام عن المأموم مكروه الا لفرض التعليم (وفي المتفق عليه نحوه) أخرجه البخارى في باب الخطبة على المنبر من كتاب الجمعة، وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي (وقال) أى الراوى (في آخره) أى في آخر الحديث المتفق عليه (فلما فرغ) أى من الصلاة (أقبل على الناس) بوجه الشريف (فقال) مبينا لأصحابه حكمة ذلك (إنما صنعت هذا) أى ما ذكر من الصلاة على المكان المرتفع (لتأتموا بي) أى لتقتدوا بي في الصلاة أولا (وتعلموا) بكسر اللام وفتح المثناة الفوقية والمعين وتشديد اللام، أى لتعلموا، نغذفت لإحدى التائين تخفيفا (صلاى) أى كيفيتها ثانيا. وقد عرف منه أن الحكمة في صلوته في أعلى المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض. وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل.

١١٢٠ - قوله (صلى رسول الله ﷺ) أى التراوىح، قاله الفارى (في حجرته) اختلف في تفسير الحجرة فالأكثر على أن المراد بها المكان الذى اتخذته حجرة في المسجد من الحصر للاعتكاف في رمضان. وقيل: المراد حجرة بيته، فقد روى البخارى من حديث عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلى من الليل في حجرته. وجدار الحجرة قصير، فرأى الناس شخص النبي ﷺ، فقام أناس يصلون بصلاته - الحديث. قال الحافظ: قوله: في حجرته ظاهره أن المراد حجرة بيته. ويدل عليه ذكر جدار الحجرة. وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عند أبي نعيم بلفظ: كان يصلى في حجرة من حجر أزواجه. ويحتمل أن المراد الحجرة التى كان احتجرها في المسجد بالحصر، كما في الرواية التى بعد هذه، يعنى ما رواه البخارى وغيره من حديث أبي سلة عن عائشة أن النبي ﷺ كان له حصر يسطه بالنهار ويحتجره بالليل،

والناس يأتمون به من وراء الحجرة.

قُتِبَ اليه أناس فصفوا قال الحافظ: غرض البخارى من إيراد بيان أن الحجرة المذكورة في الرواية التي قبل هذه كانت حصيراً. وقال العيني: لعل مراده منه بيان أن الحجرة المذكورة في الحديث المذكور قبل هذا كانت حصيراً والأحاديث يفسر بعضها بعضاً، وكل موضع حجر عليه فهو حجرة - انتهى. وفي حديث زيد بن ثابت الذي رواه البخارى بعد رواية عائشة السابقة، أن رسول الله ﷺ اتخذ حجرة من حصير في رمضان فصلى فيها ليلاً، فصلى بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يعمد - الحديث. ولاحد وأبي داود ومحمد بن نصر عن أبي سلة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصير على باب بيتها. قال الحافظ: فأما أن يحمل على التعدد أو على المجاز في الجدار وفي نسبته الحجرة إليها. وقال المني بعد ذكر حديث زيد بن ثابت: وجاء في رواية احتج بخصفة أو حصير في المسجد. وفي رواية: صلى في حصيرتي، روته عمرة عن عائشة، وفي رواية: فأمرني فضربت له حصيراً يصلى عليه. ولعل هذه كانت في أحوال - انتهى. قلت: الراجح عندي هو الحمل على التعدد (والناس يأتمون به) أى يقتدون به (من وراء الحجرة) أى خلفها وفيه دليل على أن الحائل بين الإمام والمؤتمين غير مانع من صحة الصلاة، لأن مقتضاه أنهم كانوا يقتدون به، وهو داخل الحجرة، وهم خارجها، وقد بوب له أبو داود باب الرجل يأتى بالامام، وبينهما جدار، وبوب البخارى على روايتي عمرة وأبي سلة عن عائشة، وحديث زيد بن ثابت باب إذا كان بين الامام وبين القوم حائط أو ستر، وذكر فيه قول الحسن: لا بأس أن تصل وبينك وبينه نهر، وقول أبي مجلز (لاحق بن حميد التابعي المشهور): يأتى بالامام وإن كان بينهما طريق أو جدار إذا سمع تكبير الامام. قال العيني: جواب إذا عنخوف تقديره لا يضرك ذلك، والمسئلة فيها خلاف، لكن ما في الباب يدل على أن ذلك جائز، وهو مذهب المالكية أيضاً، وهو المنقول عن أنس وأبي هريرة وابن سيرين وسالم. وكان عروة يصلى بصلاة الامام، وهو في دار بينهما وبين المسجد طريق وقال مالك: لا بأس أن يصلى وبينه وبين الامام نهر صغير أو طريق، وكذلك السفن المتقاربة، يكون الامام في احدهما يحزبهم الصلاة معه. وكره ذلك طائفة، وروى عن عمر بن الخطاب إذا كان بينه وبين الامام طريق أو حائط أو نهر فليس هو معه. وكره الشعبي وإبراهيم أن يكون بينهما طريق. وقال أبو حنيفة لا يحزبه إلا أن تكون الصفوف متصلة في الطريق، وبه قال الليث والأوزاعي والأشهب - انتهى. قلت: مذهب الحنفية أنه إما يحوز ذلك بثلاثة شروط: الأول: أن لا يلتبس على المأموم حال الامام، والثاني: أن لا يختلف المكان بينهما، والمسجد في حكم مكان واحد، والثالث: وهو تتمه الثاني أن لا يمنع التبعية في المكان. وأجابوا عن الأحاديث المذكورة بأنه لم يوجد فيها ما يخالف هذه الشروط، لأن المسجد كله مكان واحد. وفي المكان الواحد عند حيولة الجدار يكفي علم انتقالات الامام فقط ولو بمجرد صوته، وهو المفتى به، ولا يحتاج إلى المنافذ أو غيرها، واعتبروا في الصحراء تباعد قدر ثلاث صفوف إذ لم تتصل الصفوف، فإن كان بينهما طريق

رواه أبو داود .

﴿ الفصل الثالث ﴾

١١٢١ - (١٠) عن أبي مالك الأشعري ، قال : ألا أحدثكم بصلاة رسول الله ﷺ ؟ قال : أقام الصلاة ، وصف الرجال ، وصف خلفهم الغلمان ، ثم صلى بهم ، فذكر صلاته ، ثم قال : هكذا صلاة - قال عبد الأعلى :

أونهر تجرى فيه السفينة منعوا مطلقا ، وعدوه كأنه مكان مختلف ، واستدلوا لذلك بأثر عمر الذي ذكره العيني بلا سند . وقال ابن حجر : ليس في الحديث دليل لما قاله عطاء وغيره ان الشرط في محبة القدوة بشخص عليه باتتالاته لاغير ، أما أولا فلا أنه لو اكتفى بذلك لبطل السعي المأمور به والدعاء إلى الجماعة ، وكان كل أحد يصلي في بيته وسوقه بصلاة الامام في المسجد وهو خلاف الكتاب والسنة ، فاشترط اتحاد موقف الامام والمأموم على ما فصل في الفروع لأنه من مقاصد الاقتداء اجتماع جمع في مكان واحد عرفا ، كما عهد عليه الجماعة في العصور الخالية ، ومبنى العبادات على رعاية الاتباع . وأما ثانيا فلا أن المراد بالحجرة كما قالوه المحل الذي اتخذ عليه السلام في المسجد من حصير حين أراد الاعتكاف . ويؤيده الخبر الصحيح أنه عليه السلام اتخذ حجرة من حصير صلى ليالى فيها - انتهى . (رواه أبو داود) في أواخر أبواب الجمعة من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ، وهو حديث صحيح سكت عنه أبو داود والمنذرى ، وقد أخرجه البخارى أيضا بنحوه ، كما تقدم .

١١٢١ - قوله (ألا أحدثكم) يحتمل أن تكون الاء للتنبيه ، وهو الظاهر . ويحتمل أن تكون الهمزة للاستفهام ولا للنفي (قال) أى أبو مالك (أقام) وفى أبي داود فأقام ، وكذا فى جامع الاصول (ج ٦ ص ٣٩١) أى أمر رسول الله ﷺ بأقامة الصلاة أو أقامها بنفسه (وصف الرجال) وفى أبي داود : نصف الرجال ، وكذلك نقله الجزرى فى جامع الاصول ، أى صفهم رسول الله ﷺ صفامقدما . يقال صففت القوم فاصطفوا (وصف خلفهم) أى خلف الرجال (الغلمان) الصبيان والولدان ، زاد أحمد فى روايته : وصف النساء خلف الولدان (ثم صلى بهم) أى بالرجال والغلمان (فذكر) أى وصف الراوى أى أبو مالك (صلاته) أى كيفية صلاة رسول الله ﷺ . وهذا قول أبي داود . اختصر الحديث . وأخرجه أحمد فى مسنده مطولا (ج ٥ ص ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤) (ثم قال) أى رسول الله ﷺ وهو عطف على محذوف ، أى قال أبو مالك قال رسول الله ﷺ كيت وكيت ، ثم قال قال رسول الله ﷺ ، هكذا صلاة أمتى (هكذا) أى مثل ما صليت لكم (صلاة قال عبد الأعلى) أى الراوى

لا أحسبه الا قال - أمي . رواه أبو داود .

١١٢٢ - (١١) وعن قيس بن عباد ، قال : بينا أنا في المسجد ، في الصف المقدم ، فجذبني رجل من خلقي جبذة ، فتحاني ، وقام مقامى ، فوالله ما عقلت صلوتي .

عن قرّة بن خالد عن بديل بن مسيرة عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك . وعبد الأعلى هذا هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصرى السامى بالمهملّة من بنى سامة بن لوى ، أبو محمد ، وكان يفضّض إذا قيل له أبوهمام ، ثقة (لا أحسبه) أى شيخى قرّة (الا قال أمي) أى هكذا صلاة أمي . والمعنى أنه ينبغي لم أن يصلوا هكذا . وفى رواية البيهقي : ثم قال هكذا صلاة ، قال عبد الأعلى : لا أحسبه الا قال صلاة النبي ﷺ . ولاحمد من طريق عبد الحميد بن بهرام الفزارى عن شهر بن حوشب : فلما قضى (أى أبو مالك) صلاته أقبل إلى قومه بوجه فقال احفظوا تكبيرى ، وتعلوا ركوعى وسجودى ، فانها صلاة رسول الله ﷺ التى كان يصلى لنا . والحديث يدل على ترتيب صفوف الرجال والصبيان والنساء بأن تكون صفوف الرجال مقدّمة ، ثم صفوف الصبيان ، ثم صفوف النساء . قال السبكي : هذا إذا كان الغلمان اثنين فصاعداً ، فإن كان صبي واحد دخل مع الرجال ولا ينفرد خلف الصف . ويدل على ذلك حديث أنس المتقدم فى الفصل الاول ، فان اليتيم لم يقف منفرداً بل صف مع أنس . وقال أحمد بن حنبل : يكره أن يقوم الصبي مع الناس فى المسجد خلف الامام إلا من قد احتمل وأثبت وبلغ خمس عشرة سنة . وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه كان إذا رأى صبياً فى الصف أخرجه ، وكذلك عن أبي وائل وزر بن حبيش (رواه أبو داود) وسكت عنه هو والمنذرى وأخرجه أحمد والبيهقي (ج ٣ ص ٩٧) وفى سننه عندهم جميعاً شهر بن حوشب ، وفيه مقال .

١١٢٢ - قوله (عن قيس بن عباد) بضم العين المهملّة وتخفيف الباء الموحدة الضمى أبى عبد الله البصرى ، ثقة من كبار التابعين ، مخضرم ، مات بعد الثمانين ، ووهب من عده فى الصحابة ، كذا فى التقريب ، قدم المدينة فى خلافة عمر وروى عنه وعن على وأبى ابن كعب وغيرهم ، كان من كبار الصالحين ، وثقه ابن سعد والعجلي والنسائى وابن خراش ، وذكره ابن محترف عن شيوخه فيمن قتله الحجاج بن خراج مع ابن الأشعث ، وذكره ابن حبان فى الثقات من التابعين (بينا أنا فى المسجد) النبوى (فى الصف المقدم لجذبني) قال الطيبي : مقلوب جذبني ، أى جرتني (فتحاني) بتشديد الحاء المهملّة ، أى بعدني وأخرني عن الصف المقدم (وقام مقامى) أى مكاني (فوالله ما عقلت صلوتي) أى ما دريت كيف أصلى وكم صليت لما فعل بي ما فعل ولما حصل عندى بسبب تأخرى عن المكان الفاضل مع سبقى اليه واستحقاقى له ، فانتفاع العقل مسبب عما قبله ، والقسم معترض

فلما انصرف، إذا هو أبي بن كعب. فقال: يا فخر لا يسؤك الله، إن هذا عهد من النبي ﷺ إلينا أن نليه، ثم استقبل القبلة فقال: هلك أهل العقد ورب الكعبة، ثلاثا، ثم قال: والله ما عليهم آسى، ولكن آسى على من أضلوا. قلت: يا أبا يعقوب ما تعنى بأهل العقد؟ قال: الأمراء. رواه النسائي.

(فلما انصرف) أى ذلك الرجل الذى جئنى (إذا هو أبي بن كعب) من أكاير الصحابة (فقال) أى لى إذ فهم منى التغير بسبب ما فعله معى تطليبا لحاطرى (لا يسؤك الله) قال الطيبي: كان الظاهر لا يسؤك ما فعلت بك. ولما كان ذلك من أمر الله وأمر رسوله أسنده إلى الله مزيدا للتسليّة - انتهى. والظاهر: أن معناه لا يحزنك الله بى وبسبب فعلى، من سوء الأمر فلانا، أى أحزنه. ثم ذكر جملة مستأنفة مبيّنة لعله ما فعل اعتذارا إليه (إن هذا) أى ما فعلت (عهد من النبي ﷺ) أى وصية أو أمر منه يريد قوله: ليلينى منكم أولوا الأحلام والنهى. وفيه أن قيسا لم يكن منهم، ولذلك نحاه (إلينا أن نليه) أى ومن يقوم مقامه من الأئمة (ثم استقبل) أى أبى (هلك أهل العقد) بضم العين وفتح القاف يعنى الأمراء، أى لأن عليهم رعاية أمور المسلمين دنياهم وأخراهم حتى رعاية صفوفهم فى الصلوة، ورعاية الموقف فيها. قال الجزرى فى النهاية يعنى أصحاب الولايات على الأمصار من عقد الألوية للأمراء، وروى العقدة يريد البيعة المعقودة للولاية (ثلاثا) أى قال مقوله ثلاثا (ما عليهم آسى) بمد الهمزة آخره الف، أى ما أحزن من الأسى مفتوحا ومقصورا، وهو الحزن (ولكن آسى على من أضلوا) قال الطيبي: أى لا أحزن على هؤلاء الجورة، بل أحزن على أتباعهم الذين أضلهم. لعله قال ذلك تعريضا بأمراء عهده (قلت) هذا مقولة محمد بن عمر بن على المقدمى شيخ النسائي (يا أبا يعقوب) وفى بعض النسخ: يا أبا يعقوب بكتابة الهمزة موافقا لما فى النسائي. وهو كنية يوسف بن يعقوب السدوسى مولاهم السلى البصرى الضبى، وثقه أحمد. وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات، مات سنة إحدى ومائتين (قال الأمراء) بالنصب على تقدير أغنى، وبالرفع بتقدير هم، قال ابن حجر: أى الأمراء على الناس لا سيما أهل الأمصار سموا بذلك لجرىان العادة بعقد الألوية لهم عند التولية، وفعل أبى هذا مؤيد بما روى عن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يحب أن يلبه المهاجرون والأنصار ليأخذوا عنه، أخرجه أحمد وابن ماجه، وبما روى عن سمرة مرفوعا ليقم الأعراب خلف المهاجرين والأنصار ليقندوا بهم فى الصلوة، أخرجه الطبرانى فى الكبير من حديث الحسن عن سمرة. قال البيهقى: وفيه سعيد بن بشير، وقد اختلف فى الاحتجاج به، وبما روى عن ابن عباس مرفوعا لا يتقدم فى الصف الأول أعرابي ولا عجمي ولا غلام لم يحتلم، وفى إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف. وفى هذه الأحاديث مشروعية تقديم أهل العلم والفضل ليأخذوا عن الامام ويأخذ عنهم غيرهم، لأنهم أمس بضبط صفة الصلوة وحفظها ونقلها وتبليغها وتنبيه الامام إذا احتيج إليه، والاستخلاف إذا احتيج إليه (رواه النسائي)

باب (٢٦) الإمامة

﴿ الفصل الأول ﴾

١١٢٣ - (١) عن أبي مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: يوم تقوم أرقام الكتاب الله تعالى، فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء،

وأخرجه أيضا أحمد (ج ٥ ص ١٤٠) وابن خزيمة في صحيحه. ولفظ أحمد قال قيس بن عباد أتيت المدينة للقي أصحاب محمد ﷺ ولم يكن فيهم رجل ألقاه أحب إلى من أبي، فأقيمت الصلاة فخرج عمر بن الخطاب مع أصحاب رسول الله ﷺ، فتمت في الصف الأول، فجاء رجل فنظر في وجوه القوم ففرقهم غيرة، فنحناني وقام في مكاني، فاعتلت صلوتي، فلما صلى قال يا بني لا يسوءك الله، فاني لم آتئك الذي آتيتك بجمالة، ولكن رسول الله ﷺ قال لنا كونوا في الصف الذي يليي، وإني نظرت في وجوه القوم ففرقتهم غيرك ثم حدث فما رأيت الرجال متحت أعانها إلى شئ متوجها إليه، قال فسمعت يقول هلك أهل القعدة ورب الكعبة، إلا لا عليهم آسى، ولكن آسى على من يهلكون من المسلمين، وإذا هو أبي.

(باب الإمامة) أي أحكام الإمامة في الصلاة وصفة الأئمة، وهي مصدر أم القوم في صلوته.

١١٢٣ - قوله (يوم تقوم أرقام الكتاب الله) أي ليؤمهم (أرقام لكتاب الله) اختلف في المراد منه: فقيل: أئمتهم في القرآن وأعلمهم بمعانيه وأحكامه. وقيل: المراد أحسنهم وأجودهم قراءة للقرآن وإن كان أقلهم حفظا. وقيل: هو على ظاهره، فالمراد به أكثرهم حفظا للقرآن، ويدل على ذلك ما رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح عن عمرو بن سلة: انطلقت مع أبي إلى النبي ﷺ باسلام قومه، فكان فيما أوصانا ليؤمكم أكثركم قرآنا، فكنت أكثرهم قرآنا، فقدموني. وأخرجه أيضا البخاري، وسيأتي في الفصل الثالث. قال القاري: بعد ذكر قول ابن الملك، أي أحسنهم قراءة لكتاب الله: والأظهر أن معناه أكثرهم قراءة بمعنى أحفظهم للقرآن، كما ورد أكثرهم قرآنا - انتهى. قلت: هذا هو الراجح عندى لحديث عمرو بن سلة، والروايات يفسر بعضها بعضا (فإن كانوا) أي القوم (في القراءة) أي في العلم بها أو في حسنها أو مقدارها على اختلاف الأقوال (سواء) أي مستويين. قال الشوكاني: أي استووا في القدر المعبر من القراءة إما في حسنها أو في كثرتها وقلتها. وفي رواية: لمسلم فإن كانت قراتهم سواء (فأعلمهم بالسنة) قال الطيبي: أراد بها الأحاديث. وقال السندي: حلومها على أحكام الصلاة (فإن كانوا) أي بعد استوائهم في القراءة (في السنة) أي بالعلم بها

فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سنا،

(سواء فأقدمهم هجرة) أى انتقالاً من مكة إلى المدينة قبل الفتح، فن هاجر أولاً فشرفه أكثر ممن هاجر بعده، قال تعالى: ﴿لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح - ٥٧ : ١٠﴾ الآية، قاله القارى. وقيل: هذا شامل لمن تقدم هجرة سواء ما كان في زمنه عليه السلام أو بعده كمن هاجر من دار الكفار . . . إلى دار الاسلام. وأما حديث لا هجرة بعد الفتح فالمراد من مكة إلى المدينة، لأنهما جميعاً صاراً داراً سلام. قال الثوكاني: الهجرة المقدم بها في الإمامة لا تختص بالهجرة في عصره عليه السلام بل هي التي لا تقطع إلى يوم القيامة، كما وردت بذلك الأحاديث، وقال به الجمهور. وأما حديث لا هجرة بعد الفتح فالمراد به الهجرة من مكة إلى المدينة أو لا هجرة بعد الفتح. فضلهما كفضل الهجرة قبل الفتح. وهذا لا بد منه للجمع بين الأحاديث (فإن كانوا) أى بعد استوائهم فيما سبق من القراءة والسنة (في الهجرة سواء فأقدمهم سنا) وفي رواية أكبرهم سناً، أى يقدم في الإمامة من كبر سنه في الاسلام، لأن ذلك فضيلة يرجح بها. قلت: ويؤيده ما في رواية لمسلم: فأقدمهم سناً، أى اسلاماً، يعنى أن من تقدم اسلامه يقدم على من تأخر إسلامه. والحديث دليل لمن قال يقدم الأقرأ في الإمامة على الأعلم. واليه ذهب أحمد وأبو يوسف وإسحاق. وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: الأعلم مقدم على الأقرأ، قال العيني: اختلف العلماء فيمن هو أولى بالإمامة: فقالت طائفة الأئمة، وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور، وقال أبو يوسف وأحمد وإسحاق الأقرأ، وهو قول ابن سيرين وبعض الشافعية، قال العيني: وقال أصحابنا: أولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة أى بالفقه والأحكام الشرعية إذا كان يحسن من القراءة ما تجوز به الصلوة، وهو قول الجمهور، واليه ذهب عطاء والأوزاعي ومالك والشافعي. وقال السيد محمد مرتضى الزيدى الحنفي في شرح الاحياء: قال أصحابنا يقدم الأعلم ثم الأقرأ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، واختاره صاحب الهداية وغيره من أصحاب المتون وعليه أكثر المشايخ. وقال أبو يوسف يقدم الأقرأ ثم الأعلم واختاره جمع من المشايخ، ومن الشافعية ابن المنذر، كما نقله النووي في المجموع - انتهى. واستدل الشافعي ومن وافقه بأن الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط، والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط، وقد تعرض في الصلوة أمور لا يقدر على مراعاتها إلا كامل الفقه، فيقدم الأئمة على الأقرأ قال البغوى: لأن الفقيه يعلم ما يجب من القراءة في الصلوة، لأنه محصور، وما يقع فيها من الحوادث غير محصور، وقد يعرض للصلى ما يفسد صلاته، وهو لا يعلم إذا لم يكن قهياً. وقال صاحب الهداية: القراءة يفتقر إليها لركن واحد، والعلم لسائر الأركان، أى فالأعلم أولى بالإمامة من الأقرأ. قلت: هذا كله لعل في مقابلة النص، فلا يلتفت اليه، بل يرد على قائله كائناً من كان - واستدل لم أيضاً بقوله عليه السلام مروا أبا بكر أن يصلى بالناس، وسيأتى في باب ما على المأموم من المتابعة

.....

فإن تقديمه ﷺ في مرض موته أبا بكر في الصلوة على غيره مع قوله أقرأكم أبي يدل على أنه يقدم الأعل على الأقرأ لكون أبي بكر أعلمهم . قال ابن الهمام : أحسن ما يستدل به لختصار الجمهور حديث : مروا أبا بكر فليصل ، وكان ثم من هو أقرأ منه لا أعلم . دليل الأول قوله عليه السلام أقرأكم أبي ، ودليل الثاني قول أبي سعيد كان أبو بكر أعلمنا ، وهذا آخر الأمر من رسول الله ﷺ ، فيكون الموعول عليه . وقال العيني : حديث أبي مسعود كان في أول الأمر ، وحديث أبي بكر في آخر الأمر ، وقد تفقها في القرآن ، وكان أبو بكر أعلمهم وأقربهم في كل أمر - انتهى . قلت قصة إمامة أبي بكر في مرض موته ﷺ واقعة عين غير قابلة للعموم بخلاف حديث أبي مسعود ، فإنه تقرير قاعدة كلية تفيد التعميم ، فلا يصح الاستدلال بقصة أبي بكر على تقديم الأعل على الأقرأ بمجملها ناسخة لحديث أبي مسعود ، قال صاحب البذل : قصة الإشارة إلى الاستخلاف ربما تكون مخصصة على أنها واقعة حال لا عموم لها ، ومن ثم اختار جمع من المشايخ قول أبي يوسف - انتهى . وأجاب صاحب الهداية وغيره عن حديث أبي مسعود بأنه خرج على ما كان عليه حال الصحابة من أن أقرأهم كان أعلمهم ، لأنهم كانوا في ذلك الوقت يتلقونه بأحكامه ، فقدم في الحديث ، ولا كذلك في زماننا ، فقدمنا الأعل . قال الشافعي : المخاطب بذلك الذين كانوا في عصره كان أقرأهم أقربهم ، فإنهم كانوا يسلمون كبارا ، ويتفقون قبل أن يقرأوا فلا يوجد قارئ منهم إلا وهو فقيه ، وقد يوجد الفقيه ، وليس بقارئ . ورد هذا الجواب بأنه لو كان المراد بالأقرأ في قوله يؤم القوم أقرأهم هو الأعل لكان يلزم تكرار الأعل في الحديث ، ويكون التقدير يؤم القوم أعلمهم ، فإن تساوا فأعلمهم . وقال الأمير اليامي : ولا يخفى أنه يعد هذا الجواب قوله : فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإنه دليل على تقديم الأقرأ مطلقا . والأقرأ على ما فسروه به هو الأعل بالسنة ، فلو أريد به ذلك لكان القسمان قسما واحدا . وقال الزيدى : وأما تأويل المخالف للنص أى لحديث أبي مسعود بأن الأقرأ في ذلك الزمان كان الأقفه فقد رد هذا التأويل قوله عليه السلام : فأعلمهم بالسنة ، ولكن قد يجاب عنه بأن المراد بالأقرأ في الخبر الأقفه في القرآن فقد استوتوا في قفبه ، فإذا زاد أحدهم بفقه السنة فهو أحق ، فلا دلالة في الخبر على تقديم الأقرأ مطلقا ، بل على تقديم الأقرأ الأقفه في القرآن على من دونه ، ولا نزاع فيه . قال العيني : المراد من قوله يؤم القوم أقرأهم أى أعلمهم ، يعنى أعلمهم بكتاب الله دون السنة ، ومن قوله : أعلمهم بالسنة أعلمهم بأحكام الكتاب والسنة جميعا فكان الأعل الثاني غير الأعل الأول - انتهى . قلت : قد سلف منا أن الراجح في المراد من قوله أقرأهم هو الأكثر حفظا للقرآن وإن حمله على الأقفه في القرآن والأعل بأحكامه ومعانيه خلاف الظاهر فلا يلتفت إليه . وأما حمل الحديث على الصحابة خاصة فهو ادعاء محض على أنه يلزم من هذا الجواب أن من نص النبي ﷺ على أنه أقرأ من أبي بكر كان أقفه من أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لأنه الأقفه .

ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه

قال السندی : الحديث يفيد تقدم الأقرأ وغالب الفقهاء على تقديم الأعلّم ، ولم عن هذا الحديث جوابان النسخ بإمامة أبي بكر مع أن أقرأهم أبي ، وكان أبو بكر أعلمهم ، كما قال أبو سعيد ودعوى أن الحكم مخصوص بالصحابه ، وكان أقرأهم أعلمهم لكونهم يأخذون القرآن بالمعاني . وبين الجوابين تناقض لا يخفى ، ولفظ الحديث يفيد عموم الحكم - انتهى . وقد ظهر بهذا التفصيل أن القول الراجح المعول عليه هو تقديم الأقرأ على الأعلّم وهذا إنما هو حيث يكون الأقرأ عارفا بما يتعين معرفته من أحوال الصلوة فأما إذا كان جاهلا بذلك فلا يتم اتساقا . قال الزيدى : والذي ذهب اليه أبو يوسف من تقديم الأقرأ على الأعلّم رواية عن أبي حنيفة ، ودليله قوى من حيث النص ، فإنه فرق بين الفقيه والقارئ ، وأعطى الإمامة للقارئ مالم يتساويا في القراءة فان تساويا لم يكن أحدهما بأولى من الآخر فوجب تقديم الأعلّم بالسنة وهو الأفتة - انتهى . (ولا يؤمن الرجل الرجل) برفع الأول ونصب الثاني (في سلطانه) أى في محل سلطانه ، وهو موضع يملكه الرجل أوله فيه تسلط بالتصرف كصاحب المجلس وإمام المسجد ، فانه أحق من غيره وإن كان أفتة لثلايودى ذلك إلى التباغض والخلاف الذى شرع الاجتماع لرفعه . قال الطيبي : أى لا يؤمن الرجل الرجل في مظهر سلطته ومحل ولايته أو فيما يملكه أو في محل يكون في حكمه . ويعضد هذا التأويل الرواية الأخرى في أهله . وتحريره أن الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة وتألفهم وتوادم فاذا أم الرجل الرجل في سلطانه أفضى ذلك إلى توهين أمر السلطنة وخلع ربة الطاعة ، وكذلك إذا أمه في أهله أدى ذلك إلى التباغض والتقاطع وظهور الخلاف الذى شرع لرفعه الاجتماع ، فلا يتقدم الرجل على ذى السلطنة لاسيا في الأعباد والجمعات ، وعلى إمام الحى ورب البيت إلا بالاذن - انتهى . وقال النووى : معناه أن صاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق من غيره قال ابن رسلان : لأنه موضع سلطته - انتهى . قال الشوكانى : والظاهر أن المراد به السلطان الذى اليه ولاية أمور الناس لا صاحب البيت ونحوه . ويدل على ذلك ما في رواية أبي داود بلفظ : ولا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانه . وظاهره أن السلطان مقدم على غيره وإن كان أكثر منه قرآنا وقتها وورعا وفضلا فيكون كالنحصر لما قبله ، يعنى أن أول الحديث محمول على من عدا الامام الأعظم ومن يجرى مجراه وقد ورد في صاحب البيت حديث بخصوصه بأنه الأحق ، فقد أخرج الطبرانى من حديث أبي مسعود قال من السنة أن يتقدم صاحب البيت . قال الحافظ : رجاله ثقات . وقال الهيثمى رجاله رجال الصحيح . وأخرج البزار والطبرانى في الأوسط والكبير من حديث عبد الله بن حنظلة مرفوعا : الرجل أحق أن يؤم في بيته . قال الهيثمى : فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة ، ضعفه أحمد وابن معين والبخارى ، ووثقه يعقوب بن شيبه وابن حبان . قال أصحاب الشافعى : ويتقدم السلطان أو نائبه على صاحب البيت وإمام المسجد وغيرهما ، لأن ولايته وسلطته عامة ، قالوا ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل

ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه . رواه مسلم . وفي رواية له : ولا يؤمن الرجل الرجل في أمه .

١١٢٤ - (٢) وعن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ،

منه (ولا يقعد) بالجزم . وقيل : بالرفع أى الرجل (في بيته) أى بيت الرجل الآخر (على تكرمته) بفتح التاء وكسر الراء ، مصدر كرم تكريماً ، أطلق مجازاً على ما يعد للرجل إكراماً له في منزله من فراش وبجادة ونحوهما . قال في النهاية : هو الموضع الخاص لجلوس الرجل من فراش أو سرير عما يعد لإكرامه وهي تقعدة من الكرامة (إلا بإذنه) قال ابن الملك : متعلق بجميع ما تقدم ، قلت : ورد ذلك في بعض روايات الحديث نصاً ، فقد قال المجد بن تيمية في المنتقى : ورواه سعيد بن منصور ، لكن قال فيه لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه إلا بإذنه ، ولا يقعد على تكرمته في بيته إلا بإذنه - انتهى . فالإذن في الكل ، وبه قال أحمد والجمهور ، وهو الحق . وقيل : يتعلق قوله إلا بإذنه بقوله لا يقعد فقط ، وبه قال إسماعيل (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً ، أحمد (ج ٤ ص ١١٨ ، ١٢١ و ج ٥ ص ٢٧٢) والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو داود الطيالسي وابن الجارود والبيهقي (ج ٣ ص ٩٠ ، ١١٩ ، ١٢٥) (وفي رواية له : ولا يؤمن الرجل الرجل في أهله) وفي بعض النسخ من صحيح مسلم : ولا تؤمن الرجل في أهله ، أى بصيغة الخطاب . ويؤيده ما بعده ولا في سلطانه ولا تجلس على تكرمته في بيته إلا بإذنك أو بإذنه . فائدة : قال الشاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة : سبب تقديم الأقرأ أنه ﷺ حد للعلم حدا معلوماً ، كما بينا ، وكان أول ما هناك كتاب الله ، لأنه أصل العلم ، وأيضاً فانه من شعائر الله ، فوجب أن يقدم صاحبه . وبنوه بشأنه ليكون ذلك داعياً إلى التنافس فيه ، وليس كما يظن أن السبب احتياج المصل إلى القراءة فقط ، ولكن الأصل حملهم على المنافسة فيها ، وإنما تدرك الفضائل بالمنافسة ، وسبب خصوص الصلاة باعتبار المنافسة احتياجها إلى القراءة ، فليتدبر ، ثم من بعدها معرفة السنة ، لأنها تلو الكتاب ، وبها قيام الملة ، وهي ميراث النبي ﷺ في قومه ، ثم بعده اعتبرت الهجرة إلى النبي ﷺ ، لأن النبي عليه الصلوة والسلام عظم أمر الهجرة ورغب فيها ونوه بشأنها ، وهذا من تمام الترغيب والتنويه ، ثم زيادة السن إذ السنة القاسية في الملل جميعها توقيراً كبيراً ، ولأنه أكثر تجربة وأعظم حملاً ، وإنما نهى عن التقدم على ذي سلطان في سلطانه ، لأنه يشق عليه ويقدر في سلطانه فشرع ذلك إبقاء عليه - انتهى .

١١٢٤ - قوله (إذا كانوا) أى القوم (ثلاثة) أى واثنين . كما أفاده الخبر السابق أن الجماعة تحصل بهما ، قاله القارى . وقال الشوكاني : مفهوم العدد هنا غير معتبر لما في حديث مالك بن الحويرث إذا حضرت الصلوة فأذنا وأقنبا وليؤمكما أكبركما . أخرجه أحمد وغيره من أصحاب الكتب الستة ، وقد تقدم (فليؤم أحدهم) إشارة

وأحقهم بالإمامة أقرأهم. رواه مسلم. وذكر حديث مالك ابن الحويرث في باب بعد باب فضل الأذان.

إلى جواز إمامة المفضل (وأحقهم بالإمامة أقرأهم) أى أكثرهم. حفظا للقرآن ، فإن إمامته أفضل (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحد والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ٨٩ ، ١١٩). وفي الباب عن أنس عند أحمد (ج ٣ ص ١٦٣) بلفظ: يؤم القوم أقرأهم للقرآن. قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وعن أبي هريرة عند البزار بنحوه. قال الهيثمي: في سنده الحسن بن علي التوفلي الهاشمي، وهو ضعيف، وقد حسنه البزار، وعن ابن عمر عند الطبراني بلفظ: من أم قوما، وفيهم من هو أقرأ لكتاب الله منه، لم يزل في سفال إلى يوم القيامة. قال الهيثمي: فيه الهيثم بن عقاب. قال الأزدي: لا يعرف. وذكره ابن حبان في الثقات (وذكر) بصيغة المجهول (حديث مالك بن الحويرث) أى في المشكوة، وكذا في المصايح. والحديث هو قوله قال رسول الله ﷺ صلوا كما رأيتموني أصلي. وإذا حضرت الصلوة فليؤذن لكم أحدكم، ثم ليؤمكم أكبركم يعني سنا، وذلك لاستواءهم في وجوه التقديم من القراءة والطم، ففي رواية لأبي داود: وكنا يومئذ متقاربين في العلم (في باب بعد باب فضل الأذان) أى فراجعها هناك. والمقصود أن حديث مالك بن الحويرث هذا ذكره البغوي أولا في باب بعد باب فضل الأذان، وذكره صاحب المشكوة أيضا هناك تبعاً للبغوي لكون صدره في الأذان، ثم ذكره البغوي ههنا في آخر الفصل الأول لكون عجز الحديث متعلقاً بباب الإمامة، ولما كان في ذكره هنا تكرار حذفه صاحب المشكوة، وأحال على الباب المذكور. وقال القاري: حديث مالك بن الحويرث فيه تفضيل الإمامة، فهو باب الإمامة أولى، فلا معنى لتغيير التصنيف مع وجود الوجه الأدنى فضلاً عن الأعلى، ثم يحتاج إلى الاعتذار المشير إلى الاعتراض، لا يقال صدر الحديث في الأذان، لأن تقديمه لتقدمه في الوجود ومنه تقدم بلال على النبي ﷺ في دخول الجنة تقدم الخادم على الخدم. فقيه أيماء إلى فضيلة الإمامة، وكذلك الحديث الآتي قريباً فالخامس أن حديث مالك ابن الحويرث كان في المصايح هنا في آخر الفصل الأول، ونقله صاحب المشكوة فذكره في باب بعد باب فضل الأذان - انتهى. قلت: قد وم القاري في فهم غرض صاحب المشكوة كما لا يخفى ولوراجع المصايح لم يقع في هذا الوهم، وقد وم أيضا في تعيين الحديث حيث قال: والحديث هو قال أتيت النبي ﷺ وأنا وابن عم لي، فقال إذا سافرتما فأذنا وأقما وليؤمكما أكبركما مع أنه غير مذكور في المصايح في باب الإمامة. واعلم أن هذا كله مبنى على أن الحديث المذكور هنا في المصايح بغير تسمية الصحابي لمالك بن الحويرث كما قال المصنف. وعندى فيه كلام لأن الحديث الذي أورده البغوي هنا هو بلفظ: إذا حضرت الصلوة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكثركم قرآنا. وحديث مالك بن الحويرث الذي ذكرناه. إنما هو بلفظ: وليؤمكم أكبركم. وهذا هو الذي ذكره البغوي في

(الفصل الثاني)

١١٢٥ - (٢) عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم قراءكم .
رواه أبو داود .

المصاييح والمصنف في المشكوة في باب هو بعد باب فضل الآذان . ولا يخفى ما بين اللفظين من الفرق البين . والظاهر أن الحديث المذكور في المصاييح هنا ، أي في باب الإمامة بلفظ : وليؤمكم أكثركم قرأنا ، إنما هو لعمر بن سلة الجرمي ، رواه البخاري في حديث طويل في غزوة الفتح في باب بعد باب مقام النبي ﷺ بمكة . وذكره البغوي هنا لاثبات جواز إمامة الصي المميز . وقد ذكره المصنف في الفصل الثالث مطولا ، كما سيأتي .

١١٢٥ - قوله (ليؤذن لكم) أمر استحباب (خياركم) أي الذين يحاطون في أمر الأوقات ، وفي أمر الحرم والعورات ، فإنهم يشرفون على المنارات العالية ، قاله السندی . وقال القاري : أي من هو أكثر صلاحا ليحفظ نظره عن العورات ، ويبالغ في محافظة الأوقات . قال الجوهری : الخيار خلاف الأشرار ، والخيار الاسم من الاختيار ، وإنما كانوا خيارا لما ورد أنهم أمنا . لأن أمر الصائم من الإفطار والاكل والشرب والمباشرة منوط بهم ، وكذا أمر المصل لحفظ أوقات الصلوة يتعلق بهم ، فهم بهذا الاعتبار مختارون ، ذكره الطيبي (وليؤمكم) بسكون اللام وتنكسر (قراكم) بضم القاف وتشديد الراء ، جمع قارئ . كذا وقع في جميع النسخ ، وهكذا في المصاييح وسنن أبي داود وابن ماجه . ونقله الجزري في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٧٧) عن أبي داود بلفظ : وليؤمكم أقرأكم ، وكذلك رواه البيهقي (ج ١ ص ٤٢٦) وفيه دليل على تقديم الأقرأ في الإمامة على الآفته . قال السندی : ظاهر الحديث أن الأقرأ أحق بالإمامة من الأعم . وقال القاري : وكلما يكون أقرأ فهو أفضل إذا كان عالما بمسائل الصلوة ، فإن أفضل الأذكار وأطولها وأصعبها في الصلوة إنما هو القراءة . وفيه تعظيم لكلام الله ، وتقديم قارئه ، وإشارة الى علو مرتبته في الدارين كما كان ﷺ يأمر بتقديم الأقرأ في الدفن - انتهى . (رواه أبو داود) وأخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي ، وسكت عنه أبو داود . وقال المنذرى : في سننه الحسين بن عيسى الحنفى الكوفى ، وقد تكلم فيه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، وقد ذكر الدارقطنى أن حسين بن عيسى تفرد بهذا الحديث عن الحكم بن أبان - انتهى . قلت : الحسين بن عيسى هذا قال البخاري : مجهول ، وحديثه منكر . وقال أبو زرعة : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ، روى عن الحكم بن أبان أحاديث منكورة . وقال الأجرى عن أبي داود : بلغنى أنه ضعيف . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال العافظ في التقریب : ضعيف .

١١٢٦ - (٤) وعن أبي عطية العقيلي، قال: كان مالك بن الحويرث يأتينا إلى مصلانا يتحدث، فحضرت الصلوة يوما، قال أبو عطية: فقلنا له: تقدم فصله. قال لنا: قدموا رجلا منكم يصلي بكم، وسأحدثكم لم لا أصلي بكم؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: من زار قوما فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم.

١١٢٦ - قوله (عن أبي عطية) بفتح العين وكسر الطاء وتشديد التحتية (العقيلي) بضم العين المهملة، أى مولاهم، فهى نسبة الولاء كما يدل عليه بعض روايات هذا الحديث. ففي رواية لأحمد (ج ٣ ص ٤٣٧) و ج ٥ ص ٥٣) عن بديل بن ميسرة العقيلي قال: حدثني أبو عطية مولى منا، وكذا عند أبي داود. وللنسائي وأحمد في رواية (ج ٥ ص ٥٣) مولى لنا. قال الذهبي في الميزان: أبو عطية عن مالك بن الحويرث لا يدرى من هو. وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (ج ١٢ ص ١٧٠): أبو عطية مولى بنى عقيل، روى عن مالك بن الحويرث حديث: من زار قوما الخ، وعنه بديل بن ميسرة، قال أبو حاتم: لا يعرف ولا يسمى. وقال ابن المديني: لا يعرفونه. وقال أبو الحسن القطان: مجهول. وصحح ابن خزيمة حديثه. وقال في التقريب: مقبول (يأتينا إلى مصلانا) أى مسجدنا في البصرة (يتحدث) وفي بعض النسخ يتحدث، أى بالنون في أوله بصيغة المتكلم (تقدم) أى للإمامة (فصله) الهاء للسكتة (يصلي بكم) أى يؤمكم في الصلوة (وسأحدثكم لم لا أصلي بكم) أى مع أى أحق بالإمامة منكم، وذلك لكونه صحابيا عالما (من زار قوما فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم) فإنه أحق من الزائر. وامتنع مالك من الإمامة مع وجود الإذن منهم عملا بظاهر الحديث، ثم أن حدثهم بعد الصلوة. فالسين للاستقبال، والا فلجرد التأكيد. والحديث دليل على أن المزور أحق بالإمامة من الزائر وإن كان أقرأ أو أعلم من المزور. قال الترمذي بعد رواية الحديث: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وقالوا صاحب المنزل أحق بالإمامة من الزائر. وقال بعض أهل العلم: إذا أذن له فلا بأس أن يصلي به. وقال إسحاق بمحدث مالك بن الحويرث: وشدد في أن لا يصلي أحد لصاحب المنزل وإن أذن له صاحب المنزل، قال وكذلك في المسجد لا يصلي بهم في المسجد إذا زارهم، يقول ليصل بهم رجل منهم - انتهى كلام الترمذي. وقد حكى المجد بن تيمية في المنتقى بعد ذكر الحديث عن أكثر أهل العلم أنه لا بأس بالإمامة الزائر بإذن رب المكان، واستدل بقوله ﷺ في حديث أبي مسعود (يعني المتقدم) إلا بإذنه، قال وبعضه عوم ما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: ثلاثة على كئيبان المسك يوم القيامة عبد أدى حق الله وحق مواليه، ورجل أم قوما، وهم به راضون - الحديث. رواه الترمذي، وعن أبي هريرة عن

رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي إلا أنه اقتصر على لفظ النبي ﷺ.

١١٢٧ - (٥) وعن أنس، قال: استخلف رسول الله ﷺ ابن أم مكتوم يوم الناس.

النبي ﷺ قال لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم إلا بأذنهم - الحديث . رواه أبو داود - انتهى . قلت : الراجح عندنا هو قول من قال أن المزور إذا أذن للزائر فلا بأس أن يصلي به . ومعنى قوله ﷺ في حديث مالك بن الحويرث من * زار قوما فلا يؤمهم ، أى إلا أن يأذنوا له . يدل عليه حديث أبي مسعود عند سعيد بن منصور ، وقد تقدم . ويعضد ما ذكرنا من التقييد بالأذن عموم قوله في حديث ابن عمر : وهم به راضون ، وقوله في حديث أبي هريرة : إلا بأذنهم ، كما قال ابن تيمية : فانه يقتضى جواز إمامة الزائر عند رضا المزور وإذنه . وقبل حديث مالك بن الحويرث محمول على من عدا الامام الأعظم فاذا حضر الامام الأعظم أو من يجرى مجراه بمكان علوك لا يتقدم عليه مالك الدار ، ولكن ينبغى للمالك أن يأذن له ليجمع بين الحقين حق الامام في التقدم وحق المالك في منع النصرف بغير إذنه ، (رواه أبو داود) وسكت عنه (والترمذي) وقال حديث حسن . وفي بعض نسخ الترمذي : حديث حسن صحيح . ويؤيد الأول ما نقله المنذرى والشوكانى عن الترمذي من التحسين فقط ، ويفهم ذلك من قول الحافظ في التهذيب في ترجمة أبي عطية أن ابن خزيمة صحح حديثه ، فلو كان التصحيح عنده في نسخة الترمذي لأشار اليه ، وإنما حسن الترمذي هذا الحديث ، مع أن في سنده أبا عطية ، وهو مجهول ، كما قال الذهبي وأوحاتم وابن المدينى وأبو الحسن القطان ، لأن له شواهد ، والترمذي قد يحسن الحديث الضعيف لشواهد . وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي بعد قول أبي حاتم وغيره : ولكن تصحيح ابن خزيمة حديثه ، وتحسين الترمذي أو تصحيحه إياه يجعله من المستورين المقبول الرواية ، ولحديثه شواهد . يشير الى ما تقدم من حديث أبي مسعود عند أبي داود بلفظ : ولا يؤم الرجل في بيته . ومن حديث أبي مسعود عند الطبراني ، وحديث عبد الله بن حنظلة عند البزار والطبراني ، وقد ذكرنا لفظها في شرح حديث أبي مسعود (والنسائي) وأخرجه أيضا أحمد (ج ٣ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ ج ٥ ص ٥٣) والبيهقي (ج ٣ ص ١٢٦) (إلا أنه) أى النسائي (اقتصر على لفظ النبي) أى قوله ، وهو : إذا زار أحدكم قوما فلا يصلي بهم ، ولم يذكر صدر الحديث . واللفظ المذكور في الكتاب لأبي داود الا قوله : يتحدث خضرت الصلوة يوما ، فانه للترمذي ، ولفظ أبي داود : الى مصلانا هذا فأقيمت الصلوة .

١١٢٧ - قوله (استخلف رسول الله ﷺ ابن أم مكتوم) أى أقامه مقام نفسه في مسجد المدينة حين

خرج الى الغزو (يوم الناس) قال القاسمى : هو بيان للاستخلاف . وقال ابن حجر : أى استخلافا عاما على المدينة مرتين على ما روى ، وخاصة بكونه يوم الناس . وقال الأمير الهامى : المراد استخلافه في الصلوة وغيرهما ، وقد

وهو أعمى . رواه أبو داود .

أخرجه الطبراني بلفظ : في الصلاة وغيرها ، وإسناده حسن . وقد عدت مرات الاستخلاف له ، فبلغت ثلاث عشرة مرات . ذكره في الخلاصة (وهو أعمى) قال الشيخ عبد الحق الدهاوي في أشعة اللغات : فيه دليل على جواز إمامة الأعمى من غير كراهة في ذلك . وقال ابن حجر : فيه جواز إمامة الأعمى . ولا نزاع فيه ، وإنما النزاع في أنه أولى من البصير أو عكسه : قال الشوكاني : قد صرح أبو اسحاق المروزي والغزالي بأن إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير ، لأنه أكثر خشوعا من البصير لما في البصير من شغل القلب بالمبصرات . ورجح البعض أن إمامة البصير أولى ، لأنه أشد توقيا للنجاسة . والذي فهمه الماوردي من نص الشافعي أن إمامة الأعمى والبصير سواء في عدم الكراهية ، لأن في كل منهما فضيلة غير أن إمامة البصير أفضل ، لأن أكثر من جعله النبي ﷺ إماما البصير . وأما استنباطه ﷺ لابن أم مكتوم في غزواته فلا أنه كان لا يتخلف عن الغزو من المؤمنين المأذون . فلعله لم يكن في البصراء المتخلفين من يقوم مقامه أو لم يتفرغ لذلك أو استخلفه لبيان الجواز . وأما إمامة عتبان بن مالك لقومه ، أي مع كونه ضريب البصر فلعله أيضا لم يكن في قومه من هو في مثل حاله من البصراء . انتهى كلام الشوكاني . وقال في البدائع بعد التصريح بجواز إمامة الأعمى ما لفظه : والأعمى يوجهه غيره إلى القبلة ، فيصير في أمر القبلة مقتديا بغيره ، وربما يميل في خلال الصلاة عن القبلة ، ولأنه لا يمكنه التوقي عن النجاسة ، فكان البصير أولى إلا إذا كان في الفضل لا يوازيه في مسجده غيره ، فينشد يكون أولى ، ولذا استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم . انتهى . وقال ابن الملك : كراهة إمامة الأعمى إنما هي إذا كان القوم سليم أعلم منه أو مساو له علما . انتهى : قال التوربشقي : استخلف ابن أم مكتوم على الإمامة حين خرج إلى تبوك مع أن عليا رضي الله عنه فيها لثلا يشغله شاغل عن القيام بحفظ من يستحفظه من الأهل حذرا أن ينالهم عدو بمكروه . وقال ابن حجر . يمكن أن يوجه بأنه لو استخلفه في ذلك أيضا لوجد الطاعن في خلافة الصديق سيلا وإن ضعف (رواه أبو داود) وأخرجه أيضا أحمد والبيهقي (ج ٣ ص ٨٨) وسكت عنه أبو داود والمنذري ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، وأبو يعلى والطبراني في الأوسط عن عائشة . قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٦٥) بعد عزوه إلى أبي يعلى والطبراني : ورجال أبي يعلى رجال الصحيح . وأخرجه أيضا البزار والطبراني في الأوسط عن ابن عباس . قال الهيثمي : وفيه عفير بن معدان ، وهو ضعيف ، وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن بجنة . قال الهيثمي : وفيه الواقدي ، وهو ضعيف . وفي الباب عن عبد الله بن عمير امام بني خثمة أنه كان إماما ابني خثمة على عهد رسول الله ﷺ ، وهو أعمى . قال الشوكاني : أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده و ابن أبي خثيمة . وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ، ورجاله رجال الصحيح .

١١٢٨ - (٦) وعن أبي إمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الآبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون.

١١٢٨ - قوله (ثلاثة) أى أشخاص (لا تجاوز صلاتهم آذانهم) جمع الأذن الجارحة، أى لا ترتفع الى السماء، كما فى حديث ابن عباس الآتى، وهو كناية عن عدم القبول، كما هو مصرح به فى الحديث الذى بعده، وفى حديث ابن عباس عند ابن حبان. قال الثوريشتى: أى لا ترفع الى الله تعالى رفع العمل الصالح، بل أدى شئ من الرفع. وخص الأذان بالذكر لما يقع فيها من التلاوة والدعاء، ولا تصل الى الله تعالى قبولاً واجابة. وهذا مثل قوله عليه السلام فى المسابقة يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم عبر عن عدم القبول بعدم مجاوزة الأذان - انتهى. وقال فى اللغات: خص الأذان بالذكر اقربها، لأنها يقع فيها صوت التلاوة، وإن غاية حظهم منها سماع ذكرها (العبد الآبق) أى أولهم أو منهم أو أحدهم (حتى يرجع) أى من إبقائه الى سيده. وفى معناه الجارية الآبقة. وفى صحيح مسلم، وسنن أبي داود والنسائى من حديث جرير بن عبد الله البجلي عن النبي ﷺ: إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة. وهذا يؤيد ما تقدم من أن المراد بعدم المجاوزة عدم قبول الصلوة (وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط) من السخط وهو بالضم وكنتى وجبل ومقعد ضد الرضا، وقد سخط كفرح، وتسخط وأسخطه أغضبه، قال القارى: هذا اذا كان السخط لسوء خلقها أو سوء أدبها أو قلة طاعتها. أما إن كان سخط زوجها من غير جرم فلا إثم عليها. قال الشوكانى فى الحديث: ان اغضاب المرأة لزوجها حتى يبيت ساخطاً عليها من الكبائر. وهذا اذا كان غضبه عليها بحق. وفى الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضباناً عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح. وسياق فى عشرة النساء (وإمام قوم وهم له كارهون) أى لأمر مذموم فى الشرع، وإن كرهوا الخلاف ذلك فلا كراهة. قال ابن الملك: أى كارهون لبدعته أو فسقه أو جهله. أما اذا كان بينه وبينهم كراهة أو عداوة بسبب أمر دنيوى فلا يكون له هذا الحكم. والحديث يدل على كراهة أن يكون الرجل إماماً لقوم يكرهونه. قال الشوكانى: وقد ذهب قوم الى التحريم، وإلى الكراهة آخرون. ويدل على التحريم نفي قبول الصلوة وأنها لا تجاوز أذنه، ولعن الفاعل لذلك، كما فى حديث أنس عند الترمذى: لعن رسول الله ﷺ ثلاثة رجل أم قوما وهم له كارهون - الحديث، قال وقد قيد ذلك جماعة عن أهل العلم بالكراهة الدينية لسبب شرعى. وأما الكراهة لغير الدين فلا عبرة بها، وقيدوه أيضاً بأن يكون الكارهون أكثر المأمومين، ولا اعتبار بكراهة الواحد والاثنين والثلاثة اذا كان المؤمنون جمعا كثيرا الا اذا كانوا اثنين أو ثلاثة، فإن كراهة أكثرهم معتبرة. قال والاعتبار بكراهة أهل الدين دون كراهة غيرهم، حتى قال الغزالى فى الاحياء لو كان الأقل من أهل الدين يكرهونه فالنظر اليهم،

رواه الترمذى وقال: هذا حديث غريب .

١١٢٩ - (٧) وعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاثة لا تقبل منهم صلواتهم : من تقدم

قال و حمل الشافعى الحديث على إمام غير الوالى ، لأن الغالب كراهة ولاية الأمر ، قال وظاهر الحديث عدم الفرق - انتهى . (رواه الترمذى) هذا الحديث مما انفرد به الترمذى ، كما قال الشوكانى (وقال هذا حديث غريب) كذا فى جميع النسخ . والذى فى الترمذى حديث حسن غريب . وهو الذى ذكره المنذرى فى الترغيب والشوكانى فى النيل . والحديث قد ضعفه البيهقى (ج ٣ ص ١٢٨) . قال النووى فى الخلاصة : والأرجح هنا قول الترمذى - انتهى . وفى سنده أبو غالب الراسبى البصرى ، ضعفه النسائى وابن سعد . وقال أبو حاتم : ليس بالقوى . ووثقه موسى بن هارون الخمال والدارقطنى . وقال ابن معين : صالح الحديث . وقال ابن عدى : لم أرى أحاديثه منكرا ، وأرجو أنه لا بأس به . وحسن الترمذى بعض أحاديثه ، وصحح بعضها . كذا فى تهذيب التهذيب . وقال فى التقريب : صدوق يخطئ - انتهى . فالظاهر أن حديثه لا ينحط عن درجة الحسن ، والله أعلم . وفى الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة . ذكرها الشوكانى فى النيل مع الكلام عليها .

١١٢٩ - قوله (وعن ابن عمر) كذا فى جميع النسخ الحاضرة الموجودة عندنا . والمراد به عبد الله بن عمر بن الخطاب . والذى فى سنن أبى داود ، وابن ماجه عبد الله بن عمرو ، أى ابن العاص . وكذا ذكره المجد بن تيمية فى المنتقى نقلا عن أبى داود وابن ماجه . وكذا وقع فى معالم السنن (ج ١ ص ١٦٩) شرح سنن أبى داود للخطابى ، والسنن الكبرى للبيهقى (ج ٣ ص ١٢٨) وهذا هو الصواب ، فإن الحديث من رواية عمران بن عبد المعافى التابعى ، وهو يرويه عن عبد الله بن عمرو بن العاص لا ابن عمر . قال الذهبي فى الميزان (ج ٢ ص ٢٨٨) فى ترجمة عمران المذكور : ضعفه يحيى بن معين ، يحدث عنه الافريقى عن عبد الله بن عمرو : ثلاثة لا يقبل منهم صلوة - الحديث . وقال الحافظ فى التهذيب (ج ٨ ص ١٣٤) : روى عن عبد الله بن عمرو وعنه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافريقى . وكذا قال الخزرجى فى الخلاصة (ص ٢٩٦) . والحديث ذكره النابلسى فى ذخائر المواريث فى مسند عبد الله بن عمرو بن العاص وكذا نسبه اليه السيوطى فى الجامع الصغير ، والعزيمى فى السراج المنير . ووقع فى تيسير الوصول (ج ٢ ص ٢٦٨) وجامع الاصول (ج ٦ ص ٣٧٩) وعن ابن عمرو ابن العاص . فالظاهر أن ما وقع فى نسخ المشكوة من تصرف النساخ والله تعالى أعلم (لا تقبل منهم صلواتهم) وفى أبى داود : لا يقبل الله منهم صلوة ولفظ ابن ماجه : لا تقبل منهم صلوة ، قالوا القبول أخص من الاجزاء ، أى فلا يلزم من عدمه عدم الاجزاء ، وهو كونه سببا لسقوط التكليف ، و القبول كونه سببا للثواب . والحاصل أن المراد بنى القبول نفي الثواب لا نفي الصحة والاجزاء (من تقدم) خبر

قوما وهم له كارهون ، ورجل أتى الصلوة دبارا - والدبار: أن يأتيها بعد أن تقوته - ورجل
اعتبد محررة . رواه أبو داود ، وابن ماجه .

مبتدأ محذوف أى أحدم (قوما) للإمامة (وهم له كارهون) فى شرح السنة . قيل : المراد به إمام ظالم .
وأما من أقام السنة فاللوم على من كرمه . وقال الخطاطى فى المعالم (ج ١ ص ١٧٠) : يشبه أن يكون هذا
الوعيد فى الرجل ليس من أهل الإمامة ، فيقتحم فيها ويتغلب عليها حتى يكره الناس إمامته . فأما إن كان
مستحقا للإمامة فاللوم على من كرمه دونه - انتهى . (ورجل) أى و ثانيهم رجل (أتى الصلوة) أى حضرها
(دبارا) بكسر الدال . واتصاه على المصدر ، أى إتيان دبار ، يعنى صلاحها حين ادبار وقتها بحيث لا يسع
الوقت جميعها وكان ذلك عادة له قال فى الفائق : قبال الشيء ودباره أوله وآخره ، يقال فلان لا يدرى قبال
الامر من دباره أى ما أوله من آخره . وفى الغريبين عن ابن الاعرابى : الدبار جمع دبر ودبر
وهو آخر أوقات الشيء ، أى يأتى الصلوة بعد ما يفوت الوقت . قال ابن حجر : بأن لا يدركها كاملا فيه . وقال
الجزرى : دبار جمع دبر أو دبر ، وهو آخر أوقات الشيء . وقيل : أراد بعد ما يفوت الوقت ، وقد ذكر فى
الحديث (و الدبار أن يأتيها) أى الصلوة من غير عذر (بعد أن تقوته) أى الصلوة جماعة أو أداء قال الخطاطى هو
أن يكون قد اتخذ عادة حتى يكون حضوره الصلوة بعد فراغ الناس وانصرافهم عنها - انتهى . وهذا التفسير
ظاهر أنه من الراوى (و رجل اعتبد) أى ثالثهم رجل اتخذ عبدا (محررة) أى نسمة أو رقبة أو نفسا محررة .
قال الطيبي : يقال أعبدته واعتبدته اذا اتخذته عبدا وهو حر وذلك بأن يأخذ حرا ، فيدعيه عبدا ويتملكه أو يعتق
عبده ثم يستخدمه كرها أو يكتم عتقه استدامة لخدمته ومنافعه . قال ابن الملك : تأنيث محررة بالحل على النسمة
لتناول العبيد والاماء . وقيل : خص المحررة لضعفها وعجزها بخلاف المحرر لقوته بدفعه . وقال فى المفاتيح شرح
المصابيح : فى بعض النسخ أى للمصاييح محرره بالضمير المجرور . قلت : وكذا وقع فى بعض نسخ أبى داود ، كما
صرح به فى عون المعبود ، وكذا ذكره المجد بن تيمية فى المتقى . وفى الترغيب للندرى وسنن ابن ماجه اعتبد
محررا . قال الثوكافى : أى اتخذ معتقه عبدا بعد إعاقته . قال الخطاطى : اعتباد المحرر يكون من وجهين أحدهما أن
يعتقه ثم يكتم عتقه أو ينكره ، وهو شر الامرين . والوجه الآخر أن يستخدمه كرها بعد العتق ، أى بالقهر والغلبة
(رواه أبو داود وابن ماجه) وكذا البيهقى كلهم من رواية الأفرىقى عن عمران بن عبد بغير إضافة المعافرى ،
والأفرىقى قد تقدم الكلام فيه . وأما عمران فقال ابن معين : ضعيف . وقال ابن القطان : لا يعرف حاله . وذكره
ابن حبان فى الثقات . وقال العجلي : مصرى تابعى ثقة . وذكره يعقوب بن سفيان فى ثقات المصريين كذا فى
التهذيب (ج ٨ ص ٣٤) . وقال فى التقریب : ضعيف .

١١٣٠ - (٨) وعن سلامة بنت الحر قالت: قال رسول الله ﷺ: إن من أشراط الساعة أن يتدافع

أهل المسجد لا يحدون إماما يصلى بهم. رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه.

١١٣١ - (٩) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: الجهاد واجب عليكم مع كل أمير،

برا كان أو فاجرا، وإن عمل الكبائر.

١١٣٠ - قوله (وعن سلامة) بفتح سين مهملة وخفة لام و هاء (بنت الحر) بضم الحاء المهملة بعدها راء

مهملة مشددة، أخت خرشة بن الحر الفزاري، صحابية، لها هذا الحديث فقط (ان من أشراط الساعة) أى من علامات الصغرى الدالة على قربها. واحداها شرط بالتحريك (أن يتدافع أهل المسجد) أى فى الإمامة فيدرا كل من أهل المسجد الإمامة عن نفسه إلى غيره، ويقول لست أهلا لها لما ترك تعلم ما تصح به الإمامة، ولجهلهم بما يجوز ولا يجوز (لا يحدون إماماً) أى قابلاً للإمامة (يصلى بهم) على وجه الصحة بأداء أركانها. وواجباتها وسننها ومندوباتها. وقيل: المعنى يدفع كل من أهل المسجد الإمامة عن غيره إلى نفسه، فيحصل بذلك النزاع، فيؤدى ذلك إلى عدم الإمام (رواه أحمد) (ج ٦ ص ٣٨١) (و أبو داود) ومن طريقه رواه البيهقي (ج ٣ ص ٢٩) (وابن ماجه) واللفظ لأحمد وأبي داود. ولفظ ابن ماجه وأحمد فى رواية: يأتى على الناس زمان يقومون ساعة لا يحدون إماما يصلى بهم. والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى. وفى سنده عندهم جميعا طلحة أم غراب. قال فى التقريب: لا يعرف حالها. وذكرها ابن حبان فى الثقات، روت عن عقيلة الفزارية عن سلامة بنت الحر. قال الحافظ فى التقريب، والذهبي فى الميزان: عقيلة الفزارية جدة على بن غراب، لا يعرف حالها.

١١٣١ - قوله (الجهاد واجب عليكم) أى فرض عين فى حال وفرض كفاية فى أخرى (مع كل أمير)

أى مسلم سلطان أوولى أمره (برا) بفتح الباء (كان أو فاجرا) فإن الله قد يؤيد الدين بالرجل الفاجر، وإثمه على نفسه. ويؤيده ما روى عن أنس مرفوعا الجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمى الدجال، لا يطله جور جائر، ولا عدل عادل، أخرجه أبو داود فى حديث، وسكت عنه هو والمنذرى. قال ابن حجر فى حديث أبي هريرة: جواز كون الأمير فاسقا جائرا وإنه لا ينزل بالفسق والجور، وأنه يجب طاعته مالم يأمر بمعصية. وخروج جماعة من السلف على الجورة كان قبل استقرار الإجماع على حرمة الخروج على الجائر - انتهى (و إن عمل الكبائر) كذا فى جميع النسخ الموجودة، وكذا وقع فى المصايح، وليست هذه الزيادة فى سنن أبي داود، ولم يذكرها أيضا المجد بن تيمية فى المنتقى، والزيلعى فى نصب الراية (ج ٢ ص ٢٧) ولم تقع أيضا فى

والصلوة واجبة عليكم خلف كل مسلم، برا كان أو فاجرا، وإن عمل الكبائر.

رواية البيهقي (والصلوة) أى بالجماعة (واجبة عليكم) قال القارى: أى بالجماعة، كما تقدم من القول المختار، وهو فرض عملى لا اعتقادى لثبوته بالسنة، وهى آحاد. وقال ابن حجر: أى على الكفاية لا الأعيان - انتهى. وهى فى غاية من البعد عن شعار الاسلام، وطريق السلف العظيم، لأنه يؤدى إلى أنه لو صلى شخص واحد مع الامام فى مصر اسقط عن الباقيين. وقال الطيبي: القرينة الأولى تدل على وجوب الجهاد على المسلمين، وعلى جواز كون الفاسق أميرا، والثانية على وجوب الصلوة بالجماعة عليهم. وجواز أن يكون الفاجر إماما هذا ظاهر الحديث. ومن قال الجماعة ليست بواجبة على الأعيان تأوله بأنه فرض على الكفاية كالجهاد، وعليه دليل إثبات ما ادعاه (خلف كل مسلم) إذا كان إماما (برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر) قال ابن الملك: أى جاز اقتداءكم خلفه لورود الوجوب بمعنى الجواز لا اشترا كهما فى جانب الاتيان بهما. وهذا يدل على جواز الصلوة خلف الفاسق، وكذا المبتدع إذا لم يكن ما يقوله كفرا. قال القارى فى أمره بالصلوة خلف الفاجر مع أن الصلوة خلف الفاسق والمبتدع مكروهة عندنا دليل على وجوب الجماعة - انتهى. قلت: اختلف فى امامة الفاسق والمبتدع: فذهب مالك إلى اشتراط عدالة من يصلى خلفه، وقال لا تصح امامة الفاسق. وذهب الشافعية والحنفية إلى صحة امامته. قال العيني: أما الصلوة خلف الخوارج وأهل البدع فاختلف العلماء فيه: فأجازت طائفة منهم ابن عمر إذا صلى خلف الحجاج، وكذلك ابن أبي ليلى وسعيد بن جبير. وقال النخعي كانوا يصلون وراء الأمراء ما كانوا. وروى أشهب عن مالك لا أحب الصلوة خلف الاباضية والواصلية، ولا السكنى معهم فى بلد. وقال ابن القاسم: أرى الاعادة فى الوقت على من صلى خلف أهل البدع. وقال أصبغ يمد أبدا. وقال الثورى فى القدرى لا تقدموه. وقال أحمد بن حنبل: لا يصلى خلف أحد من أهل الأهواء إذا كان داعيا إلى هواء، ومن صلى خلف الجهمية والرافضة والقدرية يعيد. وقال أصحابنا: تكره الصلوة خلف صاحب هوى وبدعة، ولا تجوز خلف الرافضى والجهمى والقدرى، لأنهم يعتقدون أن الله لا يعلم الشئ قبل حدوثه وهو كفر، والمشبهة، ومن يقول بخلق القرآن. وكان أبو حنيفة لا يرى الصلوة خلف المبتدع، ومثله عن أبي يوسف. وأما الفاسق بموارحه كالزنى وشارب الخمر فزعم ابن الحبيب أن من صلى خلف من شرب الخمر يعيد أبدا إلا أن يكون واليا. وفى رواية: يصح. وفى المحيط: لو صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرز الثواب صلوة الجماعة، ولا ينال ثواب من صلى خلف المتقى. وفى المبسوط: يكره الاقتداء بصاحب البدعة - انتهى. والحق عندى أنه لا يشترط عدالة إمام الصلوة لصحة الجماعة وصحة صلوة المقتدين، ولكن لا يجوز تقديم الفاسق، وكذا المبتدع ببدعة غير مكفرة للإمامة، لأن فى تقديمه تعظيمه، وقد وجب إهاته شرعا، ولأن الفاسق لا يهتم بأمر دينه، ولأن

.....

الإمامة من باب الإمامة ، والفاسق خائن ، ولأن مبنى الإمامة على الفضيلة ، ولأن الناس لا يرغبون في الصلوة خلف الفاسق والمبتدع ، فتؤدى إمامتهما إلى تغيير الجماعة وتقليلها ، وذلك مكروه ، ولقوله عليه السلام : اجعلوا أئمتكم خياركم ، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم . أخرجه الدارقطنى (ص ١٩٧) و البيهقى (ج ٣ ص ٩٠) من حديث ابن عمر قال البيهقى : إسناده ضعيف - انتهى . قلت : فى سنده حسين بن نصر المزيدي . قال ابن القطان : لا يعرف . وفيه أيضا سلام بن سليمان المدائنى . قال الشوكانى : ضعيف ، ولقوله عليه السلام : إن سركم أن تقبل صلواتكم فليؤمكم خياركم - الحديث . أخرجه الحاكم من حديث مرثد الغنوى فى كتاب الفضائل (ج ٤ ص ٢٢٢) وسكت عنه ، وأخرجه أيضا الطبرانى و الدارقطنى (ص ١٩٧) إلا أن الطبرانى قال فليؤمكم علماءكم . وفيه عبد الله بن موسى . قال الدارقطنى : ضعيف . وفيه أيضا القاسم بن أبى شيبه ، وقد ضعفه ابن معين ، ولما روى أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى عن السائب بن خلاد أن رسول الله ﷺ رأى رجلا لم يؤم فبصق فى القبلة ، و رسول الله ﷺ ينظر إليه فقال رسول الله ﷺ حين فرغ لا يصلى لكم فأراد بعد ذلك أن يصلى بهم فمنعوه وأخبروه بقول رسول الله ﷺ ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال نعم . قال الراوى : حسبته أنه قال له إنك آذيت الله ورسوله ، ولما روى عن على رضى الله عنه مرفوعا لا يؤمنكم ذو جرة فى دينه . ذكره الشوكانى فى النيل بلا سند . وقال العلامة القنوجى فى دليل الطالب (ص ٣٣٩) هو مرسل ، ولقوله عليه السلام : لا يؤم فاجر مؤمنا إلا أن يقره بسلطان يخاف سيفه أو سوطه . أخرجه ابن ماجه من حديث جابر فى صلوة الجمعة . وفى سنده عبد الله بن محمد العدوى التميمى ، وهو تألف . قال البخارى وأبو حاتم والدارقطنى : منكر الحديث . وقال الدارقطنى أيضا : متروك . وقال وكيع : يضع الحديث . وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج بخبره . وقال ابن عبد البر : جماعة أهل العلم بالحديث يقولون إن هذا الحديث من وضع عبد الله بن محمد العدوى ، وهو عندهم موسوم بالكذب . كذا فى تهذيب التهذيب (ج ٦ ص ٢١) هذا ولا يجوز للفاسق المبتدع التقدم للإمامة لما سبق من حديثى أبى أمامة وعبد الله بن عمرو بن العاص وما وافقهما من الأحاديث الدالة على تحريم إمامة الرجل ، وهم له كارهون . ولو تقدم الفاسق والمبتدع للإمامة وجب على أقوم أن يمنعوها عن الإمامة وإن عجزوا عن المنع والعزل جازت الصلاة خلفهما مع الكراهة أى جاز الاقتداء بهما للضرورة ، وهى خوف الفتنة فى منعها وعزلها عن الإمامة ، وفى ترك الصلاة بالجماعة ، و تصح الجماعة ، ويكون المصلى محررا الثواب الجماعة . لكن لا يقال مثل ما ينال خلف تقي وبالجملة لا تفسد صلوة من صلى خلف الفاسق والمبتدع لعدم ما يدل على اشتراط عدالة الإمام فى حق محبة صلوة المقتدى ، وجواز الاقتداء ، ولأن جواز الصلاة متعلق بأداء الأركان ، وهما قادران عليها ، ولأن عدم قبول صلواتهما لا يستلزم عدم جواز الاقتداء بهما ، ولا عدم

.....

قبول صلاة المؤمنين بهما فضلا عن فساد صلاتهم ، لأن الذم والوعيد إنما هو متوجه إلى من كره القوم وإمامته لا إلى المؤمنين ، كما لا يخفى ، ولأن من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره أى صحت إمامته وجاز الالتئام به ، ونفوله عليه السلام : لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ، والحديث أبي هريرة هذا أو غيره مما ساقى الإشارة إليها ، وهى أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل بر وفاجر أى فاسق إلا أنها ضعيفة ، كما ستعرف ، ولما روى البخارى في تاريخه والبيهقى (ج ٣ ص ١٢٢) عن عبد الكريم البكاء قال : أدركت عشرة من أصحاب النبي ﷺ كلهم يصلى خلف أئمة الجور . قال الثوكاني : عبد الكريم هذا لا يحتج بروايته ، وقد استوفى الكلام عليه في الميزان ، ولكنه قد ثبت إجماع أهل العصر الأول من بقية الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعا فعلياً ، ولا يبعد أن يكون قولنا على الصلاة خلف الجائرين لأن الأئمة في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس ، فكان الناس لا يؤمهم إلا أمراءهم في كل بلدة فيها أمير وكانت الدولة اذ ذاك لبنى أمية وحالهم وحال أمراءهم لا يخفى ، وقد أخرج البخارى عن ابن عمر أنه كان يصلى خلف الحجاج ، وأخرج مسلم وأهل السنن أن أبا سعيد الخدرى صلى خلف مروان صلاة العيد في قصة تقديمه الخطبة على الصلاة ، ولأنه قد ثبت أنه ﷺ أخبر بأنه يكون على الأئمة أمراء يمتنون الصلاة ويصلونها لغير وقتها ، فقالوا يا رسول الله فما تأمرنا ؟ فقال صلوا الصلاة لوقتها ، واجعلوا صلواتكم مع القوم نافلة . ولا شك أن من أمات الصلاة وفعلها في غير وقتها غير عدل . وقد أذن النبي ﷺ بالصلاة خلفه نافلة ، ولا فرق بينها وبين الفريضة في ذلك . قال الأمير اليماني بعد ذكر هذا الحديث : فقد أذن بالصلاة خلفهم ، وجعلها نافلة ، لأنهم أخرجوها عن وقتها . وظاهره أنهم لو صلوا في وقتها لكان مأموراً بصلواتها خلفهم فريضة ، ولما روى عن علي أنه أتاه قوم برجل فقالوا : إن هذا يؤمننا ونحن له كارهون . فقال له على رضي الله عنه إنك لحروط أى مقهور في الأمور أو متعسف في فعلك أتوم قوما وم لك كارهون . فقيه أنه وإن زجره عن الإمامة لكن لم ينه القوم عن الاقتداء به ، ولا أمرهم باعادة الصلاة . **والحاصل :** أنه يحرم على الفاسق ، وفي حكمه المبتدع ، التقدم للإمامة ، ولا يجوز للقوم أن يقدموه ولو قدموه مع قدرتهم على المنع والعزل أنموا وصحت الجماعة خلفه مع الكراهة التحريمية ، ولا تفسد الصلاة لعدم ما يدل على بطلان صلاة المؤمنين به . ولو عجزوا عن المنع والعزل وأمكنهم الصلاة خلفه بالتحول إلى مسجد آخر فهو أفضل وإلا فالأقصداء به أولى من الانفراد ، وصحت صلواتهم خلفه ، لكن لا تخلو من الكراهة ، يعنى يكونون محزين لثواب صلاة الجماعة ، لكن لا ينالون مثل ما ينال من صلى خلف نقي . وبما قلنا يحصل الجمع بين الأدلة المتعارضة الواردة في هذه المسئلة . وإن شئت مزيد التفصيل فارجع الى

والصلوة واجبة على كل مسلم، برا كان أو فاجرا. وإن عمل الكبائر. رواه أبو داود.

دليل الطالب (ص ٣٣٥ - ٣٢٩) (والصلوة) أى صلاة الجنازة (واجبة) أى فرض كفاية عليكم أن تصلوا (على كل مسلم) أى ميت ظاهر الاسلام (برا كان أو فاجرا) فيه دليل على أنه يصلى على كل من مات مسلما ولو كان فاسقا. واليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجهور العلماء. قال النووي: قال القاضى: مذهب العلماء كثافة الصلوة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنا - انتهى. وتعقب بأن الزهرى يقول لا يصلى على المرجوم، وقادة يقول: لا يصلى على ولد الزنا، وقال عمر بن عبد العزيز والأوزاعي: لا يصلى على العاسق، ووافقهما أبو حنيفة فى الباغي والمحارب، ووافقهما الشافعي فى قول له فى قاطع الطريق. والحق أن من قال كلمة الشهادة فله مالمسلمين، ومنه صلاة الجنازة، ولأن عموم شرعية صلاة الجنازة لا يخص منه أحد من أهل كلمة الشهادة إلا بدليل، نعم يستحب للإمام، وكذا لأهل العلم والصالحاء والأتقياء خاصة أن يتركوا الصلوة على الفاسق سيما تارك الصلوة والمديون والغال وقاتل نفسه زجرا للناس. يدل على ذلك امتناعه ﷺ من الصلوة على الغال والمديون، وأمرهم بالصلوة عليها بقوله صلوا على صاحبكم. ويدل عليه أيضا حديث الذى قتل نفسه بمشاقص، قال ﷺ: أما أنا فلا أصلى عليه، ولم ينههم عن الصلوة عليه (وإن عمل الكبائر) قال ابن الملك هذا يدل على أن من آتى الكبائر لا يخرج عن الاسلام، وأنها لا تحبط الأعمال الصالحة، يعنى خلافا للبتدعة فيهما (رواه أبو داود) أى من طريق مكحول عن أبي هريرة فى باب الغزو، مع أئمة الجور من كتاب الجهاد، وأخرجه أيضا فى باب إمامة البر والفاجر من كتاب الصلوة مختصرا بإسناده فى الجهاد على ما فى بعض النسخ. ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي فى المعرفة والسنن الكبرى (ج ٣ ص ١٢١) وأخرجه أيضا الدارقطني (ص ١٥٨) قال الزيلعي فى نصب الراية (ج ٢ ص ٢٧) ضعفه أبو داود بأن مكحولا لم يسمع من أبي هريرة. وقال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات. وقال البيهقي: إسناده صحيح إلا أن فيه انقطاعا بين مكحول وأبي هريرة. قال ابن الهمام بعد ذكر كلام الدارقطني: وحاصله أنه من حسمى الإرسال عند الفقهاء، وهو مقبول عندنا، وقد روى هذا المعنى من عدة طرق للدارقطني وأبي نعيم والعقيلي، وكلها مضعفة من قبل بعض الرواة. وبذلك يرتقى إلى درجة الحسن عند المحققين، وهو الصواب - انتهى. وقال ابن حجر: الحديث وإن كان مرسلًا لكنه اعتضد بفعل السلف. قلت: فى كلام ابن الهمام نظر، لا يخفى على من له وقوف على طرق الحديث، وكلام الأئمة فيه. والحديث أخرجه الدارقطني أيضا من حديث الحرث عن علي، ومن حديث علقمة والأسود عن عبد الله، ومن حديث مكحول أيضا عن وائلة، ومن حديث أبي الدرداء من طرق كلها، كما قال الحافظ وأمية جدا. قال العقيلي: ليس فى هذا المتن إسناده يثبت. ونقل

﴿ الفصل الثالث ﴾

١١٣٢ - (١٠) عن عمرو بن سلة، قال: كنا بماء يمر بالناس، يمر بنا الركبان نسألهم: ما للناس

ما للناس؟

ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه، فقال ما سمعنا به. وقال الدار قطني: ليس فيها شيء ثبت. قال الحافظ: وللبهي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف. وأصح ما قيل حديث مكحول عن أبي هريرة على إرساله يعني انقطاعه. وقال أبو أحمد الحاكم: هذا حديث منكر. وقد أطلال الزيلعي الكلام في هذا الحديث في نصب الراية (ج ٢ ص ٢٦ - ٢٨).

١١٣٢ - قوله (عن عمرو بن سلة) بكسر اللام. قال الفتى في المفتى: سلمة كاه بفتح اللام إلا عمرو بن سلمة الجرمي إمام قومه، وبني سلة القبيلة من الأنصار فبكسرها - انتهى. قال الحافظ في الفتح: عمرو بن سلة مختلف في صحبته، ففي هذا الحديث أن أباه وفد. وفيه إشعار بأنه لم يقد معه. وأخرج ابن مندة من طريق حماد بن سلة عن أيوب ما يدل على أنه وفد أيضا، وكذلك أخرجه الطبراني، وقال في تهذيب التهذيب: وفد أبوه على النبي ﷺ، وكان عمرو يصلي بقومه في عهده وهو صغير لم يصح له سماع، ولا رواية. وروى من وجه غريب أنه أيضا وفد مع أبيه روى عن أبيه، وعنه أبو قلابة الجرمي وغيره. قلت: روى ابن مندة في كتاب الصحابة حديثه من طريق صحيحة، وهي رواية الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلة عن أيوب عن عمرو بن سلة قال: كنت في الوفد الذين وفدوا على رسول الله ﷺ. وهذا تصريح بوفادته. وقد روى أبو نعيم في الصحابة أيضا من طرق ما يقتضي ذلك. وقال ابن حبان: له صحبة. وقال في التقریب: صحابي صغير نزل البصرة. وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (ج ٢ ص ٤٤٦) أدرك زمن النبي ﷺ، وكان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ، لأنه كان أقرأهم للقرآن. وقد قيل: إنه قدم على النبي ﷺ مع أبيه، ولم يختلف في قدوم أبيه. وقال ابن حزم في المحلى (ج ٢ ص ٢١٨): قد وجدنا لعمرو بن سلة هذا صحبة ووفادة على النبي ﷺ مع أبيه - انتهى. وأبوه سلمة بفتح السين وكسر اللام ابن قيس. وقيل: نفع الجرمي بفتح الجيم وسكون الراء صحابي، ماله في البخاري سوى هذا الحديث، وكذا ابنه (كنا بماء) أي ساكنين بمحل ماء. قال الطيبي: بماء خبر كان وقوله (مر الناس) أي عليه، صفة لماء أو بدل منه، أي نازلين بمكان فيه ماء يمر الناس عليه. قال الحافظ: يجوز في مر الحركات الثلاث - انتهى.

(يمر بنا) استئناف أو حال من ضمير الاستقرار في الخبر (الركبان) بضم الراء جمع الركاب للبعير خاصة، ثم اتسع فيه فأطلق على من ركب دابة (نسألهم) أي نقول لهم (ما للناس ما للناس) بال تكرار مرتين أي شيء. حدث للناس كناية عن ظهور دين الاسلام، والتكرار لغاية التعجب. وقال الطيبي: سؤلهم هذا يدل على

ما هذا الرجل؟ فيقولون: يزعم أن الله أرسله أوحى إليه، أوحى إليه كذا. فكنت أحفظ ذلك الكلام، فكأنما يقرى في صدري، وكانت العرب تلوم بإسلامهم الفتح فيقولون: أنزكوه وقومه، فإيه إن ظهر عليهم.

حدث أمر غريب، ولذا كرروه وقالوا (ما هذا الرجل) كناية عن رسول الله ﷺ، وهو يدل على سماعهم منه نبأ عجيباً، فيكون سؤا لهم عن وصفه بالنبوة، ولذلك وصفوه بالنبوة. كذا قاله الطيبي، أي هذا الرجل الذي نسمع منه نبأ عجيباً، أي ما وصفه. وقال الحافظ: أي يسألون عن النبي ﷺ وعن حال العرب معه (فيقولون) أي الركبان (يزعم) أي الرجل يعني يقول (أوحى إليه كذا) هكذا في جميع النسخ الموجودة عندنا، وكذا في جامع الأصول (ج ٦ ص ٢٧٦). والذي في البخاري أوحى الله (بلفظ الجلالة بدل إليه)، كذا أي آية كذا أوسورة كذا. قال الطيبي: كناية عن القرآن. ووقع لغير أبي ذر أو أوحى الله كذا، أي بزيادة لفظ «أو» وهو للشك من الراوي، يريد به حكاية ما كانوا يخبرونهم به مما سمعوه من القرآن. وفي المستخرج لأبي نعيم فيقولون: نبي يزعم أن الله أرسله وأن الله أوحى إليه كذا وكذا (فكنت أحفظ ذلك الكلام) أي الذي ينقلونه عنه، ولأبي داود: وكنت غلاماً حافظاً، لحفظت من ذلك قرأنا كثيراً (فكأنما يقرى في صدري) بضم التحتية وفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة على بناء المجهول من التفرية، وهو الإلصاق بالغراء وهو الصمغ، أي كأنما يلصق في صدري، ونسبها الحافظ في الفتح للإسماعيلي، قال ورجحها عياض. قال القاري: ما وقع في أصل نسخ المشكوة الحاضرة فهي رواية الإسماعيلي، كذا حققه المحقق الشيخ ابن حجر في شرح صحيح البخاري. وقيل: بسكون الغين وفتح الراء من الاغراء. وقيل: بفتح التحتية وسكون الغين وفتح الراء على بناء المعلوم من غيري بالكسري يقرى بالفتح، أي يلصق بالغراء، والغراء بالمد والقصر ما يلصق به الأشياء، ويتخذ من أطراف الجلود والسمك وفي الصحاح إذا فتحت الغين قصرت، وإذا كسرت مددت. وفي رواية الكشميني: يقر بضم الياء وفتح القاف وتشديد الراء من القرار. وفي رواية عنه يقرى بزيادة الف مقصورة، أي يجمع من قرئت الماء في الحوض، أي جمعه، والبمير يقرى العلف في شذقه، أي يجمعه. وفي رواية الأكثرين: يقرأ بمجھولاً بسكون القاف آخره همزة مضمومة من القراءة، أي يجمع من قرأ بمعنى جمع، يقال للمرأة ما قرأت يسكى قط، أي لم يجمع في بطنها ولداً. وقال الشاعر مجازاً اللون لم يقرأ جنينا (وكانت العرب) أي ما عدا قومه عليه السلام. والمراد أكثرهم (تلوم) بفتح التاء واللام والواو المشددة. وأصله بتائين فحذفت أحدهما تخفيفاً، أي تنتظر وترقب (الفتح) أي فتح مكة يعني النصر والظفر على قومه (فيقولون) تفسير لقوله «تلوم». أنت الضمير أولاً باعتبار الجماعة، وجمع ثانياً باعتبار المعنى (وقومه) أي قريشا، وهو منسوب على المعية (ظهر عليهم) أي

فهو نبي صادق. فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بإسلامهم، وبدر أبي قومي بإسلامهم، فلما قدم، قال: جئتم والله من عند النبي حقا، فقال: صلوا صلوة كذا في حين كذا، وصلوة كذا في حين كذا. فإذا حضرت الصلوة فليؤذن أحكم، وليؤمكم أكثركم قرآنا، فظفروا فلم يكن أحد أكثر قرآنا مني، لما كنت ألتقي من الركبان. فقدموني بين أيديهم، وأنا ابن ست أو سبع سنين، وكانت علي بردة كنت إذا سجدت تقلصت عني فقالت امرأة من الحبي:

غلب على قومه (فهو نبي صادق) إذ لا يتصور غلبته عليهم كذلك إلا بمحض المعجزة الخارقة للعادة القاضية بأنه لا يظهر عليهم لأعضه وقوتهم (فلما كانت وقعة الفتح) في رمضان سنة ثمان من الهجرة (بادر) أي سارع وسابق (بدر أبي قومي) أي غلبهم وسبقهم. قال الطيبي: قوله «بدر» من باب المغالبة، أي بادر أبي القوم فبدرهم أي غلبهم في البدار بالكسر أي المبادرة. وقال العيني: قوله بادر أي أسرع، وكذا قوله: بدر، يقال بدرت إلى شئ وبادرت، أي أسرعت (فلما قدم) أي أبي من عند النبي ﷺ. قال الحافظ في الفتح، والعيني في العمدة: هذا يشعر بأنه ما وفد مع أبيه، ولكن لا يمنع أن يكون وفد بعد ذلك (قال) أي لم (جئتم والله من عند النبي حقا) قال الطيبي: هذا حال من الضمير العائد إلى الموصول، أعني الألف واللام في التي على تأويل الذي نبي حقا - انتهى. أو حال كونه محقا، قاله ابن حجر، أو حق هذا القول حقا، قاله القاري (قال) . . . أي النبي ﷺ قولاً من جملته (فإذا حضرت الصلاة) أي وقتها (فليؤذن أحكم) أي خياركم خير لكم. فلا ينافي ما تقدم من حديث ابن عباس: ليؤذن لكم خياركم، لأن هذا لبيان الأفضل، وذلك لبيان الأجزاء، قاله القاري (فليؤمكم) كذا في جميع النسخ الحاضرة أي بالفاء. والذي في البخاري وليؤمكم أي بالواو، وكذا أي بالواو نقله المجدد بن تيمية في المنتقى، والزبلي في نصب الراية، والجزري في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٨٧). فالظاهر أن ما وقع في المشكوة خطأ من النساخ (أكثركم قرآنا) ولأبي داود: قالوا يا رسول الله! من يؤمننا؟ قال أكثركم جمعا للقرآن (ففظفروا) أي في الحبي (فلم يكن أحد أكثر) بنصبه قال القاري: وفي نسخة بالرفع، أي فلم يوجد أحد أكثر (لما كنت ألتقي) أي القرآن من التلقي، وهو التلقن والاختذ (فقدموني بين أيديهم) أي للإمامة (وأنا ابن ست أو سبع سنين) وللنسائي وأنا ابن ثمان سنين. ولأبي داود وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين (وكانت علي بردة) شملة مخططة. وقيل كساء أسود مربع فيه صفر تلبسه الأعراب. وفي رواية لأبي داود: وعلى بردة لي صغيرة صفراء. وفي أخرى: كنت أؤمهم في بردة موصلة فيها فتق (تقلصت عني) بقاف ولام مشددة وصاد مهملة، أي انجمعت

ألا تغفلون عنا است قارئكم؟ فاشترؤا، ففقطعوا لى قميصا، فما فرحت بشئ فرحى بذلك القميص.

وانضمت وارفعت عني لقصرها وصغرها وضيقها وفقها حتى يظهر شئ من عورتى. وفي رواية أبي داود: فكشفت عني. وفي أخرى: خرجت استى (ألا) بتخفيف اللام فالحزمة للانكار (عنا) أى عن قبلنا أو عن جهة (است قارئكم) بهمة وصل أى دبره وعجزه، ولأبي داود: فقالت امرأة من النساء واروا عنا عورة قارئكم. قال في لسان العرب: الستة والاسنة معروفة، وهو من المحذوف المجتلة له الف الوصل الجوهري والاسنة العجز، وقد يراد به حلقة الدبر، وأصله سته على فعل بالتحريك يدل على ذلك أن جمعه استاه مثل جمل وأجمال (فاشترؤا) مفعوله محذوف أى ثوبا. ولأبي داود: فاشترؤا لى قميصا عماينا بضم العين مخففاً نسبة إلى عمان من البحرين (فرحى) أى مثل فرحى (بذلك القميص) إما لأجل حصول التستر وعدم تكلف الضبط وخوف الكشف، وإما فرح به كما هو عادة الصغار بالثوب الجديد. وزاد أبو داود في رواية له: قال عمرو بن سلة فما شهدت مجعاً من جرم إلا كنت إمامهم. والحديث فيه دليل على أن اللاحق بالإمامة الأقرأ. وأن المراد بالأقرأ في حديث أبي مسعود وأبي سعيد السابقين الأكثر جمعاً للقرآن لا الأحسن قراءة والأكثر علماً وفقهاً. وفي تقديم عمرو بن سلة وهو ابن سبع سنين، أو ثمان سنين، دليل على جواز إمامة الصبي المميز للمكلفين في النافذة والفريضة. وقد اختلف الناس فيه: فمن أجاز ذلك الحسن البصرى وإسحاق بن راهويه والبخارى والشافعى وله في الجمعة قولان: قال في الأم: لا تجوز. وقال في الاملاء: تجوز، وكرمه عطاء والشعبي ومالك والأوزاعى والثورى وأحمد، واليه ذهب أصحاب الرأى. قال في المرقاة: في الحديث دليل على جواز إمامة الصبي. وبه قال الشافعى، وعنه في الجمعة قولان: وقال مالك وأحمد لا يجوز إمامة الصبي، وكذا قال أبو حنيفة: واختلف أصحابه في النفل، لجوزة مشائخ بلخ، وعليه العمل عندهم وبمصر والشام، ومنعه غيرهم وعليه العمل بما وراء النهر - انتهى. وقال الحافظ في الفتح: وعن أبي حنيفة وأحمد روايتان والمشهور عنهما الاجزاء في النوافل دون الفرائض وأستدل من منع إمامة الصبي بأنه منتفل لعدم وجوب الصلاة عليه ولا يجوز اقتداء المفترض به أى بالمنتفل، لأن صلاة الإمام متضمنة لصلاة المقتدى صحة وفساداً لقوله عليه السلام: الإمام ضامن. ولا شك أن الشئ يتضمن ما هو دونه لا ما هو فوقه، فلم يجوز اقتداء البالغ بالصبي وأجيب بأن انتفاع وجوب الصلاة على الصبي لا يستلزم عدم صحة إمامته، لما تقدم من صحة صلاة المفترض خلف المنتفل في باب القراءة. وسيأتى أيضاً. وأما قوله عليه السلام: «الإمام ضامن» فقد سبق بيان معناه ووجه عدم صحة الاستدلال به على مدعاه في باب فضل الأذان وأستدلوا أيضاً بما روى عن ابن مسعود قال: لا يؤم الغلام حتى تجب عليه الحدود وعن ابن عباس قال: لا يؤم الغلام حتى يحتمل. أخرجهما الأثرم في سننه، وأثر ابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنه

.....

مرفوعا . قال الحافظ في الفتح : اسناده ضعيف وأجيب عنه بأنه من قول الصحابي وللإجماع فيه مسرح ، فلا يكون حجة سيما وقد ورد ما يدل على خلافه ، وهو حديث عمرو بن سلة الجرمي الذي نحن بصدد شرحه واحتج ابن حزم على عدم الصحة بأنه عليه السلام أمرهم أن يؤمهم أقرامهم . قال : فعلى هذا إنما يؤم من يتوجه إليه الأمر ، والصبي ليس بمأمور ، لأن القلم رفع عنه ، فلا يؤم كذا قال ولا يخفى فسادُه لانا نقول المأمور من يتوجه إليه الأمر من البالغين بأنهم يقدمون من اتصف بكونه أكثر قرآنا فبطل ما احتج به ، كذا في الفتح قال الحنفية : ومن وافقهم حديث عمرو هذا لاحتج فيه على صحة إمامة الصبي ، لأنه لم يرد أن ذلك كان عن أمره عليه السلام ولا عن عليه وتقريره وإنما قدموه باجتهادهم ورد بأن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي ولا يقرر فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلوة التي هي أعظم أركان الإسلام ، وقد نبه عليه السلام بالوحي على القذى الذي كان في نعله ، فلو كان إمامة الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك . وقد استدل أبو سعيد وجابر بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل ، والوفد الذين قدموا عمرا كانوا جماعة من الصحابة . قال ابن حزم في المحلى (ج ٤ ص ٢١٨) بعد رواية الحديث : فهذا فعل عمرو بن سلة ، وطائفة من الصحابة معه لا يعرف لهم من الصحابة مخالف قآين الحنفيون والمالكيون المشنعون بخلاف الصحابة ، إذا وافق تقليدهم وهم أترك الناس له لاسيما من قال منهم أن ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع . وقد وجدنا لعمرو هذا صحة ووفادة على النبي عليه السلام مع أيه - انتهى - وقال الحافظ في الفتح : لم ينصف من قال إنهم فعلوا ذلك باجتهادهم ولم يطلع النبي عليه السلام على ذلك ، لأنها شهادة نفي ، ولأن زمن الوحي لا يقع التقرير فيه على ما لا يجوز ، كما استدل أبو سعيد وجابر لجواز العزل ، لكونهم فعلوه على عهد النبي عليه السلام ولو كان منهيًا عنه لنهى عنه في القرآن - انتهى . وأجابوا أيضا بما ذكر الخطابي في المعالم (ج ١ ص ١٦٩) : عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعف أمر عمرو بن سلة ، وأنه قال مرة دعه ليس بشيء بين ، وبأنه لم يخرج البخاري حديث عمرو هذا في باب إمامة العبد والمولى وولد البغي والأعرابي والغلام الذي لم يحتمل ، ولم يستدل به على إمامة غير البالغ ، بل احتج لذلك بعموم قوله عليه السلام يؤمهم أقرامهم لكتاب الله . والظاهر أنه فعل ذلك لأنه رأى حديث عمرو غير بين في الدلالة على ذلك فتوقف فيه كما توقف أحمد ، فقد نقل أيضا عنه أنه قال : « لا أدري ما هذا » فله لم يتحقق بلوغ أمر النبي عليه السلام ورد بأن عمرو بن سلة ، هذا صحابي . وقد روى ما يدل على أنه وفد على النبي عليه السلام كما تقدم ، وحديثه هذا صحيح ، وظاهر في الدلالة على إمامة الصبي ، كما تقدم وجه الاستدلال به ، فلا معنى لتضعيف أمره والتوقف في الاستدلال به على جواز إمامة غير البالغ للكلف . وأجابوا أيضا بأن عمرو بن سلة كان عند إمامته لقومه بالغًا ، ثم اختلفوا فقال قائل وهو

رواه البخارى .

١١٣٣ - (١١) وعن ابن عمر ، قال : لما قدم المهاجرون الاولون المدينة ، كان يؤمهم

ابن القيم ، كما صرح في البدائع (ج ٤ ص ٩١) : أن رواية : « أنه كان له سبع سنين » فيه رجل مجهول ، فهو غير صحيح . وقال بعضهم : إن العمر المذكور في الحديث هو لتلقيه القرآن من الركبان لا لإمامته . وقد وقع التصير من الراوى في التعبير حيث جعله عمر إمامته . قال في فيض البارى (ج ٢ ص ٢١٨) : والجواب عندى إن في القصة تقديمًا وتأخيرًا ، فما ذكره من عمره ، هو عمر عمله القرآن دون عمر إمامته ، كما يعلم من مراجعة كتب الرجال . وقال في (ج ٤ ص ١١٣) قوله : « قدموني بين أيديهم وأنا ابن ست سنين أو سبع سنين » فيه قصور إذ عمره المذكور عند التحقيق كان لاخذ القرآن لا لإمامته . وهكذا يمتنع أيضا كان بعد ما بلغ الحلم . وقد قصر الراوى في التعبير - انتهى بلفظه . ورد بأنه لا دليل على أن عمره بن سلة كان قد بلغ الحلم عند إمامته لقومه ، بل تبطله الروايات المصرحة بكونه غير بالغ عند تقديم قومه له لإمامة الصلوة ، فلا يلتفت إلى قولهم ، لكونه دعوى مجردة عن البرهان . وأما قول ابن القيم بأن الرواية المذكورة غير صحيحة ، فهو صادر عن الغفلة ، لأنها مخرجة في صحيح البخارى . وأما ما قال صاحب الفيض : إن القصة وقع فيها تقديم وتأخير وأن العمر المذكور في الحديث كان لاخذه القرآن لا لإمامته . ففيه أنه ادعاء محض . ونسبة الوهم والقصور إلى الراوى من غير حجة وبينة ، وقد راجعنا كتب الرجال فلم نجد فيها شيئا يدل على ما ادعاء ، ولا يمكن لمن يدعى ذلك أن يأتي عليه ينقل قوى أو ضعيف أبدا . وأما القدح في الحديث بأن فيه كشف العورة في الصلوة ، وهو لا يجوز . ففيه أنه يحتمل أن يكون ذلك قبل علمهم بالحكم فلا يعترض بذلك على من استدل بقصة عمرو هذه على جواز إمامة غير البالغ فتأمل (رواه البخارى) في غزوة الفتح . وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي .

١١٣٣ - قوله (لما قدم) أى من مكة (المهاجرون الاولون) أى الذين سبقوا بالهجرة إلى المدينة وقدموا أولا قبل قدوم النبي ﷺ (المدينة) بالنصب على الظرفية ، لقوله « قدم » كذا في جميع النسخ للشكوة . وكذا نقله الجزرى في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣٧٨) ونسبه إلى البخارى وأبي داود . والذي في البخارى في إمامة العبدن كتاب الصلوة العصة موضعا بقاء . وفي رواية أبي داود : لما قدم المهاجرون الاولون نزولوا العصة . قال الحافظ : أى المكان المسمى بذلك وهو بإسكان الصاد المهمة بعدما موحدة . وأختلف في أوله فقيل : بالفتح . وقيل : بالضم . ثم رأيت في النهاية : ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين . قال أبو عبيد البكرى : لم يضبطه الاصيل في روايته ، والمعروف المعصب بوزن محمد بالتشديد وهو موضع بقاء (كان يؤمهم) أى المهاجرين ،

سالم مولى أبي حذيفة، وفيهم عمر، وأبو سلة بن عبد الأسد .

ومن أسلموا من أهل المدينة (سالم) بالرفع اسم كان (مولى أبي حذيفة) هو ابن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ابن عبد مناف القرشي، كان من فضلاء الصحابة من المهاجرين الأولين، صلى القبلتين وهاجر الهجرتين جميعاً، وكان إسلامه قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم للدعاء فيها إلى الإسلام، هاجر مع امرأته سهلة بنت سهل ابن عمرو إلى أرض الحبشة، ثم قدم على رسول الله ﷺ وهو بمكة، فأقام بها حتى هاجر إلى المدينة. وشهد بدرهاً وأحداً والخندق والحديبية والمشاهد كلها، وقتل يوم اليمامة شهيداً، وهو ابن ثلاث أو أربع وخمسين سنة. يقال: اسمه هشيم. وقيل: هشيم. وقيل: هاشم. وكان سالم المذكور مولى زوج أبي حذيفة الأنصارية، فأعتقه وكانت إمامته بهم قبل أن يعتق، وإنما قيل له مولى أبي حذيفة، لأنه لما أعتقه مولاه زوج أبي حذيفة تولى أبا حذيفة ولازمه وتبناه أبو حذيفة، فلما نوا عن ذلك قيل له مولاه، واستشهد سالم باليمامة في خلافة أبي بكر. قال الذهبي: سالم مولى أبي حذيفة من كبار البدرين، مشهور كبير القدر. يقال له سالم بن معقل، وكان من أهل فارس من اصطخر. وقيل: لأنه من العجم من سبي كerman، وكان يعد في قريش لتبني أبي حذيفة له، ويعد في العجم لأصله، ويعد في المهاجرين لهجرته، ويعد في الأنصار، لأن معتقه أنصارية، ويعد من القراء، لأنه كان أقرأهم أى أكثرهم قرأنا. وقال ابن عبد البر: كان من فضلاء الموالي ومن خيار الصحابة وكبارهم. وهنا في البخارى زيادة لم يذكرها المصنف وهو قوله: «وكان أكثرهم قرأنا» وفيه إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه. وفي رواية للطبراني، كما في جمع الزوائد (ج ٢ ص ٦٤) لأنه كان أكثرهم قرأنا (وفيهم) أى وفي الذين كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة (عمر) بن الخطاب (وأبو سلة بن عبد الأسد) هو عبد الله بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي زوج أم سلة قبل النبي ﷺ كان أخا رسول الله ﷺ، وأخا حمزة من الرضاعة أرضعته ثويمة مولاة أبي لهب أرضعت حمزة، ثم رسول الله ﷺ، ثم أبا سلة. وأمه مرة بنت عبد المطلب بن هاشم عمة النبي ﷺ كان من هاجر بامرأته أم سلة إلى أرض الحبشة، ثم شهد بدرهاً بعد أن هاجر الهجرتين، وجرح يوم أحد جرحاً اندمل، ثم ابتقض، فمات منه، وذلك لثلاث مضي من جمادى الآخرة سنة ثلاث من الهجرة، واستخلفه رسول الله ﷺ على المدينة حين خرج إلى غزوة ذي العشيرة، وكانت في السنة الثانية من الهجرة وهو ممن غلبت عليه كنيته، وتزوج رسول الله ﷺ بعده زوجته أم سلة. وهذه الجملة أى قوله: «وفيهم عمر وأبو سلة» ليست للبخارى، بل هي لأبي داود. والحديث رواه البخارى في باب استقضاء الموالي واستعمالهم من كتاب الأحكام بلفظ: قال ابن عمر كان سالم مولى أبي حذيفة يوم المهاجرين الأولين وأصحاب النبي ﷺ في مسجد قباء، فيهم أبو بكر وعمر وأبو سلة وزيد (أى ابن حارثة) وعامر بن ربيعة (أى العزى مولى عمر). وقد استشكل ذكر أبي بكر الصديق فيهم إذ في الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي ﷺ

رواه البخارى .

١١٣٤ - (١٢) وعن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاثة لا ترفع لهم صلواتهم فوق رؤسهم شبراً : رجل أم قوما وهم له كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، وأخوان

وأبو بكر كان رفيقه وصاحبه في الهجرة . ووجهه البيهقي بأنه يحتمل أن يكون سالم استعمل يؤمهم بعد أن تحول النبي ﷺ إلى المدينة ، ونزل بدار أبي أيوب قبل بناء مسجده بها ، فيحتمل أن يقال فكان أبو بكر يصلي خلفه إذا جاء إلى قباء . واستدل بإمامة سالم بهؤلاء الجماعة على جواز إمامة العبد ، ولذلك أورده المصنف في باب الإمامة تبعاً للبخارى والمجد بن تيمية . ووجه الدلالة منه إجماع كبار الصحابة القرشيين على تقدم سالم عليهم . ويدل عليه أيضاً ما روى الشافعي في مسنده وعبد الرزاق عن ابن أبي مليكة أنه كان يأتي عائشة هو وأبوه وعبيد ابن عمير والمصور بن مخزومة وناس كثير فيؤمهم أبو عمر ومولى عائشة . وهو يومئذ غلام لم يعتق . وروى البيهقي عن مشام بن عروة عن أبيه أن أبا عمر وذكوان كان عبدا لعائشة فأعتقته وكان يقوم بها شهر رمضان يؤمها وهو عبد . قال الحافظ : وإلى صحة إمامة العبد ذهب الجمهور ، وخالف مالك فقال : لا يؤم الأحرار إلا إن كان قارئاً وهم لا يقرؤون فيؤمهم إلا في الجمعة ، لأنها لا تجب عليه ، وخالفه أشهب واحتج بأنها تجزئه إذا حضرها . وقال العيني : قال أصحابنا تكره إمامة العبد لا يشغاله بخدمة مولاه ، وأجازها أبوذر وحذيفة وابن مسعود ومن التابعين ابن سيرين والحسن وشريح والنخعي والشعبي والحكم ، ومن الفقهاء الثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال مالك : تصح إمامته في غير الجمعة . وفي رواية : لا يؤم إلا إذا كان قارئاً ، ومن خلفه من الأحرار لا يقرؤون ولا يؤم في جمعة ولا عيد . وفي المبسوط : إن إمامته جائزة وغيره أحب ولو اجتمع عبد فقيه وحر غير فقيه ، فثلاثة أوجه : أحدها أنها سواء ويرجع قول من قال العبد الفقيه أولى ، لما أن سالماً كان يؤم المهاجرين الأولين في مسجد قباء فيهم عمر وغيره ، لأنه كان أكثرهم قرأناً - انتهى كلام العيني باختصار يسير . وقال القساري في إمامة سالم مع وجود عمر دلالة قوية على مذهب من يقدم الأقرأ على الأقل (رواه البخارى) فيه فطر لأن اللفظ المذكور ليس للبخارى ، وقد ذكرنا سياقه الذي في كتاب الأحكام ولفظه : في أبواب الإمامة لما قدم المهاجرون الأولون العصابة موضعاً بقباء قبل مقدم رسول الله ﷺ كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرأناً ، والحديث أخرجه أبو داود والبيهقي أيضاً .

١١٣٤ - قوله (لا ترفع لهم صلواتهم فوق رؤسهم شبراً) أى قدر شبر ، وهو كناية عن عدم القبول كما

تقدم (وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط) لعدم اطاعتها إياه فيما أراد منها ، ولهذا قال « باتت » لأن ذلك في العادة يكون في الليل والا فلا يختص الحكم بالليل ، قاله السندي (وأخوان) بفتح تين أى نساء أو ديناً بأن يكونا

متصارمان . رواه ابن ماجه .

(٢٧) باب ما على الإمام

﴿ الفصل الأول ﴾

١١٣٥ - (١) عن أنس ، قال : ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم صلاة من النبي ﷺ ،

مسلمين (متصارمان) أى متقاطعان أى فوق ثلاث أو فى الباطل . والحاصل أن المراد هو التقاطع الغير الجائز دينا وعد الاخوان ثالثا باعتبار أن المراد بالثلاثة الأنواع الثلاثة لا نفر الثلاثة ، فليتأمل ، قال الطيبي : متصارمان من الصرم ، وهو القطع . واخوان أعم من أن يكونا من جهة النسب أو الدين ، لما ورد لا يحل لمسلم أن يصارم مسلما فوق ثلاث أى يهجره ويقطع مكالته - انتهى . (رواه ابن ماجه) قال العراقى : واسناده حسن . وقال فى الزوائد : اسناده صحيح ، رجاله ثقات . وقال ميرك : اسناده حسن . قال النووى . ورواه ابن حبان فى صحيحه - انتهى كلام ميرك .

(باب ما على الإمام) أى هذا باب فى بيان الحقوق التى لاؤتمن على الإمام ، وأهمها التخفيف فى الصلاة رعاية لحالم من المرض والسقم والحاجة وعدم التطويل الذى يفرم عن حضور الجماعة . وقال القارى : ما على الإمام أى من مراعاة المأمومين بالتخفيف فى الصلاة ، قال فى اللغات : ينبغى أن يعلم أنه ليس المراد بالتخفيف وترك التطويل أن يترك سنة القراءة والتسبيحات ويتمون فى أدائها بل أن يقتصر على قدر الكفاية فى ذلك مثل أن يقتصر على قراءة المفضل بأقسامها على ما عين منها فى الصلاة ، ويكتفى على ثلاث مرات من التسبيح بأدائها ، كما ينبغى مع رعاية القومة والجلسة ، وأكثر ما يراد بتخفيف الصلاة الوارد فى الأحاديث تخفيف القراءة - انتهى . وسيأتى مزيد بيان لذلك فى شرح أحاديث الباب ، وما هو الراجع فى معنى التخفيف المأمور المطلوب فى حق الإمام .

١١٣٥ - قوله (ما صليت وراء إمام قط) أى مع طول عمره ، فإنه آخر من مات بالبصرة من الصحابة

سنة إحدى وتسعين ، وله من العمر مائة وثلاث سنين (أخف) صفة لإمام (صلاة) بالنصب على التمييز (ولا اتم) عطف على سابقه يعنى أن صلواته ﷺ كانت خفيفة غير طويلة ، ومع خفتها كانت تكون تامة كاملة . فقد روى مسلم من حديث أنس أن رسول الله ﷺ كان من أخف الناس صلاة فى تمام ، ولها عن أنس أيضا كان يوجز فى الصلاة ويتم : وقيل . يمكن أن يكون المعنى أنه ﷺ كان يطيل الصلاة حين يرى رغبة الصحابة فى التطويل ونشاطهم لذلك ويخفف أخرى عند وجود عذر أو داع يدعو إلى التخفيف وترك الطويل والظاهر هو

.....

المعنى الأول . قيل : خفة الصلوة عبارة عن عدم تطويل قراتها فوق ما ورد ، وعين في الأحاديث وعن تخفيف القعود وتتمامها عبارة عن الاتيان بجميع الأركان والواجبات والسنن وعن اتمام الركوع والسجود ، فقد روى النسائي من حديث زيد بن أسلم عن أنس قال : ما صليت وراء إمام أشبه صلوة برسول الله ﷺ من إمامكم هذا (يعني عمر بن عبد العزيز) قال زيد : وكان عمر بن عبد العزيز يتم الركوع والسجود ويخفف القيام والقعود . وروى أبو داود والنسائي من حديث أنس أيضا قال : ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ أشبه صلوة برسول الله ﷺ من هذا الفتى ، يعني عمر بن عبد العزيز ، فخرنا في ركوعه عشر تسيحات ، وفي سجوده عشر تسيحات . فقد علم من مذهب الحديثين أن المراد بخفة الصلوة تخفيف القيام والقعود وتتمامها اتمام الركوع والسجود ، وعلم أيضا أن من سح في الركوع والسجود عشر تسيحات لا يكون فعله مخالفا لما وصف به أنس صلوة رسول الله ﷺ من خفتها مع التمام . وقيل : التخفيف أمر نسبي ، فرب طويل يكون قصيرا بالنسبة الى أطول منه ، والقصير يكون طويلا بالنسبة الى أقصر منه ، فكانت صلوته ﷺ خفيفة ، ومع خفتها تكون تامة ولا اشكال فيه . وقيل : المراد أن تطويله ﷺ يرى بالنسبة الى صلوة الآخرين في غاية الخفة ، يعني لو كان غيره ﷺ يقرأ مثل هذه القراءة يرى طويلا ويورث الملالة بخلافها عنه ﷺ ، فإنه كان يورث ذوقا ونشاطا ولذة وحضورا بالاستماع عنه ﷺ من جهة حسن الصوت وجودة الأداء وبرز الانوار وظهور الاسرار . وأيضا كان في قراءته ﷺ سرعة وطى لسان وزمان يتم في أدنى ساعة كثيرا منها مع كونها مجودة مرتلة مهيئة وقال ابن القيم في كتاب الصلوة بعد ذكر حديث الباب وحديث أنس عند البخاري بلفظ : « كان يوجز الصلوة ويكملها » ما لفظه فوصف أى أنس صلوته ﷺ بالايجاز والتمام والايجاز هو الذي كان يفعله لا الايجاز الذي كان يفعله من لم يقف على مقدار صلوته ، فان الايجاز أمر نسبي اضافي راجع الى السنة لا الى شهوة الإمام ومن خلفه ، فلما كان يقرأ في الفجر بالسنتين الى المائة (أى آية) كان هذا الايجاز بالنسبة الى ست مائة الى ألف ولما قرأ في المغرب بالاعراف كان هذا الايجاز بالنسبة الى البقرة ، ويدل على هذا أن أنسا نفسه قال في الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي : ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ أشبه صلوة برسول الله ﷺ من هذا الفتى ، يعني عمر بن عبد العزيز ، فخرنا في ركوعه عشر تسيحات الخ . وأنس أيضا هو القائل في الحديث المتفق عليه إنى لا آو أن أصلى بكم كما كان رسول الله ﷺ يصلى بنا . قال ثابت كان أنس يصنع شيئا لا أراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائما حتى يقول القائل قد نسي ، وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول القائل قد نسي ، وأنس هو القائل هذا وهو القائل « ما صليت وراء إمام أخف صلوة ولا أتم من صلوة النبي ﷺ » وحديثه لا يكذب

وإن كان لسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة أن تفتن أمه .

بعضه بعضا - انتهى . (وإن كان) ان هي المخففة من المثقلة ، واسمها ضمير الشأن ، وكان خبرها أى أنه كان (لسمع بكاء الصبي) فيه جواز ادخال الصبيان المساجد وإن كان الأولى تنزيه المساجد عن لا يؤمن حدثه فيها الحديث « جنبوا مساجدنا صبيانكم » الخ . أخرجه ابن ماجه بسند ضعيف جدا . وقال الحافظ : فيه أى فى الاستدلال بحديث الباب على جواز ادخال الصبيان المساجد نظر ، لا احتمال أن يكون الصبي كان مخافا فى بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه (فيخفف) بين مسلم فى رواية ثابت عن أنس محل التخفيف ولفظه : « فيقرأ بالسورة القصيرة » وبين ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن سابط مقدارها ولفظه : أنه ﷺ قرأ فى الركعة الأولى بسورة طويلة فسمع بكاء صبي فقرأ بالثانية بثلاث آيات ، وهذا مرسل ، كذا فى الفتح . وذكر العيني حديث ابن سابط بلفظ « قرأ فى الركعة الأولى بسورة نحو ستين آية فسمع بكاء صبي » الخ (مخافة أن تفتن أمه) بضم المثناة الفوقية مبنيا للمفعول من الثلاثى ومن الافعال والتفعيل أى تلتهى عن صلاتها لاشتغال قلبها ببيكانه زاد عبد الرزاق من مرسل عطاء أو تركه فضيع . وقوله « مخافة » بفتح الميم منصوب على التعليل مضاف إلى أن المصدرية أى خوفا من افتتان أمه . وفى نسخة أبى ذر من البخارى « أن يفتن » بفتح المثناة التحتية وكسر ثالثة مبنيا للفاعل ، وأمه بالنصب على المفعولية . وذكره الجزرى فى جامع الأصول (ج ٦ ص ٢٧٤) بلفظ « مخافة أن تفتن أمه » أى من الافتتان وفى الحديث دلالة على كمال شفقة النبى ﷺ على أصحابه ومراعاة أحوال الكبير مهم والصغير ، وعلى مشروعية ايتار تخفيف الصلوة للأمر يحدث . قال السدى : وربما يؤخذ منه أن الإمام يجوز له مراعاة من دخل المسجد بالتطويل ليدرك الركعة كماله أن يخفف لاجلهم ولا يسمى مثله رياء بل هو اعانة على الخير وتخليص عن الشر - انتهى . وقال الخطاى فى المعالم (ج ١ ص ٢٠١) : فيه دليل على أن الامام وهو راكم إذا أحس برجل يريد الصلوة معه كان له أن ينتظره راكما ليدرك فضيلة الركعة فى الجماعة ، لأنه اذا كان له أن يحذف من طول الصلوة لحاجة الانسان فى بعض أمور الدنيا كان له أن يريد فيها لعبادة الله بل هو أحق بذلك وأولى . وتعبه القرطبي بأن فى التطويل هنا زيادة عمل فى الصلوة غير مطلوب بخلاف التخفيف والحذف فانه مطلوب - انتهى . قال ابن بطال : ومن أجاز ذلك الشعبي والحسن وعبد الرحمن بن أبى لبي . وقال آخرون : ينظر مالم يثب على أصحابه ، وهو قول أحمد وإسحاق وأبى ثور . وقال مالك : لا ينتظر لأنه يضر من خلفه ، وهو قول الأوزاعى وأبى حنيفة والشافعى ، ذكره العيني . وقال الحافظ فى هذه المسئلة خلاف عند الشافعية وتفصيل . وأطلق النووي عن المذهب استحباب ذلك . وفى التجريد للحاملى : نقل كراميته عن الجديد ، وبه قال الأوزاعى ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف . وقال محمد بن الحسن : أخشى أن يكون شركا - انتهى . قلت : القول بكرامة ذلك الحلة على الرياء وتوهم الشرك فيه غفلة عظيمة من قائله وتنطع فى الدين وتمق فى الشريعة لا يصح لأهل الورع

متفق عليه .

١١٣٦ - (٢) وعن أبي قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ: إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطالتها، فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز في صلاتي مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه. رواه البخاري.

والنقوى. فالدين يسروا لله تعالى ما كلفنا فوق وسعنا، ونية الاحسان الى المسلم نية جميلة حسنة يثاب عليها صاحبها لكونها لله تعالى ولا شك أن في مراعاة الإمام من دخل المسجد بالتأويل ليدرك الركعة من غير أن يشق على أصحابه اعانة له على الطاعة مع نية التقرب الى الله تعالى بتأويل الركن وليس فيه شائبة الرياء والشرك كيف وقد روى أحمد و أبو داود عن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي ﷺ كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم . وقد سكنت عنه أبو داود و المنذرى ، وفيه رجل مجهول ، وروى هو أيضا وابن خزيمة وابن حبان عن أبي قتادة أنه قال (أى فى بيان حكمة تطويل الركعة الأولى) فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى ، فأعدل الأقوال عندنا هرما ذهب اليه أحمد و اسحاق و أبو ثور . والله تعالى أعلم .

(متفق عليه) فيه نظر لأن مسلماً أخرج القطعة الأولى فقط أى الى قوله : « ولا أتم صاوة من النبي ﷺ ، وأما القطعة الثانية فهي من افراد البخارى . أخرجه الاسماعيلي مطولا بتمامه . وروى أحمد و البخارى و مسلم و الترمذى و ابن ماجه و البيهقي من طريق آخر عن أنس أن النبي ﷺ قال إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز في صلاتي مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه . لفظ البخارى .

١١٣٦ - قوله (وأنا أريد إطالتها) جملة حالية (فأسمع بكاء الصبي) قال العيني : البكاء اذا مددت أردت به الصوت الذى يكون معه ، و اذا قصرت أردت خروج الدمع . وهنا ممدود لا محالة لقريته فأسمع ، اذ السماع لا يكون الا فى الصوت (فأتجاوز) أى فأخفف (فى صلاتي) قال الطيبي : أى أخفف كأنه تجاوز ما قصده أى ما قصد فعله لو لا بكاء الصبي ، قال ومعنى التجوز أنه قطع قراءة السورة ، وأسرع فى أفعاله - انتهى .

والأظهر أنه شرع فى سورة قصيرة بعد ما أراد أن يقرأ سورة طويلة ، كما تقدم من حديث أنس عند مسلم (عما أعلم) « ما » مصدرية أو موصولة ، و العائد محذوف . ومن تعليلية للاختصار ، أى من أجل ما أعلم (من شدة وجد أمه) بفتح الواو و سكوت الجيم ، أى حزنها من وجد له يجئ و يجئ و يجد و جدًا أى حزن . و قال ابن سيده فى المحكم : وجد يجد و جدًا بالسكون و التحريك حزن - انتهى . ومن بيانية لما (من بكائه) تعليلية للوجد . قال الحافظ : وكان ذكر الامام هنا خرج مخرج الغالب ، والافمن كان فى معناه يلتحق بها . وفى الحديث دلالة على حضور النساء الى المساجد مع النبي ﷺ (رواه البخارى) أى عن أبي قتادة ، وفيه

١١٣٧ - (٢) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم للناس فليخفف، فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير.

نظر، لأن السياق الذي ذكره المصنف إنما هو لحديث أنس كما أسلفنا لا لأبي قتادة، وحديث أبي قتادة أخرجه البخاري في موضعين، رواه أولاً في باب من أخف الصلوة عند بكاء الصبي بلفظ: إني لأقوم في الصلوة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي، فأتجوز في صلوتي كراهية أن أشق على أمه، ثم رواه في باب خروج النساء إلى المساجد قبيل كتاب الجمعة بلفظ: إني لأقوم إلى الصلوة وأنا أريد أن أطول فيها، والباقي مثله. وقد ظهر بهذا أن المصنف أخطأ في بيان مخرج الحديث، أي في ذكر الصحابي الذي روى الحديث بسياق الكتاب، فكان عليه أن يقول وعنه (أي عن أنس) مكان وعنه أبي قتادة وحديث أبي قتادة، أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

١١٣٧ - قوله (إذا صلى أحدكم للناس) أي إماماً لهم فرضاً أو نقلاً أو إلام بمعنى الباء. وفي رواية لمسلم: إذا أم أحدكم الناس (فليخفف) التخفيف من الأمور الإضافية، فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم طويلاً بالنسبة لعادة آخرين، فينبغي أن يقتدى بأضعف قومه بشرط أن لا يبلغ الإخلال في الفرائض والواجبات والسنن، فلا بد من التخفيف مع الكمال. قال الحافظ: أولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي ﷺ قال له أنت إمام قومك، واقتد أضعفهم، إسناده حسن، وأصله في مسلم - انتهى. وقد تقدم هذا الحديث في باب فضل الأذان (فان فيهم السقيم) أي المريض (والضعيف) أي ضعيف الحلقة (والكبير) أي في السن. زاد مسلم في رواية: والصغير. وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص: والحامل والمرضع، وله من حديث عدى بن حاتم: والعابر السبيل. وقوله في حديث أبي مسعود وعثمان بن أبي العاص الآتين: ذا الحاجة يشمل الأوصاف المذكورة، وقد وقع أيضاً هذا في رواية لمسلم من حديث أبي هريرة وقوله فإن فيهم الخ تعليل للأمر المذكور. فمقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من المذكورات أو كانوا محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم لم يضر التطويل لا تنقفاً العلة. لكن قال ابن عبد البر: إن العلة الموجبة للتخفيف عندى غير مأمونة، لأن الإمام وإن علم قوة من خلفه فإنه لا يدري ما يحدث بهم من حادث شغل، وعارض من حاجة، وآفة من حدث بول أو غيره. وقال اليعمرى: الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة، فينبغي للائمة التخفيف مطلقاً، قال وهذا كما شرع القصر في صلوة المسافر، وعلل بالمشقة، وهو مع ذلك يشرع، ولو لم يشق عملاً بالغالب، لأنه

وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء. متفق عليه.

١١٣٨ - (٤) وعن قيس بن أبي حازم، قال: أخبرني أبو مسعود أن رجلاً قال: والله يا رسول الله!

لا يدرى ما يطراً عليه وهنا كذلك (فليطول ما شاء) أى فى القراءة والركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين والشهد. وفى رواية لمسلم: فليصل كيف شاء أى مخففاً أو مطولاً، يعنى أنه لا حرج عليه إن شاء طول وإن شاء خفف، ولكن لا ينبغي التطويل إلى أن يخرج الوقت أو يدخل فى حـد الكراهة. وفى مسند السراج: وإذا صلى وحده فليطول إن شاء. والحديث يدل على مشروعية التخفيف للأئمة، وترك التطويل للعلل المذكورة من الضعف والسقم والكبر والحاجة، ويلحق بها ما كان فى معناها. واختلفوا فى أن الأمر المذكور للوجوب أو الندب. قال القسطلانى: وقد ذهب جماعة كابن حزم وابن عبد البر وابن بطال إلى الوجوب تمسكاً بظاهر الأمر فى قوله: فليخفف، وعبرة ابن عبد البر فى هذا الحديث أوضح الدلائل على أن أئمة الجماعة يلزمهم التخفيف لأمره عليه الصلاة والسلام إياماً بذلك، ولا يجوز لهم التطويل، لأن فى الأمر بالتخفيف نهياً عن التطويل. والمراد بالتخفيف أن يكون بحيث لا يخل بستتها ومقاصدها - انتهى. وقال الشوكانى فى النيل: قال ابن عبد البر: التخفيف لكل إمام أمر يجمع عليه مندوب عند العلماء إليه إلا أن ذلك إنما هو أقل الكمالات، وأما الحذف والنقصان فلا، لأن رسول الله ﷺ قد نهى عن فقر الغراب، ورأى رجلاً يصلى فلم يتم ركوعه، فقال له إرجع فصل فإنك لم تصل، وقال لا ينظر الله إلى من لا يقيم صلبه فى ركوعه وسجوده، ثم قال لا أعلم خلافاً بين أهل العلم فى استحباب التخفيف لكل من أم قوماً على ما شرطنا من الاتمام، وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه قال: لا تبغضوا الله إلى عباده يطول أحدكم فى صلوته حتى يشق على من خلفه - انتهى. (متفق عليه) واللفظ للبخارى، وأخرجه أيضاً أحمد ومالك والترمذى وأبو داود والنسائى والبيهقى (ج ٣ ص ١١٥ - ١١٧).

١١٣٨ - قواله (وعن قيس بن أبي حازم) بالمهملة والزأى. قال فى التقریب: قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي، ثقة من كبار التابعين مخضرم، ويقال له رواية. وهو الذى يقال: إنه اجتمع له أن يروى عن العشرة، مات بعد اتسعين أو قبلها، وقد جاوز المائة وتغير. وقال فى التهذيب: أدرك الجاهلية، ورحل إلى النبي ﷺ ليأمره فقبض، وهو فى الطريق، وأبوه له صحبة، ويقال: إن لقيس رؤية ولم يثبت. وقد أوضح القول فى ذلك فى الإصابة (ج ٣ ص ٢٧١ - ٢٧٢) فأرجع إليه (أخبرني أبو مسعود) عقبة بن عمرو الأنصارى البدرى (أن رجلاً) قال الحافظ: لم أقف على اسمه، وهم من زعم أنه حزم بن أبي بن كعب،

إني لا تأخر عن صلوة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا. فُهما رأيت رسول الله ﷺ في موعظة أشد غضباً منه يومئذ ، ثم قال : إن منكم منفرين ، فأياكم ما صلى بالناس فليتجاوز ،

لأن قصته كانت مع معاذ (كما روى أبو داود في باب تخفيف الصلوة) لا مع أبي بن كعب (إني لا تأخر عن الصلوة الغداة) أي لا أحضر صلوة الصبح مع الجماعة . وفي رواية للبخاري : عن صلوة الفجر . وإنما خصها بالذكر ، لأنها تطول فيها القراءة غالباً ، ولأن الانصراف منها وقت التوجه لمن له حرفة إليها (من أجل فلان) يعني إمام مسجد حيه أو قبيلته (مما يطيل بنا) أي من أجل إطالته بنا فما مصدرية ، ومن الأولى تعليلية للتأخر والثانية بدل منها وقال الطيبي : ابتدائية متعلقة بتأخر ، والثانية مع ما في حيزها بدل منها . والمراد من الإطالة أي في القراءة . وهذه قصة أخرى غير قصة معاذ المتقدمة في باب القراءة في الصلوة . قال الحافظ : أما قصة معاذ فمغايرة لحديث الباب ، يعني حديث أبي مسعود هذا ، لأن قصة معاذ كانت في العشاء . وكان الإمام فيها معاذاً ، وكانت في مسجد بني سلة وهذه كانت في الصبح وكانت في مسجد قباء ، وهم من قرر الإمام الميهم هنا بمعاذ ، بل المراد به أبي بن كعب ، كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن من رواية عيسى بن جارية عن جابر قال : كان أبي بن كعب يصلي بأهل قباء ، فاستفتح سورة طويلة فدخل معه غلام من الأنصار في الصلوة ، فلما سمعه استفتحها انقل من صلواته ، فغضب أبي ، فأتى النبي ﷺ يشكو الغلام ، وأتى الغلام يشكو أبا ، فغضب النبي ﷺ ، فعرف الغضب في وجهه ، ثم قال إن منكم منفرين ، فإذا صليتم فأوجزوا ، فإن خلفكم الضعيف والكبير والمريض وذا الحاجة (أشد) بالنصب على الحال من رسول الله ﷺ (غضباً) منصوب على التمييز (منه) أي من رسول الله ﷺ . وهو صلة أشد (يومئذ) أي يوم أخبر بذلك أي كان اليوم أشد غضباً منه في الأيام الآخر ، والمفضل والمفضل عليه وإن كانا واحداً ، وهو الرسول ، لأن الضمير راجع إليه لكن باعتبارين ، فهو مفضل باعتبار يومئذ ، ومفضل عليه باعتبار سائر الأيام . وسبب شدة غضبه ﷺ إما لمخالفة الموعظة لاحتمال تقدم الإعلام بذلك بقصة معاذ أو للتقصير في تعلم ما ينبغي فعله أو لإرادة الاهتمام بما يلقيه على أصحابه ليكونوا من سماعه على بال لئلا يعود من فعل ذلك إلى مثله (إن منكم) أي بعضكم (منفرين) بصيغة الجمع من التنفیر ، أي للناس من الصلوة بالجماعة تطويلكم المورث للالة والتضجر . ولم يخاطب المطول على التعيين ، بل عم خوف الخجل عليه لطفاً به وشفقة على جميل عاداته الكريمة (فأياكم) أي أي واحد منكم (ما صلى بالناس) أي متلبساً بهم إماماً لهم . وكلمة « ما » زائدة ، و « صلى » فعل شرط ، وزيادة « ما » مع أي الشرطية كثيرة ، وقائدها التوكيد ليعني الإمام ، وزيادة التعميم . وقيل « ما » موصوفة منصوبة المحل على المفعول المطلق أي أيكم أي صلوة صلي (فليتجاوز) جواب الشرط ، أي فليخفف في صلواته بهم ، يقال تجوز في صلواته ،

فإن فيهم الضعيف، والكبير، وإذا الحاجة. متفق عليه.

١١٣٩ - (٥) وعمر أبي مريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: يصلون لكم فإن أصابوا

أى خفف. وفي رواية: فمن صلى بالناس فليخفف. وفي أخرى: فمن أم الناس فليتجاوز (فإن فيهم الضعيف والكبير) أى فى السن. وفي رواية للبخارى: فإن فيهم المريض والضعيف. وكأن المراد بالضعيف هنا المريض، وفي الرواية المذكورة من يكون ضعيفاً في خلقته كالنحيف والمسن، وكل مريض ضعيف من غير عكس. والحديث يدل على جواز التأخر عن صلوة الجماعة إذا علم من عادة الإمام التطويل الكثير وعلى جواز الغضب لما ينكر من أمور الدين، وعلى تخفيف الصلوة مراعاة لحال المأمومين. وفيه وعيد على من يسعى في تخلف الغير عن الجماعة (متفق عليه) أخرجه البخارى في العلم والصلوة والآداب والأحكام، ومسلم في الصلوة، واللفظ المذكور للبخارى في باب تخفيف الإمام في القيام، وإمام الركوع والسجود. والحديث أخرجه أيضاً النسائي في العلم من سننه الكبرى وابن ماجه في الصلوة والبيهقي (ج ٣ ص ١١٥).

١١٣٩ - قوله (يصلون) أى الأئمة (لكم) أى لاجلکم. فاللام فيه للتعليل (فإن أصابوا) فى الأركان والشرائط والسنن، قاله الكرمانى. وقال العيني: يعنى فإن أتموا يدل عليه حديث عقبة بن عامر الذى أخرجه الحاكم على شرط البخارى عنه مرفوعاً بلفظ: من أم الناس فاتهم. وفي نسخة: فأصاب فالصلوة له ولهم ومن انتقص من ذلك شيئاً فعليه ولا عليهم. وأعله الطحاوى بالانقطاع ما بين عبد الرحمن بن حرملة وأبي على الهمداني الراوى عن عقبة - انتهى كلام العيني. قلت: حديث عقبة هذا قال الحاكم فى المستدرک (ج ١ ص ٢١٠) بمد روايته: حديث صحيح على شرط البخارى وواقه الذهبى وقد أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وغيرهما. قال المنذرى فى الترغيب عن أبي على المصرى (الهمداني) قال: سافرنا مع عقبة بن عامر فحضرتا الصلوة فأردنا أن يتقدمنا، فقال لى سمعت رسول الله ﷺ يقول من أم قوماً، فإن أتم فله التمام، ولهم التمام، وإن لم يتم فلهم التمام، وعليه الأئمة. رواه أحمد واللفظ له وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما، ولفظهما: من أم الناس فأصاب الوقت وأتم الصلوة فله ولهم، ومن انتقص من ذلك شيئاً فعليه ولا عليهم. قال المنذرى: هو عندهم من رواية عبد الرحمن بن حرملة الأسلى عن أبي على المصرى. وعبد الرحمن قال أبو حاتم: لا يحتج به، وضعفه يحيى القطان. ولىنه البخارى. ووثقه ابن معين. وقال النسائي ليس به بأس. وقال ابن عدى: لم أر له حديثاً منكراً - انتهى كلام المنذرى. قلت: ووثقه أيضاً محمد بن عمرو وابن نمير. وقال الساجى: صدوق يهيم فى الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات. وروى له مسلم حديثاً واحداً فى متابعة القنوت. وذكر الحافظ فى الفتح حديث عقبة هذا نقلًا عن أحمد وأبي داود وسكت عنه وهذا كله

فلنكم ، وإن أخطأوا فلنكم وعليهم .

يدل على أن هذا الحديث عند الذهبي والمندري والمافظ صحيح أو حسن قابل للاحتجاج ، وأنهم لم يروا قول الطحاوى : لا يعرف لعبد الرحمن بن حرمة سماع من أبى على الهمدانى قابلا للاتفات ، وكيف يلتفت إلى قوله ، وقد رواه عبد الرحمن بن حرمة بلفظ الإخبار عند البيهقي (ج ٣ ص ١٢٧) حيث قال : أخبرني أبو على الهمدانى (فلنكم) أى ثواب صلوتكم . قال المافظ : زاد أحمد (وكذا البيهقي) ولهم أى ثواب صلوتهم ، وهو يغنى عن تكلف توجيه حذفها ، يشير إلى ما قال المظهر إنما اقتصر على لنكم ، إذ يفهم من تجاوز ثواب الإصابة إلى غيرهم ثبوته لهم . وقال القارى : أى لنكم ولهم على التغليب ، لانه مفهوم بالأولى . وقيل : إن الحديث سبق فى خطأ الإمام فى إصابته وقت الصلوة . والمعنى فإن أصابوا أى الوقت ، قاله ابن بطلال والطحاوى واستدلا لذلك بما روى النسائى وغيره عن ابن مسعود بسند حسن مرفوعا : ستدركون أقواما يصلون الصلوة لغير وقتها فإن أدركتموهم فصلوا فى بيوتكم للوقت الذى تعرفون ، ثم صلوا معهم ، واجعلوها سبحة . والظاهر أن المراد به ما هو أعم من ترك إصابة الوقت ، ففى رواية لأحمد (ج ٤ ص ١٤٥) من حديث عقبة بن عامر المذكور : من أم الناس فأصاب الوقت وأتم الصلوة فله ولهم ، ومن انتقص من ذلك شيئا فعليه ولا عليهم ، وفى رواية له أيضا (ج ٤ ص ١٤٧) فإن صلوا الصلوة لوقتها فأتوا الركوع والسجود فهى لنكم ولهم ، وإن لم يصلوا الصلوة لوقتها ولم يتموا ركوعها ولا سجودها فهى لنكم وعليهم . والرواية الأولى أخرجه البيهقي أيضا (وإن أخطأوا) أى ارتكبوا الخطيئة فى صلوتهم ككونهم محدثين مثلا . قال المافظ : ولم يرد به الخطأ المقابل للعمد ، لانه لا إثم فيه (فلنكم) أى ثوابها (وعليهم) أى عقابها خطأ الإمام فى بعض غير مؤثر فى صحة صلوة المأموم إذا أصاب فلو ظهر بعد الصلوة أن الإمام جنب أو محدث أو فى بدنة نجاسة فلا تجب إعادة الصلوة على المؤتم به . قال البغوى فى شرح السنة : فيه دليل على أنه إذا صلى بقوم محدثا انه تصح صلاة المأمومين خلفه ، وعليه الاعادة . ويدل عليه أيضا ما ذكر المجد بن تيمية فى المنتقى أنه صح عن عمر أنه صلى بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد ولم يمدوا ، وكذلك عثمان وروى عن على من قوله - انتهى . واليه وذهب الشافعى ، فإن المؤتم عنده تبع للإمام فى مجرد المواقعة لا فى الصحة والفساد ، وبه قال مالك وأحمد . وظاهر قوله «أخطأوا» يدل على ما هو أعم مما ذكر البغوى كالخطأ فى الأركان كما قال القارى فإن أصابوا أى أتوا بجميع ما عليهم من الأركان والشرائط ، وإن أخطأوا بأن أخطوا ببعض ذلك عمدا أو سهوا - انتهى . فيكون فيه دليل على صحة الاتهام بمن يخل بشيء من الصلوة ركنا كان أو غيره إذا أتم المأموم ، وهو وجه للشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه . وحمله الطحاوى وغيره من الحنفية على الخطأ فى إصابة الوقت ، كما تقدم ، لأن المؤتم عندهم تبع للإمام مطلقا ، يعنى فى الصحة والفساد فيجب عندهم الاعادة على الإمام والمؤتمين جميعا لو ظهر أنه صلى محدثا أو جنبا ، واستدلوا لذلك بقوله

رواه البخارى . وهذا الباب خال عن الفصل الثانى .

﴿ الفصل الثالث ﴾

١١٤٠ - (٦) عن عثمان بن أبي العاص ، قال : آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ : إذا أمت قوما فأخف بهم الصلاة . رواه مسلم . وفى رواية له : أن رسول الله ﷺ ، قال له : أم قومك ، قال : قلت : يا رسول الله ! إني أجد فى نفسى شيئا ، قال : ادنه فأجلسنى بين يديه ، ثم وضع كفه فى صدرى

عليه السلام الإمام ضامن ، وقد تقدم الكلام على معناه فى باب فضل الأذان . والراجح عندى هو ما ذهب إليه الشافعى ومن وافقه من الأئمة قال المهلب : فى الحديث جواز الصلوة خلف البر والفاجر إذا خيف منه ، يعنى إذا كان صاحب شوكة (رواه البخارى) وأخرجه أيضا أحمد والبيهقى (ج ٣ ص ١٢٧) وابن حبان فى صحيحه ، ولفظه : سيأتى أو سيكون أقوام يصلون الصلوة ، فإن أتموا فلكم وإن انتقصوا فليهم ولكم (وهذا الباب خال) أى فى المصاييح (عن الفصل الثانى) أى عن الحسان وهو دفع لوهم الإسقاط ورفع لورود الاعتراض على قوله الفصل الثالث من غير الثانى .

١١٤٠ - قوله (آخر ما عهد) بكسر الهاء أى أوصى (الى) وأمرنى به (إذا أمت) بالتخفيف (فأخف) بفتح الفاء المشددة ، ويجوز كسرهما أمر من الاخفاف (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحمد (ج ٤ ص ٢١٨) وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ١١٦) (وفى رواية له) أى لمسلم (أن رسول الله ﷺ) بفتح أن (قال له) أى لعثمان (أم قومك) أمر على وزن مد (إنى أجد فى نفسى شيئا) قال الطيبى : أى أرى فى نفسى ما لا أستطيع على شرائط الإمامة وإيفاء حقها لما فى صدرى من الوسوس ، وقلة تحمل القرآن والفقہ ، فيكون وضع اليد على ظهره وصدره لازالة ما يمنعه منها ، وإثبات ما يقويه على احتمال ما يصلح لها من القرآن والفقہ . وقال النووى : قيل : يحتمل أنه أراد الخوف من حصول شىء من الكبر والاعجاب له بتقدمه على الناس فأذهب الله تعالى ببركة كف رسول الله ﷺ ودعاؤه ، ويحتمل أنه أراد الوسوسة فى الصلاة ، فإنه كان موسوسا ، ولا يصلح للإمامة الموسوس . فقد ذكر مسلم فى الصحيح عن عثمان هذا قال : قلت : يا رسول الله ! إن الشيطان قد حال بينى وبين صلاتى وقرأتى بلبسها على ، فقال رسول الله ﷺ : ذاك شيطان ، يقال له خنزب ، فإذا أحسسته فتعوذ بالله ، وأثقل عن يسارك ثلاثا ، ففعلت ذلك فأذهب الله تعالى - انتهى . وقد تقدم هذا الحديث فى باب الوسوسة (أدنه) أمر من الدنو ، وهو بها السكت لبيان ضم النون (فأجلسنى) من الاجلاس . وفى بعض النسخ من صحيح مسلم : فجلسنى أى

بين ثديي ، ثم قال : تحول ، فوضعها في ظهري بين كتفي ، ثم قال : أم قومك فمن أم قومك فليخفف ، فإن فيهم الكبير ، وإن فيهم المريض ، وإن فيهم الضعيف ، وإن فيهم ذا الحاجة . فإذا صلى أحدكم وحده فليصل كيف شاء .

١١٤١ - (٧) وعن ابن عمر، قال: كان النبي ﷺ يأمرنا بالتخفيف ويؤمنا بالصافات. رواه النسائي.

(٢٨) باب ما على المأموم من المتابعة وحكم المسبوق

(الفصل الأول)

١١٤٢ - (١) عن البراء بن عازب، قال كنسنا نضلى خاف النبي ﷺ، فإذا قال: سمع الله لمن حمده، لم يحسن

بتشديد اللام (بين ندي) بتشديد الياء على الثانية ، وكذا قوله كـتـفـي (تحول) أى انقلب (فوضعها) أى كفه (فإن فيهم الكير) فى السن (وإن فيهم الضعيف) كالصبيان والنسوان أو ضعيفى الأبدان وإن لم يكن مريضا أو كبيرا (وإن فيهم ذا الحاجة) أى المستعجلة . وفى تكرير « إن » إشارة إلى صلاحية كل للعلّة . وهذه الرواية أخرجهما أحمد (ج ٤ ص ٢١٦ ، ٢١٨) وابن ماجه بنحوها من غير ذكر قصة وضع اليد على الصدر والظهر ، وأخرجهما البيهقي (ج ٣ ص ١١٨) مع القصة ، وأخرجهما أبو داود والنسائي وأحمد أيضا (ج ٤ ص ٢١٧) بالفظ قال : قلت يا رسول الله ! اجعلنى إمام قومي ، فقال أنت إمامهم . واقتد بأضعفهم .

١١٤١ - قوله (بأمرنا بالتخفيف) أى بتخفيف الصلاة إذا كنا إماماً والمراد التخفيف فى القراءة على ما ذكر وعين منها فى الأحاديث (ويؤمنا بالصافات) لرغبة المقتدين به فى سماع قراءته وقوتهم على التطويل بحيث يكون هذا بالنظر اليهم تخفيفاً ، فرجع الأمر الى أنه ينبغى له أن يراعى حالهم قاله السندى . وقال الطيبي : قبل بينهما أى بين أمره بالتخفيف وبين إمامته لهم بالصافات تناف ، وأجيب بأنه إنما يلزم إذا لم يكن لرسول الله ﷺ فضيلة يختص بها ، وهو أن يقرأ الآيات الكثيرة فى الأزمنة اليسيرة - انتهى . وقيل يحمل على أنه فعل ذلك أحياناً لبيان الجواز ، وإليه أشار النسائي حيث بوب على هذا الحديث باب الرخصة للإمام فى التطويل بعد باب ما على الإمام من التخفيف (رواه النسائي) وكذا البيهقي (ج ٣ ص ١١٨) .

(باب ما على المؤمن من المتابعة) للإمام (وحكم المسبوق) بالجر عطف على ما .

١١٤٢ - قوله (لم يحن) بفتح التحتية و سكون الميملة و ضم النون و كسر ها ، يقال حنا يحنّون و حنى

أحد منا ظهره حتى يضع النبي ﷺ جبهته على الأرض . متفق عليه .

١١٤٣ - (٢) وعن أنس ، قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فلما قضى صلوته أقبل علينا بوجهه ، فقال : أيها الناس ! إني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ، ولا بالسجود ، ولا بالقيام ، ولا بالانصراف .

يخفى معنا من بابي دعا ورى ، أى لم يقوس من حيث العود وحنوته ، أى عطفته وثنيته (أحد منا ظهره) أى لم يثنه من القومة قاصداً للسجود (حتى يضع النبي ﷺ جبهته على الأرض) وفي رواية للبخارى : حتى يقع النبي ﷺ ساجداً ثم تقع سجوداً بعده أى بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعل النبي ﷺ ، ويتقدم ابتداء فعلهم قبل فراغه من السجود ، إذ أنه لا يجوز التقدم على الامام ، ولا التخلف عنه . ولا دلالة فيه على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الامام خلافاً لابن الجوزي . ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم : وكان لا يثنى رجل منا ظهره حتى يستتم ساجداً ، ولا يثني على من حديث أنس : حتى يتمكن النبي ﷺ من السجود . قال العيني : معنى هذا كله ظاهر في أن المأموم يشرع في الركن بعد شروع الامام فيه وقبل فراغه منه . وقال الحافظ بعد ذكر هذين الحديثين : وهذا أوضح في انتفاء المقارنة - انتهى . قال ابن دقيق العيد : حديث البراء يدل على تأخر الصحابة في الاقتداء عن قول رسول الله ﷺ حتى يلبس بالركن الذى ينتقل اليه لاحين يشرع في الهوى اليه . ولفظ الحديث الآخر يدل على ذلك أعنى قوله فاذا ركع فاركعوا ، واذا سجد فاسجدوا فإنه يقتضى تقدم ما يسمى ركوعاً وسجوداً - انتهى . قلت : أحاديث البراء وعمرو بن حريث وأنس وما في معناها كلها دليل على أنه يجب على المأموم متابعة الامام في أفعاله ، وأن السنة أن يتخلف المأموم في الانتقالات عن الامام أى لا يقارن الامام في الهوى إلى الركن بل يتأخر عن الشروع في الهوى حتى يشرع الامام في الركن الذى انتقل اليه ، واليه ذهب الشافعى ، وهو الحق . وحل الحففة هذه الأحاديث على أنه أمرهم بذلك حين بدن غشى أن يتقدموا عليه . وفيه أن هذا الحمل محتاج إلى دليل . والحديث فيه دليل على جواز النظر إلى الامام لأجل اتباعه في انتقالاته في الأركان (متفق عليه) واللفظ للبخارى في باب السجود على سبعة أعظم . والحديث أخرجه أيضاً أحمد والترمذى وأبوداود والنسائى البيهقى (ج ٢ ص ٩٢) .

١١٤٣ - قوله (فلما قضى صلاته) أى أداها وفرغ منها (إنى إمامكم) يعنى وسمى الامام إماماً

وتم به ويقضى به على وجه المتابعة (فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف) أى لتسليم . وحاصله أن المتابعة واجبة في الأحوال المذكورة . واستدل به بعضهم على جواز المقارنة . ورد بأنه دل طاقه على منع المسابقة وبمفهومه على طلب المتابعة . وأما المقارنة فسكوت . قال النووي : المراد بالانصراف السلام -

فإنى أراكم أمامى ومن خلفى . رواه مسلم .

١١٤٤ - (٣) وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا تبادروا الإمام : إذا كبر فكبروا ، وإذا قال : ولا الضالين ، فقولوا : آمين ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد . متفق عليه ،

انتهى . ويحتمل أن يكون المراد النهى عن الانصراف من مكان الصلاة قبل الإمام لفائدة أن يدرك المؤتم الدعاء أو لاحتجال أن يكون الإمام قد حصل له في صلاته سهو . فيذكر وهو في المسجد ويعود له ، كما في قصة ذى الدين أو لى تنصرف النساء إلى بيوتهن قبل الرجال ، كما قيل في بيان علة النهى في حديث أنس المتقدم في باب الدعاء في التشهد بلفظ : أن النبي ﷺ حضهم على الصلاة ، ونهاهم أن ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة . قال الطيبي في شرح حديث الباب : يحتمل أن يراد بالانصراف الفراغ من الصلاة ، وأن يراد الخروج من المسجد . قال القارى : الاحتمال الثانى فى غاية السقوط لعدم المناسبة بالسابق واللاحق ، وأيضاً لم يعرف انتهى عن الخروج من المسجد قبل خروجه عليه السلام - انتهى . قلت : الاحتمال الثانى يؤيده حديث أنس الذى ذكرناه آنفاً ، ويؤيده أيضاً حديث أم سلمة السابق فى باب الدعاء فى التشهد بلفظ : أن النساء فى عهد رسول الله ﷺ كن إذا سلن من المكتوبة قن ، وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله . فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال (أمامى) بفتح الهمزة أى قدامى أى خارج الصلاة (ومن خلفى) أى داخلها بالمشاهدة على طريق خرق العادة . والمعنى كما أراكم من أمامى أراكم من خلفى (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد والبيهقى (ج ٢ ص ٩١ - ٩٢) .

١١٤٤ - قوله (لا تبادروا الإمام) أى لا تسبقوه بالتكبير والركوع والسجود والرفع منهما والقيام

والسلام (إذا كبر فكبروا) أى للاحرام أو مطلقاً فيشمل تكبير النقل . زاد أبو داود : ولا تكبروا حتى يكبر (وإذا قال ولا الضالين) أى قال آمين (فقولوا آمين) أى مقارناً لتأمين الإمام لما تقدم أنه ليس بمقارنة تأمينه لتأمين إمامه (وإذا ركع) أى أخذ فى الركوع (فاركعوا) زاد أبو داود : ولا تركعوا حتى يركع (أى حتى يأخذ فى الركوع لا حتى يفرغ منه ، كما يتبادر من اللفظ) وإذا سجد (أى أخذ فى السجود) فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد . قال الحافظ : هي زيادة حسنة تنفى احتمال إرادة المقارنة من قوله : إذا كبر فكبروا . وقال العيني والحافظ أيضاً :

رواية أبي داود هذه صريحة فى انتفاء التقدم والمقارنة (وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد) استدل به من قال : إن وظيفة الإمام التسميع ، ووظيفة المأموم التحميد ، لأن ظاهره التوزيع والتقسيم وهو يناقى الشركة ، وقد تقدم الكلام عليه فى باب الركوع (متفق عليه) أى على أصل الحديث . والا فاللفظ المذكور لمسلم

إلا أن البخارى لم يذكر: وإذا قال: ولا الضالين.

١١٤٥ (٤) وعن أنس: أن رسول الله ﷺ ركب فرسا، فصرع عنه، فجش شقه الأيمن، فصلي

صلوة من الصلوات

دون البخارى. وللحديث طرق وألفاظ عند البخارى ومسلم: منها ما أخرجه البخارى في باب إقامة الصف من تمام الصلاة بلفظ إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون. وأقيموا الصف في الصلاة فإن إقامة الصف من حسن الصلاة، وهو عند مسلم أيضاً إلا أنه لم يذكر قوله: وأقيموا الصف الخ وزاد: فإذا كبر فكبروا. واستدل بقوله: ولا تختلفوا عليه، لأبي حنيفة ومواقبه على منع صلاة المفترض خلف المتفل، لأن اختلاف النيات داخل تحت هذا القول لأمومه وإطلاقه. وأجيب عنه بأنه محمول على الاختلاف في الأفعال الظاهرة فقط دون الباطنة، وهي ما لا يطلع المأموم عليه كالتنية. لأنه ﷺ قد بين وجوه الاختلاف وفصلها بقوله: فإذا كبر فكبروا الخ. ويلحق ما لم يذكر بما ذكر قياساً عليه. ومنها ما أخرجه البخارى أيضاً في باب إيجاب التكبير بلفظ: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون. والحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٢ ص ٩٢) (إلا أن البخارى لم يذكر وإذا قال ولا الضالين) يعنى مع قوله: فقولوا آمين. وفيه أنه ليس في طريق من طرقة عند البخارى قوله لا تبادروا الإمام كما عرفت فهذا اللفظ أيضاً من أفراد مسلم.

١١٤٥ - قوله (ركب فرسا) أى بالمدينة، كما في حديث جابر عند أبي داود (فصرع عنه) بضم الصاد وكسر الراء المهملة أى أسقط عن الفرس. قال في القاموس: الصرع ويكسر الطرح على الأرض كالصرع، وقد صرعه كنعنه (فجش) بجيم مضمومة ثم حاء مهملة مكسورة أى خدش، وهو قشر جلد العضو. وقيل: الجش فوق الخدش (شقه) بكسر الشين المعجمة أى جانبه (الأيمن) وفي رواية عبد الرزاق: ساقه الأيمن، وليست مصحفة كما زعم بعضهم لما يوافقها رواية البخارى في باب الصلوة في السطوح، والخشب بلفظ فجش ساقه أو كنفه، فيقال رواية الساق مفسرة محل الخدش من الشق الأيمن، لأن الخدش لم يستوعبه، ولا ينافي ذلك ما وقع في حديث جابر عند أبي داود فصرعه على جزم نخلة فانفكت قدمه، لاحتمال وقوع الأمرين. قال الحافظ: وأفاد ابن حبان أن هذه القصة كانت في ذى الحجة سنة خمس من الهجرة (فصل) أى في مشربة لعائشة كما في حديث جابر (صلوة من الصلوات) أى المكتوبات. قال القارى: وهو ظاهر العبارة. وقيل: من

وهو قاعد، فصلينا وراءه قعوداً، فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به،

النوازل . وفي رواية : حضرت الصلوة . قال القرطبي : اللام للعهد ظاهراً ، والمراد الفرض ، لأنها التي عرف من عادتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة . وحكى عياض عن ابن القاسم أنها كانت نقلاً . وتعقب بأن في رواية جابر عند أبي داود الجرم بأنها فرض . قال الحافظ : لكن لم أقف على تعيينها إلا أن في حديث أنس فصيلاً بنا يومئذ فكأنها نهارية الظهر أو العصر (وهو قاعد) جملة حالية . قال عياض : يحتمل أن يكون أصابه من السقطة رض في الأعضاء منعه من القيام . ورد هذا بأنه ليس كذلك ، وإنما كانت قدمه عليه السلام انكبت ، كما ذكرنا من حديث جابر ، وكذا وقع في رواية أنس عند أحمد والاسماعيلي (فصلينا وراءه قعوداً) كذا في هذه الرواية : إنهم صلوا خلفه قاعدين ، وهي رواية مالك عن الزهري عن أنس . وظاهرهما يخالف ما روى البخاري وغيره من حديث عائشة بلفظ : فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . والجمع بينهما أن في رواية أنس هذه اختصاراً ، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الحال بعد أمره لم بالجلوس . ووقع في رواية حميد عن أنس عند البخاري في باب الصلوة في السطوح بلفظ : فصلى بهم جالساً وم قيام ، فلما سلم قال إنما جعل الإمام الخ . وفيها أيضاً اختصار ، لأنه لم يذكر قوله : لم اجلسوا . والجمع بينهما أنهم ابتدؤا الصلاة قياماً ، فأومأ إليهم بأن يعمدوا فعمدوا ، فنقل كل من الزهري وحميد أحد الأمرين وجمعهما عائشة ، وكذا جمعها جابر عند مسلم . وجمع القرطبي بين الحديثين باحتمال أن يكون بعضهم قعد من أول الحال ، وهو الذي حكاه أنس ، وبعضهم قام حتى أشار إليه بالجلوس ، وهذا الذي حكته عائشة . وتعقب باستبعاد قعود بعضهم بغير إذنه عليه السلام لأنه يستلزم النسخ بالاجتهاد ، لأن فرض القادر في الأصل القيام . وجمع آخرون بينهما باحتمال تعدد الواقعة . وفيه بعد ، لأن حديث أنس إن كانت القصة فيه سابقة لزوم منه ما ذكرنا من النسخ بالاجتهاد وإن كانت متأخرة لم يحتاج إلى إعادة قول إنما جعل الإمام ليؤتم به الخ ، لأنهم قد امتثلوا أمره السابق وصلوا قعوداً لكونه قاعداً ، كذا في الفتح (فلما انصرف) أي عن الصلوة (إنما جعل) بصيغة المجهول (الإمام) يحتمل أن يكون جعل بمعنى سمي فيتعدى إلى مفعولين أحدهما الإمام القائم مقام الفاعل ، والثاني مخدوف أي إنما جعل الإمام إماماً ، ويحتمل أن يكون بمعنى صار ، أي إنما صير الإمام إماماً . وقيل : جعل بمعنى نصب واتخذ فلا حاجة إلى التقدير وكلمة «إنما» تفيد جعل الإمام مقصوراً على الانصاف بكونه مؤتماً به لا يتجاوز المؤتم إلى مخالفته (ليؤتم به) أي ليقتمد به بالوجه المشروع . وقوله : فإذا صلى قائماً الخ يسان لذلك والالتزام الاقتداء والاتباع ، أي جعل الإمام إماماً ليقتمد به ويتبع ، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه بل يراقب أحواله ، ويأتى على أثرها بنحو فعله ، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال التي فصلها الحديث

فاذا صلى قائماً فصلوا قياماً، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده
فقولوا: ربنا لك الحمد، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون.

ولا في غيرها قياساً، لكن ذلك مخصوص بالأفعال الظاهرة ولا يشمل الباطنة، وهي ما لا يطلع عليه المأموم كالنية لما سيأتي. وبالمجمله الائتمام يقتضي متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة، فتنفي المقارنة والمساوقة والمخالفة. قال النووي: متابعة الإمام واجبة في الأفعال الظاهرة. وقد نبه عليها في الحديث فذكر الركوع وغيره بخلاف النية، فإنها لم تذكر، وقد خرجت بدليل آخر، وكأنه يعني قصة معاذ المقدمة في باب القراءة وستأتي أيضاً في باب من صلى صلاة مرتين. ويمكن أن يستدل بهذا الحديث على عدم دخولها، لأنه يقتضي الحصر في الاقتداء به في أفعاله لا في جميع أحواله كما لو كان محدثاً أو حامل نجاسة فإن الصلوة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء. ثم مع وجوب المتابعة ليس شيء منها شرطاً في صحة القدوة إلا تكبيره الإحرام. وأختلف في السلام، والمشهور عند المالكية اشتراطه مع الإحرام والقيام من التشهد الأول، وعالف الحنفية فقالوا: تكفي المقارنة، قالوا لأن معنى الائتمام الامتثال ومن فعل مثل فعل إمامه عد متملاً سواء أوقعه معه أو بعده، وسيأتي حديث أبي هريرة الدال على تحريم التقدم على الإمام في الأركان (فاذا صلى قائماً فصلوا قياماً) مصدر أى ذوى قيام أو جمع أى قائمين ونصبه على الحالية (وإذا ركع فاركعوا) وفي رواية للبخارى: فاذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا فالتكبير هنا مقدر مراد (وإذا رفع) أى رأسه (فارفعوا) وفي رواية للبخارى: وإذا رفع فارفعوا وإذا سجد فاسجدوا. وهو يتناول الرفع من الركوع والرفع من السجود وجميع السجودات (ربنا لك الحمد) كذا في جميع النسخ: «لك الحمد» بغير الواو. ووقع في البخارى بإثباتها. قال الحافظ: كذا لجميع الرواة في حديث أنس بإثبات الواو إلا في رواية الليث عن الزهري في باب إيجاب التكبير، فللكشمرى بحذف الواو، ورجح إثبات الواو بأن فيها معنى زائدا لكونها عاطفة على محذوف، وقد تقدم الكلام في معناه (فاذا صلى) أى الإمام (جالساً) أى بعذر (فصلوا جلوساً) جمع جالس وهو حال بمعنى جالسين (أجمعون) بالرفع على أنه تأكيد لضمير الفاعل في قوله «صاوا» أو للضمير المستكن في الحال وهو جلوساً. قال الحافظ: كذا في جميع الطرق في الصحيحين بالواو. وقال القسطلاني: ولا يورى ذر والوقت أجمعين يانصب على الحال أى من ضمير الفاعل في قوله «صلوا» أو من ضمير «جلوساً» أى صلوا جالسين مجتمعين، وليس منصوباً على أنه تأكيد لجلوساً، لأنه نكرة فلا يؤكد. وقيل: هو منصوب على التأكيد، لكن تأكيد لضمير منصوب مقدر كأنه قال: أعينكم أجمعين. ولا يخفى ما فيه من البعد. والحديث فيه فوائد: منها: وجوب متابعة الإمام فيكبر للإحرام بعد فراغ الإمام منه، فإن شرع فيه قبل فراغه لم تتعقد، لأن الإمام لا يدخل في

.....

الصلاة إلا بالفراغ من التكبير ، فالإقتداء به في أثناءه اقتداء بمن ليس في صلاة بخلاف الركوع والسجود ونحوهما فيركع بعد شروع الإمام في الركوع ، فان قارنه أو سبقه فقد أساء ولا تبطل ، وكذا في السجود ، ويسلم بعد سلامه ، فان سلم قبله بطلت إلا أن ينوي المفارقة أو معه فلا تبطل ، لأنه تحلل فلا حاجة فيه للتابعة بخلاف السبق ، فانه مناف للإقتداء قاله القسطلاني . ومنها : مشروعية ركوب الخيل والتدرب على أخلاقها والتأسي لمن يحصل له سقوط ، ونحوه بما اتفق للنبي ﷺ في هذه الواقعة ، وبه الأسوة الحسنة . ومنها : أنه يجوز عليه ﷺ ما يجوز على البشر من الاسقام ونحوها من غير نقص في مقداره بذلك بل ليزداد قدره رفعة ومنصبه جلالة . ومنها : استحباب العيادة عند حصول الحادثة ونحوها . ومنها : جواز الصلوة جالساً عند العجز . ومنها : أنه يجب متابعة الإمام في القعود وأنه يقعد المأموم مع قدرته على القيام ، واختلف الأئمة فيه : فذهب إلى ظاهر الحديث اسحاق والأوزاعي ودาวود وبقية أهل الظاهر ، قالوا : يجب القعود خلف الإمام القاعد ولو كان القوم أصحاباً . قال ابن حزم في المحلى (ج ٣ ص ٦٩) : وبهذا نأخذ إلا فيمن يصلي إلى جنب الإمام يذكر الناس ويعلمهم تكبير الإمام ، فانه غير بين أن يصلي قاعداً وبين أن يصلي قائماً ، وذهب أحمد إلى التفصيل ، فقال : إذا ابتدأ الإمام الحى الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برمه فحينئذ يصلون وراءه جلوساً ندباً ولو كانوا قادرين على القيام وتصح الصلوة خلفه قياماً ، فالحديث عنده محمول على القعود الأصلي الغير الطارئ ، ومقيد بإمام الحى الراتب المرجو زوال مرضه ، و الأمر بالجلوس فيه للنسب ، قال : وإذا ابتدأ الإمام الراتب قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضى صلوة إمامهم قاعداً أم لا ، كما في الأحاديث التي في مرض موته ، فإنه ﷺ لم يأمرهم بالقعود ، لأنه ابتدأ إمامهم ، وهو أبو بكر ، صلوته قائماً ثم أمهم ﷺ في بقية الصلوة قاعداً بخلاف صلوته ﷺ بهم في مرضه الأول المذكور في حديث أنس ، فإنه ابتدأ صلاته قاعداً فأمرهم بالقعود . وذهب الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه لا يجوز للقادر على القيام أن يصلي خلف القاعد الا قائماً ، وهي رواية عن مالك فيما رواها الوليد بن مسلم عنه ، قالوا : الأمر بالقعود خلف الإمام القاعد للعذر منسوخ ، وناسخه صلوة النبي ﷺ بالناس في مرض موته قاعداً وهم قيام ، وأبو بكر قائم . هكذا قرره الشافعي ، ونقله البخاري عن شيخه الحميدي ، وهو تلبذ الشافعي ، وسيأتي الجواب عن ادعاء النسخ . وذهب مالك في الرواية المشهورة عنه إلى أنه لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قائماً ولا قاعداً ، وبه قال محمد فيها حكاه الطحاوي عنه قالت المالكية ، إمامة الجالس المعذور بمثله وبالقائم خاص بالنبي ﷺ ، لأنه ﷺ لا يصح التقدم بين يديه في الصلوة ولا لعذر ولا لغيره ورد بصلوته ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف وخلف أبي بكر ثم لو سلم أنه لا يجوز أن يؤمه أحد لم يدل ذلك على منع إمامة القاعد وقد أم قاعداً جماعة من الصحابة بعده ﷺ منهم أسيد بن حضير

قال الحميدى: قوله: إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا، هو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك

النبى ﷺ

وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك، والاسانيد عنهم بذلك صحيحة. أخرجها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم، بل ادعى ابن حبان وابن حزم اجماع الصحابة على صحة امامة القاعد. وقال أبو بكر ابن العربي: لا جواب لأصحابنا عن حديث مرض النبي ﷺ يخلص عند السبك واتباع السنة أول والتخصيص لا يثبت بالاحتمال. قال: إلا أنى سمعت بعض الأشياخ يقول: الحال أحد وجوه التخصيص، وحال النبي ﷺ والنبرك به وعدم العوض عنه يقتضى الصلوة معه على أى حال كان عليها وليس ذلك لغيره وأيضا فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور في حقه فلا نقص في صلوته عن ألقائهم والجواب عن الأول رده بعموم قوله ﷺ صلوا كما رأيتموني أصلى، وعن الثانى بأن النقص إنما هو في حق القادر في النافلة، وأما المعذور في المريضة فلا نقص في صلوته عن القائم وقال ابن دقيق العيد: وقد عرف أن الأصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل - انتهى - على أنه يقدح في التخصيص ما تقدم من امامة جماعة من الصحابة قاعدين بعده ﷺ واستدل بعضهم على دعوى التخصيص بما روى الدارقطنى (ص ١٥٣) والبيهقى (ج ٣ ص ٨٠) عن الشعبي مرفوعا لا يؤمن أحد بعدى جالسا وأجيب عن ذلك بأن الحديث باطل، لانه من رواية جابر الجعفي عن الشعبي مرسلًا وجابر متروك، وروى أيضا من رواية مجالد عن الشعبي ومجالد ضعفه الجمهور وحكى عياض عن بعض مشائخهم: أن امامة القاعد منسوخة جملة بحديث الشعبي المذكور وتعقب بأن ذلك يحتاج لو صح الى تاريخ وهو لا يصح كما قدمنا (قال الحميدى) بضم الحاء المهملة وفتح الميم هو شيخ البخارى وتلميذ الشافعى، واسمه عبد الله بن الزبير بن عيسى ابن عبيد الله بن الزبير بن عبيد الله بن حميد القرشى الأسدى المكي أبو بكر، ثقة فقيه حافظ أجل أصحاب ابن عيينة. قال الحاكم: كان البخارى اذا وجد الحديث عند الحميدى لا يעדوه الى غيره من الثقة به. وفي الزهرة: روى عنه البخارى خمسة وسبعين حديثا، وهو من افراد البخارى، مات بمكة سنة تسع عشرة ومائتين. وقيل: بعدها وليس هو الحميدى الذى جمع بين الصحيحين (هو في مرضه القديم) يعنى مرضه الذى كان بسبب سقوطه عن الفرس. وقال القارى: أى حين - آلى من نسائه - انتهى. وفيه أن قصة الايلاء كانت سنة تسع على ما هو المشهور وواقعة سقوطه عن الفرس المذكورة في حديث أنس وعائشة وجابر كانت سنة خمس على ما أفاد ابن حبان وجزم به الهنئى والقسطلانى وصاحب تاريخ الخيس (ثم صلى بعد ذلك) أى في مرض موته (النبي ﷺ) حال

جالسا والناس خلفه قيام لم يأمرهم بالقعود ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي ﷺ .

كونه (جالسا والناس خلفه قيام لم يأمرهم بالقعود و إنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي ﷺ) يعنى أن الذى يجب به العمل هو ما استقر عليه آخر الأمر من النبي ﷺ . ولما كان آخر الأمرين منه ﷺ صلوته قاعدا والناس وراءه قيام دل على أن ما كان قبله من ذلك مرفوع الحكم ومنسوخ هذا هو الجواب المشهور عن حديث أنس وما فى معناه من اختار وجوب القيام خلف الامام القاعد ، و اليه يظهر ميل البخارى حيث ذكر قول شيخه الحميدى هذا بعد اخراج الحديث ولم يتعبه . وقال فى كتاب المرضى بعد اخراج حديث عائشة فى قصة السقوط عن القرن قال الحميدى : هذا الحديث منسوخ . قال أبو عبد الله (هو البخارى نفسه) لأن النبي ﷺ آخر ما صلى صلى قاعدا والناس خلفه قيام - انتهى . قلت : فى هذا الجواب نظر من وجوه : منها : أن حديث أنس وما فى معناه قانون كلى وتشريع عام للأمة وما صدر منه ﷺ فى مرض . وته واقعة جزئية غير منكشفة الحال وحكاية حال محتملة لمحمّل فلا يدري أنه كان لنسخ الأمر بالقعود خلف الامام القاعد أو كان لبيان أن الأمر المذكور ليس للوجوب بل للندب ، أو كان ذلك ، لأن إمامهم كان قد ابتدأ الصلوة قائما فأقرم على القيام اظهارا للفرق بين القعود الاصلى والقعود الطارئ وبين المرض المرجو الزوال وغير المرجو الزوال ، وادعاء النسخ بمثل هذه الواقعة الجزئية لا يخلو عن خفاء بل هو مشكل . قال صاحب فيض البارى : القول بالنسخ لا يعلق بالقلب ، لأن الحديث مشتمل على أجزاء كثيرة من تشريع عام وضابطة كلية على نحو بيان سنة وسرد معاملة بين الامام والمأموم فالقول بنسخ جزء من الأجزاء من البين وإبقاء المجموع على ما كان ثم بواقعة جزئية تحتل محامل مما يفضى الى الاضطراب ولا يشئى ولا يمرى أنا لو لم نعلم هذه المسئلة لما انتقل ذهن أحدنا الى أن صلوة النبي ﷺ تلك قاعدا كانت لبيان النسخ وإنما حملناها عليه حفظا للذهب فقط والا فالجمع بين الحديثين يحصل على مذهب أحد ولا يحتاج الى النسخ ألا ترى أن ساداتنا (الحنفية) لما تركوا مسئلة جواز الاستقبال والاستدبار لم يبالوا بوقائع تنقل فى هذا وقالوا إنها وقائع غير منكشفة الحال ، وحديث أبي أيوب تشريع عام فلا أدري أنه ما الفرق بين هذين ، فذهبوا الى النسخ ههنا دون هناك - انتهى . ومنها : أن القول بالنسخ مبنى على أن النبي ﷺ كان الامام وأن أبا بكر كان مأموما فى تلك الصلوة ، وقد وقع فى ذلك خلاف . قال السندى فى حاشية ابن ماجه : قوله : كان أبو بكر بأنم بالنبي ﷺ (أى فى قصة مرض موته) ظاهره أن النبي ﷺ كان إماما ، وقد جاء خلافه أيضا . وبسبب التعارض فى روايات هذا الحديث سقط استدلال من استدل به على نسخ حديث و اذا صلى جالسا فصلوا جالسا ، وقال فى حاشية النسائى بعد ذكر الروايات المختلفة فى ذلك ما لفظه ، وهذا يفيد الاضطراب فى هذه الواقعة ، فعلى هذا فالحكم بنسخ ذلك الحكم الثابت بهذه الواقعة المضطربة ، لا يخلو عن خفاء . وأجيب بأن هذا الاختلاف ليس بقادح ، لأن روايات إمامة النبي ﷺ أصح وأرجح ، لكونها مخرجة فى الصحيحين ،

.....

فقدم على روايات إمامة أبي بكر . و يظهر من صنيع الشيخين أن الراجح عندهما هو إمامة النبي ﷺ ، لأنهما لم يدخلا في صحيحهما من طرق حديث عائشة إلا ما فيه إمامة النبي ﷺ مع ثقة رواية الخلاف ، وكذا لم يذكر في صحيحهما حديث أنس المصريح بإمامة أبي بكر ، وهو عند أحمد والترمذي والنسائي وأبي داود الطيالسي والطحاوي . وهذا على تقدير اتحاد الواقعة . وأما على ما جزم به ابن حبان وابن حزم والبيهقي والضياء المقدسي وغيرهم من تعدد الواقعة ، وأنه ﷺ كان إماما مرة ومأموما أخرى فلا تعارض أصلا . ومنها : أن هذا مبنى على أن الصحابة صلوا خلف النبي ﷺ قياما ، ولم يثبت ذلك صريحا بطريق صحيح متصل . وأما ما ذكر الزيلعي في نصب الراية (ج ٢ ص ٤٢) من كتاب المعرفة للبيهقي أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه الذي مات فيه إلى أن قال فكان عليه السلام بين يدي أبي بكر يصلي قاعدا ، وأبو بكر يصلي بصلوته قائما ، والناس يصلون بصلوة أبي بكر ، والناس قيام خلف أبي بكر . ففيه أنه لم يذكر إسناده فلم يعرف حال مسنده ، وأنه صالح للاحتجاج لا يكون حجة على المخالف . وأما ما قال الحافظ في الفتح نقلا عن الشافعي : إنه أي قيام المأمومين في رواية إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة وإنه وجده مصرحاً به في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، فذكر الحديث ، وفيه فصل الناس وراءه قياما . ففيه أن رواية عائشة معلقة ورواية عطاء مرسل . وقد قال أحمد : ليس في المرسلات أضف من مرسلات الحسن وعطاء ، فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد . وقال ابن المديني : كان عطاء يأخذ عن كل ضرب . وقد نازع أيضا ابن حزم وابن حبان في ثبوت كون الصحابة صلوا خلف النبي ﷺ وهو قاعد قياما غير أبي بكر ، واستدل ابن حبان على ذلك بما رواه من طريق أبي الزبير عن جابر قال اشكى رسول الله ﷺ ، فصلينا وراءه وهو قاعد ، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، قال فالتفت إلينا فرأنا قياما ، فأشار إلينا فقمنا ، فلما سلم قال إن كنتم تفعلون فعل فارس والروم فلا تفعلوا - الحديث . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم والنسائي والطحاوي وابن ماجه . قال ابن حبان : وإسماعيل أبو بكر التكبير لم يكن إلا في مرض موته ، لأن صلوته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة ، ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلى من يسمعون تكبيره بخلاف صلوته في مرض موته ، فإنها كانت في المسجد يجمع كثير من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسمعون التكبير - انتهى وأجاب عنه الحافظ بمحمله على حديث أنس على صلوته في مشربة عائشة في مرضه الأول ، قال : وإسماعيل التكبير في هذا لم يتابع أبا الزبير عليه أحد ، وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعون أبو بكر التكبير في تلك الحالة ، لأنه يحمل على أن صوته ﷺ كان خفيا من الوجد ، وكان من عادته أن يجر بالتكبير فكان أبو بكر يجر عنه بالتكبير لذلك . نعم وقع في مرسل عطاء المذكور متصلا به بعد قوله : وصلى الناس وراءه قياما ، فقال النبي ﷺ :

.....

لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما صليتم الا قعودا ، فصلوا صلاة إمامكم ما كان ، إن صلى قائما فصلوا قياما ، وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا . وهذه الزيادة تقوى ما قال ابن حبان إن هذه القصة كانت في مرض موت النبي ﷺ . انتهى . ثم رأيت السندى قد ذكر في حاشية البخارى (ج ١ ص ٨٨) وجه النظر الثالث ، وقرره أحسن تقرير ، وبسط الكلام فيه فأجاد حيث قال : لا دلالة فيه أى في حديث عائشة الذى في مرض موته على أن الصحابة كانوا قياما نعم قد ثبت أن أبا بكر كان قائما ، ولعله قام لضرورة الإجماع ، لا يقال قد جاء في بعض الروايات أنهم كانوا قائمين ، لأن مدار النسخ حينئذ على تلك الروايات لا على ما ذكره صاحب الصحيح أو أصحاب الصحاح ، حينئذ ينظر في تلك الروايات هل يقوى شئ منها قوة حديث اذا صلى جالسا فصلوا جلوسا ، وما ذكروا لا يساوى هذا الحديث ، بل ولا يدانيه ، فلا يتجه الحكم بنسخ هذا الحديث بتلك الروايات . وما قيل : إنهم ابتدأوا الصلوة مع أبي بكر قياما بلا نزاع فن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان ففقيه أن المحتاج الى البيان من يدعى النسخ وأما من يمنعه فيكفيه الاحتمال ، لأن الأصل عدم النسخ ، ولا يثبت بمجرد الاحتمال . فقله فن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان خارج عن قواعد البحث على أننا نقول قعود الصحابة هو الأصل الظاهر عملا بالحكم السابق المعلوم عندهم ، وبقيامهم على القيام لا يتصور الا بعد علمهم بنسخ ذلك الحكم المعلوم ، ولا دليل عليه . فالواجب أنهم قعدوا فن ادعى خلافه فعليه البيان . وأما القول بأنهم ثبتوا على القيام اتفاقا وإن كان المعلوم عندهم أن الحكم هو القعود الا أنه وافق النسخ ، وعلم ذلك بتقرير النبي ﷺ إياهم على القيام ، فن ياب فرض المستحيل عادة ، وكذا القول بأنه لم يكن في الحاضرين أحد يعرف الحكم السابق مع أن الحكم السابق كان مشهورا فيما بينهم ، وكانوا يعملون به ، وكذا القول بأنهم لعلمهم عرفوا النسخ قبل هذه القضية ببيانته ﷺ لهم النسخ ، فلذلك ثبتوا على القيام ، اذ يستبعد جدا أن يكون هناك ناسخ لذلك يعرفه أولئك الحاضرون ثم يخفى بحيث لا يرويه أحد - انتهى كلام السندى . ومنها : أنه إنما يصار الى النسخ اذا تعذر الجمع وهنا الجمع ليس بمتعذر ، بل هو ممكن ، كما نقل عن أحد أنه جمع بين الحديثين بتنزيلهما على حالتين ، وهو واضح بما ذكرنا من مذهبه . وجمع بعضهم بأن الأمر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز . قال الحافظ بعد ذكر رواية عطاء المرسلة المقدمة : ويستفاد منها نسخ الأمر بوجوب صلوة المأمومين قعودا إذا صلى إمامهم قاعدا لأنه ﷺ لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالاعادة ، لكن اذا نسخ الوجوب بيقى الجواز ، والجواز لا ينافى الاستحباب ، فيحمل أمره الأخير بأن يصلوا قعودا على الاستحباب ، لأن الوجوب قد رفع بتقريره لم وترك أمرهم بالاعادة هذا مقتضى الجمع بين الأدلة - انتهى . ومنها : أنه وقع الأمر بالجلوس خلف الإمام القاعد في صلوة مرض موته

.....

عليه السلام أيضا كما تقدم في رواية عطاء ، فالاستدلال بصلوة مرض موته على نسخ الأمر بالجلوس خلف القاعد لا يخلو عن اشكال : ومنها : أن الحديث يدل على أن الجلوس عند جلوس الإمام من جملة الائتمام بالإمام ولا شك أن الاقتداء بالإمام حكم ثابت على الدوام غير منسوخ ، وأيضا حديث جابر يدل على أن علة عدم جواز القيام عند قعود الإمام هي أن القيام يصير تعظيما لغير الله فيما شرع تعظيما لله وحده لا شريكا له ولا شك في أن هذه العلة و دوامها يقتضى دوام الحكم فيلزم أن يدوم عدم شرعية القيام خلف الإمام القاعد لوجوب دوام المعاول عند دوام العلة ، فالقول بنسخ هذا الحكم لا يخلو عن بعد ، قاله السدي في حاشية ابن ماجه ، وذكر نحوه أيضا في حاشية الصحيحين . ومنها : أن الأصل عدم النسخ لاسيما و هو في هذه الحالة يستلزم النسخ مرتين ، لأن الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصل قاعدا وقد نسخ إلى القعود في حق من صلى امامه قاعدا فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضى وقوع النسخ مرتين ، وهو بعيد وأبعد منه ما تقدم من نقل عياض ، فانه يقتضى وقوع النسخ ثلاث مرات هذا . وقد أجاب أيضا من اختار وجوب القيام خلف القاعد ، وكذا من منع صحة امامة القاعد بأن المراد بالأمر في قوله : « وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا » أن يقتدى به في جلوسه في التشهد وبين السجدين ، لانه ذكر ذلك عقب ذكر الركوع والرفع منه والسجود قالوا : فيحمل على أنه لما جلس للتشهد قاموا تعظيما له فأمرهم بالجلوس وقد نبه على ذلك بقوله في حديث جابر : أن كدتم أن تفعلوا فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا ، فيكون معنى قوله « إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا » أنه إذا كان في حالة الجلوس فاجلسوا ولا تخالفوه بالقيام وإذا صلى قائما فصلوا قياما أي إذا كانت في حالة القيام قوموا ولا تخالفوه بالقعود ، وكذلك في قوله « فإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا » . وتعقبه ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد وبأن سياق طرق الحديث ياباه ، وبأنه لو كان المراد الأمر بالجلوس في الركن لقال « وإذا جلس فاجلسوا » ليناسب قوله « وإذا ركع فاركعوا » وإذا سجد فاسجدوا ، فلما عدل عن ذلك إلى قوله « وإذا صلى جالسا » ظهر أن المراد بذلك جميع الصلوة ، ويؤيد ذلك قول أنس « فصلينا وراءه قعودا » ، وإذا عرفت هذا فاعلم أن أولى الأقوال وأرجحها عندي ، هو أن يجمع بين القصتين بأن الأمر بالجلوس كان للندب ، وتقريره عليه السلام قيام الصحابة خلفه لو ثبت كان لبيان الجواز ، فمن أم قاعدا لعذر تخير من صلى خلفه بين القيام والقعود ، والقعود أولى لثبوت الأمر بالائتمام والاتباع وكثرة الأحاديث الواردة في ذلك ، ويؤيد هذا الجمع أنه استمر عليه عمل الصحابة في حياته وبعده . وقد ذكر الحافظ في التتبع (ج ٣ ص ٣٨٢) قيس بن قهد وأسيد بن حضير وجابر ابن عبد الله أنهم صلوا قعودا والناس خلفهم جلوس وذكر عن أبي هريرة « أنه أتى بذلك وذكر من أخرج هذه

هذا لفظ البخارى . واتفق مسلم إلى أجمعين . وزاد في رواية : فلا تختلفوا عليه ، وإذا سجد فاسجدوا .

١١٤٦ (٥) وعن عائشة ، رضى الله عنها ، قالت : لما ثقل رسول الله ﷺ ، جاء بلال يؤذنه بالصلاة .

الآثار وصحح أسانيدهما . وذكر ابن حزم في المحلى (ج ٣ ص ٧٠) ذلك أيضا وأخرج الدارقطنى في (ص ٥٢) عن أسيد بن حضير وفي (ص ١٦٢) عن جابر : أنهما صليا جالسين والمأمون أيضا جالس ، وادعى ابن حبان : الاجماع على العمل . وكأنه أراد السكوت ، لأنه حكاه عن أربعة من الصحابة الذين تقدم ذكرهم . وقال : لا يحفظ عن أحد من الصحابة غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف ، وكذا قال ابن حزم : أنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك . وأما ما قال الشافعى : أن ما حكى عن هؤلاء الصحابة : أنهم أموا جالسين ومن خلفهم جلوس . محمول على أنه لم يبلغهم النسخ ، فبقي به أن كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة الآتى ولا يدل على شيء مما أرادوا كما تقدم . وأيضا أن هؤلاء الصحابة لم يتفردوا بذلك بل وافقهم على ذلك من صلى خلفهم جالسين من الصحابة والتابعين ويعيد كل البعد أن لا يبلغ النسخ أحدا منهم (هذا لفظ البخارى) في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (واتفق مسلم) أى معه في أصل الحديث (الى أجمعين وزاد) أى مسلم (في رواية فلا تختلفوا عليه) فيه نظر ، لأن هذا اللفظ ليس في حديث أنس لا في البخارى ، ولا في مسلم ، نعم هو في حديث أبى هريرة عند الشيخين ، فأخرجه البخارى بهذا اللفظ ، في باب إقامة الصف من تمام الصلاة ، ومسلم في باب إتمام المأموم بالإمام . وحمل هذا اللفظ بعد قوله « إنما جعل الإمام ليؤتم به » متصلا به واستدل به على عدم جواز صلاة المفترض خلف المتنفل لما فيها من الاختلاف بين الإمام والمأموم نية ، وهو ضعيف ، لأن المراد عدم الاختلاف في الأفعال بدليل التفسير بقوله « فإذا ركع الخ » كيف ولو كان شاملا للاختلاف نية لما كانت صلاة المتنفل خلف المفترض جائزة مع أنه جائز بالاتفاق (وإذا سجد فاسجدوا) فيه أن هذه الزيادة عند البخارى أيضا في حديث أنس وليست من أفراد مسلم كما توهم المصنف ، واختلفت الروايات في ذكر محلها ، وحديث أنس هذا أخرجه أيضا أحمد ومالك والشافعى في الرسالة ، وفي الأم ، وفي اختلاف الحديث والترمذى وأبو داود والسنائى وابن ماجه وغيرهم .

١١٤٦ - قوله (لما ثقل رسول الله ﷺ) أى في مرضه الذى توفى فيه بفتح التاء وضم القاف يقال ثقل الشيء يثقل ثقلًا مثال صغر يصغر صغرا فهو ثقل ضد خف ، والمعنى هنا اشتد به مرضه وتأهى ضعفه وركد أعضائه عن خفة الحركات . ويفسره قولها بعده في رواية : واشتد به وجهه (يؤذنه) بضم الياء وسكون الهمزة من الإيدان أى يعله ويخبره ويجوز إبدال الهمزة واوا (بالصلاة) أى بحضور وقتها والمراد صلاة العشاء

فقال: مروا أبا بكر أن يصلى بالناس فصلى أبو بكر تلك الأيام. ثم إن النبي ﷺ وجد في نفسه خفة، فقام يهادى بين رجلين، ورجلاه تخطان في الأرض، حتى دخل المسجد، فلما سمع أبو بكر حسه، ذهب يتأخر، فأومأ إليه رسول الله ﷺ أن لا يتأخر، فجاء حتى جلس عن يسار أبي بكر،

الآخرة كما سيأتي (مروا أبا بكر أن يصلى بالناس) استدل به أهل السنة على خلافة أبي بكر رضى الله عنه ووجهه أن الإمامة في الصلاة التي هي الإمامة الصغرى كانت من وظائف الإمامة الكبرى فنصبه ﷺ إياه إماماً في الصلاة في تلك الحالة من أقوى إمارات تفويض الإمامة الكبرى إليه، وهذا مثل أن يجلس سلطان زماناً أحد أولاده عند الوفاة على سرير السلطنة فهل يشك أحد في أنه فوض السلطنة إليه فهذه دلالة قوية لمن شرح الله تعالى صدره، وليس من باب قياس الإمامة الكبرى على الإمامة الصغرى مع ظهور الفرق، كإزعمه الشيعة. وقولهم: إن الدلالة لو كانت ظاهرة قوية لما حصل الخلاف بينهم في أول الأمر باطل ضرورة أن الوقت كان وقت حيرة ودهشة وكم من ظاهر يخفى في مثله (ثم إن النبي ﷺ وجد في نفسه خفة) أى قوة في بعض تلك الأيام. والظاهر أن ذلك كان عند صلاة الظهر يوم الخميس قبل أن يقبض بخمسة أيام (فقام يهادى) بضم أوله وفتح الدال على بناء المفعول من المفاضة (بين رجلين) أى يمشى بينهما معتمداً عليهما متايلاً في مشيه من شدة ضعفه وإحدى يديه على عاتق أحدهما والآخرى على عاتق الآخر. يقال جاء فلان يهادى بين اثنين إذا كان يمشى بينهما معتمداً عليهما من ضعفه متايلاً اليهما في مشيه من شدة الضعف. والرجلان: العباس بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب، كما في الحديث الآتى في الفصل الثالث. وفي رواية ابن حبان: وجد من نفسه خفة فخرج بين بريرة ونوبة. ويجمع كما قال النووي: بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هذين، ومن ثم إلى مقام الصلاة بين العباس وعلى. وقال أبو حاتم: خرج بين الجاريتين إلى الباب ومن الباب أخذ العباس وعلى حتى دخلا به المسجد. وقيل يحمل على التعدد، ويدل عليه ما في رواية الدارقطني: أنه خرج بين أسامة بن زيد والفضل بن عباس. وأما ما في مسلم أنه خرج بين الفضل بن عباس وعلى، فذلك في حال مجيئه من بيت ميمونة إلى بيت عائشة (ورجلاه تخطان) بضم الحاء (في الأرض) أى تعملان فيها خطأ إذ لا يقدر أن يرفعهما عنها من الضعف. قال النووي أى لا يستطيع أن يرفعهما ويضعهما ويعتد عليهما (فلما سمع أبو بكر حسه) بكسر الحاء وتشديد السين المهملتين أى نفسه المدرك بحس السمع، قاله السدي. وقيل: أى حركته أو صوته الخفى (ذهب) أى أراد وقصد أو طفق أو شرع (يتأخر) عن موضعه ليقوم عليه السلام مقامه (فأومأ) بهمزة في آخره أى أشار. وفي بعض النسخ: فأومأ بالالف وهو خطأ (أن لا يتأخر) أى بعدم تأخره (فجاء) أى رسول الله ﷺ (حتى جلس عن يسار أبي بكر) هذا هو مقام الإمام، وفيه تعيين لما أبهم في الرواية الآتية من مكان جلوسه ﷺ وفيه دلالة على أن النبي ﷺ كان إماماً لا مأموراً لجلعه أبا بكر عن يمينه. وقال العيني: إنما لم يجلس

فكان أبو بكر يصلي قائماً، وكان رسول الله ﷺ يصلي قاعداً، يقتدى أبو بكر بصلاة رسول الله ﷺ،
والناس يقتدون بصلاة أبي بكر.

رسول الله ﷺ عن يمينه لأن اليسار كان من جهة حجرته فكان أخف عليه (يقتدى أبو بكر بصلاة رسول الله ﷺ) فيه رد على من زعم أنه ﷺ كان مقتدياً بأبي بكر (والناس يقتدون بصلاة أبي بكر) أى من حيث أنه كان يسمع الناس تكبيره ﷺ. قال القسطلاني: أى يستدلون بصلاته على صلاة رسول الله ﷺ. وقال القارى: أى يصنعون مثل ما يصنع لأنه ﷺ كان قاعداً وأبو بكر كان بحجبه قائماً لا أن أبا بكر كان امام القوم والنبي ﷺ كان إمامه إذا الاقتداء بالمأموم لا يجوز بل الامام كان النبي ﷺ وأبو بكر والناس يقتدون به. وأعلم أنه قد وقع الاختلاف في حديث عائشة هل كان النبي ﷺ إماماً أو مأموماً؟ فوقع عند الشخين، وكذا عند أحمد في مسنده ومالك في باب صلاة الامام وهو جالس، والنسائي في باب الاتهام بمن يأتى بالامام، وفي باب الاتهام بالامام يصلي قاعداً، وابن الجارود في المتن في باب تخفيف الصلوة بالناس، والبخاري كما قال الحافظ في الفتح وابن حبان كما قال الزيلعي وابن ماجه في باب صلوة رسول الله ﷺ في مرضه ما يفيد أن رسول الله ﷺ كان إماماً وأبو بكر مأموماً ووقع عند ابن حبان كما قال الزيلعي، وعند ابن حزم في المحلى (ج ٣ ص ٦٧) وابن الجارود في المتن (ص ١٦٦) وأحمد في مسنده (ج ٦ ص ١٥٩) والبيهقي في سننه (ج ٣ ص ٨٢) وابن المنذر وابن خزيمة كما قال الحافظ، والترمذي في باب بعد باب إذا صلى الإمام قاعداً فقلوا قعوداً ما يفيد أن أبا بكر كان هو الامام وروى ابن خزيمة عن محمد بن بشار عن أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعشى عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: من الناس من يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله ﷺ في الصف، ومنهم من يقول كان رسول الله ﷺ هو المقدم وظاهر هذه الرواية أن عائشة لم تشاهد الهيئة المذكورة. قال الحافظ: ولكن تضافرت الروايات عنها بالجزم بما يدل على أن النبي ﷺ كان هو الامام في تلك الصلوة، منها رواية موسى بن أبي عائشة وهي التي تأتي في الفصل الثالث، ثم قال بعد أن ذكر الاختلاف فيها فمن العلماء من سلك الترجيح فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموماً للجزم بها، ولأن أبا معاوية (الذي روى الحديث بلفظ يقتدى أبو بكر بصلوة رسول الله ﷺ والناس يقتدون بصلوة أبي بكر) أحفظ في حديث الأعشى من غيره. ومنهم من سلك عكس ذلك ورجح أنه كان إماماً. ومنهم من سلك الجمع (كإبن حبان والبيهقي وابن حزم) فحمل القصة على التعدد (يعنى أنه كان إماماً مرة ومأموماً أخرى) ويؤيده اختلاف النقل عن الصحابة غير عائشة فحديث ابن عباس فيه. أن أبا بكر كان مأموماً كما سيأتى في رواية موسى بن أبي عائشة، وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس

.....

عند ابن ماجه وحديث أنس فيه أن أبا بكر كان إماماً . أخرجه الترمذى والنسائى - انتهى كلام الحافظ . قلت : حديث أرقم عن ابن عباس أخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ٢٣١ و ٢٥٥ و ٢٥٦) والطحاوى فى شرح الآثار (ج ١ ص ٢٣٥) وفى مشكله (ج ٢ ص ٢٧) وابن سعد فى طبقاته (ج ٢ ص ١٣٠) والبيهقى فى سننه (ج ٣ ص ٨١) ومدار هذا الحديث عند الجميع على أبى اسحاق السيمى عن أرقم بن شرحبيل ، وأبو اسحاق مدلس واختلط بآخره . وقد رواه بالغنعة . وقد قال البخارى لا يذكر سماعاً من أرقم بن شرحبيل - انتهى . وحديث أنس قد صححه الترمذى ، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٣ ص ١٥٩ - وص ٢٢٣ ، وص ٢٤٣) والراجح عندى أن القصة واحدة وأن الاختلاف فى إمامة النبي ﷺ وأبى بكر فى صلوته واحدة . وإن هذا الاختلاف من تصرف الرواة فقط ، وهو الظاهر من سياق الأحاديث الواردة فى الباب وطرقها ومن صنيع الشيخين حيث لم يخرجها فى صحيحيهما من طرق حديث عائشة إلا ما فيه إمامة النبي ﷺ مع ثقة رواية الخلاف ولم يخرجها حديث أنس أصلاً . قال الحافظ : قد صرح الشافعى بأنه ﷺ لم يصل بالناس فى مرض . موته فى المسجد الامرة واحدة ، وهى هذه التى صلى فيها قاعداً وكان أبو بكر فيها أولاً إماماً ثم صار مأموماً يسمع الناس التكبير - انتهى . وقال ابن عبد البر : الآثار الصحاح على أن النبي ﷺ كان الامام - انتهى . وفى هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقديم أبى بكر وترجيحه على جميع الصحابة والادب مع الكبير لم أبى بكر بالآخر عن الصف و اكرام الفاضل ، لأنه أراد أن يتأخر حتى يستوى فلم يتركه البى صلى الله عليه وسلم يتزحزح عن مقامه وفيه أن الائمة يقوم مقام النطق واقصر النبي ﷺ على الإشارة بحتمل أن يكون لضعف صوته ، ويحتمل أن يكون للاعلام بأن مخاطبة من يكون فى الصلوة بالائمة أولى من النطق وفيه تأكيد أمر الجماعة والاختلاف فيها بالأشد وإن كان المرض يرخص فى تركها ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الاخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى . وقال الطبرى : إنما فعل ذلك لئلا يعذر أحد من الائمة بعده فى نفسه بأذى عذر فيختلف عن الائمة ، ويحتمل أن يكون قصد افهام الناس أن تقديمه لأبى بكر كان لاهليته لذلك حتى أنه صلى خلفه واستدل به على جواز استخلاف الامام لغير ضرورة لصنيع أبى بكر وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة . كمن قصد أن يبلغ عنه ويتحقق به من زعم عن الصف ، وعلى جواز اتمام بعض المأمومين ببعض ، وهو قول الشعبي واختيار الطبرى وأوماً اليه البخارى كما تقدم وتعقب بأن أبا بكر إنما كان مبلغاً كما سياتى الآن ، وعلى هذا فمضى الاقتداء باقدامهم بصوته ، ويؤيده أنه ﷺ كان جالساً وكان أبو بكر قائماً ، فكان بعض أفعاله يخفى على بعض المأمومين ، فمن ثم كان أبو بكر كالامام فى حقهم ، وتأويله بأن المراد أن أبا بكر كان يراعى فى الصلوة حاله ﷺ فى القيام والركوع والسجود ، فكانه كان مقتدياً به ، كما ورد فى

متفق عليه .

وفي رواية لها : يسمع أبو بكر الناس التكبير .

١١٤٧ - (٦) وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما يخشى

الحديث واقتد بأضعفهم بعيد جدا ، يردده قوله الآتي يسمع أبو بكر الناس التكبير واستدل به الطبري على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به ويقتدى هو بغيره من غير أن يقطع الصلوة بناء على أن أبا بكر كان دخل في الصلوة ثم قطع القدوة وأنتم برسول الله ﷺ واستدل به على صحة إمامة القاعد المعذور بمثله وبالقائم أيضا خلافا لالكية وقد تقدم الكلام فيه مفصلا (متفق عليه) الحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع بالفاظ وطرق مطولا ومختصرا والسياق المذكور مختصر من حديث طويل أورده البخاري في باب الرجل يأتي بالامام ويأتي الناس بالمأموم وفيه فلما دخل (أبو بكر) في الصلوة وجد رسول الله ﷺ في نفسه خفة بدل قوله : فصلى أبو بكر تلك الأيام ، ثم أن النبي ﷺ وجد في نفسه خفة وأيضا ليس فيه قوله : أن لا يتأخر . والمراد بقوله : فلما دخل في الصلوة وجد الخ أي فلما دخل في أن يصلي بالناس أي في منصب الإمامة ، وتقرر اماما لهم واستمر على ذلك أياما وجد النبي ﷺ في نفسه خفة في بعض تلك الأيام ، أو لما دخل في الصلوة في بعض تلك الأيام وجد ﷺ في نفسه خفة ، وليس المراد أنه حين دخل أبو بكر في تلك الصلوة التي جرى في شأنها الكلام وجد صلى الله عليه وسلم في أثناءها خفة فلاتأني هذه الرواية الرواية الآتية في الفصل الثالث (و في رواية لها يسمع أبو بكر الناس التكبير) أي تكبير النبي صلى الله عليه وسلم يعني كان أبو بكر مكبرا لا إماما وهذه اللفظة مفسرة للراد بقوله : يقتدى أبو بكر بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون بصلوة أبي بكر . وبقوله في رواية : كان أبو بكر يصلي بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلوة أبي بكر . وفيه دليل على أنه يجوز رفع الصوت بالتكبير لاسماع المأمومين فيتبعونه ، وأنه يجوز للقتدى اتباع صوت المكبر وصحة صلوة المسبوع والسامع ، وهذا مذهب الجمهور ، وفيه خلاف لالكية وتفصيل لا دليل عليها . والحديث أخرجه البيهقي أيضا (ج ٣ ص ٨١ - ٩٣) .

١١٤٧ - قوله (أما يخشى) كلمة دما ، نافية والهمزة للاستفهام للانكار . والمقصود الانكار على ترك الخشية والحث عليها ليرتدع فاعل ذلك الفعل بسبب الخشية من شنيع عاقبته عن ذلك الفعل . والحاصل أن فاعل هذا الفعل في محل المسخ ويستحق ذلك لحقه أن يخشى هذه العقوبة وليس له أن لا يخشى وهذا إنما يدل على أن فاعل هذا الفعل يستحق هذا العقاب ، ولا يدل على أن من يفعل ذلك يلحق به هذا العقاب قطعا ، وكونه لا يلحق به كما ترى فضلا عن الله تعالى لا يدل على خلافه فكمن شيء يستحقه العبد ويعفو عنه الرب تعالى وقد قال ويعفو

الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار .

عن كثير (الذي يرفع رأسه) أى من الركوع والسجود فالحديث نص عام في الركوع والسجود ، وأما تخصيص السجدة بالذكر في رواية أبي داود بلفظ الذي يرفع رأسه والإمام ساجد فن باب الاكتفاء ، وهو ذكر أحد الشئتين المشتركتين في الحكم إذا كان للذكر مزية فاكنتي فيها يذكر حكم السجدة عن ذكر حكم الركوع لتكون العلة واحدة وهى السبق على الإمام ، كما في قوله تعالى : ﴿سرايل أقيموا الخ - ١٦ : ٨١﴾ أى البرد أيضا ولم يعكس الأمر ، لأن السجود أعظم من الركوع في اظهار التواضع والتذلل والعبد أقرب ما يكون إلى الرب وهو ساجد . وأما التقدم على الإمام في الخفض للركوع والسجود ، فقد ورد الزجر عنه في حديث أخرجه البزار والطبراني عن أبي هريرة مرفوعا الذى يخفض ويرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان . قال الهيثمى في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٧٨) استاده حسن ، وأخرجه مالك وعبد الرزاق عنه موقوفا . قال الحافظ : وهو المحفوظ (قبل الإمام) أى قبل رفع رأسه (أن يحول الله) أى من أن يبدل ويغير (رأسه رأس حمار) وفي رواية لمسلم : صورته في صورة حمار . وفي أخرى له : أن يجعل الله وجهه وجه حمار . قال الحافظ : الظاهر أنه من تصرف الرواة . قال عياض : هذه الروايات متفقة ، لأن الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه . قلت : لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضا . وأما الرأس فروايتها أكثر وهى أشمل فهى المعتمدة ، وخص وقوع الوعيد عليها لأن بها وقعت الجنابة وهى أشمل - انتهى . وقيل : الظاهر أن الاختلاف حصل من تعدد الواقعة ، ويؤيده رواية ابن حبان بلفظ : أن يحول الله رأسه رأس كلب . و اختلف في معنى هذا الوعيد : فقيل : يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوى مجازى كالبلادة الموصوف بها الحمار ، والمعنى يجعله بليدا كالخمار ، فيكون مستخامعنويا مجازيا . قال الطيبي : لعل المأموم لما لم يعمل بما أمر به من الاقتداء بالإمام ومتابعته ولم يفهم أن معنى الإمام والمأموم ما هو شبه بالخمار في البلادة كقوله تعالى : ﴿مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الخمار يحمل أسفارا - ٦٢ : ٥﴾ انتهى ويرجح هذا المجاز أن التحويل الظاهرى لم يقع مع كثرة الفاعلين لذلك . وقيل : هو محمول على ظاهره ، وإن المراد تغيير الصورة الظاهرة إذ لا مانع من وقوع المسخ الحقيقى في هذه الأمة ، كما يشهد له حديث أبي مالك الأشعرى المروى في المغازى من صحيح البخارى ، لأن فيه ذكر الخسف ، وفي آخره : ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة . ويقوى حمله على ظاهره رواية ابن حبان بلفظ : أن يحول الله رأسه رأس كلب . فهذا يبعد المجاز لاتقاء المناسبة التى ذكروها من بلادة الخمار ، وبما يبعده أيضا إيراد الوعيد بالأمر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ولو أريد تشبيهه بالخمار لأجل البلادة لقال فرأسه رأس حمار ، وذلك لأن الصفة المذكورة وهى البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور ، فلا يحسن أن يقال له يحشى إذا فعلت ذلك أن تصير بليدا مع أن فعله المذكور إنما نشأ عن البلادة . وأما ما قيل في ترجيح المجاز من أن التحويل الظاهرى لم يقع مع

متفق عليه .

﴿ الفصل الثاني ﴾

١١٤٨ ، ١١٤٩ - (٧) عن علي ، ومعاذ بن جبل ، رضى الله عنهما ، قالا : قال رسول الله ﷺ :
إذا أتى أحدكم الصلوة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام . رواه الترمذى وقال : هذا
حديث غريب .

كثرة الفاعلين لذلك ، ففيه أنه ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولا بد وإنما يدل على كون فاعله متعرضاً لذلك وكون فعله ممكناً ، لأن يقع عند ذلك الوعيد ، ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء وقد أوضحنا ذلك في شرح أول الحديث وظاهر الحديث يقتضى تحريم الرفع قبل الامام ، لكونه توعده عليه بالمسح وهو أشد العقوبات ، وبذلك جزم النووى في شرح المذهب ، ومع القول بالتحريم ، فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزى صلاته . وعن ابن عمر تبطل ، وبه قال أحمد في رواية ، وأهل الظاهر بناء على أن النهى يقتضى الفساد والوعيد بالمسح في معناه وقد ورد التصريح بالنهى في حديث أنس ثانياً أحاديث هذا الباب عن السبق بالركوع والسجود والقيام والقعود وفى المتن عن أحمد أنه قال فى رسالته ليس لمن سبق الامام صلوة لهذا الحديث ، قال : ولو كانت له صلوة لرجى له الثواب ولم يخش عليه العقاب ، وفى الحديث كمال شفقتة ﷺ بآمنته وبيانه لهم الاحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب ، واستدل به على جواز المقارنة ولا دلالة فيه لانه دل بمنطوقه على منع المسابقة وبمفهومه على طلب المتابعة ، وأما المقارنة فسكوت عنها (متفق عليه) واللفظ لمسلم . وأخرجه أيضا أحمد والترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والبيهقى (ج ٢ ص ٩٣) .

١١٤٨ ، ١١٤٩ - قوله (والامام على حال) أى من قيام أو ركوع أو سجود أو قعود (فليصنع كما يصنع الامام) أى ليكبر تكبيرة الاحرام ويوافق الامام فيما هو من القيام أو الركوع أو غير ذلك ، ولا يخالفه بأداء ما سبق من الصلوة بل يدخل معه فى الفعل الذى يؤديه فيتبعه فى القيام والقعود والركوع والسجود ولا ينتظر رجوع الامام إلى القيام ، كما يفعله العوام . والحديث يدل على أنه يجب على من لحق بالامام أن يدخل معه فى أى جزء من أجزاء الصلوة أدركه من غير فرق بين الركوع والسجود والقعود لظاهر قوله والامام على حال . قال الترمذى : والعمل عليه عند أهل العلم (رواه الترمذى) فى أواخر الصلوة من طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن هبيرة بن يريم عن علي ، وعن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل (وقال هذا حديث غريب) لا نعلم أحداً أسنده إلا ما روى من هذا الوجه . قال النووى اسناده

١١٥٠ - (٨) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا جئتم إلى الصلوة، ونحن سجد، فاسجدوا ولا تعدوه شيئاً، ومن أدرك ركعة فقد أدرك الصلوة.

ضعيف . وقال الحافظ في التلخيص (ص ١١٧) فيه ضعف وانقطاع . وقال في بلوغ المرام : رواه الترمذي باسناد ضعيف ، وهذا لأن الحجاج بن أرطاة وأبا إسحاق السبيعي مدلسان ، ولم يصرحا بالسماع هناد بن أبي ليلى قالوا : لم يسمع من معاذ ، لكن له شاهد من حديثه أيضاً عند أبي داود والبيهقي (ج ٣ ص ٩٣) يقول : فيه ابن أبي ليلى حدثنا أصحابنا ، ثم ذكر الحديث ، وفيه فقال معاذ لا أراه على حال إلا كنت عليها قال فقال إن معاذاً قد سن لكم سنة كذلك فافعلوا وهذا متصل ، لأن المراد بأصحابه الصحابة ، كما صرح بذلك في رواية ابن أبي شيبة حدثنا أصحاب محمد ﷺ ويشهد له أيضاً ما رواه ابن أبي شيبة عن رجل من الأنصار مرفوعاً من وجدني راكعاً أو قائماً أو ساجداً ، فليكن معي على حالتي أنا عليها . وما أخرجه سعيد بن منصور عن أناس من أهل المدينة مثل لفظ ابن أبي شيبة .

١١٥٠ - قوله (ونحن سجود) جمع ساجد والجملة حالية أي والحال إني ومن معي من المقتدين في حالة السجود (فاسجدوا) أي واقفوه في السجود ، وفيه مشروعية السجود مع الامام لمن أدركه ساجداً (ولا تعدوه) بضم العين وتشديد الدال أي لا تحسبوا ذلك السجود . وفي أبي داود : لا تعدوها أي بضمير التثنية ، وكذا ذكره المجد ابن تيمية في المنتقى والجزري في جامع الأصول (ج ٦ ص ٤٠٦) والمعنى : لا تعدوا تلك السجدة (شيئاً) أي معتداً به باعتبار حكم الدنيا من أدراك الركعة ، لأن مع أدراك السجدة تقوت الركعة ولا يحصل بها إلا ثواب الآخرة (ومن أدرك ركعة) وفي أبي داود : الركعة أي بالتعريف (فقد أدرك الصلوة) قيل : المراد بالركعة هنا الركوع ، وبالصلوة الركعة . والمعنى من أدرك ركوعاً مع الامام فقد أدرك الركعة أي صحت له تلك الركعة ، وحصل له فضيلتها فيكون الحديث دليلاً لما ذهب إليه الجمهور من أن مدرك الامام راكعاً مدرك لتلك الركعة وتعقب بأن للركعة حقيقة لجميعها وإطلاقها على الركوع وما بعده مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة كما وقع عند مسلم من حديث البراء بلفظ فوجدت قيامه فركعته فاعتداله فسجدته فان وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسجود قرينة تدل على أن المراد بها الركوع ، وههنا ليست قرينة تصرف عن حقيقة الركعة فالاستدلال به على أن مدرك الركوع مع الامام مدرك لتلك الركعة لا يخلو عن خفاء وقيل : المعنى من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة مع الامام ، يعني يحصل له ثواب الجماعة ، ويؤيده حديث أبي هريرة بلفظ من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الفضل . وفي رواية : فقد أدرك الصلاة وفضلها . قال الطيبي : هذا الحكم في الجمعة ولا يحصل له ثواب الجماعة إن أدرك بعضاً من الصلاة قبل السلام ومذهب مالك أنه

رواه أبو داود.

لا يحصل فضيلة الجماعة إلا بإدراك ركعة تامة سواء في الجمعة وغيرها . وقيل : المعنى من أدرك ركعة من الصلوة مع الامام فقد أدرك الصلوة أى حكم صلوة الجماعة من سهو الامام ولزوم الاتمام وغير ذلك ، ويؤيده ما ورد بلفظ : من أدرك ركعة مع الامام فقد أدرك الصلاة . قلت : ظاهر سياق حديث الكتاب يدل على أن المراد بالركعة الركوع ، والقريضة على ذلك قوله : إذا جئتم ونحن سجود فاسجدوا ، فذكر السجود أولا ثم ذكر الركعة يدل على أن المراد بالركعة هنا الركوع ، وأيضا في قوله : ولا تعدوها شيئا يبان حكم إدراك السجدة مع الامام ، وأنه لا يعتد بها باعتبار حكم الدنيا من إدراك الركعة ، وهذا يقتضى أن يكون في الجملة التالية بيان حكم إدراك الركوع من أنه يعتد به ويكون مدركه مدركا للركعة وأما حملها على بيان إدراك فضل صلاة الجماعة أو حكمها فبعيد ، لأنه لا يبق حيثنذ مناسبة بين الجملتين ، وأيضا حصول ثواب الجماعة لا يتوقف على إدراك الركعة ، بل يحصل ذلك بإدراك جزء من الصلاة جمعة كانت أو غيرها . وأما رواية فقد أدرك الفضل أو فقد أدرك الصلاة وفضلها فهو حديث آخر لأبي هريرة ليس فيه الجملة الأولى مع أنها رواية ضعيفة ، وعلى هذا فلا خفاء في دلالة حديث الكتاب على كون مدرك الركوع مدركا للركعة لا سيما على مذهب من يعتبر مفهوم المخالفة فان الجملة الأولى بفهمها تدل على أن من أدرك الامام راكعا يعتد بتلك الركعة لكن الحديث ضعيف كما ستعرف ويلزم من يقول أن الصحابي إذا روى حديثا وعمل بخلافه أن العبرة بما عمل أن لا يقول بكون مدرك الركوع مدركا للركعة ، لأن أبا هريرة أفق خلاف ما روى فقد أخرج البخارى في جزء القراءة (ص ٣٩) عنه قال لا يجزئك إلا أن تدرك الامام قائما قبل أن يركع . وفي لفظ له (ص ٦٤) قال : إذا أدركت القوم ركوعا لم تعتد بتلك الركعة . والحق عندى إن من أدرك الامام راكعا ودخل معه في الركوع لم تحسب له تلك الركعة ، وقد تقدم الكلام فيه مفصلا (رواه أبو داود) وكذا الحاكم (ج ١ ص ٢٧٣ ، ٢٧٤) والبيهقي (ج ٢ ص ٨٩) وسكت عنه أبو داود ، والمنذرى . وفيه يحيى بن أبي سليمان المدني . قال البخارى في جزء القراءة يحيى هذا منكر الحديث لم يتبين سماعة من زيد بن أبي العتاب ولا من سعيد بن أبي سعيد المقبرى ، ولا تقوم به الحجة . وقال البيهقي في المعرفة بعد رواية الحديث من طريق يحيى تفرد به يحيى بن أبي سليمان هذا وليس بالقوى . وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (ج ١١ ص ٢٢٨) : قال البخارى إنه منكر الحديث . وقال أبو حاتم : مضطرب الحديث ليس بالقوى يكتب حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه وقال : في القلب شيء من هذا الاسناد . قال : لا أعرف يحيى بن سليمان بعدالة ولا جرح وإنما أخرجت خبره لأنه لم يختلف فيه العلماء . وقال الحاكم في المستدرک : هو من ثقات المصريين . وقال في موضع آخر منه يحيى مدني سكن مصر لم يذكر

١١٥١ - (٩) وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى الله أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى ، كتب له براءة من النار ، وبراءة من النفاق . رواه الترمذی .

يخرج - انتهى . وهذا يدل على أن يحيى هذا لم يعرفه ابن خزيمة والحاكم بعدالة ولا جرح وهذا هو شأن المستور ورواية المستور لا تكون حجة على القول الصحيح ولا يعتد بذكر ابن حبان له في ثقاته لما عرف من اصطلاحه مع أنه قد ضعفه أمير المؤمنين في الحديث محمد بن اسماعيل البخاري . وقال أبو حاتم : مضطرب الحديث ليس بالقوى . ومن المعلوم أن من عرف حجة على من لم يعرف .

١١٥١ - قوله (من صلى الله) أى خالصاً (أربعين يوماً) أى ليلة (في جماعة) متعلق بصلى (يدرك) حال (التكبيرة الأولى) أى التكبيرة التحريمية مع الامام (براءة من النار) أى خلاص ونجاة . منها يقال روى من الدين والعيب خلص ولا يكون الخلاص منها إلا بمغفرة الصغائر والكبائر جميعاً (وبراءة من النفاق) قال الطيبي : أى يؤمنه في الدنيا أن يعمل عمل المنافق ويوقه لعمل أهل الاخلاص وفي الآخرة يؤمنه بما يعذب به المنافق أو يشهد له أنه غير منافق فان المنافقين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى وحال هذا بخلافهم . والحديث يدل على فضل إدراك التكبيرة الأولى مع الامام . قال ابن حجر : إدراك التكبيرة الأولى سنة مؤكدة ، وكان السلف إذا فاتتهم عزوا أنفسهم ثلاثة أيام وإذا فاتتهم الجماعة عزوا أنفسهم سبعة أيام ، ذكره القاري (رواه الترمذی) وقال : قد روى هذا الحديث عن أنس موقوفاً ولا أعلم أحداً رفعه إلا ما روى سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو (عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس) وإما يروى هذا عن حبيب بن أبي حبيب البجلي عن أنس قوله : وكأنه يريد بذلك تضعيف الرفع ولم يبين وجهه ، مع أن سلم بن قتيبة وطعمة وبقية رواته كلهم ثقاة على أن هذا مما لا يقال مثله من قبل الرأي والاجتهاد ، فالوقوف في حكم المرفوع ، مع أنه في فضائل الأعمال . ومن المعلوم أنه يعمل فيها بالضعيف بالشروط المذكورة في أصول الحديث . وقال الحافظ في التلخيص بعد ذكر هذا الحديث ، رواه الترمذی من حديث أنس وضعفه ، ورواه البزار واستغربه - انتهى . وقد وردت في فضل إدراك التكبيرة الأولى مع الامام أحاديث أخرى تؤيد حديث أنس ، منها : حديث عمر ، أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور ، وفيه ضعف وانقطاع . ومنها : حديث عبد الله بن أبي أوفى ، أخرجه أبو نعيم في الحلية ، وفيه الحسن بن عمارة . وهو ضعيف . ومنها : حديث أبي كاهل ، أخرجه الطبراني في الكبير والعقيلي في الضعفاء والحاكم أبو أحمد في الكنى . قال العقيلي : إسناده مجهول . ومنها : حديث أبي هريرة ، أخرجه البزار والعقيلي ، وفيه الحسن بن السكن . قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٠٣) : ضعفه أحمد ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التلخيص : لم يكن الفلاس يرضاه . ومنها : حديث أبي الدرداء أخرجه البزار وابن أبي شبة ، وفيه رجل مجهول ذكر هذه الأحاديث الحافظ في التلخيص (ص ١٢١) مع الكلام عليها .

١١٥٢ - (١٠) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: من نوحاً فأحسن وضوءه، ثم راح، فوجد الناس قد صلوا، أعطاه الله مثل أجر من صلاها وحضرها، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً. رواه أبو داود، والنسائي.

١١٥٣ - (١١) وعن أبي سعيد الخدري، قال: جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ، فقال: ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه؟

١١٥٢ - قوله (ثم راح) أى ثم ذهب إلى المسجد أى وقت كان، فالمراد بالرواح مطلق الذهاب، ويؤيده أن في رواية النسائي: ثم خرج عامداً إلى الصلوة (قد صلوا) أى فرغوا من صلاتهم في الجماعة (أعطاه) أى الرجل الذى جاء بعد انقطاع صلاة الجماعة (مثل أجر من صلاها) أى الصلوة في الجماعة (وحضرها) أى حضر صلاة الجماعة (لا ينقص ذلك) أى أعطاه الله إياه مثل أجرهم (من أجورهم) وفي أبي داود: من أجرم، أى بالافراد، وكتب على هامش عون المعبود: أجورهم، بعلامة النسخة، يعنى أجر المصلين بالجماعة (شيئاً) من الأجر أو النقص بل لهم أجورهم كاملاً لأدائهم الصلوة بالجماعة، وله مثل أجر أحدهم لسعيه في تحصيل صلوة الجماعة وإن فاتته. قال السندي: ظاهر الحديث أن إدراك فضل الجماعة يتوقف على أن يسعى لها بوجهه ولا يقصر في ذلك سواء أدركها أم لا، فن أدرك جزء منها ولو في التشهد، فهو مدرك بالاولى، وليس الأجر والفضل مما يعرف بالاجتهاد فلا عبرة بقول من يخالف قوله الحديث في هذا الباب أصلاً (رواه أبو داود) وسكت عنه هو والمنذرى (والنسائي) وأخرجه أيضاً الحاكم. وقال: صحيح على شرط مسلم والبيهقي (ج ٣ ص ٦٩) وفي الباب عن سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار يقول: سمعت رسول الله ﷺ فذكر الحديث، وفيه: فإن أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له فإن أتى المسجد وقد صلوا بعضاً وبقي بعض صلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك، فإن أتى المسجد وقد صلوا فأتى الصلوة كان كذلك. أخرجه أبو داود والبيهقي من طريقه وسكت عليه أبو داود والمنذرى.

١١٥٣ - قوله (جاء رجل) أى المسجد، ففي رواية لأحمد (ج ٣ ص ٤٥) والبيهقي (ج ٣ ص ٦٩) أن رجلاً دخل المسجد (وقد صلى رسول الله ﷺ) أى بأصحابه الظهر، كما في مسند أحمد (ج ٣ ص ٨٥) وزاد فيه: قال فدخل رجل من أصحابه فقال له النبي ﷺ ما حبسك يا فلان عن الصلوة؟ فذكر شيئاً اعتل به قال قهلام يصلي فقال رسول الله ﷺ الخ. قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح (قَالَ) أى رسول الله ﷺ (ألا رجل يتصدق على هذا) أى يتفضل عليه ويحسن إليه (فيصلي معه) ليحصل له بذلك أجر الجماعة، فيكون

قيام رجل فصلى معه.

كأنه تصدق عليه . قال المظهر : سماء صدقة ، لأنه يتصدق عليه بثواب ست وعشرين درجة إذ لو صلى منفردا لم يحصل له إلا ثواب صلاة واحدة . قال الطيبي : قوله « فصلى » منصوب لوقوعه جواب قوله « ألا رجل » كقولك ألا تنزل بنا قصيب خيرا . وقيل : الهزمة للاستفهام ولا بمعنى ليس ، فعلى هذا « فصلى » مرفوع عطفا على الخبر وهذا أولى - انتهى . وقال ابن حجر : بالنصب بجواب الاستفهام ، ويصح الرفع عطفا على « يتصدق » الواقع خبرا للآتي بمعنى ليس والمعنى أليس رجل ممن فرغوا من صلواتهم بالجماعة فيتصدق بثواب الجماعة على هذا الرجل الذي فاتته الصلوة مع الإمام فيصلى معه . فيحصل بذلك له ثواب الجماعة ، فانه إذا فعل ذلك فكأنه تصدق عليه (قيام رجل) أى ممن صلى مع النبي ﷺ وهو أبو بكر الصديق . وفي رواية للبيهقي (ج ٣ ص ٧٠) أن الذي قام فصلى معه أبو بكر رضى الله عنه (فصلى معه) أى مقتديا به . والحديث يدل على مشروعية الدخول مع من دخل في الصلوة منفردا وإن كان الداخل معه قد صلى في جماعة ، وقد استدلت الترمذى بهذا الحديث على جواز أن يصلى القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين ، وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال آخرون من أهل العلم يصلون فرادى ، وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي - انتهى . قلت : من ذهب من الأئمة إلى اشتراط الجماعة لصحة الصلوة أو إلى وجوب الجماعة عينا من غير أن يحملها شرطا أجاز تكرار الجماعة مطلقا وكل من ذهب إلى عدم وجوبها عينا أو إلى سنيها كرها ، كما ستعرف وإلى الجواز ذهب ابن مسعود فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن سلمة بن كهيل : أن ابن مسعود دخل المسجد وقد صلوا لجمع يعلقمة ومسروق والأسود ، واستأذنه صحیح ، وهو قول أنس بن مالك . قال البخاري في صحيحه : وجاء أنس بن مالك إلى مسجد قد صلى فيه فأذن وأقام وصلى جماعة - انتهى . قال الحافظ : وصله أبو يعلى في مسنده ، وابن أبي شيبة والبيهقي - انتهى مختصرا ملخصا . قال ابن حزم في المحلى (ج ٤ ص ٢٣٨) : هذا مما لا يعرف فيه لأنس مخالف من الصحابة . وقال العيني في شرح البخاري : وهو قول عطاء والحسن في رواية ، واليه ذهب أحمد وإسحاق وأشهب عملا بظاهر قوله ﷺ صلاة الجماعة تفضل على صلوة الفرد . الحديث - انتهى . ومذهب الحنفية في ذلك ما ذكره الشافعي في حاشية الدر المختار نقلا عن الخزان ويكره (أى تحريما) تكرار الجماعة في مسجد علة (يعنى المسجد الذى له إمام وجماعة معلومون) بأذان وإقامة إلا إذا صلى بهما فيه أو لا غير أهله ، أو أهله لكن بمخاطبة الأذان ولوكرر أهله بدونهما أو كان مسجد طريق جاز ، كما في مسجد ليس له إمام ومؤذن - انتهى . واستدلوا لذلك بما رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن أبي بكر : أن رسول الله ﷺ أقبل من فواحي المدينة يريد الصلوة فوجد الناس قد صلوا فقال إلى منزله لجمع أهله فصلى بهم . ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٤٥) وقال : رجاله ثقات . قال الحنفية : لو كانت

.....

الجماعة الثانية جائزة لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد . قالوا : وفي اطلاق الاذن تقليل الجماعة معنى فانهم لا يجتمعون إذا علوا أنها لا تفوتهم . قلت : في الاستدلال بحديث أبي بكره على كراهة تكرار الجماعة تنزيها أو تحريما نظر ، لأنه ليس بنص في أنه ﷺ جمع أهله فصلى بهم في منزله ، بل يحتمل أن يكون صلى بهم في المسجد . وكان ميله إلى منزله لجمع أهله لا للصلاة فيه ، وحيث يكون هذا الحديث دليلا لاستحباب الجماعة في مسجد محله له إمام ومؤذن وأهل معلومون قد صلى فيه مرة ، ولا يكون دليلا لكراهتها ، فما لم يدفع هذا الاحتمال كيف يصح الاستدلال . ولو سلم أن رسول الله ﷺ صلى بأهله في منزله لا يثبت منه كراهة تكرار الجماعة في المسجد ، بل غاية ما يثبت منه أنه لو جاء رجل في مسجد قد صلى فيه فيجوز له أن لا يصلي فيه بل يخرج منه ، فيميل إلى منزله فيصلّي فيه بأهله . وأما أنه لا يجوز له أن يصلي في ذلك المسجد بالجماعة أو يكره له ذلك فلا دلالة للحديث عليه البتة ، كما لا يدل الحديث على كراهة أن يصلي فيه منفردا على أنه لو ثبت من هذا الحديث كراهة تكرار الجماعة ، لأجل أنه ﷺ لم يصل في المسجد ثبت منه كراهة الصلوة فرادى أيضا في مسجد قد صلى فيه ، لأنه ﷺ لم يصل في المسجد لا منفردا ولا بالجماعة . وأما قولهم : لو كانت الجماعة الثانية جائزة لما اختار الصلوة في منزله على الجماعة في المسجد ، فمبني على أنه يلزم من هذا التقرير كراهة الصلوة فرادى أيضا في مسجد قد صلى فيه مرة بالجماعة ، فانه يقال لو كانت الصلوة فرادى جائزة في مسجد قد صلى فيه بالجماعة لما اختار الصلوة في بيته على الصلوة في مسجده الذي هو أفضل المساجد بعد مسجد الحرام وهذا كله على تقدير أن يكون هذا الحديث صحيحا قابلا للاحتجاج ، ومن دونه خبط القناد . وأما قول الهيثمي : « رجاله ثقات » فلا يدل على صحته ، لأنه لا يلزم من كون رجال الحديث ثقات أن يكون صحيحا ، كما هو مقرر في موضعه مع أن في سنده معاوية بن يحيى أبا مطيع الاطرابلسي ، وهو من رجال الميزان متكلم فيه ، وثقه أبو زرعة وأبو علي النيسابوري وهشام بن عمار . وقال : دحيم وابن معين وأبو داود والنسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : صدوق مستقيم الحديث . وقال البغوي والدارقطني : ضعيف . وذكره الدارقطني في المتروكين ، وقال : هو أكثر منا كبر من معاوية بن يحيى الصدفي . وقال ابن عدي في بعض رواياته ما لا يتابع عليه ، كذا في تهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ٢٢١) وقال في التقريب : صدوق له أوهام وأجواب الخفية عن حديث أبي سعيد الذي نحن في شرحه بأنه ليس بحجة علينا ، لأن المختلف فيه ما إذا كان الامام والمقتدى مفترضين ، وفي هذا الحديث كان المقتدى متفلا قال الشيخ في شرح الترمذي متقبلا على هذا الجواب ما نصه إذا ثبت من هذا الحديث حصول ثواب الجماعة بمفترض ومتفعل فحصول ثوابها بمفترضين بالأولى ومن ادعى الفرق فليكن البيان سلا أنه لم يثبت عدم جواز تكرار الجماعة أصلا

.....

لا بمفترضين ولا بمفترض ومتفل ، فالقول بجواز تكرارها بمفترض ومتفل وعدم جواز تكرارها بمفترضين مما لا يصحى اليه كيف وقد تقدم أن أنسا جاء في نحو عشرين من قتيانه إلى مسجد قد صلى فيه فصلى بهم جماعة ، وظاهر أنه هو وقتيانه كلهم كانوا مفترضين ، وكذلك جاء ابن مسعود إلى مسجد قد صلى فيه فجمع بعلقة ومسروق والأسود ، وظاهر أنه هو وهؤلاء الثلاثة كلهم كانوا مفترضين - انتهى . ومذهب الشافعية ما ذكره الشافعي في الام (ج ١ ص ١٣٦ ، ١٣٧) وإذا كان للمسجد إمام راتب فقات رجل أو رجلا في الصلاة صلوا فرادى ولا أحب أن يصلوا فيه جماعة ، فإن فعلوا أجزأتهم الجماعة فيه ، وإنما كرهت ذلك لهم ، لأنه ليس ما فعل السلف قبلنا ، بل قد عابه بعضهم . قال الشافعي : وأحسب كراهية من كره ذلك منهم إنما كان لتفرق الكلمة وإن يرغب الرجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيتخلف هو ، ومن أراد عن المسجد في وقت الصلاة فإذا قضيت دخلوا فجمعوا فيكون في هذا اختلاف وتفرق كلمة وفيها المكروه ، وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام ومؤذن ، فأما مسجد بني على ظهر الطريق أو ناحية لا يؤذن فيه مؤذن راتب ولا يكون له إمام معلوم ويصلى فيه البارة ويستظلون فلا أكره ذلك فيه ، لأنه ليس فيه المعنى الذى وصفت من تفرق الكلمة ، وإن يرغب رجال عن إمامة رجل فيتخذون إماماً غيره وإن صلى جماعة في مسجد له إمام ثم صلى فيه آخرون في جماعة بعدهم كرهت ذلك لهم لما وصفت وأجزأتهم صلواتهم - انتهى . قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمذى (ج ١ ص ٤٣١) بعد تصويب قول الشافعي وتحسينه: وهذا المعنى الذى ذهب اليه الشافعي لا يعارض حديث الباب يعنى حديث أبي سعيد الذى نحن في شرحه فإن الرجل الذى فاتته الجماعة لعذر ثم تصدق عليه أخوه من نفس الجماعة بالصلاة معه وقد سبقه بالصلاة فيها هذا الرجل يشعر في داخله نفسه كأنه متحد مع الجماعة قلباً وروحاً وكأنه لم تفته الصلاة . وأما الناس الذين يجمعون وحدهم بعد صلاة جماعة المسلمين قائماً يشعرون أنهم فريق آخر خرجوا وحدهم وصلوا وحدهم إلى آخر ما قال . ومذهب المالكية ما في المدونة (ج ١ ص ٨٩) قلت : فلو كان رجل هو إمام مسجد قوم ومؤذنه أذن وأقام فلم يأت أحد فصلى وحده ثم أتى أهل المسجد الذين كانوا يصلون فيه ، قال قيسوا أفذاذا ولا يجمعوا ، لأن إمامهم قد أذن وصلى قال وهو قول مالك . قلت : أرايت إن أتى هذا الرجل الذى أذن في هذا المسجد وصلى وحده أتى مسجداً فأقيمت الصلاة أيعبد أم لافى جماعة في قول مالك؟ قال لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ، ولكن لا يعبد ، لأن مالكا قد جعله وحده جماعة - انتهى . وقال ابن العربي في شرح الترمذى (ج ٢ ص ٢١) هذا معنى محفوظ في الشريعة عن زيغ المبتدعة ثلثا يتخلف عن الجماعة ثم يأتي فيصلى بإمام آخر فتذهب حكمة الجماعة وستبطل لكن ينبغي إذا أذن الامام في ذلك أن يجوز ، كما في حديث أبي سعيد ، وهو قول بعض علماءنا - انتهى . ولعلك عرفت بما ذكرنا من مذاهب العلماء وما استدلوا به عليها أنه لا دليل على كراهة تكرار

رواه الترمذی، وأبو داود.

﴿ الفصل الثالث ﴾

١١٥٤ (١٢) عن عبيد الله بن عبد الله، قال: دخلت على عائشة، فقلت: ألا تحدثني عن مرض رسول الله ﷺ؟ قالت: بلى، ثقل النبي ﷺ، فقال: أصلي الناس؟ فقلنا: لا يا رسول الله؟ وهم ينتظرونك قال: 'ضعوا لي ماء في المنحضب،

الجماعة وعدم جواز الجماعة الثانية في مسجده له إمام راتب قد صلى فيه أهله لا من كتاب ولا من سنة صحيحة ثابتة ولا إجماع إلا من رأى معارض لحديث أبي سعيد ومخالف لعمل ابن مسعود وأنس بن مالك رضي الله عنهم، لا يعرف فيه لها مخالف من الصحابة فارجح الأقوال عندنا هو أنه يجوز ويباح لمن أتى مسجدا قد صلى فيه بإمام راتب وهو لم يكن صلاها وقد فاتته الجماعة لعذر أن يصلي بالجماعة، والله أعلم (رواه الترمذی) وحسنه (وأبو داود) وسكت عنه هو ونقل المنذرى تحسين الترمذی وأقره واللفظ المذكور للترمذی إلا قوله ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه. فإن هذا اللفظ لأبي داود ولفظ الترمذی أيكم يتجر على هذا. والحديث أخرجه أيضا أحمد (ج ٣ ص ٥ و ٤٥، ٦٤، ٨٥) والدارمي والحاكم (ج ١ ص ٢٠٩) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي وابن حزم في المحلى (ج ٤ ص ٢٣٨) والبيهقي (ج ٣ ص ٦٩ و ج ٢ ص ٣٠٣) وابن حبان وابن الجارود في المنتقى (ص ١٦٨) وابن خزيمة. وفي الباب عن أبي أمامة ولبان وعصمة بن مالك الخطمي وأنس ذكر أحاديثهم الزيلعي في نصب الراية (ج ٢ ص ٥٧، ٥٨) والهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٤٥، ٤٦) هذا، وكان الأنسب إيراد الأحاديث الثلاثة في باب فضيلة الجماعة.

١١٥٤ - قوله (عن عبيد الله بن عبد الله) أي ابن عتبة بن مسعود، أحد الفقهاء السبعة من كبار التابعين (فقلت) لها (ألا) بتخفيف اللام للعرض والاستفتاح (تحدثني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي مرضه الذي توفي فيه (قالت بلى) أي نعم أحذرك (ثقل النبي صلى الله عليه وسلم) بضم القاف اشتد مرضه فحضرت الصلوة (فقال) صلى الله عليه وسلم (أصلي الناس) الهزمة فيه للاستفهام والاستخبار (فقلنا لا) أي ماصلوا (وهم ينتظرونك) أي خروجك أو أمرك. قال الطيبي: حال من المقدر أي لم يصلوا والحال أنهم ينتظرونك (قال) وفي بعض النسخ: «فقال»، (ضعوا) أمر من الوضع (لي) أي لأجلي (ماء في المنحضب) بكسر ميم وسكون خاء وفتح ضاد معجمتين ثم الموحدة هو اجائة تغسل فيها الثياب، ويقال لها المكن، وكان هذا المنحضب

(١١) وفي نسخة: «فقال».

قالت : ففعلنا ، فاعتسل ، فذهب لينوء ، فأغشى عليه ، ثم أفاق ، فقال : أصلى الناس ؟ قلنا : لا هم ينتظرونك يا رسول الله ! قال ضموا لي ماء في الخضب ، قالت : فقد فاعتسل ، ثم ذهب لينوء ، فأغشى عليه ، ثم أفاق ، فقال : أصلى الناس ؟ قلنا : لا هم ينتظرونك يا رسول الله ! قال : ضموا لي ماء في الخضب ، فقد فاعتسل ، ثم ذهب لينوء ، فأغشى عليه ، ثم أفاق ، فقال : أصلى الناس ؟ قلنا : لا هم ينتظرونك يا رسول الله ! والناس عكوف في المسجد

من نحاس ، كما في رواية ابن خزيمة (قالت) أى عائشة (ففعلنا) ما أمر به (فاغتسل) وللمستلمى ففعلنا فقد فاعتسل قال الحافظ : الماء الذى اغتسل به كان من سبع قرب يشير إلى رواية البخارى في باب النسل والوضوء في الخضب بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد ما دخل بيته واشتد وجعه هريقوا على من سبع قرب لم تحل أو كيتبن لملئ أعهده إلى الناس وأجلس في مخضب لحفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ثم طفقنا نصب عايه تلك ، قيل : والحكمة في ذلك أن المريض إذا صب عليه الماء البارد ثابت اليه قوته لكن في مرض يقتضى ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك ، فلذلك طلب الماء ولذلك بعد استعمال الماء قام وخرج إلى الناس فعلى بهم وخطهم ، وأما تعيين العدد بالسبعة فتبيل : يحتمل أن يكون ذلك من جهة التبرك بهذا العدد ، لأن له دخولا في كثير من أمور الشريعة وأصل الخلقة والحكمة في عدم حل الآوكية ، لكونه أبلغ في طهارة الماء وصفاءه لعدم مخالطة الأيدي . قال الحافظ وفي رواية للطبراني من أبار شقي ، والظاهر أن ذلك للتداوى لقوله في رواية أخرى في الصحيح لعلى أستريح فأعهد أى أوصى (فذهب) أى شرع (لينوء) بنون مضمومة ثم همزة أى لينهض بجمد ومشقة . وقال السكراني : وينوء كيقيم لفظاً ومعنى (فأغشى عليه) بالبناء للفعول أى لشدة ما حصل له من تناهي الضعف وفقر الأعضاء عن تمام الحركة . قال في المجمع : أغشى على المريض إذا غشى عليه كأنه ستر عقله - انتهى . وفيه أن الاغماء جائز على الأنبياء ، لأنه مرض من الأمراض بخلاف الجنون فلم يحز عليهم ، لأنه نقص وقد كلمهم الله تعالى بالكمال التام . قال العيني : العقل في الاغماء يكون مغلوباً ، وفي الجنون يكون مسلوباً ، والحكمة في جواز المرض عليهم ومصائب الدنيا تكثير أجورهم وتسلية الناس بأحوالهم وأمورهم ، ولئلا يفتتن الناس بهم ويعبدوهم لما يظهر على أيديهم من المعجزات والآيات العينية (هم ينتظرونك) جملة اسمية وقعت حالاً بلا وارو هو جائز وقد وقع في القرآن نحو قوله تعالى : ﴿ قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو - ٢ : ٣٦ ﴾ وكذلك هم ينتظرونك الثاني (فأغشى عليه ثم أفاق) وقع الاغماء والافاقة ثلاث مرات . قال الأسنوى في المهمات : نقل القاسمي حسين أن الاغماء لا يجوز على الأنبياء إلا ساعة أو ساعتين ، فأما الشهر أو الشهرين فلا يجوز كالجنون (والناس عكوف)

ينتظرون النبي ﷺ لصلاة العشاء الآخرة، فأرسل النبي ﷺ إلى أبي بكر: بأن يصلي بالناس، فأتاه الرسول، فقال: إن رسول الله ﷺ يأمر أن تصلي بالناس، فقال أبو بكر - وكان رجلاً رقيقاً - : يا عمر! صل بالناس، فقال له عمر: أنت أحق بذلك فصلي أبو بكر تلك الأيام، ثم إن النبي ﷺ وجد في نفسه خفة، وخرج بين رجلين أحدهما العباس لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلي بالناس،

بضم العين جمع العاكف، أي مجتمعون مقيمون، وأصل المكف اللبث والحبس وال لزوم، ومنه الاعتكاف لأنه لبث في المسجد ولزومه وحبس النفس فيه (ينتظرون النبي ﷺ) أي خروجه (لصلاة العشاء الآخرة) قال الحافظ: كذا للأكثر بلام التعليل. وفي رواية المستملئ والسرخسي: الصلاة العشاء الآخرة. وتوجيهه أن الراوي كأنه فسر الصلاة المستول عنها في قوله ﷺ أي الصلاة المستول عنها هي العشاء الآخرة (فأتاه الرسول) أي رسول النبي ﷺ وهو بلال المؤذن، لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة كما تقدم فأجيب بذلك (فقال أبو بكر) أي لعمر ابن الخطاب (وكان رجلاً) جملة معترضة مقول عائشة (رقيقاً) أي رقيق القلب كثير الحزن والبكاء لا يملك عينه إذا قرأ القرآن (يا عمر صل بالناس) قال النووي: تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعاً وليس كذلك بل للعدو المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء يخشى أن لا يسمع الناس من البكاء. قال الحافظ: ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى الإمامة العظمى، وعلم ما في تحملها من الخطر، وعلم قوة عمر على ذلك فاختره، ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يأيده أبا أيوب أو يأيدهوا أبا عبيدة بن الجراح. والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة التي وقعت بينه وبين عائشة، وفهم من الأمر له بذلك تفويض الأمر له في ذلك سواء باشر بنفسه أو استخلف - انتهى. وقال السندي: كأن أبا بكر رضى الله عنه رأى أن أمره بذلك كان تكريماً منه له، والمقصود أداء الصلاة بإمام لا تعيين أنه الإمام ولم يدر ما جرى بينه وبين بعض أزواجه في ذلك والا لما كان له تفويض الإمامة إلى عمر (فقال له عمر أنت أحق بذلك) منى أي لفضيلتك أو لأمر الرسول إياك خاصة (فصلى أبو بكر تلك الأيام) أي التي كان النبي ﷺ فيها مريضاً (وجد في نفسه خفة) أي من المرض وقوة على الخروج إلى الجماعة (أحدهما العباس) والآخر علي، كما سيأتي (لصلاة الظهر) هو صريح في أن الصلاة المذكورة كانت الظهر، وزعم بعضهم أنها الصبح مستدلاً بقوله في رواية ابن عباس عند ابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ٨١) وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث بلغ أبو بكر لكن في الاستدلال به على ذلك نظر، لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم سمع لما قرب من أبي بكر الآية التي كان انتهى إليها خاصة وقد كان صلى الله عليه وسلم يسمع الآية أحياناً في الصلوة السرية على أن حديث ابن عباس هذا في مسنده أبو اسحاق السبيعي كان قد

فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأومأ إليه النبي ﷺ بأن لا يتأخر، قال: أجلساني الى جنبه، فأجلساه الى جنب أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد. وقال عبيد الله: فدخلت على عبد الله بن عباس، فقلت له: ألا أعرض عليك ما حدثتني عائشة عن مرض رسول الله ﷺ؟ قال: هات، فمرضت عليه حديثها فما أنكر منه شيئاً، غير أنه قال: أسمعت لك الرجل الذي كان مع العباس؟ قلت: لا. قال: هو علي.

اخطأ بآخر عمره، وكان مدلساً، وقد رواه بالنعنة. وقد قال البخاري لا نذكر لأبي اسحاق سماعاً عن أرقم ابن شرحبيل (فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر) أي أراد أن يتأخر وشرع فيه (فاومى) بالالف وفي بعض النسخ بالهمزة أي أشار (قال) أي للرجلين (فأجلساه الى جنب أبي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد) كذا وقع في جميع النسخ الموجودة عندها. ولفظ البخاري: فأجلساه الى جنب أبي بكر، قال: فجعل أبو بكر يصلي، وهو يأتهم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس بصلوة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد. ولفظ مسلم: فأجلساه الى جنب أبي بكر فكان يصلي أبو بكر وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلوة أبي بكر والنبي ﷺ قاعد. وذكر الجزري في جامع الأصول (ج ١١ ص ٣٧٢) لفظ مسلم. والظاهر أنه وقع في نسخ المشكوة هنا سقط من النسخ حتى صار الكلام مهملاً. والعجب من القاري أنه لم ينبه لذلك ومر عليه كأنه رأى معناه واضحاً ليس فيه اختلال ولا اجمال واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الإمام الراتب اذا اشكى أولى من صلواتهم قاعداً، لأنه ﷺ استخلف أبا بكر ولم يصل بهم قاعداً غير مرة واحدة. وفيه دليل على صحة إمامة القاعد المذخور للقائم خلافاً لما لك. وفي الحديث فوائد أخرى غير ما تقدم منها: فضيلة أبي بكر الصديق وترجيحه على جميع الصحابة وتفضيله وتنبه على أنه أحق بخلافة رسول الله ﷺ من غيره. ومنها: فضيلة عمر بعد أبي بكر لأن أبا بكر لم يعدل إلى غيره. ومنها: أن المفضل إذا عرض عليه الفاضل مرتبة لا يقبلها بل يدعها للفاضل إذا لم يمنع مانع. ومنها: الثناء في الوجه لمن أمن عليه الاعجاب والفتنة لقوله: أنت أحق بذلك. ومنها: أن الامام إذا عرض له عذر عن حضور الجماعة وأراد أن يستخلف أحداً فلا يستخلف إلا أفضلهم (وقال عبيد الله) ابن عبد الله بن عتبة (ألا أعرض) الهمزة للاستفهام ولا للنفي وليس حرف التنبيه ولا حرف النحوي بل هو استفهام للعرض (عن مرض رسول الله ﷺ) أي وعن صلواته في تلك الحالة وإنما اقتصر على الأول، لأنه المقصود بالسؤال (قال هات) بكسر التاء مفرد هاتوا بمعنى أحضر (فمرضت عليه) أي على ابن عباس (حديثها) هذا (فا أنكر منه) أي من حديثها (شيئاً) مصدر أي ما أنكر شيئاً من الإنكار فهو مفعول مطلق. وقيل: مفعول به أي ما أنكر شيئاً من الأشياء. (قال هو علي) أي ابن أبي طالب قيل: لم تسمه عائشة،

متفق عليه .

١١٥٥ - (١٣) وعن أبي هريرة، أنه كان يقول : من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ، ومن .

فاته قراءة أم القرآن فقد فاته خير كثير .

لأنه كان في قلبها منه ما يحصل في قلوب البشر . مما يكون سبباً في الاعراض عن ذكر اسمه في رواية للإسماعيلي : ولكن عائشة لا تطيب نفسها بخير ، وإلا ابن اسحاق في المغازي ، ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير . قال الحافظ : وفي هذا رد على من تطمع فقال لا يجوز أن يظن ذلك بعائشة ورد على من زعم أنها أهدت الثاني ، لكونه لم يتعين في جميع المسافة إذ كان تارة يتوكأ على الفضل وتارة على أسامة وتارة على علي . وفي جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس ، واختص بذلك أكراماً له ، وهذا توهم عن قائله ، والواقع خلافه ، لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المجهم على فهو المعتد . ودعوى وجود العباس في كل مرة والذي يتبدل غيره مردودة بدليل رواية ابن حبان التي قدمت الإشارة إليها وغيرها صريح في أن العباس لم يكن في مرة ولا مرتين - انتهى كلام الحافظ . فتفكر (متفق عليه) أخرجه البخاري في باب : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وأخرجه أيضاً النسائي في باب الانتماء بالإمام يصلي قاعداً واليهيقي (ج ١ ص ٣١ ، ج ٣ ص ٨٠) .

١١٥٥ - قوله (أنه كان يقول) الضمير راجع إلى أبي هريرة . ولفظ الموطأ مالك : أنه بلغه أن

أبا هريرة كان يقول (من أدرك الركعة) قيل : المراد بالركعة الركوع ومعنى أدرك الركوع أن يركع المأموم قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع يعني من أدرك الإمام راكمها فكبر وركع قبل رفع الإمام رأسه فقد أدرك الركوع وإذا أدرك الركوع (فقد أدرك السجدة) بالأولى يعني يعتبر بهذه السجدة إذا أدرك الركوع . وقيل : المراد بالسجدة الركعة ، والمعنى من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة أي صحت له تلك الركعة . وقيل : لفظ الركعة محمول على معناه الحقيقي ، والمراد بالسجدة الصلوة والمعنى من أدرك الركعة فقد أدرك الصلوة أي فضيله جماعتها بكاملها (ومن فاته قراءة أم القرآن) أي فاته الكتاب (فقد فاته خير كثير) قال الباجي في المتن (ج ١ ص ٢١) معناه من أدرك الركعة فقد أدرك الاعتداد بالسجدة وليست فضيلة من أدرك الركعة بدون قراءة كفضيلة من أدرك القراءة من أولها إلى آخرها . وقال الطيبي : أي من أدرك الركوع وفاته قراءة أم الكتاب وإن أدرك الركعة فقد فاته ثواب كثير - انتهى . وهذا بظاهره يدل على أن أبا هريرة ذهب إلى أن مدرك الركوع مدرك للركعة ، لكن هذا الأثر مما رواه مالك بلاغا ، وقد قال بعضهم : يسمى مثل هذا مضللاً ولم تقف على من رواه مسنداً ولا يكتفي بثبوته ووضوحه ماثلاً للقارى عن سفيان إذا قال مالك بلغني فهو إسناد قوى ولو سلم فهو معارض لما رواه البخاري في جزء القراءة (ص ٣٥) بسنده عن أبي هريرة لا يجوزك إلا أن

رواه مالك

١١٥٦ - (١٤) وعنه ، أنه قال : الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام ، فإنما ناصيته بيد الشيطان .

رواه مالك

تدرك الإمام قائماً قبل أن يركع . وفي رواية (ص ٦٤) إذا أدركت القوم ركوعاً لم تعد بتلك الركعة . قال ابن عبد البر بعد ذكره : في أسناده نظر ، ولم يبين وجه النظر . والحق أن إسناده الروايتين صحيح أو حسن ، رواه مقبولون موثقون ، فإن الأول رواه عن عبيد بن يعش عن يونس عن محمد بن اسحاق قال أخبرني الأعرض عن أبي هريرة . والثاني عن معقل بن مالك عن أبي عوانة عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن الأعرج عنه ، وهذا أقوى وأرجح مما رواه مالك بلاغا ، فيقدم ذلك على هذا (رواه مالك) أي بلاغا عن أبي هريرة ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٩٠) من طريق مالك .

١١٥٦ - قوله (وعنه) أي عن أبي هريرة (أنه قال) موقوف . وقد روى مرفوعاً ورجح الحافظ وقعه

كما سيأتي (الذي يرفع رأسه) أي من الركوع والسجود (ويخفضه) أي الرأس فيهما (قبل الإمام) أي قبل رفعه وخفضه (فإنما ناصيته) أي شعر مقدم رأسه . قال في المجموع : هي الشعر المسترسل في مقدم الرأس وقد يكتئبها عن جميع الذات . وقال في القاموس : الناصية قصاص الشعر (بيد الشيطان) حقيقة أو مجازاً ، يعني يقلبه على خلاف رضى الحق فهو في تصرف الشيطان ، وقبول أمره . والمعنى أن المبادرة بالرفع والخفض قبل الإمام من فعل الشيطان بالمبادر . قال الباجي : معناه الوعيد لمن فعل ذلك ، وأخبار أن ذلك من فعل الشيطان ، وأن فعله هذا انقياد من كانت ناصيته يده - انتهى . قال صاحب التبيين : ليس للتقدم قبل الإمام سبب الا طلب الاستعجال ودواه أنه يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأفعال ، ذكره الحافظ في الفتح (رواه مالك) عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن مليح بن عبد الله بن السعدى عن أبي هريرة من قوله قال ابن عبد البر رواه مالك موقوفاً ، ورواه الدراوردي عن محمد بن عمرو عن مليح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وقال الحافظ في الفتح أخرجه البزار من رواية مليح بن عبد الله السعدى عن أبي هريرة مرفوعاً ، وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفاً . وهو المحفوظ - انتهى . قلت : والحديث المرفوع عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٧٨) للبزار ، والطبراني وقال : وأسناده حسن - انتهى . ومليح بن عبد الله السعدى لم أجد ترجمته في كتب الرجال الموجودة عندي إلا أنه ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة ، فقال مليح بن عبد الله السعدى روى عن أبي هريرة وروى عنه محمد بن عمرو بن علقمة الليثي - انتهى .

(٢٩) باب من صلى صلاة مرتين

﴿الفصل الأول﴾

١١٥٧ - (١) عن جابر، قال: كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ، ثم يأتي قومه فيصلي بهم.
متفق عليه.

(باب من صلى) أى فبين صلى (صلاة مرتين) أى حقيقة أو صورة وله صور، والمقصود منها ههنا بالنظر إلى أحاديث الباب هو أن يصلي فريضة منفرداً في منزله أو في المسجد بالجماعة مأموماً ثم يذهب إلى مسجد الجماعة فيصلي بهم إماماً أو معهم مأموماً.

١١٥٧ - قوله (كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ) أى العشاء الآخرة، كما في رواية لمسلم فكان العشاء هي التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين (ثم يأتي قومه) أى مسجد قومه بنى سلة (فصلي بهم) أى الصلاة المذكورة. ففي رواية مسلم المتقدمة: فيصلي بهم تلك الصلاة. أى التي صلاها مع النبي ﷺ، وللبخاري في الأدب: فيصلي بهم الصلاة أى المذكورة. وفي هذا رد على من زعم أن الصلاة التي كان يصليها مع النبي ﷺ غير الصلاة التي كان يصليها بقومه واستدل به لما ذهب إليه الشافعي وأحمد من صحة اقتداء المفترض خلف المتفعل بناء على أن معاذاً كان بنوى بالاولى بالفرض وبالثانية النفل وأجاب بعض الحنفية بأنه لا حجة فيه لجواز أن يكون كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ نافلة، ثم يأتي قومه فيصلي بهم فريضة ورد هذا الجواب بأن الظاهر من هذا الحديث أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ فريضة إذ بعيد من إقامة معاذ وهو أفقه الصحابة أن يدرك الفرض خلف أفضل الأئمة في مسجده الذي هو أفضل المساجد بعد المسجد الحرام، فيتركه ويضيع حظه منه ويقنع من ذلك بالنفل. قال السدي في حاشية النسائي: دلالة هذا الحديث على جواز اقتداء المفترض واضحه، والجواب عنه مشكل جداً، وأجابوا بما لا يتم، وقد بسطت الكلام فيه في حاشية ابن الهمام - انتهى. قلت: والرواية الآتية نص صريح في صحة اقتداء المفترض خلف المتفعل، وهي صحيحة، كما ستعرف. والحديث يدل على جواز إعادة الصلاة بالجماعة إماماً أو مأموماً لمن صلى جماعة في مسجد، واختلف فيه. قال ابن رشد: أكثر الفقهاء على أنه لا بعيد، منهم مالك وأبو حنيفة. وقال بعضهم: بعيد، ومن قال بهذا أحمد وداود وأهل الظاهر - انتهى. قلت: ربه قال الشافعي وهو الحق لحديث جابر هذا، وسيأتي مزيد الكلام في ذلك في شرح الأحاديث المذكورة في الباب (متفق عليه) واللفظ للبخاري في باب إذا صلى ثم أم قوماً وبمثله أخرجه مسلم إلا أن فيه ثم يأتي مسجد قومه.

١١٥٨ (٢) وعنه، قال كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم العشاء وهي له نافلة

وللحديث طرق وألفاظ مطولة ومختصرة، منها ما تقدم في باب القراءة في الصلوة. وأخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم.

١١٥٨ - قوله (ثم يرجع الى قومه) أى بنى سلة (فصلي بهم العشاء) أى التى كان يصليها مع النبي ﷺ وفى رواية الحميدى عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار: ثم يرجع الى بنى سلة فيصليها بهم. وفى رواية الشافعى عن ابن عيينة: ثم يرجع فيصليها بقومه فى بنى سلة. ولاحمد: ثم يرجع فيؤمنا (وهى) أى صلاته بقومه (له) أى لماذ (نافلة) أى تطوع، ولقومه فريضة. فى رواية للدارقطنى (ص ١٠٢): ثم ينصرف الى قومه فيصلي بهم، هى له تطوع، ولهم فريضة وهذه الزيادة المصرحة أن صلوة معاذ بقومه كانت له تطوعا، دليل واضح على صحة اقتداء المترضى خلف المتفل خلافا للمالكية والحنفية. وأجاب بعض الحنفية بأن هذه الزيادة فيما كلام، لأنه تفرد بها ابن جريج عن عمرو بن دينار. قال أحمد: أخشى أن لا تكون عفوطة. وقال ابن الجوزى: هذه الزيادة لا تصح. وقال الطحاوى: إن ابن عيينة قد روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار كما رواه ابن جريج، وجاء به تاما، وسأفه أحسن من سياق ابن جريج غير أنه لم يقل فيه هذا الذى قاله ابن جريج هى له تطوع ولهم فريضة. انتهى. قلت: الزيادة المذكورة صحيحة ثابتة عفوطة فإنها زيادة من ثقة حافظ، ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه أو أكثر عددا. وأما قول ابن الجوزى والطحاوى فقد رده الحافظ أحسن رد، حيث قال: ويدل عليه (أى على أن معاذ كان ينوى بالأولى الفرض وبالتأنيّة النفل) ما رواه عبد الرزاق والشافعى والطحاوى والدارقطنى وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر فى حديث الباب، زادى له تطوع، ولهم فريضة. وهو حديث صحيح وقد صرح ابن جريج فى رواية عبد الرزاق بسأفه فيه، فانتفت تهمة تدليسه. فقول ابن الجوزى: لا يصح، مردود. وتعليل الطحاوى بأن ابن عيينة ساقه عن عمرو أمم من سياق ابن جريج، ولم يذكر هذه الزيادة، ليس بقادح، لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم أخذنا عن عمرو منه، ولو لم يكن كذلك فهى زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عددا، فلا معنى للتوقف فى الحكم بصحتها. انتهى. ودعوى شذوذ هذه الزيادة، كما تفوه بها بعضهم، باطلة جدا، لأنه لا بد لكون الرواية شاذة من أن تكون منافية لرواية من هو أوثق من راويها أو أكثر عددا منه، والأمر ههنا ليس كذلك، كما هو ظاهر جلي. وأجاب الطحاوى عن هذه الزيادة بوجوه: أحدها أن هذه الزيادة ليست من كلام رسول الله ﷺ، ولا من كلام معاذ، وهذا ظاهر جدا، فيحتمل أن تكون من قول ابن جريج

.....

أو من قول عمرو بن دينار ، فعلى هذا تكون مدرجة ، فلا تقبل . ومع هذا لا ندل على حقيقة فعل معاذ أنه كذلك أم لا . وأجابه الحافظ عنه بأن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل . فهما كان مضموما إلى الحديث فهو منه . و مجرد الاحتمال لا يثبت به الإدراج . فرد هذه الزيادة بمجرد احتمال أن تكون مدرجة ، باطل جدا . وثانيها أنه يحتمل أن تكون هذه الزيادة من قول جابر ، فعلى هذا لا تكون مدرجة ، لكن لا ندل على حقيقة فعل معاذ أنه كذلك أم لا ، لأنه لم يحك ذلك عن معاذ ، بل هو ظن من جابر . وقد يجوز أن يكون في الحقيقة بخلاف ذلك . وأجابه الحافظ عنه بأن قول الطحاوي : هو ظن من جابر ، مردود ، لأن جابرا كان ممن يصلى مع معاذ ، فهو محمول على أنه سمع ذلك منه ، ولا يظن بجابر أنه يخبر عن شخص بأمر غير مشاهد إلا بأن يكون ذلك الشخص اطلعه عليه . وثالثها أنه لو ثبت أن هذه الزيادة نقلها جابر عن معاذ وسمعا منه لم يكن في ذلك دليل على أنه كان بأمر رسول الله ﷺ ، ولا أن رسول الله ﷺ لو أخبره به لأقره أو غيره ، فعلى هذا لا تكون فيها حجة . وأجابه الحافظ عنه بأنهم لا يختلفون في أن رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره . حجة ، والواقع هنا كذلك ، فإن الذين كان يصلى بهم معاذ كلهم صحابة ، وفيهم ثلاثون عقيبا وأربعون بدرية ، قاله ابن حزم ، قال ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك ، بل قال معهم بالجواز عمرو ابن عمر وأبو الدرداء وأنس وغيرهم - انتهى . قلت : ويمكن أن يحاجب بأن النبي ﷺ علم بذلك ، وأمر معاذ به . ففي رواية لأحمد أنه قال لمعاذ لا تكن فانا إما أن تصلى معي . وإما أن تخفف على قومك ، يعني إما تصلى معي إذا لم تخفف . وإما أن تخفف بقومك فتصلى معي . ورابعها أنه لو سلم أن ذلك كان من أمر رسول الله ﷺ واذنه لم يكن فيه حجة ، لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة فيه تصلى مرتين . فإن ذلك قد كان يفعل في أول الإسلام حتى نهى عنه رسول الله ﷺ ، كما سيأتي في حديث سليمان عن ابن عمر في آخر الفصل الثالث ، يعني فيكون فعل معاذ منسوخا بما روى من النهي . وتعقب ذلك بأنه يتضمن إثبات النسخ بالاحتمال ، وهو لا يسوغ . وأما حديث ابن عمر في الاستدلال به على تقدير صحته نظر ، لاحتمال أن يكون النهي عن أن يصلوا مرتين على أنها فريضة . وبذلك جزم البيهقي جمعا بين الحديثين ، بل لو قال قائل : هذا النهي منسوخ بحديث معاذ لم يكن بعيدا . ولا يقال إن القصة قديمة ، لأن صاحبها استشهد بأحد ، لانا نقول كانت أحد في أواخر الثالثة فلا مانع من أن يكون النهي في الأولى ، والاذن في الثالثة مثلا ، وقد قال ﷺ للرجلين الذين لم يصليا معه : إذا صليتما في حالكما ، ثم أتيتا مسجد جماعة ، فصليا معهما فإيتا لهما نافلة ، وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي ﷺ . ويدل على الجواز أيضا أمره ﷺ لمن أدرك الأئمة الذين يأتون بعده ،

رواه

﴿ الفصل الثاني ﴾

١١٥٩ (٣) عن يزيد بن الأسود، قال: شهدت مع النبي ﷺ حجته، فضليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته وانحرف فاذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه.

ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها، أن صلوا في بيوتكم في الوقت، ثم اجعلوها معهم نافلة (رواه) يرض له المصنف ليبن راويه ومخرجه، وكان ينبغي تأخيرها للفصل الثاني، لأنه ليس في الصحيحين، ولا في أحدهما، ولا في واحد من الكتب الستة، وإنما رواه البيهقي (ج ٣ ص ٨٦) وغيره. وقد تقدم في كلام الحافظ أنه رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم. وكان المصنف ذكره في الفصل الأول تبعاً لما في المصاييح، وكان على البغوي أن يؤخره للحسان. قال الطيبي: لم يبين المؤلف راويه من أصحاب السنن، يشير إلى أنه ما وجده في الصحيحين. قال التوربشتي: هذا الحديث أثبت في المصاييح من طريقين: أما الأول فقد رواه الشيخان. وأما الثاني بالزيادة التي فيه، وهي قوله نافلة له فلم نجده في أحد الكتابين، فإما أن يكون المؤلف أوردته يائناً للحديث الأول، فخفي قصده لإهمال التمييز بينهما أو هو سهو منه، وإما أن يكون مزبداً من خائض اقتحم به الفضول إلى مهامه لم يعرف طرقها - انتهى. والحديث مع هذه الزيادة صححه البيهقي وغيره. وقال الشافعي في مسنده: هذه زيادة صحيحة. وتقدم قول الحافظ أنه حديث صحيح.

١١٥٩ - قوله (عن يزيد بن الأسود) هو أبو جابر يزيد بن الأسود ويقال ابن أبي الأسود السوائي ضم المهملة وتخفيف الواو والمد، العامري، ويقال الخزاعي، حليف قرش، صحابي، نزل الطائف ووهب من ذكره في الكوفيين. له هذا الحديث فقط، روى عنه ابنه جابر بن يزيد بن الأسود (شهدت) أي حضرت (مع النبي ﷺ حجته) أي حجة الوداع (صلوة الصبح) فيه رد على من زعم من الحنفية بأن هذه القصة كانت في صلوة الظهر. وأما مع وقع في مسند أبي حنيفة بلفظ: أن رجلين صابا الظهر في بيوتهما - الحديث. فلا يعتد به، أو هي قصة أخرى (في مسجد الخيف) بفتح الحاء المعجمة وإسكان الياء، وهو مسجد مشهور بمكة. قال الطيبي: الخيف ما انحدر من غليظ الجبل. وارتفع عن المسيل، يعني هذا وجه تسميته به (فلما قضى صلاته) أي أداها وسلم منها (وانحرف) وفي بعض نسخ الترمذي: انحرف بدون الواو، وهكذا نقله الجزري في جامع الأصول (ج ٦ ص ٤١٩) ووقع عند البيهقي (ج ٢ ص ٣٠١) وانحرف بزيادة الواو أي انصرف عنها، والظاهر أن المعنى انحرف عن القبلة (فاذا هو) أي النبي ﷺ (برجلين في آخر القوم) كذا في جميع النسخ. أي يالداً في أوله

قال: على بهما. فجنى بهما ترعد فرائضهما، فقال: ما منعكما أن تصليا معنا؟ فقالا: يا رسول الله! إنا كنا قد صلينا في رحالتنا، قال: فلا تفعلوا، إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكما نافلة.

وكسر الحاء. والذي في الترمذي أخرى القوم، أي بضم الهمزة تانيث آخر بكسر الحاء ونقله الجزري كذلك. وأخرى القوم من كان في آخرهم، كما في القاموس (على) بتشديد الياء، اسم فعل (بهما) أي اتوفى بهما واحضروهما عدى (ترعد) بالبناء للجهول أي تحرك وترجف وتضطرب من الخوف من أرعد الرجل إذا أخذته الرعدة، وهي الفزع والاضطراب (فرائضهما) بالصاد المهملة جمع فريضة، وهي اللحمة التي بين الجنب والكنف، تهتز وترجف عند الفزع، أي تحرك وتضطرب ووجه ارتعاد فرائضهما ما أعطى رسول الله ﷺ من العظمة والمهابة مع كثرة تواضعه (فقال) أي رسول الله ﷺ (ما منعكما أن تصليا) هذه الصلوة (معنا) معشر المسلمين (في رحالتنا) أي منازلنا، جمع رحل بفتح الراء وسكون المهملة (فلا تفعلوا) أي ما فعلتما من ترك الصلوة مع الإمام بل (إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة) لفظ أبي داود: إذا صلى أحدكم في رحله، ثم أدرك الإمام ولم يصل فليصل معه. ولفظ ابن حبان: إذا صليتما في رحالكما ثم أدركتما الصلوة فصليا. قال الشوكاني: ظاهر القيد بقوله: ثم أتيتما مسجد جماعة، أن هذا الحكم يخص بالجماعات التي تقام في المساجد لا التي تقام في غيرها، فيحمل المطلق من ألفاظ حديث الباب كلفظ أبي داود وابن حبان المتقدمين على المقيد بمسجد الجماعة (فصليا معهم) أي مع أهل المسجد (فإنها) أي الصلوة الثانية، وهي التي صليها مع أهل المسجد بعد صلاتها الفريضة (لكما نافلة) والفريضة هي الأولى، سواء صليت جماعة أو فرادى لا إطلاق الخبر. قال الشوكاني: فيه تصريح بأن الثانية في الصلوة المعادة نافلة. وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الأولى جماعة أو فرادى، لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال. قال الخطاطي في المصالح (ج ١ ص ١٦٤): في الحديث من الفقه أن من صلى في رحله، ثم صادف جماعة يصلون كان عليه أن يصلي معهم أي صلوة كانت من الصلوات الخمس، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحق. وكان مالك يكره أن يعيد صلوة المغرب وكان أبو حنيفة لا يرى أن يعيد صلوة العصر والمغرب والفجر - انتهى. قال ابن رشد: من استثنى من ذلك صلوة المغرب فقط فإنه خصص العموم بقياس الشبه وهو مالك، وذلك أنه زعم أن صلوة المغرب وتر، فلو أعيدت لأشبهت صلاة الشفع، لأنها مجموع ذلك تكون ست ركعات، فكأنها تنقل من جنسها إلى جنس صلوة أخرى. وهذا القياس فيه ضعف، لأن السلام قد فصل بين الأوتار - انتهى. وعمل الحنفية استثناء.

رواه الترمذى، وأبو داود، والنسائى.

العصر والفجر والمغرب بأن الصلوة الأولى فرض، والثانية نفل، قالوا فبراعى فيه ما يراعى فى التنفل كالتنع من التطوع بعد فرض العصر والصبح، وعدم مشروعية التطوع وترا. قال الخطائى: وظاهر الحديث حجة على جماعة من منع عن شئ من الصلوات كلها ألا تراه يقول اذا صلى أحدكم فى رحله، ثم أدرك الإمام ولم يصل فليصل معه، ولم يستثن صلوة دون صلوة فأمانهيه عن الصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب فقد تأولوه على وجهين: أحدهما أن ذلك على معنى إنشاء الصلوة ابتداء من غير سبب. فأما اذا كان لها سبب مثل أن يصادف قوما يصلون جماعة فإنه بعيدا معهم ليجرز الفضيلة. والوجه الآخر أنه منسوخ، وذلك أن حديث يزيد بن الأسود متأخر، لأن فى قصته أنه شهد مع رسول الله ﷺ حجة الوداع، ثم ذكر الحديث. وفى قوله: فانها نافلة دليل على أن صلوة التطوع جائزة بعد الفجر قبل طلوع الشمس اذا كان لها سبب. انتهى. وقال السندى فى حاشية النسائى: قوله: فصليا معهم، هذا تصريح فى عموم الحكم أوقات الكراهة أيضا، وما منع عن تخصيص الحكم بنفسير أوقات الكراهة لاتفاقهم على أنه لا يصح استثناء المورد من العدم والمورد صلوة الفجر. قال ولا يمكن أن يتوهم نسخ هذا الحكم لكون ذلك فى حجة الوداع. قالت الحديث نص فى رد ما قاله أبو حنيفة للتصريح بأن ذلك كان فى صلوة الصبح، فيكون هذا مخصصا لعموم الأحاديث القاضية بكراهة الصلوة بعد صلوة الصبح. ومن جوز التخصيص بالقياس ألحق ما سواه من أوقات الكراهة. وأما التنفل بالثلاث غير صلوة الوتر فالظاهر أنه يشرع فى مثل هذه الصورة لإطلاق حديث يزيد هذا وما وقته من أحاديث الباب. ولا يعارض هذا حديث ابن عمر الآتى بلفظ: لا تصلوا صلاة فى يوم مرتين، لما سذكروه (رواه الترمذى وأبو داود والنسائى) واللفظ المذكور للترمذى، وأخرجه أيضا أحمد (ج ٤ ص ١٦٠) والطائسى وابن سعد فى الطبقات وابن حبان والدارقطنى والحاكم (ج ١ ص ٢٤٥) والبيهقى (ج ٢ ص ٣٠٠ - ٣٠١)، وصححه ابن السكن والترمذى، وسكت عنه أبو داود ونقل المنذرى تصحيح الترمذى وأقره، وقد أخرجه كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال الشافعى فى القديم: اسناده مجهول. قال البيهقى: لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ولا لابنه جابر راو غير يعلى. قال الحافظ فى التلخيص (ص ١٢٢): يعلى من رجال مسلم وجابر وقته النسائى وغيره وقد وجدنا لجابر بن يزيد راويا غير يعلى أخرجه ابن منده فى المعركة من طريق شعبة عن إبراهيم بن أبى أمامة عن عبد الملك بن عمير عن جابر.

﴿ الفصل الثالث ﴾

١١٦٠ - (٤) عن بسر بن محجن ، عن أبيه ، أنه كان في مجلس مع رسول الله ﷺ فأذن بالصلاة ،

فقام رسول الله ﷺ

١١٦٠ - قوله (عن بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة ، كذا قال مالك في روايته عن زيد بن أسلم .
وأما الثوري فقال عن زيد بن أسلم عن بشر بكسر الموحدة وبالمعجمة . قال أبو نعيم : والصواب ما قال مالك .
وقال ابن عبد البر : إلاكثر على ما قال مالك . ونقل الدارقطني أن الثوري رجع عن ذلك . وقال ابن عبد البر :
إن عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني رواه عن زيد بن أسلم ، فقال بشر بن محجن بالمعجمة . وقال الطحاوي :
سمعت إبراهيم السيرلسي يقول سمعت أحمد بن صالح بجامع مصر يقول سمعت جماعة من ولده ومن رهطه قدا
اختلف اثنان أنه بشر ، كما قال الثوري يعني بالمعجمة . وقال ابن حبان في الثقات : من قال بشر فقد وهم ، روى عنه
زيد بن أسلم حديثا واحدا . قيل صحابي ، والصواب أنه تابعي . ذكره الحافظ في الإصابة في القسم الرابع من حرف
الباء ، وهو فيمن ذكر في الصحابة على سبيل الوهم والغلط بشرط أن يكون الوهم فيه بينا ، فقال بسر بالضم وإسكان
المهملة تابعي مشهور جزم بذلك البخاري والجمهور . ذكره البيهقي وغيره في الصحابة لرواية سقط فيها لفظ عن
أبيه ، وسند كرها وقال ابن الأثير في أسد الغابة : لا تصح صحبته ، تصح صحبته أبيه محجن . وقال في التقريب :
بسر بن محجن . وقيل : بكسر أوله والمعجمة ، صدوق من الرابعة أي من الطبقة التي تلي الطبقة الوسطى من
التابعين ، جل روايتهم عن كبار التابعين (بن محجن) بكسر الميم وسكون مهملة وفتح جيم آخره نون (عن أبيه)
أي محجن بن أبي محجن الديلمي صحابي قليل الحديث . قال ابن عبد البر : معدود في أهل المدينة . قال الذهبي في
تلخيصه للسندوك (ج ١ ص ٢٤٤) : محجن تفرد عنه ابنه - انتهى . وهم من قال فيه محجن بن الأدرع ، كما في
المنتقى لابن تيمية ، فانه صحابي آخر (أنه) أي أباه (كان في مجلس) أي داخل المسجد (فأذن) بصيغة المفعول
(بالصلاة) قيل أي بصلوة الظهر لما أخرج البيهقي وغيره من طريق ابن اسحاق عن عمران بن أبي أسد عن حفظة
ابن علي عن بسر بن محجن ، قال صليت الظهر في منزلي ، ثم خرجت بابل لي لأضربها ، فررت برسول الله ﷺ ،
وهو يصلي الظهر في مسجده - الحديث . ذكره الحافظ في الإصابة . وقال قد سقط من الإسناد قوله : عن أبيه ،
وأخرجه الطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم بلفظ : صليت في بيتي الظهر أو العصر - الحديث . وذكر
ابن الأثير الجزري في أسد الغابة حديث بسر هذا بلفظ : صلاة الظهر . وروى أحمد عن رجل من بني الدليل ، قال
خرجت بأباعر لي ، لأصدرها إلى الراعي ، فررت برسول الله ﷺ ، وهو يصلي بالناس الظهر ، قمضت . فلم أضل

فصلي، ورجع، ومحجن في مجلسه، فقال له رسول الله ﷺ: ما منعك أن تصلي مع الناس؟
أست برجل مسلم؟ فقال: بلى، يا رسول الله! ولكني كنت قد صليت في أهلي، فقال له رسول
الله ﷺ: إذا جئت المسجد، وكنت قد صليت، فأقيمت الصلوة، فصل مع الناس وإن كنت قد
صليت. رواه مالك، والنسائي.

معه - الحديث (فصلي) أي بعد الإقامة (ورجع) وفي الموطأ، وكذا عند النسائي: ثم رجع أي بعد الفراغ من
الصلوة (ومحجن في مجلسه) أي مكانه الأول لم يتحرك منه (ما منعك أن تصلي مع الناس) أي جماعة المسلمين
الذين صلوا معي (أست برجل مسلم) قال الباجي: يحتمل الاستفهام، ويحتمل التوبيخ، وهو الأظهر. ولا يقتضي
أن من لم يصل مع الناس ليس بمسلم، إذ هذا لا يقوله أحد - انتهى. (فقال بلى يا رسول الله) أنا مسلم حقاً
(ولكني كنت قد صليت) وفي الموطأ: ولكني قد صليت أي بدون لفظ: كنت (في أهلي) يعني ما تركت
الصلوة، وإنما اكتفيت بصلوتي في أهلي. ولعله سمع قبل ذلك قوله: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين (إذا جئت
المسجد وكنت قد صليت فأقيمت الصلوة فصل مع الناس) ولفظ الموطأ والنسائي: إذا جئت فصل مع الناس.
ولفظ الكتاب لم أجده إلا في جامع الأصول. وقد نسب إلى الموطأ والنسائي. وزاد أحمد في روايته له واجعلها
نافلة (وأن) وصلياً أي ولو (كنت قد صليت) أي في أهلك. قال الطيبي: تكرير تقرير لقوله: وكنت قد
صليت، وتحسين للكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجمالة، ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا
إن ربك من بعدها لغفور رحيم - ١٦ : ١١٩﴾ فقوله: لغفور رحيم، خبر لقوله: إن ربك للذين عملوا السوء،
وقوله: إن ربك من بعدها تكرير للتقرير والتحسين - انتهى. والحديث بعمومه وإطلاقه يدل على مشروعية
الصلاة مع الإمام إذا وجده يصل أو سيصل أي صلاة كانت من الصلوات الخمس لمن كان قد صلى جماعه أو
فرادى، والأولى هي الفريضة. والآخرى نافلة، كما صرح به في رواية لأحمد (رواه مالك) عن زيد بن أسلم عن
بسر عن أبيه محجن، والنسائي من طريق مالك. وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ٣٤) من طريق الثوري، ومالك
عن زيد بن أسلم. ونسبه الحافظ في الإصابة للبخاري في الأدب المفرد، وابن خزيمة، ونسبه أيضاً في التلخيص
لابن حبان والحاكم. وأخرجه أيضاً الطحاوي والدارقطني والدارمي والبيهقي (ج ٢ ص ٣٠٠)، وهو في
المستدرک (ج ١ ص ٢٤٤). من طريق مالك ومن طريق الشافعي عن عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم، ثم
قال الحاكم: هذا حديث صحيح ومالك بن أنس الحكم في حديث المدنيين، وقد احتج به في الموطأ، وهو من النوع
الذي قدمت ذكره أن الصحابي إذا لم يكن له راويان لم يخرجاه - انتهى.

١١٦٨ - (٥) وعن رجل من أسد بن خزيمة، أنه سأل أبا أيوب الأنصاري، قال: يصلي أحدا في منزله الصلوة، ثم يأتي المسجد، وتقام الصلوة، فأصلي معهم، فأجد في نفسي شيئا من ذلك. فقال أبو أيوب: سألتنا عن ذلك النبي ﷺ، قال: فذلك له سهم جمع. رواه مالك، وأبو داود.

١١٦٩ - قوله (عن رجل من أسد) كذا في جميع النسخ. وكذلك نقله الجزري في جامع الأصول (ج ٦ ص ٤٢٠). وهكذا وقع في رواية البيهقي وفي الموطأ وأبي داود من بني أسد. وهذا الرجل مجهول لم يسم ولم يذكر (أنه سأل أبا أيوب الأنصاري) التجارى الخرزجي البدرى من كبار الصحابة (قال) أى الرجل السائل وهذا بيان للسؤال (يصلى أحدا في منزله الصلوة) أى المكتوبة (وتقام) وفي بعض النسخ: فتقام (فأصلى معهم) أى مرة أخرى بعد ما صليت في منزلي. قال الطيبي: فيه التفات من الغيبة إلى الحكاية على سبيل التجريد، لأن الأصل أن يقال أصلى في منزلي بدل قوله: يصلى أحدا - انتهى. قال القسارى: والأظهر كان الأصل أن يقال فيصلى معهم فالتفت، وكذا قوله (فأجد في نفسي) ولفظ الموطأ: فقال إني أصلى في بيتي، ثم آتى المسجد فأجد الإمام يصلى، فأصلى معه؟ (شيئا) أى شبهة (من ذلك) أى من إعادة الصلوة (سألنا عن ذلك) قال الطيبي: المشار إليه بذلك هو المشار إليه بذلك الأول والثالث أى الآتى، وهو ما كان يفعله الرجل من إعادة الصلوة بالجماعة بعد ماصلاها منفردا - انتهى. (قال) وفي بعض النسخ: فقال موافقا لما في أبي داود وجامع الأصول (فذلك) الظاهر أن المشار إليه هنا هو الرجل خلاف ما ذكره الطيبي أى فذلك الرجل الذى أعاد الصلوة بالجماعة (له سهم جمع) أى نصيب من ثواب الجماعة. وقال الخطابي في المعالم (ج ١ ص ١٦٥): يريد أنه سهم من الخير، جمع له فيه حظان. وفيه وجه آخر. قال الاخفش: سهم جمع، يريد سهم الجيش. وسهم الجيش هو السهم من الغنيمة، قال: والجمع ههنا هو الجيش، واستدل بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ التَّقِي الْجَمْعَانِ - ٣: ١٥٥، ١٦٦﴾، ويقول: ﴿سَيَهْزَمُ الْجَمْعُ - ٥٤: ٥٤﴾، ويقول: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانِ - ٢٦: ٦١﴾. وقال ابن عبد البر: له أجر الغزاة في سبيل الله. وقال الباجي: يحتمل عندى أن ثوابه مثل ثواب الجماعة، ويحتمل مثل سهم من بيت بالمزدلفة في الحج، لأن جمعا اسم المزدلفة، ويحتمل أن له سهم الجمع بين الصلوتين صلوة الفذ والجماعة، فيكون فيه الإخبار بأنه لا يضيع له أجر الصلوتين - انتهى. قال الطيبي: قوله: فأجد في نفسي، أى أجد في نفسي من فعل ذلك حزاة، هل ذلك لى أو على؟ قيل له سهم جمع أى ذلك لك لا عليك، ويجوز أن يكون المعنى أنى أجد من فعل ذلك روحا أو راحة، قيل ذلك الروح نصيبك من صلوة الجماعة، والأول أوجه - انتهى. (رواه مالك وأبو داود) الحديث عند مالك موقوف، وعند أبي داود مرفوع. وكلام المصنف هذا يدل على أنه مرفوع عندهما جميعا، فكان ينبغي

١١٦٢ - (٦) وعن يزيد بن عامر، قال: جئت رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فجلست ولم أدخل معهم في الصلاة، فلما انصرف رسول الله ﷺ رآني جالسا، فقال: ألم تسلم يا يزيد؟ قلت: بلى، يا رسول الله! قد أسلمت. قال: وما منعك أن تدخل مع الناس في صلوته؟ قال: إني كنت قد صليت في منزلي، أحسب أن قد صليت. فقال: إذا جئت الصلاة فوجدت الناس، فصل معهم وإن كنت قد صليت،

له أن يقول رواء مالك موقفا، وأبو داود مرفوعا أو يقول رواء أبو داود، ورواه مالك موقفا، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٣٠٠) مرفوعا من طريق أبي داود، وموقفا من طريق مالك. والحديث في سنده رجل مجهول، كما تقدم.

١١٦٢ - قوله (وعن يزيد بن عامر) بن الأسود العامري أبو حازم السوائي. قال في التقريب: صحابي، له حديث، يعني هذا الحديث. وقال في الإصابة: قال أبو حاتم: له صحة، روى عن النبي ﷺ في الصلاة. أخرجه أبو داود من طريق نوح بن حصصة عنه. ثم أخرجه الطبراني من هذا الوجه، وكان شهد حينئذ مع المشركين، ثم أسلم (جئت رسول الله ﷺ وهو في الصلاة) وفي أبي داود جئت والنبي ﷺ في الصلاة أي مع الجماعة. ولفظ المشكوة موافق لما في جامع الأصول (ج ٦ ص ٤٢٠) (جلست) أي في ناحية من المسجد منفردا عن الصف (ولم أدخل معهم) أي مع المصلين (في الصلاة) يعني إذ كنت قد صليت (فلما انصرف رسول الله ﷺ) أي عن الصلاة وانحرف عن القبلة (وآني جالسا) وفي أبي داود: قال فانصرف علينا رسول الله ﷺ، فرأى يزيد جالسا أي على غير هيئة الصلاة أو على حدة من الصف. ولفظ المشكوة موافق لما في جامع الأصول (الم تسلم) الهمة للاستفهام أي أما أسلمت؟ (قلت) وفي بعض النسخ: قلت، وفي أبي داود: قال أي يزيد (وما منعك) وفي أبي داود: فما منعك (أن تدخل مع الناس في صلوته) فانه من علامة الاسلام (قال) أي يزيد (إني كنت قد صليت في منزلي أحسب) حال من فاعل صليت (إن قد صليت) قال الطبري: قوله أحسب الخ جملة حالية أي ظانا فراغ صلوته - انتهى. قلت: وفي أبي داود وأنا أحسب أي والحال إني كنت أحسب أن قد فرغتم من الصلاة. وفيه اعتذار، أن الأول عن عدم الدخول في صلاة الجماعة، وهو بقوله: إني كنت قد صليت. والثاني عن الصلاة في المنزل، وهو بقوله: أحسب أن قد صليت (قَالَ) أي رسول الله ﷺ (إذا جئت الصلاة) وفي أبي داود إلى الصلاة أي إلى المسجد. وفي جامع الأصول: إذا جئت الصلاة، كما في المشكوة (فوجدت الناس) أي يصارون (فصل معهم وإن) وصلى (كنت قد صليت) في منزلك أي ليحصل لك ثواب الجماعة وزيادة النافذة

تكن لك نافلة وهذه مكتوبة .

(تكن) أى الصلاة الثانية التى صليتها مع الناس (نافلة) بالنصب أى زائدة على الفرض (وهذه) أى الصلاة الأولى التى صليتها فى منزلك ، ويحتمل العكس ، لكن حديث يزيد بن الأسود المتقدم ، وحديث عجين عند أحمد (ج ٤ ص ٣٣٨) وحديث أبى ذر الساقى فى باب تعجيل الصلاة يرجع الاحتمال الأول (مكتوبة) بالرفع . وقيل : بالنصب . واعلم أنه اختلف فى الصلوة التى تصلى مرتين : هل الفريضة الأولى أو الثانية ، فقال الشافعى فى القديم أن الفريضة الثانية إذا كانت الأولى فرادى ، واستدل له بحديث يزيد بن عامر هذا ، لأن ظاهره أن الصلاة الأولى تكون نافلة . والثانية التى يصلها مع الناس مكتوبة ، ويقوى ذلك رواية الدارقطنى بلفظ : وليجعل التى صلى فى بيته نافلة . ذكرها الحافظ فى التلخيص (ص ١٢٢) والزيلعى فى نصب الرأية (ج ٢ ص ١٥٠) والمشهور فى مذهب المالكية هو أن يعيدها فى الجماعة بنية الفرض مع التفويض لله تعالى فى قبول ما شاء من الصلوتين لفرضه . وقال فى الشرح الكبير : ونذب لمن لم يحصل فضل الجماعة أن يعيد صلواته ولا يوقت ضرورة لا بعده مفوضا أمره لله تعالى فى قبول أيهما شاء لفرضه . قال الدسوقي : ما ذكره المصنف من كون المعيد ينوى التفويض . قال الفاكهاني : هو المشهور فى المذهب . وقيل : ينوى الفرض . وقيل ينوى النفل . وقيل : ينوى إكمال الفريضة . وقال ابن عبد البر : أجمع مالك وأصحابه : أن من صلى وحده لا يؤم فى تلك الصلاة . وهذا يدل على أن الأولى هى فريضة ، ومقتضى قواعد المالكية أنها على وجه الاعتداد بها ، وبحسب النظر الفقهي الدينوى هى الصلاة الأولى ، وأما بالاعتبار الآخرى ، فالأمر مفوض إلى الله تعالى ، واستدلوا للتفويض بأثر ابن عمر الذى يأتى بعد هذا . وقال الشافعى فى الجديد : أن الأولى هى الفريضة . وهو مذهب الحنفية ، وهو الحق لحديث يزيد بن الأسود السابق ، ولحديث عجين عند أحمد ، ولحديث أبى ذر المتقدم فى باب تعجيل الصلاة : ولحديث ابن مسعود عند مسلم ، وأبى داود فى معنى حديث أبى ذر وغير ذلك من الأحاديث التى ذكرها الهيثمى فى مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٤٤) . وأما حديث يزيد بن عامر الذى استدل به لقول الشافعى فى القديم فهو ضعيف ، ضعفه النووى ، لأن فى سنده نوح بن صعصعة ، وهو مستور ، كما قال الحافظ فى التقریب . وقال الدارقطنى : حاله مجبولة كما فى تهذيب التهذيب . وقال البيهقى : ان حديث يزيد بن الأسود أثبت منه وأولى ، مع أن اللفظ المذكور فى الكتاب ليس بصريح فيما ذهب إليه الشافعى . وأما الرواية بلفظ : وليجعل التى صلى فى بيته نافلة ، فهى ضعيفة شاذة ، كما صرح به الدارقطنى على ما نقله الحافظ عنه فى التلخيص (ص ١٢٢) . وقال الزيلعى فى نصب الرأية (ج ٢ ص ١٥٠) : قال الدارقطنى والبيهقى أنها رواية ضعيفة شاذة مردودة لمخالفتها الثقات . قال الشوكانى : وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن عامر للاحتجاج به ، كما هو مقتضى سكوت أبى داود والمنذرى . فالجمع بينه وبين حديث الباب يمكن بحمل حديث يزيد بن الأسود على من صلى الصلاة الأولى فى جماعة ، وحمل حديث يزيد بن عامر على من صلى منفردا ، كما هو الظاهر

رواه أبو داود .

١١٦٣ - (٧) وعن ابن عمر ، رضى الله عنهما ، أن رجلا سأله فقال : إنى أصلى فى بيتى ، ثم أدرك الصلوة فى المسجد مع الإمام ، أفأصلى معه ؟ قال له : نعم . قال الرجل : أيتنهما أجعل صلوتى ؟ قال ابن عمر : وذلك اليك ، إنما ذلك الى الله عزوجل ، فجعل أيتنهما شاء .

من سياق الحديثين . وأما أثر ابن عمر الآتى فسياق الجواب عنه (رواه أبو داود) ومن طريقه البيهقى (ج ٢ ص ٣٠٢) وسكت عنه أبو داود والمنذرى وقد عرفت أن فى سنده نوح بن صععة ، وهو مستور . وقال الدارقطنى : حاله مجهولة .

١١٦٣ - قوله (إنى أصلى فى بيتى) أى بالانفراد أو بالجماعة (فى المسجد) ليس هذا اللفظ فى نسخ الموطأ الموجودة وإن كان مراداً منها . وزاد الجزرى لفظ : فى المسجد . والمصنف تبعه فى ذكر سياق الحديث (أفأصلى معه) أى أزيد فى صلوتى فأصلى معه ، قاله الطيب . أو الفاء للتعقيب و تقديم الهمزة للصدارة (قال له نعم) وفى الموطأ : فقال له عبد الله بن عمر نعم (أيتنهما) قال القارى : بالنصب فى أكثر النسخ . وفى نسخة السيد : بالرفع . والاول أظهر أى آية الصلوتين (أجعل صلوتى) أى أعدهما عن فرضى (قال) وفى الموطأ فقال له (وذلك اليك) قال الطيب : اخبار فى معنى الاستفهام بدليل قوله (إنما ذلك الى الله) قلت : وقع فى الموطأ أو ذلك اليك أى بهمزة الاستفهام ، وكذا نقله الجزرى عن الموطأ ، و وقع عند البيهقى ، وذلك كافى المشكوة (يحمل) الفرض (أيتنهما شاء) يعنى الله يعلم التى يتقبلها عن الفريضة إذا صايتها بنية الفرض ، وهذا هو المشهور فى مذهب مالك أعنى الإعادة بنية الفرض مع التفويض إلى الله فى قبول شاء من الصلوتين لفرضه . كما تقدم . وقال ابن حبيب : معناه أن الله يعلم التى يتقبلها ، فألم على وجه الاعتداد بها ، فهى الاولى ، ومقتضى هذا أن يصلى الصلوتين بنية الفرض . وقال ابن الماجشون وغيره : أراد به القبول فإن الله تعالى قد يقبل الفريضة دون النافذة وبالعكس . وقال القارى : لأن المدار على القبول ، وهو معنى على العباد ، وإن كان جمهور الفقهاء يجعلون الاولى فريضة ، و أيضاً يمكن أن يقع فى الاولى فساد فيحسب الله تعالى نافذته بدلاً عن فريضته ، فالاعتبار الآخرى غير النظر الفقهى الدينوى - انتهى . وعلى هذا فلا منافاة بينه وبين قول من قال الفريضة هى الاولى ، كما روى عن ابن عمر نفسه أنه سئل عن الرجل يصلى الظهر فى بيته ثم يأتى المسجد والناس يصلون فيصل معهم فأيتنهما صلوته قال الاولى منهما صلوته . ذكره القارى فى شرح مسند أبى حنيفة ، وكذا حكاه عنه ابن عبد البر و قال : فى وجه الجمع بين قوليهما أنه يحتمل أن يكون شك فى رواية مالك ثم إن له أن صلوته هى

رواه مالك.

١١٦٤ - (٨) وعن سليمان مولى ميمونة، قال: أتينا ابن عمر على البلاط، وهم يصلون فقلت: ألا تصلى معهم؟ قال: قد صليت، وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تصلوا صلوة في يوم مرتين.

الاولى فرجع من شكه إلى يقين عليه، ومحال أن يرجع إلى شك - انتهى. قلت: الأحاديث المرفوعة الصحيحة صريحة في أن صلواته هي الأولى، وأنه يجعل الثانية نافلة والأولى فريضة فهي مقدمة على أثر ابن عمر هذا (رواه مالك) عن نافع أن رجلا سأل عبد الله بن عمر فقال الخ. ورواه البيهقي من طريق مالك.

١١٦٤ - قوله (عن سليمان) بن يسار الهلالي المدني (أتينا ابن عمر) وفي أبي داود: أتيت ابن عمر، والسياق المذكور هنا موافق لما ذكره الجزري (ج ٦ ص ٤٢٣، ٤٢٤) (على البلاط) بفتح الباء ضرب من الحجارة يفرش به الأرض. وفي المصباح البلاط كل شيء فرشت به الدار من حجر وغيره. وفي القاموس: البلاط كسحاب الأرض المستوية الملساء والحجارة التي تفرش في الدار وكل أرض فرشت بها أو بالآجر. وهو موضع المدينة. وقال في النيل: هو موضع مفروش بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة. وقال الحفاظ في مقدمة الفتح: هو موضع قريب من مسجد المدينة اتخذ عمر لما يتحدث (وم) أي أمه (يصلون) أي على البلاط لا في المسجد وابن عمر قد صلى قبلهم في المسجد بالجماعة، وهو الذي فهمه النسائي يدل عليه ترجمته على هذا الحديث بلفظ: سقوط الصلوة عن صلى مع الإمام في المسجد جماعة (قال قد صليت) لم يدخل في صلواتهم لأنه صلى جماعة، كما فهمه النسائي. وقال الروي: إنما لم يعبدها ابن عمر لأنه كان صلاها في جماعة - انتهى. وميل: كان الوقت صباحا أو مغربا، فقد روى عنه أنه كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الإمام فلا يعد لهما. وقد ذكره المصنف بعد هذا الحديث، ورواه عبد الرزاق بلفظ: إن كنت قد صليت في أمالك ثم أدركت الصلوة في المسجد مع الإمام فصل معه غير الصبح والمغرب فأنهما لا تصليان مرتين (وإنى سمعت) وفي أبي داود والنسائي: إنى سمعت أي بدون الواو (لا تصلوا صلوة) أي واحدة (في يوم) أي في وقت واحد (مرتين) هذا لفظ أحمد وأبي داود. ولفظ النسائي: لاتعاد الصلوة في يوم مرتين. قال الشوكاني: قد تمسك بهذا الحديث القائلون أن من صلى في جماعة ثم أدرك جماعة لا يصلي معهم، كيف كانت، لأن الإعادة لتحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له وهو مروي عن الصيدلاني والغزالي وصاحب المارشد، والحديث يخالف الأحاديث السابقة والذي مر من الآثار من ابن عمر نفسه من إقصاءه به رجلا سألته، وأختلف في وجه الجمع فقيل: يحمل هذا الحديث على من صلى بالجماعة، والأحاديث الأخرى على من صلى منفردا. قال البيهقي (ج ٢ ص ٣٠٣).

رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي.

١١٦٥ - (٩) وعن نافع، قال: إن عبد الله بن عمر كان يقول: من صلى المغرب أو الصبح، ثم أدركهما مع الإمام، فلا يعد لهما. رواه مالك.

إن صح هذا الحديث يحمل على ما إذا صلاها مع الإمام أى في جماعة و إلى هذا التوجيه أشار النسائي في ترجمته المتقدمة، ويوب عليه أبو داود بلفظ: إذا صلى جماعة ثم أدرك جماعة هل يعد الصلاة؟ وقيل: المراد بحديث ابن عمر هذا انتهى عن أن يصلبها على وجه الفرض. قال في الاستذكار: اتفق أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه على أن معنى قوله لا تصلا صلاة في يوم مرتين أن ذلك أن يصلى الرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيدا على جهة الفرض أيضا. وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة اقتداء بالنبي ﷺ في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين، لأن الأولى فريضة والثانية نافلة، فلا إعادة حينئذ. انتهى. وقيل: هو محمول على ما إذا لم تكن عن سبب. قال الخطابي في المعالم (ج ١ ص ١٦٦) هذه صلاة الايثار والاختيار دون ما كان لها سبب كالرجل يدرك الجماعة وهم يصلون فيصلى معهم ليدرك فضيلة الجماعة توفيقا بين الاخبار وربما للاختلاف بينها. انتهى. (رواه أحمد وأبو داود والنسائي) وأخرجه أيضا الطحاوي وابن حزم في المحلى وصححه والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما. قال النووي: استاده صحيح. وفي سنده عمرو بن شعيب روى عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قال في تهذيب التهذيب (ج ٨ ص ٤٥) قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين إذا حدث عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء. وقال ابن حبان: عمرو بن شعيب في نفسه ثقة يحتاج بحظه إذا روى عن غير أبيه.

١١٦٥ - قوله (وعن نافع) أى مولى ابن عمر (قال) أى نافع (فلا يعد) بفتح الياء وضم العين من

العود (لها) أى للصبح والمغرب، لأن الصلاة الثانية تكون نافلة والتفل بعد صلاة الصبح منهي عنه، ولأن النافلة لا تكون وترا، وبه قال النخعي والأوزاعي ولم يذكر ابن عمر الهى عن الصلاة بعد العصر، لأنه كان يحمله على أنه بعد الاصفرار، ومن جوز الإعادة مع كون الوقت وقت كراهة. قال أحاديث الإعادة مخصصة لعموم أحاديث النهي كما تقدم (رواه مالك) وأخرجه أيضا عبد الرزاق ولفظه: إن كنت قد صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة في المسجد مع الإمام فصل معه غير الصبح والمغرب، فانهما لا يصلان مرتين. وأما ما ذكره القارى في المرقاة من أن الدارقطني أخرج عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: إذا صليت في أهلك ثم أدركت فصلها إلا الفجر والمغرب، ففيه إن لم أجد هذا الحديث في سنن الدارقطني لا مرفوعا ولا موقوفا. والظاهر أنه وهم من القارى.

(٣٠) باب السنن وفضائلها

(باب السنن) أى المؤكدة والمستحبة (وفضائلها) قال فى اللغات : أراد بالسنن الصلوة التى تؤدى مع الفرائض فى اليوم واليلة وكانت رسول الله ﷺ يواطى عليها مؤكدة أو غير مؤكدة ، وسمى انقسم الأول الرواتب مأخوذ من الرتب وهو الدوام والثبوت ، يقال رتب رتوبا ثبت ولم يتحرك ، ومنه الترتيب ، ويمكن أن يجعل الرواتب أعم من المؤكد وقد جعل صاحب سفر السعادة (يعنى مجد الدين الفيروزآبادى صاحب القاموس) سنة العصر من الرواتب - انتهى . واختلف الفقهاء فى مشروعية الرواتب القبلية والعمدية للفرائض وتحديد ما ، فذهب الجمهور ، ومنهم الأئمة الثلاثة الشافعى وأحمد وأبو حنيفة إلى مشروعيتهما وأنها مؤكدة تستحب المواظبة عليها . وذهب مالك فى المشهور عنه إلى أنه لا توقيت فى ذلك ولا تحديد لحماية للفرائض ، لكن لا يمنع من تطوع بما شاء إذا أمن من ذلك . وذهب العراقيون من أصحابه إلى موافقة الجمهور ، فى المدونة : قلت : هل كان مالك يوقت قبل الظهر للنافلة ركعات معلومات أو بعد الظهر أو قبل العصر أو بعد المغرب فيما بين المغرب والعشاء أو بعد العشاء قال لا وإنما يوقت فى هذا أهل العراق - انتهى . وفى الشرح الكبير : لم تدب نقل فى كل وقت يحل فيه ، ونأكد التدب بعد صلوة المغرب كبعد ظهر وقبلها كقبل عصر بلا حد يتوقف عليه بحيث لو نقص عنه أو زادت أصل التدب بل يأتى بركتين وأربع وست وإن كان الأكل ما ورد من أربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر وست بعد المغرب - انتهى . وفيه أيضا وهى أى صلوة الفجر يعنى سنة رغبة أى رتبها دون السنة وفوق النافلة تفتقر لنية تحصيلها وتميزها عن مطلق النافلة بخلاف غيرها من التوافل المطلقة فيكنى فيه نية الصلوة وكذا التوافل التابعة للفرائض بخلاف الفرائض والسنن والرغبة وليس عندنا رغبة إلا الفجر - انتهى . قال ابن دقيق العيد فى شرح العمدة (ج ١ ص ١٧٠) فى تقديم السنن على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب ، أما فى التقديم فلأن الانسان يشتغل بأمور الدنيا وأسبابها فتكفى النفس فى ذلك بحالة بعيدة عن حضور القلب فى العبادة والخشوع فيها الذى هو روحها ، فإذا قدمت السنن على الفريضة تأنت النفس بالعبادة وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع ، فيدخل فى الفرائض على حالة حسنة لم يكن يحصل له لو لم تقدم السنة فإن النفس مجبولة على التكيف بما هى فيه ، لا سيما إذا كثرت أو طال ووردت الحالة المتنافية لما قبلها قد تمحو أثر الحالة السابقة أو تضعفه . وأما السنن المتأخرة فلما ورد أن التوافل جارية لتقصان الفرائض ، فإذا وقع الفرض ناسب أن يكون بعده ما يجبر خلا فيه إن وقع - انتهى . قلت : يشير بقوله ما ورد الى ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث تميم الدارى مرفوعا أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلواته فإن كان أتمها كتبت له تامة وإن لم يكن أتمها قال الله للملائكة أنظروا هل تجدون لعبدى من تطوع فكمثلون بها فريضته ثم الزكاة كذلك ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك - انتهى . وأخرجه الترمذى وأبو داود أيضا من حديث أبى هريرة

﴿ الفصل الأول ﴾

١١٦٦ - (١) عن أم حبيبة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : من صلى في يوم وليلة

قال النووي : تصح النوافل وتقبل وإن كانت الفريضة ناقصة لهذا الحديث وخبر لا تقبل نافلة المعلى حتى يؤدي الفريضة ضعيف ، ولو صح حمل على الراتبة البعدية لتوقفها على صحة الفرض - انتهى . قيل : والسنن في حقه ﷺ لزيادة الدرجات . قال القاري : السنة والنفل والتطوع والندوب والمستحب والمرغب فيه ألفاظ مترادفة معناها واحد ، وهو ما رجح الشارع فعله على تركه وجاز تركه وإن كان بعض المسنون أكد من بعض - انتهى . وقال الشامي في حاشيته على الدر المختار (ج ١ ص ٩٥) المشروعات على أربعة أقسام : فرض . و واجب ، وسنة وتفل ، فما كان فعله أولى من تركه مع منع الترك إن ثبت بدليل قطعي ففرض ، أو بظني فواجب ، و بلامنع الترك إن كان مما واطب عليه الرسول ﷺ أو الخلفاء الراشدون من بعده فسنة ، والا فتدوب وتفل . والسنة نوعان : سنة الهدى ، وتركها يوجب اساءة وكرهية . وسنة الزوائد ، وتركها لا يوجب ذلك سمي بذلك لأنها ليست من مكملات الدين وشعائره بخلاف سنة الهدى ، وهي السنن المؤكدة القرينة من الواجب التي يضلل تاركها ، لأن تركها استخفاف بالدين وبخلاف النفل فإنه كما قالوا ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنة بنوعيهما ولذا جعلوه قسما رابعا وجعلوا منه المتدوب والمستحب وهو ما ورد به دليل نذب يخصه ، فالنفل ما ورد به دليل نذب عموما أو خصوصا ولم يواظب عليه النبي ﷺ ، ولذا كانت دون سنة الزوائد . وقد يطلق النفل على ما يشمل السنن الرواتب ، ومنه قولهم باب الوتر والنوافل ، ومنه تسمية الحج نافلة ، لأن النفل الزيادة وهو زائد على الفرض مع أنه من شعائر الدين العامة - انتهى مختصرا .

١١٦٦ - قوله (عن أم حبيبة) هي أخت مملوكة بن أبي سفيان زوجة النبي ﷺ اسمها رملة بفتح راء وسكون هيم ولام بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية الأموية ، أم المؤمنين مشهورة بكينيتها . وقيل : اسمها هند ، والمشهور رملة . قال ابن عبد البر : وهو الصحيح عند جمهور أهل العلم بالنسب والسير والحديث والخبر ، وكذلك قال الزبير أسد قديما ، وأما صفية بنت أبي العاص بن أمية ، وهاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش الأسدي أسد خزيمية ، وتصر هو هناك ، ومات ، فزوجها رسول الله ﷺ ، وهي هناك سنة ست . وقيل : سنة سبع ، توفيت سنة اثنتين أو أربع . وقيل : تسع وأربعين . وقيل : وخمسين (من صلى في يوم وليلة) أي في كل يوم وليلة فهو من عموم التكررة في الإثبات مثل علمت نفس ونحوه ، لأن المقصود المواظبة كما يدل عليه قوله الآتي يصلي لله كل يوم ، وكما يدل عليه حديث عائشة عند الترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ : من تابر أي واطب ولازم وداوم ، وفيه أن الأجر المذكور منوط بالمواظبة على هذه النوافل لا بأن يصلي يوما دون يوم

ثنتي عشرة ركعة، بنى له بيت في الجنة: أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل صلاة الفجر. رواه الترمذى.

(ثنتي عشرة) بسكون النون (ركعة) بسكون الكاف أى تطوعاً غير فريضة كما في الرواية الآتية (بنى له) أى بهذه الركعات (بيت في الجنة) مشتمل على أنواع النعمة (أربعاً) يدل تفصيل (قبل الظهر) فيه دلالة على أن السنة الراتبية المؤكدة قبل الظهر أربع ركعات، وإليه ذهب الحنفية. وقال الشافعي وأحمد: الراتبية قبل الظهر ركعتان، واستدل لما يحدث ابن عمر الآتي وسيأتي البسط فيه وبيان القول الراجح ثم إن قوله أربعاً المتبادر منه أنها بسلام واحد، ويحتمل كونها بسلامين و الأقرب أن إطلاقها يشمل القسمين، قاله السندی (وركتين بعدها) فيه أن السنة بعد الظهر ركعتان، ويدل عليه أيضاً حديث ابن عمر بعد ذلك وحديث علي قال كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين. أخرجه الترمذى وحسنه، وحديث كريب المتقدم في باب أوقات النهي، وفيه قوله ﷺ أنافي ناس من عبد النيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر، ويؤيده حديث عائشة عند الترمذى وابن ماجه مرفوعاً بلفظ: من تأخر على ثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتاً في الجنة أربع ركعات قبل الظهر وركعتين بعدها الخ. وحديث أبي هريرة عند ابن عدى في الكامل، وفيه محمد بن سليمان الأصهباني، وهو ضعيف، ولا يعارض ذلك ما يأتي من حديث أم حبيبة أول أحاديث الفصل الثاني، لأنه يحمل على أن الأمر فيه للتوسع، ويقال ركعتان من الأربع مؤكدة وركعتان مستحبة وهذا لأنه لم يصرح عنه ﷺ في فضل الأربع بعد الظهر شيئاً غير هذا الحديث الواحد القولي وقد تكلم فيه بعض كذا ستعرف. وقيل: الأربع أفضل وآكد (وركتين بعد المغرب) الخ قال القاري: كل هذه السنن مؤكدة وآخرها آكدها حتى قيل يوجبها. قال ابن حجر: وهو صريح في رد قول الحسن البصري، وبعض الحنفية بوجوب ركعتي الفجر. وفي رد قول الحسن البصري أيضاً بوجوب الركعتين بعد المغرب - انتهى. قلت: اختلف في ترتيب سنن الرواتب، فقيل: أفضاها سنة الفجر ثم المغرب ثم سنة الظهر والعشاء سواء في الفضيلة وهذا عند الحنابلة. وقالت: الشافعية: أفضلها بعد الوتر ركعتا الفجر ثم سائر الرواتب ثم التراويح، ثم اختلفوا بعد ذلك هل القبليّة أفضل أو البعدية؟ ولهم فيه قولان: أحدهما: أن البعدية أفضل، لأن القبليّة كالمقدمة. وتلك تابعة والتابع يشرف بشرف متبوعه والثاني: أنهما سواء واختلفت أقوال الحنفية في ترتيب الرواتب. فقال في البحر عن القنية اختلف في آكد السنن بعد سنة الفجر، فقيل: كلها سواء والأصح أن الأربع قبل الظهر آكد. وقال في الدر المختار: آكدها سنة الفجر اتفاقاً ثم الأربع قبل الظهر في الأصح ثم الكل سواء وهكذا صححه في العناية والنهاية واستحسنه في فتح القدير. وقد تقدم أن سنة الفجر رغبة عند المالكية والباقي تطوعات ونوافل. والراجح عندى أن آكد السنن الوتر ثم ركعتا الفجر ثم التي قبل الظهر ثم الكل سواء. والله تعالى أعلم (رواه الترمذى) وقال:

وفي رواية لمسلم أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من عبد مسلم يصلي لله كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعا غير فريضة، إلا بنى الله له بيتا في الجنة - أو إلا بنى له بيت في الجنة - .
١١٦٧ - (٢) وعن ابن عمر، قال: صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر،

حديث حسن صحيح، فيه اعتراض على محي السنة صاحب المصابيح حيث ذكره في الصباح وترك الصحيح الآتي مع أن هذا اللفظ ليس بتمامه في الصحيحين ولا في أحدهما إنما هو لفظ الترمذي فكان حق البغوي أن يذكر حديث مسلم الآتي في الصباح، وحديث الترمذي في الحسان ليكون لاجمال مسلم كاليان والحديث المذكور، رواه النسائي مفسلا كالترمذي، ولكن قال وركعتين قبل العصر ولم يذكر ركعتين بعد العشاء، وكذلك فسره ابن حبان في صحيحه رواه عن ابن خزيمة بسنده، وكذلك رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٣١١) وقال: صحيح على شرط مسلم والبيهقي (ج ٢ ص ٢٧٢، ٢٧٣) وجمع الحاكم في لفظ بين الروایتين فقال فيه وركعتين قبل العصر وركعتين بعد العشاء، وكذلك عند الطبراني في معجمه كذا في نصب الراية (ج ٢ ص ١٣٨) قلت: وكذا وقع اثبات ركعتين قبل العصر وركعتين بعد العشاء في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه وابن عدى في الكامل لكن في سنده محمد بن سليمان الأصبهاني، وهو ضعيف (وفي رواية لمسلم أنها) أي أم حبيبة (يصلي لله كل يوم) أي ليلة (تطوعا) وهو ما ليس بفريضة، والمراد هنا السنة قاله ابن الملك (غير فريضة) قال الطيبي: تأكيد للتطوع فإن التطوع التبرع من نفسه بفعل من الطاعة وهي قسمان راتبة وهي التي داوم عليها رسول الله ﷺ وغير راتبة وهذا من القسم الأول والرتوب الدوام - انتهى. (الابن أبيه له بيتا في الجنة) الخ، وهذا الحديث أخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم (ج ١ ص ٣١٢) وأبو داود الطيالسي والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٢).

١١٦٧ - قوله (صليت مع رسول الله ﷺ) قال السدي: الظاهر أن المراد به المعية في مجرد المكان والزمان لا المشاركة والاقتران في الصلوة إذا المشاركة في النوافل الرواتب ما كانت معروفة، ويحتمل على بعد أنه اتفق المشاركة أيضا. وقال القاري: أراد به معية المشاركة لا معية الجماعة، ونظيره قوله تعالى حاكيا ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ ثُمَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ ٢٧: ٤٤﴾ وقال الحافظ: المراد بقوله مع التبعية أي أنهما اشتركا في كون كل منهما صلى صلوة لا التجميع، فلا حجة فيه لمن قال يجمع في روايت الفرائض، وسيأتي من رواية أبوب عن نافع عن ابن عمر قال حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات فذكرها - انتهى. وقال العيني: المراد من المعية هذه مجرد المتابعة في العدد وهو أن ابن عمر صلى ركعتين وحده كما صلى ﷺ ركعتين لا أنه اقتدى به عليه الصلوة والسلام فيهما (ركعتين قبل الظهر) هذا متمسك الشافعي في أن السنة قبل الظهر ركعتان، وهو قول الأكثرين من أصحابه وعد جمع من الشافعية الأربع قبل الظهر من الرواتب، كما هو مذهب الحنفية. وقد روى البخاري في صحيحه عن عائشة كان

.....

لا يدع أربعاً قبل الظهر وركتين قبل الغداة . وأختلف في وجه الجمع بين الحديثين ، **وقيل** : يحتمل أن ابن عمر قد نسي ركتين من الأربع . ورد بأن هذا الاحتمال بعيد **وقيل** : هو محمول على أنه كان إذا صلى في بيته صلى أربعاً وإذا صلى في المسجد اقتصر على ركتين . قال ابن القيم في زاد المعاد (ج ١ ص ٨٠) وهذا أظهر ، قلت : ويقوى ذلك ما سيأتى في حديث عبد الله بن شقيق عن عائشة كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج فيصلّي بالناس **وقيل** : يحمل على حالين فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعاً فحكى كل من ابن عمر وعائشة ما شاهداه **وقيل** : يحتمل أن يكون يصلي إذا كان في بيته ركتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلّي ركتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الأمرين **وقيل** : كان يصلي في بيته أربعاً فرأته عائشة وكان يصلي ركتين إذا أتى المسجد تحيته فظن ابن عمر أنها سنة الظهر ولم يعلم بالأربع التي صلاها في البيت ، وهذا أيضاً بعيد مثل الأول . **وقيل** : يمكن أن يكون مطلقاً على الأربع ، لكنه ظنها صلوة في الزوال لا سنة الظهر . قال ابن القيم في زاد المعاد (ج ١ ص ٨٠ ، ٨١) : وقد يقال : إن هذه الأربع لم تكن سنة الظهر ، بل هي صلوة مستقلة كان يصليها بعد الزوال ، كما (سيأتى) في حديث عبد الله بن السائب (وفي حديث أبي أيوب) قال فهو هذه هي الأربع التي أرادت عائشة أنه كان لا يدعون . وأما سنة الظهر فالركتان اللتان قال عبد الله بن عمر ، قال فتكون هذه الأربع التي قبل الظهر وردا مستقلاً سببه انتصاف النهار وزوال الشمس . قال القسطلاني لحديث ثوبان عند البزار : إنه ﷺ كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار ، وقال إنما ساعة تفتح فيها أبواب السماء ، وينظر الله إلى خلفه بالرحمة . قلت : وأولى الوجوه عندي هو الوجه الثالث أعنى أن يحمل ذلك على اختلاف الأحوال ، ويقال كان يصلي تارة أربعاً وتارة ركتين ، حكى كل من ابن عمر وعائشة ما رأى ، ورجحه الحافظ أيضاً ، لكن المختار فعل الأكثر الأكمل . قال ابن جرير الطبري : الأربع كانت في كثير من أحواله ، والركتان في قليلها . قلت : هذا هو الظاهر لكثرة الأحاديث في ذلك : منها حديث أم حبيبة السابق . ومنها حديث عبد الله بن شقيق عن عائشة ، وسيأتى . ومنها حديث عائشة أيضاً عند الترمذى وابن ماجه ، وقد ذكرنا لفظه . ومنها حديث عائشة أيضاً في السنن : أن رسول الله ﷺ كان إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاهن بعدها . ومنها حديث علي عند الترمذى ، وحسنه قال : كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركتين . قال الترمذى بعد روايته : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم ، يختارون أن يصلي الرجل قبل الظهر أربع ركعات ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق . قال القسطلاني : قيل في وجه عند الشافعي : إن الأربع قبل الظهر راتبة عملاً بحديث عائشة . قلت : ويؤيد تأكد استحباب الأربع حديث أم حبيبة الآتي ، وحديث

وركتين بعدها، وركعتين بعد المغرب في بيته، وركعتين بعد العشاء في بيته

البراء بن عازب عند الطبراني في الأوسط، وسعيد بن منصور في سننه مرفوعا بلفظ: من صلى قبل الظهر أربع ركعات كان كمن تهجد بهن من ليلته الحديث (وركتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته) الظاهر أن قوله في بيته قيد للأخيرة ويؤيد ذلك قوله (وركتين بعد العشاء في بيته) وهذا لفظ البخاري في رواية. وفي لفظ له: فأما المغرب والعشاء ففي بيته. قال الحافظ: استدل به على أن فعل التوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار، وحكى ذلك عن مالك والثوري. وفي الاستدلال به لذلك نظر. والظاهر أن ذلك لم يقع عن عمد، وإنما كان عليه السلام يتشاغل بالناس في النهار غالبا، وبالليل يكون في بيته غالبا. وأغرب ابن أبي ليلى، فقال لا تجزئ سنة المغرب في المسجد، حكاه عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته لحديث محمود بن لبيد رفعه: أن الركتين بعد المغرب من صلوة البيوت، وقال إنه حكى ذلك لآبيه عن ابن أبي ليلى، فاستحسنه - انتهى. قلت: الظاهر أن فعل الركتين بعد المغرب في البيت أفضل وأن ذلك وقع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عمد، يدل عليه حديث محمود بن لبيد عند أحمد بلفظ: اركعوا هاتين الركتين في البيوت، وحديث كعب بن عجرة الآتي، واختفوا في أن التطوع في المسجد أفضل أو في البيت. قال ابن عبد البر: قد اختلف الأئمة وعلماؤنا السلف في صلوة النافلة في المسجد، فكرهها قوم لهذا الحديث. والذي عليه العلماء أنه لا بأس بالتطوع في المسجد لمن شاء إلا أنهم يجمعون على أن صلوة النافلة في البيوت أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم: صلوة الرجل في بيته أفضل من صلوته في مسجدي إلا المكتوبة - انتهى. وفرق المالكية بين الرواتب والتفل المطلق، وبين الغرباء وأهل المدينة في الشرح الكبير لهم ونذب إيقاع نفل بمسجد المدينة بمصلاه صلى الله عليه وسلم. قال الدسوقي: إن قلت هذا يخالف ما تقرر أن صلوة النافلة في البيوت أفضل من فعلها في المسجد قلت يحمل كلام المصنف على الرواتب فإن فعلها في المساجد أولى كالفرائض بخلاف التفل المطلق، فإن فعلها في البيوت أفضل ما لم يكن في البيت ما يشغل عنها أو يحمل كلامه على من صلوته بمسجده عليه السلام أفضل من صلوته في البيت كالغرباء، فإن صلوتهم النافلة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من صلوتهم لها في البيوت، سواء كانت النافلة من الرواتب أو كانت نفلا مطلقا بخلاف أهل المدينة، فإن صلوتهم التفل المطلق في بيوتهم أفضل من فعله في المسجد - انتهى. وأما عند الحنفية والحنابلة فالأفضل أداء التطوع في البيت مطلقا، ولا كراهة في المسجد. أما كون البيوت أفضل في حق التطوع مطلقا فلا حديث التي وردت عن جماعة من الصحابة في الترغيب في صلوة النافلة في البيت. ذكرها المنذرى في الترغيب (ج ١ ص ١٣٣) ولأن هديه صلى الله عليه وسلم كان فعل عامة السنن والتطوع الذي لا سبب له في البيت وأما إنه لو فعلها في المسجد أجزأت من غير كراهة فلما يأتي من حديث ابن عباس في الفصل الثالث قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيل القراءة في الركتين بعد المغرب حتى يفرق أهل المسجد. ولما روى مسلم من حديث أبي هريرة إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً، زاد في

قال: وحدثنى حفصة أن رسول الله ﷺ، كان يصلي ركعتين خفيفتين، حين يطلع الفجر. متفق عليه.

١١٦٨ - (٣) وعنه قال كان النبي ﷺ: لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف، فيصلي

رواية فإن عجل بك شيء - فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت، ولما يأتي من حديث أنس في الفصل الثالث قال كنا بالمدينة فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري - الحديث، ولما روى الطبراني في الكبير من حديث ابن عمر مرفوعاً من صلى العشاء الآخرة في جماعة، وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر، ولأن تقييد ابن عمر سنة المغرب والعشاء والفجر بكونها في البيت، يدل على أن ما عداها كان بفعله في المسجد أي في بعض الأحيان، ولما روى عن حذيفة قال أتيت النبي ﷺ، فصليت معه المغرب، فصلى إلى العشاء، رواه النسائي، قال المنذرى: بإسناد جيد، وغير ذلك من الأحاديث، هذا. وقال ابن الملك: قيل: في زماننا إظهار السنة الراتبة أولى ليعلمها الناس. قال القاري: أي ليعلموا عملها أو لتلا ينسبوه إلى البدعة. ولا شك أن متابعة السنة أولى مع عدم الالتفات إلى غير المولى - انتهى. قلت: لا شك أن متابعة السنة أولى، لكن من المعلوم أنه قد يترك بعض المختارات من أجل خوف أن يقع الناس في أشد من ترك ذلك المختار. فالأولى عندي اليوم أداء الرواتب في المسجد لا سيما للخواص من العلماء والمشايخ، فإن الناس تبع لهم فيما يفعلون ويذرون فيتركون أولاً فعلها في المسجد في اتباعهم، ثم يتركونها رأساً لوقوع التواني في الأمور الدينية والغفلة عنها سيما التطوعات والوافل، ولأنه لا يؤمن أن يتهمهم بعض الناس بترك الرواتب وإهمالها، وقد شاهدنا ذلك في أمر التراويح حيث أنه لما سمع بعض الجهال أن صلاة الليل في البيت في آخر الليل أفضل من أوله في المسجد، ورأوا بعض العلماء أنهم لا يصلونها في أول الليل ترك هؤلاء أيضاً التراويح في المسجد بالجماعة في أول الليل قائلين أنا نقوم في آخر الليل لكنهم يتركونها رأساً فلا يصلونها لا في أول الليل ولا في آخره (قال) أي ابن عمر (وحدثني حفصة) أي اخته بنت عمر زوجة النبي ﷺ (أن رسول الله ﷺ كان يصلي ركعتين خفيفتين حين يطلع الفجر) وفي البخاري: بعد ما يطلع الفجر، وزاد وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها وفي لفظه: وركعتين قبل صلاة الصبح وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها حدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن، وطلع الفجر صلى ركعتين قال الحافظ: وهذا يدل على أنه إنما أخذ عن حفصة وقت إيقاع الركعتين قبل الصبح لا أصل مشروعتيهما انتهى (متفق عليه) واللفظ للبخاري. وأخرجه أيضاً مالك والترمذي والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧١-٤٧٧) وغيرهم.

١١٦٨ - قوله (كان لا يصلي) أي شيئاً (بعد الجمعة حتى ينصرف) أي حتى يرجع إلى بيته (فيصلي)

ركعتين في بيته . متفق عليه .

١١٦٩ - (٤) وعن عبد الله بن شقيق ، قال : سألت عائشة ، عن صلاة رسول الله ﷺ ، عن قطوعه ، فقالت : كان يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً ، ثم يخرج فيصلّي بالناس ثم يدخل فيصلّي ركعتين . وكان يصلي بالناس المغرب ، ثم يدخل فيصلّي ركعتين . ثم يصلي بالناس العشاء . ويدخل بيتي فيصلّي ركعتين . وكان يصلي من الليل تسع ركعات فيهن .

بالرفع . قال الطيبي : عطف من حيث الجملة لا من حيث التشريك على ينصرف ، أى لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف ، فإذا انصرف يصلي ركعتين . ولا يستقيم أن يكون منصوباً عطفاً عليه لما يلزم منه أن يصلي بعد الركعتين الصلوة . وهذا معنى قول ابن حجر : اذ يصير التقدير لا يصلي حتى يصلي ، وليس مراداً لقضائه (ركعتين) يريد بهما سنة الجمعة . وفيه دليل على أن السنة بعد الجمعة ركعتان . وبه استدل من قال به . وسيأتى الكلام على ذلك مفصلاً في شرح حديث ابن مريّة الآتي في آخر الفصل (في بيته) عملاً بالأفضل . وقال القسطلاني : لأنهما لو صلاهما في المسجد ربما يتوم أنهما الثان حذفتا ، وصلوة النفل في الخلوة أفضل . وقال الحافظ : الحكمة في ذلك أنه كان يبادر إلى الجمعة ثم ينصرف إلى القائلة بخلاف الظهر ، فإنه كان يبرد بها ، وكان يقل قبلها (متفق عليه) واللفظ لمسلم ، وأخرجه أيضاً أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٧) .

١١٦٩ - قوله (وعن عبد الله بن شقيق) من ثقات التابعين (عن صلاة رسول الله ﷺ) أى ليلاً ونهاراً ما عدا الفرائض ، ولذا قال (عن قطوعه) قال الطيبي : يدل عن صلاة رسول الله ﷺ ، كذا في صحيح مسلم . وهذه العبارة ، يعنى بلفظ عن أول ما في المصايح ، وهو قوله من التطوع - انتهى . قلت : وقع عند أبي داود من التطوع ، كما في المصايح . قال القاري : فكون من ، بيانية ، والأولوية باعتبار الأصحية (كان يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً) فيه دليل على أن المؤكدة قبلها أربع ، وهو وجه عند الشافعي (ثم يخرج) أى إلى المسجد (فصلّي بالناس) أى الفريضة (ثم يدخل) أى بيتي (فصلّي ركعتين) ولعل وجه ترك العصر لأنها بصدد بيان السنن المؤكدة (وكان يصلي بالناس المغرب ، ثم يدخل) الخ في الحديث دليل على استحباب أداء السنة في البيت (وكان) أى أحياناً (يصلي من الليل) أى بعض أوقاته (تسع ركعات) قال ابن حجر : أى تارة ، وإحدى عشرة تارة ، واتقص تارة - انتهى . وجاء أنه كان يصلي ثلاث عشر ركعة . كما سيأتى في باب صلاة الليل (فيهن)

الوتر . وكان يصلي ليلًا طويلًا قائمًا ، و ليلًا طويلًا قاعداً ، وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم . وكان إذا قرأ قاعداً ركع وسجد وهو قاعد . وكان إذا طلع الفجر

أى فى جملتين (الوتر) وجاء بيان ذلك فيما روى مسلم وغيره عن سعيد بن هشام أنه قال لعائشة : أنبئينى عن وتر رسول الله ﷺ ، قالت : كنا نعد له سوا كه وطهوره ، فيعته الله متى شاء أن يعته من الليل ، فيسوك ويتوضأ ، ويصلى تسع ركعات ، لا يجلس فيها إلا فى الثامنة ، فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلّم ، ثم يقوم فيصلّى التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلّم تسليماً يسمعون ، ثم يصلى ركعتين بعد ما يسلّم وهو قاعد . فقلت إحدى عشر ركعة يا بنى . قلنا أسن رسول الله ﷺ ، وأخذ اللحم أوتر بسبع ، وصنع فى الركعتين مثل صنيعة الأولى . فقلت تسع يا بنى الخ (وكان يصلى ليلًا طويلًا) أى زماناً طويلاً من الليل (قائماً و ليلًا طويلاً قاعداً) قال فى المفاتيح : يعنى يصلى صلاة كثيرة من القيام والقعود أو يصلى ركعات مطولة فى بعض الليالى من القيام ، وفى بعضها من القعود (وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم) أى لا يقعد قبل الركوع ، قاله ابن حجر . وقال الطيبي : أى ينتقل من القيام اليهما . وكذا التقدير فى الذى بعده ، أى ينتقل اليهما من القعود (وكان إذا قرأ قاعداً ركع وسجد وهو قاعد) أى لا يقوم للركوع ، كذا فى المفاتيح . وفيه دليل على أن المشروع لمن قرأ قائماً أن يركع ويسجد من قيام ، ومن قرأ قاعداً أن يركع ويسجد من قعود . وفى رواية لمسلم : فإذا افتتح الصلوة قائماً ركع قائماً ، وإذا افتتح الصلوة قاعداً ركع قاعداً . و روى الشيخان وغيرهما عن عائشة أنها لم ترائى ﷺ يصلى صلاة الليل قاعداً قط حتى أسن ، وكان يقرأ قاعداً ، حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ تحوياً من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع ثم سجد ثم يفعل فى الركعة الثانية مثل ذلك . وهذا يدل على جواز الركوع من قيام لمن قرأ قاعداً . فيحمل على أنه كان يفعل أحياناً هذا وأحياناً ذاك . وبهذا يحصل التوفيق بين الحديثين . قال العراقي : يحمل على أنه كان يفعل مرة كذا ، ومرة كذا ، فكان مرة يفتح قاعداً ويتم قراءته قاعداً ويركع قاعداً ، وكان مرة يفتح قاعداً ويقرأ بعض قراءته قاعداً وبعضها قائماً ويركع قائماً ، فإن لفظ كان لا يقتضى المداومة - انتهى . واعلم أن ههنا أربع صور : الأولى أن ينتقل من القيام إلى الركوع والسجود . والثانية أن ينتقل من القعود اليهما . وهاتان المذكورتان فى حديث عبد الله بن شقيق عن عائشة . والثالثة أن ينتقل من القعود إلى القيام ويقرأ بعض القراءة قائماً ، ثم ينتقل من القيام إلى الركوع والسجود . وهذه المذكورة فى حديث عائشة الذى ذكرنا ، والرابعة عكس الثالثة ، وهى أن ينتقل من القيام إلى القعود فيقرأ بعض القراءة قاعداً ، ثم ينتقل من القعود إلى الركوع والسجود ، ولم ترو هذه الصورة وعلى هذا ، فكان ﷺ فى صلاة الليل على ثلاث أحوال : قائماً فى كلها ، وقاعداً فى كلها وقاعداً فى بعضها ثم قائماً . وأما أن يكون قائماً فى بعضها ثم

صلى ركعتين . رواه مسلم ، وزاد أبو داود ، ثم يخرج فيصلى بالناس صلاة الفجر .

١١٧٠ - (٥) وعن عائشة ، رضى الله عنها . قالت : لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر .

قاعدا ، وهي الصورة الرابعة فذهب الجمهور الى جوازها . قال العيني : جواز الركعة الواحدة بعضها من قيام وبعضها من قعود هو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وعامة العلماء ، وسواء في ذلك قام ثم قعد أو قعد ثم قام ، ومنعه بعض السلف ، وهو غلط . ولو نوى القيام ثم أراد أن يجلس جاز عند الجمهور ، وجوزه من المالكية ابن القاسم ، ومنعه أشهب - انتهى . وقال الشوكاني في النيل : حديث عائشة الثاني يدل على أنه يجوز فعل بعض الصلوة من قعود ، وبعضها من قيام ، وبعض الركعة من قعود ، وبعضها من قيام . قال العراقي : وهو كذلك . سواء قام ثم قعد أو قعد ثم قام ، هو قول جمهور العلماء كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق . وحكاة النووي عن عامة العلماء . وحكى عن بعض السلف منعه ، قال وهو غلط . وحكى القاضي عياض عن أبي يوسف ومحمد في آخرين كراهة القعود بعد القيام . ومنع أشهب من المالكية الجلوس بعد أن ينوي القيام . وجوزه ابن القاسم والجمهور - انتهى . (صلى ركعتين) أى خفيقتين ، وقد تقدم بيان ما يقرأ فيهما في باب القراءة (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧١ - ٤٨٩) مختصرا ومطولا (وزاد أبو داود) أشار بهذا الى الاعتراض على الشيخ محي السنة حيث أدرج هذه الجملة في حديث عائشة في الصحاح ، مع أنها لم تكن في واحد من الصحيحين (ثم يخرج) أى الى المسجد (فيصلى بالناس) إماما لهم (صلوة الفجر) أى فرض الصبح .

١١٧٠ - قوله (لم يكن النبي ﷺ على شيء) أى على تحفظ شيء . (من النوافل) أى الزوائد على

الفرائض من السنن (أشد) قال ابن حجر : خبر لم يكن ، أى أكثر (تعاهدا) أى تفقدا وتحفظا . وفي رواية أبي داود : أشد معاهدة ، أى محافظة ومداومة . وفي رواية لمسلم : ما رأيت رسول الله ﷺ إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر . زاد ابن خزيمة في هذه الرواية ولا إلى غنية (منه) أى من تعاهده عليه السلام (على ركعتي الفجر) قال الطبري : قولها «على» متعلقة بقولها تعاهدا . ويجوز تقديم معول التمييز . والظاهر أن خبر لم يكن «على شيء» ، أى لم يكن يتعاهد على شيء من النوافل ، وأشد تعاهدا حال أو مفعول مطلق على تأويل أن يكون التعاهد متعاهدا كقوله أو أشد خشية - انتهى . وفي الحديث دليل على عظم فضل ركعتي الفجر ، وأن المحافظة عليهما أشد من المحافظة على غيرهما ، وقد ثبت أنه ﷺ كان لا يتركهما حضرا ولا سفرا ، وعلى أنهما

متفق عليه .

١١٧١ - (٦) وعنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها. رواه مسلم.

١١٧٢ - (٧) وعن عبد الله بن مغفل، قال: قال النبي ﷺ: صلوا قبل صلاة المغرب ركعتين،

صلوا قبل صلاة المغرب ركعتين،

سنة ايستا واجبتين، وبه قال جمهور العلماء. وحكى ابن أبي شيبة عن الحسن البصري أنه ذهب إلى وجوبهما. وذكر المرغيناني عن أبي حنيفة: أنها واجبة. وفي جامع المحبوب روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لو صلى سنة الفجر قاعدا بلا عذر لا يجوز. والصواب عدم الوجوب لقولها على شيء من النوافل ولأنه ﷺ ساقها مع سائر السنن في حديث المشاورة (متفق عليه) وأخرجه أيضاً أبو داود وابن خزيمة والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٠).

١١٧١ - قوله (ركعتا الفجر) أي سنة الفجر هي المشهورة بهذا الاسم (خير من الدنيا وما فيها) أي أثنائها ومتاعها يعني أجرهما خير من أن يعطى تمام الدنيا في سبيل الله تعالى أو هو على اعتقادهم أن في الدنيا خيراً وإلا ففدرة من الآخرة لا يساويها الدنيا وما فيها، قال الطيبي: إن حمل الدنيا على اعراضها وزهرتها فالخير إما مجرى على زعم من يرى فيها خيراً أو يكون من باب أي الفريقين خير مقاماً وإن حمل على الانساق في سبيل الله فتكون هاتان الركعتان أكثر نواباً منها - انتهى. وقال في حجة الله البالغة إنما كانتا خيراً منها، لأن الدنيا فانية ونعيمها لا يخلو عن كدر النصب والتعب، ونوابهما باق غير كدر - انتهى. وقد استدل به على أن ركعتي الفجر أفضل من الوتر، وهو أحد قول الشافعي، ووجه الدلالة أنه جعل ركعتي الفجر خيراً من الدنيا وما فيها وجعل الوتر خيراً من حر النعم، وحر النعم جزء ما في الدنيا. وأصح القولين عن الشافعي أن الوتر أفضل. وقد استدل لذلك بما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً أفضل الصلاة بعد الفريضة الصلاة في جوف الليل، وبالاختلاف في وجوبه كما سيأتي (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد والترمذي والنسائي والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٠) وفي رواية لمسلم: أنه قال في شأن الركعتين عند طلوع الفجر لهما أحب إلى من الدنيا وما فيها جميعاً.

١١٧٢ - قوله (صلوا قبل صلاة المغرب ركعتين، صلوا قبل صلاة المغرب ركعتين) كذا وقعت هذه

الجملة مكررة في بعض النسخ المطبوعة بالهند، وكذا وقعت في المصايح. وهو موافق لما في سنن أبي داود قال الحافظ: وأعادها الاسماعيلي ثلاث مرات - انتهى. ووقعت في بعض نسخ المشكاة الأخرى مرة فقط، كما في نسخة صاحب أشعة اللغات شرح المشكاة بالفارسية. وفي النسخة التي على هامش المرقاة، وفي نسخة القاري التي

قال في الثالثة: لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة.

صحها على عدة نسخ معتمدة مفروقة مسموعة صحيحة بينها في أول شرحه وأخذ من مجموعها أصلاً اعتمده في الشرح. واختلف النسخ أيضاً في ذكر قوله ركعتين فيوجد هذا اللفظ في طبعات الهند، وفي النسخة التي على هامش المرقاة، وكذا هو موجود في المصاييح، وهذا هو موافق لرواية أبي نعيم في المستخرج، ولرواية أبي داود أيضاً. ويظهر من كلام صاحب الأشعة والقارى في شرحيهما: أن هذا اللفظ لم يكن في النسخ الموجودة عندهما حيث لم يذكر ولم يأخذ ذلك في أصلي شرحيهما. ففي أشعة اللغات (ج ١ ص ٥٢٥) (قال رسول الله ﷺ: صلوا قبل صلاة المغرب) تمتاز بكذا يبدل بيش از نماز مغرب يعني دو ركعت اين را سه بار مكرر فرمود. وفي المرقاة (ج ٢ ص ١١٢) (قال النبي ﷺ: صلوا قبل صلاة المغرب) أي ركعتين، كما في رواية صحيحة، وكرر ذلك ثلاثاً - انتهى. أي كما يدل عليه قوله في الثالثة. فعلى ما في نسختي القارى وصاحب الأشعة لا اعتراض على صاحب المشكوة في عزو الحديث للبخارى. وأما على ما في طبعات الهند فيرد عليه أنه كيف نسب هذه الرواية إلى البخارى، مع أنه لم تقع هذه الجملة عنده مكررة، ولا وقع في روايته لفظ ركعتين. ويرد عليه أيضاً أنه جعل الحديث متفقاً عليه، مع أنه لم يخرج مسلم أصلاً، نعم أخرج مسلم من حديث عبد الله بن مغفل بلفظ: بين كل أذنين صلاة، قالها ثلاثاً، قال في الثالثة لمن شاء. وأخرجه البخارى أيضاً، وقد تقدم في باب فضل الأذان. والظاهر أن المصنف تبع في ذلك الجزرى حيث صرح في جامع الأصول (ج ٧ ص ٢٤) بأنه أخرجه البخارى ومسلم. وقد أخطأ أيضاً صاحب المصاييح في ذكر هذه الرواية في الصحاح. والحديث فيه دلائل على استحباب الركعتين بين الغروب وصلاة المغرب. وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين، ومن المتأخرين أحمد وإسحاق وأصحاب الحديث. وهو الحق. والقول بأنه منسوخ بما لا تنفك اليه لأنه لا دليل عليه (قال) أي النبي ﷺ (في) المرة (الثالثة) أي عقبها (لمن شاء) يعني أنه ﷺ ذكر في المرة الثالثة لفظ لمن شاء. قال الطيبي: أي ذلك الأمر لمن شاء - انتهى. وفيه إشارة إلى أن الأمر حقيقة في الوجوب إلا إذا قامت قرينة تدل على التخيير بين الفعل والترك. فقوله: لمن شاء إشارة إليه، فكان هذا صارفاً عن الحل على الوجوب. قال الطيبي: فيه دليل على أن أمر النبي ﷺ محمول على الوجوب حتى يقوم دليل غيره. ويوضحه قول ابن حجر: سنة أي عزيمة لازمة متمسكين بقوله صلوا، فإنه أمر والأمر للوجوب، فتعليقه بالمشيئة يدفع حمله على حقيقته، فيكون مندوباً - انتهى.

(كراهية) منصوب على التعليل أي قال ذلك لأجل كراهية (أن يتخذها الناس سنة) أي طريقة لازمة لا يجوز تركها أو سنة راتبة يكره تركها. قال المحب الطيبرى: لم يرد نفي استحبابها، لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب، بل هذا الحديث من أقوى الأدلة على استحبابها. ومعنى قوله: سنة أي شريعة وطريقة لازمة. وكان المراد انحطاط مرتبتها عن رواتب الفرائض، ومن ثم لم يذكرها أكثر الشافعية في الرواتب، وقد عدّها بعضهم.

.....

ونعقب بأنه لم يثبت أنه ﷺ واظب عليها . قال ابن القيم : الصواب في هاتين الركعتين أنهما مستحبتان مندوب اليهما ، وليستا بستم راتبة كسائر السنن الرواتب . قال القسطلاني : والذي صححه النووي أنها سنة للأمر بهما في هذا الحديث . وقال مالك بعدم السنية . وقال النووي في المجموع : واستحبناهما قبل الشروع في الإقامة ، فإن شرع فيها كره الشروع في غير المكتوبة لحديث : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . وعن النخعي أنها بدعة ، لأنه يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها . وأجيب بأنه خيال فاسد منابذ للسنة ، فلا يلتفت إليه ، ومع هذا فزمنهما يسير لا تأخر به الصلاة عن أول وقتها . قال ابن الهمام : وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدمنا عن الفقيه استثناء القليل ، والركعتان لا تزيد على القليل إذا تجوز فيهما - انتهى . قال الحافظ : وبمجموع الأدلة يرشد إلى تخفيفها ، كما في ركعتي الفجر - انتهى . وذهب الحنفية إلى عدم استحبابهما ، بل قال بعضهم بكرهتهما واستدلوا بالنهي الاستحباب بأحاديث منها ما رواه أبو داود ومن طريقه البيهقي عن طائوس . قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب ، فقال ما رأيت أحدا على عهد رسول الله ﷺ يصليهما ، ورخص في الركعتين بعد العصر - انتهى . سكت عنه أبو داود ثم المنذري . قال النووي في الخلاصة : إسناده حسن . وأجيب عنه بأن في سنده ضعفاً شديداً يباع الطيالسة ، وهو وإن كان ممن لا بأس به لكن الظاهر أن الحديث وهم منه ، وقد تفرد بروايته عن طائوس ، وكيف يصح هذا الحديث ، وقد روى في الصحيحين وغيرهما عن أنس وعقبة ابن عامر أن الصحابة كانوا يصلون بين أذان المغرب وإقامته في عهده ﷺ ومحضرته ، كما سيأتي ، وروى عن عبد الله بن مغفل الأمر بذلك ، وأنه ﷺ قد صلاهما ، وروى عن جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلونهما بعد وفاته ، منهم أنس وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب وأبو أيوب الأنصاري وأبو الدرداء وجابر بن عبد الله وأبو موسى وأبو رزة وغيرهم ، وكذلك روى عن جماعة من التابعين أنهم كانوا يصلون قبل فرض المغرب بين الأذان والإقامة . وقال النووي في الخلاصة : وأجاب العلماء عنه بأنه نفي ، فتقدم رواية المثبت ، ولكونها أصح وأكثر رواة ولما معهم من علم ما لم يعلمه ابن عمر - انتهى . ذكر هذا الجواب الزيلعي في نصب الراية (ج ٢ ص ١٤٠) . وأقره ، ولم يتكلم عليه بشيء ، وتكلم عليه ابن الهمام في قبح القدير بما لا يعاب به ، فإن حاصل كلامه : معارضة حديث ابن عمر بهذا بأحاديث الصحيحين المثبتة ، ثم ترجيح حديث ابن عمر عليها بعمل أكابر الصحابة على وقعه كإبي بكر وعمر ثم إنكار ترجيح حديث أنس وغيره على حديث ابن عمر لكون الأول مثبتاً والثاني نافياً بناء على أن النبي فيها كالاتبات . فإنه لو كان الحال على ما في رواية أنس لم يخف على ابن عمر . قلت : قد حقق وقرر في محله أن حديث غير الصحيحين لا يساوى ولا يعارض حديثهما ، وأن حديثها يقدم على حديث غيرهما عند المخالفة وهذه

.....

مما تمالا عليه كلمة المحدثين خلفا وسلفا والفقهاء المتقدمين والمتأخرين قاطبة إلا ابن الهمام ومن تبعه من تلامذته وغيرهم . فالشيخ ابن الهمام هو أول من خالف هذا الأصل ، وخرق هذا الاجماع . وغرضه من ذلك ، كما قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى مقدمة شرح سفر السعادة بعد ما مشى بمشاه ورضى بما ارتضاه ، تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ومعارضتهم لإيادهم ، قال الشيخ الدهلوى مشيرا إلى كلام ابن الهمام فى مخالفة هذا الأصل . وهذا نافع مفيد فى غرضنا من شرح هذا الكتاب يعنى السفر ، وهو تأييد المذهب الحنفى وهذا صريح فى اقرارهم بأن تأييد مذهب الحنفية إنما يتأتى بصيرورة الصحيحين كغيرهما من الصحاح بإبطال الخصوصية . منهما صحة وثقة وأن محاولة هذه المخالفة إنما هو لكون هذا المذهب فى الأغلب على خلاف ما فى الصحيحين هذا . وقد أشبع الكلام فى الرد على ابن الهمام الشيخ محمد معين الحنفى أحد تلامذة الشاه ولى الله الدهلوى فى دراساته ، وخص الدراسة (ص ٢٧٧ - ٢٢٢) الحادية عشر لذلك ، فعليك أن تطلعها ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلا يعارض حديث ابن عمر هذا ما روى الشيخان من الأحاديث المثبتة للصلاة قبل فرض المغرب بين الأذان والإقامة . وإما ترجيحه لحديث ابن عمر على توهم أن عمل أكابر الصحابة على وقته ففقيه أنه لم يثبت عن أحد منهم العمل على خلاف ما فى الأحاديث المثبتة بل يرد ما ادعاه ويطله حديث أنس عند البخارى فى باب الصلاة إلى الأسطوانة . قال : لقد رأيت كبار أصحاب النبى ﷺ يتدرون السوارى عند المغرب حتى يخرج النبى ﷺ . قال الحافظ : وعند النسائى قام كبار أصحاب رسول الله ﷺ . وأما قوله : لو كان الحال على ما فى رواية أنس لم يخف على ابن عمر . ففقيه أنه خفى ذلك على ابن عمر ، لأنهم لم يكونوا يواظبون عليه كالرواتب . وهذا على تقدير أن يكون حديث ابن عمر صحيحا ومعاوضا لحديث أنس وغيره من الصحابة . وأما على ما هو مقرر عند المحدثين والفقهاء من عدم مساواة حديث غير الصحيحين لحديثهما وترجيح حديثهما على حديث غيرهما عند المخالفة فلا حاجة إلى هذا الجواب ومنها : ما رواه الدارقطى شمس البيهقى فى سننهما عن حيان بن عبيد الله العدوى ثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ إن عند كل أذانين ركعتين ما خلا المغرب - انتهى . ورواه البزار فى مسنده وقال : لا نعلم . رواه عن ابن بريدة الاحبان ابن عبيد الله ، وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس به - انتهى . قلت : حيان بن عبيد الله وإن كان صدوقا لكنه اختلط . قال البخارى : ذكر الصلت منه الاختلاط . وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٣٣١) : قيل اختلط ، وذكره ابن عدى فى الضعفاء ، فالحديث ضعيف . وأيضاً كان بريدة وابنه عبد الله يصلان قبل صلاة المغرب فلو كان هذا الاستثناء الذى زاده حيان مخظوظاً لم يكونا يخالفان خبر النبى ﷺ . قال الحافظ فى الفتح : رواية حيان شاذة لأنه وإن كان صدوقا عند البزار وغيره ، لكنه خالف الحفاظ من أصحاب

.....

عبد الله بن بريدة في اسناد الحديث ومثله وقد وقع في بعض طرقه عند الاسماعيلي . وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوظاً لم يخالف بريدة راويه - انتهى . وقال البيهقي في المعرفة : أخطأ فيه حيان بن عبيد الله في الاسناد والمتن جميعاً . أما السند فأخرجاه في الصحيحين عن سعيد الجريري وكهس عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ قال : بين كل أذنين صلاة قال في الثالثة لمن شاء . وأما المتن فكيف يكون صحيحاً . وفي رواية ابن المبارك عن كهس في هذا الحديث قال وكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين . وفي رواية حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله ﷺ صلوا قبل المغرب ركعتين ، وقال في الثالثة لمن شاء خشية أن يتخذها الناس سنة . رواه البخاري في صحيحه - انتهى . ومنها : ما رواه الطبراني في كتاب مسند الشاميين عن جابر قال : سألت نساء رسول الله ﷺ هل رأيتم رسول الله ﷺ يصلي الركعتين قبل المغرب ؟ قلن لا غير أن أم سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسالته ما هذه الصلاة فقال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن - انتهى . قلت : في سنده يحيى بن أبي الحجاج . قال ابن معين والنسائي : ليس بشيء . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن عدي : لا أرى محدثه بأساً . وقال الحافظ في التقریب : لين الحديث . وفي سنده أيضاً عيسى بن ستان القسمل ، ضعفه أحمد والنسائي وأبو زرعة وابن معين ، وذكره الساجي والعقيلي في الضعفاء . وقال أبو حاتم : ليس بقوي في الحديث وقال العجلي : لا بأس به . وقال ابن خراش : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : لين الحديث . وعلى تقدير صحة هذا الحديث لجوابه هو ما ذكره الزيلعي قلنا عن النووي من أنه نفي فتقدم رواية المثبت الخ ومنها : ما رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة ثنا حماد بن أبي سليمان أنه سأل ابراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب قال فنهأ عنها ، وقال ابن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها - انتهى . قلت : هذا الحديث معضل فلا يصلح للاستدلال . قال الحافظ في الفتح : هو منقطع ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة وسيأتي أن عتبة بن عامر سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال كنا نفعلهما على عهد النبي ﷺ قيل له فما يمتنع الآن ؟ قال الشغل فأقبل غيره أيضاً منعه الشغل وقد روى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليها وأما قول ابن العربي اخلف الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم فمردود بقول محمد بن نصر وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب . ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقيل والأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير وعراك بن

متفق عليه .

١١٧٣ - (٨) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: من كان منكم مصليا بعد الجمعة، فليصل أربعا. رواه مسلم. وفي أخرى له، قال: إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعا.

مالك. ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنها فقال حسنتين والله جميلتين لمن أراد الله بهما - انتهى (متفق عليه) فيه نظر كما أوضحنا ذلك، والحديث أخرجه أبو داود وابن حبان والبيهقي (ج ٢ ص ٧٤٤) وزاد ابن حبان فيه وأن النبي ﷺ صلى قبل المغرب ركعتين. قال بعض الحنفية هذا الحديث أخرجه البخاري في الأذان أيضا بلفظ عام بين كل أذانين صلوة وأخرج مهنا بلفظ المغرب خاصة وحصل لي الجزم بأنها رواية المعنى لا رواية بالمعنى فإن الراوى استنبط المسئلة من الحديث بين كل أذانين صلوة ثم أجرى عمومه في المغرب وترك الصلوات الأربع ثم عبر عنها بقوله صلوا قبل المغرب وما حاشى به، لأنه قد تعلمنا من الحديث العام وفيه تلك. قلت: هذا القول بعيد عن الحق والصواب بل هو باطل جدا. لأنه تحكم محض وادعاء مجرد وتخبرص بحت، ولا يكتفى في مثل هذه الأمور فتوى القلب لاسيما من مثل هذا المقلد بل لا بد لذلك من دليل قوى أو قرينة ظاهرة ولا شيء مهنا ولم يذهب إلى ذلك قبله ذهن ذاهن، لأنه تقول على الراوى من غير برهان ولم يفكر هذا البعض في هذا الحديث سنين حتى جزم بما جزم إلا لأنه كان مخالفا لمذهبه.

١١٧٣ - قوله (من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أربعا رواه مسلم) وأخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والبيهقي (ج ٣ ص ٢٤٠) (وفي أخرى له) أي لمسلم (إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعا) وأخرجها أيضا أحمد (ج ٢ ص ٢٤٩ - ٤٤٢ - ٤٩٩) وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي. وفي رواية لمسلم: إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعا. والرواية الثانية تدل على الأمر بأربع ركعات. وظاهره الوجوب إلا أنه أخرجه عنه الرواية الأولى، فانها تدل على أنها ليست بواجبة. قال النووي: نبه على الله عليه وسلم بقوله: إذا صلى أحدكم بعد الجمعة فليصل بعدها أربعا على الحث عليها فأتى بصيغة الأمر، ونبه بقوله: من كان منكم مصليا على أنها سنة ليست بواجبة - انتهى. وحديث أبي هريرة هذا يدل على أن السنة بعد الجمعة أربع ركعات: وقد تقدم حديث ابن عمر أن النبي ﷺ كان لا يصل بعد الجمعة حتى ينصرف فيصل ركعتين، وهذا يدل على أن السنة بعدها ركعتان. قال النووي: في هذه الأحاديث استحباب سنة الجمعة بعدها، والحث عليها وإن أقلها ركعتان وأكملها أربع. قال وذكر الأربع لفضيلتها وفعل الركعتين في أوقات بيانا، لأن أقلها ركعتان. وقال اسحاق بن راهويه: إن صلى في المسجد يوم الجمعة صلى أربعا وإن صلى

.....

في بيته صلى ركعتين . وكذا قال ابن تيمية وابن القيم ، كما في زاد المعاد (ج ١ ص ١٢٤) وكأنهم جمعوا بذلك بين الحديثين فإن حديث الأربع مطلق وليس مقيدا بكونها في البيت . وأما حديث الركعتين فهو مقيد بكونهما في البيت فحملوا حديث الركعتين على ما إذا صلى في البيت وحديث الأربع على ما إذا صلى في المسجد وفيه أنه لو كان الأمر كما قال هؤلاء لما صلى ابن عمر بعد الجمعة في المسجد ركعتين ، فانه هو الذي روى عن النبي ﷺ أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته . قال الترمذي بعد ذكر قول اسحاق بن راهويه ما نصه : وابن عمر هو الذي روى عن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ، وابن عمر بعد النبي ﷺ صلى في المسجد بعد الجمعة ركعتين وصلى بعد الركعتين أربعا وحمل الناس حديث ابن عمر على أنه للإمام حيث يوب عليه . بلفظ صلاة الإمام بعد الجمعة وحمل حديث أبي هريرة على أنه لمن يصلي في المسجد فقد يوب له عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد ومال الشوكاني الى أن الأربع للامة سواء كانت في المسجد أو في البيت لاطلاقه وعدم تقييده بالبيت . وأما الركعتان فلنبي ﷺ خاصة قال وفعله لا يتنافى مشروعية الأربع لعدم المعارضة بين قوله الخاص بالامة وفعله الذي لم يقتض بديل خاص يدل على التأسي به فيه وذلك لأن تخصيصه للامة بالأمر يكون مخصصا لأدلة التأسي العامة - انتهى . واختلف العلماء في عدد الراتبة بعد الجمعة فأقلها عند الحنابلة ركعتان وأكثرها ستة فنقل ابن قدامة في المغني عن أحمد أنه قال إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وإن شاء صلى أربعا . وفي رواية عنه وإن شاء ستا . وأما عند الشافعية فالموكدة ركعتان والمستحب أربع ركعات . وحكى الترمذي عن الشافعي وأحمد أنهما قالاهما حديث ابن عمر قال العراقي لم يرد الشافعي وأحمد بذلك الا ببيان أقل ما يستحب والا فقد استحبا أكثر من ذلك فنص الشافعي في الأم على أنه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات ذكره في باب صلاة الجمعة والعيد . ثم ذكر العراقي ما تقدم من كلام أحمد فقلا عن المغني . وأما المالكية فالمستحب عتدم ركعتان في البيت ، لانه لا رغبة عتدم إلا للصبح . قال في المدونة : قال ابن القاسم قال مالك بلغني أن النبي ﷺ كان إذا صلى الجمعة انصرف ولم يركع في المسجد قال وإذا دخل بيته ركع ركعتين قال مالك وبينبي للامة اليوم إذا سلوا من صلاة الجمعة أن يدخل الإمام منزله ويركع ركعتين ولا يركع في المسجد ، قال : ومن خلف الإمام إذا سلوا أحب إلى أن ينصرفوا أيضا ولا يركعوا في المسجد ، قال : وإن ركعوا فذلك واسع - انتهى . وأما الحنفية فالموكدة عتدم أربع لحديث أبي هريرة ، وأما ما روى من فعله ﷺ فليس فيه ما يدل على المواظبة . وقال أبو يوسف يصلي ستا جمعا بين قوله ﷺ وفعله ، وروى ذلك عن علي وابن عمر وأبي موسى وهو قول عطاء والثوري إلا أن أبا يوسف استحبا أن يقدم الأربع قبل الركعتين كيلا يصير متطوعا بعد صلاة الفرض بمثلها . قال الشيخ في شرح الترمذي : ثبت عنه ﷺ ركعتان بعد الجمعة فعلا وأربع قولاً . وأما الست فلم تثبت عنه ﷺ

﴿الفصل الثاني﴾

١١٧٤ - (٩) عن أم حبيبة، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها، حرمه الله على النار، رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

بحديث صحيح صريح نعم ثبت عن ابن عمر من فعله، وروى عن علي أنه أمر بها. وأما حديث ابن عمر يعي الذي يأتي في آخر الفصل الثالث، فقال العراقي: إنما أراد رفع فعله بالمدينة فحسب، لأنه لم يصح أنه ﷺ صلى الجمعة بمكة - انتهى. والاولى بالعمل عندى أن يصلى الرجل بعد الجمعة أربعاً (سواء كان في المسجد أو في بيته لا إطلاق حديث أبي هريرة)، لأنه قد ثبت عنه ﷺ قولاً وأمرنا به وحشنا عليه - انتهى.

١١٧٤ - قوله (من حافظ) أى داوم وواظب (على أربع ركعات قبل الظهر) فيه دليل على أن السنة قبل الظهر أربع ركعات وقد تقدم الكلام عليه (وأربع بعدها) قال القارى: ركعتان منها مؤكدة وركعتان مستحبة، فالاولى بتسليمتين بخلاف الاولى (حرمه الله على النار) وفي رواية: لم تسمه النار. وفي أخرى: حرم الله لحمه على النار. قال الشوكاني: وقد اختلف في معنى ذلك هل المراد أنه لا يدخل النار أصلاً أو أنه وإن قدر عليه دخولها لا تأكله أو أنه يحرم على النار أن تستوعب أجزائه وإن مست بعضه، كما في بعض طرق الحديث عند النسائي بلفظ: تنمس وجهه النار أبداً وهو موافق لقوله في الحديث الصحيح وحرم على النار أن تأكل مواضع السجود فيكون قد أطلق الكل وأريد البعض مجازاً، والحل على الحقيقة أولى وإن الله تعالى يحرم جميعه على النار. وفضل الله أوسع، ورحمته أعم - انتهى. وقال السندى: ظاهره أنه لا يدخل النار أصلاً وقيل: على وجه التأييد، وحمله على ذلك بعيد، ويكفى في ذلك الايمان وعلى هذا فاعل من داوم على هذا الفعل يوفقه الله تعالى للخيرات، ويغفر له الذنوب كلها - انتهى. (رواه أحمد) الخ للحديث طرق: منها طريق حسان بن عطية عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة، وهى عند أحمد (ج ٦ ص ٣٢٥) والنسائي والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٣) ومنها طريق محمد بن عبد الله الشعمي عن أبيه عن عنبسة عن أم حبيبة وهى عند أحمد (ج ٦ ص ٤٢٦) والترمذي والنسائي وابن ماجه، وقد حسنه الترمذي من هذا الطريق. ومنها طريق القاسم بن عبد الرحمن عن عنبسة عن أم حبيبة، وهى عند الترمذي والنسائي. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والقاسم بن عبد الرحمن ثقة شامى. ونقل المنذرى في الترغيب كلام الترمذي هذا وأقره، وقال في مختصر السنن: وصححه الترمذي من حديث القاسم بن عبد الرحمن، والقاسم هذا اختلف فيه: فمنهم من يضعف روايته، ومنهم من يوثقه - انتهى. قلت: قال الحافظ في التريب: إنه صدوق. ووثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان ويعقوب ابن شيبة. وقال أبو حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء. وقال أبو اسحاق

١١٧٥ - (١٠) وعن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم، تفتح لمن أبواب السماء.

الحري: كان من ثقات المسلمين. وقال الجوزجاني: كان خياراً فاضلاً أدرك أربعين رجلاً من المهاجرين والأنصار. وتكلم فيه أحمد. وقال الغلابي: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروى عن الصحابة المضلات كذا في تهذيب التهذيب. ومنها طريق سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبة بن أبي سفيان عن عنبة عن أم حبيبة وهي عند أحمد (ج ٦ ص ٣٢٦) ومنها طريق سليمان بن موسى والنعمان بن المنذر عن مكحول عن عنبة عن أم حبيبة. أما طريق سليمان فهي عند النسائي. وأما طريق النعمان فهي عند أبي داود والحاكم والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٢) ومن طريق مكحول عن عنبة عن أم حبيبة أخرج ابن خزيمة في صحيحه، كما في الترغيب. قال البخاري ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وأبو مسهر: إن مكحولاً لم يسمع من عنبة. وخالفهم دحيم وهو أعرف بمحدث الشاميين، فأثبت سماع مكحول من عنبة، قاله الحافظ. ومنها طريق سليمان بن موسى عن محمد بن أبي سفيان عن أم حبيبة، وهي عند النسائي وابن خزيمة، كما في الترغيب. قال النسائي هذا خطأ، والصواب حديث مروان من حديث سعيد بن عبد العزيز عن سليمان عن مكحول عن عنبة. وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (ج ٩ ص ١٩٢) وهو الصواب. وهكذا قال غير واحد عن مكحول - انتهى. قلت: الظاهر أن حديث أم حبيبة هذا حسن صحيح من طريق حسان ومحمد بن عبد الله الشامي والقاسم بن عبد الرحمن ومكحول كلهم عن عنبة عن أم حبيبة. فهذه طرق أربع للحديث من بين حسان وصحاح. وأما الطريق الرابع فلعل مكحولاً سمع أولاً من مولى لعنبة، ثم لقي عنبة وسمع منه من غير واسطة، والله أعلم.

١١٧٥ - قوله (أربع) أي من الركعات يصلينها الإنسان (قبل الظهر) أي قبل صلواته (ليس فيهن)

أي بين الركعتين الأوليين والركعتين الأخيرتين (تسليم) أي فصل بسلام يعني تسليماً واحدة. قال القاري: أي الأفضل فيها ذلك. وقد استدل بهذا من جعل صلاة النهار أربعاً أربعاً ويمكن أن يقال المراد ليس فيهن تسليم واجب، فلا ينافي أن الأفضل مثني ليلاً ونهاراً لخبر أبي داود وغيره صلاة الليل والنهار مثني مثني. وبه قال الأئمة غير أبي حنيفة، فإنه قال الأفضل أربعاً أربعاً ليلاً ونهاراً، وواقفه صاحباه في النهار دون الليل. قاله البيهقي في شرح الشئائل. قال القاري: وينبغي أن يكون الخلاف فيما لم يرد فيه تعيين تسليم أو تسليمتين (تفتح لمن) أي لأجلهن (أبواب السماء) كناية عن حسن القبول. وهذا لفظ أبي داود ورواه ابن ماجه بلفظ: كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس، لا يفصل بينهما بتسليم، وقال إن أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس - انتهى. وتسمى

رواه أبو داود، وابن ماجه.

هذه سنة الزوال ، وهى غير سنة الظهر . قال ابن القيم : هذه الأربع صلاة مستقلة كان يصلها بعد الزوال ، وورد مستقل سببه اتصاف النهار وزوال الشمس . وسر هذا والله تعالى أعلم أن اتصاف النهار مقابل لاتصاف الليل وأبواب السماء تفتح بعد زوال الشمس ويحصل النزول الإلهى بعد اتصاف الليل ، فهما وقتنا قرب ورحمة هذا يفتح فيه أبواب السماء ، وهذا ينزل فيه الرب ببارك وتعالى الى السماء الدنيا - انتهى . وقبل بل هى سنة الظهر القبلية والحديث رواه الترمذى فى الشمائل بلفظ : أن النبى ﷺ كان يد من أربع ركعات عند زوال الشمس فقلت يا رسول الله ! إنك تدمن هذه الأربع ركعات عند زوال الشمس ، فقال إن أبواب السماء تفتح ، فلا ترجع حتى يصلى الظهر ، فأحب أن يصعدلى فى تلك الساعة خير - الحديث . ورواه الطبرانى فى الكبير والأوسط بلفظ : لما نزل رسول الله ﷺ على رأته يديم أربعاً قبل الظهر ، وقال إنه اذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء ، فلا يغلق منها باب حتى يصلى الظهر الخ . وروى البيهقى نحوه . قال البيجورى : ويعد الأول أى كون المراد سنة الزوال غير سنة الظهر التعبير بالادمان المراد به المواظبة ، اذ لم يثبت أنه ﷺ واظب على شئ من السنن بعد الزوال الا على رابعة الظهر - انتهى . (رواه أبو داود وابن ماجه) وأخرجه أيضا أحمد (ج ٥ ص ٤١٦) والترمذى فى الشمائل والطحاوى (ص ١٩٦) والبيهقى فى السنن (ج ٢ ص ٤٨٨) كلهم من طريق عبيدة عن إبراهيم عن سهم ابن منجاب عن قرئع ، وقال بعضهم عن قرعة عن قرئع عن أبى أيوب وعبيدة هذا هو ابن معتب الضبي الكوفي الضرير . قال فى التقريب : ضعيف ، واختلط بآخره . ونقل الزيلعى عن صاحب التنقيح : أنه قال : وروى ابن خزيمة هذا الحديث فى مختصر المختصر وضعفه ، فقال وعبيدة بن معتب ليس من يجوز الاحتجاج بخبره - انتهى . قلت : عبيدة هذا ضعفه أيضا أبو داود وابن معين وأبو حاتم والنسائى وابن عدى . وذكره ابن المبارك فىمن يترك حديثه . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ترك الناس حديثه . وقال يحيى بن سعيد : كان عبيدة سئى الحفظ ضريراً متروك الحديث . وقال الساجى : صدوق سئى الحفظ يضعف عندهم . وقال يعقوب بن سفيان : حديثه لا يسوى شيئاً . وقال أبو داود عن شعبة : أخبرنى عبيدة قبل أن يتغير كذا فى تهذيب التهذيب . قلت : قد روى هذا الحديث أبو داود من طريق شعبة عن عبيدة ، وأخرجه الطيالسى أيضا عن شعبة عن عبيدة . كفى الميزان (ج ٢ ص ١٧٥) وللحديث طريق أخرى عند أحمد (ج ٥ ص ٤١٨) والبيهقى فى السنن (ج ٢ ص ٤٨٩) وابن خزيمة ، وهى طريق شريك عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن على بن الصلت عن أبى أيوب ، وليس فيه لا يسلم يذهن ، وأخرجه محمد فى موطنه عن بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم والشعبى عن أبى أيوب . قال الزيلعى . وتكلم الدارقطنى فى علله ، وذكر الاختلاف فيه ، ثم قال وقول أبى معاوية (يعنى عن عبيدة عن إبراهيم عن سهم عن قرعة عن قرئع عن أبى أيوب بذكر هل فىمن تسليم فاصل قال لا) أشبه بالصواب - انتهى . وحديث أبى معاوية عند الترمذى وأحمد (ج ٥ ص ٤١٦).

١١٧٦ - (١١) وعن عبد الله بن السائب، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي أربعاً بعد أن تنزل الشمس قبل الظهر، وقال: إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء، فأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح. رواه الترمذی.

١١٧٧ - (١٢) وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً. رواه أحمد، والترمذی، وأبو داود.

واعلم أنه أطلق المنذرى عزو حديث أبي أيوب هذا إلى الترمذی في مختصره، وكان عليه أن يقيد بالشمال.

١١٧٦ - قوله (عن عبد الله بن السائب) هو وأبوه صحابي (كان رسول الله ﷺ يصلي أربعاً بعد أن تنزل الشمس قبل الظهر) أى قبل فرضه وهل هى سنة الزوال أو سنة الظهر القبلية؟ فيه خلاف علم بما تقدم. قال العراقي: هى غير الأربع التى هى سنة الظهر قبلها، وتسمى هذه سنة الزوال. وقال القارى: تلك الركعات الأربع سنة الظهر التى قبله. كذا قاله بعض الشراح من علمائنا، وأراد به الرد على من زعم أنها غيرها وسماها سنة الزوال. انتهى. (وقال إنها) أى قطعة الزمن التى بعد الزوال. وقال القارى: أى ما بعد الزوال. وأتته باختصار الخبر وهو (ساعة تفتح) بالتأنيث وبالتخفيف، ويجوز التشديد (فيها أبواب السماء) لصعود الطاعة ونزول الرحمة (فأحب أن يصعد) بفتح الياء ويضم (فيها) أى فى تلك الساعة (عمل صالح) أى إلى السماء. ويستشكل بأن الملائكة الحفظة لا يصعدون إلا بعد صلاة العصر. وبعد صلاة الصبح، ويعد أن العمل يصعد قبل صعودهم، وقد يرد بالصعود القبول، قاله البيجورى. (رواه الترمذی) فى جامعهم وفى شذائله وبوب له فى جامعهم باب الصلاة عند الزوال وأشار إلى حديث أبي أيوب المتقدم بقوله وفى الباب عن أبي أيوب. قال الترمذی: حديث عبد الله بن السائب حديث حسن غريب. قلت: بل هو حديث صحيح متصل الإسناد رواه ثقات، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٤١١).

١١٧٧ - قوله (رحم الله امرأً) أى شخصاً. قال العراقي: يحتمل أن يكون دعاء. وأن يكون خبراً (صلى قبل العصر أربعاً) أى أربع ركعات تطوع العصر وهى من المستحبات. قال النووى فى شرح المذهب: أنها سنة، وإنما الخلاف فى المؤكد منه، وقال فى شرح مسلم: لا خلاف فى استحبابها عند أصحابنا. ومن كان يصليها أربعاً من الصحابة على. وقال إبراهيم النخعى: كانوا يصلون أربعاً قبل العصر، ولا يرونها من السنة. ومن كان لا يصلى قبل العصر شيئاً سعيد بن المسيب والحسن البصرى وسعيد بن منصور وقيس بن أبي حازم وأبو الأحوص. انتهى. (رواه أحمد) (ج ٢ ص ١١٧) (والترمذی) وحسنه (وأبو داود) وسكت عنه، وأخرجه أيضاً الطيالسى

١١٧٨ - (١٣) وعن علي، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات، يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين، ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين.

والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٣) وابن حبان وصححه وكذا شيخه ابن خزيمة. وفيه محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران ابن المثني روى عن جده مسلم بن مهران عن ابن عمر. قال الحافظ في التلخيص: محمد بن مهران فيه مقال، لكن وثقه ابن حبان - انتهى وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال الدارقطني: بصرى، روى عن جده ولا بأس بهما. وقال الحافظ في ترجمة مسلم بن مهران قال أبو زرعة: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وفي الباب عن أم حبيبة عند أبي يعلى وعن أم سلمة عند الطبراني في الكبير وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الكبير والأوسط وعن علي عند الطبراني في الأوسط ذكر هذه الأحاديث الشوكاني في النيل، والهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٢٢)، والمذري في التلخيص. واعلم أن الحافظ في الفتح والزرقاني في شرح المطايع للحافظ قد نسبنا حديث ابن عمر هذا إلى أبي هريرة. قال الحافظ: قد ورد في الصلاة قبل العصر حديث لأبي هريرة مرفوع لفظه: رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً. أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن حبان - انتهى. وهو وهم منهما، لأن الحديث من مسند ابن عمر لا أبي هريرة كما لا يخفى نعم أخرج أبو نعيم من حديث الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً من صلى قبل العصر أربع ركعات غفر الله عز وجل له مغفرة عظيماً. والحسن لم يسمع من أبي هريرة. ذكره الشوكاني واليعنى.

١١٧٨ - قوله (كان رسول الله ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات) فيه دليل على استحباب أربع ركعات قبل العصر كالحديث السابق، ولا منافاة بينه وبين ما يأتي بعد ذلك من حديث علي أيضاً أنه ﷺ كان يصلي قبل العصر ركعتين، لأن المراد أنه ﷺ أحياناً يصلي أربع ركعات وأحياناً ركعتين، فالرجل مخير بين أن يصلي أربعاً أو ركعتين، والأربع أفضل (يفصل بينهما) أي بين الركعتين الأولى والركعتين الأخيرتين (بالتسليم) المراد به تسليم الشاهد دون تسليم التحلل من الصلاة كما سيأتي (على الملائكة المقربين) زاد الترمذي في رواية: والنيين والمرسلين (ومن تبعهم) أي النبيين والمرسلين (من المسلمين) بيان لمن أي المنقادين ظاهراً وباطناً (والمؤمنين) المصدقين بقلوبهم المقربين بالسهم، فلا فرق بينهما إلا في مفهوم اللغة دون عرف الشريعة، قاله القساري. قال الترمذي: اختار إسحاق بن راهويه أن لا يفصل في الأربع قبل العصر، واحتج هذا الحديث، وقال معنى قوله: يفصل بينهما بالتسليم يعني التسليم. وقال البغوي: المراد بالتسليم التسليم دون السلام. أي وسعى تسليماً على من ذكر لاشتماله عليه. قال الطبري: ويؤيده حديث عبد الله بن مسعود كنا إذا صلينا قلنا السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل، وكان ذلك في التسليم - انتهى. وقيل: المراد به تسليم التحلل من الصلاة حمله على

رواه الترمذی .

١١٧٩ - (١٤) وعنه ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي قبل العصر ركعتين . رواه أبو داود .
١١٨٠ - (١٥) وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن

هذا من اختار أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى . قال العراقي : حمل بعضهم هذا على أن المراد بالفصل بالتسليم الشهد ، لأن فيه السلام على النبي ﷺ وعلى عباد الله الصالحين ، قاله اسحاق بن ابراهيم ، فانه كان يرى صلاة النهار أربعاً ، قال وفيما أوله عليه بعد - انتهى كلام العراقي . قال الشيخ في شرح الترمذی : ولا بعد عندي فيما أوله عاياه ، بل هو الظاهر القريب بل هو المتعين إذ النيون والمرسلون لا يحضرون الصلاة حتى ينويهم المصلي بقوله السلام عليكم فكيف يراد بالتسليم تسليم التحلل من الصلاة - انتهى . قلت : ولقاتل أن يقول يكفي للخطاب بقوله السلام عليكم شهود الأنبياء والمرسلين واستحضارهم في القلب وتصورهم في النفس وإن لم يكونوا حاضرين في الخارج ، فلا مانع من أن يراد بالتسليم تسليم التحلل من الصلاة (رواه الترمذی) أي من طريق أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي في باب ما جاء في الأربع قبل العصر ، وحسنه . ونسبه الحافظ في التلخيص لأحمد (ج ١ ص ٨٥) والبخاري والنسائي أيضاً ، وهو مختصر من حديث طويل أخرجه الترمذی من الطريق المذكور في باب كيف كان يتطوع النبي ﷺ بالنهار ، وذكر هناك أنه روى عن ابن المبارك أنه كان يضعف هذا الحديث ، وإنما ضعفه عندنا والله أعلم من أجل عاصم بن ضمرة ، وعاصم بن ضمرة ثقة عند بعض أهل الحديث . وقال علي بن المديني قال يحيى بن سعيد القطان قال سفيان : كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث - انتهى . قلت : عاصم هذا وثقه يحيى بن معين وابن المديني والعجلي وابن سعد . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال البزار : هو صالح الحديث . وقال أحمد : هو أعلى من الحارث الأعور ، وهو عندي حجة . وضعفه ابن حبان وابن عدي والجوزجاني تبعاً لابن عدي ، وقد رد الحافظ على الجوزجاني في تهذيب التهذيب (ج ٥ ص ٤٥ - ٤٦) فارجع إليه .

١١٧٩ - قوله (يصلي قبل العصر ركعتين) أي أحياناً فلا ينافي ما تقدم من الأربع (رواه أبو داود) من طريق أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وسكت عنه أبو داود . وقال المنذرى : عاصم بن ضمرة وثقه يحيى بن معين وغيره وتكلم فيه غير واحد .

١١٨٠ - قوله (من صلى بعد المغرب) أي فرضه (ست ركعات) مع الركعتين الراتبتين أو سواهما ، قاله في اللامات . وقال الطيبي : المفهوم إن الركعتين الراتبتين داخلتان في الست ، وكذا في العشرين المذكورة في الحديث الآتي - انتهى . قال الفارسي : فيصل المؤكدين بتسليمه ، وفي الباقي بالخيار (لم يتكلم فيما بينهن)

بسوء. عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة. رواه الترمذى وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن أبي خثعم، وسمعت محمد بن اسماعيل يقول: هو منكر الحديث، وضعفه جدا.

١١٨١ - (٦) وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة. رواه الترمذى.

أى فى أثناء أدائهن. وقال ابن حجر: إذا سلم من كل ركعتين (بسوء) أى بكلام سئى أو بكلام يوجب سوء (عدلن) بصيغة المجهول. قال الطيبي: يقال عدلت فلانا بفلان إذا سويت بينهما يعنى ساوين من جهة الأجر (له) أى للصلى (بعبادة ثنتي عشرة سنة) قال البيضاوى: فإن قلت كيف تعادل العبادة القليلة العبادات الكثيرة فإنه تضييع لما زاد عليها من الأفعال الصالحة. قلت: الفعلان إن اختلفا نوعا فلا إشكال. وإن اتفقا فلمسل القليل يكتسب بمقارنته ما يخصه من الأوقات والأحوال ما يرجحه على أمثاله، فلمل القليل فى هذا الوقت، والحال يضاعف على الكثير فى غيرهما. وقال الطيبي: هذا من باب الحث والتحريض، فيجوز أن يفضل ما لا يعرف فضله على ما يعرف وإن كان أفضل حثا وتحريضا ونظيره قوله تعالى ﴿عما خطيئاتهم أغرقوا﴾ (٧١: ٢٥) خصت الخطيئات استعظاما لها وتغفيرا من ارتكابها وجعلت علة للإغراق دون الكفرو أنه أغلظ وأصعب. قال التوربشتى: وقيل يحتمل أن يراد ثواب القليل مضعفا أكثر من ثواب الكثير غير مضعف (رواه الترمذى) وأخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة فى صحيحه كلهم من حديث عمر بن أبى خثعم عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلسة عن أبى هريرة (لا نعرفه إلا من حديث عمر بن أبى خثعم) بفتح معجمة وسكون مثله وفتح مهمله. وعمر هذا هو ابن عبد الله ابن أبى خثعم نسب هنا إلى جده (وسمعت محمد بن اسماعيل) أى البخارى (يقول هو) أى عمر (منكر الحديث) هذا من ألفاظ الجرح، وهو فى المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح فيما ذكره العراقى، لكن قد قدمنا فى شرح حديث أبى هريرة فى الفصل الثالث من باب آداب الخلاء أن البخارى إنما يطلق هذا اللفظ على من لا تحمل الرواية عنه على ما صرح به السيوطى فى التدريب (ص ١٢٧) (وضعهف جدا) أى تضعيفا قويا. قال فى تهذيب التهذيب: قال الترمذى عن البخارى: ضعيف الحديث ذاهب، وضعفه جدا. وقال البرذعى عن أبى زرعة وامى الحديث حدث عن يحيى بن أبى كثير ثلاثة أحاديث (أحدها حديث أبى هريرة هذا) لو كانت فى خمسمائة حديث لأفدتها. وقال ابن عدى: منكر الحديث. وقال فى الميزان: له حديثان منكران، فذكرهما وأحدهما هذا الحديث، ثم قال وهما أبو زرعة. وقال البخارى: منكر الحديث ذاهب - انتهى.

١١٨١ - قوله (بنى الله له بيتا) أى عظميا مشتملا على أنواع النعم (رواه الترمذى) أى ذكره تعليقا

١١٨٢ - (١٧) وعنها ، قالت : ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قط فدخل على ، إلا صلى أربع ركعات أو ست ركعات .

بصيغة التمريض فقال وقد روى عن عائشة عن النبي ﷺ فذكره . وأخرجه ابن ماجه موصولا من رواية يعقوب ابن الوليد المدائني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . قال المنذرى فى الترغيب : ويعقوب كذبه أحمد وغيره - انتهى . قلت : قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : قال عبد الله بن أحمد عن أبيه خرقتنا حديثه منذهر ، كان من الكذابين الكبار ، وكان يضع الحديث . وقال الغلابى عن ابن معين : كذاب . وقال ابن حبان : يضع الحديث على الثقات ، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعميم . وقال النسائى : ليس بشئ متروك الحديث ، هذا وكان على المصنف أن يقول علقه الترمذى أو ذكره تعليقا ، فانه لا يقال فى مثل هذا رواه وإنما يقال ذكره وقد عرفت بما قدمنا أن حديث أبى هريرة وحديث عائشة كاليهما ضعيفان جدا ، لكن قد ورد فى فضل الصلاة بين المغرب والعشاء أحاديث أخرى : منها ما رواه الطبرانى فى معاجيمه الثلاثة عن عمار بن ياسر قال رأيت حبيبى ﷺ يصلى بعد المغرب ست ركعات ، وقال من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر . قال الطبرانى : تفرد به صالح بن قطن البخارى . قال الهيثمى : ولم أجد من ترجمه . وقال المنذرى : وصالح هذا لا يحضرنى الآن فيه جرح ولا تعديل . ومنها ما رواه محمد بن نصر فى قيام الليل عن ابن عمر مرفوعا : من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها خمسين سنة . وفى إسناده محمد بن غزوان الدمشقى . قال أبو زرعة : منكر الحديث . وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به . ومنها ما رواه أحمد والترمذى وغيرهما عن حذيفة قال : صليت مع النبي ﷺ المغرب ، فلما قضى الصلاة قام يصلى فلم يزل يصلى حتى صلى العشاء ثم خرج ، قال الشوكانى بعد ذكر هذه الأحاديث وغيرها بما ورد فى الباب . الأحاديث المذكورة تدل على مشروعية الاستكثار من الصلاة ما بين المغرب والعشاء . والأحاديث وإن كان أكثرها ضعيفا فهى متهضة بمجموعها لا سيما فى فضائل الأعمال - انتهى .

١١٨٢ - قوله (ما صلى رسول الله ﷺ العشاء) أى فرضه (قط فدخل على) أى فى نوبتى (إلا صلى

أربع ركعات) أى ركعتان مؤكدة بتسليمه وركعتان مستحبة ، قاله القارى . (أو ست ركعات) يحتمل الشك والتويع ، فركعتان نافلة ، قاله القارى . وقال الزرقانى فى شرح المواهب : ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قط فدخل بيتى إلا صلى أربع ركعات أى تارة أو ست ركعات أى أخرى ، فليست أو للشك . وفى مسلم قالت عائشة ثم يصلى بالناس العشاء ويدخل بيتى فيصلى ركعتين . وكذا فى حديث ابن عمر عند الشيخين . ومفاد الأحاديث أنه كان يصلى بحسب ما تيسر ركعتين وأربعا إذا دخل بيته بعد العشاء - انتهى . وأما

رواه أبو دارود .

١١٨٣ - (١٨) وعن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ إِدْبَارُ النُّجُومِ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ،

ما روى محمد بن نصر من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ صلى العشاء الآخرة ، ثم صلى أربع ركعات حتى لم يبق في المسجد غيري وغيره . وهذا يقتضي أن يكون صلى الأربع في المسجد لا في البيت ، فأجيب عنه بأن في سنده المهال بن عمرو ، وقد اختلف فيه . وعلى تقدير ثبوته فيكون قد وقع ذلك منه ليان الجواز أو لضرورة له في المسجد اقتضت ذلك . وأما ما روى الطبراني في الكبير عن ابن عمر مرفوعاً : من صلى العشاء الآخرة في جماعة وصل أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر ففيه أنه قال العراقي : لم يصح . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٣١) : وفيه من ضعف الحديث (رواه أبو دارود) وأخرجه أيضاً أحمد (ص ٥٨/٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٧) من طريق أبي داود وسكت عنه أبو داود والمذري . قال الشوكاني . . . الحديث رجال إسناده ثقات . ومقاتل بن بشير العجلي (يعني الراوي عن شريح بن هانئ عن عائشة) قد وثقه ابن حبان ، وقد أخرجه النسائي أيضاً في السنن الكبرى . وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري وغيره ، قال : بت في بيت خالتي ميمونة - الحديث ، وفيه فصل في النبي ﷺ صلى العشاء ، ثم جاء إلى منزله فصلى أربع ركعات ، ثم نام الخ . والظاهر أن هذه الأربعة سنة العشاء البعدية لكونها وقعت قبل النوم وعليه حمله محمد بن نصر في قيام الليل وعن عائشة أنها سئلت عن صلاة رسول الله ﷺ في جوف الليل فقالت كان يصلي صلاة العشاء في جماعة ، ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات ، ثم يابى إلى فراشه - الحديث بطوله . وفي آخره حتى قبض على ذلك أخرجه أبو داود من طريق زرارة بن أوفى عن عائشة وأخرجه أيضاً من رواية زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة . قال المنذري : هذه الرواية هي المحفوظة . وعندى في سماع زرارة من عائشة نظر ، فإن أبا حاتم الرازي قال : قد سمع زرارة من عمران بن حصين وأبي هريرة وابن عباس وهذا ما صح له ، فظاهر هذا أن زرارة لم يسمع عنده من عائشة . انتهى . وعن عبد الله بن الزبير قال : كان النبي ﷺ إذا صلى العشاء ركع أربع ركعات ، وأوتر بسجدة ، ثم نام حتى يصلي بعدها صلاته من الليل . أخرجه أحمد (ج ٤ ص ٤) والبخاري والطبراني في معجمه ، ذكره الزيلعي في نصب الراية (ج ٢ ص ١٤٦) وعن أنس وعن البراء بن عازب ، وعن ابن عباس عند الطبراني ، ذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٣٠ - ٢٣١) مع الكلام عليها .

١١٨٣ - قوله (إِدْبَارُ النُّجُومِ) بكسر الهمزة ونصب الراء على الحكاية من قوله تعالى : ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ - ٤٩ : ٥٢ ﴾ ويجوز الرفع . وعلى الوجهين هو مبتدأ خبره (الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ) أى فرضه . والادبار والدبور الذهاب ، يعنى عقب ذهاب النجوم . وقال ابن كثير : أى عند جنوحها

وأدبار السجود الركعتان بعد المغرب . رواه الترمذی .

﴿ الفصل الثالث ﴾

١١٨٤ - (١٩) عن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : أربع قبل الظهر ، بعد الزوال ، تحسب بمثلن في صلاة السحر .

للغيبوبة وهو سنة الصبح (وأدبار السجود) بفتح الهمزة وكسرهما قرأتان متواترتان في قوله تعالى : ﴿ وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ، ومن الليل فسبحه وأدبار السجود - ٤٠ : ٥٠ ﴾ قال الطيبي : صلاة أدبار السجود ، وأدبار نصبه بسبح في التنزيل أوقعه مضافا إلى الحديث على الحكاية - انتهى . والمراد بالسجود فريضة المغرب (الركعتان بعد المغرب) أي فرضه وهي سنة المغرب البعدية (رواه الترمذی) في تفسير سورة الطور ، وأخرجه أيضا الحاكم وصححه وابن مردويه وابن أبي حاتم كلهم من طريق رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس ، ورشدين ضعفه ابن المديني وأبو زرعة وابن نمير وأبو حاتم والنسائي . وقال أحمد والبخاري : منكر الحديث . وقال ابن معين : ليس حديثه بشيء . وقال ابن عدی : أحاديثه مقلوبة لم أر فيها حديثا مكررا جذاً ، ومع ضعفه يكتب حديثه . وقال ابن كثير : رشدين بن كريب ضعيف ، ولعل الحديث من كلام ابن عباس موقوفا عليه - انتهى . والحديث أخرجه مسدد في مسنده وابن المنذر وابن مردويه من حديث علي مرفوعا .

١١٨٤ - قوله (أربع) أي من الركعات (قبل الظهر بعد الزوال) صفة لأربع ، وخبره قوله (تحسب) بصيغة المجهول (بمثلن) أي الكائن (في صلاة السحر) بفتح المهملةين . ولفظ الترمذی : بمثلن من صلاة السحر ، أي يمثل أربع ركعات كائنة من صلاة السحر ، يعني تعدل في الفضل أربعة مماثلة لهن من جملة صلاة السحر أي التهجد . وذكره المنذري في الترغيب نقلا عن الترمذی بلفظ : بمثلن في السحر . وقال الطيبي : أي توازي أربعة في الفجر من السنة والفريضة لموافقة المصلي بعد الزوال سائر الكائنات في الخضوع والدخول لبارئها ، فإن الشمس أعلى وأعظم منظورا في الكائنات ، وعند زوالها يظهر هبوطها وانحطاطها وسائر ما يتفوقها ظلالة عن اليمين والشمال - انتهى . وقيل : لا يظهر وجه العدول عن الظاهر ، وهو حمل السحر على حقيقته ، وتشبيه هذه الأربع بأربع من صلاة الصبح إلا باعتبار كون المشبه به مشهودا بمزيد الفضل - انتهى . يعني قوله تعالى : ﴿ إن قرآن الفجر كان مشهودا - ١٧ : ٧٨ ﴾ وفيه إشارة إلى أن العدول إنما هو ليكون المشبه به أقوى ، إذ ليس التهجد أفضل من سنة الظهر . قال القاري : والأظهر حمل السحر على حقيقته ، وهو السدس الأخير من الليل . ويوجه كون المشبه به أقوى بأن العبادة فيه أشق وأتعب ، والحل على الحقيقة مهما أمكن فهو أولى وأحسن . قلت : لاشك أن الحمل على الحقيقة أولى . وعلى هذا فالمراد بصلاة السحر صلاة التهجد . ويؤيده ما روى عن الأسود ومرة

وما من شيء إلا وهو يسبح الله تلك الساعة، ثم قرأ: يتفيؤ ظلاله عن اليمين والشمائل سجدا لله وهم داخرون. رواه الترمذى، والبيهقى فى شعب الإيمان

١١٨٥ - (٢٠) وعن عائشة، قالت: ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومسروق، قالوا قال عبد الله بن مسعود ليس شيء يعدل صلاة الليل من صلاة النهار إلا أربعاً قبل الظهر الخ رواه الطبرانى فى الكبير. قال الهيثمى: وفيه بشير بن الوليد الكندى وثقه جماعة. وفيه كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح - انتهى. وهذا فى حكم المرفوع. ويستأنس بهذا أن المراد بصلاة السحر فى حديث عمر: صلاة الليل. قال بعض المشايخ: السرى هذا أن هذين الوقتين زمان تنزل الرحمة بعد الزوال، فانه تفتح أبواب الرحمة والقبول بعد انتصاف النهار كما عرفت، وتنزل الرحمة الإلهية فى الليل بعد انتصافه الى وقت السحر، فلما تناسب الوقتان تناسبت الصلوة الواقعة فيهما، ويكون كل منهما عدل الآخر، ولما كان نزول الرحمة فى آخر الليل أظهر وأشهر جعل الصلوة وقت الزوال عديلة وشبيهة به (وما من شيء إلا وهو يسبح الله تلك الساعة) أى يسبحه تسبيحاً خاصاً تلك الساعة، فلا ينافى قوله تعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده - ١٧: ٤٤﴾ المقتضى لكونه كذلك فى سائر الأوقات والتسبيح فى الآيتين بلسان القال والحال (ثم قرأ) أى النبى ﷺ أو عمر، قاله الفارى. والظاهر هو الأول (يتفيؤ) أى يميل (ظلاله) أى ظلال كل شيء (عن اليمين) أريد به الجنس (والشمائل) جمع شمال، وفيه تفتن أى جانبيها أول النهار وآخره (سجدا لله) حال أى خاضعين بما يراد منهم (وهم) أى الظلال (داخرون) أى صاغرون نزلوا منزلة العقلاء. وقيل: المراد بقوله هم الخلق المعبر عنه بما من شيء، وفيه تغليب العقلاء قال الطيبي: ومعنى الآية بتأملها ﴿أولم يروا - ١٦: ٤٨﴾ بالغيبة والخطاب ﴿إلى ما خلق الله من شيء - ١٦: ٤٨﴾ أى من الأجرام التى لها ظلال متفتية عن أيمانها وشمائلها كيف تنقاد لله تعالى غير متمتعة عليه فيما سخرها من التفيؤ والأجرام فى أنفسها داخرة أيضاً منقادة صاغرة. والشمس وإن كانت أعظم وأعلى منظورا فى هذا العالم. إلا أنها عند الزوال يظهر هبوطها وانحطاطها وأنها آيلة الى الغروب والذهاب، فأشار عليه السلام إلى أن المصلحة حيثئذ موافق لسائر الكائنات فى الخضوع لحالقتها فهو وقت خضوع واقترار، فسأوى وقت السحر الذى هو وقت تجلى الحق وعمل الاستغفار (رواه الترمذى) فى تفسير سورة النحل، وقال حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث على بن عاصم عن يحيى البكاء عن عبد الله بن عمر عن عمر وعلى بن عاصم هذا. قال الحافظ: صدوق يخطئ ويصير ويحيى البكاء بتشديد الكاف ضعيف.

١١٨٥ - قوله (ما ترك رسول الله ﷺ) أى من الوقت الذى شغل فيه عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما

ركعتين بعد العصر عندى قط . متفق عليه . وفي رواية للبخارى ، قالت : والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله .

بعد العصر ولم ترد أنه كان يصلى بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات مثلا الى آخر عمره . وقال النووي : تعنى بعد وفود قوم عبد القيس (ركعتين بعد العصر) أى بعد فرضه قضاء أولا ، ثم استمرارا ثانيا (عندى) أى فى بيتى (قط) أى أبدا (متفق عليه) واللفظ لمسلم ، وأخرجه أيضا أبو داود والنسائى والبيهقى (وفى رواية للبخارى) ذكرها فى باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها (قالت) عائشة (والذى) قسم (ذهب به) أى توفاه تعنى رسول الله ﷺ (ما تركهما) أى الركعتين بعد صلاة العصر (حتى لقي الله) عز وجل زاد البخارى فى هذه الرواية : وكان النبي ﷺ لا يصليهما فى المسجد مخافة أن يثقل على أمته ، وكان يجب ما يخفف عنهم . وفى رواية لمسلم : صلاتان ما تركهما رسول الله ﷺ فى بيتى قط سرا ولا علانية ، ركعتين قبل الفجر ، وركعتين بعد العصر . وفى رواية للبخارى : ما كان النبي ﷺ يأتينى فى يوم بعد العصر الا صلى ركعتين . قيل : هاتان ركعتان ركعتا سنة الظهر البعدية فاتتا منه ﷺ بسبب وفد عبد القيس ، فقضاهما بعد العصر ، كما تقدم من حديث أم سلمة ، ثم داوم عليهما . وروى : أنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر . وقيل : هما سنة العصر القبلية فقد روى مسلم عن أبي سلمة أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله ﷺ يصليهما بعد العصر ، فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم أنه شغل عنهما أو نسيهما ، فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما ، وكان اذا صلى صلاة أثبتها تعنى داومها ثم **إن** هذه الأحاديث يعارضها ما روى النسائى عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ صلى فى بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة - الحديث . وفى رواية له عنها : لم أره يصليهما قبل ولا بعد ، وما روى الترمذى عن ابن عباس قال : إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر ، لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ثم لم يعد لهما . قال الترمذى : حديث حسن فيحمل النبي على علم الراوى ، فإنه لم يطلع على ذلك ، والمثبت مقدم على النافى . قال الحافظ : يجمع بين الحديثين بأنه ﷺ لم يكن يصليهما الا فى بيته ، فلذلك لم يره ابن عباس ولا أم سلمة . ويشير إلى ذلك قول عائشة : وكان لا يصليهما فى المسجد مخافة أن يثقل على أمته - انتهى . وقال الشوكانى : قد جمع بين رواية النبي ورواية الإثبات بحمل النبي فى المسجد ، أى لم يفعلهما فى المسجد ، والإثبات على البيت . وقد تمسك بحديث عائشة من أجاز قضاء النفل بعد العصر وأجاب المانعون بأنها من الخصائص . وأجيب بأن الذى اختص به ﷺ المداومة على ذلك لا أصل للقضاء . والجمع بين هذا وحديث النهى عن الصلاة بعد العصر ، أن ذلك فيما لا سبب له ، وهذا سببه قضاء فاتة الظهر كما مر آنفا . وقد سبق الكلام فى هذا مفصلا فى باب أوقات النهى .

١١٨٦ - (٢١) وعن المختار بن فلفل ، قال : سألت أنس بن مالك عن التطوع بعد العصر ، فقال : كان عمر يضرب الأيدي على صلاة بعد العصر .

١١٨٦ - قوله (و عن المختار بن فلفل) بفاتين مضمومتين ولا ميين، الأولى ساكنة، الخزومي مولى عمرو ابن حريث ، وثقه أحمد و ابن معين و أبو حاتم و العجلي والنسائي ويعقوب بن سفيان . وقال أبو داود : ليس به بأس . وقال أبو بكر البزار صالح الحديث ، وقد احتملوا حديثه (كان عمر يضرب الأيدي) أي أيدي من عقد الصلاة وأحرم بالتكبير (على صلاة) أي نافلة (بعد العصر) أي يمنهم من التطوع بعد فرض العصر ، وضرب عمر الناس على الصلوة بعد العصر ثابت في عدة أحاديث : منها ما رواه البيهقي والاسماعيلي عن أيمن أنه دخل على عائشة ، فسألها عن الركعتين بعد العصر ، فقالت : والذي ذهب بقصه ، تعني رسول الله ﷺ ، ما تركهما حتى لقي الله ، فقال لها أيمن إن عمر كان ينهي عنهما ويضرب عليهما ، فقالت صدقت ، ولكن كان النبي ﷺ يصليهما . ومنها ما رواه البخاري في باب إذا كلم وهو يصلي آخر أبواب الصلاة من حديث كريب : أن ابن عباس والمصور بن مخزومة و عبد الرحمن بن أزهر أرسلوه الى عائشة ، فقالوا اقرأ عليها السلام منا جميعاً ، وسلمها عن الركعتين بعد صلاة العصر ، وقل لها إنا أخبرنا أنك تصليهما ، وقد بلغنا أن النبي ﷺ نهى عنهما . وقال ابن عباس : قد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما - الحديث . ومنها ما رواه مالك عن ابن شهاب عن السائب ابن يزيد أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب المنكدر في الصلاة بعد العصر . ومنها ما روى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن شقيق قال رأيت عمر أبصر رجلاً يصلي بعد العصر ، فضرب حتى سقط وراه . وقد استدلل بهذه الآثار من منع التنفل بعد العصر مطلقاً ، لكن في الاستدلال بها على ذلك نظر ، لأنه يحتمل أن عمر كان يرى أن النهي عن الصلاة بعد العصر إنما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس لا مطلقاً . قال الحافظ : روى عبد الرزاق من حديث زيد بن خالد سبب ضرب عمر الناس على ذلك ، فقال عن زيد بن خالد أن عمر رآه ، وهو خليفة ، ركع بعد العصر فضربه ، فذكر الحديث ، وفيه فقال عمر يا زيد لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلباً الى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيها . ولعل عمر كان يرى أن النهي عن الصلوة بعد العصر إنما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس . وهذا يوافق قول ابن عمر أصلي كما رأيت أصحابي يصلون لا أنهي أحداً يصلي بليل أو نهار وما شاء غير أن لا تحروا طلوع الشمس ولا غروبها . ويوافق ما نقلناه عن ابن المنذر وغيره من أنه لا تنكر الصلاة بعد الصبح ولا بعد العصر إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها . وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الأسود عن عروة عن تميم الداري نحو رواية زيد بن خالد وجواب عمر له ، وفيه ولكني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر الى المغرب حتى يمروا بالساعة التي نهى رسول الله ﷺ أن يصلي

وكنا نصلى على عهد رسول الله ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب، فقلت له: أكان رسول الله ﷺ يصليهما؟ قال: كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا. رواه مسلم.

١١٨٧ - (٢٢) وعن أنس، قال: كنا بالمدينة، فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب، ابتعدوا السواري، فركعوا ركعتين، حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد، فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليهما.

فيها وهذا أيضاً يدل لما قلناه - انتهى كلام الحافظ . (قلت) قول المختار بن قفل الراوى (له) أى لأنس (أكان رسول الله ﷺ يصليهما) كذا فى جميع النسخ الموجودة، وكذا نقله الجزرى فى جامع الأصول (ج ٧ ص ٢٣) ولفظ مسلم: صلاهما أى بصيغة الماضى، وكذا نقله المجد بن تيمية فى المتقى. ولفظ أبى داود أراكم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) أنس (كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا) قال الطيبي: أى لم يأمر من لم يصل ولم ينه من صلى - انتهى. قلت: وتقريره صلى الله عليه وسلم لمن يراه يصلى فى ذلك الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ولا سيما والفاعل لعله لذلك عدد كثير من الصحابة، وقد ثبت أمره بذلك، لكن لا على سبيل الوجوب، بل على طريق الندب والاستحباب، كما تقدم فى شرح حديث عبد الله بن مغفل فى الفصل الأول (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أبو داود والبيهقى (ج ٢ ص ٤٧٥).

١١٨٧ - قوله (ابتعدوا) أى ناس من الصحابة (السواري) بتخفيف الياء، جمع سارية، وهى الأسطوانة، أى تسارعوا واستبقوا إلى الأسطوانات للاستئثار بها من يمر بين أيديهم لكونهم يصلون فرادى. والمعنى وقف كل من سبق خلف أسطوانة (حتى إن الرجل الغريب) بكسر هـ وإن، وجوز فتحها. والغريب الأجنبى البعيد عن وطنه. قال ابن حجر: حتى عاطفة لما بعدها على جملة ابتعدوا (فيحسب) بكسر السين وفتحها أى فيظن (أن الصلاة) أى التى هى فرض المغرب (قد صليت من كثرة من يصليهما) أى الركعتين. والحديث رواه البخارى فى باب كم بين الأذان والإقامة من طريق عمرو بن عامر الانصارى عن أنس. قال: كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي ﷺ يتبدرون السواري حتى يخرج النبي ﷺ، وهم كذلك يصلون ركعتين قبل المغرب، ورواه فى باب الصلوة إلى الأسطوانة بلفظ قال: لقد رأيت كبار أصحاب رسول الله ﷺ يتبدرون السواري عند المغرب. قال القرطبي: ظاهر حديث أنس أن الركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاة المغرب كان أمراً قرر النبي ﷺ أصحابه عليه، وعملوا به حتى كانوا يستبقون إليه. وهذا يدل على الاستحباب. وكان أصله قوله ﷺ بين كل أذانين صلاة. وأما كونه ﷺ لم يصلها فلا ينافى الاستحباب بل يدل على أنها

رواه مسلم .

١١٨٨ - (٢٣) وعن مرثد بن عبد الله ، قال : أتيت عقبة الجهني ، فقلت : ألا أعجبك من أبي تميم يركع ركعتين قبل صلاة المغرب ١٤ فقال عقبة : إنا كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ . قلت : فما يمتنع الآن ؟ قال : الشغل . رواه البخاري .

ليست من الرواتب . وإلى استحبابها ذهب أحمد وإسحاق وأصحاب الحديث ، كذا في الفتح . قلت : قد ثبت فعله صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن مغفل عند ابن حبان في صحيحه ، كما في نصب الراية (ج ٢ ص ١٤١) . وعلى هذا فلا شك في كون الركعتين بعد غروب الشمس وقبل صلاة المغرب مستحباً ، لأنه ثبت عن النبي ﷺ فعلاً وأمرأً وتقريراً (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً البخاري ، وتقدم لفظه ، وأحمد والنسائي والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٥) .

١١٨٨ - قوله (وعن مرثد) بميم مفتوحة وراء ساكنة بعدها مثناة مفتوحة (بن عبد الله) اليزني بفتح التحتية والزاي بعد ما نون ، نسبة إلى يزن ، بطن من حمير أبي الخير ، المصري ، ثقة فقيه . قال في تهذيب التهذيب : كان لا يفارق عقبة بن عامر الجهني ، وكان مفتي أهل مصر في زمانه . قال العجلي : مصري تابعي ثقة . وقال ابن سعد : كان ثقة وله فضل وعبادة . وقال ابن شاهين في الثقات : كان عند أهل مصر مثل علقمة عند أهل الكوفة ، وكان رجل صدق . ووثقه يعقوب بن سفيان (أثبت عقبة) بضم العين ابن عامر وإلى مصر (الجهني) بضم الجيم نسبة إلى جهمينة قبيلة (ألا أعجبك) بضم الهمزة وسكون المهملة . وفي رواية بفتح العين وتشديد الجيم ، أي ألا أوقعك في التعجب (من أبي تميم) بفتح المثناة الفوقية ، هو عبد الله بن مالك الجيشاني بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة المصرية ، مشهور بكنته ، أصله من اليمن تابعي كبير ثقة مخضرم أسلم في عهد النبي ﷺ وقرأ القرآن على معاذ بن جبل ، باليمن ، ثم قدم في زمن عمر ، فشهد فتح مصر وسكنها . قال ابن يونس : وقد عده جماعة في الصحابة لهذا الإدراك ، مات سنة سبع وسبعين (يركع) أي يصلي (ركعتين) زاد أحمد والاسماعيلي حين يسمع أذان المغرب (إنا) أي معشر الصحابة (كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ) أي في زمانه وبحضرته ، كما تقدم في حديث أنس (فما يمتنع الآن) أي من صلاتهما (قال الشغل) بضم الشين وسكون الغين وضها وهو ضد القراع ، والحديث دليل على مشروعية صلاة الركعتين قبل المغرب . وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي : لم يفعلها أحد بعد الصحابة ، لأن أبا تميم تابعي ، وقد فعلها ، قاله الحافظ (رواه البخاري) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ١٥٥) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٥)

١١٨٩ - (٢٤) وعن كعب بن عجرة ، قال : إن النبي ﷺ أتى مسجد بني عبد الأشهل ، فصلى فيه المغرب ، فلما قضا صلاتهم رآهم يسبحون بعدما ، فقال : هذه صلاة البيوت . رواه أبو داود . وفي رواية الترمذى ، والنسائى ، قام ناس يتنفلون ، فقال النبي ﷺ : عليكم بهذه الصلاة فى البيوت .

١١٨٩ - قوله (أتى مسجد بني عبد الأشهل) هم من أنصار الأوس . وعبد الأشهل هو ابن جشم بن الحارث بن الخزرج الأصغر ابن عمرو بن مالك بن الأوس بن حارثة (فصل فى المغرب) أى فرضه (رأهم يسبحون) أى يصلون نافلة بدليل الرواية الآتية (بعدها) أى بعد صلاة المغرب (فقال) رسول الله ﷺ (هذه) أى الصلاة بعد المغرب أو النافلة مطلقا ، والأول أقرب . ويلزم منه أن يكون للصلاة التى بعد المغرب زيادة اختصاص بالبيت فوق اختصاص مطلق النافلة به والله تعالى أعلم ، قاله السندى : (صلاة البيوت) أى الأفضل أن يصلى بها فى البيوت ، لأنها أبعد من الرياء ، وأقرب إلى الإخلاص لله تعالى . قال القارى : والظاهر أن هذا إنما هو لمن يريد الرجوع إلى بيته بخلاف المعتكف فى المسجد ، فإنه يصليها فيه ، ولا كراهة بالاتفاق (رواه أبو داود) وأخرجه أيضاً الترمذى والنسائى كما صرح به المصنف فيما بعد ، والبيهقى (ج ٢ ص ١٨٩) وفى سنده اسحاق بن كعب بن عجرة . قال الذهبي فى الميزان : اسحاق بن كعب تابعى مستور ، تفرد بحديث سنة المغرب ، وهو غريب جدا . انتهى . وقال الحافظ فى التقریب : مجهول الحال ، قتل يوم الحرة سنة ٦٣ . وذكره ابن حبان فى الثقات . والحديث قد أعله الترمذى بما تقدم من حديث ابن عمر ثانى أحاديث الفصل الاول فقال والصحيح ما روى عن ابن عمر قال كان النبي ﷺ يصلى الركعتين بعد المغرب فى بيته وفيه أن هذا تعليل غير جيد ، لأن الحديث الفعلى المؤيد للقول لا يكون علة له مع أن له شاهدا بإسناد جيد حسن رواه أحمد فى المسند (ج ٥ ص ٤٢٧) من حديث محمود بن لبيد أخى بنى عبد الأشهل ، قال : أنا رسول الله ﷺ فصلى بنا المغرب فى مسجدا ، فلما سلم قال اركعوا هاتين الركعتين فى بيوتكم للسجدة يعنى بعد المغرب ، ذكره الهيثمى ، وقال رجاله ثقات ، ورواه أحمد مرة أخرى فى الصفحة بعدها ، ثم قال ابنه عبد الله قلت لآبى : إن رجلا قال من صلى ركعتين بعد المغرب فى المسجد لم تجزه إلا أن يصليها فى بيته ، لأن النبي ﷺ قال : إن هذه من صلوات البيوت ، قال من هذا ؟ قلت : محمد بن عبد الرحمن (ابن أبى لبيلى) ، قال ما أحسن ما قال ، أو ما أحسن ما انتزع . انتهى . قلت : الأمر فى حديث محمود بن لبيد هذا محمول على التدب جمعاً بينه وبين الأحاديث التى تدل على صلاته ﷺ بعد المغرب فى المسجد كحديث ابن عباس الآتى وغيره مما ذكرنا فى شرح حديث ابن عمر (عليكم بهذه الصلاة فى البيوت) إرشاد لما هو الأفضل والأولى .

١١٩٠ - (٢٥) وعن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يطيل القراءة في الركعتين بعد المغرب، حتى يتفرق أهل المسجد. رواه أبو داود.

١١٩١ - (٢٦) وعن مكحول يبلغ به، أن رسول الله ﷺ، قال: من صلى بعد المغرب قبل أن يتكلم ركعتين - وفي رواية - أربع ركعات،

١١٩٠ - قوله (كان رسول الله ﷺ يطيل القراءة في الركعتين بعد المغرب) أى أحيانا لما تقدم في باب القراءة من حديث ابن مسعود أنه كان يقرأ فيها الكافرون والإخلاص (حتى يتفرق أهل المسجد) ظاهره أنه كان يصليهما في المسجد، فيحمل على أن فعلهما فيه لعذر منه من دخول البيت. والأظهر أنه يحمل على بيان الجواز. قال محمد بن نصر: لعله أن يكون قد فعل هذا مرة. وقيل: يحمل على وقت الاعتكاف. وقيل: يحتمل أنه كان يفعلهما في البيت، وإن ابن عباس علم بذلك، لأن بيته ﷺ كان متصلا بالمسجد، ولم يكن بينهما إلا جدار، وكان في الجدار باب إلى المسجد (رواه أبو داود) وسكت عنه، وأخرجه أيضا محمد بن نصر في قيام الليل واليهيق (ج ٢ ص ١٩٠) وفي سنده يعقوب بن عبد الله الأشعري أبو الحسن القمي بضم القاف وتشديد الميم. قال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو القاسم الطبراني: كان ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الدارقطني: ليس بالقوى مات سنة أربع وسبعين ومائة. كذا في تهذيب التهذيب. وقال في التقريب: صدوق بهم. خرج له البخاري تعليقاً في الطب. وروى الطبراني في الكبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يصلي بعد المغرب ركعتين يطيل فيهما القراءة حتى يتصدع أهل المسجد، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٣٠)، وقال فيه يحيى بن عبد الحميد الخاني، وهو ضعيف.

١١٩١ - قوله (وعن مكحول) الشامي الدمشقي أبي عبد الله الساجي المشهور (يبلغ به) الباء للتعدية أى يبلغ بالحديث إلى النبي ﷺ، ويرفعه إليه. فالحديث مرسل، لأن مكحولا تابعي، وأسقط من السند ذكر الواسطة بينه وبين رسول الله ﷺ. وذكره محمد بن نصر في قيام الليل بلفظ عن مكحول أنه بلغه (أن رسول الله ﷺ قال من صلى بعد المغرب) أى فرضه (قبل أن يتكلم) أى بكلام الدنيا (ركعتين) الظاهر أنهما سنة صلاة المغرب البعدية (وفي رواية أربع ركعات) ركعتان منها سنتها البعدية، وركعتان من سنة وقت الغفلة، فقد روى الطبراني في الكبير عن الأسود بن يزيد، قال قال عبد الله بن مسعود: نعم ساعة الغفلة، يعنى الصلاة فيما بين المغرب والعشاء. قال الهيثمي: فيه جابر الجعفي، وفيه كلام كثير، وعن عبد الرحمن بن يزيد قال: ساعة ما أتيت عبد الله بن مسعود فيها إلا وجدته يصلي ما بين المغرب والعشاء، فسألت عبد الله (عن ذلك)

رفعت صلاته في عليين، مرسلا.

١١٩٢ - (٢٧) وعن حذيفة نحوه، وزاد: فكان يقول: عجلوا الركعتين بعد المغرب، فأنهما نرفعان مع المكتوبة. رواهما رزين،

فقال: إنها ساعة غفلة. قال الهيثمي: وفيه ليث بن أبي سليم، وفيه كلام. وتسمية الصلاة بين العشاءين صلاة الغفلة اصطلاح للشافعية سموها في كتبهم أخذوا من قول ابن مسعود. قال القاري: والأولى أن يسمى الصلاة ما بين المغرب والعشاء صلاة الأوابين، فقد روى محمد بن نصر عن محمد بن المنكدر مرسلا أن النبي ﷺ قال: من صلى ما بين المغرب والعشاء فأنها من صلاة الأوابين. وهذا لا يعارض ما روى من قوله ﷺ صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، فانه لا مانع أن يكون كل من الصلاتين صلاة الأوابين (رفعت صلاته) أي نافلته أو مع فريضته (في عليين) كناية عن غاية قبولها. وعظيم ثوابها. وعليون جمع على اسم لمقام في السماء السابعة تصعد إليه أعمال الصالحين، وأرواحهم. والحديث يدل على استحباب تعجيل الركعتين الراتبين بعد المغرب. ويدل عليه أيضا حديث حذيفة الآتي، وهو الذي فهمه محمد بن نصر حيث بوب عليه باب تعجيل الركعتين بعد المغرب (مرسلا) أي يبلغ به حال كون الحديث مرسلا، لأن مكحولا تابعي قال ابن حجر: والإرسال هنا لا يضر، لأن المرسل كالضعيف الذي لم يشتد ضعفه يعمل بهما في فضائل الأعمال - انتهى.

١١٩٢ - قوله (وعن حذيفة) أي مروى عنه (نحوه) أي نحو حديث مكحول بمعناه دون لفظه (وزاد)

أي حذيفة (فكان يقول) أي النبي ﷺ (عجلوا الركعتين بعد المغرب) أي بالمبادرة اليهما. وقيل: بالتخفيف فيهما. وقيل: لا مانع من الجمع. والمراد بهما سنته بلا خلاف (فأنهما نرفعان مع المكتوبة) فإن السنة تابعة للعرض ومكملة له وقت العرض (رواهما رزين) نقل المنذرى في الترغيب حديث مكحول وقال ذكره رزين ولم أره في الأصول - انتهى. قلت: الحديثان أخرجهما محمد بن نصر في باب تعجيل الركعتين بعد المغرب من كتابه قيام الليل، قال حدثنا اسحاق أخبرنا بقية حدثني محمد حدثني زيد العمى عن أبي العالية عن حذيفة عن النبي ﷺ، قال: عجلوا الركعتين بعد المغرب، فأنهما نرفعان مع المكتوبة، قال محمد بن نصر: هذا حديث ليس بشابت، وقد روى عن حذيفة من طريق آخر خلاف هذا عن حذيفة، قال: كانوا يحبون تأخير الركعتين بعد المغرب حتى كان بعض الناس تفجأهم الصلاة ولم يصلوها. فعجلها الناس، وهذا أيضا ليس بثابت، قال وحدثنا محمد بن يحيى أخبرنا أبو صالح حدثني الليث حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر عن عمر بن عبد العزيز عن مكحول أنه حدثه أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن يتكلم كتبت صلاته في عليين - انتهى. وروى الذهلي في مسند الفردوس عن ابن عباس مرفوعا: من صلى أربع

وروى البيهقي الزيادة عنه نحوها في شعب الإيمان .

١١٩٣ - (٢٨) وعن عمر بن عطاء ، قال : إن نافع بن جبير أرسله الى السائب يسأله عن شيء .
رآه منه معاوية في الصلاة . فقال : نعم ، صليت معه الجمعة في المقصورة ، فلما سلم الامام قمت في
مقامي ، فصليت ، فلما دخل أرسل الى .

وركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم رفعت له في عليين ، وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى ، وهي خير
من قيام نصف ليلة . قال العراقي : وفي إسناده جهالة ونكارة ، وهو أيضا من رواية عبد الله بن أبي سعيد ، فإن
كان الذي يروى عن الحسن ويروى عنه يزيد بن هارون فقد جهله أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات ،
وإن كان أبا سعيد المقبري فهو ضعيف ، قاله الشوكاني (وروى البيهقي الزيادة) أي المذكورة (عنه)
أي حذيفة (نحوها) بدل أي روى نحو زيادة رزين عنه (في شعب الإيمان) فتقوى بذلك رواية رزين ،
قاله ابن حجر . قلت : وقد تقدم أنه روى الحديثين محمد بن نصر . وقال : حديث حذيفة غير ثابت ، وسكت عن
مرسل مكحول .

١١٩٣ - قوله (وعن عمر) بضم العين (بن عطاء) بن أبي الخوار بضم المعجمة وتخفيف الواو المكي مولى
بني عامر تابعي ثقة . ووقع في النسخ الحاضرة عندنا عمرو أي بفتح أوله ، وهو غلط (أن نافع بن جبير) بضم
الجيم مصغراً ابن مطعم النوفلي المدني أبو محمد ، ويقال أبو عبد الله ثقة فاضل من الطبقة الوسطى من التابعين ، مات
سنة تسع وتسعين (أرسله) أي عمر بن عطاء (إلى السائب) بن يزيد ابن أخت نمر الصحابي رضي الله عنه (يسأله)
أي يسأل عمر بن عطاء السائب (عن شيء رآه) أي ذلك الشيء (منه) أي من السائب (فقال) أي السائب
(نعم) قال الطيبي : نعم ، حرف إيجاب وتقرير لما سأله نافع من قوله هل رأى منك معاوية شيئاً في الصلاة
فأنكر عليك ، والمذكور معناه (صليت معه) أي مع معاوية (الجمعة في المقصورة) أي في مقصورة المسجد . قال
القاري : موضع معين في الجامع مقصور للسلطين . قال النووي : فيه دليل على جواز اتخاذها في المسجد إذا رآها
ولي الأمر مصلحة ، قالوا : وأول من عملها معاوية بن أبي سفيان حين ضربه الخارجي . قال القاضي : واختلفوا
في المقصورة فأجازها كثيرون من السلف وصلوا فيها ، منهم الحسن والقاسم بن محمد وسالم وغيرهم ، وكرها ابن
عمرو الشعبي وإسحاق وأحمد ، وكان ابن عمر إذا حضرت الصلاة ، وهو في المقصورة خرج منها إلى المسجد . قال
القاضي : وقيل إنما يصح فيها الجمعة إذا كانت مباحة لكل أحد ، فإن كانت مخصوصة ببعض الناس بمنوعة عن
غيرهم لم تصح فيها الجمعة لخروجها عن حكم الجامع (فلما سلم الامام) أي خرج عن صلاة الجمعة بالسلام (قمت في
مقامي) أي الذي صليت فيه الجمعة (فصليت) فيه سنة الجمعة (فلما دخل) أي معاوية بيته (أرسل إلى) رجلاً

فقال: لا تعد لما فعلت، إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج، فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك أن لا نوصل بصلاة حتى نتكلم أو نخرج. رواه مسلم.

١١٩٤ - (٢٩) وعن عطاء، قال: كان ابن عمر إذا صلى الجمعة بمكة تقدم فصلي ركعتين، ثم يتقدم فصلي أربعاً. وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة، ثم رجع إلى بيته فصلي ركعتين، ولم يصل في المسجد. فقبل له، فقال: كان رسول الله ﷺ يفعله.

يدعوني لحضرته (فقال لا تعد) من العود (لما فعلت) من إتيان السنة في مكان فعل الجمعة بلا فصل، أى لا تفعل ذلك مرة أخرى بل (إذا صليت الجمعة) وفرغت منها. ذكر الجمعة على سبيل المثال، وإلا لحكم غيرها من الصلاة كذلك كما تقدم (فلا تصلها) بفتح فكسر وسكون اللام من الوصل أى لا توصلها (بصلاة) أخرى نافلة أو قضاء. (حتى تكلم) بحذف إحدى التائين أى تتكلم (أو تخرج) أى من المقام الذى صليت فيه الجمعة. قال القارى: تخرج أى حقيقة أو حكماً بأن تتأخر عن ذلك المكان (أمرنا بذلك) أى بما تقدم وبيانه (أن لا نوصل بصلاة) كذا فى جميع النسخ الحاضرة. ووقع فى صحيح مسلم أن لا نوصل صلاة صلاة. وهكذا نقله الجزرى فى جامع الأصول (ج ٧ ص ٣٠) عن مسلم. وفى أبى داود: أن لا توصل صلاة صلاة (حتى تتكلم أو نخرج) فيه دليل على أن النافلة الراجعة وغيرها يستحب أن يتحول لها عن موضع الفريضة إلى موضع آخر، وأفضله التحول إلى بيته، وإلا فوضع آخر من المسجد أو غيره ليكثر مواضع سجوده، ولتفصل صورة النافلة عن صورة الفريضة. وقوله: «حتى تتكلم، دليل على أن الفصل بينهما يحصل بالكلام أيضاً، ولكن بالاتصال أفضل لما ذكر. قاله النووى (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أبوداود والبيهقى (ج ٢ ص ١٩١، ج ٣ ص ٢٤٠).

١١٩٤ - قوله (وعن عطاء) أى ابن أبى رباح (كان ابن عمر إذا صلى الجمعة بمكة تقدم) أى من مكان صلى فيه فيكون هذا التقدم بمنزلة الخروج المذكور فى حديث معاوية المتقدم (ثم يتقدم) أى من المكان الذى صلى فيه ركعتى السنة (فصلي أربعاً) كذا فى جميع النسخ الحاضرة ثم يتقدم فصلي أى بلفظ المضارع، وكذا نقله الجزرى فى جامع الأصول (ج ٧ ص ٢٩). وفى سنن أبى داود: ثم تقدم فصلي أى بلفظ الماضى. وفعل ابن عمر هذا يؤيد قول أبى يوسف أن سنة الجمعة ست، ولكنه يقول إن تقديم الأربع أولى (فصلي ركعتين) أى فى بيته (ولم يصل فى المسجد) هذا تصريح بما علم ضمنا (فقيل له) أى سئل عن سبب ذلك (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله) يعنى وأنا أفعله تبعاً له. وظاهر هذا يدل على أنه ﷺ كان يفرق بين الحرمين، فإذا كان بمكة صلى فى المسجد بعد الجمعة ست ركعات، وإذا كان بالمدينة رجع بعد الجمعة إلى بيته ثم صلى فيه ركعتين،

رواه أبو داود . وفي رواية الترمذى ، قال : رأيت ابن عمر صلى بعد الجمعة ركعتين ، ثم صلى بعد ذلك أربعة .

(٣١) باب صلاة الليل

﴿ الفصل الأول ﴾

١١٩٥ - (١) عن عائشة ، رضى الله عنها ، قالت : كان النبي ﷺ يصلى فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر

ولم يصل فى المسجد ، لكن قال العراقى : ليس فى ذلك ، أى فى حديث ابن عمر هذا علم ولا ظن أنه ﷺ كان يفعل بمكة ذلك ، وإنما أراد ابن عمر رفع فعله بالمدينة لحسب ، لأنه لم يصح أنه صلى الجمعة بمكة ، قال : والذى صح من فعله هو صلاة ركعتين فى بيته بعد الجمعة . قلت : لاشك أن الست لم تثبت عنه ﷺ بحديث صحيح صريح ، نعم ثبتت عن ابن عمر من فعله وروى عن على أنه أمر بها . قال الشوكانى : اختلف هل الأفضل فعل سنة الجمعة فى البيت أو فى المسجد ؟ فذهب إلى الأول الشافعى ومالك وأحمد وغيرهم ، واستدلوا بقوله ﷺ فى الحديث الصحيح : أفضل صلاة المرأ فى بيته إلا المكتوبة . وأما صلاة ابن عمر فى مسجد مكة فمفيل لعله كان يريد التأخر فى مسجد مكة للطواف بالبيت ، فيكره أن يفوته بمضيه إلى منزله لصلاة سنة الجمعة أو أنه يشق عليه الذهاب إلى منزله ثم الرجوع إلى المسجد للطواف أو أنه كان يرى النوافل تضاعف بمسجد مكة دون بقية مكة أو كان له أمر متعلق به - انتهى .

(رواه أبو داود) وأخرجه أيضاً البيهقى (ج ٣ ص ٢٤٠-٢٤١) وسكت عنه أبو داود والمنذرى . وقال العراقى إسناده صحيح (وفى رواية الترمذى) المختصرة (قال) أى عطاء بن أبى رباح (ثم صلى بعد ذلك) أى بعدما ذكر من الركعتين (أربعاً) أى صلى ست ركعات . وأخرج أبو داود هذه الرواية المختصرة بلفظ : أى عطاء رأى ابن عمر يصلى بعد الجمعة فينماز عن مصلاه الذى صلى فيه الجمعة قليلاً غير كثير قال فيركع ركعتين ، قال ثم يمشى أنفس من ذلك فيركع أربع ركعات . قلت : لعطاء كم رأيت ابن عمر يصنع ذلك ؟ قال مراراً - انتهى . وأخرجه أيضاً الطحاوى هذا ولم يذكر البغوى ولا المصنف حديثاً ولا أثراً فى التطوع والسنة قبل الجمعة . وسيأتى الكلام عليه فى شرح حديث سلمان وأبى هريرة من باب التنظيف والتبكير من أبواب الجمعة .

(باب صلاة الليل) قال القارى : أى فى قيام الليل من التهجد وغيره - انتهى . واعلم أن صلاة الليل وقيام الليل وصلاة التهجد عبارة عن شىء واحد ، واسم لصلاة يتبدأ وقتها من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر ، فلا فرق بين الالفاظ الثلاثة شرعاً . وقيل : صلاة التهجد مختصة بما يكون فى آخر الليل بعد النوم . والظاهر هو الأول قال ابن الفارس : التهجد المصلى ليلاً . وقال كراع : التهجد صلاة الليل خاصة .

١١٩٥ - قوله (يصلى فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر) هذا بظايره يشمل ما إذا كان بعد

إحدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة ، فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ، فإذا سكث المؤذن من صلاة الفجر ، وتبين له الفجر ،

نوم أم لا (إحدى عشرة ركعة) أى فى غالب أحواله. وقال السندى فى حاشية ابن ماجه : قوله إحدى عشرة ركعة وقد جاء ثلاث عشرة ركعة ، فيحمل على أن هذا كان أحيانا أوله مبنى على عد الركعتين الخفيفتين اللتين يبدأ بهما صلاة الليل من صلاة الليل أحيانا ، وتركه أخرى . وعلى كل تقدير فهذه الهيئة لصلاة الليل لابد من حملها على أنها كانت أحيانا ، والا فقد جاءت هيئات أخرى فى قيام الليل - انتهى . (يسلم من كل ركعتين) فيه أن الأفضل فى صلاة الليل أن يسلم من كل ثنتين ، ويدل عليه أيضا قوله : صلاة الليل مثنى مثنى (ويوتر بواحدة) فه أن أقل الوتر ركعة وأن الركعة الفردة صلاة صحيحة ، وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، وهو الحق . وقال أبو حنيفة : لا يصح الايتار بواحدة ولا تكون الركعة الواحدة صلاة قط . قال النووي : والآحادىث الصحيحة ترد عليه . قال الحافظ : حمل الطحاوى هذا ومثله على أن الركعة مضمومة إلى الركعتين قبلها ، ولم يتمسك فى دعوى ذلك الا بالتهى عن البتراء مع احتمال أن يكون المراد بالبتراء أن يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شيء ، وهو أعم من أن يكون مع الوصل أو الفصل - انتهى . قلت : حديث النهى عن البتراء أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد ، وفيه عثمان بن محمد بن ربيعة ، وهو متكلم فيه . قال ابن القطان : الغالب على حديثه الوهم مع أن قول عائشة يسلم من كل ركعتين ، ظاهر فى الفصل ، فانه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الأخيرة ، فهو كالنص فى موضع النزاع (فيسجد السجدة من ذلك) الفاء لتفصيل المجمعل يعنى فيسجد كل واحدة من سجديات تلك الركعات طويلة (قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية) وفى رواية للبخارى : كان يصلى إحدى عشرة ركعة كانت تلك صلاته تعنى بالليل ، فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ الخ وهى ظاهرة فى أن المراد بيان طول سجود ركعات صلاة الليل لا قدر سجدة منفردة بعد الوتر ، كما فهم النسائى وغيره . وفى رواية أخرى للبخارى : يسجد السجدة من ذلك أى بغير الفاء . قال القسطلانى : الالف واللام لتعريف الجنس . فيشمل سجودا لاحدى عشرة ، والتاء فيه لاتنافية ذلك . والتقدير يسجد سجديات تلك الركعات طويلة قدر ما أى بقدر ما ، ويصح جعله وصفا لمصدر محذوف أى سجودا قدر ما ، أو يمكنك مكثا قدر ما (قبل أن يرفع رأسه) من السجدة أى قبل إتمام السجود ، وكان يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبمحمدك اللهم اغفرلى ، كما تقدم فى باب الركوع من حديث عائشة ، وعنها كان ﷺ يقول فى صلاة الليل فى سجوده : سبحانك لا إله إلا أنت . رواه أحمد فى مسنده بإسناد رجاله ثقات . والحديث فيه دليل على استحباب تطويل السجود فى قيام الليل ، وقد بوب عليه البخارى باب طول السجود فى قيام الليل (فإذا سكث) بالتاء الفوقية (المؤذن) أى فرغ (من صلاة الفجر) أى من أذانها (وتبين له الفجر) أى ظهر وانتشر . قال الطيبى : يدل على أن التبيين لم يكن

قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للاقامة، فيخرج. متفق عليه.

١١٩٦ - (٢) وعنها، قالت: كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر، فإن كنت مستيقظة حدثني

في الأذان، والا لما كان لذكر التين فائدة (قام فركع ركعتين) هما سنة العجر (خفيفتين) يقرأ فيهما الكافرون والإخلاص ونحوهما (ثم اضطجع) أى في بيته للاستراحة عن تعب قيام الليل ليصلى فرضه على نشاط أو ليفصل بين الفرض والنفل بالضجعة. واستدل به على استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر في البيت دون المسجد. قال الحافظ: ذهب بعض السلف إلى استحبابها أى الضجعة في البيت دون المسجد، وهو محكى عن ابن عمر، وقواه بعض شيوخنا بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه فعله في المسجد، وصح عن ابن عمر أنه كان يحب من يفعله في المسجد. أخرجه ابن أبي شيبة - انتهى. قال شيخنا في شرح الترمذي: حديث أبي هريرة يعنى الذى يأتى في آخر الفصل الثانى بافظ: إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه مطلقاً، فباطلا فثبت استحباب الاضطجاع في البيت وفي المسجد، حيث يصلى سنة الفجر يضطجع هناك، إن صلى في البيت فيضطجع في البيت، وإن صلى في المسجد في المسجد، وإنما لم ينقل عن النبي ﷺ أنه فعله في المسجد، لأنه ﷺ كان يصلى سنة الفجر في البيت فكان يضطجع في البيت - انتهى. (على شقه) أى جنبه (الأيمن) جرياً على عادته الشريفة في حبه التيامن في شأنه كله أول التشريع، لأن النوم على الأيسر يستلزم استراق النوم في غيره عليه السلام بخلافه هو، لأن عينه تنام ولا ينام قلبه، فعلى الأيمن أسرع للانتباه بالنسبة لنا، وهو نوم الصالحين. قال القسطلاني: لا يقال حكمته أن لا يستغرق في النوم، لأن القلب في اليسار، ففي النوم عليه راحة له فيستغرق فيه، لأننا نقول صح أنه عليه الصلاة والسلام كان تنام عينه ولا ينام قلبه، نعم يجوز أن يكون فعله لإرشاد أمته وتعليمهم (حتى يأتيه المؤذن للاقامة) أى يستأذنه فيها لأنها منوطة بنظر الامام (فيخرج) أى للصلاة (متفق عليه) واللفظ لمسلم إلا قوله: فيسجد السجدة من ذلك قد رما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه، فان البخارى انفرد به، والا قوله: يسلم من كل ركعتين، فان لفظ مسلم يسلم بين كل ركعتين، والا قوله: فيخرج فانه ليس في صحيح مسلم بل ولا في البخارى أيضاً، وبهذا تعلم أن السياق الذى ذكره المصنف تبعاً للبخارى ليس للبخارى ولا لمسلم، ثم رأيت المراقبة قال فيه متفق عليه أى بمجموع الحديث وإن لم يكن بهذا السياق في حديث واحد، كذا نقله ميرك عن التصحيح والحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٢ ص ٧، ٢٢).

١١٩٦ - قوله (إذا صلى ركعتي الفجر) أى سنته (فإن كنت مستيقظة حدثني) قال الطيبي: الشرط مع الجزاء جزاء الشرط الأول، ويجوز أن يكون جزاء الشرط الأول محذوفاً، والفاء تفصيلية، والمعنى إذا

والا اضطلع رواء مسلم.

صلاهما أثنائي ، فإن كنت مستيقظة حدثني ولا تضاد بين هذا وبين ما في سنن أبي داود من طريق مالك عن سالم أبي النضر عن أبي سبرة عن عائشة أن كلامه عليه الصلاة والسلام لها كان بعد فراغه من صلاة الليل ، وقبل أن يصلي ركعتي الفجر لاحتمال أن يكون كلامه لها كان قبل ركعتي الفجر وبعدها (وإلا) أي وإن لم أكن مستيقظة (اضطلع) للراحة من تعب القيام أو ليفصل بين الفرض والنفل بالحديث أو الاضطجاع . وظاهره أنه كان يضطلع إذا لم يحدثها ، وإذا حدثها لم يضطلع ، وإلى هذا جنح البخاري ، كما سيأتي . وكذا جنح إليه ابن خزيمة حيث ترجم له الرخصة في ترك الاضطجاع بعد ركعتي الفجر . واستدل به بعضهم على عدم استحباب الضجعة بعد ركعتي الفجر . وأجيب بأنه لا يلزم من كونه ربما تركها عدم الاستحباب ، بل يدل تركها أحيانا على عدم الوجوب ، وأن الأمر بها في حديث أبي هريرة المذكور محمول على التنبه والإرشاد ، وقد بوب البخاري على حديث عائشة هذا باب من تحدث بعد ركعتي الفجر ولم يضطلع . قال الحافظ : أشار بهذه الترجمة إلى أنه عليه السلام لم يكن يداوم عليها . وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب ، وحملوا الأمر الوارد بذلك في حديث أبي هريرة على الاستحباب . وفائدة ذلك الراحة والنشاط لصلاة الصبح . وعلى هذا فلا يستحب ذلك الا للتهجد . وبه جزم ابن العربي . وقيل : إن فائدتها الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح . وعلى هذا فلا اختصاص - انتهى . ويدل على عدم الاختصاص حديث أبي هريرة ، فإنه مطلق يشمل المتهجد وغيره . فالحق أن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر مشروع ومستحب مطلقا . وسيأتي مزيد بحث فيه في شرح حديث أبي هريرة . قال النووي : وفيه أي في تحديده عليه السلام لعائشة بعد ركعتي الفجر دليل على إباحة الكلام بعد سنة الفجر وهو مذهبنا ومذهب مالك والجمهور . وقال القاضى : وكرهه الكوفيون . وروى عن ابن مسعود وبعض السلف : إنه وقت الاستغفار ، والصواب الإباحة لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وكونه وقت استحباب الاستغفار لا يمنع من الكلام - انتهى . وقال القسطلاني : وفيه أنه لا بأس بالكلام المباح بعد ركعتي الفجر . قال ابن العربي : ليس في السكوت في ذلك الوقت فضل مأثور ، إنما ذلك بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس - انتهى . قلت : أثر ابن مسعود رواء الطبراني في الكبير عن عطاء عنه ، وكذا روى عن أبي عبيدة عنه ، وهو منقطع ، لأن عطاء وأبا عبيدة لم يسمعا من ابن مسعود ، وإن صح فيحمل على أن القوم المتحدثين الذين أنكر عليهم ابن مسعود لعلمهم كانوا يتكلمون بما لا يجدى نفعا ، فهام عن ذلك . والسكوت عن مثل هذا ليس بمختص بهذا الوقت ، وإن لم يحمل على هذا فالتحديث بالكلام المباح ثابت من الشارع . وكلام الصحابي لا يوازن كلام الشارع (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود والبيهقي (ج ٣ ص ٤٥) والبخاري ولفظه عن عائشة : أن النبي عليه السلام كان إذا صلى . وفي رواية : كان يصلي ركعتين ، فإن كنت مستيقظة حدثني والا اضطلع حتى يؤذن بالصلاة - انتهى . فكان ينبغي للصف أن يقول : متفق عليه ، واللفظ لمسلم .

١١٩٧ - (٣) وعنها، قالت: كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن متفق عليه.

١١٩٧ - قوله (إذا صلى ركعتي الفجر) أى سنته (اضطجع) أى حتى يأتيه المؤذن فإذا أتى خرج إلى الصلاة (على شقه الأيمن) لأنه كان يحب التيامن في شأنه كله أو تشرع لنا، لأن القلب في جهة اليسار، فلو اضطجع عليه لاستغرق نوما لكونه أبلغ في الراحة بخلاف اليمين فيكون مغلقا فلا يستغرق. وهذا بخلافه عليه السلام: لأن عينه تمام ولا ينام قلبه. وفيه كالحديثين المتقدمين دليل على استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر. وقد ورد فيه أحاديث أخرى: قال ابن حجر: ومن هذه الأحاديث أخذ الشافعي أنه يندب لكل أحد المتجهد وغيره أن يفصل بين سنة الصبح وفرضه بضجعة على شقه الأيمن، ولا يترك الاضطجاع ما أمكنه، بل في حديث صحيح على شرطهما أنه عليه السلام أمر بذلك وأن المشي إلى المسجد لا يحزى عنه - انتهى. ويشير بذلك إلى ما روى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا: إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه فقال له مروان بن الحكم أما يحزى أحدنا مشاء إلى المسجد حتى يضطجع على يمينه؟ قال: لا - انتهى. ولذلك استحب البغوي في شرح السنة الاضطجاع بخصوصه، واختاره في شرح المذهب. قال الحافظ: وأما إنكار ابن مسعود الاضطجاع، وقول إبراهيم النخعي هي ضجعة الشيطان، كما أخرجه ابن أبي شيبة، فهو محمول على أنه لم يبلغها الأمر بفعله. وكلام ابن مسعود يدل على أنه إنما أنكر تحتمه، فانه قال في آخر كلامه إذا سلم فقد فصل. وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعة، فانه شد بذلك حتى روى عنه أنه أمر بحصب من اضطجع. وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان لا يعجبه الاضطجاع. وأرجح الأقوال مشروعيته للفصل لكنه بعينه - انتهى. وقال السندی: قد جاء الأمر بهذا الاضطجاع فهو أحسن وأولى. وما ورد من إنكاره عن بعض الفقهاء لا وجه له أصلا، ولعلمهم ما بلغهم الحديث، والافا وجه إنكارهم - انتهى. (متفق عليه) لم أجد هذا الحديث بهذا السياق في صحيح مسلم. وقد أخرجه أيضا أحمد وابن ماجه والبيهقي وأعلم أنه اختلفت أحاديث عائشة في ذكر محل الاضطجاع ففي أحاديثها الثلاثة المتقدمة أن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر. وروى مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة الاضطجاع قبلهما. وكذا في حديث ابن عباس الآتي الاضطجاع بعد صلاة الليل، وقبل ركعتي الفجر. وقد أشار القاضي عياض وغيره إلى أن رواية الاضطجاع بعدما مرجوحة، فتقدم رواية الاضطجاع قبلهما. قال الشوكاني: لانسلم أرجحية رواية الاضطجاع بعد صلاة الليل، وقبل ركعتي الفجر على رواية الاضطجاع بعدما، بل رواية الاضطجاع بعدما أرجح. والحديث من رواية عروة عن عائشة. ورواه عن عروة محمد بن عبد الرحمن يقيم عروة والزهرى، ففي رواية محمد بن عبد الرحمن إثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، وهي في صحيح البخارى، ولم تختلف الرواية عنه في ذلك، واختلف الرواة عن الزهرى، فقال مالك في أكثر الروايات عنه: إنه كان إذا فرغ من صلاة

١١٩٨ - (٤) و عنها ، قالت : كان النبي ﷺ يصل من الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر ،
وركعتا الفجر . رواه مسلم

١١٩٩ - (٥) وعن مسروق ، قال :

الليل اضطجع على شقه الأيمن - الحديث ، ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر . وقال معمر ويونس وعمرو بن الحارث والأوزاعي وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عروة عن عائشة : كان إذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ، ثم اضطجع على شقه الأيمن . وهذه الرواية اتفق عليها الشيخان ، فرواها البخاري من رواية معمر ، و مسلم من رواية يونس بن يزيد وعمرو بن الحارث . قال البيهقي (ج ٣ ص ٤٤) عقب ذكرهما والعدد أولى بالحفظ من الواحد ، قال وقد يحتمل أن يكونا محفوظين فنقل مالك أحدهما ونقل الباقر الآخر ، قال وقد اختلف فيه أيضا على ابن عباس ، قال وقد يحتمل مثل ما احتمل في رواية مالك . وقال النووي : إن حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يخالفان حديث أبي هريرة ، فإنه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما أن لا يضطجع بعدهما وإليه ذهب الشيخ ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الأوقات بيانا للجواز ، ويحتمل أن يكون المراد بالاضطجاع قبلهما نومه صلى الله عليه وسلم بين صلاة الليل وصلاة الفجر ، كما ذكره الحافظ - انتهى كلام الشوكاني .

١١٩٨ - قوله (كان النبي ﷺ يصل من الليل) أي في الليل (ثلاث عشرة) بالبناء على الفتح وسكون شين عشرة ، كما أجازاه الفراء (ركعة) يسلم من كل ركعتين ، كما تقدم (منها) أي من ثلاث عشرة (الوتر) أي ركعة (وركعتا الفجر) أي سنته وهذا لفظ البخاري من طريق حنظلة عن القاسم بن محمد عن عائشة . وفي رواية مسلم من هذا الوجه : كانت صلاته من الليل عشر ركعات ، ويوتر بسجدة ، ويركع ركعتي الفجر ، فذلك ثلاث عشرة . وهذا كان غالب عاداته صلى الله عليه وسلم ، فقد روى البخاري من رواية أبي سلة عنها ما يدل على أن ذلك كان أكثر ما يصلبه في الليل . و لفظه : ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على عشرة ركعة - الحديث قال ابن الملك : وإنما ألحق الوتر وركعتي الفجر بالتهجد ، لأن الظاهر أنه عليه السلام كان يصل الوتر آخر الليل ويبقى مستيقظا إلى الفجر ، ويصل الركعتين أي سنة الفجر متصلا بتهجده ووتره (رواه مسلم) قلت : بل متفق عليه ، واللفظ للبخاري . ففي قوله : رواه مسلم ، نظر ظاهر . وأخرجه أيضا البيهقي (ج ٣ ص ٦ ، ٧) .

١١٩٩ - قوله (عن مسروق) هو ابن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي أبو عائشة الكوفي ثقة فقيه عابد مخضرم من كبار التابعين . قال الشعبي : ما رأيت أطلب للعلم منه ، وكان أعلم بالفتوى من شريح ، وكان شريح يستشير ، وكان مسروق لا يحتاج إلى شريح . وقال علي بن المسديني : ما أقدم على مسروق من أصحاب عبد الله أحدًا صلى خلف أبي بكر ، ولو عمر وعلي ، ولم يرو عن عثمان شيئا ، مات بالكوفة سنة

سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل، فقالت: سبع، وتسع، وإحدى عشرة ركعة، سوى ركعتي الفجر.

ثلاث وستين، وله ثلاث وستون سنة. قال السمعاني: سمي مسروقاً، لأنه سرقه إنسان في صغره. ثم وجد، وتغير عمر اسم أبيه إلى عبد الرحمن. فأثبت في الديوان مسروق بن عبد الرحمن مكان أجدع وقال في تهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ١١٠) قال مجالد عن الشعبي عن مسروق قال لي عمر: ما اسمك؟ قلت: مسروق بن الأجدع قال: الأجدع شيطان أنت مسروق بن عبد الرحمن - انتهى. (سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى عن عدد صلاته (فقالت) تارة (سبع و) تارة (تسع و) أخرى (إحدى عشرة) أى كل مع الوتر. ووقع ذلك منه في أوقات مختلفة بحسب اتساع الوقت وضيقه أو عذر من مرض أو غيره أو كبر سنه. وفي النسائي عنها: أنه كان يصلي من الليل تسعاً، فلما أسن صلى سبعة. قال الحافظ: أما ما أجابت به عائشة مسروقاً فرادها أن... ذلك وقع منه في أوقات مختلفة، فتارة كان يصلي سبعة وتارة تسعاً وتارة إحدى عشرة. وأما حديث القاسم عنها فمحمول على أن ذلك كان غالب حاله - انتهى. (ركعة) كذا وقع في جميع النسخ، وكذا وقع في جامع الأصول (ج ٦ ص ٦٣) تمييزاً لإحدى عشرة. وفي البخاري: إحدى عشرة أى بدون لفظ ركعة (سوى ركعتي الفجر) فالجميع ثلاث عشرة ركعة. وأما ما رواه الزهري عن عروة عنها عند البخاري في باب ما يقرأ في ركعتي الفجر بلفظ: كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء للصبح ركعتين خفيفتين الخ وظاهره يخالف ما ذكر فأجيب باحتمال أن يكون أضافت إلى صلاة الليل سنة العشاء لكونه كان يصليها في بيته أو ما كان يفتح به صلاة الليل، كما سيأتي. قال الحافظ: وهذا أرجح في نظري، لأن رواية أبي سلة التي دلت على الحصر في إحدى عشرة جاء في صفتها عند البخاري وغيره: يصلي أربعاً ثم يصلي أربعاً ثم يصلي ثلاثاً، فدل على أنها لم تعرض للركعتين الخفيفتين، وتعرضت لهما في رواية الزهري، والزيادة من الحافظ مقبولة، وسيأتي في باب الوتر حديث عبد الله بن أبي قيس عن عائشة بلفظ: كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأقل من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة. قال الحافظ: وهذا أصح ما وقفت عليه من ذلك، وبه يجمع بين ما اختلفت عن عائشة من ذلك والله أعلم. قال القرطبي: أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب، وهذا إنما يتم لو كان الراوى عنها واحداً أو أخبرت عن وقت واحد. والصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز - انتهى. وقال النووي: نقلنا عن القاضي عياض بعد ذكر رواياتها المختلفة في ذلك يحتمل أن إخبارها بإحدى عشرة هو الأغلب،

رواه البخارى .

١٢٠٠ - (٦) وعن عائشة ، قالت : كان النبي ﷺ إذا قام من الليل ليصلي افتتح صلاته بركعتين

خفيفتين . رواه مسلم .

وباقى رواياتها لإخبار عنها بما كان يقع نادرا في بعض الأوقات ، فأكثره خمس عشرة بركعتى الفجر ، وأقله سبع ، وذلك بحسب ما كان يحصل من اتساع الوقت أو ضيقه بطول قراءة أو لنوم أو عذر مرض وغيره ، أو في بعض الأوقات عند كبر السن كما قالت : فلما أسن صلى سبع ركعات ، أو ثارة تعد الركعتين الخفيفتين في أول قيام الليل وتعد ركعتى الفجر تارة وتحذفها تارة ، أو تعد أحدهما ، وقد تكون عدت رابعة العشاء مع ذلك تارة ، وحذفها تارة . قال القاضي : ولا خلاف أنه ليس لذلك حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه ، وأن صلاة الليل من الطاعات التى كلما زاد فيها زاد الأجر ، وإنما الخلاف في فعل النبي ﷺ ، وما اختاره لنفسه - انتهى . وقال الباجى بعد ذكر رواية عائشة أنه كان يصلى ثلاث عشرة ركعة غير ركعتى الفجر ، وروايتها أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة مألوفة : ورواية عائشة في ذلك تحتل وجهين : أحدهما أنه كان ﷺ يختلف صلاته بالليل ، لأنه لاحد صلاة الليل ، فمرة كانت تحجب بما شاهدت منه في وقت ما ، ومرة تحجب بما شاهدت منه ﷺ في غيره ، وإنما قالت إنه ﷺ لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ، تريد صلاته المعتادة النالبة وإن كان ربما يزيد في بعض الأوقات على ذلك ، فقصدت في تلك الرواية الإخبار عن غالب صلاته صلى الله عليه وسلم وذكرت في هذه الرواية أكثر ما كانت تنتهى إليه صلاته صلى الله عليه وسلم في الأغلب . والوجه الثانى أن تكون رضى الله عنها تقصد في بعض الأوقات الإخبار عن جميع صلاته في ليلة ، وتقصد في وقت ثان إلى ذكر نوع من صلاته في الليل . وجميع صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل في رواية عائشة خمس عشرة مع الركعتين الخفيفتين وركعتى الفجر ، فمأثمة كانت تحجب بالامر على وجوه شتى ، ولعله أن يكون ذلك على قدر أسباب السؤال - انتهى . (رواه البخارى) في باب كيف كان صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من أبواب التهجد .

١٢٠٠ - قوله (إذا قام من الليل ليصلى) أى التهجد (افتتح صلاته بركعتين خفيفتين) قال الطيبي : ليحصل بهما نشاط الصلاة ويعتاد بهما ، ثم يزيد عليهما بعد ذلك - انتهى . وفي حديث أبى هريرة الآتى الأمر بذلك . وهذا دليل على استحباب افتتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين لينشط بهما لما بعدهما . والظاهر أن الركعتين من جملة التهجد وقد تقدم أن هاتين الركعتين هما اللتان إذا ضمتهما عائشة قالت في حكايتها لصلاته ﷺ بالليل : إنها ثلاث عشرة ، وإذا لم تضمهما قالت إحدى عشرة (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحمد والبيهقى (ج ٣ ص ٥٠٥) .

١٢٠١ - (٧) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قام أحدكم من الليل، فليفتح الصلاة بركعتين خفيفتين. رواه مسلم.

١٢٠٢ - (٨) وعن ابن عباس، قال: بت عند خالتي ميمونة ليلة، والنبي ﷺ عندها، فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة، ثم رقد، فلما كان ثلث الليل الآخر أو بعضه قعد، فنظر إلى السماء فقرأ: إن في خلق الساعات والأرض

١٢٠١ - قوله (فليفتح) من الافتتاح أى فليبدأ. وفي بعض النسخ: فليفتح أى من الفتح. والاول هو الصواب، لأنه موافق لما في المصاييح وصحيح مسلم، وكذا نقله المجد ابن تيمية في المنتقى، والجزري في جامع الاصول (ج ٧ ص ٧٢) وكذا وقع عند البيهقي (ج ٣ ص ٦) (الصلاة) كذا وقع في جميع النسخ، وهكذا نقله الجزري. وفي المصاييح وصحيح مسلم والمنتقى صلاته أى بالاضافة الى الضمير (بركعتين خفيفتين) زاد أبو داود في رواية: ثم ليطول بعد ما شاء (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود والبيهقي (ج ٣ ص ٦).

١٢٠٢ - قوله (بت) بكسر الباء وتشديد التاء على صيغة المتكلم من البيتونة (عند خالتي ميمونة) بنت الحارث أم المؤمنين زوج النبي ﷺ (والنبي ﷺ عندها) أى في نوبتها (فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة) فيه جواز الكلام المباح مصلحة بعد العشاء، وإذا جاز في المباح ففي المستحب كالموعظة والعلم من طريق الاول (ثم رقد) أى نام. وفي رواية: فاضطجعت في عرض الوسادة أى المحدة أو الفراش، واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها (فلما كان) أى بقى فكان تامة (ثلث الليل الآخر) بالرفع على أنه صفة ثلاث أى جميعه (أو بعضه) أى بعض الثلث أى أقل منه (قعد) أى فسخ النوم عن وجهه يديه. وفي رواية: فنام حتى انتصف الليل أو قريباً منه، فاستيقظ وهذه الرواية، كما ترى، مخالفة لرواية الكتاب. قال الحافظ: يجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين: ففي الاول نظر إلى السماء، ثم تلا الآيات، ثم عاد لمضجعه فنام. وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى، وقد بين ذلك محمد بن الوليد عن كريب عن ابن عباس عند محمد بن نصر. وفي رواية في الصحيحين: فقام رسول الله ﷺ من الليل، فأتى حاجته ثم غسل وجهه ويديه، ثم نام ثم قام فأنى القربة - الحديث. وفي رواية لمسلم: ثم قام قومة أخرى (فنظر إلى السماء) يتفكر في عجائب الملكوت (فقرأ إن في خلق السماوات والأرض) أى في خلقتهما من ارتفاع السماوات واتساعها وانخفاض الأرض وكثافتها واتضاعها، أو في الخلق الكائن فيهما من الكواكب المختلفة وغيرها في السماوات والبحار والجبال والقفار والأشجار والأنهار والزروع

واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الأبواب. حتى ختم السورة، ثم قام الى القربة فأطلق شناقها، ثم صب في الجفنة، ثم توضأ وضوء حسناً بين الوضوئين، لم يكسر وقد أبلغ، فقام فصلى، فقمت وتوضأت،

والنهار والحيوان والمعادن وغيرها من العجائب في الأرض (واختلاف الليل والنهار) أى تعاقبهما، أو طولاً وقصراً أو ظلة ونوراً وحرّاً وبرداً (آيات لأولى الأبواب) أى دلالات واضحات على وجود الصانع ووحدته وعلمه وكمال قدرته لذوى العقول الخالصة الصافية الذين يفتحون بصائرهم للنظر والاستدلال والاعتبار، لا ينظرون اليها نظر البهائم، غافلين عما فيها من عجائب مخلوقاته وغرائب مبدعاته، وقد ورد ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها. رواه ابن مردويه وابن حبان في صحيحه (حتى ختم السورة) فإن فيها اطائف عظيمة وعوارف جسيمة لمن تأمل في مبانيها وظهر له بعض معانيها. قال الباجي: يحتمل أن يفعل ذلك ليتدبّر يقظته يذكر الله كما ختمها بذكره عند نومه، ويحتمل أنه فعل ذلك ليتذكر ما ندب اليه من العبادة، وما وعد على ذلك من الثواب، فإن هذه الآية جامعة لكثير من ذلك فيكون ذلك تنشيطاً له على العبادة - انتهى. (ثم قام) أى قصد (الى القربة) بكسر القاف وسكون الراء وفى رواية: الى شن معلق بفتح الشين المعجمة وتشديد النون، وهى القربة الخالقة الصغيرة من آدم (فأطلق) أى حل (شناقها) بكسر المعجمة وتخفيف النون ثم قاف، خيطها الذى يشد به فيها أو السير الذى تعلق به القربة. قال فى الفتح: هو رباط القربة يشد عنقها فشبّه بما يشق به. وقيل: هو ما تعلق به، ورجح أبو عبيد الأول (ثم صب) أى أراق الماء منها (فى الجفنة) بفتح الجيم وسكون الفاء ثم نون، القصعة الكبيرة. واستعمال «ثم» للترتيب والتراسخ فى الذكر أو للإشارة الى أن أفعاله عليه السلام كانت واقعة بالتؤدة والوقار من غير استعجال (ثم توضأ) أى من الجفنة (وضوء حسناً بين الوضوئين) أى من غير إسراف ولا تقتير. وقيل: أى توضأ مرتين مرتين (لم يكسر) أى صب الماء. قال القارى: هو بيان للوضوء الحسن، وهو إيماء الى عدم الافراط (وقد أبلغ) أى أوصل الماء الى ما يجب إيصاله اليه إشارة الى عدم التفريط. وقال الحافظ: قد فسر قوله وضوء بين وضوئين بقوله: لم يكسر وقد أبلغ، وهو يحتمل أن يكون قلل من الماء مع التثنية أو أقصر على دون الثلث فى الغسل. وفى رواية لمسلم: فأسبغ الوضوء ولم يمس من الماء الا قليلاً. والحاصل أنه أتى بمندوبات الوضوء مع تخفيف الماء. وبذلك يجمع بين ما وقع فى رواية: فأسبغ الوضوء، وبين قوله فى رواية: فتوضأ وضوء خفيفاً (فقام فصلى) أى فشرع فى الصلاة (فقمت) أى من مضجعى وقصدت الى القربة (وتوضأت) أى نحواً عما توضأ، كما فى رواية للبخارى. وفى رواية: قمت فصنعت مثل ما صنع، وهو محمول على الأغلب. ولا يلزم من إطلاق المثلية المساواة من كل جهة، فيحمل

فقمتم عن يساره، فأخذ بأذني فأدارني عن يمينه، فتامت صلاته ثلاث عشرة ركعة، ثم اضطجع فنام حتى نفخ، وكان إذا نام نفخ،

على الوضوء فقط، ويحتمل أنه صنع جميع ما ذكر من النظر والقول والوضوء والسواك وغير ذلك (فقمتم) أي للصلاة في اقتدائه (عن يساره) لعدم العلم (فأخذ بأذني) بالضم وبضمين. وفي رواية: فوضع يده اليمنى على رأسه، وأخذ بأذني يفتاها. قال ابن حجر: وضعها أولاً ليتمكن من مسك الأذن، أو لأنها لم تقع إلا عليه أو لينزل بركتها به ليعي جميع أفعاله عليه السلام في ذلك المجلس وغيره، قال: وقتلها إما لينبهه على مخالفة السنة أو ليزداد تيقظه لحفظ تلك الأفعال أو ليزيل ما عنده من النعاس لرواية مسلم: فجعلت إذا أغضيت أخذ بشحمة أذني. وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة ادارته له من اليسار إلى اليمين متمسكاً بقوله: فأخذ بأذني فأدارني عن يمينه، وهو لفظ البخاري في الدعوات. لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لتأنيسه وإيقاظه. فالحق أنه أخذ بأذنه أولاً لادارته من اليسار إلى اليمين، ثم أخذ بها أيضاً لتأنيسه لكون ذلك في ظلة الليل أو لا يوقظه أو لا يظهر عيبه، لأن حاله كانت تقتضي ذلك لصغر سنه (فأدارني عن يمينه) قال ابن الملك: «عن» هنا بمعنى الجانب أي أدارني عن جانب يساره إلى جانب يمينه (فتمت) بمثنيتين وتشديد الميم. قال الطيبي: أي صارت تامة تفعل من تم، وهو لا يحى إلا لازماً - انتهى. أي تكملت، وهي رواية شعبة عن كريب عند مسلم (صلاته ثلاث عشرة ركعة) أي مع ركعة الوتر يسلم من كل ركعتين، ففي رواية للشيخين: ثم صلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين، ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن، فقام فصلى ركعتين، ثم خرج فصلي الصبح. قال الحافظ: ظاهره أنه فصل بين كل ركعتين. ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع عند ابن خزيمة حيث قال فيها: يسلم من كل ركعتين. ولمسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضاً، وأنه استاك بين كل ركعتين إلى غير ذلك، كما سيأتي. ومقتضى التصريح بذكر الركعتين ست مرات، وقوله بعد ذلك ثم أوتر أنه صلى في هذه الليلة ثلاث عشرة ركعة مع الوتر، كما وقع التصريح بذلك في رواية الكتاب. وظاهره أنه أوتر بركعة واحدة مفصلة، لأنه إذا صلى ركعتين ركعتين ست مرات مع الفصل بين كل ركعتين صارت الجملة اثنتي عشرة ركعة غير ركعة الوتر، وكانت جميع صلاته **ثلاث عشرة ركعة**، فلم يبق الوتر إلا ركعة واحدة. وأما رواية مسلم الآتية باللفظ: ثم أوتر بثلاث ففي كونها محفوظة كلام. ولعل ذلك من حبيب بن أبي ثابت الراوي عن علي بن عبد الله بن عباس، فإن فيه مقالاً، وقد اختلف عليه فيه في إسناده ومته اختلافاً (ثم اضطجع فنام حتى نفخ) أي تنفس بصوت حتى يسمع منه صوت النفخ بالفم كما يسمع من النائم (وكان إذا نام نفخ) وفي رواية لمسلم: ثم نام حتى نفخ، وكنا

فأذنه بلال بالصلاة، فصل، ولم يتوضأ.

نمره اذا نام بنفخه (فأذنه) بالمد أى أعله (بالصلاة) أى صلاة الصبح (فصل) أى ركعتي الفجر ثم خرج إلى المسجد فصلى الصبح بالجماعة (ولم يتوضأ) قيل: إنما لم يتوضأ وقد نام حتى نفخ، لأن النوم لا ينقض الطهر بنفسه بل لأنه مظنة خروج الخارج. ولما كان قلبه عليه السلام يقظان لا ينام، ولم يكن نومه مظنة في حقه فلا يؤثر. ولعله أحس بيقظ قلبه بقاء طهوره. وهذا من خصائصه عليه السلام. قال الطيبي: فيقظة قلبه تمنعه من الحدث، وما منع النوم قلبه الا ليعي الوحي إذا أوحى اليه في منامه، فالوضوء الأول إما لنقض آخر أو لتجديد وتنشيط. وأعلم أن قوله فتأتمت صلاته ثلاث عشرة ركعة الخ يدل على أنه ﷺ صلى تلك الليلة ثلاث عشرة ركعة غير ركعتي الفجر، وهى رواية الثوري عن سلسة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس عند البخارى في الدعوات، وأخرجها أيضاً مسلم وقد اختلف على كريب أصحابه في بيان العدد، لكن اتفق أكثرهم على أنه ﷺ صلى تلك الليلة ثلاث عشرة ركعة وركعتي الفجر. وفي رواية شريك بن أبي النمر عن ابن عباس عند البخارى في التفسير: فصلى إحدى عشرة ركعة، ثم أذن بلال فصلى ركعتين. ونحوه في رواية الضحاك بن عثمان عن عزمة عن كريب عن مسلم يخالف شريك الأكثر، وروايتهم مقدمة على روايته لما معهم من الزيادة، ولكونهم أحفظ منه. وحمل بعضهم الزيادة على سنة المشاء، ولا يخفى بعده لا سيما مع رواية الكتاب هذا. وقد ورد عن ابن عباس في حكاية صلاته ﷺ بالليل الذي بات فيه عنده أحاديث كثيرة بروايات مختلفة رواها عنه علي بن عبد الله بن عباس وعطاء وأبو حمزة وسعيد بن جبير ويحيى بن الجزار وغيرهم. قال الحافظ بعد ذكر الاختلاف في رواية كريب، وفي رواية سعيد بن جبير ما لفظه: وأكثر الرواة عنه لم يذكروا عدداً، ومن ذكر العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة، ولم ينقص عن إحدى عشرة إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس عند مسلم ما يخالفه، فإن فيه فصلى ركعتين أطال فيهما، ثم انصرف فنام حتى نفخ، ففعل ذلك ثلاث مرات بست ركعات، كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلا الآيات يعنى آخر آل عمران ثم أوتر بثلاث، فأذن المؤذن فخرج إلى الصلاة - انتهى. فزاد على الرواية تكرار الوضوء وما معه ونقص عنه ركعتين أو أربعاً. ولم يذكر ركعتي الفجر أيضاً، وأظن ذلك من الراوى عنه حبيب بن أبي ثابت، فإن فيه مقالا، وقد اختلف عليه فيه في إسناده ومثله اختلافاً، ويحتمل أنه لم يذكر الأربع الأول. وأما سنة الفجر فقد ثبت ذكرها في طريق أخرى عن علي ابن عبد الله بن عباس عند أبي داود. **والحاصل** أن قصة ميث ابن عباس يغلب على الظن عدم تعددها فلهذا ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات، ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والأحفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم، ولا سيما إن زاد أو نقص. والمحقق من عدد صلاته تلك الليلة إحدى عشرة. وأما رواية ثلاث عشرة فيحتمل أن يكون منها سنة المشاء - انتهى. ويعكز على هذا الجمع رواية الثوري

وكان في دعائه : اللهم اجعل في قلبي نورا ، وفي بصرى نورا ، وفي سمى نورا ، وعن يمينى نورا ،
وعن يسارى نورا ، وفوقى نورا ، وتحتى نورا ، وأمامى نورا ، وخلفى نورا ،

عن سلية عن كريب ، وقد ذكرنا سياقها . و أما محل قوله صلى ركعتين ثم ركعتين أى قبل أن ينام ، ويكون
منها سنة العشاء ، وقوله ثم ركعتين الخ أى بعد أن قام ، فبعد ياباه ظاهر السياق . و جمع الكرماني بين
ما اختلف من روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال أن يكون بعض رواة ذكر القدر الذى اقتدى ابن عباس
به فيه وفصله عما لم يقتد به فيه ، وبعضهم ذكر الجميع مجلا - انتهى (وكان في دعائه) أى في جملة دعائه تلك الليلة .
قال الحافظ : فيه إشارة إلى أن دعائه حينئذ كان كثيرا أو كان هذا من جملة ، وقد ذكر في ثاني حديثى الباب
(أى باب الدعاء إذا انتبه من الليل من كتاب الدعوات من صحيح البخارى) قوله : اللهم أنت نور السماوات
والأرض الخ (يعنى المذكور فى حديث ابن عباس الآتى فى باب ما يقول إذا قام من الليل) . واختلف الرواة
فى تعيين محل هذا الدعاء أى قوله : اللهم اجعل فى قلبى نورا الخ فوقع فى رواية شعبة عن سلية عن كريب عند مسلم
ثم خرج إلى الصلاة فصلى ، فجعل يقول فى صلاته أو فى سجوده اللهم اجعل الخ ووقع عند مسلم أيضا فى رواية
حبيب بن أبى ثابت عن محمد بن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه أنه قال هذا الدعاء ، وهو ذاهب إلى صلاة الصبح
ولفظه : فأذن المؤذن فخرج إلى الصلاة ، وهو يقول اللهم اجعل الخ ويمكن أن يجمع بأنه قال هذا الدعاء حين
خروجه إلى صلاة الصبح ، ثم قاله فى صلاته أيضا . وروى الترمذى هذا الدعاء فى الدعوات من طريق داود بن
على بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده ، وفى روايته زيادة طويلة فى هذا الدعاء ، وفيها أنه صلى الله عليه
وسلم قال ذلك حين فرغ من صلاته . ووقع عند البخارى فى الأدب المفرد من طريق سعيد بن جبير عن ابن
عباس كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يصلى فقضى صلاته ، يثنى على الله بما هو أهله ، ثم يكون آخر كلامه
اللهم اجعل فى قلبى نورا - الحديث . قال الحافظ : ويجمع بأنه كان يقول ذلك عند القرب من فراغه - انتهى .
أو يقال : إنه كان يقول ذلك الدعاء بعد الفراغ من الصلاة أيضا (اللهم اجعل فى قلبى نورا) قيل : هو ما يتبين به
الشيء ويظهر . قال الكرماني : التنوين للتعظيم أى تورا عظيما ، وقدم القلب ، لأنه المضغة التى إذا صلحت صلح
سائر البدن ، وإذا فسدت فسدت سائر البدن ، ولأن القلب إذا نُورٌ فاض نوره على البدن جميعا ، ومن لازم تنوير
هذه الأعضاء حلول الهداية ، لأن النور يقشع ظلمات الذنوب ، ويرفع سدقات الآثام (وفى بصرى نورا ، وفى
سمى نورا ، وعن يمينى نورا ، وعن يسارى نورا) أى فى جانبيه أو فى جوارحتى (وفوقى نورا ، وتحتى نورا
و أمامى) أى قدامى (نورا) يعنى بين يدي (و خلفى نورا) أى ليتبعنى أتباعى ويقندى بي أشياعى . والمعنى اجعل
النور يحفى من جميع الجهات الست قيل : أراد بالنور بيان الحق و ضياءه كأنه قال اللهم استعمل هذه الأعضاء

واجعل لي نورا . - وزاد بعضهم - : وفي لسانى نورا . - وذكر - : وعصبي ولحى ودمى وشعرى
وبشرى .

منى في الحق ، واجعل تصرفى وتقلبى فيها على سبيل الصواب حتى لا يزيغ شئ منها عنه . وقال القسطلانى : قد
سأل عليه السلام النور في أعضائه وجهاته ليزداد في أفعاله وأصرفاته ومنقلباته نورا على نور ، فهو دعاء بدوام ذلك ،
فإنه كان حاصله لا محالة أو هو ارشاد وتعليم لأمته وقال القرطبي : هذه الأنوار التي دعا بها رسول الله ﷺ
يمكن حملها على ظاهرها ، فيكون سأل الله تعالى أن يجعل له في كل عضو من أعضائه نورا يستضيء به يوم القيامة
في تلك الظلم هو ومن تبعه أو من شاء الله منهم ، قال : **والأولى** أن يقال هي مستعارة للعلم والهداية ، كما قال
تعالى : ﴿ فهو على نور من ربه - ٣٩ : ٢٣ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وجعلنا له نورا يمشى به في الناس - ٦ : ١٢٢ ﴾
ثم قال والتحقيق في معناه أن النور مظهر ما نسب إليه وهو يختلف بحسبه ، فنور السمع مظهر للسموعات ،
ونور البصر كاشف للبصرات ، ونور القلب كاشف عن المعلومات ، ونور الجوارح ما يبدو عليها من أعمال الطاعات .
وقال الطيبي : معنى طلب النور للائتضاء عضوا عضوا أن يتحلل كل عضو بأنوار المعرفة والطاعات ، ويتعري عما
عداها ، فإن الشياطين تحيط بالجهات الست بالوساوس والشبهات ، ولا مخلص من ذلك إلا بالأنوار السادة لتلك
الجهات ، قال وكل هذه الأمور راجعة إلى الهداية والبيان وضياء الحق . وإلى ذلك يرشد قوله تعالى : ﴿ الله
نور السماوات والأرض إلى قوله تعالى نور على نور يهد الله لنوره من يشاء - ٢٤ : ٣٥ ﴾ - انتهى ملخصا .
(واجعل لي نورا) عطف عام على خاص أى اجعل لي نورا عظيما جامعا للأنوار كلها يعنى التي ذكرها ههنا والتي
لم يذكرها . وقال الطيبي : أجل به ما فصله ، فذلكم لذلك وتأكيده . واسلم في رواية غندر عن شعبة عن سلمة
عن كريب : واجعل لي نورا ، أو قال واجعلني نورا . وفي رواية النضر عن شعبة : واجعلني نورا ، ولم يشك وهذا
أبلغ من الكل . ولمسلم في رواية الكتاب بعد قوله : وخلقني نورا وعظم لي نورا بتشديد الظاء المعجمة ، ولم يذكر قوله
واجعل لي نورا . وفي رواية سعيد بن مسروق وعقيل بن خالد عن سلمة عن كريب عن حبيب بن أبي ثابت
نورا أى من الاعظام (وزاد بعضهم) أى بعض الرواة ، وهو عقيل بن خالد عن سلمة عن كريب ، وحبيب بن أبي ثابت
عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس (وفي لسانى نورا) أى بعد قوله في قلبي نورا وهذه الزيادة عند مسلم فقط
(وذكر) أى بعض واد العباس ، كما يظهر من سياق رواية الشيخين فعند البخارى بعد قوله : واجعل لي نورا قال
كريب : وسبع (أى من الكلمات أو الأنوار) في التابوت (أى في صحيفة في تابوت عند بعض ولد العباس) ، فقلت
رجلا من ولد العباس (قال القسطلانى هو علي بن عبد الله ابن عباس) ، فحدثني بهن فذكر عصبي الخ (وعصبي)
بفتح المهملين بعدهما موحدة أطنا المفاصل (وشعرى) بفتح العين وسكونها (وبشرى) بفتح الموحدة والمعجمة .

متفق عليه. — وفي رواية لها — : واجعل في نفسي نورا ، وأعظم لي نورا . وفي أخرى لمسلم : اللهم أعطني نورا .

١٢٠٣ — (٩) وعنه ، أنه رقد عند رسول الله ﷺ ، فاستيقظ ، قسوك ، وتوضأ وهو يقول : إن في خلق السماوات والأرض . حتى ختم السورة ، ثم قام فصل ركعتين

ظاهر جلده (متفق عليه) فيه أن لفظ الحديث بهذا السياق ليس لها ولا لأحدهما ، بل هو مجموع من مجموع ما فيها ، لأن حديث ابن عباس في حكايته لصلاته ﷺ في الليلة التي بات فيها عند خالته ميمونة رواه البخاري في ثمانية عشر باباً من صحيحه ، ومسلم في باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل وفي الطهارة بألفاظ مختلفة مختصراً ومطولاً ، ولبس السياق المذكور هنا أحدها وبالجملة لم يتفق الشيخان على السياق المذكور بعينه وبخصوصه ، ففي قوله متفق عليه نظر (وفي رواية لها) أي للشيخين وفيه نظر كما ستعرف (واجعل في نفسي نورا ، وأعظم لي نورا) بفتح الهمزة من باب الإفعال . وهذه الرواية من أفراد مسلم ، وليست عند البخاري ، رواها مسلم من طريق عقيل بن خالد عن سلمة عن كريب قال : ودعا رسول الله ﷺ ليلئذ تسع عشرة كلمة ، قال سلمة حدثنيها كريب ، حفظت منها ثني عشرة كلمة ونسيت ما بقي ، فذكر ما تقدم إلى قوله : واجعل لي نورا ، وزاد : في لساني نورا بعد قوله في قلبي ، وقال في آخره : واجعل لي في نفسي نورا ، وأعظم لي نورا (وفي أخرى لمسلم أعطني نورا) وهي رواية حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن عبد الله بن عباس . وفي رواية الترمذي التي أشرت إليها قال ابن عباس : سمعت رسول الله ﷺ يقول ليلة حين فرغ من صلاته : اللهم إني أسألك رحمة من عندك ، فساق الدعاء بطوله ، وفيه اللهم اجعل لي نورا في قلبي ونورا في قبري ، ثم ذكر الجهات الست والسمع والبصر ثم الشعر والبشر ثم اللحم والدم والعظام ، ثم قال في آخره اللهم أعظم لي نورا ، وأعطني نورا واجعل لي نورا ، ونقله الحافظ والقسطلاني بلفظ : واجعلني نورا . قال الترمذي : غريب وقد روى شعبة وسفيان عن سلمة عن كريب بعض هذا الحديث ، ولم يذكره بطوله - انتهى . وعند ابن أبي عاصم في كتاب الدعاء من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن عن كريب في آخر الحديث ، وهب لي نورا على نور . ويجمع من اختلاف الروايات ، كما قال ابن العربي ، خمس وعشرون خصلة هذا ، وفي حديث ابن عباس فوائد وأحكام كثيرة ، ذكرها النووي والحافظ والميني وغيرهم . والحديث أخرجه أيضاً أحمد والنسائي والبيهقي .

١٢٠٣ — قوله (وعنه) أي ابن عباس (أنه رقد عند رسول الله ﷺ) قال الطيبي : هذا معنى ما قاله ابن عباس لا حكاية لفظه . والتقدير أنه قال رقدت في بيت خالتي ميمونة ، ورقد رسول الله ﷺ (وهو يقول) أي يقرأ ، وهو يخالف الرواية السابقة بظاهره حيث قال قرأ ثم توضأ إلا أن يحمل على تعدد القراءة أو الواقعة

أطال فيهما القيام والركوع، والسجود، ثم انصرف فنام حتى نفخ، ثم فعل ذلك ثلاث مرات ست ركعات، كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات، ثم أوتر بثلاث. رواه مسلم.

١٢٠٤ - (١٠) وعن زيد بن خالد الجهني، أنه قال: لأرمقن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

أو تحمل مثم، ثم على أنها لمجرد العطف أولتراخي الرتب، قاله القارى. وقد تقدم في كلام الحافظ التنبيه على ما في هذه الرواية من الزيادة والاختلاف على الروايات الأخرى (أطال فيهما القيام والركوع والسجود) أى بالنسبة إلى العادة (ثم انصرف) أى عن الصلاة (ثم) أى أعلم أنه (فعل ذلك) أى المذكور من قوله قسوك إلى قوله حتى نفخ (ثلاث مرات ست ركعات) قال الطيبي: بدل من ثلاث مرات أى فعل ذلك في ست ركعات - انتهى. وقيل: منصوب بإضمار أعنى أو بيان لثلاث وكذلك (كل ذلك) بالنصب بيان له أيضاً أى كل مرة من المرات، ويجوز أن يكون مفعول (يستاك) وقال الطيبي: كل ذلك يتعلق يستاك أى في كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ ويصلى. ومثم، فى قوله ثم فعل ذلك، تراخى الإخبار تقديرًا وتأكيدًا لا لمجرد العطف لئلا يلزم منه أنه فعل ذلك أربع مرات (ثم أوتر بثلاث) وبعده فأذن المؤذن فخرج إلى الصلاة، وهو يقول اللهم اجعل في قلبي نوراً الخ. قال النووي: هذه الرواية، وهى رواية حبيب بن أبى ثابت عن محمد بن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن ابن عباس، مخالفة لباقي الروايات فى تخليل النوم بين الركعات، وفى عدد الركعات، فانه لم يذكر فى باقي الروايات تخلل النوم، وذكر الركعات ثلاث عشرة. قال القاضى: هذه الرواية بما استدركه الدارقطنى على مسلم لا يضطرأها واختلاف الرواية، قال الدارقطنى: وروى عنه على سبعة أوجه. وخالف فيه الجمهور. قال النووي: ولا يقدح هذا فى مسلم، فانه لم يذكر هذه الرواية متأصلة مستقلة بل متابعة، والمتابعات يحتمل فيها ما لا يحتمل فى الأصول. قال القاضى: ويحتمل أنه لم يعد فى هذه الصلاة الركعتين الأوليين الخفيفتين اللتين كان النبي ﷺ يستفتح صلاة الليل بهما، ولهذا قال صلى ركعتين فأطال فيهما، فدل على أنها بعد الخفيفتين، فتكون الخفيفتان ثم الطويلتان ثم الست المذكورات ثم ثلاث بعدها، كما ذكر، فصارت الجملة ثلاث عشرة، كما فى باقي الروايات (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي.

١٢٠٤ - قوله (عن زيد بن خالد الجهني) بضم الجيم وفتح الهاء، نسبة إلى جهينة، المدنى الصحابي الشهير (أنه) أى زيد بن خالد (لأرمقن) بضم الميم وفتح القاف ونون التوكيد الثقيلة من باب نصر أى لا نظرن وأراقبن وأحافظن من الرمق بفتح وسكون أو بفتحتين، وهو النظر إلى الشيء على وجه المراقبة والمحافظة. وأكد باللام والنون مبالغة فى طلب تحصيل معرفة ذلك وضبطه (صلاة رسول الله ﷺ) أى صلاته النافلة من الليل.

الليلة، فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما،

قال الطيبي: عدل عن الماضي إلى المضارع فلم يقل رقت استحضارا لتلك الحالة الماضية ليقربها في ذهن السامع أبلغ تقرير (الليلة) أى في هذه الليلة حتى أرى كم يصلى. وقال ابن حجر: والظاهر أنه قال ذلك لأصحابه نهارا ثم رقبه، وحينئذ فالمضارع على حاله. قال القارى: ولا يستقيم ذلك إلا على تقديرات كثيرة، كما لا يخفى، قال ويمكن أن يكون هذا القول من زيد قبل العلم والعمل. وقيل: إن ذلك حين سمعته عليه السلام قام يصلى لا قبل ذلك، لأنه من التجسس المنهى عنه. وأما ترقبه للصلاة فحمود - انتهى. زاد في رواية الموطأ وأبي داود وابن ماجه والشمائل للترمذى، قال أى زيد فتوسدت عتبه أو فسطاطه والعتبة محركة أسكفة الباب، أى جعلت عتبة بابه كالوسادة بوضع الرأس عليها. والفسطاط مثلثة الفاء بيت من شعر. والمراد من توسد الفسطاط توسد عتبة الفسطاط، فهو على تقدير مضاف، وهذا شك من الراوى عن زيد أنه قال توسد عتبة بيته أو عتبة فسطاطه. قيل: والظاهر الثانى، لأنه عليه السلام فى الحضر يكون عند نساءه، فلا يمكن أن يتوسد زيد عتبة بيته ليرقبه بخلاف السفر، فانه خال عن الأزواج المظهرات، فيمكنه أن يتوسد عتبة فسطاطه. قال القارى فى جمع الوسائل: فالترديد إنما هو فى العبارة، وإلا فالمقصود عن عتبه أيضا عتبة فسطاطه فى الحقيقة لا شك فيه - انتهى. والمراد بعتبة الفسطاط بابه، أى محل دخوله يعنى أرقد عند باب خيمته (فصل) رسول الله عليه السلام (ركعتين خفيفتين) أى ابتداء، وإنما خفف فيها، لأنهما عقب كسل من أثر النوم ويدخل فى صلاة التهجد بنشاط (ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين) التكرار للتأكيد، وليس المراد بكل طويلتين ركعتين. كذا فى المفاتيح. قال الطيبي: كرر ثلاث مرات إرادة لغاية الطول، ثم تنزل شيئا فشيئا - انتهى. وإنما بولغ فى تطويلهما، لأن النشاط فى أول الصلاة يكون أقوى، والخشوع يكون أتم، ومن ثم سن تطويل الركعة الأولى على الثانية من الفريضة. قال الباجي: ومعنى ذلك أن آخر الصلاة مبنى على التخفيف عما تقدم، ولذا شرع هذا المعنى فى الفرائض (ثم صلى ركعتين وهما أى الركعتان (دون اللتين قبلهما) أى فى الطول، وإنما كانتا دون الركعتين اللتين قبلهما، لأنه إذا استوفى الغاية فى النشاط والخشوع أخذ فى النقص شيئا فشيئا، فيخفف من التطويل على سبيل التدرج (ثم) ثانيا (صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما) فى الطول (ثم) ثالثا (صلى ركعتين، وهما دون اللتين قبلهما ثم رابعا (صلى ركعتين، وهما دون) الركعتين (اللتين قبلهما) قال الطيبي: أربع مرات، فعلى هذا لا تدخل الركعتان الخفيفتان تحت ما أجمله بقوله: فذلك ثلاث عشرة ركعة، أو يكون الوتر ركعة

ثم أوتر، فذلك ثلاث عشرة ركعة، رواه مسلم. قوله: ثم صلى ركعتين وهما دون التين قبلهما أربع مرات، هكذا في صحيح مسلم، وأفراده من كتاب الحميدى، وموطأ مالك، وسنن أبي داود، وجامع الأصول.

١٢٠٥ - (١١) وعن عائشة رضى الله عنها، قالت: لما بدن رسول الله ﷺ وثقل

واحدة ولعل ناسخ المصايح لما رأى المجمع جعل الخفيفتين من جملة المفصل فكتب قوله: ثم صلى ركعتين، وهما دون التين قبلهما ثلاث مرات. ومن ذهب إلى أن الوتر ثلاث ركعات حمل قوله: ثم أوتر على ثلاث ركعات، فعليه أن يخرج الركعتين الخفيفتين من البين (ثم أوتر) أى بواحدة على أن الركعتين الخفيفتين داخلتان في المجمع (فذلك) أى المجموع مع الوتر (ثلاث عشرة ركعة) فيه أن صلاته ﷺ في الليل ثلاث عشرة ركعة بدون ركعتي الفجر (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد ومالك وأبو داود والترمذى في الشرائع وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ٨) قال المصنف (قوله) أى قول زيد (ثم صلى ركعتين، وهما دون التين قبلهما أربع مرات) بالنصب أى وقع هذا القول أربع مرات (هكذا) أى أربع مرات (في صحيح مسلم) أى مثله (وأفراده) بفتح الهمزة أى أفراد مسلم (من كتاب الحميدى) الجامع بين الصحيحين. والاحاديث فيه على ثلاثة أنواع: الأول ما اتفق عليه الشيخان. والثانى ما انفرد به البخارى ويعبر عنه بأفراد البخارى. والثالث ما انفرد به مسلم، وهو المراد بأفراد مسلم. والحاصل أن الجملة المذكورة وقعت في متن صحيح مسلم أربع مرات، وكذا وقعت في أفراد مسلم من كتاب الجمع بين الصحيحين للحميدى (وموطأ مالك) أى في موطئه (وسنن أبي داود) السجستانى (وجامع الأصول) الستة لابن الأثير الجزرى (ج ٧ ص ٥٣) وكذا وقع في سنن ابن ماجه والشمائل للترمذى والسنن الكبرى للبيهقى أربع مرات. ومقصود المصنف من هذا الكلام الاعتراض على البغوى حيث ذكره في المصايح ثلاث مرات. وقد يقال في توجيه ما في المصايح إن قوله: طويلتين ثلاث مرات محمول على ست ركعات بحذف حرف العطف، والركعتان الخفيفتان خارجتان، والوتر ركعة. والأظهر أن التكرير للبالغة في الطول.

١٢٠٥ - قوله (لما بدن) بتشديد الدال من التبدن، وهو الكبر والضعف أى منه الكبر وأسن (وثقل) بضم القاف أى عن الحركة وضعف. عنها لدخوله في السن، ويروى بدن بضم الدال المخففة أى كثر لحمه وثقل أى ضعف لكبر سنه وكثرة لحمه، وذلك قبل موته بسنة. قال التوربشقى: اختلف الرواة في قوله بدن: فمنهم من يرويه مخففا بضم الدال من قولهم بدن يبدن بدانة وبدن. بفتح الدال يبدن بدنا وهو السمن والاكتناز.

كان أكثر صلاته جالسا . متفق عليه .

١٢٠٦ - (١٢) وعن عبد الله بن مسعود ، قال : لقد عرفت النظائر التي كان النبي ﷺ

ومنهم من يرويه بفتح الدال وتشديدها من التبيين وهو السن والكبر ، وهذه الرواية هي التي يرتضيها أهل العلم بالرواية ، لأن النبي ﷺ لم يوصف بالسمن فيما يوصف به ، نقله الأبهري . وقال عياض : قال أبو عبيد في تفسير هذا الحديث بدن الرجل بفتح الدال المشددة تبدينا إذا أسن ، قال ومن رواه بدن بضم الدال المخففة فليس له معنى هنا ، لأن معناه كثر لحمه ، وهو خلاف صفته ﷺ . قال عياض : روايتنا في مسلم عن جمهورهم بدن بالضم ، وعن العذري بالتشديد ، قال وأراه إصلاحا ، قال ولا ينكر اللفظان في حقه ﷺ فقد قالت عائشة في صحيح مسلم : فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم أوتر بسبع . وفي حديث آخر ولحم ، وفي آخر أسن وكثر لحمه . وقول ابن أبي هالة في وصفه بادن متماسك . قال النووي : والذي ضبطناه ووقع في أكثر أصول بلادنا بالتشديد - انتهى . قلت : روى البخاري في تفسير سورة الفتح من حديث عائشة قالت : إن النبي ﷺ كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماء ، فقالت عائشة لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؟ قال أفلا أحب أن أكون عبدا شكورا . فلما كثر لحمه صلى جالسا ، فإذا أراد أن يركع قام قفرا ثم ركع - انتهى . قال الحافظ : أنكر الداودي قوله : فلما كثر لحمه ، وقال المحفوظ فلما بدن أي كبر فكان الراوي تأوله على كثرة اللحم - انتهى . وقال ابن الجوزي أحسب بعض الرواة لما رأى بدن ظنه أي كثر لحمه وليس كذلك ، وإنما هو بدن تبدينا أي أسن - انتهى . وهو خلاف الظاهر . وفي حديث مسلم عن عائشة قالت لما بدن رسول الله ﷺ وثقل كان أكثر صلاته جالسا ، لكن يمكن تأويل قوله ثقل أي ثقل عليه حمل لحمه ، وإن كانت قليلا لدخوله في السن - انتهى مختصرا . وقيل رواية كثر لحمه محمولة على استرخاء لحم بدنه كما يقتضيه كبر سنه (كان أكثر صلاته) أي السافلة (جالسا) وفي رواية أبي سلسة عن عائشة لم يمت حتى كان كثير من صلاته جالسا . وفي حديث حفصة : ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي في سبحة جالسا حتى إذا كان قبل موته بعام وكان يصلي في سبحة جالسا ، أخرجهما مسلم . والحديث يدل على جواز التنقل قاعدا مع القدرة على القيام . قال النووي : وهو إجماع العلماء . قال ابن حجر : ومن خصائصه عليه السلام أن ثواب تطوعه جالسا كهو قائما سواء جلوسه يكون بعذر أو بغير عذر (متفق عليه) واللفظ لمسلم ، ولم يقل البخاري أكثر .

١٢٠٦ - قوله (لقد عرفت النظائر) جمع النظيرة ، وهي المثل والشبه أي السور المتشابهة والمتقاربة في

الطول والقصر . قال الحافظ في الفتح : أي السور المتماثلة في المعاني كالموعظة أو الحكم أو القصص لا المتماثلة في عدد الآي لما سيظهر عند تعيينها قال المحب الطبري : كنت أظن أن المراد أنها متساوية في العدد حتى اعتبرتها

يقرن بينهما ، فذكر عشرين سورة من أول المفصل ، على تأليف ابن مسعود

فلم أجد فيها شيئاً متساوياً (يقرن) بضم الراء ويجوز كسرهما أى يجمع (بينهن) أى بين سورتين منهن فى ركعة (فذكر) أى ابن مسعود (عشرين سورة من أول المفصل) وهى الرحمن والنجم فى ركعة ، واقتربت والحاقة فى ركعة ، والطور والذاريات فى ركعة ، وإذا وقعت ونون فى ركعة ، وسأل سائل والنازعات فى ركعة ، وويل للطففين وعيس فى ركعة ، والمدثر والمزمل فى ركعة ، وهل أنى ولا أقسم بيوم القيامة فى ركعة ، وعم يتساءلون والمرسلات فى ركعة ، والدخان وإذا الشمس كورت فى ركعة . روى أبو داود ، وقال هذا تأليف ابن مسعود أى ترتيب السور المذكورة فى الحديث ، وهو الترتيب الذى ألف عليه ابن مسعود السور فى مصحفه (على تأليف) مصحف (ابن مسعود) أى جمعه وترتيبه . قال الحافظ : فيه دلالة على أن تأليف ابن مسعود على غير تأليف العثماني ، وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ، ولم يكن على ترتيب النزول . ويقال : إن مصحف على كان على ترتيب النزول ، أوله اقرأ ثم المدثر ثم ن والقلم ثم المزمل ثم تبت ثم التكوثر ثم سبح وهكذا إلى آخر المسكى ثم المدنى ، والله أعلم . وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن فقال القاضى أبو بكر الباقلانى يحتمل أن يكون النبى ﷺ هو الذى أمر بترتيبه هكذا ، ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ، ثم رجع الأول بما روى البخارى عن أبي هريرة أنه كان النبى ﷺ يعارض به جبريل فى كل سنة ، فالذى يظهر أنه عارضه به هكذا على هذا الترتيب ، وبه جزم ابن الأنبارى . وما يدل على أن ترتيب المصحف كان توقيفا ما أخرجه أحد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن حذيفة الثقفى ، قال : كنت فى الوفد الذين أسلبوا من ثقيف ، فذكر الحديث ، وفيه فقال لنا رسول الله ﷺ طرأ على حزبى من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أفضيه ، قال فسلنا أصحاب رسول الله ﷺ ، قلنا كيف تحزبون القرآن ؟ قلنا نحزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وإحدى عشرة ، وحزب المفصل من ق حتى تحتم . قال الحافظ : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو فى المصحف الآن كان فى عهد النبى ﷺ . ويستفاد من هذا الحديث حديث أوس أن الراجح فى المفصل أنه من أول سورة ق إلى آخر القرآن ، لكنه مبنى على أن الفاتحة لم تعد فى الثلاث الأول ، فإنه يلزم من عدّها أن يكون أول المفصل من الحجرات ، وبه جزم جماعة من الأئمة . انتهى . وقيل : ترتيب جميع السور توقيفى إلا ترتيب براءة والانفصال ، فهو من اجتهاد عثمان ، كما يدل عليه حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وقد ذكره المصنف فى الباب الذى قبل كتاب الدعوات ، وسيأتى الكلام فى ذلك هناك . قال الجزرى : اختلف فى ترتيب السور هل هو توقيفى من النبى ﷺ أو إجماع من الصحابة أو بعضه توقيف وبعضه إجماع من الصحابة ؟ وأجمعوا على أنه لم ينزل مرتباً هكذا ، وعلى أنه لا يقرأ إلا هكذا ، كما هو مرتب اليوم ، وإنما يصح للصغار أن يقرأوا من أسفل لضرورة التعليم ، ولو قرأوا فى الصلاة غير مرتب ، فهو غير الأولى . وقيل : يكره ، ولو قرأوا فى

سورتين في ركعة آخرهن حم الدخان، وعم يتسألون. متفق عليه.

أول ركعة سورة الناس، فإذا بقرا في الثانية؟ قال أبو حنيفة: يعيدها. وقال الشافعي: يبدأ من أول البقرة أى إلى المفلحون. وهو رواية عن أبي حنيفة، وهو الأظهر، لأن الإفادة أولى من الإعادة (سورتين) أى كل سورتين من العشرين (في ركعة آخرهن) أى آخر العشرين مبتدأ يعنى آخر الثنتين من العشرين (حم الدخان) يحتمل الحركات الثلاث في حم، والفتح أشهر، وكذلك في الدخان، والجر أشهر (وعم يتسألون) هذا يخالف ظاهره ما تقدم من رواية أبي داود إلا أن يقال التقدير آخرهن أى آخر العشرين حم الدخان، ونظيرتها إذا الشمس كورت، وعم يتسألون، ونظيرتها والمرسلات، قاله القارى. وقال الحافظ: قوله آخرهن حم الدخان، وعم يتسألون مشكل، لأن حم الدخان آخرهن في جميع الروايات. وأما عم، فهي في رواية ابن خزيمة السابعة عشرة. وفي رواية أبي داود: الثامنة عشرة، فكان فيه تجوزا، لأن عم وقعت في الركتين الأخيرتين في الجملة - انتهى. ووقع في رواية البخارى في باب الجمع بين السورتين في ركعة من أبواب الصلاة، فذكر عشرين سورة من المفصل، واستشكل عد الدخان من المفصل، لأنها ليست منه. وأجيب بأن ذكرها معن فيه تجوز، ولذلك فصلها من المفصل في رواية البخارى في باب الترتيل في القراءة ولفظها: وإنى لأحفظ القرآن الذى كان يقرأ بهن النبي ﷺ ثمان عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم، لكن يرد على رواية البخارى هذه أن الروايات لم تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان. قال الحافظ: فتحمل على التغليب أو فيها حذف كأنه قال وسورتين أحدهما من آل حم - انتهى. ولذكر ابن مسعود هذا الحديث سبب وهو أن رجلا وهو نهيك بن سنان جاء إلى ابن مسعود فقال قرأت المفصل الليلة في ركعة فقال (أى ابن مسعود) هذا كهد الشعر لقد عرفت النظائر الخ. قال الحافظ: وفي هذا الحديث من الفوائد كراهة الإفراط في سرعة التلاوة، لأنه ينافي المطلوب من التدبر والتفكر في معاني القرآن ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر لكن القراءة بالتدبر أعظم أجراً وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها وفيه الجمع بين السورتين في ركعة، ويستدل به على الجمع بين السور، لأنه إذا جمع بين السورتين ساغ الجمع بين الثلاث فصاعدا. وقد روى أبو داود، وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة أكان رسول الله ﷺ يجمع بين السور؟ قالت نعم من المفصل. ولا يخالف هذا ما سيأتى في التهجد أنه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال لأنه يحمل على التسادر. وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالباً. وأما تطويله فإنه كان في التدبر والترتيل. وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة، فكان نادراً. قال الحافظ لكن ليس في حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المعينات إذا قرأ من المفصل وفيه موافقة لقول عائشة وابن عباس أن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر (متفق عليه)

﴿ الفصل الثاني ﴾

١٢٠٧ - (١٣) عن حذيفة: أنه رأى النبي ﷺ يصلي من الليل، وكان يقول: الله أكبر، ثلاثاً، ذوالمكوت والجبروت والكبرياء والعظمة، ثم استفتح فقرأ البقرة، ثم ركع، فكان ركوعه نحواً من قيامه، فكان يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم، ثم رفع رأسه من الركوع،

فيه أن هذه الالفاظ لم يتفقا عليها بل الحديث في الصحيحين بألفاظ مختلفة ولفظ الكتاب بهذا السياق ليس لها ولا لأحدهما، بل هو مجموع من مجموع ما فيها. والحديث أخرجه أيضاً الترمذى وأبو داود والنسائى وابن خزيمة والبيهقى (ج ٢ ص ٩).

١٢٠٧ - قوله (يصلى من الليل) أى التهجد (وكان) وفي بعض النسخ «فكان» موافقاً لما في سنن أبي داود. قال الطيبي: الفاء للتفصيل (يقول الله أكبر ثلاثاً) ليس في رواية النسائى ثلاثاً. (ذوالمكوت) بفتحين أى صاحب الملك والعزة ظاهراً وباطناً، والصفة للبالغة في الملك (والجبروت) بفتحين أيضاً مبالغة في الجبر بمعنى القهر والغلبة (والكبرياء والعظمة) قيل الكبرياء الترفع عن جميع الخلق مع انقيادهم له التنزه عن كل نقص، والعظمة تجاوز القدر عن الاحاطة به. وقيل: الكبرياء عبارة عن كمال الذات. والعظمة عبارة عن جمال الصفات ولا بوصف بهذين الوصفين الا الله تعالى (ثم استفتح) أى قرأ التناء فانه يسمى دعاء الاستفتاح أو استفتح بالقراءة أى بدأ بها من غير الاتيان بالتناء ليسان الجواز أو بعد التناء جمعاً بين الروايات، وحمل على أكمل الحالات، قاله القارى. وقال ابن حجر: أى يقوله في صلاته في محل دعاء الافتتاح ثم استفتح القراءة - انتهى. قلت: يؤيد ما قاله ابن حجر رواية أحمد والترمذى في ثمنائه عن حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ من الليل قال فلما دخل في الصلاة قال الله أكبر ذوالمكوت والجبروت والكبرياء والعظمة قال ثم قرأ البقرة الخ فقوله قلباً دخل أى بتكبير الاحرام وقوله الله أكبر الخ الظاهر أنه قال ذلك بعد تكبيرة الاحرام بدليل زيادة الكلمات المذكورة، فيكون هذا صيغة من صيغ دعاء الافتتاح الواردة (فقرأ) في الركعة الاولى (البقرة) أى بكماها بعد الفاتحة وإن لم يذكرها اعتماداً على ما هو معلوم من أنه ﷺ لم يخل صلاة عن الفاتحة (فكان ركوعه) أى طوله (نحواً من قيامه) أى قريباً منه فيكون قد طول الركوع قريباً من هذا القيام الطويل يدل عليه رواية النسائى في صلاته التهجد فلما ركع مكث قدر سورة البقرة ويقول في ركوعه سبحان ذى الجبروت والمكوت والكبرياء والعظمة وكان مقرواً فيها أيضاً سورة البقرة (فكان يقول) حكاية للحال الماضية استحضاراً. قاله ابن حجر: وفي سنن أبي داود «وكان يقول» (في ركوعه سبحان ربّي العظيم) بفتح الياء، وتسكن، والمراد أنه كان يكرر هذه الكلمة ما دام

فكان قيامه نحواً من ركوعه، يقول: لبي الحمد، ثم سجد، فكان سجوده نحواً من قيامه، فكان يقول في سجوده: سبحان ربّي الأعلى. ثم رفع رأسه من السجود، وكان يقعد فيما بين السجدين نحواً من سجوده، وكان يقول: رب اغفر لي رب اغفر لي. فصلى أربع ركعات قرأ فيها البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة أو الأنعام، شك شعبة رواه أبو داود.

راكعاً (فكان قيامه) بعد الركوع أى اعتداله (نحواً من ركوعه) أى قريباً منه، وفيه دليل على أن الاعتدال ركن طويل خلافاً للشافعية فإنه ركن قصير عندهم. واختار النووي أنه طويل أخذاً بهذا الحديث وأمثاله (يقول) أى بعد سمع الله لمن حمده (لبي الحمد) أى كان يكرر ذلك مادام في الاعتدال (فكان سجوده نحواً من قيامه) من الركوع للاعتدال. وقال ابن حجر: أى من اعتداله (فكان يقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى) أى كان يكرر ذلك ما دام ساجداً (ثم رفع رأسه من السجود) أى السجود الأول إلى الجلوس بين السجدين (وكان يقعد فيما بين السجدين نحواً من سجوده) أى سجوده الأول. وفي مسند أحمد والشمائل فكان فيما بين السجدين نحواً من السجود، وفيه دليل على أن الجلوس بين السجدين ركن طويل خلافاً للشافعية (وكان يقول) أى في جلوسه بين السجدين (رب اغفر لي رب اغفر لي) أى وهكذا، فالمرتان المراد منهما التكرار مراراً كثيرة لا خصوص المرتين على حد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ۖ ٦٧﴾ فكان يكرر هذه الكلمة ما دام جالساً، ولم يذكر السجود الثانى ولا تطويله ولا ما قاله فيه لعله بالمقايضة على السجود الأول (قرأ) وفي أبي داود «فقرأ» (فيهم) أى في الركعات الأربع (البقرة) في الركعة الأولى (وآل عمران) في الثانية (والنساء) في الثالثة (والمائدة أو الأنعام) بالشك أى في الرابعة (شك شعبة) راوى الحديث المذكور في السند أى في السورة التى قرأها في الرابعة هل هى المائدة أو الأنعام؟ قال القارى: والأظهر الأول مراعاة للترتيب المقرر مع أن الصحيح أن الترتيب في جميع السور توقيفى، وهو ما عليه الآن مصاحف الزمان، كما ذكره السيوطى في الاتفاق في علوم القرآن - انتهى. والحديث يدل على مشروعية طلب المغفرة في الاعتدال بين السجدين، وعلى استحباب تطويل صلاة النافلة والقراءة فيها بالسور التطويلة و تطويل أركانها جميعاً. وفيه رد على من ذهب إلى كراهة تطويل الاعتدال من الركوع والجلسة بين السجدين. قال النووي: والجواب عن هذا الحديث صعب، ذكره الشوكانى في النبيل (رواه أبو داود) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ٣٩٨) والنسائى والترمذى في الشئائل كلهم من طريق أبي حمزة مولى الأنصار عن رجل من بنى عبس عن حذيفة. قال الترمذى: أبو حمزة اسمه طلحة بن زيد. وقال النسائى: هو طلحة بن يزيد، وهذا الرجل المبهم يشبه أن يكون صلة بن زفر. قال

١٢٠٨ - (١٤) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين، ومن قام بمائة آية كتب من القانتين، ومن قام بألف آية كتب من المقنطرين.

المنذرى: طلحة بن يزيد أبو حمزة الانصارى مولاهم الكوفى، احتج به البخارى فى صحيحه، وصلة بن زفر العيسى احتج به البخارى ومسلم - انتهى. والحديث أصله فى صحيح مسلم.

١٢٠٨ - قوله (من قام بعشر آيات) أى أخذها بقوة وعزم من غير فتور ولا توان من قولهم قام بالأمر، فهو كناية عن حفظها والدوام على قراءتها والتفكر فى معانيها والعمل بمقتضاها، واليه الإشارة بقوله لم يكتب من الغافلين ولا شك أن قراءة القرآن فى كل وقت لها مزايا وفضائل وأعلاها أن يكون فى الصلاة لا سيما فى الليل قال تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا - ٧٣: ٦﴾ ومن ثم أورد محى السنة الحديث فى باب صلاة الليل، قاله الطيبي. وحاصله أن الحديث مطلق غير مقيد لا بصلاة ولا بليل، فينبغى أن يحمل على أدنى مراتبه، ويدل عليه قوله لم يكتب من الغافلين، وإنما ذكره البغوى فى محل الأكل. وقال ابن حجر: أى يقرأها فى ركعتين أو أكثر، وظاهر السياق أن المراد غير الفاتحة - انتهى. قلت: تفسير قام يعلى أى بالقراءة فى الصلاة بالليل فى هذا المقام هو الظاهر بل هو المتعين، لما روى ابن خزيمة فى صحيحه والحاكم (ج ١ ص ٣٠٩) عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: من صلى فى ليلة بمائة آية لم يكتب من الغافلين، ومن صلى فى ليلة بمائتي آية فانه يكتب من القانتين المخلصين. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وأخرجه أيضاً البزار، لكن فى سنده يوسف بن خالد السمتى، وهو ضعيف، قاله الهيثمى فى مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٦٧) (لم يكتب من الغافلين) أى لم يثبت اسمه فى صحيفة الغافلين. وقيل: أى خرج من زمرة الغفلة من العامة ودخل فى زمرة رجال لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله (ومن قام بمائة آية كتب من القانتين) القنوت يردبمعان: كالطاعة والقيام والخشوع والعبادة والسكوت والصلاة، فيصرف فى كل واحد من هذه المعانى إلى ما يحتمله لفظ الحديث الوارد فيه، والمراد هنا القيام أو الطاعة أى كتب عند الله من الثابتين على طاعته أو من القانتين بالليل. وقال الطيبي: أى من الذين قاموا بأمر الله ولزموا طاعته وخضعوا له (ومن قام بألف آية) قال المنذرى من الملك الى آخر القرآن ألف آية (كتب من المقنطرين) بكسر الطاء أى من المكثرين من الاجر والثواب، مأخوذ من القنطار، وهو المال الكثير. قال الطيبي: أى من الذين بلغوا فى حيازة الثوبات مبلغ المقنطرين فى حيازة الأموال. قال أبو عبيد: لا تجد العرب تعرف وزن القنطار، وما نقل عن العرب المقدار المعول عليه. قيل أربعة آلاف دينار، فإذا قالوا قناطير مقنطرة فهى اثنا عشر ألف دينار.

رواه أبو داود .

١٢٠٩ - (١٥) وعن أبي هريرة ، قال : كانت قراءة النبي ﷺ بالليل يرفع طوراً ويخفض طوراً .

رواه أبو داود .

١٢١٠ - (١٦) وعن ابن عباس ، قال : كانت قراءة النبي ﷺ على قدر ما يسمعه من في الحجرة

وقيل : القنطار ملاً جلد ثور ذهبياً . وقيل : هو جملة كثيرة مجهولة من المال - انتهى . قلت : روى ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة مرفوعاً : القنطار اثنا عشر ألف أوقية ، الأوقية خير مما بين السماء والأرض ، ذكره المنذرى . وروى الطبراني في الكبير بسند ضعيف عن أبي أمامة في أثناء حديث ومن قرأ ألف آية أصبح ، وله قنطار ألف ومائتا أوقية ، الأوقية خير مما بين السماء والأرض أو قال خير مما طلعت عليه الشمس (رواه أبو داود) وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما إلا أن في رواية ابن حبان ومن قام بمائتي آية كتب من المقنطرين أخرجه من طريق أبي سوية عن ابن حجرية عن عبد الله بن عمرو ، وقد سكت عنه أبو داود والمنذرى في تلخيص السنن . ونقل في الترغيب عن ابن خزيمة أنه قال : إن صح الخبر فإني لا أعرف أبا سوية بعدالة ولا جرح - انتهى . قلت : أبو سوية هذا اسمه عبيد بن سوية . وقيل : عبيد بن حميد . وقيل كنيته أبو سويد بidal مصفراً . قال في التقريب : والصواب أبو سوية صدوق . وقال في تهذيب التهذيب : قال ابن ماكولا أنه كان فاضلاً . وقال ابن حبان : ثقة مصرى . وقال ابن يونس : كان رجلاً صالحاً - انتهى . وفي الباب عن فضالة بن عبيد وتميم الدارى وأبي هريرة وأبي أمامة وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء وأبي سعيد ، ذكر أحاديثهم الهيثمى في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨) مع الكلام فيها .

١٢٠٩ - قوله (كانت قراءة النبي ﷺ بالليل) في الأزهار يعنى في الصلاة ، ويحتمل في غيرها أيضاً ، والخبر

محذوف وهو مختلفة (يرفع) أى صوته رفعاً متوسطاً (طوراً) أى مرة أو حالة إن كان خالياً (ويخفض) بكسر الفاء المعجمة من ضرب أخرى إن كان هناك نائم أو بحسب حاله المناسب لكل منهما . وقال الطيبي : يرفع خبر كان والمائد محذوف أى يرفع عليه السلام فيها طوراً صوته ، والحديث يدل على أن الجهر والاسرار جائزان في قراءة صلاة الليل (رواه أبو داود) وكذا البيهقي (ج ٣ ص ١٢ ، ١٣) وسكت عليه أبو داود والمنذرى .

١٢١٠ - قوله (كانت قراءة النبي ﷺ) أى رفع صوت قراءته في الصلاة بالليل (على قدر ما

يسمعه) أى مقدار قراءة يسمعه . وقال ابن حجر : أى صوت أو رفع يسمعه (من في الحجرة) أى في صحن

وهو في البيت . رواه أبو داود .

١٢١١ - (١٧) وعن أبي قتادة ، قال : إن رسول الله ﷺ خرج ليلة فاذا هو بأبي بكر يصلي يخفض من صوته ، ومر بعمر وهو يصلي رافعا صوته ، قال : فلما اجتمعا عند النبي ﷺ قال : يا أبا بكر ! مررت بك وأنت تصلي تخفض صوتك . قال : قد أسمعت من ناجيت يا رسول الله ! وقال لعمر : مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك . فقال : يا رسول الله ! أوقظ الوسنان ،

البيت ، وهي الأرض المحجورة أى المنوعة بمحاطة محوط عليها (وهو في البيت) أى والحال أنه ﷺ في بيته ، ويحتمل أن يقال المراد بالبيت هو الحجرة نفسها أى يسمع من في الحجرة ، وهو فيها . وقيل : الحجرة أخص من البيت ، يعنى أنه ﷺ كان لا يرفع صوته كثيرا ولا يسر بحيث لا يسمعه أحد بل كانت قراءته بين الجهر والاسرار ، فكان اذا قرأ في بيته سمع قراءته من في الحجرة من أهله ولا يتجاوز صوته الى ما وراء الحجرة ، وهذا اذا كان يصلي ليلا ، وأما في المسجد ، فكان يرفع صوته فيها كثيرا ، وفي قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي : سئل ابن عباس عن جهر النبي ﷺ بالقراءة بالليل ، فقال كان يقرأ في حجرته قراءة لو أراد أن يحفظها حافظ فعل (رواه أبو داود) وأخرجه أيضا الترمذي في الشائل بلفظ : كان قراءة النبي ﷺ ربما يسمعه من في الحجرة ، وهو في البيت . والحديث سكت عنه أبو داود . وقال المنذرى : وفي سنده ابن أبي الزناد واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ابن ذكوان ، وفيه مقال ، وقد استشهد به البخارى في . واضح - انتهى . قلت : ضعفه ابن معين وعلى بن المدينى والنسائى وغيرهم ، ووثقه الترمذى والعجلي ، وصح الترمذى عدة من أحاديثه . وقال في اللباس ثقة حافظ . وقال ابن عدى : هو ممن يكتب حديثه . وقال ابن المدينى والساجى وعمر بن علي : ما حدث به بالمدينة فهو مقارب ، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب . وقال الخافظ في التريب : صدوق تغير لما قدم بغداد ، وكان فقيها . ولليهنى (ج ٣ ص ١١) من طريق آخر بلفظ : كان يقرأ في بعض حجره ، فيسمع قراءته من كان خارجا .

١٢١١ - قوله (فاذا هو بأبي بكر) قال الطيبي : أى ما بأبي بكر (يصلى) حال عنه (يخضع) حال عن ضمير يصلى (من صوته) « من ، زائدة أو تبعية أو بعض صوته (قال) أى أبو قتادة (فلما اجتمعا عند النبي ﷺ قال) أى النبي ﷺ (وأنت تصلى) وفي رواية الترمذى : وأنت تقرأ وهى جملة حالبة (تخضع صوتك) بدل أو حال . وفي بعض نسخ أبي داود : تخضع من صوتك (قال) أبو بكر (قد أسمعت من ناجيت) جواب متضمن لعل الخفض أى أنا أناجى ربي وهو يسمع لا يحتاج الى رفع الصوت (أوقظ) أى أنه (الوسنان) أى النائم الذى ليس بمستغرق في نومه من و سن يُوسنُ وسنًا وسنًا أخذته ثقل النوم

وأطرد الشيطان. فقال النبي ﷺ: يا أبا بكر! ارفع من صوتك شيئاً، وقال لعمر: اخفض من صوتك شيئاً. رواه أبو داود، وروى الترمذى نحوه.

١٢١٢ - (١٨) وعن أبي ذر، قال: قام رسول الله ﷺ حتى أصبح بآية، والآية: ﴿إن تعذبهم فأنهم عبادك. وإن تغفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم﴾.

أو اشتد نغاسه (وأطرد) أى أبعد (الشيطان) ووسوسته بالغفلة عن ذكر الله (بأباً بكر ارفع من صوتك شيئاً) أى قليلاً لينتفع بك سامع ويتعظ مهتد (وقال لعمر أخفض من صوتك شيئاً) أى قليلاً لئلا يتشوش بك نحو مصل أو نائم معذور. قال الطيبي: نظيره قوله تعالى ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتنع بين ذلك سيلاً - ١٧: ١١٠﴾ كأنه قال للصديق أنزل من مناجاتك ربك شيئاً قليلاً واجعل للخلق من قراءتك نصيباً، وقال للفاروق ارتفع من الخلق هونا واجعل لنفسك من مناجاة ربك نصيباً، وفيه هداية للأمر الوسط الذى هو خير الأمور وتصرف بتغيير ما هما عليه وذلك من دأب المرشدين (رواه أبو داود) مسنداً ومرسلاً، وكذا البيهقي (ج ٣ ص ١١) (روى الترمذى نحوه) أى بمنه. وقال: حديث غريب. وإنما أسنده يحيى بن اسحاق عن حماد ابن سلمة وأكثر الناس إنما رووا هذا الحديث عن ثابت عن عبد الله بن رباح مرسلاً - انتهى. قال العلامة أحمد محمد شاكر فى تعليقه على الترمذى (ج ٢ ص ٣٣٠) هذا التعليل لا يؤثر فى صحة الحديث، فإن يحيى بن اسحاق ثقة صدوق، كما قال أحمد. وقال ابن سعد: كان ثقة حافظاً لحديثه، ووصل الحديث زيادة يجب قبولها، والحديث قد سكت عنه أبو داود. وقال المنذرى بعد نقل كلام الترمذى يحيى بن اسحاق هذا هو البجلي السليحني وقد احتج به مسلم فى صحيحه - انتهى. وفى الباب عن علي بن أحمد برجال ثقات، وعن عمار بن ياسر عند الطبراني فى الكبير، وفى سنده أيوب بن جابر، وثقه أحمد وعمر بن على، وضعفه ابن المديني وابن معين، وعن أبي هريرة عند أبي داود، وقد سكت عنه هو والمنذرى.

١٢١٢ - قوله (قام رسول الله ﷺ) أى فى صلاته ليلاً (بآية) متعلق بـ «بقام»، أى أخذ يقرأها من لدن قيامه ويتفكر فى معانيها مرة بعد أخرى، قاله الطيبي. وفى رواية لأحمد (ج ٥ ص ١٤٩) قال: صلى رسول الله ﷺ ليلة فقرأ بآية حتى أصبح يركع بها ويسجد بها. وفى فضائل القرآن لأبى عبيد: قام المصطفى ﷺ ليلة فقرأ آية واحدة الليل كله حتى أصبح بها يقوم وبها يركع والمعنى أنه ﷺ قد استمر يكررها ليلته كلها فى ركعات تهجد فلم يقرأ فيها بغيرها (و الآية) أى المعهودة (إن تعذبهم فأنهم عبادك) أى لا اعتراض على المالك المطلق فيما يفعل فى ملكه (وإن تغفر لهم) أى مع كفرهم (فأنك أنت العزيز الحكيم) أى القوى القادر على الثواب والعقاب لا

رواه النسائي ، وابن ماجه .

١٢١٣ - (١٩) وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر ، فليضطجع على يمينه .

تثيب ولا تعاقب الا عن حكمة . وقيل : المعنى أن تعذيبهم أى من أقام على الكفر منهم فانهم عبادك أى تصنع بهم ما شئت وتحكم فيهم بما تريد لا اعتراض عليك وإن تغفر لهم أى لمن آمن منهم فانك أنت العزيز أى القادر على ذلك الحكيم فى أفعاله ، وإنما كررها ﷺ حتى أصبح لما اعتراه عند قراءتها من هول ما ابتدئت به ومن حلاوة ما اختتمت به ، والآية من قول عيسى عليه السلام فى حق قومه ، وكأنه عرض ﷺ حال أمته على الله سبحانه وتعالى واستغفر لهم ، يدل على ذلك ما زاد أحد فى روايته فلما أصبح قلت يا رسول الله ما زلت تقرأ هذه الآية حتى أصبحت تركع بها ، وتسجد بها قال إني سألت ربي عز وجل الشفاعة لأمتي فأعطانيها ، وهى نائلة انشاء الله لمن لا يشرك بالله شيئاً - انتهى . والحديث يدل على جواز تكرار الآية فى الصلاة ، ولعل ذلك كان قبل النهى عن القراءة فى الركوع والسجود أو أنه كان يقرأ بها فى الركوع والسجود بنية الدعاء لا بنية القراءة والتلاوة ، والله أعلم (رواه النسائي) أى فى سننه الكبرى (وابن ماجه) قال فى الزوائد إسناده صحيح ، رجاله ثقات ، ثم قال : رواه النسائي فى الكبرى وأحمد فى المسند (ج ٥ ص ١٤٩ ، ١٥٦) وابن خزيمة فى صحيحه ، والحاكم - انتهى . وهو فى المستدرک (ج ١ ص ٢٤١) ووافقه الذهبى على تصحيحه ، ورواه بقصة مطولة المروذى فى قيام الليل (ص ٥٩) وذكره السيوطى فى الدر المنثور مطولاً بألفاظ مختلفة (ج ٢ ص ٢٤٩ ، ٢٥٠) ونسبه أيضاً لابن أبى شيبة وابن مردويه والبيهقى ، وهو فى السنن الكبرى من طريقين (ج ٣ ص ١٣ ، ١٤) وفى الباب عن عائشة قالت : قام النبي صلى الله عليه وسلم بآية من القرآن ليلة . أخرجه الترمذى ، وقال : حديث حسن غريب .

١٢١٣ - قوله (إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر) يعنى سنة الفجر ، كما يشهد له حديث عائشة أول الفصل

الأول (فليضطجع) أى ندبا واستحباً لما تقدم فى شرح حديث عائشة فى الفصل الأول (على يمينه) ولفظ الترمذى : على شقه الأيمن أى جنبه الأيمن ، وهذا نص صريح فى مشروعية الاضطجاع بعد سنة الفجر لكل أحد المتجهد وغيره والمصلى ركعتي الفجر فى المسجد ، وفى البيت ، لأن الحديث مطلق ، ولا دليل على تقييده بالمتجهد وبالمصلى فى البيت . وللعلماء فى هذا الاضطجاع أقوال : أحدها أنه سنة ، واليه ذهب الشافعى وأصحابه . وقال النووى فى شرح مسلم : والصحيح أو الصواب أن الاضطجاع بعد سنة الفجر سنة . الثمانى أنه مستحب ، وروى ذلك عن جماعة من الصحابة ، وهم أبو موسى الأشعرى ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبو هريرة ، ذكرهم

.....

ابن القيم في زاد المعاد والعراق والعيني . ومن قال به من التابعين : محمد بن سيرين وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار كان هؤلاء الصحابة والتابعون يضطجعون على أيامهم بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح ويأمرون بذلك . **الثالث** أنه واجب مفترض لا بد من الإتيان به وهو قول أبي محمد علي بن حزم الظاهري فقال في المحلى (ج ٣ ص ١٩٦) كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقه الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين تكبيره لصلاة الصبح ، وسواء عندنا ترك الضجعة عمداً أو نسياناً وسواء صلاها في وقتها أو صلاها قاضياً لها من نسيان أو عمد نومه ، فإن لم يصل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع فإن عجز عن الضجعة على اليمين لحوف أو مرض أو غير ذلك أشار إلى ذلك حسب طاقته ، واستدل لذلك بحديث أبي هريرة قال : وقد أوضحنا أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كله على الفرض حتى يأتي نص آخر أو إجماع متيقن على أنه نذّب فتقف عنده وإذا تنازع الصحابة فالرد إلى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ - انتهى . قلت : هذا إفراط من ابن حزم في هذه المسئلة وغلو جدا ، وقول لم يسبقه إليه أحد ولا ينصره فيه أى دليل فقد عرفت في شرح حديث عائشة ثانياً أحاديث الفصل الأول أن الأمر الوارد في حديث أبي هريرة هذا محمول على الاستحباب ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم على الاضطجاع ، فلا يكون واجباً فضلاً عن أن يكون شرطاً لصحة صلاة الصبح ، ولو سلمنا أن الأمر فيه للوجوب . فمن أين يخلص له أن الوجوب معناه الشرطية وأن من لم يضطجع لم تجزئه صلاة الصبح وما كل واجب شرط . **الرابع** أن هذا الاضطجاع بدعة ومكروه ، ومن قال به من الصحابة : ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث عائشة ثالثاً أحاديث الفصل الأول . **الخامس** أنه خلاف الأولى روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن أنه كان لا يعجبه الاضطجاع بعد ركعتي الفجر . **السادس** أنه ليس مقصوداً لذاته ، وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر وبين الفريضة ، إما باضطجاع أو حدث أو التحول من ذلك المكان إلى غيره أو غير ذلك . والاضطجاع غير متعين في ذلك ، وهو محكى عن الشافعي ، لكن قال البغوي والنووي والحافظ : المختار الاضطجاع بخصوصه لظاهر حديث أبي هريرة . **المسابع** التفرقة بين من يقوم بالليل ، فيستحب له ذلك للاستراحة وبين غيره ، فلا يشرع له ، واختاره ابن العربي وقال : لا يضطجع بعد ركعتي الفجر لانتظار الصلاة إلا أن يكون قام الليل فيضطجع استجماماً لصلاة الصبح فلا بأس ، ويشهد لهذا ما رواه الطبراني وعبد الرزاق عن عائشة : أنها كانت تقول أن النبي ﷺ لم يضطجع لسته ، ولكنه كان يدأب ليله فيستريح ، وهذا لا تقوم به حجة . أما أولاً فلأن في إسناده راوياً لم يسم ، كما قال الحافظ . وأما ثانياً فلأن ذلك منها ظن وتخمين وليس بحجة ، وقد روت أنه كان يفعله ، والحجة في فعله وقد ثبت أمره به فأكدت بذلك مشروعته **الثامن**

.....

التفرقة بين البيت فيستحب فيه وبين المسجد فلا يستحب فيه ذهب إليه بعض السلف ، وهو محكى عن ابن عمر وقد تقدم الجواب عنه . **والراجح** عندي هو القول الثاني يعنى أن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر مشروع على طريق الاستحباب لكل أحد أى المتهجد وغيره والمصلى سنة الفجر في المسجد وفي البيت ، والله أعلم وقد أجاب من لم ير مشروعية الاضطجاع عن حديث أبي هريرة هذا بأجوبة : **أحدها** أنه من رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وقد تكلم فيه بسبب ذلك يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسى قال يحيى بن سعيد ما رأيته يطلب حديثاً بالبصرة ولا بالكوفة قط وكنت أجلس على بابي يوم الجمعة بعد الصلاة إذا كره بحديث الأعمش لا يعرف منه حرفاً . وقال الفلاس : سمعت أبا داود يقول عبد الواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها يقول حدثنا الأعمش حدثنا مجاهد في كذا وكذا وهذا من روايته عن الأعمش : وقال عثمان بن سعيد الدارمى عن يحيى بن معين : أن عبد الواحد ليس بشيء . **والجواب** عن هذا الجواب أن عبد الواحد بن زياد قد احتج به الأئمة الستة ووثقه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو داود وابن القطان وابن سعد وأبو حاتم والنسائي والعجلي والدارقطنى وابن حبان . وقد روى عن ابن معين ما يعارض قوله السابق فيه من طريق من روى عنه التضعيف له ، وهو عثمان بن سعيد المتقدم ، فروى عنه أنه قال ثقة . وقال العراقى : وما روى عنه من أنه ليس بثقة ، فأعله اشتبه على ناقله بعبد الواحد بن زيد ، وكلاهما بصرى . وقال الحافظ فى مقدمة الفتح : قال ابن معين أثبت أصحاب الأعمش شعبة وسفيان ثم أبو معاوية ثم عبد الواحد بن زياد . وعبد الواحد ثقة وأبو عوانة أحب إلى منه ، ووثقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد والنسائي وأبو داود والعجلي والدارقطنى حتى قال ابن عبد البر لاخلاف بينهم أنه ثقة ثبت . انتهى . وأما قول يحيى بن سعيد ما رأيته يطلب حديثاً الخ ، فقال الحافظ هذا غير قادح ، لأنه صاحب كتاب ، وقد احتج به الجماعة . وأما قول الفلاس فقيه أن هذا الحديث من روايته عن الأعمش عن أبي صالح لا عن مجاهد . **الثانى** أن الأعمش مدلس وقد رواه عن أبي صالح بالنعنة والجواب عنه أن نعنة الأعمش عن أبي صالح محمولة على الاتصال . قال الذهبي فى الميزان : هو أى الأعمش يدلس ، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به ، فتى قال نا فلان فلا كلام ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا فى شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال . انتهى . **الثالث** أن رواية أبي صالح عن أبي هريرة معلولة لم يسمعه أبو صالح عن أبي هريرة وبين الأعمش وأبي صالح كلام ، نسب هذا القول إلى ابن العربي . وقال الأثرم : قلت لأحمد حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال رواه بعضهم مرسلًا . والجواب عنه أن عبد الواحد قد رواه موصولاً ، وهو ثقة ثبت قد

رواه الترمذى، وأبو داود.

﴿الفصل الثالث﴾

١٢١٤ - (٢٠) عن مسروق، قال: سألت عائشة: أى العمل كان أحب إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: الدائم.

احتج به الأئمة الستة، وهو ممن أثبت أصحاب الأعمش، فيقبل وصله، لأنها زيادة ثقة، ولا يضره ارسال من أرسله. وأما دعوى عدم سماع أبي صالح من أبي هريرة، فردودة، لأنه ادعاء محض، ويرده أيضا تصحيح الترمذى لهذا الحديث، وهو من أئمة الشأن. وسكت أبو داود ثم المنذرى، وقول النووى أسانيد صحيجة. الرابع أنه اختلف فى حديث أبي هريرة هذا هل من أمر النبي ﷺ أو من فعله؟ فقد روى الترمذى وأبو داود وغيرهما من أمره. وروى ابن ماجه من فعله. وقد قال البيهقى: أن كونه من فعله أولى أن يكون محفوظا. وقال ابن تيمية: حديث أبي هريرة ليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر تفرد به عبد الواحد ابن زياد وغلط فيه - انتهى. والجواب عنه أن وروده من فعله ﷺ لا ينافى كونه وروده من قوله فيكون عند أبي هريرة حديثان حديث الأمر به، وحديث ثبوته من فعله، على أن الكل يفيد ثبوت أصل الشرعية فيرد القول بكرهته ونفى مشروعيته الخامس أن ابن عمر لما سمع أبا هريرة يروى حديث الأمر به قال أكثر أبو هريرة على نفسه. والجواب عنه أن ابن عمر سئل هل تنكر شيئا مما يقول أبو هريرة؟ قال لا وأن أبا هريرة قال فما ذنبى إن كنت حفظت ونسوا، وقد ثبت أن النبي ﷺ دعا له بالحفظ هذا. وقد أفاض القول فى هذا المبحث العلامة العظيم آبادى فى اعلام أهل العصر بأحكام ركعتى الفجر (ص ١٤ - ٢٠) فارجع اليه (رواه الترمذى) وصححه (وأبو داود) وسكت عليه هو والمنذرى. وقال النووى فى شرح مسلم والشيخ زكريا الأنصارى فى فتح العلام: أسنده على شرط الشيخين، وقال النووى فى رياض الصالحين (ص ٢٦٤) أسانيد صحيجة. وقال الشوكانى: رجاله رجال الصحيح. وقد أفرط ابن تيمية فى الرد على ابن حزم حتى زعم أن حديث أبي هريرة هذا باطل، وليس بصحيح لتفرد عبد الواحد ابن زياد به، وفى حفظه مقال. قال الحافظ بعد ذكره: والحق أنه تقوم به الحجة - انتهى. قلت: قول ابن تيمية هذا غلو منه وبعيد عن الصواب. والحق أن الحديث صحيح سنداً ومتناً، وعبد الواحد ثقة ثبت فلا يضر تفرده به، والله أعلم. والحديث أخرجه أيضا أحمد وابن حزم فى المحلى، وابن حبان، والبيهقى.

١٢١٤ - قوله (أى العمل) بالرفع. وفى رواية النسائى أى الأعمال (كان أحب) بالنصب (قالت الدائم) بالرفع، لأنه خبر مبتدأ محذوف، أى هو الدائم. وقيل: بالنصب. قال الطيبي: أى العمل الذى يدوم عليه صاحبه ويستقر عليه عامله، ومن ثم أدخل حرف التراخى فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا -

قلت: فأى حين كان يقوم من الليل؟ قالت: كان يقوم إذا سمع الصارخ. متفق عليه.

١٢١٥ - (٢١) وعن أنس، قال: ما كنا نشاء أن نرى رسول الله ﷺ في الليل مصلياً إلا رأيناه، ولا نشاء أن نراه نائمًا إلا رأيناه.

٤١ : ٣٠) والمراد بالدوام الملازمة العرفية لا شمول الآزمنة، لأنه متعذر (فأى حين) بالنصب. وقيل: بالرفع (كان يقوم) أى فيه (من الليل) أى من أحيائه وأوقاته ولم أجد هذا اللفظ أى قوله: من الليل في الصحيحين. وفي بعض النسخ للبخارى: «فى أى حين كان يقوم» (قالت كان يقوم) أى فيصلى، ففي رواية: كان إذا سمع الصارخ قام فصلى (إذا سمع الصارخ) أى الديك. قال النووي: هو المراد هنا بإتفاق العلماء، وسمى بذلك لكثرة صياخه. وفي سيرة الحافظ العراقي المنظومة: أنه كان عند النبي ﷺ ديك أبيض. قال: كان عند النبي الديك أبيض له. كذا المحب الطبري نقله. قال الحافظ فى الفتح: وقع فى مسند الطيالسي فى هذا الحديث. الصارخ الديك، والصرخة الصيحة الشديدة، وجرت العادة بأن الديك يصيح عند نصف الليل غالباً، قاله محمد بن ناصر. قال ابن التين: وهو موافق لقول ابن عباس نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل. وقال ابن بطلال: الصارخ يصرخ عند تلك الليل الأخير. والمراد بالدوام قيامه كل ليلة فى ذلك الوقت لا الدوام المطلق. انتهى. قلت: لعل صراخ الديك فى الليل يختلف باختلاف البلاد، وفى بلادنا يصيح فى الثلث الأخير، بل فى السدس الأخير. وروى أحمد وأبوداود وابن ماجه عن زيد بن خالد الجهنى مرفوعاً: لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة، وإسناده جيد. وفى لفظ: فإنه يدعوا إلى الصلاة، وليس المراد أن يقول بصراخه حقيقة الصلاة، بل العادة جرت أنه يصرخ صرخات متتابعة عند طلوع الفجر، وعند الزوال فطرة فطره الله عليها، فيذكر الناس بصراخه الصلاة، قاله القسطلاني. وفى الحديث الحث على المداومة على العمل وإن قل. وفيه الاقتصاد فى العبادة وترك التعمق فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحاً (متفق عليه) واللفظ للبخارى فى الرقاق إلا قوله «من الليل»، فلم أجده عنده ولا عند مسلم. والظاهر أن المصنف نسب هذا اللفظ إلى الشيخين تبعاً للجزري. والحديث أخرجه أيضاً أبوداود والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ١٧-١٧).

١٢١٥ - قوله (ما كنا) ما نافية (نشاء أن نرى) أى نبصر (فى الليل) أى فى وقت من أجزاء الليل (مصلياً) حال من المفعول (إلا رأيناه) أى مصلياً (ولا نشاء أن نراه نائمًا) أى فى الليل (إلا رأيناه) أى نائمًا. قال الطيبي: المعنى ما كنا أردنا أمراً منها إلا وجدنا عليه معنى أن أمره كان قصداً لا إفراطاً ولا تفريطاً. انتهى. يعنى نيام بالليل ويقوم، ولا يقوم الليل كله ولا ينام فيه كله هذا، ويحتمل أن يكون المراد أنه كان ﷺ يقوم

رواه النسائي .

١٢١٦ - (٢٢) وعن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، قال : إن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قال : قلت وأنا في سفر مع رسول الله ﷺ : والله لألرقبن رسول الله ﷺ للصلاة حتى أرى فعله ، فلما صلى صلاة العشاء ، وهي العتمة ، اضطجع هويًا من الليل ، ثم استيقظ فنظر في الأفق ، فقال :

تارة ويتم أخرى يفعل ذلك المرات في الليل ، ففهم من يتفق رؤيته مصلياً ، ومنهم من يتفق رؤيته نائمًا ، قالوا كان صلاته نصف الليل ونومه نصفه ، كذا في المعاني . وقال السندی في حاشية النسائي : أي أن صلاته ونومه ما كانا مخصوصين بوقت دون وقت ، بل كانا مختلفين في الأوقات ، وكل وقت صلى فيه أحياناً نام فيه أحياناً - انتهى . يعني أنه ما كان يعين بعض الليل للصلاة وبعضه للنوم ، بل وقت صلاته في بعض الليالي وقت نومه في بعض آخر وعكسه ، فكان لا يرتب لتهجده وقتاً معيناً بل بحسب ما تيسر له من القيام . قال الحافظ : يعني أنس أن حاله في التطوع بالقيام كان يختلف فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة في وسطه وتارة من آخره ، فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل قائماً فراقبه المرة بعد المرة ، فلا بد أن يصادفه قام على وفق ما أراد أن يراه ، هذا معنى الخبر وليس المراد أنه كان يستوعب الليل قياماً - انتهى . ولا يشكل عليه قول عائشة كان إذا صلى صلاة داوم عليها وقولها كان عمله ديمة ، لأن اختلاف وقت التهجد تارة في أول الليل وأخرى في آخره لا ينافي مداومة العمل ، كما أن صلاة الفرض تارة تكون في أول الوقت وتارة في آخره مع صدق المداومة عليه ولا يشكل عليه أيضاً قول عائشة إذا سمع الصارخ قام فصلي فان عائشة تحب عمالها عليه اطلاع ، وذلك أن صلاة الليل كانت تقع منه غالباً في البيت ، فخير أنس محمول على ما وراء ذلك (رواه النسائي) وأخرجه البخاري مطولاً وسيأتي في باب القصد في العمل والبيهقي (ج ٣ ص ١٧) .

١٢١٦ - قوله (عن حميد) بضم الحاء المهملة مصغراً (بن عبد الرحمن بن عوف) الزهري المدني ، ثقة من كبار التابعين ، توفي سنة ٩٥ وهو ابن ٧٣ سنة . وقيل : مات سنة ١٠٥ (أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ) الظاهر أنه هو زيد بن خالد الجهني المتقدم فلا تضر جهالته ، لأن الصحابة كلهم عدول (قال) أي الرجل (قلت) في نفسي أو لبعض أصحابي (وأنا في سفر) من غزوة أو عمرة أو حجة (لألرقبن) أي لأنظرن وأحفظن (رسول الله ﷺ) أي وقت قيامه في الليل (للصلاة) أي لأجلها (حتى أرى فعله) وأقصد به . قال الطيبي : أي لألرقبن وقت صلاته في الليل فأنظر ماذا يفعل فيه ، فاللام في الصلاة ، كما في قوله قدمت لحياقي (اضطجع) أي رقد (هويًا) بفتح الهاء وتشديد الياء التحنانية أي زماناً طويلاً (فنظر في الأفق) أي نواحي السماء (فقال) أي قرأ

(ربنا ما خلقت هذا باطلاً) حتى بلغ إلى: (إنك لا تخلف الميعاد) ثم أهوى رسول الله ﷺ إلى فراشه، فاستل منه سواكا، ثم أفرغ في قدح من إداوة عنده ماء، فاستن، ثم قام، فصلى، حتى قلت: قد صلى قدر ما نام ثم اضطجع حتى قلت قد نام قدر ما صلى، ثم استيقظ، ففعل كما فعل أول مرة، وقال مثل ما قال، ففعل رسول الله ﷺ ثلاث مرات قبل الفجر. رواه النسائي.

١٢١٧ - (٢٣) وعن يعلى بن مملك، أنه سأل أم سلمة

(ربنا ما خلقت هذا) أى مرثياً من السماء والأرض (باطلاً) أى خلقاً عبثاً بل خلقته بالحق والحكمة. والظاهر أنه عليه السلام قرأ ما قبله من قوله تعالى: ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ - ٣: ١٩٠﴾ إلى آخر السورة، كما تقدم. وإنما سمع الراوى هذا المقدار (حتى بلغ إلى أنك لا تخلف الميعاد) أى البعث بعد الموت، كما صح عن ابن عباس أن الميعاد البعث بعد الموت وعدم اخلاف الميعاد بإثابة المطيع وعقاب العاصي، وقيل: أى وعدك للعباد في يوم الميعاد، ويحتمل أنه عليه السلام وقف على هذا المقدار تلك الليلة، ويحتمل أن السامع لم يسمع ما بعده فيوافق ما سبق عن ابن عباس أنه قرأ إلى آخر السورة (ثم أهوى رسول الله ﷺ) أى مد يده أو قصد يده أو مال (إلى فراشه) بكسر الفاء (فاستدل منه) أى استخرج من تحت فراشه (سواكا) قال الطيبي: أى انتزع السواك من الفراش برفق وتأن وتدرج (ثم أفرغ) أى صب (في قدح) بفتححتين (من إداوة) أى مطهرة كائنه (عنده) والإداوة بكسر الهمزة إناء صغير من جلد (ماء) مفعول صب. قال ابن حجر: أى ماء بل السواك منه، كما هو السنة - انتهى. ويحتمل أنه صب الماء فيه تهيئة للوضوء (فاستن) بتشديد النون أى استعمل السواك في الاسنان وهو أفعال من الاسنان، لأنه يمر عليها (ثم قام فصلى) أى يوضوء مجدد أو يوضوء السابق (حتى قلت) أى في ظني (قد نام) أى رقد أو استراح (ثم استيقظ) أى استنبه من النوم أو رفع جنبه عن الأرض أى ققام (ففعل كما فعل أول مرة) أى من الاستياك والصلاة (وقال مثل ما قال) من قراءة الآيات. والواو لمطلق الجمع (ففعل رسول الله ﷺ) أى ما ذكر من القول والفعل أو من النوم واليقظة (قبل الفجر) أى قبل طلوعه (رواه النسائي) برجال ثقات إلا أن في رواية يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري، وهما قليلا. وهذا الحديث من رواية يونس عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف.

١٢١٧ - قوله (عن يعلى) بفتح الياء وسكون العين المهمة وفتح اللام (بن مملك) بفتح الميم الأولى وسكون الثانية وفتح اللام بعدها كاف بوزن جعفر، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقريب: مقبول

زوج النبي ﷺ عن قراءة النبي ﷺ وصلاته؟ فقالت: ومالك وصلاته؟ كان يصلي ثم ينام قدر ماصلي، ثم يصلي قدر ما نام، ثم ينام قدر ما صلى حتى يصبح، ثم نمت قراءته، فإذا هي تمت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً. رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي.

(زوج النبي ﷺ) بدل أو عطف بيان (عن قراءة النبي ﷺ) أى عن صفتها من الترتيل والمد والوقف وغير ذلك (وصلاته) أى فى الليل (وما لكم وصلاته) بالنصب، فإن الواو بمعنى مع أى ما تصنعون بصلاته، والحال أنكم لا طاقة لكم أن تصلوا مثلاً، فقه نوع استغراب. وقال الطيبي: «ومالك» عطف على مقدر أى مالك وقراءته ومالك وصلاته، والواو فى قوله «وصلاته» بمعنى مع أى ما تصنعون مع قراءته وصلاته، ذكرتها تحسراً وتلفاً على ما ذكرت من أحوال رسول الله ﷺ لا أنها أنكرت السؤال على السائل - انتهى. قال القارى: أو معناه أى شئ يحصل لكم مع وصف قراءته وصلاته وأنتم لا تستطيعون أن تفعلوا مثله، فقه نوع تعجب، ونظيره قول عائشة: وأبكم يطبق ما كان رسول الله ﷺ يطبق. ووقع فى رواية أحمد (ج ٦ ص ٢٩٤) مالك وصلاته ولقراءته أى بحذف الواو فى الأول وزيادة اللام الجارة فى الصلاة (كان يصلي ثم ينام قدر ماصلي ثم يصلي قدر ما نام ثم ينام قدر ما صلى حتى يصبح) أى كان يستمر حاله هذا من القيام والقيام إلى أن يصبح. وفى رواية للنسائي: قالت أى أم سلمة كان يصلى العتمة ثم يسبح ثم يصلى بعدها ما شاء الله من الليل ثم ينصرف فيرقط مثل ما صلى ثم يستيقظ من نومه ذلك فيصل مثل ما نام وصلاته تلك الآخرة تكون إلى الصبح (ثم نمت قراءته) أى وصفت قراءته ﷺ (فإذا هى) أى أم سلمة (تمت قراءة مفسرة) بفتح السين المشددة أو كسرهما من الفسرو هو البيان أى مينة (حرفاً حرفاً) أى كان يقرأ بحيث يمكن عد حروف ما يقرأ، والمراد أن قراءته كانت مرتلة ومجودة وميزة غير مخالطة، ونمتها لقراءته ﷺ بحتمل وجهين: أحدهما أنها قالت كانت قراءته كذا وكذا. وثانيهما أنها قرأت قراءة مرتلة ومينة، وقالت كان النبي ﷺ يقرأ مثل هذه القراءة، وحرفاً حرفاً أى حال كونها مفصولة الحروف. قال أبو البقاء: نصبهما على الحال أى مرتلة نحو أدخلتهم رجلاً رجلاً أى مفردين (رواه أبو داود) فى أواخر الصلاة (والترمذي) فى أواخر فضائل القرآن. وقال: حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث الليث بن سعد عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة - انتهى. والليث بن سعد ثقة ثبت فقيه امام مشهور، أخرج عنه الجماعة فلا يضر تفرده به، وقد سكت عنه أبو داود، ونقل المنذرى تصحيح الترمذى وأقره (والنسائي) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٦ ص ٢٩٤، ٣٠٠) والبيهقى (ج ٣ ص ١٣).

(٣٢) باب ما يقول إذا قام من الليل

(الفصل الأول)

١٢١٨ - (١) عن ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتشهد قال : اللهم لك الحمد أنت قيم السماوات والأرض

(باب ما يقول إذا قام من الليل) من الأدعية والأذكار .

١٢١٨ - قوله (كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتشهد) أى يصلى صلاة الليل ، وهو حال من فاعل « قام » ، وأصل التهجد ترك الهجود ، وهو النوم . وقال ابن فارس : المتشهد المصلى ليلا ، ذكره القسطلاني . وقال الحافظ : تفسير التهجد بالسهر معروف في اللغة وهو من الأضداد يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام ، حكاه الجوهري وغيره ، ومنهم من فرق بينهما فقال : هجدت نمت وتهجدت سهرت ، حكاه أبو عبيدة وصاحب العين ، فعلى هذا أصل الهجود النوم ، ومعنى تهجدت طرحت عن النوم . وقال الطبري : التهجد السهر بعد نومة ثم ساقه عن جماعة من السلف . وقال ابن فارس : المتشهد المصلى ليلا ، وقال كراع : التهجد صلاة الليل خاصة - انتهى . وقال الفخر الرازي في تفسيره : قال الأزهري المعروف في كلام العرب أن المجاهد هو النائم ثم أن في الشرع يقال لمن قام من النوم إلى الصلاة أنه متشهد ، فوجب أن يحمل على أنه سعى متهجدا لا لقاء الهجود عن نفسه ، كما قيل للعابد متحنث لا لقاء الحنث عن نفسه وهو الإيثم ، ويقال فلان رجل متحرج ومتأنم ومتحوب أى يلقي الحرج والإيثم والحبوب عن نفسه - انتهى . (قال) في موضع نصب خبر « كان » ، و« إذا » المجرد الظرفية أى كان عليه السلام عند قيامه من الليل متهجدا يقول . وقال الطيبي : الظاهر أن « قال » جواب « إذا » . والشرطية خبر « كان » - انتهى . وفي رواية مالك ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن كان يقول : إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل . قال الحافظ : ظاهر السياق أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة ، وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي ﷺ كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاؤس عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر اللهم لك الحمد - انتهى . قلت : ولأبي داود من هذا الطريق أن رسول الله ﷺ كان في التهجد يقول بعد ما يقول الله أكبر (اللهم لك الحمد) تقديم الخبر للدلالة على التخصيص (أنت قيم السماوات والأرض) أى القائم بأمره وتديره السماوات والأرض وغيرها . وفي رواية : قيام وفي أخرى قيوم ، وهى من أبنية المبالغة . وهى من صفات الله تعالى ، ومعناها واحد . وقيل : القيم معناه القائم بأمور الخلق ومدير العالم في جميع أحواله والقيام القائم بنفسه بتدبير خلقه المقيم لغيره ، والقيوم من أسماء الله

ومن فيهن ، ولك الحمد أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت ملك السماوات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت الحق ، ووعدك الحق ،

تعالى المعدودة ، وهو القائم بنفسه مطلقاً لا بغيره وهو مع ذلك يقوم به كل موجود حتى لا يتصور وجود شيء ولا دوام وجوده إلا به ، وأصل هذه الألفاظ من الواو قِيُومٌ وقِيَامٌ وقِيُومٌ يوزن قِيَمِيلَ فيعال فيعمل ، وكأنه قيل : لم خصصتني بالحمد ؟ قال لأنك أنت الذى تقوم بحفظ المخلوقات وتراعيها وتوفى كل شيء ما به قوامه وما به ينتفع إلى غير ذلك . وتكرير الحمد المخصص للاهتمام بشأنه وليناط به كل مرة معنى آخر (ومن) غلب فيه العقلاء (فيهن) أى فى السماوات والأرض (أنت نور السماوات والأرض) أى منورهما وخالق نورهما يعنى أن كل شيء استنار منهما وأضاء بقدرتك وجودك والاجرام النيرة بدائع فطرتك والمقول والحواس خلقك وعطيتك . قيل : وسمى بالنور لما اختص به من اشراق الجمال وسبحات العظمة والجلال التى تضمحل الأنوار دونها ولما هيأ للعالم من النور ليهتدوا به فى عالم الخلق ، فهذا الاسم على هذا المعنى لا استحقيق لغيره فيه بل هو المستحق له المدعو به . وقيل : المعنى منزّه فى السماوات والأرض من كل عيب ومبرأ من كل ريبة ، يقال فلان منور أى مبرأ من العيب . وقيل : هو اسم مدح ، يقال فلان نور البلد أى مزينه . قال فى اللغات : وعند أهل التحقيق هو محمول على ظاهره ، والنور عندهم الظاهر بنفسه المظهر لغيره (أنت ملك السماوات والأرض) بكسر اللام أى المتصرف فيها تصرفاً كلياً ملكياً وملكياً ظاهرياً وباطنياً لا نزاع فى ملكه ولا شريك له فى ملكه . وفى رواية : أنت رب السماوات والأرض (ومن فيهن) عبرين تغلياً للعقلاء لشرفهم وإلا فهو رب كل شيء ومليكه (أنت الحق) أى المتحقق الوجود الثابت بلا شك فيه . قال القرطبي : هذا الوصف له سبحانه وتعالى الحقيقة خاص به لا ينسب لغيره إذ وجوده بذاته لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ومن عداه من يقال فيه ذلك فهو بخلافه . وقيل : يحتمل أن يكون معناه أنت الحق بالنسبة إلى من يدعى فيه أنه إله أو بمعنى أن من سماك إلهاً فقد قال الحق (ووعدك الحق) أى صادق لا يمكن التخلف فيه ، والظاهر أن تعريف الخبر فيه ، وفى قوله أنت الحق ليس للقصر وإنما هو لإفادة أن الحكم به ظاهر مسلم لا منازع فيه ، كما قال علماء المعانى فى قوله ووالدك العبد ، وذلك لأن مرجع هذا الكلام إلى أنه تعالى موجود صادق الوعد ، وهذا أمر يقوله المؤمن والكافر . قال تعالى : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله - ٣١ : ٢٥ ﴾ ولم يعرف فى ذلك منازع يعتد به ، وكأنه لهذا عدل إلى التأكيد فى البقية حيث وجد المنازع فيها بقى أن المناسب لذلك أن يقال وقولك الحق ، كما فى رواية مسلم ، فكان التأكيد فى رواية البخارى للشاكّة ، قاله السندى . وقال الطيبي : عرف الخبر فيهما ونكر فى البواقى ، لأنه لا منكر خلفاً وسلفاً أن الله هو الثابت الدائم الباقي وما سواه فى معرض الزوال . قال لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل . وكذا وعده مختص بالانجاز دون وعد غيره ، إما قصداً وإما عجزاً تعالى الله عنهما ، والتأكيد فى البواقى للتفخيم -

ولقائك حق، وقولك حق، والجنة حق، والنار حق، والنيون حق ومحمد حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي

انتهى . وقال القارى : فإن قلت لم عرف الحق في الأولين ونكر في البواقى ؟ قلت : المعرف بلام الجنس ، والنكرة المسافة بينهما قريبة بل صرحوا بأن مؤداهما واحد لا فرق بينهما إلا بآت في المعرفة إشارة إلى أن الماهية التي دخل عليها اللام معلومة للسامع ، وفي النكرة لا إشارة اليها وإن لم تكن إلا معلومة . وفي صحيح مسلم : قولك الحق بالتعريف أيضا . وقال الخطابي : عرفها للحصر ، وذكر ما قاله الطيبي - انتهى . (ولقائك حق) أى المصير إلى الآخرة . وقيل: رؤيتك في الدار الآخرة حيث لا مانع . وقيل: لقاء جزاءك لأهل السعادة والشقاوة ، وهو وما ذكر بعده داخل تحت الوعد . لكن الوعد مصدر ، وما ذكر بعده هو الموعود به ، ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام كما أن ذكر القول بعد الوعد من العام بعد الخاص ، وقد يراد باللقاء الموت لكونه وسيلة إلى اللقاء ، وأبطله النووي (وقولك حق) أى مدلوله ثابت . وقد تقدم أن في رواية مسلم وقولك الحق بالتعريف (والجنة حق والنار حق) أى كل منهما موجود (ومحمد حق) خص محمدا ﷺ من بين النبيين بالذكر تعظيما له ، وعطفه عليهم ائذانا بالتغاير ، وأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة به ، فإن تغاير الوصف ينزل منزلة تغاير الذات ، ثم حكم عليه استقلا بأنه حق وجوده عن ذاته كأنه غيره وأوجب عليه الايمان به وتصديقه بمبالغة في إثبات نبوته كما في التشهد . وقال السندى : قوله محمد حق التأخير للتواضع وهو أنسب بمقام الدعاء وذكره على الافراد لذلك وليتوسل بكونه نبيا حقا إلى إجابة الدعاء . وقيل : هو من عطف الخاص على العام تعظيما له ومقام الدعاء يأبى ذلك - انتهى . (والساعة حق) أى يوم القيامة . وأصل الساعة الجزء القليل من اليوم أو الليلة ثم استعير للوقت الذى تقام فيه القيامة يريد أنها ساعة حقيقة يحدث فيها أمر عظيم . واطلاق اسم الحق على ما ذكر من الأمور معناه أنه لا بد من كونها ، وأنها بما يجب أن يصدق بها . وتكرار لفظ حق للمبالغة في التأكيد (لك أسلمت) أى انقدت وخضعت (وبك آمنت) أى صدقت (وعليك توكلت) أى فوضت الأمر اليك تاركا للنظر في الأسباب العادية (واليك أنبت) أى رجعت اليك مقبلا بقلبي اليك . قيل: التوبة والإجابة كلاهما بمعنى الرجوع ، ومقام الإجابة أعلى وأرفع (وبك خاصمت) أى بما أعطيتى من البراهين وبما لقتنى من الحجج خاصمت من خاصتى من أعدائك أو بتأييدك ونصرتك قاتلت (واليك حاكمت) أى رفعت أمرى اليك . والمحكمة رفع الأمر إلى القاضى . قال الحافظ: أى كل من جحد الحق حاكمته اليك وجملتك الحكم بينى وبينه لا غير مما كانت تحاكم اليه الجاهلية وغيرهم من كاهن ونحوه فلا أرضى إلا بحكمك ولا أعتد غيره . وقدم مجموع صلات هذه الافعال عليها اشعارا بالتخصيص وإفادة للحصر . وقال السندى : الظاهر أن تقديم الجار للقصر بالنظر إلى سائر ما عبد من دون الله تعالى (فاغفر لي) قال

ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم، وأنت المؤخر،
لا إله إلا أنت، ولا إله غيرك. متفق عليه.

١٢١٩ - (٢) وعن عائشة، قالت: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل افتتح صلاته فقال: اللهم
رب جبرئيل

ذلك مع كونه مغفوراً له إما على سبيل التواضع والهضم لنفسه اجلالاً وتعظيماً لربه أو على سبيل التعليم لأئمة
لتقتدى به (ما قدمت) أي قبل هذا الوقت (وما أخرت) أي وما سأفعل أو ما فعلت وما تركت (وما أسررت
وما أعلنت) أي أخفيت وأظهرت أو ما حدثت به نفسي وما تحرك به لساني (وما أنت أعلم به مني) هذا من ذكر
العام بعد الخاص (أنت المقدم وأنت المؤخر) قال الملب: أشار بذلك إلى نفسه، لأنه المقدم في البعث في
الآخرة والمؤخر في البعث في الدنيا. وقال عياض: قيل معناه المنزل للأشياء منازلها يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء
ويعز من يشاء ويذل من يشاء، وجعل عباده بعضهم فوق بعض درجات. وقيل: هو بمعنى الأول والآخر
إذ كل متقدم على متقدم فهو قبله وكل مؤخر على متأخر فهو بعده، ويكون المقدم والمؤخر بمعنى الهادي والمضل
قدم من شاء لطاعته لكرامته وآخر من شاء بقضائه لشقاوته. انتهى. قال الكرماني: هذا الحديث من جوامع
الكلم، لأن لفظ القيم إشارة إلى أن وجود الجواهر وقوامها منه، وبالنور إلى أن الأعراض أيضاً منه، وبالمملك
إلى أنه حاكم عليها إيجاباً وإعداماً يفعل ما يشاء كل ذلك من نعم الله تعالى على عباده، فلهذا قرن كلا منها بالحمد
وخصص الحمد به، ثم قوله: أنت الحق إشارة إلى أنه المبدئ للفعل والقول ونحوه إلى المعاش والساعة، ونحوها
إشارة إلى المعاد، وفيه الإشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثواباً وعقاباً، ووجوب الإسلام والايمان والتوكل
والانابة والتضرع إلى الله تعالى والخضوع له. انتهى. وفيه زيادة معرفة النبي ﷺ بعظمة ربه وعظيم قدرته
ومواظبته في الليل على الذكر والدعاء والاعتراف له بمحقوقه والافرار بصدق وعده ووعيده وغير ذلك وفيه
استحباب تقديم التائب على المسئلة عند كل مطلوب اقتداءً به ﷺ (لا إله إلا أنت ولا إله غيرك) قال القاري:
وفي نسخة «أوه بدل الواو. قال ميرك: كذا في البخاري بلفظ: «أو» - انتهى (متفق عليه) واللفظ للبخاري
في باب التهجد بالليل إلا قوله: «وما أنت أعلم به مني» فانه أخرج الحديث بهذه الزيادة في التوحيد، وزاد في
الدعوات: أنت إلهي لا إله غيرك. والحديث أخرجه أيضاً مالك في الصلاة، والترمذي في الدعوات، وأبو داود
والنسائي وابن ماجه والبيهقي في الصلاة.

١٢١٩ - قوله (افتتح صلاته) أي التهجد (اللهم رب جبرئيل) منصوب على أنه منادى بتقدير حرف
النداء، أو بدل من «اللهم» لا وصف له، لأن لحوق الميم المشددة مانع من التوصيف عند سيدي به، نعم يجوز

وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السماوات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم . رواه مسلم .

الزجاج التوصيف أيضاً . قال القارى : قيل لا يجوز نصب « رب » على الصفة ، لأن الميم المشددة بمنزلة الأصوات ، فلا يوصف بما اتصل به ، فالتقدير يا رب جبرئيل . قال الزجاج : هذا قول سيويه . وعندى : أنه صفة فكما لا تمتنع الصفة مع ياء لا تمتنع مع الميم . قال أبو علي : قول سيويه عندى أصح ، لأنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد الله ، ولذلك خالف سائر الأسماء ، ودخل في حيز ما لا يوصف نحو جهيل فإنها صاراً بمنزلة صوت مضموم إلى اسم ، فلم يوصف ، ذكره الطيبي (جبرئيل) بالهمزة ، وكذا وقع في جامع الترمذي والنسائي وابن ماجه بالهمز . قال ابن ماجه : قال عبد الرحمن بن عمر (يمنى شيخه) أحفظوه جبرئيل مهموزة ، فانه كذا عن النبي ﷺ - انتهى . وفي بعض نسخ المشكاة : جبريل أى بغير الهمزة ، وكذا وقع في نسخ مسلم وأبي داود ، وفي المصاييح والسنن السبكي وجامع الأصول (وميكائيل وإسرافيل) تخصيص هؤلاء الثلاثة بالاضافة مع أنه تعالى رب كل شيء لتشريفهم وتفضيلهم على غيرهم ، والمقام مقام وصفه تعالى بالملك والبقاء والإيجاد . وهذه الصفات لا تعلق لها بعزرائيل فلم يتعرض له بالذكر مع كونه أحد الملائكة العظام . قال النووي : قال العلماء خصهم بالذكر وإن كان الله تعالى رب كل المخلوقات ، كما تقرر في القرآن والسنة من نظائره من الاضافة إلى كل عظيم المرتبة وكبير الشأن دون ما يستحق ويستصغر ، فيقال له تعالى : رب السماوات ورب الأرض ، رب العرش الكريم ، ورب الملائكة ، والروح ، رب المشرقين ، ورب المغربين ، رب الناس ، ملك الناس ، إله الناس ، رب العالمين . فكل ذلك وشبهه وصف له سبحانه بدلائل العظمة وعظيم القدرة والملك ولم يستعمل ذلك فيما يحتقر ويستصغر فلا يقال رب الحشرات وخالق القردة والخنازير . وشبه ذلك على الأفراد وإنما يقال خالق المخلوقات ، وخالق كل شيء . وحينئذ تدخل هذه في العموم - انتهى . (فاطر السماوات والأرض) أى مبدعها ومخترعها (عالم الغيب والشهادة) أى بما غاب وظهر عند غيره . . . (أنت تحكم بين عبادك) يوم القيامة بالتمييز بين الحق والمبطل بالثواب والعقاب (فما كانوا فيه يختلفون) أى من أمر الدين (إهدني) أى زدني هدى أو ثبتي ، فليس المطلوب تحصيل الحاصل (لما اختلف) على بناء المفعول (فيه) أى للذى اختلف فيه عند مجيئ الانبياء ، وهو الطريق المستقيم الذى دعوا اليه ، فاختلّفوا فيه (من الحق) يان « لما » ، (بإذنك) أى بتوفيقك وتيسيرك (إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم) جملة استئنافية متضمنة للتعليل (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً الترمذي في الدعوات وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الصلاة وابن حبان والبيهقي (ج ٣ ص ٥)

١٢٢٠ - (٣) وعن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: من تعار من الليل فقال: لا اله الا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، وسبحان الله، والحمد لله، ولا اله الا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة الا بالله، ثم قال: رب اغفر لي، أو قال: ثم دعا، استجيب له،

١٢٢٠ - قوله (من تعار) بفتح المثناة الفوقية والعين المهملة وبعد الألف راه مشددة، أى انتبه واستيقظ من النوم (من الليل) أى فى الليل. قال التوربشتي: أن تعار يتعار يستعمل فى انتباه معه صوت يقال تعار الرجل إذا ذهب من نومه مع صوت، وأرى استعمال هذا اللفظ فى هذا الموضع دون الهبوب والانتباه والاستيقاظ وما فى معناه لزيادة معنى، وهو أنه أراد أن يخبر بأن من هب من نومه ذا كرا الله تعالى مع الهبوب فيسأل الله خيراً أعطاه إياه فأرجز فى اللفظ وأعرض فى المعنى وأتى من جوامع الكلم التى أوتىها بقوله تعار ليدل على المعنيين وأراه مثل قوله تعالى: ﴿يَحْزَنُونَ لِلَّذِينَ سَجَدُوا﴾ (١٠٧: ١٧) فان معنى خر سقط سقوطاً يسمع منه خرير، وفى استعمال الخرور فى هذا الموضع تنبيه على اجتماع الأمرين السقوط وحصول الصوت منهم بالتسبيح، وكذلك فى قوله تعار تنبيه على الجمع بين الانتباه والذكر، وإنما يوجد ذلك عند من تعود الذكر فاستأنس به وغلب عليه حتى صار حديث نفسه فى نومه ويقظته - انتهى. وقال ابن التين: ظاهر الحديث أن معنى تعار استيقظ، لأنه قال من تعار فقال فمطف القول على التعار - انتهى. قال الحافظ: يحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لما صوت به المستيقظ، لأنه قد يصوت بغير ذكر، فخص الفضل المذكور لمن صوت بما ذكر من ذكر الله تعالى وهذا هو السر فى اختيار تعار دون استيقظ وانتبه (له الملك وله الحمد) زاد أبو نعيم فى الحلية: يحيى ويميت (وسبحان الله والحمد لله) كذا وقع بتقديم التسبيح على الحمد فى جميع النسخ موافقاً لما فى المصاييح، وكذا وقع عند الترمذى وأبى داود وابن ماجه، ووقع فى البخارى بتقديم الحمد على التسبيح، وكذا نقله الجزرى (ج ٥ ص ٧٩) قال الحافظ: لم تختلف الروايات فى البخارى على تقديم الحمد على التسبيح، لكن عند الاسماعيلى بالعكس، والظاهر أنه من تصرف الرواة. لأن الواو لا تستلزم الترتيب - انتهى. (ولا حول ولا قوة الا بالله) زاد النسائى وابن ماجه وابن السنى: العلى العظيم (ثم قال رب اغفر لي) قال القارى: وفى نسخة اللهم اغفر لي. قلت: وهكذا وقع فى جامع الاصول (أو قال ثم دعا) فى البخارى ثم قال اللهم اغفر لي أو دعا. قال الحافظ: «أو» للشك، ويحتمل أن تكون للتويع، ويؤيد الاول ما عند الاسماعيلى بلفظ: ثم قال رب اغفر لي غفر له أو قال فدعا. استجيب له شك الوليد (راوى الحديث) واقتصر النسائى على الشق الاول (استجيب له) قال ابن الملك

فإن توجهاً وصلى قبلت صلاته . رواه البخارى .

﴿ الفصل الثانى ﴾

١٢٢١ - (٤) عن عائشة ، رضى الله عنها ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا استيقظ من الليل قال : لا إله إلا أنت ، سبحانك اللهم وبحمدك ، أستغفرك لذنبى ، وأسألك رحمتك ، اللهم زدنى علماً ، ولا ترغ قلبى بعد إذ هديتني ، وهب لى من لدنك

المراد بها الاستجابة اليقينية ، لأن الاحتمالية ثابتة فى غير هذا الدعاء . وقال بعض أهل العلم : استجابة الدعاء فى هذا الوطن ، وكذا مقبولة الصلاة فيه أرجى منهما فى غيره (فإن توجهاً وصلى) قال الطيبي : الفاء للعطف على دعا أو على قوله : قال لا إله إلا الله . والأول أظهر . وقال القارى : الظاهر هو الثانى (قبلت صلاته) قال ابن الملك : وهذه المقبولة اليقينية على الصلاة المتعقبة على الدعوة الحقيقية كما قبلها . قال ابن بطال : وعد الله على لسان نبيه أن من استيقظ من نومه لهجا لسانه بتوحيد ربه ولاذعان له بالملك والاعتراف بنعمة يحمد عليها وينزهه عما لا يليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالعجز عن القدرة إلا بعونه أنه إذا دعاه أجابه وإذا صلى قبلت صلاته ، فينبغى لمن بلغه هذا الحديث أن يقتنم العمل به ويخلص نيته لربه سبحانه وتعالى (رواه البخارى) وأخرجه أيضاً الترمذى فى الدعوات وأبو داود فى الأدب والنسائى فى اليوم والليلة وابن ماجه فى الدعاء والبيهقى (ج ٣ ص ٥) .

١٢٢١ - قوله (إذا استيقظ من الليل) أى اتبته من نومه (وبحمدك) لم أجد هذا اللفظ فى نسخ أبي داود ، ولا فى المصاييح ، نعم نقله الجزرى فى جامع الأصول (ج ٥ ص ٧٨) والظاهر أن المصنف ذكره تبعاً للجزرى ، والله أعلم (أستغفرك لذنبى) أراد تعليم أمته أو تعظيم ربه وجلالته ، أو سعى ترك الأفضل لضرورة بيان الجواز أو غير ذلك ذنباً على مقتضى كمال طاعته (اللهم زدنى علماً) التنكير للتفخيم (ولا ترغ قلبى) أى لا تجعل قلبى مائلاً عن الحق إلى الباطل ، من أزاع أى أمال عن الحق إلى الباطل وزاع عن الطريق عدل عنه . قال الطيبي : أى لا تبلى بيلاً يزيغ فيه قلبى (بعد إذ هديتني) أى أرشدتني إلى الحق وأقمتني عليه بل ثبتني عليه «وبعد» منصوب بلا ترغ على الظرف وهذه فى محل الجر باضافة بعد اليه خارج عن الظرفية أى بعد وقت هدايتك إيانا . وقيل : إنها بمعنى أن (وهب لى من لدنك) متعلق بهب ، ولدن ظرف ، وهى لأول غاية زمان أو مكان أو غيرهما من الذات نحو من لدن زيد ، فليست مرادفة لعند ، بل قد تكون بمعناها ، وأكثر ما تضاف إلى المفردات ، وقد تضاف إلى أن وصلتها لأنها فى تأويل المفرد ، وقد تضاف إلى الجملة الاسمية أو الفعلية «ومن»

رحمة إنك أنت الوهاب . رواه أبو داود .

١٢٢٢ - (٥) وعن معاذ بن جبل ، قال : قال رسول الله ﷺ : ما من مسلم يبيت على ذكر

طاهراً فيتعار من الليل ، فيسأل الله خيراً إلا أعطاه الله إياه . رواه أحمد وأبو داود .

١٢٢٣ - (٦) وعن شريق الهوزني ، قال : دخلت على عائشة فسألته : بم كان رسول الله ﷺ

يفتح إذا هب من الليل ؟ فقالت : سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك ، كان إذا هب من

الليل كبر عشرًا ، وحمد الله

لإبداء الغاية أى أعطى رحمة كائنه من عندك فضلاً وكرماً منك (رحمة) التذكير للتعظيم أى رحمة عظيمة واسعة
تزلفني اليك وأفوز بها عندك أو توفيقاً للثبات على الإيمان والحق (إنك أنت الوهاب) أى لكل مسئول تعليل
للسؤال أو لاعطاء المسئول . قال ابن الملك : وهذا تعليم للأمة ليعلموا أن لا يجوز لهم الأمن من مكر الله
وزوال نعمته (رواه أبو داود) في الأدب . وأخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم وصححه ، وابن مردويه
وابن السني في عمل اليوم والليله .

١٢٢٢ - قوله (يبيت) أى يرقد في الليل (على ذكر) من الأذكار المستحبة عند النوم ، أو مطلق الأذكار
حال كونه (طاهراً) أى متوضئاً (فيتعار) بتشديد الراء أى يستيقظ من النوم (فيسأل الله خيراً) كذا في جميع
النسخ ، وكذا في المصاييح . ولفظ أحمد : فيسأل الله خيراً من أمر الدنيا والآخرة . وفي رواية له : خيراً من خير
الدنيا والآخرة . وفي أخرى له أيضاً ، ولأبي داود : خيراً من الدنيا والآخرة . ولابن ماجه : فسأل الله شيئاً
من أمر الدنيا أو من أمر الآخرة (رواه أحمد) (ج ٥ ص ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٤) (وأبو داود) في الأدب
وسكت عليه هو والمنذرى . وأخرجه أيضاً النسائي في اليوم والليلة وابن ماجه في الدعاء ، وفي الباب عن ابن عمر
وابن عباس وأبي أمامة ، ذكر أحاديثهم المنذرى في باب الترغيب في أن يتام الانسان طاهراً .

١٢٢٣ - قوله (وعن شريق) بفتح الشين المعجمة وكسر الراء المهملة بعدها قاف (الهوزني) بفتح الهاء
و الزاى نسبة إلى هوزن بن عوف حى من اليمن ، و شريق هذا تابعى حمصى . قال في التقريب : مقبول .
وذكره ابن حبان في الثقات (بم كان) أى بأى شيء كان (يفتح) أى يبتدأ من الأذكار (إذا هب) أى استيقظ
(من الليل) قال الطيبي : أى من نوم الليل والاضافة بمعنى فى (فقالت سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك)
كانها رضى الله عنها حمدت السائل على سؤاله (كبر عشرًا) أى قال الله أكبر عشر مرات (وحمد الله) أى

عشرا، وقال: سبحان الله وبحمده عشرا، وقال: سبحان الملك القدوس عشرا، واستغفر الله عشرا، وهلل الله عشرا، ثم قال: اللهم إني أعوذ بك من ضيق الدنيا وضيق يوم القيامة عشرا، ثم يفتتح الصلاة. رواه أبو داود.

﴿الفصل الثالث﴾

١٢٢٤ - (٧) عن أبي سعيد، قال: كان رسول الله ﷺ، إذا قام من الليل كبر، ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، ثم يقول: الله أكبر كبيرا، ثم يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

قال الحمد لله (عشراً) أى عشر مرات (سبحان الملك القدوس) أى المنزه عن كل عيب وآفة (واستغفر الله عشراً) اعترافاً بالتقصير وتعليةً للآفة (وهل الله) أى قال لا إله إلا الله (من ضيق الدنيا) أى مكارهها التى يضيق بها الصدر ويزين القلب. وقال القارى: أى شدائدها، لأن من به مشقة من مرض أو دين أو ظلم صارت الأرض عليه بعينه ضيقة (وضيق يوم القيامة) أى شدائد أحوالها وسكرات أهوالها (عشراً) فصار المجموع سبعين المعبر عنه بالكثرة (ثم يفتتح الصلاة) أى صلاة التهجد (رواه أبو داود) فى الأدب، وسكت عنه. وقال المنذرى: وأخرجه النسائى، وفى سنده بقية بن الوليد، وفيه مقال - انتهى. قلت: بقية هذا صندوق كثير التدليس، لكن قد صرح بالتحديث فى روايته عند ابن السنى (ص ٢٤٤) وروى أبو داود والنسائى وابن ماجه كلهم فى الصلاة عن عاصم بن حميد قال: سألت عائشة بأى شئ كان يفتتح رسول الله ﷺ قيام الليل فقالت لقد سألتنى عن شئ ما سألتنى عنه أحد قبلك كان إذا قام كبر عشراً وحمد الله عشراً وسبح عشراً وهلل عشراً واستغفر عشراً وقال اللهم اغفرلى واحدى وارزقنى وعاقى ويتعوذ من ضيق المقام يوم القيامة.

١٢٢٤ - قوله (عن أبي سعيد) أى الخدرى (إذا قام من الليل) أى لصلاة التهجد (كبر) للتحريم (ثم يقول) قال الطيبى: قوله كبر ثم يقول فى المواضع الثلاث بالمضارع عطفاً على الماضى للدلالة على استحضر تلك المقالات فى ذهن السامع، و ثم لتراخى الاخبار، ويجوز أن تكون لتراخى الأقوال فى ساعات الليل (سبحانك اللهم وبحمدك) أى أنزهك تنزيهاً مقروناً بحمدك (وتبارك اسمك) أى تكاثر خيره فضلاً عن مساه (وتعالى جدك) أى ارتفع عظمتك فوق كل عظمة تتصور أو تعالى غناك عن أن يحتاج لأحد (ثم يقول الله أكبر) بالسكون ويضم، قاله القارى (كبيراً) حال مؤكدة. وقيل: منصوب على القطع من اسم الله. وقيل: باضمار

من همزه ونفخه ونفثه . رواه الترمذى ، وأبو داود ، والنسائى ، وزاد أبو داود بعد قوله : غيرك :
ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا : وفي آخر الحديث . ثم يقرأ .

أكبر . وقيل : صفة لمحذوف أى تكبيرا كبيرا (من همزه) بدل اشتغال أى من نخزه يعنى وسوسته واغواؤه ،
وفسر أيضاً بالجنون (ونفخه) أى كبيره وعجبه (ونفثه) أى سحره أو شعره ، وكل من الثلاثة بفتح فسكون ،
وقد تقدم الكلام فى معانيها باليسط فى باب ما يقرأ بعد التكبير (رواه الترمذى وأبو داود والنسائى) قال ابن
حجر والحاكم وابن حبان فى صحيحه - انتهى . وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٣ ص ٥٠) والبيهقى (ج ٢ ص ٣٤)
مطولا وابن ماجه مختصراً (وزاد أبو داود بعد قوله غيرك ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا) أى ثلاث مرات ، وزاد
أيضاً لفظ ثلاثا بعد قوله الله أكبر كبيراً (وفى آخر الحديث) أى بعد الاستعاذة (ثم يقرأ) أى يشرع فى قراءة
الفاتحة . والحديث أخرجه كلهم من طريق جعفر بن سليمان الضبى عن علي بن علي الرافعى عن أبي المتوكل
الناجى عن أبي سعيد ، وقد تكلم فيه أبو داود والترمذى وصرح أحمد بعدم صحته . أما أبو داود فقال هذا الحديث
يقولون (أى المحدثون) هو عن علي بن علي عن الحسن مرسل ، الوهم من جعفر (يعنى وهم جعفر بن سليمان ، فرواه
موصولاً عن علي بن علي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد ، وإنما هو عن علي عن الحسن البصرى مرسل) وأما الترمذى
فقال حديث أبي سعيد أشهر حديث فى هذا الباب ، وقال : أيضاً : وقد تكلم فى اسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن
سعيد يتكلم فى علي بن علي . وقال أحمد : لا يصح هذا الحديث - انتهى : قلت : الظاهر أن هذا الحديث صحيح
لا حجة لمن تكلم فيه ، وجعفر بن سليمان المذكور ثقة ، وثقه ابن معين وابن المدينى وابن سعد . وقال أحمد :
لا بأس به . وقال أبو أحمد : حسن الحديث معروف بالتشيع ، وهو عندى ممن يجب أن يقبل حديثه . وقال ابن
شاهين فى المختلف : فيهم إنما تكلم فيه لعلة المذهب وما رأيت من طعن فى حديثه إلا ابن عمار بقوله جعفر بن
سليمان ضعيف . وقال البزار : لم نسمع أحداً يظن عليه فى الحديث ولا فى خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعته . وأما
حديثه فستقيم . وقال ابن حبان : كان من الثقات فى الروايات غير أنه كان يتجمل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية
إلى مذهبه وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو
إليها الاحتجاج بخبره جائز - انتهى . وأما علي بن علي الرافعى الشكرى فهو أيضاً ثقة ، وثقه وكيع وابن معين
وأبو زرعة وابن عمار . وقال أحمد وأبو بكر البزار والنسائى : ليس به بأس . وقال شعبة اذهبوا بنا
إلى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرافعى . وقال الآجرى : أتى عليه أبو داود . وقال الفضل بن دكين
وعفان : كان يشبهه النبي ﷺ . وأما أحمد بن حنبل فقال : لا يصح هذا الحديث ، كما تقدم ، ولم يبين وجه
عدم صحته .

١٢٢٥ - (٨) وعن ربيعة بن كعب الأسلمي، قال: كنت أبيت عند حجره النبي ﷺ فكنت أسمعه إذا قام من الليل يقول: سبحان رب العالمين الهوى، ثم يقول: سبحان الله وبحمده الهوى. رواه النسائي. وللازمدي نحوه، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣٣) باب التحريض على قيام الليل

﴿الفصل الأول﴾

١٢٢٦ - (١) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يعقد الشيطان

١٢٢٥ - قوله (عن ربيعة بن كعب) بن مالك (الأسلمي) صحابي من أهل الصفة خدم النبي ﷺ، فروى أحمد (ج ٤ ص ٥٩) عن نعيم بن مجمر عن ربيعة قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ وأقوم له في حوائجه نهارى أجمع حتى يصلى رسول الله ﷺ العشاء الآخرة فأجلس بيابه إذا دخل بيته أقول لعلها أن تحدث لرسول الله ﷺ حاجة الخ (كنت أبيت) وفي رواية لأحمد: كنت أنام (عند حجره النبي ﷺ) أى عند باب حجره فيها النبي ﷺ (فكنت أسمعه) بصيغة المتكلم والضمير المنصوب للنبي ﷺ (إذا قام من الليل) يصلى (يقول سبحان رب العالمين الهوى) بفتح الهاء وكسر الواو ونصب الياء المشددة. قال في النهاية: الحين الطويل من الزمان. وقيل: هو مختص بالليل، فإن قلت ما الفرق بين قوله هوى منكراً في حديث حميد بن عبد الرحمن في الفصل الثالث من باب صلاة الليل وبين الهوى ههنا معرفاً؟ قلت: التعريف لاستغراق الحين الطويل بالذكر بحيث لا يفتقر عنه في بعضه، والتكثير لا يفيد نضاً كما تقول قام زيد اليوم أى كله أو يوماً أى بعضه، ومنه قوله تعالى: ﴿سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً - ١٧: ١﴾ أى بعضاً من الليل، قاله الطيبي (ثم يقول سبحان الله وبحمده الهوى) وفي رواية لأحمد: فكنت أسمعه إذا قام من الليل يصلى الحمد لله رب العالمين الهوى قال ثم يقول سبحان الله العظيم وبحمده الهوى. وفي رواية له أيضاً: كنت أبيت عند باب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيه وضوءه فأسمعه بعد هوى من الليل يقول سمع الله لمن حمده، وأسمعه بعد هوى من الليل يقول الحمد لله رب العالمين (رواه النسائي) أى بهذا اللفظ في باب ذكر ما يستفتح به القيام من كتاب قيام الليل (وللازمدي نحوه) أى بمعناه أخرجه في باب الدعاء إذا انتبه من الليل من أبواب الدعوات، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ٥٧، ٥٨) وابن ماجه في باب ما يدعو به إذا انتبه من الليل من أبواب الدعاء والبيهقي (ج ٢ ص ٤٨٦).

(باب التحريض) أى الترغيب والتحثيث (على قيام الليل) أى صلاة التهجد.

١٢٢٦ - قوله (يعقد) بكسر القاف أى يشد ويربط (الشيطان) المراد به الجنس، ويكون فاعل ذلك

على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد ، يضرب على كل عقدة : عليك ليل طويل فارقد ،

القرين أو غيره من أعوان الشيطان ، ويحتمل أن يراد به رأس الشياطين وهو ابليس ، وتجوز نسبة ذلك إليه ، لكونه الأمر لأعوانه بذلك الداعي إليه (على قافية رأس أحدكم) أى مؤخره ، وقفاه وقافية كل شئ آخره ، ومنه قافية الشعر ، لأنه آخره . وظاهر قوله «أحدكم» ، التعميم في المخاطبين ، ومن في معناهم ، ويمكن أن يخص منه من ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنبياء ومن يتناوله قوله : إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ، وكمن قرأ آية الكرسي عند نومه لطرد الشيطان فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح (إذا هو نام) أى حين نام . قال الحافظ : كذا للأكثر ، وللحموى والمستمل إذا هو نائم بوزن فاعل ، والأول أصوب ، وهو الذى فى الموطأ - انتهى . وقيل : بل الظاهر أن رواية المستمل أصوب ، لأنها جملة اسمية والخبر فيها اسم (ثلاث عقد) كلام اضافى منصوب ، لأنه مفعول ، والعقد بضم العين وفتح القاف جمع عقدة بسكون القاف والتقييد بالثلاث . إما للتأكيد أو لأنه يريد أن يقطعه عن ثلاثة أشياء الذكر والوضوء والصلاة ، فكأنه منع من كل واحدة منها بعقدة عقدها على مؤخر رأسه وكان تخصيص القفا بذلك ، ولكونه محل الوامضة وحل تصرفها وهو أطوع القوى للشيطان وأسرع اجابة لدعوته (على كل عقدة) متعلق بيضرب ، وللمستمل : على مكان كل عقدة ، والكشميني : عند مكان كل عقدة . وقوله : يضرب أى بيده على العقدة تأكيدا وأحكاما لها قائلا عليك ليل طويل . وقيل : معناه يلقي الشيطان فى نفس النائم هذا القول ويسوّله واقفا ومستوليا على كل عقدة يعقدها من ضرب الشبكة على الطائر ألقاها عليه . وقيل ومعناه يحجب الحس عن النائم حتى لا يستيقظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وضربنا على آذانهم - ١٨ : ١١ ﴾ أى حجبت الحس أن يالج فى آذانهم فينتجوا . وفى حديث أبى سعيد : ما ينم أحد الا ضرب على سماخه بجرير معقود . أخرجه المخلص فى فوائده . والسماخ بكسر السين المهملة وآخره معجمة ، ويقال بالصاد المهملة يدل السين (عليك ليل طويل فارقد) أى يضرب على كل عقدة فاعلا عليك ليل طويل الخ فالجملة مفعول للقول المحذوف ، وارتفاع ليل بالابتداء وعلبك خبره مقدما أى باق عليك ليل طويل ، ويجوز أن يكون ارتفاع ليل بفعل محذوف أى بقى عليك ليل طويل ، وعلى هذا كان الفاء فى قوله «فارقد» ، رابطة شرط مقدر أى وإذا كان كذلك فارقد ولا تمجل بالقيام فى الوقت متسع . وقيل : قوله عليك اغراء أى عليك بالنوم امامك ليل طويل ، فالكلام جملتان والثانية مستأنفة كالتعليل للجملة الأولى . وفى رواية مسلم : عليك ليلا طويلا . قال عياض رواية الأكرمين عن مسلم بالنصب على الاغراء . قال القرطبي : الرفع أولى من جهة المعنى ، لأنه لا يمكن فى الغرور من حيث أنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله «فارقد» ، وإذا نصب على الاغراء لم يكن فيه الا الأمر بملازمة طول الرقاد ، وحيث يذكر قوله «فارقد» ضائعا ومقصود الشيطان بذلك تسويفه بالقيام والالباس عليه وقد اختلف فى هذا العقد : فقيل هو على الحقيقة وأنه كما يعقد الساحر من يسحره وأكبر من يفعله النساء تأخذ إحداهن

فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة، فإن توضأ انحلت عقدة، فإن صلى انحلت عقدة،

الحديث فمعقد منه عقدة وتكلم عليها بالكلمات السحرية فيتأثر المسحور عند ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن شر النفاثات في العقد - ١١٣ : ٤﴾ وعلى هذا فالمعقود شيء عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها، وهل العقد في شعر الرأس أوفى غيره؟ الأقرب الثاني إذ ليس لكل أحد شعر، ويؤيده رواية ابن ماجه بلفظ: يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم بالليل بجبل فيه ثلاث عقد، ولاحد اذا نام أحدكم عقد على رأسه بجرير، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر: ما من ذكر ولا أنثى الا على رأسه جرير معقود حين يرقد - الحديث. والجرير بفتح الجيم هو الجبل وقيل هو على الجواز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم من منعه من الذكر والصلاة بفعل الساحر بالمسحور بجامع المنع من التصرف فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم الذي لا يقوم من نومه إلى ما يجب من ذكر الله والصلاة وقيل المراد به عقد القلب وتصميمه على الشيء كأنه يوسوس له، بأنه يبق من الليل قطعة طويلة فيتأخر عن القيام، وانحلال العقد كناية عن غلبه بكذبه فيما يوسوس به وقيل العقد كناية عن تشبیط الشيطان وتعويقه للنائم من قيام الليل بالقول المذكور، ومنه عقدت فلانا عن امرأته أى منعت عنها، أو عن تثقله عليه النوم وإطالته، كأنه قد سد عليه سدا وعقد عليه عقدا. قال البيضاوى: عقد الشيطان على قافيته استمارة عن تسويل الشيطان وتوجيهه النوم اليه والدعة والاستراحة، يعنى أن الشيطان يحبب اليه النوم ويزين له الدعة والاستراحة ويسول كلما انتبه أنه لم يستوف حظه من النوم فيوثقه عن القيام إلى العبادة ويبطئه بتلك التسويلات عن النهوض اليها (فإن استيقظ) أى من نوم الغفلة (فذكر الله) بأى ذكر كان لكن المأثور أفضل. قال الحافظ: لا يتعين للذكر شيء مخصوص لا يجرى غيره بل كل ما صدق عليه ذكر الله أجزأ ويدخل فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث النبوى والاشتغال بالعلم الشرعى، وأولى ما يذكر به ما تقدم في الباب الذى قبله من حديث عبادة بن الصامت (انحلت) أى انفتحت (عقدة) واحدة من الثلاث (فإن توضأ) خص الوضوء بالذكر، لأنه الغالب والا فالجنب لا تتحل عقده إلا بالاغتسال والتيمم يقوم مقام الوضوء والغسل ويجزئ عنهما لمن ساغ له ذلك، ولا شك أن في معاناة الوضوء عونا كبيرا على طرد النوم لا يظهر مثله في التيمم (انحلت عقدة) أخرى ثانية (فإن صلى) أى النافلة ولو ركعتين. قال العراقى في شرح الترمذى: السرفى استفتاح الصلاة بركعتين خفيفتين المبادرة إلى حل عقد الشيطان وبناء على أن الحل لا يتم إلا بتمام الصلاة. قال الحافظ: وهو واضح، وقد وقع عند ابن خزيمة عن أبي هريرة في آخر الحديث: خلوا عقد الشيطان ولو بركعتين. وفعله عليه السلام مع كونه محفوظا ومنزها عن عقد الشيطان تعليمًا للأمة وإرشادا لهم إلى ما يحفظهم من الشيطان (انحلت عقدة) كذا في جميع النسخ الموجودة عندنا بلفظ الافراد، وكذا وقع في المصاييح. قال الحافظ في الفتح قوله: انحلت عقده بلفظ الجمع بغير اختلاف في البخارى، ووقع لبعض رواة الموطأ بالافراد - انتهى. قال

فأصبح نشيطاً طيب النفس، وإلا أصبح خبيث النفس، كسلان .

القارى : فينبغى أن يكون فى المشكاة بلفظ الجمع لقوله فى آخره متفق عليه ، لكن فى جميع النسخ الحاضرة بلفظ الافراد ، ذكره ميرك - انتهى . قلت : قد وقع فى نسخ البخارى الموجودة الحاضرة عندنا من طبعات الهند ومصر انحلت عقدة أى بالافراد . وقال القسطلانى قوله : عقده ضبطها فى اليونانية بلفظ الجمع والافراد ، كما ترى . قال ابن قرقول فى مطالعه كعباض فى مشاركته لاختلاف فى الاولى ، والثانية أنه بالافراد ، واختلف فى الثالثة فقط فوقع فى الموطأ لابن وضاح على الجمع ، وكذا ضبطناه فى البخارى ، وكلاهما يعنى الجمع والافراد صحيح والجمع أوجه . لاسيما وقد جاء فى رواية مسلم فى الاولى عقدة ، وفى الثانية عقدتان ، وفى الثالثة العقد - انتهى . قال الحافظ : ويؤيد الافراد رواية أحمد بلفظ : فان ذكر الله انحلت عقدة واحدة وإن قام فتوضأ أطلقت الثانية ، فإن صلى أطلقت الثالثة ، وكأنه محمول على الغالب ، وهو من ينام مضطجعا فيحتاج إلى الوضوء إذا اتبته ، فيكون لكل فعل عقدة يحلها ، ويؤيد الاول أى الجمع ما فى بدء الخلق عند البخارى بلفظ : عقده كلها . ولمسلم : انحلت العقد وظاهر رواية الجمع أن العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة ، وهو كذلك فى حق من لم يحتاج إلى الطهارة كمن نام متمكنا غير متكئ مثلاً ثم اتبته فصلى من قبل أن يذكر أو يظهر فان الصلاة تجزئه فى حل العقد كلها ، لأنها تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر ، وعلى هذا فيكون معنى قوله : فإذا صلى انحلت عقده كلها ، إن كان المراد به من لا يحتاج إلى الوضوء ، فظاهر على ما قررناه ، وإن كان من يحتاج إليه ، فالمعنى انحلت بكل عقده أو انحلت عقده كلها بالتحلل الأخيرة التى بها يتم انحلال العقد - انتهى . (فأصبح) أى دخل فى الصباح أو صار (نشيطاً) أى لسوره بما وفقه الله له من الطاعة وبما وعده من الثواب وما زال عنه من عقد الشيطان (طيب النفس) لما بارك الله له فى نفسه من هذا التصرف الحسن ، كذا قيل . قال الحافظ : والظاهر أن فى صلاة الليل سرّاً فى طيب النفس وإن لم يستحضر المصلئ شيئاً مما ذكر (وإلا) أى وإن لم يفعل كذلك بل ترك الذكر والوضوء والصلاة (أصبح خبيث النفس) أى محزون القلب كثير الهم . قيل : هذا الحديث يعارض قوله ﷺ : لا يقولن أحدكم خبيث نفسى . قال ابن عبد البر : وليس كذلك ، لأن النهى إنما ورد عن إضافة المرأ ذلك إلى نفسه كراهة لتلك الكلمة ، وهذا الحديث وقع ذماً لفعله ولكل من الحديثين وجه . وقال الباجى : ليس بين الحديثين اختلاف : لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس لكون الخبيث بمعنى فساد الدين و وصف بعض الأفعال بذلك تحذيراً منها وتنفيراً . قال الحافظ : تقرير الاشكال أنه ﷺ نهى عن إضافة ذلك إلى النفس فكل ما نهى المؤمن أن يضيفه إلى نفسه نهى أن يضيفه إلى أخيه المؤمن وقد وصف ﷺ هذا المرء بهذه الصفة ، فيلزم جواز وصفنا له بذلك لحل التأسى ، ويحصل الانقصال فيما يظهر بأن النهى محمول على ما إذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتنفير . . . والتحذير - انتهى . (كسلان) لبقاء أثر تثبيط الشيطان ولشؤم تفريطه وظفر الشيطان

متفق عليه .

١٢٢٧ - (٢) وعن المغيرة ، قال : قام النبي ﷺ حتى تورمت قدماءه ، فقيل له : لم تصنع هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؟ قال : أفلا أكون عبدا شكورا .

به بتقويته الحظ الأوفر من قيام الليل ، فلا يكاد يخف عليه صلاة ولا غيرها من القربات والطاعات . وكسلان غير منصرف للوصف ، وزيادة اللآلئ والنون مذكر كسلي ، ومقتضى قوله وإلا أصبح أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثا كسلان وإن آتى ببعضها ، لكن يختلف ذلك بالقوة والخفة ، فمن ذكر الله مثلا كان في ذلك أخف ممن لم يذكر أصلا . وهذا الذم مختص بمن لم يقم إلى الصلاة وضيعها ، أما من كانت له عادة فقلبت عينه ، فقد ثبت أن الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة ، ذكره ابن عبد البر (متفق عليه) وأخرجه أيضا أحمد ومالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٢ ص ٥١ وج ٣ ص ١٥) وغيرهم .

١٢٢٧ - قوله (قام النبي ﷺ) أى فى صلاة الليل . وقال ابن حجر : أى صلى ليلا طويلا . وقيل : التقدير قام بصلاة الليل على وجه الاطالة والادامة (حتى تورمت) بتشديد الراء أى اتفتخت من طول القيام (قدماء) مرفوع ، لأنه فاعل تورمت . وفى رواية البخارى : كان يصلى حتى ترم أو تتفخ قدماءه . وفى أخرى له : إن كان يقوم ليصلى حتى ترم قدماءه أو ساقاه . وفى حديث عائشة عند البخارى : كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماءه . وفى حديث أبي هريرة عند النسائي : حتى تزلع ، يعنى تشقق قدماءه . ولا اختلاف بين هذه الروايات فانه إذا حصل الورم أو الانتفاخ حصل الزلع والتشقق (فقيل له) لم يبين القائل من هو . وفى حديث عائشة فقالت عائشة لم تصنع هذا يا رسول الله الخ (لم تصنع هذا) لم أجد هذه الجملة فى رواية المغيرة عند أحد من خرج حديثه ، نعم هى فى حديث عائشة ، كما تقدم . وفى رواية لمسلم من حديث المغيرة أتكاف هذا ، والمعنى أتلزم نفسك بهذه الكلفة والمشقة . وفى حديث أبي هريرة عند البزار : أفعل هذا وقد جاءك من الله أن غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . قيل : الاستفهام للتعجب (وقد غفر لك) بصيغة المجهول . وفى البخارى : قد غفر الله لك (ما تقدم من ذنبك وما تأخر) أى جميع ما فرط منك مما يصح أن تعاتب عليه . قيل : هو محمول على ترك الأولى ، وسعى ذنبا لعظم قدره ﷺ ، كما قيل : حسنات الأبرار سيئات المقربين . قيل : المراد لو وقع منك ذنب لكان مغفورا ولا يلزم من فرض ذلك وقوعه ، والله أعلم (أفلا أكون عبدا شكورا) تقديره أترك عبادة ربى لما غفرلى ، فلا أكون شاكرآ على نعمة المغفرة وغيرها مما لا تعد ولا تحصى من خير الدارين والعبادة لا تحصر فى مغفرة الذنوب ، بل إنما وجبت شكرا لنعم المولى تعالى . قال الطيبي : الفاء مسبب عن محذوف أى أترك قيامى وتهجدى

متفق عليه .

١٢٢٨ - (٣) وعن ابن مسعود، قال: ذكر عند النبي ﷺ رجل، فقيل له: ما زال نائماً حتى أصبح، ما قام إلى الصلاة،

لما غفر لي، فلا أكون عبداً شكوراً، يعني أن غفران الله إياي سبب، لأن أقوم وأتهجد شكر آله فكيف أتركه أي كيف لا أشكره وقد أنعم علي، وخصني بخير الدارين، فإن الشكور من أبنية المبالغة يقتضي بنعمة خطيرة، وتخصيص العبد بالذكر مشعر بإغاية الاكرام والقرب من الله تعالى، ومن ثم وصفه به في مقام الاسراء، ولأن العبودية تقتضي صحة النسبة وليست إلا بالمعبادة، والمعبادة عين الشكر. وقال القرطبي: ظن من سأله عن سبب تحمله المشقة في العبادة، أنه إنما يعبد الله خوفاً من الذنوب وطلباً للغفرة والرحمة فمن تحقق أنه غفر له لا يحتاج إلى ذلك فأفادهم أن ههنا طريقاً آخر للعبادة وهو الشكر على المغفرة وإيصال النعمة لمن لا يستحق عليه فيها شيئاً فبتعين كثرة الشكر على ذلك، والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة، فمن كثر ذلك منه سمى شكوراً، ومن ثم قال سبحانه وتعالى: ﴿وقليل من عبادي الشكور - ٣٤: ١٣﴾ قال ابن بطال في هذا الحديث أخذ الإنسان على نفسه بالشدّة في العبادة وإن أضّر ذلك يدينه، لأنه ﷺ إذا فعل ذلك مع علمه بما سبق له فكيف بمن لم يعلم بذلك فضلاً عن لم يأمن أنه استحق النار - انتهى. قال الحافظ: وحل ذلك إذا لم يفض إلى الملل، لأن حال النبي ﷺ كانت أكمل الأحوال فكان لا يمل من عبادة ربه وإن أضّر ذلك يدينه، بل صرح أنه قال: وجمعت قرّة عيني في الصلاة، كما أخرج النسائي من حديث أنس، فأما غيره ﷺ فإذا خشي الملل لا ينبغي له أن يكره نفسه وعليه يحمل قوله ﷺ خذوا من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا. وفي الحديث مشروعية الصلاة للشكر، وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان، كما قال الله تعالى: ﴿اعملوا آل داود شكرًا - ٣٤: ١٣﴾ (متفق عليه) واللفظ للبخاري في تفسير سورة الفتح إلا قوله لم تصنع، هذا فانه ليس عند البخاري بل ولا عند غيره من مخرجي هذا الحديث. وأخرجه مسلم في أواخر الكتاب في باب كثرة الأعمال والاجتهاد في العبادة والترمذي والنسائي وابن ماجه في الصلاة.

١٢٢٨ - قوله (ذكر) بضم الذاًل على بناء المفعول (رجل) قال الحافظ: لم أقف على اسمه، لكن أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو وألفظه بعد سياق الحديث بنحوه وأيم الله لقد بال في أذن صاحبكم ليلة يعني نفسه (فقيل) أي قال رجل من الحاضرين (له) ليس هذا اللفظ في الصحيحين ولا في المصايح ولا في جامع الأصول (ج ٧ ص ٤٦) (ما زال) أي الرجل المذكور (نائماً حتى أصبح) وفي رواية للبخاري: ذكر رجل نام ليلة حتى أصبح (ما قام إلى الصلاة) اللام للجنس، ويحتمل

قال: ذلك رجل بال الشيطان في أذنه، أو قال: في أذنيه. متفق عليه.

المهدود يراد به صلاة الليل أو المكتوبة أى العشاء أو الصبح وبدل لكون المراد المكتوبة قول سفيان فيما أخرجه ابن حبان في صحيحه هذا عندنا نام عن الفريضة، وظاهر صنيع مسلم والنسائي وابن ماجه يدل على كون المراد صلاة الليل. قال الطيبي: يحتمل أن يكون أصبح تامّة وما قام في محل النصب حالاً من الفاعل أى أصبح وحاله أنه غير قائم إلى الصلاة، ويحتمل أن تكون ناقصة وما قام خبرها، ويحتمل أن تكون ما قام جملة مستأنفة مُبَيَّنَةٌ للجملة الأولى أو مؤكدة مقررة لها (قال) صلى الله عليه وسلم (ذلك رجل) وفي الصحيحين: ذاك رجل. وكذا نقله الجزري (بال الشيطان في أذنه) بالافراد للجنس، وهو بضم الهززة والذال وسكونها (أو قال في أذنيه) بالفتحة للبالغة وأول الشك من الراوى، وهى رواية جرير عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود. وفى رواية أبي الأحوص عن منصور، عند البخارى: بال في أذنه أى بالافراد فقط. وأختلف في بول الشيطان فقيل هو على حقيقة. قال القرطبي وغيره: لا مانع من ذلك إذا لا إحالة فيه، لأنه ثبت أن الشيطان يأكل ويشرب ويضطر وينكح فلا مانع من أن يبول. وقد يتأول بتأويلات مناسبة: منها أنه تمثيل شبه تناقل نومه واغفاله عن الصلاة وعدم سماعه صوت المؤذن وعدم اتباعه بصياح الديك ونحوه بحال من وقع البول في أذنه فنقل سمعته وأفسد حسه والبول ضار مفسد، قاله الخطابي. قال الحافظ: والعرب تكنى عن الفساد بالبول. قال الراجز: بال سهل في الفضيخ ففسد. وكفى بذلك عن طلوعه، لأنه وقت افساد الفضيخ فعبر عنه بالبول. ومنها أن المراد أن الشيطان ملاً سمعه بالباطيل وبأحاديث اللغو فأحدث ذلك في أذنه وقرأ عن استماعه دعوة الحق، قاله التوربشتي. ومنها أنه كناية عن استهانة الشيطان والاستخفاف والازدراء به، يعنى أن الشيطان استولى عليه واستخف به حتى اتخذ كالكنيف المعد للبول إذ من عادة المستخف بالشيء غاية الاستخفاف أن يبول عليه. ومنها أنه كناية عن سد الشيطان أذن الذى ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر. ومنها أنه استعارة عن تحككه فيه وجملة مسخراً ومطيعاً ومنقاداً للشيطان يقبل ما يأمره من ترك الصلاة وغيرها. قال الطيبي: خص الأذن بالذكر والعين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم، فإن المسامح هى موارد الاتباء بالأصوات ونداء حى على الصلاة. قال الله تعالى: ﴿فضرنا على آذانهم في الكهف - ١٨: ١١﴾ أى أنماهم اناماً ثقيلة لا تنبههم فيها الأصوات، وخص البول من الأخشين، لأنه مع خباته أسهل مدخلا في تجاويف الحروق وأوسع نفوذا في العروق فيورث الكسل في جميع الاعضاء (متفق عليه) أخرجه البخارى في التهجد من طريق أبي الأحوص. وفى صفة إبليس من بدأ الخلق من طريق جرير. وأخرجه مسلم من طريق جرير فقط، والسياق المذكور إلى قوله ما قام إلى الصلاة لأبى الأحوص وما بعده من رواية جرير. والحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي (ج ٣ ص ١٥).

١٢٢٩ - (٤) وعن أم سلمة ، قالت : استيقظ رسول الله ﷺ ليلة نزعاً ، يقول : سبحان الله ! ما ذا أنزل الليلة من الخزان ١٤ وما ذا أنزل من الفتن ١٥ من يوقظ صواحب الحجرات - يريد أزواجه - لكي يصلين ؟ رب كاسية في الدنيا

١٢٢٩ - قوله (عن أم سلمة) أم المؤمنين (استيقظ) أى تيقظ فالسین ليست هنا للطلب ، أى انتبه من النوم (ليلة) أى من لياليها (نزعاً) بكسر الزاى حال أى خائفاً مضطرباً عما شاهده (يقول) حال أيضاً (سبحان الله) وفي رواية : قال سبحان الله . وفي أخرى : استيقظ من الليل وهو يقول لا إله إلا الله . وقوله : سبحان الله بالنصب على المصدرية بفعل لازم الحذف ، قاله تعجباً واستعظاماً ، والعرب قد تستعمله في مقام التعجب والتعظيم وقوله (ما ذا أنزل الليلة) كالتقرير والبيان ، لأن ما استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم . وأنزل بضم الهمزة وكسر الزاى ، واليلة بالنصب على الظرفية . وهذه رواية أبي ذر عن الكشميني . وفي رواية غيره : ما ذا أنزل الله بإظهار الفاعل (من الخزان وما ذا أنزل من الفتن) عبر عن الرحمة بالخزان كقوله تعالى : ﴿ خزائن رحمة ربك - ٣٨ : ٩ ﴾ ، وقوله : ﴿ خزائن رحمة ربك - ١٧ : ١٠٠ ﴾ وعبر عن العذاب بالفتن ، لأنها أسباب مؤدية إلى العذاب ، وجمعهما لستهما وكثرتهما ، واستعمل المجاز في الإنزال ، والمراد إعلام الملائكة بالأمر المقدور ، وكأنه ﷺ رأى في المنام أنه سيقع بمسده فتن ، وتفتح لهم الخزان ، أو أوحى الله تعالى إليه ذلك قبل النوم ، فعبر عنه بالإنزال ، وهو من المعجزات ، فقد فتحت خزائن فارس والروم وغيرهما كما أخبر عليه السلام ، ووقعت الفتن بعده كما هو المشهور (من يوقظ) أى من يتدب فيوقظ . قال ابن الملك : استفهام أى هل أحد يوقظ . قال الحافظ : أراد بقوله : من يوقظ بعض خدمه ، كما قال يوم الخندق : من يأتيني بخبر القوم ؟ وأراد أصحابه ، لكن هناك عرف الذى انتدب ، وهنا لم يذكر (صواحب الحجرات) كلام إضافي مفعول لقوله يوقظ . وصواحب جمع صاحبة . والحجرات بضم الحاء المهملة وفتح الجيم . قال القسلائي : والذى في اليونانية بضم الجيم أيضاً جمع حجرة ، وهى منازل أزواج النبي ﷺ (يريد أزواجه) أى يعنى ﷺ بصواحب الحجرات أزواجه الطاهرات (لكي يصلين) ويستعذن بما أراه الله من الفتن النازلة كي يوافقن المرجو فيه الإجابة . وفي رواية : حتى يصلين ، وإنما خصهن بالإيقاظ ، لأنهن الحاضرات حينئذ ، أو من باب ابدأ بنفسك ثم بمن تعول . وهذا يدل على أن المراد بالإيقاظ : الإيقاظ لصلاة الليل ، لا مجرد الإخبار بما أنزل ، لأنه لو كان مجرد الإخبار لكان يمكن تأخيرها إلى النهار ، لأنه لا يفوت . وبهذا ظهرت مطابقة الحديث للباب ، وأن فيه التحريض على صلاة الليل . ويؤخذ منه أنها ليست بواجبة ، لأنه ترك إلزامه بذلك ، وقد ترجم البخارى لهذا الحديث باب تحريض النبي ﷺ على قيام الليل من غير إيجاب (رب كاسية) وفي رواية : «فرب» بزيادة فاء في أوله . وفي رواية : «يا رب كاسية»

عارية في الآخرة . رواه البخارى .

١٢٣٠ - (٥) وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ينزل ربنا

زيادة حرف النداء في أوله أى يا قوم أو يا سامعين ، فالمنادى فيه محذوف . وفي رواية : «كم» من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ، وهى تدل على أن رب ههنا للتكثير ، لأن معنى كم الخبرية التكثير بلا خلاف ، ولأنه ليس مراده أن ذلك قليل ، بل المتصف بذلك من النساء كثير (عارية) بتخفيف الياء . قال الحافظ : وهى مجرورة فى أكثر الروايات على النعت . قال السهيلي : إنه الأحسن عند سيويوه ، لأن رب عنده حرف جر يلزم صدر الكلام ، قال ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ ، والجملة فى موضع النعت أى هى عارية ، والفعل الذى تتعلق به رب محذوف ، أى رب كاسية هى عارية عرفتها - انتهى . واختار الكسائى أن تكون رب اسما مبتدأ ، والمرفوع خبرها . وأختلف فى المراد بقوله : كاسية وعارية على أوجه : أحدها رب امرأة أو نسمة أو نفس كاسية فى الدنيا بالثياب لوجود الغنى ، عارية فى الآخرة من الثواب لعدم العمل فى الدنيا . ثانيها كاسية بالثياب ، لكنهما رقيقة لا تمنع إدراك البشرة شفاقة لا تستر العورة ، عارية فى الآخرة جزاء على ذلك أى معاقبة فى الآخرة بفضيحة التعرى ، ففيه نهي عن لبس ما يشف من الثياب . ثالثها كاسية من نعم الله ، عارية من الشكر الذى تظهر ثمرته فى الآخرة بالثواب . رابعها كاسية جسدها ، لكننا تشد به خمارها من ورائها ، فيبدو صدرها ، فصير عارية ، فمعاقب فى الآخرة . خامسها كاسية من خلعة الزوج بالرجل الصالح ، عارية فى الآخرة من العمل ، فلا ينفعها صلاح زوجها ، كما قال تعالى : ﴿ فلا أنساب بينهم - ٢٣ : ١٠١ ﴾ قال الطيبي : قوله : «رب كاسية» ، كالبين للموجب استيقاظ الأزواج للصلاة أى لا ينبغي لمن أن يتغافل عن العبادة ، ويعتمد على كونهم أهالى رسول الله ﷺ ، ككاسيات خلعة نسبة أزواجه ، متشرفات فى الدنيا بها ، فهى عاريات فى الآخرة ، إذ لا أنساب فيها ، وهذا وإن ورد فى أمهات المؤمنين ، لكن الحكم عام لمن واغيرهن ، فإن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب والمورد . قال ابن بطال : فى هذا الحديث أن المفتوح فى الخزائن تنشأ عنه فتنة المال بأن يتنافس فيه فيقع القتال بسببه ، وأن ييخل به فيمنع الحق أو ييطر صاحبه فيسرف ، فأراد ﷺ تحذير أزواجه من ذلك كله وكذا غيرهن من بلغه ذلك . وفى الحديث الندب إلى الدعاء والتضرع عند نزول الفتنة ، ولا سيما فى الليل لرجاء وقت الإجابة فتكشف أو يسلم الداعى أو من دعا له . وفيه جواز قول سبحان الله عند التعجب وندية ذكر الله بعد الاستيقاظ ، وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لا سيما عند آية تحدث (رواه البخارى) فى مواضع بالفاظ متقاربة ، واللفظ المذكور له فى الفتن . وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٦ ص ٢٩٧) ومالك فى كتاب الجامع من الموطأ مرسلًا ، والترمذى فى الفتن .

١٢٣٠ - قوله (ينزل ربنا) أى نزولا يليق بجنابه المقدس . والحاصل أن التفويض والتسليم أسلم ،

.....

والقدر الذى قصد إفهامه معلوم ، وهو أن الثالث الأخير وقت استجابة وعموم رحمة ووفور مغفرة ، فينبغى لطالب الخير أن يدركه ولا يفوته ، فعلى الإنسان أن يقتصر على هذا القدر ، ولا يتجاوز عنه ، إذ لا يتعاق بأزيد منه غرض ، قاله السندى . واعلم أنه اختلف في ضبط قوله : « ينزل » فقيل بضم الياء من الإنزال . قال أبو بكر بن قورّك : ضبط لنا بعض أهل النقل هذا الخبر عن النبي ﷺ بضم الياء من ينزل يعنى من الإنزال ، وذكر أنه ضبط عن سمع منه من الثقات الضابطين . وكذا قال القرطبي : قد قيده بعض الناس بذلك • فيكون معديا إلى مفعول محذوف أى ينزل الله ملكا ، قال ويقويه ما رواه النسائي من حديث الاغر عن أبي سعيد وأبي هريرة بلفظ : أن الله يمهّل حتى يمضى شطر الليل ثم يأمر مناديا يقول هل من داع فيستجاب له - الحديث . وصححه عبد الحق . وفي حديث عثمان بن أبي العاص عند أحمد : ينادى مناد هل من داع يستجاب له - الحديث . وعلى هذا فلا إشكال في الحديث . **وأما على ما هو المشهور** في ضبطه ، وهو فتح الياء من النزول ، فالحديث مشكل ، لأن النزول انتقال الجسم من فوق إلى تحت والله تعالى منزّه عن ذلك . ويؤيد هذا الضبط رواية مسلم بلفظ يتنزل ربنا بزيادة تاء بعد ياء المضارعة ، وعلى هذا فالحديث من المتشابهات . والعلماء فيه على قسمين : الأول المفوضة أجروه على ما ورد مؤمنين به على طريق الإجمال ، منزهين الله تعالى عن الكيفية والتشبيه ، وهم جمهور السلف ، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والحناديين والأوزاعي والليث وابن المبارك والزهري ومكحول وغيرهم . والثاني المؤلة فأولوه بتأويلين : أحدهما أن معنى ينزل ربنا ينزل أمره لبعض ملائكته أو ينزل ملكه بأمره ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . والثاني أنه استعارة ، ومعناه الإقبال على الداعي بالإجابة واللفظ والرحمة وقبول المعذرة ، كما هو ديدن الملوك الكرماء والسادة الرحماء إذا نزلوا بقرب قوم محتاجين ملهوفين فقراء مستضعفين . قال البيضاوى : لما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزّه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه ، فالمراد وفور رحمته أى ينتقل من مقتضى صفات الجلال التى تقتضى الألفة من الأردال وقهر الأعداء والانتقام من العصاة إلى مقتضى صفات الإكرام التى تقتضى الرأفة والرحمة والعفو - انتهى . هذا ، وقد أفرط بعضهم فى التأويل حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف ، وحمله بعضهم على ظاهره وحقيقته ، وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم ، وأنكر بعضهم صحة الأحاديث الواردة فى ذلك جملة ، وهم الخوارج والمعتزلة ، وهو مكابرة . والمعجب أنهم آووا ما فى القرآن من نحو ذلك ، وأنكروا ما فى الحديث إما جهلا وإما عنادا . قلت : الحق عندنا هو قول جمهور السلف ، فنؤمن بما ورد فى الكتاب والسنة الصحيحة على طريق الإجمال ، وننزه الله سبحانه وتعالى عن الكيف والشبه بخلقه ، ونذهب إلى ما وسع سلفنا الصالح من السكوت عن التأويل ، ونقول ما قال البيهقي وأسلها الإيمان بلا كيف

تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ،

والسكوت عن المراد ، إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه ، نقله الحافظ في الفتح ، وقال ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب ، لحيتن التدوير أسلم هذا ، وقد أطال الكلام في مسألة النزول وأشبابها من أحاديث الصفات الأئمة المتقدمون كشيخ الإسلام والمسلمين الإمام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم والحافظ الذهبي وغيرهم ، فعليك أن ترجع إلى ما ألفوا في ذلك من الكتب (تبارك وتعالى) جملتان معترضتان بين الفعل وظرفه وهو قوله (كل ليلة) أى في وقت خاص (إلى السماء الدنيا) وفي حديث أبي الخطاب: رجل من أصحاب النبي ﷺ أن الله يربط من السماء العليا إلى السماء الدنيا - الحديث . أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة بإسناده (حين يبقى ثلث) بضم لام وسكونه (الليل) بالجر (الآخر) بكسر الخاء المعجمة وضم الراء المهملة صفة ثلث ، وتخصيصه بالليل وبالتلك الأخير منه ، لأنه وقت التهجد وغفلة الناس عن تعرض لنفحات رحمة الله تعالى ، وعند ذلك تكون النية خالصة ، والرغبة إلى الله وافرة . وذلك مظنة القبول والإجابة ، ولكن اختلف الروايات في تعيين الوقت على ستة أقوال: الأولى هي التي ههنا ، وهي حين يبقى ثلث الليل الآخر . قال الترمذى : هذا أصح الروايات في ذلك . وقال العراقي : أحدهما ما صححه الترمذى . وقال الحافظ : ويقوى ذلك أن الروايات المخالفة له اختلفت فيها على رواياتها . والثانية حين يمضي الثلث الأول ، وهي عند الترمذى ومسلم . والثالثة حين يبقى نصف الليل الآخر . وفي لفظ : إذا كان شطر الليل . وفي آخر إذا مضى شطر الليل . الرابعة ينزل الله تعالى شطر الليل أو ثلث الليل الآخر على الشك أو التويع . الخامسة إذا مضى نصف الليل أو ثلث الليل أى الأول . وفي لفظ : إذا ذهب ثلث الليل أو نصفه . والسادسة الإطلاق ولا تعارض بين رواية من عين الوقت ومن لم يعين ، كما هو ظاهر جلي ، فالروايات المطلقة تحمل على المقيدة . وأما من عين الوقت ، واختلفت ظواهر رواياتهم ، فقد صار بعض العلماء إلى ترجيح كالترمذى على ما تقدم إلا أنه عبر بالأصح ، فلا يقتضى تضعيف غير تلك الرواية . وأما القاضى عياض فمهر في الترجيح بالصحيح ، فاقضى ضعف الرواية الأخرى ، وردده النووى بأن مسلماً رواها في صحيحه بإسناد لا يطعن فيه عن صحابين فكيف يضعفها ، وإذا أمكن الجمع ولو على وجه فلا يصار إلى التضعيف . قال النووى : ويحتمل أن يكون النبي ﷺ أعلم بأحد الأمرين في وقت فأخبر به ، ثم أعلم بالآخر في وقت آخر فأعلم به ، وسمع أبو هريرة الخبرين جميعاً فتلقاها ، وسمع أبو سعيد الخدرى خبر الثلث الأول فقط فأخبر به - انتهى . وقال الحافظ : أما الرواية التي بأو ، فإن كانت أولئك فالجزوم به مقدم على المشكوك فيه ، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم ، وتأخره عند قوم . وقال بعضهم : يحتمل أن يكون النزول يقع في الثلث الأول ، والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني . وقيل : يحمل على أن ذلك يقع في

يقول : من يدعوني فاستجب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ . متفق عليه .

جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار، ويحمل على أن النبي ﷺ أعلم بأحد الأمور في وقت فأخبر به ثم أعلم به في وقت آخر فأخبر به ، فنقل الصحابة ذلك عنه - انتهى كلام الحافظ . وقال القاري : لاتنافي بين الروايات ، لأنه يحتمل أن يكون النزول في بعض الليالي هكذا وفي بعضها هكذا ، كذا قاله ابن حبان . وقال ابن حجر : ويحتمل أن يتكرر النزول عند الثلث الأول والنصف والثلث الأخير ، واختص بزيادة الفضل لحثه على الاستغفار بالأصحاح ، ولا اتفاق الصحيحين على روايته - انتهى . (من يدعوني فاستجب له) بالنصب على جواب الاستفهام ، وبالرفع على تقدير مبتدأ ، أي فأنا استجب له ، وكذلك حكم فأعطيه فأغفر له . وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الترمذي (ج ٢ ص ٣٠٨) : ضبطت هي وما بعدها في النسخة اليونانية من البخاري (ج ٢ ص ٥٢) بالنصب فقط ، ولكن قال الحافظ في الفتح : بالنصب على جواب الاستفهام ، وبالرفع على الاستئناف . وكذا قوله فأعطيه وأغفر له . وقد قرئ بهما في قوله تعالى : ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له - ٢ : ٢٤٥ ﴾ . الآية وليست السين في قوله تعالى : فاستجب للطلب بل استجب بمعنى أجيب (من يسألني فأعطيه) بفتح الياء وضم الهاء وبسكون الياء وكسر الهاء (من يستغفرني فأغفر له) قيل : الثلاثة المذكورة ، وهي الدعاء والسؤال والاستغفار ، بمعنى واحد وإن اختلف اللفظ ، يمتنى أن المقصود واحد ، واختلاف العبارات لتحقيق القضية وتأكيدها . وقيل : الفرق بين الثلاثة أن المطلوب إما الدفع المضار أو جلب المسار ، والثاني لإماديني وإماديني ، ففي الاستغفار إشارة إلى الأول ، وفي السؤال إشارة إلى الثاني ، وفي الدعاء إشارة إلى الثالث . وزاد في رواية عند النسائي : هل من تائب فأتوب عليه ؟ وزاد في رواية عنده أيضاً : من ذا الذي يستترزقي فأرزقه ؟ ، من ذا الذي يستكشف الضر فأكشفه عنه . وزاد في رواية : ألاقيم يستثنى فيشني ؟ ومعانيها داخله في ما تقدم (متفق عليه) وأخرجه أيضاً أحمد ومالك والترمذي في الصلاة ، وفي الدعوات ، وأبو داود في الصلاة ، والنسائي في الثعوت ، وفي اليوم والليلة ، وابن ماجه في الصلاة ، والبيهقي (ج ٣ ص ٢) . وفي الباب عن علي بن أبي طالب وأبي سعيد ورفاعة الجهني وجبير بن مطعم وابن مسعود وأبي الدرداء وعثمان بن أبي العاص وجابر بن عبد الله وعبادة بن الصامت وعقبة بن عامر وعمر بن عتبة وأبي الخطاب وأبي بكر الصديق وأنس بن مالك وأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل وأبي ثعلبة الخشني وعائشة وابن عباس ونواس بن سميان وأم سلمة وجد عبد الحميد بن سلمة ، سرد أسامهم العيني في شرح البخاري (ج ٧ ص ١٩٧ ، ١٩٨) مع تخريج أحاديثهم ، وإنما أشرت إلى كثرة الروايات في ذلك ، لأن بعض الناس يستكفون عن مثل هذا ويتكبرون صحة الأحاديث الواردة في هذا الباب لقلة فهمهم وكثرة جهلهم أو لعنادهم ، كما تقدم عن الخوارج والمعتزلة ، وذكر ابن حبان في كتاب السنة عن أبي زرعة قال : هذه الأحاديث المتواترة عن رسول الله ﷺ أن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا . قد رواه عدة من أصحاب رسول الله ﷺ ،

وفي رواية لمسلم: ثم يسط يديه ويقول: من يقرض غير عدوم ولا ظلوم؟ حتى ينفجر الفجر. ١٢٣١ - (٦) وعن جابر، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: إن في الليل ساعة،

وهي عندنا صحاح قوية، قال رسول الله ﷺ: ينزل ولم يقل كيف ينزل، فلا نقول كيف ينزل، نقول كما قال رسول الله ﷺ. وروى البيهقي في كتاب الاسماء والصفات عن أبي محمد أحمد بن عبد الله المزني يقول: حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه صحيحة، وورد في التنزيل ما يصدقه، وهو قوله: ﴿وجاء ربك والملك صفا صفا - ٩٠: ٢٢﴾ - انتهى. وذكر البيهقي عنه مثل هذا في السنن الكبرى (ج ٣ ص ٣) أيضاً (وفي رواية لمسلم: ثم يسط يديه) قال النووي: هو إشارة إلى نشر رحمته، وكثرة عطاؤه، واجابته، وإسباغ نعمته (ويقول) أي بذاته، أو على لسان ملك من خواص ملائكته (من يقرض) بضم الياء من الاقتراض. والمراد بالقرض عمل الطاعة، سواء فيه الصدقة والصلاة والصوم والذكر وغيرها من الطاعات. وسماه قرضاً ملاطفة للعباد، وتحريضاً لهم على المبادرة إلى الطاعة، فإن القرض إنما يكون من يعرفه المقترض، وبينه وبينه مواساة ومحبة، فحين يتعرض للقرض يبادر المطلوب منه بإجابته لفرحه بتأهيله للاقتراض منه، وإدلاله عليه، وذكره له. والمعنى من يعطي العبادة البدنية والمالية على سبيل القرض وأخذ العوض (غير عدوم) أي رباً غنياً غير فقير عاجز عن العطاء (ولا ظلوم) بعدم وفاء دينه أو بنقصه أو بتأخير أدائه عن وقته. وإنما خص نبي هاتين الصفتين، لأنها المانعان غالباً عن الاقتراض، فوصف الله تعالى ذاته بنفي هذا المانع. وحاصل المعنى من يعمل خيراً في الدنيا يجد جزاءه كاملاً في العقبى، فتنبه هذا المعنى بالاقتراض. وفيه تحريض على عمل الطاعة، وإشارة إلى جزيل الثواب عليها (حتى ينفجر الفجر) أي ينشق أو يطلع ويظهر الصبح وهي غاية للبسط والقول، أي لا يزال يقول ذلك حتى يضيء الفجر. وفيه دليل على امتداد وقت الرحمة واللفظ التام إلى إضاءة الفجر. وزاد في رواية للدارقطني في آخر الحديث: ولذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله، وله من رواية ابن سمعان عن الزهري ما يشير إلى أن قائل ذلك هو الزهري. وبهذه الزيادة تظهر وتنضح مناسبة ذكر الحديث في باب التحريض على قيام الليل. وفي الحديث من الفوائد تفضيل صلاة آخر الليل على أوله، وتفضيل تأخير الوتر، لكن ذلك في حق من طمع أن ينتبه وأن آخر الليل أفضل للدعاء والاستغفار. ويشهد له قوله تعالى: وإن الدعاء في ذلك الوقت مجاب. ولا يعترض على ذلك بتخلفه عن بعض الداعين، لأن سبب التخلف وقوع الغفل في شرط من شروط الدعاء كالاحتراز في المطعم والمشرب والملبس أو لاستعجال الداعي أو بأن يكون الدعاء باثم أو قطيعة رحم أو تحصل الإجابة، ويتأخر وجود المطلوب لمصلحة العبد أو لأمر يريده الله تعالى.

١٢٣١ - قوله (إن في الليل ساعة) بلام التأكيد أي مهمة كساعة الجمعة، وإيلة القدر، وأبهمت

لا يوافقها رجل مسلم، يسأل الله فيها خيراً من أمر الدنيا والآخرة، إلا أعطاه إياه، وذلك كل ليلة.
رواه مسلم.

١٢٣٢ - (٧) وعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: أحب الصلاة إلى الله صلاة داود، وأحب الصيام إلى الله صيام داود، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه،

لأجل أن يجتهد الشخص جميع الليل، ولا يقتصر على العبادة في وقت دون وقت، وسيأتي مزيد الكلام فيه (لا يوافقها رجل مسلم) وكذا امرأة مسلمة. وهذه الجملة صفة لساعة أى ساعة من شأنها أن يتقرب لها ويغتنم الفرصة لإدراكها لأنها من نفحات رب رؤف رحيم، وهى كالبرق الخاطف، فمن وافقها أى تعرض لها واستغرق أوقاته متربحاً للعائنها فوافقها قضى وطره (يسأل الله) أى فيها، والجملة صفة ثانية أو حال (خيراً من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه) أى حقيقة أوحكاماً (وذلك) أى المذكور من ساعة الاجابة (كل ليلة) بالنصب على الظرفية، وهو خير ذلك أى ثابت فى كل ليلة، يعنى وجود تلك الساعة، لا يتقيد بليلة مخصوصة، أى لا يختص ببعض الليالى دون بعض، فينبغى تحرى تلك الساعة ما أمكن كل ليلة. قال النووي: فيه إثبات ساعة الاجابة فى كل ليلة، ويتضمن الحث على الدعاء فى جميع ساعات الليل رجاءً مصادقاً لها - انتهى. وقال العريزى: قال الشيخ: ظاهر الرواية التعميم فى كل الليل، لكن من المعلوم أن الجوف أفضل، فعلى كل حال ساعة أول النصف الثانى والتي بعدها أفضل، نعم من لم يقم فيها فالأخيرة لرواية الحاكم: أنه لا يزال ينادى إلا إلا إلا، وفى أخرى: هل من تائب هل من مستغفر الخ حتى يطلع الفجر - انتهى. (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد.

١٢٣٢ - قوله (أحب الصلاة) أى أكثر ما يكون محبوباً من جهة شرف الوقت وزيادة المشقة على النفس (إلى الله) أى من النوافل (صلاة داود) عليه السلام (وأحب الصيام) أى أكثر ما يكون محبوباً (إلى الله صيام داود) وفى رواية: وأحب الصوم إلى الله صوم داود. واستعمال أحب بمعنى محبوب قليل، لأن الأكثر فى أفعال التفضيل أن يكون بمعنى الفاعل. ونسبة المحبة فيها إلى الله تعالى على معنى إرادة الخير لفاعلهما (كان) استئناف مبين للجملتين السابقتين. وفى بعض النسخ: و كان بزيادة الواو (ينام) أى داود (نصف الليل) أى نصفه الأول والظاهر أن المراد كان ينام من الوقت الذى يعتاد فيه النوم إلى نصف الليل، أو المراد بالليل ما سوى الوقت الذى لا يعتاد فيه النوم من أول. والقول بأنه ينام من أول الغروب لا يخلو عن بعد (ويقوم) أى بعد ذلك، ففى رواية لمسلم: كان يرقد شطر الليل ثم يقوم ثلث الليل بعد شطره (ثلثه) أى فى الوقت الذى ينادى فيه الرب تعالى

و ينام سدسه ، و يصوم يوما ، و يفطر يوما .

هل من سائل هل من مستغفر ؟ (وينام سدسه) بضم الدال ويسكن أى سدسه الآخر ، ثم يقوم عند الصبح ، وكان ينام السدس الآخر ليستريح من نصب القيام في بقية الليل ، وإنما صارت هذه الطريقة أحب إلى الله تعالى ، لأنه أخذ بالرفق للنفس التي يخشى منها السامة التي هي سبب ترك العبادة ، والله تعالى يحب أن يديم فضله ويوالي إحسانه ، قاله الكرمانى . وإنما كان ذلك أرفق ، لأن النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب ضرر السهر وذبول الجسم بخلاف السهر إلى الصباح . وفيه من المصلحة أيضا استقبال صلاة الصبح ، وأذكار النهار بنشاط وإقبال ، ولأنه أقرب إلى عدم الرياء ، لأن من نام السدس الآخر أصبح ظاهر اللون سليم القوى ، فهو أقرب إلى أن يخفى عمله الماضى على من يراه ، أشار إليه ابن دقيق العيد قال في اللغات . قيل : الحديث يشكل بأنه لم يكن عمل نبيينا ﷺ دائما على هذا الوجه **فالجواب** أن صيغة التفضيل إما بمعنى أصل الفعل أو الاحبية إضافية محمولة على بعض الوجوه ، لكونه أقرب إلى الاعتدال وحفظ صحته ، ولما قيل في نوم السدس الآخر من دفع الكلفة والملا - انتهى . وقال القارى : ولعله ﷺ ما التزم هذا النوم ، ليكون قيامه جامعا لمقام سائر الانبياء ، وليهون على أمته في القيام بوظيفة الاحياء (و يصوم) أى داود (يوما ويفطر يوما) قال ابن المنير : كان داود عليه السلام يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه ، فأما الليل فاستقام له ذلك في كل ليلة ، وأما النهار فلما تعذر عليه أن يجزئه بالصيام ، لأنه لا يتبعص ، جعل عوضا من ذلك أن يصوم يوما ويفطر يوما ، فيتناول ذلك منزلة التجزئة في شخص اليوم ، قيل : وهو أشد الصيام على النفس ، فانه لا يعتاد الصوم ولا الافطار ، فيصعب عليه كل منهما . وظاهر قوله : أحب الصيام يقتضى ثبوت الافضلية مطلقا ، ووقع في بعض الروايات أفضل الصيام صيام داود ، ومقتضاه أن تكون الزيادة عليه كصوم يومين و افطار يوم وكصيام الدهر بلا صيام أيام الكراهة مفضولة ، وإنما كان ذلك أعدل الصيام وأحبه إلى الله ، لأن فاعله يؤدي حق نفسه وأمله وزائرته أيام فطره بخلاف من يصوم الدهر أى يتابع الصوم ويسرده ، فانه قد يفوت بعض الحقوق وقد لا يشق باعتياده فلا يحصل المقصود من قمع النفس نظير ما قاله الأطباء من أن المرض إذا تعود عليه البدن لم يحتاج إلى دواء ، ولم يلتزم النبي ﷺ الوصف المذكور في صيامه لما قيل إن فعله كان مختلفا يتضمن مصالح راجعة إلى أمته أقويامهم وضعفائهم ، وكان يفعل العبادات بحسب ما يظهر له من الحكمة في أوقات الطاعات دون الحالات المألوفات والعادات . وقد روى البخارى وغيره عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يبدع العمل بالشيء ، وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم ، زاد في رواية قالت : وكان يحب ما خف على الناس . قال الشوكاني : الحديث يدل على أن صوم يوم و افطار يوم أحب إلى الله من غيره ، وإن كان أكثر منه ، وما كان أحب إلى الله عز وجل فهو أفضل ، والاشتغال به أولى ، وفي رواية لمسلم : أن عبد الله بن عمرو قال النبي ﷺ : إني أطيق أفضل من ذلك فقال ﷺ :

متفق عليه .

١٢٣٣ - (٨) وعن عائشة، قالت: كان تعنى رسول الله ﷺ: ينام أول الليل، ويحيي آخره، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام، فإن كان عند النداء الأول جنباً، وثب فأفاض عليه الماء،

لا أفضل من ذلك، ويدل على أفضلية قيام تلك الليل بعد نوم نصفه، وتعقيب قيام ذلك الثلث بنوم السدس الآخر (متفق عليه) أخرجه البخاري في قيام الليل، وفي كتاب الأنبياء، ومسلم في الصيام، وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود في الصوم، والنسائي فيه وفي الصلاة، وابن ماجه في الصوم، والبيهقي (ج ٣ ص ٣) وأخرج الترمذي فضل الصوم فقط.

١٢٣٣ - قوله (تعنى) تفسيراً ضمير كان. قال ابن الملك: أى تريد عائشة بذلك (رسول الله ﷺ) بالنصب وهو مفعول تعنى في الظاهر، واسم كان في المعنى (ينام أول الليل) أى إلى تمام نصفه الأول ومعلوم أنه كان لا ينام إلا بعد فعل العشاء، لأنه يكره النوم قبلها (ويحيي آخره) أى بالصلاة. قال السدي: من الإحياء، وإحياء الليل تعميره بالعبادة، وجعله من الحياة على تشبيه النوم بالموت، وضده بالحياة لا يخلو عن سوء أدب - انتهى - وهذا لفظ مسلم. ولفظ البخاري: كان ينام أوله ويقوم آخره فيصل (أى في السدس الرابع والخامس)، ثم يرجع إلى فراشه (أى لينام السدس السادس ليقوم لصلاة الصبح بنشاط) (ثم) أى بعد صلاته وفراغه من ورده (إن كانت له حاجة إلى أهله) المراد مباشرة زوجته (قضى حاجته) أى فعلها. وفي رواية النسائي: فإذا كان له حاجة ألم بأهله أى قرب من زوجته، وهو كناية عن الجماع. وكلمة ثم على بابها، كما تقدمت الإشارة إليه، فيؤخذ منه أنه ﷺ كان يقدم التهجيد ثم يقضى أى بعد إحياء الليل حاجته من نساءه، فإن الجدير به أداء العبادة قبل قضاء الشهوة. وقيل: يمكن أن ثم مهنا لتراخي الاخبار أخبرت أولاً أن عادته صلى الله عليه وسلم كانت مستمرة بنوم أول الليل وإحياء آخره. ثم أن اتفق له احتياج إلى أهله يقضى حاجته، ثم ينام في كلتا الحالتين. قال ابن حجر: وتأخير الوطأ إلى آخر الليل أولى، لأن أول الليل قد يكون تمتلأاً والجماع على الامتلاء مضر بالاجماع (ثم ينام) أى السدس الأخير ليستريح (فإن كان عند النداء الأول) تعنى الأذان المتعارف عند تعيين الصبح (جنباً وثب) يواو ومثله وموحدة مفتوحات أى قام بنهجة وشدة وسرعة (فأفاض عليه الماء) أى أسال على جميع بدنه الماء يعنى اغتسل. هكذا في جميع النسخ للشكاة، وكذا في المصاييح أى فإن كان عند النداء الأول جنباً وثب فأفاض عليه الماء. ولفظ مسلم: فإذا كان عند النداء الأول قالت وثب ولا والله ما قالت:

وإن لم يكن جنباً توطأ للصلاة، ثم صلى ركعتين. متفق عليه.

(الفصل الثاني)

١٢٣٤ (٩) عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: عليكم بقيام الليل، فإنه دأب الصالحين قبلكم، وهو قربة لكم إلى ربكم، ومكفرة للسيئات، ومنهاة عن الإثم.

قام فأفاض عليه الماء، ولأول الله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد، ولفظ البخاري: فإذا أذن المؤذن وثب، فإن كانت به حاجة (أي أثر حاجة أو المراد بالحاجة هي الجنابة لكونها أثاراً لها أو المراد حاجة الاغتسال بقرينة الجزاء) اغتسل، وإلا توطأ وخرج. وهذا يدل على أن بعض الرواة ذكره بالمعنى وحافظ بعضهم على اللفظ. ولفظ النسائي: فإذا سمع الأذان وثب، فإن كان جنباً فأفاض عليه من الماء. وإلا توطأ، ثم خرج إلى الصلاة أي بعد أن صلى ركعتي الفجر (وإن لم يكن جنباً توطأ للصلاة) وفي مسلم: توطأ وضوء الرجل للصلاة أي إما للتجديد، لأن نومه صلى الله عليه وسلم لا ينقض الوضوء، أو لحصول ناقض آخر غير النوم (ثم صلى ركعتين) وفي مسلم: ثم صلى الركعتين أي سنة الصبح في بيته، ثم خرج إلى المسجد لصلاة الصبح. ويؤخذ من الحديث أنه ينبغي الاهتمام بالعبادة وعدم التكاسل بالنوم والاقبال عليها بنشاط (متفق عليه) واقضه لمسلم. وأخرجه أيضاً النسائي والترمذي في الشمائل، وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه مختصراً بلفظ: كان ينام أول الليل ويحيي آخره.

١٢٣٤ - قوله (عليكم بقيام الليل) أي التهجّد فيه (فإنه دأب الصالحين قبلكم) بسكون الهمزة ويحرك أي عادتهم. قال الطيبي: الدأب العادة والشأن، وقد يحرك، وأصله من دأب في العمل إذا جد وتعب، أي هي عادة قديمة واظب عليها الأنبياء والأولياء السابقون (وهو) أي مع كونه اقتداءً بسيرة الصالحين (قربة لكم إلى ربكم) أي بما تقرّبون به إلى الله تعالى (ومكفرة) بفتح الميم وسكون الكاف مصدر ميمي بمعنى إسم الفاعل من الكفر وهو الستر (للسيئات) أي خصلة سائرة ماحية لذنوبكم، والحسنات كلها تكفير للسيئات، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ - ١١: ١١٤﴾ وقيام الليل يزيد عليها لكونه (منهاة) بفتح الميم وسكون النون مصدر ميمي أيضاً بمعنى اسم الفاعل من النهى (عن الإثم) كذا في جميع النسخ، وكذا في المصابيح، وهكذا عند البيهقي، وكذا نقله الجزري (ج ١٠ ص ٢٦٦). ولفظ الترمذي في حديث أبي أمامة: للإثم أي بلام الجر بدل عن، نعم وقع في رواية بلال عند الترمذي: عن الإثم. والمعنى ناهية عن ارتكاب ما يوجب الإثم. قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ - ٢٩: ٤٥﴾ وقال الجزري في النهاية: منهاة عن الإثم أي حالة من شأنها أن تنهى الإثم أو هي مكان تحصى بذلك، وهي مفعاة من النهى،

رواه الترمذی .

١٢٣٥ - (١٠) وعن أبي سعيد الخدري . قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاثة يضحك الله اليهم :

والميم زائدة . زاد في رواية بلال عند الترمذی والبيهقي ، وفي رواية سليمان الفارسي عند الطبراني في الكبير : ومطرودة للداء عن الجسد أى طارد ومبعد للداء عن البدن ، أو حالة من شأنها إبعاد الداء ، أو مكان مختص به ، ومعنى الحديث أن قيام الليل قرية تقربكم ، إلى ربكم ، وخصلة تكفر سيئاتكم ، وتبهاكم عن المحرمات ، و تطرد الداء عن أجسادكم (رواه الترمذی) في الدعوات وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في كتاب التهجد ، وابن خزيمة في صحيحه ، والحاكم وابن عدي في الكامل ، والطبراني في الكبير الأوسط والبيهقي في السنن (ج ٢ ص ٥٠٢) كلهم من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث . قال الحاكم صحيح على شرط البخاري قال الشوكاني : عبد الله بن صالح كاتب الليث مختلف فيه - انتهى . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٥١) قال عبد الملك بن شعيب بن الليث : ثقة مأمون ، وضعفه جماعة من الأئمة . وقال في التقريب في ترجمته : صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة - انتهى . وفي الباب عن بلال عند الترمذی وغيره بإسناد ضعيف ، وعن سليمان الفارسي عند الطبراني وغيره . وفيه عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون ، وثقة دحيم وابن حبان وابن عدي ، وضعفه أبو داود وأبو حاتم .

١٢٣٥ - قوله (ثلاثة) أى ثلاثة رجال ، قاله الطيبي : و الأولى أشخاص ، ويراد بها الأنواع ليلانم

القوم ، ولذا قال ابن حجر أصناف . وقيل : ثلاثة نفر (يضحك الله) قيل الضحك من الله الرضا وإرادة الخير . وقيل : بسط الرحمة بالإقبال وبالاحسان ، أو بمعنى يأمر ملائكته بالضحك ويأذن لهم فيه ، كما يقال السلطان قتله ، إذا أمر بقتله . قال ابن حبان في صحيحه : هو من نسبة الفعل إلى الأمر . وهو في كلام العرب كثير . وقيل : إن الضحك وأمثاله مما هو من قبيل الانفعال إذا نسب إلى الله يراد به غايته . وقيل : بل المراد إيجاد الانفعال في الغير ، فالمراد ههنا الاضحاك . ومذهب أهل التحقيق أنه صفة سمعية يلزم لإثباتها مع نفي التشبيه وكال التنزيه ، كما أشار إلى ذلك مالك ، وقد سئل عن الاستواء فقال : الاستواء معلوم ، والكيف غير معلوم ، والايان فيه واجب ، والسؤال عنه بدعة (اليهم) قيل عدى الضحك بإلى لتضمنه معنى الإقبال . وقال الطيبي : الضحك مستعار للرضى ، وفي إلى معنى الدنو كأنه قيل إن الله يرضى عنهم ويدنو اليهم برحمته ورافته ، ويجوز أن يضمن الضحك معنى النظر ، ويعدى بإلى . فالعنى أنه تعالى ينظر اليهم ضاحكا أى راضياً عنهم مستعظفا عليهم ، لأن الملك إذا نظر إلى رعيته بعين الرضى لا يدع شيئاً من الانعام الا فعله ، وفي عكسه قوله تعالى : ﴿ ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة - ٣ : ٧٧ ﴾ - انتهى . قلت : قد تقدم أن مذهب أهل التحقيق لإثبات الضحك لله

الرجل إذا قام بالليل يصلي ، والقوم إذا صفوا في الصلاة ، والقوم إذا صفوا في قتال العدو .
رواه في شرح السنة .

١٢٣٦ - (١١) وعن عمرو بن عبسة ، قال : قال رسول الله ﷺ : أقرب ما يكون الرب من العبد
في جوف الليل

تعالى من غير تأويل ولا تكليف ولا تشبيه ، وهو الحق عندنا ، فالتفويض والتسليم أسلم وأصوب (الرجل) خص
ذكره نظراً لغالب الأحوال (إذا قام بالليل يصلي) نفلاً وهو التهجّد ، ولعله لم يقل القوم إذا قاموا مع أنه المطابق
لما بعده من المتعاطفين لثلاث يوم قيد الجماعة والاجتماع . قال الطيبي : إذا لمجرد الظرفية ، وهو بدل عن الرجل
كقوله تعالى : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت - ١٩ : ١٦ ﴾ أي ثلاثة رجال يضحك الله منهم وقت قيام
الرجل بالليل . وفي إبدال الظرف مبالغة ، كما في قوله : أخطب ما يكون الأمير قائماً - انتهى . (والقوم إذا صفوا)
يحتمل البناء للفاعل وللفعول (للمصلاة) و سوا صفوفهم على سمت واحد ، وتراصوا كما أمروا به (والقوم)
المسلون (إذا صفوا في قتال العدو) أي لقتال الكفار بقصد إعلاء كلمة الله تعالى (رواه) أي البغوي
(في شرح السنة) ونسبه السيوطي في الجامع الصغير إلى أحمد وأبي يعلى ، وأخرجه ابن ماجه في باب ما أنكرت الجهمية
من كتاب السنة بلفظ : إن الله ليضحك على ثلاثة للصف في الصلاة . وللرجل يصلي في جوف الليل . وللرجل
يقابل أراه قال خلف الكتبية . وفي سنده عبد الله بن اسماعيل عن مجالد بن سعيد ، و عبد الله بن اسماعيل هذا
قال فيه أبو حاتم والذهبي في الكاشف مجهول ، و مجالد قال في التقريب في ترجمته ليس بالقوي ، وقد تغير في
آخر عمره - انتهى . وأخرج له مسلم في صحيحه ، لكن مقرونا بغيره ، وأخرجه البزار بغير هذين السياقين ،
وفيه محمد بن أبي ليلى ، وفيه كلام كثير لسوء حفظه لا لكذبه .

١٢٣٦ - قوله (عن عمرو بن عبسة) بفتح العين المهملة والباء الموحدة (أقرب ما يكون الرب من العبد)

أي الإنسان حرّاً كان أو رقيقاً (في جوف الليل) خبر أقرب أي أقربيته تعالى من عباده كائناً في الليل . قال
الطيبي : إما حال من الرب أي قائلاً في جوف الليل من يدعوني فاستجيب له ؟ - الحديث ، سدت مسد الخبر ،
أومن العبد أي قائماً في جوف الليل داعياً مستغفراً ، ويحتمل أن يكون خبر الأقرب ، و معناه سبق في باب السجود
مستقصى . فإن قلت المذكور هنا أقرب ما يكون الرب من العبد ، وهناك أقرب ما يكون العبد من ربه ،

فا الفرق ؟ أجيب بأنه قد علم بما سبق في حديث أبي هريرة من قوله . ينزل ربنا إلخ أي رحمته سابقة ، فرب
رحمة الله من المحسنين سابق على إحسانهم ، فإذا سجدوا قربوا من ربهم بإحسانهم ، كما قال : ﴿ واسجد واقترب -

الآخر، فان استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة، فكن. رواه الترمذى. وقال.
هذا حديث حسن صحيح غريب اسنادا.

(٩٦: ١٩) وفيه أن لطف الله وتوفيقه سابق على عمل العبد وسبب له، ولولاه لم يصدر من العبد خير قط - انتهى.
وقال ميرك: فإن قلت ما الفرق بين هذا القول، وقوله: فيما تقدم في باب السجود أقرب ما يكون العبد
من ربه، وهو ساجد؟ قلت: المراد هنا بيان وقت كون الرب أقرب من العبد، وهو جوف الليل، والمراد
هناك بيان أقرية أحوال العبد من الرب، وهو حال السجود، تأمل - انتهى. يفتى فإنه دقيق وبالنسأل
حقيق وتوضيحه أن هذا وقت تجلّ خاص بوقت، لا يتوقف على فعل من العبد لوجوده لاعن سبب، ثم كل من
أدركه أدرك ثمرته، ومن لا فلا، غايته أنه مع العبادة أتم منفعة ونتيجة. وأما القرب الناشئ من السجود
فمتوقف على فعل العبد وخاص به، فناسب كل محل ما ذكر فيه، كذا في المرقاة. (الآخر) صفة لجوف الليل
على أنه ينصف الليل، ويجعل لكل نصف جوا، والقرب يحصل في جوف النصف الثاني، فابتداه يكون من
الثالث الأخير، وهو وقت القيام للتهجد، قاله الطيبي. وقال القاري: ولا يبعد أن يكون ابتداه من أول النصف
الأخير (فإن استطعت) أي قدرت ووفقت (أن تكون ممن يذكر الله) في ضمن صلاة أو غيرها (في تلك الساعة)
إشارة إلى لطفها (فكن) أي اجتهد أن تكون من جملتهم. وهذا أبلغ مما لو قيل إن استطعت أن تكون ذا كرا
مكن، لأن الأولى فيها صفة عموم شامل للأنبياء والأولياء، فيكون داخلًا في جملتهم ولأحقابهم بخلاف الثانية
قال الطيبي: في قوله: فان استطعت إشارة إلى تعظيم شأن الأمر وتقويمه، وفوز من يستعد به، ومن ثمة قال أن
تكون ممن يذكر الله أي تنخرط في زمرة الذاكرين الله، ويكون لك مساهمة فيهم، وهو أبلغ من أن يقال إن
استطعت أن تكون ذا كرا - انتهى. (رواه الترمذى) في الدعوات (وقال هذا حديث حسن صحيح غريب
إسنادا) تمييز عن الغريب أي غريب سندًا لا متنا. وأعلم أن المراد بالحديث الغريب من حيث الإسناد فقط
حديث يعرف منته عن جماعة من الصحابة، وانفرد واحد بروايته عن صحابي آخر. قال السيوطي في التدريب
(ص ١٩٢): وينقسم الغريب أيضاً إلى غريب متنا وإسنادا، كما لو انفرد بمتنه راو واحد وإلى غريب إسنادا
لا متنا كحديث معروف روى منته جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذى
غريب من هذا الوجه - انتهى. وقال الزرقاني في شرح البيهقي (ص ٩٢): ثم الحديث قد يغرب متنا وإسنادا
كحديث انفرد بروايته واحد، وقد يغرب إسنادا فقط كأن يكون معروفا برواية جماعة من الصحابة فينفرد به
راو من حديث صحابي آخر، فهو من جهته غريب مع أن منته غير غريب. قال ابن الصلاح: ومن ذلك غرائب
الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، قال وهذا الذي يقول الترمذى فيه غريب من هذا الوجه، قال ولا أرى

١٢٣٧ - (١٢) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: رحم الله رجلا قام من الليل فصلى، وأيقظ امرأته فصلت، فإن أبت نضح في وجهها الماء، رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت، وأيقظت زوجها

هذا النوع، يعنى غريب الاسناد قطع، ينعكس، فلا يوجد أبدا ما هو غريب متنا وليس غريبا إسنادا إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن انفراد به، فرواه عنه عدد كثير، فانه يصير غريبا مشهورا وغريبا متنا لا اسنادا، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد فان إسناده غريب في طرفه الأول، مشهور في طرفه الآخر، كحديث: إنما الأعمال بالنيات، فإن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد وما ذكره من أن غريب الاسناد لا ينعكس هو بالنظر إلى الوجود كما قال، وإلا فالقسمة العقلية تقتضى العكس، ومن ثم قال ابن سيد الناس، فيما شرحه من الترمذى الغريب أقسام: غريب سند ومتنا، أو متنا لا سندا، أو سندا لا متنا، وغريب بعض السند، وغريب بعض المتن، فالأول واضح، والثاني هو الذى أطلقه، ولم يذكر له مثالا لعدم وجوده، ثم ذكر الزرقانى أمثلة الأقسام الثلاثة الباقية، ولاتنافي بين الغرابة والصحة، كما بين في علم الأصول. قال الزرقانى: الغرابة تجامع الصحة والضعف، فالغريب الصحيح كأفراد الصحيح وهى كثيرة، والغريب الذى ليس بصحيح هو الغالب على الغريب - انتهى مختصرا. وحديث عمرو بن عبسة هذا أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه والحاكم والبيهقى، وله حديث آخر مطول أخرجه أحمد (ج٤ ص ١١٤) وفيه قلت هل من ساعة أقرب إلى الله تعالى؟ قال جوف الليل الآخر - الحديث

١٢٣٧ - قوله (رحم الله رجلا) خبر عن استحقاقه الرحمة واستيجابه لها، أو دعاء له ومدح له بحسن ما فعل. وقال الملقمى: هو ماض بمعنى الطلب (قام من الليل) أى بعضه (فصل) أى التهجّد (وأيقظ امرأته) وفى حديث أبي سعيد وأبي هريرة الآتى: إذا أيقظ الرجل أهله، وهو أعم لشموله الولد والأقارب (فصلت) ما كتب الله لها ولوركتين (فإن أبت) أن تستيقظ. وقيل: أى امتنعت عن القيام لغلبة النوم، وكثرة الكسل (نضح) وفى رواية ابن ماجه: رش (فى وجهها الماء) ليؤزل عنها النوم. والمراد التلطف معها، والسعى فى قيامها طاعة ربهما أمكن. قال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى - ٥ : ٢﴾ وفيه أن من أصاب خيرا ينبغي له أن يتحرى إصابته الغير، وأن يجب له ما يجب لنفسه، فياخذ بالأقرب فالأقرب. وقوله: رحم الله، تنبيه للأمة بمنزلة رش الماء على الوجه لاستيقاظ النائم، وذلك أنه ﷺ لما نال بالتهجد ما نال من الكرامة والمقام المحمود أراد أن يحصل لأمة نصيب وافر، فحثهم على ذلك بأنطف وجهه. قيل: خص الوجه بالنضح، لأنه أفضل الأعضاء وأشرفها، وبه يذهب النوم والنماس أكثر من بقية الأعضاء، وهو أول الأعضاء المفروضة غسلا، وفيه العيان وهما آلة النوم (رحم الله امرأة قامت من الليل) أى وقت بالسبق (فصلت) صلاة التهجد (وأيقظت زوجها)

فصلي، فإن أبي فضحت في وجهه الماء. رواه أبو داود، والنسائي.

١٢٣٨ - (١٣) وعن أبي أمامة، قال: قيل يا رسول الله! أي الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات: رواه الترمذي.

١٢٣٩ - (١٤) وعن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: إن في الجنة غرفاً

الواو لطلق الجمع. وفي الترتيب الذكرى إشارة لا تخفى، قاله القاري (فصلي) أي بسيها (فإن أبي) أن يقوم لغلبة النوم (نضحت) أي رشت (في وجهه الماء) ليزول عنه النوم وينتبه. وفي الحديث الدعاء بالرحمة للحي كما يدعى بها لليت، وفيه فضيلة صلاة الليل وفضيلة مشروعية إيقاظ النائم للتفعل كما يشرع للفرض، وهو من المعاونة على البر والتقوى. وفيه بيان حسن المعاشرة وكمال الملاطفة والموافقة. وفيه إشارة إلى أن الرجل أحق بأن يكون مسابقاً بالقيام وإيقاظ امرأته، وإلى أن فضل الله لا يختص بأحد، فقد يكون المرأة سابقة على الرجل (رواه أبو داود والنسائي) وأخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيها والبيهقي (ج ٢ ص ٥٠١) والحاكم، وقال صحيح على شرط مسلم، وسكت عنه أبو داود، وكذا المنذرى في الترغيب، وصحح النووي سنده في رياض الصالحين (ص ٤٤٢). وقال المنذرى في مختصر السنن: في سنده محمد بن عجلان، وقد وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي، واستشهد به البخاري، وأخرج له مسلم في المتابعة، وتكلم فيه بعضهم - انتهى. وفي الباب عن أبي مالك الأشعري، رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن اسماعيل بن عياش، وهو ضعيف، قاله الهيثمي.

١٢٣٨ - قوله (أي الدعاء أسمع) أي أقرب إلى أن يسمعه الله أي يقبله. قال الطيبي: أي أرجى للإجابة، لأن المسموع على الحقيقة ما يقترب بالقبول ولا بد من مقدر إما في السؤال أي أي أوقات الدعاء أقرب إلى الإجابة؟ وإما في الجواب أي دعاء في جوف الليل (قال جوف الليل) بالرفع على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي دعاء جوف الليل. وروى بالنصب على الظرفية أي الدعاء في جوف الليل (الآخر) صفة للجوف، فينبه في الاعراب. قال الخطابي: المراد تلك الليل الآخر، وهو الخامس من أسداس الليل (ودبر الصلوات المكتوبات) برفع دبر ونصبه (رواه الترمذي) في الدعوات وقد تقدم الحديث مع شرحه في الفصل الثاني من باب الذكر بعد الصلاة، أعاده هنا، لأنه من أدلة استحباب الدعاء في ضمن الصلاة وغيرها في ثلث الليل الآخر، ومن أدلة أنه وقت الإجابة.

١٢٣٩ - قوله (إن في الجنة غرفاً) بضم الغين المعجمة وفتح الراء المهملة، جمع غرفة بالضم، وهي العلية

يرى ظاهرهما من باطنهما، وباطنهما من ظاهرهما، أعدما الله لمن ألان الكلام، وأطعم الطعام، وتابع الصيام، وصلى بالليل والناس نيام. رواه البيهقي في شعب الإيمان.

١٢٤٠ - (١٥) وروى الترمذى عن علي نحوه، وفي روايته: لمن أطاب الكلام.

أى البيت فوق البيت أى علالى فى غاية من اللطافة ونهاية من الصفاء والنظافة (يرى) بالبناء للفعل (ظاهرهما من باطنها وباطنهما من ظاهرهما) لكونها شفاقة لا تحجب ما وراءها (أعدما الله) أى هياها (لمن ألان) أى أطاب كما فى رواية (الكلام) أى بمداواة الناس، واستمطافهم. قال الطيبي: جعل جزاء من تطف فى الكلام الغرفة، كما فى قوله تعالى: ﴿أولئك يحزون الغرفة - ٢٥ : ٧٥﴾ بعد قوله: ﴿وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا، وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً - ٢٥ : ٦٣﴾. وفيه تلويح على أن لين الكلام من صفات عباد الله الصالحين الذين خضعوا لبارئهم وعاملوا الخلق بالرفق فى القول والفعل، وكذا جعلت جزاء من أطعم، كما فى قوله: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا، ولم يقتروا - ٢٥ : ٦٧﴾، وكذا جعلت جزاء من صلى بالليل، كما فى قوله: ﴿والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً - ٢٥ : ٦٤﴾. ولم يذكر فى التنزيل الصيام استغناء بقوله بما صبروا لأن الصيام صبر كله (وأطعم الطعام) للعيال والفقراء والأضياف ونحو ذلك، قاله المناوى. وقيل: يكفى فى إطعام الطعام أهله ومن يمونه، وهذا إذا قصد الاحتساب. وقيل: المراد بالطعام الزائد على ما يحتاجه لنفسه وعياله (وتابع الصيام) أى أكثر منه بعد الفريضة بحيث تابع بعضها بعضاً، ولا يقطعها رأساً، قاله ابن الملك. وقيل: يكفى فى متابعة الصوم مثل حال أبى هريرة وابن عمر وغيرهما من صوم ثلاثة أيام من كل شهر أوله، ومثلها من أوسطه وآخره، والاثنين، والخميس، ويوم عرفة وعاشوراء وعشر ذى الحجة. وفى رواية: أدام الصيام. والمراد به الكثرة، لا المواصلة، ولا صوم الدهر (وصلى بالليل) أى تهجد لله تعالى (والناس) أى غالبهم (نيام) بكسر النون. جمع نائم أى لا يتهجدون. وإن لم يكونوا نائمين. والأوصاف الثلاثة أى لين الكلام، وإطعام الطعام، والصلاة بالليل إشارة إلى استجماع صفة الجود والتواضع والمباداة المتعدية واللازمة (رواه البيهقي فى شعب الإيمان) وأخرجه أيضاً أحمد وابن حبان فى صحيحه، والطبرانى فى الكبير. قال الهيثمى فى مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٥٤) بعد عزوه إلى الطبرانى: رجاله ثقات.

١٢٤٠ - (وروى الترمذى عن علي) أى ابن أبى طالب (نحوه) فى باب قول المعروف من

أبواب البر والصلة وفى باب صفة غرف الجنة من أبواب صفة الجنة. ولفظه إن فى الجنة غرفاً ترى ظهورها من بطونها، وبطونها من ظهورها، قام أعرابى فقال لمن هى يا رسول الله؟ فقال لمن أطاب الكلام، وأطعم الطعام،

﴿ الفصل الثالث ﴾

١٢٤١ - (١٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : قال لي رسول الله ﷺ : يا عبد الله ! لا تكن مثل فلان ، كان يقوم من الليل فترك قيام الليل . متفق عليه .

وأدام الصيام، وصلى بالليل، والناس نيام. قال الترمذى: هذا حديث غريب لأنعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن اسحاق - انتهى. وعبد الرحمن بن اسحاق هذا. قال الحافظ فى التقریب فى ترجمته : ضعف ، ولكن له شاهد قوى من حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد والطبرانى فى الكبير والحاكم . قال المنذرى . والهيثمى : إسناده حسن . وقال الحاكم : صحيح على شرطها .

١٢٤١ - قوله (لا تكن مثل فلان) أى فى هذه الخصلة التى أذكرها لك وهى أنه (كان يقوم من الليل) أى فيه كإذ نادى للصلاة من يوم الجمعة أى فى يوم الجمعة . وقال الحافظ : أى بعض الليل وسقط لفظ « من » من رواية الأكثر ، وهى مرادة - انتهى . وقال العيني : ليس فى رواية الأكثرين لفظ من موجودا ، بل اللفظ كان يقوم الليل أى فى الليل ، والمراد فى جزء من أجزاء . وقال القسطلانى : يقوم الليل أى بعضه - انتهى . ونقله الجزرى فى جامع الأصول (ج ٧ ص ٤٦) بذكر لفظ « من » . ووقع عند البيهقى بحذفه (فترك قيام الليل) أى لاعتذر ، بل دعة ورفاهية ، فلم يكن من الموفين بعهدهم إذا طاهدوا . قال ابن العربى : فى هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب ، إذ لو كان واجبا لم يكتف لثاركة بهذا القدر ، بل كان يذمه أبلغ الذم . وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرأ من الخير من غير تفريط . وفيه الإشارة إلى كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة . وقيل : معنى قوله « كان يقوم الليل » أى غالبه أو كله « فترك قيام الليل » أصلاحين ثقل عليه ، أى فلا تزد أنت فى القيام أيضاً فإنه يؤدى إلى الترك رأساً . قال السندى : يريد أن الإكثار فى قيام الليل قد يؤدى إلى تركه رأساً ، كما فعل فلان ، فلا تفعل أنت ذاك ، بل خذ فيه التوسط والقصد أى لأن التشديد فى العبادة قد يؤدى إلى تركها وهو مذموم . وقال فى اللغات : فيه تنبيه على منعه من كثرة قيام الليل والافراط فيه بحيث يورث الملالة والسآمة - انتهى . وقوله مثل فلان قال الحافظ : لم أقف على تسميته فى شىء من الطرق وكان ابهام هذا لقصد الستر عليه كالذى تقدم قريباً فى الذى نام حتى أصبح . قال ابن حبان : فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير من صنيعه (متفق عليه) أخرجه البخارى فى قيام الليل ، ومسلم فى الصوم . وأخرجه أيضاً النسائى وابن ماجه كلاهما فى الصلاة والبيهقى (ج ٣ ص ١٤) .

١٢٤٢ - (١٧) وعن عثمان بن أبي العاص ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : كان لداود عليه السلام من الليل ساعة يوقظ فيها أهله يقول : يا آل داود : قوموا فصلوا ، فإن هذه ساعة يستجيب الله عزوجل فيها الدعاء إلا لساحر أو عشار .

١٢٤٢ - قوله (كان لداود) نبى الله (عليه السلام من الليل ساعة) بالرفع اسم كان ومنه ، بيانية متقدمة ، قاله القارى ، ويفسر هذه الساعة المهمة ما تقدم فى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كان أى داود ينام نصف الليل ويقوم ثلثه - الحديث . فوقت إيقاظه لأهله هو وقت قيامه وهو وقت الاجابة ، كما سبق (يوقظ فيها أهله) لقوله تعالى : ﴿اعملوا آل داود شكراً وقليل من عبادى الشكور - ٣٤ : ١٣﴾ أى القائم بالليل . ويناسبه قوله تعالى : ﴿كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون - ٥١ : ١٧﴾ (يقول) وفى المسند فيقول بزيادة الفاء (فصلوا) أى من الليل ولو قليلاً (فإن هذه ساعة يستجيب الله فيها الدعاء) أى يقبله ، والصلاة نفسها دعاء ، لأن التشاء والقيام فى خدمة المولى تعرض للمعطاء ، أو لاشتغالها على الدعاء المحفوف بالذكر والتشاء (إلا لساحر) أى لمخالفته الخالق (أو عشار) بفتح العين المهمة وتشديد الشين المعجمة أى أخذ العشور من أموال الناس على عادة أهل الجاهلية ، وذلك لكونه ترك فرض الله ، وهو ربع العشر ولمضرتة الخلق ، يقال عَشَرْتُ المالَ عَشْرًا وَعُشُورًا فإنا عِشْر من باب قتل وَعَشَرْتُهُ فإنا مُعَشِّرٌ وَعَشَّارٌ إذا أخذت عشره وَعَشَرْتُ القومَ عَشْرًا وَعُشُورًا من باب قتل وَعَشَرْتَهُمْ إذا أخذت عشر أموالهم ، وأما من يعشر الناس على ما فرض الله فحسن جميل محسوب ما لم يتعد فيأثم بالتمدى والظلم وقد عشر جماعة من الصحابة للنبي ﷺ وللخلفاء بعده ، وسمى هذا عاشرًا للاضافة ما يأخذه إلى العشر كربع العشر ونصفه كيف وهو يأخذ العشر جميعه فيما سقته السماء والعيون وعشر أموال أهل الذمة فى التجارات . وقيل : المراد بالعشار فى الحديث المكاس والمكاس ، وهو الذى يأخذ من التجار إذا مروا به مكساً باسم العشر ، والمكس الضريبة أى دراهم كانت تؤخذ من بائى السلع فى أسواق الجاهلية . وقيل هو ما يأخذه أعوان الدولة عن أشياء معينة عند بيعها أو عند ادخالها فى البلاد والمدن قال رسول الله ﷺ : ليس على المسلمين عشوراً أى ليس عليهم غير الزكاة من الضرائب والمكس ونحوهما . وقال القارى : قوله : أو عشار أى أخذ العشر ، وهو المكاس وإن أخذ أقل من العشر ، لأن ذلك باعتبار غالب أحوال المكاسين وذلك لمضرتة الخلق ، وأو للتنويع لا للشك - انتهى . وبالجمله ليس المراد بالعشار المذكور فى الحديث العاشر أى الساعى الذى يأخذ الصدقة من المسلمين على ما فرض الله من ربع العشر أو نصفه أو العشر جميعه ولا من يأخذ العشر أو نصفه أو نحوه من أهل الذمة إذا مروا بأموال التجارة . وقيل : المكس التقصان والمكاس من العمال من ينقص من حقوق المساكين

رواه أحمد .

١٢٤٣ - (١٨) وعن أبي هريرة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : أفضل الصلاة بعد المفروضة

صلاة في جوف الليل .

ولا يعطيها بتمامها ، قاله البيهقي . قال الطبري : استثنى من جميع خلق الله تعالى الساحر والشار تشديدا عليهم وتخليطاً وأنهم كالأئسين من رحمة الله تعالى العامة للخلائق كلها ، وتنبهياً على استجابة دعاء الخلق كائناً من كان سواهما - انتهى . يعني فأنهم وإن قاموا ودعوا لم يستجب لهم لغلظ معصيتهم وصعوبة توبتهم ، أو المعنى أنهم ما يوفون لهذا الخير لما ابتلوا به من الشر الكثير ، فالاستثناء على الأول متصل ، وعلى الثاني منفصل . قاله القاري (رواه أحمد) (ج ٤ ص ٢٢) من طريق علي بن زيد وهو ابن جدعان عن الحسن (البصري) قال مر عثمان بن أبي العاص على كلاب بن أمية ، وهو جالس على مجلس العاشر بالبصرة فقال ما يجلسك هنا قال استعملني هذا على هذا يعني زيادا فقال عثمان ألا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ قال بلى فقال عثمان سمعت رسول الله ﷺ يقول كان لداود نبي الله - الحديث . وفي آخره : فركب كلاب بن أمية سفينة فأتى زيادا فاستغفاه فأعفاه - انتهى . والحسن البصري كان يرسل كثيراً ويدلس ، ولم يصرح هنا بسأعه عن عثمان بن أبي العاص ، بل المفهوم من كلام الحافظ أنه لم يسمع منه شيئاً حيث قال في تهذيب التهذيب (ج ٢ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤) روى الحسن عن أبي بن كعب وسعد بن عباد وعمر بن الخطاب ولم يدرهم ، وعن ثوبان وعمار بن ياسر وأبي هريرة وعثمان بن أبي العاص ومعلق بن سنان ولم يسمع منهم - انتهى .

١٢٤٣ - قوله (أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة في جوف الليل) أي سدسه الرابع والخامس .

وهذه الأفضلية باعتبار الزمان ، فالصلاة في البيت أفضل باعتبار المكان . وفي الحديث دليل لما اتفق عليه العلماء أن النفل المطلق في الليل أفضل منه في النهار ، وذلك لأن الخشوع فيه أوفر ، وفيه حجة لأبي اسحاق المروزي ومن وافقه من الشافعية : أن صلاة الليل أفضل من السنن الرواتب . وقال أكثر العلماء : الرواتب أفضل ، لأنها تشبه الفرائض . قال النووي : والأول أقوى وأوفق لنص هذا الحديث . قال الطبري : ولعمري أن صلاة التهجد لو لم يكن فيها فضل سوى قوله تعالى : ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً - ١٧ : ٧٩ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع إلى قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين - ٣٢ : ١٦ - ١٧ ﴾ وغيرهما من الآيات لكفاه مزية - انتهى . قال ميرك : وقد يحسب أن هذا الحديث بأن معناه من أفضل الصلاة وهو خلاف سياق الحديث - انتهى . وقيل : يحمل الحديث على أن المراد بقوله « بعد المفروضة » أي بعد الفرائض وما يتبعها من السنن ، وقد يقال التهجد أفضل من حيث زيادة مشقته على النفس ، وبعده عن الرياء

رواه أحمد .

١٢٤٤ - (١٩) وعنه ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن فلانا يصلي بالليل ، فإذا أصبح سرق ، فقال : إنه سينهاه ما تقول . رواه أحمد ، والبيهقي في شعب الإيمان .

١٢٤٥ ، ١٢٤٦ - (٢٠ ، ٢١) وعن أبي سعيد ، وأبي هريرة ، قالا : قال رسول الله ﷺ : إذا أيقظ الرجل أهله من الليل ،

والرواتب أفضل من حيث الأكديّة في المتابعة للفروضة فلا منافاة (رواه أحمد) أصل هذا الحديث عند مسلم .
والترمذى وأبو داود والنسائي وابن خزيمة في صحيحه بألفاظ متقاربة ، وسيأتي في الفصل الأول من باب صيام التطوع .

١٢٤٤ - قوله (جاء رجل) لم أقف على تسميته (فقال إن فلاناً) أى رجلاً معيناً ، ولم يدر من هو (فإذا أصبح) أى قارب الصبح (سرق) أو المراد سرق بالنهار . ولو بالنطفيف ونحوه ، وهو بفتح الراء من باب ضرب (فقال إنه) أى الشأن (سينهاه) من النهى (ما تقول) قال الطيبي : هو فافعل سينهاه يعنى أن قولك يدل على أنه محافظ على الصلوات فإن من لا يدع الصلاة بالليل لا يدعها بالنهار ، فمثل تلك الصلاة سنيها عن الفحشاء والمنكر فيتوب عن السرقة . ومعنى السين التأكيد في الإثبات أى بالنسبة إلى عدمها ، كما أن لن للتأكيد في النفي أى بالنسبة إلى لا . وقال ابن حجر : فمثل هذه الصلاة لا محالة تنهاه فيتوب عن السرقة قريباً ، فالسين على أصلها من التنفيس إذ لا بد من مزاولة الصلاة زمناً حتى يجد منها حالة في قلبه تمنعه من الالتم . انتهى . وفي بعض النسخ : ستنهاه أى بالمشاة الفوقية ، فالفاعل إما ضمير فيه عائد إلى الصلاة أى هي تنهاه عما تقول ، أو ما في قوله ما تقول ، لأنها عبارة عن الصلاة . ووقع في بعض النسخ : ما يقول ، أى بالغيبة أى الرجل الأول والصحيح ما تقول بالخطاب ، قاله القارى : وفي الحديث إيماناً إلى قوله تعالى : ﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ .

٢٩ : ٤٥) أى أن مواظبتها تحمل على ترك ذلك (رواه أحمد الخ) وأخرجه أيضاً البزار . قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٥٨) بعد عزوه لأحمد والبزار ، ورجاله رجال الصحيح . وأخرج البزار أيضاً مثله عن جابر . قال الهيثمي : ورجاله ثقات - انتهى . قلت : قد وقع الاختلاف في سند هذا الحديث فرواه غير واحد ، ومنهم وكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، ورواه قيس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر . وقال جرير بن عبد الحميد ، وزيد بن عبد الله عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر ، نقله ابن كثير في تفسيره (ج ٧ ص ٢٩٦) عن البزار .

١٢٤٥ ، ١٢٤٦ - قوله (إذا أيقظ الرجل أهله) أى امرأته . وقيل : نساءه وأولاده وأقاربه (من الليل)

فصلياً أو صلى ركعتين جميعاً، كتباً في الذاكرين والذاكرات. رواه أبو داود، وابن ماجه.
 ١٢٤٧ - (٢٢) وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: أشرف أمتي حملة القرآن،
 وأصحاب الليل.

أى فى بعض أجزاء الليل (فصلياً) أى الرجل والمرأة، أو الرجل وأهله (أو صلى) أى كل واحد منهما. وأو للشك من الراوى بين الافراد والثنية (ركعتين جميعاً) تأكيد لضمير صلياً أو صلى، لما تقرر أن المراد كل واحد منهما. وفى رواية لأبي داود: من استيقظ من الليل وأيقظ امرأته فصلياً ركعتين جميعاً (من غير شك). ولفظ ابن ماجه: إذا استيقظ الرجل وأيقظ امرأته فصلياً ركعتين. قال السندى: قوله إذا استيقظ الرجل أى مثلاً، وكذا العكس فلا مفهوم لاسم الرجل، كما يدل عليه حديث أبي هريرة (السابق فى الفصل الثانى) والمقصود إذا استيقظ أحدهما وأيقظ الآخر، والله أعلم، بل الظاهر أنه لا مفهوم للشرط أيضاً. والمقصود أنها إذا صلياً من الليل ولو ركعتين كتباً الخ. وإنما خرج هذا الشرط مخرج العادة. وفيه تنبيه على أن شأن الرجل أن يستيقظ أولاً ويأمر امرأته بالخبر. وفيه أنه يجوز الايقاظ للنوافل، كما يجوز للفرائض، ولا يخفى تقييده بما إذا علم من حال النائم أنه يفرح بذلك أو لم يثقل عليه ذلك (كتباً) أى الصنفان من الرجال والنساء (فى الذاكرين والذاكرات) أى كتب الرجل فى الذاكرين الله كثيراً والمرأة فى الذاكرات كذلك أى ومن كتب كذلك فله أجر عظيم، كما فى قوله تعالى: ﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيماً﴾ - ٣٣: ٣٥) فى الحديث إشارة إلى تفسير القرآن (رواه أبو داود وابن ماجه) وأخرجه أيضاً النسائى وابن حبان فى صحيحه والحاكم وألفاظهم متقاربة. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، كذا فى الترغيب. وأخرجه أيضاً البيهقى (ج ٢ ص ٥٠١) وقال النووى فى رياض الصالحين رواه أبو داود بإسناد صحيح. والحديث ذكر أبو داود والبيهقى. الاختلاف فى رفعه ووقفه. وقال المنذرى فى مختصر السنن: رواه النسائى، وابن ماجه مستنداً أى مرفوعاً، وهذا يشير إلى أنه لم يرد هذا الاختلاف شيئاً، وهذا لأن الرفع زيادة الثقة فتقبل.

١٢٤٧ - قوله (أشرف أمتي) جمع شريف (حملة القرآن) جمع حامل أى حفظته المداومون على تلاوته العاملون بأحكامه فانهم الحملة حقيقة (وأصحاب الليل) أى الملازمون لآحياء الليل بصلاة أو ذكر أو نحو ذلك. وإنما قلنا الملازمون، لأن صاحب الشيء، وابن الشيء - الملازم له، كقولهم ابن السبيل أى الملازم له. قال الطيبي: المراد بقوله حملة القرآن من حفظه وعمل بمقتضاه وإلا كان فى زمرة من قيل فى حقهم، كمثل الحمار يحمل أسفاراً، وإضافة الأصحاب إلى الليل تنبيه على كثرة الصلاة فيه، كما يقال ابن السبيل لمن يواظب على السلوك فيه - انتهى أى وكما يقال ابن الوقت لمن يحافظ أوقاته ويراعى ساعاته ليرتب طاعاته. والحديث من أدلة فضل أهل صلاة

رواه البيهقي في شعب الإيمان .

١٢٤٨ - (٢٣) وعن ابن عمر، أن أباه عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، كان يصلى من الليل ما شاء الله، حتى إذا كان من آخر الليل أيقظ أهله للصلاة، يقول لهم: الصلاة، ثم يتلو هذه الآية: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾

الليل وفضل أهل القرآن (رواه البيهقي) وأخرجه أيضا ابن أبي الدنيا . والطبراني في الكبير . والحديث سنده ضعيف، لأن المنذرى صدره في الترغيب بافضة: روى وأهل الكلام في آخره . وهذه علامة الاسناد الضعيف، كما صرح بذلك في بدء الكتاب .

١٢٤٨ - قوله (وعن ابن عمر أن أباه عمر بن الخطاب) كذا في جميع النسخ لمشكاة، وكذا وقع في جامع الأصول (ج ٧ ص ٤٥) والظاهر أنه وهم من الجزرى، وتبعه المصنف في ذلك، فإن الحديث في جميع نسخ الموطأ من رواية زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب، وكذا حكاها السيوطى في الدر المنثور عن موطأ مالك . وهكذا أخرجه محمد في موطأه عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه، وكذا ذكر السيوطى في الدر المنثور عن البيهقي، وكذا روى ابن أبي حاتم بسنده عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب (كان يصلى من الليل) وفي موطأ محمد: كان يصلى كل ليلة (ما شاء الله) أى من عدد الركعات، أو من استيفاء الأوقات . وفي موطأ محمد: ما شاء الله أن يصلى (حتى إذا كان من آخر الليل) عند السحر (أيقظ أهله للصلاة) أى لادراك شئ من صلاة التهجد . وقيل يحتمل أن يكون إيقاظه لصلاة الفجر، والأول أظهر بل هو المتعين يعنى أنه لم يكلف أهله منه ما كان هو يفعل بل يوقظهم في آخر الوقت ليصلوا تخفيفاً لهم (يقول لهم) أى عند الاستيقاظ (الصلاة) كذا وقعت في جميع النسخ مرة . وفي الموطأ وقعت مكررة، وهى منصوبة بتقدير أقيموا أو صلوا . ويجوز الرفع بمعنى حضرت الصلاة، قاله القارى (ثم يتلو هذه الآية) التى فى آخر سورة طه (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) وهى بعمومها تشمل صلاة الليل، والمعنى استنذهم من عذاب الله بأمر إقامة الصلاة (واصطبر عليها) أى اصبر أنت على محافظتها، كما قال تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا - ٦٦ - ٦٧﴾ وقيل: المعنى اصبر عليها فعلا فان الوعظ بلسان الفعل أبلغ منه بلسان القول . وقال القارى: أى بالغ فى الصبر على تحمل مشقاتها ومشاق أمر أهلك بها فاقبل أنت معهم على عبادة الله تعالى ولا تهتم بأمر الرزق وفرغ قلبك لأمر الآخرة، لأننا لعظمنا وقدرتنا على رزق العباد (لا نسألك) أى لا تكلفك (رزقا) أى تحصيل رزق لنفسك ولا لغيرك بل نسألك العبادة (نحن نرزقك) كما نرزق غيرك . قال ابن كثير: يعنى إذا أقمت الصلاة أتاك الرزق من حيث لا تحسب، كما

والعافية للتقوى). رواه مالك

(٣٤) باب القصد في العمل

قال تعالى: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجا. ويرزقه من حيث لا يحتسب - ٦٥: ٢، ٣﴾ وقال تعالى: ﴿وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون. ما أريد منهم رزق - ٥١: ٥٦، ٥٧﴾ الآية. وقد أخرج أحمد والبيهقي وغيرهما عن ثابت قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أصابت أهله خصاصة نادى أهله يا أهلاء صلوا صلوا. قال ثابت وكانت الأنبياء إذا نزل بهم أمر فزعوا إلى الصلاة (والعافية) أى المحمودة أو حسن العاقبة في الدنيا والآخرة وهى الجنة (للتقوى) أى لأهل التقوى على حذف المضاف، روى ابن النجار وابن عساكر وابن مردويه عن أبى سعيد الخدرى قال: لما نزلت هذه الآية كان النبي صلى الله عليه وسلم يحيى إلى باب على صلاة الغداة ثمانية أشهر يقول: الصلاة رحمكم الله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا. قال الباجي: يحتمل أن عمر، رضى الله عنه، يوقظهم امتثالا لأمر البارئ تعالى، فيتلو هذه الآية عند امتثالها ليتأكد قصده لذلك. ويحتمل أن يقرأ ذلك على سبيل الاعتذار من إيقاظهم - انتهى. (رواه مالك) فى موطأه عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب الخ لا عن ابن عمر عن عمر، كما وقع فى المشكاة وجامع الأصول.

(باب القصد) بفتح القاف وسكون الصاد المهملة هو سلوك الطريق المعتدلة والتوسط بين الإفراط والتفريط: والمراد باب استحباب ذلك وأصل القصد الاستقامة فى الطريق، كقوله تعالى: ﴿وعلى الله قصد السبيل - ١٦: ٩﴾ ومنها: جاتر أى على الله يبان الطريق المستقيم، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف. والمعنى على الله يبان السبيل القصد وهو الإسلام، والقصد مصدر يوصف به فهو بمعنى قاصد يقال سبيل قصد وقاصد أى مستقيم كأنه يقصد الوجه الذى يؤمه السالك لا يعدل عنه، ثم استعير للتوسط فى الأمور. ومنه قوله عليه السلام القصد القصد. رواه البخارى فى حديث طويل، والمعنى ألزموا الطريق الوسط المعتدل. ومنه قوله فى حديث جابر عند ابن ماجه: أيها الناس عليكم القصد عليكم القصد أى من الأمور فى القول والفعل والتوسط بين طريق الإفراط والتفريط. ومنه قوله فى حديث جابر عند مسلم: كانت خطبته قصدا أى لا طويلة ولا قصيرة. ومنه قوله عليكم هديا قاصدا الخ. أخرجه أحمد والحاكم من حديث يريدة، والمعنى طريقاً معتدلاً. ومنه قوله: ما عال من اقتصد. أخرجه أحمد عن ابن مسعود أى ما اقتصر من لا يسرف فى الاتفاق ولا يقتصر (فى العمل) أى الصالح. وقال القارى: أى عمل النوافل.

﴿ الفصل الأول ﴾

١٢٤٩ - (١) عن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يفطر من الشهر حتى يظن أن لا يصوم منه شيئاً، ويصوم حتى يظن أن لا يفطر منه شيئاً، وكان لا تشاء أن تراه من الليل مصلياً إلا رأيت، ولا نائماً إلا رأيت. رواه البخاري.

١٢٥٠ - (٢) وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: أحب الأعمال إلى الله أدومها

١٢٤٩ - قوله (يفطر من الشهر) أى أياماً كثيرة. وقيل: أى يكثّر الفطر في الشهر (حتى يظن) بنون الجمع التي للتكلم وبالياء التحانية على البناء لاجهول، ويجوز بالمشاء الفوقية التي للخاطب مبنياً للفاعل، قال الحافظ ويؤيده قوله بعد ذلك إلا رأيت، فانه روى بالضم والفتح معاً (أن لا يصوم) بفتح الهمزة، ويجوز في يصوم النصب على كون أن مصدرية، والرفع على كونها مخففة من الثقيلة، فيوافق ما في رواية أنه (منه) أى من الشهر (شيئاً) يعنى يكثّر الفطر في الشهر حتى يظن أنه لا يريد أن يصوم منه شيئاً ثم يصوم بابقه (ويصوم) أى ويكثّر الصوم في الشهر (حتى يظن) بالوجه الثلاثة (أن لا يفطر) بالاعرابين (منه) أى من الشهر (شيئاً) أى ثم يفطر بابقه (وكان) أى رسول الله ﷺ. وفي الشائل كنت (لا تشاء) قال المظهر: لا بمعنى ليس أو بمعنى لم أى لست تشاء أو لم تكن تشاء، أو لازمان تشاء أولاً من زمان تشاء (أن تراه) أى رؤيته فيه (من الليل مصلياً إلا رأيت) أى مصلياً (ولا) تشاء أن تراه من الليل (نائماً إلا رأيت) أى نائماً. قال الطيبي: هذا التركيب من باب الاستثناء على البدل، وتقديره على الانبات أن يقال إن تشاء رؤيته متهجداً رأيت متهجداً، وإن تشاء رؤيته نائماً رأيت نائماً، أى كان أمره قصداً لا اسراف فيه ولا تقصير، ينام في وقت النوم وهو أول الليل ويتهجّد في وقته وهو آخره. وعلى هذا حكاية الصوم ويشهد له حديث ثلاثة رُحط على ما روى أنس قال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبداً. وقال الآخر: أصوم النهار أبداً ولا أفطر، فقال رسول الله ﷺ: أما أنا فأصلي وأنام وأصوم وأفطر، فمن رغب عن سنتي فليس مني - انتهى. وفي رواية للبخاري: قال حميد سألت أنساً عن صيام النبي ﷺ فقال ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائماً إلا رأيت ولا مفطر إلا رأيت ولا من الليل قائماً إلا رأيت ولا نائماً إلا رأيت - الحديث. يعنى أنه كان يصوم ويفطر ولا يصوم الشهر كله، وكذا كان يصلي وينام ولا يصلي الليل كله فكان عمله التوسط بين الافراط والتفريط، وهذا هو المراد من القصد في العمل (رواه البخاري) في قيام الليل، وفي الصوم. وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي والترمذي في الشائل والبيهقي (ج ٣ ص ١٧).

١٢٥٠ - قوله (أحب الأعمال إلى الله أدومها) خرج هذا جواب سؤال، ففي رواية للشيخين قالت،

وإن قل : متفق عليه .

١٢٥١ - (٣) وعنهما ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذوا من الأعمال

أى عائشة: سئل النبي ﷺ أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال أدومه . قال ابن العربي: معنى المحبة من الله تعلق الارادة بالثواب أى أكثر الأعمال ثواباً أدومها (وإن قل) أى ولو قل العمل ، والحاصل أن العمل القليل مع المداومة والمواظبة خير من العمل الكثير مع ترك المراجعة والمحافظة ، لأن العمل القليل يصل إلى الأكثر من الكثير الذى يفعل مرة أو مرتين ثم يترك ويترك العزم عليه على أن العزم على العمل الصالح مما يثاب عليه ، وأيضاً أن العمل الذى يداوم عليه هو المشروع وأن ماتوغل فيه بغف ثم قطع فانه غير مشروع ، قاله الباجي . قال النووي في الحديث الحث على المداومة على العمل وإن قليلة الدائم خير من كثير ينقطع ، وإنما كان كذلك ، لأن بدوام القليل تدوم الطاعة والذكر والمراقبة والنية والاخلاص والاقبال على الخالق سبحانه وتعالى بخلاف الكثير المنقطع ويشمر القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة . وقال ابن الجوزي : إنما أحب الدائم لمنين أحدهما : أن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالعرض بعد الوصل ، وهو متعرض للذم ولذا ورد الوعيد في حق من حفظ آية ثم نسىها وإن كان قبل حفظها لا يتعين عليه . والثاني : أن مداوم الخير ملازم للخدمة ، وليس من لازم الباب في كل يوم وقتاً ماكن لازم يوماً كاملاً ثم انقطع - انتهى . (متفق عليه) أخرجه البخارى في باب القصد والمداومة على العمل من كتاب الرقاق . ومسلم في الصلاة . وأخرجه أيضاً مالك والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٢ ص ٤٨٥) بألفاظ متقاربة . قال في الأزهار : هذا الحديث من افراد مسلم . قال الأبهري : لعل المصنف جعله متفقاً عليه ، لما روى البخارى عن مسروق قال سألت عائشة أى الأعمال أحب إلى النبي ﷺ ؟ قالت الدائم - انتهى . فتكون رواية البخارى نحو رواية مسلم في المعنى ، ويكون الحديث متفقاً عليه بتفاوت يسير في اللفظ ، والمصنف قد لا يلتفت إليه . قلت الحديث بهذا السياق موجود في البخارى فقد روى من طريق أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال سددوا وقاربوا - الحديث ، وفيه : أن أحب الأعمال أدومها إلى الله وإن قل . وفي رواية : قالت سئل النبي ﷺ أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال أدومه وإن قل . وقال أكلفوا من الأعمال ما تطيقون .

١٢٥١ - قوله (خذوا من الأعمال) أى من أعمال البر صلاة وغيرها ، وحمله الباجي وغيره على الصلاة خاصة ، لأن الحديث ورد فيها . لما روى مسلم عن عائشة أن الحولاء بنت تميم توفيت مرت بها وعندها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت هذه الحولاء بنت تميم زعموا أنها لا تنام الليل . وفي رواية : لا تنام تصلى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنام الليل خذوا من العمل الخ . وحمله على جميع العبادات أولى ، لأن العبرة لعموم اللفظ . وقال عياض : يحتمل أن يكون هذا خاصاً بصلاة الليل ، ويحتمل أن

ما تطبقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا.

يكون عاما في الأعمال الشرعية. قال الحافظ: سبب وروده خاص بالصلاة، ولكن اللفظ عام، وهو
المعتبر وعدل عن خطاب النساء إلى خطاب الرجال تعميما للحكم، فغلب الذكور على الإناث في الذكر (ما تطبقون)
أى الذى تطبقون مداومة عليه وحذف العائد للعالم به. قال الحافظ: أى اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون
المداومة عليه فمنطوقه يقتضى الأمر بالاعتصار على ما يطاق من العبادة ومفهومه يقتضى النهى عن تكلف
ما لا يطاق (فإن الله لا يمل حتى تملوا) بفتح الميم فيها. قال البيضاوى: الملل فتور يعرض للنفس من كثرة
مزاولة شيء فيوجب الكلال في الفعل والاعراض عنه وأمثال ذلك على الحقيقة إنما تصدق في حق من يعتريه
التنوير والانكسار، فأما من تنزه عن ذلك فيستحيل تصور هذا المعنى في حقه، فإذا أسند إليه أول بما هو متناه
وغايته كاستناد الحياء وغيره إلى الله تعالى، فالمعنى والله أعلم، اعملوا حسب وسعكم وطاقاتكم فإن الله لا يعرض
عنكم اعراض الملل عن الشيء ولا ينقص ثواب أعمالكم ما بقى لكم نشاط فاذا فترتم فاقعدوا فانكم إذا ملتم
عن العبادة وأتيتم بها على وجه كلال وفتر كان معاملة الله معكم حينئذ معاملة ملول عنكم وقال التوربشتى:
استناد الملل إلى الله تعالى على طريقة المشاكلة والازدواج، وهو أن تكون إحدى اللفظتين موافقة للآخرى وإن
خالفتهما معنى، والعرب تفعل ذلك إذا جعلوا جوابا وجزاء لها وإن كانت مخالفة في المعنى، فمعنى الحديث
لا يقطع ثواب عملكم حتى تتركوا العمل ملالا وسأمة من كثرت وتقله فغير عن ترك الأثابة وقطع الجزاء بالملل
لأنه بمجذاه وجواب له فهو لفظ خرج على مثال لفظ كقول الله تعالى: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها - ٤٢ : ٤٠﴾
ومنه قول عمرو بن كلثوم التغلبي: ألا لا يجهل أحد علينا - فجهل فوق جهل الجاهلينا. ومن المستبعد أن يفخر
ذو عقل بجهل وإنما أراد فنجازيه لجهله ونماقيه على سوء صنيعه. والحاصل أنه أطلق لفظ الملل على الله تلى جهة
المقابلة اللفظية مجازاً. قال القرطبي: وجه مجازة أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عن يقطع العمل ملالا عبر عن
ذلك بالملل من باب تسمية الشيء باسم سببه. وقال الهروي: معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سوا له
فترهدوا في الرغبة إليه. وقيل: معناه لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة حتى يتناهى جهركم، وهذا كله بناء على أن
حتى على بابها في انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم وجنح بعضهم إلى تأويلها فقيل معناه لا يمل الله إذا
ملتم أولا يمل أبدا وإن ملتم، وهو مستعمل في كلام العرب، ومنه قولهم في البليغ لا ينقطع حتى تنقطع
خصومه أى لا ينقطع بعد انقطاع خصومه، بل يكون على ما كان عليه قبل ذلك فانه لو انقطع حين ينقطعون
لم يكن له عليهم مزية. وقيل إن حتى بمعنى الواو فيكون التقدير لا يمل وأنتم تملون فنفى عنه الملل وأثبت له لم.
وقيل: حتى بمعنى حين أى لا يمل حين تملون. قال الحافظ: كونه على طريق المشاكلة والازدواج أولى وأجرى
على القواعد، وأنه من باب المقابلة اللفظية، ويؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة فإن الله لا يمل من

متفق عليه .

١٢٥٢ - (٤) وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : ليصل أحدكم نشاطه ، وإذا قتر فليقعد .

متفق عليه .

١٢٥٣ - (٥) وعن عائشة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا نمت أحدكم

النواب حتى تملوا من العمل لكن في سنده موسى بن عبيدة الربذي ، وهو ضعيف . وأخذ بظاهر الحديث جماعة من الأئمة فقالوا بذكره قيام جميع الليل ، و به قال مالك مرة ثم رجع عنه ، وقال : لا بأس به مالم يضر بصلاة الصبح فإن كان يأتي وهو ناعس فلا يفعل ، وإن كان إنما يدركه كسل وقتر فلا بأس به . وكذا قال الشافعي : لا أكرهه إلا لمن خشى أن يضر بصلاة الصبح ، قاله الزرقاني (متفق عليه) واللفظ لمسلم . وأخرجه أيضاً مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ١٧) .

١٢٥٢ - قوله (ليصل) بكسر اللام (نشاطه) بفتح النون أى قدر نشاطه أو مدة نشاطه وزمان انبساطه ، فنصبه على الظرفية أو صلاته التى ينشط لها (فاذا قتر) بفتح التاء المثناة فوق أى ضعف وكسل فى أثناء القيام (بليقعد) أى ويتم صلاته قاعداً ، أو إذا قتر بعد فراغ بعض التسلية فليقعد لايقاع ما بقى من نوافله قاعداً ، أو إذا قتر بعد انقضاء البعض فليترك بقية النوافل جملة إلى أن يحدث له نشاط ، أو إذا قتر بعد الدخول فيها فليقطعها خلافاً للالكية حيث منعوا من قطع النافلة بعد التلبس بها ، ذكره القسطلاني . والحديث طرف من حديث طويل . أخرجه الشيخان وغيرهما ذكر فى أوله سبب هذا القول وهو أنه قال أنس دخل النبي ﷺ المسجد فإذا جبل ممدود بين ساريتين أى من سواري المسجد فقال ما هذا الجبل ؟ قالوا هذا جبل لزينب أى ابنة جحش أم المؤمنين فإذا قترت تعلق ، فقال النبي ﷺ لأجلوه ليصل أحدكم الخ . قال الحافظ : والحديث فيه الحث على الاقتصاد فى العبادة والنهي عن التعمق فيها والأمر بالاقبال عليها بنشاط ، وفيه إزالة المنكر باليد واللسان ، وجواز تنفل النساء فى المسجد ، واستدل به على كراهة التعلق فى الجبل فى الصلاة - انتهى . (متفق عليه) وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ١٨) .

١٢٥٣ - قوله (إذا نمت) بفتح العين من بابي فتح ونصر (أحدكم) أى أخذته فترة فى حواسه ، فقارب النوم والنعاس بضم العين فترة فى الحواس أو مقاربة النوم أو الوسن ، وأول النوم وهى ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي العين ولا تصل إلى القلب فإذا وصلته كان نوماً ، وفى العين والمحكم النعاس النوم . وقيل : مقاربتة . قال الحافظ : المشهور التفرقة بينهما وإن من قرت حواسه بحيث يسمع كلام جلسه ولا يفهم معناه ، فهو ناعس ، وإن زاد على

وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، فان أحكم إذا صلى وهو ناعس لا يدرى لعله يستغفر فيسب نفسه .

ذلك فهو قائم . ومن علامات النوم الرؤيا طالت أو قصرت (وهو يصلي) جملة اسمية في موضع الحال . وفي رواية أبي داود: وهو في الصلاة . قيل المراد في صلاة الليل ، لأنها محل النوم غالباً ، وهذا عند مالك وجماعة . وقال النووي : الجمهور على عمومها الفرض والنفل ليلاً أو نهاراً لكن لا يخرج فريضة عن وقتها (فليرقد) بضم القاف من باب نصر أى فليتم احتياطاً ، لأنه على أمر محتمل ، كما سيأتى ، والأمر للنذب ، قاله الزرقاني . وفي حديث أنس عند البخاري : فليتم . وعند محمد بن نصر في قيام الليل : فليصرف فليرقد . وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره : إذا قام أحدكم من الليل فاستمع القرآن على لسانه فلم يدر ما يقول فليضطجع . وفي رواية عائشة عند النسائي : فليصرف أى بعد أن يتم صلاته مع تخفيف لا أنه يقطع الصلاة بمجرد النعاس ، خلافاً للمذهب حيث حمله على ظاهره ، فقال إنما أمر بقطع الصلاة لغلبة النوم ، فدل على أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك عفى عنه . انتهى . وقد تقدم أن هذا الحديث حمله مالك وطائفة على نفل الليل خلافاً للجمهور . قال المذهب : إنما هذا في صلاة الليل ، لأن الفريضة ليست في أوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك . انتهى . قال الحافظ : قد قدمنا أن الحديث جاء على سبب لكن العبرة بعموم اللفظ فيعمل به أيضاً في الفرائض ما أمن بقاء الوقت . انتهى . قلت : أشار الحافظ بقوله قدمنا أنه جاء على سبب إلى ما روى محمد بن نصر في قيام الليل (ص ٧٧) عن عائشة قالت مرت برسول الله ﷺ الحولاء بنت تويت فقيل له يا رسول الله أنها تصلي بالليل صلاة كثيرة فإذا غلبها النوم ارتبطت بمجمل فتعلقت به فقال رسول الله ﷺ بل تصلي ما قويت على الصلاة فإذا نعست فلتنم (حتى يذهب عنه النوم) أى ثقله فالنعاس سبب للأمر بالنوم (فان أحكم) علة للرقاد وترك الصلاة (إذا صلى وهو ناعس) جملة حالية يريد أنه إذا صلى في حال غلبة النوم (لا يدرى) أى ما يفعل لحذف المفعول للعلم به واستأنف بياناً قوله (لعله يستغفر) بالرفع أى يريد أن يدعو ويستغفر لنفسه (فيسب نفسه) أى يدعو عليها ، وقد صرح به النسائي في روايته : والمعنى يريد ويقصد أن يستغفر له فيسب نفسه أى يدعو عليها من حيث لا يدرى مثلاً يريد أن يقول اللهم اغفر لي فيقول اللهم اغفر لي ، والغفر هو التراب فيكون دعاء عليه بالذل والخوان ، وهو تمثيل وإلا فلا يشترط التصحيف . وقوله : فيسب بالنصب جواباً للعل ، والرفع عطفاً على يستغفر ، وجعل ابن أبي جرة علة النهي خشية أن يوافق ساعة للاجابة . قال القسطلاني : والترجى في لعل عائد إلى المصلي لا إلى المتكلم به أى لا يدرى أمستغفر أم ساب مترجياً للاستغفار ، وهو في الواقع بعند ذلك وغاير بين لفظي النعاس فقال في الأول نعس بلفظ الماضي ، وهنا بلفظ اسم الفاعل تنبهاً على أنه لا يكتفى بتحدد أدنى نعاس وتقضيه في الحال بل لا بد من ثبوته

متفق عليه .

١٢٥٤ - (٦) وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : إن الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحد

بحيث يفضى إلى عدم درايته بما يقول وعدم علمه بما يقرأ - انتهى . وقال الطيبي : الفاء في « فيسب » للسببية كاللام في قوله تعالى : ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا - ٢٨ : ٨ ﴾ قال المالكي : يجوز في « فيسب » الرفع باعتبار عطف الفعل على الفعل ، والنصب باعتبار جعل فيسب جواباً للعل ، فانها مثل ليت في اقتضاءها جواباً منصوباً ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ لعله يزكى أو يذكر قنتغه الذكرى - ٨٠ : ٤ ﴾ نصبه عاصم ورفع الباقون - انتهى كلامه . قال الطيبي : النصب أولى لما مر ، ولأن المعنى لعله يطلب من الله لذنبه الغفران ليصير مزكياً فيتكلم بما يجلب الذنب فيزيد العصيان ، فكأنه سب نفسه - انتهى . والحديث يدل على أن التعاس لا ينقض الوضوء إذ لو كان ناقضاً للوضوء لما منع الشارع عن الصلاة بخشية أن يدعو على نفسه بل وجب أن يذكر الشارع أنه لا تصح صلاته مع التعاس ، أو نحوه لا تنقض وضوءه ، وفيه الحث على الإقبال على الصلاة بخشوع وفراغ قلب ونشاط ، وفيه أمر الناس بالنوم أو نحوه مما يذهب عنه التعاس ، وفيه اجتناب المكروهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تقييد بشيء معين (متفق عليه) وأخرجه أيضاً الترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ١٦) .

١٢٥٤ - قوله (إن الدين) وفي رواية النسائى : إن هذا الدين أى دين الاسلام (يسر) بضم الياء التحتية وسكون السين أى مبنى على اليسر والسهولة فلا تشددوا على أنفسكم على دأب الرهبانية ، وقيل : يسر مصدر وضع موضع المفعول مبالغة ، ذكره الطيبي . وقال القسطلانى : أى ذو يسر ، وذلك لأن الإلتزام بين الموضوع والمحمول شرط ، وفي مثل هذا لا يكون إلا بالتأويل ، أو هو اليسر نفسه كقول بعضهم فى النبى ﷺ إنه عين الرحمة مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين - ٢١ : ١٠٧ ﴾ كأنه لكثرة الرحمة المودعة فيه صار نفسها ، والتأويل كيد بأن فيه رد على منكر يسر هذا الدين ، فإما أن يكون المخاطب به منكر أو على تقدير تنزيه منزلته أو على تقدير المنكرين غير المخاطبين أو لكون القصة مما بهم بها قال تعالى : ﴿ ما جعل عليكم فى الدين من حرج - ٢٢ : ٧٨ ﴾ وقال : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر - ٢ : ١٨٥ ﴾ وسواء يسرا بالنسبة إلى ذاته أو بالنسبة إلى سائر الأديان ، لأن الله تعالى رفع عن هذه الأمة الإصر الذى كان على من قبلهم . ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم وتوبة هذه الأمة بالاقلاع والعزم والتدم (ولن يشاد الدين أحد) بضم الياء وتشديد الدال للمغالبة من الشدة ، وهو منصوب بلن . والدين منصوب على المفعولية وأصله لا يقارم

الإغلبة، فسددوا، وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة.

الدين ولا يقابله أحد بالشدة ولا يجرى بين الدين وبينه معاملة بأن يشدد كل منهما على صاحبه (إلا غلبه) الدين ويعجزه عن العمل، والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلا عجز. وانقطع عن عمله كله أو بعضه فيغلب. والمقصود أنه لا يفرض أحد فيه ولا يخرج عن حد الاعتدال. قال ابن المنير: في هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متطوع أى منفرد ومتعمق في الدين ينقطع، وليس المراد منه منع طلب الأكل في العبادة، فانه من الأمور المحموده بل منع الإفراط المؤدى إلى الملل أو المبالغة في التطوع المفضى إلى ترك الأفضل أو إخراج الفرض عن وقته، كمن بات يصلى طول الليل كله وينال النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة أو إلى أن خرج الوقت المختار أو إلى أن طلعت الشمس، فخرج وقت الفريضة. وفي حديث بحجن بن الأدرع عند أحمد: لن تتألوا هذا الأمر بالمغالبة وخير دينكم اليسرة وقد يستفاد من هذا الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية، فان الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنطع كمن يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيفضى به استعماله إلى حصول الضرر (فسددوا) بالمهمله من السداد، وهو القصد والتوسط في العمل أى ألزموا السداد أى الصواب من غير إفراط ولا تفريط (وقاربوا) في العبادة وهو بالموحدة أى إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكل فاعملوا بما يقرب منه. قال الطيبي: الفاء جواب شرط محذوف يعنى إذا بينت لكم ما في المشادة من الوهن فسددوا أى أطلبوا السداد، وهو القصد المستقيم الذى لا ميل فيه وقاربوا تأكيد للتسديد من حيث المعنى يقال قارب فلان فى أموره إذا اقتصد (وأبشروا) بقطع الهمة من الإبطار. وفي لغة: بضم الشين من البشرى بمعنى الإبطار أى أبشروا بالثواب الجزيل على العمل الدائم وإن قل. والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكل بأن العجز إذا لم يكن من صنيعه لا يستلزم نقص أجره وأبهم المبشر به تعظيماً له وتفخيماً (واستعينوا) على مداومة العبادة من بين الأوقات (بالغدوة) بفتح أوله وضمه وسكون الثانية سير أول النهار إلى الزوال، أو ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. وقال الطيبي: الغدوة بالضم ما بين صلاة الغدوة إلى طلوع الشمس وبالفتح المرة من الغدو وهو سير أول النهار تقيض الرواح (والروحة) بالفتح إسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل. وقيل: السير بعد الزوال (وشيء) أى واستعينوا بشيء ولو قليل، وفي تكميل شيء الدال على القلة إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يترك القيام بالليل ولو يسيراً، فان الاكتثار فيه يتعب الجسد ويضر بالمزاج (من الدلجة) بضم أوله وفتح وإسكان اللام، سير آخر الليل قليل. وقيل: سير الليل كله، ولهذا عبر فيه بالتبويض، ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار وهذه الأوقات الثلاثة أطيب أوقات المسافرين. والمعنى استعينوا على مداومة العبادة بإيقاعها في الأوقات المنشطة، وفيه تشبيه للسفر إلى الله تعالى بالسفر الحسى،

رواه البخارى

١٢٥٥ - (٧) وعن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: من نام عن حزمة أو عن شيء منه، فقراه

فما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل.

ومعلوم أن المسافر إذا استمر على السير انقطع وعجز وإذا أخذ الأوقات المشتطة نال المقصد بالمدامعة . قال القسطلاني : في هذا استعارة الغدوة والروحة وشيء من الدلجة لأوقات النشاط وفراغ القلب للطاعة ، فان هذه الأوقات أطيب أوقات المسافر ، فكأنه ﷺ خاطب مسافرا إلى مقصده فنبهه على أوقات نشاطه فان المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً عجز وانقطع وإذا تحرى السير في هذه الأوقات المشتطة أمكنته المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة إن الدنيا في الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة ، وأن هذه الأوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة (رواه البخارى) في كتاب الايمان . وأخرجه أيضا النسائي فيه وأحمد وابن حبان والبيهقي (ج ٣ ص ١٨) كلام من طريق عمر بن علي المقدمي عن معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة وعمر بن علي ، هذا بصرى ثقة لكنه مدلس شديد التدليس ، وصفه بذلك ابن سعد وغيره . وهذا الحديث من أفراد البخارى عن مسلم وصححه وإن كان من رواية مدلس بالعننة لتصريحه فيه بالسماع من طريق أخرى ، فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن المقدم أحد شيوخ البخارى عن عمر بن علي المذكور قال : سمعت معن بن محمد ، فذكره وهو من أفراد معن بن محمد ، وهو ثقة قليل الحديث ، لم يكن تابعه على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد . أخرجه البخارى في كتاب الرقاق بمعناه ولفظه : سدوا وقاربوا وزاد في آخره : والقصد القصد تبلغوا ، ولم يذكر شقه الأول . ومن شواهد حديث عروة الفقيمي عن النبي ﷺ قال : إن دين الله يسر . ومنها حديث بريرة قال : قال رسول الله ﷺ عليكم هديا قاصداً ، فانه من يشاد هذا الدين يغلبه . رواهما أحمد وإسناد كل منهما حسن ، كذا في الفتح .

١٢٥٥ - قوله (من نام عن حزمة) بكسر الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة وبالموحدة ، هو ما يحمله

الإنسان وظيفه له من صلاة أو قراءة أو غيرهما . وقال السيوطي : الحزب هو الجزء من القرآن يصلى به . وقال العراقي : هل المراد به صلاة الليل أو قراءة القرآن في صلاة أو غير صلاة ، يحتمل كلامن الأمرين - انتهى . والمعنى من فاته ورده كله في الليل لغلبة النوم . والحمل على الليل بقربته النوم ويشهد له آخر الحديث ، وهو قوله : ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر ، ويؤيده قوله في رواية للنسائي : من نام عن حزمة أو قال عن جزء من الليل (أو عن شيء منه) أى من حزمة أى فاته بعض ورده (كتب له) جواب الشرط (كأنما قرأه من الليل) صفة

رواه مسلم .

١٢٥٦ - (٨) وعن عمران بن حصين ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صل

مصدر محذوف أى أثبت أجره في صحيفة عمله أثباتاً مثل اثباته حين قرأه من الليل . وقوله كتب له الخ . قال القرطبي : هذا تفضل من الله تعالى ، وهذه الفضيلة إنما تحصل لمن غلبه نوم أو عذر منعه من القيام مع أن نيته القيام ، وظاهره أن له أجره مكملاً مضاعفاً ، وذلك لحسن نيته وصدق تلهفه وتأسفه ، وهو قول بعض شيوخنا . وقال بعضهم : يحتمل أن يكون غير مضاعف إذ التي يصلحها أكل وأفضل ، والظاهر هو الأول قلت : بل هو المتعين والا فاصل الأجر يكتب بالنيسة . قال الشوكاني : الحديث يدل على مشروعية اتخاذ ورد في الليل وعلى مشروعية قضاء إذا فات نوم أو عذر من الأعذار ، وأن من فعله ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كان كمن فعله في الليل . وقد ثبت من حديث عائشة عند مسلم والترمذي وغيرهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا منعه من قيام الليل نوم أو وضع صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة ، وفيه استجواب قضاء التهجيد إذا فاته من الليل . انتهى . وفي الحديث إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً - ٢٥ : ٦٢ ﴾ قال الفاضل : أى ذوى خلفة يخلف كل منهما الآخر يقوم مقامه فيما ينبغي أن يعمل فيه من فاته ورده في أحدهما تداركه في الآخر . انتهى . وهو منقول عن كثير من السلف كابن عباس وقتادة والحسن وسلمان ، كما ذكره السيوطي في الدر ، فتنصيصه بما قبل الزوال مع شمول الآية النهار بالكمال إشارة إلى المبادرة بقضاء الفوت قبل إتيان الموت ، أو لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وأخرجه مالك موقوفاً على عمر من قوله . والبيهقي مرفوعاً وموقوفاً (ج ٢ ص ٤٨٥) والحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم ، وزعم أنه معطل بأن جماعة روهه هكذا مرفوعاً وجماعة روهه موقوفاً . قال النووي : وهذا التعليل فاسد . والحديث صحيح ، واسناده صحيح أيضاً ، لما بينا أن الصحيح بل الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو المحدثين أنه إذا روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً أو موصولاً ومرسلهم بالرفع والوصل ، لأنها زيادة ثقة . وسواء كان الرفع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد .

١٢٥٦ - قوله (وعن عمران بن حصين) مصغراً (صل) أى الفرض ، والحديث خرج جواباً عن

سؤال ، كما يدل عليه أوله قال أى عمران بن حصين : كانت في بواسير فسألت رسول الله ﷺ عن الصلاة فقال صل قائماً . والبواسير جمع باسور ، يقال بالموحدة وبالنون ، والذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة . وقيل : علة في المقعدة يسببها تمدد عروق المقعدة ويحدث فيها نزف دم . وقيل : هو في عرف الأطباء نقاطات تحدث على نفس المقعدة ينزل منها كل وقت مادة ، والذي بالنون قرحة فاسدة في البدن لا تقبل البرأ مادام فيها ذلك الفساد .

قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم يستطع فعلى جنب.

والمراد بقوله عن الصلاة أى عن صلاة المريض بدليل قوله: كانت بي بواسير. وفي رواية الترمذى: سألت عن صلاة المريض (قائماً) هذا صريح في وجوب القيام في الفرض في حق المستطيع إذ السؤال كان فيه دون النوافل فراكب السفينة يجب له القيام إن استطاعه كما عليه الجمهور. ومن يجوز القعود له يحمل مظنة عدم الاستطاعة بمنزلة عدم الاستطاعة (فإن لم تستطع) أى القيام (فقاعداً) أى فصل حال كونك قاعداً، واستدل به من قال: لا ينتقل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام. وقد حكاه عياض عن الشافعى وعن مالك وأحمد وإسحاق: لا يشترط عدم بل وجود المشقة، ويدل لذلك حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يصلى المريض قائماً، فإن ناله مشقة صلى جالساً، فإن ناله مشقة صلى نائماً يؤمى برأسه. أخرجه الطبرانى في الأوسط. وقال: لم يروه عن ابن جريج إلا حلس بن محمد الضبعى. قال الهيثمى: ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله ثقات - انتهى. قال الحافظ: والمعروف عند الشافعية أن المراد بنفى الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام أو خوف زيادة المرض أو الهلاك، ولا يكتفى بأدنى مشقة، ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة وخوف الغرق لو صلى قائماً فيها. قلت: ويدل لذلك حديث جعفر بن أبي طالب: أن النبي ﷺ أمره أن يصلى في السفينة قائماً إلا أن يخشى الغرق. أخرجه البزار، وفيه رجل لم يسم، وبقية رجاله ثقات، وسنده متصل، قاله الهيثمى. قال الحافظ: ولم يبين كيفية القعود فيؤخذ من إطلاق قوله: فقاعداً أنه يجوز أن يكون القعود على أى صفة شاء المصلى، وهو مقتضى كلام الشافعى في البويطى. وقد أختلف في الأفضل: فمن الأئمة الثلاثة: يصلى متربعا وأضعا ليديه على ركبتيه. وقيل: يجلس مفترشا وهو موافق لقول الشافعى في مختصر المزنى. وصححه الرافعى ومن تبعه. وقيل: متوركاً. في كل منها أحاديث - انتهى. (فإن لم تستطع) أى القعود للمشقة (فعلى جنب) أى فصل على جنبك. قال المجد بن تيمية في المنتقى: وزاد النسائى فإن لم تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها - انتهى. والمراد الجنب الأيمن متوجهاً إلى القبلة، في حديث على عند الدارقطنى مرفوعاً بإسناد ضعيف: يصلى المريض قائماً إن استطاع، فإن لم يستطع صلى قاعداً، فإن لم يستطع أن يسجد أو مأ برأسه، وجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن لم يستطع أن يصلى قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فإن لم يستطع أن يصلى على جنبه الأيمن صلى مستلقياً رجلاً بما يلي القبلة، وهو حجة للجمهور في الانتقال من القعود إلى الصلاة على الجنب الأيمن قالوا ويكون كتوجه الميت في القبر. وعن الحنفية وبعض الشافعية يستلق على ظهره، ويجعل رجله إلى القبلة، وحديثاً عمران و على يردان عليهم. لأن الشارع قدم فيهما الصلاة على الجنب على الاستلقاء، وصرح بأن حالة الاستلقاء تكون عند العجز عن حالة الاضطجاع. قال ابن الممام: لا يتهض حديث عمران حجة على العموم، فإنه خطاب له وكان مرضه البواسير وهو يمنع الاستلقاء، فلا يكون خطابه خطاباً للأمة - انتهى. قلت:

رواه البخارى .

١٢٥٧ - (٩) وعنه ، أنه سأل النبي ﷺ عن صلاة الرجل قاعدا ، قال : إن صلى قائما فهو أفضل ، ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد .

ورد عليه حديث على المدكور ، فانه خرج على وجه بيان الحكم لكل مريض من غير تخصيص برجل دون رجل ومريض دون مريض . واستدل بقوله : فان لم تستطع فمستاقيا على أنه لا يقتل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة بالرأس ثم الإيماء بالطرف ثم اجراء القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب لكون جميع ذلك لم يذكر في الحديث ، وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية . وقال بعض الشافعية بالترتيب المذكور . ولما كانت القدرة شرطاً في الفرض وسقط بالضرر ، ففي النفل أولى ، ففيه تنبيه على نوع مناسبة للباب (رواه البخارى) وأخرجه أيضاً الترمذى وأبو داود وابن ماجه وغيرهم .

١٢٥٧ - قوله (وعنه) أى عمران بن حصين وهذا حديث آخر لعمران غير الحديث المتقدم ، لا أنها روايتان في حديث واحد ، كما توهم بعضهم وهما حديثان صحيحان ، وكل منهما مشتمل على حكم غير الحكم الذى اشتمل عليه الآخر (أنه سأل) أى عمران (النبي ﷺ عن صلاة الرجل) حال كونه (قاعداً) سؤال عمران عن الرجل خرج مخرج الغالب . فلا مفهوم له بل الرجل والمرأة في ذلك سواء ، والنساء شقائق الرجال (قال) وفي البخارى : فقال أى النبي صلى الله عليه وسلم (إن صلى) حال كونه (قائماً فهو أفضل) قال الخطابي : إنما هو في التطوع دون الفرض ، لأن الفرض لا جواز له قاعداً والمصلى يقدر على القيام ، وإذا لم يكن له جواز لم يكن لشيء من الأجر ثبات - انتهى . وقال الحافظ : حكى ابن التين وغيره عن أبي عبيد وابن الماجشون وإسماعيل القاضي وابن شعبان والاسماعيلي والداودي وغيرهم : أنهم حلوا حديث عمران على المتنفل ، وكذا نقله الترمذى عن الثورى قال : وأما المذخور إذا صلى جالساً ، فله مثل أجر القائم . وقد روى في بعض الحديث مثل قول سفيان الثورى يشير إلى ما أخرجه البخارى من حديث أبى موسى رفعه إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم ، ولهذا الحديث شواهد كثيرة (ومن صلى) أى نقلاً حال كونه (قاعداً) أى بغير عذر (فله نصف أجر القائم) قال النووى في الخلاصة : قال الملبأ هذا في صلاة النافلة أى مع القدرة على القيام . وأما الفرض فلا يجوز القعود فيه مع القدرة على القيام بالاجتماع فان عجز لم ينقص ثوابه - انتهى . (ومن صلى) حال كونه (نائماً) أى مضطجعا على هيئة التائم مع القدرة على القيام والقعود (فله نصف أجر القاعد) يستثنى من عمومه النبي صلى الله عليه وسلم فان صلاته قاعداً لا ينقص أجرها عن صلاته قائماً لحديث عبد الله بن عمرو الآتى في الفصل

.....

الثالث وقد عد الشافعية هذه المسئلة من خصائصه عليه السلام. والحديث يدل على أنه يجوز أن يتطوع مضطجعا على الجنب غير عذر أى مع القدرة على القيام والقعود. قال ابن حجر: فيه أبلغ حجة على من حرم الاضطجاع في صلاة النفل مع القدرة على القعود. وقال الطيبي: وهل يجوز أن يصلى التطوع نائما مع القدرة على القيام أو القعود فذهب بعض إلى أنه لا يجوز، وذهب قوم إلى جوازه، وأجره نصف القاعد، وهو قول الحسن، وهو الأصح والأولى لثبوته في السنة - انتهى. قلت: اختلف شراح الحديث في هذا الحديث هل هو محمول على التطوع أو على الفرض في حق غير القادر؟ فحمله الجمهور على المتطوع القادر كما تقدم وحله آخرون، ومنهم: الخطابي على المفترض الذى يمكنه أن يتحمل، فيقوم مع مشقة وزيادة ألم فجعل أجره على النصف من أجر القائم ترغيبا له في القيام لزيادة الأجر وإن كان يجوز قاعداً، وكذا في الاضطجاع. قال الخطابي في المعالم (ج ١ ص ٢٢٥) أما قوله صلاته نائما على النصف من صلاته قاعداً فأنى لأعلم أنى سمعته إلا في هذا الحديث ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في صلاة التطوع نائما، كما رخصوا فيها قاعداً، فإن صحت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من كلام بعض الرواة أدرجه في الحديث وقاسه على صلاة القاعد أو اعتبره بصلاة المريض نائما إذا لم يقدر على القعود، فإن التطوع مضطجعا للقادر على القعود جائز، كما يجوز أيضاً لاسافر إذا تطوع على راحته، فأما من جهة القياس، فلا يجوز له أن يصلى مضطجعا، كما يجوز له أن يصلى قاعداً لأن القعود شكل من أشكال الصلاة وليس الاضطجاع في شيء من أشكال الصلاة - انتهى. وقد خص الحافظ في الفتح كلام الخطابي، ثم نقل عنه أنه قال: وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المريض المفترض الذى يمكنه أن يتحمل فيقوم مع مشقة فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيبا له في القيام مع جواز قعوده - انتهى. قال الحافظ: وهو حل متجه قال: فمن صلى فرضا قاعداً وكان يشق عليه القيام أجره، وكان هو ومن صلى قائما - سواء. فلو تحامل هذا المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لمزيد أجر تكلف القيام، فلا يمتنع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على أصل الصلاة، فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم. ومن صلى النفل قاعداً مع القدرة على القيام أجره وكان أجره على النصف من أجر القائم بغير اشكال قال: ولا يلزم من اقتصار العلماء في حمل الحديث على صلاة النافلة أن لا تراد الصورة التى ذكرها الخطابي. وقد ورد في الحديث ما يشهد لها، فعند أحمد بن طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ومى حمة فعم الناس فدخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد والناس يصلون من قعود فقال صلاة القاعد نصف صلاة القائم رجاله ثقات، وعند النسائي متابع له من وجه آخر، وهو وارد في المعذور، فيحمل على من تكلف القيام مع مشقته عليه، كما يحتمل الخطابي - انتهى كلام الحافظ مختصراً. قال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الترمذى (ج ٢ ص ٢١٠) بعد نقل كلام الخطابي ما لفظه: وكل هذا تكلف وتمحل من الخطابي بناء على زعمه أنه لم يرخص أحد من أهل العلم في

رواه البخارى .

﴿ الفصل الثانى ﴾

١٢٥٨ - (١٠) عن أبى أمامة ، قال : سمعت النبى ﷺ يقول : من أوى إلى فراشه طاهرا ، وذكر الله حتى يدركه النعاس ، لم يتقلب ساعة من الليل يسأل الله فيها خيرا من خير الدنيا والآخرة ، إلا أعطاه إياه .

صلاة التطوع نائما ، فحاول تأول الحديث ليخرجه عن معناه أو التشكيك في صحة اللفظ في النائم . والحديث حجة على أقوال العلماء ، وليست أقوالهم حجة على الحديث ، ومع ذلك فإن ما لم يعلمه الخطابي من أقوال العلماء في هذا علمه غيره ، فقد نقل الشوكاني عن الحافظ العراقي قال : أما نبي الخطابي وابن بطلان للخلاف في صحة التطوع مضطجعا للقادر فمردود ، فإن في مذهب الشافعية وجهين : الأصح منهما الصحة . وعند المالكية فيه ثلاثة أوجه : أحكامها القاضى عياض في الإكمال . أحدها الجواز مطلقا في الاضطراب ، والاختيار للصحيح والمريض بظاهر الحديث ، وهو الذى به صدر القاضى كلامه . وقد روى الترمذى بإسناده عن الحسن البصرى جوازه ، فكيف يدعى مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاق - انتهى . قلت : الظاهر عندى هو قول الجمهور ، فالحديث محمول على المتطوع القادر ، والراجح أنه يجوز صلاة التطوع مضطجعا مع القدرة على القيام أو القعود لظاهر الحديث ، والله أعلم (رواه البخارى) وأخرجه أيضا أحمد و الترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والبيهقى (ج ٢ ص ٣٠٨ - ٤٩١) .

١٢٥٨ - قوله (من أوى) بالقصر ويمد (إلى فراشه) أى أناه لينام في النهاية . أوى وآوى بمعنى واحد يقال أويت إلى المنزل وأويت إليه وأويت غيرى وآويته . وأنكر بعضهم المقصور المتعدى . وقال الأزهري : هي لغة فصيحة . وقال النووي : إذا أوى إلى فراشه فقصور . وأما آوانا فممدود . وهذا هو الصحيح المشهور الفصيح . وحكى القصر فيهما وحكى المد فيهما ، كذا في المراقبة (طاهراً) أى متوضأ (وذكر الله) بلسانه أى نوع من الأذكار . ولفظ الترمذى : يذكر الله ، وهي جملة حالية (حتى يدركه النعاس) بضم النون يعنى حتى ينام (لم يتقلب) من النقلاب أى من جنب إلى جنب . وقال القارى : أى لم يتردد ذلك الرجل على فراشه ، وفي عمل اليوم والليلة لم يتقلب أى من الانقلاب ، قيل : المراد من الانقلاب هنا الاستيقاظ والانتباه من النوم (ساعة) بالنصب أى في ساعة (يسأل الله) حال من فاعل « يتقلب » (فيها) أى في تلك الساعة (خيرا) الخير هنا ضد الشر (من خير الدنيا والآخرة) المراد من الخير الثانى الجنس ، والتنوين في الأول للتنكير (إلا أعطاه إياه) قال الطيبى :

ذكره النووي في كتاب الأذكار برواية ابن السني .

١٢٥٩ - (١١) وعن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : عجب ربنا من رجلين :

رجل ثار عن وطائه ولحافه من بين حبه وأمله الى صلاته ، فيقول

هو أيضاً حال من يسأل ، وجاز لأن الكلام في سياق النفي يعني لا يكون للسائل حال من الأحوال في أي زمان من الليل الا كونه معطى إياه أي ما طلب فلا يجيب (ذكره النووي) وفي بعض النسخ : النواوي بالآلف (في كتاب الأذكار) (ص ٧٥) في باب ما يقوله إذا أراد النوم واضطجع على فراشه (برواية ابن السني) هو الامام الحافظ الثقة أبو بكر أحمد بن محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن اسباط الدينوري، مولى جعفر بن أبي طالب الهاشمي المعروف بابن السني ، بضم السين المهملة . وتشديد النون المكسورة . قيل : نسبة إلى العمل بالسنة ، وهو صاحب كتاب عمل اليوم والليلة . وراوى سنن النسائي سمع النسائي وأبا خليفة الجمحي وزكريا الساجي وغيرهم ، وأكثر الترحال . روى عنه خلق كثير كان ديناً خيراً صدوقاً عاش بضعاً وثمانين سنة . قال القاضي : أبو زرعة روح بن محمد سبط ابن السني سمعت عمي علي بن أحمد بن محمد يقول : كان أبي يكتب الحديث فوضع القلم في أنبوبة المحبرة ورفع يديه يدعو الله تعالى فات ، وذلك في آخر سنة أربع وستين وثلاث مائة . وروى ابن السني هذا الحديث في آخر عمل اليوم والليلة في باب ما يقول إذا أخذ مضجعة (ص ٢٢٩) من طريق شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، ومن هذا الطريق أخرجه الترمذي في الدعوات ، وقال : حديث حسن . وقد روى هذا أيضاً عن شهر بن حوشب عن أبي ظبية عن عمرو بن عبسة عن النبي ﷺ - انتهى . قال المنذري في كتابه عمل اليوم والليلة : صنف العلماء في عمل اليوم والليلة والدعوات كتباً كثيرة ومن أحسنها للامام أبي عبد الرحمن النسائي ، وأحسن منه لصاحبه الحافظ أحمد بن محمد المعروف بابن السني الدينوري المتوفى سنة أربع وستين وثلاثمائة ، وهو أجمع الكتب في هذا الفن لكنها مطولة قال : فحذفت الأسانيد لضعف مهم الطالبين - انتهى . وقد ورد في الباب أحاديث ، ذكرها ابن السني والمنذري والهيتمي .

١٢٥٩ - قوله (عجب ربنا) قيل العجب روعة تعترى الانسان عند استعظام الشيء ، والعجب لله بمعنى مجرد الاستعظام . قال الطيبي : أي عظم ذلك عنده وكبر لديه . وقيل : عجب ربنا أي رضى وأتاب ، والاول أوجه لقوله : أنظروا الى عهدي على وجه المباهاة - انتهى . (من رجلين) قال القاري : أي رضى واستحسن فلهما (رجل) بالجر ، بدل ، وجوز الرفع ، فالتقدير أحدهما أو منهما أو هما رجل (ثار) أي قام على سرعة بهمة ونشاط ورغبة (عن وطائه) بكسر الواو أي فراشه اللين (ولحافه) بكسر اللام أي ثوبه الذي فوقه . قيل : اللحاف كل ما يلتحف به أي يغطي واللباس الذي فوق ما سواه (من بين حبه) بكسر الحاء المهملة أي محبوبه (فيقول

الله للملائكة: أنظروا الى عبدى، ثار عن فراشه ووطائه من بين حبه وأمله الى صلاته، رغبة فيما عندى، وشفقا مما عندى، ورجل غزا في سبيل الله فانهزم مع أصحابه، فلم ماعليه في الانهزام وماله في الرجوع، رجع حتى هريق دمه، فيقول الله للملائكة: أنظروا الى عبدى رجع رغبة فيما عندى، وشفقا مما عندى حتى هريق دمه. رواه في شرح السنة.

(الفصل الثالث)

١٢٦٠ - (١٢) وعن عبد الله بن عمرو، قال: حدثت أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الرجل قاعدة نصف الصلاة.

الله للملائكة) أى مباهاة لعبده (أنظروا الى عبدى) أى نظر الرحمة المترتب عليه الاستغفار له والشفاعة والاضافة للشرىف، وأى تشريف أو تفكروا فى قيامه من مقام الراحة (رغبة) أى لا رياء وسعة بل ميلا (فيما عندى) من الجنة والثواب، أو من الرضاء واللقاء يوم المآب (وشفقا) أى حذرا وخوفا (عما عندى) من الجحيم وأنواع العذاب، أو من السخط والحجاب (ورجل) بالوجهين (غزا فى سبيل الله) أى مخلصا لوجه الله (فانهزم) أى غلب وهرب (فلم ماعليه) أى من الائتم أو من العذاب (فى الانهزام) إذا كان بغير عذر له فى المقام (وماله) أى وعلم ماله من الثواب والجزاء (فى الرجوع) أى فى الاقبال على محاربة الكفار ولو كانوا أكثر منه فى العدد وأقوى عنه فى العدد (فرجع) أى حسبة لله وجاهد (حتى هريق) أى صب، والهاء بدل من الهمزة (دمه) يعنى قتل واستشهد. والحديث من أدلة استحباب قيام الليل ونفضيته (رواه) صاحب المصاييح (فى شرح السنة) أى باسناده. وأخرجه أيضا أحمد وأبو يعلى والطبرانى وابن حبان فى صحيحه. قال العراقى: واسناده جيد. وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٥٥) اسناده حسن، ونقل القارى عن الجزرى أنه قال: رواه أحمد باسناد صحيح، فيه عطاء بن السائب، وروى له الأربعة، والبخارى متابعة، ورواه الطبرانى - انتهى.

١٢٦٠ - قوله (حدثت) بصيغة المجهول أى حدثنى ناس من الصحابة (صلاة الرجل قاعدة نصف

الصلاة) أى قائما، والمعنى صلاة القاعد لغير عذر فيها نصف ثواب صلاة القائم، فيتضمن صحة صلاة القاعد ونقصان أجرها. قال النووي: هذا الحديث محمول على صلاة النفل قاعدة مع القدرة على القيام فهذا له نصف ثواب القائم. وأما إذا صلى النفل قاعدة أمجزه عن القيام فلا ينعص ثوابه بل يكون كثوابه قائما. وأما الفرض فإن صلاته قاعدة مع القدرة على القيام لم يصح، فلا يكون فيه ثواب بل يأثم وإن صلى الفرض قاعدة أمجزه عز

قال : فأتيته فوجدته يصلي جالسا ، فوضعت يدي على رأسه . فقال : مالك يا عبد الله ابن عمرو ؟ قلت : حدثت يا رسول الله ! أنك قلت : صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة ، وأنت تصلي قاعداً . قال : أجل ، ولكني لست كأحد منكم . رواه مسلم .

١٢٦١ - (١٣) وعن سالم بن أبي الجعد ، قال : قال رجل من خزاعة : ليتني صليت فاسترحمت ،

القيام أو مضطجعا لعجزه عن القيام والقعود فتوابه كثوابه قائما لا ينقص فيتعين حمل الحديث في تصنيف الثواب على من صلى النفل قاعداً مع قدرته على القيام هذا تفصيل مذهبنا ، وبه قال الجمهور في تفسير هذا الحديث وحكاة عياض عن جماعة ، منهم الثوري وابن الماجشون - انتهى مختصرا . (فوضعت يدي) الظاهر أنه فعل ذلك بعد فراغه صلى الله عليه وسلم من الصلاة إذ ما يظن به ذلك قبله (على رأسه) أي ليتوجه إليه ، وكأنه كان هناك مانع من أن يحضر بين يديه ، ومثل هذا لا يسمى خلاف الأدب عند طائفة العرب لعدم تكلفهم وكال تألفهم ، قاله القاري . وقيل : هذا على عادة العرب فيأبعتون به . وقيل : كان ذلك في عاداتهم فيما يستغربونه ويتعجبون منه ، كفعل المستغرب للشيء المتعجب من وقوعه مع من استغرب منه . ونظيره أن بعض العرب كان ربما لمس لحيته الشريفة عند مفارضة معه . وقيل : صدر ذلك عنه من غير قصد منه استغرابا وتعجبا (فقال مالك) أي ما شأنك وما عرض لك (على نصف صلاة القائم) أي يقاس صلاة الرجل قاعداً على نصف صلاته قائما في الثواب (وأنت تصلي قاعداً) أي فكيف اخترت نقصان الأجر مع شدة حرصك على تكثيره (قال أجل) أي نعم قد قلت ذلك (ولكني لست كأحد منكم) أي ذلك الذي ذكرت من أن صلاة الرجل قاعداً على نصف صلاته قائما هو حكم غيري من الأمة فهو مختص بهم . وأما أنا فخارج عن هذا الحكم ويقبل ربي مني صلاتي قاعداً مقدار صلاتي قائماً ، فصلاتي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام في تمام الأجر وكال الثواب كصلاتي قائماً ، أو ذلك من خصائصي لما اختص به من غاية التوجه والحضور والمعرفة والقرب فلا تقيسوني على أحد ولا تقيسوا أحداً علي . قال النووي : هذا من خصائصه ﷺ فجعلت نافلة قاعداً مع القدرة على القيام كنافلته قائماً تشرافاً له ، كما خص بأشياء معروفة في كتب أصحابنا وغيرهم وقد استقصيتها في أول كتاب تهذيب الاسماء واللغات (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي .

١٢٦١ - قوله (وعن سالم بن أبي الجعد) الغطفاني الأشجعي ، مولا م الكوفي ، ثقة من أوساط التابعين

مات سنة سبع ، أو ثمان وتسعين ، وقيل : مائة أو بعد ذلك (من خزاعة) بضم الخاء المعجمة وبالزاي ، قبيلة ، وهو صفة رجل (ليتني صليت فاسترحمت) أي بالاشتغال بالصلاة لكونها مناجاة مع الرب تعالى ، أو بالفراغ

فَكَأَمَّهُمْ عَابُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَقِمِ الصَّلَاةَ يَا بِلَالُ! أَرْحْنَا بِهَا.
رواه أبو داود.

(٣٥) باب الوتر

منها لا اشتغال الذمة بها قبل الفراغ عنها (فَكَأَمَّهُمْ) أى بعض الحاضرين (عَابُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ) لأن ظاهر كلامه يدل على أن الصلاة ثقيلة وشاقة عليه فيطلب الاستراحة بعد رفعها. قال في اللغات عَابُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ لما تبادر إلى أفهامهم من طريبات الكسل والثقل كأنه قال يا ليتنى صليت فاسترحت ونمت فأنى لم اطق انتظارها، وقال الطيبي: أى عَابُوا تَمْنِيهِ الاستراحة في الصلاة وهي شاقة على النفس وثقيلة عليها ولعلمهم نسوا قوله تعالى: ﴿وإنها لكبيرة إلا على الشاكرين﴾ (٤٥: ٢) (فَقَالَ) أى الرجل الخزاعي (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ أَقِمِ الصَّلَاةَ يَا بِلَالُ أَرْحْنَا بِهَا) أى لست أريد ما فهمتم حاشا ذلك، بل أردت ما أرادته رسول الله ﷺ بقوله يا بِلَالُ أَرْحْنَا بِهَا فاستكنوا، واعلم أنه ذكر في معنى قوله ﷺ أَرْحْنَا بِهَا يا بِلَالُ وجهان: أحدهما أن أذن بالصلاة حتى نستريح بأدائها من شغل القلب فيها. وثانيهما أنه كان اشتغاله ﷺ بالصلاة راحة له، فانه كان يعد غيرها من الأعمال الدنيوية تعباً، فكان يستريح بالصلاة لما فيها من مناجاة الله تعالى، ولذا قال وجعلت قرة عين لي في الصلاة وما أقرب الراحة من قرة العين وهذان المعنيان المذكوران في النهاية، والفرق بينهما أن الراحة في الأول بخلاص الذمة بالأداء عن تعب الاشتغال بالصلاة، وتعلق القلب بها. وفي الثاني الراحة بوجود الصلاة ولذة المناجاة وشهود الحق الذي كان يحصل فيها، ولا شك أن الحمل على المعنى الثاني أنسب وأليق بمقامه ﷺ (رواه أبو داود) في كتاب الأدب، وسكت عليه هو، والمنذرى.

(باب الوتر) أى صلاة الوتر، وبيان وقته، وعدد ركعاته، وقراءته، وقضائه، وقنوته. وكونه واجبا أو سنة وغير ذلك مما يشتمل عليه أحاديث الباب من الأمور المتعلقة بالوتر، كمشروعية الركعتين بعده جالسا، وما يقال بعد الفراغ منه من التسبيح، والوتر بكسر الواو الفرد أو ما لم يتشفع من العدد وافتحها الشار، وفي لغة مترادفان. قال ابن التين: أخلف في الوتر في سبعة أشياء: في وجوبه، وعدده، واشتراط النية فيه، واختصاصه بقراءة، واشتراط شفع قبله، وفي آخر وقته، وصلاته في السفر على الدابة. قال الحافظ: وفي قضاءه، والقنوت فيه، وفي محل القنوت منه، وفيما يقال فيه وفي فصله ووصله، وهل تسن ركعتان بعده، وفي صلاته من قعود، وفي أول وقته، وفي كونه أفضل صلاة الطلوع أو الرواتب أفضل منه، أو خصوص ركعتي الفجر - انتهى. وقد ذكر المصنف من الأحاديث ما يحيج في شرحها بيان أكثر هذه الأشياء.

﴿ الفصل الأول ﴾

١٢٦٢ - (١) عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الليل مثنى مثنى ،

١٢٦٢ - قوله (صلاة الليل) الحديث خرج جوابا لسؤال ، في رواية للبخاري : أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال كيف صلاة الليل فقال مثنى مثنى . قال الحافظ : وقد تبين من الجواب أن السؤال وقع عن عددها أو عن الفصل والوصل . وفي رواية محمد بن نصر قال قال رجل يا رسول الله كيف تأمرنا أن نصلي من الليل . وقيل : جوابه بقوله « مثنى » يدل على أنه فهم من السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية . قال الحافظ : فيه نظر وأولى ما فسر به الحديث من الحديث (مثنى) بلا تنوين ، لأنه غير منصرف لتكرار العدل فيه ، قاله صاحب الكشاف . وقال آخرون : ومنهم سيويوه للعدل والوصف وهو يفيد التكرار ، لأنه بمعنى اثنين اثنين . وأما إعادة مثنى الثاني فللمبالغة في التأكيد ، وإلا فالتكرار يكنى في إفادته مثنى الأول ، وهو خبر لفظا ، لكن معناه الأمر والدب . والمقصود أنه ينبغي للصلي أن يصليها ركعتين ركعتين . قال الحافظ : وقد فسر ابن عمر راوى الحديث فمضى مسلم من طريق عقبة بن حريث قال قلت : لابين عمر ما معنى مثنى مثنى . قال تسلم من كل ركعتين وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين ، لأن راوى الحديث أعلم بالمراد به ، وما فسر به هو المتبادر إلى الفهم ، لأنه لا يقال في الرباعية مثلا أنها مثنى - انتهى . قلت : ويؤيد حمله على الفصل بالسلام بين كل ركعتين حديث المطلب بن ربيعة مرفوعا عند أحمد بلفظ : الصلاة مثنى مثنى وتشهد وتسلم في كل ركعتين الخ . ويؤيده أيضا ما تقدم من حديث عائشة في باب صلاة الليل كان يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين . ويؤيده أيضا حديث ابن عباس عند ابن خزيمة في قصة مبيته في بيت خاله ميمونة حيث وقع فيه التصريح بالفصل ، ولفظه : يسلم من كل ركعتين . وحديث أبي أيوب عند أحمد أن رسول الله ﷺ كان إذا قام يصلي من الليل صلى أربع ركعات لا يتكلم ولا يأمر بشيء . ويسلم بين كل ركعتين . وأما حديث عائشة عند البخاري وغيره يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، فليس فيه دليل على الوصل ، وقد اعترف بذلك الشيخ محمد أنور حيث قال : لا دليل فيه للحنفية في مسألة أفضلية الأربع ، فإن الانصاف خير الأوصاف ، وذلك لأن الأربع هذه لم تكن بسلام واحد ، بل جمع الراوى بين الشفعين لتناسب بينهما نحو كونهما في سلسلة واحدة بدون جلسة في البين كالترويحة في التراويح ، فانها تكون بعد أربع ركعات ، هكذا شرح به أبو عمر في التمهيد - انتهى . واستدل بالحديث على تعين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل . قال ابن دقيق العيد في شرح العمدة (ج ٢ ص ٨٣) أخذ به مالك في أنه لا يزداد في صلاة النفل على ركعتين ، وهو ظاهر هذا اللفظ في صلاة الليل ، وقد

.....

ورد حديث آخر صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، وإنما قلنا إنه ظاهر اللفظ لأن المبتدأ محصور في الخبر ، فيقتضى ذلك حصر صلاة الليل فيما هو مثنى وذلك هو المقصود إذ هو ينافي الزيادة لما انحصرت صلاة الليل في المثنى - انتهى . وقال الأمير اليافعي : قال مالك لا تجوز الزيادة على اثنين ، لأن مفهوم الحديث الحصر ، لأنه في قوة ما صلاة الليل إلا مثنى مثنى ، لأن تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الأغلب - انتهى . ويجوز الزيادة على الركعتين عند الشافعي وأحمد وأبي حنيفة ، لما صح وثبت عن النبي ﷺ أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ، وحمل الحديث عند الشافعي وأحمد على أنه لبيان الأفضل ، لما صح من فعله ﷺ يخالف ذلك ، ويحتمل أن يكون للإرشاد إلى الاختلاف إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الأربع فما فوقها لما فيه من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمر مهم ، ومعملة عند الحنفية الحصر في الإشباع يعني لا يجوز الجلوس على الأكثر أو الأقل من ركعتين . قال في الهداية : ومعنى ما رواه شعبا لا وراً ، وقد تقدم الرد عليه في كلام الحافظ واستدل به أيضاً على عدم نقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر . واختلفوا فيه أيضاً فقال مالك وأبو حنيفة : التطوع بركعة واحدة باطل ، إلا أنها اختلفا في الوتر فقال مالك بالجواز ، وأبو حنيفة بالمنع . وذهب الشافعي وأحمد إلى جواز التطوع بركعة فردة ، واستدل بعض الشافعية للجواز بعموم قوله الصلاة خير موضوع فن شاء استكثر ومن شاء استقل ، صححه ابن حبان وقد اختلف من رأى الزيادة على الركعتين في النافلة في الفصل والوصل أيهما أفضل فذهب الشافعي وأحمد إلى أن الفصل في صلاة الليل والنهار أفضل ، واستدل لهما بما رواه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر مرفوعاً صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وتعقب بأن أكثر أئمة الحديث أعلاوا زيادة قوله والنهار وضعفوها ، لأنها من طريق على الأزدي البارق عن ابن عمر ، وهو ضعيف عند ابن معين . روى محمد بن نصر في سوائاته وابن عبد البر في التمهيد عن يحيى بن معين أنه قال صلاة النهار أربع لا تفصل بينهما ، فقليل له إن ابن حنبل يقول صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، فقال بأي حديث ؟ فقليل له بحديث الأزدي عن ابن عمر فقال ومن على الأزدي ؟ حتى أقبل هذا منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتطوع بالنهلهل أربعاً لا يفصل بينهما ، لو كان حديث الأزدي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر يعني مع شدة اتباعه . وقال الترمذي : وروى الثقات عن ابن عمر عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه صلاة النهار وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها . وقال الدارقطني في الملل : إنها وهم . وقال الحافظ : روى ابن وهب بإسناد قوى عن ابن عمر قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى موقوف . أخرجه ابن عبد البر من طريقه فلعل الأزدي اختلط عليه الموقف بالمرفوع ، فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً - انتهى . قلت : قد صححها ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وقال رواها ثقات . وقال الخطابي : إن سبيل الزيادة

فاذا خشى أحدكم الصبح، صلى ركعة واحدة، توتر له ما قد صلى.

من الثقة أن تقبل . وقال البيهقي: هذا حديث صحيح ، وقد صححه البخاري لما سئل عنه ، ثم روى ذلك بسنده إليه قال وقد روى عن محمد بن سيرين عن ابن عمر مرفوعاً بإسناد كلهم ثقات - انتهى كلام البيهقي ، وله طرق وشواهد ، وقد ذكر بعض ذلك الحافظ في التلخيص وذهب أبو حنيفة إلى أن الأفضل فيها أربع أربع ولم أر حديثاً صحيحاً صريحاً يدل على أفضلية ذلك في الليل والنهار وذهب بعضهم إلى أن الأفضل في صلاة الليل مثنى مثنى ، وأما في صلاة النهار فأربع أربع ، وهو قول الثوري وابن المبارك وإسحاق وأبي يوسف ومحمد ، واستدل لهم بمفهوم حديث ابن عمر صلاة الليل مثنى مثنى قالوا إنه يدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجع ، وعلى تقدير الأخذ به فليس بمنحصر في أربع ، وبأنه خرج جواباً للسؤال عن صلاة الليل فقيد الجواب بذلك مطابقة للسؤال ، واستدلوا أيضاً بما تقدم من حديث أبي أيوب مرفوعاً أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم ، وقد أسلفنا الكلام فيه مع الجواب عن هذا الاستدلال والاولى عندي أن تكون صلاة الليل مثنى مثنى ، لكونه أجاب به السائل ، ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقاً ، وأما صلاة النهار فإن شاء صلى أربعاً بسلام واحد أو بسلامين لحديث علي الأزدي ، ولحديث أبي أيوب وقد عرفت ما فيها من الكلام (فاذا خشى أحدكم الصبح) أي فوت الوتر بطلوع الفجر وظهوره (صلى ركعة واحدة توتر) أي هذه الركعة الفردة (له) أي لأحدكم (ما قد صلى) أي تجعل تمام ما صلى وترأ ، فإن تلك الواحدة كما أنها بذاتها وتر ، كذلك يصير بها جميع صلاة الليل وترأ ، قال ابن الملك : أي تجعل هذه الركعة الصلاة التي صلاحها في الليل وترأ بعد أن كانت شفعا ، والحديث حجة للشافعي في قوله : الوتر ركعة واحدة ، وتعقبه القاري بما نقله عن ابن الهمام أن نحو هذا كان قبل أن يستقر أمر الوتر ، وفيه أنه لا دليل على أن هذا كان قبل استقرار أمر الوتر ، ولا على أن الوتر محصور في ثلاث ركعات ، فهو مردود على ابن الهمام . قال السندي : في حاشية النسائي قوله : فاذا خشيت الصبح فواحدة ، ظاهر الحديث مع أحاديث آخر يفيد جواز الوتر بركعة واحدة ، كما هو مذهب الجمهور ، والقول بأنه كان ثم نسخ إثباته مشكل - انتهى . ووقع في رواية للبخاري : صلاة الليل مثنى مثنى ، فاذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت وفيه رد على من ادعى من الحنفية أن الوتر بواحدة مختص بمن خشى طلوع الفجر ، لأنه علقه بإرادة الانصراف ، وهو أعم من أن يكون لخشية طلوع الفجر أو غير ذلك واعلم أنه ذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد إلى صحة الايتار بركعة واحدة إلا أن مالكا اشترط تقدم الشفع قبلها ، فكان الوتر عنده ثلاث ركعات بتسليمتين وجوباً ، ففي المدونة قال مالك : لا ينبغي لأحد أن يوتر بواحدة ليس قبلها شيء . لا في حضر ولا في سفر ، لكن يصلى ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة - انتهى . قال

.....

الحافظ: واستدل بقوله توتر له ما قد صلى على تعين الشفع قبل الوتر، وهو عن المالكية بناء على أن قوله ما قد صلى أى من النفل، وحمله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو أعم من النفل والفرض، وقالوا أن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة، ويؤيده حديث أبي أيوب مرفوعاً الوتر حق فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة. أخرجه أبو داود والنسائي، وصححه ابن حبان والحاكم، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نفل قبلها، ففي كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها، وسيأتي في الدعوات أى عند البخارى حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعداً أوتر بركعة، وسيأتي في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة، وأن ابن عباس استصوبه، وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله: إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك، وكأنه أراد فقهاءهم. انتهى كلام الحافظ. وقد ذكر محمد بن نصر في قيام الليل آثاراً كثيرة عن السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم في الوتر بركعة من أحب الوقوف عليها رجع إليه. قال الشوكاني في النيل نقلًا عن الحافظ العراقي: ومن كان يوتر بركعة من الصحابة الخلفاء الأربعة وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبوموسى الأشعري وأبو الدرداء وحذيفة وابن مسعود وابن عمر وابن عباس ومعاوية وتميم الدارى وأبو أيوب الأنصارى وأبو هريرة وفضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن الحارث القارى، وهو مختلف في صحته. وقد روى عن عمر وعلى وأبي وابن مسعود الايتار بثلاث متصلة، وعن أوتر بركعة سالم بن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة والحسن البصرى ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعقبة بن عبد الغافر وسعيد بن جبيرة ونافع بن جبيرة بن مطعم وجابر بن زيد والزهرى وربيعه بن أبي عبد الرحمن وغيرهم، ومن الأئمة مالك والشافعى والأوزاعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وابن حزم. انتهى. واستدل لهم فيما قالوا من جواز الايتار بركعة واحدة فردة، بحديث ابن عمر هذا، ويحدثه الآتى بعد ذلك، وبحديث عائشة السابق في باب صلاة الليل يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة، فانه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الأخيرة، فهو كالنص في موضع النزاع، وبحديث أبي أيوب الآتى في الفصل الثانى، وبحديث ابن عباس عند مسلم الوتر ركعة من آخر الليل، وبحديث القاسم بن محمد عن عائشة أن النبي ﷺ أوتر بركعة. رواه الدارقطنى وإسناده صحيح، وبما روى الطحاوى من طريق سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمه وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله. قال الحافظ في الفتح: وإسناده قوى، وذكره في التلخيص (ص ١١٧) بلفظ: أن النبي ﷺ كان يفصل بين الشفع والوتر، ثم قال رواه أحمد وابن حبان وابن السكن في صحيحيهما، والطبرانى من حديث إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر به، وقواه أحمد. قال في الفتح: ولم يمتد الطحاوى عنه إلا باحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمه أى التسليم

.....

التي في التشهد ، ولا يخفى بعد هذا التأويل - انتهى . وبحديث ابن عباس أن النبي ﷺ أوتر بركة ، رواه ابن حبان من طريق كريب ، ذكره في التلخيص وفي هذه الأحاديث رد على ابن الصلاح فيما قال لا نعلم في روايات الوتر مع كثرتها أنه عليه السلام أوتر بواحدة فحسب وذهب أبو حنيفة إلى أن الوتر ثلاث ركعات موصولة بتشهدين وتسليمة واحدة لا أقل منها ولا أكثر ، فالوتر عنده كصلاة المغرب يجلس في الثانية ثم يقوم دون تسليم ويأتي بالثالثة ثم يجلس ويتشهد ويسلم . واستدل له بالأحاديث التي تدل على الإبتار بثلاث ركعات ، كحديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر . أخرجه النسائي والحاكم (ج ١ ص ٣٠٤) والدارقطني والبيهقي (ج ٣ ص ٣١) بإسناد حسن ، وكحديث أبي بن كعب عند النسائي بلفظ : يوتر بسبح اسم ربك الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد لا يسلم إلا في آخرهن . وقد بين في عدة طرق أن السور الثلاث بثلاث ركعات وكحديث ابن أبي هريرة عند النسائي أيضاً نحوه وفيه أن هذه الأحاديث ليس فيها ما يدل على الحصر في الإبتار بالثلاث وأنه لا يجوز أقل منها ولا أكثر ، وليس فيها تصريح بالجلوس في الركعة الثانية ، بل في رواية عائشة عند الحاكم (ج ١ ص ٣٠٤) على ما نقله الحافظ في الفتح والتلخيص ، والزرقاتي في شرح المواهب اللدنية ، والذهبي في تلخيص المستدرک ، وقد صوب ذكرها النيموي في تعليق التعليق ، وذكرها أيضاً البيهقي (ج ٣ ص ٣١) نفي الجلوس في الثانية . ولفظها : كان النبي ﷺ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن ، وكذا ينفيه حديث النهي عن التشبه بصلاة المغرب ولم أجد حديثاً مرفوعاً صحيحاً صريحاً في إثبات الجلوس في الركعة الثانية عند الإبتار بثلاث واستدل له أيضاً بحديث النهي عن البتراء وسيأتي الجواب عنه . قال الحافظ في الفتح : وحمل الطحاوي قول عائشة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ومثله على أن الركعة مضمومة إلى الركعتين قبلها ولم يتمسك في دعوى ذلك إلا بالنهي عن البتراء . أخرجه ابن عبد البر في التمهيد عن عبد الله بن محمد بن يوسف نا أحمد بن محمد بن اسماعيل بن الفرغ نا أبي نا الحسن بن سليمان قبطية نا عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد أن النبي ﷺ نهى عن البتراء أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها . وأجيب عنه بوجوه : أحدها أنه حديث ضعيف ، فإن في سنده عثمان ابن محمد . قال عبد الحق في أحكامه بعد ذكره من جهة ابن عبد البر الغالب على حديث عثمان بن محمد بن ربيعة الوهم . وقال ابن القطان في كتاب الوهم والايهام : هذا حديث شاذ لا يعرج عليه مالم يعرف عدالة رواه ، وعثمان بن محمد ابن ربيعة الغالب على حديثه الوهم . والثاني أنه معارض بما رواه ابن ماجه والطحاوي ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي عن المطلب بن عبد الله المخزومي أن رجلاً سأل ابن عمر عن الوتر فأمره بثلاث يفصل بين شفعه ووتره

متفق عليه .

١٢٦٣ - (٢) وعنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : الوتر ركعة من آخر الليل . رواه مسلم .

١٢٦٤ - (٣) وعن عائشة ، قالت كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، يوتر من ذلك بخمس ،

بتسليمة فقال الرجل إني أخاف أن يقول الناس هي البتيرة فقال ابن عمر هذه سنة الله ورسوله ، فهذا يدل على أن الوتر بركعة بعد ركعتين قد وجد من النبي ﷺ . والثالث أنه معارض بحديث أبي أيوب الآتي بلفظ : من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل . والرابع أن البتيرة فسر ابن عمر بعدم اتمام الركوع والسجود ، هكذا أخرجه البيهقي في المعرفة بسنده عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي منصور مولى سعد بن أبي وقاص قال سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل فقال يا بني هل تعرف وتر النهار قلت نعم هو المغرب قال صدقت وتر الليل واحدة بذلك أمر رسول الله ﷺ فقلت يا أبا عبد الرحمن أن الناس يقولون هي البتيرة قال يا بني ليست تلك البتيرة إنما البتيرة أن يصلي الرجل الركعة يتم ركوعها وسجودها وقيامها ثم يقوم في الأخرى ولا يتم لها ركوعاً ولا سجوداً ولا قياماً فتلك البتيرة - انتهى . وقال ابن حزم في المحلى (ج ٣ ص ٤٨) ولم يصح عن النبي ﷺ نهى عن البتيرة ولا في الحديث على سقوطه بيان ماهي البتيرة ، وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعشى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس الثلاث بتيرة يعني في الوتر فعادت البتيرة على المحتج بالخبر الكاذب فيها - انتهى . وقال النووي في الخلاصة : حديث محمد بن محمد بن كعب القرظي في النهي عن البتيرة ضعيف ومرسل - انتهى **والحق** عندى أن الأمر في ذلك واسع ، فيجوز الايتار بركعة واحدة فردة وبثلاث مفصولة وموصولة ، لكن بقعدة واحدة وبخمس وبسبع وبتسع وكل ذلك ثابت بالأحاديث الصحيحة الثابتة وارجع إلى المحلى (ج ٣ ص ٤٢ - ٤٨) (متفق عليه) وأخرجه أيضاً أحمد ومالك والترمذي وأبوداود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ٢١ ، ٢٢) وغيرهم .

١٢٦٣ - قوله (الوتر ركعة) هذا نص في مشروعية الايتار بركعة واحدة وأن أقل الوتر ركعة .

قال الطيبي : أى منشأة (من آخر الليل) يعنى آخر وقتها آخر الليل أو وقتها المختار بعض اجزاء آخر الليل (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد وأبوداود والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ٢٢) وأخرجه ابن ماجه بلفظ: ركعة قبل الصبح .

١٢٦٤ - قوله (يصلى من الليل) أى بعضه ، كما قاله الطيبي (ثلاث عشرة ركعة) ثمان ركعات منها بأربع

تسليكات (يوتر من ذلك) أى من مجموع ثلاث عشرة أو من ذلك العدد المذكور (بخمس) أى يصلى خمس ركعات

لا يجلس في شيء إلا في آخرها.

بنية الوتر (لا يجلس في شيء) أى للتشهد (إلا في آخرها) أى لا يجلس في ركعة من الركعات الخمس إلا في آخرهن، وفيه دليل على مشروعية الايتار بخمس ركعات بقعدة واحدة، وهذا أحد أنواع ايتاره عليه السلام، كما أن الايتار بواحدة أحدهما كما أفاده حديثها السابق في باب صلاة الليل، وعلى أن القعود على آخر كل ركعتين غير واجب، ففيه رد على من قال بتعيين الثلاث وبوجوب القعود بعد كل من الركعتين. قال الترمذى: وقد رأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الوتر بخمس، وقالوا لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن، وروى محمد بن نصر في قيام الليل عن اسماعيل بن زيد أن زيد بن ثابت كان يوتر بخمس ركعات لا ينصرف فيها (أى لا يسلم). وقال الشيخ سراج أحمد السرهندى في شرح الترمذى: وهو مذهب سفيان الثورى، وبعض الأئمة - انتهى. قال الشيخ أحمد شاكر فى تعليقه على الترمذى: وهو الظاهر من كلام الشافعى ومذهبه، فقد حكى الربيع بن سليمان فى (اختلاف مالك والشافعى) الملحق بكتاب الأم (ج ٧ ص ١٨٩) أنه سأل الشافعى عن الوتر بواحدة ليس قبلها شيء فقال الشافعى نعم، والذي اختار أن أصلى عشر ركعات ثم أوتر بواحدة. ثم حكى الحجة عنه فى ذلك ثم قال قال الشافعى: وقد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا فى الآخرة^١ منهن فقلت للشافعى فما معنى هذا؟ قال هذه نافلة يسع أن يوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن أضيق غيره، وانظر المجموع للنووى (ج ٤ ص ١٢، ١٣) فقد رجح جواز هذا لدلالة الأحاديث الصحيحة عليه - انتهى. والحديث مشكل على الخفية جدا فانهم قالوا بوجوب القعود والتشهد بعد كل من الركعتين فى الفرض والنفل جميعا وأجابوا عنه بوجوه كلها مردودة باطلة أحدها أن المعنى لا يجلس فى شيء للسلام بخلاف ما قبله من الركعات، ذكره القارى. وقد رده صاحب البذل حيث قال: وفيه نظر لأن الخفية قائلون بأن الوتر ثلاث لا يجوز الزيادة عليها فإذا صلى خمس ركعات، فإن نوى الوتر فى أول التحريمة لا يجوز ذلك، لأن الزيادة على الثلاث ممنوعة، وإن نوى النفل فى أول التحريمة لا يودى الوتر بنية النفل، وإن قيل إنها كانت فى ابتداء الاسلام ثم استقر الأمر على أن الوتر ثلاث ركعات فينافيه ما سياتى من حديث زرارة بن أوفى عند أبى داود فلم تزل تلك صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدن فقص من التسع ثنتين فجعلها إلى الست والسبع وركعتيه وهو قاعد حتى قبض على ذلك. وثانيها أن المنى جلسة الفراغ والاستراحة أى لا يجلس فى شيء من الخمس جلسة الفراغ والاستراحة إلا فى آخرها أى بعد الركعة الآخرة يعنى بعد الفراغ منها وكانت الركعتان نافلتى الوضوء أو غيرها والثلاثة وترا وفيه أن تخصيص الجلوس المنى بجلوس الاستراحة

(١) وفى نسخة: الآخرة.

متفق عليه .

١٢٦٥ - (٤) وعن سعد بن هشام ،

والفراغ يحتاج إلى دليل وإذ لا دليل على ذلك فهو مردود على قائله **علا** أن قوله إلا في آخره يدل على وجود الجلوس في آخر الركعات الخمس بناء على أن « في » للظرفية ، وهي تقتضي تحقق الجلوس داخل الصلاة لا خارجها ، وعلى أن الأصل في الاستثناء الاتصال وهذا يناقض كون المراد بالجلوس المنقضي جلسة الفراغ . وثالثها أن المعنى لم يكن يصلي شيئاً من تلك الخمس جالساً إذ قد ورد أنه كان يصلي قائماً وقاعداً ، وعلى هذا فالمنقضي من الجلوس هو الجلوس مقام القيام والاستثناء في قوله إلا في آخره منقطع ، كما في الوجه الثاني والمعنى لا يصلي جالساً إلا بعد أن يفرغ من الخمس وهذا أيضاً مردود لما تقدم آنفاً . ورابعها أن المراد بقوله آخره من الركعتان الأخيرتان فالثلاثة الأولى من الخمس وتر والركعتان بعده هما اللتان كان يصليهما النبي ﷺ جالساً بعد الوتر ، والمعنى لم يكن يصلي شيئاً من تلك الخمس جالساً إلا الركعتين الأخيرتين منها ، وعلى هذا فالاستثناء متصل وفيه أن هذا يردده قوله يوتر من ذلك بخمس ، لأنه يدل على أن الركعات الخمس كلها ركعات الوتر ويبطله أيضاً رواية الشافعي بلفظ : كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الآخرة منها ، ورواية أبي داود يوتر منها بخمس لا يجلس في شيء من الخمس حتى يجلس في الآخرة فيسلم ، وهذا ظاهر . وخامسها أن المراد بآخره الركعة الأخيرة والمنقضي بالجلوس الجلوس الخاص وهو الذي فيه تشهد بلا تسليم فالمعنى لا يجلس بهذه المثابة إلا في ابتداء الركعة الأخيرة . وأما الجلوس بعد الركعتين فهو على المعروف المتبادر يعني مع التسليم وهذا أيضاً مردود يردده رواية الشافعي وأبي داود ، كما لا يخفى ، وهذه الوجوه كلها تحريف للحديث الصحيح وإبطال لمؤداه وإستهزاء بالسنة الثابتة الظاهرة وتحيل لدفعها ، وهي تدل على شدة تعصب أصحابها وغلوم في تقليد غير المعصوم ، بل على بغضهم للسنة ، ذكرناها مع كونها اضاحيك ليعتبر بها أولوا الألباب والبصائر (متفق عليه) فيه نظر ، لأن قوله : يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها ، ليس عند البخاري بل هو من أفراد مسلم ، وكان المصنف قلد في ذلك الجزري وصاحب المتفق والمنذرى حيث نسبوا هذا السياق إلى الشيخين ، والعجب من الحافظ أنه قال بعد ذكره في بلوغ المرام متفق عليه مع أنه عزاه في التلخيص (ص ١١٦) لمسلم فقط اللهم إلا أن يقال إنهم أرادوا بذلك أن أصل الحديث متفق عليه لا السياق المذكور بتمامه ، ولا يخفى ما فيه ، والحديث أخرجه أيضاً الترمذي وأبو داود والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ٢٧ ، ٢٨) وغيرهم ، وفي الأيتار بخمس أحاديث كثيرة ، ذكرها الشوكاني في النيل .

١٢٦٥ - قوله (وعن سعد) بسكون عين مهمله (بن هشام) بن عامر الأنصاري المدني ، ابن عم أنس

قال: انطلقت إلى عائشة، فقلت: يا أم المؤمنين! أنبئني عني خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: ألست تقرأ القرآن؟ قلت: بلى. قالت: فإن خلق نبي الله صلى الله عليه وسلم كان القرآن. قلت: يا أم المؤمنين! أنبئني عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقالت: كنا نعد له سواكه وطهوره، فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه من الليل، فيتسوك، ويتوضأ، ويصلي تسع ركعات، لا يجلس فيها إلا في الثامنة، فيذكر الله، ويحمده، ويدعوه، ثم ينهض، ولا يسلم، فيصلّي التاسعة، ثم يقعد، فيذكر الله، ويحمده، ويدعوه، ثم يسلم تسليماً يسمعنا،

نقة من أوساط التابعين. قال في التقريب: أستشهد بأرض الهند. وفي تهذيب التهذيب ذكر البخاري: أنه قتل بأرض مكران على أحسن أحواله. قال أبو بكر الحازمي: مكران بضم الميم، بلدة بالهند. وذكره ابن حبان في الثقات: وقال قتل بأرض مكران غازيا (أنبئني) وفي رواية: حدثني، يعني أخبرني (عن خلق رسول الله) بضمين، وقد يسكن الثاني أى أخلاقه وشمائله وعاداته (فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن) أى كان متمسكا بأدابه وأوامره ونواهيه ومحاسنه، ويوضحه أن جميع ما فصل في كتاب الله من مكارم الأخلاق ومحاسن الآداب مما قصه الله عن نبي أو ولي أو وحث عليه أو ندب إليه أو ذكر بالوصف الآتم والنعت الأكمل كان ﷺ متجليا به ومتوليا له ومتخلفا به وبالغيا فيه من المراتب أقصاها حتى جمع له من ذلك ما تفرق في سائر الخلائق وكل ما نهى الله تعالى عنه فيه ونزه كان ﷺ لا يحوم حوله؛ وبين ذلك قوله ﷺ بعثت لأتمم مكارم الأخلاق. قال النووي: معناه العمل بالقرآن والوقوف عند حدوده والتأدب بأدابه والاعتبار بأمثاله وقصصه وتدبره وحسن تلاوته - انتهى. وفيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إنك لعلى خلق عظيم - ٦٨: ٤﴾ (عن وتر رسول الله) أى عن وقته وكيفيته وعدد ركعاته (كنا نعد) من الإعداد أى نهى (له سواكه وطهوره) بالفتح أى ماء وضوء، وفيه استحباب ذلك والتأهب بأسباب العبادة قبل وقتها والاعتناء بها (فيبعثه الله) أى يوقظه (ما شاء أن يبعثه) أى في الوقت المقدر الذى شاء بعثه فيه. وفي رواية: فيبعثه الله متى شاء أن يبعثه من الليل (من الليل) أى من ساعات الليل وأوقاته، فمن تبعيضية، وقيل: بيانية (فيتسوك) أولا (ويتوضأ) فيه استحباب السواك عند القيام من النوم (ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة) إلخ. فيه مشروعية الإيتار بتسع ركعات متصلة لا يسلم إلا في آخرها ويقعد في الثامنة ولا يسلم (فيذكر الله) أى يقرأ التشهد (ويحمده) أى يثنى عليه. قال الطيبي: أى يتشهد فالحمد إذا لطلق الثناء إذ ليس في التحيات لفظ الحمد (ويدعوه) أى الدعاء المتعارف (ثم ينهض) أى يقوم (ثم يسلم تسليماً يسمعنا) من الإسماع أى يرفع صوته بالتسليم بحيث نسمعه، وفيه دليل على

ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد ، فتلك إحدى عشرة ركعة يابى ! فلما أسن صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم ، أوتر بسبع ، وصنع في الركعتين مثل صنيعه في الأولى ، فتلك تسع يابى ! وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى صلاة أحب أن يداوم عليها ،

عدم وجوب الجلسة عند الركعتين ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ثمانيا متصلا بلا تخلل جلسات بينها على الشفعات وهذا مخالف للحنفية لما تقدم أنهم قالوا بوجوب الجلسة للشهود عند كل ركعتين وأجابوا بأن المراد بالجلسة المنفية الجلسة الخالية عن السلام قالوا فالوتر منها ثلاث ركعات ست قبله من النفل . قال العيني وهذا اقتصار منها على بيان جلوس الوتر وسلامه ، لأن السائل إنما سأل عن حقيقة الوتر ولم يسأل عن غيره ، فأجابت مبينة بما في الوتر من الجلوس على الثانية بدون سلام ، والجلوس أيضاً على الثالثة بسلام ، وسكتت عن جلوس الركعات التي قبلها وعن السلام فيها ، كما أن السؤال لم يقع عنها فجوابها قد طابق سؤال السائل - انتهى .

ولا يخفى ما فيه فانه لا دليل على حمل الجلوس المنفي على الجلسة الخالية عن السلام فالحديث ظاهر بل هو كالنص في نفي الجلوس قبل الثامنة ، ونفي السلام قبل التاسعة مطلقاً ، وأنها كانت كلها بجلستين وسلام واحد ، وهذا أحد أنواع إيتاره صلى الله عليه وسلم (ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد) فيه مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس ، ويدل عليه أيضاً حديث أم سلمة وحديث أبي أمامة الآتيان في الفصل الثالث . وقد ذهب إليه بعض أهل العلم : وجعل الأمر في قوله الآتي اجمعوا آخر صلاتكم بالليل وترا . مختصاً بمن أوتر آخر الليل . وحمله النووي على أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان جواز النفل بعد الوتر وجواز التنفل جالساً ، يعني أن الأمر فيه أمر ندب لا يجب ، فلا تعارض بينهما . وقال الشوكاني : لا يحتاج إلى الجمع بينهما باعتبار الأامة ، لأن الأمر يجعل آخر صلاة الليل وتراً مختص بهم وأن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأامة ، لاختصاص فعاه للركعتين بعد الوتر بذاته ﷺ ، وأما الجمع باعتباره ﷺ فهو أن يقال إنه كان يصلي الركعتين بعد الوتر تارة ويدعهما تارة - انتهى . والراجع عندي ما ذهب إليه النووي أن الأمر في قوله اجمعوا الخ . للندب لا للإيجاب (فلما أسن)

أى كبر (وأخذ اللحم) وفي بعض نسخ مسلم : أخذه اللحم . قيل : أى السم . وقال ابن الملك : أى ضعف قال ابن حجر : إنها كان في آخر حياته قبل موته بنحو سنة (أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنيعه في الأولى) يعني صلاحها قاعداً ، كما كان يصنع قبل أن يسن . وفي رواية : فلما أسن وأخذ اللحم أوتر بسبع ركعات لم يجلس إلا في السادسة والسابعة ولم يسلم إلا في السابعة (فتلك تسع) فنقص ركعتين من التسع لأجل الضعف (وكان نبي الله ﷺ إذا صلى صلاة) أى من النوافل (أحب أن يداوم عليها) لأن أحب الأعمال عنده صلى الله عليه وسلم

وكان إذا غلبه نوم أو وجع عن قيام الليل، صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة، ولا أعلم نبي الله ﷺ قرأ القرآن كله في ليلة، ولا صلى ليلة إلى الصبح، ولا صام شهراً كاملاً غير رمضان. رواه مسلم. ١٢٦٦ - (٥) وعن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً.

أدومها (وكان إذا غلبه نوم أو وجع) أى منه مرض أو ألم (عن قيام الليل صلى بالنهار) أى في أوله ما بين طلوع الشمس إلى الزوال (ثنتي عشرة ركعة) قيل: ثمان منها صلاة الليل وأربع صلاة الضحى، وفيه استحباب المحافظة على الأوراد وإنها إذا فاتت تقضى (ولا صلى ليلة) تامة من أولها إلى آخرها (إلى الصبح) قيل: هذا محمول على عليها وإلا فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم أحياناً ليلة كله صلى فيه حتى الفجر، فقد أخرج النسائي في باب أحياناً الليل عن خباب بن الارت أنه راقب رسول الله ﷺ في ليلة صلاها رسول الله ﷺ كلها حتى كان مع الفجر - الحديث. (ولا صام شهراً كاملاً غير رمضان) لا ينافيه ما روى أنه ﷺ كان يصوم شعبان كله، لأن المراد أنه كان يصوم أكثره (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ٣٠ ج ٢ ص ٥٠٠).

١٢٦٦ - قوله (اجعلوا آخر صلاتكم بالليل) أى تهجدكم فيه (وتراً) أى اجعلوا صلاة الوتر في آخرها واستدل به على أنه لا صلاة بعد الوتر. وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين: أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر جالساً والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل، هل يكتب بوتره الأول وليتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر أولاً، فأما الأول فقد تقدم الكلام فيه. وأما الثاني فذهب الأكثر وهم الأئمة الأربعة، والثوري وابن المبارك وغيرهم إلى أنه يصلى شفعاً ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة، وهو حديث حسن. أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث طلق بن علي، وجعل هؤلاء الأمر في حديث ابن عمر للتدب، وذهب بعض أهل العلم إلى جواز نقض الوتر، وقالوا يضيف إليها أخرى ويصلى ما بدأ له ثم يوتر في آخر صلاته، والاول هو الراجح عندى. قال الترمذي: واختلف أهل العلم في الذى يوتر من أول الليل ثم يقوم من آخره، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم أن ينقض الوتر، وقالوا يضيف إليها ركعة ويصلى ما بدأ له ثم يوتر في آخر صلاته، لأنه لا وتران في ليلة، وهو الذى ذهب إليه اسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا أوتر من أول الليل ثم نام ثم قام من

رواه مسلم .

١٢٦٧ - (٦) وعنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: بادروا الصبح بالوتر .

آخره أنه يصلى ما بدأه ولا ينقض وتره ويدع وتره على ما كان ، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وأحمد وابن المبارك ، وهذا أصح ، لأنه قد روى من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى بعد الوتر - انتهى . وقد بسط الشيخ الكلام في هذه المسئلة في شرح الترمذي وقال : هذا أى عدم نقض الوتر هو المختار عندي ، ولم أجد حديثاً مرفوعاً صحيحاً يدل على ثبوت نقض الوتر - انتهى . واستدل بهذا الحديث لأبي حنيفة على وجوب الوتر بأن اجعلوا صيغة الأمر ، وأصل الأمر للوجوب وأجيب عنه من ثلاثة وجوه : الوجه الأول أن أصل الأمر وإن كان للوجوب ، لكنه إذا وجدت قرينة صارفة عن الوجوب يجعل على غير الوجوب ، وقد صرح علماء الحنفية بأن صيغة « اجعلوا » في هذا الحديث ليست للوجوب . قال القاري : في المراقبة . اجعلوا أمر ندب ، وكذا قال صاحب البذل (ج ٢ ص ٣٢٢) ولو سلم أن « اجعلوا » في هذا الحديث للوجوب فهو إنما يدل على وجوب جعل الوتر آخر صلاة الليل أي إذا صليتم بالليل فعليكم أن تصلوا الوتر في آخر صلاة الليل لا في أولها ولا في وسطها ، والحاصل أنه يدل على وجوب جعل آخر الصلاة بالليل وترّاً لا على وجوب نفس الوتر ، والمطلوب هذا لا ذاك ، فالاستدلال به على وجوب الوتر غير صحيح الوجه الثاني أن صلاة الليل ليست بواجبة ، فكذا آخرها . قال الحافظ في الفتح : قد استدلل به بعض من قال بوجوبه ، وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة ، فكذا آخرها ، وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله - انتهى الوجه الثالث أنه لو ثبت من هذا الحديث وجوب الوتر لقال به ابن عمر وأفي به من غير تأمل وتردد ، لكنه لما استفتى عنه لم يزد في قتيابه على أن يقول أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون ، كما سيأتي (رواه مسلم) الحديث ليس من أفراد مسلم بل هو متفق عليه ، فقد أخرجه البخاري في باب ليجعل آخر صلاته وترّاً من أبواب الوتر . وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ٣٤) .

١٢٦٧ - قوله (بادروا الصبح بالوتر) أى عجّلوا بأداء الوتر قبل طلوع الصبح . قال الطيبي : بادروا أى سارعوا كان الصبح مسافراً يقدم اليك طالباً منك الوتر وأنت تستقبله مسرعاً بمطلوبه وإيصاله إلى بغيته . وفي حديث أبي سعيد عند مسلم وغيره أوتروا قبل أن تصبحوا أى تدخلوا في الصبح ، وهو دليل على أن الوتر قبل الصبح وأنه إذا طلع الفجر خرج وقت الوتر ، وسيأتي الكلام فيه وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب الوتر . قال القاري في شرحه : أى أسرعوا بأداء الوتر قبل الصبح ، والأمر للوجوب عندنا - انتهى . وأجيب عنه بأنه إنما

رواه مسلم .

١٢٦٨ - (٧) وعن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة ، وذلك أفضل .

رواه مسلم .

١٢٦٩ - (٨) وعن عائشة ، قالت : من كل الليل أوتر رسول الله ﷺ : من أول الليل ، وأوسطه ، وآخره .

يدل على وجوب الايتار قبل طلوع الصبح لا على وجوب نفس الايتار ، والمطلوب هذا لا ذاك ، فلا استدلال به على وجوب الوتر باطل (رواه مسلم) وأخرجه أيضا الترمذى وأبو داود ومحمد بن نصر والحاكم (ج ١ ص ٣٠١) والبيهقى (ج ١ ص ٤٧٨)

١٢٦٨ - قوله (من خاف أن لا يقوم من آخر الليل) قال ابن الملك : « من » فيه للتبعض أو بمعنى فى . وفى رواية : من خشى منكم أن لا يستيقظ من آخر الليل (فليوتر أوله) أن ليصل الوتر فى أول الليل (ومن طمع أن يقوم آخره) بالنصب على نزع الخافض أى فى آخره بأن يثق بالانتباه . وفى رواية : ومن وثق بقيام من آخر الليل (فان صلاة آخر الليل مشهودة) أى محضورة تحضره ملائكة الرحمة . وقال الطيبي : أى يشهدا ملائكة الليل والنهار (وذلك) أى الايتار فى آخر الليل (أفضل) فتوابه أكمل . وفى رواية : فان قراءة القرآن فى آخر الليل محضورة وهى (أى قراءة القرآن فى آخر الليل) أفضل . وفى الحديث دلالة على أن تأخير الوتر أفضل ، ولكن أن خاف أن لا يقوم قدمه ثلثا يفوته فعلا ، وقد ذهب جماعة من الساف الى هذا والى هذا وفعل كل بالحالين ، ويحمل الأحاديث المطلقة التى فيها الوصية بالوتر قبل النوم والأمر به على من خاف النوم عنه . قال النووى : فيه دليل صريح على أن تأخير الوتر الى آخر الليل أفضل لمن وثق بالاستيقاظ آخر الليل وأن من لا يثق بذلك فالتقديم له أفضل ، وهذا هو الصواب ، ويحمل باقى الأحاديث المطلقة على هذا التفصيل الصحيح الصريح - انتهى . وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب الوتر . قال القارى : أمره بالانتيان عند خوف الفوت يدل على وجوبه - انتهى . وأجيب بأنه يحتمل أن يكون أمره بالانتيان عند خوف الفوت لمزيد تأكده لا لوجوبه ، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحمد والترمذى وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ٣٥) .

١٢٦٩ - قوله (من كل الليل) قال الطيبي : « من » ابتدائية منصوبة بقوله (أوتر) أى أوتر من كل اجزاء الليل . وقيل : « من » بمعنى فى ، أى فى جميع أوقات الليل أوتر وقولها (من أول الليل وأوسطه وآخره)

وانتهى وتره الى السحر . متفق عليه .

بدل أو بيان ، والمراد أجزاء كل من الثلاثة الأقسام المستفرقة لليل فساوت ما قبلها ، ثم المراد بأول الليل بعد صلاة العشاء ، كما سيأتي (وانتهى وتره) زاد أبو داود والترمذي حين مات أي قبل وفاته عليه السلام (إلى السحر) بفتح السين ، وهو قبيل الصبح ، وحكى الماوردي أنه السدس الأخير من الليل . وقبل : أوله الفجر الأول يعني اختصار آخر العمر الوتر في آخر الليل ، فهو أحب . قال النووي : معناه كان آخر أمره الايتار في السحر ، والمراد به آخر الليل كما قالت في الروايات الأخرى ، ففيه استحباب الايتار آخر الليل ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة عليه . قال : وفيه جواز الايتار في جميع أوقات الليل بعد دخول وقته - انتهى . ويدل عليه أيضا حديث جابر وحديث ابن عمر السابقان وحديث علي عند ابن ماجه بنحو حديث عائشة ، وحديث أبي مسعود عند أحمد والطبراني بإفظ : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر من أول الليل وأوسطه وآخره . قال العراقي : إسناده صحيح . وقال الهيثمي : رجاله ثقات . وحديث عبد الله بن قيس عند أبي داود ، وحديث أبي موسى وعقبة بن عمرو عند الطبراني في الكبير ، وحديث أبي قتادة عند أبي داود ، وحديث أبي هريرة عند الثوري والطبراني ، وحديث عقبة بن عامر عند الطبراني أيضاً وهذه الأحاديث كلها بيان لوقت الوتر وأنه الليل كله **لكن** بعد مغيب الشفق من بعد صلاة العشاء إذ لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أوتر في الوقت الذي قبل صلاة العشاء ، وقد دل عليه صريحاً حديث خارجة بن حذافة الآتي حيث قال : الوتر جهله الله لكم فيما بين صلاة العشاء الى أن يطلع الفجر . **قال** الشوكاني : أحاديث الباب تدل على أن جميع الليل وقت الوتر الا الوقت الذي قبل صلاة العشاء ، ولم يخالف في ذلك أحد لا أهل الظاهر ولا غيرهم الا ما ذكر في وجه لأصحاب الشافعي أنه يصح قبل العشاء ، وهو وجه ضعيف صرح بذلك العراقي وغيره ، وقد حكى صاحب المفهم الإجماع على أنه لا يدخل وقت الوتر الا بعد صلاة العشاء - انتهى . **وقال** الحافظ : أجمعوا على أن ابتداء وقت الوتر مغيب الشفق بعد صلاة العشاء ، كذا نقله ابن المنذر لكن أطلق بعضهم (يعني أبا حذيفة فان أول وقت الوتر عنده وقت العشاء الا أنه لا يقدم عليه عند التذكر . وقال النووي : وفي وجه في مذهبنا أنه يدخل بدخول وقت العشاء) أنه يدخل بدخول العشاء قالوا ويظهر أثر الخلاف فيمن صلى العشاء ، بأن أنه كان بغير طهارة ثم صلى الوتر متطهراً أو ظن أنه صلى العشاء فصلى الوتر فانه يجوز على هذا القول دون الأول - انتهى . قلت : واختلفوا فيمن صلى العشاء قبل وقته في جمع التقديم هل يجوز له الوتر قبل مغيب الشفق أم لا ؟ فقال الشافعية والحنابلة : يصح وتره ، كما صرح به أصحاب فروعه . وقالت المالكية : لا يصح بل يكون لغوا ، كما صرح به في الشرح الكبير من فروع المالكية . وأما عند الحنفية فلا يصح العشاء بجمع التقديم فالوتر أولى أن لا يصح عندهم . وأما آخر وقت الوتر فهو الى طالع الفجر الثاني ، وبعد طالع الفجر يكون قضاء ، وهو المشهور المرجح الصحيح عند الأئمة

١٢٧٠ - (٩) وعن أبي هريرة، قال: أوصاني خليلي بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام.

الثلاثة الشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وعند المالكية للوتر وقتان: وقت اختيار، وهو إلى طلوع الفجر، ووقت ضرورة، وهو إلى تمام صلاة الصبح. ويكره تأخيرها وقت الضرورة بلا عذر ويندب قطع صلاة الصبح للوتر لغيره لا لمؤتم، وفي الإمام روايتان. قال الحافظ: وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري، ويبقى وقت الضرورة إلى قيام صلاة الصبح، وحكاها القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد، وإنما قاله الشافعي في القديم - انتهى. **والقول الرابع** عندى أن ابتداء وقته مغيب الشفق بعد صلاة العشاء إلا في جمع التقديم فيصح قبل الشفق بعد العشاء، وينتهي اطلوع الفجر الثاني، وبعد طلوع الفجر يكون قضاء لا أداء كما يدل الأحاديث التي أشرنا إليها (متفق عليه) واللفظ لمسلم، لكن عنده «قد أوتر» أى بزيادة قد قبل أوتر، وأيضاً عنده «فاتمى» بدل وانتهى. والحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ٣٥).

١٢٧٠ - قوله (أوصاني) أى عهد الى وأمرنى أمراً مؤكداً (خليلي) يعنى رسول الله ﷺ، والخليل الصديق الخالص الذى تخلفت بحبته القلب فصارت فى خلالة أى فى باطنه. وأختلف هل الخلّة أرفع من المحبة أو بالعكس، وقول أبي هريرة هذا لا يعارضه قوله ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً غير ربى لا تتخذ أباً برك، لأن الممتع هو أن يتخذ هو ﷺ غيره تعالى خليلاً، ولا يمنع اتخاذ الصحابي وغيره النبي ﷺ خليلاً (بثلاث) أى خصال زاد فى رواية: لا أدعهن حتى أموت. ولفظ أنى داود: لا أدعهن فى سفر ولا حضر (صيام ثلاثة أيام) أى الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر (من كل شهر) يعنى أيام البيض هذا هو الظاهر. وقيل: يوماً من أوله، ويوماً من وسطه، ويوماً من آخره. وقيل: كل يوم من أول كل عشر، وصيام بالجر بدل من ثلاث (وركعتي الضحى) أى فى كل يوم كما زاده أحمد وهما أقلاها، ويجزئان عن الصدقة اتى تصحيح على مفاصل الانسان فى كل يوم، وهى ثلاثمائة وستون مفصلاً كما فى حديث مسلم عن أبي ذر وقال فيه: ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى وفيه استحباب الضحى وإن أقلاها ركعتان وعدم مواظبة النبي ﷺ على فعلها لا ينافى استحبابها، لأنه حاصل يدلالة القول وائس من شرط الحكم أن تتطافر عليه أدلة القول والفعل لكن ما واطب النبي ﷺ على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه (وأن أوتر قبل أن أنام) وفى رواية: ونوم على وتر أى يكون النوم عقب الوتر لا قبله، لأنه لا بد من نوم بعده، ولعله أوصاه بذلك لأنه خاف عليه الفوت بالنوم، ففيه أن من خاف فوت الوتر

متفق عليه .

﴿ الفصل الثاني ﴾

١٢٧١ - (١٠) عن غضيف بن الحارث ، قال : قلت لعائشة : أرايت رسول الله ﷺ كان يغتسل من الجنابة في أول الليل أم في آخره ؟ قالت : ربما اغتسل في أول الليل ، وربما اغتسل في آخره . قلت : الله أكبر ! الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة ،

فالأفضل له التقديم ومن لا فالتأخير في حقه أفضل . قال الحافظ : لا معارضة بين وصية أبي هريرة بالوتر قبل النوم وبين قول عائشة : وانتهى وتره إلى السحر ، لأن الأول لإرادة الاحتياط والآخر لمن علم من نفسه قوة ، كما ورد في حديث جابر عند مسلم - انتهى . قال القسطلاني : وقد روى أن أبا هريرة كان يختار درس الحديث بالليل على التهجد فأمره بالضحى بدلا عن قيام الليل ، ولهذا أمره عليه السلام أن لا ينام الا على وتر ، ولم يأمر بذلك أبا بكر ولا عمر ولا غيرهما من الصحابة ، لكن قد وردت وصيته عليه الصلاة والسلام بالثلاث أيضا لأبي الدرداء ، كما عند مسلم ولأبي ذر ، كما عند النسائي ، فقليل خصصهم بذلك لكونهم قراء لا مال لهم فوصاهم بما يليق بهم وهو الصوم والصلاة وهما من أشرف العبادات البدنية . وقال الحافظ : والحكمة في الوصية على المحافظة على ذلك تمرين النفس على جنس الصلاة والصيام ليدخل في الواجب منهما بانسراح ولينجبر ما لعله يقع فيه من نقص وليثاب ثواب صوم الدهر بانضمام ذلك لصوم رمضان إذ الحسنة بعشر أمثالها (متفق عليه) وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ٣٦) وأخرجه الترمذي مختصراً بلفظ : أمرني رسول الله ﷺ أن أوتر قبل أن أنام .

١٢٧١ - قوله (عن غضيف) بضم غين وفتح ضاد معجمتين وياء ساكنة وآخره فاء (بن الحارث) بن زعيم الثمالي، يكنى أبا أسماء الحمصي تقدم ترجمته . قال المؤلف : أدرك النبي ﷺ ، وقد اختلف في صحبته وسمع أباذر وعمر وعائشة (أرايت) بكسر التاء أى أخبرني (كان يغتسل) بتقدير حرف الاستفهام أى هل كان يغتسل . وقيل : معنى أرايت على الاستفهام سواء كانت الرؤية بصرية أو علمية أى هل رأيت (من الجنابة في أول الليل) أى على الفور بعد الفراغ من الجنابة أى دائماً (أم في آخره) أى يغتسل في آخر الليل يعني يؤخر الغسل إلى آخر الليل (قالت) أى عائشة كانت له حالات مختلفة (وربما اغتسل في آخره) أى جامع أوله واغتسل آخره تيسيراً على الأمة وليبان الجواز (قلت الله أكبر) استعظاماً لشقيقته على الأمة وتعجباً (الحمد لله الذي جعل في الأمر) أى في أمر الشرع أو في هذا الأمر (سعة) بفتح السين المهملة يعني جعل في الاغتسال سعة بأن يغتسل متى شاء من الليل ولم يضيق عليه فيه بأن يغتسل على الفور بل أباح لنا الأمرين وبين لنا نية ﷺ ذلك بتقديم الغسل مرة وتأخيرها أخرى . قال الطيبي: دل على أن السعة من الله تعالى في التكليف نعمة يجب تلقاها بالشكر والله أكبر دل على أن تلك

قلت: كان يوتر أول الليل أم في آخره؟ قالت: ربما أوتر في أول الليل، وربما أوتر في آخره.
قلت: الله أكبر! الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة، قلت: كان يحجر بالقراءة أم يخفت؟ قالت:
ربما جهر به، وربما خفت. قلت: الله أكبر! الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة. رواه أبو داود،
وروى ابن ماجه الفصل الأخير.

١٢٧٢ - (١١) وعن عبد الله بن أبي قيس، قال: سألت عائشة: بكم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر؟ قالت: كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث،

النعمة عظيمة خطيرة لما فيه من معنى التعجب (قلت كان يوتر) أى كان يوتر؟ وفى أبي داود: قلت أ رأيت رسول الله ﷺ كان يوتر (أول الليل) أى فى أوله (ربما أوتر) أى صلى الوتر (فى أول الليل) وهو القليل الأسهل (وربما أوتر فى آخره) وهو الكثير الأفضل بحسب ما رأى فيه من مصلحة الوقت وتقدم قولها أنه انتهى وتره إلى السحر (قلت كان) أى أكان (يحجر بالقراءة) أى فى صلاة الليل. وفى أبي داود: قلت أ رأيت رسول الله ﷺ كان يحجر بالقرآن. (أم يخفت) أى يسر بها (ربما جهر به، وربما خفت) أى فى ليلتين أو فى ليلة بحسب ما يناسب المقام والحال. وفيه دليل على أن المراءى غير فى صلاة الليل، يحجر بالقراءة أو يسر (رواه أبو داود) فى باب الجنب يؤخر الغسل من كتاب الطهارة، وسكت عنه هو والمنذرى. ورواه النسائى فى الطهارة مقتصرًا على الفصل الأول وكذا البيهقى (ج ١ ص ١٩٩) (وروى ابن ماجه الفصل الأخير) أى الفقرة الأخيرة من فقرات الحديث، وهو قوله: قلت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحجر بالقرآن؟ الخ. وأخرجه الترمذى وأبو داود والبيهقى أيضا عن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة مطولا.

١٢٧٢ - قواه (وعن عبد الله بن أبي قيس) ويقال ابن قيس، ويقال ابن موسى، والأول أصح، يكنى أبا الأسود النصرى الحصى مولى عطية بن عازب، ويقال ابن عفيف، روى عن مولاة وابن عمر وعائشة وغيرهم. قال فى التقريب: ثقة محضرم. وقال العجلي: تابعى ثقة (بكم) أى ركعات (كان رسول الله ﷺ يوتر) أى يصلى صلاة الليل مع الوتر (كان يوتر بأربع) أى ركعات بتسليمة أو بتسليمتين (وثلاث) أى بتسليمة، كما هو الظاهر، فيكون سبعا، أربع منها صلاة الليل، وثلاث الوتر (وست) أى وبست ركعات بتسليمتين أو بثلاث (وثلاث) فيكون تسعا، ست منها صلاة الليل، وثلاث الوتر (وثمان وثلاث) فيكون إحدى عشرة ركعة (وعشر وثلاث) فيكون ثلاث عشرة ركعة. واعلم أن عائشة أطلقت فى هذه الرواية على جميع صلاته صلى الله عليه وسلم

ولم يكن يوتر بأقل من سبع ، ولا بأكثر من ثلاث عشرة ، رواه أبو داود .

١٢٧٣ - (١٢) وعن أبي أيوب ، قال : قال رسول الله ﷺ : الوتر حق على كل مسلم ،

وسلم في الليل التي كان فيها الوتر ، وترأ . وقد أطلقه غيرها أيضاً . قال الترمذي بعد روايته حديث أم سلمة بلفظ : كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة ، فلما كبر وضعف أوتر بسبع ، ما لفظه : وقد روى عن النبي ﷺ الوتر بثلاث عشرة وإحدى عشرة وتسع وسبع وخمس وثلاث وواحدة . قال إسحاق بن إبراهيم (يعني ابن راهويه) : معنى ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث عشرة ، قال إنما معناه أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة مع الوتر ، فنسبت صلاة الليل إلى الوتر (أى أطلق على صلاة الليل مع الوتر لفظ الوتر فمعنى يوتر بثلاث عشرة أى يصلي صلاة الليل مع الوتر ثلاث عشرة ركعة) وروى في ذلك حديثاً (كأنه يشير إلى حديث عبد الله بن أبي قيس هذا) ، واحتج بما روى عن النبي ﷺ قال : أوتروا يا أهل القرآن ، قال إنما عني به قيام الليل يقول إنما قيام الليل ، على أصحاب القرآن - انتهى . قلت : في إتيان عائشة بثلاث في كل عدد دلالة ظاهرة بأن الوتر في هذه الرواية في الحقيقة هو الثلاث ، وما وقع قبله من مقدماته المسمى بصلاة التهجد . فالمراد بالوتر هنا صلاة الليل كلها . ويؤيده ما تقدم من حديث ابن عمر : اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ (ولم يكن يوتر) أى يصلي صلاة الليل مع الوتر (بأنقص من سبع ، ولا بأكثر من ثلاث عشرة) أى غالباً ، والا فقد ثبت أنه أوتر بخمس عشرة . وهذا الاختلاف بحسب ما كان يحصل من اتساع الوقت وضيقه وطول القراءة كما جاء في حديث حذيفة وابن مسعود ، أو من نوم ، أو من مرض وغيرهما ، أوفى بعض الأوقات عند كبر السن ، كما قالت : فلما أسن صلى أربع ركعات . والحاصل أن ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز ، وبهذا يجمع بين ما اختلف الروايات عن عائشة (رواه أبو داود) ومن طريقه البيهقي (ج ٣ ص ٢٨) ، وسكت عنه أبو داود والمذري ، وأخرجه أيضاً أحمد والعلحاوي (ج ١ ص ١٦٨) وإسناده حسن .

١٢٧٣ - قوله (الوتر حق) قال الطيبي : الحق يحى بمعنى الثبوت والوجوب . فذهب أبو حنيفة إلى الثاني ، والشافعي إلى الأول أى ثابت في الشرح والسنة . وفيه نوع تأكيد - انتهى . وقال السندي : قد يستدل به من يقول بوجوب الوتر بناء على أن الحق هو اللازم الثابت على الذمة . ويحجب من لا يرى الوجوب بأن معنى حق أنه مشروع ثابت - انتهى . وذكر المجد بن تيمية في المنتقى أن ابن المنذر روى هذا الحديث بلفظ : الوتر حق ، وليس بواجب . وهذا صريح في أن لفظ حق هنا بمعنى الثابت في الشرع لا الواجب ، ولو سلم أنه بمعنى

فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل .

واجب ، بل ولو ورد لفظ واجب صريحا ، لم يكن فيه حجة لمن يقول بوجوب الوتر ، لأنه يكون مصروفا إلى معنى المسنون المؤكد للأدلة الصريحة الدالة على عدم الوجوب . والواجب قد يطلق على المسنون تأكيديا ، كما سلف تأويل الجمهور في غسل الجمعة . وأعلم أنه ذهب الجمهور إلى أن الوتر غير واجب ، وخالف الامام أبا حنيفة صاحباه الإمام أبو يوسف والإمام محمد ، فذهبوا أيضاً إلى ما ذهب اليه الجمهور ، وقالوا بعدم وجوب الوتر ، ولم يوافق أبا حنيفة إلا عدة من أهل العلم . قال الحافظ : قد بالغ الشيخ أبو حامد فادعى أن أبا حنيفة قال بوجوب الوتر ، ولم يوافقوه صاحباه ، مع أن ابن أبي شيبة أخرج عن سعيد بن المسيب وأبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود والضحاك ما يدل على وجوبه عندهم . وعنده عن مجاهد الوتر واجب ، ولم يثبت . ونقله ابن العربي عن أصبغ من المالكية ، ووافقه سحنون ، وكأنه أخذه من قول مالك : من تركه أدب ، وكان جرحة في شهادته . انتهى . قلت : والقول الراجح المنصور هو ما قال به الجمهور . قال الشافعي ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة (ج ٢ ص ١٣) : والحق أن الوتر سنة ، هو أوكد السنن ، بينه علي وابن عمر وعبادة بن الصامت رضي الله عنهم (فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل) بأن لا يجلس إلا في آخرهن كما تقدم من حديث عائشة . ويحتمل على بعد أن يصلي ركعتين ، ثم يصلي ثلاثا ، كما هو مذهب أبي حنيفة (و من أحب أن يوتر بثلاث) أي موصولة بتسليمه وتشهد ، فلا يجلس إلا في آخرها ، هذا هو الظاهر . ويؤيده حديث عائشة كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث ، لا يقعد إلا في آخرهن . أخرجه الحاكم والبيهقي . وقيل : مفصولة بتسليمتين ، والكل واسع ، والخلاف في الأفضل (فليفعل) فيه دليل على الإيتار بثلاث موصولة . ولا يعارضه ما روى عن أبي هريرة مرفوعا : لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب ، ولكن أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو بأحدى عشرة أو أكثر من ذلك . أخرجه محمد بن نصر والبيهقي وغيرهما ، لأنه يجمع بينهما بأن النهي عن الثلاث إذا كان يقعد للتشهد الأوسط ، لأنه يشبه المغرب . وأما إذا لم يقعد إلا في آخرها فلا يشبه المغرب . قال الأميز اليماني في السبل (ج ٢ ص ٩) وهو جمع حسن . وقال الحافظ في الفتح : وجه الجمع أن يحمل النهي على صلاة الثلاث بتشهدين ، وقد فعله السلف ، يعني الإيتار بثلاث بتشهد واحد ، فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان ينهض في الثانية من الوتر بالتكبير ، ومن طريق المسور بن مخزوم أن عمر أوتر بثلاث ، لم يسلم إلا في آخرهن ، ومن طريق ابن طاووس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث ، لا يقعد بينهما ، ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحماد بن زيد عن أيوب مثله . وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث

رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه .

١٢٧٤ - (١٣) وعن علي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله وتر

المغرب ، وكأنهم لم يبلغهم النهى المذكور - انتهى كلام الحافظ . قلت : ويؤيد هذا الجمع ما قدمنا من حديث عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث ، لا يقعد إلا في آخرهن ، وهو حديث حسن أو صحيح . وقال بعض الحنفية في تأويل قوله « لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب » الخ . إن المعنى أنه لا يترك تطوعاً قبل الإيتار بثلاث ، فرقاً بينه وبين المغرب ، فكره إفراد الوتر حتى يكون معه شفع ، فمحط النهى هو جعل الوتر ثلاثاً بحيث لم يتقدمهن شيء . فأما إذا قدم عليهن شفعاً فلا يكره لعدم المشابهة بينه وبين المغرب حينئذ . لأنه لا يندب الصلاة قبل فرض المغرب . وفيه أن هذا التأويل سخي ف جداً بل هو باطل ، لأنه يلزم منه أن يكون التطوع قبل الإيتار بثلاث ، وتقديم الشفع عليه واجباً ، واللازم باطل ، فاللزوم مثله ، ولأن التطوع قبل فرض المغرب سنة ثابتة ندب إليها النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً وتقريراً ، كما ذكرنا مفصلاً ، وحينئذ لا يرتفع المشابهة بينه والمغرب على هذا التأويل ، فتفكر . ولبطالانه وجوه أخرى لا تحفى على المتأمل ، وأرجع إلى تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى (ج ١ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠) (ومن أحب أن يوتر بواحدة) ظاهره مقتصر علىها . قال النووي : فيه دليل على أن أقل الوتر ركعة ، وأن الركعة الواحدة صحيحة . وهو مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة : لا يصح الإيتار بواحدة ، ولا تكون الركعة الواحدة صلاة ، والأحاديث الصحيحة ترد عليه . (رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ٤١٨) وابن حبان والدارمى والطحاوى (ص ١٧٢) والطيالسى (ص ٨١) والدارقطنى (ص ١٧١) والحاكم (ج ١ ص ٣٠٣) والبيهقى (ج ٣ ص ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧) وسكت عنه أبو داود . وقال الحاكم : على شرطهما . وقال المنذرى : وقد وقفه بعضهم ولم يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه مرفوعاً من رواية بكر بن وائل عن الزهرى ، وتابعه على رفعه الإمام أبو عمرو الأوزاعى وسفيان بن عيينة ومحمد بن أبى حفصة وغيرهم . ويحتمل أن يكون يرويه مرة فتياه ومرة من روايته - انتهى . وقال الحافظ فى التلخيص (ص ١١٦) وصحح أبو حاتم والذهلى والدارقطنى فى الملل ، والبيهقى وغير واحد وقفه ، وهو الصواب ، وقال فى بلوغ المرام : رجع النسائي وقفه . وقال الأمير البانى : وله حكم الرفع ، إذ لا مسرح للاجتهاد فيه أى فى المقادير . وقال النووي : إسناده صحيح ، ورجح ابن القطان الرفع ، وقال لا يحفظ من لم يحفظه .

١٢٧٤ - قوله (إن الله وتر) قال الجزرى : الوتر الفرد ، وتكسر واوه وتفتح ، فالله واحد فى ذاته لا يقبل الانقسام والتجزية ، واحد فى صفاته فلا شبه له ولا مثل ، واحد فى أفعاله فلا شريك له ولا معين

يحب الوتر، فأوتروا يا أهل القرآن. رواه الترمذى، وأبو داود، والنسائى.

(يحب الوتر) أى يثيب عليه ويقبله من عامله. قال القاضى: كل ما يناسب الشيء أدنى مناسبة كان أحب إليه مما لم يكن له تلك المناسبة (فأوتروا) أمر بصلاة الوتر، وهو أن يصلى مثنى مثنى، ثم يصلى فى آخرها ركعة مفردة أو يضيفها إلى ما قبلها من الركعات. كذا فى النهاية. وقال الطيبى: يريد بالوتر فى هذا الحديث قيام الليل، فإن الوتر يطلق عليه، كما يفهم من الأحاديث، ولذلك خص الخطاب بأهل القرآن - انتهى. قال ابن الملك: الفاء تؤذن بشرط مقدر، كأنه قال إذا اهتديتم إلى أن الله يحب الوتر فأوتروا - انتهى. والأمر للدب (يا أهل القرآن) يعنى المؤمنين المصدقين به، أو المتولين بحفظه وتلاوته. وقال القارى: أى أيها المؤمنون به، فإن الاهلية عامة شاملة لمن آمن به سواء قرأ أو لم يقرأ وإن كان الأكل منهم من قرأ وحفظ، وعلم وعمل من تولى قيام تلاوته ومراعاة حدوده وأحكامه - انتهى. وقال الخطابى فى المعالم (ج ١ ص ٢٨٥) تخصيصه أهل القرآن بالأمر فيه يدل على أن الوتر غير واجب، ولو كان واجبا لكان عاما، وأهل القرآن فى عرف الناس هم القراء والحفاظ دون العوام. ويدل على ذلك أيضا قوله للأعرابى: ليس لك ولاصحابك - انتهى. (رواه الترمذى وأبو داود والنسائى) وأخرجه أيضا ابن ماجه كلهم من رواية عاصم بن ضمرة عن على. وفى رواية الترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى عن على رضى الله عنه قال: الوتر ليس يحتم، ولا كصلاتكم المكتوبة. وفى بعضها: ولكنه سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال إن الله تعالى وتر الخ وهذا ظاهر، بل نص فى عدم وجوب الوتر، كما عليه الجمهور. ويدل عليه أيضا ما روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى حديث على زاد: فقال أعرابى: ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لك ولا لأصحابك. أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقى من طريق أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود. وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه ابن مسعود. قال السندى: قوله: «ليس لك ولا لأصحابك» أى من ليس بأهل القرآن ظاهره الرفع لا الوقف. وهذا ينافى وجوب الوتر عموما أو استثنائه، إذا قلنا المراد بالوتر فى هذا الحديث صلاة الليل، نعم ينبغى أن تكون صلاة الليل مخصوصة بأهل القرآن، فيمكن أن يكون التأكيّد فى حقهم، ويكون فى حق الغير نذبا بلا تأكيّد - انتهى. ويدل عليه أيضا ما روى عن ابن عباس مرفوعا: ثلاث على فرائض، وهى لكم تطوع: الظهر والوتر وركعتا الفجر. أخرجه أحمد والدارقطنى والطبرانى والبيهقى والحاكم، وقال البيهقى فى روايته: ركعتا الضحى بدل ركعتي الفجر، وهو حديث ضعيف، كما بينه الحافظ فى التلخيص. ويدل عليه أيضا ما أخرجه الحاكم والبيهقى عن عبادة بن الصامت بلفظ: قال الوتر حسن جميل عمل به النبي ﷺ ومن بعده. وليس بواجب، ورواته ثقات، قاله البيهقى. ويدل أيضا عليه ما روى عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أوتر على بعيره. أخرجه الجماعة، فهو ظاهر فى عدم الوجوب

١٢٧٥ - (١٤) وعن خارجة بن حذافة ، قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال :

إن الله أمدكم بصلاة

لأن الفريضة لا تصلى على الراحلة . وأجاب الحنفية عنه بأن هذا كان قبل وجوب الوتر . وفيه أنه لم يقم دليل على وجوبه حتى يحمل على أنه كان ذلك قبل الوجوب . وقد روى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يوتر على راحلته ، وربما نزل فأوتر بالأرض . ويدل أيضا عليه ما علم من الدين بالضرورة أن الصلوات المفروضة في اليوم واللييلة خمس ، فلو كان الوتر واجبا لصار المفروض ست صلوات في كل يوم ولييلة ، ولا فرق بين الواجب والفرض في لزوم الأداء عملا مع أن حديث طلحة بن عبيد الله عند الشيخين يدل على أنه لا يلزم العبد صلاة في اليوم واللييلة غير الصلوات الخمس إلا أن يتطوع ، ففيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس صلوات في اليوم واللييلة . قال : هل على غير ما ؟ قال : لا إلا أن تطوع . وفي السبب أحاديث وآثار تدل على عدم وجوب الوتر ، ذكرها محمد بن نصر في قيام الليل . وفي ما ذكرنا كفاية .

١٢٧٥ - قوله (وعن خارجة بن حذافة) بحاء مهملة مضمومة وخفة ذال معجمة وفاء بعد الألف . ابن

غاثم القرشي العدوي . صحابي من مسلبة الفتح ، وكان أحد فرسان قريش ، يقال كان يعدل بألف فارس . روى أن عمرو بن العاص استمد من عمر بثلاثة آلاف فارس ، فأمدته بخارجة بن حذافة هذا والزيبر بن العوام والمقداد بن الأسود . سكن خارجة مصر واختط بها ، وكان قاضيا لعمر بن العاص بمصر . وقيل : كان على شرطته وعداده في أهل مصر ، لأنه شهد فتح مصر ، ولم يزل فيها إلى أن قتل بها ، قتله أحد الخوارج الثلاثة الذين كانوا اتدبوا لقتل علي ومعاوية وعمر ، فأراد الخارجى قتل عمرو فقتل خارجة هذا ، وهو يظنه عمرا . وذلك أنه كان استخلفه عمر وعلى صلاة الصبح ذلك اليوم ، فلما قتله أخذ وأدخل على عمرو . فقال الخارجى أردت عمرا وأراد الله خارجة ، فذهبت مثلا . وكان قتله سنة أربعين ليلة قتل علي بن أبي طالب . وليس له غير هذا الحديث الواحد (إن الله أمدكم بصلاة) أى زادكم كما في بعض الروايات ، قاله الطيبي . وقال محمد طاهر الفتني في مجمع البحار : هو من أمد الجيش ، إذا ألحق به ما يقويه أى فرض عليكم الفرائض ليوجركم بها ولم يكتف به ، فشرع صلاة التهجد والوتر ليزيدكم إحسانا على إحسان - انتهى . وقال القارى : أى جعلها زيادة لكم في أعمالكم من مد الجيش وأمد أى زاده قال الخطابي في المعالم (ج ١ ص ٢٨٥) : قوله « أمدكم بصلاة » يدل على أنها غير لازمة لهم ، ولو كانت واجبة لخرج الكلام فيه على صيغة الإلزام ، فيقول ألزمكم . أو فرض عليكم ، أو نحو ذلك من الكلام . وقد روى أيضا في هذا الحديث أن الله قد زادكم صلاة . ومعناه الزيادة في النوافل . وذلك أن نوافل الصلوات شفع لا وتر فيها ، فقيل أمدكم بصلاة وزادكم بصلاة لم تكونوا تصلونها قبل على تلك الهيئة

هي خير لكم من حمر النعم . الوتر جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر . رواه الترمذى ، وأبو داود .

والصورة ، وهي الوتر - انتهى . (هي خير لكم من حمر النعم) بضم الحاء وسكون الميم ، جمع أحمر . والنعم هنا الأبل ، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وإنما قال ذلك ترغيباً للعرب فيها ، لأن حمر النعم أعز أموال العرب عندهم ، فكانت كناية عن أنها خير من الدنيا كلها ، لأنها ذخيرة الآخرة التي هي خير وأبقى . وقيل : المراد أنها خير لكم من أن تصدقوا بها ، وهو على اعتقادهم الخيرية فيها ، وإلا فذرة من الآخرة خير من الدنيا وما فيها (الوتر) بالجر بدل من صلاة بدل المعرفة من النكرة ، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف بتقدير هي الوتر . وجوز النصب بتقدير أعنى (جعله الله لكم) أى وقت الوتر (فما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر) فيه دليل على أن أول وقت الوتر يدخل بالفراغ من صلاة العشاء ، ويمتد إلى طلوع الفجر ، كما قالت عائشة : وانتهى وتره إلى السحر . قال المجد بن تيمية في المتقى : فيه دليل على أنه لا يمتد به قبل العشاء بحال . واستدل الحنفية بهذا الحديث على وجوب الوتر . وذلك بوجوه : الأول أنه أضاف الزيادة إلى الله تعالى ، والسنن إنما تضاف إلى النبي ﷺ . والثاني أن الزيادة إنما تتحقق في الواجبات ، لأنها محصورة العدد ، لا في النوافل ، لأنها لا نهاية لها . والثالث أن الزيادة على الشيء لا تتصور إلا إذا كان من جنس المزيد عليه . والرابع أنه جعل له وقتاً معيناً ، وهو من أمارات الوجوب . وقد رد عليهم ابن العربي في شرح الترمذى ، حيث قال به احتج علماء أبي حنيفة ، فقالوا إن الزيادة لا تكون إلا من جنس المزيد عليه ، وهذه دعوى ، بل تكون الزيادة من غير جنس المزيد ، كما لو ابتاع بدرهم ، فلما قضاه زاده ثمناً أو ربحاً إحساناً ، كزيادة النبي ﷺ لجابر في ثمن الجمل ، فإنها زيادة ، وليست بواجبة . وليس في هذا الباب حديث صحيح يتمثلون به - انتهى . وقال الحافظ في الدراية : ليس في قوله : « زادكم » دلالة على وجوب الوتر ، لأنه لا يلزم أن يكون المزداد من جنس المزيد ، فقد روى محمد بن نصر المروزي في الصلاة من حديث أبي سعيد رفعه : أن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم ، هي خير لكم من حمر النعم ، ألا وهي الركعتان قبل الفجر ، وأخرجه البيهقي (ج ٢ ص ٤٦٩) ونقل عن ابن خزيمة أنه قال لو أمكنني لرحت في هذا الحديث - انتهى . قلت : حديث أبي سعيد هذا يرد على جميع وجوه استدلالهم المتقدمة ، ويقطع جميع ما ذكره صاحب البدائع من وجوه الاستدلال ، وهو حديث مشكل على الحنفية جداً . وقد ذكر ابن الهمام في فتح القدير على الهداية هذا الإشكال ، ثم قال : فالأولى التمسك بما في أبي داود عن بريدة مرفوعاً : الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس مني الخ . قلت : يريد به ما سيأتى في الفصل الثالث من حديث بريدة بلفظ : الوتر حق ، فن لم يوتر فليس منا الخ . وسيأتى هناك الجواب عنه (رواه الترمذى وأبو داود) وأخرجه أيضاً الطحاوى (ج ١

١٢٧٦ - (١٥) وعن زيد بن أسلم، قال: قال رسول الله ﷺ: من نام عن وتره فليصل إذا أصبح.

(ص ٢٥٠) والحاكم (ج ١ ص ٣٠٦) وقال حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه لتفرد التابعي عن الصحابي، ووافقه الذهبي، وأخرجه ابن سعد في الطبقات (ج ٤ ص ١٣٩) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٦٩ و ٤٧٨) والدارقطني (ص ٢٧٤) والطبراني وابن عدي في الكامل وابن عبد الحكم في فتوح مصر (ص ٢٥٩، ٢٦٠) كلهم من طريق عبدالله بن راشد الزوفي أبي الضحاك عن عبدالله بن أبي مرة عن خارجة بن حذافة. وعبد الله بن راشد. قال الحافظ في التقریب: مستور. وقال الذهبي في الميزان في ترجمته: روى عن عبدالله بن أبي مرة الزوفي عن خارجة بحديث الوتر، رواه عنه يزيد بن أبي حبيب، وخالد بن يزيد قيل لا يعرف سماعه من ابن أبي مرة. قلت: ولا هو بالمعروف. وذكره ابن حبان في الثقات - انتهى. قال الحافظ في التهذيب: وقال أي ابن حبان يروى عن عبد الله بن أبي مرة أن كان سمع منه ومن اعتمده فقد اعتمد لإسناد أمشوشا - انتهى. وأما عبدالله بن أبي مرة فقال الحافظ في التقریب: صدوق. أشار البخاري إلى أن روايته عن خارجة منقطعة. وقال في التهذيب: لا يعرف سماعه من ابن أبي مرة. قلت: نقل ابن عدي في الكامل عن البخاري أنه قال لا يعرف سماع بعض هؤلاء من بعض. وقال ابن حبان: إسناد منقطع ومتن باطل - انتهى. لكن الحديث له شواهد: منها حديث عمرو بن العاص وعقبة بن عامر، أخرجه ابن راهويه والطبراني في الكبير والأوسط. وفيه سويد بن عبد العزيز، وهو متروك، قاله الهيثمي (ج ٢ ص ٣٤٠). ومنها حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني والطبراني. وفي سنده النضر أبو عمر الخزاز، وهو ضعيف. ومنها حديث أبي بصرة أخرجه أحمد والحاكم والطبراني. وبعض أسانيد صحيح. ومنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه الدارقطني. وفي سنده محمد بن عبيد الله المزري، وهو متروك، وأخرجه أيضاً أحمد. وفي سنده الحجاج ابن أرقطاط، وهو غير ثقة. ومنها حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني في غرائب مالك. وفيه حميد بن أبي الجون، وهو ضعيف. ومنها حديث أبي سعيد أخرجه الطبراني في مسند الشاميين. قال الحافظ في الدراية (ص ١١٢) بإسناد حسن.

١٢٧٦ - قوله (وعن زيد بن أسلم) من ثقات التابعين المشهورين، وهو مولى عمر (من نام عن وتره)

أي عن أدائه (فليصل إذا أصبح) أي فليقض الوتر بعد الصبح متى اتفق، وكذا من نسي الوتر فليصله إذا ذكره. فقيه دليل على أن من نام عن وتره أو نسبه لحكمه حكم من نام عن الفريضة أو نسبها أنه يأتي بها عند الاستيقاظ أو الذكر. وهذا يدل على مشروعية قضاء الوتر. واختلف فيه العلماء: فذهب مالك إلى أن الوتر يصل إلى تمام صلاة الصبح أداء، ولا قضاء له بعد ذلك، يعني أنه لا يقضى بعد صلاة الصبح. وذهب الشافعي وأحمد إلى سنية القضاء، وقالوا إنه يقضى أبداً ليلاً ونهاراً. وذهب أبو حنيفة وصاحبا إلى وجوب القضاء. واستشكل قول صاحبين، لأن وجوب القضاء فرع لوجوب الأداء، وقد قالا بسنية الوتر لا بوجوبه. وأجيب بأنهما لما ثبت

رواه الترمذى مرسلًا .

١٢٧٧ - (١٦) وعن عبد العزيز بن جريج ، قال : سألتنا عائشة : بأى شيء كان يوتر رسول الله ﷺ ؟

عندهما دليل السنة ذهبا اليه ، ولما ثبت دليل وجوب القضاء قالاه به اتباعا للنص وإن خالف القياس . والراجح عندى ما ذهب اليه الشافعى وأحمد من أن الوتر يقضى أبدا ليلا ونهاراً ، لكن ندبا لا وجوباً ، خلافاً لما لك ، فإنه قال بعدم مشروعية القضاء ، وخلافاً للآئمة الحنفية ، فانهم ذهبوا إلى وجوب القضاء . وذهب بعض العلماء إلى التفرقة بين أن يتركه نوماً أو نسياناً ، وبين أن يتركه عمداً ، فيقضيه فى الأول إذا استيقظ أو إذا ذكر فى أى وقت كان ليلا أو نهاراً . قال الشوكانى : وهو ظاهر الحديث . واختاره ابن حزم ، واستدل بعموم قوله ﷺ من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، قال وهذا عموم يدخل فيه كل صلاة فرض أو نافلة ، وهو فى الفرض أمر فرض ، وفى النفل أمر ندب ، قال ومن تعمّد تركه حتى دخل الفجر فلا يقدر على قضاء أبدا ، قال فلونسيه أحببنا له أن يقضيه أبدا متى ذكره ولو بعد أعوام . وقد استدلل بالامر بقضاء الوتر على وجوبه . وحمله الجمهور على الندب . ويكون المعنى أن المتدوب يقضى كالواجب لكن ندبا لا وجوبا ، وقد جاء قضاء المتدوب (رواه الترمذى مرسلًا) من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه زيد بن أسلم . وأخرجه أيضا هو وابن ماجه ومحمد بن نصر موصولا من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد ، وسيأتى فى الفصل الثالث . قال الترمذى : والمرسل أصح من الموصول أى لأن عبد الرحمن ابن زيد ضعيف ، وأخوه عبد الله ابن زيد أحسن حالا منه وأمثل وأثبت ، وثقه أحمد ومعنى بن عيسى القزاز . وقال أبو حاتم ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق فيه لين ، ولكن الحديث صحيح من طريق أخرى فقد رواه أبو داود فى السنن والدارقطنى (ص ١٧١) والحاكم (ج ١ ص ٣٠٢) والبيهقى (ج ٢ ص ٤٨٠) كلهم من طريق أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد . قال الحاكم : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وواقعه الذهبى ، وصححه أيضا الحافظ العراقى قال الشوكانى : وإسناد الطريق التى أخرجه منها أبو داود صحيح ، كما قال العراقى .

١٢٧٧ - قوله (وعن عبد العزيز بن جريج) بضم الجيم الأولى وقع الراء وسكون الياء ، تابى لين . قال المعلى : لم يسمع من عائشة ، وأخطأ خصيف (راوى هذا الحديث عنه) فصرح بسامعه ، كذا فى التقریب . وقال البخارى والعقبلى : لا يتابع فى حديثه . وذكره ابن حبان فى الثقات (قال سألتنا عائشة) هذا لفظ الترمذى . وفى رواية أبى داود قال سألت عائشة (بأى شيء) أى من السور (كان يوتر) أى يصل الوتر وقال ابن حجر أى بأى

قالت : كان يقرأ في الأولى بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وفي الثانية بـ ﴿قل يا أيها الكافرون﴾
وفي الثالثة بـ ﴿قل هو الله أحد﴾ والمعوذتين . رواه الترمذى ، وأبو داود .

شئ من القرآن يقرأ في وتره ؟ (كان يقرأ في الأولى) أى من الثلاث بـ (سبح اسم ربك الأعلى) أى بعد الفاتحة
(وفي الثالثة) فيه إشارة إلى أن الثلاث بسلام واحد . قال الزيلعى فى نصب الراية (ج ٢ ص ١١٩) ظاهر الحديث
أن الثالثة متصلة غير منفصلة ، وإلا لقال : وفى ركعة الوتر أو الركعة المفردة أو نحو ذلك . ولكن يعكس عليه فى
لفظه للدارقطنى (ص ١٧٢) والطحاوى (ص ١٦٨) والحاكم (ج ٢ ص ٣٠٥) والبيهقى (ج ٢ ص ٣٧)
عن عائشة أيضا أن النبي ﷺ كان يقرأ فى الركعتين اللتين يوتر بهما بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وـ ﴿قل يا
أيها الكافرون﴾ ويقرأ فى الوتر بـ ﴿قل هو الله أحد﴾ وـ ﴿قل أعوذ برب الفلق﴾ وـ ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ -
انتهى . وقال الحافظ فى الدراية بعد ذكر هذه الرواية : وهو يرد استدلال الطحاوى بأنه لو كان مفصولا لقال :
وركعة الوتر أو الركعة المفردة أو نحو ذلك - انتهى . وقال الحاكم فى المستدرک بعد روايته . وسعيد بن عفير
(يعنى الذى روى عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة) إمام أهل مصر بلا مدافعة ، وقد أتى
بالحديث مفسرا مصلحا دالا على أن الركعة التى هى الوتر ثانية غير الركعتين اللتين قبلها - انتهى . أى فيحمل
ما أجمله غيره كسعيد بن الحكم بن أبى مريم وغيره على هذا المفصل (والمعوذتين) بكسر الواو ، وتفتح . وفى
الحديث دليل على مشروعية قراءة ثلاث سور الإخلاص والمعوذتين فى الركعة الثالثة من الوتر ، لكن اختار أكثر
أهل العلم قراءة الإخلاص فقط ، لأن حديث عائشة فيه كلام ، وحديث أبى بن كعب وابن عباس بإسقاط
المعوذتين أصح . وقال ابن الجوزى : أنكر أحمد وابن معين زيادة المعوذتين (رواه الترمذى وأبو داود) وأخرجه
أيضا أحمد وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ٣٨) وسكت عنه أبو داود وحسنه الترمذى ، لكن قال شيخنا فى
شرح الترمذى : فى كونه حسنا فظرا ، فإن عبد العزيز بن جريج لم يسمع من عائشة (كما قال العجلي وابن حبان
والدارقطنى) ، وأيضا فيه خُصيف ، وهو قد خلط بآخره ، ولا يدرى أن محمد بن سلة رواه عنه قبل الاختلاط
أو بعده ، والله أعلم ، نعم يعتد برواية عمرة عن عائشة التى أشار إليها الترمذى يعنى التى تقدم لفظها فى كلام
الزيلعى . وقال العلامة أحمد شاكر فى تعليقه على الترمذى متعبا على كلام الشيخ ما لفظه : وليس هذا بشئ . أما
خصيف فانه ثقة . تكلم بعضهم فى حفظه ، كما سبق ، وعبد العزيز بن جريج قديم ، لأن ابنه عبد الملك مات فى أول
عشر ذى الحجة سنة ١٥٠ عن ٧٦ سنة فكانه ولد سنة ٧٤ ، بل قال بعضهم إنه جاز المائة ، فكأنه ولد حول
سنة ٥٠ ، وعائشة ماتت سنة ٥٨ فأبوه عبد العزيز أدرك عائشة يقينا . ثم قد تأيد الحديث برواية عمرة عن عائشة
التي أشار إليها الترمذى . وحديثها رواه الحاكم فى المستدرک (ج ١ ص ٣٠٥) من طريق سعيد بن عفير وسعيد بن
أبى مريم عن يحيى بن أيوب عن عمرة ، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . ويحيى بن

١٢٧٨ - (١٧) ورواه النسائي عن عبد الرحمن بن أبي .

١٢٧٩ - (١٨) ورواه أحمد عن أبي بن كعب .

١٢٨٠ - (١٩) والدارمي عن ابن عباس ،

أيوب الغافقي ثقة حافظ ، ولا حجة لمن تكلم فيه ، ورواه أيضا ابن حبان والدارقطني والطحاوي فيما حكاه الحافظ في التلخيص - انتهى . قلت : ويؤيده أيضا ما روى الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة بزيادة المودتين ، وفيه المقدم بن داود ، وهو ضعيف ، وما روى ابن السكن من حديث عبد الله بن سرجس بإسناد غريب ، كما في التلخيص . فالظاهر أن حديث عائشة حسن لشواهد . وأما من جهة سنده ففي كونه حسنا كلام لما تقدم أن فيه خصيفا وهو سيء الحفظ ، وقد خلط بآخره . والله أعلم .

١٢٧٨ - (ورواه النسائي) وكذا أحمد (ج ٣ ص ٤٠٦ ، ٤٠٧) قال الحافظ في التلخيص (ص ١١٨) :

وإسناده حسن (عن عبد الرحمن بن أبي) بفتح الهمة وسكون الموحدة بعدها زاي مقصور، الخزاعي مولاهم، مختلف في صحبته ، فذكره ابن حبان في ثقات التابعين . وقال البخاري : له صحبة . وذكره غير واحد في الصحابة . وقال أبو حاتم : أدرك النبي ﷺ وصلى خلفه . وقال ابن عبد البر : استعمله على رضى الله عنه على خراسان . وذكره ابن سعد فيمن مات رسول الله ﷺ ، وهم أحداث الأسنان . ومن جزم بأن له صحبة خليفة بن خياط والترمذي ويعقوب بن سفيان وأبو عروبة والدارقطني والبرقي وبق بن مخلد وغيرهم ، كذا في تهذيب التهذيب . وقال في الترميز : إنه صحابي صغير ، وكان في عهد عمر رجلا وكان على خراسان لعل - انتهى . قلت : ويدل على كونه صحابيا أنه روى ابن سعد والطحاوي وأبو داود وأحمد من حديثه أنه صلى مع النبي ﷺ . وفي رواية : خلف النبي ﷺ ، فالراجح أنه صحابي . وقد اختلفوا هل هذا الحديث من روايته عن النبي ﷺ ، أو من روايته عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ ؟ قال الترمذي : روى عن عبد الرحمن بن أبي عن أبي بن كعب ، ويروى أيضا عن عبد الرحمن بن أبي عن أبي بن كعب ، هكذا روى بعضهم فلم يذكر عن أبي ، وذكر بعضهم عن عبد الرحمن بن أبي عن أبي - انتهى . والظاهر أن له في القراءة في الوتر روايتين : إحداهما روايته عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ . وثانيتهما روايته عن النبي ﷺ من غير واسطة ، وقد قال العراقي : كلاهما عند النسائي بإسناد صحيح ، كما في النيل .

١٢٧٩ - (ورواه أحمد عن أبي بن كعب) وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه والطحاوي

وابن حبان والحاكم والبيهقي. وزاد النسائي في رواية : ولا يسل إلا في آخرهن .

١٢٨٠ - (والدارمي عن ابن عباس) وأخرجه أيضا أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي

ولم يذكرنا والمعوذتين .

١٢٨١ - (٢٠) وعن الحسن بن علي ، قال : علني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر :

والبيهقي (ج ٣ ص ٣٨) (ولم يذكرنا) أي أحمد والدارمي أو أبي بن كعب وابن عباس (والمعوذتين) وتقدم أن حديث أبي وابن عباس بإسقاط المعوذتين أصح ، ولذلك اختاره أكثر أهل العلم .

١٢٨١ - قوله (وعن الحسن بن علي) بن أبي طالب الهاشمي سبط رسول الله ﷺ ، وربحاته من الدنيا ، وأخذ سيدي شباب أهل الجنة أمير المؤمنين أبو محمد ولد في النصف من رمضان سنة ثلاث من الهجرة ، وهو أصح ما قيل في ولادته ، ومات سنة ٤٩ ، وهو ابن سبع وأربعين . وقيل مات سنة ٥٠ . وقيل بعدها ، ودفن بالبقيع ، ويقال إنه مات مسموماً ، وقد صحب النبي ﷺ وحفظ عنه . قال الخزرجي : له ثلاثة عشر حديثاً . وقال البرقي : جاء عنه نحو من عشرة أحاديث ، روى عنه ابنه الحسن وأبو هريرة وعائشة أم المؤمنين وجماعة كثيرة . ولما قتل أبوه علي بن أبي طالب بالكوفة بايعه الناس على الموت أكثر من أربعين ألفاً ، ثم كره سفك الدماء ، فسلم الأمر إلى معاوية بن أبي سفيان وانخلع ، وبايعه في النصف من جمادى الأولى سنة ٤١ ، فكانت ولايته سبعة أشهر وأحد عشر يوماً ، ويقال أربعة أشهر . ومناقبه وفضائله كثيرة جداً (أقولهن) أي أدعو بهن (في قنوت الوتر) وفي رواية : في الوتر . والقنوت يطلق على معان ، والمراد به هنا الدعاء في صلاة الوتر في محل مخصوص من القيام . قال السندی في حاشية النسائي : الظاهر أن المراد علني أن أقولهن في الوتر بتقدير أن ، أو باستعمال الفعل موضع المصدر مجازاً ، ثم جعله بدلاً من كلمات ، إذ يستبعد أنه عليه الكلمات مطلقاً ، ثم هو من نفسه وضعهن في الوتر . ويحتمل أن قوله أقولهن صفة كلمات ، كما هو الظاهر ، لكن يؤخذ منه أنه عليه أن يقول تلك الكلمات في الوتر ، لا أنه عليه نفس تلك الكلمات مطلقاً - انتهى . قلت : ويؤيد ذلك ما وقع في بعض روايات أحمد : وعليه أن يقول في الوتر ، وما في رواية للنسائي : علني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات في الوتر ، وما في رواية ابن الجارود : عليه هذه الكلمات ليقول في قنوت الوتر . ثم ظاهر الحديث الإطلاق في جميع السنة ، كما هو مذهب الحنفية والحنابلة وهو وجه للشافعية ، والمشهور من مذهبهم تخصيص القنوت في الوتر بالنصف الأخير من رمضان ، وهو رواية عن مالك والمشهور المعتمد عند المالكية في القنوت في الوتر جملة ، وهي رواية ابن القاسم ، قال في المدونة : لا يقنئ في رمضان إلا في أوله ولا في آخره ولا في غير رمضان ولا في الوتر أصلاً - انتهى . والراجح عندنا : هو أن القنوت في الوتر مستحب في جميع السنة ، لأنه ذكر يشرع في الوتر فيشرع في جميع السنة كسائر الأذكار ، ولإطلاق لفظ الوتر في هذا الحديث . واليه ذهب ابن مسعود وغيره من

اللهم اهدني فيمن هديت ، وطافني فيمن عاقبت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، فإنك تقضي ولا يقضى عليك ، إنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت .

أصحاب النبي ﷺ . قال السدي : ثم قد أطلق الوتر فيشمل الوتر طول السنة ، فصار الحديث دليلا قويا لمن يقول بالقنوت في الوتر طول السنة - انتهى . (اللهم اهدني) أى تبتنى على الهداية ، أو زدني من أسباب الهداية (فيمن هديت) أى في جملة من هديتهم ، أو هديته من الأنبياء والأولياء ، كما قال سليمان وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين . وقال ابن الملك : أى اجعلني من هديتهم إلى الصراط المستقيم . وقال الطيبي : أى اجعل لي نصيبا وافرا من الاهتداء معبردا في زمرة المهتدين من الأنبياء والأولياء وقيل : وفى فيه وفيما بعده بمعنى مع قال تعالى ﴿ فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم - ٤ : ٦٩ ﴾ (وعاقني) أمر من المعافاة التى هى دفع السوء (وتولني) أى تول أمرى وأصلحه (فيمن توليت) أمورهم ولا تكلفني إلى نفسي . وقال المظهر : أمر مخاطب من تولى إذا أحب عبدا وقام بحفظه وحفظ أموره (وبارك) أى أكثر الخير (لي) أى لمنعتني (فيما أعطيت) أى فيما أعطيتني من العمر والمال والعلوم والأعمال . وقال الطيبي : أى أوقع البركة فيما أعطيتني من خير الدارين (وقني) أى أحفظني (شر ما قضيت) أى شر ما قضيته أى قدرته لي ، أو شر قضاءك . قيل : سؤال الوقاية وطلب الحفظ عما قضاءه الله وقدره للعبد عما يؤم إمامه باعتبار ظاهر الأسباب والآلات التي يرتبط بها وقوع المقضيات ويجرى فيها المحر والاثبات فيما لا يزال (فإنك) وفي رواية : إنك بغير فاء (تقضي) أى تقدر أو تحكم بكل ما أردت (ولا يقضى عليك) بصيغة المجهول ، أى لا يقع حكم أحد عليك ، فلا معقب لحكمك ولا يجب عليك شيء . إلا ما أوجبه عليك بمقتضى وعدك (إنه) أى الشأن . وفي بعض الروايات : وإنه بزيادة الواو (لا يذل) بفتح فكسر ، أى لا يصير ذليلا (من واليت) الموالاة ضد المعادة . وهذا في مقابلة لا يعز من عادت ، كما جاء في بعض الروايات . قال ابن حجر : أى لا يذل من واليت من عبادك في الآخرة أو مطلقا وإن ابتلى بما ابتلى به ، وسلط عليه من أهانه وأذله باعتبار الظاهر ، لأن ذلك غاية الرفعة والعزة عند الله وعند أوليائه ، ولا عبرة إلا بهم . ومن ثم وقع للأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الامتحانات العجيبة ما هو مشهور . وزاد البيهقي ، وكذا الطبراني من عدة طرق . ولا يعز من عادت ، أى لا يعز في الآخرة أو مطلقا وإن أعطى من نعيم الدنيا وملكها ما أعطى ، لكونه لم يمثل أوامر ، ولم يختب نواهيك (تباركت) أى تكاثر خيرك في الدارين (ربنا) بالنصب أى يا ربنا (وتعاليت) أى ارتفع عظمك وظهر قهرك وقدرتك على من في الكونين . وقال ابن الملك : أى ارتفعت عن مشابهة كل شيء . وزاد النسائي في رواية : وصلى الله على النبي . قال النووي في شرح المذهب : إنها

رواه الترمذى، وأبو داود، والنسائى، وابن ماجه، والدارمى.

زيادة بسند صحيح أو حسن . وتعقبه الحافظ بأنه منقطع ، فان عبد الله بن علي ، وهو ابن الحسين بن علي ، لم يلحق الحسن بن علي - انتهى . ورواه ابن أبي عاصم وزاد : ونستغفرك وتوب إليك . وقال القارى فى شرح الحصن : وفى رواية ابن حبان زيادة : نستغفرك وتوب إليك ، وهو موجود فى أصل الأصيل - انتهى . والظاهر أن هذه الزيادة قبل زيادة الصلاة على ما يفهم من الحصن . والحديث يدل على مشروعية القنوت بهذا الدعاء ، وهو مختار الشافعية والحنابلة ، واختار الحنفية القنوت فى الوتر بسورة الخلع وسورة الحمد أى اللهم إنا نستعينك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونخضع لك ونخلع ، ونترك من يكفرك اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخاف عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق . أخرجه أبو داود فى المراسيل والبيهقى فى السنن (ج ٢ ص ٢١٠) عن خالد بن أبي عمران مرفوعاً مرسلًا ، وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً على ابن مسعود ، وابن السنن موقوفاً على ابن عمر ، وأخرجه محمد بن نصر والطحاوى والبيهقى فى السنن عن عمر بن الخطاب . قال الحنفية : هما سورتان من القرآن فى مصحف أبى ، كما ذكر السيوطى فى الدر المنثور ، وابن قدامة فى المغنى (ج ٢ ص ١٥٣) قلت : الأولى عندى أن يدعو فى الوتر بالقنوت المروى فى حديث الحسن ابن علي ، لأنه حديث صحيح أو حسن مرفوع متصل ، ولو قرأ ما هو مختار الحنفية جاز من غير شك ، ومن لا يحسن شيئاً من ذلك يدعو بما يحفظ من الدعاء المأثور ، أو يستغفر من ذنوبه ويكرر ذلك (رواه الترمذى) وحسنه ، وقال : لا نعرف عن النبي ﷺ فى القنوت فى الوتر شيئاً أحسن من هذا (وأبو داود) الخ وأخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ١٩٩ و ٢٠٠) وابن الجارود (ص ١٤٢) ومحمد بن نصر المروزى والحاكم فى المستدرک (ج ٣ ص ١٧٢) والبيهقى (ج ٢ ص ٢٠٩ و ٤٩٨) وإسحاق بن راهويه والبزار وأبو داود الطيالسى (ص ١٦٣) وابن حبان وابن خزيمة والدارقطنى وأبو يعلى والطبرانى فى الكبير ، وسعيد بن منصور فى سننه . وقد أطال الكلام عليه الحافظ فى التلخيص (ص ٩٤ و ٩٥) وأخرجه ابن حزم فى المحلى (ج ٤ ص ١٤٧) من طريق أبى داود وضعفه حيث قال بعد روايته : وهذا الأثر وإن لم يكن مما يحتج بمثله فلم نجد فيه عن رسول الله ﷺ غيره ، وقد قال أحمد : ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأى - انتهى . ونقل الحافظ فى تهذيب التهذيب (ج ٣ ص ٢٥٦) كلام ابن حزم هذا ، ولم يعقبه بشئ ، وضعفه أيضاً ابن حبان ، كما قال الشوكانى فى النيل ، وقال فى تحفة الذاكرين (ص ١٢٨) قد ضعفه بعض الحفاظ ، وصححه آخرون . وأقل أحواله إذا لم يكن صحيحاً أن يكون حسناً - انتهى . قلت : الحق أن هذا الحديث لا ينحط عن درجة الحسن ، بل هو صحيح ، ولا حجة لمن ضعفه ، وقد رجح أيضاً صحته العلامة أحمد شاكر فى تعاقبه على المحلى (ج ٤ ص ١٤٧ ، ١٤٨) تنبيه حديث الحسن هذا رواه الحاكم

.....

(ج ٣ ص ١٧٢) والبيهقي (ج ٣ ص ٣٩) من طريق أبي بكر بن شيبة الحزامي عن ابن أبي فديك عن اسماعيل ابن إبراهيم بن عقبة عن عمه موسى بن عقبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن الحسن بن علي ، قال : علي رسول الله ﷺ في وترى إذا رفعت رأسى ولم يبق إلا السجود ، اللهم اهدني فيمن هديت إلى آخره . قال البيهقي : تفرد بهذا اللفظ أبو بكر بن شيبة الحزامي . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين إلا أن إسماعيل بن إبراهيم خالفه ، محمد بن جعفر بن أبي كثير في إسناده ، ثم أخرجه عن محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة عن أبي اسحاق عن يزيد بن أبي مريم به بسند السنن ومثله وسكت عنه . قال الحافظ في الدراية : هو (أى طريق محمد بن جعفر) الصواب - انتهى . وقال في التلخيص (ص ٩٤) ينبغي أن يتأمل قوله في هذا الطريق إذا رفعت رأسى ولم يبق إلا السجود ، فقد رأيت في الجزء الثاني من فوائد أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصماني تخرج الحاكم له ، قال : ثنا محمد بن يونس المقرئ ، قال : ثنا الفضل بن محمد البيهقي ثنا أبو بكر بن شيبة المدني الحزامي ثنا ابن أبي فديك عن اسماعيل بن إبراهيم بن عقبة بسنده . ولفظه : علي رسول الله ﷺ أن أقول في الوتر قبل الركوع فذكره - انتهى . وهذا كله يدل على أن رواية الحاكم بلفظ : إذا رفعت رأسى ولم يبق إلا السجود ، ليست بمحفوظة عند الحافظ والبيهقي ، ولذلك لم يعتمد عليها البيهقي في محل قنوت الوتر بعد الركوع ، بل اعتمد على قياس قنوت الوتر على قنوت الصبح . ومال الشوكاني إلى تقويتها حيث قال بعد ذكر كلام البيهقي : وقد روى عنه أى عن أبي بكر بن شيبة الحزامي البخاري في صحيحه . وذكره ابن حبان في الثقات ، فلا يضرب تفرد . وقوامها أيضاً الشيخ أحمد محمد شاكر حيث قال في تعليقه على المحلى (ج ٤ ص ١٤٨) بعد ذكر الاختلاف في السند على موسى بن عقبة : ويظهر أن موسى روى عن هؤلاء الثلاثة (أى علي بن عبد الله عند النسائي وهشام ابن عروة عند الحاكم وأبي اسحاق عند الحاكم وغيره) وابن أخيه اسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ثقة ، روى له البخاري . وبهذه الطرق كلها ظهر أن الحديث صحيح - انتهى . وعندى في كون رواية الحاكم المذكورة محفوظة تأمل ، ولا يطمئن قلبي بما ذكره الشوكاني والشيخ أحمد شاكر لتقويتها . وأبو بكر بن شيبة وإن روى عنه البخاري لكن لم يحتج به ، كما صرح به الحافظ في مقدمة الفتح . واعلم أنه اختلف في أن القنوت في الوتر قبل الركوع أو بعده ، فاختار الحنفية الأول ، والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه الثاني ، واستدل لهم بما روى محمد بن فصر عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يقنت بعد الركعة وأبو بكر وعمر حتى كان عثمان ، فقنت قبل الركعة ليدرك الناس . قال العراقي : إسناده جيد . وبما ذكرنا من حديث الحسن بن علي برواية الحاكم بلفظ : إذا رفعت رأسى ولم يبق إلا السجود ، وقد عرفت حالها ، واستدل لهم أيضاً بآثار بعض الصحابة ، وبالقياص على قنوت صلاة الصبح بعد الركوع . واستدل الحنفية بما روى البخاري (ج ١ ص ١٣٦) من طريق عاصم الأحول

١٢٨٢ - (٢١) وعن أبي بن كعب ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا سلم في الوتر

قال : سبحان الملك القدوس ، رواه أبو داود ،

عن أنس أن القنوت قبل الركوع ، ذكره الحافظ في التلخيص (ص ٩٤) ، وبما روى النسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ٣٩ ، ٤٠) عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ كان يوتر ، فيقنت قبل الركوع . لفظ ابن ماجه . وللنسائي : كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ ، وفي الثانية ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ، وفي الثالثة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ويقنت قبل الركوع . وذكره أبو داود معلقاً مختصراً ، وضمف ذكر القنوت فيه ، وتبعه البيهقي حيث حكى كلامه ولم يتعقب عليه . وقد أجاب عنه ابن الترمذاني في الجوهر النقي ، وحقق كون ذكر القنوت فيه محفوظاً . وهذا هو الصواب عندى . فحديث أبي بذكر القنوت صحيح أو حسن حجة . قال الشوكاني : وضمف أبو داود ذكر القنوت فيه أى في حديث أبي ، ولكنه ثابت عند النسائي وابن ماجه من حديثه : أن النبي ﷺ كان يقنت قبل الركوع . واستدل لهم أيضاً بما روى ابن أبي شيبة والدارقطني (ص ١٧٥) والبيهقي (ج ٣ ص ٤١) عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قنت في الوتر قبل الركوع . وفيه إبان بن عياش وهو متروك ، قاله الدارقطني . وبما روى الخطيب في كتاب القنوت عن ابن مسعود أيضاً بنحوه . قال الحافظ في الدراية : حديث ضعيف ، وبما روى أبو نعيم في الحلية عن عطاء بن مسلم عن العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس . قال : أوتر النبي ﷺ بثلاث ، فقنت فيها قبل الركوع . قال أبو نعيم : غريب من حديث حبيب ، والعلاء تفرد به عطاء بن مسلم . وقال البيهقي : تفرد به عطاء وهو ضعيف . وبما روى الطبراني في الأوسط عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث ركعات ، ويحمل القنوت قبل الركوع . قال الحافظ في الدراية (ص ١١٥) : لإسناده ضعيف . وبما روى ابن أبي شيبة عن علقمة أن ابن مسعود وأصحاب النبي ﷺ كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع . قال الحافظ في الدراية (ص ١١٥) : لإسناده حسن . قلت : يجوز القنوت في الوتر قبل الركوع وبعده . والأولى عندى أن يكون قبل الركوع لكثرة الأحاديث في ذلك ، وبعضها جيد الإسناد ، ولا حاجة إلى قياس قنوت الوتر على قنوت الصبح مع وجود الأحاديث المروية في الوتر من الطرق المصرحة بكون القنوت فيه قبل الركوع ، وكيف يقاس الوتر على الصبح وليس بينهما معنى مؤثر يجمع به بينهما . وسيأتى شئ من الكلام فيه في باب القنوت .

١٢٨٢ - قوله (إذا سلم في الوتر) أى في آخره (قال سبحان الملك القدوس) أى البالغ أقصى التزاهة

عن كل وصف ، ليس فيه غاية الكمال المطلق . قال الطيبي : هو الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص . وفعل بالضم من أبنية المبالغة . فيه مشروعية هذا التسبيح بعد الفراغ من الوتر (رواه أبو داود) ومن طريقه البيهقي

والنسائي، وزاد ثلاث مرات يطيل.

١٢٨٣ - (٢٢) وفي رواية للنسائي، عن عبد الرحمن بن أبيزى، عن أبيه، قال: كان يقول إذا سلم: سبحان الملك القدوس ثلاثا، ويرفع صوته بالثالثة.

(ج ٣ ص ٤١، ٤٢) (والنسائي) واللفظ لأبي داود، وهو حديث مختصر. ولفظ النسائي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات، كان يقرأ في الأولى بـ (سبح اسم ربك الأعلى) وفي الثانية بـ (قل يا أيها الكافرون) وفي الثالثة بـ (قل هو الله أحد) ويقتل قبل الركوع، فإذا فرغ قال عند فراغه: سبحان الملك القدوس ثلاث مرات، يطيل في آخرهن. والحديث أخرجه أيضا أحمد وابن أبي شيبة والدارقطني، وإسناده صحيح (وزاد) أي النسائي في روايته (ثلاث مرات يطيل) أي في آخرهن. والمعنى يعد في المرة الثالثة صوته. وزاد الدارقطني (ص ١٧٤) والبيهقي (ج ٣ ص ٤٠) في روايتهما: رب الملائكة والروح.

١٢٨٣ - قوله (وفي رواية للنسائي عن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه) هذا خطأ، والصواب عن ابن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه، هكذا وقع في مستد أحمد والنسائي، ولأن أبيزى الخزاعي والد عبد الرحمن لم يرو عنه إلا حديث واحد، وهو غير هذا الحديث. قال ابن السكن: ذكره البخاري في الواحدان، روى عنه حديث واحد، وإسناده صالح فذكره. وقال ابن مندة وأبو نعيم وابن الأثير: لا تصح لأبيزى رؤية ولا رواية. وقال الذهبي في التجريد: أبيزى والد عبد الرحمن خزاعي، لا يصح له صحة إلا من طريق ضعيفة. وابنه أي عبد الرحمن صحابي - انتهى. وابن عبد الرحمن بن أبيزى هو سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي مولاهم الكوفي تابعي، وثقه النسائي وابن حبان. وقال أحمد: هو حسن الحديث، روى عن أبيه وابن عباس وواثلة (قال كان) أي النبي صلى الله عليه وسلم (ويرفع صوته بالثالثة) أي في المرتبة الثالثة. وأخرجه أيضا الطحاوي وأحمد (ج ٣ ص ٤٠٦، ٤٠٧) وعبد بن حميد والبيهقي (ج ٣ ص ٤١) وإسناده صحيح. قال العراقي: حديث أبي بن كعب وعبد الرحمن بن أبيزى كلاهما عند النسائي باسناد صحيح. والحديث فيه سنية الجهر بهذا الذكر في المرة الثالثة، وهكذا في كل ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم الجهر فيه، نعم الاسرار أفضل حيث لم يقل عنه الجهر فيه. قال المظهر: هذا يدل على جواز الذكر برفع الصوت، بل على الاستحباب إذا اجتنب الرياء لإظهارها للدين، وتعليلًا للسامعين، وإيقاظًا لهم من رقدة الغفلة، وإيضالا لبركة الذكر إلى مقدار ما يبلغ الصوت إليه من الحيوان والشجر والحجر والمدر، وطلبًا لاقتداء الغير بالخير، وإشهاد له كل رطب ويابس سمع صوته.

١٢٨٤ - (٢٣) وعن علي، قال: إن النبي ﷺ كان يقول في آخر وتره: اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وببهافتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك. رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

﴿ الفصل الثالث ﴾

١٢٨٥ - (٢٤) عن ابن عباس، قيل له: هل لك في أمير المؤمنين معاوية

١٢٨٤ - قوله (كان يقول في آخر وتره) أى بعد السلام منه، كما في رواية. في الحديث بيان الذكر المشروع بعد الفراغ من صلاة الوتر. قال ميرك: وفي إحدى روايات النسائي كان يقول ذلك إذا فرغ من صلاته وتبوأ مضجعه، ذكره القارى وكذا قال ابن القيم في زاد المعاد (ج ١ ص ٨٩) والشوكاني في تحفة الذاكرين (ص ١٢٩) وهذا يرد ما قال السندی في حاشية النسائي: يحتمل أنه كان يقول في آخر القيام، فصار هو من القنوت، كما هو مقتضى كلام المصنف (النسائي) ويحتمل أنه كان يقول في قعود التشهد - انتهى - وكأنه لم يقف على رواية النسائي التي ذكرها ميرك وابن القيم والشوكاني، واعلمها في السنن الكبرى. وقد تقدم في باب السجود من حديث عائشة أنه قال ذلك في السجود. قال ابن القيم: فعله قاله في الصلاة وبعدها (لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك) وفي رواية النسائي التي ذكرها ميرك وغيره: لا أحصى ثناء عليك وهو ولو حرصت، ولكن أنت كما أثنيت على نفسك. وقد قدمنا شرح ألفاظ الحديث في باب السجود (رواه أبو داود) في باب القنوت في الوتر من الصلاة (والترمذي) في باب دعاء الوتر من أبواب الدعوات وحسنه (والنسائي) في باب الدعاء في الوتر من الصلاة (وابن ماجه) في باب ما جاء في القنوت في الوتر. وأخرجه أيضا أحمد والحاكم (ج ١ ص ٣٠٦) وصححه، والبيهقي (ج ٣ ص ٤٢) والطبراني في الأوسط وابن أبي شيبة مقيدا بالوتر. قال الشوكاني: وأخرجه الدارمي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان، وليس فيه ذكر الوتر.

١٢٨٥ - قوله (عن ابن عباس قيل له) وفي البخارى عن ابن أبي مليكة قيل لابن عباس الخ ولا أدرى ما وجه تغيير هذا السياق مع كون ابن أبي مليكة قد شهد القصة، وهو الراوى لها، والقائل هو كريب مولى ابن عباس. وقيل: على بن عبد الله بن عباس (هل لك) أى جواب أو إقتاء (في أمير المؤمنين معاوية) أى في فعله. وقال الطيبي: يقال هل لك في كذا، وهل لك إلى كذا؟ أى هل ترغب فيه، وهل ترغب إليه؟ فالاستفهام في

ما أوتر إلا بواحدة؟ قال: أصاب إنه فقيه. وفي رواية: قال ابن أبي مليكة: أوتر معاوية بعد العشاء بركعة، وعنده مولى لابن عباس، فأتى ابن عباس فأخبره. فقال: دعه فإنه قد صحب النبي ﷺ.

الحديث بمعنى الإنكار أى هل لك رغبة في معاوية وهو مرتكب هذا المنكر. ومن ثم أجاب دعه، فإنه قد صحب النبي ﷺ، فلا يفعل إلا ما رآه منه، وهو فقيه أصاب في اجتهاده - انتهى. وقال الشيخ عبد الحق: أى هل لك رغبة وميل ومحبة لمعاوية مع صدور أمر غير مشروع منه؟ (ما أوتر) وفي رواية: فإنه ما أوتر (إلا بواحدة) أى اكتفى بركعة واحدة فردة بعد صلاة العشاء من غير أن يقدم عليها شفعاً. هذا هو الظاهر. قال الشيخ عبد الحق ظاهراً أن هذا القائل لم يكن يعلم بمشروعية الإتيان بركعة واحدة (قال) أى ابن عباس (أصاب) أى فعل الحق وأتى بالصواب (إنه فقيه) أى عالم بالشريعة مجتهد، فيمكن أن يكون الذى فعله قد استنبطه من موارد السنة (وفي رواية قال ابن أبي مليكة) بضم الميم، صغراً، هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان. يقال: اسم أبي مليكة زهير التيمي القرشي، من مشاهير ثقات التابعين وعلمائهم. قال الحافظ: أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ ثقة فقيه من أوساط التابعين. وقال ابن حبان في الثقات: رأى ثمانين من الصحابة روى عن العبادلة الأربعة وغيرهم، وكان قاضياً لابن الزبير على الطائف، مات سنة (١١٧)، وقيل (١١٨) (أوتر معاوية بعد صلاة العشاء بركعة) واحدة (وعنده مولى لابن عباس) هو كريب روى ذلك محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر له من طريق ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن كريب، وأخرج من طريق علي بن عبد الله بن عباس، قال: بت مع أبي عند معاوية، فرأيت أوتر بركعة، فذكرت ذلك لأبي. فقال يا بني هو أعلم (فأتى) أى ولده كريب (فأخبره) بذلك (فقال) ابن عباس (دعه) وفي البخارى: فأتى ابن عباس فقال دعه أى ليس عنده لفظ فأخبره. قال الحافظ: قوله: «فقال دعه» فيه حذف يدل عليه السياق، تقديره فأتى ابن عباس، حكى له ذلك، فقال له دعه أى أترك القول في معاوية والإنكار عليه. ونقله الجزرى في جامع الأصول (ج ٧ ص ٣٥) عن البخارى بذكر لفظ: فأخبره، وكذا رواه البيهقي (ج ٣ ص ٢٧) (فإنه) عارف بالفقه عالم بالشريعة، لأنه (قد صحب النبي صلى الله عليه وسلم) وتعلم منه، أى فلم يفعل شيئاً إلا بمستند. وقال الطيبي: أى فلا يفعل إلا ما رآه. وفي فعل معاوية واستصواب ابن عباس له دليل على مشروعية الإتيان بركعة واحدة، وأنه لا يجب تقديم نفل قبلها. وقد ورد فيه عدة أحاديث، كما سبق. وفعله أيضاً كثير من الصحابة: منهم سعد بن أبي وقاص، أخرجه البخارى في الدعوات، والبيهقي في المعرفة والطحاوى. ومنهم عثمان بن عفان، أخرجه الطحاوى والدارقطنى ومحمد بن نصر المروزي، ومنهم عمر بن الخطاب، أخرجه البيهقي في المعرفة وفي السنن، ومنهم أبو الدرداء وفضالة بن عبيد ومعاذ ابن جبل، أخرجه الطحاوى، ومنهم أبو أمامة، أخرجه الدارقطنى. وفي كل ذلك رد على من لم يقل بمشروعية

رواه البخارى .

١٢٨٦ - (٢٥) وعن بريدة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منا الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منا ، الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منا . رواه أبو داود .

الائتار بركة ، أو قال يوجب تقدم الشفع عليها . قال الحافظ : ولا تنفك إلى قول ابن التين : إن الوتر بركة . لم يقل به الفقهاء ، لأن الذى نقاه قول الأكثر ، وثبت فيه عدة أحاديث ، نعم الأفضل أن يتقدمها شفع ، وأقله ركعتان . واختلف أيهما الأفضل ، وصلها بها أو فصلها . وذهب الكوفيون إلى شرطية وصلها ، وأن الوتر بركة لا تجزئ . انتهى . وقد تقدم الكلام فى ذلك مفصلاً (رواه البخارى) فى ذكر معاوية من أبواب المناقب .

١٢٨٦ - قوله (الوتر حق) أى ثابت فى الشرع ومؤكد (فمن لم يوتر فليس منا) أى ليس على سنتنا وطريقتنا . قال الطيبي : « من » فيه اتصالية ، كما فى قوله تعالى : ﴿ المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض - ٩ : ٦٧ ﴾ وقوله عليه السلام : فأنى لست منك ولست منى . والمعنى فمن لم يوتر فليس بمتمصل بنا وبهدينا وبطريقتنا ، أى إنه ثابت فى الشرع وسنة مؤكدة ، والتكرير لمزيد تقرير حقيقته وإثباته . انتهى . واستدل به الحنفية على وجوب الوتر بناء على أن الحق هو الواجب الثابت على الذمة . ويؤيد ذلك كونه مقروناً بالوعيد على تاركه . وأجيب عنه بأن الحق بمعنى الثابت فى الشرع كما تقدم فى كلام الطيبي . ومعنى ليس منا أى ليس من سنتنا وعلى طريقتنا ، أو المراد من لم يوتر رغبة عن السنة فليس منا . فالحديث محمول على تأكد السنة للوتر جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على عدم الوجوب . وقال الحافظ فى الفتح : يحتاج من احتج به على الوجوب إلى أن يثبت أن لفظ حق بمعنى واجب فى عرف الشارع ، وأن لفظ واجب بمعنى ما ثبت من طريق الأحاد . انتهى . (رواه أبو داود) قال الحافظ فى الدراية وبلوغ المرام بسند لين ، وسكت عنه أبو داود . وقال الحافظ فى الفتح : فى سنده أبو المنيب ، وفيه ضعف وقال المنذرى : فى إسناده هيد الله بن عبد الله أبو المنيب العتكي المروزي ، وقد وثقه ابن معين . وقال أبو حاتم الرازى : صالح الحديث . وتكلم فيه البخارى والنسائى وغيرهما . انتهى . قلت : أراد بغيرهما ابن حبان والعقلى ، فانها أيضاً تكلماً فيه . وأخرجه الحاكم (ج ١ ص ٣٠٦) والبيهقى (ج ٢ ص ٤٧٠) ولم يكررا لفظه . قال الحاكم : حديث صحيح ، وأبو المنيب ثقة . وقال الذهبي فى التلخيص : قلت : قال البخارى : عنده منا كبير . انتهى . وقال الحاكم أبو أحمد ليس بالقوى عندهم . وقال البيهقى : لا يحتج به . وهذا كله يدل على أن فيه ضعفاً ، ولذلك لين الحافظ سند حديثه ، وقد أصاب . وللحديث شاهد ضعيف أخرجه أحمد (ج ٣ ص ٤٤٣) من طريق خليل بن مرة عن معاوية بن قررة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : من لم يوتر فليس منا ، وهو منقطع ، لأن معاوية بن قررة لم يسمع من أبي هريرة شيئاً ولا لقيه . قاله أحمد . والخليل بن مرة ضعفه يحيى والنسائى . وقال البخارى : منكر الحديث .

١٢٨٧ - (٢٦) وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا ذكر وإذا استيقظ. رواه الترمذى، وأبو داود، وابن ماجه.

١٢٨٨ - (٢٧) وعن مالك، بلغه أن رجلاً سأل ابن عمر عن الوتر: أ واجب هو؟ فقال عبد الله: قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأوتر المسلمون، فجعل الرجل يردد عليه، وعبد الله يقول: أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأوتر المسلمون.

١٢٨٧ - قوله (من نام عن الوتر) أى عن أدائه (أو نسيه) فلم يصله (فليصل) أى قضاء (إذا ذكر)

راجع إلى النسيان (وإذا استيقظ) راجع إلى النوم، فالواو بمعنى أو، والترتيب مفوض إلى رأى السامع. وفيه دليل على مشروعية قضاء الوتر إذا فات. وأما ما روى ابن خزيمة فى صحيحه، والحاكم (ج ١ ص ٣٠١، ٣٠٣) والبيهقى (ج ٢ ص ٤٧٨) من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً: من أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتر له، فمحمول على التعمد أو على أنه لا يقع أداء جمعا بين الحدين، لأنه لا يجوز له القضاء. وقد تقدم الكلام فى ذلك مفصلاً (رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه) واللفظ للترمذى. ولفظ ابن ماجه: فليصل إذا أصبح أو ذكره. وفى سندهما عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف. وأخرجه أبو داود من طريق أخرى صحيحة بلفظ: من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره، ولم يقل إذا أصبح. قال العراقى: سنده صحيح. وأخرجه أيضاً الحاكم وصححه والدارقطنى والبيهقى كما سبق فى تخريج حديث زيد بن أسلم.

١٢٨٨ - قوله (وعن مالك) بن أنس، إمام دار الهجرة، صاحب المذهب المشهور (بلغه) وفى الموطأ:

أنه بلغه. وقد تقدم قول ابن البر أن جميع ما فى الموطأ من قول مالك: بلغنى، ومن قوله: عن الثقة عندى مما لم يسنده كله مسند من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث، فذكرها، وهذا البلاغ ليس منها، فيكون مسنداً.

وسأنى ذكر من وصله وأسنده (أ واجب هو) أى أو هو سنة؟ (فقال عبد الله) بن عمر فى جوابه (قد أوتر

رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأوتر المسلمون) قال القارى: اكتفى ابن عمر بالدليل عن المدلول، فكأنه قال:

إنه واجب بدليل مواظبته عليه الصلاة والسلام وإجماع أهل الاسلام - انتهى. قلت: المواظبة إنما يكون دليلاً

على الوجوب حيث لم يرو ما يصرّفها إلى التدب، وهنا قد صرح ما يدل على عدم وجوب الوتر. والظاهر أن

ابن عمر نبه بهذا الجواب على أن الوتر سنة معمول بها وطريقة مسلوكة. ولو كان واجباً عنده لافصح للرجل

بوجوبه (فجعل الرجل يردد عليه) أى يكرر السؤال، ويطلب الجواب الصريح (وعبد الله) يردد عليه جوابه

السابق (ويقول) فى كل مرة (أوتر رسول الله ﷺ، وأوتر المسلمون) قال الباجى: يحتمل أن عبد الله بن عمر

رواه في الموطأ

قد علم أنه غير واجب ، ولم ير الرجل لهذا المقدار من العلم ، وكان يخبره بما هو يحتاج اليه من أنه صلى الله عليه وسلم أوتر ، وأوتر المسلمون بعده ، وطوى عنه ما لا يحتاج هو اليه . ويحتمل أن ابن عمر لم يتبين له حكم ما سأل عنه ، فأجاب بما كان ، وترك ما أشكل عليه - انتهى . وقال الطائي : وتلخيص الجواب أن لا أقطع بالقول بوجوبه ولا بعدم وجوبه ، لأنني إذا نظرت إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم واطبوا عليه ذهبت إلى الوجوب ، وإذا قششت نصا دالا عليه تكصت عنه ، أي رجعت وأحجمت . قلت : لا شك أنه لم يرو حديث صحيح صريح في وجوب الوتر ، بل قد ثبت وصح ما يدل على استحبابه . وهو قرينة واضحة على أن الوتر سنة لا واجب ، نعم هو سنة مؤكدة أوكد من سائر السنن ، وعلى أن مواظبته ﷺ والصحابة بعده على الوتر كالمواظبة على بعض السنن المؤكدة الآخر (رواه) أي مالك (في الموطأ) بالهمز وقيل بالالف . وسبق الاعتراض على هذا التعبير قذكر . وهذا الحديث أخرجه أحمد موصولا (ج ٢ ص ٢٩) قال : حدثنا معاذ حدثنا ابن عون عن مسلم مولى لعبد القيس - قال معاذ : كان شعبة يقول القرى - قال : قال رجل لابن عمر أ رأيت الوتر أسنة هو ؟ قال ما سنة أوتر رسول الله ﷺ وأوتر المسلمون بعده . قال لا أسنة هو . قال مه ، أتعمل أوتر رسول الله ﷺ وأوتر المسلمون . قال الشيخ أحمد شاكر في شرح المسند (ج ٧ ص ٣٦) إسناده صحيح ، مسلم مولى لعبد القيس هو مسلم بن مخراق القرى ، وهو مولى بني قرة حى من عبد القيس ، كما ذكره البخارى في الكبير . تابعى ثقة ، وثقه النسائي والعجلي وغيرهما . وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ بنحوه لاغا غير متصل فذكره ، ثم قال : والظاهر لى أن الحفاظ القدماء لم يحذوا وصل هذا البلاغ ، فذكره ابن عبد البر في التقيص رقم (٨٠٨) ولم يذكر شيئا في وصله ، وكذلك صنع السيوطى في شرح الموعأ ، وكذلك الزرقانى في شرحه (ج ١ ص ٢٣٢) وما هوذا موصول في المسند . وقد ذكره الحافظ المروذى في كتاب الوتر (ص ١١٤) ولكنه ذكره معلقا عن مسلم القرى كرواية المسند هنا ، ولم يذكر إسناده إلى مسلم القرى - انتهى . وأخرجه أحمد في (ج ٢ ص ٥٨) مختصرا قال : حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عمر بن محمد عن نافع سأل رجل ابن عمر عن الوتر أ واجب هو ؟ فقال أوتر رسول الله ﷺ والمسلمون . قال الشارح : إسناده صحيح ، سفيان هو الثوري عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدنى نزيل عسقلان ، ثقة ، وثقه أحمد وابن معين والعجلي وأبوداود وغيرهم ، قال وهذا الحديث مختصرا للحديث الذى رواه مالك في الموطأ بلاغا عن ابن عمر ، ولم يذكر المتقدمون ممن كتبوا على الموطأ طريق وصله . وقد مضى نحوه موصولا من طريق مسلم القرى عن ابن عمر ، ولكن السؤال هناك « أسنة هو » وما هنا أ واجب هو ؟ وهذا اللفظ يوافق السؤال في رواية مالك ، فقد وجدنا وصل هذا البلاغ من طريقين صحيحين في المسند والحمد لله - انتهى .

١٢٨٩ - (٢٨) وعن علي، قال: كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث، يقرأ فيهن بتسع سور من الفصل، يقرأ في كل ركعة ثلاث سور آخرهن ﴿قل هو الله أحد﴾ رواه الترمذی.

١٢٩٠ - (٢٩) وعن نافع، قال: كنت مع ابن عمر بمكة، والسماء مغيمة،

١٢٨٩ - قوله (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث) أى بثلاث ركعات (يقرأ فيهن

بتسع سور من الفصل) أى من قصاره، كما سبأني (آخرهن) أى آخر السور (قل هو الله أحد) الحديث أخرجه أيضاً أحمد ولفظه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بتسع سور من الفصل يقرأ في الركعة الأولى ﴿ألم أكن النكاثراً﴾ و﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ و﴿إذا زلزلت الأرض﴾ وفي الركعة الثانية ﴿والعصر﴾ و﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ و﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ وفي الركعة الثالثة ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿تبت يدا أبي لهب﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ - انتهى. والحديث يدل على مشروعية قراءة هذه السور في الوتر، لكنه حديث ضعيف، كما ستعرف. وروى محمد بن نصر عن سعيد بن جبير قال لما أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب أن يقوم بالناس في رمضان كان يوتر بهم فيقرأ في الركعة الأولى ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ وفي الثانية بـ ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ وفي الثالثة بـ ﴿قل هو الله أحد﴾ قلت: واختار عندى أن يقرأ في الوتر بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ و﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ لما صح ذلك عن أبي بن كعب، وابن عباس مرفوعاً، وهو الذى اختاره أكثر أهل العلم، كما سبق، ولو زاد المعوذتين في الثالثة أو قرأ بما ورد في حديث على أو بما روى عن عمر من فعله أحياناً لم يكن فيه بأس (رواه الترمذی) من طريق أبي بكر ابن عياش عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وأخرجه أحمد (ج ١ ص ٨٩) ومحمد بن نصر من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق، وأخرجه أيضاً أحمد بن إبراهيم الدورقي في مسند على له، كما في التلخيص (ص ١١٨).

١٢٩٠ - قوله (وعن نافع) مولى عبد الله بن عمر (كنت مع ابن عمر) ذات ليلة (بمكة) وفي بعض

نسخ الموطأ: بطريق مكة (والسماء مغيمة) أى مغطاة بالغيم يعنى يحيط بها السحاب، وكذا وقع في أكثر النسخ الموجودة عندنا بتقديم الياء على الميم الثانية من التغميم أو الاغامة، وكذا وقع في جامع الأصول (ج ٧ ص ٤٢) وهكذا وقع في نسخ الموطأ. قال الشيخ سلام الله في المحلى شرح الموطأ على ذمة المفعول أو الفاعل من التغميم أو بكسر الغين وسكون الياء من الاغامة. قال عياض: كذا ضبطناه في الموطأ عن شيوخنا وكله صحيح - انتهى. وفي أصل القارى الذى أخذه في شرح المشكاة مُغْثِمَةً بتقديم الميم الثانية على الياء. قال القارى: كذا في النسخ المصححة بضم الميم الأولى وكسر الثانية، وفي نسخة مُغْثِمَةً بكسر الياء المشددة، وقيل بفتحها. وفي نسخة بضم

فخشى الصبح، فأوتر بواحدة، ثم انكشف، فرأى أن عليه ليلاً، فشفع بواحدة، ثم صلى ركعتين ركعتين، فلما خشي الصبح أوتر بواحدة. رواه مالك.

الميم وكسر الياء مُضِيْمَةٌ وقيل بكسر الغين أى مُضِيْمَةٌ وفى نسخة مُعَمَّاتَةٌ مشددة ومخففة، وفى نسخة كمرضية ومأل الكل إلى معنى واحد. قال الطيبي: أى مفطاة بالغيم. وقال الجزرى فى النهاية: يقال غامت السماء وأغامت وتغيّمت كله بمعنى - انتهى. زاد فى الصحاح والقاموس: وأغيّمت وتغيّمت تغياً، وقال ابن حجر: يقال غيبت الشيء إذا غطيته وأغنى وغنى، وغنى بتشديد الميم وتخفيفها الكل بمعنى - انتهى. وفى التاج: التغييم والاغامة الدخول فى الغيم والاغماء تستر الشيء على الشخص ويمدّى بعلّى والتغمية التغطية. قال شجاع: فملى هذه الأقوال يجوز لغة مغيمة بكسر الياء والتشديد من التفعيل من الأجوف ومغمية من الناقص الثلاثى على وزن مرمية ومغمة اسم مفعول من التغمية أو الاغماء - انتهى. ووقع فى الموطأ للإمام محمد متغمة من التغييم (نخشى) عبد الله بن عمر (الصبح) أى طلوع الفجر فيفوت وتره (فأوتر بواحدة) أى بركعة فردة من غير أن يضمها إلى شفع قبالتها (ثم انكشف) وفى الموطأ ثم انكشف الغيم أى ارتفع السحاب (فرأى أن عليه ليلاً) أى باق عليه والفجر لم يطلع بمد (فشفع) وتره (بواحدة) قال الباجي: يحتمل أنه لم يسلم من الواحدة فشفعها بأخرى على رأى من قال لا يحتاج فى نية أول الصلاة إلى اعتبار عدد الركعات ولا اعتبار وتر وشفع، ويحتمل أنه سلم - انتهى. والثانى هو الظاهر بل هو المتعين، لأن ابن عمر قائل بنقض الوتر، فقد روى أحمد فى مسنده عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن الوتر قال أما أنا فلو أوترت قبل أن أنام ثم أردت أن أصلى بالليل شفعت بواحدة ما مضى من وترى ثم صليت مثنى مثنى فإذا قضيت صلاتى أوترت بواحدة، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نجعل آخر صلاة الليل الوتر. قلت: وما فعله ابن عمر من نقض الوتر هو رأى منه واجتهاد، وليس عنده فى هذا رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما روى ذلك محمد بن نصر عنه، ولا دليل على ذلك فى الأمر يجعل الوتر آخر صلاة الليل، فانه ليس للإيجاب بل هو للندب، كما تقدم. وارجع إلى كتاب الوتر لمحمد بن نصر (ص ١٢٧، ١٢٨) (ثم صلى) بعد ذلك (ركعتين ركعتين) للتهجد (فلما خشي الصبح) بعد ذلك (أوتر بواحدة) روى مثله عن علي وعثمان وابن مسعود وأسامة وعروة ومكحول وعمرو بن ميمون، وهذه مسألة يمر بها أهل العلم بنقض الوتر وخالف فى ذلك جماعة منهم أبو بكر كان يوتر قبل أن ينام ثم أن قام صلى ولم يعد الوتر، وروى مثله عن أبي هريرة وعمار وعائشة وكانت تقول أوتر أن فى ليلة انكرا لذلك، وهو قول مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة والأوزاعى وأبى ثور وغيرهم، وقد تقدم شىء من الكلام فى هذه المسئلة فى شرح حديث: اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً (رواه مالك) لم أقف على من أخرجه غيره.

١٢٩١ - (٣٠) وعن عائشة، أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالسا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية، قام وقرا وهو قائم، ثم ركع، ثم سجد، ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك.

١٢٩١ - قوله (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان) أى فى آخر حياته لما أسن وكبر، فى رواية قالت ما رأيت النبي ﷺ يقرأ فى شىء من صلاة الليل جالسا حتى إذا كبر قرأ جالسا فإذا بقى عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام - الحديث. قال الحافظ: بينت حفصة أن ذلك كان قبل موته بعام (يصلى) أى الواصل فى الليل (جالسا) حال (فيقرأ) فيها القرآن بقدر ما يشاء (فإذا بقى من قراءته) أى ما أراد من قراءته، وفيه إشارة إلى أن الذى كان يقرأه قبل أن يقوم أكثر، لأن البقية تطلق فى الغالب على الأقل (قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية) اكتفى بهذا التمييز عن تمييز الأول وأو قيل للشك من الراوى، وقيل للتوزيع باعتبار اختلاف الأوقات (قام وقرا) هذه الآيات (وهو قائم ثم ركع) فيه دليل على أن من لم يطق أن يقوم فى جميع صلاته جاز له أن يقوم فيما أمكنه منه. قال الباجي: ولا خلاف نعله فى جواز ذلك فى النافلة، وفيه أيضا دليل على أن الأفضل أن يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع ليكون موافقا للسنة ولو لم يقرأ ولكنه استوى قائما ثم ركع جاز (ثم يفعل فى الركعة الثانية مثل ذلك) المذكور من قراءته أولا جالسا ثم قائما، والحديث يدل على جواز الركوع من قيام لمن قرأ قاعدا. وقد روى عن عائشة أيضا أن النبي ﷺ كان يصلى ليلا طويلا قائما وليلا طويلا قاعدا، وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم وإذا قرأ قاعدا ركع وسجد وهو قاعد. أخرجه الجماعة إلا البخارى، وهذا يظاهره يخالف حديثها الأول، لأنه يدل على أن المشروع لمن قرأ قائما أن يركع ويسجد من قيام ومن قرأ قاعدا أن يركع ويسجد من قعود. وفى بعض طرق هذا الحديث عند مسلم فإذا افتتح الصلاة قائما ركع قائما وإذا افتتح الصلاة قاعدا ركع قاعدا وهذا يدل على أن من افتتح النافلة قاعدا يركع قاعدا أو قائما يركع قائما ويجمع بين هذه الروايات بأنه كان يفعل كلا من ذلك بحسب النشاط وعدمه. وقال العراقي: فيحمل على أنه كان يفعل مرة كذا، ومرة كذا فكان مرة يفتح قاعدا ويتم قراءته قاعدا ويركع قاعدا، وكان مرة يفتح قاعدا ويقرأ بعض قراءته قاعدا وبعضها قائما ويركع قائما، فإن لفظ كان لا يقتضى المداومة. قال الشوكاني والحديث يدل على أنه يجوز فعل بعض الصلاة من قعود، وبعضها من قيام وبعض الركعة من قعود، وبعضها من قيام قال العراقي: وهو كذلك سواء قام ثم قعد أو قعد ثم قام، وهو قول جمهور العلماء كأبي حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق، وحكاه النووى عن عامة العلماء، وحكى عن بعض السلف منعه. قال: وهو غلط، وحكى القاضى عياض عن أبي يوسف

رواه مسلم .

١٢٩٢ - (٣١) وعن أم سلمة ، أن النبي ﷺ كان يصلي بعد الوتر ركعتين . رواه الترمذی ، وزاد

ابن ماجه : خفيفتين وهو جالس .

١٢٩٣ - (٣٢) وعن عائشة ، رضى الله عنها ، قالت : كان رسول الله ﷺ يوتر بواحدة ، ثم يركع

ركعتين يقرأ فيهما وهو جالس ، فإذا أراد أن يركع . قام فركع . رواه ابن ماجه .

ومحمد في آخرين كراهة القعود بعد القيام ، ومنع أشهب من المالكية الجلوس بعد أن ينوي القيام ، وجوز به ابن القاسم والجمهور - انتهى . (رواه مسلم) بل أخرجه الجماعة ، وله ألفاظ هذا أحدها ، قال القارى : ولا يظهر وجه مناسبه للباب اللهم الا ان يقال أن الحديث ساكت عن الركعة الثالثة أو ذكر هذا الشفع ، لأنه مقدمة الوتر أو يحمل هذا الشفع على ما بعد الوتر فكان حقه أن يذكره في آخر الباب - انتهى .

١٢٩٢ - قوله (وعن أم سلمة) أم المؤمنين (كان يصلي بعد الوتر ركعتين) أى جالسا كما سيأتى

(رواه الترمذی) وأخرجه أيضا أحمد (ج ٦ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩) والدارقطنى (ص ١٧٧) ومحمد بن نصر والبيهقى (ج ٣ ص ٣٢) كلهم من حديث ميمون بن موسى المرقى عن الحسن عن أمه عن أم سلمة (وزاد ابن ماجه

خفيفتين وهو جالس) وزاده أيضا الدارقطنى ومحمد بن نصر ، والحديث لم يحكم الترمذی عليه بشئ ، وصححه الدارقطنى في سننه ثبت ذلك في رواية محمد بن عبد الملك بن بشران عنه وليس في رواية أبى طاهر محمد بن أحمد ابن عبد الرحيم عن الدارقطنى تصحيح له ، قاله العراقى . قلت : في سنده ميمون بن موسى المرقى ، وهو صدوق ، لكنه مدلس ، وروى عن الحسن بالنعنة . قال أحمد كان يدلس لا يقول حدثنا الحسن ما أرى به بأسا . وقال الفلاس : صدوق لكنه يدلس ، وقال النسائى وأبو أحمد الحاكم ليس بالقوى . وقال أبو داود : ليس به بأس . وقال البيهقى : ميمون هذا بصرى ، ولا بأس به ، إلا أنه كان يدلس ، قاله أحمد بن حنبل وغيره ، وروى عن زكريا بن حكيم عن الحسن ، وخالفهما هشام ، فرواه عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة . قال البخارى : وهذا أصح .

١٢٩٣ - قوله (يوتر بواحدة) أى بركعة واحدة فردة (ثم يركع) أى يصلي (ركعتين هو جالس فإذا

أراد أن يركع قام فركع) قال ابن حجر : لا ينافى ما قبله لأنه كان تارة يصليهما في جلوس من غير قيام ، وتارة يقوم عند ارادة الركوع - انتهى . (رواه ابن ماجه) وكذا البيهقى (ج ٣ ص ٣٢) كلاهما من طريق الأوزاعى

١٢٩٤ - (٣٣) وعن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: إن هذا السهر جهد وثقل، فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين، فإن قام من الليل، وإلا كاتتا له. رواه الدارمي.

عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن عائشة، قال في الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله ثقات - انتهى. قلت: أصل الحديث عند مسلم من طريق هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن عائشة قالت: سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي ثلاث عشرة ركعة يصلي ثمان ركعات ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع - الحديث.

١٢٩٤ - قوله (إن هذا السهر) أي الذي تسهرونه في طاعة الله. والسهر بفتحين عدم النوم، وروى الدارقطني والبيهقي (ج ٣ ص ٣٣) بلفظ: أن هذا السفر أي بالقضاء بدل الهاء، وكذا ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٤٦) نقلاً عن معجم الطبراني، وكتب على هامش سنن الدارمي، طبعه الهند، هذه العبارة وعليها علامة النسخة، ويقال هذا السفر وأنا أقول السهر، والظاهر أنها مقولة الدارمي، ويؤيد لفظ السفر كون القصة وقعت في حالة السفر، ففي رواية الدارقطني والبيهقي والطبراني عن ثوبان، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فقال إن السفر جهد وثقل الخ (جهد) بالفتح وبالضم أيضاً المشقة (وثقل) بكسر المثلثة وسكون القاف وفتحها أي شاق، وثقل على النفوس البشرية بحكم العادة الطبيعية (فإذا أوتر أحدكم) أي قبل النوم في أول الليل لعدم الوثوق بالاستيقاظ في آخر الليل (فليركع) أي فليصل (ركعتين) قال البيهقي: يحتمل أن يكون المراد به ركعتان بعد الوتر، ويحتمل أن يكون أراد، فإذا أراد أن يوتر فليركع ركعتين قبل الوتر (فإن قام من الليل) وصلى فيه فيها أي أتى بالحصلة الحيدة ويكون نورا على نور (وإلا) أي وإن لم يقم أي من الليل لغلبة النوم له (كاتتا) أي الركعتان (له) أي كافيتين له من قيام الليل، والمعنى من قام بعد الركعتين وصلى التهجّد. فهو الأفضل وإن لم يقم ولم يصل كاتتا معزتين عن أصل ثواب التهجّد في السفر، لأن الحديث كان في حالة السفر، كما تقدم. قال ابن حجر: هذا لا ينافي خبراً جعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً، أما لأن أوتر هنا بمعنى أراد أي إذا أراد أن يوتر فليركع ركعتين فليوتر أي بواحدة أو بثلاث فيكون الركعتان قبل الوتر نافلة قائمة مقام التهجّد، أو لأن الأمر بالركعتين هنا لبيان الجواز فظير ما مر من تأويل فعله صلى الله عليه وسلم لهما بعد الوتر بذلك، وهذا الأخير هو الذي فهمه الدارمي والدارقطني حيث أوردها في باب الركعتين بعد الوتر. وقال القاري: والأخير غير صحيح إذ لم يعرف ورود الأمر لبيان الجواز فيتعين التأويل الأول - انتهى. (رواه الدارمي) بسند جيد، وأخرجه أيضاً الطحاوي والدارقطني (ص ١٧٧) والطبراني في الكبير والأوسط والبيهقي (ج ٣ ص ٣٣) وفي سند الثلاثة عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث بن سعد، وفيه كلام.

١٢٩٥ - (٣٤) وعن أبي أمامة: أن النبي ﷺ كان يصليهما بعد الوتر وهو جالس، يقرأ فيهما،
(إذا زلزلت) و (قل يا أيها الكافرون). رواه أحمد.

(٣٦) باب القنوت

١٢٩٥ - قوله (إن النبي ﷺ كان) أي أحبانا (يصليهما) أي الركعتين (يقرأ فيهما) أي في الركعتين
(إذا زلزلت) في الأولى (وقل يا أيها الكافرون) في الثانية (رواه أحمد) (ج ٥ ص ٢٦٠) قال الهيثمي: رجاله
ثقات، وأخرجه أيضا الطحاوي والبيهقي (ج ٣ ص ٣٣) والطبراني في الكبير ومحمد بن نصر المروزي في كتاب
الوتر، وروى الدارقطني والبيهقي نحوه من حديث أنس.

(باب القنوت) القنوت ورد في معان كثيرة، ذكر ابن العربي في شرح الترمذي: أن له عشرة معان،
وقد نظمها في البيتين: دعاء خشوع والعبادة طاعة سكوت صلاة والقيام وطوله
أقامتها إقراره بالعبودية كذاك دوام الطاعة الرابع النية

والمراد هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام وأعلم أن ههنا عدة مسائل
خلافية: أحدها أنه يقنت في الوتر أم لا. والثانية أنه إذا قنت في الوتر يقنت قبل الركوع أو بعده. والثالثة أن
القنوت في الوتر في جميع السنة أو في النصف الأخير من رمضان. والرابعة ألفاظ قنوت الوتر، وقد سبق الكلام
في هذه المسائل، وتعيين ما هو الراجح في ذلك، وسيأتي شيء من الكلام في الثانية والثالثة. وأما مسألة التكبير
عند إرادة القنوت في الوتر ورفع اليدين عند تكبير القنوت فيه كرفعهما عند التحريمة، كما يفعله الحنفية فلم يصح
فيها عن النبي ﷺ شيء نعم ورد فيها آثار عن بعض الصحابة، فقد ذكر محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر
عن عمر وعلى وابن مسعود والبراء أنهم كبروا عند القنوت في الوتر قبل الركوع. قال شيخنا في شرح الترمذي:
لم أقف على حديث مرفوع في التكبير للقنوت ولم أقف على أسانيد هذه الآثار. وأما رفع اليدين في قنوت الوتر
أي كرفعهما عند التحريمة، فلم أقف على حديث مرفوع فيه أيضاً، نعم جاء فيه عن ابن مسعود من فعله، فذكره
نقلاً عن جزي رفع اليدين للبخاري، وعن كتاب الوتر للمروزي، وذكر أيضاً في ذلك آثاراً عن عمر وأبي هريرة
وأبي قلابة ومكحول عن كتاب المروزي، ثم قال وفي الاستدلال بها على رفع اليدين في قنوت الوتر كرفعهما
عند التحريمة نظر إذ ليس فيها ما يدل على هذا بل الظاهر منها ثبوت رفع اليدين كرفعهما في الدعاء فان القنوت
دعاء - انتهى. قلت: الأمر كما قال الشيخ فليس في هذه الآثار دلالة على مطلوبهم بل هي ظاهرة في رفع اليدين
في القنوت حال الدعاء، كما يرفع الداعي فيجوز أن ترفع اليدين حال الدعاء في قنوت الوتر عملاً بتلك الآثار كما

.....

ترفعان في قنوت النازلة في غير الوتر لثبوته عن النبي ﷺ، كما سيأتي. قال شيخ مشايخنا الشيخ حسين بن محمد الأنصاري في مجموعة فتاواه (ص ١٦٠): قد ثبت الرفع من فعله ﷺ في قنوت غير الوتر، فالوتر مثله لعدم الفارق بين القنوتين إذ هما دعاءان، ولهذا قال أبو يوسف أنه يرفعهما في قنوت الوتر إلى صدره ويجعل بطونهما إلى السماء، واختاره الطحاوي والكرخي. قال الشافعي: والظاهر أنه يقيهما كذلك إلى تمام الدعاء على هذه الرواية - انتهى. قال: والحاصل أن رفع اليدين في قنوت الوتر (كرفع الداعي) ثبت من فعل ابن مسعود وعمر وأنس وأبي هريرة، كما ذكره الحافظ في التلخيص، وكفى بهم أسوة وثبت من فعل النبي ﷺ في غير الوتر - انتهى.

والمسئلة الخامسة هل يشرع القنوت في غير الوتر من غير سبب أو لا يشرع، فذهب جماعة، ومنهم أبو حنيفة وأحمد إلى عدم مشروعيته قالوا لا يسن القنوت من غير سبب في صلاة الصبح، ولا في غيرها من الصلوات سوى الوتر، وذهب جماعة ومنهم مالك والشافعي إلى أنه يسن القنوت في صلاة الصبح في جميع الزمان، وهذا يدل على أنهم اتفقوا على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب، وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء، واختلفوا في صلاة الصبح فقال مالك والشافعي باستمرار شرعيته في الصبح، وذهب أحمد وأبو حنيفة إلى عدم شرعيته وأنه يختص بالنوازل واحتج المثبتون بما روى الدارقطني (ص ١١٨) وعبد الرزاق وأحمد (ج ٣ ص ١٦٢) وأبو نعيم والطحاوي (ج ١ ص ١٤٣) والبيهقي في المعرفة وفي السنن (ج ٢ ص ٢٠١) والحاكم وصححه من حديث أنس قال: ما زال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا وأجاب النافون بأنه لو صح لكان قاطعا للزاع، ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي، وثقه غير واحد، ولينه جماعة. قال: فيه عبد الله بن أحمد، عن أبيه والنسائي والمصلي: ليس بالقوى. وقال ابن المديني: أنه يخطئ. وقال أبو زرعة: بهم كثيرا. وقال ابن خراش والفلاس: صدوق سوء الحفظ. وقال ابن معين: ثقة لكنه يخطئ. وقال الدوري: ثقة ولكنه يغلط. وقال الساجي: صدوق ليس بمتمم. وقال ابن القيم: هو صاحب مناكير لا يحتج بما انفرد به أحد من أهل الحديث البتة. وقال ابن حبان: كان ينفرد عن المشاهير بالمناكير. وقال ابن الجوزي في التحقيق، وفي العلل المتناهية: هذا حديث لا يصح، ثم ذكر الكلام في أبي جعفر الرازي. وقال صاحب التنقيح: وإن صح فهو محمول على أنه ما زال يقنت في النوازل أو على أنه ما زال يطول في الصلاة فإن القنوت لفظ مشترك بين الطاعة والقيام والخشوع والسكوت وغير ذلك. وقال ابن القيم: ولو صح لم يكن فيه دليل على هذا القنوت المعين البتة فإنه ليس فيه أن القنوت هذا الدعاء فإن القنوت يطلق على القيام والسكوت ودوام العبادة والدعاء والتسبيح والخشوع، وحمل قول أنس على إطالة القيام بعد الركوع، وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل فإنه إنما سأل أنسا عن قنوت الفجر فأجابه

.....

عما سأله عنه وبأنه عليه السلام كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات، قال ومعلوم أنه كأنه يدعو ربه ويثني عليه ويمجده في هذا الاعتدال، وهذا قنوت منه بلا ريب فنحن لا نشك ولا نرتاب أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا إلى آخر ما بسط الكلام فيه. قال الشوكاني: وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه محمل حسن - انتهى. وأجابوا أيضا بمعارضته بما روى الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لأنس أن قوما يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الفجر فقال كذبوا إنما قنت شهرا واحدا يدعو على حي من أحماء المشركين، وقيس وإن كان ضعيفا، لكنه لم يتم بكذب، وروى ابن خزيمة في صحيحه، والخطيب في كتاب القنوت من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم قال الحافظ في الدراية: سنده صحيح، وكذا قال صاحب التنقيح، فاختلفت الروايات عن أنس واضطربت فلا يقوم بمثل هذا حجة واحتج هؤلاء على عدم مشروعية القنوت في غير الوتر من غير سبب بحديث أبي مالك الأشجعي في الفصل الثاني، وسيأتي الكلام فيه هناك واحتجوا أيضا بأحاديث مرفوعة صحيحة غير صريحة، أو صريحة غير صحيحة، وبآثار الصحابة ذكرها النيموى في آثار السنن وغيره في غيره **والراجح** عندى ما ذهب إليه أبو حنيفة وأحمد أنه لا يسن القنوت في غير الوتر من غير سبب لا في صلاة الصبح ولا في غيره من الصلوات، وأنه مختص بالنوازل، لأنه لم يرد في ثبوته في غير الوتر من غير سبب حديث مرفوع صحيح خال عن الكلام صريح في الدلالة على ما ذهب إليه مالك والشافعي، بل قد صح عنه عليه السلام ما يدل على خلاف ما قالوا به كما ستقف عليه. والمسئلة السادسة أنه إذا حدث سبب أى نزل بالمسلمين نازلة أى شدة وبليّة مثل الوباء والقحط والعدو ونحو ذلك، فهل يشرع القنوت في غير الوتر أم لا؟ وإذا شرع فهل يختص بصلاة الفجر أو الجهرية أو يعم الصلوات الخمس؟ فذهب جمهور أهل الحديث والشافعي إلى أن ذلك مشروع ومطلوب في الصلوات الخمس، وذهب الحنابلة إلى تخصيصه بصلاة الفجر فقط، وهو مذهب الحنفية على القول المفتى به، وإلا فلهم في المسئلة قولان: أحدهما أنه يختص بالصلوات الجهرية. قال في البناية شرح الهداية: وبه قال الأكثرون، والآخر أنه يختص بصلاة الفجر فقط **والراجح** عندى هو ما ذهب إليه الشافعي وجمهور أهل الحديث، لأن الأحاديث الصحيحة صريحة في طلب القنوت في الصلوات الخمس، ولم يجيء حديث مرفوع صحيح أو ضعيف في تخصيصه بالجهرية أو الصبح فقط. قال الشوكاني: الحق ما ذهب إليه من قال: أن القنوت مختص بالنوازل وأنه ينبغي عند نزول النازلة أن لا تخص به صلاة دون صلاة. وقد ورد ما يدل على اختصاصه بالنازلة من حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه، وقد تقدم، ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ: كان لا يقنت إلا أن يدعو لقوم أو على

﴿ الفصل الأول ﴾

١٢٩٦ - (١) عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد، أو يدعو لأحد،

قوم - انتهى . قال الحافظ في الدراية (ص ١١٧) وصاحب التقيح : سند كل من حديث أنس عند ابن خزيمة ، وحديث أبي هريرة عند ابن حبان صحيح . وقال ابن القيم : ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه ﷺ قنت وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فانه إنما قنت عند النوازل للدعاء لقوم وللدعاء على آخرين ثم تركه لما قدم من دعا لهم وخلصوا من الأسر وأسلم من دعا عليهم وجاموا تائبين ، وكان قنوته لعارض فلما زال ترك القنوت - انتهى . والمسئلة السابعة أنه إذا قنت في النازلة هل يقنت قبل الركوع أو بعده ؟ فذهب الشافعي وأحمد إلى أنه بعد الركوع ، واختلفت الحنفية فيه قال في رد المحتار (ج ١ ص ٦٢٨) وهل القنوت هنا قبل الركوع أم بعده ؟ لم أره والذي يظهر لي أن المقتدى يتابع امامه إلا إذا جهر فيؤمن وأنه يقنت بعد الركوع لا قبله ، بدليل أن ما استدل به الشافعي على قنوت الفجر ، وفيه التصريح بالقنوت بعد الركوع حمله علماءنا على القنوت للنازلة ثم رأيت الشرنبلالي في مراقي الفلاح صرح بأنه بعده واستظهر الحوى أنه قبله والأظهر ما قلنا - انتهى . وقال النيموي في تعليق التعليق (ج ٢ ص ٢١) والذي يظهر لي أنه يقنت للنازلة قبل الركوع أو بعده كلاهما جائز لما روى عن غير واحد من الصحابة أنهم قنتوا في صلاة الصبح قبل الركوع ، ثم ذكر حديث أنس الآتي في آخر الباب ، وقال : ورواه ابن المنذر عن حميد عن أنس بلفظ : أن بعض أصحاب النبي ﷺ قنتوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع - انتهى . قال : ولكن الأفضل أن يقنت بعد الركوع ، لأنه ﷺ قنت في النازلة بعد ما رفع رأسه من الركوع - انتهى كلام النيموي . قلت : والمختار عندي أن القنوت في النازلة بعد الركوع . لأنه لم يثبت عنه ﷺ غير ذلك ، لكن لو قنت قبل الركوع جاز لما جاء عن بعض الصحابة أنهم قنتوا في صلاة الفجر قبل الركوع . واعلم أنه لم يثبت في الدعاء في قنوت النازلة عن النبي ﷺ ، ولا عن السلف والخلف دعاء مخصوص متعين كقنوت الوتر ، لأنه من المعلوم أن الصحابة كانوا يقنتون في النوازل ، وهذا يدل على أنهم ما كانوا يحافظون على قنوت راتب ، ولذلك قال العلماء : أنه ينبغي الدعاء في ذلك بما يناسب الحال ، كما صرح به فقهاء الشافعية . والعلامة الآير اليماني في شرح بلوغ المرام فأبى دعاء وقع كني وحصل به المقصود .

١٢٩٦ - قوله (كان إذا أراد أن يدعو) أي في صلاته (على أحد) أي لضرره (أو يدعو لأحد) أي

قنت بعد الركوع ، فربما قال إذا قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد : اللهم أجب الوليد بن الوليد ، وسلة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ،

لنفعه (قنت بعد الركوع) قال الفارسي : هو يحتمل التخصيص بالصبح ، أو تعميم الصلوات ، وهو الأظهر - انتهى .
 قالت : بل هو المتعين ، لأنه لا دليل على التخصيص ، بل يبطله حديث ابن عباس الآتي وغيره ، والحديث يدل بمفهومه على أن القنوت في المكتوبة إنما يكون عند إرادة الدعاء على قوم أو لقوم ، وبؤيده ما قدمنا من حديث أنس عند ابن خزيمة ، وحديث أبي هريرة عند ابن حبان ، وأخذ منه الشافعي ، وجمهور أهل الحديث أنه يسن القنوت في أخيرة سائر المكتوبات النازلة أي الشدة التي تنزل بالمسلمين عامة كواب وقحط وخوف عدو ، أو خاصة ببعضهم كآسر العالم أو الشجاع من تعدى نفعه ، وفيه رد على ما قال الطحاوي في شرح الآثار (ص ١٤٩) قنت بما ذكرنا أنه لا ينبغي القنوت في الفجر في حال الحرب وغيره قياسا ونظرا على ما ذكرنا من ذلك ، ورد عليه أيضا فيما قال : إن القنوت في الصلوات كلها للتوازل لم يقل به إلا الشافعي ، (فربما قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم أجب) بفتح الهمزة أمر من الانجاء أي أخلص (الوليد بن الوليد وسلة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة) هذا مثال الدعاء لأحد كما أن قوله : اللهم أشدد وطأتك الخ مثال للدعاء على أحد وكان هؤلاء الصحابة الذين دعا لهم بالانجاء أسرا في أيدي الكفار بمكة . أما الوليد بن الوليد فهو أخو خالد بن الوليد المخزومي القرشي ، شهد بدرًا مشركا فأسره عبد الله بن جحش فقدم في فداءه أخواه خالد وهشام وكان هشام أبا الوليد لآبيه وأمه فافتكاه بأربعة آلاف درهم ، فلما اقتدى وذبحا به أسلم ، فليل له هلا أسلمت قبل أن تفندى وأنت مع المسلمين قال كرهت أن تظنوا بي أني جرعت من الأسار فحبسوه بمكة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو له في القنوت بالنجاء فيمن يدعو لهم من المستضعفين ثم أفلت من أسارهم ، ولحق برسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد معه عمرة القضية . وقال الحافظ في الفتح : كان ممن شهد بدرًا مع المشركين وأسر وفدى نفسه ، ثم أسلم فحبس بمكة ثم تواعد هو وسلمة وعياش المذكورون معه وهربوا من المشركين فلم يلهم النبي ﷺ بمخرجهم فدعا لهم حتى قدموا فترك الدعاء لهم . قال : ومات الوليد لما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم . وأما سلمة فهو سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي كان من مهاجري الحبشة ، وكان من خيار الصحابة وفضلائهم ، وهو أخو أبي جهل بن هشام ، وابن عم خالد بن الوليد ، وكان قديم الإسلام حبس بمكة وعذب في الله عز وجل ومنع من الهجرة إلى المدينة ولم يشهد بدرًا لذلك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو له في القنوت فأفلت ولحق برسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل بالمدينة حتى توفي رسول الله ﷺ

اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها سنين كسنى يوسف، يحجر بذلك.

فخرج إلى الشام مجاهداً حين بعث أبو بكر الجيوش إلى الشام، فقتل بمرج الصفر في المحرم سنة (١٤) وقيل: بأجنادين **وأما** عياش بتشديد التحتية بعد العين المهملة المفتوحة وآخره معجمة، فهو ابن أبي ربيعة عمرو ابن المغيرة المخزومي، وهو أخو أبي جهل لأمه أسلم قديماً قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم دار الأرقم، وهاجر الهجرتين، ثم خدعه أبو جهل فانه لما قدم عياش إلى المدينة قدم عليه أبو جهل والحارث ابنا هشام فذكرا له أن أمه حلفت أن لا تدخل رأسها دهنًا ولا تستظل حتى تراه فرجع معها فأوثقاه وحبساه بمكة، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو له ثم تخلص وقتر مع رفيقه المذكورين، وعاش إلى خلافة عمر، فمات سنة (١٥) وقيل قبل ذلك. وزاد في رواية: اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين، وهو تعميم بعد تخصيص (اللهم اشدد وطأتك) بفتح الواو وسكون الطاء المهملة وهمة مفتوحة، وأصلها الدوس بالقدم سمي بها الإهلاك، لأن من يبطأ على شيء يرجله فقد استقصى في إهلاكه، والمعنى خذهم أخذاً شديداً، ذكره السيوطي. قال السندی: الأقرب أن المراد هنا العقوبة والبأس، كما يدل عليه آخر الكلام لا الإهلاك كما يدل عليه أوله (على مضر) بميم مضمومة وفتح ضاد معجمة، وترك صرف بن زرار بن معد بن عدنان، وهو شعب عظيم، فيه قبائل كثيرة كقریش وهذيل وأسد وتميم ومزينة وغيرهم، والمراد كفار أولاد مضر (واجعلها) الضمير للوطاة أو السنين أو للأيام وإن لم يحجر لها ذكر لما يدل عليه المفعول الثاني وهو (سنين) جمع سنة، وهو القحط (كسنى يوسف) أى كسنى أيام يوسف عليه السلام من القحط العام في سبعة أعوام، فالمراد بسنى يوسف ما وقع في السنين السبع، كما وقع في قوله تعالى: ﴿ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد - ١٢ : ٤٨﴾ وقد بين ذلك في حديث ابن مسعود عند البخاري حيث قال: سبعا كسيع يوسف، وأضيفت اليه لكونه الذى أنذر بها أولكونه الذى قام بأمر الناس فيها وشبه بها لتشديد القحط واستمراره زماناً. وأجراء سنين مجرى المذكر السالم في الأعراب بالواو والياء وسقوط النون بالإضافة شائع. وقال القسطلاني: فيه شذوذان تغيير مفردة من الفتح إلى الكسر، وكونه جمعاً لغير عاقل، وحكمه أيضاً مخالف لجوع السلامة في جواز إعرابه كسلمين، وبالحركات على النون وكونه منونا وغير منون منصرفاً وغير منصرف - انتهى. (يحجر بذلك) أى بالدعاء المذكور. وفي الحديث جواز الدعاء في قنوت غير الوتر لضعفة المسلمين بتخليصهم من الأسر، ويقاس عليه جواز الدعاء لهم بالنجاة من كل ورطة يقعون فيها من غير فرق بين المستضعفين وغيرهم، وفيه جواز الدعاء على الكفار بالجدب والبلاء، وفيه مشروعية الجهر بالقنوت للنازلة، وفيه أن الدعاء لقوم بأسمائهم وأبائهم لا يقطع الصلاة، وأن الدعاء على الكفار والظلمة

وكان يقول في بعض صلاته: اللهم المن فلانا وفلانا، لأحياء من العرب، حتى أنزل الله (ليس لك من الأمر شيء) الآية. متفق عليه.

١٢٩٧ - (٢) وعن عاصم الأحول، قال: سألت أنس بن مالك عن القنوت في الصلاة، كان قبل الركوع أو بعده؟ قال:

لا يفسدها (وكان يقول في بعض صلاته) زاد في رواية للبخاري: في صلاة الفجر، وهو يبان لقوله في بعض صلاته. قال الحافظ: فيه إشارة إلى أنه كان لا يداوم على ذلك (اللهم المن فلانا وفلانا لأحياء) أى أقبائل جمع حى بمعنى القبيلة (من العرب) أى أبعدهم وأطردهم عن رحمتك، وهذا يستلزم الدعاء بالامانة على الكفرة وسوء الخاتمة، وأراد بفلانا وفلانا القبائل نفسها لا اعلاما خاصة لما وقع تسميتهم في رواية يونس عن الزهري عند مسلم بلفظ: اللهم المن رعلا وذكوآن وعصية، وكذا وقع تسميتهم بذلك في حديث ابن عباس الآتي، وسنذكر قصتهم في شرح حديث أنس (حتى أنزل الله ليس لك من الأمر شيء) المعنى أن الله مالك أمرهم. فأما أن يهلكهم أو يهزمهم أو يتوب عليهم أن أسدوا أو يعذبهم أن أصروا على الكفر وما اتوا عليه وليس لك من أمرهم شيء إنما أنت عبد مبعوث لانتذارهم ومجاهدتهم، فليس لك من الأمر إلا التفويض والرضى بما قضى (الآية) بتثليثها وتناميها أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون وامتشكلك هذا بأن قصة رعل وذكوآن كانت بعد أحد ونزول ليس لك من الأمر شيء في قصة أحد، كما بينه في حديث أنس عند مسلم وأحمد والترمذي وغيرهم، وفي حديث ابن عمر عند البخاري وغيره فكيف يتأخر السبب عن النزول وأجاب في الفتح بأن قوله: حتى أنزل الله. منقطع من رواية الزهري عن بلغته، كما بين ذلك مسلم في رواية يونس المذكورة فقال هنا قال يبنى الزهري ثم قال بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت، قال: وهذا البلاغ لا يصح وقصة رعل وذكوآن أجنبية عن قصة أحد ويحتمل أن كان محفوظا أن يقال إن قصتهم كانت عقب ذلك وتأخر نزول الآية عن سببها قليلا ثم نزلت في جميع ذلك (متفق عليه) وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وغيرهما واللفظ المذكور للبخاري في تفسير آل عمران.

١٢٩٧ - قوله (وعن عاصم الأحول) هو عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري، ثقة تابعي، لم يتكلم فيه إلا القطان، وكأنه بسبب دخوله في الولاية، مات سنة (١٤٠) وقيل (١٤١) وقيل (١٤٢) وقيل (١٤٣) قال ابن سعد: كان من أهل البصرة، وكان يتولى الولايات، فكان بالكوفة على الحسبة في المكايل والأوزان، وكان قاضيا بالمدائن لأبي جعفر (سألت أنس بن مالك عن القنوت في الصلاة) أى في صلاة الوتر هذا، هو الظاهر عندى. وقيل: المراد في الصلاة المكتوبة عند النازلة (كان) أى محله (قبل الركوع أو بعده قال)

قبله، إنا قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً، إنه كان بعث أناساً يقال لهم: القراء، سبعون رجلاً، فأصيبوا، فقنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً يدعو عليهم. متفق عليه.

﴿الفصل الثاني﴾

١٢٩٨ - (٣) عن ابن عباس، قال: قنت رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً في الظهر

أى أنس (قبله) أى كان محل القنوت في الوتر قبل الركوع، والمتن وقع فيه اختصار من البغوى وسياقه عند البخارى قال أى عاصم سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله قال فان فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع فقال كذب إنا قنت رسول الله ﷺ الخ. وقد وافق عاصم على روايته هذه عبد العزيز بن صهيب عن أنس، كما وقع في المغازى للبخارى بلفظ: سأل رجل أنساً عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة قال لا بل عند الفراغ من القراءة (إنا قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع) أى في المكتوبة عند النازلة (شهراً) فقط، وأما في غير المكتوبة أى في الوتر فقنت قبله يعنى فمن حكى أن القنوت دائماً بعد الركوع فقد أخطأ فانه ﷺ إنما قنت بعد الركوع شهراً فقط (إنه) بالكسر استئناف مبين للتعليل للتحديد في الشهر (كان بعث) أى أرسل (أناساً) أى جماعة من أهل الصفة (يقال لهم القراء) لكثرة قراءتهم وحفظهم للقرآن وتعليمهم لغيرهم (سبعون) أى هم سبعون (رجلاً) وكانوا من أوزاع الناس ينزلون الصفة يتفقهون العلم ويتعلمون القرآن وكانوا رداءً للسين إذا نزلت بهم نازلة وكانوا حقاً عماد المسجد وليوث الملاحم بعثهم رسول الله ﷺ إلى أهل نجد من بنى عامر ليدعوهم إلى الاسلام و يقرؤا عليهم القرآن فلما نزلوا بئر معونة قصدهم عامر بن الطفيل في أحياء من بنى سليم، وهم رعل وذكوان وعصية فقاتلهم (فأصيبوا) أى قتلوا جميعاً. قيل ولم ينبج منهم إلا كعب بن زيد الأنصارى، فإنه تخلص وبه رفق وظنوا أنه مات، فعاش حتى استشهد يوم الخندق وأسر عمرو ابن أمية الضمري، وكان ذلك في السنة الرابعة من الهجرة أى في صفر على رأس أربعة أشهر من أحد، فحزن رسول الله ﷺ حزناً شديداً قال أنس ما رأيت رسول الله ﷺ وجد على أحد ما وجد عليهم (فقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى في الصلوات الخمس (بعد الركوع شهراً يدعو عليهم) أى على قائلتهم. والحديث يدل على مشروعية القنوت في النازلة وعلى أن القنوت في النازلة بعد الركوع. وأن قنوته ﷺ في المكتوبة لهذه النازلة كان محصوراً على الشهر بعد الركوع، وأنه لم يقنت بعد ذلك الشهر اهدم وقوع نازلة تستدعى القنوت بعده، وأنه لم يقنت في المكتوبة لغير النازلة قط لا قبل الركوع ولا بعده كما دل عليه حديث أنس عند ابن خزيمة وحديث أبي هريرة عند ابن حبان، وقد تقدما (متفق عليه) للحديث الفاظ في الصحيحين وغيرهما، وأخرجه البخارى في مواضع مطولاً ومختصراً.

١٢٩٨ - قوله (شهراً متتابعاً) أى واليا في أيامه يعنى قنت في كل يوم منه لم يتركه في وقت (في الظهر

والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح، إذا قال: سمع الله لمن حمده من الركعة الآخرة، يدعو على أحياء من بني سليم: على رجل وذكوان وعصية، ويؤمن من خلفه، رواه أبو داود. ١٢٩٩ - (٤) وعن أنس: أن النبي ﷺ قنت شهراً ثم تركه. رواه أبو داود، والنسائي. ١٣٠٠ - (٥) وعن أبي مالك الأشجعي،

والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح) في أبي داود بعده في دبر كل صلاة، وفيه دليل على أن القنوت للنوازل لا يختص ببعض الصلوات، فهو يرد على من خصه بالجرية أو بصلاة الفجر عندها (إذا قال سمع الله لمن حمده) أي وقال ربنا لك الحمد، كما ثبت ذلك في حديث ابن عمر عند البخاري وأحمد. وفيه أن القنوت للنازلة بعد الركوع (من بني سليم) مصغر (على رجل) بدل باعادة الجار، وهو بكسر الراء وسكون المهملة، قبيلة من بني سليم (وذكوان) بفتح الذال المعجمة، قبيلة من بني سليم أيضاً (وعصية) كسمية تصغير عصا، قبيلة أيضاً من بني سليم فالأول هو رجل بن خالد بن عوف بن امرئ القيس بن بهثة بن سليم، والثاني هو ذكوان بن ثعلبة بن بهثة ابن سليم. والثالث عصية بن خفاف بن امرئ القيس بن بهثة بن سليم، فالثلاثة قبائل من سليم (ويؤمن من خلفه) أي يقول آمين من خلفه من المأمومين (رواه أبو داود) وأخرجه أيضاً أحمد والحاكم (ج ١ ص ٢٢٥) - (٢٢٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٠٠، ٢١٢) من طريق الحاكم وأبي داود. وزاد الحاكم: أرسل إليهم يدعوم إلى الاسلام فقتلهم. والحديث سكت عنه أبو داود، وصححه الحاكم، وذكره الحافظ في التلخيص من غير كلام فيه. وقال المنذرى: في أسناده هلال بن خباب أبو الملاء العبدى، وقد وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي. وقال أبو حاتم: وكان يقال تغير قبل موته من كبر السن. وقال العقيلي: في حديثه وهم تغير بآخرة. وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره فكان يحدث بالشئ على التوم لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد - انتهى. وقال الحافظ: أنه صدوق تغير بآخرة.

١٢٩٩ - قوله (قنت) أي في المكتوبة (شهراً) أي بعد الركوع (ثم تركه) أي القنوت في الفرض، لأنه قنت في نازلة. كما تقدم، فلما زالت وارتفعت تركه. وقال الشافعي: ومن وافقه معناه تركه في الصلوات الأربع ولم يتركه في الصبح أو ترك اللعن والدعاء على القبائل، ولا يخفى ما فيه (رواه أبو داود والنسائي) وأخرجه أيضاً أحمد ومسلم ولفظه: قنت شهراً يدعو على أحياء من أحياء العرب ثم تركه، وأخرج بهذا اللفظ أحمد والنسائي والبيهقي (ج ٢ ص ٢٠١) أيضاً.

١٣٠٠ - قوله (وعن أبي مالك الأشجعي) اسمه سعد بن طارق الكوفي من ثقات السابيين، روى عن

قال: قلت لأبي: يا أبت! إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، وهنا بالكوفة نحواً من خمس سنين، أكانوا يقتنون؟ قال: أي بني! محدث. رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

أبيه وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وغيرهم، مات في حدود الأربعين ومائة، ووالده طارق بن أشيم بفتح الهمة وسكون الشين المعجمة وفتح الياء التحتية على وزن أحمر ابن مسعود الكوفي، صحابي، قليل الحديث، لم يرو عنه إلا ابنه سعد أبو مالك، وأحاديثه في مسند أحمد (ج ٣ ص ٤٧٢ وج ٦ ص ٣٩٤ - ٣٩٥) (يا أبت) بكسر التاء (وأبي بكر وعمر وعثمان) أي بالمدينة (وعلى) أي وصليت خلف علي (هنا بالكوفة) هما طرفان متعلقان بصليت خلف علي المحذوف (نحواً) أي قريباً (من خمس سنين) هذا أيضاً متعلق بصليت خلف علي المحذوف (أكانوا يقتنون) بإثبات همزة الاستفهام. وفي نسخ المصاييح باسقاطها. واختلفت نسخ الترمذي في ذلك، فبعضها يحذفها وبعضها بإثباتها. وفي رواية ابن ماجه: فكانوا يقتنون في الفجر، فالسؤال مقدر (قال) أي أبي (أي بني محدث) بفتح الدال أي القنوت في المكتوبة أوفى الفجر بدعة، والمراد الدوام والاستمرار عليه لا القنوت مطلقاً جمعاً بين الأحاديث، فهذا يدل على أن القنوت في المكتوبة كان مخصوصاً بأيام المهام والنوازل والوقائع. وقال البيهقي (ج ٢ ص ٢١٣): لم يحفظ طارق بن أشيم القنوت عن صلى خله فراه محدثاً وقد حفظه غيره، فالحكم لمن حفظ دون من لم يحفظه - انتهى. وقال غيره: ليس في هذا الحديث دليل على أنهم ما قننوا قط بل اتفق أن طارقاً صلى خلف كل منهم وأخذ بما رأى. ومن المعلوم أنهم كانوا يقتنون في النوازل. وهذا الحديث يدل على أنهم ما كانوا يحافظون على قنوت راتب، كذا في نصب الراية (ج ٢ ص ١٣١). وقال الطيبي: لا يلزم من نفي هذا الصحابي نفي القنوت، لأنه شهادة بالنفي وقد شهد جماعة بالإثبات مثل الحسن وأبي هريرة وابن عباس - انتهى. يعني أن المثبت مقدم على النفي. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (رواه الترمذي) وقال: حديث حسن صحيح. وقال الحافظ في التلخيص (ص ٩٣): استاده حسن (والنسائي) ولفظه عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: صليت خلف رسول الله ﷺ فلم يقنت، وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت، وصليت خلف عمر فلم يقنت، وصليت خلف عثمان فلم يقنت، وصليت خلف علي فلم يقنت، ثم قال يابني إنها بدعة (أي المداومة على القنوت بدعة، وتأنيت الضمير باعتبار الخبر) (وابن ماجه) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٣ ص ٤٧٢ وج ٦ ص ٣٩٤) والبيهقي (ج ٢ ص ٢١٣) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٦).

﴿ الفصل الثالث ﴾

١٣٠١ - (٦) عن الحسن: أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي بهم عشرين ليلة، ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي، فإذا كانت العشر الاواخر يتخلف فصل في بيته، فكانوا يقولون: أبق أبي. رواه أبو داود.

١٣٠١ - قوله (عن الحسن) أي البصري. (أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب) أي كان الناس قبل ذلك يصلون في المسجد في رمضان أوزاعاً متفرقين، كما سيأتي في الفصل الثالث، من الباب الذي يلي هذا الفصل. لجمعهم عمر على أبي (فكان) أي أبي (يصلي بهم) أي صلاة التراويح (عشرين ليلة) يعني من رمضان (ولا يقنت بهم) أي في الوتر (إلا في النصف الباقي) أي الأخير، وذكره الزيلعي عن أبي داود بلفظ الثاني، وهو الظاهر (يتخلف) أي أبي عن المسجد. وفي بعض النسخ: تخلف بالماضى، موافقاً لما في داود والبيهقي وجامع الأصول (ج ٦ ص ٢٦٢) (فكانوا يقولون أبق) بفتح الباء من باب ضرب ونصر (أبي) أي هرب عنا، يعني لم يدخل المسجد ليصلي بهم التراويح. قال الطيبي: في قولهم أبق اظهار كراهة تخلفه، فشبهوه بالعبد الآتق، كما في قوله تعالى: ﴿إذا أبق إلى الفلك المشحون-٣٧: ١٤٠﴾ سمي هرب يونس بغير إذن ربه ابقاً مجازاً، ولعل تخلف أبي كان تأسيًا برسول الله ﷺ حيث صلاها بالقوم ثم تخلف. كما سيأتي، والاولى أن يحمل تخلفه على عذر من الاعتذار. قال ابن حجر: وكان عذره أنه كان يؤثر التخلي في هذا العشر الذي لا أفضل منه ليعود عليه من الكمال في خلوته فيه ما لا يعود عليه في جلوته عندهم. والحديث استدل به لاشافعية على تخصيص القنوت في الوتر بالنصف الأخير من رمضان، لكنه حديث ضعيف، لأنه منقطع، فإن الحسن لم يدرك عمر، لأنه ولد لستين بقيتاً من خلافة، ويضعفه أيضاً أن الحسن كان يقنت في جميع السنة، كما ذكره محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر (ص ٣٢) ثم هو فعل صحاح مع أن القنوت في حديث الباب يحتمل كونه طول القيام فانه يقال عليه تخصيصاً للنصف الأخير بزيادة الاجتهاد، ولم يرو حديث مرفوع صحيح أو حسن في تخصيص قنوت الوتر بـ رمضان، وقد تقدم في باب الوتر ما يدل على مشروعيته في جميع السنة، فهو الراجح المأول عليه (رواه أبو داود) ومن طريقه البيهقي (ج ٢ ص ٤٩٨) وهو منقطع، كما تقدم، وأخرجه أيضاً محمد بن نصر بمعناه، وأصل جمع عمر الناس على أبي في صحيح البخاري دون القنوت، كما سيأتي. وأخرج أيضاً أبو داود والبيهقي من طريقه عن هشام عن محمد بن سيرين عن بعض أصحابه أن أبي بن كعب أمهم يعني في رمضان وكان يقنت في النصف الأخير من رمضان، وفيه مجهول. وقال النووي في الخلاصة: الطريقتان ضعيفتان. قال أبو داود: وهذان الحديثان يدلان على ضعف

١٣٠٢ - (٧) وسئل أنس بن مالك عن القنوت : فقال : قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع . وفي رواية : قبل الركوع وبعده . رواه ابن ماجه .

(٣٧) باب قيام شهر رمضان

حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ قنت في الوتر - انتهى . يشير إلى ما قدمنا من حديث أبي بن كعب نقلا عن النسائي وابن ماجه في إثبات قنوت الوتر قبل الركوع . قلت : ولا دلالة في هذين الحديثين على ضعف حديث أبي ، لأنهما ضعيفان ، كما تقدم .

١٣٠٢ - قوله (وسئل) بصيغة المجهول (أنس بن مالك) والسائل هو محمد بن سيرين ، كما ستعرف

(عن القنوت) أى عن عمله في المكتوبة ، أو في الصبح عند النازلة (فقال قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع) أى شهراً فقط ، يعنى في المكتوبة ، أو في الصبح حين دعا على رعل وذكوان وعصية كما تقدم من حديث عاصم الأحول عن أنس . وأصل هذا الحديث عند الشيخين أخرجاه من طريق أيوب عن محمد بن سيرين قال سئل أنس ابن مالك أقنت النبي ﷺ في الصبح ؟ قال نعم فقبل أو قنت قبل الركوع (أو بعد الركوع) ؟ قال بعد الركوع يسيراً . لفظ البخاري ولمسلم عن أيوب عن محمد قال : قلت لأنس هل قنت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح ؟ قال نعم بعد الركوع يسيراً (وفي رواية) هذا حديث آخر ، أخرجه ابن ماجه من طريق حميد عن أنس قال : سئل عن القنوت في صلاة الصبح فقال كنا نقنت قبل الركوع وبعده ، والرواية الأولى أخرجهما من طريق أيوب عن محمد (ابن سيرين) قال : سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع ، وبهذا ظهر أن الرواية الثانية موقوفة (قبل الركوع وبعده) أى في الصبح وقت قنوت النازلة . ورواه ابن المنذر عن حميد عن أنس بلفظ : إن بعض أصحاب النبي ﷺ قنتوا في صلاة الفجر قبل الركوع ، وبعضهم بعد الركوع ، وهذا كله يدل على اختلاف عمل الصحابة في عمل قنوت المكتوبة ففقت بعضهم قبل الركوع وبعضهم بعده ، وأما النبي ﷺ فلم يثبت عنه القنوت في المكتوبة إلا عند النازلة ، ولم يقنت في النازلة إلا بعد الركوع ، هذا ما تحقق لي ، والله أعلم (رواه ابن ماجه) الرواية الثانية صحيحها أبو موسى المديني ، كما في التلخيص (ص ٩٤) وقال في الزوائد : اسناده صحيح ورجاله ثقات .

(باب قيام شهر رمضان) أى قيام ليليه وإحياءها بالعبادة من صلاة التراويح وتلاوة القرآن وغيرهما ، وذكر النووي أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح . قال الحافظ : يعنى أنه يحصل بها المطلوب من القيام لا أن قيام رمضان لا يكون إلا بها . وقال الكرماني : اتفقوا على أن المراد بقيامه صلاة التراويح ، وبه جزم النووي

﴿ الفصل الأول ﴾

١٣٠٣ - (١) وعن زيد بن ثابت : أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد

وغيره ، وذكر في الباب قيام ليلة النصف من شعبان تبعاً . والتراويح جمع ترويقة ، وهي المرة الواحدة من الراحة ، كتسليمة من السلام ، سميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح ، لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين ، كذا في الفتح . وقال المجد في القاموس : ترويقة شهر رمضان سميت بها لاستراحة بعد كل أربع ركعات - انتهى . وروى البيهقي في السنن (ج ٢ ص ٤٩٧) عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يصلي أربع ركعات في الليل ثم يتروح فأطال حتى رحمته فقلت بأبي أنت وأمي يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . قال : أفلا أكون عبداً شكوراً . قال البيهقي : قوله ثم يتروح إن ثبت فهو أصل في تروح الامام في صلاة التراويح ، وفي سنده المغيرة بن زياد الموصلي . قال البيهقي : قد تفرد به ، وهو ليس بالقوى صاحب مناكير . وقال أحمد : مضطرب الحديث منكر الحديث أحاديثه مناكير . وقال أبو حاتم وأبو زرعة : لا يحتج به . وقال النسائي والدارقطني : ليس بالقوى ، وثقه ابن معين والعجلي وابن عمار ويعقوب بن سفيان . وقال أبو داود : صالح . وقال الحافظ : صدوق له أوهام . واعلم أن التراويح وقيام رمضان وصلاة الليل وصلاة التهجد في رمضان عبارة عن شيء واحد واسم لصلاة واحدة ، وليس التهجد في رمضان غير التراويح ، لأنه لم يثبت من رواية صحيحة ولا ضعيفة أن النبي ﷺ صلى في ليالي رمضان صلاتين إحداهما التراويح ، والأخرى التهجد فالتهجد في غير رمضان هو التراويح في رمضان ، كما يدل عليه حديث أبي ذر وغيره ، وإليه ذهب صاحب فيض الباري من الحنفية حيث قال : المختار عندي أن التراويح وصلاة الليل واحد وإن اختلفت صفتاهما ، كعدم المواظبة على التراويح ، وأدائها بالجماعة ، وأدائها في أول الليل تارة ، وإيصالها إلى السحر أخرى بخلاف التهجد ، فإنه كان في آخر الليل ولم تكن فيه الجماعة ، وجعل اختلاف الصفات دليلاً على اختلاف نوعيهما ليس بحيد عندي ، بل كانت تلك صلاة واحدة إذا تقدمت سميت باسم التراويح ، وإذا تأخرت سميت باسم التهجد ، ولا بدع في تسميتهما باسمين عند تغاير الوصفين ، فإنه لا حجر في التغاير الاسمى إذا اجتمعت عليه الأمة ، وإنما يثبت تغاير النوعين إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى التهجد مع إقامته بالتراويح - انتهى . قلت : لا شك في أن التراويح والتهجد صلاة واحدة ، لكن تخصيص التهجد بكونه في آخر الليل ، فيه عندي كلام نعم أكثر صلاته ﷺ بالليل كانت في آخره .

١٣٠٣ - قوله (اتخذ) أى في رمضان (حجرة) بالراء . قال الحافظ : كذا لاكثر بالراء ، ولأبي ذر

عن الكشميني : بالزاي أى شيئاً حاجزاً ، يعنى مانعاً بينه وبين الناس (في المسجد) أى في مسجد المدينة

من حصير ، فصل فيها ليلالى ، حتى اجتمع عليه ناس ، ثم فقدوا صوته ليلة ، وظنوا أنه قد نام ، فجعل بعضهم يتنحنج لينخرج اليهم ، فقال :

(من حصير) أى حوط موضعاً من المسجد بحصير ليستره ، يعنى جعل الحصير كالحجرة ليصلى فيه التطوع ولا يمر بين يديه مار ليتوفر خشوعه ويفرغ قلبه ، وفيه جواز مثل هذا إذا لم يكن فيه تضيق على المصلين ونحوهم ولم يتخذ دائماً ، لأن النبي ﷺ كان يحتج به بالليل يصلى فيه ويبسطه بالنهار فيجلس عليه ، كما في رواية عائشة عند الشيخين (فصل فيها) أى فى تلك الحجرة (ليالى) أى من رمضان (حتى اجتمع) قال القارى : أى فكان يخرج عليه الصلاة والسلام منها ، ويصلى بالجماعة فى الفرائض والتراويح حتى اجتمع (عليه ناس) أى وكثروا ، وقول ابن حجر ههنا : فأتوا به موهم أن الاقتداء وقع به ، وهو فى داخل الحجرة ، وهو محل بحث ، ويحتاج إلى نقل صحيح - انتهى كلام القارى . قلت : ظاهر الحديث أنهم اقتدوا بالنبي ﷺ ، وهو فى داخل الحجرة ، ويؤيده رواية البخارى فى الأدب بلفظ : غرغ رسول الله ﷺ يصلى فيها قال فتنبع اليه رجال (أى طلبوا موضعه واجتمعوا اليه) وجاموا يصلون بصلاته الخ . ويؤيده أيضاً حديث عائشة عند البخارى قالت كان رسول الله ﷺ يصلى من الليل فى حجرته (أى التى اتخذها من حصير) وجدار الحجرة قصير فرأى الناس شخص النبي ﷺ فقام اناس يصلون بصلاته - الحديث . وقيل : هذه قصة أخرى غير ما وقع فى حديث زيد بن ثابت ، والله أعلم . واستشكل صلاته صلى الله عليه وسلم فى المسجد ، لأنه يلزم منه أن يكون تاركاً للأفضل الذى أمر الناس به حيث قال فصلوا فى بيوتكم الخ وأجيب عنه بوجوه : منها أن هذه الصلاة بما استثنى عنه ، لأن الأفضل عند الجمهور فى صلاة التراويح المسجد ، كما سيأتى . ومنها أنه صلى الله عليه وسلم كان إذ ذاك معتكفاً ، ومن المعلوم أن المعتكف لا يصلى إلا فى المسجد . ومنها أنه إذا احتج صار كأنه بيت بخصوصية . ومنها أن السبب فى كون صلاة التطوع فى البيت أفضل عدم شوبه بالرياء غالباً والنبي ﷺ منزّه عن الرياء فى بيته وفى غير بيته (ثم فقدوا صوته) أى حسه (ليلة) بأن دخل الحجرة بعد ما صلى بهم الفريضة ولم يخرج اليهم بعد ساعة للتراويح ، قاله القارى ، وفيه ما تقدم (فجعل بعضهم يتنحنج) فيه دليل لما أعتيد فى بعض النواحي من التنحنج إشارة إلى الاستئذان فى دخوله ، أو إلى الإعلام بوجود المتنحنج بالباب أو بطلبه خروج من قصده اليه (لينخرج) أى النبي ﷺ من الحجرة (اليهم) لصلاة التراويح بعد أن دخل فيها ، كما فى الليالى الماضية ، قاله القارى (فقال) أى غرغ فقال ، فى رواية البخارى فى الأدب : ثم جاموا ليلة فحضروا وابطأ رسول الله ﷺ عنهم فلم يخرج اليهم فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب فخرج اليهم مغضباً ، وقوله حصبوا الباب يدل بظاهره على أنه دخل بيتاً من بيوت أزواجه بعد ما صلى بهم الفريضة

ما زال بكم الذي رأيت من صنيعكم ، حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قمتم به ،
فصلوا أيها الناس في بيوتكم ، فإن أفضل صلاة المرأ في بيته إلا الصلاة المكتوبة .

فلم يخرج منه إلى الحجرة التي كان احتجراً في المسجد بالحصير فصبوا باب بيته ليخرج منه إلى حجرة الحصير
فصلوا بصلاته من وراءها (ما زال بكم) أي متلبساً بكم (الذي رأيت) بكم خبر زال قدم على الاسم ، وهو
الموصول بصلته أي أبداً ثبت بكم الذي رأيت (من صنيعكم) قال الحافظ: كذا للأكثر، وللشمس في بضم الصاد
وسكون النون أي من شدة حرصكم على إقامة صلاة التراويح بالجماعة حتى رفعت أصواتكم وحصب بعضهم الباب
وتفجع بعضهم (حتى خشيت أن يكتب) أي يفرض (عليكم) أي لو واطلت على إقامتها بالجماعة لفرضت عليكم
(ولو كتب عليكم) ذلك (ما قمتم به) ولم تطيقوه بالجماعة كلكم بمجزكم . قال القاسم: فيه دليل على أن التراويح
سنة جماعة وانفراداً ، والأفضل في عهدنا الجماعة لكسل الناس . وقد استشكلت هذه الخشية مع ما ثبت في
حديث الاسراء من أن الله تعالى قال من خمس ومن خمس لا يبدل القول لدي ، فإذا أمن التبديل فكيف يقع
الخوف من الزيادة وقد أجيب عنه بأجوبة ذكرها الحافظ في الفتح عن الشراح ، وتكلم في كل واحد منها ،
ثم قال وقد فتح الباري بثلاثة أجوبة أخرى : أحدها يحتمل أن يكون المخوف اقتراض قيام الليل بمعنى جعل
التجهد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل بالليل ويومئ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت حتى خشيت أن
يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به فصلوا أيها الناس في بيوتكم ، فمنعهم من التجمع في المسجد اشفاقاً عليهم
من اشتراطه وأمن مع اذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من اقتراضه عليهم . ثانياً يحتمل أن يكون المخوف
اقتراض قيام الليل على الكفاية لا على الأعيان ، فلا يكون زائداً على الخمس ، بل هو نظير ما ذهب إليه قوم في
العيد ونحوها . ثالثاً يحتمل أن يكون المخوف اقتراض قيام رمضان خاصة ، فقد وقع في حديث الباب (أي
حديث عائشة) إن ذلك كان في رمضان ، وفي رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة عند أحمد
خشيت أن يفرض عليكم قيام هذا الشهر ، فعلى هذا يرتفع الإشكال ، لأن قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة
فلا يكون ذلك قدراً زائداً على الخمس وأقوى هذه الأجوبة الثلاثة في نظري الأول - انتهى كلام الحافظ .
(فصلوا أيها الناس في بيوتكم) أي النوافل التي لم تشرع فيها الجماعة والتي لا تخص المسجد ، والأمر للاستحباب
(فإن أفضل صلاة المرأ) هذا عام لجميع النوافل والسنن إلا النوافل التي من شعار الإسلام كالعيد والكسوف
والاستسقاء . قاله القاسم . وقال بعض أئمة الشافعية : هو محمول على ما لا يشرع فيه التجمع ، وكذا ما لا يخص
المسجد كركعتي التحية (في بيته) خبر إن أي صلاته في بيته (إلا الصلاة المكتوبة) أي المفروضة . قال النووي :

متفق عليه .

١٣٠٤ - (٢) وعن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول : من قام رمضان إيماناً واحتساباً ،

لما حث على النافلة في البيت ، لكونه أخفى وأبعد من الرياء وليتبرك البيت بذلك فتنزل فيه الرحمة وينفر منه الشيطان . قلت : والحديث يدل على أن صلاة التراويح في البيت أفضل ، لأنه ورد في صلاة رمضان في مسجده ﷺ ، فإذا كان صلاة رمضان في البيت أفضل منها في مسجده ﷺ فكيف غيرها في مسجد آخر ، وقد ذهب كثير من العلماء إلى أن صلاة رمضان أي التراويح في المسجد أفضل ، وهذا يخالف هذا الحديث ، لأن مودعه صلاة رمضان . وأجيب عنهم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك لخشية الافتراض ، فإذا زالت الخشية بوفاته ﷺ ارتفعت العلة المانعة وصار أدائها في المسجد أفضل كما أداها ﷺ في المسجد عدة ليال ثم أجراها عمر بن الخطاب واستمر عليها عمل المسلمين إلى يومنا هذا ، لأنه من الشعائر الظاهرة للإسلام فأشبهه صلاة العيد ، وأجاب السندی بأنه يقال صار أفضل حين صار أدائها في المسجد من شعار الإسلام ، والله تعالى أعلم . وفي الحديث نذب قيام رمضان جماعة ، لأن الخشية المذكورة أمنت بعد النبي ﷺ ، ولذلك جمعهم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب ، كما سيأتي . وفيه أن الكبير إذا فعل شيئاً خلاف ما اعتاده اتباعه ينبغي أن يذكر لهم عذره وحكمه والحكمة فيه . وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الشفقة على أمته والراقة بهم . وفيه ترك بعض المصالح لحوف المفسدة وتقدير أهم المصاحبتين (متفق عليه) أخرجه البخاري في الصلاة والآداب والاعتصام ، ومسلم في الصلاة ، واللفظ للبخاري في الاعتصام . وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والبيهقي (ج ٢ ص ٤٩٤) .

١٣٠٤ - قوله (يرغب) أي الناس ، وهو بضم الياء وفتح الراء وكسر الغين المعجمة المشددة من الترغيب (في قيام رمضان) أي يحضهم على قيام لياليه مصلية أي صلاة التراويح ، كما قاله النووي (من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة) أي بعزم وقطع ، وبت يعني بفريضة ، وفيه التصريح بعدم وجوب القيام . قال النووي : معناه لا يأمرهم أمر الإيجاب وتحتيم بل أمر ندب وترغيب ، ثم فسره بقوله فيقول الخ . وهذه الصيغة تقتضي الذنب والترغيب دون الإيجاب ، واجتمعت الأمة على أن قيام رمضان ليس بواجب بل هو مندوب (من قام رمضان) أي قام لياليه مصلية يعني صلى التراويح ، وقيل : المراد ما يحصل به مطلق القيام (إيماناً) أي تصديقاً بوعد الله عليه بالثواب (واحتساباً) أي طلباً للأجر والثواب من غير رياء وسمعة ،

غفر له ما تقدم من ذنبه، فتوفى رسول الله ﷺ والامر على ذلك، ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر، وصدرنا من خلافة عمر على ذلك.

فمنصبهما على المفعول له. وقيل: على الحال مصدران بمعنى الوصف أى مؤمنا بالله ومصدقاً بأن هذا القيام حق وتقرّب اليه مستقداً فضيلته ومحتسباً بما فعله عند الله أجراً يريد به وجه الله لا يقصد رؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الاخلاص. وقيل: منصوبان على التمييز يقال فلان يحتسب الاخبار أى يتطابها، ويقال احتسب بالشئ أى اعتد به (غفر له ما تقدم من ذنبه) أى من الصغائر من حقوق الله. وقال الحافظ: ظاهره يتناول الصغائر والكبائر، وبه جزم ابن المنذر. وقال النووي: المعروف عند الفقهاء أنه يختص بالصغائر، وبه جزم امام الحرمين، وعزاه عياض لأهل السنة. قال بعضهم: ويجوز أن يخفف من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة - انتهى. وزاد أحمد وغيره وما تأخر. وقال الحافظ: وقد ورد في غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب عدة أحاديث جمعتها في كتاب مفرد، وقد استشكلت هذه الزيادة من حيث أن المغفرة تستدعى سبق شئ - يغفر والمناخر من الذنوب لم يأت فكيف يغفر، والجواب عنه أنه كناية عن عدم الوقوع يعنى يحفظهم الله في المستقبل عن الكبائر فلا تقع منهم كبيرة، وقيل: معناه أن ذنوبهم تقع مغفورة، وبهذا أجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام عرفة وأنه يكفر سنتين سنة ماضية وسنة آتية (فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا وقع مدرجاً في نفس الخبر عند مسلم والترمذي وأبي داود، وهو قول الزهري صرح به مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه ومحمد بن نصر في قيام الليل من رواية مالك. قال الباجي: وهذا مرسل أرسله الزهري وأدرجه معمر في نفس الحديث. أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود من طريق معمر عن ابن شهاب (والامر على ذلك) أى على ترك اهتمام الجماعة الواحدة في صلاة التراويح، يعنى كانوا يصلون أوزاعاً متفرقين يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط ويصلى بعضهم في أول الليل، وبعضهم في آخره ويصلى بعضهم في بيته وبعضهم في المسجد إما لكونهم معتكفين أو لأنهم من أهل الصفة أو لغير ذلك (ثم كان الامر) أى أمر صلاة التراويح (على ذلك) أى على وفق ما كان في زمانه ﷺ في خلافة أبي بكر أى في جميع زمانها (وصدرأ) بالنصب عطفاً على خبر كان (من خلافة عمر) أى في أول خلافته وصدر الشئ وجهه وأوله (على ذلك) أى على ما ذكر، ثم جمعهم عمر على قارئ في المسجد واهتم بالجماعة الواحدة، قيل: المراد بصدر من خلافته السنة الأولى من خلافته، لأن بدء خلافته في أخرى الجادين سنة ثلاث عشرة، واستقر أمر التراويح سنة أربع عشرة من الهجرة في السنة الثانية من خلافته، كما ذكره السيوطي وابن الأثير وابن سعد. قال الباجي: وإنما أمضاه أبو بكر على ما كان في زمنه ﷺ وإن كان قد علم أن

رواه مسلم .

١٣٠٥ - (٢) وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده، فليجعل لبيته نصيباً من صلاته، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً.

الشرائع لا تفرض بعد النبي صلى الله عليه وسلم لأحد وجهين: إما لأنه شغل بأمر أهل الردة وغير ذلك من مهمات الأمور ولم يتفرغ للنظر في جميع أمور المسلمين مع قصر مدة خلافته، أو لأنه رأى من قيام الناس في آخر الليل وقوتهم عليه ما كان أفضل عنده من جمعهم على إمام واحد في أول الليل ثم رأى عمر أن يجمعهم على إمام واحد - انتهى مختصراً - والحديث يدل على فضيلة قيام رمضان وتأكد استحبابه، واستدل به أيضاً على استحباب صلاة التراويح، لأن القيام المذكور في الحديث المراد به صلاة التراويح، كما تقدم عن النووي والكرمانى. قال النووي: واتفق العلماء على استحبابها، قال: واختلفوا في أن الأفضل صلاتها في بيته منفرداً أم في جماعة في المسجد، فقال الشافعى: وجمهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وغيرهم أن الأفضل صلاتها جماعة في المسجد، كما فعله عمر بن الخطاب والصحابه رضی الله عنهم واستمر عمل المسلمين عليه، لأنه من الشرائع الظاهرة فأشبهه صلاة العيد، وبالغ الطحاوى فقال: إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية. وقال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وغيرهم: الأفضل فرادى في البيت لحديث زيد بن ثابت المتقدم بلفظ صلوا في بيوتكم الخ. وقد تقدم الجواب عنه. وقال الحافظ: عند الشافعية في أصل المسئلة ثلاثة أوجه، ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا تختل الجماعة في المسجد يتخلفه فصلاته في الجماعة والبيت سواء فمن فقد بعض ذلك فصلاته في الجماعة أفضل - انتهى. قلت: وهذا هو الراجح عندي، والله تعالى أعلم (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد ومالك والبخارى والترمذى وأبو داود وعبد بن نصر والبيهقى (ج ٢ ص ٤٩٢) لكن إسناد البخارى قوله كان يرغب في قيام رمضان إلى قوله بعزيمة وأخرجه النسائى وابن ماجه مختصراً.

١٣٠٥ - قوله (إذا قضى أحدكم الصلاة) أى أداها ودال، للعهد أى المكتوبة (في مسجده) يعنى أدى الفرض في محل الجماعة، ويحتمل أن المراد مطلق الصلاة التى يريد أن يصلها في المسجد. قال السندى: يحتمل أن المراد بالصلاة جميع ما يريد أن يصل من الفرائض والنوافل، والمعنى إذا أراد أن يقضى ويؤدى تلك الصلاة (فليجعل لبيته نصيباً من صلاته) أى فليصل شيئاً منها في البيت، «فمن» تبعية، ويحتمل أن المراد بها الفرائض، والمعنى إذا فرغ من الفرض في المسجد فليجعل نصيباً منه في البيت يجعل سنته ومتعلقاته فيه، ومن سببية (فإن الله تعالى جاعل) أى خالق أو مصير (في بيته من صلاته) أى من أجلها (خيراً) يعود على أهله.

رواه مسلم.

﴿ الفصل الثاني ﴾

١٣٠٦ - (٤) عن أبي ذر، قال: صمنا مع رسول الله ﷺ فلم يرقم بنا شيئاً من الشهر حتى بقي سبع، فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل، فلما كانت السادسة لم يرقم بنا، فلما كانت الخامسة قام بنا، حتى ذهب شطر الليل،

بتوفيقهم وهدايتهم ونزول البركة في أرزاقهم وأعمارهم. قال العلقمي: من سببيلة بمعنى من أجل، والخير الذي يجعل في البيت بسبب التنفل فيه هو عبارته بذكر الله تعالى وطاعته وحضور الملائكة واستغفارهم ودعائهم وما يحصل لأهله من الثواب والبركة، وتستثنى التراويح لما تقدم من فعله عليه السلام ولما تقرر عليه عمل الصحابة بعده، فايراد المصنف هذا الحديث في هذا الباب تبعاً للبخوي موهم، كما لا يخفى (رواه مسلم) وكذا أحد (ج ٣ ص ٣١٦) والبيهقي (ج ٢ ص ١٨٩) كلهم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وأخرجه ابن ماجه والبيهقي أيضاً من حديث أبي سعيد كلاهما من طريق سفيان عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أبي سعيد الخدري. قال البوصيري في الزوائد: رجاله ثقات. وأخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه من حديث أبي سعيد، كما في الترمذي، وأخرجه الدارقطني في الأفراد عن أنس.

١٣٠٦ - قوله (صمنا مع رسول الله ﷺ) أي في رمضان، كما في رواية أبي داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (فلم يرقم بنا) أي في لياليه يعني لم يصل لنا التراويح (شيئاً من الشهر) بل كان إذا صلى الفرض دخل حجرته (حتى بقي سبع) أي من الشهر، كما في الترمذي والنسائي أي ومضى اثنان وعشرون. قال الطيبي: أي سبع ليالٍ نظراً إلى المتيقن، وهو أن الشهر تسع وعشرون، فيكون القيام في قوله (فقام بنا) ليلة الثالثة والعشرين وهو مصرح في بعض روايات أحد، وصرح أيضاً بذلك في حديث النعمان بن بشير عند النسائي. ولفظ ابن ماجه: فقام بنا ليلة السابعة. قال السندی: هي الأولى من الباقية، ودأب العرب أنهم يحسبون الشهر من الآخر، وهذا القيام لم يعلم كيف كان، وفسره كثير من العلماء بالتراويح - انتهى. ورواه البيهقي باللفظ: فلم يرقم بنا من الشهر شيئاً حتى كانت ليلة ثلاث وعشرين قام بنا حتى ذهب نحو من ثلث الليل (حتى ذهب ثلث الليل) قال شيخنا: المراد بالقيام صلاة الليل، والمعنى صلى بنا بالجماعة صلاة الليل إلى ثلث الليل، وفيه ثبوت صلاة التراويح بالجماعة في المسجد أول الليل - انتهى كلام الشيخ. وهذا يدل على أن المراد عنده بقيام ليالي رمضان صلاة التراويح، كما ذهب إليه كثير من العلماء، وادعى الكرمانى الاتفاق عليه (فلما كانت السادسة) أي مما بقي وهي الليلة الرابعة والعشرون (فلما كانت الخامسة) وهي الليلة الخامسة والعشرون (حتى ذهب شطر الليل) أي نصفه

قلت: يا رسول الله! لو نقلتنا قيام هذه الليلة؟ فقال: إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف، حسب له قيام ليلة. فلما كانت الرابعة لم يقم بنا حتى بقي ثلث الليل،

(لو نقلتنا) بتشديد الفاء من التنفيل (قيام هذه الليلة) وفي رواية الترمذى والنسائى وابن ماجه بقية ليلتنا هذه أى لو أعطيتنا قيام بقية الليل وزدتنا إياه كان أحسن وأولى، ويحتمل أن كلمة «لو» للتمنى فلا جواب لها. وقال القارى: أى لو جعلت بقية الليل زيادة لنا على قيام الشطر. وفي النهاية: لو زدنا من الصلاة النافلة سميت بها النوافل، لأنها زائدة على الفرض. قال المظهر: تقديره لو زدنا قيام الليل على نصفه لكان خيراً لنا (إن الرجل) أى جنسه (إذا صلى) أى الفرض (مع الإمام) أى وتابعه (حتى ينصرف) أى الإمام (حسب) على البناء للفعول أى عد واعتبر (له) وفي رواية النسائى: كتب الله له (قيام ليلة) قال القارى: أى حصل له ثواب قيام ليلة تامة، نعى الأجر حاصل بالفرض، وزيادة النوافل مبنية على قدر النشاط، لأن الله لا يمل حتى تملوا. والظاهر أن المراد بالفرض العشاء والصبح لحديث ورد بذلك يعنى حديث عثمان المتقدم فى باب فضائل الصلاة بلفظ: من صلى العشاء فى جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الصبح فى جماعة فكأنما صلى الليل كله. أخرجه مسلم وغيره. وقيل: المراد بالصلاة فى قوله: إذا صلى مع الإمام صلاة التراويح، والمعنى (إن الرجل إذا صلى) أى التراويح فى أول الليل فى رمضان (مع الإمام حتى ينصرف) أى يفرغ الإمام من الصلاة ويرجع (حسب له قيام ليلة) أى كاملة، وعلى هذا يكون دليلاً للجمهور على أن صلاة التراويح مع الإمام أفضل من الانفراد، وأجاب من خالفهم بأنه يجوز أن يكتب له بالقيام مع الإمام بعض الليل قيام كله وأن يكون قيامه فى بيته أفضل من ذلك، ولا منافاة بين الأمرين. وأما حديث عثمان الذى أشار إليه القارى، فيقال فى معناه أن من صلى فريضة العشاء والصبح مع الإمام أى بالجماعة يكون له ثواب ليلة كاملة ثواب صلاة الفرض، ويقال ههنا أنه إذا صلى التراويح مع الإمام حتى ينصرف يحصل له ثواب ليلة كاملة ثواب صلاة النفل. قيل: ويؤيد ذلك رواية الترمذى والنسائى وابن ماجه بلفظ: «من قام مع الإمام» بدل «إذا صلى مع الإمام»، فان لفظ القيام ظاهر فى معنى صلاة الليل أى التراويح، ويؤيده أيضاً أن أبا ذر سأله عن أن ينفل بقية الليلة، وهذا يقتضى أن يجب بأنه لا يحتاج إلى قيام بقية الليلة، لأن ثواب الليلة التامة قد حصل بالقدر الذى قام بهم، ويؤيده أيضاً أن قوله «حتى ينصرف» فانه يشير إلى أن الانصراف قبل أن ينصرف الإمام من جميع صلاته ممكن، ومن المعلوم أن الانصراف فى الفرض فى أثناء الصلاة غير ممكن، لانه لا يحصل إلا بعد ما ينصرف الإمام بخلاف التراويح فان الانصراف فيها قبل انصراف الإمام ممكن، لأنها شفعات متعددة فيمكن أن ينصرف الرجل قبل أن يفرغ الإمام من جميع صلاة التراويح (فلما كانت الرابعة) أى من الباقية، وهى السادسة والعشرون (لم يقم بنا حتى بقي ثلث الليل)

فلما كانت الثالثة، جمع أهله ونسائه والناس، فقام بنا حتى خمسينا أن يفوتنا الفلاح. قلت: وما الفلاح؟ قال: السحور. ثم لم يقم بنا بقية الشهر. رواه أبو داود والترمذى، والنسائى،

كذا في جميع النسخ الموجودة، ولم يظهر لى معناه، ولفظ أبى داود ثم على قوله لم يقم أى ليس عنده بنا حتى بقى تلك الليل، ولفظ النسائى ثم لم يصل بنا ولم يقم حتى بقى تلك من الشهر. ولفظ الترمذى: ثم لم يصل بنا حتى بقى تلك من الشهر، وذكره الجزرى فى جامع الأصول (ج ٧ ص ٨٢) بلفظ: ثم لم يقم بنا حتى بقى تلك من الشهر. وذكره البغوى فى المصاييح بلفظ: فلما كانت الرابعة لم يقم بنا حتى بقى ثلاث. والظاهر أن البغوى أخذ قوله « فلما كانت الرابعة لم يقم » من أبى داود، وأخذ قوله « بنا حتى بقى ثلاث » من الترمذى والنسائى وأسقط لفظ: من الشهر، فسياق البغوى مجموع ما فى أبى داود والنسائى والترمذى. والمراد بقوله: ثلاث أى ثلاث من الشهر، كما هو مصرح عند الترمذى والنسائى. وأما ما وقع فى المشكاة من قوله تلك الليل فهو خطأ بلا شبهة، والعجب أنه لم ينتبه لذلك أحد من الشراح. ولفظ ابن ماجه: ثم كانت الرابعة التى تليها فلم يقم بها حتى كانت الثالثة التى تليها (فلما كانت الثالثة) أى من الباقية وهى الليلة السابعة والعشرون (جمع أهله ونسائه) فيه استحباب ندب الأهل إلى فعل الطاعات وإن كانت غير واجبة، وفيه تأكيد مشروعية القيام فى الأفراد من ليالى العشر الآخرة من رمضان، لأنها مظنة الظفر بلبلة القدر واهتم عليه السلام فى السابعة والعشرين بجمع أهله وغيرهم، لأنها أرجاها (حتى خمسينا أن يفوتنا الفلاح) قال فى القاموس: الفلاح الفوز والنجاة والبقاء فى الخير والسحور (قلت) قائله جبير ابن نعيم الراوى عن أبى ذر (وما الفلاح قال) أى أبو ذر (السحور) أى المراد بالفلاح السحور، وهو بفتح السين ما يتسحر به من الطعام والشراب أى ما يؤكل وقت السحر، وهو بفتحين آخر الليل قبيل الصبح، وبالضم المصدر والفعل نفسه. قال القاضى: الفلاح الفوز بالبقية سمي السحور به، لأنه يعين على إتمام الصوم، وهو الفوز بما قصده ونواه والموجب للفلاح فى الآخرة. وقال الخطائى: أصل الفلاح البقاء، وسمى السحور فلاحاً لكونه سبباً لبقاء الصوم ومعيناً عليه، ومن ذلك حى على الفلاح أى العمل الذى يخلدكم فى الجنة، فهو من تسمية السبب باسم المسبب. وقيل: سمي به، لأنه معين على إتمام الصوم المفضى إلى الفلاح، وهو الفوز بالرزق والبقاء فى العقبى (ثم لم يقم بنا بقية الشهر) أى فى الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين، وحديث أبى ذر هذا يخالف ما روته عائشة من قيامه عليه السلام فى ليالى رمضان بالجماعة فى المسجد عند الشيخين وغيرهما، فإن ظاهره يدل على أن صلاته عليه السلام بالجماعة كانت فى الليالى الموصولة، وفى حديث أبى ذر تصريح بأن صلاته كانت فى الليالى المفصولة أى فى الأوتار فقط، فأما أن يحمل على تعدد القصة أو يقال بأنه ليس فى حديث عائشة ذكر الوصل صريحاً، فيحمل على الفصل، كحديث أبى ذر (رواه أبو داود) واللفظ له لإقاؤه بنا حتى بقى تلك الليل (والترمذى والنسائى)

وروى ابن ماجه نحوه، الا أن الترمذى لم يذكر: ثم لم يقم بنا بقية الشهر.

وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ١٥٩ و ١٦٣ و ١٧٢ و ١٨٠) والحاكم ومحمد بن نصر (ص ٨٩) والبيهقى (ج ٢ ص ٤٩٤) والحديث صححه الترمذى والحاكم وسكت عنه أبو داود ونقل المنذرى تصحيح الترمذى وأقره (وروى ابن ماجه نحوه) أى بمعناه (إلا أن الترمذى لم يذكر ثم لم يقم بنا بقية الشهر) وكذا لم يذكره النسائى. تعليقه اعلم أنه لم يروى فى حديث أبى ذر هذا بيان عدد الركعات التى صلاها رسول الله ﷺ فى تلك الليالى، لكن قد ورد بيانه فى حديث جابر بن عبد الله قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شهر رمضان ثمان ركعات وأوتر - الحديث. أخرجه الطبرانى فى الصغير، وأبو يعلى ومحمد بن نصر فى قيام الليل، وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما. قال الذهبى فى الميزان (ج ٢ ص ٣١١) بعد ذكر هذا الحديث استاده وسط - انتهى. وذكر الحافظ: هذا الحديث فى الفتوح فى شرح حديث عائشة الذى أشرنا اليه لبيان عدد الركعات التى صلاها النبي صلى الله عليه وسلم فى شهر رمضان بالجماعة، فهو صحيح عنده أو حسن، لما ذكر فى المقدمة أنه يسوق الباب وحديثه أولاً، ثم يذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية ثم يستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح فى ذلك الحديث من الفوائد المتنية والاسنادية من تيمات وزیادات وكشف غامض وتصريح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما يورده من ذلك، وذكره أيضاً فى التلخيص لبيان عدد تلك الركعات، وسكت عنه ولم يتكلم فيه، وذكره أيضاً العيني فى شرح البخارى لبيان عدد ركعاته صلى الله عليه وسلم فى قيامه بالناس فى ليالى رمضان نقلاً عن صحيحى ابن خزيمة وابن حبان ولم يتكلم فيه فإن قلت قال النيموى فى آثار السنن بعد ذكر حديث جابر المذكور فى استاده لين، وقال فى تعليقه مداره على عيسى بن جارية، ثم ذكر جرح ابن معين وأبى داود والنسائى وتوثيق أبى زرعة وابن حبان، ثم قال قول الذهبى استاده وسط ليس بصواب، بل استاده دون وسط - انتهى. قلت: قال الحافظ فى شرح النخبة: الذهبى من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال - انتهى. فلما حكم الذهبى بأن استاده وسط بعد ذكر الجرح والتعديل فى عيسى بن جارية، وهو من أهل الاستقراء التام فنقد الرجال، فحكمه بأن استاده وسط هو الصواب. ويؤيده إخراج ابن خزيمة وابن حبان هذا الحديث فى صحيحهما، فلا يلتفت إلى قول النيموى، ويشهد لحديث جابر هذا حديث أبى سلة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ فى رمضان؟ فقالت ما كان يزيد فى رمضان ولا فى غيره على إحدى عشرة ركعة يصلى أرباعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى أرباعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى

.....

ثلاثاً - الحديث . أخرجه الشيخان وغيرهما ، فهذا الحديث نص في أنه صلى الله عليه وسلم إنما صلى التراويح في رمضان ثمان ركعات فقط ولم يصل بأكثر منها . قال في العرف الشذى (ص ٢٠١) هذه الرواية رواية الصحيحين وفي الصحاح صلاة تراويحه عليه السلام ثمان ركعات . وفي السنن الكبرى وغيره بسند ضعيف من جانب أبي شيبة فانه ضعيف اتفاقا عشرون ركعة ، وقال في (ص ٣٢٩ ، ٣٣٠) ثم أن حديث يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، فيه تصريح أنه حال رمضان ، فان السائل سأل عن حال رمضان وغيره ، كما عند الترمذى ومسلم ، ولا مناص من تسليم أن تراويحه عليه السلام كانت ثمانية ركعات ، ولم يثبت في رواية من الروايات أنه عليه السلام صلى التراويح والتجهد عليه في رمضان بل طول التراويح ، وبين التراويح والتجهد في عهده عليه السلام لم يكن فرق في الركعات ، بل في الوقت والصفة أى التراويح تكون بالجماعة في المسجد بخلاف التجهد ، وأن الشروع في التراويح يكون في أول الليل ، وفي التجهد في آخر الليل ، ثم مأخوذ الأئمة الأربعة من عشرين ركعة هو عمل الفاروق الأعظم . وأما النبي صلى الله عليه وسلم فصح عنه ثمان ركعات ، وأما عشرون ركعة ، فهو عنه عليه السلام بسند ضعيف ، وعلى ضعفه اتفاق - انتهى . فإن قلت قد ثبت في الصحيح من حديث عائشة أنه ﷺ كان إذا دخل العشر الاواخر يجتهد ما لا يجتهد في غيره ، وفي الصحيح أيضاً من حديثها كان إذا دخل العشر أحيا الليل وأيقظ أهله وجد وشد ميصره ، وهذا يدل على أنه كان يزيد في العشر الاواخر على عادته ، وهو مخالف لحديث أبي سلة عن عائشة المذكور . قلت : المراد بالاجتهاد تطويل الركعات لا الزيادة في العدد . قال

العيني : إن الزيادة في العشر الاواخر يحمل على التطويل دون الزيادة في العدد - انتهى . وأما ما روى ابن أبي شيبة في مصنفه والطبراني في الكبير والوسط والبيهقي (ج ٢ ص ٤٩٦) عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر ، فهو ضعيف جداً لا يصح الاستدلال ولا للاستشهاد ولا للاعتبار ، فان مداره على أبي شيبة ابراهيم بن عثمان ، وهو متروك الحديث ، كما في التقريب . قال الزيلعي في نصب الراية (ج ٢ ص ١٥٣) هو معلول بأبي شيبة ابراهيم بن عثمان ، وهو متفق على ضعفه ، ولينه ابن عدى في الكامل ، ثم أنه مخالف للحديث الصحيح عن أبي سلة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة - الحديث . انتهى كلام الزيلعي . وقال ابن الهمام في فتح القدير بعد ذكر هذا الحديث : هو ضعيف بأبي شيبة ابراهيم بن عثمان متفق على ضعفه مع مخالفته للصحيح . وقال العيني في شرح البخارى (ج ١١ ص ١٢٨) بعد ذكر هذا الحديث وأبو شيبة هو ابراهيم بن عثمان العبسى الكوفى ، قاضى واسط ، جد أبي بكر بن أبي شيبة ، كذبه

.....

شعبة ، وضعفه أحمد وابن معين والبخارى والنسائى وغيرهم ، وأورد له ابن عدى هذا الحديث فى الكامل فى مناكيره - انتهى . وقال البيهقى (ج ٢ ص ٤٩٦) بعد روايته تفرد به أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العيسى الكوفى ، وهو ضعيف - انتهى . وقال النيسابورى فى تعليق آثار السنن (ج ٢ ص ٥٦) وقد أخرجه عبد بن حميد الكشى فى مسنده ، والبغوى فى معجمه ، والبيهقى فى سننه ، كلهم من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان وهو ضعيف ، ثم نقل كلام البيهقى المذكور ، وجروح أئمة الجرح والتعديل عن التهذيب والميزان والتقريب . وقال الزرقانى فى شرح الموطن : حديث ابن عباس فى عشرين ركعة حديث ضعيف وهذا كله يدل على أن حديث ابن عباس ، هذا ضعيف جدا عند جميع العلماء الحنفية والشافعية والمالكية وغيرهم ، ومع ذلك قد نفوه بعض الحنفية فى هذا العصر بأن رواية ابن عباس إذ هى مؤيدة بآثار الصحابة أولى من رواية جابر (المقدمة) وإن كان فيها بعض الضعف ، فإن جمهور الصحابة متفقة على صلاة التراويح بعشرين ركعة - انتهى . قلت : قد تقدم أن حديث ابن عباس ضعيف جدا قد أطبق الأئمة على ضعفه ، ومع هذا فهو يخالف لحديث عائشة المتفق عليه بخلاف حديث جابر فإنه صحيح أو حسن ، ولم يضعفه أحد ممن يعتمد عليه ، وله شاهد صحيح ، وهو حديث عائشة ، فهو أولى بالقبول وأحق بالعمل . وأما دعوى تأيد حديث ابن عباس بعمل جمهور الصحابة فهى مردودة بما سأتى من حديث السائب بن يزيد قال أمر عمر أبى بن كعب وتميم الدارى أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة ، وبها روى سعيد بن منصور فى سننه عن السائب بن يزيد قال كنا نقوم فى زمن عمر بن الخطاب بإحدى عشرة ركعة . قال السيوطى : هذا الأثر اسناده فى غاية الصحة ، هذا وقد حاول بعضهم إثبات صحة حديث ابن عباس حيث قال فى تعليقه على المشكاة حديث ابن عباس فى عشرين ركعة الذى وضعفه أئمة الحديث هو صحيح عندى ، لما ذكر السيوطى فى التدريب . قال بعضهم : يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له أسناد صحيح ، يعنى لحديث ابن عباس هذا حقيق بأن يصحح ، لما تلقاه الخلفاء الراشدون والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، و الذى استقر عليه الأمر فى سائر البلدان والأمصار - انتهى كلامه ملخصاً مختصراً . قلت : التصدى لإثبات صحة حديث ابن عباس المتفق على ضعفه بمثل هذا الكلام الواهى عصيبة باردة لا يفعل هذا إلا صاحب التقليد الأجوف والعصيبة العمياء ، لأن الصحيح الثابت عن عمر ، هو جمعه الناس على إحدى عشرة ركعة لا عشرين ، كما تقدم ، وسيأتى أيضاً ، ولو سلمنا أن طائفة من الصحابة والتابعين كانوا يصلون عشرين ركعة فليس منها أثر للتأني الذى جعله بعض العلماء موجبا لقبول الخبر الغير الصحيح ، لأنه لا دليل على أن حديث ابن عباس هذا قد بلغ هؤلاء الصحابة ولا على أنهم

١٣٠٧ - (٥) عن عائشة، قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة، فاذا هو بالبقيع، فقال: اكنث تخافين أن يحيف الله عليك ورسوله؟ قلت: يا رسول الله! إني ظننت أنك أتيت بعض نساءك،

تعرضوا للاحتجاج به واستشهدوا به عند العمل أو استأنسوا به وما لم يثبت ذلك لا تصح دعوى وجود التلقي المصطلح الذي يكون فيه غنى عن الاسناد على أنه قال السيوطي في التدريب (ص ١١٥): مما لا يدل على صحة الحديث أيضاً كما ذكره أهل الأصول موافقة الاجماع له على الأصح لجواز أن يكون المستند غيره. وقيل يدل - انتهى. والحاصل أن الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قيام رمضان في الجماعة هو إحدى عشرة ركعة مع الوتر لا غير، فهي السنة لالعشرون، والله در ابن الهمام حيث اعترف بضعف حديث ابن عباس ومخالفته لحديث عائشة الصحيح ولم يتمحل لتصحيح حديث ابن عباس وصرح بأن العشرين ليست سنة النبي ﷺ. قلت: ويدل أيضاً على كون التراويح ثمان ركعات ما روى عن جابر بن عبد الله قال: جاء أبي بن كعب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله!؟ أنه كان مني الليلة شيء، يعني في رمضان قال وما زالك يا أبي قال نسوة في دارى قلن إنا لا نقرأ القرآن فنصلى بصلاتك قال فصليت بهن ثمان ركعات وأوترت، فكانت سنة الرضا ولم يقل شيئاً. رواه أبو يعلى والطبراني بنحوه في الأوسط. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٧٤) اسناده حسن - انتهى. قلت: وأخرجه أيضاً محمد بن نصر المروزي في قيام الليل وعبد الله بن أحمد في المسند (ج ٥ ص ١١٥) وفي اسناده من لم يسم، وسيأتى مزيد الكلام في هذه المسئلة.

١٣٠٧ - قوله (فقدت رسول الله ﷺ) أى غاب عني. قال في النهاية: فقدت الشيء أفقده إذا غاب عنك (ليلة) من ليالى تعنى الليلة التي كان فيها عندي (فاذا هو بالبقيع) أى أخرجت أطلبه فاذا هو واقف بالبقيع، والمراد بالبقيع بقيق الغرقد، وهو موضع بظاهر المدينة، فيه قبور أهلها، كان به شجر الغرقد، فذهب وبقي اسمه، كذا في النهاية (أن يحيف) الحيف الظلم والجور أى أظننت أن قد ظلمتكم بحمل نوبتكم لغيرك، وذلك مناف لمنصب الرسالة وذكر الله تعظيماً لرسوله ودلالة على أن فعل الرسول عادة لا يكون إلا بأذنه وأمره. وقال الطيبي: أو تزينا للكلام وتحسيناً، أو حكاية لما وقع في الآية أم تخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله، وإشارة إلى التلازم بينهما كالإطاعة والمحبة قال يعنى ظننت أني ظلمتكم بأن جعلت من نوبتكم لغيرك، وذلك مناف لمن تصدى بمنصب الرسالة وهذا معنى العدول عما هو مقتضى ظاهر العبارة، وهو ظننت أني أحيف عليك، فوضع رسوله موضع الضمير للاشعاع بأن لحيف ليس من شيم الرسل، وفيه أن القسم كان واجباً عليه إذ لا يكون تركه جوراً إلا إذا كان واجباً (قلت يا رسول الله إني ظننت أنك أتيت بعض نساءك) أى زوجاتك لبعض مهاتك فأردت تحقيقها، وحملني على

فقال: إن الله تعالى ينزل ليلة النصف من شعبان إلى السماء الدنيا، فيغفر لأكثر من عدد شعر غم كلب. رواه الترمذی، وابن ماجه. وزاد رزين: ممن استحق النار. وقال الترمذی: سمعت محمداً كلب. — يعني البخاری — يضعف هذا الحديث.

هذا الغيرة الحاصلة للنساء التي تخرجهن عن دائرة العقل وحائزة التدبير للعاقبة من المعاتبة أو المعاقبة. والحاصل إنني ما ظننت أن يحيف الله ورسوله على أو على غيري بل ظننت أنك بأمر من الله أو باجتهاد منك خرجت من عندی لبعض نساءك، لأن عادتك أن تصلي النوافل في بيتك، كذا في المرقاة. ولفظ ابن ماجه قالت (أى عائشة): قد قلت (أى في جوابه صلى الله عليه وسلم) وما بي ذلك (أى الخوف والظن السوء بالله ورسوله) ولكني ظننت أنك أتيت بعض نساءك. قال السندی: أی لكني ظننت أنك فعلت ما أحل الله لك من الاتيان لبعض نساءك تريد أنها ما جوزت ذلك ولا زعمته من جهة كونه حيفاً وجوراً، ولكن جوزته من جهة أنه في ذاته إتيان بعض النساء، وهو حلال، والمقصود أنها ما لاحظت ذلك من جهة كونه ظلماً، ولكن لاحظت من جهة كونه حلالاً فلذلك جوزته فانظر إلى كمال عقلها فانها قد زعمت ذلك للذي عليه السلام وذلك 'جوراً' وقال أتخافين من الله تعالى ورسوله؟ فإن قالت في الجواب نعم خفت ذلك يكون قبيحاً، وإن قالت ما خفته يكون كذباً فنفطن - انتهى.

(فقال إن الله تعالى ينزل) استئناف لبيان موجب خروجه من عندها، يعني خرجت للدعاء لأهل البقيع لما رأيت من كثرة الرحمة في هذه الليلة (فيغفر لأكثر من عدد شعر غم كلب) أی قبيلة بني كلب وخصمهم، لأنهم أكثر غمنا من سائر العرب نقل الأبهري عن الأزهري: أن المراد بغفران أكثر عدد الذنوب المغفورة لأعداد أصحابها، وهكذا رواه البيهقي - انتهى.

وأما الحديث الآتي فيغفر لجميع خلقه فالمراد أصحابها، كذا في المرقاة (رواه الترمذی) في الصيام (وابن ماجه) في أواخر الصلاة كلاهما من رواية حجاج بن أرطاة عن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عائشة قال الترمذی: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والحديث منقطع، كما ستعرف (وزاد رزين ممن استحق النار) قال ابن حجر: أی من المؤمنين. كما صرح به في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ - ٤: ٤٨﴾ وقيد ذلك في روايات يثبتها ثم بغير المشاحن وقاطع الرحم ومدمن الخمر ومسبل الأزار وعاق لوالديه (وقال الترمذی سمعت محمداً يعني البخاری) هو تفسير من المصنف (يضعف) يعني البخاری (هذا الحديث) ويقول يحيى بن أبي كثير: لم يسمع من عروة والحجاج لم يسمع من يحيى بن أبي كثير - انتهى.

فالحديث منقطع في موضعين أحدهما ما بين الحجاج ويحيى، والآخر ما بين يحيى وعروة. والحديث المنقطع من أقسام

(١). كذا في الأصل، ولعله وسى ذلك جوراً.

١٣٠٨ - (٦) وعن زيد بن ثابت ، قال : قال رسول الله ﷺ : صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا إلا المكتوبة . رواه أبو داود ، والترمذى .

﴿ الفصل الثالث ﴾

١٣٠٩ - (٧) عن عبد الرحمن بن عبد القاهر ———— ارى ،

الضعيف ، لكنه ورد في فضيلة ليلة النصف من شعبان أحاديث أخرى ، وقد ذكر المصنف بعضها في الفصل الثالث ، وسنذكر بقيتها هناك إن شاء الله تعالى . وهي مجموعها حجة على من زعم أنه لم يثبت في فضيلتها شيء قيل في وجه مناسبة هذا الحديث بالباب : الايدان بأن ليلة النصف من شعبان لما ورد في إحيائها من الثواب ما لا يحصى كانت كالمقدمة لقيام رمضان ، فاستدعى ذكره : ذكرها قال القارى ، أو لأن الكلام لما كان في القيام والمراد الأعظم منه إدراك ليلة القدر فذكر ليلة البراءة طردا للباب .

١٣٠٨ - قوله (صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا) لأنه أبعد من الرياء . والحديث يدل على استحباب فعل صلاة التطوع في البيوت . وأن فعلها فيها أفضل من فعلها في المساجد ولو كانت المساجد فاضلة كالمسجد الحرام ومسجده ﷺ ومسجد بيت المقدس ، فلو صلى الرجل نافلة في مسجد المدينة كانت بألف صلاة على القول بدخول النوافل في عموم الحديث ، وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من ألف صلاة ، وهكذا حكم المسجد الحرام ومسجد المقدس . وقد تقدم أنه استثنى من عموم حديث الباب ما تشرع فيه الجماعة من النوافل كالعيدين ، والاستسقاء ، والكسوف ، والتراويج ، وما يخص المسجد كصلاة القدوم من السفر ، وتحية المسجد (إلا المكتوبة) أى الصلوات المكتوبات ، وهى الصلوات الخمس . وهذا في حق الرجال دون النساء ، فيجب على الرجال أن يصلوا المكتوبات في المساجد بالجماعة . وأما النساء فصلاتهن في البيوت أفضل ، مكتوبة كانت أو نافلة وإن أذن لمن في حضور المكتوبات في المساجد (رواه أبو داود والترمذى) واللفظ لأبي داود ، وقد سكنت عنه هو ، وحسنه الترمذى ، ونقل المنذرى تحسين الترمذى وأقره . والحديث ذكره المجدى في المنتقى في باب إخفاء التطوع بافظ : أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ، وقال رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، لكن له معناه من رواية عبد الله بن سعد - انتهى .

١٣٠٩ - قوله (عن عبد الرحمن بن عبد) بالتونين أى بغير إضافة (القارى) بخفة راء وشدة ياء بلا همزة ، نسبة إلى القارة بن الذيش قبيلة مشهورة ، يقال إنه ولد على عهد رسول الله ﷺ ، وليس له منه سماع ولا رؤية ، وقيل: أتى به إليه ، وهو صغير . وذكره العجلي في ثقات التابعين . واختلف قول الواقدى فيه ، قال تارة

قال: خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: إني لوجعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، ثم عزم، فجمعهم على أبي بن كعب،

له صحة، وتارة تابعي. والمشهور أنه تابعي من أجلة تابعي المدينة، وكان عاملاً لعمر على بيت المال. مات سنة (٨٨)، وهو ابن (٧٨) سنة (خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة) أي في رمضان كما في البخاري (إلى المسجد النبوي) فإذا الناس بعد صلاتهم العشاء جماعة واحدة. وكلمة «إذا» للفتحة (أوزاع) بفتح الهمزة وسكون الواو بعدها زاي أي جماعات متفرقة، لا واحد له من لفظه. وقوله (متفرقون) تأكيد لفظي. وقال الطبري: كمطف البيان (يصلي الرجل لنفسه) هذا وما بعده بيان لما أجل أولاً بقوله أوزاع (ويصلي الرجل) الآخر (فيصلي) أي مقتدياً (بصلاته الرهط) بسكون الهاء ويحرك، ما بين الثلاثة إلى العشرة. وقيل: إلى الأربعين والحاصل أن بعضهم كان يصلي منفرداً، وبعضهم يصلي جماعة (فقال عمر: إني لو) قال ابن حجر: وفي نسخة: إني لو قلت، وكذا وقع عند البخاري، وكذا نقله الجزري في جامع الأصول (ج ٧ ص ٨٣) وفي الموطأ: إني لأراني لو (جمعت هؤلاء على قارئ واحد) يأتون كلهم به، ويسمعون قراءته (لكان أمثل) أي أفضل، لأنه أنشط لكثير من المصلين فيكون الثواب أكمل. يقال: هذا أمثل من كذا أي أفضل وأدنى إلى الخير، وأمائل الناس خيارهم. قال ابن القيم وغيره: استنبط عمر ذلك من تقرير النبي ﷺ من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كره ذلك لهم، فانما كرهه خشية أن يفرض عليهم، فلما مات النبي ﷺ حصل الأمن من ذلك، ورجع عند عمر ذلك لما في الاختلاف من اقتراح الكلمة، ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين. وإلى قول عمر جنح الجمهور (ثم عزم) أي على ذلك وصمم عليه عمر (فجمعهم) أي الرجال منهم في سنة أربع عشرة (على أبي بن كعب) أي جعله إماماً لهم يصلي بهم التراويح. وكأنه اختاره عملاً بقوله ﷺ: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، وقال عمر أقرؤنا أبي. وقيل: اختاره لما قد علم أن أبا كان يصلي بالناس التراويح في عهد رسول الله ﷺ، فقد أخرج أبو داود، ومن طريقه البيهقي عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ، فإذا أناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد، فقال ما هؤلاء؟ فقيل هؤلاء أناس ليس معهم قرآن، وأبي بن كعب يصلي، وهم يصلون بصلاته، فقال النبي ﷺ أصابوا، ونعم ما صنعوا، لكن قال الحافظ: فيه مسلم بن خالد، وهو ضعيف. والمحفوظ أن عمر هو الذي جمع الناس على أبي - انتهى. وأجيب عن هذا بأن مسلم بن خالد وإن ضعفه ابن المديني والبخاري وابن معين في رواية

قال: ثم خرجت معه ليلة أخرى، والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعمت البدعة هذه،

و أبو داود، فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من فقهاء الحجاز، ومنه تعلم الشافعي الفقه قبل أن يلحق مالكا، وكان مسلم بن خالد يخطئ أحيانا. وقال ابن معين في رواية والدارقطني: ثقة، حكاه ابن القطان. وقال ابن عدي: حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به. وقال الساجي: صدوق كثير الغلط. ولحديث أبي هريرة هذا شاهد مرسل عند البيهقي في المعرفة وفي السنن (ج ٢ ص ٩٥) من حديث ثعلبة بن أبي مالك القرظي. وكون عمر هو الذي جمع الناس على أبي لا ينافي كون أبي قد صلى بالناس في زمنه رضي الله عنه، لأن صلاة أبي بالناس في زمنه عليه السلام لم يكن من أمره ولا من اهتمامه. فالاجتماع على إمام واحد أي أئمة، والاهتمام بجماعة واحدة إنما كان في زمان عمر، فهو الذي رفع التفرق والتوزع، وجمعهم على قارئ واحد، واهتم بجماعة واحدة، ثم إنه لا ينافي هذا ما سبأني من أن عمر جمعهم على تميم الداري، كما ستعرف. وروى سعيد بن منصور من طريق عروة أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي بالرجال، وكان تميم الداري يصلي بالنساء. ورواه محمد بن نصر في قيام الليل من هذا الوجه، فقال: سليمان بن أبي حشمة بدل تميم الداري. قال الحافظ: ولعل ذلك كان في وقتين (قال: أي عبد الرحمن (ثم خرجت معه) أي مع عمر (والناس يصلون) مقتدين (بصلاة قارئهم) أي إمامهم المذكور، فالإضافة للعهد. وفيه دليل على أن عمر لم يكن يصلي معهم لشغله بأمر المسلمين، أو كان يصليها منفردا في بيته، أو كان يرى أن الصلاة في آخر الليل أفضل (نعمت البدعة) وفي البخاري: نعم البدعة بغير تاء. قال الحافظ: في بعض الروايات: نعمت البدعة بزيادة تاء (هذه) أي الجماعة الكبرى، لا أصل التراويح، ولا نفس الجماعة، فإنهما ثابتان من فعله رضي الله عنه. قال الإمام تقي الدين بن تيمية في منهاج السنة: قد ثبت أن الناس كانوا يصلون بالليل جماعة في رمضان على العهد النبوي، وثبت أنه رضي الله عنه صلى ليلتين أو ثلاثا - انتهى. وفي وصفها بـ «نعمت» إشارة إلى أن أصلها سنة، وليست ببدعة شرعية حتى تكون ضلالة، بل بدعة لغوية، وهي حسنة وقد تعترتها الأحكام الخمسة والبدعة الشرعية ما ليس لها أصل في الشرع، فلا تكون إلا سيئة، وفيه تصريح من عمر بأنه أول من جمع الناس في التراويح على إمام واحد بالجماعة الكبرى، واهتم بذلك، لأن البدعة لغة ما فعله أحد ابتداء من غير أن يتقدمه غيره فالمراد بالبدعة في قوله هي البدعة اللغوية، وهي ههنا اجتماعهم على إمام واحد، والاهتمام لذلك، والمواظبة عليه، لا أصل التراويح، أو نفس الجماعة، فإنهما قد ثبتا من فعل النبي ﷺ وفعل الصحابة في عهده بمحضته. قال ابن تيمية: إنما سماها عمر بدعة، لأن ما فعل ابتداء بدعة لغة، وليس ذلك بدعة شرعية، فإن البدعة الشرعية التي هي ضلالة ما فعل بغير دليل شرعي، كما استحباب ما لم يحبه الله، وإيجاب ما لم يوجبه الله، وتحريم ما لم يحرمه الله. وبه يندفع ما يقال إن قول عمر: «نعمت البدعة» مخالف لحديث:

والتي تنامون عنها

كل بدعة ضلالة بأن المراد بالبدعة في الكلية البدعة الشرعية ، وتوصيف الحسن للبدعة اللغوية . وقال الشاطبي في الاعتصام : قد قام بصلاة التراويح في رمضان رسول الله ﷺ في المسجد ، واجتمع الناس خلفه ، فخرج أبو داود عن أبي ذر ، قال : صمنا مع رسول الله ﷺ رمضان فلم يتم بنا شيئا من الشهر حتى بقي سبع - الحديث ، لكنه ﷺ لما خاف افتراضه على الأمة أمسك عن ذلك ، ففي الصحيح عن عائشة أن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد ، فصلى بصلاته ناس - الحديث . ففي هذا الحديث ما يدل على كونها سنة ، فإن قيامه أولا بهم دليل على صحة القيام في المسجد جماعة في رمضان ، وامتناعه بعد ذلك من الخروج خشية الافتراض لا يدل على امتناعه مطلقا لأن زمانه كان زمان وحى وتشرية ، فيمكن أن يوحى إليه إذا عمل به الناس بالإلزام ، فلما زالت علة التشريع بموت رسول الله ﷺ رجع الأمر إلى أصله ، وقد ثبت الجواز فلا ناسخ له ، وإنما لم يتم ذلك أبو بكر (رض) لأحد أمرين : إما لأنه رأى أن قيام الناس آخر الليل ، وما هم به عليه كان أفضل عنده من جمعهم على إمام أول الليل ، وإما لضيق زمانه عن النظر في هذه الفروع مع شغله بأهل الردة وغير ذلك مما هو أوكد من صلاة التراويح ، فلما تمهد الإسلام في زمن عمر ، ورأى الناس في المسجد أوزاعا كما جاء في الخبر ، قال لوجعت الناس على قارئ واحد لكان أمثل ، فلما تم له ذلك نبه على أن قيامهم في آخر الليل أفضل . ثم اتفق السلف على صحة ذلك وإقراره ، والأمة لا تجتمع على ضلالة . وقد نص الأصوليون أن الإجماع لا يكون إلا عن دليل شرعي ، فإن قيل : فقد سماها عمر بدعة ، وحسبها بقوله « نعمت البدعة هذه » ، وإذا ثبت بدعة مستحسنة في الشرع ثبت مطلق الاستحسان في البدع ، فالجواب إنما سماها بدعة باعتبار ظاهر الحال من حيث تركها رسول الله ﷺ ، واتفق أن لم تقع في زمان أبي بكر (رض) لأنها بدعة في المعنى ، فن سماها بدعة بهذا الاعتبار فلا مشاحة في الاسمي - انتهى كلام الشاطبي مختصرا . وقال ابن رجب في شرح الحسين (ص ١٩١) : أما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع فأنما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية . فن ذلك قول عمر رضي الله عنه لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد ، وخرج ورآهم يصلون كذلك فقال : « نعمت البدعة هذه » ، وروى عنه (من طريق نوفل بن إياس الهذلي عند ابن سعد وجمعفر الفريابي في السنن ، كما في كنز العمال (ج ٤ ص ٢٨٤) أنه قال : إن كانت هذه بدعة فعمت البدعة ، وروى عن أبي بن كعب (أخرجه ابن منيع في مسنده) قال له : إن هذا لم يكن ، فقال عمر : قد علمت ، ولكنه حسن ، ومراده أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت ، ولكن له أصل في الشريعة يرجع إليها ، فنما أن النبي ﷺ كان يحث على قيام رمضان ويرغب فيه ، وكان في زمنه يقومون في المسجد جماعات متفرقة ووحدا ، وهو ﷺ صلى بأصحابه في رمضان غير ليلة الخ . (والتي تنامون) بالفوقية أى الصلاة أو الساعة التي تنامون (عنها) والمراد الصلاة في آخر

أفضل من التي تقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون أوله . رواه البخارى .
 ١٣١٠ - (٨) وعن السائب بن يزيد ، قال : أمر عمر أبى بن كعب ، وتميمان الدارى أن يقوموا
 للناس في رمضان بإحدى عشرة ركعة ،

الليل . وعند ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن عبد القارى ، قال عمر في الساعة التي ينامون عنها . أعجب الى من
 الساعة التي يقومون فيها (أفضل من) الصلاة أو الساعة (التي تقومون) بها (يريد) أى عمر بن الخطاب بهذا
 الكلام بيان الفضل في الصلاة (آخر الليل) وهو قول عبد الرحمن ، وكذلك قوله (وكان الناس) أى أكثرهم
 (يقومون) إذ ذاك (أوله) وبالضرورة ينامون آخره . قال الحافظ : هذا تصريح من عمر بأن الصلاة في آخر
 الليل أفضل من أوله لكن ليس فيه أن الصلاة في قيام الليل فرادى أفضل من التجميع . وقال الطيبي : هذا تنبيه
 منه ، على أن صلاة التراويح في آخر الليل أفضل . قال القارى : وفي كلامه رضى الله عنه إيماء إلى عذره في التخلف
 عنهم . وفي هامش المسوى : يعنى آخر الليل أفضل ، لكن الصلاة في أول جماعة أفضل كما أن صلاة العشاء في أول
 جماعة أفضل ، والوقت المفضول قد يختص العمل فيه بما يوجب أن يكون أفضل منه في غيره كما أن الجمع بين
 الصلاتين بركة والمزدلفة أفضل من التفريق بسبب أوجب ذلك وإن كان الأصل أن فعل الصلاة في وقتها أفضل ،
 والإيراد بالظهر أفضل ، لكن الصلاة يوم الجمعة عقب الزوال أفضل . قاله ابن تيمية في المنهاج - انتهى . ولم
 يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصلى بها أبى بن كعب . وقد اختلف في ذلك ، والصحيح أنها كانت
 إحدى عشرة ركعة كما سيأتى (رواه البخارى) في الصيام ، وأخرجه أيضا مالك والبيهقي (ج ٢ ص ٤٩٣) .

١٣١٠ - قوله (الدارى) بتشديد الياء ، نسبة إلى جده الأعلى الدارين هانىء بن حبيب (أن يقوموا للناس)
 أى يؤمهم . قال الباجي : يصلى بهم أبى ما قدر ثم يخرج ، فيصلّى تيمم . والصواب أن يقرأ الشاتى من حيث انتهى
 الأول ، لأن الثانى إنما هو بدل عن الأول وتائب عنه ، وسنة قراءة القرآن على الترتيب - انتهى . وقال القارى :
 أى يكون هذا إماماً تارة ، والآخر أخرى . وهو يحتمل أن تكون المناوبة في الركعات أو الليالى (بإحدى عشرة
 ركعة) هذا نص في أن الذى جمع عليه الناس عمر في قيام رمضان ، وأمرهم بإقامته هو إحدى عشرة ركعة مع
 الوتر ، وأن الصحابة والتابعين على عهده كانوا يصلون التراويح إحدى عشرة ركعة موافقاً لما تقدم من حديث
 عائشة : ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ، وموافقاً لما تقدم من حديث جابر : صلى
 بنا رسول الله ﷺ في شهر رمضان ثمان ركعات . فإن قلت : قال الحافظ في الفتح بعد ذكر أثر عمر هذا :
 ورواه عبد الرزاق من وجه آخر (أى من طريق داود بن قيس) عن محمد بن يوسف ، فقال إحدى وعشرين -

.....

انتهى . وقال ابن عبد البر : روى غير مالك في هذا أحد وعشرون ، وهو الصحيح ، ولا أعلم أحداً قال فيه إحدى عشرة إلا مالكا . ويحتمل أن يكون ذلك أولاً ثم خفف عنهم طول القيام ، ونقلهم إلى أحد وعشرين إلا أن الأغلب عندي أن قوله إحدى عشرة وهم - انتهى . قلت : قال شيخنا في شرح الترمذي : قول ابن عبد البر : إن الأغلب عندي أن قوله إحدى عشرة وهم باطل جداً . قال الزرقاني في شرح الموطأ بعد ذكر قول ابن عبد البر . هذا : ما لفظه ولا وهم ، وقوله : إن مالكا انفرد به ، ليس كما قال ، فقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن محمد بن يوسف ، فقال إحدى عشرة ، كما قال مالك - انتهى كلام الزرقاني . وقال النيموي في تعليق آثار السنن (ج ٢ ص ٥٢) : ما قاله ابن عبد البر من وهم مالك فغلط جداً ، لأن مالكا قد تابعه عبد العزيز ابن محمد عند سعيد بن منصور في سننه ، ويحيى بن سعيد القطان عند أبي بكر بن أبي شيبة في مصنفه كلاهما عن محمد بن يوسف ، وقالوا إحدى عشرة ركعة ، كما رواه مالك عن محمد بن يوسف . وأخرج محمد بن نصر المروزي في قيام الليل من طريق محمد بن اسحاق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد ، قال : كنا نصل في زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة ركعة - انتهى . قال النيموي : هذا قريب مما رواه مالك عن محمد بن يوسف أي مع الركعتين بعد العشاء - انتهى كلام النيموي . قال الشيخ : فلما ثبت أن الامام مالكا لم ينفرد بقوله إحدى عشرة ، بل تابعه عليه عبد العزيز بن محمد ، وهو ثقة ، ويحيى بن سعيد القطان إمام الجرح والتعديل ، وهو ثقة متقن حافظ امام على ما قال الحافظ في التقريب ، ظهر لك حق الظهور أن قول ابن عبد البر : إن الأغلب أن قوله إحدى عشرة وهم ، ليس بصحيح ، بل لو تدبرت ظهر لك أن الأمر على خلاف ما قال ابن عبد البر أن الأغلب أن قول غير مالك في هذا الأثر : إحدى وعشرون ، كما في رواية عبيد الرزاق ، وهم ، فانه قد انفرد هو باخراج هذا الأثر بهذا اللفظ ، ولم يخرج به أحد غيره فيما أعلم . وعبد الرزاق وإن كان ثقة حافظاً لكنه قد عمي في آخر عمره فتغير ، كما صرح به الحافظ في التقريب . وأما الامام مالك فقال الحافظ في التقريب : امام دار الهجرة راس المتقين وكبير المثبتين ، حتى قال البخاري : أصبح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر - انتهى . ومع هذا لم ينفرد هو باخراج هذا الأثر بلفظ : إحدى عشرة ، بل أخرجه أيضاً بهذا اللفظ سعيد بن منصور وابن أبي شيبة ، كما عرفت . فالخلاص أن لفظ : إحدى عشرة في أثر عمر بن الخطاب المذكور صحيح ثابت محفوظ ، وألفظ إحدى وعشرين في هذا الأثر غير محفوظ ، والأغلب انه وهم ، والله تعالى أعلم - انتهى كلام الشيخ . فإن قلت : قال صاحب الاوجز : الظاهر عندي ما رجحه ابن عبد البر ، لأن جل الروايات نص في أنها كانت عشرين ركعة ، لكن الوهم عندي فيه عن محمد بن يوسف ، لأن نسبة الوهم الى الامام أبعد من النسبة اليه . ويؤيده رواية سعيد ابن منصور ، وقد روى يزيد بن خنيفة عن السائب بن يزيد أنهم كانوا يقومون في عهد عمر بن الخطاب بعشرين

فكان القارئ يقرأ بالمتين، حتى كنا نعتمد على العصا من طول القيام، فما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر. رواه مالك.

ركعة - انتهى . قلت : كلام صاحب الأوجز باطل جداً ، لأنه لم يثبت الأمر بمشرين عن عمر بسند صحيح خال عن الكلام ، والآثار التي تذكر في ذلك لا يخلو واحد منها عن مقال ، فانها إما مراسيل منقطعة أو موصولة ضعيفة ، كما حققه شيخنا في شرح الترمذى ، فكيف تكون هي دليلاً على كون رواية إحدى عشرة الصلحة وهما ؟ وأما نسبة الوهم إلى محمد بن يوسف فهي كنسبة الوهم إلى الامام مالك لما لا يلتفت اليه ، لكونها مجرداً دعاء . وأما رواية يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد فهي عند البيهقي من وجهين : في أحدهما أبو عثمان عمرو ابن عبد الله البصرى ، وفي الآخر أبو عبد الله الحسين بن فنجدويه الدينورى ، ولم أقف على ترجعتهما ، ولم يعرف حالهما ، وإنهما ثقتان قابلان للاحتجاج أم لا (فكان) وفي الموطأ قال (أى السائب) وكان (القارئ) أى الامام (يقرأ) في كل ركعة (بالمتين) بكسر الميم جمع مائة أى السور التي تلى السبع الطول ، سميت بذلك لزيادة كل منها على مائة آية . قال ابن حجر : أى بالسور التي يزيد كل منها على مائة آية . قال القارى : وفيه أنه لا دلالة على الزيادة ، ولا على أنها سورة مستقلة ، قال والظاهر أن المراد بقوله بالمتين التقريب لا التحديد - انتهى . والظاهر عندي ما ذكره ابن حجر (حتى كنا نعتمد على العصا) وفي بعض النسخ : على العصى ، كما في الموطأ ، وهكذا نقله الجزرى أى بكسر العين والصاد المهملتين وتشديد الياء ، جمع عصا ، فالأولى للجنس ، والثانية من مقابلة الجمع بالجمع (من طول القيام) أى من أجل طول القيام ، لأن الاعتماد في النافلة لطول القيام على حائط أو عصا جائز وإن قدر على القيام بخلاف الفرض ، قاله الزرقانى والباحى . قلت : ويدل على جواز الاعتماد على العصا عند العذر حديث أم قيس بنت محسن عند أبي داود (فما) وفي الموطأ : وما (كنا ننصرف) عن التراويح (إلا في فروع الفجر) أى أوائله وأعاليمه ، وفرع كل شيء أعلاه ، ذكره الطيبي . وفي رواية سعيد بن منصور : ننقلب عند بزوغ الفجر . قال في النهاية : البروغ الطلوع ، والمراد أوائل مقدماته ، فلا ينافى ما سيأتى أنهم كانوا يتسحرون بعد انصرافهم . قال القارى : ولعل هذا التطويل كان في آخر الأمر ، فلا ينافى ما تقدم من قوله : والتي تنامون عنها أفضل (رواه مالك) عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد ، وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور ، وابن أبى شيبة ، والبيهقي في السنن (ج ٢ ص ٤٩٦) والمعرفة . وأعلم أنهم اختلفوا في المختار من عدد الركعات التي يقوم بها الناس . قال العيني في شرح البخارى (ج ١١ ص ١٢٦) : قد اختلف العلماء في العدد المستحب في قيام رمضان على أقوال كثيرة . فقيل : إحدى وأربعون . قال الترمذى رأى بعضهم أن يصلى إحدى وأربعين ركعة مع الوتر ، وهو قول أهل المدينة ، والعمل على هذا عندهم بالمدينة . قال شيخنا (يعنى العراقى) : وهو أكثر

.....

ما قيل فيه . قال العيني : ذكر ابن عبد البر في الاستذكار عن الأسود بن يزيد ، كان يصلي أربعين ركعة ، ويوتر بسبع ، هكذا ذكره ، ولم يقل إن الوتر من الأربعين . وقيل : ثمان وثلاثون ، رواه محمد بن نصر من طريق ابن أيمن عن مالك ، قال : يستحب أن يقوم الناس في رمضان ثمان وثلاثين ركعة ، ثم يسلم الإمام والناس ، ثم يوتر بهم بواحدة ، قال وهذا العمل بالمدينة قبل الحرة منذ بضع ومائة سنة إلى اليوم . وقيل : ست وثلاثون ، وهو الذي عليه عمل أهل المدينة . وروى ابن وهب ، قال : سمعت عبد الله بن عمر يحدث عن نافع ، قال : لم أدرك الناس إلا وهم يصلون ، تسعاً وثلاثين ركعة ، ويوترون منها بثلاث . وقيل : أربع وثلاثون على ما حكى عن زرارة بن أوفى أنه كذلك كان يصلي بهم في العشر الأخير . وقيل : ثمان وعشرون وهو المروى عن زرارة بن أوفى في العشرين الأولين من الشهر ، وكان سعيد بن جبيرة فعله في العشر الأخير . وقيل : أربع وعشرون ، وهو مروى عن سعيد بن جبيرة . وقيل : عشرون ، وحكاها الترمذي عن أكثر أهل العلم ، فانه مروى عن عمر وعلى وغيرهما من الصحابة ، وهو قول أصحابنا الحنفية . وقيل : إحدى عشرة ركعة ، وهو اختيار مالك لنفسه . واختاره ابن العربي - انتهى كلام العيني . وقال السيوطي في رسالته المصابيح في صلاة التراويح : قال ابن الجوزي : من أصحابنا عن مالك أنه قال : الذي جمع عليه الناس عمر بن الخطاب أحب إلى ، وهي إحدى عشرة ركعة ، وهي صلاة رسول الله ﷺ . قيل له : إحدى عشرة ركعة بالوتر ؟ قال نعم ، وثلاث عشرة قريب ، قال ولا أدري من أين أحدث هذا الركوع الكثير - انتهى . قال شيخنا في شرح الترمذي : القول الراجح المختار الأقوى من حيث الدليل هو هذا القول الأخير الذي اختاره مالك لنفسه أعني إحدى عشرة ركعة ، وهو الثابت عن رسول الله ﷺ بالسند الصحيح ، وبها أمر عمر بن الخطاب . وأما الأقوال الباقية فلم يثبت واحد منها عن رسول الله ﷺ بسند صحيح ، ولا ثبت الأمر به عن أحد من الخلفاء الراشدين بسند صحيح خال عن الكلام ، ثم ذكر حديث عائشة المذكور : ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ، وحديث جابر قال : صلى بنا رسول الله ﷺ في شهر رمضان ثمان ركعات ، وحديث جابر عن أبي في إمامته للنساء في داره ثمان ركعات ، ثم ذكر أثر عمر الذي نحن بصدد شرحه . قلت : واستدل لمن ذهب إلى أن التراويح عشرون ركعة سوى الوتر بما تقدم من حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر ، وقد تقدم أنه حديث ضعيف جداً ، غير صالح للاستدلال ، وبما روى عبد الرزاق عن داود بن قيس عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أن عمر بن الخطاب جمع الناس في رمضان على أبي بن كعب وعلى نعيم الداري على إحدى وعشرين ركعة ، وقد تقدم أن قوله : « إحدى وعشرين في هذه الرواية » وهم ، علا

.....

أنه مضر للحنفية من حيث أنه يستلزم أن يقولوا بكون التراويح ثمان عشرة ركعة أو بكون الوتر ركعة واحدة فردة ، فافهم ، وبما روى البيهقي في المعرفة من طريق محمد بن جعفر عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال : كنا نقوم في زمان عمر بن الخطاب بعشرين ركعة والوتر . وصحح إسناده السبكي في شرح المنهاج ، والقارى في شرح الموطأ . وأجيب عنه بأن في سنده أبا عثمان البصرى واسمه عمرو بن عبد الله . قال النيموى في تعليق آثار السنن : لم أقف على من ترجم له . وقال شيخنا في شرح الترمذى : لم أقف أنا أيضاً على ترجمته مع التفحص الكثير ، فمن يدعى صحة هذا الأثر فعليه أن يثبت كونه ثقة قابلاً للاحتجاج ، ومع هذا فهو معارض بما روى سعيد بن منصور في سنده قال حدثنا عبد العزيز بن محمد حدثني محمد بن يوسف سمعت السائب بن يزيد يقول : كنا نقوم في زمان عمر بن الخطاب بإحدى عشرة ركعة . قال السيوطى في رسالته المصابيح : إسناده في غاية الصحة - انتهى . وأيضاً هو معارض بما روى أبو بكر بن أبى شيبة قال حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن يوسف أن السائب أخبره أن عمر جمع الناس على أبى وتميم ، فكانوا يصلون إحدى عشرة ركعة ، وإسناده صحيح . وأيضاً هو معارض بما روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق محمد بن اسحاق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال كنا نصل في زمن عمر ثلاث عشرة ركعة . وهو أيضاً معارض بما ذكره المصنف من رواية مالك عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنه قال : أمر عمر أبى بن كعب وتميم الدارى أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة . فأثر السائب بن يزيد الذى رواه البيهقي لا يصلح للاحتجاج ، فان قلت : روى البيهقي هذا الأثر في السنن من طريق ابن أبى ذئب عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد بلفظ : كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة ، وصحح إسناده النووى وغيره . قلت : قال شيخنا : في إسناده أبو عبد الله بن فنجويه الدينورى (شيخ البيهقي) ولم أقف على ترجمته ، فمن يدعى صحة هذا الأثر فعليه أن يثبت كونه ثقة قابلاً للاحتجاج . وأما قول النيموى هو من كبار المحدثين في زمانه لا يسأل عن مثله فمما لا يلتفت إليه ، فان مجرد كونه من كبار المحدثين لا يستلزم كونه ثقة . **تنبيهان : الأول** قال صاحب الأوجز : قال في الفتح الرحمانى : قال العلامة العيني : احتج أصحاب الشافعى وأحمد بما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد قال : كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى مثله . قلت : قال النيموى في تعليق آثار السنن : قوله : « وعلى عهد عثمان وعلى مثله » قول مدرج لا يوجد في تصانيف البيهقي - انتهى . **الثانى** قد جمع البيهقي وغيره بين روايتي السائب المختلفتين المذكورتين بأنهم كانوا يقومون بإحدى عشرة ركعة ، ثم كانوا يقومون بعشرين ، ويوترون بثلاث . قال شيخنا : فيه أنه لقائل أن يقول بأنهم كانوا يقومون أولاً

.....

بعشرين ركعة، ثم كانوا يقومون بإحدى عشرة ركعة، وهذا هو الظاهر، لأن هذا كان موافقاً لما هو الثابت عن رسول الله ﷺ وذلك كان مخالفاً له، فتفكر - انتهى. قال بعض الحنفية: ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يقال: إن رواية إحدى وعشرين باعتبار مجموع ماصلياء وإحدى عشرة باعتبار كل واحد منهما، فكان يصلي كل واحد منهما عشراً وعشراً، والواحد الوتر يصلي مرة هذا ومرة هذا، فيصح النسبة اليهما. وفيه أن هذا الجمع مضر للحنفية، لأنه يدل على أن عمر جمع الصحابة على الإتيان بركعة واحدة فردة، وهو مخالف لمذهب الحنفية إلا أن يقولوا بأن التراويح كانت ثمانى عشرة ركعة، لكن ليس هذا مذهبهم، فتفكر. قلت: واستدل أيضاً للحنفية ومن وافقهم بما روى مالك، ومن طريقه البيهقي عن يزيد بن رومان أنه قال: كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة. وفيه أن هذا الأثر منقطع غير صالح للاستدلال، لأن يزيد بن رومان لم يدرك عمر بن الخطاب كما صرح به الزيلعي والعيني وغيرهما، وبما روى ابن أبي شيبة عن وكيع عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أمر رجلاً يصلي بهم عشرين ركعة. وفيه أن يحيى بن سعيد الأنصاري لم يدرك عمر، كما اعترف به النيموي. وقال ابن المديني: لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس، فهذا الأثر منقطع لا يصلح للاحتجاج، ومع هذا فهو مخالف لما ثبت بسند صحيح عن عمر أنه أمر أبي بن كعب وتميماً الداري أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة، وأيضاً هو مخالف لما ثبت عن رسول الله ﷺ بالحديث الصحيح، وبما روى أيضاً ابن أبي شيبة عن عبد العزيز بن رفيع قال: كان أبي بن كعب يصلي بالناس في رمضان بالمدينة عشرين ركعة، ويوتر بثلاث. وفيه أن هذا أيضاً منقطع غير صالح للاستدلال، لأن عبد العزيز بن رفيع لم يدرك أبي بن كعب، كما صرح به النيموي، ومع هذا فهو مخالف لما تقدم أن عمر أمر أياً وتميماً أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة، وبما روى محمد بن نصر في قيام الليل قال الأعمش. كان أي ابن مسعود يصلي عشرين ركعة، ويوتر بثلاث، وهذا أيضاً منقطع، فإن الأعمش لم يدرك ابن مسعود، وبما روى البيهقي في السنن (ج ٢ ص ٤٩٧) وابن أبي شيبة في المصنف عن أبي الحسن أن علي بن أبي طالب أمر رجلاً أن يصلي بالناس خمس ترويجات عشرين ركعة. وفيه أن مدار هذا الأثر على أبي الحسن، وهو مجهول، كما قال الحافظ في التقریب: وقال الذهبي في الميزان لا يعرف. ورواه أيضاً البيهقي (ج ٢ ص ٤٩٦) من وجه آخر أي من طريق حماد بن شعيب عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال: دعا القراء في رمضان، فأمر منهم رجلاً يصلي بالناس عشرين ركعة، قال وكان علي يوتر بهم. وفيه أن هذا الأثر أيضاً ضعيف غير صالح للاحتجاج بل ولا للاستشهاد ولا للاعتبار. قال النيموي في تعليق آثار السنن بعد ذكره: حماد بن شعيب ضعيف. قال الذهبي في

١٣١١ - (٩) وعن الأعرج، قال: ما أدركنا الناس إلا وهم يلغنون الكفرة في رمضان.

الميزان: ضعفه ابن معين وغيره. وقال يحيى مرة: لا يكتب حديثه. وقال البخاري: فيه نظر. وقال الفسائي: ضعيف. وقال ابن عدى: أكثر حديثه مما لا يتابع عليه - انتهى كلام النيموى. واستدل لهم أيضاً بآثار أخرى ذكرها النيموى وغيره، لا يخلو واحد منها عن وهن. تقييده: قد ادعى بعض الناس أنه وقع الإجماع على عشرين ركعة في عهد عمر، واستقر الأمر على ذلك في الأمصار. قال شيخنا: دعوى الإجماع على عشرين، واستقرار الأمر على ذلك في الأمصار باطلة جداً، كيف وقد عرفت في كلام العيني أن في هذا أقوالاً كثيرة، وأن الإمام مالكاً قال وهذا العمل يعني القيام في رمضان بثمان وثلاثين ركعة، والابتار بركعة بالمدينة قبل الحرة منذ بضع ومائة سنة إلى اليوم - انتهى. واختار هذا الإمام إمام دار الهجرة لنفسه إحدى عشرة ركعة، وكانت الأسود بن يزيد النخعي الفقيه يصلي أربعين ركعة، ويوتر بسبع وتذكر باقي الأقوال التي ذكرها العيني. فأين الإجماع على عشرين ركعة، وأين الاستقرار على ذلك في الأمصار؟ - انتهى كلام الشيخ - هذا. ولشيخنا مشائخنا العلامة التقي الورع الزاهد الحافظ الشيخ عبد الله الغازيفوري رسالة بسيطة في مسئلة التراويح بالاردوية طبعت مراراً، وهي نفيسة جداً عديم النظير في هذه المسئلة، وقد ألف أيضاً بعض أفاضل علماءنا رسالة حافلة في تنقيد بعض رسائل الحنفية في هذه المسئلة سماها تحقيق التراويح في جواب تنوير المصاييح، وهي أيضاً نفيسة، فعليك أن تطلبهما.

١٣١١ - قوله (وعن الأعرج) هو عبد الرحمن بن هرمز أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث من

مشاهير التابعين وثقاتهم، روى عن أبي هريرة وغيره، واشتهر بالرواية عن أبي هريرة. قال الحافظ: ثقة ثبت عالم من أوساط التابعين، مات بالاسكندرية سنة (١١٧) (ما أدركنا) كذا في جميع النسخ الحاضرة، وهكذا نقله الجزري (ج ٧ ص ٨٣). وفي الموطأ: ما أدركت الناس، وكذا وقع في رواية البيهقي من طريق مالك (الناس) أى الصحابة والتابعين (إلا وهم يلغنون الكفرة) بفتحات، جمع الكافر (في رمضان) أى في قنوت الوتر. قد سبق أن الشافعية والمالكية ذهبوا إلى استحباب قنوت الصبح دائماً، وخالفهم الحنفية والحنابلة، فقالوا بعدم مشروعيته في الصبح إلا عند النازلة، وسبق أيضاً أن الشافعية ذهبوا إلى استحباب قنوت الوتر في النصف الآخر من رمضان فقط أى لا في جميع السنة، وهى رواية عن مالك خلافاً للحنفية والحنابلة، فانهم قالوا باستحباب قنوت الوتر في جميع السنة، والرواية الثانية عن مالك، وهى المشهورة المعتمدة عند المالكية، ففى القنوت فى الوتر جملة، كما سأتى، وتقدم أيضاً أن قنوت اللعن عند الحنفية والحنابلة مختص بالنازلة، سواء كانت فى رمضان أو فى غيره. والحديث بظاهره موافق للشافعية. قال ابن حجر: ولهذا الحديث استحسناً أصحابنا للإمام أن يذكر فى قنوت

قال: وكان القارئ يقرأ سورة البقرة في ثمان ركعات، وإذا قام بها في ثنى عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف. رواه مالك .

الوتر اللهم اهدنا فيمن هديت الخ ، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونستهديك الخ اللهم العن كفرة أهل الكتاب والمشركين الذين يصدون عن سبيلك . قال الطيبي : لعل المراد أنهم لما لم يعظموا ما عظمه الله تعالى من الشهر ، ولم يبتدوا بما أنزل فيه من الفرقان ، استوجبوا بأن يدعى عليهم ، ويطردوا عن رحمة الله الواسعة - انتهى . وقال بعض الحنفية : لا ذكر للوتر في هذه الرواية ، فيصدق على الصبح أيضاً ، قال وقنوت اللعن المذكور فيها محمول على القنوت المخصوص الذي فيه لعن الكفرة المسمى بقنوت النوازل - انتهى . وحمله القاري على قنوت الوتر ، وقال ولعل هذه الزيادة (أى زيادة اللعن) مخصوصة بالنصف الأخير من رمضان . وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث ، فلا ينافي ما صح عن عمر رضى الله عنه السنة إذا انتصف رمضان أن يلعن الكفرة في آخر ركعة من الوتر بعد ما يقول القارئ : سمع الله لمن حمده ، ثم يقول اللهم العن الكفرة . ومارواه أبو داود أنه لما جمع الناس على أبي لم يقتل بهم إلا في النصف الثاني محمول على القنوت المخصوص الذي فيه لعن الكفرة على العموم - انتهى . قلت أثر عمر في اللعن على الكفرة ذكره الحافظ في التلخيص (ص ١٢٠) ، وقال إسناده حسن . وأما رواية أبي داود فقد تقدم أنها ضعيفة . وقال في المدونة بعد ذكر حديث الأعرج هذا : ليس عليه العمل ، ولا أرى أن يعمل به ولا يثبت في رمضان في لا أوله ولا في آخره ولا في غير رمضان ولا في الوتر أصلاً انتهى (قال) أى الأعرج (في ثمان ركعات) بفتح الياء . قال القاري : وفي نسخة صحيحة بحذف الياء . قلت : وهكذا وقع في نسخ الموطأ ، وفي جامع الأصول ، وفي السنن للبيهقي أى بإسقاط الياء . قيل : وهذا كان بعد أن خففت الصلاة عن القراءة بالثني في كل ركعة (وإذا) وفي الموطأ : فإذا (قام) القاري (بها) أى بسورة البقرة (في ثنى) وفي الموطأ : في اثنتي (عشرة ركعة) فيه دليل على أن جماعة من الصحابة ممن أدركهم الأعرج كانوا يصلون في ليالي رمضان أكثر من ثمان ركعات ، ولا بأس بذلك ، فإنه تطوع وليس فيه ضيق ولا حد ينتهى إليه ، لأنها نافلة ، فيجوز له أن يكثر الركوع والسجود ، وكان طائفة من السلف يقومون بإحدى وأربعين ركعة ، كما روى محمد بن محمد بن نصر عن محمد بن سيرين أن معاذاً أبا حليمة القاري كان يصلي بالناس في رمضان إحدى وأربعين ركعة ، وعن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التومنة قال : أدركت الناس قبل الحرة يقومون بإحدى وأربعين ركعة يوترون منها بخمس ، لكن السنة البوية الفعلية هي إحدى عشرة ركعة مع الوتر ، لأنها هي الثابت عن رسول الله ﷺ لا غير (ورأى الناس) بالرفع فاعل (أنه قد خفف) أى الإمام في الإطالة . قيل : هذا يدل على أن تطويل القراءة في التراويح أفضل ، وهو عندى على قدر نشاط القوم غيراعينهم في ذلك ثلثا يملوا ، فيتركوا التراويح بالجماعة أو جملة (رواه مالك) عن داود بن الحصين أنه سمع

- ١٣١٢ - (١٠) وعن عبد الله بن أبي بكر، قال: سمعت أبا، يقول: كنا نتصرف في رمضان من القيام، فنستمجل الخدم بالطعام مخافة فوت السحور، وفي أخرى: مخافة الفجر. رواه مالك.
- ١٣١٣ - (١١) وعن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: هل تدرين ما في هذه الليلة؟

الأعرج يقول: ما أدركت الناس الخ ودادود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة، ورمى برأى الخوارج، وأخرجهم أيضاً البيهقي (ص ٤٩٧) من طريق مالك.

١٣١٢ - قوله (وعن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (قال سمعت أبا) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد الياء منصوباً منوناً كذا وقع في جميع النسخ للشكاة. في الموطأ وقيام الليل للروزي، وجامع الأصول، والبيهقي. سمعت أبي. أي بفتح الهمزة وكسر الباء وسكون التحتية، يعني والده أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، وهذا هو الصحيح. وأما ما وقع في المشكاة فهو غلط، لأن عبد الله بن أبي بكر المذكور من صفار التابعين الذين رآوا الواحدة والاثنين من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم السماع منهم، ومات هو سنة (١٣٥)، وهو ابن (٧٠) سنة، فيكون ولادته سنة (٦٥) بعد وفاة أبي بن كعب بأكثر من ثلاثين سنة، فإن أبا توفي سنة (٣٢) في خلافة عثمان على ما قيل، والأكثر على أنه توفي سنة (٢٢) في خلافة عمر. وأما والد عبد الله المذكور فهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخرجي ثم النجاري بالنون والجيم المدني القاضي اسمه وكنيته واحد. وقيل إنه يكنى أبا محمد، ثقة عابد من صفار التابعين، مات سنة (١٢٠)، وقيل غير ذلك (كنا نتصرف في رمضان من القيام) أي من صلاة التراويح. قال القاري: سمي بذلك، لأنهم كانوا يطيلون القيام فيها (الخدم) بفتحين جمع خدام (بالطعام) أي بتهيئته واحضاره لتسجده (مخافة) بالنصب علة للاستعجال (فوت السحور) بالضم والفتح (وفي أخرى مخافة الفجر) أي طلوعه فيفوت السحور فمآل الروايتين واحد، لكن ليس في نسخ الموطأ الموجودة عندنا إلا رواية: مخافة الفجر، وهكذا عند البيهقي. وذكر الجزري الروايتين جميعاً؛ ولعل الرواية الأولى عند غير يحيى المصمودي، والله أعلم. قال الباجي: هذا لمن كان يستديم القيام إلى آخر الليل أو لمن كان يخص آخره، بالقيام. فأما من قال فيهم عمرو التي ينامون عنها خير فلم يكن هذا حالهم، وهذا يدل على اختلاف أحوال الناس في ذلك - انتهى. فبعضهم يقوم أول الليل، وبعضهم آخره، وبعضهم يستديم القيام إلى آخره (رواه مالك) عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال سمعت أبي الخ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٩٧) من طريق مالك.

١٣١٣ - قوله (هل تدرين ما) أي ما يقع (في هذه الليلة) قال ابن حجر: نبه عليه السلام بهذا

- يعنى ليلة النصف من شعبان - قالت : ما فيها يا رسول الله ؟ فقال : فيها أن يكتب كل مولود بنى آدم في هذه السنة ، وفيها أن يكتب كل هالك من بنى آدم في هذه السنة ، وفيها ترفع أعمالهم ، وفيها تنزل أرزاقهم ،

الاستفهام على عظم خطر هذه الليلة وما يقع فيها ليحمل ذلك الامة بأبلغ وجه وآكده على إحياءها بالعبادة والدعاء والفكر والذكر (يعنى) أى يريد النبي ﷺ بهذه الليلة (ليلة النصف من شعبان) وقائل يعنى عائشة أو الراوى عنها (قالت) نقل بالمعنى ، وإلا فالظاهر قلت (ما فيها) أى ما يقع فيها (فيها أن يكتب) أى كتابة ثانية بعد الكتابة فى اللوح المحفوظ (كل مولود بنى آدم) أى كل من يولد من بنى آدم وخصصهم تشريفاً لهم (فى هذه السنة) أى الآتية إلى مثل هذه الليلة (كل هالك) أى ميت (وفيها ترفع أعمالهم) قال الطيبي : أى تكتب الأعمال الصالحة التى ترفع فى هذه السنة يوماً فيوماً ولهذا سألت عائشة ما من أحد الخ أى كما سيأتى ، فيكون رفع الأعمال فى كل يوم . وأما كتابتها فتكون فى هذه الليلة ، كذا قال . وفيه بعد ، فإن المذكور رفع الأعمال فيها لا كتابتها ويمكن أن يكون المراد أن أعمال السنة التى ترفع وتكتب يوماً فيوماً ترفع أيضاً فى هذه الليلة ، وتعرض جملة واحدة ، لآلة بآلة ، كما يفعل أهل الحساب لحكريم هذه الليلة . قال الطيبي : والاستفهام على سبيل التقرير ، يعنى إذا كانت الأعمال الصالحة الكائنة فى تلك السنة تكتب قبل وجودها يلزم من ذلك أن أحداً لا يدخل الجنة إلا برحمة الله ، فقررته النبي ﷺ بما أجاب . قال ابن حجر : حذف فى هذه السنة من هذا وما بعده للعلم به بما قبله . والمعنى ترفع أعمالهم إلى الملا الأعلى . ولا ينافيه رفعها كل يوم أعمال الليل بعد صلاة الصبح ، وأعمال النهار بعد صلاة العصر ، وكل يوم اثنين وخميس ، لأن الأول رفع عام لجميع ما يقع فى السنة ، والثانى رفع خاص لكل يوم وليلة ، والثالث رفع لجميع ما يقع فى الأسبوع ، وكان حكمة تكرير هذا الرفع مزيد تشريف الطائعتين وتقبيح العاصين ، كذا فى المرقاة . وقال السندى : قد ثبت فى الصحيحين يرفع إلى الله تعالى عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل فيحتمل أن أعمال العباد تعرض عليه كل يوم ، ثم تعرض عليه أعمال الجمعة فى كل اثنين وخميس ، ثم تعرض عليه أعمال السنة فى (ليلة النصف من) شعبان ، فتعرض عرضاً بعد عرض ، ولكل عرض حكمة يطالع عليها من يشاء من خلقه ، أو يستأثر بها عنده ، مع أنه تعالى لا يخفى عليه من أعمالهم خافية ، ويحتمل أن المراد لإنها تعرض كل يوم تفصيلاً ، ثم فى الجمعة إجمالاً أو بالعكس - انتهى . (وفيها تنزل) بالبناء الفاعل أو للفعل مخففاً ومشدداً (أرزاقهم) أى أسباب أرزاقهم أو تقديرها قال ابن حجر : يحتمل أن المراد تنزيل علم مقاديرها للوكلين بها أو أسبابها كالمنزل بأن ينزل إلى سماء الدنيا أو من سماء الدنيا إلى السحاب الذى بينها وبين الأرض . وقيل : المراد بانزال الارزاق كتابتها . قال الطيبي : هذا كله مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم - ٤٤ : ٤٤ ﴾

قلت: يا رسول الله! ما من أحد يدخل الجنة إلا برحمة الله تعالى؟ فقال: ما من أحد يدخل الجنة إلا برحمة الله تعالى ثلاثاً. قلت: ولا أنت يا رسول الله؟

من أرزاق العباد وآجالهم وجميع أمورهم إلى السنة الأخرى القابلة - انتهى . قال ابن حجر: وهو مبنى على أن المراد في الآية هذه الليلة ، وهو وإن قال به جماعة من السلف إلا أن ظاهر القرآن بل صريحه يردده لإفادته في آية أنه نزل في رمضان ، وفي أخرى أنه نزل ليلة القدر ، ولا تخالف بينهما ، لأن ليلة القدر من جملة رمضان ، والمراد بهذا النزول نزوله من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في سماء الدنيا ، ثم نزل عليه عليه الصلاة والسلام متفرقا بحسب الحاجة والوقائع . وإذا ثبت أن هذا النزول ليلة القدر ثبت أن الليلة التي يفرق فيها كل أمر حكيم في الآية هي ليلة القدر لا ليلة النصف من شعبان . ولا نزاع في أن ليلة نصف شعبان يقع فيها فرق ، كما صرح به الحديث ، وإنما النزاع في أنها المرادة من الآية . والصواب أنها ليست مرادة منها . وحينئذ يستفاد من الحديث والآية وقوع ذلك الفرق في كل من الليلتين لإعلاماً بمزيد شرفهما - انتهى . قال القاري : ويحتمل أن يقع الفرق في إحداها إجمالاً ، وفي الأخرى تفصيلاً ، أو تخص إحداها بالأمور الدنيوية ، والأخرى بالأمور الآخروية وغـير ذلك من الاحتمالات العقلية - انتهى . قلت : ذهب الجمهور إلى أن المراد من ليلة مباركة في قوله تعالى : ﴿إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منذرين فيها يفرق كل أمر حكيم - ٤٤ : ٣﴾ هي ليلة القدر لا ليلة نصف شعبان . وقولهم هو الحق والصواب . قال الحافظ ابن كثير : من قال إنها ليلة النصف من شعبان فقد أبعـد ، فإن نص القرآن أنها في رمضان - انتهى . وقال العلامة الشوكاني في فتح القدير (ج ٤ ص ٥٥٤) : والحق ما ذهب إليه الجمهور من أن هذه الليلة المباركة هي ليلة القدر لا ليلة النصف من شعبان ، لأن الله سبحانه أجملها ههنا وبينها في سورة البقرة بقوله : ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن - ١٨٥ : ٢﴾ ، وبقوله في سورة القدر : ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ فلم يبق بعد هذا البيان الواضح ما يوجب الخلاف ، ولا ما يقتضى الاشتباه - انتهى . (ما من أحد) من زائدة لتأكيد الاستغراق (يدخل الجنة) أى أولاً وآخرأ بدلالة الإطلاق (إلا برحمة الله تعالى) لا يعارضه قوله تعالى : ﴿وتلك الجنة التي أوردتموها بما كنتم تعملون - ٧٢ : ٤٣﴾ لأن العمل سبب صورى ، وسببه الحقيقي هو رحمة الله لا غير ، على أنه من جملة الرحمة بالعبد ، فلم يدخل إلا بمحض الرحمة على كل تقدير . وقيل : دخولها بالرحمة ، وتفاوت الدرجات بتفاوت الطاعات ، والخلود بالنيات وقد بسط الحافظ الكلام في توجيه الآية المذكورة والجواب عنها في الفتح في شرح حديث أبي هريرة : لن ينجى أحدكم عمله . قالوا : ولا أنت يا رسول الله؟ قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته (ثلاثاً) أى قال هذا القول ثلاث مرات للتأكيد (قلت) هذا رجوع إلى الأصل في الكلام أن يكون باللفظ لا بالمعنى (ولا أنت يا رسول الله) أى ما تدخل الجنة إلا برحمته تعالى مع كمال

فوضع يده على هامته فقال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه برحمته يقولها ثلاث مرات. رواه البيهقي في الدعوات الكبير.

١٣١٤ - (١٢) وعن أبي موسى الأشعري، عن رسول الله ﷺ، قال: إن الله تعالى ليطلع في ليلة النصف من شعبان، فيغفر لجميع خلقه الا لمشرك أو مشاحن. رواه ابن ماجه.

مررتك في العلم والعمل (فوضع يده على هامته) بتخفيف الميم أى رأسه. قال الطيبي: في وضع اليد على الرأس، والله أعلم، إشارة إلى افتقاره كل الافتقار إلى استئزال رحمة الله تعالى وشمول السترن رأسه إلى قدمه (ولا أنا) أى ولا أدخلها أنا في زمان من الأزمنة (إلا أن يتغمدني الله) أى إلا وقت أن يسترن ويحيط بي من جميع جهاتي، مأخوذ من الغمد وهو غلاف السيف (منه) أى من عنده وفضله وكرمه (برحمته) لا يعلم وعمل منى مع أنهما لا يتصوران من غير جهة هنيئة (يقولها) أى هذه الجمل وهي. ولا أنا الخ (ثلاث مرات) طبق الأول في التأكيد (رواه البيهقي في الدعوات الكبير) لم أقف على سنده ولا على من أخرجه غيره، فالله أعلم، كيف حاله، نعم ورد في رفع الأعمال في شعبان ما رواه النسائي وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال: قلت: لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم من شعبان. قال: ذاك شهر يغفل عنه الناس بين رجب ومضر، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين، وأحب أن يرفع عملي، وأنا صائم. وفي كتابة الموت في شعبان ما روى أبو يعلى عن عائشة بسند حسن أن النبي ﷺ كان يصوم شعبان كله قالت: قلت: يا رسول الله! أحب الشهور إليك أن تصومه شعبان؟ قال: إن الله يكتب فيه على كل نفس ميتة تلك السنة، فأحب أن يأتيني أجلى، وأنا صائم. وفي عدم دخول أحد الجنة بدون رحمة الله وحديث أبي هريرة الذي أشرنا إليه.

١٣١٤ - قوله (إن الله تعالى ليطلع) بتشديد الطاء أى يتجلى على خلقه بمظهر الرحمة العامة والإكرام الواسع، قاله ابن حجر. وقال الطيبي: بمعنى ينزل وقد مر وقيل: أى ينظر نظر الرحمة السابقة والمغفرة البالغة (إلا لمشرك) أى كافر بأى نوع من الكفر، فإن الله لا يغفر أن يشرك به (أو) للتنويع (مشاحن) أى مباحض ومعاد لمسلم من غير سبب ديني من الشحناء، وهي العداوة والبغضاء. قال الأوزاعي: أراد به صاحب البدعة المفارق لجماعة الأمة. وقال الطيبي: لعل المراد ذم البغضة التي تقع بين المسلمين من قبل النفس الأمارة بالسوء لا للدين، فلا يأمن أحدهم أذى صاحبه من يده ولسانه، لأن ذلك يؤدي إلى القتل، وربما ينتهي إلى الكفر إذ كثير ما يحمل على استباحة دم العدو وماله، ومن ثم قرن المشاحن في الرواية الأخرى بقاتل النفس (رواه ابن ماجه) في أواخر الصلاة من طريق الوليد عن ابن لهيعة عن الضحاك بن أيمن عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب عن

.....

أبي موسى الأشعري . قال في الزوائد: إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة ، وتدليس الوليد بن مسلم - انتهى . قلت : ولجهالة الضحاك بن أيمن الكلبي ، وللاقتطاع في الاسناد . قال في تهذيب التهذيب (ج ٤ ص ٤٤٣) في ترجمة الضحاك بن أيمن بعد ذكر الطريق المذكور : وهو حديث مخلف في إسناده . قال الحافظ : قرأت بخط الذهبي : لا يدرى من هو . وقال السندي : ابن عرزب لم يلق أباً موسى ، قاله المنذرى ، كذا بخطه . وروى ابن ماجه أيضاً نحوه من طريق النضر بن عبد الجبار ثنا ابن لهيعة عن الزبير بن سليم عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب عن أبيه عن أبي موسى . والزبير بن سليم وعبد الرحمن بن عرزب مجهولان ، فالحديث ضعيف بطريقه ، لكن له شواهد روى بعضها بإسناد حسن . فمنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد أشار إليه المصنف . ومنها حديث معاذ ابن جبل رواه الطبراني في الأوسط وابن حبان في صحيحه والبيهقي . قال الزرقاني في شرح المواهب بعد عزوه إلى صحيح ابن حبان : فيه رد على قول ابن دحية : لم يصح في ليلة نصف شعبان شيء ، إلا أن يريد نفي الصحة الاصطلاحية ، فإن حديث معاذ هذا حسن لا صحيح - انتهى . وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٨ ص ٦٥) إلى الطبراني في الكبير والأوسط ، وقال رجاله ثقات . ومنها حديث أبي بكر الصديق رواه البزار والبيهقي . قال المنذرى : بإسناد لا بأس به . وقال الهيثمي : فيه عبد الملك بن عبد الملك ، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يضعفه ، وبقية رجاله ثقات . قلت : ذكر عبد الملك هذا الذهبي في الميزان (ج ٢ ص ١٥١) قال : عبد الملك ابن عبد الملك عن مصعب بن أبي ذئب عن القاسم قال البخاري في حديثه : نظر ، يريد حديث عمرو بن الحارث عن عبد الملك أنه حدثه عن المصعب بن أبي ذئب عن القاسم بن محمد عن أبيه أو عمه عن جده عن رسول الله ﷺ ينزل الله ليلة النصف من شعبان إلى سماء الدنيا - الحديث . وقيل : إن مصعباً جده . وقال ابن حبان وغيره : لا يتابع على حديثه . قال الحافظ في اللسان (ج ٤ ص ٦٧) : قال ابن عدي : هو معروف بهذا الحديث ، ولا يروى عنه غير عمرو بن الحارث ، وهو حديث منكر بهذا الاسناد . ومنها حديث أبي هريرة ، رواه البزار . قال الهيثمي : وفيه هشام بن عبد الرحمن ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات . ومنها حديث عوف بن مالك ، رواه البزار أيضاً ، وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وابن لهيعة . وقد تقدم الكلام فيهما ، وبقية رجاله ثقات . ومنها حديث مكحول عن كثير بن مرة (التابعي) ، رواه البيهقي ، وقال : هذا مرسل جيد . ومنها حديث مكحول عن أبي ثعلبة رواه الطبراني والبيهقي . قال البيهقي : وهو أيضاً بين مكحول وأبي ثعلبة مرسل جيد ، يعني لأنه لم يدرك مكحول أباً ثعلبة الحنفي الصحابي ، وعزاه الهيثمي إلى الطبراني ، وقال فيه الأحوص بن حكيم ، وهو ضعيف . ومنها حديث العلاء بن الحارث عن عائشة ، رواه البيهقي أيضاً ، وقال : هذا مرسل جيد . ويحتمل أن يكون العلاء أخذه من مكحول كذا في الترغيب . وهذه الأحاديث كلها تدل على عظم خطر ليلة نصف شعبان وجلالة

١٣١٥ - (١٣) ررواه أحمد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي روايته:

شأنها، وقدرها، وأنها ليست كالليالي الأخر، فلا ينبغي أن يغفل عنها، بل يستحب إحياءها بالعبادة والدعاء والذكر والفكر. ويدل على ندب إحيائها حديث على الآتي لكنّه ضعيف جداً، كما ستعرف، وحديث معاذ بن جبل مرفوعاً من أحيا الليالي الخمس وجبت له الجنة ليلة التروية وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر وليلة النصف من شعبان، رواه الأصبهاني في ترغيبه، وهذا أيضاً ضعيف، لأن المنذري صدره بلفظة «روى»، وأهمّل الكلام عليه في آخره، وجعل هذا علامة للاسناد الضعيف. وأما إحياء هذه الليلة خاصة والاهتمام لذلك مع ترك بعض الصلوات الخمس أو جميعها، ومع عدم المبالاة بالواجبات الأخرى، كما هو حال عامة المسلمين في عصرنا هذا، فلا شك أنه أمر قبيح، كيف والاشتغال بالمندوب مع إهمال الفرائض ليس من الدين والرأى في شيء. وكذا الاهتمام بزيارة القبور فيها مع تركها جميع السنة ليس بشيء من السنة. فإن قلت: قد ورد في ذهابه ﷺ إلى البقيع في هذه الليلة حديثان: أحدهما حديث عائشة السابق في الفصل الثاني. والثاني حديث الذي ذكره المنذري في باب الترهيب من التهاجر نقلاً عن البيهقي. قلت: هذان الحديثان ضعيفان جداً: أما الأول فقد تقدم بيانه. وأما الثاني فقد صدره المنذري بلفظة «روى»، وأهمّل الكلام عليه في آخره، علا أنه لا دليل فيهما على تخصيص زيارة القبور بهذه الليلة، بل كان ذهابه ﷺ إلى البقيع على ما اعتاده في نوبة عائشة. كما يدل عليه ما روى مسلم عنها قالت: كان رسول الله ﷺ كلما كان ليلاً من رسول الله ﷺ يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين - الحديث. فهذا ظاهر في أن ذهابه إلى البقيع في نوبة عائشة كان عادة له مستمرة، وقد صادف ذلك في بعض الأعوام ليلة نصف شعبان، فذهب إليه على عادته من غير أن يهتم بذلك. وأما تقسيم أنواع الاطعمة على الفقراء في هذه الليلة خاصة، فلم يرو فيه حديث مرفوع ولا موقوف لا صحيح ولا ضعيف. وأما اعتقاد حضور أرواح الاموات في هذه الليلة، وتنظيف البيوت، وتطيين جدرانها لتكريمها، وزيادة السرج والقناديل على الحاجة فيها فهي من البدع والضلالات بلا شك. قال القاري: أول حدوث الوقيد من البرمكة، وكانوا عبدة النار. فلما أسدوا أدخلوا في الاسلام ما يمهون أنه من سنن الدين، ومقصودهم عبادة النيران حيث ركعوا وسجدوا مع المسلمين إلى تلك النيران، ولم يأت في الشرع استحباب زيادة الوقيد على الحاجة في موضع، وقد أنكر الطرطوسي الاجتماع ليلة الختم في التراويح، ونصب المنابريين أنه بدعة منكرة. وأما صوم يوم ليلة نصف شعبان، فسياق الكلام فيه في شرح حديث على الآتي.

١٣١٥ - قوله (ورواه أحمد) (ج ٢ ص ١٧٦) (عن عبد الله بن عمرو بن العاص) قال المنذري بإسناد

لين. قلت: في سنده ابن لهيعة. قال البيهقي (ج ٨ ص ٦٥): هولين الحديث، وبقيه رجاله وثقوا (وفي روايته)

الإثنين: مشاحن وقاتل نفس.

١٣١٦ - (١٤) وعن علي، قال: قال رسول الله ﷺ، إذا كانت ليلة النصف من شعبان، فقوموا ليلها، وصوموا يومها، فإن الله تعالى ينزل فيها لغروب الشمس إلى السماء الدنيا فيقول: ألا من مستغفر فأغفر له؟ ألا مسترزق فأرزقه؟ ألا مبتلى فأعافيه؟ ألا كذا ألا كذا؟ حتى يطلع الفجر.

أى رواية أحمد (الإثنين مشاحن) بالرفع أى هما مشاحن (وقاتل نفس) أى تعمدًا بغير حق. ويجوز جرهما على البدلية.

١٣١٦ - قوله (فقوموا ليلها) أى الليلة التى هى تلك الليلة، فالإضافة بيانية، وليست هى كالتى فى قوله: «وصوموا يومها»، وقال الطيبى: الظاهر أن يقال: فقوموا فيها، وإذا ذهب إلى وضع الظاهر موضع المصغر أن يقال ليلة النصف، فأنت الضمير اعتباراً للنصف، لأنها عين تلك الليلة - انتهى. قال القارى: وقد يقال: لعل المراد أن يقع القيام فى جميع ما يطلق عليه اسم الليل من أجزاء تلك الليلة، وهو أبلى من القيام فيها، وحسنه أيضاً مقابلة قوله (وصوموا يومها) أى فى نهار تلك الليلة بكسالة، ويعاضده قوله (فإن الله تعالى ينزل فيها) أى فى تلك الليلة (لغروب الشمس) أى أول وقت غروبها. وقال السندى: أى فى وقت غروبها أو مع غروبها متصلاً به (ألا) للتنبيه والعرض (من) زائدة لتأكيد الاستفراق، وحذفت ما بعده للاكتفاء، قاله القارى (مستغفر) يستغفر (فأغفر له) قال الطيبى: بالنصب على جواب العرض و«من» فى مستغفر زائدة بشهادة قرينه والتقدير ألا مستغفر فأغفر له (ألا مسترزق) بالرفع (فأرزقه) بالنصب (ألا مبتلى) أى مستغفر يطلب العافية، وهو مقدر لظهوره (فأعافيه) ولايشكل وجود كثير من المبتلين يسألون العافية ولا يحاسبون لعدم استجماعهم لشروط الدعاء (ألا كذا) من طالب عطاء فأعطيه (ألا كذا) من طالب دفع بلاء فأدفعه. والحديث يدل على تدب صوم يوم ليلة النصف من شعبان، لكنه ضعيف جداً كما ستعرف، والاباحة والندب من الأحكام الخمسة الشرعية، ولا يعمل بالضعيف فى الأحكام، كما تقرر فى موضعه، وأما فى الفضائل فيعمل به، لكن بشروط ثلاثة لا يوجد شىء منها ههنا، فإن هذا الحديث شديد الضعف، وليس هو بمندرج تحت أصل معمول به، ولا يعتد الاحتياط أحد ممن يعمل به، بل يمتنع بثبوته، كما هو الظاهر من حال من يصوم ذلك اليوم هذا. وقد استدل لذلك بالأحاديث التى فيها الندب إلى صيام أيام البيض. ولا يخفى بطلانه، فإن المطلوب هو استحباب صوم يوم واحد فقط أى الخامس عشر من شعبان خاصة، وأين هذا من الندب إلى صيام ثلاثة أيام أى البيض من كل شهر.

رواه ابن ماجه .

(٣٨) باب صلاة الضحى

وقد يستدل لذلك أيضاً بما روى الشيخان عن عمران بن حصين مرفوعاً في صيام سرر شعبان . وقد قيل في تفسير السرر : انه وسط الشهر . وفيه أن الجمهور على أن المراد بالسرر هنا آخر الشهر ، سميت بذلك لاستمرار القمر فيها ، وهى ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين . وبه فسر أبو عبيد ، وأختاره البخارى حيث بوب عليه . باب الصوم من آخر الشهر ، وهذا لمن كانت له عادة بصيام آخر كل شهر ، فإنه مستثنى من النهى عن تقديم رمضان يوم أو يومين وأمور بأن لا يترك ما كان اعتاده من ذلك . ولو سلمنا أن المراد به وسط الشهر لا آخره لا يثبت المطلوب ، لأن الحديث يدل حيثئذ على ندب صيام أيام البيض ، لأنها وسط الشهر . ويؤيده الأحاديث التى فيها الحض على صيام البيض . والحاصل أنه ليس فى صوم يوم ليلة النصف من شعبان حديث مرفوع صحيح أو حسن أو ضعيف خفيف الضعف ولا أثر قوى أو ضعيف (رواه ابن ماجه) فى أواخر الصلاة ، وسنده ضعيف جداً ، لأن فيه أبا بكر بن عبد الله بن محمد بن أبى سبرة القرشى العامرى المدنى ، وقد ينسب إلى جده . قال فى التقریب : رموه بالوضع . قلت : ضعفه ابن معين وابن المدينى والجوزجاني والبخارى . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال البخارى وابن المدينى : مرة منكر الحديث . وقال عبد الله وصالح ابنا أحمد عن أبيهما قال كان أبو بكر بن أبى سبرة يضع الحديث ، ويكذب . وقال ابن عدى : هو فى جملة من يضع الحديث . وقال ابن حبان والحاكم أبو عبد الله : يروى الموضوعات عن الثقات ، زاد ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به . كذا فى تهذيب التهذيب .

(باب صلاة الضحى) قال العيني فى شرح البخارى : الضحى بالضم والقصر فوق الضحوة ، وهى ارتفاع الشمس أول النهار . والضحاء بالفتح والمد هو إذا علت الشمس إلى ربع السماء فما بعده - انتهى . وقال المجد فى القاموس : الضحوة والضحوة (كلاهما بفتح المعجمة وسكون المهملة) والضحية كعشية ارتفاع النهار . والضحي فويقه . والضحاء بالمد إذا كرب انتصاف النهار - انتهى مختصراً . قال القارى : قيل : التقدير صلاة وقت الضحى ، والظاهر أن إضافة الصلاة إلى الضحى بمعنى فى كصلاة الليل وصلاة النهار ، فلا حاجة إلى القول بحذف المضاف . وقيل : من باب إضافة المسبب إلى السبب كصلاة الظهر - انتهى . قيل : وقت الضحى عند مضي ربع اليوم إلى قبيل الزوال . وقيل : هذا وقته المتعارف . وأما وقته فوق صلاة الإِشراق . وقيل : الإِشراق أول الضحى . قال ابن العربى : هى كانت صلاة الأنبياء قبل محمد صلى الله عليه وسلم . قال تعالى مخبراً عن داود عليه السلام :

.....

﴿إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والإشراق - ٣٨ : ١٨﴾ وروى ابن أبي شيبة في المصنف ، والبيهقي في الشعب عن ابن عباس أنه سئل عن صلاة الضحى . قال : إنها في كتاب الله ، ولا يغوص عليها الأغواص ، ثم قرأ ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال - ٢٤ : ٣٦﴾ وروى أيضاً عنه قال لم يزل في نفسى من صلاة الضحى حتى قرأت ﴿إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والإشراق﴾ واختلاف العلماء في حكمها ، وقد جمع ابن القيم في زاد المعاد (ج ١ ص ٩٢ - ٩٧) الأقوال ، فبلغت ستة : **الأول** أنها مستحبة ، وأختلف في عددها قليل : أقلها ركعتان ، وأكثرها وأفضلها ثمان ، وهو مذهب الحنابلة والمالكية والشافعية في القول المعتمد عندهم ، وقيل : أكثرها ثلثا عشرة ركعة وأوسطها ثمان ، وهو أفضلها لثبوتها بفعله عليه السلام وقوله . وأما أكثرها فبقوله فقط ، وهو مذهب الحنفية والشافعية أيضاً في قول . قال الثوري في الروضة : أفضلها ثمان ، وأكثرها ثلثا عشرة . قال الحافظ : فرق بين الأكثر والأفضل ولا يتصور ذلك إلا فيمن صلى اثنتي عشرة بتسليمية واحدة ، فإنها تقع نقلاً مطلقاً عند من يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات فأما من فصل فإنه يكون صلى الضحى ، وما زاد على الثمان يكون له نقلاً مطلقاً ، فيكون صلاته اثنتي عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد . وقيل : أفضلها أربع ركعات لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك . وذهب قوم منهم أبو جعفر الطبري ، وبه جزم الحليمي والرويانى من الشافعية والبايجى من المالكية أنه لا حد لأكثرها . **الثاني** لا تشرع إلا بسبب ، واحتج له بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا بسبب ، واتفق وقوعها وقت الضحى . وتعددت الأسباب لحديث أم هانئ الآتى في صلاته يوم الفتح كان بسبب الفتح ، وإن سنة الفتح أن يصلى ثمان ركعات ، ونقله الطبري من فعل خالد بن الوليد لما فتح الخيرة ، وفي حديث عبد الله بن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى حين بشر برأس أبي جهل ، وهذه صلاة شكر كصلاة يوم الفتح ، وصلاته في بيت عتبان أجابة لسؤاله أن يصلى في بيته مكاناً يتخذه مصلى . فاتفق أنه جاءه وقت الضحى فاخضره الراوى فقال صلى في بيته الضحى ، وحديث عائشة لم يكن يصلى الضحى إلا أن يحجى من منية ، لأنه كان ينهى عن الطروق ليلاً ، فيقدم في أول النهار ، فيبدأ بالمسجد ، فيصلّى وقت الضحى . **الثالث** لا تستحب أصلاً ، وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها ، وكذلك ابن مسعود . **الرابع** يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها وهذه لإحدى الروایتين عن أحمد ، والحجة فيه حديث أبي سعيد الآتى في الفصل الثالث . وعن عكرمة كان ابن عباس يصلها عشراً ويدعها عشراً وقال الثوري عن منصور : كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها كالمكتوبة . **الخامس** تستحب صلاتها ، والمواظبة عليها في البيوت للأمن من خشية

.....

أن ترى حتماً. السادس أنها بدعة، صح ذلك عن ابن عمر. قلت: ورجح ابن القيم القول الثاني، وبسط الكلام على الأحاديث المثبتة لها. والراجح عندنا هو القول الأول أعني أنها مستحبة، وإليه ذهب الأئمة الأربعة وأتباعهم، لأن الأحاديث الواردة بإثباتها قد بلغت مبلغاً لا تقصر عن اقتضاء الاستحباب، وفيها الصحيح والحسن وما يقاربه، وقد جمع الحاكم الأحاديث في إثباتها في جزء مفرد عن نحو عشرين نفساً من الصحابة، وكذلك السيوطي صنف جزءاً في الأحاديث الواردة في إثباتها، وروى فيه عن جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلونها. قال الزبيدي في شرح الأحياء: ورد فيها أحاديث كثيرة صحيحة مشهورة، حتى قال ابن جرير الطبري: إنها بلغت حد التواتر - انتهى. وقال البيهقوري في شرح الشرائع: وبالجملة فقد قام الإجماع على استحبابها وفي شأنها أحاديث كثيرة. وأما احتجاج القائلين بأنها لا تشرع إلا لسبب بما ساف فبرده ويطلبه الأحاديث التي ذكرها المصنف في هذا الباب، والعيني في شرح البخاري، والشوكاني في النيل، وابن عبد البر في الاستذكار والتمهيد، والزبيدي في شرح الأحياء، والهيثمي في مجمع الزوائد. وأما ما روى عن ابن عمر أنه قال في الضحى إنها بدعة، فقد قال النووي: إنه محمول على أن صلاتها في المسجد والتظاهر بها، كما كانوا يفعلونها بدعة لا أن أصلها في البيوت مذموم. قيل: وهذا الاختلاف إنما هو في الصلاة التي تصلى عند مضي ربع اليوم إلى قبيل الزوال لا في التي تؤدي بعد خروج وقت الكراهة أول النهار وتسمى صلاة الاشراق. ثم إن صلاة الضحى وصلاة الاشراق واحدة أو ثنتان؟ فقيل: إنهما واحدة، وقتها من بعد خروج وقت الكراهة إلى قبيل الزوال. وقيل: صلاة الضحى غير صلاة الاشراق، فهما صلاتان، يؤدي الاشراق في الضحوة الصغرى، وصلاة الضحى في الضحوة الكبرى. ندب النبي صلى الله عليه وسلم إلى صلاة الاشراق في الأحاديث التي رغب فيها في الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، فيصل ركعتين: قال القاري في شرح حديث معاذ بن أنس الآتي: وهذه الصلاة تسمى صلاة الاشراق، وهي أول صلاة الضحى. قلت: ويدل عليه أيضاً الأحاديث التي فيها الترغيب في أربع ركعات من أول النهار، فإنها أوفق بصلاة الاشراق. ويدل عليه أيضاً حديث أبي ذر في الفصل الأول وما في معناه، فإن المناسب لأداء ما عليه من الحق أن يصلها أول النهار بعد خروج وقت الكراهة. قال القاري: التحقيق أن أول وقت الضحى إذا خرج وقت الكراهة، وآخره قبيل الزوال، وإن ما وقع في أوائله يسمى صلاة الاشراق أيضاً وما وقع بعد ذلك إلى آخره يختص باسم صلاة الضحى - انتهى بتصرف يسير: وقال في شرح الأحياء: أما وقتها أي الضحى فقد روى على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى ستاً في وقتين: الأول إذا أشرقت الشمس وارتفعت قيد رمح قام، فصل ركعتين، وهذه الصلاة المسماة بصلاة الاشراق عند مشائخنا. والثاني إذا انبسطت الشمس وكانت في ربع السماء، صلى أربعاً. قال العراقي: أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث علي كان

﴿ الفصل الأول ﴾

١٣١٧ - (١) عن أم هانئ، قالت: إن النبي ﷺ دخل بيتنا يوم فتح مكة، فاغتسل، وصلى ثمان ركعات لم أر صلاة قط أخف منها، غير أنه يتم الركوع والسجود. وقالت في رواية أخرى: وذلك ضحى.

الذي صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس من مطلعها قيد رمح أو رمحين كقدر صلاة العصر من مغربها صلى ركعتين، ثم أهل حتى إذا ارتفع الضحى صلى أربعاً لفظ النسائي. وقال الترمذي: حسن - انتهى. قلت: هذا الحديث ظاهر بل نص في التفريق بين صلاتي الاشراف والضحى والله أعلم.

١٣١٧ - قوله (عن أم هانئ) بهمزة بعد النون (دخل بيتنا يوم فتح مكة) في رمضان سنة ثمان من

الهجرة (فاغتسل) أى في بيتنا، كما هو ظاهر التعبير بالفاء المقتضية للترتيب والتعقيب، لكن في مسلم كالموطأ من طريق أبي مرة عنها أنها قالت: ذهبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو بأعلى مكة، فوجدته يغتسل. قال الحافظ: وجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه. ويؤيده ما رواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هانئ، وفيه أن أبا ذر ستره لما اغتسل. وفي رواية أبي مرة: أن فاطمة بنته هي التي سترته. ويحتمل أن يكون نزل في بيتها بأعلى مكة، وكانت هي في بيت آخر بمكة، فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصح القولان. وأما الستر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل، والآخر في أثناءه - انتهى. (وصلى ثمان) بالياء التحتية المفتوحة وللأصلي وأبي ذر ثمان باسقاط الياء. قاله القسطلاني (ركعات) زاد كريب عن أم هانئ - يسلم من كل ركعتين. أخرجه أبو داود وابن خزيمة، وفيه رد على من تمسك به في صلاتها موصولة سواء صلى ثمان ركعات أو أقل (فلم أر صلاة) أى ما رأيته صلى صلاة (قط) أى أبداً (أخف منها) يعنى من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم. وفي رواية: فما رأيته صلى صلاة قط أخف منها أى من هذه الثمان. وفي رواية لمسلم: لا أدري أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده كل ذلك متقارب واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى. وفيه نظر لاحتمال أن يكون السبب فيه الفراغ لمهمات الفتح لكثرة شغله به، وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم أنه صلى الضحى فطول فيها أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة (غير أنه) عليه الصلاة والسلام (يتم) أى كان يتم (الركوع والسجود) قالته دفعاً لتوهم من يفهم أنه نقص منهما حيث عبرت بأخف. وقال الطبري: نصب غير على الاستثناء، وفيه إشعار بالاعتناء بشأن الطمأنينة في الركوع والسجود، لأنه عليه الصلاة والسلام خفف سائر الأركان من القيام والقراءة والتشهد ولم يخفف من الطمأنينة في الركوع والسجود - انتهى. (وقالت) أى أم هانئ (وذلك ضحى) أى

متفق عليه .

١٣١٨ - (٢) وعن معاذة ، قالت : سألت عائشة : كم كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة الضحى ؟
قالت : أربع ركعات ويزيد ما شاء الله .

ما فعله صلى الله عليه وسلم صلاة ضحى أو ذلك الوقت وقت ضحى ، ويؤيد الأول ما يأتي من رواية أبي داود وابن عبد البر وغيرهما . والحديث استنبط منه سنية صلاة الضحى خلافا لمن قال ليس في حديث أم هانئ دلالة لذلك بل هو اخبار منها بوقت صلاته فقط وكانت سنة الفتح . قال السهيلي : هذه الصلاة تعرف عند العلماء بصلاة الفتح وكان الأمراء يصلونها إذا فتحوا بلدا صلاها خالد بن الوليد لما فتح الحيرة وصلاها سعد بن أبي وقاص حين افتتح المدائن في أيوان كسرى ، والأصل فيها صلاته صلى الله عليه وسلم يوم الفتح . وقيل : إنها كانت قضاء عما شغل عنه تلك الليلة من حربه فيها . وأجيب بأن الصواب صحة الاستدلال به لقولها في حديث أبي داود وغيره صلى سبحة الضحى والسبحة بالضم الصلاة و مسلم في الطهارة ثم صلى ثمان ركعات سبحة الضحى ، وفي التمهيد لابن عبد البر قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فعلى ثمان ركعات فقلت ما هذه الصلاة قالت هذه صلاة الضحى واستبدل بحديث الباب على أن أفضلها ثمان ركعات ، وهى أكثر ما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم وقد ورد ذلك من قوله أيضاً و ورد من فعله دون ذلك ركعتان وأربع وست ، وورد الزيادة على الثمان من قوله فقط ، ففي حديث أبي ذر مرفوعا قال إن صليت الضحى عشرا لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وإن صليتها اثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة . رواه البيهقي ، وقال : في اسناده نظر ، وضعفه النووي في شرح المذهب وفي ثنتي عشرة أعاديث أخرى يقوى بعضها بعضها ، وهى أكثر ما ورد في صلاة الضحى (متفق عليه) وأخرجه أيضاً مالك والترمذى وأبو داود والبيهقي (ج ٣ ص ٤٨) .

١٣١٨ - قوله (وعن معاذة) بضم الميم بنت عبد الله العدوية (كم كان رسول الله ﷺ) أى كم ركعة ، وهو مفعول مطلق لقوله (يصلى صلاة الضحى) وفي رواية ابن ماجه أكان النبي ﷺ يصلى الضحى ؟ قالت نعم (قالت أربع ركعات) روى الحاكم من طريق أبي الخير عن عقبة بن عامر قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلى الضحى بسورتها : ﴿ والشمس وضحاها ﴾ ﴿ والضحى ﴾ ومناسبة ذلك ظاهرة جدا (ويزيد) عطف على مقدر ، وهو مقول للقول أى يصلى أربع ركعات ويزيد (ما شاء الله) قال المظهر : أى يزيد من غير حصر ، ولكن لم ينقل أكثر من اثنتي عشرة ركعة . وقال الحافظ : قد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبري وبه جزم الحلبي والرويانى من الشافعية إلى أنه لا أحد لأكثرها ، وروى من طريق ابراهيم النخعي قال سأل رجل الأسود بن يزيد كم أصلى

رواه مسلم .

الضحى قال كم شئت ، ثم ذكر الحافظ حديث عائشة هذا وقال وهذا الإطلاق قد يحمل على التقييد ، فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة - انتهى . **وأعلم أنه قد جاء عن عائشة في صلاة الضحى أشياء مختلفة** فروى عنها أنه ﷺ صلاها من غير تقييد ، كما في حديث الباب ، وروى عنها أنها سئلت هل كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى ؟ قالت لا إلا أن يحى من مغيبه . أخرجه مسلم وروى عنها قالت ما رأيت رسول الله ﷺ يصلى سبحة الضحى قط ، وإنى لأسبحها . متفق عليه . ففي رواية الكتاب اثباتها مطلقا ، وفي الثالثة النفي مطلقا ، وفي الثانية الإثبات مقيدا وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب ابن عبد البر وجماعة إلى ترجيح الرواية الثالثة لاتفاق الشيخين عليها فتقدم على ما انفرد به مسلم وذهب بعضهم إلى ترجيح رواية الإثبات وقالوا إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدم الوقوع ، ويؤيد ذلك روايات من روى عنه من الصحابة الإثبات وذهب بعضهم إلى الجمع ، قال ابن حبان : قولها ما كان يصلى إلا أن يحى من مغيبه مخصوص بالمسجد ، وقولها كان يصلى أربعا ويزيد محمول على البيت ، وقولها ما رأيته يصلى سبحة الضحى المنق في صفة مخصوصة وجمع عياض بين هذا وبين الثانى أى قولها كان يصلى أربعا بأن المنق في الثالث أى في قولها ما رأيته يصلى الرؤية بنفسها ، وفي الثانى اخبار الصلاة برواية غيرها فأخبرت في الإنكار عن مشاهدتها ، وفي الإثبات عن غيرها . وقال المنذرى : يحتمل أنها أخبرت في الإنكار عن رؤيتها ومشاهدتها ، وفي الآخر بغير المشاهدة إما من خبره عليه السلام أو خبر غيره عنه وجمع الباجى بأن النفي في قولها ما رأيته يصلى مقيد بدون السبب والإثبات في قولها كان يصلى أربعا مقيد بالسبب ، وهو المحى من السفر وإن لم يذكر فيها ، كما بينه قولها لا إلا أن يحى من مغيبه **وقيل** في الجمع أيضا يحتمل أن يكون أفت صلاة الضحى الممهودة حينئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص في وقت مخصوص وأنه ﷺ كان يصليها إذا قدم من سفولا بعدد مخصوص ولا يغيره ، كما قالت يصلى أربعا ويزيد ما شاء الله . قال المنذرى : وقد يكون .. الإنكار إنما هو لصلاة الضحى الممهودة عند الناس على الذى اختاره جماعة من السلف من صلاتها ثمان ركعات وأنه كان يصليها أربعا . ويزيد ما شاء فيصلحها مرة أربعا ومرة ستا ومرة ثمانية ، وأقلها ركعتان **وقيل** النفي محمول على صلاة الإشراف ، فإنها ما رأيته ﷺ يصليها قط ، لأنه كان يصليها في المسجد إذا خرج وقت الكراهة ، وقولها لا إلا أن يحى من مغيبه ، وقولها كان يصلى أربعا محمول على صلاة الضحى . والنفي المقيد بغير المحى من مغيبه محمول على المسجد والإثبات مطلقا على البيت ، والله أعلم (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحمد وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ٤٧) وأخرجه أبو يعلى من طريق عمرة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى أربع ركعات لا يفصل بينهن بكلام .

١٣١٩ - (٣) وعن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليل صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهى عن المنكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى.

١٣١٩ - قوله (يصبح على كل سلامى) بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم. قال النووي: أصله عظام الأصابع وسائر الكف، ثم استعمل في جميع عظام البدن ومفاصله، ويدل على ذلك ما في صحيح مسلم من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: خلق الإنسان على ستين وثلاثمائة مفصل على كل مفصل صدقة - انتهى. وفي النهاية: السلامى جمع سلامية، وهى الأتمة من أنامل الأصابع. وقيل: واحد وجهه سواء ويجمع على سلاميات، وهى التى بين كل مفصلين من أصابع الإنسان (من أحدكم صدقة) قال الطيبي: اسم يصبح. أما صدقة أى تصبح الصدقة وأحبة على كل سلامى. وأما من أحدكم على تجويز زيادة من، والظرف خبره، وصدقة فاعل الظرف أى يصبح أحدكم واجبا على كل مفصل منه صدقة. وأما ضمير الشأن والجملة الإسمية بعدها مفسرة له. قال عياض: يعنى أن كل عظم من عظام ابن آدم وكل مفصل من مفاصله يصبح سليما عن الآفات باقيا على الهيئة التى تتم بها منافعه فعليه صدقة شكرا من صوره ووقاه عما يغيره ويؤذيه (فكل تسبيحة صدقة) قال الطيبي: الفاء تفصيلية ترك تعديد كل واحد من المفاصل للاستغناء بذكر تعديد ما ذكر من التسبيح وغيره - انتهى. أولان تعديد المفاصل يجر إلى الإطالة، وفي تركه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها - ١٤: ٣٤﴾ والمقصود ما به القيام بشكرها على أن جعل له ما يكون به متمكنا من الحركات والسكنات وليس الصدقة بالمال فقط بل كل خير صدقة (وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وكل تكبيرة صدقة) وكذا سائر الأذكار وباقي العبادات صدقات على نفس الذاك (وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة) لأن منفعتها راجعة إليه وإلى غيره من المسلمين، وفي ترك ذكر الصدقة الحقيقية تسلية للفقراء والمحتاجين عن الخيرات المالية (ويجزئ) قال النووي: ضبطناه بالضم أى ضم الياء من الاجزاء، وبالفتح من جزى يجزى أى يكفى (من ذلك) هى بمعنى عن أى يكفى عما ذكرنا وجب على السلامى من الصدقات (ركعتان) لأن الصلاة عمل بجميع أعضاء البدن فيقوم كل عضو بشكره، ولاشتمال الصلاة على الصدقات المذكورة وغيرها، فإن فيها أمرا للنفس بالخير ونهيا لها عن ترك الشكر، وإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر (يركعهما من الضحى) أى من صلاة الضحى، أوفى وقت الضحى. والحديث يدل على عظم فضل صلاة الضحى وكبر موقعها وتأكد مشروعيتها، وأن ركعتيها تجزيان عن ثلاثمائة وستين صدقة، وما كان كذلك فهو حقيق بالمواظبة والمداومة، ويدل أيضا على مشروعية الاستكثار من التسبيح والتحميد والتهليل والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وسائر أنواع الطاعات والقربات ليستقط بفعل ذلك ما على الإنسان من الصدقات اللازمة في كل يوم

رواه مسلم .

١٣٢٠ - (٤) وعن زيد بن أرقم ، أنه رأى قوما يصلون من الضحى ، فقال : لقد علموا أن الصلاة في غير هذه الساعة أفضل ، إن رسول الله ﷺ قال : صلاة الأوابين حين ترمض الفصال .

(رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود والبيهقي (ج ٣ ص ٤٧) .

١٣٢٠ - قوله (رأى قوما يصلون) أى فى مسجد قباء ، كما فى رواية البيهقي (من الضحى) أى بعد طلوع الشمس وارتفاعها شيئا يسيرا . وفى رواية للبيهقي : رأى ناسا جلوسا إلى قاص فلما طلعت الشمس ابتدروا السوارى يصلون . قال الطيبي : « من » زائدة أى يصلون صلاة الضحى ، ويجوز أن تكون تبعيضية ، وعليه ينطبق قوله (لقد علموا أن الصلاة فى غير هذه الساعة أفضل) أنكر عليهم إيقاع صلاتهم فى بعض وقت الضحى أى أوله ولم يصبروا إلى الوقت المختار أى كيف يصلون مع علمهم بأن الصلاة فى غير هذا الوقت أفضل ، ويجوز أن تكون ابتدائية أى صلاة مبتدأة من أول الوقت ، ويكون المعنى إنكار انشاء الصلاة فى أول وقت الضحى (إن رسول الله ﷺ) بكسر الهمزة استئناف بيان ، ويجوز فتحها للعللة (قال) وفى رواية : خرج رسول الله ﷺ على أهل قباء ، وهم يصلون فقال (صلاة الأوابين) بتشديد الواو جمع أواب ، وهو الكثير الرجوع إلى الله تعالى بالتوبة عن الذنوب وبالإخلاص وفعل الخيرات من آب إذا رجع (حين ترمض) بفتح التاء الفوقية والميم من باب فرح أى تحترق من الرمضاء وهو شدة حرارة الأرض من وقوع الشمس على الرمل وغيره ، وذلك يكون عند ارتفاع الشمس وتأثيرها الحر (الفصال) بكسر الفاء جمع الفصيل ولد الناقة إذا فصل عن أمه ، يعنى تحترق أخفافها من شدة حر النهار . وقيل : لأن هذا الوقت زمان الاستراحة فاذا تركها ورجع إلى الله تعالى بالاشتغال بالصلاة استحق الثناء الجميل . قال ابن الملك : إنما أضاف الصلاة فى ذلك الوقت إلى الأوابين لميل النفس فيه إلى الدعة والاستراحة ، فالاشتغال فيه بالصلاة أوب من مراد النفس إلى مرضات الرب . وقال التوربشقي : إنما قال ﷺ هذا القول حين دخل مسجد قباء ووجد أهل قباء يصلون فى ذلك الوقت وإنما مدحهم بصلاتهم فى الوقت الموصوف ، لأنه وقت تركز فيه النفوس إلى الاستراحة وينتهي فيه أسباب الخلوه وصرف العناية إلى العبادة فيرد على قلوب الأوابين من الإنس بذكر الله وصفاء الوقت ولذاذة المناجاة ما يقطعهم عن كل مطلوب سواه . انتهى . والحديث يدل على أن المستحب فعل الضحى فى ذلك الوقت ، وقد توهم أن قول زيد بن أرقم أن الصلاة فى غير هذه الساعة أفضل يدل على نفي صلاة الضحى ، وليس الأمر كذلك بل مراده أن تأخير الضحى إلى ذلك الوقت أفضل . قلت : الأحاديث الواردة فى الضحى تتضمن صلاتين إحداهما ما يفعل بعد طلوع الشمس إذا خرج وقت

رواه مسلم .

﴿ الفصل الثاني ﴾

١٣٢١، ١٣٢٢ - (٦، ٥) عن أبي الدرداء، وأبي ذر قالاً: قال رسول الله ﷺ: عن الله تبارك وتعالى أنه قال: يا ابن آدم! اركع لى أربع ركعات من أول النهار، أكفك آخره. رواه الترمذى.

الكراهة وسمونها صلاة الاشراق وصلاة الضحوة الصغرى أيضاً والآخرى قبيل نصف النهار عند شدة الحر، وتسمى صلاة الضحوة الكبرى، وهذه هي المرادة في هذا الحديث، وجاء في الأحاديث اسم الضحى شاملاً لكل من الصلاتين (رواه مسلم) في باب صلاة الليل. وأخرجه أيضاً أحمد والبيهقي (ج ٣ ص ٣٩) وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعاً قال: لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أواب قال وهي صلاة الأوابين. أخرجه الحاكم (ج ١ ص ٣٤٤) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وأخرجه أيضاً الطبراني وابن خزيمة في صحيحه.

١٣٢١، ١٣٢٢ - قوله (عن الله) أى ناقلاً أو قاتلاً عن الله (تبارك) أى كثر خيره وبركته (وتعالى)

أى علا مجده وعظمته. وفي بعض نسخ الترمذى عن الله عز وجل (أنه) بفتح الهمزة (يا ابن آدم) وفي نسخ الترمذى الموجودة عندنا ابن آدم بدون حرف النداء (اركع) أى صل (لى) أى خالصاً لوجهى (أربع ركعات من أول النهار) قيل: المراد صلاة الضحى. وقيل: صلاة الاشراق. وقيل: سنة الصبح وفرضه، لأنه أول فرض النهار الشرعى. قلت: حمل الترمذى وأبو داود هذه الركعات على صلاة الضحى ولذا أخرجا هذا الحديث في باب صلاة الضحى. قال العراقى: وهذا الاختلاف ينبئ على أن النهار هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع الشمس؟ والمشهور الذى يدل عليه كلام جمهور أهل اللغة وعلماء الشريعة أنه من طلوع الفجر، قال: وعلى تقدير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراد بهذه الأربع ركعات بعد طلوع الشمس، لأن ذلك الوقت ماخرج عن كونه أول النهار، وهذا هو الظاهر من الحديث وعمل الناس، فيكون المراد بهذه الأربع ركعات صلاة الضحى - انتهى. وقال القارى: النهار في عرف الشرع من طلوع الصبح إلى المغرب غاية أنه يطلق على الضحوة وما قبلها أنه أول النهار، فمن تبعية في قوله من أول النهار (أكفك) أى مهابتك (آخره) أى إلى آخر النهار. قال الطيبي: أى أكفك شغلك وحوانجك وارفع عنك ما تكرهه بعد صلاتك إلى آخر النهار والمعنى فرغ بالك بعبادتي في أول النهار أفرغ بالك في آخره بقضاء حوائجك (رواه الترمذى) وقال حديث حسن غريب. قال المنذرى في تلخيص السنن: وفي استناده اسماعيل بن عياش، وفيه مقال، ومن الآئمة من يصحح حديثه عن الشاميين، وهذا الحديث شامى الاسناد، يعنى لأن اسماعيل بن عياش روى هذا الحديث

١٣٢٣ - (٧) ورواه أبو داود ، والدارمي ، عن نعيم بن همار الغطفاني ، وأحمد عنهم .

١٣٢٤ - (٨) وعن بريدة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : في الإنسان ثلثمائة وستون مفصلا ،

فعليه أن يتصدق عن كل مفصل منه بصدقة ،

عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان ، وهما حمصيان شاميان . وقال في الترغيب بعد نقل تحسين الترمذى : في إسناده إسماعيل بن عياش ، ولكنه إسناده شامى . ورواه أحمد (ج ٦ ص ٤٤٠ - ٤٥١) عن أبي الدرداء وحده ورواته كلهم ثقات .

١٣٢٣ - قوله (ورواه أبو داود والدارمي) وكذا أحمد (ج ٥ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧) والبيهقي (ج ٣ ص ٤٨) (عن نعيم) مصغراً ، صحابي ، له أحاديث (بن همار) بفتح الهاء وتشديد الميم وبالراء المهملة . وقد اختلف في اسم والد نعيم هذا ، فقيل : هكذا همار . وقيل : همار بفتح الهاء وتشديد الباء الموحدة . وقيل : همار بفتح الدال المهملة المشددة وآخره راء . وقيل : همار بيمين الأولى مشددة . وقيل : همار بفتح الحاء المعجمة وشدة الميم وبالراء . وقيل : همار بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم وآخره راء . وقيل : همار بكسر الحاء المهملة وخفة الميم . قال الحافظ في التقریب : ورجح الأكثر أن اسم أبيه همار . وقال في التهذيب : وصحح الترمذى وابن أبي داود وأبو القاسم البغوى وأبو حاتم بن حبان وأبو الحسن الدارقطنى وغيرهم : أن اسم أبيه همار . وقال الغلابى عن ابن معين : أهل الشام يقولون نعيم بن همار ، وهم أعلم به ، يعنى لانه غطفانى شامى (الغطفانى) منسوب إلى قبيلة غطفان بمركتين . ذكر ابن أبي داود أن نعيم بن همار من غطفان جذام . قال المنذرى : حديث نعيم بن همار قد اختلف الرواة فيه اختلافا كثيرا ، وقد جمعت طرقه في جزء مفرد - انتهى . (وأحمد عنهم) أى يروى أحمد عن الثلاثة المذكورين من الصحابة ، وفيه نظر لأنى لم أجده في المسند من رواية أبي ذر لا في مسند أبي الدرداء ولا في مسند أبي ذر اللهم إلا أن يكون ذكره في أثناء مسند صحابي آخر ، لكن قول المنذرى في الترغيب بعد نقل الحديث عن الترمذى من رواية أبي الدرداء وأبي ذر « ورواه أحمد عن أبي الدرداء وحده » يؤكدان قول المصنف « وأحمد عنهم » ، وهم الصواب أن يقول واحد عنها أى عن أبي الدرداء ونعيم بن همار ، وفي الباب عن غير واحد من الصحابة ، ذكرهم الشوكاني والهيثمي وغيرهما .

١٣٢٤ - قوله (مفصلا) بفتح الميم وكسر الصاد ، كجلس أحد مفاصل الأعضاء (فعليه) أى على

الإنسان (أن يتصدق عن كل مفصل منه بصدقة) و « على » هنا لتأكيد نذب التصديق لا بمعنى الوجوب الشرعى إذ لم يقل أحد بوجوب ركعتي الضحى وسائر الصدقات المذكورة ، وإن كانت الشكر على نعم الله تعالى لإجمالا

قالوا: ومن يطيق ذلك يا نبي الله؟ قال: النخاعة في المسجد تدفنها، والشئ تنجيه عن الطريق، فإن لم تجد، فركعتا الضحى تجزئك. رواه أبو داود.

١٣٢٥ - (٩) وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا من ذهب في الجنة. رواه الترمذی، وابن ماجه. وقال الترمذی: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وفصيلاً واجباً، قاله القارى: (ومن يطيق ذلك) أى أن يتصدق ثلاث مائة وستين صدقة، فكأنهم حملوا الصدقة على المتعارف من الخيرات المالية أى لا يطيق كل أحد ذلك، لأن أكثر الناس فقراء (قال) أى رسول الله ﷺ (النخاعة) بضم النون. قيل: هى النخامة. وقيل: النخاعة هى الخارجة من أسفل الحلق الخارجة من الصدر، كمنخرج الحاء. والنخامة هى الخارجة من مخرج النخاء النازلة من الدماغ (فى المسجد) أى النخاعة التى تكون فى المسجد (تدفنها) أى أيها المخاطب خطاباً عاماً، عدل عن صيغة الجمع لئلا يتوهم الاختصاص بالصحابة أى دفنها صدقة (والشئ) بالرفع أى المؤذى للدار من شوك أو حجر أو غيرها (تنجيها) بالتشديد أى تبعده (عن الطريق) أى تنجية ذلك صدقة، وكذا كل معروف صدقة. وقال الطيبي: الظاهر أن يقال من يدفع النخاعة فى المسجد، فعدل عنه إلى الخطاب العام اهتماماً بشأن هذه الخلال، وأن كل من شأنه أن يخاطب بخطاب ينبغى أن يهتم بها (فإن لم تجد) أى شيئاً مما يطلق عليه اسم الصدقة عرفاً أو شريعاً يبلغ عدد الثلاث مائة والستين (فركعتا الضحى) أى صلاته (تجزئك) أى تكفيك عن جميعها، وأفرد الخبر باعتبار المعنى أى فصلاة الضحى تجزئك. قال المناوى: وخصت الضحى بذلك لتمجدها للشكر، لأنها لم تشرع جالبة لغيرها بخلاف الرواتب (رواه أبو داود) فى أواخر الأدب، وسكت عنه وقال المنذرى: فى إسناده على بن الحسين بن واقد، وفيه مقال - انتهى. قلت: هو من رجال مقدمة صحيح مسلم، أخرج من طريقه كلام سفيان الثوري فى عباد بن كثير، وليس هو من رجال صحيحه. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان فى الثقات، وكان إسحاق بن راهويه سئء الرأي فيه لعلة الإرجاء، كذا فى التهذيب. وقال فى التقریب: أنه صدوق بهم. وقال الذهبي: صدوق، فالظاهر أن حديثه حسن. والحديث أخرجه أيضاً أحمد وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهم. قال المناوى: فى شرح الجامع الصغير إسناده حسن.

١٣٢٥ - قواه (من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة) هذا أكثر ما ورد من قوله فى عدد صلاة الضحى. قال العيني وغيره: لم يرد فى عدد صلاة الضحى أكثر من ذلك (رواه الترمذی وابن ماجه) واستغربه الترمذی،

١٣٢٦ - (١٠) وعن معاذ بن أنس الجهني، قال: قال رسول الله ﷺ: من قعد في مصلاه حين ينصرف من صلاة الصبح، حتى يسبح ركعتي الضحى، لا يقول إلا خيراً، غفر له خطاياہ وإن كانت أكثر من زبد البحر. رواه أبو داود.

﴿الفصل الثالث﴾

١٣٢٧ - (١١) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: من حافظ على شفعة الضحى، غفرت له ذنوبه

كما نقله المصنف، وذكره النووي في الأحاديث الضعيفة قاله ميرك. وقال الحافظ في الفتح: قال النووي: في شرح المذهب: فيه (أى في فضل صلاة الضحى ثنتي عشرة ركعة) حديث ضعيف، كأنه يشير إلى حديث أنس (يعنى الذى نحن بصدد شرحه) لكن إذا ضم إليه حديث أبى ذر عند البزار، وحديث أبى الدرداء عند الطبرانى (وفى إسنادهما ضعف) قوى وصلاح للاحتجاج به، وقال فيه أيضاً أن حديث أنس ليس فى إسناده من أطلق عليه الضعف، وبه يندفع تضعيف النووي له، ولكنه تابعه الحافظ فى التلخيص (ص ١١٨) حيث قال بعد ذكر الحديث وإسناده ضعيف.

١٣٢٦ - قوله (الجهني) بضم الجيم وفتح الهاء، منسوب إلى قبيلة جهنية مصفراً (من قعد) أى استمر (في مصلاه) من المسجد مشغلاً بذكر الله (حين ينصرف) أى يفرغ (حتى يسبح) أى إلى أن يصلى (ركعتي الضحى) أى بعد طلوع الشمس وإرتفاعهما (لا يقول) أى فيما بينهما (إلا خيراً) يعنى يستمر على الذكر فى ذلك الوقت ولا يتكلم بسوء. وقال القارى: هو ما يترتب عليه الثواب واكتفى بالقول عن الفعل (غفر له خطاياہ) أى الصغائر، ويحتمل الكبائر، قاله القارى (وإن كانت أكثر من زبد البحر) الزبد بفتحين ما يعلو الماء ونحوه من الرغوة. والحديث من أدلة فضل صلاة الاشراق، لأنها أقرب النوافل بعد صلاة الصبح. وقد تقدم أن الضحى يطلق على صلاة الاشراق أيضاً (رواه أبو داود) من طريق زبان بن فائد عن سهل بن معاذ، وقد سكت عنه أبو داود. وقال المنذرى: سهل بن معاذ ضعيف، والراوى عنه زبان بن فائد ضعيف أيضاً. وقال العراقى: إسناده ضعيف. وأخرجه البيهقى من طريق أبى داود. (ج ٣ ص ٤٩).

١٣٢٧ - قوله (من حافظ على شفعة الضحى) أى داوم عليها أو أداها على وجهها ولومرة، والمراد بشفعة الضحى ركعتا الضحى. قال الجزرى فى النهاية: من الشفع الزوج، ويروى بالفتح والضم، كالغرفة والغرفة،

وإن كانت مثل زبد البحر. رواه أحمد، والترمذى، وابن ماجه.

١٣٢٨ - (١٢) وعن عائشة، أنها كانت تصلى الضحى ثمانى ركعات، ثم تقول: لو نشر لى أبواى ما تركتهما.

ولما سماها شفعة، لأنها أكثر من واحدة. قال القتيبي: الشفع الزوج، ولم أسمع به مؤثراً إلا ههنا، وأحسبه ذهب بتأنيته إلى الفعل الواحدة أو إلى الصلاة - انتهى. وقال العراقي: المشهور فى الرواية ضم الشين (وإن كانت مثل زبد البحر) ما يعلو على وجهه عند هيجانه، مبالغة فى الكثرة. قيل: إنما خص الكثرة بزبد البحر لاشتهاره بالكثرة عند المخاطبين. وقال ابن حجر: عبر هنا بمثل وفيما سبق بأكثر، لأن عمل ذلك أشق فكانت الزيادة به أحق. قال القارى: وفيه نظر، لأنه لا شبهة أن المواظبة المذكورة أقوى من مجرد القعود المسطور اللهم إلا أن تكون المداومة فيه أيضاً معتبرة، أو يضم إليه أداء الصلاة الفريضة - انتهى. (رواه أحمد والترمذى وابن ماجه) من طريق نَهَّاس ابن قَهْم عن شداد أبي عمار عن أبي هريرة، ونهاس ضعيف، وشداد ثقة، وفى سماعه من أبي هريرة خلاف. قال صالح بن محمد: شداد أبو عمار صدوق، لم يسمع من أبي هريرة، ولا من عوف بن مالك، كذا فى التهذيب.

١٣٢٨ - قوله (كانت تصلى الضحى ثمانى) بكسر النون وفتح الياء (ركعات) قال الباجى: يحتمل أنها تفعل ذلك بخبر منقول عن النبي ﷺ، كخبر أم هانئ، ولذا اقتصر على هذا العدد، ويحتمل أن هذا القدر هو الذى كان يمكنها المداومة عليه، قال وليست صلاة الضحى من الصلوات المحصورة بالعدد، فلا يزداد عليها ولا ينقص منها، ولكها من الرغائب التى يفعل الانسان منها ما أمكنه - انتهى. قال الزرقانى: هذا مختار الباجى والا فالذهب عندنا أن أكثرها ثمان، لأن ذلك أكثر ما ورد من فعله ﷺ - انتهى. وقال السيوطى: وهذا الذى قاله الباجى، هو الصواب المختار، فلم يرد فى شيء من الأحاديث ما يدل على حصرها فى عدد مخصوص (ثم تقول) بيانا لشدة الاهتمام وحثا على المحافظة والمداومة (لو نشر لى) بضم النون وكسر الشين المعجمة أى أحيى (أبواى) أبو بكر وأم رومان (ما تركتهما) أى ما تركت هذه اللذة بتلك اللذة. قال الطيبي: هو من باب التعليق على المحال العادى، ولذلك خصته بقولها لى أى لو فرض أحياءهما لى لم أتركها فكيف و أن ذلك محال عادة أى لا أدع هذه اللذة بتلك اللذة. وقال ابن حجر: معناه لو خصصت بأحياء أبوى الذى لا أذ منه من لذات الدنيا. وقيل: لى أتركى لذة فعلها فى مقابلة تلك اللذة ما تركت ذلك إثارة للذة الأخرى وإن دعا الطبع الجبلى إلى تقديم تلك اللذة الدنيوية، أو المعنى ما تركت هذه الصلاة اشتغالا بالترجيب بهما والقيام بخدمتهما، فهو كناية عن نهاية المواظبة وغاية المحافظة بحيث لا يمنعا قاطع عنها - انتهى. قلت: وفى الموطأ ما تركتهن أى بضمير الجمع يعنى

رواه مالك .

١٣٢٩ - (١٣) وعن أبي سعيد، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى حتى نقول: لا يدعها،

ويدعها حتى نقول: لا يصلها. رواه الترمذى .

١٣٣٠ - (١٤) وعن مورو العجلي، قال: قلت لابن عمر: تصلى الضحى؟ قال: لا. قلت: فعمراً؟

قال: لا. قلت: فأبو بكر؟ قال: لا. قلت: فآلبنى ﷺ؟ قال: لا إخاله .

هذه الركعات فإن لذتها أكثر من لذة أحياءهما (رواه مالك) عن زيد بن أسلم عن عائشة أم المؤمنين .

١٣٢٩ - قوله (حتى نقول) بالنون (لا يدعها) أى لا يتركها أبداً (و يدعها) أى أحيانا (حتى نقول

لا يصلها) وفى بعض نسخ الترمذى: لا يصلى بدون الضمير المنصوب وكان ذلك بحسب مقتضى الأوقات من العمل بالرخصة والعزيمة، كما يفعل فى صوم النفل . والحديث من أدلة القائلين بأن صلاة الضحى يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها بل يصلى أحيانا ويترك أحيانا كما كان عادته ﷺ من العمل بالرخصة والعزيمة ، وسيأتى شئ من الكلام فى ذلك فى شرح الحديث الآتى . وأما ما روى عنه ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه ، فضعيف . قال الحافظ فى الفتح: لم يثبت ذلك فى خبر صحيح (رواه الترمذى) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٣ ص ٢١ و ٣٦) ونسبه الحافظ فى الفتح للحاكم . قال الترمذى هذا حديث حسن غريب - انتهى . وفى سنده عطية بن سعيد بن جنادة العوفى الكوفى ، وهو صدوق ، يخطئ كثيراً ، وكان شيعياً مدلساً ، قاله الحافظ .

١٣٣٠ - قوله (وعن مورو) بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة ، ابن المشمرج بضم الميم

وفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الراء وبكسرهما وبالجم ، يكنى أبا المعتمر البصرى ، ثقة عابد ، من كبار الطبقة الوسطى من التابعين ، مات سنة (١٠٣) وقيل (١٠٥) وقيل (١٠٨) (العجلي) بكسر العين المهملة وسكون الجيم نسبة إلى عجل قبيلة (تصلى الضحى) بحذف أداة الاستفهام . وفى البخارى: أتصلى بآياتها (قال) ابن عمر (لا) أصلها قال (قلت) له (فعمراً) كان يصلها (قال لا) أى لم يصلها (قلت فأبو بكر) كان يصلها (قال لا) أى لم يصلها ، والفاء لاترقى من الأدنى إلى الأعلى (قلت فآلبنى ﷺ) كان يصلها (قال لا إخاله) برفع اللام وكسر الهمزة فى الأشهر الأوضح . وقد تفتح والخاء معجمة أى لا أظنه عليه الصلاة والسلام صلاها ، وكان سبب توقف ابن عمر فى ذلك أنه بلغه عن غيره أنه صلاها ، ولم يثق بذلك عن ذكره ، نعم جاء عنه الجزم بكونها محدثة من رواية سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد عنه ، وروى البخارى فى أول

رواه البخارى .

(٣٩) باب التطوع

﴿ الفصل الأول ﴾

١٣٣١ - (١) عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ لبلال عند صلاة الفجر : يا بلال ! حدثني بأرجى عمل عملته

أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فاذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الضحى فسألناه عن صلاتهم فقال بدعة ، وروى سعيد بن منصور أن ابن عمر كان لا يصل الضحى إلا أن يأتي قباء ، وهذا يحتمل أن يريد به صلاة تحية المسجد في وقت الضحى لا صلاة الضحى ، ويحتمل أن يكون ينويهما معا ، كما قيل في ما روى عنه أنه قال ما صليت الضحى منذ أسلمت إلا أن أطوف البيت أى فأصلى في ذلك الوقت لا على نية صلاة الضحى بل على نية الطواف ، ويحتمل أنه كان ينويهما معا . وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى ، لأن نفيه محمول على عدم رؤيته لا على عدم الوقوع في نفس الأمر أو الذى نفاه صفة مخصوصة ، كما تقدم نحوه في الكلام على حديث عائشة في الفصل الأول . قال عياض وغيره : إنما أنكر ابن عمر ملازمتها وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة لا أنها مخالفة للسنة . وقيل : لم يبلغ ابن عمر فعل النبي ﷺ وأمره بذلك (رواه البخارى) الحديث من أفراد البخارى . قال الحافظ : وليس لمورق المذكور في البخارى عن ابن عمر سوى هذا الحديث - انتهى . وأخرجه أيضا أحمد (ج ٢ ص ٢٣) .

(باب التطوع) أى سائر أنواع التطوع . مثل الصلوات الثابتة عن النبي ﷺ من صلاة الوضوء وصلاة الاستخارة والتوبة والحاجة ومنها صلاة التسبيح ، مأخوذ من الطوع والطاعة ، وهو الانقياد ، ويطلق التطوع على كل عبادة نافلة عما لم يفرض ولم يجب فعله على العبد ، والمتطوع على كل متفل بالخير أى الذى يأتي من الأعمال الصالحة زيادة على الفرائض والواجبات وأكثر إطلاق التطوع في الصلاة على غير سنن الرواتب ، وصيغة التفعل للبالغة من حيث أن العبد يفعله من غير أن يكلفه الشارع بذلك ، ويبالغ في الانقياد له بفعله .

١٣٣١ - قوله (لبلال) هو ابن رباح المؤذن (عند صلاة الفجر) أى في الوقت الذى كان ﷺ يقص فيه رؤياه ويعبر ما رآه غيره من أصحابه . قال الحافظ : في قوله عند صلاة الفجر إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام ، لأن عاداته ﷺ أنه كان يقص ما رآه ويعبر ما رآه أصحابه بعد صلاة الفجر ، كما وردت بذلك الأحاديث (حدثني) أى أخبرني (بأرجى عمل عملته) بلفظ أفعل التفضيل المبني من المفعول ، وهو سماعي مثل أشغل وأعذر

في الاسلام ، فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة . قال : ما عملت عملا أرجى عندي أني
لم أنظر طهورا في ساعة من ليل ولا نهار ،

أى أكثر مشغولية ومعدورية ، والعمل ليس برأج للثواب ، وإنما هو مرجو الثواب وأضيف إلى العمل ، لأنه
السبب الداعي إليه ، والمعنى أخبرني بما أنت أرجى من نفسك به من أعمالك . قال التوربشتي : سأله عن أوثق
أعماله وأحقها بالرجاء عنده و أضاف الرجاء الى العمل ، لأنه هو السبب الداعي الى الرجاء ، والمعنى انبشني عن
أعمالك بما أنت أشد رجاء فيه أى يكون رجاءك بشوابه أكثر (في الاسلام) زاد مسلم في روايته منفعة عندك
(فاني سمعت) أى الليلة ، كما في مسلم ، وفيه اشارة إلى أن ذلك وقع في المنام ، ويدل على ذلك أيضا أن الجنة
لا يدخلها أحد أى من غير الانبياء إلا بعد الموت وإن كان النبي ﷺ يدخلها يقظة كما وقع له في المعراج إلا أن بلالا
لم يدخل . وقال التوربشتي : هذا شيء كوشف به ﷺ من عالم الغيب في نومه أو يقظته . وقيل : هذا مبالغة في
دخول الجنة ، كأنه دخل في حال حياته ، قلت : حديث بريدة الآتي في الفصل الثاني ظاهر في كونه رآه دخل
الجنة ، ويؤيد كونه وقع في المنام ما روى البخارى في أول مناقب عمر من حديث جابر مرفوعا : رأيتني دخلت
الجنة فسمعت خشفة ، فقيل هذا بلال ورأيت قصرا بفنائها جارية ، فقيل هذا العمر - الحديث . وبعده من حديث
أبي هريرة مرفوعا بينا أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة تتوضا إلى جانب قصر ، فقيل هذا العمر - الحديث .
فعرف أن ذلك وقع في المنام ورؤيا الانبياء وحى ولذلك جزم النبي ﷺ له بذلك (دف نعليك) بفتح الدال
المهملة والفاء المشددة أى حسيسهما عند المشى فيهما . قال التوربشتي : أراه أخذ من ديف الطائر إذا أراد التهوض
قبل أن يستقل ، وأصله ضربه بجناحيه ، وفيه وهما جناها فيسمع لهما حسيس . وقال الخليل : دف الطائر اذا حرك
جناحيه ، وهو قائم على رجليه . وقال الحميدى : الدف الحركة الخفيفة والسير اللين . والمراد هنا الصوت اللين
الملائم الناشئ من السير ، و وقع في رواية مسلم خشف نعليك بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين وتخفيف الفاء .
قال أبو عبيد وغيره : الخشف الحركة الخفيفة (بين يدي في الجنة) ظرف للسماح ، وتقدم بلال بين يدي الرسول عليه
الصلاة والسلام في الجنة على عادته في اليقظة لا يستدعى أفضليته على العشرة المبشرة بالجنة فضلا عن رسول الله
ﷺ بل هو سبق خدمة ، كما يسبق العبد سيده ، وإنما أخبره عليه السلام بما رآه ليطيب قلبه باستحقاقه الجنة
ليداوم عليه ولاظهار رغبة السامعين وفيه اشارة إلى بقاء بلال على ما هو عليه في حال حياته واستمراره على قرب
منزله وذلك منقبة عظيمة لبلال (ما عملت عملا أرجى عندي أني) بفتح الهمزة . و « من » مقدرة قبلها صلة لأفعل
التفضيل ، وثبتت في رواية مسلم وللکشمهين أن بنون خفيفة بدل أني (لم أنظر طهورا) بضم الطاء زاد مسلم تاما
أى لم أتوضأ وضوءا (في ساعة من ليل ولا نهار) هذا لفظ مسلم وفي رواية البخارى في ساعة ليل أو نهار . قال

إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي. متفق عليه.

١٣٣٢ - (٢) وعن جابر، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور،

القسطاني: بغير تنوين ساعة على الإضافة، كما في بعض الأصول المقابل على اليونانية، ورأيت بها كذلك، وفي بعضها ساعة بالتثنية، وجر ليل على البدل، وهو الذي ضبطه به الحافظ ابن حجر والعيني ولم يتعرض لضبطه البرماوى، كالكرمانى، ونكر ساعة لإفادة العموم، فدل على جواز هذه الصلاة في الأوراق المكروهة وتعقب بأن الأخذ بعموم هذا ليس بأولى من الأخذ بعموم النهى عن الصلاة في الأوراق المكروهة وتعمقه ابن التين بأنه ليس فيه ما يقتضى الفورية فيحمل على تأخير الصلاة قليلا ليخرج وقت الكراهة وأنه كان يؤخر الطهور إلى آخر وقت الكراهة لتقع صلاته في غير وقت الكراهة ورد بأنه في حديث يريدة عند الترمذى وابن خزيمة في نحو هذه القصة ما أصابنى حدث قط إلا توضأت عندها، ولاحمد من حديثه إلا توضأت وصليت ركعتين، فدل على أنه يعقب الحدث بالوضوء والوضوء بالصلاة في أى وقت كان (إلا صليت) زاد الاسماعلى لربى (بذلك الطهور) بضم الطاء (ما كتب لي أن أصلي) أى ما قدر لي أعم من النوافل والفرائض، وكتب على صيغة المجهول. والجملة في موضع نصب، وأن أصلى في موضع رفع. قال ابن التين: إنما اعتقد بلال ذلك، لأنه علم من النبي ﷺ أن الصلاة أفضل الأعمال، وأن عمل السر أفضل من عمل الجهر. قال الحافظ. والذي يظهر أن المراد بالأعمال التى سأله عن أراجها الأعمال المتطوع بها وإلا فالمفروضة أفضل قطعا - انتهى. والحكمة في فضل الصلاة على هذا الوجه من وجهين: أحدهما أن الصلاة عقب الطهور أقرب إلى اليقين، منها إذا تباعدت لكثرة عوارض الحدث من حيث لا يشعر المكلف. ثانيهما ظهور أثر الطهور باستعماله في استباحة الصلاة وإظهار آثار الأسباب مؤكدا لها وتحقيق. وفي الحديث فضيلة الصلاة عقب الوضوء، وانها سنة، وسؤال الشيخ عن عمل تليذه ليحضره عليه ويرغبه فيه إن كان حسنا وإلا فينهاه (متفق عليه) أخرجه البخارى في باب فضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار قبل أبواب التطوع، ومسلم في الفضائل واللفظ للبخارى إلا قوله في ساعة من ليل ولا نهار فإنه لمسلم، ولفظ البخارى في ساعة ليل أو نهار، وسيأتى في حديث الترمذى أنه ذكر أمورا متعددة غير ذلك، فأما أن يكون ذكر الكل فحفظ بعض الرواة هذا وبعضهم ذاك أو تكون الواقعة مكررة فذكر هذا في مرة وذاك في أخرى.

١٣٣٢ - قوله (يعلمنا الاستخارة) أى صلاتها ودعائها، وهو استفعال من الخير ضد الشر، أو من

الخيرة بكسر أوله وفتح ثانيه بوزن العنبة، اسم من قولك: غار الله له، أى أعطاه ما هو خير له، واستخارا الله، طلب منه الخيرة، والمراد طلب خير الأمرين من الفعل والترك لمن أحدهما (في الأمور) أى التى تريد

كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة،

الاقدام عليها ما يعتنى بشأنها مثل السفر والنكاح والعمارة ونحوها لا كالأكل والشرب المعتاد ولا في ذر والاصبلى زيادة: كلها أى جليلها وحقيها، كثيرها وقليلها، فإن اللفظ يدل على العموم وأن المرأة لا يحتقر أمراً صغيره وعدم الاهتمام به، فيترك الاستخارة فيه قرب أمر يستخف بأمره، فيكون في الاقدام عليه ضرر عظيم أوفى تركه. قال ابن أبي جمرة: هو عام أريد به الخصوص، فإن الواجب والمستحب لا يستخار في فعلها، والحرام والمكروه لا يستخار في تركها، فأنحصر الأمر في المباح وفي المستحب إذا تعارض منه أمران أيهما يبدأ به ويقصر عليه. وقال الحافظ: وتدخل الاستخارة فيما عدا ذلك في الواجب والمستحب الخير، وفيما كان زمنه موسعاً (كما يعلمنا السورة من القرآن) أى يعتنى بشأن تعليمنا الاستخارة لعظم نفعها وعمومها كما يعتنى بتعليمنا السورة، ففيه دليل على الاهتمام بأمر الاستخارة، وأنه متأكد مرغّب فيه. قال الطيبي: فيه إشارة إلى الاعتناء التام البالغ بهذا الدعاء وهذه الصلاة لجعلها تلوين للفريضة والقرآن (يقول) بيان لقوله: «يعلمنا الاستخارة» (إذا هم أحدكم بالأمر) أى أراحه، كما في حديث ابن مسعود عند الطبرانى والحاكم. والأمر يعم المباح، وما يكون عبادة إلا أن الاستخارة في العبادة بالنسبة إلى إيقاعها في وقت معين، وإلا فهي خير، ويستثنى ما يتعين إيقاعها في وقت معين، إذ لا يتصور فيه الترك. قال القسطلانى: أى قصد أمراً مما لا يعلم وجه الصواب فيه. أما ما هو معروف خيره كالعبادات وصنائع المعروف فلا، نعم قد يفعل ذلك لأجل وقتها المخصوص كالحج في هذه السنة لاحتمال عدو أو قننة ونحوها (فليركع) أى ليصل في غير وقت الكراهة عند الأكثرين، وهو أمر نذير يدل عليه الأحاديث الدالة على عدم وجوب صلاة زائدة على الخمس من قوله: «هل على غيرها»، قال: لا إلا أن تطوع، وغير ذلك (ركعتين) بنية الاستخارة، وهما أقل ما يحصل به المقصود. وهل يجزئ في ذلك إذا صلى أربعاً بتسليمه؟ يحتمل أن يقال يجزئ ذلك لحديث أبي أيوب الأنصارى المروى في صحيح ابن حبان وغيره: «ثم صل ما كتب الله لك»، فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لا تضر (من غير الفريضة) فيه دليل على أنه لا تحصل سنة صلاة الاستخارة بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة لتقييد ذلك في النص بغير الفريضة. وأما السنن الراتبة وغيرها من النوافل المطلقة فقال العراقى: إن كان همه بالأمر قبل الشروع في الراتبة ونحوها، ثم صلى من غير نية الاستخارة، وبداله بعد الصلاة الايتان بدعاء الاستخارة، فالظاهر حصول ذلك - انتهى. والظاهر أنه لا يجزئ ذلك إلا إذا نوى تلك الصلاة بعينها، وصلاة الاستخارة معاً. وأفاد النووي أنه يقرأ في الركعتين ((الكافرون)) و((الإخلاص)) قال العراقى في شرح الترمذى: لم اقف على دليل ذلك، ولعله ألحقهما بركعتي الفجر والركعتين بعد المغرب، قال ولها مناسبة بالحال لما فيهما من الاخلاص والتوحيد، والمستخير محتاج لذلك، قال ومن المناسب أن يقرأ فيهما مثل قوله: ((وبريك يخلق ما يشاء

ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فانك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني، ومعاشي،

ويختار- ٢٨: ٦٨) الآية، وقوله: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة- ٣٣: ٣٦﴾ الآية (ثم ليقل) ندبا. وهذا ظاهر في تأخير الدعاء عن الصلاة، فلو دعا به في أثناء الصلاة احتتمل الاجزاء كما يشير اليه رواية أبي داود بلفظ: وليقل (اللهم إني أستخيرك) أى أطلب منك بيان ما هو خير لي (بعلمك) أى أسألك أن ترشدني إلى الخير فيما أريد بسبب أنك عالما (و استقدرك) أى أطلب منك أن تجعل لي قدرة عليه، أى تجعلني قادرا عليه إن كان فيه خير. ويحتتمل أن يكون المعنى أطلب منك أن تقدره لي، والمراد بالتقدير التيسير (بقدرتك) الباء فيه وفي قوله: « بعلمك، للتعليل، أى لأنك أعلم وأقدر، أو للاستعانة، كقوله: ﴿بسم الله مجربها ومرساها - ١١: ٤١﴾ أى أطلب منك الخير والقدرة مستعينا بعلمك وقدرتك، أو للاستعفاف كما في قوله: ﴿رب بما انعمت علي - ٢٨: ١٧﴾ أى بحق علمك وقدرتك الشاملين (وأسألك من فضلك العظيم) أى أسألك ذلك لأجل فضلك العظيم لا لاستحقاق لذلك ولا لوجوبه عليك، إذ كل عطائك فضل، ليس لاحد عليك، حق في نعمة ولا في شيء فكل ما تهب فهو زيادة مبتدأة من عندك لم يقابلها منا عوض فيها معنى ولا يقابلها فيما يستقبل (فإنك تقدر) بالقدرة الكاملة على كل شيء ممكن تعلقت به إرادتك (ولا أقدر) على شيء إلا بقدرتك وحولك وقوتك (وتعلم) بالعلم المحيط بجميع الأشياء خيرا وشرها كليها وجزئها ممكنها وغيرها (ولا أعلم) شيئا منها إلا بإعلامك (وأنت علام الغيوب) بضم الغين أى أنت كثير العلم بجميع المغيبيات، لأنك تعلم السر وأخفى فضلا عن الأمور الحاضرة والأشياء الظاهرة في الدنيا والآخرة. قال الحافظ في قوله: « فانك تقدر، إلخ. إشارة إلى أن العلم والقدرة لله وحده، وليس للعبد من ذلك إلا ما قدر الله له، وكأنه قال أنت يا رب تقدر قبل أن تخلق في القدرة، وعند ما تخلقها فتى، وبعد ما تخلقها (اللهم إن كنت تعلم) التردد راجع إلى عدم علم العبد بمتعلق علمه تعالى، إذ يستحيل أن يكون خيرا ولا يعلبه العلم الخير، وهذا ظاهر. قال الكرماني: الشك في أن العلم متعلق بالخير أو الشر لا في أصل العلم (إن هذا الأمر) زاد في رواية أبي داود. يسميه بعينه الذي يريد، وظهرها أن ينطق به. ويحتتمل أن يكتفى باستحضاره بقلبه عند الدعاء. وعلى الأول تكون التسمية في أثناء الدعاء عند ذكره بالكناية عنه في قوله: « إن هذا الأمر » (خير لي) أى أمر الذي أريده أصالح لي (في ديني) أى فيما يتعلق بديني (ومعاشي) أى حياتي. قال العيني: المعاش والمعيشة واحد يستعملان مصدرا

وعاقبة أمرى - أو قال: في عاجل أمرى وآجله - فاقدره لى، ويسره لى، ثم بارك لى فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى، ومعاشى، وعاقبة أمرى - أو قال: فى عاجل أمرى وآجله - فاصرفه عنى واصرفنى عنه،

واسما، وفى المحكم العيش الحياة عاش عيشا وعيشة ومعيشا ومعاشا، ثم قال المعيش والمعاش والعيشة ما يعاش به - انتهى. قال الحافظ: زاد أبو داود: ومعادى، وهو يؤيد أن المراد بالمعاش الحياة. ويحتمل أن يريد بالمعاش ما يعاش فيه، ولذلك وقع فى حديث ابن مسعود، فى بعض طرقه عند الطبرانى فى الأوسط: فى دينى ودنياى، وفى حديث أبى أيوب عند الطبرانى فى دنيائى وآخرى. زاد ابن حبان فى روايته: ودينى. وفى حديث أبى سعيد عند ابن حبان وأبى يعلى: فى دينى ومعيشتى - انتهى. (وعاقبة أمرى أو قال فى عاجل أمرى وآجله) قال الحافظ: هوشك من الراوى، واقتصر فى حديث أبى سعيد على عاقبة أمرى وكذا فى حديث ابن مسعود. وهو يؤيد أحد الاحتمالين فى أن العاجل والآجل مذكوران بدل الالفاظ الثلاثة، أو يدل الأخيرين فقط. وعلى هذا فقول الكرماني: لا يكون الداعى جازما بما قال رسول الله ﷺ إلا إن دعائلا ثلاث مرات: يقول: مرة فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى، ومرة فى عاجل أمرى وآجله، ومرة فى دينى وعاجل أمرى وآجله. قلت (قائله الحافظ) ولم يقع ذلك أى الشك فى حديث أبى أيوب وأبى هريرة أصلا - انتهى. وقال الطيبي: الظاهر أنه شك أى لاختيار، كما توهم بعضهم فى أن النبي ﷺ قال فى عاقبة أمرى، أو قال عاجل أمرى وآجله، واليه ذهب القوم حيث قالوا: هى على أربعة أقسام: خير فى دينه دون دنيائه، وهو مقصود الإيدال، وخير فى دنيائه فقط، وهو حظ حقير، وخير فى العاجل دون الآجل، وبالعكس، وهو أولى، والجمع (بين الأربعة) أفضل. ويحتمل أن يكون الشك فى أنه عليه السلام قال: فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى، أو قال بدل الالفاظ الثلاثة فى عاجل أمرى وآجله ولفظ فى المعادة فى قوله: «فى عاجل أمرى» ربما يؤكد هذا. وعاجل الأمر يشمل الدينى والدنيوى، والآجل يشملها، والعاقبة كذا فى المرقاة (فاقدره لى) بضم الدال وكسرها أى اجعله مقدورا لى أى ادخله تحت قدرتى. وقيل: اقض لى به، أو نجزه لى وهيشه، أو قدره لى أى يسره، فهو مجاز عن التيسير، فلا ينافى كون التقدير أزليا، ويكون قوله: (ويسره لى) عطفًا تفسيريا (ثم بارك لى فيه) أى ادمه وضاعفه (وإن كنت تعلم أن هذا الأمر) أى المذكور أو المضمّر، فاللام للمهد (شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى) أى معادى. قال السندى: ينبى أن يجعل الواو ههنا بمعنى أو بخلاف قوله: «خير لى فى كذا وكذا» فإن هناك على بابها، لأن المطلوب حين تيسره أن يكون خيرا من جميع الوجوه. وأما حين الصرف فبكنى أن يكون شرا من بعض الوجوه - انتهى (فاصرفه عنى واصرفنى عنه)

واقدر لي الخير حيث كان ، ثم أرضني به ، قال : ويسمى حاجته .

فلا تعلق بالي بطلبه . وفي دعاء بعض العارفين : اللهم لاتعب يدي في طلب ما لم تقدره لي ، ولم يكتف بقوله اصرفه عني ، لأنه قد يصرف الله عن المستخير ذلك الأمر ، ولا يصرف قلبه عنه ، بل يبقى متعلقاً متطلباً متشوقاً إلى حصوله ، فلا يطيب له خاطره ، فاذا صرف كل منهما عن الآخر كان ذلك أكمل ، ولذا قال في آخره (واقدر لي الخير) أي يسره علي واجعله مقدور الفعل (حيث كان) أي الخير . وفي حديث أبي سعيد : أينما كان لاحول ولا قوة إلا بالله (ثم أرضني به) بهمة قطع أي اجعلني راضياً به ، لأنه إذا قدر له الخير ولم يرض به ، كان منكدر العيش آنماً بعدم رضاه بما قدره الله له مع كونه خيراً له . وفي رواية : ثم رضني به بالتشديد من الرضية ، وهو جعل الشيء راضياً . وأرضيت ورضيت بالتشديد بمعنى (قال ويسمى حاجته) أي في أثناء الدعاء عند ذكرها بالكناية عنها في أوله : « إن كنت تعلم أن هذا الأمر » قال الطيبي : « ويسمى حاجته » إما حال من فاعل « يقل » أي فليقل هذا مسمياً حاجته ، أو عطف على « ليقل » على التأويل ، لأنه أي يسمى في معنى الأمر - انتهى . وفي الحديث دليل لأهل السنة أن الشر من تقدير الله على العبد ، لأنه لو كان يقدر على اختراعه لقدر على صرفه ولم يحتاج إلى طلب صرفه عنه . وفيه شفقة النبي ﷺ على أمته وتعليمهم جميع ما ينفعهم في دينهم ودنياهم . وفيه أن العبد لا يكون قادراً إلا مع الفعل لا قبله والله هو خالق العلم بالشيء للعبد وهم به واقتداره عليه ، فانه يحب على العبد رد الأمور كلها إلى الله ، والتوكل عليه ، والتفويض إليه ، والتبري من الحول والقوة إليه ، وأن يسأل ربه في أموره كلها . وفيه استحباب صلاة الاستخارة والدعاء المأثور عقبيها ، وليس في ذلك خلاف . واختلف فيماذا يفعل المستخير بعد الاستخارة . فقيل : يفعل ما بداله ويختار أي جانب شاء من الفعل والترك وإن لم ينشرح صدره لشيء منهما ، فان فيما يفعله يكون خيره ونفعه ، فلا يوفق إلا لجانب الخير ، وهذا لأنه ليس في الحديث أن الله ينشئ في قلب المستخير بعد الاستخارة انشراحاً لجانب أو ميلاً إليه . كما أنه ليس فيه ذكر أن يرى المستخير رؤيا أو يسمع صوتاً من هاتف أو يلقى في روعه شيء بل ربما لا يجد المستخير في نفسه انشراحاً بعد تكرار الاستخارة وهذا يقوى أن الأمر ليس موقوفاً على الانشراح . وفي الجملة المذكور في الحديث أنما هو أمر للعبد بالدعاء بأن يصرف الله عنه الشر ويقدر له الخير أينما كان ، وهذا اختاره ابن عبد السلام حيث قال : يفعل المستخير ما اتفق ، واستدل له بقوله في بعض طرق حديث ابن مسعود في آخره : ثم يعزم ، وأول الحديث إذا أراد أحدكم أمراً فليقل . وقال الشيخ كالدين الزمكاني : إذا صلى الإنسان ركعتي الاستخارة لأمر فليفعل بعدها ما بداله سواء انشرح نفسه له أم لا ، فان فيه الخير وإن لم تشرح له نفسه . وليس في الحديث اشتراط انشراح النفس . كذا في طبقات الشافعية (ج ٥ ص ٢٥٨) . وقيل : ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما يشرح له حتى أنه يستحب له

رواه البخارى.

تكرار الصلاة والدعاء في الأمر الواحد إذا لم يظهر له وجه الصواب في الفعل أو الترك ما لم ينشرح صدره لما يفعل، واختاره النووي ومن وافقه، قال النووي في الأذكار (ص ٩٣): يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح به صدره، واستدل له بمحدث أنس عند ابن السنن (ص ١٩٢): إذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات، ثم انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك، فإن الخير فيه. قال الحافظ: وهذا لو ثبت لكان هو المعتمد، لكن سنده واه جداً - انتهى. وبسط العيني والشوكاني الكلام في بيان وجه ضعف الحديث وسقوطه، قال الشوكاني بعد ذكر كلام النووي: فلا ينبغي أن يعتمد على انشراح كان له فيه هوى قبل الاستخارة، بل ينبغي للمستخير ترك اختياره رأساً، وإلا فلا يكون مستخيراً لله، بل يكون مستخيراً لهواه، وقد يكون غير صادق في طلب الخير وفي التبرئ من العلم والقدرة وإثباتهما لله، فإذا صدق في ذلك تبرئ من الحول والقوة ومن اختياره لنفسه - انتهى. قلت: والراجح عندي قول من ذهب إلى أنه يفعل المستخير بعد الاستخارة ما بداله واتفق، فليس الأمر منوطاً عندي على الانشراح أو الرؤيا لأنه ليس في الحديث اشتراط انشراح النفس، ولا ذكر النوم بعد الاستخارة، وإطلاع ما هو خير له في رؤياه، والله أعلم. وارجع إلى زاد المعاد (ج ١ ص ٢٨٦)، ومدارج السالكين (ج ٢ ص ٦٨)، (رواه البخارى) في أبواب التطوع من الصلاة، وفي الدعوات، وفي التوحيد، وهو من أفراد البخارى. وأخرجه أيضاً أحمد والترمذى وصححه وأبو داود في أواخر الصلاة، والنسائي في النكاح، وابن ماجه في الصلاة، والبيهقي (ج ٣ ص ٥٢). والحديث مع كونه في صحيح البخارى وتصحيح الترمذى وابن حبان له، قد ضعفه أحمد بن حنبل، وقال إن حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي يعنى الذى أخرجه هؤلاء الجماعة من طريقه منكر في الاستخارة، ليس يرويه غيره. وقال ابن عدى في الكامل: والذى أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد رواه غير واحد من الصحابة كما رواه ابن أبي الموالي - انتهى. قال العراقي: كان ابن عدى أراد بذلك أن لحديثه هذا شاهداً من حديث غير واحد من الصحابة، فخرج بذلك أن يكون فرداً مطلقاً، وقد وثقه جمهور أهل العلم - انتهى. وقد جاء من رواية ابن مسعود عند الطبرانى والحاكم، وعن أبي أيوب عند الطبرانى وابن حبان والحاكم، وعن أبي سعيد عند أبي يعلى وابن حبان، وعن أبي هريرة عند ابن حبان، وعن ابن عباس وابن عمر عند الطبرانى، وليس في شيء من هذه الأحاديث ذكر الصلاة سوى حديث جابر إلا أن لفظ أبي أيوب: أكتُم الخطبة، وتوضاً فأحسن الوضوء ثم صل ما كتب الله لك - الحديث. فالتقييد بركعتين وبقول: من غير الفريضة خاص بمحدث جابر. وارجع للكلام في هذه الأحاديث إلى مجمع الزوائد (ج ٢ ص ٢٨٠، ٢٨١) والفتح والعين والذيل.

﴿ الفصل الثاني ﴾

١٣٣٣ - (٣) عن علي، قال: حدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من رجل يذنب ذنباً، ثم يقوم فينظر، ثم يصلي، ثم يستغفر الله، إلا غفر الله له، ثم قرأ: والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم. رواه الترمذی، وابن ماجه،

١٣٣٣ - قوله (وصدق أبو بكر) جملة معترضة بين بها على رضى الله عنه جلالة أبي بكر رضى الله عنه، ومبالغة في الصدق حتى سماه رسول الله ﷺ صديقاً (قال) أى أبو بكر (ما من رجل) أى أو امرأة. ومن، زائدة لزيادة إفادة الاستفراق (يذنب ذنباً) أى أى ذنب كان صغيراً أو كبيراً (ثم يقوم) قال الطيبي: ثم، للتراخي في الرتبة. قال القاري: والأظهر أنه للتراخي الزماني، يعنى ولواتاخر القيام بالتوبة عن مباشرة المعصية، لأن التعقيب ليس بشرط، فالأتيان به ثم، للرجاء. والمعنى ثم يستيقظ من نوم الغفلة، كقوله تعالى: ﴿ أن تقوموا لله - ٣٤ : ٤٦ ﴾ (فينظر) أى فيتوضأ، كما في رواية ابن السني. وفي رواية أبي داود: فيحسن الطهور (ثم يصلي) أى ركعتين، كما في رواية ابن السني وابن حبان والبيهقي وأبي داود وابن ماجه (ثم يستغفر الله) أى لذلك الذنب، كما في رواية ابن السني. والمراد بالاستغفار التوبة بالندامة والإقلاع والعزم على أن لا يعود إليه أبداً. وأن يتدارك الحقوق إن كانت هناك. و«ثم» في الموضعين مجرد المطف التعقيبي (ثم قرأ) أى النبي ﷺ استشهداً واعتضاداً، أو قرأ أبو بكر تصديقاً وتوفيقاً (والذين) مبتدأ خبره سيأتي ويحتمل وجهين آخرين (إذا فعلوا فاحشة) أى ذنباً قبيحاً كالزنا (أو ظلموا أنفسهم) أى بما دونه كالثبلة واللمس. قال الطيبي: أى أى ذنب كان مما يؤخذون به - انتهى. فيكون تعميماً بعد تخصيص (ذكروا الله) أى ذكروا عقابه، قاله الطيبي. وظاهر الحديث أن معناه صلوا، لكن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. فالمعنى ذكروا الله بنوع من أنواع الذكر، قاله القاري. (فاستغفروا) أى طلبوا المغفرة مع وجود التوبة والندامة (لذنوبهم) اللام معدية أو تعليلية. وفي الترمذی إلى آخر الآية بعد قوله ذكروا الله وتماها: ﴿ ومن يغفر الذنوب إلا الله، ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين - ٣ : ١٣٥، ١٣٦ ﴾ والحديث يدل على استحباب الصلاة عند التوبة من الذنب، وتسمى صلاة الاستغفار وصلاة التوبة (رواه الترمذی) في الصلاة، وفي تفسير سورة آل عمران من طريق قتيبة عن أبي عوانة عن عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسامة بن الحكم

إلا أن ابن ماجه لم يذكر الآية .

١٣٣٤ - (٤) وعن حذيفة ، قال : كان النبي ﷺ إذا حزبه أمر صلى . رواه أبو داود .

الفزارى عن علي ، وقال حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عثمان بن المغيرة ، وروى شعبة وغير واحد فرفعوه مثل أبي عوانة ، ورواه سفيان الثوري ومسعر فأوقفاه ولم يرفعاه إلى النبي ﷺ ، وقد روى عن مسعر هذا الحديث مرفوعاً أيضاً - انتهى . قال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على الترمذی : وفيه أى في كلام الترمذی نظر فانه جزم بأن الثوري رواه موقوفاً وأن مسعراً رواه موقوفاً ومرفوعاً ، ولكن الحديث رواه أيضاً أحمد في مسنده (ج ١ ص ٢) (وكذا ابن ماجه) عن وكيع عن مسعر وسفيان كلاهما عن عثمان بن المغيرة بهذا الاسناد مرفوعاً . ورواية شعبة التي أشار إليها رواها عنه أبو داود الطيالسي في مسنده ، وهو أول حديث فيه ، (ورواها أيضاً ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١١٧) . وهذا الحديث صحيح نسبه المنذرى في الترغيب والسيوطي في الدر المنثور (ج ٢ ص ٧٧) لابن حبان والبيهقي ، ونسبه السيوطي أيضاً لابن أبي شيبة وعبد بن حميد والدارقطني والبخاري وغيرهم . وأطال الكلام عليه الحافظ ابن حجر في التهذيب في ترجمة أسماء بن الحكم ، وقال هذا الحديث جيد الاسناد ، وذكر أن ابن حبان أخرجه في صحيحه - انتهى . ورواه أبو داود أيضاً في سننه من طريق مسدد عن أبي عوانة عن عثمان بنحو ما رواه الترمذی . وكان صاحب المشكاة لم يقف على موضع إيراد في سننه ، فترك ذكره في التخریج (إلا أن ابن ماجه) وضع الظاهر موضع الضمير ، وإلا فالظاهر أن يقول إلا أنه (لم يذكر الآية) وكذا لم يذكرها أحمد في روايته . وعند ابن السني (ص ١١٧) وتلا هذه الآية : ﴿ ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يمد الله غفورا رحيماً - ٤ : ١١٠ ﴾ .

١٣٣٤ - قوله (إذا حزبه) بحاء مهملة وزاى فموحدة من باب نصر أى أصابه (أمر) أى شديد . قال في النهاية : أى إذا نزل به أمر مهم أو أصابه غم . وفي بعض النسخ بالنون من الحزن أى أوقعه في الحزن (صلى) أى بادر إلى الصلاة امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة - ٢ : ٤٥ ﴾ أى بالصبر على البلياء والالتجاء إلى الصلاة ، وذلك لأن الصلاة معينة على دفع النوائب . ومنه أخذ بعضهم ندب صلاة المصيبة ، وهي ركعتان عقيبتها . وكان ابن عباس يفعل ذلك ، ويقول نفعل ما أمرنا الله به بقوله : ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة ﴾ فينبغي لمن نزل به غم أن يشتغل بالصلاة ، فإنه تعالى يفرجه عنه ببركة الصلاة . قال القاري : وهذه الصلاة ينبغي أن تسمى بصلاة الحاجات ، لأنها غير مقيدة بكيفية من الكيفيات ، ولا مختصة بوقت من الأوقات (رواه أبو داود) في باب وقت قيام النبي ﷺ من الليل ، وسكت عنه أبو داود . وقال المنذرى : وذكر بعضهم أنه روى مرسلًا - انتهى . وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ٣٨٨) وإسناده صحيح أو حسن .

١٣٣٥ - (٥) وعن بريدة، قال: أصبح رسول الله ﷺ، فدعا بلالا، فقال: بما سبقتني إلى الجنة؟ ما دخلت الجنة قط إلا سمعت خشخشتك أمامي. قال: يا رسول الله! ما أذنت قط إلا صليت ركعتين، وما أصابني حدث قط إلا توضأت عنده ورأيت أن الله على ركعتين. فقال رسول الله ﷺ: بهما.

١٣٣٥ - قوله (أصبح رسول الله ﷺ) أي ذات يوم (فدعا بلالا) أي بعد صلاة الصبح كما مر (بما) وفي المصاييح: بهم بإسقاط الألف، وكذا وقع في الترمذي أي بأى شيء (سبقتني إلى الجنة) قال التوربشتي: نرى ذلك - والله أعلم - عبارة عن مسارعة بلال إلى العمل الموجب لتلك الفضيلة قبل ورود الأمر عليه، وقبل بلوغ الندب إليه، وذلك مثل قول القائل لعبده: تسبقي إلى العمل أي تعمل قبل ورود أمرى عليك. ومن ذهب في معناه إلى ما يقتضيه ظاهر اللفظ فقد أحال فإن نبي الله ﷺ جل قدره أن يسبقه أحد من الأنبياء إلى الجنة فضلا عن بلال، وهو رجل من أمته، كذا قال. وقد قدمنا أن الواقعة واقعة منام، وأن حديث بريدة هذا ظاهر في كونه ﷺ رأى بلالا دخل الجنة، وأن مشيه بين يدي النبي ﷺ كان من عادته في اليقظة، فاتفق مثله في المنام. ولا يلزم من ذلك دخول بلال الجنة قبل النبي ﷺ، لأنه في مقام التابع والخدام، وكأنه أشار ﷺ إلى بقاء بلال على ما كان عليه في حال حياته واستمراره على قرب منزلته (ما دخلت الجنة قط) يدل على دخوله ﷺ إياها ورؤيته بلالا كذلك مرات (إلا سمعت خشخشتك) بمعجمتين مكررتين، وهى حركة لها صوت كصوت السلاح خشخش السلاح أو الحلى خشخشة أى سمع له صوت عند اصطكاكه (أمامي) أي قدامي (ما أذنت قط إلا صليت ركعتين) أي قبل الإقامة يعنى بين الأذان والإقامة (وما أصابني حدث) بفتحيتين. هولة الشيء الحادث نقل إلى ناقضات الوضوء (إلا توضأت عنده) أي بعد حدوث ذلك الحدث. وفي الترمذي: عندها أي عند إصابة الحدث (ورأيت) عطف على «توضأت» قال ابن الملك: أي ظننت. وقال ابن حجر: أي اعتقدت. وقال القارى: الأظهر أن يكون من رأى أى اخترت (أن الله على ركعتين) أى شكرا لله تعالى على إزالة الأذى وتوفيق الطهارة. قال الطيبي: كناية عن مواظبته عليهما (بهما) أى بهما نلت ما نلت أو عليك بهما، قاله الطيبي. ثم الظاهر أن ضمير الثنية راجع إلى القرييين المذكورين، وهما دوام الطهارة وتماها بأداء شكر الوضوء، فوافق الحديث السابق أول الباب. ولا يبعد أن يرجع إلى الصلاة بين كل أذنين، والصلاة بعد كل طهارة، أو إلى الصلاة بين الأذنين وبمجموع دوام الوضوء وشكره، قاله القارى. وفي الحديث استحباب إقامة الطهارة، ومناسبة المجازاة على ذلك بدخول الجنة، لأن من لازم دوام الطهارة أن يبيت المرأ طاهراً، ومن بات طاهراً عرجت روحه، فسجدت

رواه الترمذی .

١٣٣٦ - (٦) وعن عبد الله بن أبي أوفى، قال: قال رسول الله ﷺ: من كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ فليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين، ثم ليثن على الله تعالى، وليصل على النبي ﷺ، ثم ليقل: لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين، أسألك موجبات رحمتك،

تحت العرش، كما رواه البيهقي في الشعب من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، والعرش سقف الجنة. وظاهره أن هذا الثواب وقع بسبب ذلك العمل ولا معارضة بينه وبين قوله ﷺ: لا يدخل أحدكم الجنة عمله، لأن أحد الاجوبة المشهورة بالجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾ (٣٢:١٦) أن أصل الدخول إنما يقع برحمة الله واقتسام الدرجات بحسب الأعمال، فيأتي مثله في هذا. وفيه أن الجنة موجودة الآن خلافا لمن أنكر ذلك من المعتزلة (رواه الترمذی) أى في مناقب عمر رضى الله عنه مطولا، وقال هذا حديث حسن صحيح غريب. وذكره المصنف تبعاً للبخارى مقتصرأ على ما يناسب الباب، وهو اثبات تطوع تحية الوضوء، وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٥ ص ٣٥٤ - ٣٦٠) وابن خزيمة في صحيحه.

١٣٣٦ - قوله (من كانت له حاجة) دينية أو دنيوية (فليتوضأ) ظاهره أنه يحدد الوضوء إن كان على وضوء. ويحتمل أن المراد إن لم يكن له وضوء (فليحسن الوضوء). باستعمال سننه وآدابه. وفي المستدرک: وليحسن وضوءه، وكذا نقله الجزري في جامع الأصول (ج ٧ ص ١٦٤). (ثم ليصل ركعتين) وتسمى هذه الصلاة بصلاة الحاجة (ثم ليثن) من الاثناء (وليصل على النبي ﷺ) الأصح الأنفصل لفظ صلاة التشهد (لا إله إلا الله الحليم) الذى لا يعجل بالعقوبة (الكريم) الذى يعطى بغير استحقاق وبدون المنة (رب العرش العظيم) اختلف في كون العظيم صفة للرب أو العرش، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: لا إله إلا الله رب العرش العظيم. نقل ابن حجر العسقلاني في المحرر عن الداودي أنه رواه برفع العظيم. على أنه نعت للرب. والذي ثبت في رواية الجمهور الجهر على أنه منسوخ. وكذلك قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿رب العرش العظيم﴾ (١٢٩:٩) و﴿رب العرش الكريم﴾ (١١٦:٢٣) بالجر. والمعنى المراد في المقام أنه مئزّه عن العجز. فإن القادر على العرش العظيم لا يعجز عن إعطاء مسئول عبده المتوجه إلى ربه الكريم (والحمد لله) وفي الترمذی وابن ماجه والمستدرک بدون العاطف، وهكذا في جامع الأصول (موجبات رحمتك) بكسر الجيم أى أسبابها يعنى أفعالا وخصالا أو كلمات تتسبب لرحمتك وتقضيها بوجدك، فإنه لا يجوز التخلف فيه، وإلا فالحق سبحانه لا يحب عليه شئ. وقال الطيبي: جمع موجبة، وهى الكلمة

وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم ، لا تدع لى ذنبا الا غفرته ، ولا هما الا فرجته ، ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين . رواه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى : هذا حديث غريب .

الموجبة لقائلها الجنة (وعزائم مغفرتك) أى موجباتها جمع عزيمة ، قاله السيوطى . وقال الطيلى : أى أعمالا وخصالا تتعزم وتتأكد بها مغفرتك (والغنيمة من كل بر) بكسر الباء أى طاعة وعبادة ، فانها غنيمة مأخوذة بغلبة دواعى عسكر الروح على جند النفس ، فان الحرب قائم بينهما على الدوام ولهذا يسمى الجهاد الاكبر ، لأن أعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك ، قاله الفارى (والسلامة من كل اثم) وعند الحاكم : والعصمة من كل ذنب والسلامة من كل اثم ، وأسقط قوله « والغنيمة من كل بر » . قال العراقى : فيه جواز سوال العصمة من كل الذنوب وقد أنكر بعضهم جواز ذلك إذ العصمة إنما هي للانبياء والملائكة ، قال والجواب أنها فى حق الانبياء والملائكة واجبة ، وفى حق غيرهم جائزة ، وسوال الجائز جائز إلا أن الادب سوال الحفظ فى حقنا لا العصمة ، وقد يكون هذا هو المراد هنا - انتهى . (لا تدع) بفتح الدال وسكون الهمزة أى لا تترك (إلا غفرته) أى إلا بوصفا بوصف الغفران ، فالاستثناء فيه وفيما يليه مفرغ من أعم الأحوال (ولا هما) أى غما (فرجته) بالتشديد ويخفف أى أزلته وكشفته (ولا حاجة هي لك رضا) أى مرضية لك . والحديث يدل على مشروعية الصلاة عند الحاجة أى حاجة كانت بشرط أن تكون مباحة (رواه الترمذى وابن ماجه) كلاهما من رواية فائد بن عبد الرحمن بن أبى الوراق وزاد ابن ماجه بعد قوله « قضيتها » ثم يسأل الله من أمر الدنيا والآخرة ما شاء ، فانه يقدر . وأخرجه الحاكم فى المستدرک (ج ١ ص ٣٢٠) باختصار ، ثم قال إنما أخرجه شاهداً وفائد مستقيم الحديث . وتعقبه الذهبي بأنه متروك ، فالحديث ضعيف . قال الشوكانى فى تحفة الذاكرين (ص ١٣٨) : وأخرج ابن النجار فى تاريخ بفساد عن غير فائد قال ابن حجر (المسقلانى) فى أماليه : والحديث له شاهد من حديث أنس ، وسنده ضعيف . وأخرجه أيضاً الاصبهانى من حديث أنس فذكر لفظه ، قال وأخرجه الطبرانى ، وفى إسناده أبو معمر عباد بن عبد الصمد ضعيف جدا ، وأخرج لهذا الحديث فى مسند الفردوس طريقاً أخرى من حديث أنس ، وفى إسناده أبو هاشم ، واسمه عبد الرحمن ، وهو ضعيف ، وأخرجه أحمد باسناد صحيح عن أبى الدرداء مختصراً قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول من توضأ فأصبح الوضوء ثم صلى ركعتين يتمها أعطاه الله عز وجل ما سأل معجلاً أو مؤخراً . قال الشوكانى : وذكرت ما قيل فيه أى فى حديث ابن أبى أوفى الذى نحن بصدد شرحه بأطول من هذا فى الفوائد المجموعة (ص ١٦) استدركت على من قال : إنه موضوع . والحاصل أن جميع طرق أحاديث هذه الصلاة لا تخلو عن ضعف إلا حديث أبى الدرداء ، وبعده حديث ابن أبى أوفى .

(٤٠) باب صلاة التسييح

١٣٣٧ - (١) عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال للعباس بن عبد المطلب: يا عباس! يا عماء! ألا أعطيك؟ ألا أمنحك؟ ألا أحبوك؟ ألا أفعل بك؟ عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك، غفر الله لك ذنبك أوله وآخره، قديمه وحديثه، خطاه.

(باب صلاة التسييح) أى هذا بيانها وسميت بذلك لكثرة ما يقرأ فيها من التسيحات.

١٣٣٧ - قوله (يا عماء) بسكون الهاء إشارة إلى مزيد استحقاقه بالطهية الآتية، وهو منادى مضاف إلى ياء المتكلم قلبت ياء الفاء، وألحقت بها هاء السكت كيا غلامه (ألا) الهمزة للاستفهام (أعطيك) بضم همزة وكسر طاء من الإطاء أى عطية رفيعة (ألا أمنحك) بفتح همزة ونون أى أعطيك منحة سنية وأصل المنح أن يعطى الرجل الرجل شاة أو ناقة ليشرب لبنها ثم يردّها إذا ذهب درها هذا أصله ثم كثر استعماله حتى قيل فى كل عطاء (ألا أحبوك) بفتح همزة وسكون حاء مهملة وضم موحدة من حباه كذا وبكذا إذا أعطاه والحباء العطية فيها تأكيد بعد تأكيد وكذا أفعل بك فانه بمعنى أعطيك أو اعطيك (ألا أفعل بك) بالباء موافقاً لما فى أبى داود ووقع عند ابن ماجه باللام (عشر خصال) منصوب تنازعت فيه الأفعال قبله . وقيل بالرفع على تقدير هى . والمراد بعشر خصال الأنواع العشرة للذنوب المحدودة بقوله أوله وآخره إلى قوله سره وعلايته أى فهو على حذف المضاف أى ألا أعطيك مكفر عشرة أنواع ذنوبك ، أو المراد التسيحات ، فانها فيما سوى القيام عشر عشر وعلى هذا يراد الصلاة المشتملة على التسيحات العشر بالظر إلى غالب الأركان . وأما جملة (إذا أنت فعلت ذلك) الخ فهي فى محل النصب على أنها نعت للمضاف المقدر على الأول، أول نفس عشر خصال على الثانى وعلى الثانى لا يكون إلا نعتاً مخصصاً باعتبار أن المكفر يحتمل أن يكون عليه مكفر أو فبين بالنعت أن يكون عمله مكفراً لا عليه (غفر الله لك ذنبك) أى ذنوبك بقرينة قوله أوله الخ على وجه الإبدال أو على وجه التفسير (أوله وآخره) بالنصب قال التوربشتى : أى مبدأه ومنتهاه . وذلك أن من الذنب ما لا يواقع الإنسان دفعة واحدة، وإنما يتأتى منه شيئاً فشيئاً ويحتمل أن يكون منه ما تقدم من ذنبه وما تأخر (وحديثه) أى جديده (وخطاه) بفتحين وهمزة . قيل : يشكّل بأن الخطأ لا إثم فيه لقوله عليه الصلاة والسلام : إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكروها عليه فكيف يحمل من الذنب؟ وأجيب بأن المراد بالذنب ما فيه نقص وإن لم يكن فيه إثم . ويؤيده قوله تعالى : ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ٢٨٦﴾ ويحتمل أن يراد مغفرة ما يترتب على الخطأ من نحو الإلتلاف من ثبوت بدلها فى

ثم تركع ، فتقولها وأنت راکع عشراً ، ثم ترفع رأسك من الركوع ، فتقولها عشراً ، ثم تهوى ساجداً ، فتقولها وأنت ساجد عشراً ، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشراً ، ثم تسجد فتقولها عشراً ، ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً ، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة ، تفعل ذلك في أربع ركعات ، إن استطعت أن تصلها في كل يوم مرة فافعل ، فإن لم تفعل ، ففي كل جمعة مرة ، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة ، فإن لم تفعل ففي عمرك مرة . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والبيهقي في الدعوات الكبير .

القرأة وبعد القرأة عشراً ولا يسبح في الاعتدال فهو مخالف لهذا الحديث . قال المنذرى : إن جمهور الرواة على الصفة المذكورة في حديث ابن عباس وأبي رافع والعمل بها أولى ، إذ لا يصح رفع غيرها - انتهى . قال الشيخ الأمر كما قال المنذرى (ثم تركع فتقولها وأنت راکع عشراً) أى بعد تسييح الركوع كذا في شرح السنة وقد روى الترمذى عن ابن المبارك أنه قال : يبدأ في الركوع بسبحان رب العظيم ، وفي السجود بسبحان رب الأعلى ثلاثاً ، ثم يسبح التسيحات . وقيل : له إن سها فيها أيسبح في سجودتي السهو عشراً عشراً ؟ قال لا ، إنما هي ثلاثمائة تسيحة (ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشراً) أى بعد التسييح والتحميد (ثم تهوى) أى تنخفض وتنحط حال كونك (ساجداً) أى مريداً للسجود من هوى بالفتح يهوى بالكسر الشئ - إذا سقط من علو إلى سفلى (فتقولها وأنت ساجد عشراً) أى بعد تسييح السجود (ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشراً) أى بعد رب اغفرلى ونحوه (ثم تسجد) ثانياً (ثم ترفع رأسك) أى من السجدة الثانية (فتقولها عشراً) أى قبل أن تقوم على ما في حديث أبي رافع عند الترمذى وابن ماجه . ففيه ثبوت جاسة الاستراحة في صلاة التسييح ، وهو المختار عند الشافعية وأهل الحديث خلافاً للحنفية (فذلك) أى مجموع ما ذكر من التسيحات (خمس وسبعون) أى مرة ، كما في رواية البيهقي (في كل ركعة) أى ثابتة فيها (تفعل ذلك) أى ما ذكر في هذه الركعة (في أربع ركعات) أى في مجموعها بلا مخالفة بين الأولى والثلاث قصير ثلاثمائة تسيحة (إن استطعت) استثناف أى إن قدرت (أن تصلها) أى هذه الصلاة (فإن لم تفعل) أى في كل يوم اعدم القدرة أو مع وجودها لعائق (ففي كل جمعة) أى في كل أسبوع (مرة) وفي التعبير بها إشارة إلى أنها أفضل أيام الأسبوع (ففي عمرك) بضم الميم وتسكن (رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي في الدعوات الكبير) أى عن ابن عباس ، وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما ، والحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٣١٨-٣٢٠) والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٣ ص ٥١-٥٢) ، والبخارى في جزء القراءة كلهم من طريق عكرمة عن ابن عباس ، وإسناده حسن . وفي الباب عن جماعة من الصحابة : الفضل بن عباس ، وأبيه العباس ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر ، وعلى بن أبي طالب ، وأخيه جعفر ، وابنه عبد الله بن

.....

جعفر ، وأبي رافع ، وأم سلمة ، والانصارى غير مسمى . وقد قيل : إنه جابر بن عبد الله . وقد ساق الحافظ في أمالي الأذكار تخريج أحاديث هؤلاء الصحابة جميعاً . ونقلها السيوطى في تعقباته على ابن الجوزى (ص ١٦ ، ١٧) والآلى المصنوعة (ج ٢ ص ٢٠ - ٢٤) . من أحب الوقوف عليها رجع إلى هذين الكتابين . واعلم أنه اختلاف كلام العلماء في حديث صلاة التسبيح ، فضعفه جماعة ، منهم العقيلي وابن العربى والنووى في شرح المذهب ، وابن تيمية وابن عبد الهادى والمزى والحافظ فى التلخيص ، وبالح ابن الجوزى فأورده فى الموضوعات ، وقال فيه موسى بن عبد العزيز مجهول . وصححه أو حسنه جماعة منهم أبو بكر الآجرى وأبو محمد عبد الرحيم المصرى والحافظ أبو الحسن المقدسى وأبو داود صاحب السنن ومسلم صاحب الصحيح والحافظ صلاح الدين العلافى والخطيب وابن الصلاح والسبكي وسراج الدين البلقينى وابن منده والحاكم والمنذرى وأبو موسى المدينى والزركشى والنووى فى تهذيب الاسماء واللغات ، وأبو سعد السمعانى والحافظ فى الخصال المكفرة ، وفى أمالى الأذكار ، وأبو منصور الديلى والبيهقى والدارقطنى وآخرون . **والحق** عندى أن حديث ابن عباس ليس بضعيف فضلاً عن أن يكون موضوعاً أو كذباً ، بل هو حسن لا شك فى ذلك عندى ، فسنده لا ينحط عن درجة الحسن . بل لا يبعد أن يقال إنه صحيح لغيره لما ورد من شواهد ، وبعضها لا بأس بإسناده ، كما ستعرف . وقد أكثر الحفاظ من الرد على ابن الجوزى بذكره حديث ابن عباس فى الموضوع . **وأما ما قال** الحافظ فى التلخيص « والحق أن طريقه كلها ضعيفة وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيئتها لهيئة باقى الصلوات ، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقاً صالحاً ، فلا يحتمل منه هذا التفرد **فجوابه** ظاهر من كلامه فى الخصال المكفرة حيث قال : رجال إسناده حديث ابن عباس لا بأس بهم ، عكرمة احتج به البخارى والحكم بن أبان صدوق ، وموسى بن عبد العزيز قال ابن معين : لا أرى فيه بأساً . وقال النسائى نحو ذلك . وقال ابن المدينى : فهذا الإسناد من شرط الحسن ، فان له شواهد تقويه ، وقد أساء ابن الجوزى بذكره فى الموضوعات . وقوله : إن موسى مجهول ، لم يصب فيه ، لأن من يوثقه ابن معين والنسائى فلا يضره أن يجهل حاله من جاء بعدهما . وشاهده ما رواه الدارقطنى من حديث العباس والترمذى وابن ماجه من حديث أبى رافع . ورواه أبو داود من حديث ابن عمرو بإسناد لا بأس به . ورواه الحاكم من طريق ابن عمرو له طرق أخرى - انتهى . وقال فى أمالى الأذكار بعد ذكر من روى حديث صلاة التسبيح من الصحابة . أما حديث ابن عباس فأخرجه أبو داود وابن ماجه والحسن بن على المعمرى فى كتاب اليوم والليلة عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن موسى بن عبد العزيز عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس ، وهذا إسناد حسن ، وقال بعد بسط الكلام فى سند حديث الانصارى الذى لم يسم عند أبى داود . فسنده الحديث

١٣٣٨ - (٢) وروى الترمذى عن أبي رافع نحوه .

١٣٣٩ - (٣) وعن أبي هريرة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته ، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح ،

لا ينحط عن درجة الحسن فكيف إذا ضم إلى رواية أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو التي أخرجها أبو داود وقد حسنها المنذرى . ثم ذكر جماعة ممن صحح حديث ابن عباس أو حسنه ومن شاء الاطلاع على تمام كلامه فليرجع إلى اللآلئ المصنوعة . وأما مخالفة هيئة صلاة التسييح لهيئة باقي الصلوات فلا يدل على ضعف الحديث وشذوذه بعد ما صح وثبت بطرق قوية كذا أفاد شيخنا في شرح الترمذى .

١٣٣٨ - قوله (وروى الترمذى) وكذا ابن ماجه والدارقطنى (عن أبي رافع نحوه) قال الترمذى : هذا حديث غريب من حديث أبي رافع . قال السيوطى فى قوت المفتى : بالغ ابن الجوزى ، فأورد هذا الحديث فى الموضوعات ، وأعله بموسى بن عبيدة الربذى ، وليس ، كما قال ، فإن الحديث وإن كان ضعيفا ، لم يمتد إلى درجة الوضع . وموسى ضعفه ، وقال فيه ابن سعد : ثقة ، وليس بحجة . وقال يعقوب بن شيبه : صدوق ضعيف الحديث جدا . وشيخه سعيد بن أبى سعيد ليس له عند المصنف أى الترمذى إلا هذا الحديث ، وقد ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الذهبى فى الميزان : ما روى عنه إلا موسى بن عبيدة - انتهى . ما فى قوت المفتى . ونقل السيوطى فى التعقبات عن الحافظ أنه قال : وقول ابن الجوزى : إن موسى بن عبيدة علة الحديث ، مردود فانه ليس بكذاب مع ماله من الشواهد فذكرها .

١٣٣٩ - قوله (إن أول ما يحاسب به العبد) بالرفع على نيابة الفاعل (يوم القيامة من عمله صلاته) أى المفروضة . قال العراقى فى شرح الترمذى : لا تعارض بينه وبين الحديث الصحيح إن أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء ، فحديث الباب محمول على حق الله تعالى ، وحديث الصحيح محمول على حقوق الآدميين فيما بينهم فإن قيل : فأينا يقدم محاسبة العباد على حق الله تعالى ، أو محاسبتهم على حقوقهم ؟ فالجواب أن هذا أمر توقينى ، وظواهر الأحاديث دالة على أن الذى يقع أولا المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد - انتهى . وقيل : حديث الباب من ترك العبادات ، وحديث الصحيح من فعل السيئات وقيل : المحاسبة غير القضاء ، فيكون المحاسبة أولا فى الصلاة ويكون القضاء أولا فى الدماء وقيل : حديث الباب مضطرب الاسناد ، كما يظهر من كلام الحافظ فى ترجمة أنس بن حكيم الضبي من التهذيب ، فلا يقاوم حديث الصحيح (فإن صلحت) بضم اللام وفتحها . قال ابن الملك : صلاحها بأداما صحيحة - انتهى . أو بوقوعها مقبولة (فقد أفلح وأنجح) الفلاح الفوز

وإن فسدت فقد خاب وخسر، فإن انتقص من فريضته شيء، قال الرب تبارك وتعالى: انظروا هل لعبدي من تطوع؟ فيكمل بها ما انتقص من الفريضة، ثم يكون سائر عمله على ذلك. وفي رواية:

والظفر والآنجاح بتقديم الجيم على الحاء، يقال أنجح فلان إذا أصاب مطلوبه. قال القاري: «قد أفلح» أي فاز بمقصوده، «وأنجح» أي ظفر بمطلوبه، فيكون فيه تأكيداً وفاز بمعنى خلص من العقاب، وأنجح أي حصل له الثواب (وإن فسدت) بأن لم تؤد أو أدت غير صحيحة أو غير مقبولة (فقد خاب) بحرمان المثوبة (وخسر) بوقوع العقوبة. وقيل: معنى «خاب» ندم وخسر أي صار محروماً من الفوز والخلاص قبل العذاب (فإن انتقص) بمعنى نقص اللازم (من فريضته شيء) أي من الفرائض وفي بعض نسخ الترمذي: شيئاً وفعلنا نقص وانتقص بمعنى، ويستعملان لازمين ومتعديين (انظروا) يا ملائكتي (هل لعبدي من تطوع) أي في صحيفته سنة أو نافلة من صلاة على ما هو ظاهر من السياق قبل الفرض أو بعده أو مطلقاً (فيكمل) بالتشديد ويخفف على بناء الفاعل أو المفعول وهو الأظهر، وبالنصب، ويرفع على الاستئناف (بها) قال ابن الملك: أي بالتطوع، وتأنيث الضمير باعتبار النافلة. قال الطيبي: الظاهر نصب «فيكمل» على أنه من كلام الله تعالى جواباً للاستفهام. ويؤيده رواية أحمد: فكمّلوا بها فريضته، وإنما أنت ضمير التطوع في «بها» نظراً إلى الصلاة (ما انتقص من الفريضة) ضمير «انتقص» راجع إلى الموصول على أنه لازم، أو إلى العبد، فيكون متعدياً أي ما نقصه العبد من الفريضة. وظاهر الحديث أنه من فاتته الصلاة المفروضة، وصلى تطوعاً يحسب عنه التطوع موضع الفريضة. وقيل: بل ما نقص من خشوع الفريضة وروائها يجبر بالتطوع. ورد بأن قوله: «ثم يكون سائر عمله على ذلك» لا يناسبه، إذ ليس في الزكاة إلا فرض أو فضل، فكما تكمل فرض الزكاة بفضلها كذلك في الصلاة، وفضل الله أوسع. قال العراقي في شرح الترمذي: يحتمل أن يراد به ما انتقصه من السنن والهيئات المشروعة فيها من الخشوع والأذكار والأدعية، وإنه يحصل له ثواب ذلك في الفريضة وإن لم يفعلها فيها، وإنما فعله في التطوع. ويحتمل أن يراد به ما انتقص أيضاً من فروضها وشروطها. ويحتمل أن يراد ما ترك من الفرائض رأساً فلم يصله فيعوض عنه من التطوع، والله تعالى يقبل من التطوعات الصحيحة عوضاً عن الصلوات المفروضة - انتهى. وقال ابن العربي: الأظهر عندى أنه يكمل بفضل التطوع ما نقص من فرض الصلاة وإعدادها لقوله ثم الزكاة كذلك وسائر الأعمال، وليس في الزكاة إلا فرض أو فضل، فكما يكمل فرض الزكاة بفضلها كذلك الصلاة، وفضل الله أوسع، وكرمه أعم وأتم (ثم يكون سائر عمله) من الصوم والزكاة وغيرهما (على ذلك) أي إن انتقص فريضة من سائر الأعمال المفروضة تكمل بالتطوع (وفي رواية) ظاهره أن الالفاظ الآتية في طريق من طرق حديث أبي هريرة، وليس كذلك، فإن هذه

ثم الزكاة مثل ذلك، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك. رواه أبوداود.

١٣٤٠ - (٤) ورواه أحمد عن رجل.

الألفاظ إنما هي في حديث تميم الداري عند أبي داود (ثم الزكاة مثل ذلك) أي مثل ما في الصلاة (ثم تؤخذ الأعمال) أي المفروضة، ففي حديث أبي هريرة عند ابن ماجه: ثم يفعل بسائر الأعمال المفروضة مثل ذلك (على حسب ذلك) أي على حسب ذلك المثال المذكور في الصلاة من تكيل الفريضة بالتطوع (رواه أبوداود) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٢٩٠، ٤٢٥) والترمذي وابن ماجه والحاكم (ج ١ ص ٢٦٢) كلهم من حديث أبي هريرة. واللفظ المذكور للترمذي لا لأبي داود إلا قوله: «ثم الزكاة» الخ فانه من حديث تميم الداري عند أبي داود. ففي قول المصنف: رواه أبوداود، تسامح ظاهر إلا أن يقال إنه أراد أصل الحديث لا السياق المذكور بعينه. والحديث مسكت عنه أبوداود والترمذي، وحسنه الترمذي وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وما ذكر من الاضطراب في سنده فيمكن أن يدفع بما قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي: لعل الحسن البصري سمعه من ناس متعددين حريث بن قتيبة (عند الترمذي) وأنس بن حكيم (عند أحمد وأبي داود والحاكم) ورجل من بني سليط (عند أحمد (ج ٤ ص ١٠٣) وأبي داود وابن ماجه والحاكم) أو يكون هذا الرجل المبهم أحدهما، وليس هذا اضطراباً فيه يوجب ضعفه، بل هي طرق يؤيد بعضها بعضاً. ورواه أحمد (وابن ماجه أيضاً) بإسناد آخر (ج ٢ ص ٢٩٠) عن يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين الواسطي عن علي بن زيد بن جدعان عن أنس بن حكيم الضبي قال قال لي أبو هريرة، فذكر الحديث بتمامه، وقال: وهذا اسناد صحيح، وعلى بن زيد بن جدعان ثقة - انتهى. قلت: علي بن زيد هذا ضعفه الأكثرون، ولعله أسوء حفظه واختلاطه، قيل: وكان يتشيع. ووثقه يعقوب بن شيبة. وقال العجلي: كان يتشيع لا بأس به. وقال الساجي: كان من أهل الصدق. ويحتمل لرواية الجلة عنه وليس يجرى مجرى من أجمع على ثبته. وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره، كذا في التهذيب وحديث تميم الداري أخرجه أحمد (ج ٤ ص ١٠٣) وأبوداود وابن ماجه والحاكم (ج ١ ص ٢٦٢، ٢٦٣).

١٣٤٠ - قوله (ورواه أحمد عن رجل) (ج ٤ ص ١٠٣) قال حدثنا الحسن بن موسى قال حدثنا

حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن يحيى بن يعمر عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: أول ما يحاسب به العبد الخ. وأخرجه أيضاً الحاكم (ج ١ ص ٢٦٣) من طريق الربيع بن يحيى عن حماد بن سلمة وذكر الاختلاف فيه على حماد بن سلمة، وأشار إلى تقوية رواية حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن زرارة بن أوى عن تميم الداري.

١٣٤١ - (٥) وعن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: ما أذن الله لعبده في شيء أفضل من الركعتين يصليهما، وإن البر ليزدر على رأس العبد مادام في صلاته، وما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه، يعني القرآن. رواه أحمد والترمذي.

١٣٤١ - قوله (ما أذن الله) أى ما استمع، في القاموس: أذن له وإليه كفرح استمع معجبا أو عام. والمراد هنا الإقبال من الله بالرفقة والرحمة على العبد. وذلك أن العبد إذا كان في الصلاة، وقد فرغ من الشواغل متوجها إلى مولاه، مناجيا له بقلبه وإسنانه، فأنه سبحانه أيضا يقبل عليه بطقه وإحسانه إقبالا لا يقبل في غيره من العبادات. ولعله ذكر الاستماع، وإن كانت الصلاة من جملة الأفعال، لكونها مشتملة على الكلام من القرآن والتسبيحات والتكبيرات (لعبد في شيء) أى في شيء من العبادات (أفضل من الركعتين) في مسند الإمام أحمد والجامع للترمذي والجامع الصغير للسيوطي والترغيب للندري من ركعتين (يصليهما) يعني أفضل العبادات الصلاة، كما ورد في الصحيح: الصلاة خير موضوع أى خير من كل ما وضعه الله لعباده ليتقربوا إليه، قاله القاري (وإن البر) بكسر الباء بمعنى الخير والإحسان (ليزدر) بالذال المعجمة والراء المشددة على بناء المجهول أى ينشر ويفرق من قولهم: ذررت الحب والملح أى فرقته (على رأس العبد) أى ينزل الرحمة والثواب الذي هو أثر البر على المصلي (ما دام في صلاته) أى مدة دوام كونه مصليا (وما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه) أى بأفضل من كلامه. قال في مجمع البحار: أى ما ظهر من الله ونزل على نبيه (ضمير منه) راجع إلى الله، وخرج (بمعنى ظهر). وقيل: ما خرج من العبد بوجوده على لسانه محفوظاً في صدره، مكتوباً بيده. وقيل: ما ظهر من شرائعه وكلامه، أو خرج من كتابه المبين (وهو اللوح المحفوظ). و«ما» استفهامية للإنكار. ويجوز كونه نافية، وهو أقرب أى ما تقرب بشيء مثل - انتهى ما في المجمع. (يعني القرآن) هذا تفسير من بعض الرواة لقوله: «ما خرج منه»، وهو أبو النضر هاشم بن القاسم الليثي شيخ أحمد وشيخ الترمذي. قال شيخنا: وهذا التفسير أولى عندي يعني ضمير منه يرجع إلى الله. والمراد بما خرج منه ما أنزل الله على نبيه ﷺ وهو القرآن. قال الطيبي: أطلق المصنف هذا التفسير، ولم يقيده بما يفهم منه أن المفسر من هو. والحديث نقله المؤلف من كتاب الترمذي. وفي روايته قال أبو النضر يعني القرآن. ومثل هذا لا يتساح فيه أهل الحديث، فانه يوم أن التفسير من فعل الصحابي، فيجعل متن الحديث - انتهى. قلت: أطلق صاحب المشكاة هذا التفسير تبعاً للفقوى في المصاييح. والحديث رواه أحمد، ولم يذكر في روايته ما يفهم منه أن المفسر من هو، ولعل المؤلف نقله من مسند الإمام أحمد، فهو معذور في الإطلاق وعدم بيان من فسر به ذلك (رواه أحمد) (ج ٥ ص ٢٦٨) عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن بكر بن خنيس عن ليث بن أبي سليم عن زيد بن أرقط عن أبي أمامة (والترمذي) في فضائل القرآن عن أحمد بن منيع عن

(٤١) باب صلاة السفر

أبي النضر هاشم بن القاسم ، قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وبكر بن خنيس قد تكلم فيه ابن المبارك ، وتركه في آخر أمره - انتهى . وقال الحافظ في التقریب في ترجمة بكر بن خنيس : إنه عابد صدوق له أغلاط أفرط فيه ابن حبان - انتهى . واختلف فيه قول ابن معين ، فقال مرة : ليس بشيء ، وقال مرة ضعيف ، وقال مرة شيخ صالح لا بأس به . وقال أبو حاتم : صالح غزاه ليس بالقوى . وقال العجلي : كوفى ثقة - وضعفه غير واحد ، كما في التهذيب . وليث بن أبي سليم صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك ، قاله في التقریب . فالحديث لا يخلو عن ضعف .

(باب صلاة السفر) قال في حجة الله (ج ٢ ص ١٧) لما كان من تمام التشريع أن بين لهم الرخص عند الأعذار ليأتى المكلفون من الطاعة بما يستطيعون ، ويكون قدر ذلك مفوضاً إلى الشارع ليراعى فيه التوسط لا اليهم فيفرطوا أو يفرطوا ، اعتنى رسول الله ﷺ بضبط الرخص والأعذار . ومن أصول الرخص أن ينظر إلى أصل الطاعة حسبما تأمر به حكمة البر فيعوض عليها بالتواجد على كل حال ، وينظر إلى حدود وضوابط شرعها الشارع ليتيسر لهم الأخذ بالبر ، فيتصرف فيها إسقاطاً وإيدالاً حسبما تؤدي إليه الضرورة ، فمن الأعذار السفر ، وفيه من الحرج ما لا يحتاج إلى بيان ، فشرع رسول الله ﷺ له رخصاً : منها القصر ، ومنها الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ومنها ترك السنن ، ومنها الصلاة على الراحلة حيث توجهت به يوحى إيماء ، وذلك في النوافل وسنة الفجر والوتر لا الفرائض - انتهى مختصراً . والسفر لغة : قطع المسافة ، وليس كل قطع تتغير به الأحكام من جواز الإفطار وقصر الرباعية وغيرهما ، فاختلف العلماء فيه شرعاً ، كما ستعرف . قال ابن رشد في البداية (ج ١ ص ١٣٠) : السفر له تأثير في القصر باتفاق ، فقد اتفق العلماء على جواز قصر الصلاة للمسافر إلا قول شاذ أن القصر لا يجوز إلا للخائف لقوله تعالى : ﴿إِنْ خِفْتُمْ - ٤ : ١٠١﴾ الآية واختلفوا من ذلك في خمسة مواضع : أحدها في حكم القصر . والثاني في المسافة التي يجب فيها القصر . والثالث في السفر الذي يجب فيه القصر . والرابع في الموضع الذي يبدأ منه المسافر بالتقصير . والخامس في مقدار الزمان الذي يجوز للمسافر فيه إذا أقام في موضع أن يقصر الصلاة . فأما حكم القصر ، فاختلفوا فيه على أقوال : فمنهم من رأى أن القصر هو فرض المسافر المتعين عليه . ومنهم من رأى أن القصر سنة . ومنهم من رأى أنه رخصة ، والایتمام أفضل . وبالقول الأول قال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون بأسرهم أعنى أنه فرض متعين . وبالثاني أعنى سنة قال مالك في أشهر الروايات عنه . وبالثالث أعنى رخصة . قال الشافعي في أشهر الروايات عنه ، وهو المنصور عند أصحابه - انتهى باختصار يسير . ويكون القصر أولى وأفضل قال أحمد . قال ابن قدامة : المشهور عن أحمد أن المسافر على الاختيار إن

.....

شاء صلى ركعتين، وإن شاء أتم، والقصر عنده أفضل وأعجب - انتهى . والراجح عندي : أن لا يتم المسافر الصلاة ، بل يلزم القصر كما لازمه صلى الله عليه وسلم ، فالقصر في السفر كالعزيمة عندي ، لكن لو خالف ذلك وأتم الصلاة أجزأ - سواء قعد القعدة الأولى أو نسيها ولم يقعد ، فلا تلزم الاعداء ، فيكون الاتمام مجزئاً ، والله اعلم . وأما المسافة التي إذا أراد المسافر الوصول إليها ساغ له القصر ، ولا يسوغ له في أقل منها ، فاختلف العلماء في مقدارها اختلافاً كثيراً ، فحكى ابن المنذر وغيره فيها نحواً من عشرين قولاً . وأقل ما قيل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر ، وإليه ذهب ابن حزم الظاهري . واحتج له باطلاق السفر في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلم يخص الله ولا رسوله سفراً دون سفر ، واحتج على ترك القصر فيما دون الميل بأنه صلى الله عليه وسلم قد خرج إلى الفضاء للغائط فلم يقصر . وذهب الظاهرية - كما قال النووي - إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال ، وكأنهم احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ قصر الصلاة . قال الخافظ : وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه . وقد حملته من خالفه على أن المراد به المسافة التي يتبدأ منها القصر لا غاية السفر (يعني أنه أراد به إذا سافر سفراً طويلاً قصر إذا بلغ ثلاثة أميال ، كما قال في لفظه الآخر: إن النبي صلى الله عليه وسلم، صلى بالمدينة أربعاً وبذي الحليفة ركعتين) . ولا يخفى بعد هذا الحمل مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال سألت أنساً عن قصر الصلاة ، وكنت أخرج إلى الكوفة يعني من البصرة فأصلي ركعتين ركعتين حتى أرجع . فقال أنس ، فذكر الحديث . فظهر أنه سأله عن جواز القصر في السفر لاعتن الموضع الذي يتبدأ منه القصر ، ثم إن الصحيح في ذلك أنه لا يتقيد بمسافة ، بل بمجاورة البلد الذي يخرج منها . وردّه القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يحتج به ، فإن كان المراد به أنه لا يحتج به في التحديد بثلاثة أميال فسلم، لكن لا يمتنع أن يحتج به في التحديد بثلاثة فراسخ، فإن الثلاثة أميال مندرجة فيها ، فيؤخذ بالأكثر احتياطاً . وقد روى ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة قال قلت لسعيد بن المسيب أ أقصر الصلاة وأقصر في بريد من المدينة ؟ قال نعم - انتهى . وقيل : مذهب الظاهرية القصر في كل سفر قريباً كان أو بعيداً . وقال مالك والشافعي وأحمد وبقية أصحاب الحديث وغيرهم : إنه لا تقصر الصلاة إلا في مسيرة اليوم التام بالسير الوسط ، وهي أربعة برد وهو ستة عشر فرسخاً أي ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمي ، لأن البريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال . قال النووي : والميل ستة آلاف ذراع ، والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضة معتدلة ، والاصبع ست شعيرات معترضة معتدلة .

.....

قال الحافظ : وهذا الذى قاله هو الأشهر . ومنهم من عبر ذلك بأثنى عشر ألف قدم بقدم الانسان . وقيل : هو أربعة آلاف ذراع . وقيل : بل ثلاثة آلاف ذراع . وقيل : وخمس مائة صححه ابن عبد البر . وقيل غير ذلك ، وقد عقد البخارى فى صحيحه ترجمة أورد فيها ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة ، كما هو مختار الأئمة الثلاثة ، واختاره أيضا الشافى والى الله الدهلوى وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر . وقال أبو حنيفة أقل مسافة القصر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها ، ولا يشترط السفر كل يوم ، بل إلى الزوال ، لأنهم جعلوا النهار للسير والليل للاستراحة ، ولا اعتبار بالفراسخ على أصل مذهبه ، لكن المتأخرين قدروا ذلك بالفراسخ تسهلا ، فى البحر عن النهاية الفتوى على ثمانية عشر فرسخا . وفى المجتبى فتوى أكثر أئمة خوارزم على خمسة عشر فرسخا ، والفراسخ ثلاثة أميال ، والميل عند القدماء منهم ثلاثة آلاف ذراع ، وعند المتأخرين أربعة آلاف ذراع ، والذراع عند الأولين اثنان وثلاثون إصبعاً وعند الآخرين أربع وعشرون إصبعاً ، والأصبع عند الكل ست شعيرات مضمومة البطون إلى الظهور ، وكل شعيرة مقدار ست شعور من ذنب الفرس التركى .

والراجح عندى ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر الصلاة فى أقل من ثمانية وأربعين ميلاً بالهاشمى . وذلك أربعة برد أى ستة عشر فرسخاً ، وهى مسيرة يوم وليلة بالسير الحديث . وذهب أكثر علماء أهل الحديث فى عصرنا إلى أن مسافة القصر ثلاثة فراسخ مستدين لذلك بحديث أنس المتقدم فى كلام الحافظ ومال ابن قدامة إلى قول الظاهرية أنه يجوز القصر فى كل سفر قصيراً كان أو طويلاً حيث قال بعد الرد على أقوال الأئمة الأربعة : والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه . وأما السفر الذى يجوز فيه القصر فاختلّفوا فيه على ثلاثة أقوال : الأول أنه تقصر فى كل سفر من غير تفصيل طاعة أو معصية ، مباح أو قرينة ، مكروه أو مندوب ، قاله أبو حنيفة وأصحابه اعتبار الإطلاق ظاهر لفظ السفر . والثانى لا يجوز إلا فى سفر قرينة اختاره أحمد فى أحد قوليه . والثالث لا يجوز إلا فى مباح ، قاله مالك فى المشهور من قوليه والشافعى قولاً واحداً وهو المنصوص عن أحمد ، كما فى المفتى ، وكره مالك القصر لمن خرج متصيداً للهوى . وأما من كان معاشه فيقصر ، والراجح عندى هو القول الثانى أنه لا يقصر المسافر إلا أن يكون سفره فى طاعة وقرينة أو فيما أباح الله له ، قال ابن قدامة : لأن الترخص شرع للإعانة على تحصيل المقصد المباح توصلًا إلى المصلحة ، فلو شرع ههنا لشرع إعانة على المحرم تحصيلًا للفسدة ، والشرع منزّه عن هذا ، والنصوص وردت فى حق الصحابة ، وكانت أسفارهم مباحة ، فلا يثبت الحكم فى من سفره مخالف لسفرهم ، ويتمين حمله على ذلك جميعاً بين النصين .

وقياس المعصية على الطاعة بعيد لتضادهما . وأما الموضع الذى يبدأ منه المسافر بقصر الصلوة ، فقال ابن قدامة

﴿ الفصل الأول ﴾

١٣٤٢ - (١) عن أنس: أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعا، وصلى العصر بذي الحليفة ركعتين. متفق عليه.

ليس لمن نوى السفر القصر حتى يخرج من بيوت مصره أو قريته ويخلفها وراء ظهره، قال وبه قال مالك والأوزاعي وأحمد والشافعي وأبو اسحاق وأبو ثور. وعن عطاء أنه كان يبيع القصر في البلد لمن نوى السفر وعن الحارث ابن أبي ربيعة أنه أراد سفرا، فصلى بالجماعة في منزله ركعتين وفيهم الأسود بن يزيد وغير واحد من أصحاب عبد الله وعن عطاء أنه قال إذا دخل عليه وقت صلاة بعد خروجه من منزله قبل أن يفارق بيوت المصر يباح له القصر - انتهى مختصرا. وفي رواية عن مالك أنه قال: لا يقصر إذا كانت قرية جامعة حتى يكون منها بنحو ثلاثة أميال، ويقول الجمهور قال أبو حنيفة وأصحابه وهو الراجح، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصر في سفر من أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة، ولأن الرجل لا يكون ضاربا في الأرض حتى يخرج وأما الزمان الذي يجوز للمسافر إذا أقام فيه في بلد أن يقصر فاختلفوا فيه جدا إلا أن الأشهر منها أربعة أقوال: أحدها مذهب مالك والشافعي: أنه إذا أزمع المسافر على إقامة أربعة أيام أتم، والثاني مذهب أبي حنيفة والثوري أنه إذا أزمع على إقامة خمسة عشر يوما أتم. والثالث مذهب أحمد وداود: أنه إذا أزمع على أكثر من أربعة أيام أتم. والرابع مذهب اسحاق بن راهويه: أنه إذا أزمع على أكثر من تسعة عشر يوما أتم. فمسدة القصر عند مالك والشافعي ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج، وعند أبي حنيفة أربعة عشر يوما، وعند أحمد أربعة أيام وعند اسحاق تسعة عشر يوما. والراجح عندي: ما ذهب إليه أحمد والله تعالى اعلم.

١٣٤٢ - قوله (صلى الظهر بالمدينة) أى في اليوم الذى أراد فيه الخروج إلى مكة للحج أو العمرة (أربعا) أى أربع ركعات (وصلى العصر بذي الحليفة) بضم المهملة وفتح اللام، تصغير حلفة. و«ذوالحليفة» موضع على ثلاثة أميال من المدينة على الأصح، وهو ميقات أهل المدينة المشهور الآن بئر على (ركعتين) قصرا لأنه كان في السفر. والحديث دليل على أن من أراد السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد، لأن النبي ﷺ لم يقصر حتى خرج من المدينة. واستدل به على استحباب قصر الصلاة في السفر القصير، لأن بين المدينة وذى الحليفة ثلاثة أميال. وقيل: ستة أميال. وقيل: سبعة. وتعقب بأن ذا الحليفة لم تكن منتهى السفر وغايته، وإنما خرج إليها حيث كان قاصدا مكة فاتفق نزوله بها، وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها، واستمر يقصر إلى أن رجع (متفق عليه) وأخرجه أيضا أحمد والترمذي وأبو داود والبيهقي (ج ٣ ص ١٤٥، ١٤٦).

١٣٤٣ - (٢) وعن حارثة بن وهب الخزاعي، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط وأمنه بمنا، ركعتين.

١٣٤٣ - قوله (وعن حارثة) بالخاء المهملة والمثلثة (بن وهب) بفتح الواو وسكون الهاء (الخزاعي) بضم الخاء المعجمة، نسبة إلى خزاعة وحارثة هذا أخو عبيد الله بن عمر الخطاب لأمه، صحابي نزل الكوفة، وكان عمر زوج أمه أم كلثوم بنت جبرول بن المسيب الخزاعية (صلى بنا رسول الله ﷺ)، ونحن أكثر ما كنا برفع «أكثر»، على أنه خبر نحن، و«ما» مصدرية، ومعناه الجمع، لأن ما أضيف إليه أفعال التفضيل يكون جمعا (قط) بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، ظرف بمعنى الدهر والزمان، متعلق بـ «كنا»، ويختص بالماضي المنفي في الغالب الشائع وربما استعمل بدون النفي، كما في هذا الحديث وله نظائر (وأمنه) بالرفع عطف على «أكثر»، وقط مقدر ههنا، والضمير فيه راجع إلى «ما كنا» والواو في «ونحن» للحال المعترضة بين «صلى» ومعموله وهو (بمنا) بكسر الميم والالف، منصرفا وفي بعض النسخ: بمنى بالياء غير منصرف، وهو يذكر ويؤنث، فإن قصد الموضع فذكر، ويكتب بالالف وينصرف، وإن قصد البقعة فؤنث، ولا ينصرف ويكتب بالياء، والمختار تذكيره، وسمى بذلك لكثرة ما معنى فيه أى يراق من الدماء (ركعتين) أى في حجة الوداع. والمعنى صلى بنا رسول الله ﷺ بمنا ركعتين، والحال أنا في ذلك الوقت أكثر أكوأنا في سائر الأوقات عددا وأكثر أكوأنا في سائر الأوقات أمنا. وإسناد الأمن إلى الأوقات مجاز، كذا قاله الطيبي. ويجوز أن تكون «ما» نافية خبر المبتدأ الذي هو نحن و«أكثر» منصوبا على أنه خبر كان. ويجوز أعمال ما في ما قبلها إذا كانت بمعنى ليس، فكما يجوز تقديم خبر ليس عليه يجوز تقديم خبر ما في معناه عليه. والتقدير ونحن ما كنا قط أكثر منا في هذا الوقت ولا آمن مناهيه، وفي الحديث دليل على جواز القصر في السفر من غير خوف، ورد على من زعم أن القصر مختص بالخوف. وللحديث شاهد من حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه، والنسائي بلفظ: خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله يصلى ركعتين، والذي قال إن القصر مختص بالخوف تمسك بقوله تعالى: ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم الذين كفروا - ٤: ١٠١﴾ ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم. فقيل لأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب، والشرط هنا خرج مخرج الغالب، لأن الغالب على المسلمين إذا ذاك الخوف في الأسفار. وقيل: هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب، ثم زال السبب، وبقي الحكم كالرمل. وقيل: القصر مع الخوف ثابت بالكتاب، والقصر مع الأمن ثابت بالسنة، ومفهوم الشرط لا يقوى على معارضة ما تواتر عنه ﷺ من القصر مع الأمن. قال

.....

الخطابي في المعالم (ج ٢ ص ٢١١): ليس في قوله: «صلى بنا» دليل على أن المكي يقصر الصلاة بمكة، لأن رسول الله ﷺ كان مسافرا بمكة، فصلّى صلاة المسافر، ولعله لو سأل رسول الله ﷺ عن صلاته لأمره بالآتمام، وقد يترك رسول الله ﷺ بيان بعض المأمور في بعض المواطن اقتصادا على ما تقدم من البيان السابق خصوصا في مثل هذا الأمر الذي هو من العلم الظاهر العام، وكان عمر بن الخطاب يصلي بهم فيقصر، فإذا سلم التفت إليهم، وقال آمموا يا أهل مكة، فإننا قوم سفر - انتهى. قلت: اتفق الأئمة على أن الحاج القادم مكة يقصر الصلاة بها، وبمكة وسائر المشاهد، لأنه عندهم في سفر، لأن مكة ليست دار إقامة إلا لأهلها أو لمن أراد الإقامة بها، وكذلك منى وعرفات والمزدلفة. واختلفوا في صلاة المكي بمكة وغيرها من المشاهد، فقال مالك يتم بمكة ويقصر بمكة، وكذلك أهل منى يتمون بمكة ويقصرون بمكة وعرفات، قال وهذه المواضع مخصوصة بذلك، لأن النبي ﷺ لما قصر بعرفة لم يميز من وراءه، ولا قال لأهل مكة: آمموا، وهذا موضع بيان، ومن روى عنه أن المكي يقصر بمكة ابن عمر وسالم والقاسم وطاؤس، وبه قال الأوزاعي وإسحاق، وقالوا: إن القصر سنة الموضع، وإنما يتم بمكة وعرفات من كان مقبلا فيها. وقال أكثر أهل العلم: منهم عطاء والزهرى والثوري والكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وأبو ثور، ولا يقصر الصلاة أهل مكة بمكة وعرفات لاتقاء مسافة القصر. وحاصل مذهب مالك، كما يدل عليه كلامه في الموطأ، أن القصر عنده لأجل النسك بشرط السفر، لكن لا للسفر الشرعي، بل لمطلق السفر، ولذلك يتم عنده أهل مكة ومنى وعرفة والمزدلفة في أمكنتهم، ويقصرون في غيرها وضابطه عنده أن أهل كل مكان يتمون به ويقصرون فيما سواه خلافا للأئمة الثلاثة، فإن القصر عندهم للسفر الشرعي، فلا يقصر في هذه الأمكنة إلا من كان مسافرا شرعيا. قال ابن المنير المالكي: السر في القصر في هذه المواضع المتقاربة إظهارا لله تعالى تفضله على عباده، حيث اعتدلهم بالحركة القريبة اعتداده في السفر البعيد، فجعل الوافدين من عرفة إلى مكة كأنهم سافروا إليها ثلاثة أسفار سفر إلى مزدلفة، ولهذا يقصر أهل مكة بمكة، فهي على قربها من عرفة معدودة بثلاث مسافات، كل مسافة منها سفر طويل. وسر ذلك - والله أعلم - أنهم كلهم وفد، وإن القريب كالبعيد في إسباغ الفضل، ذكره القسطلاني. وقال الباجي: إن أهل مكة إذا حجوا اقتضى ذلك بلوغا إلى عرفة، ورجوعا إلى مكة، ولو كان منتهى سفرهم عرفة لما قصرُوا الصلاة، واحتسب في هذا السفر بالذهاب والمجيئ، لأن من خرج من مكة إلى عرفة محرما بالحج فلا بد له من الرجوع إلى مكة بحكم الإحرام الذي دخل فيه، لأنه لا يصح أن يتم عمله الذي دخل فيه إلا بالرجوع إلى مكة. وأما سائر الأسفار فإن نوى فيه المسير والمجيئ فإنه لا يلزمه الرجوع، وله أن يقيم في منتهى سفره، أو يمضي منه إلى موضع سواه. فالواجب على أهل مكة إذا خرجوا للحج أن يصلوا ركعتين حتى ينصرفوا إلى مكة، وذلك يقتضى أن يصلوا

متفق عليه .

١٣٤٤ - (٣) وعن يعلى بن أمية، قال: قالت لعمر بن الخطاب: إنما قال الله تعالى ﴿أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا﴾ فقد أمن الناس. قال عمر:

ركعتين في البدأة والعودة، ويصلون كذلك بعرفة والمزدلفة وغيرهما - انتهى بتغيير يسير. وقال بعض المالكية: لو لم يحز لأهل مكة القصر بنى لقوال لهم النبي ﷺ: أنموا، وليس بين مكة ومنى مسافة القصر، فدل على أنهم قصرُوا للنسك. وأجيب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين أنه ﷺ كان يصلي بمكة ركعتين، ويقول: يا أهل مكة! أنموا، فإنما قوم سفر، وكأنه ترك إعلامهم بذلك بنى استغناء بما تقدم بمكة. قال الحافظ: وهذا ضعيف، لأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، ولو صح فالقصة كانت في الفتح، وقصة منى في حجة الوداع، وكان لا بد من بيان ذلك لبعد العهد - انتهى. قلت روى البيهقي (ج ٣ ص ١٣٥، ١٣٦) من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة قال: سأل شاب عمران بن حصين عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر. فقال: إن هذا الفتي يسألني عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر، فأحفظوهن عنى ما سافرت مع رسول الله ﷺ سفرا قط إلا صلى ركعتين حتى يرجع، وشهدت معه حنين والطائف فكان يصلي ركعتين، ثم حجت معه واعتمرت فصلى ركعتين، ثم قال: يا أهل مكة! أنموا الصلاة، فإنما قوم سفر - الحديث. وفيه نص على أنه ﷺ قال ذلك في الحج أيضا ورد على ما قيل: إن القصة لم تكن إلا في الفتح (متفق عليه) وأخرجه أيضا الترمذي وأبو داود في الحج والنسائي في الصلاة والبيهقي (ج ٣ ص ١٣٤، ١٣٥).

١٣٤٤ - قوله (قلت لعمر بن الخطاب: إنما قال الله تعالى: ﴿أن تقصروا﴾) وفي صحيح مسلم: قالت لعمر بن الخطاب: ﴿ليس عليكم جناح أن تقصروا - ٤: ١٠١﴾ أى وإذا ضربتم في الأرض أى سافرتم فليس عليكم جناح أى وزر وخرج أن تقصروا بضم الصاد أى فى أن تقصروا أى فى القصر، وهو خلاف المد، يقال قصرت الشيء أى جعلته قصيرا يحذف بعض أجزائه، فمتعلق القصر جملة الشيء لا بعضه، فإن البعض متعلق الحذف دون القصر. فحينئذ قوله (من الصلاة) ينبغى أن يكون مفعولا لتقصروا على زيادة من حسب ما رآه الأنخس. وأما على رأى غيره من عدم زيادتها فى الإثبات. فتجعل تبعية، ويراد بالصلاة الجنس، ليكون المقصور بعضا منها، وهو الرباعيات، قاله أبو السعود (إن خفتم أن يفتنكم) أى ينالكم بمكروه (الذين كفروا) فقد أمن الناس) أى وذهب الخوف، فما بالهم يقصرون الصلاة، أو فما وجه القصر؟ (قال عمر) وفى صحيح

عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله ﷺ ، فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته .

مسلم : فقال بزيادة الفاء وحذف الفاعل (عجبت مما عجبت) أنت (فسألت رسول الله ﷺ) أى عن ذلك كما فى مسلم (فقال صدقة) أى قصر الصلاة فى السفر صدقة (تصدق الله) أى تفضل (بها عليكم) أى توسعة ورحمة . قال السندى : أى شرع لكم ذلك رحمة عليكم ، وإزالة لاشقة نظرا إلى ضعفكم وفقركم . وهذا المعنى يقتضى أن ما ذكر فيه من القيد فهو اتفاق ، ذكره على مقتضى ذلك الوقت ، والا فالحكم عام ، والقيد لا مفهوم له . ولا يخفى ما فى الحديث من الدلالة على اعتبار المفهوم فى الأدلة الشرعية و أنهم كانوا يفهمون ذلك ، ويرون أنه الأصل ، وأن النبى ﷺ قررهم على ذلك ، لكن بين أنه قد لا يكون معتبرا أيضا بسبب من الاسباب ، فان قلت يمكن التعجب مع عدم اعتبار المفهوم أيضا بناء على أن الأصل هو الإلتزام لا القصر ، وانما القصر رخصة جاءت مقيدة للضرورة ، فمقتضى انتفاء القيد مقتضى الأدلة هو الأخذ بالأصل ، قلت : هذا الأصل إنما يعمل به عند انتفاء الأدلة . وأما مع وجود فعل النبى ﷺ بخلافه فلا عبرة به ، ولا يتعجب من خلافه ، فليتأمل - انتهى كلام السندى (فاقبلوا صدقته) أى سواء حصل الخوف أم لا ، وإنما قال فى الآية ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ لأنه قد خرج مخرج الأغلب لكون أغلب أسفار النبى ﷺ وأصحابه لم تخل من خوف العدو لكثرة أهل الحرب إذ ذاك حينئذ لا تدل الآية على عدم القصر إن لم يكن خوف لأنه يبان للواقع إذ ذاك فلا مفهوم له . قال ابن القيم : قد أشكلت الآية على عمر وغيره ، فسأل عنها رسول الله ﷺ ، فأجابه بالشفاء ، وأن هذا صدقة من الله ، وشرع شرعه للأمة ، وكان هذا يبان أن حكم المفهوم غير مراد ، وأن الجناح مرتفع فى قصر الصلاة عن الأمن والخائف . وغايته أنه نوع تخصيص للمفهوم أو رفع له - انتهى . وقد احتج بالحديث لمن قال بأن القصر رخصة ، والإلتزام أفضل . قال الخطابي فى المعالم (ج ١ ص ٢٦١) : فى هذا حجة لمن ذهب الى أن الإلتزام هو الأصل ألا ترى أنهما (أى يعلى بن أمية و عمر) قد تعجبا من القصر مع عدم شرط الخوف ، فلو كان أصل صلاة المسافر ركعتين لم يتعجبا من ذلك فدل على أن القصر إنما هو عن أصل كامل قد تقدمه ، لحذف بعضه ، وأبقى بعضه . وفى قوله : « صدقة تصدق الله بها عليكم » دليل على أنه رخصة رخص لهم فيها ، والرخصة إنما تكون لإباحة لا عزيمة - انتهى . وأجيب عن ذلك بأن الأمر بقبولها يقتضى وجوب القبول ، وأنه لا محيص عنها ، فإن أصل الأمر للوجوب ، فلا يبق له خيار الرد شرعا ، وجواز الإلتزام رد لها لا قبول ، على أن الصدقة من الله تعالى فيما لا يحتمل التمليك عبارة عن الإسقاط ، فلا يحتمل اختيار القبول وعدمه . وأيضا العبد فقير فأعرضه عن صدقة ربه يكون قبيحا ، ويكون من قبيل أن راه استغنى . وفى رد صدقة أحد عليه من التأذى عادة ما لا يخفى فهذه من أمارات الوجوب ، ويوافقه حديث : أنها تمام غير قصر . واحتج لم أيضا بقوله تعالى : ﴿ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة - ٤ : ١٠١﴾

.....

فإن نفي الجناح لا يدل على العزيمة ، بل على الرخصة ، وعلى أن الأصل التمام ، والقصر إنما يكون عن شيء أطول منه . وأجيب عنه بوجوه : **منها** أن الآية وردت في قصر صفة الصلاة بترك الركوع والسجود إلى الإيماء ، وترك القيام إلى الركوب في الخوف . فالمراد بالقصر في الآية إدخال التخفيف في كيفية أداء الركعات في الخوف دون القصر في عدد الركعات في صلاة السفر . **ومنها** أن المراد بالقصر في الآية القصر في كمية الركعات وعددها ، وبالصلاة صلاة الخوف لا صلاة المسافر . فالآية نزلت في قصر العدد في صلاة الخوف لا في صلاة السفر . **ومنها** أنه إنما أتى بهذه العبارة ، لأن المسلمين لكامل ولهم بالعبادة وتكثيرها وأدائها بالتام كأنهم كانوا يتخرجون في القصر ، وكانوا يعدونه جناحاً فقال ليس عليكم جناح أن تقصروا ولا حرج ، فإن الركعتين في حكم الأربعة كما قال الذين ذهبوا إلى وجوب السعي بين الصفا والمروة في قوله تعالى : ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ٢ : ١٥٨ ﴾ وقال ابن القيم في الهدى (ج ١ ص ١٣١) : وقد يقال : إن الآية اقتضت قصر يتناول قصر الأركان بالتخفيف ، وقصر العدد بنقصان ركعتين . وقيد ذلك بأمرين الضرب بالأرض ، والخوف ، فإذا وجد الأمران أبح القصران فيصلون صلاة الخوف ، مقصورة عددها وأركانها ، وإن اتنى الأمران فكانوا آمنين مقيمين اتنى القصران فيصلون صلاة تامة كاملة ، وإن وجد أحد السببين ترتب عليه قصره وحده ، فإذا وجد الخوف والإقامة قصرت الأركان ، واستوفى العدد ، وهذا نوع قصر ، وليس بالقصر المطلق في الآية ، فإن وجد السفر والأمن قصر العدد ، واستوفى الأركان ، وسميت صلاة أمن ، وهذا نوع قصر ، وليس بالقصر المطلق ، وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد . وقد تسمى تامة باعتبار تمام أركانها ، وأنها لم تدخل في قصر الآية . و الأول اصطلاح كثير من الفقهاء المتأخرين ، والثاني يدل عليه كلام الصحابة كما نشأه ابن عباس وغيرهما . قالت عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة زيد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر . فهذا يدل على أن صلاة السفر عندها غير مقصورة من أربع ، وإنما هي مفروضة كذلك ، وأن فرض المسافر ركعتان . وقال ابن عباس : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة . وقال عمر بن الخطاب : صلاة السفر ركعتان والجمعة ركعتان والعيد ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ . وقد خاب من أقترى . وهذا ثابت عن عمر رضي الله عنه ، وهو الذي سأل النبي ﷺ ما بالنا نقصر ؟ وقد أمنا ؟ فقال له رسول الله ﷺ : صدقة تصدق بها الله عليكم فاقبلوا صدقته . ولا تناقض بين حديثيه ، فإن النبي ﷺ لما أجابه بأن هذه صدقة الله عليكم ، ودينه اليسر السمح علم عمر أنه ليس المراد من الآية قصر العدد ، كما فهمه كثير من الناس ، فقال صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر . وعلى هذا فلا دلالة في الآية على أن قصر العدد مباح مني عنه الجناح ، فإن شاء المصلى فله وإن شاء أتم ، وكان رسول الله ﷺ

رواه مسلم .

١٣٤٥ - (٤) وعن أنس، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين، حتى رجعنا إلى المدينة، قيل له: أقمتم بمكة شيئا؟ قال: أقمنا بها عشرة .

يواظب في أسفاره على ركعتين ركعتين، ولم يربع قط إلا شيئا فعله في بعض صلاة الخوف، كما سنذكره هناك ونبين ما فيه - انتهى . (رواه مسلم) وأخرجه أيضا الشافعي وأحمد والترمذي في التفسير وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الصلاة والبيهقي (ج ٣ ص ١٣٤ - ١٤١) وغيرهم .

١٣٤٥ - قوله (من المدينة) أي متوجّهين (إلى مكة) أي للحج كما في رواية لمسلم (فكان يصلي) أي الرباعية (ركعتين ركعتين) أي كل رباعية ركعتين (قيل له) أي لأنس . والقاتل أي السائل هو يحيى بن أبي اسحاق الحضرمي الراوي عن أنس كما صرح به في رواية البخاري في الصلاة (أقمتم) بحذف همزة الاستفهام . وفي رواية أبي داود: هل أقمتم (شيئا) أي من الأيام (قال) أي أنس (أقمنا بها) أي بمكة وبضواحيها (عشرة) أي عشرة أيام، وإنما حذف التاء من العشرة مع أن اليوم مذكور، لأن المميز إذا لم يذكر جاز في العدد التذكير والتأنيث . ولا يعارض هذا حديث ابن عباس المذكور بعده وحديث عمران الآتي في الفصل الثاني، لأنهما في فتح مكة، وهذا في حجة الوداع، قال الامام أحمد: وإنما وجه حديث أنس أنه حسب مقام النبي ﷺ بمكة ومعنى، وإلا فلا وجه له غير هذا . واحتج بحديث جابر: أن النبي ﷺ قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة (يوم الأحد) فأقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع، وصلى الصبح في اليوم الثامن (يوم الخميس) ثم خرج إلى منى، وخرج من مكة متوجّها إلى المدينة بعد أيام التشريق . ومثله حديث ابن عباس عند البخاري بلفظ: قدم النبي ﷺ وأصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج لحديث . قال الحافظ: ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء، لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلى الظهر بمنى . وقال المحب الطبري: أطلق على ذلك إقامة بمكة لأن هذه المواضع مواضع السك، وهي في حكم التابع لمكة، لأنها المقصود بالأصالة، لا يتجه سوى ذلك، كما قال الإمام أحمد - انتهى . وقد أشكل الحديث على الشافعية، لأنه قد تقرر عندهم أنه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام بموضع عينه انقطع سفره بوضوئه ذلك الموضع بخلاف ما لو نوى دونها وإن زاد عليه . ولا ريب أنه ﷺ في حجة الوداع كان جازما بالإقامة بمكة المدة المذكورة وأجاب البيهقي في السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٤٩) بما نصه: وإنما أراد أنس بقوله «أقمنا بها عشرة» أي بمكة ومنى وعرفات، وذلك لأن الأخبار الثابتة تدل على أن رسول الله ﷺ قدم مكة في

.....

حجته لأربع خلون من ذى الحجة فأقام بها ثلاثا يقصر، ولم يحسب اليوم الذى قدم فيه مكة، لأنه كان فيه سائرا، ولا يوم التروية، لأنه خارج فيه إلى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، فلما طاعت الشمس سار منها إلى عرفات، ثم دفع منها حين غربت الشمس حتى أتى المزدلفة، فبات بها ليلته حتى أصبح، ثم دفع منها حتى أتى منى ف قضى بها نسكه، ثم أفاض إلى مكة ف قضى بها طوافه، ثم رجع إلى منى فأقام بها، ثم خرج إلى المدينة، فلم يقم بها في موضع واحد أربعا يقصر. انتهى كلام البيهقي. وتعبه ابن الترمذاني، وتعبه متجه عندي، قال أقام بمكة أربعة أيام يقصر. فانه يقوم قدم صبح رابعة من ذى الحجة فأقام الرابع والخامس والسادس والسابع وبعض الثامن فأوى بالاقامة بها بلا شك، ثم خرج إلى منى يوم التروية، وهو الثامن قبل الزوال. وهذا يبطل تقديرهم بأربعة أيام، ولهذا حكى ابن رشد عن أحد وداد أنه إذا أزمع على أكثر من أربعة أيام، أتم، قال واحتجوا بمقامه عليه السلام في حجته بمكة مقصرا أربعة أيام. وذكر صاحب التمهيد عن الأثرم قال أحمد أقام عليه السلام اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح بالأبطح في الثامن. فهذه إحدى وعشرون صلاة قصر فيها، وقد أجمع على اقامتها وظهر بهذا بطلان قول البيهقي: فلم يقم عليه السلام في موضع واحد أربعا يقصر، وكيف يقول كان سائرا في اليوم الرابع مع أنه قدم في صبيحته فأقام بمكة ١٤ وكيف لا يحسب يوم الدخول مع أن الأحكام المتعلقة بالسفر لينقطع حكمها يوم الدخول إذا نوى الإقامة، ويلحق بما بعده أصله رخصة المسح والافطار ١٩ فلا معنى لآخراجه بعد نية الإقامة بغير دليل شرعى، وكذا يوم الخروج قبل خروجه. وفي اختلاف العلماء للطحاوى روى عن ابن عباس وجابر أنه عليه السلام قدم مكة صبيحة رابعة من ذى الحجة، فكان مقامه إلى وقت خروجه أكثر من أربع، وقد كان يقصر الصلاة، فعدل على سقوط الاعتبار بالأربع. انتهى كلام ابن الترمذاني. وأجاب بعضهم عن هذا التعقب بأنه إنما يخالفنا إذا أقام أربع ليال مع أيامها التامة. ويمكن أنه صلى الله عليه وسلم خرج في اليوم الثامن من قبل الوقت الذى دخل فيه في اليوم الرابع، فامت له الأيام الأربع، كذا أجاب، ولا يخفى ما فيه، قلت: واستدل الشافعية والمالكية على مذهبه بنهيه صلى الله عليه وسلم للهاجر عن إقامة فوق ثلاث بمكة فتكون الزيادة عليها إقامة لا قدر الثلاث. قال القسطلاني: الترخيص في الثلاث يدل على بقاء حكم السفر بخلاف الأربعة فالأربع حد الإقامة، وما دونه حد السفر يقصر فيه. ورد ذلك بأن الثلاث قدر قضاء الحوائج لا لكونها غير إقامة. قال ابن حزم في المحلى (ج ٥ ص ٢٤) ليس في هذا الخبر نص ولا إشارة إلى المدة التي إذا أقامها المسافر يتم صلاته، وإنما هو في حكم المهاجر لا يقيم أكثر من ثلاثة أيام ليحاز شغله وقضى حاجته في الثلاث، ولا حاجة إلى أكثر منها، ولا يدل على أنه يصير مقيا في الأربعة، ولو احتمل لا يثبت حكم شرعى بالاحتمال، قال وأيضا

متفق عليه .

فان المسافر مباح له أن يقيم ثلاثاً وأكثر من ثلاث لا كراهية في شيء من ذلك . وأما المهاجر فمكروه له أن يقيم بمكة بعد انقضاء نسكه أكثر من ثلاث فأى نسبة بين إقامة مكروهة وإقامة مباحة ، وأيضا فان ما زاد على الثلاثة الايام للمهاجر داخل عندهم في حكم أن يكون مسافرا . لا مقبلا وما زاد على الثلاثة للمسافر فاقامة صحيحة . وهذا مانع من أن يقاس أحدهما على الآخر ، وأيضا فان إقامة قدر صلاة واحدة زيادة على الثلاث مكروهة للمهاجر ، فينبغي عندهم اذا قاسوا عليه المسافر أن يتم ، وهو خلاف مذهبهم . وقد ظهر بهذا أنه ليس حديث مرفوع صريح في ما ذهب اليه المالكية والشافعية . وكذا فيما ذهب اليه الحنفية كما صرح به ابن رشد في البداية . وقال صاحب العرف الشاذي لامرفوع لاحد واكل واحد آثار . فاستدل الحنفية بما روى الطحاوى عن ابن عباس وابن عمر قالا إذا قدمت بلدة وأنت مسافر ، وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر يوما أكمل الصلاة بها ، وإن كنت لاتدرى متى تظعن فاقصرها ، ذكره الزيلعي في نصب الراية ، والحافظ في الدراية ، والعيني في البناية وابن الهمام في فتح القدير . وروى نحوه محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن ابن عمر وحده . قال الشوكاني ورُودُ بأنه من مسائل الاجتهاد ، ولا حجة في أقوال الصحابة في المسائل التي للاجتهاد فيها مسرح ، قال **والحق أن من حط رحله ببلد ونوى الإقامة بها أياما من دون تردد لا يقال له مسافر ، فيتم الصلاة ولا يقصر إلا لدليل ، ولا دليل ههنا إلا في ما في حديث الباب من إقامته صلى الله عليه وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة ، والاستدلال به متوقف على ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم هزم على إقامة أربعة أيام الا أن يقال : إن تمام أعمال الحج في مكة لا يكون في دون الأربع ، فكان كل من يحج عازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار ، ويكون الظاهر والأصل في حق من نوى إقامة أكثر من أربعة أيام هو التمام ، وإلا لزم أن يقصر الصلاة من نوى إقامة سنين متعددة ، ولا قائل به . ولا يرد على هذا قوله في إقامته بمكة في الفتح : إنا قوم سفر ، لأنه كان إذ ذاك مترددا ، ولم يعزم على إقامة مدة معينة - انتهى . قلت : لا شك أنه صلى الله عليه وسلم كان جازما بالإقامة أربعة أيام بمكة في حجته ، لأنه دخل بها صبيحة رابعة ، وخرج منها إلى منى في بعض الثامن أى بعد صلاة الصبح ، فكان ناويا لإقامة تلك المدة بلا شك ، وقد قصر بها الصلاة . فهذا يدل على مذهب الامام أحمد . ولم يثبت من حديث مرفوع قولى أو فعلى أنه صلى الله عليه وسلم أزمع على أكثر من أربعة أيام وقصر الصلاة . فالقول الراجع عندى هو ما ذهب اليه أحمد ، والله أعلم . وأما حديث ابن عباس فسيأتى الكلام فيه (متفق عليه) وأخرجه أيضاً الترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ١٣٦ و ١٤٥ و ١٤٨ و ١٥٣ وغيرهم .**

١٣٤٦ - (٥) وعن ابن عباس ، قال : سافر النبي ﷺ سفراً ، فأقام تسعة عشر يوماً يصلي ركعتين ركعتين . قال ابن عباس : فنحن نصلي فيما بيننا وبين مكة ، تسعة عشر ، ركعتين ركعتين ،

١٣٤٦ - قوله (سافر النبي ﷺ سفراً) أى فى فتح مكة ، فى رواية للبخارى فى المغازى أقام النبي ﷺ بمكة تسعة عشر يوماً يصلي ركعتين . وذكره المجد بن تيمية فى المنتقى بلفظ : لما فتح النبي ﷺ مكة أقام فيها تسعة عشرة يصلي ركعتين (فأقام) أى فلبث (تسعة عشر) بتقديم الفوقية على السين (يوماً) بليثته (يصلي) أى حال كونه يصلي (ركعتين ركعتين) أى يقصر الصلاة الرباعية ، لأنه كان متردداً متى تهيأ له فراغ حاجته وهو انجلاء حرب هوأزن ارتحل واعلم أنه اختلفت الروايات فى إقامته ﷺ بمكة عام الفتح ، فروى تسعة عشر ، كما ذكره المصنف . وروى عشرون ، أخرجه عبد بن حميد فى مسنده . وروى سبعة عشر بتقديم السين ، أخرجه أحمد وأبوداود والنسائى وابن ماجه وابن حبان والبيهق . وروى خمسة عشر ، أخرجه أبوداود والنسائى كلها عن ابن عباس . وروى ثمانية عشر ، كما فى حديث عمران الآتى . قال البيهق فى السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٥١) : وأصح هذه الروايات فى ذلك عندى رواية من روى تسعة عشرة أى بتقديم التاء ، وهى الرواية التى أودعها البخارى فى الجامع الصحيح ، وجمع أيضاً البيهق بين روايات تسعة عشرة وثمان عشرة وسبع عشرة بأن من رواها تسعة عشرة عد يوم الدخول ويوم الخروج ، ومن روى ثمان عشرة لم يعد أحد اليومين ، ومن قال سبع عشرة لم يعدهما . قال الحافظ فى التلخيص (ص ١٢٩) : وهو جمع متين ، وتبقى رواية خمسة عشر شاذة لمخالفتها ، ورواية عشرين ، وهى صحيحة الإسناد إلا أنها شاذة أيضاً اللهم إلا أن يحمل على جبر الكسر ، ورواية ثمانية عشر ليست بصحيحة من حيث الإسناد أى لما فى سنده على بن زيد بن جدعان ، وهو ضعيف ، وسيأتى الكلام فيه ، وقال فى الفتح بعد ذكر الجمع المذكور : وأما رواية خمسة عشر فضعفها النووى فى الخلاصة ، وليس بجيد ، لأن روايتها ثقات ، ولم ينفرد بها ابن اسحاق ، فقد أخرجه النسائى من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك . وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبع عشرة ، فحذف منها يومى الدخول والخروج ، فذكر أنها خمس عشرة . واقضى ذلك أن رواية تسعة عشرة أرجح الروايات . وبهذا أخذ اسحاق بن راهويه ويرجحها أيضاً أنها أكثر ماوردت به الروايات الصحيحة وأخذ الثورى وأهل الكوفة برواية خمس عشرة ، لكونها أقل ما ورد فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقاً - انتهى . (قال ابن عباس) استنباطاً من هذا الحديث (فنحن نصلي فيما بيننا وبين مكة تسعة عشر) أى يوماً . ولفظ الترمذى : فنحن نصلي فيما بيننا وبين تسعة عشرة (ركعتين ركعتين) وفى رواية للبخارى : ونحن نقصر ما بيننا وبين تسعة عشرة . وفى رواية للبيهق (ج ٣ ص ١٥٠) : فنحن إذا سافرنا فأقمنا تسعة عشر صلينا ركعتين ركعتين . ولأبى يعلى : إذا سافرنا فأقمنا فى موضع تسعة عشر

فاذا أقمنا ، أكثر من ذلك صلينا أربعاً . رواه البخارى .

(فاذا أقمنا) أى مكثنا (أكثر من ذلك صلينا أربعاً) وقد أخذ به اسحاق بن راهويه أيضاً ، كما تقدم فى كلام الحافظ ، فمدة القصر عنده وعند ابن عباس تسعة عشر يوماً ، فاذا أجمع على أكثر من ذلك فى موضع أتم . قال الترمذى : أما إسحاق فرأى أقوى المذاهب فيه حديث ابن عباس هذا ، قال لأن ابن عباس روى عن النبي ﷺ ثم تأوله بعد النبي ﷺ (يعنى أخذ به وعمل عليه بعد وفاته ﷺ) - انتهى . قلت : الاستدلال بهذا الحديث على أن من يقيم هذه المدة (تسعة عشر أو خمسة عشر على اختلاف الروايتين والمذهبتين) قصداً يقصر ، لا يتخلو عن إشكال ، لأنه موقوف على ثبوت أنه ﷺ أزمع فى أول الأمر على إقامته بمكة هذه المدة ، ولا دلالة فى هذه القصة على ذلك أصلاً ، بل الظاهر أن النبي ﷺ أقام بمكة هذه المدة اتفاقاً ، لا يدرى أول الأمر أن إقامته تمتد إلى متى ، لأنه كان متردداً متى تهيأ له فراغ حاجته يرحل . ومن كان كذلك يقصر أبداً ، لأنه لم ينو الإقامة ، والأصل بقاء السفر ، ولذا قال الترمذى : أجمع أهل العلم على أن المسافر يقصر ما لم يجمع إقامة ، وإن أتى عليه سنون ، وكذا قال ابن المنذر . وأما الاستدلال بحديث ابن عباس على أن من يزيد على هذه المدة يتم ، كما قال ابن عباس وإسحاق فى غاية الخفاء ، هذا وقد أجاب عن الاشكال المذكور الامام ابن تيمية فى أحكام السفر (ص ٨١) بأنه معلوم بالعادة أن ما كان يفعل بمكة وتبوك لم يكن ينقضى فى ثلاثة أيام ولا أربعة حتى يقال إنه كان يقول اليوم أسافر ، غدا أسافر ، بل فتح مكة وأهلها وما حولها كفار عاربون له ، وهى أعظم مدينة فتحها ، وبفتحها ذلت الأعداء ، وأسلمت العرب . ومثل هذه الأمور مما يعلم أنها لا ينقضى فى أربعة أيام ، فلم أنه أقام لأمور يعلم أنها لا تنقضى فى أربعة أيام ، وكذلك تبوك إلى آخر ما قال . ولا يخفى ما فيه على المتأمل (رواه) أى أصل الحديث (البخارى) وإلا فالسياق المذكور ليس للبخارى ، فان الحديث رواه البخارى فى الصلاة بلفظ : أقام النبي ﷺ تسعة عشر يقصر الصلاة ، فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا وإن زدنا أقمنا ، ورواه فى المغازى من طريقين مختصراً بلفظ : أقام النبي ﷺ بمكة تسعة عشر يوماً يصلى ركعتين ، ومطولاً بلفظ : أقمنا مع النبي ﷺ فى سفر تسع عشرة تقصر الصلاة . وقال ابن عباس : ونحن نقصر ما بيننا وبين تسع عشرة ، فاذا أزدنا أقمنا . والسياق الذى ذكره المصنف إنما هو للترمذى والبيهقى بفرق يسير . والبغوى إنما ذكر فى المصابيح سياق البخارى المختصر . ولعل المصنف أعرض عنه لاختصاره ، وأورد سياق الترمذى والبيهقى ، لكونه واضحاً مطولاً ، لكن كان ينبغى له أن ينبه على تصرفه هذا ، فان ضيعه يدل على أن السياق المذكور للبخارى ، والأمري ليس كذلك ، كما عرفت والحديث أخرجه أيضاً أحمد والترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١) .

١٣٤٧ - (٦) وعن حفص بن عاصم، قال: صحبت ابن عمر في طريق مكة، فصلى لنا الظهر ركعتين، ثم جاء رحله، وجلس، فرأى ناساً قياماً، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون. قال: لو كنت مسجحاً أتممت صلاتي. صحبت رسول الله ﷺ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وأباً بكر، وعمر، وعثمان كذلك.

١٣٤٧ - قوله (وعن حفص بن عاصم) بن عمر بن الخطاب ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين (صحبت ابن عمر) أى راقت عمى عبد الله بن عمر بن الخطاب (فصلى لنا الظهر ركعتين) قصراً ثم أقبل وأقبلنا معه (ثم جاء) وفي مسلم: حتى جاء (رحله) أى منزله ومسكنه (وجلس) وجلسنا معه فحانت منه التفاتة نحو حيث صلى (فرأى ناساً قياماً) بكسر القاف جمع قائم أى قائمين للصلاة في المكان الذى صلوا الفرض فيه (فقال) إنكاراً (ما يصنع هؤلاء؟) قلت يسبحون أى يصلون النافلة فالسجدة هنا صلاة النفل (لو كنت مسجحاً) أى مصلياً النافلة في السفر (أتممت صلاتي) أى المكتوبة. قال السندی: لعل المعنى لو كنت صليت النافلة على خلاف ما جاءت به السنة لأتممت الفرض على خلافها أى لو تركت العمل بالسنة لكان تركها لإتمام الفرض أحب وأولى من تركها لإتيان النفل، وليس المعنى لو كانت النافلة مشروعة لكان الإتمام مشروعاً حتى يرد عليه ما قبل إن شرع الفرض تماماً يفضى إلى الحرج، إذ يلزم حينئذ الإتمام. وأما شرع النفل فلا يفضى إلى حرج، لكونها إلى خيرة المصلى - انتهى. وقال الحافظ في الفتح: مراد ابن عمر بقوله هذا يعنى أنه لو كان مخيراً بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليه، لكنه فهم من القصر التخفيف، فلذلك كان لا يصلى الراتبة ولا يتم (فكان لا يزيد في السفر على ركعتين) أى في غير المغرب، إذ لا يصح ذلك في المغرب قطعاً. والمعنى لا يزيد نفلًا قبل الفريضة وبعدها (وأباً بكر) أى وصحت أباً بكر (وعمر وعثمان كذلك) أى صحبتهم كما صحبتهم ﷺ، وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين. وفيه دليل على أنه ﷺ واطب على القصر في السفر ولازمه، ولم يصل تماماً. وذكر الموقوف بعد المرفوع مع أن الحجة قائمة بالمرفوع ليبين أن العمل استمر على ذلك، ولم يعطى إليه نسخ ولا معارض ولا راجع، لكن في ذكر عثمان إشكال، لأنه كان في آخر أمره يتم الصلاة. وأجيب بما سياتى في الفصل الثالث من حديث ابن عمر وعثمان صدرًا من خلافته. قال في المصابيح: وهو الصواب، ذكره القسطلاني، أو المراد أنه إنما كان يتم إذا كان نازلاً. وأما إذا كان سائراً فيقصر. فلذلك قيده في هذه الرواية بالسفر. وقال الزركشى: ولعل ابن عمر أراد في هذه الرواية أيام عثمان في سائر أسفاره في غير منى، لأن إتمامه كان بمنى، كما فسره عمران بن الحصين في روايته. والحديث فيه إشكال آخر، فإنه يدل على أنه ﷺ كان لا يتنفل في السفر. وقد روى ابن عمر

.....

نفسه ، كما سيأتي في الفصل الثاني ، أن النبي ﷺ كان يصلي النافلة بعد الظهر والمغرب . وورد في حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن صلاة الصبح في السفر : ثم صلى ركعتين قبل الصبح ثم صلى الصبح . وقد روى عنه ﷺ أنه صلى صلاة الضحى في السفر . كما تقدم ، وصلاة الليل على الدابة ، كما سيأتي من حديث ابن عمر ، وصلاة الزوال أو الراتبة قبل الظهر ، كما في حديث البراء عند الترمذي وأبي داود . وأيضاً يشكل على إنكار ابن عمر على المتنفلين ما سيأتي في آخر الباب أن ابن عمر كان يرى ابنه عبيد الله يتنفل في السفر ، فلا ينكر عليه ، وما روى عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به . قال العراقي : **الجواب أن التنفل المطلق** وصلاة الليل لم يمنعهما ابن عمر ولا غيره . فأما السنن الرواتب فيحمل حديث الباب على الغالب من أحواله في أنه لا يصلي الرواتب ، وحديثه في فعل الراتبة على أنه فعله في بعض الأوقات لبيان استحبابها وإن لم يتأكد فعلها فيه كتأكده في الحضر ، أو أنه كان نازلاً في وقت الصلاة ولا شغل له يشتغل به عن ذلك ، أو سائراً ، وهو على راحلته . ولفظ « كان » في حديث الباب لا يقتضي الدوام ولا التكرار على الصحيح ، فلا تعارض بين حديثيه . **وقيل** : مذهب ابن عمر الفرق بين الرواتب والنوافل المطلقة كالتعبد والوتر والضحي وغير ذلك ، فيحمل الإنكار على الأول ، والاثبات على الثاني ، ولا يخفى ما فيه . **وقيل** : نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة أي الرواتب البعدية ، فلا يتناول ما قبلها ولا ما لا تعلق له بها من النوافل المطلقة ، وإليه مال البخاري ، كما يظهر من تبويبه . قال الحافظ : وهو فيما يظهر أظهر . قلت : بل هو في غاية الخفاء فضلاً عن أن يكون ظاهراً فضلاً عن أن يكون أظهر لما سيأتي من حديث ابن عمر نفسه في إثبات الرواتب البعدية . **وقيل** : لعل النبي ﷺ كان يصلي الرواتب في رحله فلا يراه ابن عمر . **وقيل** : النفي محمول على الصلاة على الأرض ، والاثبات على الدابة . قال الحافظ : وقد جمع ابن بطال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يمنع التنفل على الأرض ، ويقول به على الدابة . **وقيل** : الأولى أن يحمل حديث الباب أي عدم الزيادة على ركعتي الفرض على حالة السير وحديث الثبوت على حالة النزول والقرار ، وهو المختار من مذهب الحنفية ، كما صرح به في الدر المنثور وفي الكيرى ، هو أعدل الأقوال . قلت : قد اختلف العلماء في التنفل في السفر على ستة أقوال : أحدها المنع مطلقاً . الثاني الجواز مطلقاً . الثالث الفرق بين الرواتب والمطلقة ، وهو مذهب ابن عمر ، كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . الرابع الفرق بين الليل والنهار في المطلقة . الخامس الفرق بين الرواتب البعدية وغيرها ، فيحمل النفي على الأولى ، فلا يتناول ما قبلها ولا النوافل المطلقة . السادس ما اختاره ابن القيم حيث قال في الهدى (ج ١ ص ١٣٤) : كان من هديه ﷺ الاقتصار على الفرض ، ولم يحفظ عنه ﷺ أنه صلى سنة الصلاة

متفق عليه

١٣٤٨ - (٧) وعن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة الظهر والعصر ،

قبلها ولا بعدها إلا ما كان من الوتر وسنة الفجر ، فإنه لم يكن ليدعها حضراً ولا سفراً ، قال وأما ابن عمر فكان لا يتطوع قبل الفريضة ولا بعدها إلا من جوف الليل مع الوتر ، وهذا هو الظاهر من هدى النبي ﷺ ، كان لا يصلي قبل الفريضة المقصورة ولا بعدها شيئاً ، ولم يكن يمنع من التطوع قبلها ولا بعدها ، فهو كالتطوع المطلق لا أنه سنة راتبة للصلاة كسنة صلاة الإقامة . ويؤيد هذا أن الرابعة قد خفت إلى ركعتين تخفيفاً على المسافر ، فكيف يجعل لها سنة راتبة يحافظ عليها ، وقد خفف الفرض ركعتين ، فلو لا قصد التخفيف على المسافر وإلا كان الاتمام أولى به ، وقال أيضاً (ج ١ ص ٨٣) وكان أي النبي ﷺ في السفر يواظب على سنة الفجر ، والوتر أشد من جميع التوافل دون سائر السنن ، ولم ينقل في السفر أنه ﷺ صلى سنة راتبة غيرهما ، ولذلك كان ابن عمر لا يزيد على ركعتين ، وسئل عن سنة الظهر في السفر ، فقال لو كنت مسجلاً لأتممت . وهذا من فقهه رضي الله عنه ، فإن الله سبحانه وتعالى خفف عن المسافر في الرابعة شطرها ، فلو شرع له الركعتان قبلها أو بعدها لكان الاتمام أولى به . وتعقب قوله : لم ينقل في السفر أنه ﷺ صلى سنة راتبة غير سنة الفجر والوتر ، بما ساق من حديث ابن عمر في إثبات الراتبة البعدية للظهر والمغرب . قال الترمذي : اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ ، فرأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتطوع الرجل في السفر ، وبه يقول أحمد وإسحاق ، ولم تر طائفة أن يصلي قبلها ولا بعدها ومعنى من لم يتطوع في السفر قبول الرخصة ، ومن تطوع فله في ذلك فضل كثير ، وهو قول أكثر أهل العلم يختارون التطوع في السفر - انتهى . قلت : والراجع عندي أن لا يترك في السفر الوتر وسنة الفجر . وأما غيرهما من الرواتب القبلية والبعدية فهي إلى خيرته ، إن شاء فعلها وحصل ثوابها ، وإن شاء تركها ولا شيء عليه أعني أنها لا تبقى في حقه متأكدة كسنة صلاة الإقامة ، والله أعلم (متفق عليه) فيه أن السياق المذكور ليس لها ولا لاحدهما ، بل هو مجموع من مجموع ما فيها ، فأول الحديث إلى قوله « أتممت صلاتي » من أفراد مسلم ، لم يروه البخاري أصلاً . وقوله : صحبت رسول الله ﷺ إلى آخر الحديث ، هو سياق البخاري . وعند مسلم : يا ابن أخي ! إنني صحبت رسول الله ﷺ في السفر ، فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، ثم صحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وقد قال الله تعالى : ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة - ٣٣ : ٢١ ﴾ وسياق المشكاة موافق لما في المصابيح . ولونه المصنف على تصرف البغوي في سياق الحديث لكان أحسن . والحديث أخرجه أيضاً أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ١٥٨) .

١٣٤٨ - قوله (كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة الظهر والعصر) أي جمع تأخير ، وهو أن يؤخر

إذا كان على ظهر سير، ويجمع بين المغرب والعشاء.

الظهر إلى أن يدخل وقت العصر، فيصلي الظهر والعصر جميعاً في وقت العصر (إذا كان على ظهر سير) قال القسطلاني: بإضافة ظهر إلى سير. وللأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت وأبي ذر عن الكشميني: ظهر بالتوين، يسير بلفظ المضارع بتحتانية مفتوحة في أوله أي حال كونه يسير، وعزاني الفتح الأولى للأصيلي، والثانية للكشميني. ولفظ ظهر في قوله: «ظهر سير، مقبج للتأكيد كقوله: الصدقة عن ظهر غنى. وقد يزداد في مثل هذا اتساعاً للكلام، كأن السير مستند إلى ظهر قوى من المطى مثلاً. وقيل: جعل للسير ظهر، لأن الراكب مادام سائراً فكأنه راكب ظهر، وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهر (ويجمع بين المغرب والعشاء) أي كذلك. واستدل به على جواز جمع التأخير في السفر. وأما جمع التقديم فسيأتي الكلام فيه في شرح حديث معاذ بن جبل الآتي. واحتج بحديث ابن عباس هذا من قال باختصاص الجمع بالسائر دون النازل. وفي مسألة الجمع بين الصلاتين في السفر سبعة أقوال: أحدها أنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر في وقت أحدهما جمعاً حقيقياً تقديماً وتأخيراً مطلقاً أي سواء كان سائراً أم لا، وسواء كان سائراً أم لا. قال به كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وأشهب. وحكاه ابن قدامة عن مالك أيضاً. وقال الزرقاني: وإليه ذهب مالك في رواية مشهورة. قلت: وهو مختار المالكية، كما في فروعه، واختاره الشافعي وأبو الله الدهلوي، حيث قال في حجة الله (ج ٢ ص ١٨): من رخص السفر الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء. والأصل فيه ما أشرنا أن الأوقات الأصلية ثلاثة الفجر والظهر والمغرب، وإنما اشتق العصر من الظهر والمغرب من العشاء، ولثلاث تكون المدة الطويلة فاصلة بين الذكرين، ولثلاث يكون النوم على صفة الغفلة، فشرع لهم جمع التقديم والتأخير، لكنه لم يواظب عليه ولم يزم عليه مثل ما فعل في القصر. انتهى. والثاني أنه يختص الجمع بمن يجد في السير أي يسرع، قاله الليث، وهو قول مالك في المدونة. واستدل لها بما روى في الصحيح عن ابن عمر قال كان النبي ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء (جمع تأخير) إذا جده السير، وسيأتي الجواب عنه. والثالث أنه يختص بما إذا كان سائراً لا نازلاً، قاله ابن حبيب من المالكية. واستدل لذلك بقوله: إذا كان على ظهر سير في حديث الباب. وأجيب عن ذلك بما وقع من التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ بلفظ: أن النبي ﷺ أخر الصلاة (في غزوة تبوك) خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً، ثم دخل ثم خرج، فصلي المغرب والعشاء جميعاً. قال الشافعي في الأم قوله: «ثم دخل ثم خرج، لا يكون إلا وهو نازل، فللمسافر أن يجمع نازلاً ومسافراً. وقال ابن عبد البر هذا أوضع دليل في الرد على من قال لا يجمع إلا من جد به السير، وهو قاطع اللباس. وقال الباجي: مقتضى قوله: «ثم دخل ثم خرج»، أنه مقيم غير سائر لأنه إنما يستعمل في الدخول في المنزل والخباء، والخروج منها، وهو غالب الاستعمال إلا أن يريد

.....

أنه خرج من الطريق إلى الصلاة، ثم دخله للسير، وفيه بعد. وكذا حكى عياض هذا التأويل عن بعضهم ثم استبعده ولا شك في بعده وكأنه عليه السلام فعل ذلك لبيان الجواز، وكان أكثر عاداته التفرقة في حال الجمع بين ما إذا كان سائراً أو نازلاً، ومن ثم قال الشافعية ترك الجمع أفضل. والرابع أن الجمع مكروه. قال ابن العربي: لأنها رواية المصريين عن مالك، والخامس أنه يختص بمن له عذر حكى عن الأوزاعي. والسادس أنه يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو اختيار ابن حزم، وسيأتي الكلام فيه. والسابع أنه لا يجوز الجمع. طلقا لا بعرفة والمزدلفة، وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه، ووقع عند النووي أن الصاحبين خالفاً شيخهما، ورد عليه السروجي في شرح الهداية، وهو أعرف بمذهبه وأجاب هؤلاء عما ورد من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري، وهو أنه أخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها، وعجل العشاء في أول وقتها. وتعقبه الخطابي في المعالم (ج ١ ص ٢٦٤). بما حاصله أن الجمع من الرخص العامة لجميع الناس عامهم وخاصهم، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الاتيان بكل صلاة في وقتها، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة. وأما أمره عليه السلام للاستحاضة بالجمع الصوري، فهو وارد في شيء يتدر وجوده، على أنه عليه السلام قيد ذلك بقوله: إن قويت كما تقدم، فإن قدرت المستحاضة على معرفة أوائل الأوقات وأواخرها، وعلى الاغتسال ثلاث مرات جمعت بين الصلاتين فعلاً وصورة. ومن الدليل على أن الجمع رخصة، قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمته، أخرجه مسلم. وهذا يقدر في حله على الجمع الصوري، لأن النزول للصلاتين والخروج إليهما مرة واحدة وإن كان أسهل من النزول مرتين، لكن لا يخلو ذلك عن حرج ومشقة بسبب عدم معرفة أكثر الناس أوائل أوقات الصلاة وأواخرها بخلاف الجمع الوقتي فهو أيسر وأخف من الجمع الفعلي، وهذا ظاهر وأيضاً فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين، وهي نصوص صريحة لا تحتل تأويلاً، كما سيأتي. قال الشيخ عبدالحى اللكنوي في التعليق الممجد (ص ١٢٩): حمل أصحابنا يعني الحنفية الأحاديث الواردة في الجمع على الجمع الصوري. وقد بسط الطحاوي الكلام فيه في شرح معاني الآثار، لكن لا أدري ماذا يفعل بالروايات التي وردت صريحاً بأن الجمع كان بعد ذهاب الوقت، وهي مروية في صحيح البخاري وسنن أبي داود وصحيح مسلم وغيرها من الكتب المعتمدة على ما لا يخفى على من نظرها، فإن حمل على أن الرواية لم يحصل التمييز لهم، فظنوا قرب خروج الوقت، خروج الوقت، فهذا بعيد عن الصحابة الناصين على ذلك، وأن أخيراً ترك تلك الروايات بأبداء الخلل في الإسناد فهو أبعد وأبعد مع إخراج الأئمة لها وشهادتهم بتصحيحها، وإن عورض بالأحاديث التي صرحنا بأن الجمع كان بالتأخير إلى آخر الوقت والتقديم في أول الوقت فهو أعجب، فإن الجمع بينها بمحملها على اختلاف الأحوال يمكن

رواه البخارى .

١٣٤٩ - (٨) وعن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يصل في السفر على راحلته حيث توجهت به

بل هو الظاهر - انتهى كلام الشيخ الكنوى . وأيضاً المتبادر الى الفهم من لفظ الجمع هو الجمع الوقتى لا الفعلى . قال الخطابي في المعالم (ج ١ ص ٢٦٤) ظاهر اسم الجمع عرفاً لا يقع على من آخر الظهر حتى صلاها في آخر وقتها وعجل العصر فصلاها في أول وقتها ، لأن هذا قد صلى كل صلاة منهما في وقتها الخاص بها ، وإنما الجمع المعروف بينهما أن تكون الصلاتان معاً في وقت إحداهما ألا ترى أن الجمع بينهما بعرفة والمزدلفة كذلك - انتهى . ولو سلم أن لفظ الجمع عام يشمل الوقتى والفعلى كليهما فالروايات الصريحة في جمع التقديم والتأخير معينة للراد من لفظ الجمع في الروايات المطلقة ، وأن المقصود هو الجمع الوقتى أى الحقيقى لا الصورى أى الفعلى . ومما يرد الحمل على الجمع الصورى جمع التقديم الآتى ذكره في الفصل الثانى . قال الحافظ : وفي هذه الأحاديث أى أحاديث الجمع الحقيقى الصريحة المفسرة تخصيص لحديث الاوقات التى بينها جبريل للنبي ﷺ وبينها النبي ﷺ للأعرابي حيث قال في آخرها الوقت ما بين هذين - انتهى . وبهذا يندفع ما قيل إن هذه الصلوات عرفت موقته بأوقاتها بالدلائل المقطوع بها من الكتاب والسنة والاجماع ، فلا يجوز تغييرها عن أوقاتها بخبر الواحد ، لأن خبر الواحد لا يقبل في معارضة الدليل المقطوع به ، لأن أحاديث الاوقات عامة وأحاديث الجمع خاصة بالسفر ، ولا تعارض بين العام والخاص ، فتحمل أحاديث الاوقات على ما عدا حالة السفر (رواه البخارى) من طريق عكرمة عن ابن عباس . قال ميرك : ورواه مسلم بمعناه قلت : روى مسلم من طريق أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين في سفرة سافرها في غزوة تبوك ، فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال سعيد : فقلت لابن عباس : ما حمله على ذلك ؟ قال أراد أن لا يخرج أمته . وأخرج البيهقي الرواية الاولى (ج ٣ ص ١٦٤) .

١٣٤٩ - قوله (على راحلته) الراحلة من الابل ما كان منها صالحاً ، لأن يرتحل أى يشد عليه الرحل والقوى منها على الاحمال والأسفار الذكر والانثى ، والتاء للبالغة (حيث توجهت به) أى ولو إلى غير القبلة . قيل الضمير عائد إلى حيث أو إلى النبي ﷺ ، والباء للتدنية ، والساكنة إلى حيث محذوف أى إليه . وقوله : « حيث توجهت به » متعلق بقوله : « يصل » ففى حديث عامر بن ربيعة عند البخارى رأيت رسول الله ﷺ ، وهو على الراحلة ، يسبح يومى برأسه قبل أى وجه توجه . قيل : وهو قيد احتراز ، فنصب أى جهة سفره قبلته ، فلو صلى إلى غير ما توجهت به دابته لا يجوز . قال الحافظ : واستدل به على أن جهة الطريق تكون بدلاً عن القبلة ، حتى لا يجوز الانحراف عنها عامداً قاصداً لغير حاجة المسير إلا إن كان سائراً في غير جهة القبلة فأنحرف إلى جهة

يومى ايماء صلاة الليل الا الفرائض ، ويوتر على راحلته .

القبلة فان ذلك لا يضره على الصحيح . وقال ابن قدامة : وقبلة هذا المصلى حيث كانت وجهته ، فان عدل عنها نظرت فان كان عدوله إلى جهة الكعبة جاز ، لأنها الأصل ، وإنما جاز تركها للعذر ، فاذا عدل اليها أتى بالأصل ، وإن عدل إلى غيرهما عدا فسدت صلاته ، لأنه ترك قبلته عمداً (يومى) بياء مبدلة من همزة من أوماً . قال الطيبي : حال من فاعل يصلى ، وكذا على راحلته (إيماء) نصب على المصدرية أى يشير برأسه إلى الركوع والسجود من غير أن يضع جبهته على ظهر الراحلة ، وكان يومى للسجود أخفض من الركوع تمييزاً بينهما ، وليكون البدل على وفق الأصل وقد وقع ذلك صريحاً في حديث جابر الآتى في الفصل الثانى (صلاة الليل) مفعول يصلى . وفيه أن المراد بقوله : ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ (١٤٤:٢) الفرائض (إلا الفرائض) مستثنى من صلاة الليل أى لكن الفرائض . فلم يكن يصليها على الراحلة ، فالاستثناء منقطع لا متصل ، لأن المراد خروج الفرائض من الحكم ليلية أو نهائية (ويوتر) بعد فراغه من صلاة الليل (على راحلته) قال ابن الملك يدل على عدم وجوب الوتر يعنى لأنه لو كان واجباً لما جازت صلاته على الدابة . قلت : الحديث نص في جواز الوتر على الدابة في السفر وهو من علامات عدم وجوب الوتر . واختلف فيه أهل العلم ، فقال مالك والشافعى وأحمد بجوازه ، وهو مروى عن علي وابن عمر وعطاء بن أبي رباح والحسن البصرى . وقولهم هو الحق . وقال أبو حنيفة وصاحباؤه : لا يجوز الوتر إلا على الأرض ، كما في الفرائض وهو خلاف السنة الثابتة . قال محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر بمسند رواية الأحاديث ، والآثار الدالة على جواز الوتر على الدابة ما لفظه : وزعم النعمان يعنى أبا حنيفة أن الوتر على الدابة لا يجوز خلافاً لما روينا . واحتج بعضهم بحديث رواه عن ابن عمر أنه نزل عن دابته فأوتر بالأرض . فيقال لمن احتج بذلك هذا ضرب من الغفلة ، هل قال أحد لا يحل للرجل أن يوتر بالأرض ؟ إنما قال العلماء لا بأس أن يوتر على الدابة ، وإن شاء أوتر بالأرض ، وكذلك كان ابن عمر يفعل ربما أوتر على الدابة ، وربما أوتر على الأرض (أى طلباً للأفضل) . وعن نافع أن ابن عمر كان ربما أوتر على راحلته ، وربما نزل . وفي رواية : كان يوتر على راحلته ، وكان ربما نزل - انتهى . وقال الشيخ عبد الحى الكنتوى في التعليق الممجد (ص ١٣١) أخذ أصحابنا يعنى الحنفية بالآثار الواردة بنزول ابن عمر للوتر ، وشيدوه بالأحاديث المرفوعة في نزوله ﷺ للوتر . وقال المجوزون لأدائه على الدابة إنه لا تعارض ههنا إذ يجوز أن يكون النبي ﷺ فعل الأمرين ، فأحياناً أدى الوتر على الدابة وأحياناً على الأرض واقتدى به ابن عمر . ويؤيده ما أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار عن مجاهد عن محمد ابن إسحاق عن نافع قال : كان ابن عمر يوتر على الراحلة ، وربما نزل فأوتر على الأرض . وذكر الطحاوى بعد ما أخرج آثار الطرفين الوجه في ذلك عندنا أنه قد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ كان يوتر على الراحلة قبل أن

متفق عليه .

يحكم بالوتر ، ويغفل أمره ، ثم أحكم بعد ولم يرخص في تركه ، ثم أخرج حديث : إن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم الخ من حديث خارجة وأبي بصرة ، ثم قال فيجوز أن يكون ما روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ من وتره على الرحلة كان منه قبل تأكيده إياه ، ثم نسخ ذلك - انتهى . وفيه نظر لا يخفى إذ لا سبيل إلى إثبات النسخ بالاحتمال ما لم يعلم ذلك بنص وارد في ذلك - انتهى كلام الشيخ اللكنوى . وفي الحديث جواز التنفل على الرحلة في السفر وهو ما أجمع عليه المسلمون . قال الشوكاني : جواز التطوع على الرحلة للمسافر قبل جهة مقصده لإجماع كما قال النووي والعراقي والحافظ وغيرهم ، وإنما الخلاف في جواز ذلك في الحضر ، لجوزه أبو يوسف وأبو سعيد الأصبغى من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر . وقال ابن حزم وقد روينا عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يصلون على رحالهم ودوابهم حينما توجهت ، قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين عموماً في الحضر والسفر . قال النووي : وهو يحكى عن أنس بن مالك . قال العراقي : استدل من ذهب إلى ذلك بعموم الأحاديث التي لم يصرح بذكر السفر ، وهو ما شاع على قائلتهم أنه لا يحمل المطلق على المقيد ، بل يعمل على كل منهما . فأما من يحمل المطلق على المقيد ، وهم الجمهور فحملوا الروايات المطلقة على المقيدة . وظاهر الأحاديث عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير (لأن الروايات ليس فيها شيء من التحديد فوجب الامتثال بالعموم) وإليه ذهب الشافعي وجهور العلماء (أبو حنيفة وصاحبه وأحمد وداود وغيرهم) ، وذهب مالك إلى أنه لا يجوز إلا في سفر يقصر في مثله الصلاة (لأن الروايات التي حكاهما ابن عمر وغيره وردت فيما يقصر فيه الصلاة) ، وهو يحكى عن الشافعي لكنها حكاية غريبة - انتهى . وقال الحافظ : قد أخذ بمضمون هذه الأحاديث قهاء الأئمة صار إلا أن أحد وأبا ثوركاً يستحبان أن يستقبل القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة . والحجة لذلك حديث الجارود بن أبي سبرة عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يتطوع في السفر استقبل بناقته القبلة ، ثم صلى حيث وجهت ركابه ، أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطني - انتهى . وقال ابن قدامة في المغني (ج ١ ص ٤٣٦) : وإن كان يعجز عن استقبال القبلة في ابتداء الصلاة كراكب راحلة لا تطعمه أو كان في قطار أي جماعة الإبل التي تربط بعضها ببعض فليس عليه استقبال القبلة في شيء من الصلاة ، وإن أمكنه افتتاحها إلى القبلة تخرج فيه روايتان : إحداهما يلزمه لرواية أنس عند أحمد وأبي داود أنه عليه السلام استقبل بناقته القبلة فكبر . والثانية لا يلزمه ، لأنه جزء من أجزاء الصلاة . أشبه سائر أجزاء الحديث يحمل على الفضيلة والتدب - انتهى . وكان السر فيما ذكر من جواز التطوع على الدابة في السفر تحصيل النوافل على العباد وتكثيرها تعظيماً لأجورهم رحمة من الله بهم (متفق عليه) واللفظ للبخاري في باب الوتر في السفر ، وأخرجه أيضاً مالك وأحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي والبيهقي (ج ٢ ص ٥ ، ٤٩١) .

﴿ الفصل الثاني ﴾

١٣٥٠ - (٩) عن عائشة، قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ: قصر الصلاة وأتم.

١٣٥٠ - قوله (كل ذلك) إشارة الى ما ذكر بعده من القصر والایتمام ، وكل ، مفعول قوله (قد فعل)

أو مبتدأ على حذف العائد أى كل ذلك فعله . قال الطيبي : ذلك اشارة الى أمرهم له شأن لا يدري إلا بتفسيره .
وتفسيره قولها رضى الله عنها (قصر الصلاة وأتم) ونظيره قوله تعالى : ﴿ وقضينا اليه ذلك الامر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين - ٦٦:١٥ ﴾ تعنى كان رسول الله ﷺ يقصر الرباعية في السفر ويتمها . والحديث قد احتج به القائلون بعدم وجوب القصر في السفر ، لكنه ضعيف جدا ، لأن في سنده طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي ، وهو متروك ليس بشيء ، واحتجوا أيضاً بما روى الدارقطني (ص ٢٤٢) والبيهقي (ج ٣ ص ١٤١) من طريقه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم . قال الدارقطني : أسناده صحيح . وأجيب عنه بأنه حديث فيه كلام لا يصلح للاحتجاج . قال الحافظ في التلخيص (ص ١٢٨) : قد استكره أحمد ، وصحته بعيدة ، فإن عائشة كانت تتم وذكر عروة أنها تأولت ما تأول عثمان ، كما في الصحيح ، فلو كان عندها من النبي ﷺ رواية لم يقل عروة : إنها تأولت وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك - انتهى . وقال ابن القيم في الهدى (ج ١ ص ١٢١) بعد ذكر هذا الحديث : سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول : هو كذب على رسول الله ﷺ - انتهى . واحتجوا أيضاً بما روى النسائي والدارقطني (ص ٢٤٢) والبيهقي (ج ٣ ص ١٤٢) عن عائشة أيضاً قالت : خرجت مع النبي ﷺ في عمرة في رمضان ، فأفطر وصمت ، وقصر وأتممت ، فقالت - بأبي وأمي - أفطرت وصمت ، وقصرت وأتممت . فقال أحسن يا عائشة قال الدارقطني : أسناده حسن . وأجيب عنه بأنه أيضاً لا يصلح للاحتجاج . قال في البدر المنير : إن في متن هذا الحديث نكارة ، وهو كون عائشة خرجت معه في عمرة في رمضان ، والمشهور أنه ﷺ لم يعمّر الا أربع عمر ليس منهم شيء في رمضان ، بل كلهن في ذى القعدة الا التي مع حجته ، فكان لإحرامها في ذى القعدة ، وفعلها في ذى الحجة ، قال هذا هو المعروف في الصحيحين وغيرهما . وقد تحمل بعض الحفاظ في الجواب عن هذا الاشكال ، واعترض عليه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في كلام له على هذا الحديث ، وقال وهم في هذا في غير موضع ، وذكر أحاديث في الرد عليه . وقال ابن حزم : هذا حديث لا خير فيه ، ووطن فيه . وقال ابن القيم في الهدى (ج ١ ص ١٣٣) بعد ذكر هذا الحديث : سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول : هذا الحديث كذب على عائشة ، ولم تكن عائشة تصلي بخلاف صلاة رسول الله ﷺ وسائر الصحابة ، وهي تشاهدهم يقصرون ثم تتم هي وحدها بلا موجب . كيف وهي القائلة فرضت الصلاة ركعتين ، فزيد في صلاة الحضرمي ،

رواه في شرح السنة .

١٣٥١ - (١٠) وعن عمران بن حصين، قال: غزوت مع النبي ﷺ وشهدت معه الفتح، فأقام بمكة

ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين، يقول: يا أهل البلد! صلوا أربعاً، فانا سفر.

وأقرت صلاة السفر، فكيف يظن أنها تزيد على ما فرض الله وتخالف رسول الله ﷺ وأصحابه وإذا كان النبي ﷺ قد حسن فعلها وأقرأها عليه فما للتأويل (يعنى ما تقدم ذكره في كلام الحافظ في التلخيص) حيثئذ وجهه، ولا يصح أن يضاف إتمامها إلى التأويل على هذا التقدير، وقد أخبر ابن عمر أن رسول الله ﷺ لم يكن يزيد في السفر على ركعتين ولا أبو بكر ولا عمر أفطن بمأثثة أم المؤمنين مخالفتهم وهي تراهم يقصرون؟ وأما بعد موته ﷺ فانها أتمت كما أتم عثمان، وكلاهما تأويل تأويلا، والحجة في روايتهم لا في تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره - انتهى . وبالجملة فلم يثبت عنه ﷺ أنه أتم الرباعية في سفره البتة، بل لازم القصر في جميع أسفاره، فعلى المسلم أن يلزم القصر في السفر، كما لازمه ﷺ (رواه) أى صاحب المصابيح (في شرح السنة) وأخرجه أيضاً الشافعى والدارقطنى (ص ٢٤٢) والبيهقى (ج ٣ ص ١٤٢) وفي سنده طلحة بن عمرو، وهو متروك، فالحديث ضعيف جداً.

١٣٥١ - قوله (غزوت مع النبي ﷺ) أى غزوات (الفتح) أى فتح مكة (فأقام) أى مكث (ثمانى عشرة

ليلة) أى مع أيامها وما كان نوى الإقامة بمكة هذه المدة من أول الأمر بل كانت مترددا متى تهيأ فراغ حاجته ارتحل كما تقدم فامد مكثه بمكة لذلك (لا يصلى إلا ركعتين) في الرباعية (يقول) بعد تسليمه خطاباً لمن اقتدى به من أهل مكة (يا أهل البلد! صلوا أربعاً) أى لا تقصروا صلاتكم بل أتموها أربعاً (فأنا) قوم (سفر) بفتح السين وسكون الفاء، جمع سافر، كركب وراكب وصحب وصاحب أى إلى وأصحابي مسافرون فقصر الصلاة الرباعية من أجل السفر وأنتم مقيمون فلا تقصروها، بل أتموها . قال الطيبى: الفاء هى الفصيحة لدالاتها على محذوف هو سبب لما بعد الفاء أى صلوا أربعاً ولا تقتدوا بنا فانا سفر كقوله تعالى: ﴿فانفجرت﴾ أى فضرب فانفجرت - انتهى . وفى الحديث دليل على أن المسافر إذا كان إماماً للمقيمين وسلم على ركعتين في الرباعية يتم المقيمون صلاتهم كأنهم أهل مكة، وهذا إجماع، ويستحب له أن يقول بعد التسليم للمقتدين به أتموا صلاتكم اتباعاً لفعله ﷺ . قال ابن عبد البر: لا خلاف عليه فيما بينهم أن المسافر إذا صلى بمقيمين ركعتين وسلم فأتوا لأنفسهم . وقال الشوكانى: جواز إتمام المقيمين بالمسافر مجمع عليه . واختلف في العكس، فذهب طاووس وداود والشعبي وغيرهم الى عدم الصحة لقوله ﷺ: لا تختلقوا على إمامكم، وقد خالف في العدد والنية، وذهب الحنفية والشافعية الى الصحة اذ لم تفصل أدلة الجماعة ويدل للجواز ما أخرجه أحمد في مسنده عن ابن عباس أنه سئل ما بال المسافر يصلى ركعتين إذا انفرد وأربعاً

رواه أبو داود .

١٣٥٢ - (١١) وعن ابن عمر ، قال : صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين ، وبعدها ركعتين . وفي رواية قال : صليت مع النبي ﷺ في الحضر والسفر ، فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً ، وبعدها ركعتين . وصليت معه في السفر الظهر ركعتين ، وبعدها ركعتين ، والمصر ركعتين ، ولم يصل بعدها شيئاً ، والمغرب في الحضر والسفر سواء ثلاث ركعات ، ولا ينقص في حضر ولا سفر ،

إذا أقيم بمقيم ؟ فقال تلك السنة . وفي لفظ قال له موسى بن سلمة : أنا إذا كنا معكم صلينا أربعاً ، وإذا رجعنا صلينا ركعتين ! فقال تلك سنة أبي القاسم ﷺ . وقد أورد الحافظ هذا الحديث في التلخيص (ص ١٣٠) ولم يتكلم عليه - انتهى . وقال ابن عبد البر في الاستذكار : اختلفوا ... في المسافر يصلي وراء مقيم ، فقال مالك وأصحابه إذا لم يدرك معه ركعة تأمة صلى ركعتين ، فإن أدرك معه ركعة بسجديتها صلى أربعاً . وذكر الطحاوي أن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً قالوا يصلي صلاة المقيم وإن أدركه في التشهد وهو قول الثوري والشافعي - انتهى . قلت : وهو مذهب الإمام أحمد كما في المفتي (ج ١ ص ٢٨٤) وغيره من كتب فروع الحنابلة (رواه أبو داود) وأخرجه أيضاً البيهقي (ج ٣ ص ١٥٧) من طريق أبي داود وأخرجه أيضاً هو (ج ٣ ص ١٣٥ ، ١٣٦ و ١٥٣) والترمذي بنحوه مطولاً ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وقال الحافظ في التلخيص (ص ١٢٩) : إن الترمذي حسن هذا الحديث ، ولكن نقل المنذرى والزيلي (ج ٢ ص ١٨٧) أنه قال حسن صحيح . والحديث نسبه أيضاً الزيلي إلى الطبراني وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه وأبي داود الطيالسي . وفي أسناده علي بن زيد ابن جدعان ، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة ، وقال الحافظ : هو ضعيف ، وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهد ، ولم يعتبر الاختلاف في المدة ، كما عرف من عادة المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الأسانيد دون السياق - انتهى . قال شيخنا في شرح الترمذي : علي بن زيد عند الترمذي صدوق ، كما في الميزان وغيره ، فلا جمل ذلك حسنه وصححه على أن لهذا الحديث شواهد وكَم من حديث ضعيف قد حسنه الترمذي لشواهد - انتهى .

١٣٥٢ - قوله (الظهر) أي صلاته (في السفر ركعتين) أي فرضاً (وبعداً) أي بعد صلاة الظهر (ركعتين) أي سنة الظهر (وفي رواية) أي عن ابن عمر (الظهر) أي فرضه (أربعاً) أي أربع ركعات (ولم يصل بعدها) أي بعد صلاة العصر (شيئاً) لكرامة التطوع بعدها (والمغرب في الحضر والسفر سواء) حال أي مستوياً عددها فيها وقوله (ثلاث ركعات) يان لها (لا ينقص في حضر ولا سفر) على البناء للفاعل

وهي وتر النهار، وبعدها ركعتين، رواه الترمذي.

١٣٥٣ - (١٢) وعن معاذ بن جبل، قال: كان النبي ﷺ في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل، جمع بين الظهر والعصر، وإن ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك، إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم يجمع بينهما.

أى شيئاً منها، يعنى لا ينقص رسول الله ﷺ المغرب عن ثلاث ركعات في الحضر ولا في السفر، لأن القصر منحصر في الرباعية (وهي وتر النهار) جملة حالية كالتعليل لعدم جواز نقصان، قاله الطيبي (وبعدها) أى بعد صلاة المغرب (ركعتين) أى سنة المغرب. والروايتان تدلان على جواز الاتيان بالرواتب في السفر، وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً (رواه الترمذي) الرواية الأولى من طريق حجاج بن أرطاة عن عطية عن ابن عمر. والثانية المطولة من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر وقد حسن الترمذي الروايتين جميعاً، وإنما حسن الرواية الأولى أى المختصرة مع أن في سندها حجاج بن أرطاة وعطية، وكلاهما مدلسان، وروياه بالمتعنة. وقال في الميزان: عطية تابعي شهير ضعيف، لأنه قد تابع حجاجاً ابن أبي ليلى في طريق الرواية الثانية، وكذلك تابع عطية نافع فيها ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق فقيه تكلم فيه من قبل حفظه وحديثه مما يحتاج به إذا تابعه غيره.

١٣٥٣ - قوله (كان النبي ﷺ في غزوة تبوك) غير منصرف على المشهور، وهو موضع قريب من الشام (إذا زاغت الشمس) أى مالت عن وسط السماء إلى جانب المغرب أراد به الزوال (قبل أن يرتحل) ظرف لما قبله أو ما بعده (جمع بين الظهر والعصر) أى في المنزل جمع تقديم بأنت قدم العصر فضلاً في وقت الظهر (قبل أن تزيغ الشمس) أى تزول (آخر الظهر) أى إلى وقت العصر (حتى ينزل للعصر) أى لوقته لجمع بينهما جمع تأخير بأنت صلى الظهر في وقت العصر ثم صلى العصر (وفي المغرب مثل ذلك) أى مثل ما فعل في الظهر والعصر (إذا غابت) وفي المصاييح: إن غابت، كما في أبي داود، وكذا نقله الجزري في جامع الأصول (ج ٦ ص ٤٥١) (جمع بين المغرب والعشاء) في المنزل جمع تقديم (آخر المغرب حتى ينزل للعشاء) أى لوقته (ثم يجمع) وفى المصاييح: ثم جمع موافقاً، لما في أبي داود، ووقع في جامع الأصول، كما في المشكاة (بينهما) أى جمع تأخير. وفي الحديث دليل لما ذهب إليه الشافعي وغيره من جواز الجمع الحقيقي تقديماً وتأخيراً. قال ابن حجر

رواه أبو داود والترمذى.

المسكى: إنه حديث صحيح، وإنه من جملة الأحاديث التي هي نص لا يَحتمل تأويلاً في جواز جمعي التقديم والتأخير - انتهى. قلت: وفي الباب أحاديث أخرى، وهي صريحة في الجمع الحقيقي، وسنذكرها (رواه أبو داود) وأخرجه أيضاً النسائي والدارقطني (ص ١٥٠) والبيهقي (ج ٣ ص ١٦٢، ١٦٣) كلهم من طريق هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ. قال الحافظ في التلخيص (ص ١٣٠): وهشام ابن الحديث، وقد خالف أوثق الناس في أبي الزبير، وهو الليث ابن سعد. وقال في الفتح (ج ٥ ص ٥٨٨): وهشام مختلف فيه، وقد خالفه الحافظ من أصحاب أبي الزبير، كمالك والثوري وقره بن خالد وغيرهم - انتهى. قلت: هشام ابن سعد المدني أبو عباد صاحب زيد بن أسلم، قد استشهد به مسلم في الصحيح، وعلق له البخاري في جامعه الصحيح، وضعفه ابن معين والنسائي وابن عدى. وقال الساجي: صدوق. وقال: أبو زرعة محله الصدق، وهو أحب إلى من ابن إسحاق. وقال المجلي: جازئ الحديث حسن الحديث. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين صالح، وليس بمتروك الحديث. وقال أبو داود: هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم. وقال الحاكم: أخرج له مسلم في الشواهد، كذا في التهذيب. وقال في البدر المنير: قال عبد الحق عن البرار لم أر أحداً توقف عن حديثه - انتهى. لحديثه لا ينحط عن درجة الحسن، وعلى هذا فالحديث المذكور ليس بضعيف، كما تفوه النيموى، بل هو حسن بلا شك. وأما ما ذكر الحافظ من مخالفته لأصحاب أبي الزبير، وكأنه يشير إلى أن روايته يجمع التقديم شاذة، ففيه أنه ليس بين روايته وبين رواياتهم مخالفة ومعارضة أصلاً، فإن رواياتهم بحملة ساكنة عن بيان كيفية الجمع، ورواية هشام هذه مفصلة مفسرة، والمفسر قاض على المجمل، فيحمل هذا على ذلك، وللحديث طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجه أحمد (ج ٥ ص ٢٤١، ٢٤٢) والترمذى وأبو داود وابن حبان والدارقطني (ص ١٥٠) والبيهقي (ج ٣ ص ١٦٣) والحاكم في علوم الحديث (ص ١١٩) بنحوه من رواية قتيبة عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل، وهذا الطريق قد اضطربت فيه أقوال العلماء قال في البدر المنير للحفاظ في هذا الحديث خمسة أقوال: أحدها أنه حسن غريب، قاله الترمذى. ثانيها أنه محفوظ صحيح، قاله ابن حبان. ثالثها أنه منكر، قاله أبو داود (حكمه الحافظ في التلخيص ص ١٣٠) والمنذرى في مختصر السنن). رابعها أنه منقطع، قاله ابن حزم. خامسها أنه موضوع، قاله الحاكم (في علوم الحديث ص ١٢٠) وأصل حديث أبي الطفيل في صحيح مسلم، وأبو الطفيل ثقة مأمون - انتهى. وقال الحافظ في الفتح (ج ٥ ص ٥٨٨): وقد أعله جماعة من أئمة الحديث بفرد قتيبة عن الليث. وقال في التلخيص (ص ١٣٠) بعد ذكر هذا الحديث: قال الترمذى حسن غريب، تفرد به قتيبة، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ،

.....

وليس فيه جمع التقديم ، يعنى الذى أخرجه مسلم . وقال أبو داود : هذا حديث منكر ، وليس في جمع التقديم حديث قائم . وقال أبو سعيد بن يونس : لم يحدث بهذا الحديث إلا قتيبة ، ويقال إنه غلط فيه فقير بعض الاسماء ، وأن موضع يزيد بن أبي حبيب أبو الزبير . وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : لا أعرفه من حديث يزيد ، والذى عندي أنه دخل له حديث في حديث ، وأظن الحاكم في علوم الحديث في بيان علة هذا الخبر ، فراجع منه ، وحاصله أن البخارى سأل مع من كتبه فقال مع خالد المدائني قال البخارى كان خالد المدائني يدخل على الشيخ ، يعنى يدخل في روايتهم ما ليس منها ، وأعله ابن حزم بأنه معنن ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ولا يعرف له عنه رواية - انتهى كلام الحافظ . قلت : الكلام الذى عزاه الحافظ لأبي داود ليس في سننه ، بل الذى فيها لم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده ، ولم يقم دليل على ما قيل من أن قتيبة أو غيره من الرواة غلط في هذا الحديث فقير بعض الاسماء ، وقد راجعنا علوم الحديث للحاكم فوجدنا أنه قد أفرط في الكلام على هذا الحديث فحكم بكونه موضوعا ولم يأت بشئ يؤيد قوله ، والحق أن الحديث على شرط الصحيح . قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمذى : وما أحسن ما قال وقد أسرف الحاكم أبو عبد الله في علوم الحديث فزعم أنه موضوع مع أنه اعترف بأن روايته أئمة ثقات وعلل ذلك بأنه « شاذ الاسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها » وأطال القول في ذلك بما لا طائل تحته ، والحديث حد صحيح ليست له علة ، وقد صححه أيضاً ابن حبان (كما تقدم) وليس الشاذ ما انقرده به الثقة إنما الشاذ أن الراوى غيره ممن هو أحفظ منه أو أقوى - انتهى . ويؤيد ذلك ما روى الحاكم (ص ١١٩) عن الشافعى أنه قال ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يرويه غيره هذا ليس بشاذ إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث - انتهى . وقد رد أيضاً على الحاكم ابن القيم في الهدى (ج ١ ص ١٣٦) فقال حكمه بالوضع على هذا الحديث غير مسلم ، قال : واسناده على شرط الصحيح وفي جمع التقديم أحاديث أخرى فمنها حديث ابن عباس ، أخرجه أحمد (ج ١ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩) والدارقطنى (ص ١٤٩) والبيهقى (ج ٣ ص ١٦٣) من طريق حسين بن عبد الله عن عكرمة وكريب عن ابن عباس مرفوعا ، وذكره أبو داود تعليقا ، والترمذى في بعض الروايات عنه ، وحسين بن عبد الله الهاشمى ضعفه جماعة . وقال ابن أبي مريم عن ابن معين : ليس به بأس يكتب حديثه . وقال ابن عدى : أحاديثه يشبه بعضها بعضا ، وهو ممن يكتب حديثه فأنى لم أجد في حديثه حديثا منكرا ، قد جاوز المقدار . قال الحافظ في التلخيص (ص ١٣٠) : يقال إن الترمذى حسن هذا الحديث ، وكأنه باعتبار المتابعة ، وغفل ابن العربى فصيح إسناده ، لكن له طريق أخرى أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحناتى في مسنده عن أبي خالد الأحمر عن الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وله طريق أخرى أيضا أخرجه اسماعيل القاضى فى الاحكام

.....

عن اسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن كريب عن ابن عباس بنحوه ، وله طريق أخرى أيضاً أخرجهما أحمد (ج ١ ص ٢٤٢) من رواية حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس قال : لا أعلمه إلا قد رفعه ، قال : كان إذا نزل منزلاً - الحديث . ونسبه الحافظ في الفتح للبيهقي وقال : رجاله ثقات ، إلا أنه مشكوك في رفعه (حيث قال ولا أعلمه إلا مرفوعاً) والمحفوظ أنه موقوف . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر مجزوماً بوقفه ، ولا بن عباس حديث آخر ، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٥٩ ، ١٦٠) وعزاه للطبراني في الأوسط وقال : فيه أبو معشر نجيب ، وفيه كلام كثير ، وقد وثقه بعضهم - انتهى . ومنها حديث على أخرجه الدارقطني (ص ١٥٠) وفي إسناده ، كما قال الحافظ من لا يعرف ، وفيه أيضاً المنذر بن محمد القايوسي ، وهو ضعيف . وقال الدارقطني : مجهول ، وأخرج عبدالله بن أحمد في زيادات المسند (ج ١ ص ١٣٦) بإسناد آخر أن علياً كان يسير حتى إذا غربت الشمس وأظلم نزل فصلى المغرب ثم صلى العشاء على أثرها ثم يقول هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع . قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند : إسناده صحيح . ومنها حديث أنس أخرجه جعفر الفريابي والبيهقي في كتاب المعرفة ، وفي السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٦٢) والاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجهم على مسلم كلهم من طريق إسحاق بن راهويه عن شابة عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس قال كان رسول الله ﷺ إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل وأعل بفرد إسحاق ابن راهويه وليس ذلك بقادح فانه إمام حافظ قاله الحافظ في الفتح ، وقال في التلخيص (ص ١٣٠) بعد ذكر الحديث وإسناده صحيح ، قاله النووي ، وفي ذهني أن أبا داود أنكره على إسحاق ولكن له متابع ، رواه الحاكم في الأربعين له عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن إسحاق الصغاني عن حسان بن عبدالله عن الفضل ابن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب ، وهو في الصحيحين من هذا الوجه ، وليس فيه والعصر ، وهي زيادة غريبة صحيحة الاسناد ، وقد صححه المنذرى من هذا الوجه والعلاني ، وتعجب من الحاكم كونه لم يورده في المستدرک - انتهى . وقال في الفتح : قال الحافظ صلاح الدين العلاني هكذا وجدته بعد التبع في نسخ كثيرة من الأربعين بزيادة العصر ، وسند هذه الزيادة جيد - انتهى . قلت (قائله الحافظ) : وهي متابعة قوية لرواية إسحاق بن راهويه أن كانت ثابتة لكن في ثبوتها نظر ، لأن البيهقي أخرج (في السنن الكبرى ج ٣ ص ١٦١) هذا الحديث عن الحاكم بهذا الاسناد مقروناً برواية أبي داود عن قتبية . وقال : إن لفظهما سواء إلا أن في رواية قتبية كان رسول الله ﷺ . وفي رواية حسان : أن رسول الله ﷺ كان وله طريق أخرى رواها الطبراني في الأوسط ، ذكرها الحافظ في التلخيص (ص ١٣٠ ، ١٣١) بسندها ومتنها ثم نقل عن الطبراني أنه قال : تفرد به يعقوب بن محمد . وقال

١٣٥٤ - (١٣) وعن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا سافر وأراد أن يتطوع، استقبل القبلة بناقته، فكبر، ثم صلى حيث وجهه ركابه.

الهيثمى فى مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٦٠) بعد عزوه إلى الطبرانى: ورجاله موثقون - انتهى. هذا وقد ظهر بما ذكرنا من أحاديث جمع التقديم ومتابعاتها، ومن ما حكى عن أبى داود أنه قال ليس فى جمع التقديم حديث قائم وتحقق قوة وصحة، ما قاله الشوكانى فى النيل من أن بعضها صحيح وبعضها حسن، وذلك يرد قول أبى داود ليس فى جمع التقديم حديث قائم - انتهى. وأما جمع التأخير فقد ورد فيه أحاديث كثيرة صحيحة صريحة مخرجة فى الصحيحين وغيرهما. فمنها حديث أنس قال كان النبى ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل يجمع بينهما فان زاعت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب. متفق عليه. وفى رواية لمسلم: حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما. ومنها حديث أنس أيضا أن النبى ﷺ إذا عجل عليه السفر يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق. رواه مسلم. ومنها ما روى عن نافع أن ابن عمر كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق، ويقول: أن رسول الله ﷺ كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء. رواه مسلم. ومنها حديث جابر أن رسول الله ﷺ غابت له الشمس بمكة، فجمع بينهما بسرف. رواه أبوداود والنسائى. وهذه الروايات صريحة فى الجمع فى وقت إحدى الصلاتين، وفيها إبطال تأويل الحنفية فى قولهم: إن المراد بالجمع الجمع الصورى أى الفعلى يعنى تأخير الأولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى أول وقتها، وأما ما يذكر من الروايات المخرجة فى غير الصحيحين الدالة على الجمع الصورى، فهى لا توازى روايات الصحيحين.

١٣٥٤ - قوله (إذا سافر) سفر قصير أو طويلا، وقيل: المراد السفر الشرعى (وأراد) وفى

أبى داود فأراد (أن يتطوع) أى يتنفل راكبا والدابة تسير (استقبل القبلة بناقته) وفى أبى داود: استقبل بناقته القبلة أى ليحصل استقبال القبلة وقت افتتاح الصلاة (فكبر) أى للتحريم عقب الاستقبال (ثم صلى) أى ثم استمر فى صلاته، قاله ابن حجر. وقال الطيبي: ثم ههنا للتراخى فى الرتبة، ولما كان الاهتمام بالتكبير أشد، لكونه مقارنا بالنية خص بالتوجه إلى القبلة (حيث وجهه ركابه) أى ذهب به مركوبه. مستقبل القبلة أو غير مستقبلها، وفيه دليل على مشروعية استقبال القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة، وقد تقدم الكلام فيه. قال ابن القيم بعد ذكر هذا الحديث: وفى هذا الحديث نظر، وسائر من وصف صلاته صلى الله عليه وسلم على راحلته أطلقوا أنها كان يصلى عليها قبل أى جهة توجهت به، ولم يستثنوا من ذلك تكبيرة الاحرام ولا غيرها كما مر.

رواه أبو داود .

١٣٥٥ - (١٤) وعن جابر، قال: بعثنى رسول الله ﷺ في حاجته، فجئت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق، ويجعل السجود أخفض من الركوع. رواه أبو داود.

ابن ربيعة وعبد الله بن عمرو وجابر بن عبد الله، وأحاديثهم أصح من حديث أنس هذا - انتهى . قلت : حديث أنس هذا ليس فيه دليل على وجوب استقبال القبلة بالتكبير وقت افتتاح صلاة التطوع على الراحلة، فيحمل على السند والفضيلة، كما قال ابن قدامة وحيتذ فلا مخالفة بينه وبين أحاديث غيره ممن ذكرهم ابن القيم (رواه أبو داود) وأخرجه أيضا أحمد والدارقطني (ص ١٥٢) والبيهقي (ج ٢ ص ٥) والحديث قد سكنت عنه أبو داود والمنذرى . وقال في التعليق المتى : الحديث صحيح الاسناد . قلت : الأمر كما قال صاحب التعليق .

١٣٥٥ - قوله (في حاجته) وفي المصاييح : في حاجة . وكذا في سنن أبي داود والترمذى ، وكذا نقله الجزرى في جامع الأصول (ج ٦ ص ٣١٧) والبيهقى لحاجة (فجئت) أى إليه بعد قضاء الحاجة (وهو يصلى) حال (نحو المشرق) نظرف أى يصلى إلى جانب المشرق ، أو حال أى متوجها نحو المشرق أو كانت متوجهة إلى جانب المشرق . قال الحافظ في الفتح : وبين في المغازى أن ذلك كان في غزوة أثمار وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم (ويجعل السجود) أى إيماءه إليه ، وكذا وقع في المصاييح ، ويجعل السجود . وفي سنن أبي داود وجامع الترمذى : والسجود أى بالرفع ، وبدون لفظ يجعل ، وكذا نقله الزيلعى في نصب الراية (ج ٢ ص ١٥٢) عنهما ، وكذا حكاه المنذرى في مختصر السنن ، وكذا ذكره المجد بن تيمية في المنتقى ، والجزرى في جامع الأصول (أخفض من الركوع) أى أسفل من إيماءه إلى الركوع ، وفيه مشروعية التطوع على الدابة في السفر ، والإيماء للركوع والسجود على الدابة ، وكون الإيماء للسجود أخفض من الركوع بحيث يفتقر به السجود عن الركوع ، وبهذا قال الجمهور (رواه أبو داود) وأخرجه أيضا أحمد والشيخان والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارقطنى وابن حبان والبيهقى (ج ٢ ص ٥) من طرق مختلفة بألفاظ بعضها مطول وبعضها مختصر . وقال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه أتم منه . وفي حديث الترمذى وحده والسجود أخفض من الركوع . وقال حسن صحيح . قلت : أصل الحديث عند البخارى ، ولفظ ابن حبان : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى النوافل على راحلته في كل وجه يومئذ إيماء ، ولكنه يخفض السجدين من الركعتين ، وبنحوه أخرج أحمد في مسنده .

❦ الفصل الثالث ❦

١٣٥٦ - (١٥) عن ابن عمر، قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمبنى ركعتين، وأبو بكر بعده، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان صدرا من خلافة. ثم إن عثمان صلى بعد أربعة،

١٣٥٦ - قوله (بمبنى) أى فى حجة الوداع. وزاد مسلم فى رواية سالم عن أبيه بمنا وغيره (ركعتين) أى فى الفرائض الرباعية للسفر (وأبو بكر بعده) أى كذلك (وعمر بعد أبي بكر) كذلك (وعثمان) كذلك (صدرا من خلافة) أى زمانا أولا منها نحو ست سنين. قال النووي: هذا هو المشهور أن عثمان أتم بعد ست سنين من خلافة (ثم إن عثمان صلى بعد) أى بعد مضى الصدر الأول من خلافة (أربعا) اعلم أنه اختلف فى ذكر السبب لاتمام عثمان بمبنى على أقوال: فقيل: لأنه تأهل بمكة على ما روى أحمد (ج ١ ص ٦٢) من حديثه أنه صلى بمبنى أربع ركعات، فأنكره الناس عليه، فقال يا أيها الناس إني تأملت بمكة منذ قدمت وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول من تأهل فى بلد فليصل صلاة المقيم، لم يكن اسناد هذا الحديث ضعيف، لأن فى سنده عكرمة بن إبراهيم الباهلي، وهو مجهول الحال. فقد نقل الحافظ فى التجيل (ص ٢٩٠) فى ترجمته عن الحسينى أنه قال «ليس بالمشهور»، ونقل عن ابن شيبه أنه قال: «لا أعرف حاله»، وقيل: رأى عثمان القصر والاتمام جائزين فأخذ بأحد الجائزين، ورأى ترجيح طرف الاتمام، لما فيه من المشقة. قال ابن بطلال: الوجه الصحيح فى ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصر، لأنه أخذ بالأسر من ذلك على أمته فأخذا لأنفسهما بالشدة - انتهى. وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرطبي. وقيل: إن عثمان يرى القصر مختصا بمن كان شاخصا سائرا. وأما من كان قائما فى مكان فى أثناء السفر فله حكم المقيم. قال الحافظ: والمنقول أن سبب اتمام عثمان أنه كان يرى القصر مختصا بمن كان شاخصا سائرا. وأما من أقام بمكان فى أثناء سفره فله حكم المقيم فقيم، والحجة فيه ما رواه أحمد باسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال: لما قدم علينا معاوية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف إلى دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا لقد عبت أمر ابن عمك، لأنه كان قد أتم الصلاة، قال: وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعا أربعا، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة فإذا فرغ من الحج وأقام بمبنى أتم الصلاة، قال الحافظ: وهذا الوجه أولى (أى من الوجه الثانى) لتصريح الراوى بالسبب وإن رجح الوجه الثانى جماعة. وقيل: إنما صلى عثمان بمبنى أربعا، لأن الأعراب كانوا كثروا فى ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع، ذكره الطحاوى عن أيوب عن الزهرى. وروى البيهقى من طريق عبد الرحمن بن حميد بن

فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً، وإذا صلاهما وحده صلى ركعتين. متفق عليه.

١٣٥٧ - (١٦) وعن عائشة، قالت: فرضت الصلاة ركعتين، ثم هاجر رسول الله ﷺ، ففرضت أربعاً، وتركت صلاة السفر على الفريضة الأولى،

عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتم بمني، ثم خطب، فقال إن القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه، ولكنه حدث طعام يعني بفتح الطاء والمعجمة، فخفت أن يستنوا. وعن ابن جريج: أن أعرابياً ناداه في منى يا أمير المؤمنين ما زلت أصلها منذ رأيتك عام أول ركعتين. قال الحافظ: وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام، وليس بمعارض للوجه الذي اخترته، بل يقويه من حيث أن حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر، وهذا ما أدى إليه اجتهد عثمان - انتهى. وههنا أقوال أخرى في بيان السبب في إتمام عثمان بمني، لكنها لا دليل عليها، بل هي ظنون ممن قالها، فلا حاجة إلى ذكرها (فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام) الظاهر أنه عثمان، ويحتمل أنه أراد إماماً يتم (صلى أربعاً) لأنه يجب على المسافر المقتدى أن يتبع إمامه قصر أو أتم، كما تقدم (وإذا صلاهما وحده صلى ركعتين) أي قصر الرابعة، لأنه مسافر، والقصر أفضل وأحوط بلا خلاف (متفق عليه) واللفظ لمسلم بل ما ذكر من فعل ابن عمر أي قوله فكان ابن عمر إذا صلى الخ لم يروه البخاري أصلاً، والحديث أخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٥٥ - ٥٨) والترمذي والنسائي كلهم من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن عبد الله بن عمر. وأخرجه مسلم أيضاً من طريق سالم عن أبيه عبد الله بن عمر، وأخرجه البخاري والنسائي أيضاً من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

١٣٥٧ - قوله (فرضت الصلاة) أي أولاً بمكة ليلة الأسراء (ركعتين) وفي رواية: ركعتين ركعتين بالتكرير لإفادة عموم التثنية لكل صلاة في الحضر والسفر. زاد أحمد في مسنده: إلا المغرب فإنها كانت ثلاثاً (ثم هاجر رسول الله ﷺ) أي إلى المدينة. وفي البخاري: «النبى» بدل «رسول الله» (ففرضت أربعاً) أربعاً أي في الحضر إلا الصبح. قال الدولابي: نزل إتمام صلاة المقيم في الظهر يوم الثلاثاء اثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر بعد مقدمه صلى الله عليه وسلم بشهر، وأقرت صلاة السفر، ذكره العيني. وقال السهلي: بعد الهجرة بعام أو نحوه، زيد في صلاة الحضر (وتركت صلاة السفر) ركعتين ركعتين (على الفريضة الأولى) ليس في البخاري لفظ: الفريضة، وإنما وقع ذلك في رواية مسلم من طريق يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين، ثم أتمها في الحضر فأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى.

.....

قال القسطلاني: الأولى بضم الهمزة، لاني ذر على الأول أى من عدم الزيادة بخلاف صلاة الحضر، فانه زيد في ثلاث منها ركعتان. وفي رواية للبخاري: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر أى لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وقد تمسك بظاهر الحديث الحنفية على أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة، فلا يجوز الاتهام إذ ظاهر قولها أقرت يقتضيه وأجيب عنه بوجوه: منها المعارضة بقوله تعالى ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة - ٤: ١٠١﴾ لأنه يدل على أن الأصل الاتهام، لأن القصر انما يكون عن تمام سابق، ونفي الجناح يدل على جوازه دون وجوبه وأجاب الحنفية عن هذه الآية بوجوه، كما تقدم في شرح حديث يعلى بن أمية في الفصل الأول من هذا الباب. وقال بعضهم: إن اطلاق القصر عليه باعتبار ما زيد في الصلاة لا باعتبار أصل الصلاة، فانها تدل على أن اطلاق القصر عليه باعتبار ما زيد فيها في الحضر لا باعتبار مطلق الصلاة، فانه كان زيد فيه باطلاق اللفظ لا بخصوصية الحضر، وكان في علم الله مخصوصة بالحضر فاطلق القصر عليه باعتبار اطلاق ظاهر اللفظ - انتهى. وزاد بعضهم موضحاً ومبيناً لهذا الجواب يعني فاطلاق القصر مجاز باعتبار الزيادة - انتهى. ولا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف والتعسف ومنها أن حديث عائشة من قولها غير مرفوع، وأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة وتعقب بأنه مما لا مجال للرأى فيه فله حكم الرفع، وعلى تقدير تسليم أنها لم تشهد فرض الصلاة يكون مرسل صحابي، وهو حجة لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي ﷺ، أو عن صحابي آخر أدرك ذلك. ومنها أن عائشة أتمت في السفر، والعبرة عند الحنفية برأى الصحابي لا بمرويه. قال الحافظ: الزموا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأى الصحابي روايته بأنهم يقولون العبرة بما رأى لا بما روى وخالفوا ذلك هنا فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تم في السفر، فدل ذلك على أن المروى عنها غير ثابت. وأجيب بأن هذا الالتزام مدفوع بما في آخر هذا الحديث من قول عروة تأولت أى عائشة، كما تأول عثمان، فانه يدل على أن الأصل في السفر ركعتان عندها أيضاً، ولكنها آتمت بالتأويل. كما أتم عثمان بالتأويل. قال الحافظ: والجواب عن الحنفية أن عروة الراوى عنها قد قال لما سئل عن اتئامها في السفر أنها تأولت، كما تأول عثمان، فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها، فروايتها صحيحة، ورأيها مبنى على ما تأولت - انتهى. ومنها المعارضة بحديث ابن عباس الذي بعد هذا فرض الله الصلاة في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وأجاب عنه الحافظ: بأنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس بأن يقال إن الصلوات فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح، كما روى ابن خزيمة

قال الزهرى: قلت لعروة: ما بال عائشة تم؟ قال تأولت كما تأول عثمان. متفق عليه .
 ١٣٥٨ - (١٧) وعن ابن عباس، قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعا،

وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة واطمان زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وتركت صلاة الفجر لطول القراءة وصلاة المغرب، لأنها وتر النهار - انتهى . ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة، وهو مأخوذ عما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها . وقيل: كان قصر الصلاة في السفر في الربيع الآخر من السنة الثانية . وقيل: بعد الهجرة بعام أو نحوه . وقيل: بعد الهجرة بأربعين يوما، فعلى هذا فالمراد بقول عائشة فأقرت صلاة السفر أى باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لا أنها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة - انتهى . وقال السندی: قوله: فأقرت أى رجعت بعد نزول القصر في السفر إلى الحالة الأولى بحيث كأنها كانت مقررة على الحالة الأصلية، وما ظهرت الزيادة فيها أصلا - انتهى . (قال الزهرى قلت لعروة) بن الزبير (تم) بضم أوله الصلاة (قال) عروة (تأولت كما تأول عثمان) كذا في رواية مسلم، وفي رواية البخارى: تأولت ما تأول عثمان. قال الحافظ: يمكن أن يكون مراد عروة التشبيه بعثمان في الاتهام بتأويل لا اتحاد تأويلهما، ويقويه أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان، فتكاثر بخلاف تأويل عائشة - انتهى . وقد سبق الكلام في تأويل عثمان. وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الاتهام صريحا، وهو فيما أخرجه البيهقي (ج ٣ ص ١٤٣) من طريق هشام بن عروة عن أبيه أنها كانت تصلى في السفر أربعا فقلت لها لو صليت ركعتين فقالت يا ابن أختي أنه لا يشق على، استناده صحيح، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة وأن الاتهام لمن لا يشق عليه أفضل، ويدل على اختيار الجمهور ما رواه أبو يعلى والطبرانى بإسناد جيد عن أبي هريرة أنه سافر مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر، فكلهم كان يصلى ركعتين من حين يخرج من المدينة إلى مكة حتى يرجع إلى المدينة في السير، وفي المقام بمكة، كذا في الفتح (متفق عليه) واللفظ للبخارى في باب التأريخ من كتاب الهجرة الا لفظ الفريضة، فانه ليس للبخارى، بل هو لمسلم وحده، كما تقدم، والا قوله قال الزهرى الخ. فان هذه الزيادة عند البخارى انها هي في آخر حديث عائشة في أبواب تقصير الصلاة. والحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبوداود والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ١٣٥، ١٤٣) بالفاظ متقاربة.

١٣٥٨ - قوله (فرض الله الصلاة) أى الرباعية (على لسان نبيكم ﷺ) قال الطيبي: هو مثل قوله تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى - ٥٣: ٣﴾ (في الحضر أربعا) أى بعد ما كانت ركعتين، ثم قصرت في السفر، فكانت صلاة

وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة . رواه مسلم .

١٣٥٩ - ١٣٦٠ - (١٨ - ١٩) وعنه ، وعن ابن عمر ، قال : **س**ن رسول الله ﷺ صلاة السفر ركعتين ، وهما تمام غير قصر ، والوتر في السفر سنة .

السفر ، كأنها ما زيد فيها ، وهذا معنى قوله (وفي السفر ركعتين) فلا يعارض هذا الحديث ما روى عن عائشة : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين في الحضر والسفر ، وقد تقدم وجه الجمع مفصلاً في كلام الحافظ (وفي الخوف ركعة) فيه أن اللازم في الخوف ركعة ولو اقتصر عليها جاز . قال النووي : هذا الحديث قد عمل بظاهره طائفة من السلف ، منهم الحسن البصري والضحاك وإسحاق بن راهويه (وعطاء وطاؤس ومجاهد والحكم بن عتيبة وقتادة والثوري من التابعين وابن عباس وأبو هريرة وأبوموسى الأشعري من الصحابة) . وقال الشافعي ومالك والجمهور (وفيه أبو حنيفة وأحمد) : إن صلاة الخوف كصلاة الأمان في عدد الركعات ، فإن كانت في الحضر وجب أربع ركعات ، وإن كانت في السفر وجب ركعتان . ولا يجوز الاقتصار على ركعة واحدة في حال من الأحوال ، وتأولوا حديث ابن عباس هذا على أن المراد ركعة مع الإمام وركعة أخرى يأتي بها منفرداً ، كما جاءت الأحاديث الصحيحة في صلاة النبي ﷺ وأصحابه في الخوف ، وهذا التأويل لا بد منه للجمع بين الأدلة . انتهى . قال السندی : لا منافاة بين وجوب واحد والعمل بابتين حتى يحتاج إلى التأويل للتوفيق لجواز أنهم عملوا بالأحب والأولى - انتهى . وسيأتي مزيد الكلام في ذلك في صلاة الخوف (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ٢٣٧ ، ٣٥٥) وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٤ ص ١٣٥) وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه أحمد .

١٣٥٩ - ١٣٦٠ - قوله (س) أي شرع رسول الله ﷺ (صلاة السفر ركعتين) أي ثبت على لسانه

والألقصر ثابت بالكتاب ، أو المراد أنه بين بالقول والفعل ما في الكتاب ، قاله القساري . وقال ابن حجر : أي بين أنها كذلك لمن أراد القصر (وهما تمام غير قصر) أي في الثواب ، أو المراد أنها المشروع في السفر ، كما نطق به حديث عائشة وإن أطلق عليها القصر في كتاب الله تعالى ، قاله في اللغات . وقال القاري : وهما تمام أي تمام المفروض غير قصر أي غير نقصان عن أصل الفرض ، فإطلاق القصر في الآية مجاز أضافي - انتهى . وقال السندی : تمام غير قصر أي لا ينبغي الزيادة فيها فصارت كالتمام ، فلا يرد أن قوله تعالى ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة - ٤ : ١٠١ ﴾ ظاهر في القصر فكيف يصح القول بأنها تمام غير قصر . وقال ابن حجر : أي تمام بالنسبة للثواب ، فثواب القصر يقارب ثواب الاتمام (والوتر في السفر سنة) أي مشروع بالسنة أو المراد بالسنة الطريقة المسلوكة في الدين أعم من السنة المصطلح عليها عند الفقهاء ، كما يدل عليه السوق أي الوتر في السفر طريقة مسلوكة

رواه ابن ماجه .

١٣٦١- (٢٠) وعن مالك ، بلغه أن ابن عباس كان يقصر الصلاة في مثل ما يكون بين مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان ، وفي مثل ما بين مكة وجدة ، قال مالك : وذلك أربعة برد .

مستمرة لا تترك في السفر ، كما تترك التوافل والرواتب والا فالوتر إن كان واجباً فليس سنة وإن كان سنة فهو سنة في الحضر والسفر كليهما ، فإوجه التخصيص بالسفر (رواه ابن ماجه) في باب الوتر في السفر . وأخرجه أيضاً أحمد (ج ١ ص ٢٤١) وفي سنده عندهما جابر الجعفي ، وهو ضيف ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٥٥) وقال «رواه البزار ، وفيه جابر الجعفي ، وثقه شعبة والثوري ، وضعفه آخرون » فنفى أن ينسب إلى مسند الامام أحمد ، وأنه في سنن ابن ماجه .

١٣٦١ - قوله (وعن مالك) أنه (بلغه أن ابن عباس) قال ابن عبد البر : وما رواه مالك عن ابن عباس هذا معروف من نقل الثقات متصل الاسناد عنهم من وجوه ثم رواها في الاستذكار عن عبد الرزاق وغيره (كان يقصر الصلاة) الرابعة (في مثل ما يكون بين مكة والطائف) وفي الموطأ في مثل ما بين مكة والطائف بالهمزة بعد الألف ، وبينها ثلاثة مراحل أو اثنتان ، قاله الزرقاني . وقال ياقوت في معجمه : هي مسيرة يوم للطالع من مكة ونصف يوم للهابط إلى مكة ، وقال : أيضاً الطائف هو وادي وج وهو بلاد ثقيف بينها وبين مكة اثنتا عشر فرسخاً - انتهى . وقيل : بينها من طريق السيل مائة وخمسة وثلاثون كيلو متراً أي نحو خمسة وثلاثين ميلاً ، ومن طريق عرفة تسعة وتسعون كيلو متراً أي نحو اثنتين وستين ميلاً (وفي مثل ما بين مكة وعسفان) بضم العين كعثمان ، والتون زائدة . موضع على مرحلتين من مكة ، قاله المجذ . وقال الزرقاني : بين مكة وعسفان ثلاثة مراحل . وفي المعجم لياقوت الحموي : قال أبو منصور منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة . وقيل : قرية جامعة بها منبر ونخيل ومزارع على ستة وثلاثين ميلاً من مكة ، وهي حد تهامة (وفي مثل ما بين مكة وجدة) بضم الجيم وتشديد الدال ، بلد على ساحل بحر اليمن ، وهي فريضة مكة بينها وبين مكة ثلاث ليال . وقيل : بينهما يوم وليلة . وقيل : هي على مرحلتين شاقنتين من مكة . وقيل : بينها ثلاثة وسبعون كيلو متراً أي نحو ستة وأربعين ميلاً ، (قال مالك وذلك) أي أقل ما بين ما ذكر من المواضع ، أو كل واحد من هذه الأماكن (أربعة برد) بضمهتين جمع بريد ، وكل بريد أربعة فراسخ ، وكل فرسخ ثلاثة أميال ، فهي ثمانية وأربعون ميلاً . قال مالك : وذلك أحب ما يقصر ، فيه الصلاة إلى . وقد سبق بيان اختلاف العلماء في قدر المسافة التي يجوز فيها القصر وتعيين القول الراجح في ذلك . وقد روى مالك في الموطأ عن ابن عمر أنه ركب من المدينة إلى ريم فقصر الصلاة في مسيره ذلك ، قال مالك : وذلك نحو من أربعة برد ، وروى عنه أيضاً أنه ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة ، قال مالك :

رواه في الموطأ .

١٣٦٢ - (٢١) وعن البراء، قال: صحبت رسول الله ﷺ ثمانية عشر سفرا، فما رأيته ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر رواه أبو داود، والترمذي،

بين ذات النصب والمدينة أربعة برد، وروى عنه أيضا أنه كان يقصر الصلاة في مسيرة اليوم التام . قال ابن عبد البر في الاستذكار : مسيرة اليوم التام بالسير الحثيث أربعة برد أو نحوها . قال الباجي : أكثر مالك من ذكر أفعال الصحابة لما لم يصح عنده في ذلك توقف عن النبي ﷺ - انتهى . قلت : وروى البيهقي (ج ٣ ص ١٣٧) عن عطاء بن أبي رباح أن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس كانا يصليان ركعتين ركعتين ويفطران في أربعة برد ، فما فوق ذلك . قال ابن حجر : ومثل ذلك لا يكون إلا بتوقيف ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : لا تقصروا الصلاة إلا في اليوم ولا تقصروا فيا دون اليوم ، ولابن أبي شيبة من وجه آخر صحيح عنه ، قال : تقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة (رواه) أي مالك (في الموطأ) أي عن مالك أنه بلغه ، وهذا كما ترى غير ملائم ، فكان على المؤلف أن يقول : وعن ابن عباس أنه كان يقصر الصلاة الخ . ثم يقول : رواه مالك في الموطأ بلاغا ، ثم يقول : وقال وذلك الخ . على طبق سائر الأحاديث حيث يبدأ بالصحابي ويختم بالخارج ، كذا في المرقاة ، وقد تقدم أن هذا البلاغ رواه ابن عبد البر في الاستذكار موصولا ، ووصله الشافعي أيضا ، قال : أنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس أنه سئل أنقص الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف . قال الحافظ في التلخيص (ص ١٢٩) وإسناده صحيح وذكره مالك في الموطأ عن ابن عباس بلاغا - انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة بسنده عن عطاء بن أبي رباح ، قلت : لابن عباس أقصر إلى عرفة قال لا قلت أقصر إلى الطائف وإلى عسفان قال نعم وذلك ثمانية وأربعون ميلا وعقد يده . وقد روى عن ابن عباس مرفوعا ، أخرجه الدارقطني (ص ١٤٨) والبيهقي (ج ٣ ص ١٣٧ - ١٣٨) ، وابن أبي شيبة والطبراني في الكبير من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان . قال الحافظ : وإسناده ضعيف من أجل عبد الوهاب فإنه متروك رواه عنه إسماعيل بن عياش، وروايته عن الحجازيين ضعيفة والصحيح عن ابن عباس من قوله ، كما سبق ذكره .

١٣٦٢ - قوله (وعن البراء) أي ابن عازب (ثمانية عشر سفرا) بفتح السين المهملة والفاء

(فما رأيته ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر) ظرف لترك الظاهر أن هاتين الركعتين هما سنة الظهر القبلية . فهذا الحديث دليل لمن قال بجواز الاتيان بالرواتب في السفر ، وقد حمله من لم يقل بذلك على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر ، وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلا (رواه أبو داود ، والترمذي) كلاهما عن قتيبة عن

وقال: هذا حديث غريب .

١٣٦٣ - (٢٢) وعن نافع، قال: إن عبد الله بن عمر كان يرى ابنه عبيد الله يتنفل في السفر فلا ينكر عليه . رواه مالك .

(٤٢) باب الجمعة

الليث بن سعد عن صفوان بن سليم عن أبي بسرة الغفاري عن البراء بن عازب (وقال) أي الترمذی (هذا حديث غريب) وقال أيضاً سألت محمداً عنه فلم يعرفه إلا من حديث الليث بن سعد ولم يعرف اسم أبي بسرة الغفاري ورآه حسناً - انتهى . وسكت عنه أبو داود ، ونقل المنذرى كلام الترمذی وأقره . وأخرجه البيهقي (ج ٣ ص ١٥٨) من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد وأبي يحيى بن سليمان عن صفوان بن سليم عن أبي بسرة عن البراء .

١٣٦٣ قوله (كان يرى ابنه عبيد الله) بضم العين المهملة ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب (يتنفل في السفر فلا ينكر عليه) هذا بظاهره مشكل ، أما سبق في حديث حفص بن عاصم من إنكاره على المسيحين ، أي المتفليين ، فقبل مذهب ابن عمر الفرق بين الرواتب والمطلقة كالتهجد والوتر والضحي وغير ذلك ، فيحمل إنكاره على الأول وسكوته على الثاني ، فاعلمه رأى ابنه عبيد الله يتنفل بغير الرواتب فسكت ولم ينكر عليه ، وقيل غير ذلك ، كما تقدم (رواه مالك) في الموطأ قال : بلغني عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرى ابنه الخ ، كذا وقع في نسخ الموطأ المطبوعة بالهند ، وكذا ذكره الجزري في جامع الأصول (ج ٦ ص ٤٦٣) ووقع في النسخ المصرية ، قال : بلغني أن عبد الله بن عمر كان يرى ابنه الخ أي بدون قوله عن نافع . قال الزرقاني : زاد ابن وضاح عن نافع - انتهى . وهذه الزيادة موجودة في جميع النسخ الهندية الموجودة عندنا ، وقوله : بلغني عن نافع يدل على أن مالكا لم يأخذه عن نافع مباشرة ، والله أعلم .

(باب الجمعة) بضم الميم على المشهور اتباعاً لضمة الجيم ، كعسر في عسر ، اسم من الاجتماع ، أضيف إليه اليوم والصلاة ، ثم كثر الاستعمال حتى حذف منه الصلاة ، وهي لغة الحجاز ، وجوز إسكان الميم على الأصل لمفعول كعزة ، وهي لغة تميم أي اليوم المجموع فيه ، وفتحها بمعنى فاعل أي اليوم الجامع ، فهو كعزة ، فتأماها للبالغة كضحكة للكثير من ذلك لا للتأنيث ، والأما وصف بها اليوم . والمراد هنا بيان فضل يوم الجمعة وشرفه . قال النووي : يقال بضم الجيم والديم واسكانها وفتحها ، حكاهن الفراء والواحدي وغيرهما ، ووجهوا الفتح بأنها تجمع الناس ويكثرون فيها ، كما يقال : همزة ولمزة لكثرة ألهمز واللمز ، ونحو ذلك ، سميت بذلك

﴿ الفصل الأول ﴾

١٣٦٤ - (١) عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أنهم

لا اجتماع الناس فيها أى للصلاة ، وكان يوم الجمعة في الجاهلية يسمى العروبة - انتهى . وبهذا جزم ابن حزم فقال إنه اسم اسلامي لم يكن في الجاهلية وإنما كان يسمى في الجاهلية العروبة ، فسميت في الاسلام الجمعة للاجتماع إلى الصلاة ، ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن ابن سيرين بسند صحيح إليه في قصة تجمع الأنصار مع أسعد بن زرارة ، وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة فصلى بهم وذكرهم ، فسموه الجمعة حين اجتمعوا إليه - انتهى . وقيل : سميت بذلك ، لأن كما الخلائق جمع فيها . وقيل : لأن خلق آدم جمع فيها ورد ذلك من حديث سلمان . أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهما في أثناء حديث ، وله شاهد عن أبي هريرة ، ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً باسناد قوى ، وأحمد مرفوعاً باسناد ضعيف . قال الحافظ : وهذا أصح الأقوال : وقيل : لأن كعب بن لؤى كان يجمع فيه قومه فيذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم . وقيل : إن قصيا هو الذي كان يجمعهم في دار الندوة . وذكر ابن القيم في الهدى (ج ١ ص ١٠٢ - ١١٨) ليوم الجمعة ثلاثاً وثلاثين خصوصية ذكر بعضها الحافظ في الفتح ملخصاً من أحب الوقوف عليها رجع إليهما .

١٣٦٤ قوله (نحن) أى أنا وأمتي (الآخرون) أى زمانا في الدنيا (السابقون) أى أهل الكتاب وغيرهم منزلة وكرامة (يوم القيامة) في الحشر والحساب والقضاء لهم قبل الخلائق وفي دخول الجنة . قال الحافظ أى الآخرون زمانا الأولون منزلة يوم القيامة ، والمراد أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها في الدنيا عن الأمم الماضية ، فهي سابقة لهم في الآخرة ، وبأنهم أول من يحشر ، وأول من يحاسب ، وأول من يقضى بينهم ، وأول من يدخل الجنة . وقيل : المراد بالسبق هنا أحرار فضيلة اليوم السابق بالفضل ، وهو يوم الجمعة . ويوم الجمعة وإن كان مسبوقة بسبب قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية إلا ويكون يوم الجمعة سابقاً . وقيل : المراد بالسبق أى إلى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصينا ، والأول أقوى - انتهى . (بيد) بموحدة مفتوحة ثم تحتية ساكنة مثل غير وزنا ومعنى واعراباً . وبه جزم الخليل والكسائي ، ورجحه ابن سيده . وروى عن الشافعي أن معنى بيد من أجل واستعبده عياض ولا بعد فيه والمعنى إننا سبقنا بالفضل إذ هدينا للجمعة مع تأخرنا في الزمان بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم ويشهد له ما في فوائد ابن المقرئ بلفظ : نحن الآخرون في الدنيا ونحن السابقون أول من يدخل الجنة ، لأنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وفي موطأ سعيد بن عفيرة عن مالك

أوتوا الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم - يعني يوم الجمعة -

عن أبي الزناد بلفظ: ذلك بأنهم أوتوا الكتاب. وقيل: في معناه على أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وقيل: مع أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا. قال القرطبي: إن كانت بمعنى «غير» فنصب على الاستثناء، وإن كانت بمعنى «مع» فنصب على الظرف. وقال الطبري: هي للاستثناء، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم فإنه يؤكد مدح السابقين بما عقب من قوله: وأوتيناه من بعدهم، لأنه أدمج فيه معنى النسخ لكتابهم، فالناسخ هو السابق في الفضل، وإن كان متأخراً في الوجود، وبهذا التقرير يظهر موقع قوله نحن الآخرون مع كونه أمراً واضحاً، والمعنى نحن السابقون في الفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا الخ. فهو من باب: ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم، بهن فلول من قراع الكتائب. وأرجع لمزيد التفصيل في تفسير لفظ: يبد، وضبطه إلى تعليق مسند الامام أحمد (ج ٣ ص ٣٤) للإمامة الشيخ أحمد شاكر (أوتوا الكتاب) اللام للجنس، والمراد التوراة والإنجيل. والضمير في أوتيناه للقرآن، قاله الحافظ. وقال السندي: اللام للجنس، فيحمل بالنسبة إليهم على كتابهم، وبالنسبة إلينا على كتابنا، وهذا بيان زيادة شرف آخر لنا أي فصار كتابنا ناسخاً لكتابهم وشرعنا ناسخاً لشرعهم، وللناسخ فضل على المنسوخ، أو المراد بيان أن هذا يرجع إلى مجرد تقدمهم علينا في الوجود وتأخرنا عنهم فيه ولا شرف لهم فيه، أو شرف لنا أيضاً من حيث قلة انتظارنا أمواتاً في البرزخ، ومن حيث حيازة المتأخر علوم المتقدم دون العكس، فقولهم الفضل للتقدم ليس بكلي - انتهى. (مم) أتى بها اشعاراً بأن ما قبلها كالنوطنة والتأسيس لما بعدها (هذا) أي هذا اليوم، وهو يوم الجمعة (يومهم الذي فرض) بصيغة المجهول. قال الحافظ: كذا لاكثر، وللحموى: فرض الله (عليهم) أي وعلينا تعظيمه بعينه أو الاجتماع فيه. قال الحافظ: المراد باليوم يوم الجمعة، والمراد بفرضه فرض تعظيمه. وأشار إليه بهذا لكونه ذكر في أول الكلام كما عند مسلم من طريق آخر عن أبي هريرة، ومن حديث حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا - الحديث. (يعني يوم الجمعة) كذا في جميع النسخ من طبعات الهند. ووقع في متن المراقبة يعني الجمعة أي بحذف بلفظ يوم. قال القاري: تفسير من الراوى لهذا يومهم. وفي نسخة صحيحة: يعني يوم الجمعة أي يريد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اليوم يوم الجمعة - انتهى. قلت. ليس هذا التفسير في الصحيحين ولا عند النسائي فإنه أعلم من أين أخذه البغوي أو هو الذي فسره بذلك. قال القسطلاني: روى ابن أبي حاتم عن السدي أن الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا يا موسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئاً فاجعله لنا لجعل عليهم. وفي بعض الآثار مما نقله أبو عبد الله الآبي أن موسى عليه الصلاة والسلام عين لهم يوم الجمعة وأخبرهم بفضيلته فناظروه

فاختلفوا فيه ، فهدانا الله له ، والناس لنا فيه

بأن السبت أفضل فأوحى الله تعالى إليهم دعهم وما اختاروا ، و الظاهر أنه عينه لهم ، لأن السياق دل على ذمهم في العدول عنه ، فيجب أن يكون قد عينه لهم ، لأنه لو لم يعينه لهم ووكل التعيين إلى اجتهادهم لكان الواجب عليهم تعظيم يوم لابعينه فإذا أدى الاجتهاد إلى أنه السبت أو الأحد لزم المجتهد ما أدى الاجتهاد إليه ولا يأثم ويشهد له قوله هذا يومهم الذى فرض عليهم فاختلفوا فيه ، فانه ظاهر أو نص في التعيين ، وليس ذلك بعجيب من مخالفتهم ، كما وقع لهم في قوله تعالى : ﴿ ادخلوا الباب سجداً و قولوا حطة - ٢ : ٥٨ ﴾ وغير ذلك وكيف لا وهم القائلون سمعنا وعصينا - انتهى . (فاختلفوا فيه) هل يلزم تعيينه أم يسوغ لهم أبدأ له بغيره من الايام وأبدلوه وغلطوا في ابداله ، قاله النووى . وقال القسطلانى : اختلفوا فيه بعد أن عين لهم وأمروا بتعظيمه فتركوه وغلّبوا القياس فعظمت اليهود السبت للفراغ فيه من الخلق وظننت ذلك فضيلة توجب عظم اليوم وقالت نحن نستريح فيه من العمل ونشتغل بالعبادة والشكر وعظمت النصارى الأحد ، لأنه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم (فهدانا الله له) أى لهذا اليوم بالوحي الوارد في تعظيمه بأن نص لنا عليه ولم يكلنا إلى اجتهادنا ثم ثبتا على قوله والقيام بحقوقه أو هداانا الله له بالاجتهاد الموافق للراد ، يعنى وفقنا للاصابة حتى عينا الجمعة ويشهد للثانى ما رواه عبد الرزاق باسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل أن تنزل الجمعة فقالت الأنصار أن لليهود يوماً يحتممون فيه كل سبعة أيام وللنصارى كذلك ، فهل فلنجعل يوماً نجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونصلى ونشكره ، فجعلوه يوم العروبة ، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذ ، وأنزل الله تعالى : بعد ذلك ﴿ إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - ٦٢ : ٩ ﴾ الآية ، وهذا وإن كان مرسلًا ، فله شاهد باسناد حسن . أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة أسعد بن زرارة - الحديث . فمرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد . ولا يمنع ذلك أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عليه بالوحي ، وهو بسكته فلم يتمكن من اقامتها ثم ، فقد ورد فيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطنى . ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة . كما حكاه ابن اسحاق وغيره ، وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتي البيان والتوفيق . وقيل : في الحكمة في اختيارهم الجمعة وقوع خلق آدم فيه والانسان انما خلق للعبادة فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه ، ولأن الله تعالى أكل فيه الموجودات وأوجد فيه الانسان الذى ينتفع بها فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة ، فيه ، كذا في الفتح (والناس) وفي الصحيحين فالناس أى أهل الكتابين (لنا) متعلق بتبع . وقيل : متعلق بخذوف ، واللام تعليلية مشيرة إلى التفع (فيه) أى فى

تبع ، اليهود غدا ، والنصارى بعد غد . متفق عليه . وفي رواية لمسلم ، قال : نحن الآخرون الأولون يوم القيامة ، ونحن أول من يدخل الجنة ، بيد أنهم ، وذكر نحوه إلى آخره .

١٣٦٥ - (٢) وفي أخرى له عنه ، وعن حذيفة ، قال : قال رسول الله ﷺ في آخر الحديث :

اختيار هذا اليوم للعبادة (تبع) فانهم انما اختاروا ما يعقبه ، لانه لما كان يوم الجمعة مبدء خلق الانسان وأول أيامه كان المتعبد فيه باعتبار العادة متبوعا والمتعبد فيه في اليومين الذين بعده تابعا ، ويحتمل أن يقال إن الأيام الثلاثة بتواليها ، مع قطع النظر عن اعتبار الأسبوع لا شك في تقدم يوم الجمعة وجودا فضلا عن الرتبة وتبع بفتح التاء المثناة والباء الموحدة جمع تابع (اليهود غدا) أى يوم السبت (والنصارى بعد غد) أى يوم الأحد . قيل : التقدير تعيد اليهود غدا ، و تعيد النصارى بعد غد ، كذا قدره ابن مالك ليسلم من الاخبار بطرف الزمان عن الجنة . وقال القرطبي : غدا هنا منصوب على الظرف ، وهو متعلق بمحذوف ، وتقديره اليهود يعظمون غدا ، وكذا قوله بعد غد ولا يد من هذا التقدير ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجنة . وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة ، كما قال النووي لقوله : فرض عليهم فهذانا الله له ، فان التقدير فرض عليهم وعلينا فضلوا وهدينا . وفي رواية لمسلم : كتب علينا ، وفيه أن القياس مع وجود النص ساقط ، وذلك أن كلا منهما قال بالقياس مع وجود النص على قول التعيين فضلا وأن الجمعة أول الأسبوع شرعا ، ويدل على ذلك تسمية الأسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الأسبوع سبتا ، كما وقع في حديث أنس عند البخارى في الاستسقاء ، وذلك أنهم كانوا مجاورين لليهود فبعوهم في ذلك وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الأمة على الأمم السالفة (متفق عليه) واللفظ للبخارى وأخرجه أيضا أحمد (ج ٢ ص ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٣٧٤) والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ١٧٠ - ١٧١) (وفي رواية لمسلم نحن الآخرون) أى وجودا وخلقة في الدنيا (الأولون) أى بعثا و مرتبة (يوم القيامة) والعبرة بذلك اليوم ومواقفه (ونحن أول من يدخل الجنة) يعنى نبينا قبل سائر الأنبياء وأمه قبل سائر الأمم (بيد أنهم) قال العيني : هو مثل غير وزنا ومعنى واعرابا ، ويقال ميد بالميم ، وهو اسم ملازم للاضافة إلى أن وصلتها ، وله معنيان أحدهما غير إلا أنه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا ، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة (وذكر) أى مسلم (نحوه) أى معنى ما تقدم من المتفق عليه (إلى آخره) يعنى أن الخلاف انما هو في صدر الحديث بوضع الأولون موضع السابِقون ويكون أحدهما نقلا بالمعنى وزيادة ونحن أول من يدخل الجنة في رواية مسلم هذه .

١٣٦٥ - (و في أخرى له عنه) أى وفي رواية أخرى لمسلم عن أبي هريرة (وعن حذيفة) عطف على

نحن الآخرون من أهل الدنيا، والاولون يوم القيامة المقضى لهم قبل الخلاق .

١٣٦٦ - (٣) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها،

عنه أى عنهما جميعا (نحن الآخرون) أى الذين تأخروا عنهم فى حال كوننا وإياهم (من أهل الدنيا والاولون يوم القيامة) أى من أهل الآخرة فى السبق لهم. قال الطيبي: اللام فى «الآخرين» موصولة و«من أهل الدنيا» حال من الضمير فى الصلة وقوله (المقضى لهم قبل الخلاق) صفة «الآخرون» أى الذين يقضى لهم قبل الناس ليدخلوا الجنة أولا كأنه قيل الآخرون السابقون - انتهى . وهذه الرواية أخرجهما النسائي وابن ماجه أيضا .

١٣٦٦ - قوله (خير يوم) قال صاحب المفهم: خير وشر يستعملان للفاضلة ولغيرها، فإذا كانا للفاضلة فأصلهما أخير وأشر على وزن أفعل، وأما إذا لم يكونا للفاضلة، فهما من جملة الاسماء، كما قال تعالى: ﴿إن ترك خيراً (٢: ١٨٠) ويجعل الله فيه خيراً كثيراً﴾ - ٤: ١٩ ﴿وهو فى هذا الحديث للفاضلة، ومعناه أن يوم الجمعة أفضل من كل يوم طلعت شمس (طلعت عليه) أى على ما فيه (الشمس) جملة «طلعت» صفة «يوم» للتنصيص على التعميم، كما قالوا فى قوله تعالى: ﴿ولا طائر يطير بجناحيه - ٣٨: ٦﴾ فإن الشئ إذا وصف بصفة نعم جنسه يكون تنصيها على اعتبار إستغراقه أفراد الجنس (يوم الجمعة) فيه أن أفضل الأيام يوم الجمعة فيكون أفضل من يوم عرفة، وبه جزم ابن العربى، ويشكل على ذلك ما أخرجه ابن حبان فى صحيحه عن جابر مرفوعا: ما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة - الحديث. وقد جمع العراقي فقال: المراد بتفضيل الجمعة بالنسبة إلى أيام الجمعة أى الأسبوع وتفضيل يوم عرفة بالنسبة إلى أيام السنة، وصرح بأن حديث أفضلية الجمعة أصح، وفى حاشية الموطأ نقلا عن المحلى ظاهر الحديث أن الجمعة أفضل من عرفة، وبه قال أحمد، وهو وجه للشافعية، والأصح عندهم أن عرفة أفضل ويتأول الحديث بأنها أفضل أيام الأسبوع، ويظهر فائدة الاختلاف فيمن نذر الصيام أو علق عملا من الأعمال بأفضل الأيام مثلا قال لزوجته أنت طالق فى أفضل الأيام فتطلق يوم عرفة على أصح الوجهين عند الشافعية ويوم الجمعة على الوجه الثانى، وهذا إذا لم يكن له نية فأما إن أراد أفضل أيام السنة فيتمين يوم عرفة وإن أراد أفضل أيام الأسبوع فيتمين الجمعة (وفيه أدخل الجنة) فيه دليل على أن آدم لم يخلق فى الجنة بل خلق خارجها ثم أدخل إليها . قيل: إن خلقه وادخاله كانا فى يوم واحد، ويحتمل أنه خلق يوم الجمعة ثم أمهل إلى يوم جمعة أخرى فأدخل فيه الجنة، وكذا الاحتمال فى يوم الإخراج (وفيه أخرج منها) قال ابن كثير: إن كان يوم خلقه يوم إخراجهم وقلنا الأيام السنة، كهذه الأيام فقد أقام فى الجنة بعض يوم من أيام الدنيا، وفيه نظر وإن كان إخراجهم فى غير اليوم الذى

ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة . رواه مسلم .

١٣٦٧ - (٤) وعنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : إن في الجمعة لساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه . متفق عليه .

خلق فيه ، وقتلنا إن كل يوم بألف سنة ، كما قال ابن عباس والضحاك واختاره ابن جرير فقد لبث هناك مدة طويلة - انتهى . وقيل : كان إخراجهم في اليوم الذي خلق فيه ، لكن المراد من اليوم الاطلاق الثاني أى ما مقداره كألف سنة فيكون مكثه فيها زماناً طويلاً (ولا تقوم الساعة) أى القيامة (إلا في يوم الجمعة) قيل : هذه القضايا ليست لذكر فضيلته ، لأن إخراج آدم وقيام الساعة لا يعد فضيلة ، وإنما هو لبيان ما وقع فيه من الأمور العظام . وقيل : بل جميعها فضائل وخروج آدم سبب وجود الذرية من الرسل والأنبياء والأولياء ، والساعة سبب تعجيل جزاء الصالحين ، وموت آدم سبب لنيله إلى ما أعد له من الكرامات . قال ابن العربي في شرح الترمذى : أما إخراجهم منها فلا فضل فيه ابتداء إلا أن يكون لما كان بعده من الخيرات والأنبياء والطاعات وأن خروجه منها لم يكن طرداً ، كما كان خروج إبليس وإنما كان خروجه منها مسافراً القضاء أوطار ويعود إلى تلك الدار ، وقال أيضاً وذلك أى قيام الساعة أعظم لفضله لما يظهر الله من رحمته وينجز من وعده (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً الترمذى والنسائى والبيهقى (ج ٣ ص ٢٥١) .

١٣٦٧ - قوله (إن في الجمعة لساعة) كذا فيه مبهم ، وقد عينت في أحاديث آخر ، كما سيأتى . وأصل الساعة وحقيقتها جزء مخصوص من الزمان ، وقد يطلق على جزء من أربعة وعشرين جزءاً هى مجموع اليوم واليلة ، ويطلق على جزء ما غير مقدر من الزمان ، ويطلق على الوقت الحاضر أيضاً (لا يوافقها) أى لا يصادفها ، وهو أعم من أن يقصد لها ، أو يتفق له وقوع الدعاء فيها (عبد مسلم) فيه تخصيص لدعاء المسلمين بالاجابة في تلك الساعة (يسأل الله فيها) بلسان الحال باستحضاره بقلبه أو بلسان القال (خيراً) أى يليق السؤال فيه (إلا أعطاه) أى ذلك المسلم (إياه) أى ذلك الخير ، يعنى إما أن يجعله له ، وإما أن يدخره له ، كما ورد في الحديث . وفي حديث أبي لبابة الآتى : ما لم يسأل حراماً . وفي حديث سعد بن عباد عند أحمد : ما لم يسأل إثماً أو قطيعة رحم . وقطيعة الرحم من جملة الإثم ، فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به . وفي الحديث يبان فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الاجابة ، وسيأتى ذكر الاختلاف في تعيين هذه الساعة ، وبيان القول الراجح فيه (متفق عليه) أخرجه البخارى في الجمعة والطلاق والدعوات ، والسياق المذكور لمسلم إلا قوله : «عبد» فانه ليس عنده في هذه الرواية . والحديث أخرجه أيضاً أحمد ومالك والنسائى وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ٢٤٩ ، ٢٥٠)

وزاد مسلم ، قال : وهي ساعة خفيفة . وفي رواية لها ، قال : إن في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم قائم يصلي يسأل الله خيرا إلا أعطاه إياه .

(وزاد مسلم قال) أى رسول الله ﷺ (وهي ساعة خفيفة) أى لطيفة. وفي رواية لها: وأشار أى رسول الله ﷺ بيده ليقللها. فإن قلت قد روى أبو داود والحاكم عن جابر مرفوعا يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله شيئا إلا أعطاه الله عز وجل فالتسوية آخر ساعة بعد العصر - انتهى . ومقتضاه أنها غير خفيفة ، أوجب بأنه ليس المراد أنها مستغرقة للوقت المذكور، بل المراد أنها لا تخرج عنه، لأنها لحظة خفيفة (وفي رواية لها) أى للبخارى ومسلم (قال) النبي ﷺ (إن في الجمعة لساعة) قال الجزري : هي أرجى أوقات الاجابة (لا يوافقها) أى لا يجدها (مسلم قائم) أى ثابت في مكانه أو ملازم مواظب على حد قوله مادمت عليه قائما (يصلي) أى ينتظر الصلاة أو يدعو . وإنما أولنا بذلك ليتوافق جميع الروايات (يسأل الله) فيها (خيرا إلا أعطاه إياه) قال الطيبي قوله : قائم يصلي الخ . كلها صفات لمسلم . ويجوز أن يكون يصلي حالا لا تصافه بقائم ، ويسأل إما حال مترادفة أو متداخلة . زاد النووي : إذ معنى يصلي يدعو ، كذا في المراقبة ، وأعلم أنه اختلفت الأحاديث في تعيين ساعة الاجابة ، وبحسب ذلك اختلف أقوال الصحابة والتابعين والأئمة بعدم . قال الحافظ في الفتح : قد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية أو رفعت ؟ وعلى البقاء هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة ؟ وعلى الأول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم ؟ وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو تبهم فيه ؟ وعلى الإبهام ما ابتدأه وما انتهاه ؟ وعلى كل ذلك هل تستمر أو تنتقل ؟ وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه ؟ ثم ذكر رحمه الله تلخيص ما أنصل إليه من الأقوال مع أدلتها وبيان حالها في الصحة والضعف والرفع والوقف والإشارة إلى مأخذ بعضها ، وقد بلغت هذه الأقوال إلى أكثر من أربعين قولاً وليست كلها متغايرة من كل جهة ، بل كثير منها يمكن اتحاده مع غيره . ورجح الحافظ منها قولين حيث قال بعد ذكرها ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى (يعنى الذى ذكره المصنف بعد هذا أنها ما بين أن يجلس الامام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة) وحديث عبد الله بن سلام (يريد به ما يأتى في حديث أبي هريرة الطويل في الفصل الثانى من قوله : إنها في آخر ساعة بعد العصر في يوم الجمعة) قال المحب الطيبرى : أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى ، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام - انتهى . قال الحافظ وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما أو ضعيف الاسناد أو موقوف ، استند قائله إلى اجتهاد دون توقف . ولا يعارضهما حديث أبي سعيد في كونه ﷺ أنسيها بعد أن عليها ، لاحتمال أن يكونا سمعا ذلك منه قبل أن أنسى أشار إلى ذلك

١٣٦٨ - (٥) وعن أبي بردة بن أبي موسى، قال: سمعت أبي يقول، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول،

البيهقي وغيره وقد اختلف السلف في أيهما أرجح؟ فرجح مسلم فيما روى البيهقي حديث أبي موسى، وبه قال جماعة منهم البيهقي وابن العربي والقرطبي. قال القرطبي: هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت الى غيره. وقال النووي: هو الصحيح بل الصواب، وجزم في الروضة بأنه الصواب، ورجحه أيضا بكونه مرفوعا صريحا، وبأنه في أحد الصحيحين. وذهب آخرون الى ترجيح قول عبد الله بن سلام، فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال: أكثر الأحاديث على ذلك. وقال ابن عبد البر: أنه أثبت شيء في هذا الباب، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح الى أبي سلة بن عبد الرحمن أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم افرقوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة، ورجحه كثير من الأئمة أيضا كأحمد وإسحاق ومن المالكية الطرطوشي، واختاره ابن الزمكايني شيخ الشافعية في وقته، وحكاه عن نص الشافعي وهو الذي اختاره ابن القيم ورجحه في زاد المعاد (ج ١ ص ١٠٧) في بحث نفيس يرجع اليه ويستفاد، واحتج فيه بما سنذكره من حديث أبي سعيد وأبي هريرة عند أحمد وقد استشكل هذا فانه ترجيح لغير ما في الصحيح على ما هو فيه، والمعروف من علوم الحديث وغيرها أن ما في الصحيحين أو ما في أحدهما مقدم على غيره. والجواب أن ذلك حيث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما اتقده الحفاظ، كحديث أبي موسى هذا الذي في مسلم فانه قد أعل بالانقطاع والاضطراب، وسيأتي ذكرهما في شرحه وسالك بعضهم مسلكا آخر وهو الجمع بين الحديثين بأن ساعة الاجابة تنتقل فتكون في جمعة في ما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن تقضى الصلاة. وفي أخرى في آخر ساعة من اليوم قال ابن عبد البر: الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين، وسبق الى نحو ذلك الامام أحمد. قال الحفاظ: وهو أولى في طريق الجمع. واستشكل حصول الاجابة لكل داع بالشرط المتقدم مع اختلاف الزمان باختلاف البلاد والمصل فيتقدم بعض على بعض وساعة الاجابة متعلقة بالوقت فكيف تنفق مع الاختلاف وأجيب باحتمال أن تكون ساعة الاجابة متعلقة بفعل كل مصل، كما قيل نظيره في ساعة الكراهة، ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها، وإن كانت هي خفيفة، ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة أو نحو ذلك.

١٣٦٨ - قوله (وعن أبي بردة) بضم الموحدة وسكون الراء ودال مهملة، اسمه عامر. وقيل: الحارث،

ثقة من أوساط التابعين المشهورين، مات سنة أربع ومائة. وقيل: غير ذلك. وقد جاوز الثمانين (بن أبي موسى)

في شأن ساعة الجمعة : هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة . رواه مسلم .

الاشعري ، عبد الله بن قيس الصبحاني (في شأن ساعة الجمعة) أى في بيان وقتها (هي) أى ساعة الجمعة ، يعنى ساعة الاجابة في يوم الجمعة (ما بين أن يجلس الإمام) أى جلوس الإمام للخطبة (إلى أن تقضى الصلاة) أى إلى تمام الصلاة وانقضاءها . قال أبو داود : يعنى على المنبر ، أى المراد بجلوس الإمام في الحديث جلوسه عقب صعوده على المنبر للخطبة . والحديث نص في أن ساعة الاجابة في ما بين جلوس الإمام على المنبر للخطبة إلى تمام الصلاة ، وليس المراد أنها تستوعب جميع الوقت الذى عين ، بل المعنى أنها تكون في أثناء لقوله فيما مضى يقللها وقوله : وهي ساعة خفيفة . وفائدة ذكر الوقت أنها تنتقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة وانتهاءها انتهاء الصلاة (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي (ج ٣ ص ٣٥٠) والحديث مع كونه في صحيح مسلم قد أعل بالانقطاع والاضطراب . أما الانقطاع فلأن مخزمة بن بكير رواه عن أبيه بكير بن عبد الله بن الأشج ، وهو لم يسمع من أبيه ، قاله أحمد عن حماد بن خالد عن مخزمة نفسه ، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسى ابن سلة عن مخزمة ، وزاد أما هي كتب كانت عندنا . وقال علي بن المديني : لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخزمة أنه قال في شيء من حديثه سمعت أبي . ولا يقال مسلم يكتبني في المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة ، وهو كذلك لأننا نقول وجود التصريح عن مخزمة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع . وأجيب عن هذا بأنه اختلف في سماع مخزمة من أبيه : فقال أحمد وابن معين وابن حبان لم يسمع من أبيه أى شيئاً . وقال أبو داود : لم يسمع من أبيه إلا حديثاً واحداً . وهو حديث الوتر . وقال علي بن المديني : سمعت معن بن عيسى يقول : مخزمة سمع من أبيه وعرض عليه ربيعة أشياء من رأى سليمان بن يسار ، قال علي : ولا أظن مخزمة سمع من أبيه كتاب سليمان لعله سمع الشيء اليسير ولم أجد أحداً بالمدينة يخبرني عن مخزمة أنه كان يقول في شيء من حديثه سمعت أبي . وقال ابن أبي أويس : وجدت في ظهر كتاب مالك سألت مخزمة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه فعلم لي ، ورب هذه البنية سمعت من أبي ، كذا في تهذيب التهذيب ، فلعل مسلماً ممن صح وثبت عندهم سماع مخزمة من أبيه ، ويدل على ذلك ما رواه البيهقي من طريق أحمد بن سلة أن مسلماً قال : حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصح . ولو سلمنا أن مخزمة لم يسمع من أبيه لا يضر ، لأنه يروى من كتب أبيه ، والعمل بالوجادة جائز . قال النووي : أما العمل بالوجادة ، فمن المعظم أنه لا يجوز . وعن الشافعي : ونظار أصحابه جوازه . وقطع البعض بوجوب العمل بها عند حصول الثقة به ، قال : وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه في هذه الأزمان غيره . انتهى . وأما الاضطراب ، فقال العراقي : إن أكثر الرواة

﴿الفصل الثاني﴾

١٣٦٩ - (٦) عن أبي هريرة، قال: خرجت إلى الطور، فلقيت كعب الأحبار، فجلست معه، فحدثني عن التوراة، وحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان فيما حدثته أن قلت: قال رسول الله ﷺ خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أهبط،

جعلوه من قول أبي بردة مقطوعاً به وأنه لم يرفعه غير غزوة عن أبيه. وقال الحافظ: رواه أبو اسحاق وواصل الأحمد ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله: وهؤلاء من أهل الكوفة، وأبو بردة كوفي، فهم أعلم بحديثه من بكير المدني، وهم عدد وهو واحد أيضاً، فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يقفوا عليه، ولهذا جزم الدارقطني فيما استدركه على مسلم بأن الموقوف هو الصواب. وأجاب النوى عن ذلك بقوله: وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة له ولا كثر المحدثين أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال حكموا بالوقف والإرسال، وهي قاعدة ضعيفة متنوعة، والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء البخاري ومسلم ومحقق المحدثين أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة - انتهى. وأجاب بعضهم عن قول الدارقطني: الصواب أنه من قول أبي بردة، بأنه لا يكون إلا مرفوعاً فإنه لا مسرح للاجتهاد في تعيين أوقات العبادة.

١٣٦٩ - قوله (خرجت إلى الطور) أي حيث كلم الله موسى عليه السلام. قال القاري: الطور محل معروف المتبادر طور سيناء. وقال الباجي: الطور في كلام العرب واقع على كل جبل إلا أنه في الشرع يطلق على جبل بعينه، وهو الذي كلم فيه موسى عليه السلام، وهو الذي عناء أبو هريرة - انتهى. وقال ياقوت في معجمه: وبالقرب من مصر عند موضع يسمى مدين، جبل يسمى الطور. وعليه كان الخطاب الثاني لموسى عليه السلام عند خروجه من مصر بين إسرائيل - انتهى. (فلقيت كعب الأحبار) جمع حبر بالفتح والكسر والاضافة، كما في زيد الخيل، وهو كعب بن مائع تقدم ترجمته (فحدثني عن التوراة) يعني أخبرني بما في التوراة التي بأيديهم على وجه القصص والأخبار واعتبار ما يوافق منها ما عند أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قاله الباجي (حدثه) أي كعباً الأحاديث (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان فيما حدثته) خبر كان (أن قلت) اسم كان ومقوله (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهذا لفظ مالك، وسياق النسائي قال: أي أبو هريرة أتيت الطور فوجدت ثم كعباً فمكثت أنا وهو يوماً أحدثه عن رسول الله ﷺ ويحدثني عن التوراة فقلت له قال رسول الله ﷺ (وفيه أهبط) قال القاري: الظاهر أن أهبط هنا بمعنى أخرج في الرواية السابقة. وقيل: كان

وفيه تيب عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، ومامن دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس، شفقاً من الساعة، إلا الجن والانس. وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي

الاخراج من الجنة إلى السماء، والإيهاب أى الانزال منها إلى الأرض، فيفيد أن كلا منهما كان في يوم الجمعة: أما في يوم واحد: وإما في يومين. قيل: كان هبوط آدم على جبل بسرديب في أرض الهند، يقال له نود. وقد أورد السيوطي في ذلك أحاديث في الدر المنثور (وفيه تيب عليه) على بناء المفعول من التوبة أى وفق للتوبة وقبلت التوبة منه قال تعالى: ﴿ثم اجتباه ربه قتاب عليه وهدى - ٢٠: ١٢٢﴾ (وفيه) أى في نحوه من أيام الجمعة (مات) وله ألف سنة، كما في حديث أبي هريرة وابن عباس مرفوعاً. وقيل: الاسبوعين. وقيل إلا ستين. وقيل: الاربعةين، قاله الزرقاني. وأختلف أيضاً في موضع موته ومحل دفنه على أقوال وصحح ابن كثير أنه مات على جبل نود بسرديب في الهند، ودفن فيه في موضع الذى أهبط عليه، والله أعلم (وما من دابة) زيادة من، لافادة الاستغراق في النفي (الا وهي مصيخة) بالصاد المهملة والحاء المعجمة من أصاخ أى مضغية مستعنة تتوقع قيام الساعة. وروى بسين بدل الصاد، وهما لعتان بمعنى. قال الجزري: والأصل الصاد، قال القاري: وفي أكثر نسخ المصاييح بالسين (يوم الجمعة) ظarf لمصيخة (من حين تصبح) قال الطيبي: بنى على الفتح لضافته إلى الجمعة، ويجوز اعرابه إلا أن الرواية بالفتح (حتى تطلع الشمس) لأن بطولوعها يتميز يوم الساعة عن غيره، فانها تطلع في يوم الساعة من المغرب (شفقاً من الساعة) أى خوفاً من قيامها فيه أن البهائم تعلم الايام بعينها وأنها تعلم أن القيام تقوم يوم الجمعة ولا تعلم وقائع التي بين زمانها وبين القيامة، أو ماتعلم أن تلك الوقائع ما وجدت الآن (إلا الجن والانس) استثناء من الجنس، لأن اسم الدابة يقع على كل ما دب. قال الباجي: وجه عدم اشفاقهم أنهم علموا أن بين يدي الساعة شروطاً. ينتظرونها، وليس بالبين، لأننا نجد منهم من لا يصيخ وليس له علم بالشروط. وقال ابن عبد البر: فيه أن الجن والانس لا يعلمون من أمر الساعة ما يعرفه غيرهم من الدواب، وهذا أمر يقصر عنه الفهم. وقال التوريشي في شرح المصاييح: وجه اساخة كل دابة يوم الجمعة، وهي مما لا تعقل أن تقول إن الله تعالى يجعلها ملهمة بذلك مستشعرة منه وغير مستكر أمثال ذلك وما هو فوقه في العجب من قدرة الله سبحانه، والحكمة في اخفاء ذلك من الجن والانس أنهم مكفون، ولا سيما بالاييمان بالغيب، فاذا كوشفوا بشيء من ذلك أخلت قاعدة الابتلاء وحق القول عليهم بالاعتداء ثم أنهم لا يستطيعون به سمعاً أن أظهر لهم، ويجوز أن يكون وجه اساخة كل دابة يوم الجمعة أن الله تعالى يظهر يوم الجمعة في أرضه من عظام الامور وجلائل الشئون ما تكاد الأرض تيمد بها فتبقى كل دابة ذاهلة دهشة كأنها مسيخة للرعب الذى تداخلها وللحالة التي تشاهدها حتى كأنها تشفق شفقها من قيام الساعة. (وفيه ساعة) خفيفة (لا يصادفها) أى لا يوافقها (وهو يصلي)

يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه. قال كعب: ذلك في كل سنة يوم؟ فقلت: بل في كل جمعة فقرأ كعب التوراة، فقال: صدق رسول الله ﷺ. قال أبو هريرة: لقيت عبد الله بن سلام، فحدثته بمجلسي مع كعب الأحبار وما حدثته في يوم الجمعة، فقلت له: قال كعب: ذلك في كل سنة يوم؟ قال عبد الله بن سلام: كذب كعب، فقلت له: ثم قرأ كعب التوراة. فقال: بل هي في كل جمعة، فقال عبد الله بن سلام: صدق كعب، ثم قال عبد الله بن سلام: قد علت أية ساعة هي؟

حقيقة أو حكماً بالانتظار، كما تقدم أو يدعو. ولفظ النسائي وفيه: ساعة لا يوافقها مؤمن، وهو في الصلاة (يسأل الله) حال أو بدل (شيئاً) من أمر الدنيا والآخرة بشروطه (إلا أعطاه إياه) ما لم يسأل شيئاً أو قطعة رحم، كما تقدم (ذلك) أي اليوم (في كل سنة يوم) واحد. قال الطيبي: الإشارة إلى اليوم المذكور المشتغل على تلك الساعة الشريفة ويوم خبره. قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك على سبيل السهو في الأخبار عن التوراة أو التأويل لفظها (بل في كل جمعة) أي هي في كل جمعة أو في كل أسبوع يوم، يعني ذلك اليوم المشتغل على ما ذكر كائن في كل أسبوع، وهذا أظهر مطابقة للجواب (فقرأ كعب التوراة) بالحفظ أو بالنظر (فقال) كعب (صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد النسائي هو في كل جمعة، وفي هذا معجزة عظيمة دالة على كمال علمه عليه السلام حيث أخبر بما خفي على أهل الكتاب مع كونه أمياً (لقيت عبد الله بن سلام) بتخفيف اللام ابن الحارث. من بني قينقاع الاسرائيلي أبو يوسف، حليف بني عوف بن الحزرج، أسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة، ونزل فيه، وشهد شاهد من بني اسرائيل وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ (١٣: ٤٣) وشهد مع عمر، فتح بيت المقدس والجابية، قيل: كان اسمه الحصين، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله، روى خمسة وعشرين حديثاً اتفاقاً على حديث، وانفرد البخاري بآخر مات بالمدينة سنة (٤٣) (فحدثته بمجلسي) أي بمجلسي (وما حدثته) أي وأخبرته بالحديث الذي حدثت به كعباً (في يوم الجمعة) أي في شأنه أو في فضله. (قلت له) أي لعبد الله بن سلام (كذب كعب) أي أخطأ وغلط: قال الباجي: والكذب أخبار بالشئ على غير ما هو به سواء تعمد ذلك أو لم يتعمد (بل هي) أي ساعة الإجابة (في كل جمعة) كما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم (قد علت) بصيغة المتكلم (أية ساعة هي) ينصب «أية» على أنها مفعول علت، أي عرفت تلك الساعة. وفي بعض النسخ برفهها، كقوله تعالى: ﴿انعلم أي الحزين أحصى - ١٨: ١٢﴾ قال ابن عبد البر: وفيه اظهار العالم لعلمه بأن يقول أنا عالم

قال أبو هريرة: قلت: أخبرني بها ولا تضن علي، فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة.

لكذا وكذا إذا لم يكن على وجه الفخر والرياء والسمعة (قال أبو هريرة قلت) أي لعبد الله بن سلام (أخبرني بها) أي بتلك الساعة (ولا تضن علي) بكسر الضاد وفتحها و بفتح النون المشددة من باب تعب وضرب أي لا تبخل علي، قلت: وضبط في جامع الترمذي لا تضن بسكون الضاد وفتح النون الأولى، وكذا نقله الجزري في جامع الأصول (ج ١٠ ص ١٧٢) عن الترمذي ونقل عن الموطأ والنسائي لا تضن. قال العراقي: يجوز في ضبطه ستة أوجه: أحدها فتح الضاد وتشديد النونين وفتحها، والثاني كسر الضاد والباقي مثل الأول، والثالث فتح الضاد وتشديد النون الأولى وفتحها وتخفيف الثانية، والرابع كسر الضاد والباقي مثل الذي قبله، والخامس اسكان الضاد وفتح النون الأولى واسكان الثانية، والسادس كسر النون الأولى والباقي مثل الذي قبله - انتهى. قال أبو الطيب المدني: حاصل جميع الوجوه أنه من باب التأكيد بالنون الثقيلة أو الخفيفة، أو من باب الفك، وعلى التقديرين فالباب يحتمل فتح العين في المضارع وكسرها قصير الوجوه ستة - انتهى. (هي آخر ساعة في يوم الجمعة) ولفظ الترمذي: هي بعد العصر إلى أن تغرب الشمس، و سياق الحديث صريح في أن ذلك من قول عبد الله بن سلام حيث لم يصرح بسماعه منه صلى الله عليه وسلم، لكن قول الصحابي فيما لا مسرح للاجتهاد فيه مرفوع حكماً، وبدل على كونه مرفوعاً صريحاً ما رواه ابن ماجه من طريق أبي النضر عن أبي سلية عن عبد الله بن سلام قال: قلت و رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس إنا لنجد في كتاب الله في يوم الجمعة ساعة - الحديث. وفيه قال عبد الله: فأشار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعض ساعة فقلت صدقت أو بعض ساعة قلت أية ساعة هي؟ قال هي آخر ساعات النهار قلت أنها ليست ساعة الصلاة قال بلى إن العبد المؤمن إذا صلى ثم جلس لا يجلس إلا الصلاة فهو في الصلاة. قال الحافظ: وهذا يحتمل أن يكون قائل قلت أية ساعة هي عبد الله بن سلام، فيكون مرفوعاً، ويحتمل أن يكون أبا سلية، فيكون موقوفاً، وهو الأرجح لتصريحه في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلية بأن عبد الله بن سلام لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب. أخرجه ابن أبي خيثمة نعم رواه ابن جرير من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً أنها آخر ساعة بعد العصر يوم الجمعة ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا القصة وروى أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن جابر مرفوعاً يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً إلا آتاه الله عز وجل فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر، وروى أحمد (ج ٢ ص ٢٧٢) عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم - الحديث. وفيه وهي بعد العصر، وفي سننه محمد بن مسلمة الأنصاري روى عنه رجل اسمه عباس. قال الذهبي: لا يعرفان، واتبه الحافظ في اللسان (ج ٥ ص ٣٨١) فقال عباس معروف، وهو عباس بن عبد الرحمن بن

قال أبو هريرة ، فقلت : وكيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله ﷺ : لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي فيها ؟ فقال عبد الله بن سلام : ألم يقل رسول الله ﷺ : من جلس مجلساً ينتظر الصلاة ، فهو في صلاة حتى يصلي ؟ قال أبو هريرة : فقلت بلى ، قال : فهو ذلك . رواه مالك ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وروى أحمد إلى قوله : صدق كعب .

مينا . وقال في التقريب في ترجمته أنه مقبول وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٦٥) وثقه ابن حبان ، ولم يضمه أحد - انتهى . ومحمد بن مسلمة المذكور تابعي ، ذكره ابن حبان في الثقات . والحديث صحيح أسناده الشيخ أحمد شاكر لكن قال إن العباس راوى هذا الحديث ليس هو ابن مينا ، بل هو رجل آخر ، وهو عباس ابن عبد الرحمن بن حميد القرشي من بني أسد بن عبد العزى المكي ، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل . قلت : ويؤيد حديث أبي هريرة هذا حديث أنس الآتي ، والحديثان وإن كانا مطلقين غير مقيدتين بآخر ساعة إلا أنهما يحملان على الأحاديث المفيدة بأنها آخر ساعة بعد العصر فإن حمل المطلق على المقيد متعين ، كما تقرر في الأصول (قال أبو هريرة فقلت) لعبد الله بن سلام (وكيف تكون) أى تلك الساعة (وقد قال) الواو حالية (رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فى شأنها (وهو يصلى فيها) قال القارى : وفى نسخة : وهو يصلى ، وتلك الساعة لا يصلى فيها . قلت هكذا وقع فى الموطأ وسنن أبي داود وجامع الترمذى ، وكذا نقله الجزرى (ج ١٠ ص ١٧٢) ولفظ النسائي : وهو فى الصلاة ، وليست تلك الساعة صلاة (فقال عبد الله بن سلام) فى تأويل قوله صلى الله عليه وسلم (من جلس مجلساً) أى جلوساً أو مكان جلوس (ينتظر الصلاة) أى فى هذا المجلس (فهو فى صلاة) أى حكماً (حتى يصلى) أى حقيقة يعنى يفرغ من الصلاة ، ولفظ النسائي : من صلى وجلس ينتظر الصلاة ، فهو فى صلاة حتى تأتية الصلاة التى تليها (فقلت بلى) أى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك (قال) أى عبد الله بن سلام (فهو ذلك) أى هذا هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم ، وهو يصلى . وقال القارى : فهو أى المراد بالصلاة ذلك أى الانتظار . ولفظ النسائي : فهو كذلك أى فالجالس فى تلك الساعة منتظراً كذلك أى مصل . قال السيوطى فى التنوير : هذا أى تأويل عبد الله بن سلام مجاز بعيد وردّ عليه الزرقانى بأنه بعد الثبوت وبعد قبول الصحابي إياه لا بعده فيه ولا ريب أن الداعى آخر ساعة بعد العصر عازم على المغرب (رواه مالك وأبو داود) وسكت عنه (والترمذى) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، ونقل المنذرى كلامه هذا وأقره (والنسائي الخ) وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (ج ١ ص ٢٧٨) والبيهقى (ج ٣ ص ٢٥٠ ، ٢٥١) .

١٣٧٠ - (٧) وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : التمسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر إلى غيوبة الشمس . رواه الترمذی .

١٣٧١ - (٨) وعن أوس بن أوس ، قال : قال رسول الله ﷺ : إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فيه خلق آدم ، وفيه قبض ، وفيه النفخة ، وفيه الصعقة ،

١٣٧٠ - قوله (التمسوا) أى أطلبوا ، ورواه الطبرانی بلفظ : ابتغوا (الساعة التي ترجى) بصيغة المجهول أى تطمع اجابة الدعاء فيها (بعد العصر إلى غيوبة الشمس) هذا يؤيد قول عبد الله بن سلام ، وهو محمول على أن المراد بها آخر ساعة بعد العصر ، كما تقدم . وقد اقتصر المصنف على ذكر قولين في تعيين ساعة الجمعة ، كالبلغوى كأنهما رأيا هذين القولين أرجح وأقوى من غيرهما دليلا (رواه الترمذی) أى من طريق محمد بن أبي حميد عن موسى بن وردان عن أنس ، قال الترمذی : هذا حديث غريب من هذا الوجه . وقد روى عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه ، ثم تكلم في محمد بن أبي حميد بأنه ضعف من قبل حفظه ، وقال : هو منكر الحديث . قلت : ورواه الطبرانی في الأوسط من طريق ابن لهيعة ، كما في الترغيب (ج ١ ص ٢١٦) وبجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٦٦) وزاد في آخره ، وهي قدس هذا يعنى قبضة . قال المنذرى : واسناده أصلح من اسناد الترمذی - انتهى . ورواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا ، ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي سلة عن أبي سعيد مرفوعا بلفظ : فالتمسوها بعد العصر . وذكر ابن عبد البر : إن قوله : « فالتمسوها » إلى آخره ، مدرج في الخبر من قول أبي سلة . ورواه ابن منده من هذا الوجه وزاد : أغفل ما يكون الناس . ورواه أبو نعیم في الحلية من طريق الشيباني عن عون بن عبد الله عن أخيه عبيد الله ، كقول ابن عباس ، كذا في الفتح .

١٣٧١ - قوله (وعن أوس بن أوس) الثقفی ، صحابي ، سكن دمشق ، ومات بها ، له حديثان أحدهما في الصيام والآخر في الجمعة (إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة) فيه إشارة إلى أن يوم عرفة أفضل أومساو ، لأن زيادة « من » تدل على أن يوم الجمعة من جملة الأفاضل من الأيام ، وليس هو أفضل الأيام مطلقاً (فيه خلق آدم) أى طيبته (وفيه) أى في جنسه (قبض) أى روحه (وفيه النفخة) قال الطيبي : أى النفخة الأولى ، فانها مبدأ قيام الساعة ، ومقدم النشأة الثانية (وفيه الصعقة) أى الصيحة . والمراد بها الصوت الهائل الذي يموت الانسان من هوله ، وهي النفخة الأولى . قال تعالى : ﴿ ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله - ٣٩ : ٦٨ ﴾ فالتكرار باعتبار تغاير الوصفين . وقال القارى : المراد بالنفخة الثانية ، وبالصعقة النفخة الأولى ، قال : وهذا أولى لما فيه من التغاير الحقيقي ، وإنما سميت النفخة الأولى بالصعقة ، لأنها تترتب عليها ، وبهذا

فأكثرُوا على من الصلاة فيه ، فإن صلاتكم معروضة على . قالوا : يا رسول الله ! وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت ؟

الوصف تميز عن الثانية . وقيل : إشارة إلى صفة موسى عليه السلام (فأكثرُوا على من الصلاة فيه) أى فى يوم الجمعة ، وهو تفرّيع على كون الجمعة من أفضل الأيام (فإن صلاتكم معروضة على) يعنى على وجه القبول فيه وإلا فهى دائماً تعرض عليه بواسطة الملائكة ، قاله القارى . وقال السندى : هذا تعليل للتفرّيع أى هى معروضة على كعرض الهدايا على من أهديت اليه فهى من الاعمال الفاضلة ومقربة لكم إلى . كما يقرب الهدية المهدى اليه ، وإذا كانت بهذه المثابة ، فينبغى أكثر ما تبقى الأوقات الفاضلة ، فإن العمل الصالح يزيد فضلاً بواسطة فضل الوقت ، وعلى هذا لا حاجة إلى تقييد العرض بيوم الجمعة ، كما قيل . وقال الشوكانى فى تحفة الذاكرين بعد ذكر أحاديث ابلاغ السلام اليه ﷺ وعرض الصلاة عليه ما لفظه : وظاهر الجميع أن كل صلاة وسلام تبلغه ﷺ ، وسواء كان ذلك فى يوم الجمعة أو فى غيره من الأيام والليالى ، فلعل فى العرض عليه زيادة على مجرد الابلاغ اليه ، ويكون ذلك من خصائص الصلاة عليه ﷺ فى يوم الجمعة (وقد أرمت) جملة حالية بفتح الراء وسكون الميم وفتح التاء المخففة على وزن ضربت ، ويروى بكسر الراء أى بليت . وقيل : أرمت على البناء للقول من الارم ، وهو الأكل أى صرت ما كولا للأرض . وقيل : أرمت بالميم المشددة والتاء الساكنة أى أَرَمْتُ العظام وصارت ربما من رَمَّ المبت وأَرَمَّ إذا بلى ، ويروى أَرَمْتُ بالميمين أى صرت ربما ، فعلى هذا يجوز أن يكون أَرَمْتُ بحذف إحدى الميمين ، كظلت ثم كسرت الراء لالتقاء الساكنين أو فتحت بالأخفية أو بالنقلية ، وفى ضبطه أقوال آخر قال السندى : لا بد هنا أولاً من تحقيق لفظ أرمت ، ثم النظر فى السؤال والجواب وبينان انطباقهما ، فأما أرمت بفتح الراء كضربت أصله أرمت من ارم بتشديد الميم إذا صار رمياً لحذفوا إحدى الميمين ، كما فى ظلت ، ولفظه : إما على الخطاب أو الغيبة على أنه مستند إلى العظام . وقيل : من ارم بتخفيف الميم أى فنى ، وكثيراً ما يروى بتشديد الميم والخطاب ، فقبل هى لغة ناس من العرب . وقيل : بل خطأ والصواب سكون التاء لتأنيث العظام أو أرمت بفك الادغام . وأما تحقيق السؤال فوجه أنهم فهموا عموم الخطاب فى قوله : فإن صلاتكم معروضة للحاضرين ولمن يأتى بعده ﷺ ورؤوا أن الموت فى الظاهر مانع عن السماع والعرض فسألوا عن كيفية عرض صلاة من يصلى بعد الموت ، وعلى هذا فقولهم وقد أرمت كناية عن الموت ، والجواب بقوله ﷺ إن الله حرم الخ . كناية عن كون الأنبياء احياء فى قبورهم ، أو بيان لما هو خرق للعبادة المستمرة بطريق التمثيل أى ليجعلوه مقياساً عليه للعرض بعد الموت الذى هو خلاف العادة المستمرة ، ويحتمل أن المانع من العرض عند فناء البدن لا مجرد الموت ومفارقة الروح البدن لجواز عود الروح إلى البدن مادام سالمًا عن التغير الكثير ، فأشار ﷺ إلى

قال: يقولون بليت، قال: إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء. رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي. والبيهقي في الدعوات الكبير.

بقاء بدن الأنبياء عليهم السلام، وهذا هو ظاهر السؤال والجواب بقى أن السؤال منهم على هذا الوجه يشعر بأنهم ما علموا أن العرض على الروح المجرد ممكن، فينبغي أن يبين لهم النبي ﷺ أنه يمكن العرض على الروح المجرد ليعلموا ذلك، ويمكن الجواب عن ذلك بأن سؤالهم يقتضى أمرين مساواة الأنبياء عليهم السلام وغيرهم بعد الموت، وأن العرض على الروح المجرد لا يمكن والاعتقاد الأول أسوأ فأرشدتهم ﷺ بالجواب إلى ما يزيله وآخر ما يزيل الثانى إلى وقت يناسبه تدريجاً في التعليم. والله أعلم (قال) أى أوس (يقولون) أى الصحابة أى يريدون بهذا القول (ليت) بفتح الباء وكسر اللام أى صرت بالياً (قال) أى رسول الله ﷺ (إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء) أى منها من أن تأكل أجسادهم، فإن الأنبياء أحياء في قبورهم، لكن بحياة برزخية ليست نظير الحياة المعبودة، وهى أقوى وأكمل من حياة الشهداء. والحديث يدل على مشروعية الاكثار من الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة، وأنها تعرض عليه صلى الله عليه وسلم بعد وفاته (رواه أبو داود والنسائي) في الجمعة (وابن ماجه) في الجنائز، وروى هو في الجمعة عن شداد بن أوس بمثل حديث أوس بن أوس وهو خطأ، والصواب ما وقع في الجنائز أى عن أوس بن أوس (والدارمي والبيهقي في الدعوات الكبير) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ٨) وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم في مستدركه (ج ١ ص ٢٧٨) وقال صحيح على شرط البخارى، ووافقه الذهبي. وقال النووى: اسناده صحيح، وأخرجه البيهقي (ج ٣ ص ٢٤٨) في السنن من طريق الحاكم وسكت عنه أبو داود. وقال المنذرى: له علة دقيقة، أشار اليها البخارى وغيره، وقد جمعت طرقه في جزء - انتهى. وقال الشوكاني في النيل: ذكره ابن أبي حاتم في الملل وحكى عن أبيه أنه حديث منكر، لأن في اسناده عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وهو منكر الحديث. وذكر البخارى في تاريخه: أنه عبد الرحمن بن يزيد بن تميم. وقال ابن العربى: إن الحديث لم يثبت - انتهى. قلت: هذا الحديث من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر لامن رواية عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، والاول ثقة، وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن سعد والنسائي ويعقوب بن سفيان وأبو داود وابنه أبو بكر بن أبي داود وابن حبان وأبو حاتم والذهبي والحافظ. والثانى أى ابن تميم ضعيف منكر الحديث، فالحق أن الحديث صحيح، ومن قال أنه ضعيف أو منكر، فكأنه اشتبه الأمر عليه لظنه أن الحديث من رواية ابن تميم. وقال ابن دحية: أنه صحيح بنقل العدل عن العدل، ومن قال إنه منكر أو غريب لعله خفية به، فقد استروح لأن الدارقطنى ردما.

١٣٧٢ - (٩) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: اليوم الموعود يوم القيامة، واليوم المشهود يوم عرفة، والشاهد يوم الجمعة، وما طلعت الشمس ولا غربت على يوم أفضل منه، فيه ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يدعو الله بخير إلا استجاب الله له، ولا يستعيز من شيء إلا أعاده منه. رواه أحمد، والترمذي،

١٣٧٢ - قوله (اليوم الموعود) أى الذى ذكره الله فى سورة البروج (يوم القيامة) لأن الله وعد الناس باتيانته، أولآنه وعد المؤمنين بعد آتيانه بنعيم الجنة (واليوم المشهود يوم عرفة) لأن المؤمنين يشهدونه أى يحضرونه ويحتمعون فيه (والشاهد يوم الجمعة) لأنه يشهد لمن حضر صلاته، أو لأنه يشهد على كل عامل بما عمل فيه. قال فى اللغات: إنما سمي يوم عرفة مشهوداً ويوم الجمعة شاهداً، لأن الخلائق يذهبون إلى عرفة ويشهدون فيها فكان مشهوداً، وفى يوم الجمعة هم على مكانهم فكان اليوم جاءهم وحضر فكان شاهداً. واعلم أنه وقع الاجماع على أن المراد باليوم الموعود المذكور فى سورة البروج، هو يوم القيامة، واختلفوا فى تفسير الشاهد والمشهود على أقوال والراجح ما ذهب اليه الجمهور من الصحابة والتابعين. ومن بعدهم أن الشاهد يوم الجمعة والمشهود يوم عرفة لحديث الباب، وهو وإن كان ضعيفاً فله شاهد من حديث أبى مالك الأشعرى عند ابن جرير والطبرانى وابن مردويه، وفيه اسماعيل بن عياش روى عن ضمضم بن زرعة الحمصى، واسماعيل صدوق فى روايته عن أهل بلده، ومن حديث جبير بن مطعم عند ابن عساكر وابن مردويه، ومن مرسل سعيد بن المسيب عند سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن مردويه (وما طلعت الشمس ولا غربت) فى الثانى زيادة تأكيد للأول (على يوم) أى فى يوم أو على موجود يوم وساكنه (أفضل منه) أى من يوم الجمعة (عبد مؤمن) قال القارى: من باب التفنن فى العبارة فبالحديثين علم أن المؤمن والمسلم واحد فى الشريعة، كقوله تعالى: ﴿فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غيريت من المسلمين﴾ (٣٦:٥١) ﴿يدعو الله بخير﴾ فيه تفسير لقوله: «يصلى» مع زيادة التقيد بالخير (إلا استجاب الله له) أى بنوع من الاجابة (ولا يستعيز من شيء) أى من شر نفس أو شيطان أو انسان أو معصية أو بلية أو عار أو نار (إلا أعاده منه) أى أجاره بنوع من الاعادة. والحديث من أدلة فضل يوم الجمعة (رواه أحمد) (ج ٢ ص ٢٩٨) مقتصرأ على تفسير الآية وقوفاً من طريق يونس بن عبيد عن عمار مولى بنى هاشم عن أبى هريرة من قوله، ومرفوعاً من طريق ابن جدعان عن عمار عن أبى هريرة، وكذا أخرجه البيهقى (ج ٣ ص ١٧٠). قال ابن كثير: والموقوف أشبه (والترمذى) فى التفسير من طريق موسى بن عبيدة الربذى عن أيوب بن خالد عن عبد الله بن رافع عن أبى هريرة، وأخرجه أيضاً من هذا الطريق ابن أبى حاتم

وقال: هذا حديث غريب لا يعرف الا من حديث موسى بن عبيدة، وهو يضعف.

﴿الفصل الثالث﴾

١٣٧٣ - (١٠) عن أبي لبابة بن عبد المنذر، قال: قال النبي ﷺ: إن يوم الجمعة سيد الأيام وأعظمها عند الله، وهو أعظم عند الله من يوم الأضحي ويوم الفطر، فيه خمس خلال: خلق الله فيه آدم، وأهبط الله فيه آدم إلى الأرض، وفيه توفى الله آدم، وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئاً

وإن خزعة (وقال هذا حديث غريب لا يعرف) وفي نسخ الترمذى الحاضرة عندنا: هذا حديث لا نعرفه (الامن حديث موسى بن عبيدة) بضم العين المهملة وفتح الموحدة (وهو يضعف) بصيغة المجهول أى فى الحديث. قال الترمذى: ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه - انتهى. قلت: ضعفه أيضاً أحمد وابن معين والنسائى وابن المدينى وابن حبان وغيرهم. وقال الساجى وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: ليس بقوى الأحاديث وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وليس بحجة. وقال وكيع: كان ثقة وقد حدث عن عبد الله بن دينار أحاديث لم يتابع عليها. وقال أبو بكر البزار: موسى بن عبيدة رجل مفيد، وليس بالحافظ إنما قصر به عن حفظ الحديث شغله بالعبادة. وقال الأجرى عن أبي داود: أحاديثه مستوية إلا عن عبد الله بن دينار. وقال ابن معين ليس بالكذاب، ولكنه روى عن ابن دينار أحاديث منكر، كذا فى تهذيب التهذيب. والظاهر أن موسى هذا ضعيف من قبل حفظه لا سيما فى عبد الله بن دينار ومع ذلك فهو صدوق، وقد تأيد حديثه هذا بحديث أبي مالك الأشعرى وجبير بن مطعم ومرسل ابن المسيب وبالأحاديث التى رويت فى فضل الجمعة وساعة الاجابة.

١٣٧٣ - قوله (وعن أبي لبابة) بضم لام وخفة موحدة أولى، الأوسى الأنصارى المدنى، اسمه بشير، أو رفاعه بن عبد المنذر، صحابى مشهور. قال أبو أحمد الحاكم: يقال شهد بداراً، ويقال رده النبي ﷺ حين خرج إلى يدرمن الروحاء، واستعمله على المدينة، وضرب له بسهمه وأجره، فكان كمن شهد ما ثم شهد أحداً وما بعدهما - وكانت معه رواية بنى عمرو بن عوف فى الفتح وكان أحد النقباء شهد العقبة، له خمسة عشر حديثاً اتفاقاً على حديث حات فى خلافة على. وقيل: بعد الحسين (إن يوم الجمعة سيد الأيام) أى أفضل أيام الأسبوع، أو أريد بالسيد المتبوع، كما قال: والناس لنا تبع (وهو أعظم عند الله من يوم الأضحي ويوم الفطر) قيل: أى باعتبار كونه يوم عبادة صرف، وهما يوم فرح وسرور، وفيه إشارة إلى تساوى يومى الجمعة وعرة أو فضلية عرفة (فيه) أى فى نفس يوم الجمعة (خمس خلال) بكسر الخاء المعجمة أى خصال مختصة به (خلق الله فيه آدم) أى طينته (وأهبط الله فيه آدم إلى الأرض) أى أنزله من الجنة إلى الأرض (لا يسأل العبد) اللام للعبد أى العبد المسلم (فيها شيئاً)

إلا أعطاه، ما لم يسأل حراماً، وفيه تقوم الساعة، ما من ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا رياح ولا جبال ولا بحر الا هو مشفق من يوم الجمعة. رواه ابن ماجه.

١٣٧٤ - (١١) وروى أحمد عن سعد بن معاذ: أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ فقال:

أى مما يلبق أن يدعو به المسلم، ويسأل فيه ربه تعالى (إلا أعطاه) أى الله إياه (ما لم يسأل حراماً) أى ما لم يكن مسئوله ممنوعاً (ما من ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا رياح ولا جبال ولا بحر) أى ولا من دابة، كما تقدم (الا هو مشفق) أى عائف من الاشفاق بمعنى الخوف، ولفظ ابن ماجه وأحمد: الا هو يشفق (من يوم الجمعة) أى خوفاً من جأه الساعة، وفيه أن سائر المخلوقات تعلم الأيام بعينها، وأنها تعلم أن القيامة تقوم يوم الجمعة، ولا تعلم الوقائع التي بينها وبين القيامة، أو ما تعلم أن تلك الوقائع ما وجدت إلى الآن، لكن هذا بالنظر إلى الملك المقرب لا بخلافه. والاقرب أن غلبة الخوف والخشية تنسيهم ذلك (رواه ابن ماجه) وكذا أحمد (ج ٣ ص ٤٣٠) بلفظ واحد. قال في الزوائد: أسنده حسن، وكذا قال العراقي، كما في النيل. وقال المنذرى في الترغيب: في استادهما (أى أحمد وابن ماجه) عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو ممن احتج به أحمد وغيره.

١٣٧٤ - قوله (وروى أحمد عن سعد بن معاذ) كذا وقع في متن المرقاة وغيره، ووقع في بعض النسخ

سعيد بن معاذ، وكلاهما خطأ من النسخ، لأنه ليس في الرواة أحد اسمه سعيد بن معاذ، ولأن هذا الحديث ليس من مرويات سعد بن معاذ، بل هو من مسانيد سعد بن عباد، فالصواب سعد بن عباد، كما وقع في مسند الامام أحمد (ج ٥ ص ٢٨٤) وجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٦٣) والترغيب للمنذرى (ج ١ ص ٢١٤) والفتح (ج ٤ ص ٥٠٣) قال المنذرى بعد ذكر حديث أبي لبابة عن المسند وسنن ابن ماجه ورواه أحمد أيضاً والبراز من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أيضاً من حديث سعد بن عباد، وبقية رواه ثقات مشهورون - انتهى. وسعد بن عباد بعين مضومة وخفة موحدة، ابن دليم بن حارثة أبو ثابت الأنصارى الساعدى الخزرجى سيدهم، وصاحب رأية الأنصار في المشاهد كلها. اختلف في شهوده بدرأ فوقه في صحيح مسلم أنه شهدا، وكذا قاله ابن عينة والبخارى وأبو حاتم وأبو أحمد الحاكم وابن حبان، والمعروف عند أهل المغازى أنه تها للخروج إلى بدر قهش فأقام، وهو من ثقباء العقبة الاثني عشر وكان أحد الأجواد يكتب بالعربية ويحسن العموم والرى، وكان من أحسن ذلك يسمى الكامل، وكان كثير الصدقات جداً. حكايات جوده كثيرة مشهورة تخلف عن يبعة أبي بكر رضى الله عنه وخرج عن المدينة، ولم يرجع إليها حتى مات بمحوران من أرض الشام لستين ونصف من خلافة عمر سنة (١٥) وقيل (١٤) وقيل (١١) ولم يختلفوا أنه وجد ميتاً في مقتله، وقد أخضر جسده ولم يشعروا بموته حتى سمعوا قاتلاً يقول ولا يرونه

أخبرنا عن يوم الجمعة ماذا فيه من الخير؟ قال: فيه خمس خلال. وساق إلى آخر الحديث. ١٣٧٥ - (١٢) وعن أبي هريرة، قال: قيل للنبي ﷺ: لآى شى سى يوم الجمعة؟ قال: لأن فيها طبعت طينة أبيك آدم، وفيها الصعقة والبعثة وفيها البطشة، وفي آخر ثلاث ساعات منها ساعة من دعا الله فيها استجيب له.

نحن قتلنا سيد الخزر ج سعد بن عباد ورمينا بهمين فلم نخط فواده فيقال إن الجن قتله (أخبرنا عن يوم الجمعة) أى عن خواصه (ماذا فيه من الخير قال فيه خمس خلال) قال الطيبي: يدل على أن هذه الخلال خيرات توجب فضيلة اليوم (وساق) أى ذكرها مرتباً (إلى آخر الحديث) والظاهر أنه ليس المراد بخمس خلال المحصر لما تقدم أن ابن القيم ذكر في الهدى ثلاثاً وثلاثين خصوصية للجمعة.

١٣٧٥ - قوله (لآى شى سى) أى يوم الجمعة بالرفع (يوم الجمعة) بالنصب على أنه مفعول ثان، وذكره المنذرى في التريغ، والهيشى في الزوائد عن المسند بلفظ: أى شى يوم الجمعة (لأن فيها) أنه نظراً لمضاف إليه (طبعت) أى خرت وجمعت. وقيل: جعلت صالوا كالنخار (طينة أبيك) الطين بالكسر معروف وبالهاء قطعة منه (آدم) أى الذى هو مجموعة العالم والخطاب للقائل السائل (وفيها الصعقة) أى الصيحة الأولى التى يموت بها جميع أهل الدنيا (والبطشة) بكسر الباء وتفتح أى النفخة الثانية التى بها تحيا جميع الأجساد الفانية (وفيها البطشة) أى الأخذة الشديدة يوم القيامة الطامة التى للخلائق عامة، والمراد بها المؤاخذة بعد البعث والحشر. قال القارى: وما قيل إنها يوم القيامة، فهو ضعيف، لأن التأسيس أولى من التأكيد. قال الطيبي: سئل عن علة تسمية الجمعة فأجاب بأنه إنما سمي بها لاجتماع الأور العظام وجلال الشئون فيها - انتهى. ولا يخفى أن فيما قدمناه إشارة إلى أن معنى الجمعية موجود فى كل من الأمور المذكورة مع قطع النظر عن الهيئة المجموعية (وفى آخر ثلاث ساعات منها) أى من يوم الجمعة (ساعة) قال الطيبي: فى هذه تجريدية إذا الساعة هى نفس آخر ثلاث ساعات، كما فى قولك فى البيضة عشرون مناً من حديد والبيضة نفس الأبطال - انتهى. قال القارى: ولعل العدول عن أن يقول: وفى آخرها ساعة إشارة إلى المحافظة على الساعتين قبل تلك الساعة لقربها - انتهى. وعلى هذا حديث أبي هريرة هذا يكون موافقاً للأحاديث المصرحة بأنها آخر ساعة بعد العصر، وهو الظاهر عندى ويظهر من كلام الحافظ أنه فهم أن المراد منه آخر الساعة الثالثة من أول النهار حيث قال: القول الحادى عشر أنها آخر الساعة الثالثة من النهار، حكاه صاحب المقى (ج ٢ ص ٣٥٥) وهو فى مسند الامام أحمد من طريق على ابن طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً، فذكر حديث الباب ثم نقل عن المحب الطبرى أنه قال قوله فى آخر ثلاث ساعات

رواه أحمد.

١٣٧٦ - (١٣) وعن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: أكثرُوا الصلاة على يوم الجمعة، فإنه مشهود يشهده الملائكة، وإن أحدا لم يصل على إلا عرضت على صلاته حتى يفرغ منها. قال قلت: وبعد الموت؟ قال: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، فنبى الله حتى يرزق.

يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون المراد الساعة الأخيرة من الثلاثة الأولى. ثانيهما أن يكون المراد أن في آخر كل من الثلاثة ساعة أجابة، فيكون فيه تجوز لاطلاق الساعة على بعض الساعة - انتهى. (رواه أحمد) من طريق علي بن أبي طلحة عن أبي هريرة، وفي إسناده فرج بن فضالة، وهو ضعيف، وعلى لم يسمع من أبي هريرة، قاله الحافظ، وهم الهيثمي إذ قال: رجاله رجال الصحيح، وهم المنذرى أيضاً حيث قال: رجاله محتج بهم في الصحيح.

١٣٧٦ - قوله (فإنه) أى يوم الجمعة (مشهود يشهده) قال القارى: بالياء والتاء. وفي ابن ماجه: تشهد به بالتاء، وكذا نقله المجد بن تيمية والمنذرى (الملائكة) هذا لا ينافي ما تقدم من أن يوم الجمعة شاهد، لأن اطلاق المشهود عليه هنا باعتبار آخر، فهو شاهد ومشهود، كما قيل في حقه تعالى هو الحامد، وهو المحمود مع أنه يحتمل أن يكون ضمير فإنه في هذا الحديث راجعاً إلى أكثر الصلاة المفهوم من أكثرُوا، ويؤيده السياق المكتنف بالسباق واللاحق (إلا عرضت) بصيغة المجهول (على صلاته) بواسطة الملائكة أى في كل وقت فعرضها في يوم الجمعة الذي هو أفضل الأيام أولى، ويحتمل أن يكون ذلك العرض مخصوصاً بيوم الجمعة أى وجوباً والبتة على وجه الكمال كذا في اللغات (حتى يفرغ منها) أى من الصلاة يعنى الصلوات كلها معروضة على وإن طالّت المدة من ابتداء شروعه فيها إلى الفراغ منها (قلت وبعد الموت) أى أيضاً، والاستفهام مقدر «أو» وبعد الموت ما الحكم فيه (إن الله حرم على الأرض) أى منعها منعاً كلياً (أن تأكل أجساد الأنبياء) فلا فرق لهم في الحالين. وفيه إشارة إلى أن العرض على مجموع الروح والجسد منهم بخلاف غيرهم (فنبى الله) يحتمل الإضافة الاستغراق، ويحتمل أنها للعهد، والمراد نفسه، وهو الظاهر. وقال القارى: يحتمل الجنس والاختصاص بالفرد الأكمل، والظاهر هو الأول لأنه رأى موسى قائماً يصلى في قبره، وكذلك إبراهيم، كما في حديث مسلم (حتى يرزق) رزقاً معنوياً فإن الله تعالى قال في حق الشهداء من أمته بل أحياء عند ربهم يرزقون فكيف سيدهم بل رئيسهم، لأنه حصل له أيضاً مرتبة الشهادة مع مزيد السعادة بأكل الشاة المسمومة وعود سمها، وإنما عصمه الله من الشهادة الحقيقية للشاعة الصورية ولاظهار القدرة الكاملة بحفظ فرد من بين أعداءه من شر البرية، ولا ينافيه أن يكون هناك رزق حسى أيضاً، وهو الظاهر المتبادر، قاله القارى. ثم هذه الجملة يحتمل أن تكون من قول النبي ﷺ

رواه ابن ماجه .

١٣٧٧ - (١٤) وعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر. رواه أحمد، والترمذي، وقال: هذا حديث غريب، وليس إسناده بم متصل .

نتيجة للكلام، ويحتمل أن تكون من قول أبي الدرداء استفادة من كلامه وتفرعاً عليه ﷺ، وهذا هو الظاهر. وفي الحديث مشروعية الاكثار من الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة وأنها تعرض عليه ﷺ وأنه حي في قبره. وقد ذهب جماعة من العلماء ومنهم البيهقي والسيوطي إلى أن رسول الله ﷺ حي بعد وفاته، وأنه يسر بطاعات أمته وعندنا حياته هذه هي نوع حياة برزخية وليست نظير الحياة الدنيوية المعهودة فان روحه ﷺ في مستقرها في عليين مع الرفيق الأعلى ولها تعلق بيدنه الطيب قوى فوق تعلق روح الشهيد بجسده فلا يثبت لها أحكام الحياة الدنيوية إلا ما وقع ذكره في الأحاديث الصحيحة، وارجع للبسط والتحقيق إلى الصارم المنكي (ص ١٩٦-٢٠٤) وافتضاء الصراط المستقيم، وصيانة الانسان (رواه ابن ماجه) في آخر الجنائز. قال العراقي في شرح الترمذي، والحافظ في تهذيب التهذيب (ج ٣ ص ٣٩٨): رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً، لأن في إسناده زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي عن أبي الدرداء. قال البخاري: زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي مرسل، ونقل السندی عن البوصيري أنه قال في الزوائد: هذا الحديث صحيح إلا أنه منقطع في موضعين، لأن عبادة روايته عن أبي الدرداء مرسلة، قاله العلامة وزيد بن أيمن عن عبادة مرسلة، قاله البخاري - انتهى .

١٣٧٧ - قوله (ما من مسلم) قال القاري: زيادة «من»، لافتادة العموم، فيشمل الفاسق إلا أن يقال إن التنوين للتعظيم (يموت يوم الجمعة أوليلة الجمعة) الظاهر أن «أو»، للتنويع لا للشك (إلا وقاه الله) أي حفظه (فتنة القبر) أي عذابه وسؤاله، وهو يحتمل الإطلاق والتقييد، والأول هو الأول بالنسبة إلى فضل المولى، وهذا يدل على أن شرف الزمان له تأثير عظيم، كما أن فضل المكان له أثر جسيم (رواه أحمد) (ج ٢ ص ١٦٩) (والترمذي) في الجنائز، كلاهما من طريق سعيد بن أبي هلال عن ربيعة بن سيف عن عبد الله بن عمرو (وقال) أي الترمذي (هذا حديث غريب وليس إسناده بم متصل) لأن ربيعة بن سيف إنما يروي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو. قال الترمذي: ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعاً من عبد الله بن عمرو - انتهى . وذكر الحافظ كلام الترمذي هذا في التهذيب وأقره قال شيخنا في شرح الترمذي: فالحديث ضعيف لانقطاعه، لكن له شواهد. قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذا الحديث: في إسناده ضعف. وأخرجه أبو يعلى من حديث أنس نحوه،

١٣٧٨ - (١٥) وعمر بن عباس، أنه قرأ: ﴿اليوم أكلت لكم دينكم﴾ الآية،

واسناده أضعف - انتهى . وقال الهيثمي في سند حديث أنس يزيد الرقاشي : وفيه كلام - انتهى . وقال القاري : ذكره السيوطي في باب من لا يسأل في القبر ، وقال : أخرجه أحد والترمذي وحسنه ، وابن أبي الدنيا عن ابن عمرو ، ثم قال : وأخرجه ابن وهب في جامعه والبيهقي أيضا من طريق آخر عنه بلفظ : إلا يرى من فتنة القبر . وأخرجه البيهقي أيضا من طريق ثالثة عنه موقوفا بلفظ : وفي القبران - انتهى . قلت : لم أجد عند الترمذي تحسينه فلهذا ولم وقع في النسخة التي كانت بيد السيوطي ، لكن الحديث رواه أحمد من طريق آخر صحيح (ج ٢ ص ١٧٦ ، ٢١٩) وجاء نحوه أيضا من حديث جابر رواه أبو نعيم في الحلية (ج ٣ ص ١٥٥ ، ١٥٦) بإسناد فيه ضعف . قال ابن القيم : حديث جابر تفرد به عمرو بن موسى الوجيبي ، وهو مدني ضعيف - انتهى . قال السيوطي : قال القرطبي هذه الأحاديث أي التي تدل على نفي سوال القبر لا تعارض أحاديث سوال السابقة أي لا تعارضها بل تخصها وتبين من لا يسئل في قبره ولا يفتن فيه ممن يجري عليه سوال ويقاسى تلك الأهوال ، وهذا كله ليس فيه مدخل للقياس ولا مجال للنظر فيه وإنما فيه التسليم والابتياد لقول الصادق المصدوق . قال الحكيم الترمذي : ومن مات يوم الجمعة فقد انكشف له الغطاء عماله عند الله . لأن يوم الجمعة لا تسجر فيه جهنم وتغلق أبوابها ولا يعمل سلطان النار فيه ما يمتلئ في سائر الأيام فإذا قبض الله عبدا من عبيده فوافق قبضه يوم الجمعة كان ذلك دليلا لسعادته وحسن مأبته وأنه لا يقبض في ذلك اليوم إلا من كتب له السعادة عنده فلذلك يقيه فتنة القبر ، لأن سببها إنما هو تمييز المنافق من المؤمن . قلت : ومن تمتة ذلك أن من مات يوم الجمعة له أجر شهيد ، فكان على قاعدة الشهداء في عدم السؤال ، كما أخرجه أبو نعيم في الحلية عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة أجبر من عذاب القبر وجاء يوم القيامة وعليه طابع الشهداء . وأخرج حميد في ترميذه عن إياس بن بكير : أن رسول الله ﷺ قال من مات يوم الجمعة كتب له أجر شهيد ووقى فتنة القبر . وأخرج من طريق ابن جريج عن عطاء قال : قال رسول الله ﷺ ما من مسلم أو مسلمة يموت في يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقى عذاب القبر وفتنة القبر ولقى الله ولا حساب عليه وجاء يوم القيامة ومعه شهود يشهدون له أو طابع ، وهذا الحديث لطيف صرح فيه بنفي الفتنة والعذاب معا - انتهى كلام السيوطي . قال ابن القيم في حديث جابر : تفرد به عمرو بن موسى الوجيبي ، وهو مدني ، ضعيف .

١٣٧٨ - قوله (اليوم أكلت لكم دينكم) أي ما تحتاجون إليه في تكليفكم من تعليم الحلال والحرام.

وقواعد العقائد وقوانين القياس وأصول الاجتهاد . وقيل : أي أحكامه وفرائضه وشرائعه فلم ينزل بعدها حلال ولا حرام (الآية) وهي قوله (وآمنت عليكم نعمتي) أي بالهداية والتوفيق ، أو بإكمال الدين ، أو بفتح مكة

وهذه يهودى ، فقال : لوزلت هذه الآية علينا لاتخذناها عيداً ، قال ابن عباس : فانها نزلت فى يوم عيدين ، فى يوم جمعة ، ويوم عرفة . رواه الترمذى ، وقال : هذا حديث حسن غريب .

ودخلها آمنين . وقيل : أى أمور دنياكم ﴿ورضيت﴾ أى اخترت ﴿لكم الاسلام ديناً﴾ حال أى اخترته لكم من بين الاديان وأذنتكم بأنه هو الدين المرضى وحده (وعنده) أى وعند ابن عباس (يهودى) أى حاضر . وفى حديث عمر بن الخطاب عند البخارى فى كتاب الايمان : أن رجلاً من اليهود قال له أى لعمر . قال الحافظ : هذا الرجل ، هو كعب الأجار ، بين ذلك مسدد فى مسنده ، والطبرى فى تفسيره ، والطبرانى فى الأوسط ، والبخارى فى المغازى : أن ناساً من اليهود ، وله فى التفسير : قالت اليهود فيحمل على أنهم كانوا حين سؤال كعب عن ذلك جماعة ، وتكلم كعب على لسانهم وأطلق على كعب هذه الصفة إشارة إلى أن سؤاله عن ذلك وقع قبل اسلامه لأن اسلامه كان فى خلافة عمر على المشهور ، وأطلق عليه ذلك باعتبار ما مضى (فقال) أى اليهودى (لاتخذناها) أى جعلنا يوم نزولها (عيداً) نعظمه فى كل سنة ونسرفه لعظم ما حصل فيه من كمال الدين (فانها) أى الآية (نزلت) أى علينا (فى يوم عيدين) أى وقت عيدين لنا (فى يوم جمعة ويوم عرفة) وفى بعض نسخ المشكاة وجامع الترمذى : فى يوم الجمعة أى معروفاً باللام ، وهو يدل مما قبله بإعادة الجار ، يعنى أنزلها الله فى يومى عيد لنا فضلاً وإحساناً من غير أن نجعلهما عيدين بأنفسنا ، أو قد تضاعف السرور لنا بإزالتها فانا نعظم الوقت الذى نزلت فيه مرتين وإن كان نزولها فى الوقت المشتمل على اليومين ، فانها نزلت على النبي ﷺ بعرفة يوم الجمعة . وفى حديث عمر عند الطبرى : نزلت يوم جمعة يوم عرفة ، وكلاهما بحمد الله لنا عيد . والطبرانى : وهما لنا عيدان . قال الطبرى : فى جواب ابن عباس لليهودى إشارة إلى الزيادة فى الجواب ، يعنى ما اتخذنا عيداً واحداً ، بل عيدين ، وتكرير اليوم تقرير لاستقلال كل يوم بما سعى به وإضافة يوم إلى عيدين كإضافة اليوم إلى الجمعة أى يوم الفرح المجموع ، والمعنى يوم الفرح الذى يعودون مرة بعد أخرى فيه إلى السرور . قال الراغب : العيد ما يعاود مرة بعد أخرى وخص فى الشريعة يوم الفطر ويوم النحر ، ولها كان ذلك اليوم مجعولاً للسرور فى الشريعة ، كما نبه النبي ﷺ بقوله أيام منى أيام أكل وشرب وبعمال صار يستعمل العيد فى كل يوم فيه مسرة . والحديث من أدلة فضل الجمعة ، لأن فيه أخبر الله نبيه ﷺ والمؤمنين أنه قد أكمل لهم دينهم فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً فلما أكمل لهم الدين تمت عليهم النعمة ، وفى يوم وقع ذلك له فضل عظيم (رواه الترمذى) فى تفسير سورة المائدة وحسنه . وأخرجه أيضاً ابن جرير فى تفسيره ، وأصل الحديث عند الشيخين وغيرهما عن عمر بن الخطاب أن رجلاً من اليهود قال له الخ .

١٣٧٩ - (١٦) وعن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل رجب قال: اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبلغنا رمضان. قال: وكان يقول: ليلة الجمعة ليلة آغر، ويوم الجمعة أزهر. رواه البيهقي في الدعوات الكبير.

(٤٣) باب وجوبها

١٣٧٩ - قوله (إذا دخل رجب) أى الشهر الذى هو فرد من الأشهر الحرم منون. وقيل: غير منصرف (اللهم بارك لنا) أى فى طاعتنا وعبادتنا (فى رجب وشعبان) يعنى وقتنا للاكثار من الأعمال الصالحة فيها (وبلغنا رمضان) أى إدراكه بتمامه والتوفيق لصيامه وقيامه. قيل: ولم يقل ورمضان لبعده عن أول رجب (قال) أى أنس (وكان يقول) ﷺ (ليلة الجمعة ليلة آغر) قال الطيبي: أى أنور من الغرة - انتهى. وكان الظاهر أن يقال غرا، وإنما قال آغر بحذف الموصوف أى زمان أو وقت آغر. وقال القارى: نزل ليلته منزلة يومه فوصف بأغر على طريق المشاكلة، أو ذكره باعتبار أن ليلة بمعنى ليل إذ التاء لوحدة الجنس لا للتأنيث. قلت: وذكره السيوطى فى الجامع الصغير عن البيهقي وابن عساكر وابن السنى فى عمل اليوم والليلة والهيثمى فى مجمع الزوائد عن البزار بلفظ: ليلة غرا - (ويوم الجمعة يوم أزهر) قال الطيبي: الأزهر الأبيض، ومنه أكثروا الصلاة على فى الليلة الغراء، واليوم الأزهر أى ليلة الجمعة ويومها - انتهى. والنورانية فيها معنوية لذاتها، فالنسبة حقيقة أو للمباداة الواقعة فيها، فالنسبة مجازية، قاله القارى (رواه البيهقي) وأخرجه أيضا ابن عساكر، وابن السنى (ص ٢١٢) قال العزيزى: وفيه ضعف، كما فى الأذكار (ص ١٤٣) ونسبه الهيثمى فى مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٦٥) للبزار، وقال: فيه زائدة بن أبى الرقاد. قال البخارى: منكر الحديث، وجهله جماعة - انتهى. قلت: وقال البزار. لا بأس به، وإنما نكتب من حديثه ما لم نجد عند غيره، كذا فى التهذيب، وفيه أيضا زيادة التيمرى، وهو ضعيف.

(باب وجوبها) أى الأحاديث الدالة على وجوبها وفرضيتها. قال فى شرح السنة: الجمعة من فروض الأعيان عند أكثر أهل العلم، وذهب بعضهم إلى أنها من فروض الكفايات. وقال ابن الهمام: الجمعة فريضة محكمة بالكتاب والسنة والاجماع، وقد صرح أصحابنا بأنه فرض أكد من الظهور وبإكفار جاحدها - انتهى. وفى كتاب الرحمة فى اختلاف الأمة: اتفق العلماء على أن الجمعة فرض على الأعيان، وغلطوا من قال هى فرض كفاية. وقال العراقى: مذاهب الأئمة الأربعة متفقة، على أنها فرض عين، لكن بشروط يشترطها أهل كل مذهب. وحكى ابن

﴿ الفصل الأول ﴾

١٣٨٠ - ١٣٨١ (١ - ٢) عن ابن عمر، وأبي هريرة، أنهما قالا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على أعواد منبره: ليتنهن أقوام

المنذر والاجماع على أنها فرض عين. وقال الامام البخارى في صحيحه: باب فرض الجمعة لقوله تعالى: ﴿إِذَا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون - ٦٢: ٩﴾ ثم ذكر حديث أبي هريرة السابق في الفصل الأول من باب الجمعة بلفظ: هذا يومهم الذى فرض عليهم. قال الحافظ: استدلال البخارى بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعى فى الأم وكذا حديث أبي هريرة ثم قال: فالتنزيل والسنة يدلان على إيجابها قال: وعلم بالاجماع أن يوم الجمعة، هو الذى بين الخميس والسبت. وقال الشيخ الموفق (فى المفتى ج ٢ ص ٢٩٥) الأمر بالسعى يدل على الوجوب إذ لا يجب السعى إلا إلى واجب. وقال الزين بن الميروج الدلالة من الآية مشروعية النداء لها إذ الأذان من خواص الفرائض، وكذا النهى عن البيع، لأنه لا ينهى عن المباح، يعنى نهى تحريم إلا إذا أفضى إلى ترك واجب ويضاف إلى ذلك التوبيخ على قطعها قال: وأما وجه الدلالة من الحديث، فهو من التعبير بالفرض، لأنه للالزام، وإن أطلق على غير الالزام، كالتقدير، ولكنه متعين له لاشتماله على ذكر الصرف لأهل الكتاب عن اختياره وتعيينه لهذه الأمة، سواء كان ذلك وقع لهم بالتخصيص أم بالاجتهاد. وفى سياق القصة اشعار بأن فرضيتها على الأعيان لا على الكفاية، وهو من جهة إطلاق الفرضية ومن التعميم فى قوله: فهذانا الله له والناس لنا فيه تبع. واختلف فى وقت فرضيتها فالأكثر أنها فرضت بالمدينة، وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة، وهى مدينة، ويدل عليه أيضاً ما روى ابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال يا أيها الناس توبوا إلى ربكم - الحديث، وفيه: واعلموا أن الله كتب عليكم الجمعة فى يومى هذا فى مقامى هذا فى شهرى هذا إلى يوم القيامة. وقال الشيخ أبو حامد: فرضت بمكة، وهو غريب، واستدل بعضهم لذلك بما أخرجه الدارقطنى عن ابن عباس قال: أذن النبي ﷺ فى الجمعة قبل أن يهاجر ولم يستطع أن يجمع بمكة فكتب إلى مصعب بن عمير الخ. ذكره الحافظ فى التلخيص: ولم يبين أن هذه الرواية فى أى كتاب للدارقطنى وكيف حالها من حيث الصحة والضعف.

١٣٨٠ - ١٣٨١ - قوله (على أعواد منبره) أى على درجاته، وذكره للدلالة على كمال التذكير وللإشارة

إلى اشتهاار هذا الحديث. وقال الأمير اليبانى: أى منبره الذى من عود لا على الذى كان من الطين ولا على الجذع الذى كان يستند إليه (ليتنهن أقوام) قيل: أيهم خوف كسر قلب من يعينه، لأن النصيحة فى الملا فضيحة

عن ودعمهم الجمعيات، أوليختن الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين. رواه مسلم.

﴿الفصل الثاني﴾

١٣٨٢ - (٣) عن أبي الجعد الضمري،

(عن ودعمهم) بفتح الواو وسكون الدال (الجمعيات) أى عن تركهم إياها والتخلف عنها تهاونا من غير عذر من ودع الشيء يدعه ودعا إذا تركه. وقول النحاة: أن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره أغنى، ودع ودعا استغناء بترك تركا معناه أن الغالب عدم استعمالها أى يحمل على قلة استعمالها استغناء بما هو أخف منها لا أن معناه عدم استعمالها أصلا ولا نافاه استعمال الودع فى هذا الحديث الفصيح. فالحق ثبوت استعمالها فى فصيح الكلام، وحمل كلام النحاة على ما مر. وقيل قولهم مردود، والحديث حجة عليهم قال التوريشى: لا عبرة بما قال النحاة، فان قول النبي ﷺ، هو الحجة القاضية على كل ذى فصاحة. وقال السيوطى: والظاهر أن استعماله هنا من الرواة المولدين الذين لا يحسنون العربية، ورده السندى بأنه لا يخفى على من تتبع كتب العربية أن قواعد العربية مبنية على الاستقراء الناقص دون التام عادة، وهى مع ذلك أكثرىات لا كليات فلا يناسب تغليب الرواة (أوليختن الله على قلوبهم) أى يطبع عليها ويغطيها بالرين كناية عن اعدام اللطاف وأسباب الخير، يعنى لينتهم لطفه وفضله. وقال القرطبي: الحتم عبارة عما يخلفه الله تعالى فى قلوبهم من الجهل والجفاء والقسوة. وقال العراقى: المراد بالطبع على قلبه أنه يصير قلبه قلب منافق، كما روى الطبرانى من حديث عبد الله ابن أبى أوفى مرفوعا باسناد جيد من سمع النداء يوم الجمعة ولم يأتها ثم سمع النداء ولم يأتها ثلاثا طبع على قلبه، لجعله قلب منافق. قال الهيثمى: وفيه من لم يعرف. قيل: ومن ختم على قلبه بالرين قد يتيقظ للخير فى بعض الاوقات بخلاف الغافل عن مولاه، فلا يتفطن للخير أصلا فلماذا ترقى فقال (ثم ليكونن) بضم الفون الأولى (من الغافلين) أى ثم يترقى بهم فى الشر إلى هذه المرتبة. قال الطيبي: ثم اتراخى الرتبة، فان كونهم من جملة الغافلين المشهود عليهم بالغفلة ادعى لشقائهم وأنطق لخسرانهم من مطلق كونهم محتوما عليهم. وقيل: المراد الدائمى فى الغفلة. قال القاضى: والمعنى أن أحد الأمرين كائن للاحالة أما الانتهاء عن ترك الجمعيات أو ختم الله على قلوبهم فان اعتياد ترك الجمعة يغلب الرين على القلب ويزهد النفوس فى الطاعة، وذلك يؤدى بهم إلى أن يكونوا من الغافلين أى عن اكتساب ما ينفعهم من الاعمال وعن ترك ما يضرهم منها. والحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها ومن أدلة أنها من فروض الاعيان (رواه مسلم) وكذا البيهقى (ج ٣ ص ١٧١) وأخرجه أحمد والنسائى والبيهقى أيضاً (ج ٣ ص ١٧١ - ١٧٢) من حديث ابن عمر، وابن عباس.

١٣٨٢ - قوله (عن أبي الجعد) بفتح الجيم وسكون العين المهملة (الضمري) بفتح الضاد المعجمة وسكون

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ترك ثلاث جمع تهاوناً بها، طبع الله على قلبه.
رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي.

١٣٨٣ - (٤) ورواه مالك عن صفوان بن سليم.

الميم، نسبة إلى ضمرة بن بكر بن عبد مناة، قاله في جامع الأصول، وكذا في المتقى لمحمد طاهر الفتني، ووقع في بعض نسخ المشكاة: الضميرى، بضم الصاد وفتح الميم، وهو خطأ، وأبو الجعد الضميرى، لا يعرف اسمه. قال الترمذي سألت محمداً عن اسم أبي الجعد، فلم يعرف اسمه. وقيل: اسمه كنيته. وقيل: اسمه أدرع. وقيل: عمرو بن بكر. وقيل: جنادة، صحابي. قال الخزرجي: له أربعة أحاديث، وعند الأربعة حديث. قال ابن سعد: بعثه النبي ﷺ بجيش فومه لغزوة الفتح، ولغزوة تبوك. ويقال: إن عثمان استقضاء قتل مع عائشة يوم الجمل (من ترك) أى ممن تجب عليه (ثلاث جمع) بضم الجيم وفتح الميم. قال الباجي: وأما اعتبار العدد في الحديث فانتظار للفيضة وإمهال منه تعالى عبده للتوبة. قال الشوكاني: يحتمل أن يراد حصول الترك مطلقاً سواء توالى الجمع أو تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة لطبع الله على قلبه بعد الثالثة، وهو ظاهر الحديث. ويحتمل أن يراد ثلاث جمع متوالية، كما في حديث أنس عند الديلمي في مسند الفردوس، لأن موالاته الذنب ومتابعته مشعرة بقلة المبالاة به - انتهى. قلت: الاحتمال الثاني هو المتعين لما تقرر في الأصول من حمل الروايات المطلقة على المقيدة، ويؤيد حديث أنس ما رواه أبو يعلى برجال الصحيح عن ابن عباس من ترك الجمعة ثلاث جمع متوالات فقد نبذ الإسلام وراه ظهره. قال الشوكاني: هكذا ذكره وقوفاً، وله حكم الرفع، لأن مثله لا يقال من قبل الرأي، كما قال العراقي (تهاوناً بها) قيل: المراد بالتهاون الترك من غير عذر فيكون مفعولاً مطلقاً للنوع، وقيل: هو مفعول له. وقيل: هو مصدر في موضع الحال أى متهاوناً. قال في اللغات: الظاهر أن المراد بالتهاون التكاسل وعدم الجهد في أداءه وقلة الاهتمام به لا الإهانة والاستخفاف، فإن الاستخفاف بفرائض الله كفر، وفيه أن الطبع المذكور إنما يكون على قلب من ترك ذلك تهاوناً فينبغي أن تحمل الأحاديث المطلقة على هذا الحديث المقيد بالتهاون، وكذلك تحمل الأحاديث المطلقة على المقيدة بعدم العذر (طبع الله على قلبه) أى ختم عليه وغشاه ومنعه الاطراف أو صير قلبه قلب منافق (رواه أبو داود الخ) وأخرجه أيضاً الشافعي وأحمد (ج ٣ ص ٤٢٤) وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والبخاري والدولابي في الكنى (ج ١ ص ٢١ - ٢٢) والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم. والبيهقي (ج ٣ ص ١٧٢، ٢٤٧) وفي رواية لابن خزيمة وابن حبان: من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر فهو منافق. والحديث قد حسنه الترمذي، وصححه وابن السكن، وسكت عنه أبو داود.

١٣٨٣ - (ورواه مالك) في الموطأ (عن صفوان بن سليم) قال مالك: لا أدري أعن النبي ﷺ أم

١٣٨٤ - (٥) وأحمد عن أبي قتادة .

١٣٨٥ - (٦) وعن سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله ﷺ : من ترك الجمعة من غير عذر فليصدق بدينار ، فإن لم يجد فنصف دينار . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه .

لأنه قال : من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة طبع الله على قلبه . وصفوان بن سليم بضم السين وفتح اللام ، المدني أبو عبد الله القرشي الزهري ، مولاهم ثقة ، قتيبة ، تابعي ، عابد ، زاهد ، مات سنة (١٣٢) وهو ابن (٧٢) سنة ، فالحديث مرسل ومع ذلك قد تردد الامام مالك في رفعه . قال ابن عبد البر : هذا يسند من وجوه أحسنها حديث أبي الجعد الضمري . أخرجه الشافعي وأصحاب السنن الأربعة - انتهى . ذكره السيوطي .

١٣٨٤ - (واحد) (ج ٥ ص ٣٠٠) (عن أبي قتادة) مرفوعاً من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع على قلبه، وإسناده حسن، كما قال المنذرى في الترغيب، والهيشمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٩٢) والدارقطني في العلل . وأخرجه أيضاً الحاكم وقال : صحيح الاسناد . وفي الباب عن جماعة من الصحابة ، ذكرهم الشوكاني في النيل والهيشمي في مجمع الزوائد .

١٣٨٥ - قوله (من ترك الجمعة) أى صلاتها ممن تلزمه (فليصدق بدينار) قال في المفاتيح : الأمر للندب لدفع إثم الترك (بدينار) أى كفارة (فإن لم يجد) أى الدينار (فنصف دينار) أى فليصدق بنصفه . قال ابن حجر : وهذا التصديق لا يرفع إثم الترك أى بالكلية حتى يتأني خبر من ترك الجمعة من غير عذر لم يكن لها كفارة دون يوم القيامة ، وإنما يرجى بهذا التصديق تخفيف الإثم . وذكر الدينار ونصفه لبيان الأكمل ، فلا يتأني ذكر الدرهم أو نصفه ، وصاع حنطة أو نصفه في رواية لأبي داود ، لأن هذا البيان أدنى ما يحصل به الندب ، ذكره القارى . يعنى أن الأمر بالتصدق بدينار للواجد ونصفه لغير الواجد بيان للأكمل ، والا فيحصل أصل السنة بالتصدق بالدرهم ونصفه الخ وقيل : الأول أن يقال إن التصديق بالدرهم أو نصفه لمن لم يجد الدينار ونصفه قال السندى : والظاهر أن الأمر للاستحباب ، ولا بد من التوبة بعد ذلك ، فإنها المساحية للذنوب (رواه أحمد) (ج ٥ ص ١٤٠٨) (وأبو داود وابن ماجه) والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ٢٤٨) أيضاً أما أحمد وأبو داود فأخرجاه من طريق همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة . وأما ابن ماجه فأخرجه من طريق نوح بن قيس عن أخيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة . وأخرجه النسائي من الطريقين ، وكذا البيهقي . وقدامة بن وبرة قال الحافظ : مجهول . وقال الذهبي : لا يعرف . وقال أبو حاتم عن أحمد ، لا يعرف . وقال مسلم : قيل لأحمد : يصح حديث سمرة من ترك الجمعة ؟ فقال قدامة يرويه لا نعرفه . وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة . وقال

١٣٨٦ - (٧) وعن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: الجمعة على من

سمع النداء. رواه أبو داود.

البخارى: لم يصح سماعه من سمرة. وقال ابن خزيمة في صحيحه. لا أقف على سماع قدامة من سمرة، ولست، أعرف قدامة بن وبرة بعدالة ولا جرح، كذا في التهذيب. فطريق قدامة ضعيف لجهالة ولعدم سماعه من قتادة. وأما طريق الحسن عن سمرة فقد تقدم ما فيه من الكلام.

١٣٨٦ - قوله (الجمعة على من سمع النداء) وفي أبي داود: الجمعة على كل من سمع النداء. ورواه

الدارقطنى، ومن طريقه البيهقي بلفظ: إنما الجمعة على من سمع النداء أى حقيقة أو حكماً. قال الشوكاني: ظاهر الحديث عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء، سواء كان في البلد الذى تقام فيه الجمعة أو في خارجه، وقد ادعى في البحر الاجماع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعه، واستدل لذلك بقوله: إذ لم تعتبره الآية، وأنت تعلم أن الآية قد قيد الأمر بالسعى فيها بالنداء لما تقرر عند أئمة البيان من أن الشرط قيد لحكم الجزاء والنداء المذكور فيها يستوى فيه من في المصر الذى تقام فيه الجمعة، ومن خارجه. نعم إن صح الاجماع كان هو الدليل على عدم اعتبار سماع النداء لمن في موضع إقامة الجمعة عند من قال بحجية الاجماع. وقد حكى العراقي في شرح الترمذى عن الشافعى ومالك وأحمد بن حنبل أنهم يوجبون الجمعة على أهل المصر وإن لم يسمعوا النداء. وقد اختلف أهل العلم فيمن كان خارجاً عن البلد الذى تقام فيه الجمعة، ثم بسط الأقوال فيه مع العزو إلى قائلها، قال والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يذى الامام في المسجد لأنه الذى كان في زمن النبوة لا الواقع على المنارات، فانه محدث، كما سيأتى، وقال ابن الملك المراد به الأذان أول الوقت كما هو الآن في زماننا ليعلم الناس وقت الجمعة ليحضروا ويسعوا إلى ذكر الله، وإنما زاده عثمان لينتهى الصوت إلى نواحي المدينة. والظاهر عندى ما قاله الشوكاني (رواه أبو داود) والدارقطنى والبيهقي أيضاً من طريق قبيصة ابن عقبة السوائى عن سفيان الثوري عن محمد بن سعيد الطائفي عن أبي سلة بن نبيه عن عبد الله بن هارون عن عبد الله بن عمرو. قال أبو داود روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصوراً (أى موقوفاً) على عبد الله بن عمرو، وإنما أسنده قبيصة - انتهى. وقد تفرد به محمد بن سعيد عن أبي سلة، وتفرد به أبو سلة عن عبد الله بن هارون. وأبو سلة وعبد الله بن هارون كلاهما مجهولان، كما في التقريب. وقد ورد من وجه آخر أخرجه الدارقطنى من رواية الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً. وزهير بن محمد روى عن أهل الشام مناكير. والوليد مدلس، وقد رواه بالنعنة. وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر من رواية محمد بن الفضل عن حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً. ومحمد بن الفضل

١٣٨٧ - (٨) وعن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: الجمعة على من آواه الليل إلى أهله. رواه الترمذى: وقال: هذا حديث استاده ضعيف.

ضعيف جداً نسبوه إلى الكذب. والحجاج مدلس مختلف في الاحتجاج به. وقد ظهر بذلك أن جميع طرق هذا الحديث متكلم فيه فني الاستدلال به على اعتبار سماع النداء حقيقة أو حكماً لمن في موضع إقامة الجمعة نظر لا ينجي على التأمل. فالحق عدم اعتبار ذلك، والقول بوجوب شهود الجمعة على كل من في موضع إقامة الجمعة لاطلاق الآية وعمومها. والله أعلم.

١٣٨٧ - قوله (الجمعة على من آواه الليل إلى أهله) قال الجزرى: يقال أُوِيْتُ إلى المنزل وآويت غيرى، وأُوِيْتُه. وفي الحديث من المتعدي. قال المظهر: أى الجمعة واجبة على من كان بين وطنه وبين الموضع الذى يصل فيه الجمعة مسافة يمكنه الرجوع بعد أداء الجمعة إلى وطنه قبل الليل، ذكره القارى. وقال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذا الحديث مانعه: والمعنى أنها تجب على من يمكنه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل. وامتشكلك بأنه يلزم منه أنه يجب السعى من أول النهار، وهو بخلاف الآية - انتهى. وقيل: معناه أن الجمعة على من كان آوياً إلى أهله أى مقيماً في وطنه غير مسافر. وحاصله أن الجمعة واجبة على المقيم لا على المسافر. قلت: الحديث قد استدل به من قال من السلف: أنها تجب على من يؤويه الليل إلى أهله، لكنه حديث ضعيف غير صالح للاحتجاج، كما ستعرف (رواه الترمذى) من طريق الحجاج بن نصير عن معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة. وروى البيهقى (ج ٣ ص ١٧٦) نحوه من طريق مسلم عن معارك (وقال هذا حديث استاده ضعيف) ونقل عن أحمد أنه لم يعمده شيئاً، وضعفه لحال إسناده، وقال لمن ذكره له استغفر ربك. وهذا لأن في سنده ثلاثة ضعفاء الأول الحجاج بن نصير قال الحافظ: ضعيف كان يقبل التلقين. وضعفه ابن معين والفسائى وابن سعد والدارقطنى والأزدى وغيرهم. وقال أبوداود: تركوا حديثه. والثانى معارك بن عباد وضعفه الدارقطنى. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: وإمى الحديث. والثالث عبد الله بن سعيد المقبرى، وهو متروك الحديث. وأعلم أنهم اتفقوا على أنه يشترط للجمعة الجماعة والوقت والخطبة والعقل البلوغ والذكورة والحرية والسلامة من المرض والاقامة والاستيطان. واختلفوا في أنه هل يشترط العدد المخصوص. المعين أم لا، وفيه أقوال كثيرة ذكرها الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٥٠٧) وابن حزم في المحلى (ج ٥ ص ٤٦ - ٤٩) والشوكانى في النيل (ج ٣ ص ١٠٨ - ١٠٩) منها أنه اثنان كالأجماع، وهو قول النخعى وأهل الظاهر. ومنها اثنان مع الإمام، وهو قول أبي يوسف ومحمد. ومنها أنه ثلاثة معه، وهو مذهب أبي حنيفة

.....

ومنها أنه اثنا عشر . ومنها أربعون بالامام ، وهو قول الشافعي ، واليه ذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه .
ومنها خمسون في رواية عن أحمد . والراجح عندي ما ذهب اليه أهل الظاهر أنه تصح الجمعة باثنين ، لأنه
لم يبق دليل على اشتراط عدد مخصوص ، وقد صحت الجماعة في سائر الصلوات باثنين ، ولا فرق بينهما وبين الجمعة
في ذلك ، ولم يأت نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الجمعة لا تتعقد إلا بكذا . قال الشوكاني : الجمعة
يعتبر فيها الاجتماع ، وهو لا يحصل بواحد . وأما الاثنان فبإضمام أحدهما إلى الآخر يحصل الاجتماع . وقد
أطلق الشارع اسم الجماعة عليهما ، فقال الاثنان فما فوقهما جماعة كما تقدم ، وقد انعقدت سائر الصلوات بهما
بالاجتماع . والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يخالف غيرها إلا بدليل ، ولا دليل على اعتبار عدد فيها زائد على المعتبر
في غيرها . وقد قال عبد الحق : إنه لا يثبت في عدد الجمعة حديث ، وكذلك قال السيوطي : لم يثبت في شيء من
الاحاديث تعيين عدد مخصوص . انتهى . واختلفوا أيضاً في محل إقامة الجمعة ، فقال أبو حنيفة وأصحابه :
لا تصح إلا في مصر جامع ، وذهب الأئمة الثلاثة إلى جوازها في المدن والقرى جميعاً . واستدل
لأبي حنيفة بما روى عن علي مرفوعاً : لا جمعة ولا تشرق إلا في مصر جامع . وقد ضعف أحمد ، وغيره رفعه ،
وصحح ابن حزم ، وغيره وقفه ، وللإجتهاد فيه مسرح ، فلا يتنهض للاحتجاج به فضلاً عن أن يخصص به عموم
الآية أو يقيد به إطلاقها مع أن الحنفية قد تحبطوا في تحديد المصر الجامع وضبطه على أقوال كثيرة متباينة
متناقضة متخالفة جداً ، كما لا يخفى على من طالع كتب فروعهم . وهذا يدل على أنه لم يتعين عندهم معنى الحديث .
والراجح عندنا ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة من عدم اشتراط المصر وجوازها في القرى لعموم الآية وإطلاقها ،
وعدم وجود ما يدل على تخصيصها ، ولا بد لمن يقيد ذلك بالمصر الجامع أن يأتي بدليل قاطع من كتاب أو سنة
متواترة أو خبر مشهور بالمعنى المصطلح عند المحدثين ، وعلى التناول بخبر واحد مرفوع صريح صحيح يدل على
التخصيص بالمصر الجامع . ويدل أيضاً على شرعيتها في القرى ما روى البخاري وغيره عن ابن عباس أن أول
جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجواري قرية من قرى البحرين .
كذا في رواية وكيع عند أبي داود ، وكذا للإساعلي . وهذا أولى من قول البكري وغيره . إنها مدينة ، لأن
ما ثبت في نفس الحديث أصح مع احتمال أن تكون في أول قرية ثم صارت مدينة . وأما ما حكى الجوهري
والزحخري والجزري أن جواري اسم حصن بالبحرين فلا ينافي كونها قرية . والظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا
إلا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول
الوحي ، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه القرآن ، كما استدل جابر وأبو سعيد على جواز العزل ، فانهم

.....

فعلوه ، والقرآن ينزل ، فلم ينهوا عنه ، ولم يثبت برواية قوية أو ضعيفة أنه أسلم أهل قرية قبل عبد القيس . ومن ادعى ذلك فعليه البيان . قال الحافظ في شرح حديث ابن عباس المذكور : فيه إشعار بتقدم اسلام عبد القيس على غيرهم من أهل القرى وهو كذلك ، كما قررته في أواخر كتاب الايمان ، وقال فيه في شرح حديث عبد القيس ، مألظه : فيه دليل على تقدم اسلام عبد القيس على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة ، وكانت مساكن عبد القيس بالبحرين وما والاها من أطراف العراق . ويدل على سبقهم إلى الاسلام أيضاً ما رواه المصنف (يعنى البخارى) في الجمعة عن ابن عباس قال : إن أول جمعة جمعت الخ ، قال وإنما جمعوا بعد رجوع وفداهم اليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الاسلام - انتهى مختصراً . ويدل عليه أيضاً ما روى البيهقي في المعرفة أن النبي صلى الله عليه وسلم حين ركب من بنى عمرو بن عوف في هجرته إلى المدينة مر على بنى سالم ، وهى قرية بين قبا والمدينة ، فأدركته الجمعة فصلى فيهم الجمعة وكانت أول جمعة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم ، وما روى ابن أبي شيبة وابن حزم عن عمر أنه كتب إلى أهل البحرين أن جمعوا حينما كنتم . قال الحافظ : وهذا يشمل المدن والقرى ، وما روى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعيب عليهم . وذكره ابن حزم بلفظ : فلا ينههم عن ذلك . وروى البيهقي (ج ٣ ص ١٧٨) من طريق الوليد بن مسلم سألت الليث بن سعد فقال : كل مدينة أو قرية فيها جماعة أمروا بالجمعة ، فإن أهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان بأمرهما ، وفيهما رجال من الصحابة . واختلفوا أيضاً أنه إذا وجبت الجمعة في موضع بشرائطها فعلى من يجب شهودها من أهل ذلك الموضع ، ومن كان في حواله ، فتالت طائفة : تجب الجمعة على من آواه الليل إلى أهله واستدلوا لذلك بحديث أبي هريرة ، الذى فرغنا من شرحه ، وقد عرفت أنه ضعيف جداً . وقالت طائفة : إنها تجب على من سمع النداء حقيقة أو حكماً . واستدلوا لذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم ، وقد تقدم أنه أيضاً ضعيف . وقالت طائفة : تجب على من بينه وبين المنار ثلاثة أميال . أما من هو في البلد فتجب عليه ولو كان من المنار على ستة أميال . وقالت طائفة : تجب على أهل المصر ، ولا تجب على من كان خارج المصر ، سمع النداء أو لم يسمع . وقال أبو حنيفة : لا تجب إلا في مصر جامع أو قيا هو في حكمه كصلى العيد . قال ابن الهمام : ومن كان من توابع المصر فحكمه حكم أهل المصر في وجوب الجمعة عليه . واختلفوا فيه ، فمن أبى يوسف إن كان الموضع يسمع فيه النداء من المصر فهو من توابع المصر ، وإلا فلا . وعنه أنها تجب في ثلاثة فراسخ . وقال بعضهم : قدر ميل . وقيل : قدر ميلين . وقيل : ستة أميال . وقيل : إن أمكنه أن يحضر الجمعة ويبيت بأهله من غير تكلف تجب عليه الجمعة ، وإلا فلا . قال في البدائع : وهذا أحسن - انتهى . والراجح عندى : أنه لا يشترط سماع الأذان في المصر ، وكذا في القرية

١٣٨٨ - (٩) وعن طارق بن شهاب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الجمعة حق واجب

على كل مسلم في جماعة، إلا على أربعة: عبد مملوك

الكبيرة. وأما من كان خارج المصر والقرية الكبيرة من أهالي القرى الصغيرة القريبة أو البعيدة فلا يجب عليهم الشهود في المصر أو القرية الكبيرة للجمعة، بل لهم أن يقيموا الجمعة في مساكنهم لوجوب الجمعة عليهم عموم قوله تعالى: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ - ٦٢: ٩﴾ ولعدم ما يدل على وجوب الإتيان إلى المصر للجمعة على من كان في حواليه. وارجع لمزيد التفصيل إلى عون المعبود (ج ١ ص ١٣٤ - ١٦٤) وقد ألف علماءنا رسائل عديدة في مسئلة إقامة الجمعة في القرى، وبسطوا الكلام فيها في الرد على الحنفية، فعليك أن تراجع هذه الرسائل.

١٣٨٨ - قوله (وعن طارق بن شهاب) بن عبد شمس البجلي الأحمسي أبو عبد الله الكوفي أدرك

الجاهلية، ورأى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسمع منه شيئاً قال أبو حاتم: ليست له حجة، والحديث الذي رواه مرسل. قال الحافظ في الإصابة: إذا ثبت أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم فهو صحابي على الراجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح. وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث. وذلك مصير منه إلى إثبات صحبته. وأخرج له أبو داود حديثاً واحداً، وقال: طارق رأى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسمع منه شيئاً - انتهى. وقال ابن الأثير في جامع الأصول: رأى النبي صلى الله عليه وسلم، وليس له سماع منه إلا شاذاً، ذكره ابن الترمذي في الجوهر النقي، والمصنف في رجال المشكاة. غزا طارق في خلافة أبي بكر وعمر ثلاثاً وثلاثين أو أربعاً وثلاثين غزوة، ومات سنة (٨٢ أو ٨٣ أو ٨٤) (الجمعة) أي صلاتها (حق واجب) أي فرض مؤكد (على كل مسلم) فيه دليل على أن صلاة الجمعة من فروض الأعيان، ورد على من قال بأنها فرض كفاية (في جماعة) لأنها لا تصح إلا بجماعة بالإجماع، وإنما اختلفوا في العدد المخصوص الذي تحصل به، كما تقدم (إلا

على أربعة عبد مملوك) بالجر على أنه عطف بيان للأربعة، قال القاري: وفي بعض النسخ برفع عبد وما بعده على أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو م. و «أو» بمعنى الواو. قال الطيبي: «إلا» بمعنى غير، وما بعده مجرور صفة لمسلم أي على كل مسلم غير عبد مملوك الخ وقال ابن حجر: الأحسن جملة استثناء من واجب على كل مسلم. والتقدير إلا أنها لا تجب على أربعة. ولفظ أبي داود: إلا أربعة عبد مملوك أي باسقاط لفظ «على». قال السيوطي: وقد يستشكل (أي قوله عبد مملوك الخ بصورة المرفوع) بأن المذكورات عطف بيان لأربعة، وهو منصوب، لأنه استثناء من موجب. والجواب أنها منصوبة لا مرفوعة، وكانت عادة المتقدمين أن يكتبوا المنصوب

أو امرأة، أو صبي، أو مريض. رواه أبو داود.

بغير (ألف) ويكتبوا عليه تنوين النصب، ذكره النووي في شرح مسلم. قال السيوطي ورأيت أنا في كثير من كتب المتقدمين المعتمدة، ورأيت في خط الذهبي في مختصر المستدرک. وعلى تقدير أن تكون مرفوعة أعرب خبر مبتدأ - انتهى. وقوله: «عبد مملوك» فيه دليل على أن الحرية شرط لوجوب الجمعة، وأن الجمعة غير واجبة على العبد، وهو متفق عليه إلا عند داود، فقال بوجوبها عليه لدخوله تحت عموم الخطاب في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ (٩: ٦٢) الخ، وأجيب عنه بأنه خصصته الأحاديث وإن كان فيها مقال، فإنه يقوى بعضها بعضاً (أو امرأة) فيه أن الذكورة من شرائط وجوب الجمعة، وأن الجمعة لا تجب على المرأة، وهو يجمع عليه. وقال الشافعي: يستحب للعجائز حضورها باذن الزوج (أو صبي) فيه أن البلوغ شرط لوجوب الجمعة، وهو متفق على أن لا الجمعة على الصبي، وفي معناه المجنون (أو مريض) أي مرضاً يشق معه الحضور عادة فيه أن المريض لا تجب عليه الجمعة إذا كان الحضور يجلب عليه مشقة وهو يدل على أن صحة البدن من شرائط وجوب الجمعة. قال البيهقي في المعرفة: وعند الشافعي لا الجمعة على المريض الذي لا يقدر على شهود الجمعة إلا بأن يزيد في مرضه أو يبلغ به مشقة غير محتملة، وكذلك من كان في معناه من أهل الاعتذار - انتهى. وقال ابن الهمام: الشيخ الكبير الذي ضعف يلحق بالمريض، فلا يجب عليه - انتهى. وقد الحق أبو حنيفة الأعشى بالمريض وإن وجد قائداً لما في ذلك من المشقة، ولأن القادر بقدره الغير قادر عنده، وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد: إنه غير معذور إن وجد قائداً، فيجب عليه عديم عند تيسر القائد (رواه أبو داود) وقال طارق: قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً، قال ابن الهمام: وليس هذا قدحاً في صحبته ولا في الحديث، بل يبان للواقع - انتهى. والحديث أخرجه أيضاً البيهقي في السنن (ج ٣ ص ١٧٢، ١٨٣) والدارقطني (ص ١٦٤) وأخرجه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) والبيهقي في المعرفة من حديث طارق المذكور عن أبي موسى. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في التلخيص: وصححه غير واحد. وقال الخطابي في المعالم (ج ١ ص ٢٤٤): ليس إسناد هذا الحديث بذلك، وطارق بن شهاب لا يصح له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنه قد لقي النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى. قال العراقي: فإذا قد ثبتت صحبته فالحديث صحيح. وغايته أن يكون مرسل صحابي، وهو حجة عند الجمهور، إنما خالف فيه أبو إسحاق الأسفرائيني، بل ادعى بعض الحنفية الإجماع على أن مرسل الصحابي حجة - انتهى. وبنحو هذا قال النووي في شرح المذهب (ج ٤ ص ٤٨٣)، وفي الخلاصة، قلت: وقد اندفع الاعلال بالارسال بما في رواية الحاكم من ذكر أبي موسى على أن الحديث شواهد ذكرها البيهقي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٧٠) والشوكاني في النيل (ج ٣ ص ١٠٣) والزبلي في نصب الراية (ج ٢ ص ١٩٩) فمنها حديث جابر عند الدارقطني (ص ١٦٤)، والبيهقي (ج ٣ ص ١٨٤)

١٣٨٩ - (١٠) وفي شرح السنة بلفظ المصاييح عن رجل من بنى وائل .

﴿ الفصل الثالث ﴾

١٣٩٠ - (١١) عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة: لقد هممت أن آمر رجلا يصلي بالناس، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم.

وهو آخر حديث الباب، وسيأتى الكلام فيه . ومنها حديث تميم الدارى عند العقيلي والحاكم أبى أحمد والبيهقي (ج ٣ ص ١٨٣) والطبراني وابن أبى حاتم فى الملل (ج ١ ص ٢١٢) قال ابن القطان: فيه أربعة ضعفاء على الولا . قلت فيه الحكم بن عمرو، وقد ضعفه النسائي وغيره، وضرار بن عمرو الملقب، وهو متروك وأبو عبد الله الشامى ضعفه الأزدي . ومنها حديث ابن عمر عند الطبراني فى الأوسط والبيهقي (ج ٣ ص ١٨٤) وفيه أبو البلاد: قال أبو حاتم: لا يحتج به . ومنها حديث أبى هريرة، أخرجه الطبراني فى الأوسط بلفظ: خمسة لا جمعة عليهم: المرأة والمسافر والعبد والصبي وأهل البادية . وفيه إبراهيم بن حماد ضعفه الدارقطنى . قال فى النهاية: إن البادية تختص بأهل العمى والحياض دون أهل القرى والمدن . ومنها حديث مولى لآل الزبير، أخرجه البيهقي (ج ٣ ص ١٨٤) ومنها حديث أم عطية، أخرجه البيهقي وابن خزيمة بلفظ: نهينا عن اتباع الجنائز، ولا جمعة علينا .

١٣٨٩ - (وفى شرح السنة) أى للبخارى (بلفظ المصاييح عن رجل) متعلق بلفظ المصاييح، قاله الطبراني (من بنى وائل) لفظ المصاييح هكذا: «تجب الجمعة على كل مسلم إلا امرأة أو صبيا أو مملوكا أو مريضا» . ولفظ شرح السنة على ما ذكره القارى: «عن محمد بن كعب أنه سمع رجلا من بنى وائل يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم: تجب الجمعة على كل مسلم إلا امرأة أو صبى أو مملوك» ورواه طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد: أو مريض - انتهى . والحديث أخرجه البيهقي فى السنن (ج ٣ ص ١٧٣) قال أخبرنا أبو بكر بن الحسن القاضى وأبو زكريا بن أبى إسحاق قالنا ثنا أبو العباس الأصم أنبا الربيع بن سليمان أنبا الشافعى أنبا إبراهيم بن محمد حدثنى سلمة بنت عبد الله الخطمى عن محمد بن كعب أنه سمع رجلا من بنى وائل يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم فذكر بلفظ شرح السنة سواء . وفيه إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى الأسلمى، وقد تقدم الكلام فيه .

١٣٩٠ - قوله (قال لقوم) أى فى شأنهم (ثم أحرق) بالنصب من الاحراق أو من التحريق (على

رجال يتخلفون) أى من غير عذر (عن الجمعة) أى عن إتيان صلاة الجمعة (بيوتهم) مفعول «لأحرق» . والمعنى لقد قصدت أن أستخلف رجلا ليؤم الناس، ثم أذهب أنا الى المتخلفين من غير علة، فأحرق بيوتهم أى ما فى

رواه مسلم .

١٣٩١ - (١٢) وعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : من ترك الجمعة عن غير ضرورة ، كتب منافقا في كتاب لا يمحي ولا يبدل - وفي بعض الروايات - ثلاثا . رواه الشافعي .

١٣٩٢ - (١٣) وعن جابر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فعليه الجمعة يوم الجمعة ، الا مريض ، أو مسافر ، أو امرأة ، أو صبي ، أو مملوك . فمن استغنى بلبو أو تجارة استغنى الله عنه ،

يبوتهم من أنفسهم ومتاعهم عليهم . وفي هذا من الوعيد ما لا يوصف . فان قلت كيف يترك الفرض ويستغنى بهم ؟ قلت : لا يلزم من الاستخلاف ترك فرض الجمعة مطلقا ، فانه يتصور تكرارها . قال ابن الهمام : قال السرخسي : الصحيح من مذهب أبي حنيفة جواز اقامتها في مصر واحد في مسجدين وأكثر . وبه نأخذ لاطلاق لا الجمعة إلا في مصر ، فاذا تحقق تحقق في كل منها . قال ابن الهمام : وهو الأصح فارتفع الاشكال من أصله كذا في المرقاة . والحديث دليل على أن الجمعة من فروض الأعيان (رواه مسلم) وأخرجه أيضا أحمد والبيهقي (ج ٣ ص ١٧٢) والحاكم (ج ١ ص ٢٩٢) وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هكذا إنما خرجا بذكر الغمة وسائر الصلوات - انتهى . وهذا وهم من الحاكم ، فان الحديث أخرجه مسلم بذكر الجمعة صريحا .

١٣٩١ - قوله (من ترك الجمعة) أي صلاتها (من غير ضرورة) بفتح الضاد أي من غير علة وعذر كالمرض والمرض والوحل ونحوها (كتب منافقا) وعيد شديد (في كتاب لا يمحي) أي ما فيه (ولا يبدل) بالتشديد ويخفف أي لا يغير بغيره ما لم يتب . وقيل : أو ما لم يتصدق (وفي بعض الروايات ثلاثا) أي قال من ترك الجمعة ثلاثا (رواه الشافعي) في كتاب الام (ج ١ ص ١٨٤) .

١٣٩٢ - قوله (فعليه الجمعة) أي يجب عليه صلاة الجمعة (يوم الجمعة) ظرف للجمعة (أو مسافر) فلا يجب عليه حضورها وهو يحتمل أن يراد به مباشر السفر أي السائر . وأما النازل فيجب عليه ولو نزل بمقدار الصلاة . واليه ذهب جماعة ، منهم الزهري والنخعي ، وقيل : لا تجب عليه ، لانه داخل في لفظ المسافر . واليه ذهب الجمهور ، وهو الأقرب والأشبه ، لان أحكام السفر باقية له من القصر ونحوه (أو امرأة أو صبي مملوك) قال الطبري : رفع على الاستثناء من الكلام الموجب على التأويل أي من كان يؤمن فلا يترك الجمعة الا مريض ، فهو بدل من الضمير المستكن في يترك الراجع الى من (فمن استغنى بلبو أو تجارة) أي عن طاعة الله (استغنى الله عنه)

والله غنى حميد . رواه الدارقطني .

(٤٤) باب التنظيف والتبكير

(الفصل الأول)

١٣٩٣ - (١) عن سلمان ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا يغتسل رجل يوم الجمعة ، ويتطهر ما استطاع من طهر ، ويدمن من دهنه ، أو يمس من طيب بيته ،

أى فليعلم أن الله مستغن عنه وعن عبادته وعن جميع عبادته ، وإنما أمرم بالعبادة ليتشرفوا بالطاعة (والله غنى بذاته (حميد) محمود فى جميع صفاته، سواء حمد أو لم يحمد ، أو غنى عن العباد وطاعتهم . لا يعود نفعها إليه ، حميد أى حامد لمن أطاعه يثنى عليه ويشكره باعطاء الجزيل على العمل القليل . وفى الحديث إشارة إلى قوله تعالى ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما ، قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين ١١ : ٦٢ ﴾ (رواه الدارقطني) (ص ١٦٤) وأخرجه أيضا البيهقي (ج ٣ ص ١٨٤) وفيه ابن لهيعة ، وهو متكلم فيه ، ومعاذ بن محمد الأنصارى شيخ لابن لهيعة لا يعرف . كذا ذكر الذهبي ، قاله فى الجوهر النقى . وقال الحافظ فى اللسان : ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال ابن عدى : سكر الحديث ، ثم أخرج له من رواية ابن لهيعة عنه عن أبي الزبير عن جابر رفعه فى الجمعة ، وقال معاذ : غير معروف . وروى الطبرانى فى الأوسط من حديث أبي سعيد الخدرى بمناه . وفيه على بن يزيد الألهاني .

(باب التنظيف) أى تطهير الثوب والبدن من الوسخ والدرن ، ومن كماله التدهين والتطيب (والتبكير)

فى النهاية : بكر بالتشديد ، أى الصلاة فى أول وقتها ، وكل من أسرع إلى شئ فقد بكر إليه .

١٣٩٣ - قوله (لا يغتسل) بالرفع (ويتطهر ما استطاع من طهر) بالتبكير للبالغة فى التنظيف ، أو المراد

به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والعانة واللايط ، أو المراد بالغسل غسل الجسد ، وبالتطهير غسل الرأس وتنظيف الثياب (ويدمن من دهنه) بتشديد الدال بعد المثناة التحتية من باب الاقتمال أى يطلى بالدهن ليزيل شعث رأسه ولحيته به . وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة (أو يمس) بفتح اليا والميم (من طيب بيته) أى إن لم يجد دهنًا . أوه أو ، بمعنى الواو ، فلا ينافى الجمع بينهما . وأضاف الطيب إلى البيت إشارة إلى أن السنة أن يتخذ المرأ لنفسه طيبا ، ويجعل استعماله له عادة ، فيدخره فى البيت . كذا قال الطيبي بناء على أن المراد بالبيت حقيقته ، لكن فى

ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام، إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى.

حديث عبدالله بن عمرو عند أبي داود: أو يمس من طيب امرأته، فعلى هذا فالمعنى إن لم يتخذ لنفسه طيباً فليستعمل من طيب امرأته، وهو موافق لحديث أبي سعيد عند مسلم: ولو من طيب المرأة. وفيه أن بيت الرجل يطلق، ويراد به امرأته، ذكره الحافظ في الفتح. وقال القاري: المراد بقوله من طيب بيته حقيقة بيت الرجل، وهو أعم من أن يكون متزوجاً أو عزباً، ولا ينافية من طيب امرأته، لأن طيبها غالباً من عنده. ويطلق عليه... أنه من طيب بيته، فإن الإضافة تصح لأدنى ملازمة. ولما كان طيبها غالباً متميزاً عن طيب الرجل متميزاً متيناً لها أشار عليه السلام أنه ينبغي أن يكون للرجل طيب مختص لاستعماله وأكد في التطيب يوم الجمعة وبالغ حتى قال ولو من طيب المرأة (ثم يخرج) أى إلى المسجد، كما في حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة. ولاحمد من حديث أبي الدرداء: ثم يمشى، وعليه السكنية (فلا يفرق) بتشديد الراء المكسورة (بين اثنين) بالتخفيف أو بالجلوس بينهما، ففى حديث عبدالله بن عمرو المذكور: ثم لم يتخط رقاب الناس. وفي حديث أبي الدرداء: ولم يتخط أحداً ولم يؤذ، وهو كناية عن التبكير أى عليه أن يكر فلا يتخطى رقاب الناس ولا يراحم رجلين فيدخل بينهما، لأنه ربما ضيق عليهما خصوصاً في شدة الحر واجتماع الأنفاس. قال الزين بن المنير: التفرقة بين اثنين تتناول القعود بينهما، وإخراج أحدهما والقعود مكانه. وقد يطلق على مجرد التخطي وفي التخطي زيادة رفع رجله على رأسها أو اكتافها، وربما تعلق بشياها شيء مما برجله. وفي الحديث كراهة التفرقة بين الاثنين. والأكثر على أنها كراهة تنزيه، واختار ابن المنذر التحريم، وبه جزم النووي في زوائد الروضة (ثم يصلي ما كتب له) أى قدر وقضى له من سنة الجمعة. فيه أن الصلاة قبل الجمعة لا حد لها، وأقله ركعتان تحية المسجد (ثم ينصت) بضم أوله من أنصت إذا سكوت سكوت مستمع (إذا تكلم الإمام) أى شرع في الخطبة. فيه أن من تكلم حال تكلم الإمام لم يحصل له من الاجز ما في الحديث. وفيه دليل على جواز الكلام قبل تكلم الإمام (إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى) وفي رواية: ما بين الجمعة إلى الجمعة الأخرى. وفي رواية: حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى. تأنيث الآخر بفتح الحاء لا بكسرها. والمراد بها الجمعة التي مضت لما في حديث أبي ذر عند ابن خزيمة، غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها، ولابن حبان من حديث أبي هريرة: غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها، ولأبي داود من حديث أبي سعيد وأبي هريرة: كانت كفارة لما بينها وبين جمعتها التي قبلها. والمراد غفران الصفات لما زاده في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه: ما لم تنفس الكبائر. وذلك أن معنى هذه الزيادة أى فإنها إذا غشيت لا تكفر، وليس المراد أن تكفير الصفات شرطه اجتباب الكبائر إذ اجتباب الكبائر بمجرد يكفر الصفات كما

رواه البخارى.

١٣٩٤ - (٢) وعن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من اغتسل، ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر له،

نطق به القرآن في قوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَايْرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ - ٤ : ٣١﴾ أى نصح عنكم صفاتكم. ولا يلزم من ذلك أن لا يكفر الصغائر إلا اجتناب الكبائر، وإذا لم يكن للرا صفات تكفر رجبى له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر، وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك وقد تبين بمجموع ما ذكر من الغسل والتنظيف إلى آخره أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما تقدم من غسل وتنظيف وتطيب أو دهن ولبس أحسن الثياب والمشى بالسكينة وترك التخطي والفرقة بين الاثنين وترك الأذى والتففل والإبصاف وترك اللغو وفي حديث عبد الله بن عمرو: فمن تخطى أو لغا كانت له ظهراً. وفي الحديث مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة لقوله: يصلى ما كتب له، ثم قال ثم ينصت إذا تكلم الإمام. فدل على تقدم ذلك على الخطبة، وقد بينه أحمد من حديث نبيشة الهذلي بلفظ: فإن لم يجد الإمام خرج صلى ما بدا له. واستدل به على أن التكبير ليس من ابتداء الزوال، لأن خروج الإمام يعقب الزوال، فلا يسع وقتاً يتففل فيه (رواه البخارى) وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي والدارمي والبيهقي (ج ٣ ص ٢٤٢، ٢٤٣) ولفظ النسائي: ما من رجل يتطهر يوم الجمعة كما أمر، ثم يخرج من بيته حتى يأتى الجمعة، وينصت حتى يقضى صلاته إلا كان كفارة لما قبله من الجمعة. ورواه الطبراني في الكبير بإسناد حسن نحو رواية النسائي. وقال في آخره: إلا كان كفارة لما بينه وبين الجمعة الأخرى ما اجتنبت المقتلة، وذلك الدهر كله.

١٣٩٤ - قوله (من اغتسل) أى للجمعة لحديث: إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل، أو مطلقاً. وفيه دلالة على أنه لا بد في إحرازه لما ذكر من الأجر من الاغتسال إلا أن في الرواية الآتية بيان أن غسل الجمعة سنة وليس بواجب. وقيل: ليس فيها نفي الغسل، وقد ذكر الغسل في الرواية الأولى، فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء في الرواية الثانية لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء (ثم أتى الجمعة) أى الموضع الذى تقام فيه الجمعة، كما يدل عليه قوله (فصل) أى من سنة الجمعة أو النوازل (ما قدر له) بتشديد الدال. فيه دليل على مشروعية الصلاة قبل الجمعة، وأنه لا حد لها. وقد ورد في سنة الجمعة التى قاما أحاديث أخرى ضعيفة. ذكرها الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٥٠٩)، والزيلعي في نصب الراية (ج ٢ ص ٢٠٦، ٢٠٧). قال الحافظ: وأقوى ما يتمسك به في مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً:

ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته ، ثم يصلي معه ، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ، وفضل ثلاثة أيام . رواه مسلم .

١٣٩٥ - (٣) وعنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت ، غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام .

ما من صلاة مفروضة الا وبين يديها ركعتان . ومثله حديث عبد الله بن مغفل : بين كل أذانين صلاة (ثم أنصت حتى يفرغ) أى الامام (من خطبته) قال النووي : قوله «حتى يفرغ من خطبته» هكذا هو فى الأصول من غير ذكر الامام ، وعاد الضمير اليه للعلم به وإن لم يكن مذكوراً (ثم يصلى معه) بالرفع عطفاً على «ثم أنصت» . وفيه دليل على أن النهى عن الكلام إنما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها ولوقبل الصلاة ، فانه لانهى عنه ، كما دلت عليه . حتى «غفر له ما بينه» أى ذنوب ما بينه (وبين الجمعة الأخرى) أى الماضية لا المستقبلية (وفضل ثلاثة أيام) أى من التلى بعدها و«فضل» مرفوع عطفاً بالواو بمعنى مع على ما فى ما بينه أى بين يوم الجمعة الذى فعل فيه ما ذكر مع زيادة ثلاثة أيام على السبعة ، أى وغفرت له ذنوب ثلاثة أيام مع السبع لتكون الحسنة بعشر أمثالها . وجوز الجوز فى «فضل» للعطف على الجمعة ، والنصب على المفعول معه . قال النووي : معنى المغفرة له ما بين الجمعةين وثلاثة أيام أن الحسنة بعشر أمثالها ، وصار يوم الجمعة الذى فعل فيه هذه الأفعال الجميلة فى معنى الحسنة التى تجمل بعشر أمثالها . والمراد بما بين الجمعةين من صلاة الجمعة وخطبتيها الى مثل ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى تكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان ، ويضم اليها ثلاثة ، فتصير عشرة . قال ابن حجر : لا ينافى ما قبله ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان أخبر بأن المغفور ذنوب سبعة أيام ثم زيد له ثلاثة أيام ، فأخبر به إعلاماً بأن الحسنة بعشر أمثالها (رواه مسلم) وأخرج البيهقي (ج ٣ ص ٢٤٣) نحوه .

١٣٩٥ - قوله (من توضأ) قد استدل به على أن غسل الجمعة سنة . قال القرطبي : ذكر الوضوء وما معه مرتباً عليه الثواب المقتضى للصحة ، فدل على أن الوضوء كاف ، وقد تقدم الجواب عنه آنفاً (فأحسن الوضوء) أى أتى بمكملاته من سننه ومستحباته . قال النووي : معنى إحسان الوضوء الاتيان به ثلاثاً ثلاثاً ، وذلك الأعضاء وإطالة الغرة ، والتججيل ، وتقديم الميامن ، والاتيان بسننه المشهورة (ثم أتى الجمعة) أى أتى المسجد لصلاة الجمعة . وقال القارى : أى حضر خطبتها وصلاتها (فاستمع وأنصت) أى سكت للاستماع ، قاله السندى . وقال الرازى فى تفسيره : الانصات سكوت مع استماع . ومتى انفك أحدهما عن الآخر لا يقال له إنصات . وقال العيني فى شرح البخارى : الانصات هو السكوت مع الاصغاء - انتهى . (غفر له ما بينه وبين الجمعة) السابقة وهى سبعة أيام

ومن مس الحصى فقد لغا. رواه مسلم

١٣٩٦ - (٤) وعنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا كان يوم الجمعة، وقفت الملائكة

على باب المسجد، يكتبون الأول، فالأول، ومثل المهجر

بناء على أن الحساب من وقت الصلاة إلى مثله من الثانية فزيادة ثلاثة أيام تم عشرة (ومن مس الحصى) أى لتسويتها سواء مسها في الصلاة أو قبلها بطريق اللعب في حال الخطبة (فقد لغا) أى ومن لغا فلا جمعة له، كما جاء. والمراد أنه يصير محروماً من الأجر الزائد. قال النووي: فيه النهي عن مس الحصى وغيره من العبث في حال الخطبة. وفيه إشارة إلى إقبال القلب والجوارح على الخطبة. والمراد باللغو ههنا الباطل المذموم المردود. انتهى (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً الترمذى وأبو داود وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ٢٢٣).

١٣٩٦ - قوله (إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة) هم غير الحفظة، كما يدل عليه الأحاديث الواردة في

فضل التبكير. والمعنى أنهم يستمرون من طلوع الفجر وهو أول اليوم شرعاً أو من طلوع الشمس، وهو أول النهار العرفي، أو من ارتفاع النهار، أو من حين الزوال. قال القارى: وهو أقرب، ورجحه أيضاً الشاه ولي الله الدهلوى فى المسوى شرح الموطأ (ج ١ ص ١٥٠) واليه مال الشوكانى، وبه قالت المالكية، وهو وجه للشافعية والأول هو ظاهر كلام الشافعى، وصححه النووي والرافعى وغيرهما. والثانى أيضاً وجه للشافعية. والراجع

عندى هو الثالث، وقد اختاره ابن رشد فى البداية، وسيأتى بسط الكلام فى ذلك (على باب المسجد) وعند ابن خزيمة على كل باب من أبواب المسجد مكان يكتبان الأول فالأول. قال الحافظ: فكان المراد بقوله «على باب المسجد» ههنا جنس الباب، ويكون من مقابلة المجموع بالمجموع. قلت: وفى رواية للشيخين، إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة. وفى أخرى لمسلم: على كل باب من أبواب المسجد ملك يكتب. وفى رواية للنسائى: تقعد الملائكة على أبواب المسجد. وكذا فى حديث أبى أمامة عند أحمد والطبرانى، وحديث على وأبى سعيد عند أحمد (يكتبون الأول فالأول) قال الطيبى: أى الداخلى الأول. والفاء فيه، وهى ثم، فى قوله: «ثم كالذى يهدى بقره»، كلتاهما لترتيب النزول من الأعلى إلى الأدنى، لكن فى الثانية تراخ ليس فى الأولى.

اتمى. قال القسطلانى قال فى المصاييح نصب (أى الأول) على الحال، وجاءت معرفة، وهو قليل (ومثل المهجر) بضم الميم وتشديد الجيم المسكورة، لاسم فاعل من التهجير أى صفة المبكر إلى الجمعة. فالمراد بالتهجير التبكير أى المبادرة إلى الجمعة بعد الصبح. وقيل: المراد الذى يأتى فى الهاجرة أى عند شدة الحر قرب نصف النهار، فيكون دليلاً للمالكية فى قولهم: إن الساعات من حين الزوال، وإن الذهاب إلى الجمعة بعد الزوال لا قبله، لأن التهجير هو

كئل الذى يهدى بدنة ، ثم كالذى يهدى بقرة ، ثم كبشا ، ثم دجاجة ، ثم بيضة ،

السير فى الهاجرة أى نصف النهار . قال الحافظ : وأجيب بان المراد بالتهجير هنا التبكير كما تقدم نقله عن الخليل فى المواقيت . وقال القرطبي : الحق أن التهجير هنا من الهاجرة ، وهو السير فى وقت الحر ، وهو صالح لما قبل الزوال وبعده ، فلا حجة فيه لمالك . وقال التوربشقي : من ذهب فى معناه إلى التبكير فانه أصاب وسلك طريقاً حسناً من طريق الاتساع ، وذلك أنه جعل الوقت الذى يرتفع فيه النهار ويأخذ الحر فى الازدياد من الهاجرة تغليفاً بخلاف ما بعد الزوال ، فان الحر يأخذ فى الانحطاط ، وهذا كما يسمى النصف الأول من النهار غدوة ، والآخر عشية . وما يدل على استعمالهم التهجير فى أول النهار ما أشهد ابن الأعرابي فى نوادره لبعض العرب : يهجرون تهجير الفجر (كئل الذى يهدى) بضم أوله وكسر ثالثه أى يقرب (بدنة) بفتحين أى بعيراً ذكراً كان أو أنثى . والتاء للوحدة لا للتأنيث ، وهو خبر عن قوله : « مثل المهجر » ، والكاف لتشبيهه بصفة بصفة . والمعنى صفة المبكر إلى الجمعة مثل صفة السدى يتصدق بإبل متقرباً إلى الله تعالى . وقيل : المراد كالذى يهديها إلى مكة ، ولا يناسبه الدجاجة والبيضة . قال الطيبي : سميت بدنة لعظم بدنهما ، وهى الأبل خاصة وفى اختصاص ذكر الهدى ، وهو مختص بها يهدى إلى الكعبة ، إدماج لمعنى التعظيم فى إنشاء الجمعات ، وأن المبادر إليها كمن ساق الهدى ، وأنه بمشابة الحضور فى عرفات (ثم) الثانى (كالذى يهدى بقرة) ذكر أ أو أنثى . والتاء للوحدة لا للتأنيث . وفيه دليل على أن البدنة لا تشمل البقرة لتقابلها بها وإليه ذهب الشافعى ، وقال أبو حنيفة : البدنة تطلق على البقر أيضاً ، وإنما أريد هنا البعير خاصة لقربة المقابلة ، وهذا لا يتفق عموم الإطلاق (ثم) الثالث كالذى يهدى (كبشا) بفتح الكاف وسكون الموحدة ، وهو الفحل الذى يتأطح ، قاله فى الجمع . وقال فى القاموس : الكبش الحمل إذا أنثى أو إذا خرجت رباعيته . وفى ذكر الكبش ، وهو الذكر ، إشارة إلى أنه أفضل من الأنثى . وفى رواية : كبشا أقرن . قال النووى : وصفه به لأنه أكمل وأحسن صورة . ولأن قرنه ينتفع به . وفى رواية النسائى : ثم كالمهدى شاة ، واستدل بالترتيب المذكور على أن التقرب بالأبل أفضل من التقرب بالبقر ، والتقرب بالبقر أفضل من التقرب بالشاة ، وهو متفق عليه فى الهدى ، يختلف فيه فى الأضحية ، والجمهور على أنها كذلك . وقال مالك : الأفضل فى الضحايا الغنم ثم البقر ثم الإبل . ثم إنه وقع فى رواية النسائى زيادة البطة بين الشاة والدجاجة وهى زيادة شاذة ، كما صرح به النووى فى الخلاصة (ثم) الرابع كالذى يهدى (دجاجة) بفتح الدال فى الألفصح ويجوز الكسر والضم ، ودخلت الهاء فيها ، لأنه واحد من جنس مثل حمامة وبطة ونحوهما ، ووقع فى رواية أخرى للنسائى . زيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة ، وهى العصفور وهى أيضاً زيادة شاذة (ثم) الخامس كالذى يهدى (بيضة) هى واحدة من البيض ، والجمع بيوض ، وجاء فى الشعر بيضات ، وإنما

فإذا خرج الإمام طووا صحفهم ويستمعون الذكر.

قدرنا الثاني، لأنه - كما قال في المصاييح - لا يصح العطف على الخبر لثلايقها معا خبرا عن واحد، وهو مستحيل، وحينئذ فهو خبر مبتدأ محذوف مقدر بما مر. وكذا قوله: «ثم كبشا» لا يكون معطوفا على بقرة، لأن المعنى يأباه، بل هو معمول فعل محذوف دل عليه المتقدم. والتقدير - كما مر - ثم الثالث كالذي يهدي كبشاً وكذا ما بعده، واستشكل ذكر الدجاجة والبيضة، لأن الهدى لا يكون منهما. وأجيب بأنه من باب المشاكلة أى من تسمية الشيء باسم قرينه. والمراد بالاهداء هنا التصديق، كما دل عليه لفظ قرب في رواية أخرى، وهو يجوز بهما (فإذا خرج الإمام) أى من الصف إلى المنبر يعنى ظهر بطولعه على المنبر (طووا) أى الملائكة (صحفهم) التى كتبوا فيها درجات السابقين على من يليهم في الفضيلة، قال الحافظ: وقع في حديث ابن عمر صفحة الصحف المذكورة، أخرجه أبو نعيم في الحلية مرفوعا بلفظ: إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور، وأقلام من نور - الحديث. وهو دال على أن الملائكة المذكورين غير الحفظة وظيفتهم كتابة حاضرى الجمعة خاصة. والمراد بطي الصحف طي صحف الفضائل المتعلقة بالمبادرة إلى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة. وإدراك الصلاة والذكر والدعاء والخشوع ونحو ذلك، فانه يكتبه الحافظان قطعاً. ووقع في آخر الحديث عند ابن ماجه فمن جاء بعد ذلك فأنما يحتمل لحق الصلاة يعنى فله أجر الصلاة، وليس له شيء من الزيادة في الأجر. فان قلت: وقع في رواية للشيخين: فإذا جلس الإمام طووا الصحف فإلى الفرق بين الروایتين؟ قلت: بخروج الإمام يحضرون إلى المنبر من غير طي، فإذا جلس الإمام على المنبر طووها. ويقال: ابتداء طيهم الصحف عند ابتداء خروج الإمام، وانتهاءه بجلوسه على المنبر، وهو أول سماعهم للذكر (ويستمعون) أى الملائكة (الذكر) أى الخطبة. قال العيني والحافظ: المراد بالذكر ما في الخطبة من المواعظ وغيرها - انتهى. وأتى بصيغة المضارع لاستحضار صورة الحال اعتناء بهذه المرتبة، وحمل على الاقتداء بالملائكة. قال التيمي في استماع الملائكة - حض على استماعها والانصات إليها. وفي الحديث فوائد كثيرة لا تخفى على المتأمل وقد رواه أيضا الشيخان بلفظ: من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا أخرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر. قال الحافظ: في هذا الحديث الحض على الاغتسال يوم الجمعة وفضله وفضل التبكير إليها، وأن الفضل المذكور إنما يحصل لمن جمعهما، وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتب الفضل على التبكير من غير تقييد بالغسل. وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم. وأن القليل من الصدقة غير محتقر في الشرع. وأعلم أنه اختلف العلماء في الساعات المذكورة في هذه الرواية ما المراد منها؟ واختلفوا أيضاً في أن ابتداء هذه الساعات من حين الزوال أو من قبله، فقال مالك والقاضى حسين وإمام الحرمين من الشافعية،

.....

المراد بالساعات الخمس لحظات خفيفة لطيفة أولها زوال الشمس ، وآخرها قعود الخطيب على المنبر ، فالساعات الخمس المذكورة كلها في ساعة واحدة أى هي أجزاء من الساعة السادسة الزمانية بعد الزوال ، ولم يرهؤلاء التبكير إلى الجمعة قبل الزوال لا من طلوع الفجر ، ولا من طلوع الشمس ، ولا من ارتفاع النهار . واختار هذا القول الشافعي وأبو القاسم في المسوى . ومال إليه الشوكاني في النيل . واستدل لهم بوجوه : منها لفظ الرواح في الرواية المتقدمة ، فإنه يدل على أن أول الذهاب إلى الجمعة من الزوال ، لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار ، والغدو من أوله إلى الزوال . قال المازني : تمسك مالك بحقيقة الرواح ، وتجاوز في الساعة ، وعكس غيره . وأجيب بأن الرواح - كما قاله الأزهري - يطلق لغة على الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو في الليل . قال الأزهري : وهي لغة أهل الحجاز . ونقل أبو عبيد في الغريبين نحوه . ثم إنه لم يقع التعبير بالرواح - كما قال الحافظ - إلا في رواية مالك عن سمي ، ورواه ابن جريج عن سمي بلفظ : غداً . ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ : المتعجل إلى الجمعة . صححه ابن خزيمة ، وفي حديث سمرة عند ابن ماجه : ضرب رسول الله ﷺ مثل الجمعة في التبكير كمنحدر البدنة إلى الخ . وفي حديث علي عند أبي داود إذا كانت الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الأسواق وتغدو الملائكة فيجلس على باب المسجد ، فتكتب الرجل من ساعة الحديث ، فدل مجموع هذه الأحاديث على أن المراد بالرواح الذهاب . وقيل : النكتة في التعبير بالرواح الإشارة إلى أن الفعل المقصود أنها يكون بعد الزوال فيسمى الذهاب إلى الجمعة راحاً وإن لم يمض وقت الرواح ، كما سمي القاصد إلى مكة حاجاً . ومنها لفظ المهجر فإنه مشتق من التهجير ، وهو السير في وقت الهاجرة ، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر ، تقول منه هجر النهار ، وقد ذكر المراتب الباقية بلفظ : « ثم » من غير ذكر الساعات . وقد تقدم الجواب عن هذا . ومنها أن الساعة في اللغة الجزء من الزمان ، وحملها - كما ذهب إليه الجمهور - على الزمانية التي يقسم النهار فيها إلى اثنا عشر جزءاً يبعد إحالة الشرع عليه لاحتياجه إلى حساب ومراجعة آلات تدل عليه . وأجيب بأن الساعة قد يطلق على جزء من أربعة وعشرين جزءاً هي مجموع اليوم والليلة . ويدل على اعتبارها في عرف الشرع ما روى أبو داود والنسائي ، وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً يوم الجمعة اثنا عشر ساعة . وهذا وإن لم يرد في حديث التبكير فيستأنس به في المراد بالساعات . ومنها أن الساعة لو طالت للزم تساوي الآتين فيها ، والأدلة تقتضي رجحان السابق بخلاف ما إذا قيل : إنها لحظة خفيفة لطيفة . وأجيب بأن التساوي وقع في مسمى البدنة ، والتفاوت

.....

في صفاتها يعنى أن بدنة الأول مثلاً أكمل من بدنة الأخير وبدنة المتوسط متوسطة ، فمراتبهم متفاوتة ، وإن اشتركوا في البدنة مثلاً . ومنها عمل أهل المدينة ، فانهم لم يكونوا يأتون من أول النهار ، وأيضاً لم يعرف أن أحداً من الصحابة كان يأتي المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع الشمس وصفاتها ، ولا يمكن حمل حالهم على ترك هذه الفضيلة العظيمة . وهذا يدل على أن المراد من الساعات لحظات خفيفة بعد الزوال لا الساعات الزمانية المعروفة عند أهل الفلك وعلم الميقات . وأجيب بأن عمل أهل المدينة ليس بحجة ، كما تقرر في موضعه ، وأيضاً ليس في عمل أهل المدينة هذا إلا ترك الرواح إلى الجمعة من أول النهار ، وهذا جائز بالضرورة . وقد يكون اشتغال الرجل بمصالحه ومصالح أهله ومعاشه وغير ذلك من أمور دينه ودنياه أفضل من رواحه إلى الجمعة من أول النهار . وترك أهل المدينة وغيرهم ذلك لا يدل على أنه مكروه . وقال القارى : وقد كان السلف يمشون على السرج يوم الجمعة إلى الجامع . وفي الاحياء وأول بدعة حدثت في الاسلام ترك التكبير إلى المساجد - انتهى . وقد أنكر عمر على عثمان ترك التكبير بمحضر من الصحابة ، وكبار التابعين من أهل المدينة . وهذا يرد على من ادعى إجماع أهل المدينة على ترك التكبير . ومنها أن حملها على الساعات الفلكية يستلزم صحة صلاة الجمعة قبل الزوال ، لأن تقسيم الساعات إلى خمس ، ثم تعقيبها بخروج الامام وخروجه عند أول الزوال يقتضى أنه يخرج في أول الساعة السادسة ، وهى قبل الزوال . وقد أجاب عنه الحافظ بأنه ليس فى شىء من طرق هذا الحديث ذكر الاثنان من أول النهار ، فلعل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاعتسال وغيره ، ويكون مبدأ المجئى من أول الثانية ، فهى أولى بالنسبة إلى المجئى ثانية بالنسبة للنهار . وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال . والى هذا أشار الصيدلانى شارح المختصر حيث قال : إن أول التكبير يكون من ارتفاع النهار ، وهو أول الضحى ، وهو أول الهاجرة . ويؤيده الحث على التهجير إلى الجمعة . وحمل الجمهور الساعات المذكورة فى الحديث على الساعات الزمانية . كما فى سائر الايام . وقد تقدم حديث جابر مرفوعاً : يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة . والمراد بها الساعات الآفاقية التى لا يختلف عددها بطول النهار وقصره ، فالنهار اثنتا عشرة ساعة ، لكن يزدكل منها وينقص ، والليل كذلك . ثم اختلفوا : فقالت طائفة منهم : ابتداء هذه الساعات من طلوع الشمس ، والأفضل عندهم التكبير فى ذلك الوقت إلى الجمعة وهو قول الثورى وأبى حنيفة والشافعى وأحمد . قال الماوردى : إنه الأصح ليكون قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب . وقال الرويانى : إن ظاهر كلام الشافعى أن التكبير يكون من طلوع الفجر ، وصححه الرويانى ، وكذلك صاحب المذهب قبله ، ثم الرافعى والنوى . وحكى الصيدلانى أن أول التكبير من ارتفاع

متفق عليه .

١٣٩٧ - (هـ) وهه، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة :
أصمت ، والامام يخطب ،

النهار ، وهو أول الضحى ، وهو أول الهاجرة . قلت : وهذا القول هو الراجح عندى ، وبه تجتمع الأحاديث
وبه يرتفع الإشكال الذى يرد على مذهب مالك . وسيأتى ذكره فى كلام النووى . ويؤيد هذا القول الحث على
التهجير إلى الجمعة ، فقد تقدم فى كلام القرطبي أن التهجير هنا من الهاجرة ، وهو السير فى وقت الحر ، وهو صالح
لما قبل الزوال وبعده - انتهى . ومن المعلوم أن اشتداد الحر يكون من ربع النهار غالباً ، فمن راح إلى الجمعة فى
هذا الوقت أى عند ارتفاع النهار يعنى فى أول الضحى وأول الهاجرة صدق عليه الألفاظ الواردة فى الأحاديث
التي أشرنا إليها ، وهى المتعجل والتبكير والغدو والرواح والتهجير . قال النووى : إن النبي ﷺ أخبر أن الملائكة
تكتب من جاء فى الساعة الأولى ، وهو كالمهدى بدنة ، ثم من جاء فى الساعة الثانية ، ثم الثالثة ، ثم الرابعة ، ثم
الخامسة ، فإذا خرج الامام طواوا الصحف ، ولم يكتبوا بعد ذلك أحداً . ومعلوم أن النبي ﷺ كان يخرج إلى الجمعة
متصلاً بعد الزوال ، فدل على أنه لا شىء من الهدى والفضيلة لمن جاء بعد الزوال ، وكذا ذكر الساعات إنما كان
للحث على التبكير إليها ، والترغيب فى فضيلة السبق ، وتحصيل الصف الأول ، وانتظارها بالاشتغال بالتنفل والذكر
ونحوه . وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال ، ولا فضيلة لمن أتى بعد الزوال ، لأن النداء يكون حينئذ ،
ويحرم التخلف بعد النداء - انتهى . هذا . وقد بسط ابن القيم الكلام على ذلك فى الهدى (ج ١ ص ١١٠ - ١١٢)
ورجح قول من قال : إن ابتداء الساعات من أول النهار . من شاء البسط رجع إليه (متفق عليه) واللفظ للبخارى
فى باب الاستماع إلى الخطبة من كتاب الجمعة . وأخرجه أيضاً أحمد ومالك والترمذى وأبو داود والنسائى
والبيهقى وغيرهم .

١٣٩٧ - قوله (إذا قلت) بلفظ الخطاب (لصاحبك) الذى تخاطبه إذ ذاك أو جلسك . وإنما ذكر
الصاحب لكونه الغالب (يوم الجمعة) فيه دلالة على أن خطبة غير الجمعة ليست مثلها ينهى عن الكلام حالها . قال
الحافظ : قوله (يوم الجمعة) مفهومه أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك ، وفيه بحث - انتهى . (انصت) أى أسكت
عن الكلام مطلقاً واستمع للخطبة . وقال ابن خزيمة : المراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله
قال الحافظ : وتعقب بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة ، فالظاهر أن المراد السكوت مطلقاً ، ومن
فرق احتاج إلى دليل . ولا يلزم من تجويز التحية لدليلها الخاص جواز الذكر مطلقاً (والامام يخطب) جملة

فقد لغوت .

حالية مشمرة بأن ابتداء الانصات من الشروع في الخطبة . ففيه دليل على أنه يختص النهي بحال الخطبة ، ورد على من جعل وجوب الانصات ، والنهي عن الكلام من حال خروج الامام . نعم الاولى والاحسن الانصات (فقد لغوت) أى ومن لغا فلا أجر له ، فاذا كان هذا القدر مبطلا للأجر مع أنه أمر بالمعروف ، فكيف ما فوقه واختلفوا في معنى قوله : « لغوت » فقال الأخفش : اللغو الكلام الذى لا أصل له من الباطل وشبهه . وقال ابن عرفة : اللغو السقط من القول . وقيل : الميل عن الصواب . وقيل : اللغو الانهم ، كقوله تعالى : ﴿ وإذا مروا باللغو مروا كراما - ٢٥ : ٧٢ ﴾ . وقال الباجي : اللغو ردئ الكلام وما لاخير فيه . وقال المجد : اللغو واللغى ، كالفتى ، السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره . وقال الزين بن المنير : اتفقت أقوال المفسرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام . وقال النضر بن شميل : معنى لغوت خبت من الأجر . وقيل : بطلت فضيلة جمعتك . وقيل : صارت جمعتك ظهراً . قال الحافظ : أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى . ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة والبيهقي (ج ٣ ص ٢٣١) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً . قال ابن وهب أحد رواة : أجزأت عنه الصلاة ، وحرمت فضيلة الجمعة . ولأحمد من حديث علي مرفوعاً : من قال صه فقد تكلم ، ومن تكلم فلا جمعة له . ولأبي داود نحوه . ولأحمد والبخاري من حديث ابن عباس مرفوعاً : من تكلم يوم الجمعة ، والامام يخطب ، فهو كالحمار يحمل أسفاراً . والذي يقول له أنصت ليست له جمعة . وله شاهد قوى في جامع حماد بن سلسة عن ابن عمر موقوفاً . قال العلماء : معناه لا جمعة له كاملة للاجماع على إسقاط فرض الوقت عنه - انتهى . واستدل بالحديث على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، لأنه إذا جعل قوله : « أنصت » مع كونه أمراً بمعروف لغواً فغيره من الكلام أولى أن يسمى لغواً ويؤيده حديثاً على وابن عباس المتقدمان في كلام الحافظ لا طلاق الكلام فيهما ، وعدم الفرق بين ما لا فائدة فيه وغيره . والمسألة تختلف فيها عند الأئمة ، فقال الشافعية : يكره الكلام حال الخطبة من ابتدائها لقوله تعالى : ﴿ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - ٧ : ٢٠٤ ﴾ وقد ذكر كثير من المفسرين أنه نزل في الخطبة ، وسميت قرآناً لاشتغالها عليه ، ولحديث أبي هريرة الذى نحن بصدد شرحه . ولا يحرم للأحاديث الدالة على ذلك كحديث أنس ، المروى في الصحيحين في قصة السائل في الاستسقاء ، وكحديث أنس أيضاً المروى بسند صحيح عند البيهقي في قصة السائل عن وقت الساعة . وجه الدلالة أنه لم ينكر عليهما الكلام ، ولم يبين لهما وجه السكوت ، والأمر في الآية للندب ، ومعنى « لغوت » تركت الأدب جمعاً بين الأدلة . قال العيني : وفي التوضيح والجديد الصحيح من مذهب الشافعي أنه لا يحرم الكلام ، ويُسنّ الانصات ، وبه قال الثوري وداود . والقديم أنه يحرم ، وبه قال مالك والأوزاعي ،

.....

وأبو حنيفة وأحمد - انتهى. وقال الحافظ: للشافعي في المسئلة قولان مشهوران، وبناهما بمض الأصحاب على الخلاف في أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا؟ فعلى الأول يحرم لأعلى الثاني، والثاني هو الأصح. فمن ثم أطلق من أطلق إباحة الكلام. وعن أحمد أيضاً روايتان. واختلفوا فيما كان به صم أو بعد عن الامام بحيث لا يسمع، فقال المالكية: يحرم الكلام عليه أيضاً لعموم وجوب الانصات، وعن أحمد والشافعي التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها، قال العيني: نقل ابن بطال: أن أكثر العلماء أن الانصات واجب على من سمعها ومن لم يسمعها وأنه قول مالك، وكان عروة لا يرى بأساً بالكلام إذا لم يسمع الخطبة. وقال أحمد: لا بأس أن يذكر الله ويقرأ من لم يسمع الخطبة. قال العيني: واختلف المتأخرون (أى من الحنفية) فيمن كان بعيد لا يسمع الخطبة، فقال محمد بن سلة: المختار السكوت، وهو الأفضل. وقال نصر بن يحيى: يسمع ويقرأ القرآن، وهو قول الشافعي. وأجمعوا أنه لا يتكلم. وقيل: الاشتغال بالذكر وقراءة القرآن أفضل من السكوت - انتهى. قال الحافظ: ويدل على الوجوب في حق السامع أن في حديث علي المشار اليه. ومن دنا فلم ينصت كان عليه كفلان من الوزر ولأن الوزر لا يترتب على من فعل مباحاً ولو كان مكروهاً كراهة تنزيه. وأما ما استدلل به من أجاز مطلقاً من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ففيه نظر، لأنه استدلال بالاختصاص على الأعم، فيمكن أن يخص عموم الأمر بالانصات بمثل ذلك كأمر عارض في مصلحة عامة كما خص بعضهم منه رد السلام بوجوبه. ونقل صاحب المغني الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتجذير الضرير من البئر. وعبارة الشافعي: وإذا خاف على أحد لم أر بأساً إذا لم يفهم عنه بالإشارة أن يتكلم - انتهى. وأجيب أيضاً عن حديث أنس في قصة الاستسقاء وما في معناه بأنه غير محل النزاع، لأن محل النزاع الانصات، والامام يخطب. وأما سؤال الامام وجوابه فهو قاطع لكلامه، فيخرج عن ذلك. واختلف في رد السلام وتشميت العاطس، وتحميد العاطس، فرخص فيه أحمد والشافعي وإسحاق. قال الشافعي في الأم: ولو سلم رجل على رجل يوم الجمعة كرهت ذلك له ورأيت أن يرد عليه بعضهم، لأن رد السلام فرض، وقال أيضاً ولو عطس رجل يوم الجمعة فشتمه رجل رجوت أن يسعه، لأن التشميت سنة - انتهى. وقال ابن الهمام: يكره تشميت العاطس ورد السلام، وهل يحمد إذا عطس؟ الصحيح نعم في نفسه، وذكر العيني عن أبي حنيفة إذا سلم عليه يرده بقلبه، وعن أنى يوسف يرد السلام، ويشمت العاطس فيها، وعن محمد يرد ويشمت بعد الخطبة ويصلي على النبي ﷺ في قلبه - انتهى. وفي المدونة قال مالك فيمن عطس والامام يخطب، فقال يحمد الله في نفسه سرّاً ولا يشمت أحد العاطس - انتهى. واختلفوا في وقت الانصات، فقال أبو حنيفة: خروج الامام يقطع الصلاة والكلام جبراً لما روى الطبراني

متفق عليه.

١٣٩٨ - (٦) وعن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يقمين أحدكم أخاه يوم الجمعة، ثم يخالف

في الكبير من حديث ابن عمر رفعه. إذا دخل أحدكم المسجد، والامام على المنبر، فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام، وهو حديث ضعيف فيه أيوب بن نهيك، وهو منكر الحديث، قاله أبو زرعة وأبو حاتم، ذكره الحافظ. وقال الهيثمي: هو متروك ضعفه جماعة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ. وقالت طائفة لا يجب الانصات إلا عند ابتداء الخطبة، ولا بأس بالكلام قبلها، وهو قول مالك والثوري وأبي يوسف ومحمد والشافعي. قلت: والراجع عندي في المسائل المذكورة أن السكوت في حال الخطبة واجب والكلام حرام هذا فيمن يدنو من الامام ويسمع الخطبة. وأما من كان بعيداً عنه، ولا يسمع الخطبة، أو كان به صمم، فالسكوت في حقه أحوط، ويجوز تسميت العاطس ورد السلام سرّاً في النفس، وكذا الحمد عند العطسة، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يكره الإشارة بالرأس أو باليد أو بالعين لازالة منكر أو جواب سائل. ووقت الانصات هو ابتداء الخطبة والشروع فيها لا خروج الامام. هذا ما عندي. والله تعالى أعلم (متفق عليه) وأخرجه أيضاً مالك وأحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ٢١٨، ٢١٩) وغيرهم وفي الباب عن جماعة من الصحابة ذكرهم العيني (ج ٦ ص ٢٤٠).

١٣٩٨ - قوله (لا يقمين أحدكم أخاه) قال الحافظ: هذا لا مفهوم له، بل ذكر لمزيد التنفير عن ذلك لقبه، لأنه إن فعله من جهة الكبير كان قبيحاً، فإن فعله من جهة الإشارة كان أقبح (يوم الجمعة) فيه أن النهي المذكور مقيد بيوم الجمعة، وقد ورد ذلك بلفظ العموم، كما في حديث ابن عمر الآتي في الفصل الثالث من هذا الباب. قال الشوكاني: ذكر يوم الجمعة في حديث جابر من باب التنصيص على بعض أفراد العام، لا من باب التقييد للأحاديث المطلقة، ولا من باب التنصيص للعمومات، فمن سبق إلى موضع مباح، سواء كان مسجداً أو غيره في يوم جمعة، أو غيرها، لصلاة أو لغيرها من الطاعات، فهو أحق به، ويحرم على غيره إقامة منه، والقعود فيه إلا أنه يستثنى من ذلك الموضع الذي قد سبق لغيره فيه حق كان يعمد رجل في موضع، ثم يقوم منه لقضاء حاجة من الحاجات، ثم يعود إليه، فانه أحق به من قعد فيه بعد قيامه لحديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي مرفوعاً بلفظ: إذا قام أحدكم من مجلسه، ثم رجع إليه، فهو أحق به، ولحديث وهب بن حذيفة عند أحمد والترمذي رفعه: الرجل أحق بمجلسه وإن خرج لحاجته ثم عاد. فهو أحق بمجلسه. قال الشوكاني: وظاهرهما عدم الفرق بين المسجد وغيره. ويجوز له إقامة من قعد فيه، وقد ذهب إلى ذلك الشافعية (ثم يخالف) قال القاري بالرفع.

إلى مقعده ، فيقعد فيه ، ولكن يقول : افسحوا . رواه مسلم .

﴿ الفصل الثاني ﴾

١٣٩٩ ، ١٤٠٠ - (٨٠٧) عن أبي سعيد ، وأبي هريرة ، قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
من اغتسل يوم الجمعة ، لبس من أحسن ثيابه ،

وقيل بالجزم أى يقصد ويذهب (إلى مقعده) أى إلى موضع قعوده (فيقعد فيه) قال الزخشرى : خالفنى فلان الى كذا إذا قصده ، وأنت مول عنه ، وخالفنى عنه إذا ولى عنه ، وأنت قاصده ، ويلفك الرجل صادراً عن الماء ، فتسأله عن صاحبه ، فيقول لك : خالفنى إلى الماء ، يريد أنه ذاهب إليه وارداً ، وأنا ذاهب عنه صادراً . ومنه قوله تعالى : ﴿ وما أريد أن أخالفكم الى ما أنهاكم عنه - ١١ : ٨٨ ﴾ يعنى أن أسبقكم الى شهواتكم التى نهيتكم عنها لاستبد بها دونكم - انتهى . وقال الطيبي : المخالفة أن يقيم صاحبه من مقامه فيخالف ، فينتهى الى مقعده فيقعد فيه . قال تعالى : ﴿ ما أريد أن أخالفكم الى ما أنهاكم عنه ﴾ وفيه إدماج وزجر للتكبرين أى كيف تقيم أخاك المسلم ، وهو مثلك في الدين لازمية لك عليه . زاد ابن حجر : فيحرم ذلك بغير رضا الجالس رضاً حقيقياً لاعتق خوف أو حياء ، ذكره القارى . قال الشوكانى : وظاهر حديث جابر وحديث ابن عمر أنه يجوز للرجل أن يقعد في مكان غيره إذا أقعده برضاه ، قال ويكره الايثار بمحل الفضيلة كالقيام من الصف الاول الى الثانى ، لأن الايثار وسلوك طرائق الآداب لا يليق أن يكون في العبادات . والفضائل ، بل المجهود أنه في حفظ النفس وأمور الدنيا ، فمن أثر بحظه في أمر من أمور الآخرة فهو من الزاهدين في الثواب - انتهى . وقال ابن حجر : الايثار بالقرب بلا عذر مكروه ، وأما قوله تعالى : ﴿ ويؤثرون على أنفسهم - ٥٩ : ٩ ﴾ فالمراد به الايثار في حفظ النفس ، كما بينه قوله : ﴿ ولو كان بهم خصاصة - ٥٩ : ٩ ﴾ - انتهى . (ولكن يقول) أى أحذركم للقاعدين (افسحوا) أى وسعوا في المجلس . وفي حديث ابن عمر : تفسحوا وتوسعوا ، يقال فسح له في المجلس أى وسع له وتفسحوا في المجلس وتفاشحوا أى توسعوا . فإن زاد يفسح الله لكم كما أشارت إليه آيته فلا بأس . وفيه إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم - ٥٨ : ١١ ﴾ لكن هذا إن كان المحل قابلاً للتوسع ، وإلا فلا يصيق على أحد ، بل يصلى ولو على باب المسجد (رواه مسلم) في كتاب الأدب والاستيذان . وأخرجه أيضاً أحمد والبيهقى (ج ٣ ص ٣٣٣) قال القارى : وجه مناسبتها للترجمة أنه متضمن للحث على التكبير لئلا يقع فيما يجب عنه التحذير من قيام أخيه المسلم .

١٣٩٩ ، ١٤٠٠ - قوله (ولبس من أحسن ثيابه) قال الطيبي : يريد الثياب البيض - انتهى . يعنى أفضلها

ومس من طيب إن كان عنده، ثم أتى الجمعة، فلم يتخط أعناق الناس، ثم صلى ما كتب الله له، ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته،

من حيث اللون البيض للخبر الصحيح: البسوا من ثيابكم البياض، فإنها خير ثيابكم، وكفوا فيها موتاكم. وفي رواية صحيحة: فإنها أطهر وأطيب. وفيه مشروعية اللبس من أحسن الثياب، واستحباب التجمل والزينة يوم الجمعة الذي هو عيد للمسلمين، ولا خلاف في ذلك (ومس من طيب إن كان) أى الطيب (عنده) أى إن تيسر له تحصيله بأن يكون في بيته أو عند امرأته. وفيه مشروعية التطيب يوم الجمعة، ولا خلاف في استحباب ذلك. وروى عن أبي هريرة بأسناد صحيح، كما قال الحافظ في الفتح: إنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة، وبه قال بعض أهل الظاهر (فلم يتخط أعناق الناس) أى لم يتجاوز رقاب الناس ولم يؤذم، وهو كناية عن التبكير أى عليه أن يكر فلا يتخطى رقاب الناس. وفيه كراهية تخطى الرقاب. قال الشافعي: أكره التخطي إلا لمن لا يجد السيل إلى المصلى إلا بذلك - انتهى. قال الحافظ: وهذا يدخل فيه الامام، ومن يريد وصل الصف المقطع إن أتى السابق من ذلك، ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذى قام منه لضرورة. وكان مالك يقول: لا يكره التخطي إلا إذا كان الامام على المنبر. قال الشوكاني: ولا دليل على ذلك. وبأى بقية الكلام على ذلك فى شرح حديث معاذ بن أنس الآتى (ثم صلى ما كتب الله له) فيه أنه ليس قبل الجمعة سنة مخصوصة مؤكدة كالسنة بعد الجمعة، فالمصلى إذا دخل المسجد يوم الجمعة فله أن يصلى ما شاء متفلاً. وأما ما رواه ابن ماجه عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يركع قبل الجمعة، أربعاً لا يفصل فى شئ منهن فى أسناده بقية ومبشر بن عبيد والحجاج بن أرطاط وعطية العوفى، وكلمهم متكلم فيه. كذا فى عون المعبود (ثم أنصت إذا خرج إمامه) أى ظهر بطلوعه على المنبر استدله به الحنفية على أن وقت الإنصات خروج الامام، وأجيب عنه بأنه محمول على الأولوية لحديث أبي هريرة المتقدم، وهو خامس أحاديث الفصل الأول، ولحديث ابن عباس الآتى فى الفصل الثالث، ولحديث أبي الدرداء مرفوعاً: إذا سمعت امامك يتكلم فأنصت حتى يفرغ. أخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير، ورجال أحمد موثقون. قاله الهيثمى (حتى يفرغ من صلاته) قال ابن حجر: كان حكمة ذكره طلب الإنصات بين الخطبة والصلاة وإن كانت كراهة الكلام عندنا وحرمة عند غيرنا تنتهى بفراغ الخطبة - انتهى. قلت: اختلفوا فى الكلام بعد فراغ الخطيب من الخطبة، وقيل الشروع فى الصلاة، فذهب أبو حنيفة إلى الكراهة، ومالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف وعبد الله إلى أنه لا بأس بذلك ورجح ابن العربي السكوت حيث قال: وأما التكلم يوم الجمعة بين النزول من المنبر، والصلاة فقد جاءت فيه الروايتان، والأصح عندى أن لا يتكلم بعد الخطبة. قال الشوكاني: وما يرجع ترك الكلام بين الخطبة والصلاة الأحاديث الواردة فى الإنصات حتى تنقضى الصلاة كما عند النسائي من حديث سليمان بأسناد جيد

كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها . رواه أبو داود .

١٤٠١ - (٩) وعن أوس بن أوس ، قال : قال رسول الله ﷺ : من غسل يوم الجمعة واغتسل ،

بلفظ : فينصت حتى يقضى صلاته ، وأحد بإسناد صحيح من حديث نبیة بلفظ : فاستمع وأنصت حتى يقضى الإمام جمعة وكلامه . ويجمع بين الأحاديث بأن الكلام الجائز بعد الخطبة ، هو كلام الإمام لحاجة ، أو كلام الرجل للرجل لحاجة - انتهى . (كانت) أى هذه الأفعال بمثلها (كفارة لما بينها) أى لما وقع له من الذنوب بين ساعة صلاته هذه (وبين جمعة) أى صلاة جمعة (رواه أبو داود) فى أواخر الطهارة ، وزاد قال (أى محمد بن سلة أحد رواة الحديث أو أبو سلة بن عبد الرحمن راوى الحديث عن أبي سعيد وأبي هريرة) ، ويقول أبو هريرة : وزيادة ثلاثة أيام ، ويقول (أى أبو هريرة) إن الحسنه بعشر أمثالها . قال المنذرى : وأخرجه مسلم مختصراً من حديث أبي صالح عن أبي هريرة ، وأدرج زيادة ثلاثة أيام فى الحديث - انتهى . وأخرجه أيضاً الحاكم (ص ٢٨٣) والبيهقى (ج ٣ ص ٢٤٣) قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .

١٤٠١ - قوله (من غسل يوم الجمعة واغتسل) روى قوله : « غسل » مشدداً ومخففاً ، فالتشديد معناه جامع امرأته أو أمته قبل خروجه إلى الصلاة ليكون أملك لنفسه وأحفظ فى طريقه لبصره ، من غسل امرأته إذا جامعها . ومن هذا قول العرب : فُلَّ عُسْلَةٌ إذا كان كثير الضراب ، وقد فسر بذلك وكيع وعبد الرحمن بن الأسود وهلال بن يساف . ويؤيده حديث : أيعجز أحدكم أن يجمع أهله فى كل يوم جمعة ؟ فإن له أجرين اثنين : أجر غسله ، وأجر امرأته . أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان عن أبي هريرة ، ذكره السيوطى . وقيل : أراد غسل غيره أى حمله على الاغتسال ، وأوجب الغسل عليه . وإذا وطئ امرأته فقد حملها على الاغتسال وأحوجها إليه . وقيل : معناه اغتسل بعد الجماع للجناية ، ثم اغتسل للجمعة ، فكرر لهذا المعنى . وقيل : معناه بالغ فى غسل الأعضاء اسباغاً وتليشاً . وقيل : معناه بالغ فى غسل الرأس ، فالتشديد للبالغة ، كما فى قطع وكسر ، لأن العرب لهم لم وشعور ، وفى غسلها كلفة ، فأفرد ذكر غسل الرأس لذلك . وقيل : هما بمعنى واحد ، والتكرار التأكيد . وأما المخفف ، وقد قال النووى : الأرجح عند المحققين التخفيف ، فقيل فى مناه كالمشدد أى وطئ صاحبته ، وأصابها من غسل امرأته بالتخفيف والتشديد إذا جامعها ، قاله الزحشرى ، وحكاها صاحب النهاية وغيره أيضاً . وقيل : معناه غسل الرأس واغتسل أى فضل سائر الجسد ، وأفرد الرأس بالذكر لما فيه من المؤنة لأجل الشعر ، أو لأنهم كانوا يعملون فيه الخطمى ونحوه ، وكانوا يغسلونه أولاً ثم يغتسلون . ويؤيده ما فى رواية لأحمد وأبي داود من هذا الحديث : من غسل رأسه يوم الجمعة واغتسل . ويؤيده أيضاً ما روى البخارى

وبكر وابتكر، ومشى ولم يركب، ودنا من الإمام واستمع ولم يلغ، كان له بكل خطوة عمل سنة : أجر صيامها وقيامها .

وأحمد وابن خزيمة بإسناد صحيح إلى طاووس قال : قلت لابن عباس : زعموا أن رسول الله ﷺ قال اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤسكم وإن لم تكونوا جنباً - الحديث . ويؤيده أيضاً ما روى ابن خزيمة عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا كان يوم الجمعة فاغتسل الرجل وغسل رأسه - الحديث . قال المنذرى : في هذا الحديث دليل لمن فسر قوله غسل بغسل الرأس . وقيل : المراد غسل أعضاء الوضوء ثم اغتسل للجمعة . وقيل : المراد غسل ثيابه واغتسل في جسده . وقيل : هما بمعنى، والتكرار للتوكيد . والمختار أن المشدد بمعنى جامع أمراته، أو بمعنى غسل أى أحوجها إلى الغسل ، وأوجه عليها بالاجماع ، والمخفف بمعنى غسل رأسه (وبكر) بالتشديد على المشهور، وجوز التخفيف أى راح في أول الوقت (وابتكر) قيل : معناهما واحد كرهه للتأكيد والمبالغة ، وليس المخالفة بين اللغتين لاختلاف المعنيين ، وبه جزم ابن العربي . وقيل : « بكره » بمعنى أتى الصلاة في أول وقتها، وكل من أسرع إلى شيء فقد بكر إليه . و « ابتكره » أى أدرك أول الخطبة وأول كل شيء باكورتته، وابتكر الرجل إذا أكل بأكورة الفاكهة . وقيل : « بكر » بمعنى تصدق قبل خروجه، قاله ابن الأنباري ، وتأول في ذلك ما روى في الحديث باكروا بالصدقة ، فإن البلاء لا يتخطاها . والراجح - كما صرح به العراقي - أن « بكر » بمعنى راح في أول الوقت ، و « ابتكر » بمعنى أدرك أول الخطبة (ومشى) أى إلى الجمعة على قدميه (ولم يركب) قيل هما بمعنى جمع بينهما تأكيداً ودفعاً لما يتوهم من حمل المشى على مجرد الذهاب ولو راكباً ، أو حمله على تحقق المشى ولو في بعض الطريق (ودنا من الإمام) أى قرب منه (واستمع) أى أصغى . وفيه أنه لا بد من الأمرين جميعاً ، فلو استمع وهو بعيد ، أو قرب ولم يستمع ، لم يحصل له هذا الأجر (ولم يلغ) أى لم يتكلم ، فإن الكلام حال الخطبة لغو ، قاله النووي . أو استمع الخطبة ولم يشتغل بغيرها، قاله الأزهرى (كان له بكل خطوة) بضم المعجمة وفتح ، وبعد ما بين القدمين . قال السدي : أى ذهاباً وإياباً أو ذهاباً فقط أو بكل خطوة من خطوات ذلك اليوم (عمل سنة) أى ثواب أعمالها (أجر صيامها وقيامها) بدل من « عمل سنة » وقد ورد في المشى إلى مطلق الصلاة رفع درجة في كل خطوة ، وكتابة حسنة ، ومحو سيئة . أما ثبوت أجر عمل سنة ، كما في هذا الحديث ، فهو من خصائص الجمعة . قال السدي : والظاهر أن المراد أنه يحصل له أجر من استوعب السنة بالصيام والقيام لو كان ، ولا يتوقف ذلك على أن يتحقق الاستيعاب من أحد . ثم الظاهر أن المراد في هذا وأمثاله ثبوت أصل أجر الأعمال لا مع المضاعفات المعلومة بالنصوص . ويحتمل أن يكون مع المضاعفات ، وفي الحديث مشروعية الغسل يوم الجمعة ،

رواه الترمذى، وأبو داود، والنسائى، ابن ماجه .

١٤٠٢ - (١٠) وعن عبد الله بن سلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما على أحدكم إن

وجد أن يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته .

ومشروعية التبكير والمشى على الأقدام، والدنو من الإمام والاستماع وترك اللغو، وأن الجمع بين هذه الأمور سبب لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل (رواه الترمذى) وحسنه . وقال النووى: إسناده جيد . ولم يذكر الترمذى «ومشى ولم يركب» (وأبو داود) وسكت عليه هو والمنذرى (والنسائى وابن ماجه) وأخرجه أيضا أحمد (ج ٤ ص ٨، ٩، ١٠ - ١٠٤) والطيالسى والدارى وابن سعد فى الطبقات (ج ٥ ص ٣٧٥)، وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما، والحاكم (ج ١ ص ٢٨٢) وصححه والبيهقى (ج ٣ ص ٢٢٧ - ٢٢٩)، ورواه الطبرانى فى الأوسط من حديث ابن عباس، قاله المنذرى فى الترغيب . وقال الشوكانى: وقد رواه الطبرانى بإسناد، قال العراقى: حسن، عن أوس المذكور، ورواه أحمد فى مسنده (ج ٢ ص ٢٠٩)، والحاكم (ج ١ ص ٢٨٢) والبيهقى (ج ٣ ص ٢٢٧) عنه عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ - انتهى . قلت: فى سنده عثمان بن خالد الشامى . قال الحاكم: مجهول، ووافقه الذهبي . وأعل أيضا البيهقى رواية عثمان هذه بزيادة عبد الله بن عمرو فى الإسناد، وبالاخلاف فى المتن وقد رد تعليل من أعله بذلك العلامة الشيخ أحمد شاكر فى شرحه للمسند (ج ١١ ص ١٧٦)، والحافظ فى لسان الميزان (ج ٤ ص ١٥٩) وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٧١)، والمنذرى فى الترغيب، وقالوا رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح .

١٤٠٢ - قوله (ما على أحدكم) ما نافية أى ليس على أحدكم حرج من حيث الدنيا يريد الترغيب فيه بأنه شئ ليس فيه حرج وتكليف على فاعله، وهو خير إذ لا يفوته الانسان . وقال الزرقانى: استفهام يتضمن التثنية والتوبيخ يقال لمن قصر فى شئ، أو غفل عنه ما عليه لو فعل كذا، أى ما يلحقه من ضرر أو عار أو نحو ذلك - انتهى . وقال القارى: قبل «ما» موصولة . وقال الطيبي: ما، بمعنى ليس، وإسمه محذوف، وه على أحدكم «خبره»، وقوله: (إن وجد) أى سعة يقدر بها على تحصيل زائد على ملبوس مهنته وهذه شرطية معترضة وقوله (أن يتخذ) متعلق بالاسم المحذوف، معمول له ويجوز أن يتعلق «على» بالمحذوف، والخبر «أن يتخذ»، كقوله تعالى: ﴿ليس على الاعمى حرج الى قوله: أن تأكلوا من يوتكم - ٢٤: ٦١﴾ والمعنى ليس على أحد حرج أى نقص يخل بزهده فى أن يتخذ (ثوبين) قميصاً ورداءً أو جبةً ورداءً أو إزاراً ورداءً (ليوم الجمعة) أى يلبسها فيه وفى أمثاله . من العيد وغيره . وفيه أن ذلك ليس من شيم المتقين لولا تعظيم الجمعة، ومراعاة شعائر الاسلام (سوى ثوبي مهنته) بفتح الميم أى بذلته وخدمته أى غير الثوبين الذين يلبسها فى أشغاله وكسر الميم جائز

رواه ابن ماجه.

قياسا ، كالجلسة والخدمة . فجوزوه بعضهم نظرا الى ذلك ، ومنعه الآخرون وعدوه خطأ نظرا الى السماع . قال الزحدرى فى الفائق : روى بكسر الميم وفتحها ، والكسر عند الأثبات خطأ . وقال الأصمى : بالفتح الخدمة ، ولا يقال بالكسر ، وكان القياس ، لوجىء بالكسر ، أن يكون كالجلسة والخدمة إلا أنه جاء على فعلة . وقال ابن عبد البر : المهنة يفتح الميم الخدمة . وأجاز غير الأصمى كسر الميم ، ذكره الزرقانى . وقال المجد فى القاموس : المهنة بالكسر والفتح والتحريك وككلمة الحذق بالخدمة والعمل ، مهنة كنعصره ومنعه مهنةً ومهنةً ويكسر - انتهى . ويقال : هو فى مهنة أهله أى فى خدمتهم ، وخرج فى ثياب مهنته أى فى ثياب خدمته التى يلبسها فى أشغاله . والحديث يدل على استحباب لبس الثياب الحسنة يوم الجمعة وتخصيصه بملبوس غير ملبوس سائر الأيام ، قال ابن عبد البر : وفيه الندب لمن وجد سعة أن يتخذ الثياب الحسان للجمع والأعياد ويتجمل بها ، وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ويعتم ويتطيب ويلبس أحسن ما يجد فى الجمعة والعيد . وفيه الأسوة الحسنة ، وكان يأمر بالطيب والسواك والدهن - انتهى . (رواه ابن ماجه) وكذا البيهقى (ج ٣ ص ٢٤٢) كلاهما من طريق عمرو بن الحرث عن يزيد بن أبى حبيب عن موسى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الله بن سلام أنه سمع رسول الله ﷺ يقول على المنبر فى يوم الجمعة : ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبى مهنته . قال فى الزوائد : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات - انتهى . قلت : هو منقطع ، لأن محمد بن يحيى بن حبان لم يدرك عبد الله بن سلام ، فإن ابن حبان مات سنة إحدى وعشرين ومائة ، وهو ابن أربع وسبعين سنة . وعلى هذا فكانت ولادته سنة سبع وأربعين . ومات عبد الله بن سلام قبل ولادته سنة ثلاث وأربعين . ثم أخرجه ابن ماجه من طريق آخر قال : حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا شيخ لنا عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن يحيى بن حبان عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال : خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك ، وفيه رجل مجهول . قال المزي : هذا الشيخ هو محمد بن عمر الواقدي - انتهى . والواقدي متروك . وأخرجه أبو داود من ثلاثة وجوه : الأول طريق يحيى ابن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن حبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على أحدكم الخ ، وهذا مرسل ، لأن ابن حبان تابعى . والثانى طريق عمرو بن الحرث عن يزيد بن أبى حبيب عن موسى بن سعيد عن ابن حبان عن ابن سلام أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الخ . وهذا يحتمل أن يكون المراد بابن سلام عبد الله بن سلام ، وبه جزم الحافظ فى التلخيص ، وفى التهذيب فى باب من نسب إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك . ويحتمل أن يكون المراد به يوسف بن عبد الله بن سلام ، كما يدل عليه الطريق الآتى ، فيكون الحديث من مسند يوسف بن عبد الله بن سلام لا من مسند عبد الله بن سلام ، والوجه الثالث طريق يحيى بن أبوب

١٤٠٣ - (١١) ورواه مالك عن يحيى بن سعيد .

١٤٠٤ - (١٢) وعن سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : احضروا الذكر

وادنوا من الامام ، فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنة وإن دخلها .

عن ابن أبي حبيب عن موسى بن سعد عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا صريح في أن الحديث من مسند يوسف بن عبد الله بن سلام . وذكر البخاري أن يوسف له حجة . فالحديث بهذا الطريق موصول ، لكن قال المزي في الأطراف : هو أى كونه من مسند عبد الله بن سلام أشبه بالصواب .

١٤٠٣ - (ورواه مالك) في الموطأ ، وكذا أبو داود والبيهقي وغيرهم (عن يحيى بن سعيد) أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على أحدكم الخ قال الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٤٨٣) : وصله ابن عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة . وفي إسناده نظر ، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عينة ، وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلًا . وصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام . ولحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه - انتهى . قال الزرقاني : ويقال لا نظر (أى في إسناده ابن عبد البر) ، لأن الأموي الراوى عن الأنصاري ثقة ، فأى مانع من كون الأنصاري له فيه شيخان : عمرة عن عائشة موصولًا ، ومحمد بن يحيى بن حبان مرسلًا - انتهى . ويحيى بن سعيد الأنصاري المذكور هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ثقة ثبت من صفار التابعين . وسيأتى البسط في ترجمته في أوائل الجناز .

١٤٠٤ - قوله (احضروا الذكر) أى الخطبة المشتملة على ذكر الله وتذكير الانام (وادنوا) أى اقربوا

قدر ما أمكن (من الامام) يعنى اذا لم يكن هناك مانع من القرب منه . وهذا إشارة الى التكبير الى الجمعة أى التعجيل في الرواح اليها (فان الرجل لا يزال يتباعد) أى يتأخر في الحضور الى الجمعة فيتباعد من الامام . وقيل : أى عن مواطن الخيرات بلا عذر (حتى يؤخر) على صيغة المجهول (في الجنة) أى في دخولها أو في درجاتها (وإن دخلها) قال الطيبي : أى لا يزال الرجل يتباعد عن استماع الخطبة ، وعن الصف الاول الذى هو مقام المقربين حتى يؤخر الى آخر صف المتسفلين ، وفيه توهين أمر المتأخرين وتسفيه رأيهم حيث وضعوا أنفسهم من أعالي الأمور الى سفاسفها . وفي قوله : « وإن دخلها » ، تعريض بأن الداخل قنع من الجنة ومن المقامات العالية والدرجات الرفيعة بمجرد الدخول - انتهى . وقال الشوكاني : وفيه أن التأخر عن الامام يوم الجمعة من أسباب

رواه أبو داود .

١٤٠٥ - (١٣) وعن معاذ بن أنس الجهني ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
من تخطى رقاب الناس

التأخر عن دخول الجنة جعلنا الله تعالى من المتقدمين في دخولها (رواه أبو داود) وأخرجه أيضا أحمد كلاهما عن علي بن عبد الله المديني نا معاذ بن هشام الدستوائي قال : وجدت في كتاب أبي بخط يده ولم أسمعه منه ، ثنا قتادة عن يحيى بن مالك عن سمرة بن جندب . قال الشوكاني : قال المنذرى : في إسناده إنقطاع - انتهى . وسببه أن معاذاً لم يسمع هذا الحديث من أبيه ، بل أخذه منه على سبيل الوجادة ، وهي من أنواع التحمل ، وقد تقدم بيان حكمها ، وأخرجه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٩) من هذا الطريق . وصرح بسباع معاذ عن أبيه ، وأخرجه البيهقي (ج ٣ ص ٢٣٨) من رواية أبي داود ، ثم ذكر رواية الحاكم واعترض عليها ، فقال لا أحسبه إلا واحداً في ذكر سباع معاذ عن أبيه هو أو شيخه - انتهى . والحديث ذكره المنذرى في الترغيب (ج ١ ص ٢٢١) ، قال وروى عن سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : احضروا الجمعة ، وادنوا من الإمام فإن الرجل ليكون من أهل الجنة فيتأخر عن الجمعة فيؤخر عن الجنة ، وأنه لمن أهلها . رواه الطبراني والأصبهاني وغيرهما ، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٧٧) إلى الطبراني في الصغير ، وقال وفيه الحكم بن عبد الملك ، وهو ضعيف . قلت : وأخرجه من طريقه البيهقي أيضا .

١٤٠٥ - قوله (وعن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه) كذا في جميع النسخ ، وهو سهو ، لأن أنسا والد معاذ ليس له صحبة ولا رواية ، وإن ذكره ابن مندة في الصحابة كما يظهر من تجريد الذهبي (ج ١ ص ٣٣) وذكره خليفة فيمن نزل الشام من الصحابة . وما وقع في بعض الروايات مما يدل على كونه صحابياً له رواية فهو خطأ . وارجع إلى الإصابة (ج ١ ص ٧٤ ، ٧٥) فالصواب حذف قوله : عن أبيه أو أن يقول عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه ، كما في الترمذى وابن ماجه وسهل بن معاذ بن أنس الجهني تابعي شامي نزل مصر . قال الحافظ : لا بأس به إلا في روايات زبان بن فائد عنه ، وهذا الحديث من رواية زبان عنه . وقال ابن معين . ضعيف . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال لا يعتبر بحديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه ، وذكره في الضعفاء ، وقال منكر الحديث جداً فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان ؟ فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها ساقطة ، وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل زبان إلا الشيء بعد الشيء ، وزبان ليس بشيء . وقال العجلي : مصري تابعي ثقة . كذا في التهذيب (ج ٤ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩) وأما والده معاذ بن أنس فقد تقدم ترجمته (من تخطى) أى تجاوز (رقاب الناس) قال القاضى : أى بالخطو عليها . وقال في القاموس : تخطى الناس واختطام ركبهم

يوم الجمعة، اتخذ جسرا الى جهنم.

وجاوزهم (يوم الجمعة) ظاهر التقييد بيوم الجمعة أن الكراهة مختصة به. ويحتمل أن يكون التقييد خرج مخرج الغالب لاختصاص الجمعة بكثرة الناس بخلاف سائر الصلوات فلا يختص ذلك بالجمعة، بل يكون حكم سائر الصلوات حكما. ويؤيد ذلك التعليل بالأذية، كما في بعض الروايات. وظاهر هذا التعليل أن ذلك يجري في مجالس العلم وغيرها. ويؤيده أيضا ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة مرفوعا: من تخطى حلق قوم بغير إذنتهم فهو عاص، لكن في إسناده جعفر بن الزبير، وقد كذبه شعبة وتركه الناس. قال العيني: تقييد التخطي بيوم الجمعة هو المذكور في الأحاديث، وكذلك قيده الترمذي في حكايته عن أهل العلم، وكذلك قيده الشافعية في كتب فقهم في أبواب الجمعة، وكذلك هو عبارة الشافعي في الأم، إذ قال وأكره تخطي رقاب الناس يوم الجمعة لما فيه من الأذى وسوء الأدب - انتهى. لكن هذا التعليل يشمل الجمعة وغيرها سائر الصلوات في المساجد وغيرها وسائر المجامع من حلق العلم وسماع الحديث ومجالس الوعظ، فيحمل التقييد بالجمعة على أنه خرج مخرج الغالب لاختصاص الجمعة بمكان الخطبة وكثرة الناس بخلاف غيره ويؤيد ذلك ما رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أنس فذكره (اتخذ) على بناء المفعول أى يجعل يوم القيامة (جسرا) بفتح الجيم وسكون المهملة أى معبرا يمر عليه من يساق (الى جهنم) مجازاة له بمثل عمله. ويجوز بناءه للفاعل أى اتخذ لنفسه بصنيعه ذلك طريقا يؤديه الى جهنم لما فيه من إيذاء الناس واحتقارهم. فكأنه جسر اتخذاه الى جهنم، أو المعنى اتخذ نفسه جسرا لأهل جهنم، الى جهنم بذلك العمل، والثالث أبعد الوجوه. وقال الطيبي: والشيخ التوربشتي ضعف المبنى للمفعول رواية ودراية - انتهى. والحديث يدل على كراهة التخطي يوم الجمعة واختاف في حكمه أنه للتحريم أولا، فقال الترمذي حاكيا عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك وشددوا فيه. قال العيني: المتقدمون يطلقون الكراهة. ويريدون التحريم وحكي الشيخ أبو حامد في تعليقه عن نص الشافعي التصريح بتحريمه، وصرح النووي في شرح المذهب أنه مكروه بكراهة تنزيه. وقال في زوائد الروضة إن المختار تحريمه للأحاديث الصحيحة، واقتصر أصحاب أحمد على الكراهة فقط - انتهى كلام العيني. ويكره عند المالكية لغير فرجة قبل جلوس الإمام على المنبر، ويحرم بعده ولولفرجة، ثم اختلفوا في أنه هل يستثنى أحد من كراهة التخطي أولا، فقال الحنفية: يجوز التخطي بشرطين: عدم الإيذاء وعدم خروج الإمام لأن الإيذاء حرام والتخطي عمل، والعمل بعد خروج الإمام حرام، فلا يرتكبه لفضيلة الدفن من الإمام، بل يستقر في موضعه من المسجد، ذكره الطحاوي على المراق. وقد تقدم مذهب المالكية. وقال الشافعية إنه مكروه إلا أن يكون قدماه فرجة لا يصلها إلا بالتخطي، فلا يكره حينئذ. وقال ابن المنذر: بكراهته مطلقا، ونقل ذلك عن سلمان الفارسي وأبي هريرة وكعب وابن المسيب وعطاء وأحمد بن حنبل. وفي فقه الحنابلة أنه يستثنى الإمام والمؤذن

رواه الترمذى . وقال : هذا حديث غريب .

١٤٠٦ - (١٤) وعن معاذ بن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبوّة

والتخطي إلى الفرجة . وقال العراقى : وقد استثنى من التحريم أو الكراهة الإمام أو من كان بين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي . وهكذا أطلق النووي في الروضة ، وقيد ذلك في شرح المذهب ، فقال إذا لم يجد طريقاً إلى المنبر والمحراب إلا بالتخطي لم يكره ، لأنه ضرورة . وروى نحو ذلك عن الشافعى ، وحديث عقبة بن الحارث عند البخارى والنسائى قال : صليت وراء رسول الله ﷺ بالمدينة المصر ، ثم قام مسرعاً فتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نساءه - الحديث ، يدل على جواز التخطي للحاجة في غير الجمعة . فمن خصص الكراهة بالجمعة فلا معارضة بينه وبين أحاديث الباب عنده . ومن عم الكراهة لوجود العلة المذكورة سابقاً في الجمعة وغيرها فهو محتاج إلى الاعتذار عنه . وقد خص الكراهة بعضهم بغير من يتبرك الناس بمروره ، ويسرم ذلك ، ولا يتأذون لزوال علة الكراهة التي هي التأذى ، كذا في النيل . قلت : والراجع عندى أنه يحرم التخطي مطلقاً لإطلاق الأحاديث المقتضية للكراهة إلا لمن يتبرك الناس بمروره ، ويسرم ذلك ، ولا يتأذون لحديث عقبة بن الحارث المذكور (رواه الترمذى) وابن ماجه أيضاً كلاهما من طريق رشدين بن سعد ، وهو صالح عابد سبى الحفظ عن زبان بن قانده ، وهو ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته ، ضعفه أحمد وابن معين وغيرهما . وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً يتفرد عن سهل بن معاذ بن نسخة كأنها موضوعة لا يحتاج به عن سهل بن معاذ . وقد تقدم أنه لا يعتبر بحديثه إذا كان من رواية زبان عنه . ورواه أحمد في مسنده (ج ٣ ص ٤٣٧) وابن عبد الحكم في فتوح مصر (٢٩٨) كلاهما من طريق ابن لهيعة عن زبان . وفي الباب عن جماعة من الصحابة ذكر أحاديثهم الشوكانى في النيل (ج ٣ ص ١٢٨) والهيثمى في جمع الزوائد (ج ٢ ص ١٧٨ - ١٧٩) مع الكلام عليها وفي أكثرها ضعف . وأقوى ما ورد في ذلك حديث عبد الله بن بسر قال : جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ، والنبي ﷺ يخطب فقال له رسول الله ﷺ : اجلس فقد آذيت . أخرجه أحمد وأبوداود والنسائى والبيهقى (ج ٣ ص ٢٣١) وسكت عنه أبوداود والمنذرى ، وصححه ابن خزيمة وغيرهم .

١٤٠٦ - قوله (نهى عن الحبوّة) مثلثة الحاء ، اسم من الاحتباء . قال التامضى عياض في المشارق

(ج ١ ص ١٧٦ - ١٧٧) : الاحتباء هو أن ينصب الرجل ساقيه ويدير عليها ثوبه ، أو يعقد يديه على ركبتيه معتمداً على ذلك - انتهى . وقال التوربشتى في شرح المصاييح : الحبوّة بضم الحاء وكسرهما الاسم من الاحتباء ، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب وقد يمتدح بيديه . ووجدت الراوية بكسر الحاء والحبوّة بالفتح المرة من الاحتباء ، ولا معنى لها ههنا ووجه النهى - والله أعلم - هو أنها مجلبة للنوم فيلهى عن الخطبة ، ثم أنها هيئة

يوم الجمعة والامام يخطب.

لا يكون معها تمكن ، فربما تقضى إلى انتقاض الطهارة فيمنعه الاشتغال بالطهارة عن استماع الخطبة وحضور الذكر إن لم تفته الصلاة ، مع ما يتوقع منه من الافتتان في الصلاة لغلبة الحياء عن يخلو عن علم يسوسه وورع يحجزه . انتهى . (يوم الجمعة ، والامام يخطب) قال القارى : هو قيد احترازى ، والاول واقعى اتفاق أوتاً كيدى - انتهى . وقال الشوكانى : وقد ورد النهى عن الاحتباء مطلقاً غير مقيد بحال الخطبة ولا بيوم الجمعة ، لانه مظنة لانكشاف عورة من كان عليه ثوب واحد . وقد اختلف أهل العلم في كراهة الاحتباء يوم الجمعة ، فقال بالكراهة قوم من أهل العلم ، كما قال الترمذى ، منهم عبادة بن نسى التابى . قال العراقى : وورد عن مكحول وعطاء والحسن أنهم كانوا يكرهون أن يحتبوا ، والامام يخطب يوم الجمعة . رواه ابن أبى شيبة في المصنف ، قال ولكنه قد اختلف عن الثلاثة فنقل عنهم القول بالكراهة ، ونقل عنهم عدمها . واستدل من قال بالكراهة بحديث معاذ بن أنس ، وبحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابن ماجه ، وفي سنده بقية بن الوليد ، وهو مدلس ، وقد رواه بالنعنة عن شيخه عبد الله بن واقد . قال العراقى : لعله من شيوخه المجهولين . وقال الحافظ في التقریب : عبد الله بن واقد شيخ لبقية مجهول يحتمل أن يكون المروى يعنى عبد الله بن واقد بن العارث الحنفى المروى ، وهو ثقة . ووصوف بمخالف من الخير ، وبحديث جابر عند ابن عدى فى الكامل ، وفى إسناده عبد الله بن ميمون القداح ، وهو ذاهب الحديث كما قال البخارى . وقال الشوكانى : وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً . وذهب أكثر أهل العلم - كما قال العراقى - إلى عدم الكراهة ، فروى أبوداود والطحاوى والبيهقى (ج ٣ ص ٢٣٥) عن يعلى بن شداد قال شهدت مع معاوية فتح بيت المقدس لجمع بنا فاذا جل من فى المسجد أصحاب النبي ﷺ ، فرأيتهم محتبين ، والامام يخطب . وروى الطحاوى وابن أبى شيبة عن ابن عمر أنه كان يحتبى يوم الجمعة ، والامام يخطب . وذكر أبوداود عن أنس بن مالك وشرح القاضى وصعصعة بن صوحان التابى المخضرم وابن المسيب والنخعى ومكة - ولإسماعيل بن محمد ابن سعد ونعيم بن سلامة أنهم كانوا يحتبون ، والامام يخطب ، قال أبوداود ولم يلفى أن أحداً كرها إلا عبادة ابن نسى . وقال ابن عبد البر : ولم يرو عن أحد من الصحابة خلافة ، ولا روى عن أحد من التابعين كراهة الاحتباء إلا وقد روى عنه جوازه - انتهى . قلت : وإلى عدم الكراهة ذهب الأئمة الأربعة وغيرهم ، واعتذر هؤلاء عن أحاديث الباب بوجوه : منها أنها كلها ضعيفة . وفيه أن حديث معاذ قد حسبه الترمذى وسكت عليه أبوداود ، وصححه الحاكم ، وله شاهدان ضعيفان من حديث عبد الله بن عمرو وحديث جابر ، كما تقدم . ومنها أنها منسوخة لعمل جل الصحابة بخلافها ، واليه يشير صنيع أبى داود حيث روى حديث يعلى المتقدم بعد حديث معاذ بن أنس ، وذكر عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا يحتبون يوم الجمعة ، والامام يخطب إلى آخر ما قال . وذكر

رواه الترمذى، وأبو داود.

١٤٠٧ - (١٥) وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا نفس أحدكم

يوم الجمعة، فليتحول

الطحاوى فى مشكل الآثار: أن النهى محمول على إحداث الحبة واستينافها فى حالة الخطبة، لأنه عمل فى الخطبة واشتغال بغير الخطبة وإقبال على ما سواها. وأما الحبة التى كان الصحابة يفعلونها فكانت قبل الخطبة أى ما كانوا يستأنفونها، وإمامهم يخطب، بل كانوا يستعملونها قبل الخطبة. وقيل النهى مختص بمن يجلب الاحتباء النوم له. وقال شيخنا فى شرح الترمذى بعد ذكر الجواب الأول: أحاديث الباب، وإن كانت ضعيفة، لكن يقوى بعضها بعضاً ولا شك فى أن الحبة جالبة للنوم، فالأولى أن يحترز عنها يوم الجمعة فى حال الخطبة. هذا ما عندى والله أعلم بالصواب (رواه الترمذى وأبو داود) وأخرجه أيضاً أحمد والحاكم (ج ١ ص ٢٨٩) والبيهقى (ج ٣ ص ٢٣٥) وابن عبد الحكم فى فتوح مصر (ص ٢٩٧) كلهم من طريق أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس عن معاذ. والحديث قد حسنه الترمذى وسكت عليه أبو داود وصححه الحاكم، وواقفه الذهبى. وقال المنذرى بعد نقل تحسين الترمذى: وسهل بن معاذ ضعفه يحيى بن معين وتكلم فيه غيره، وأبو مرحوم ضعفه ابن معين. وقال أبو حاتم الرازى: لا يحتج به - انتهى. قلت: قد تقدم أن سهل بن معاذ لا بأس به إلا فى روايات زيان عنه، وهذا ليس من رواية زيان عنه، وأبو مرحوم قد ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال النسائى: أرجو أنه لا بأس به. وقال ابن يونس: زاهد يعرف بالاجابة والفضل، فالظاهر أن الحديث لا ينحط عن درجة الحسن، لاسيما وقد تأيد بالشاهدين المذكورين.

١٤٠٧ - قوله (إذا نفس) بفتح العين من باب نصر ومنع، والنعاس الوسن وأول النوم، وهى ريح لطيفة

تأتى من قبل الدماغ تغطى على العين ولا تصل إلى القلب فإذا وصله كان نوماً (أحدكم) فى مجلسه (يوم الجمعة) أى وهو فى المسجد، كما فى رواية أبي داود وأحمد (ج ٢ ص ٣٢). قال الشوكانى: لم يرد يوم الجمعة جميع اليوم، بل المراد به إذا كان فى المسجد ينتظر صلاة الجمعة، كما فى رواية أحمد فى مسنده (ج ٢ ص ٣٢) بلفظ: إذا نفس أحدكم فى المسجد يوم الجمعة، وسواء فيه حال الخطبة أو قبلها، لكن حال الخطبة أكثر - انتهى. وقد استثنى الحنفية حال الخطبة، فقالوا التحول فى حالة الخطبة ممنوع، لأن العمل فى الخطبة منهى عنه. فلا يدخل وقت الخطبة فى عموم الحديث. قلت: ظاهر الحديث الاطلاق، ولذلك بوب عليه أبو داود باب الرجل ينعس والامام يخطب (فليتحول) أى فليتنقل، لأنه إذا تحول حصل له من الحركة ما يبنى الفتور المقتضى للنوم. قيل: فإن لم يجد

من مجلسه ذلك . رواه الترمذى .

﴿ الفصل الثالث ﴾

١٤٠٨ - (١٦) عن نافع ، قال : سمعت ابن عمر يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقيم الرجل الرجل من مقعده ويجلس فيه .

في الصفوف مكاناً يتحول إليه فليقيم ثم يجلس . وقيل : يتحول إلى مكان صاحبه ويتحول صاحبه إلى مكانه (من مجلسه ذلك) أى إلى غيره ، كما في رواية أحمد وأبي داود . قال الشوكاني : والحكمة في الأمر بالتحول أن الحركة تذهب النعاس . ويحتمل أن الحكمة فيه انتقاله من المكان الذى أصابته فيه الغفلة بنومه وإن كان النائم لا حرج عليه فقد أمر النبي ﷺ في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادى بالانتقال منه وأيضاً من جلس ينتظر الصلاة فهو في صلاة ، والنعاس في الصلاة من الشيطان ، فربما كان الأمر بالتحول لإذهاب ما هو منسوب إلى الشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر أو سماع الخطبة أو ما فيه منفعة (رواه الترمذى) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ٢٢ ، ٣٢ ، ١٣٥) وأبو داود وابن حبان في صحيحه ، والبيهقى (ج ٣ ص ٢٣٧) وقد صححه الترمذى وسكت عليه أبو داود . ونقل المنذرى تصحيح الترمذى وأقره . وفي إسناده محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، لكن قد صرح بالتحديث في رواية أحمد (ج ٢ ص ١٣٥) وفي الباب عن سمرة عند البزار والطبرانى في الكبير والبيهقى (ج ٣ ص ٢٣٨) مرفوعاً بلفظ : إذا نفس أحدكم يوم الجمعة فليتحول إلى مكان صاحبه ، ويتحول صاحبه إلى مكانه . قيل لاسماعيل (راوى الحديث عن الحسن عن سمرة) والامام يخطب ، قال نعم - انتهى . قال الهيثمى : وفيه اسماعيل بن مسلم المكي ، وهو ضعيف . وقال البزار : اسماعيل لا يتابع على حديثه - انتهى . وفي سماع الحسن عن سمرة خلاف قد تقدم .

١٤٠٨ - قوله (نهى رسول الله ﷺ أن يقيم الرجل الرجل) أى نهى عن إقامة الرجل الرجل ، فان

مصدرية (من مقعده) بفتح الميم أى من موضع قعود الرجل الثانى (ويجلس فيه) أى في مقعده بالنصب عطفاً على يقيم أى وأن يجلس . والمعنى أن كل واحد منهما منهى عنه . ولو صحت الرواية بالرفع لكان الكل المجموعى منهما عنه . وظاهر النهى التحريم فلا يصرف عنه إلا بدليل ، فلا يجوز أن يقيم أحداً من مكانه ويجلس فيه ، لأن من سبق إلى مباح فهو أحق به . قال ابن حجر : قوله « يجلس » بالنصب طواف على يقيم ، فكل منهى عنه على حدته وروى بالرفع فالجملية حالية ، وانتهى عن الجمع حتى لو أقامه ولم يقعد هو في مكانه لم يرتكب النهى . والوجه هو الرواية الأولى وما أفادته ، لأن العلة الإيذاء ، وهو حاصل بكل على الانفراد لخرم ، لأن من سبق إلى المباح فهو

قيل لنافع: في الجمعة؟ قال: في الجمعة وغيرها. متفق عليه.

١٤٠٩ - (١٧) وعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يحضر الجمعة ثلاثة نفر: فرجل حضرها بلفو، فذلك حظه

أحق به بنص الحديث الصحيح - انتهى. قلت: عطف الايذاء انها هو الاقامة منه، وذكر الجلوس للسبب العادي، ولو قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس غيره. وأما ما روى أحمد ومسلم من امتناع ابن عمر عن الجلوس في مجلس من قام له برضاه فهو محمول على أنه كان تورعاً منه، لأنه ربما استحباً منه إنسان فقام له بدون طيبة من نفسه لكن الظاهر أن من فعل ذلك فقد أسقط حق نفسه وتجويز عدم طيبة نفسه، بذلك خلاف الظاهر. ولو بعث من يقعد له في مكان ليقوم عنه إذا جاء هو جاز أيضاً من غير كراهة. ولو فرش له نحو سجادة فغيره تمنعها، والصلاة مكانها لأنه لا حرمة لها، ولأن السبق بالأجسام لا بما يفرش. وقيل: لا يجوز، لأنه سبق إليه فصار كحجر الموات (قيل لنافع) هو مولى ابن عمر راوى الحديث عن ابن عمر والقاتل لنافع هو ابن جريج (في الجمعة) أى هذا النهى في الجمعة خاصة أو مطلقاً (قال) أى نافع (في الجمعة وغيرها) يعنى النهى عام في حق سائر الأيام في مواضع الصلوات، وقد ورد التقييد بيوم الجمعة في حديث جابر آخر أحاديث الفصل الأول، وتقدم الكلام عليه هناك، وقد بوب البخارى على حديث ابن عمر المطلق «باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه» قال الحافظ: وكان البخارى اغتنى عنه (أى عن حديث جابر المقيد بيوم الجمعة) بعموم حديث ابن عمر المذكور في الباب. وبالعوم المذكور احتج نافع حين سأله ابن جريج عن الجمعة - انتهى. وبالنظر إلى عومه أورده المصنف في الجمعة، واستدل به على التكبير، كما تقدم بيان وجه المناسبة في شرح حديث جابر (متفق عليه) أخرجه البخارى في الجمعة والاستيذان، ومسلم في الاستيذان، وأخرجه أيضاً أحمد في مواضع من مسنده، والبيهقي (ج ٣ ص ٢٣٢).

١٤٠٩ - قوله (ثلاثة نفر) يعنى ثلاثة أصناف من الرجال (فرجل) الفاء تفصيلية، لأن التقسيم حاصر، فإن حاضرى الجمعة ثلاثة: فمن رجل لاغ مؤذ يتخطى رقاب الناس، فحظه من الحضور اللغو والأذى، ومن ثان طالب حظه غير مؤذ، فليس عليه ولا له إلا أن يتفضل الله بكرمه، فيسعف مطلوبه، ومن ثالث طالب رضا الله عنه. متحر احترام الخلق فهو هو، ذكره الطيبي (حضرها بلفو) بياء الجر في أوله أى حضوراً متلبساً بكلام عبث أو فعل باطل حال الخطبة. وفي بعض النسخ: بلفو على المضارع، وكذا نقله الجزرى في جامع الأصول (ج ١٠ ص ٢٦٥) وهكذا وقع في رواية أحمد، وفي بعض النسخ من السنن الكبرى للبيهقي. وعلى هذا فيكون حالاً من الفاعل أى عبث ويتكلم بما لا يعنيه (فذلك) أى اللغو. وفي أبي داود: وهو (حظه) أى

منها. ورجل حضرها بدعاء، فهو رجل دعا الله، إن شاء أعطاه وإن شاء منعه. ورجل حضرها بانصات وسكوت ولم يتخط رقبة مسلم، ولم يؤذ أحداً، فهي كفارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام، وذلك بأن الله يقول ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾ رواه أبو داود.

١٤١٠ - (١٨) وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب، فهو كمثل الحمار

حظ ذلك الرجل (منها) أى من الجمعة أى ليس له نصيب من صلاة الجمعة وخطبتها وإن سقطت الفريضة عنه. وقال ابن حجر: أى لا حظ له كامل، لأن اللغو يمنع كمال ثواب الجمعة. ويجوز أن يراد باللغو ما يشمل التخطي والايذاء بدليل نفيه عن الثالث أى فذلك الذى حظّه (ورجل حضرها بدعاء) أى مشتغلاً به حال الخطبة حتى حنّ ذلك من أصل سماعه أو كماله أخذاً من قوله: «فى الثالث» بانصات وسكوت. وفى أبى داود: يدعو بلفظ المضارع (إن شاء أعطاه) أى مدعاه لسمعة حله وكرمه (وإن شاء منعه) عقاباً على ما أساء به من اشتغاله بالدعاء عن سماع الخطبة، فانه مكروه عندنا حرام عند غيرنا، قاله ابن حجر (ورجل حضرها بانصات) أى مقترناً باستماع للخطبة (وسكوت) عن اللغو. وقيل هما بمعنى، وجمع بينهما للتأكيد وحله إذا سمع الخطبة (ولم يؤذ أحداً) أى بنوع آخر من الأذى كالإقامة من مكانه أو القعود على سجدة بغير رضاه (فهى) أى جمعته الشاملة للخطبة والصلاة والأوصاف المذكورة (كفارة) أى له، قاله الطيبي. يعنى لذنبه من حين انصرافه (إلى الجمعة التي) أى إلى مثل تلك الساعة من الجمعة التي (تليها) أى تقرّبها. وهى التي قبلها على ما ورد منصوحاً (وزيادة ثلاثة أيام) بالجر عطف على الجمعة (وذلك) أى ما ذكر من كفارة ما بين الجمعة من السبعة وزيادة ثلاثة أيام (رواه أبو داود) وسكت عليه. وقال العراقي: إسناده جيد. وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٢ ص ١٨١، ٢١٤) وابن خزيمة فى صحيحه، والبيهقي (ج ٣ ص ٢١٩) وابن أبى حاتم وابن مردويه.

١٤١٠ - قوله (من تكلم) ظاهره المنع من جميع أنواع الكلام من غير فرق بين ما لا فائدة فيه وغيره لإطلاق الكلام فيه. ويؤيده أنه إذا جعل قوله: أنصت مع كونه أمراً بمعروف لغوياً، كما تقدم، ومحبطاً لفضيلة صلاة فغيره من الكلام أولى بأن يسمى لغوياً. وقد ذهب إلى تحريم كل كلام الجمهور، ولكن قيد ذلك ضمهم بالسامع للخطبة، والأكثّر لم يقيدوا قالوا وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجمله بالإشارة (والامام يخطب) أى والمتكلم يعلم كراهة الكلام أو حرمة، وهذا لأنّ جل قوله (فهو كمثل الحمار) أى صفته كصفته أو مثله

بحمل أسفارا، والذي يقول له: أنصت، ليس له جمعة. رواه أحمد.

١٤١١ - (١٩) وعن عبيد بن السباق، مرسلا، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: في

جمعة من الجمع: يا معشر المسلمين!

الغريب الشأن كمثل الحمار (يحمل) صفة أو حال (أسفارا) جمع سفر بالكسر أى كتباً كباراً من كتب العلم، كناية عن العلم بلا عمل، وعن عدم نفع عليه مع تحمل التعب والمشقة في تحصيله. وقيل: إنما شبه من لم يمسك عن الكلام في حال الخطبة بالحمار الحامل للأسفار، لأنه فاته الانتفاع بأبلغ نافع، وقد تكلف المشقة وأنعب نفسه في حضور الجمعة، والمثبه به كذلك فاته الانتفاع فأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه، والحاصل أنه شبه بالحمار بجماع عدم الانتفاع. وقال الطيبي: شبه المتكلم العارف بأن التكلم حرام، لأن الخطبتين قائمة مقام الركعتين بالحمار الذي حمل أسفارا من الحكمة، وهو يمشى ولا يدري ما عليه (والذي يقول) أى بالعبارة لا بالإشارة (له) أى لهذا المثبه بالحمار (أنصت) أى استمع (ليس له جمعة) فيه دليل على أنه لا صلاة له، فإن المراد بالجمعة الصلاة إلا أنها تجزئه إجماعاً فلا بد من تأويل هذا بأنه نفي للفضيلة التي يحوزها من أنصت، وهو كما في حديث عبد الله بن عمرو: من لقا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً. قال ابن وهب أحد رواة: معناه أجزأته الصلاة وحرمة فضيلة الجمعة. قال النووي: لا تبطل الجمعة بالكلام بلا خلاف وإن قلنا بجرمته. وخبر «فلا جمعة له»، أى كاملة يضى أن المراد بنفيها نفي كمال ثوابها لا نفي أصله. وقد احتج بالحديث على حرمة الكلام حال الخطبة، فإن تشبيهه بالمثبه به المستكر، وملاحظة وجه الشبه يدل على قبح ذلك، وكذلك نسبته إلى فوات الفضيلة الحاصلة بالجمعة ماذاك إلا لما يلحق المتكلم من الوزر الذي يقاوم الفضيلة فيصير محبطاً لها (رواه أحمد) (ج ١ ص ٢٣٠) وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف، والبيهقي في مسنده، والطبراني في الكبير وفي إسناده مجالد بن سعيد، وقد ضعفه الناس، ووثقه النسائي في رواية، كذا في مجمع الزوائد (ج ٢ ص ١٨٤) قلت: وقال محمد بن المنثري يحتمل حديثه لصدقه. وقال المعلى: جائز الحديث. وقال البخاري: صدوق. وقال يعقوب بن سفيان: تكلم الناس فيه، وهو صدوق، ولذلك قال الحافظ في بلوغ المرام: لا بأس بإسناده، وله شاهد قوى في جامع حماد. وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده حسن.

١٤١١ - قوله (وعن عبيد) بضم العين بلا إضافة (بن السباق) بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة الثقفى المدنى، يكنى أبا سعيد من ثقات الطبقة الوسطى من السابيين روى له الستة، وذكره مسلم في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة (مرسلا) أى بمخذف الصحابي ورواه ابن ماجه موصولاً، كما سيأتى (من الجمع) بضم الجيم وفتح الميم، جمع جمعة، وقد تجمع على جمعات (يا معشر المسلمين) وفي بعض نسخ الموطأ: يا معشر المسلمين

إن هذا يوم جعله الله عيداً، فاغتسلوا، ومن كان عنده طيب فلا يضربه أن يمس منه، وعليكم بالسواك. رواه مالك.

١٤١٢ - (٢٠) ورواه ابن ماجه عنه، وهو عن ابن عباس متصلاً.

وهكذا وقع في رواية البيهقي. قال النووي: المعشر الطائفة التي يشملهم وصف فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والنساء معشر، والأتيةاء معشر، وما أشبهها (إن هذا يوم جعله الله عيداً) أي للسليين خاصة، ففي رواية ابن ماجه: إن هذا يوم عيد جعله الله للسليين (فاغتسلوا) فإن التنظيف والتجمل في الأعياد مطلوب ومنسوب. وظاهر لفظ الموطأ أن الاغتسال لا يختص بمن يشهد الجمعة. ولفظ ابن ماجه: فمن جاء إلى الجمعة فليغتسل، يشير إلى أنه يختص بمن يحضرها. واختلف في أن الغسل لصلاة الجمعة أو ليومها، فذهب محمد وداود، وهي رواية عن أبي يوسف، أنه لليوم فيشمل الصبيان والنساء والرجال والعبيد، ولا يختص بمن يشهد الصلاة. وذهب الجمهور إلى أنه للصلاة لا لليوم، فيختص بمن يحضر صلاة الجمعة. والظاهر أن مهنا اغتسلان: أحدهما لليوم، والثاني للصلاة. وقد ورد في كليهما الأحاديث، والأول مندوب، والثاني مؤكد بل واجب، فمن اغتسل قبل الجمعة حصل له فضل الغسلين، ومن اغتسل بعد الجمعة حصل له فضل غسل اليوم، ولم يحصل فضل غسل الصلاة الذي اختلف العلماء في أنه سنة مؤكدة أو واجب (ومن كان عنده طيب) ولو من طيب امرأته. وقيل: أي من طيب الرجال، وهو ما ليس له لون وله رائحة (فلا يضربه أن يمس منه) قال الطيبي: فإن قيل: هذا إنما يقال فيما فيه مظنة ضرر وجرح، ومس الطيب، ولا سيما يوم الجمعة، سنة مؤكدة فما معناه؟ قلت: لعل رجالاً من المسلمين توهموا أن مس الطيب من عادة النساء، ففني الحرج عنهم، كما هو الوجه في قوله: ﴿فلا جناح عليه أن يضوف بهما - ٢: ١٥٨﴾ مع أن السعي واجب أو ركن - انتهى. قال الزرقاني: عبره على شأن معنى التدب والترغيب، فهو بمنزلة التصريح بأنه غير واجب، وأوجه أبو هريرة، فإن لم يحمل على إيجاب سنة وندب فالجمهور على خلافه - انتهى. ولفظ ابن ماجه: وإن كان طيب فليمس منه (وعليكم بالسواك) أي ألزموه لتأكد استحبابه يوم الجمعة خصوصاً عند الوضوء والغسل تكيلاً للطهارة والنظافة (رواه مالك) عن ابن شهاب الزهري عن عبيد بن السباق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ.

١٤١٢ - (ورواه ابن ماجه) بسنده (عنه) أي عن ابن السباق (وهو) أي عبيد (عن ابن عباس

متصلاً) رواه ابن ماجه هذه تخالف لما روى البخاري في صحيحه من طريق شعيب عن الزهري، قال طاووس: قلت لابن عباس: ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤسكم وإن لم تكونوا جنباً، وأصيبوا من الطيب. قال ابن عباس: أما الغسل فنعيم. وأما الطيب فلا أدري. وفي رواية: قال لا أعلمه.

١٤١٣ - (٢١) وعن البراء، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حقا على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليس أحدهم من طيب أهله، فإن لم يجد فالأهل له طيب. رواه أحمد، والترمذي وقال: هذا حديث حسن.

(٤٥) باب الخطبة والصلاة

وأجيب بأن في سنده عند ابن ماجه صالح بن أبي الأخضر الذي روى عن الزهري عن عبيد، وصالح ضعيف، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد مرسل. قال الحافظ: فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمل أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك - انتهى. ورواه البيهقي (ج ٣ ص ٢٤٣) من طريق الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق مرسل، ثم قال هذا هو الصحيح مرسل، وقد روى موصولا ولا يصح وصله - انتهى. وروى نحوه الطبراني في الأوسط والصغير من حديث أبي هريرة مرفوعا، لكن ليس فيه ذكر الطيب. قال الهيثمي (ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣) رجاله ثقات.

١٤١٣ - قوله (حقاً) بالنصب قال الطيبي: «حقاً» مصدر مؤكد أى حق ذلك حقاً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه اختصاراً (أن يغتسلوا) فاعل حق المقدر (يوم الجمعة) ظرف للاغتسال (وليس) بكسر اللام، ويسكن. قال الطيبي: عطف على ما سبق بحسب المعنى، اذ فيه سمة الأمر أى يغتسلوا أو ليس (من طيب أهله) أى بشرط طيب أهله لقوله صلى الله عليه وسلم: لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس أو من طيب له عند أهله (فإن لم يجد) أى طيباً (فالأهل له طيب) قال العراقي: المشهور في الرواية بكسر الطاء وسكون المثناة من تحت أى أنه يقوم مقام الطيب، قال الطيبي: أى عليه أن يجمع بين الماء والطيب، فإن تعذر الطيب فالماء كاف، لأن المقصود التنظيف وإزالة الرائحة الكريهة. وفيه أطيّب لخاطر المساكين - انتهى (رواه أحمد) (ج ٤ ص ٢٨٢، ٢٨٣) (والترمذي، وقال هذا حديث حسن) قال شيخنا في شرح الترمذي في كونه حسناً كلام فإن مداره على يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي، وقد ضعفه جماعة. قال الذهبي في الميزان: قال يحيى: ليس بالقوى، وقال أيضاً لا يحتج به. وقال ابن المبارك: أرم به. وقال شعبة: كان يزيد بن أبي زياد رافعاً. وقال أحمد: حديثه ليس بذلك، وخرج له مسلم مقروناً بآخر. وقال الحافظ في التقریب: إنه كبير فقير، وصار يتلقن - انتهى.

(باب الخطبة والصلاة) أى خطبة الجمعة وصلاتها وما يتعلق بصفاتها وكالاتهما وبيان أوقاتها. والخطبة بالضم مصدر خطب يخطب خطابة وخطبة أى وعظ. ويطلق على الكلام الذى يخطب به، وهو الكلام

﴿ الفصل الأول ﴾

١٤١٤ - (١) عن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس .

المنثور المسجع ونحوه ، كذا في القساموس . وفي عرف الشرع عبارة عن كلام يشتمل على الذكر والشهد والصلاة والوعظ . واختلف هل هي شرط في صحة صلاة الجمعة ، وركن من أركانها أم لا ؟ فذهب الجمهور إلى أنها شرط وركن . وقال أقوام : إنها ليست بفرض ، وجمهور أصحاب مالك على أنها فرض إلا ابن الماجشون ، ذكره ابن رشد . قلت : ذهب داود الظاهري وابن حزم والحسن البصري والجويني إلى أن خطبة الجمعة ليست فرضاً ، بل هي مندوبة ، وهو الظاهر ، لأنه لم ينتهض دليل على إلجائها لا من كتاب ولا من سنة . وأما قوله تعالى : ﴿ فاسمعوا إلى ذكر الله - ٦٢ : ٩ ﴾ فليس فيه حجة على ذلك ، لأن المراد بالذكر المأمور بالسعي إليه هو الصلاة . غاية الأمر أنه متردد بينهما وبين الخطبة ، وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة ، والنزاع في وجوب الخطبة فلا ينتهض هذا الدليل للوجوب . قال ابن حزم : قد أقدم بعضهم فقال إن قول الله تعالى : ﴿ فاسمعوا إلى ذكر الله ﴾ إنما مراده إلى الخطبة ، وجعل هذا حجة في إلجائها فرضاً . قال ابن حزم : من لهذا المقدم ؟ إن الله تعالى أراد بالذكر المذكور فيها الخطبة ، بل أول الآية وآخرها يكذبان ظنه الفاسد ، لأن الله تعالى إنما قال : ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا إلى ذكر الله ﴾ ، ثم قال عز وجل : ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ، وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً ﴾ فصح أن الله تعالى إنما افترض السعي إلى الصلاة إذا نودي لها ، وأمر إذا قضيت بالانتشار ، وذكره كثيراً ، فصح يقيناً أن الذكر المأمور بالسعي له هو الصلاة ، وذكر الله تعالى فيها بالتكبير والتسبيح والتتجيد والقراءة والشهد لا غير ذلك ، فإن قالوا لم يصلها عليه السلام قط إلا بخطبة . قلنا ولا صلاحاً عليه السلام قط إلا بخطبتين قائماً يجلس بينهما ، فاجعلوا كل ذلك فرضاً لا تصح الجمعة إلا به ، ولا صلى عليه السلام قط إلا رفع يديه في التكبيرة الأولى ، فأبطلوا الصلاة بترك ذلك - انتهى .

١٤١٤ - قوله (حين تميل الشمس) أي تزول عن كبد السماء وعن استوائها ، يعني بعد تحقق الزوال . قال

الحافظ : في التعبير بـ « كان » إشعار بمواظبته ﷺ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس - انتهى . وفيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من أن أول وقت الجمعة إذا زالت الشمس كوقت الظهر ، وأنها لا تصلى إلا بعد الزوال . ويدل له أيضاً ما رواه مسلم عن سلة بن الأكوع قال : كنا نجمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ، ثم نرجع نتبع الفتي . قال النووي : قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم : لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس ، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق ، فجوزاها قبل الزوال .

رواه البخارى .

١٤١٥ - (٢) وعن سهل بن سعد ، قال : ما كنا نقبل ولا تنفدى إلا بعد الجمعة .

وروى في هذا أشياء عن الصحابة لا يصح منها شيء إلا ما عليه الجمهور - انتهى . واستدل لأحد ومن وافقه بحديث سهل بن سعد الآتي ، وسنذكر وجه الاستدلال مع الجواب عنه ، ثم إنه اختلف أصحاب أحمد ، فقال بعضهم : وقتها وقت صلاة العيد ، فتجوز في أول النهار . وقال الخرق : وإن صلوا الجمعة قبل الزوال في الساعة السادسة أجزأهم . وظاهره أنه لا يجوز صلاتها فيما قبل الساعة السادسة ، وهو الذي صححه ورجحه ابن قدامة في المغني (ج ٢ ص ٣٥٧) والأولى والأفضل عندهم أن لا تصلى إلا بعد الزوال ليخرج من الخلاف ، ويفعلها في الوقت الذي كان النبي ﷺ يفعلها فيه في أكثر أوقاته (رواه البخارى) وأخرجه أيضاً أحمد والترمذى وأبو داود والبيهقى (ج ٣ ص ١٩٠) .

١٤١٥ - قوله (ما كنا نقبل) بفتح النون ، من قال يقبل قيلولة فهو قائل . قال في النهاية : المقيل والقيلولة الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم (ولا تنفدى) بالعين المعجمة والdal المهملة من الغداء ، وهو الطعام الذى يوكل أول النهار . زاد في رواية أحمد ومسلم والترمذى : في عهد النبي ﷺ (إلا بعد الجمعة) أى بعد فراغ صلاتها . وفي رواية للبخارى : كنا نصلى مع النبي ﷺ الجمعة ، ثم تكون القائلة . واستدل به لأحمد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال ، لأن الغداء والقيلولة عليهما قبل الزوال ، وحكى عن ابن قتيبة أنه قال لا يسمى غداء ولا قائلة بعد الزوال . وأجيب عنه بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال ، بل فيه أنهم كانوا يتشاغلون عن الغداء والقائلة بالتهيؤ للجمعة ثم بالصلاة ، ثم ينصرفون فيقبلون ويتغدون ، فيكون قائلتهم وغداهم بعد الجمعة عوضاً عما فاتهم في وقته من أجل بكورهم . والحاصل أن قائلتهم وغداهم بعد الجمعة لما كانا قائمين مقام القيلولة والغداء ، أطلق عليهما ذلك مجازاً ، وهذا كما أطلق رسول الله ﷺ على السحور اسم الغداء فقال لعرباض ابن سارية : هلم إلى الغداء المبارك . أخرجه أبو داود والنسائي ، فكما أنه لا يصح الاستدلال بقوله ﷺ هذا على جواز السحور وقت الغداء أى بعد طلوع الفجر إلى الزوال ، كذلك لا يصح الاستدلال بلفظ القيلولة والتنفدى على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال . وبالجملة حمل الجمهور حديث سهل على التكبير ، وأنهم كانوا يشتغلون أول السار بألة الجمعة ، فيؤخرون الغداء والقيلولة عن وقتها . والحاصل أن ما كان غداء في غير يوم الجمعة يكون بعد صلاة الجمعة ، فلا يبقى فيه غداء ، وكذا القيلولة . وقال الأمير الباني : ليس في حديث سهل دليل على الصلاة قبل الزوال ، لأنهم في المدينة ومكة لا يقبلون ولا يتغدون إلا بعد صلاة الظهر ، كما قال تعالى : ﴿وحين تضعون ثيابكم﴾

.....

من الظهيرة - ٢٤ : ٥٨) نعم كان ﷺ يسارع بصلاة الجمعة في أول وقت الزوال بخلاف الظهر ، فقد كان يؤخره بعده حتى يجتمع الناس - انتهى . واستدل لاحمد أيضا بحديث سلمة : كنا فصلى مع رسول الله ﷺ الجمعة ، ثم تنصرف وليس للحيطان ظل نستظل به . وفي رواية : وما نجد فينا نستظل به . وجه الاستدلال أنه قد ثبت أنه ﷺ كان ينصب خطبتين ، ويجلس بينهما ، ويقرأ القرآن في الخطبة مثل سورة ((ق)) و ((تبارك)) ، ويذكر الناس ، ويقرأ في صلاتها بسورة ((الجمعة)) و ((المنافقين)) ولو كانت خطبته وصلاته بعد الزوال لما انصرف منها إلا وقد صار للحيطان ظل يستظل به . وأجيب عنه بأن خطبته ﷺ وصلاته كانتا قصداً فلا يزيد شغله في الخطبة والصلاة على الساعة الواحدة العرفية ، ومع مضي الساعة الواحدة لا يمكن أن يكون لجدران المدينة في يستظل به لقصر جدرانها ، إذ ذاك قال الشوكاني : المراد نفي الظل الذي يستظل به لا نفي أصل الظل ، كما هو الأكثر الأغلب من توجه النفي الى القيود الزائدة . ويدل على ذلك قوله : « ثم نرجع تتبع الفى » ، وإنما كان كذلك لأن الجدران كانت في ذلك العصر قصيرة لا يستظل بظلها إلا بعد توسط الوقت فلا دلالة في ذلك على أنهم كانوا يصلون قبل الزوال - انتهى . واستدل له أيضا بحديث أنس قال كنا نبكر بالجمعة ، ونقبل بعد الجمعة ، أخرجه البخارى . قال الحافظ : ظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة باكر النهار ، لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض وقد تقرر فيما تقدم أن التكبير يطلق على فعل الشئ في أول وقته أو تقديمه على غيره ، وهو المراد هنا . والمعنى أنهم كانوا يبدؤن بالصلاة قبل القيلولة بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر ، فانهم كانوا يقولون ثم يصلون لمشروعية الابراد واستدل له أيضاً بحديث جابر أن النبي ﷺ كان يصلى الجمعة ثم نذهب إلى جملتنا فتريحها حين تزول الشمس ، أخرجه أحمد ومسلم والنسائي . قيل : المتبادر منه أن صلاتهم كانت قبل الزوال ، لأنه قد صرح بأن إراحتهم لنواضحهم بعد الجمعة كانت عند الزوال . وقعب بأن قوله : « حين تزول الشمس » يحتمل أن يكون متعلقاً بقوله : « يصلى » فلا يتم الاستدلال به . واستدل له أيضاً بما روى عبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، والدارقطنى وأبو نعيم في كتاب الصلاة ، وابن أبي شيبة من رواية عبد الله ابن سيدان قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، وشهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول اتصف النهار ، ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول زال النهار فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره . وأجيب عنه بأن عبد الله بن سيدان بسين مهملة مكسورة بعدها تحية ساكنة . قيل : سندان بالنون بعد السين المطرودى السلى غير معروف العدالة . قال ابن عدى : شبه المجبول ، وقال

متفق عليه .

١٤١٦ - (٣) وعن أنس ، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة ، يعني الجمعة .

البخارى : لا يتابع على حديثه . وقال اللالكائي : مجهول لا خير فيه . وقال النووي في الخلاصة : اتفقوا على ضعف ابن سندان - انتهى . بل قد عارضه ما هو أقوى منه ، فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس . قال الحافظ : استاده قوى . وقد ظهر بما ذكرنا أنه ليس في صلاة الجمعة قبل الزوال حديث صحيح صريح . فالقول الراجح هو ما قال به الجمهور . قال شيخنا في شرح الترمذى : والظاهر الممول عليه هو ما ذهب إليه الجمهور من أنه لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس . وأما ما ذهب إليه بعضهم من أنها تجوز قبل الزوال فليس فيه حديث صحيح صريح - انتهى . (متفق عليه) وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ٢٤١) .

١٤١٦ - قوله (إذا اشتد البرد) فيه نوع من المشاكلة . والمراد عدم اشتداد الحر (بكر) أى تعجل وأسرع (بالصلاة) أى صلاها في أول وقتها (أبرد بالصلاة) أى صلاها بعد أن وقع ظل الجدار في الطريق كيلا يتأذى الناس بالشمس . كذا قال بعض الشراح من الحنفية (يعنى الجمعة) يعنى أنه ليس الحديث في صلاة الجمعة ، وإنما هو في صلاة الظهر إلا أن أنسا لما استدل به على صلاة الجمعة قياساً على الظهر حمله بعض الرواة عليها فقال يعنى الجمعة ، فليس دليل الإيراد بصلاة الجمعة في شدة الحر إلا القياس لا الحديث . قال الشوكاني : يحتمل أن يكون قوله : « يعنى الجمعة » من كلام التابعي أو من دونه أخذه قائله مما فهمه من التسوية بين الظهر والجمعة عند أنس حيث استدل لما مثل عن الجمعة بقوله : « كان يصلى الظهر » ويؤيده ما عند الاسماعيلي عن أنس من طريق أخرى ، وليس فيه قوله : « يعنى الجمعة » - انتهى . والحاصل أن الروايات تدل على أن الإيراد بالجمعة عند أنس إنما هو بالقياس على الظهر لا النص لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة في الظهر ، وعلى التبكير في الجمعة مطلقاً من غير تفصيل . قال الكرماني . قال الفقهاء : نذب الإيراد إلا في الجمعة لشدة الخطر في فواتها ، ولأن الناس يبكرون إليها ، فلا يأذون بالحر . وقال ابن قدامة في المغنى (ج ٢ ص ٢٩٦) : ولا فرق في استحباب إقامة الجمعة عقيب الزوال بين شدة الحر وغيره ، فإن الجمعة يجتمع لها الناس ، فلواتظروا الإيراد شق عليهم ، ولذلك كان النبي ﷺ يفعلها إذا زالت الشمس في الشتاء والصيف على ميقات واحد ، وقال في (ج ١ ص ٣٩٠) : فأما الجمعة فيسنّ تعجيلها في كل وقت بعد الزوال من غير إيراد ، لأن سلة بن الأكوع قال : كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ

رواه البخارى .

١٤١٧ - (٤) وعن السائب بن يزيد، قال : كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الامام على المنبر ، على عهد رسول الله ﷺ ، وأبى بكر ، وعمر ، فلما كان عثمان . وكثر الناس ، زاد النداء الثالث

إذا زالت الشمس ، متفق عليه ، ولم يبلغنا أنه أخرها ، بل كان يجعلها ، حتى قال سهل بن سعد : ما كنا نقبل ولا تنفدى الا بعد الجمعة ، أخرجه البخارى ، ولأن السنة التذكير بالسعى اليها ويجتمع الناس لها ، فلو أخرها لتأذى الناس بتأخير الجمعة - انتهى . قلت : وقد نحا البخارى الى مشروعية الايراد بالجمعة ، واليه ميل الحنفية . والراجع عندنا التعجيل من غير فرق بين الحر والبرد لعدم النص فى الايراد بالجمعة . والله تعالى أعلم (رواه البخارى) وللحديث قصة وحاصلها أن الحكم بن أبى عقيل الثقفى كان نائباً على البصرة عن ابن عمه الحجاج بن يوسف ، وكان الحكم على طريقة ابن عمه فى تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج ، فأذكر ذلك على الحكم بعضهم ، وسأل الحكم عن أنس كيف كان النبي ﷺ يصلى الظهر ؟ فأجاب أنس بما ذكر من الحديث . والحديث أخرجه البخارى فى الأدب المفرد أيضاً وأخرجه أبو يعلى فى مسنده مع القصة ، والبيهقى (ج ٣ ص ١٩١ ، ٢٩٢) معها وبدونها .

١٤١٧ - قوله (كان النداء) الذى ذكره الله فى القرآن (أوله) بالرفع يدل من اسم . كان وخبرها . إذا جلس الامام . . وفى روايه لابن خزيمة : كان ابتداء النداء الذى ذكره الله فى القرآن يوم الجمعة (إذا جلس الامام على المنبر) أى قبل الخطبة ، وثانيه وهو الاقامة ، إذا فرغ من الخطبة ونزل (على عهد رسول الله ﷺ) أى فى زمانه (وأبى بكر وعمر) يعنى فى خلافتهم . وفى رواية لابن خزيمة : كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر أذانين يوم الجمعة . قال ابن خزيمة : قوله : « أذانين » يريد الأذان والاقامة يعنى تغليبا أو لاشتراكهما فى الاعلام (فلما كان عثمان) أى زمن خلافته . قال الطيبى : « كان » تامة أى حصل عهده . وقيل : يصح كونها ناقصة ، والخبر محذوف أى خليفة (وكثر الناس) أى المؤمنون بالمدينة عن أن يسموا الأذان عند باب المسجد (زاد) أى عثمان بعد مضى مدة من خلافته (النداء الثالث) أول الوقت عند الزوال قبل خروجه وصعوده على المنبر ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت ، وانما سماه ثالثا بالنسبة إلى إحداثه ، لأنه زيد على النداءين الذين كانا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمان الشيخين ، وهما الأذان بعد صعود الامام على المنبر قبل قراءة الخطبة ، وهو المراد بالنداء الأول والاقامة بعد فراغه من الخطبة عند نزوله ، وهو المراد بالنداء الثانى . وفى بعض الروايات الحديث : فأمر عثمان بالأذان الأول ، وهو الموافق للواقع فعلا ، لأنه

على الزوراء.

يبدأ به قبل خروج الامام . وفي بعض رواياته أيضا تسميته الثاني باعتبار أنه زيد على الأذان الذي كان قبل، وعدم اعتبار الإقامة في العدد ، لأنها ليست أذاناً وإن كانت من النداء للصلاة ، والحاصل أنه باعتبار كونه مزيداً يسمى ثالثاً ، وباعتبار كونه جمل مقدماً على الأذان والإقامة يسمى أولاً ، وبالنظر إلى الأذان الحقيقي دون الإقامة يسمى ثانياً ، قال الطيبي : إنما زاد عثمان ذلك لكثرة الناس فرأى هو أن يؤذن المؤذن قبل الوقت (يعنى المعتاد ، وهو صعوده على المنبر بعد الزوال) لينتهي الصوت الى نواحي المدينة . ويجتمع الناس قبل خروج الامام لتلايفوت عنهم أوائل الخطبة (على الزوراء) بفتح الزاى وسكون الواو بعدها راء معدودة موضع بالسوق بالمدينة ، قاله البخارى في جامعه الصحيح . وفي رواية ابن خزيمة وابن ماجه زاد النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء ، وزاد في رواية للبخارى وغيره ثبت الأمر على ذلك . قال الحافظ : والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد إذ ذاك لكونه خليفة مطاع الأمر ، لكن ذكر الفاكهاني : أن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج ، وبالبصرة زياد ، وبلغنى أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تأذين عندهم سوى مرة . وروى ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر قال : الأذان الأول يوم الجمعة بدعة فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار . ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك . وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات ، فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب - انتهى كلام الحافظ . وقد ذكر الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الترمذى (ج ٢ ص ٣٩٣) هنا كلاماً حسناً أحببنا إيراده لعل الله ينفع به الطالبين ، قال « فائدة » في رواية عند أبي داود في هذا الحديث كان يؤذن بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس على المنبر يوم الجمعة على باب المسجد ، فظن العوام بل كثير من أهل العلم أن هذا الأذان يكون أمام الخطيب مواجهة ، فجعلوا مقام المؤذن في مواجهة الخطيب (قريباً من المنبر) على كرسى أو غيره ، وصار هذا الأذان تقليداً صرفاً لا فائدة له في دعوة الناس إلى الصلاة وإعلامهم حضورها ، كما هو الأصل في الأذان ، والشأن فيه ، وحرصوا على ذلك ، حتى لينكروا على من يفعل غيره ، وإتباع السنة أن يكون على المنارة عند باب المسجد ليكون إعلاماً لمن لم يحضر ، وحرصوا على إبقاء الأذان قبل خروج الامام ، وقد زالت الحاجة اليه لأن المدينة لم يكن بها (مسجد جامع) إلا المسجد النبوى وكان الناس كلهم يجمعون فيه ، وكثروا عن أن يسمعوا الأذان عند باب المسجد ، فزاد عثمان الأذان الأول ليعلم من بالسوق ومن حوله حضور الصلاة ، أما الآن وقد كثرت المساجد ، وبنيت فيها المنارات ، وصار الناس يعرفون وقت الصلاة بأذان المؤذن على المنارة فانا نرى أن يكتفى بهذا الأذان ، وأن يكون عند خروج الامام اتباعاً للسنة أو يؤمر المؤذنون

رواه البخارى.

١٤١٨ - (٥) وعن جابر بن سمرة، قال: كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خطبتان، يجلس بينهما

عند خروج الامام أن يؤذنوا على أبواب المساجد - انتهى . قلت : اذا وقعت اليوم الحاجة الى النداء العثماني في بلد كما وقعت بالمدينة في عهد عثمان رضى الله عنه فلا بأس بأن يؤذن على موضع مرتفع كالمنار أو سطح البيت خارج المسجد قبل خروج الامام كما كان في زمن عثمان رضى الله عنه . وأما بغير الحاجة وعند عدم الضرورة فالأكتفاء بالأذان عند خروج الامام هو المتعين عندى . وأما كون هذا الأذان أمام الخطيب مواجهة قريبا من المنبر فليس في شيء من السنة ، فان السنة أن يؤذن عند باب المسجد ليحصل فائدة الأذان لا داخل المسجد عند المنبر ، والله تعالى أعلم (رواه البخارى) بالفاظ وأسانيد . وأخرجه أيضا أحمد والترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والبيهقى (ج ٣ ص ١٩٢ ، ٢٠٥) .

١٤١٨ - قوله (كانت للنبي ﷺ خطبتان) فيه أن المشروع خطبتان ، وقد ذهب الى وجوبهما الشافعى وأحمد . قال ابن قدامة : يشترط للجمعة خطبتان ، وهذا مذهب الشافعى وقال مالك والأوزاعى وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأى : يحزبه خطبة واحدة ، وقد روى عن أحمد ما يدل عليه ، فانه قال لا تكون الخطبة إلا كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم أو خطبة تامة - انتهى . وقال الشوكانى : قد ذهب الى وجوبهما العترة الشافعى . وحكى العراقى فى شرح الترمذى عن مالك وأبى حنيفة والأوزاعى وإسحاق بن راهويه وأبى ثور وابن المنذر وأحمد بن حنبل فى رواية أن الواجب خطبة واحدة ، قال واليه ذهب جمهور العلماء ، ولم يستدل من قال بالوجوب إلا بمجرد الفعل مع قوله : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » - الحديث . وقد عرفت ألا ذلك ينتهض لاثبات الوجوب يعنى لأن مجرد الفعل لا يفيد الوجوب . وأما قوله : « صلوا كما رأيتمونى » فهو مع كونه غير صالح للاستدلال به على الوجوب ليس فيه إلا الأمر بإيقاع الصلاة على الصفة التى كان يوقعها عليها والخطبة ليست بصلاة (يجلس بينهما) أى بين الخطبتين . وفيه إشارة الى أن خطبته كانت حالة القيام وقد ورد ذلك مصرحا عن جابر نفسه ، وعن ابن عمر وكعب بن عجرة ، كما سيأتى ، قال الشوكانى فى شرح حديث ابن عمر وجابر : فيه أن القيام حال الخطبة المشروع . قال ابن المنذر : وهو الذى عليه عمل أهل العلم من علماء الأمصار . واختلف فى وجوبه ، فذهب مالك والشافعى الى الوجوب غير أن مالكا قال : إنه واجب لو تركه أساء ، وصحت الجمعة . وقال الشافعى : إنه شرط فى صحة الخطبة ، وإنه متى خطب قاعدا لغير عذر لم تصح . قال ابن قدامة ويحتمله كلام أحمد . وذهب أبو حنيفة الى أن القيام سنة وليس بواجب ، قال ابن قدامة : قال القاضى : يحزبه الخطبة قاعدا ، وقد نص عليه أحمد ، وهو مذهب أبى حنيفة واستدل الأولون بحديث جابر وابن عمر وبغيرهما من الأحاديث الصحيحة : قال الشوكانى

يقرأ القرآن، ويذكر الناس،

لا شك أن الثابت عنه صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين هو القيام حال الخطبة، ولكن الفعل بمجرد لا يفيد الوجوب. وفي الحديث مشروعية الجلوس بين الخطبتين. واختلف في وجوبه، فذهب الشافعي إلى أنه فرض، وشرط لصحة الخطبة. وذهب الجمهور مالك وأحمد وأبو حنيفة إلى أنه غير واجب. استدل من أوجب ذلك بفعله صلى الله عليه وسلم، وقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وقد تقدم الجواب عن مثل هذا الاستدلال قال ابن المنذر: لم أجد للشافعي دليلاً، والفعل، وإن اقتضى الوجوب عند الشافعي، لا يدل على بطلان الجملة بتركه وأى فرق بين الجلوس قبلهما وبينهما مع أن كلا منهما ثابت عنه عليه الصلاة والسلام. قال جمع من الشافعية وهو كما قال، والعجب لإيجاب هذا دون الاستقبال، قاله القاري. (يقرأ القرآن) تفسير الخطبة. وقال القاضي: هو صفة ثانية للخطبتين. والراجع محذوف، والتقدير يقرأ فيها. وقوله (ويذكر الناس) عطف عليه داخل في حكمه - انتهى. والتذكير هو الوعظ والنصيحة، وذكر ما يوجب الخوف والرجاء من الترهيب والترغيب. واستدل به على مشروعية القراءة والوعظ في الخطبة، ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في الوجوب، فذهب الشافعي إلى أنه يشترط في الخطبة الوعظ والقراءة، قال النووي: قال الشافعي: لا تصح الخطبتان إلا بحمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها والوعظ، وهذه الثلاثة واجبات في الخطبتين، وتجب قراءة آية من القرآن في إحداها على الأصح، ويجب الدعاء للؤمنين في الثانية على الأصح. وقال مالك وأبو حنيفة والجمهور: يكفي من الخطبة ما يقع عليه الاسم. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك في رواية عنه: يكفي تحميدة أو تسبيحة أو تهليل، وهذا ضعيف، لأنه لا يسمى خطبة. ولا يحصل به مقصودها مع مخالفتها ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم - انتهى. قلت الراجع عندي أنه لا يجب في خطبة الجمعة شيء سوى حمد الله والموعظة، لأن ذلك يسمى خطبة ويحصل به المقصود فأجزأ، وما عداه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة القرآن والدعاء للإنسان ليس على اشتراطه ووجوبه في الخطبة دليل، ولا يجب أن يخطب على صفة خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بالاتفاق، لأنه قد روى أنه كان يقرأ آيات، ولا يجب قراءة آيات، ولكن يستحب أن يقرأ آيات كذلك، ولما روت أم هشام قالت: ما أخذت ق والقرآن المجيد إلا من في رسول الله صلى الله عليه وسلم، يخطب بها في كل جمعة. وفي حديث الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ سورة. وقوله: «يذكر الناس» دليل صريح على أن الخطبة وعظ وتذكير للناس، وأنه كان يعلم أصحابه في خطبة الجمعة قواعد الإسلام وشرائعه ويأمرهم وينهاهم في خطبته إذا عرض له أمر أو نهى، وكان يأمرهم بمقتضى الحال، فلا بد للخطيب من أن يعظ الناس، ويذكرهم ويبين لهم ما يحتاجون إليه. فان كان السامعون من غير العرب وعظم بلغتهم، فان التذكير

فكانت صلاته قصداً، وخطبته قصداً. رواه مسلم

١٤١٩ - (٦) وعن عمار، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته، مئة من فقهه،

والوعظ في بلاد العجم لا يفيد، ولا يحصل أثره إلا إذا كان بلغتهم. وحديث جابر هذا هو أول دليل على هذا (فكانت صلاته قصداً) أي متوسطة بين الإفراط والتفريط من التقصير والتطويل بفتح القاف وسكون الصاد، وآخره دال، وهو الوسط بين الطرفين، وهو المعتدل الذي لا يميل إلى أحد طرفي التفريط والإفراط (وخطبته قصداً) قال الطيبي: أصل القصد الاستقامة في الطريق، استعير للتوسط في الأمور والتباعد عن الإفراط، ثم للتوسط بين الطرفين كالوسط أي كانت صلاته صلى الله عليه وسلم متوسطة، لم تكن في غاية الطول، ولا في غاية القصر وكذلك الخطبة. وذلك لا يقتضي مساواة الخطبة للصلاة إذ توسط كل يتم في بابه، فلا يخالف حديث عمار الآتي (رواه مسلم) هما حديثان عند مسلم رواهما عن جابر بن سمرة، ثم الأول على قوله «يذكر الناس» وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي (ج ٣ ص ٢١٠) ولفظ الثاني: قال جابر كنت أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً. ونسب المجد هذا في المنتقى للجماعة إلا البخاري وأبا داود. قلت: وأخرجه البيهقي (ج ٣ ص ٢٠٧) أيضاً.

١٤١٩ - قوله (إن طول صلاة الرجل) أي إطالتها (وقصر خطبته) بكسر القاف وفتح الصاد أي تقصيرها (مئة) بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة (من فقهه) أي علامة يتحقق بها فقهه مفعلة بنيت من، إن المسكورة المشددة وحقيقتها مظنة ومكان لقول القائل: إنه فقيه، لأن الصلاة مقصودة بالذات، والخطبة توطئة لها، فتصرف العناية إلى الأهم، كذا قيل، أو لأن حال الخطبة توجهه إلى الخلق وحال الصلاة مقصده الخالق. فمن قضاة قلبه إطالة معراج ربه، أو لأن الصلاة هي الأصل، والخطبة هي الفرع، ومن القضايا الفقهية أن يورث الأصل على الفرع بزيادة. وقال الطيبي: قوله «من فقهه» صفة «مئة» أي مئة ناشئة من فقهه في النهاية أي ذلك مما يعرف به فقه الرجل، فكل شيء دل على شيء فهو مثله. وحقيقتها أنها مفعلة من معنى أن التي للتحقيق غير مشتقة من لفظها، لأن الحروف لا يشتق منها، وإنما ضمن حروفها دلالة على أن معناها فيها. قال النووي: قال الأزهرى والأكثر: الميم فيها زائدة، وهي مفعلة، قال الأزهرى: غلط أبو عبيد في جملة الميم أصلية. وقال القاضي عياض: قال شيخنا ابن سراج: هي أصلية - انتهى. قال الشوكاني: وإنما كان إحصاء الخطبة علامة من فقه الرجل، لأن الفقيه هو المطلع على جوامع الإنفاظ، فيتمكن بذلك من التعبير باللفظ المختصر عن

فأطيلوا الصلاة، وأقصروا الخطبة، وإن من البيان سحراً. رواه مسلم.

١٤٢٠ - (٧) وعن جابر، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خُطِبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ،

وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ،

المعاني الكثيرة (فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة) قال النووي: الهمزة في «أقصروا» همزة وصل، وليس هذا الحديث مخالفاً للأحاديث المشهورة في الأمر بتخفيف الصلاة، ولقوله في الرواية المتقدمة: «كانت صلاته قصداً وخطبته قصداً»، لأن المراد بحديث عمار أن الصلاة تكون طويلة بالنسبة إلى الخطبة لا تطويلاً يشق على المأمومين، وهي حينئذ قصد أي معتدلة، والخطبة قصد بالنسبة إلى وضعها. وقال العراقي: أوحى احتيج إلى التطويل لإدراك بعض من تخلف، قال وعلى تقدير تعذر الجمع بين الحديثين يكون الأخذ في حقنا بقوله، لأنه أدل بفعله لاحتمال التخصيص. وقال القاري: لا تنافي بينهما، فإن الأول أي حديث جابر دل على الاقتصاد فيها، والثاني أي حديث عمار على اختيار العزلة في الثانية منها، ثم لا تنافي هذا ما ورد في مسلم من حديث أبي زيد، قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر، وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلى، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان، وبما هو كائن - انتهى. لوروده نادراً اقتضاه الوقت، ولكونه بياناً للجواز، وكأنه كان واعظاً، والكلام في

الخطب المتعارفة - انتهى. (وإن من البيان سحراً) أي من البيان ما يصرف قلوب المستمعين إلى قبول ما يستمعون فشيء الكلام العامل في القلوب الجاذب للمقول بالسحر لأجل ما اشتمل عليه من الجزالة وتناسق الدلالة وإفادة المعاني الكثيرة. والظاهر أنه من عطف الجمل، ذكره استطراداً. وقال الطيبي: الجملة حال من «أقصروا»، أي أقصروا الخطبة وأنتم تأتون بها معاني جمّة في ألفاظ يسيرة، وهي من أعلى طبقات البيان، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم أو تبت جوامع الكلم. قال النووي: قال القاضي: فيه تأويلان أحدهما أنه ذم، لأنه إمالة للقلوب، وصرفها بمقاطع الكلام إليه، حتى يكتسب من الإثيم به، كما يكتسب بالسحر، وأدخله مالك في الموطأ في «باب ما يكره من الكلام»، وهو مذهبه في تأويل الحديث. والثاني أنه مدح، لأن الله تعالى امتن على عباده بتعليمهم البيان. وشبه بالسحر ليل القلوب إليه. وأصل السحر الصرف، فالبيان يصرف القلب ويميله إلى ما يدعو إليه. قال النووي: وهذا التأويل الثاني هو الصحيح (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ٢٦٣) والبيهقي (ج ٣ ص ٢٠٨).

١٤٢٠ - قوله (وعن جابر) أي ابن عبد الله (إذا خطب) أي للجمعة كما في رواية لمسلم (احمرت عيناه

وعلا صوته) بالرفع أي ارتفع صوته (واشتد غضبه) يفعل ذلك لإزالة الغفلة من قلوب الناس ليتمكن فيها

حتى كأنه منذر جيش، ويقول: صبحكم ومساكم. ويقول: بعثت أنا والساعة كهاتين، ويقرن بين أصبعيه: السبابة والوسطى. رواه مسلم.

١٤٢١ - (٨) وعن يعلى بن أمية، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر
(ونادوا يا مالك)

كلامه صلى الله عليه وسلم فضل تمكن أو لانه يتوجه فكره إلى الموعدة، فيظهر عليه آثار الهيبة الالهية. واستدل به على أنه يستحب للخطيب أن يفخم أمر الخطبة، ويرفع صوته وكلامه، ليكون مطابقاً للفصل الذي يتكلم فيه من ترغيب أو ترهيب. ولعل اشتداد غضبه صلى الله عليه وسلم كان عند إنذاره أمراً عظيماً (كأنه منذر جيش) هو الذي يحثي مخبراً للقوم بما قد دهمهم من عدو أو غيره أى كن ينذر قوماً من قرب جيش عظيم قصدوا الإغارة عليهم (يقول) ضميره عائد لمنذر، والجملة صفة (صبحكم) بتشديد الباء، وفاعله ضمير يعود إلى العدو المنذر منه، ومفعوله يعود إلى المنذرين أى نزل بهم العدو صباحاً. والمراد سينزل، وصيغة الماضي للتحقق مثل حال الرسول ﷺ في خطبته وإنذاره بمجيئ القيامة، وقرب وقوعها، وتهالك الناس فيما يرددهم بحال من ينذر قومه عند غفلتهم بجيش قريب منهم يقصد الإحاطة بهم بغتة من كل جانب. فكأن المنذر يرفع صوته، وتحمم عيانه، ويشدد غضبه على تغافلهم، كذلك حال رسول الله ﷺ. وإلى قرب المجئ أشار بأصبعيه. ونظيره ما روى أنه لما نزل وأُنذر عشيرتك الأقربين، صعد الصفا، فجعل ينادى يا بنى فهر يا بنى عدى - الحديث (مساكم) بتشديد السين مثل «صبحكم» ويحتمل أن ضمير يقول للنبي ﷺ، والجملة حال. وضمير «صبحكم» للعذاب والمراد به قرب منكم إن لم تطيعوني (ويقول) أى النبي صلى الله عليه وسلم عطف على احمرت (بعثت أنا والساعة) روى يرفعها ونصبها، والمشهور نصبها على المفعول معه، والرفع عطفاً على الضمير، وأكد بالضمير المنفصل ليصح العطف أى بعثنى إليكم قريباً من القيامة (ويقرن) بضم الراء على المشهور الفصح، وحكى كسرهما (السبابة) بالجر على البدلية وجوز رفع أى المسبحة (رواه مسلم) فى الجمعة، وكذا البيهقى (ج ٣ ص ٢٠٦، ٢١٣) وأخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه فى السنة وهذا طرف من حديث طويل عندهم.

١٤٢١ - قوله (وعن يعلى بن أمية) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحتية (ونادوا) أى أهل النار الداخلون فيها، وهم الكفار (يا مالك) بإثبات الكاف، وهى قراءة الجمهور. وقرأ الأعمش «ونادوا يا مال»، بالترخيم، ورويت عن على، وهى قراءة ابن مسعود، وفيه إشعار بأنهم لضعفهم لا يستطيعون تأدية اللفظ بالتمام فان قلت كيف قال ونادوا يا مالك بعد ما وصفهم بالابلاس؟ أجيب بأنها أزمنة متطاولة وأحقاب ممتدة، فتختلف

ليقض علينا ربك ﴿ متفق عليه .

١٤٢٢ - (٩) وعن أم هشام بنت حارثة بن النعمان، قالت: ما أخذت ﴿ق والقرآن المجيد﴾ إلا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقرأها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس.

بهم الأحوال ، فيسكتون أوقاتا لفلة اليأس عليهم، ويستغيثون أوقاتا لشدة ما بهم (ليقض علينا ربك) أى بالموت قال الطيبي : من قضى عليه أى أماته . ومنه قوله : ﴿ فوكره موسى قضى عليه - ٢٨ : ١٥ ﴾ أى أماته . ومعنى الآية يقول الكفار لما لك خازن النار سل ربك أن يقضى علينا ، يقولون هذا لشدة ما بهم ، فيجابون بقوله : « إنكم ما كنتم » أى خالدون . وفيه نوع استهزاء بهم دل هذا الحديث وما قبله . وقوله تعالى : ﴿ إن أنت إلا نذير - ٣٥ : ٢٣ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير - ٣٥ : ٢٤ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ليكون للعالمين نذيراً - ٢٥ : ١ ﴾ على أن الناس إلى الإنذار والتخويف أحوج منهم إلى التبشير لتأديبهم في الغفلة وانهماكهم في الشهوات (متفق عليه) أخرجه البخارى في ذكر الملائكة وصفة النار من يده الخلق ، وفي تفسير سورة الزخرف ، ومسلم في الصلاة وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٤ ص ٢٢٣) والترمذى في الصلاة وأبوداود في القراءات والنسائي في السنن الكبرى والبيهقي (ج ٣ ص ٢١١) .

١٤٢٢ - قوله (وعن أم هشام بنت حارثة بن النعمان) هى أخت عمرة بنت عبد الرحمن لامها الأنصارية التجارية . قال أحمد بن زهير : سمعت أبي يقول : أم هشام بنت حارثة بايعت بيعة الرضوان ، ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ، ولم يذكر اسمها . وذكرها الحافظ في الاصابة والتهذيب والتقريب « ولم يسمها » أيضاً ، وقال في التقريب صحابية مشهورة (قالت ما أخذت) أى ما حفظت (ق والقرآن المجيد) أى هذه السورة (يقرأها) قال الطيبي : نقلاً عن المظهر ، وتبعه ابن الملك : إن المراد أول السورة لا جميعها ، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يقرأ جميعها في الخطبة . وقال ابن حجر : أى كلها وحملها على أول السورة صرف للنص عن ظاهره - انتهى . وقال القارى : الظاهر أنه كان يقرأ فى كل جمعة بعضها ، لحفظات الكل فى الكل . قلت : الظاهر عندى ما قاله ابن حجر . والله تعالى أعلم (كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس) فيه دليل على مشروعية قراءة سورة ق فى الخطبة كل جمعة . قال العلماء : وسبب اختياره صلى الله عليه وسلم هذه السورة لما اشتملت عليه من ذكر البعث والموت والمواعظ الشديدة والزواجر الأكيدة . وفيه دلالة لقراءة شيء من القرآن فى الخطبة كما سبق ، وقد قام الإجماع على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة ولا بعضها فى الخطبة ، وكانت محافظته على هذه السورة اختياراً منه لما هو الأحسن فى الوعظ والتذكير . وفيه دلالة على ترديد الوعظ ، كذا فى السبل . قال الشوكانى بعد ذكر أحاديث ورد فيها ذكر قراءة القرآن فى الخطبة . وقد استدلل بحديث الباب وما ذكرناه من الأحاديث على مشروعية قراءة شيء من القرآن

رواه مسلم.

١٤٢٣ - (١٠) وعن عمرو بن حريث: أن النبي صلى الله عليه وسلم: خطب وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه يوم الجمعة. رواه مسلم.

١٤٢٤ - (١١) وعن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب: إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب، فليركع ركعتين،

في الخطبة، ولا خلاف في الاستحباب، وإنما الخلاف في الوجوب، كما تقدم، قال والظاهر من أحاديث الباب أن النبي ﷺ كان لا يلزم قراءة سورة أو آية مخصوصة في الخطبة، بل كان يقرأ مرة هذه السورة ومرة هذه، ومرة هذه الآية ومرة هذه - انتهى. وعلى هذا فالمراد بكل جمعة في حديث الباب جمعات حضرت أم هشام فيها (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد (ج ٦ ص ٤٣٥ - ٤٣٦، ٤٦٣) وأبو داود والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ٢١١) والحاكم (ج ١ ص ٢٨٤).

١٤٢٣ - قوله (وعن عمرو بن حريث) بالتصغير القرشي المخزومي، صحابي صغير مات سنة (٨٥) وقيل: قبض النبي صلى الله عليه وسلم. وله (١٢) سنة (خطب) وفي رواية: خطب الناس (وعليه عمامة) بكسر العين (سوداء) فيه لباس الثوب الأسود في الخطبة وإن كان الأبيض أفضل منه، كما ثبت في الحديث الصحيح: خير ثيابكم البياض. وأما لباس الخطباء السواد في حال الخطبة فجائز، ولكن الأفضل البياض، كما ذكرنا، وإنما لبس العمامة السوداء في هذا الحديث بياناً للجواز (قد أرخى) أى سدل وأرسل (طرفها) بالثنية أى طرفي عمامته. قال النووي: هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وغيرها طرفيها بالثنية، وكذا هو في الجمع بين الصحيحين للحميدي. وذكر القاضي عياض أن الصواب المعروف طرفها بالإفراد. وإن بعضهم رواه طرفيها بالثنية، والله أعلم - انتهى (بين كتفيه يوم الجمعة) فيه أن إرسال طرفي العمامة بين الكتفين ولبس الزينة يوم الجمعة سنة. قال الأمير الهاماني. من آداب العمامة إرسال العذبة بين الكتفين، ويمحوز تركها بالاصالة. قلت: سيأتي بسط الكلام فيه في كتاب اللباس. ومن أحب التفصيل رجع إلى تحفة الأحوذى (ج ٣ ص ٤٨ - ٥٠) وشرح الشئانل (ص ٦٦ - ٦٧) لليجورى، والمرقا (ج ٢ ص ٢٣٢) (رواه مسلم) في الحج، وأخرجه أبو داود والنسائي في الزينة، والترمذي في الشئانل، وابن ماجه في الصلاة، والبيهقي (ج ٣ ص ٢٤٦).

١٤٢٤ - قوله (وهو يخطب) جملة حالية أى يوم الجمعة (إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، والامام يخطب فليركع ركعتين) أى ندبا. وفيه دليل على مشروعية تحية المسجد واستحبابها حال الخطبة للداخل بتلك الحالة.

وليتجوز فيهما.

وإلى ذلك ذهب الحسن وابن عينة والشافعي وأحمد وإسحاق ومكحول وأبو ثور وابن المنذر. وحكاه النووي عن فقهاء المحدثين. وحكى ابن العربي أن محمد بن الحسن حكاه عن مالك (وليتجوز) بكسر اللام ويسكن أى ليخفف. فيه مشروعية التخفيف لتلك الصلاة ليتفرغ لسماع الخطبة، ولا خلاف في ذلك بين القائلين بأنها تشرع صلاة التحية حال الخطبة. والحديث حجة على مالك وأبي حنيفة في منع الداخل عن صلاة التحية في أثناء الخطبة وقد أجاب من تبعهما عن هذا الحديث بأجوبة: منها المعارضة بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (٧: ٢٠٤) وبقوله صلى الله عليه وسلم: إذا قلت لصاحبك أنصت، والامام يخطب يوم الجمعة، فقد لغوت، قالوا فإذا امتنع الأمر بالمعروف، وهو أمر الاغنى بالانصات مع قصر زمنه، فنع التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى، وبقوله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب للذى دخل يتخطى رقاب الناس: اجلس، فقد أذيت. أخرجه أبو داود والنسائي، وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بسر، قالوا فأمره بالجلوس، ولم يأمره بالتحية. وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفعه إذا دخل أحدكم، والامام على المنبر، فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام. والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي قول إلى إسقاط أحد الدليلين إنما يعمل بها عند تمذر الجمع، والجمع هنا ممكن. أما الآية فليست الخطبة كلها قرآناً. وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث، وهو تخصيص عمومه بالداخل. وأيضاً فصل التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت لحديث أبي هريرة أنه قال يا رسول الله سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول فيه؟ فأطلق على القول سرّاً السكوت. وأما حديث ابن بسر فهو أيضاً واقعة عين لا عموم فيها، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما. ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله: «اجلس» أى بشرطه، وقد عرف قوله للداخل. فلا تجلس حتى تصلى ركعتين. فمضى قوله: «اجلس» أى لا تتخط، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز فانها ليست واجبة، أو لكون دخوله وقع في أواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية، وقد اتفقوا على استثناء هذه الصورة. ويحتمل أن يكون صلى التحية في مؤخر المسجد، ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي فأنكر عليه. والجواب عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف فيه أيوب بن نهيك، وهو منكر الحديث، قاله أبو زرعة وأبو حاتم. والآحاديث الصحيحة لا تعارض بمثله كذا في الفتح. قال بعض الحنفية. حديث جابر مبيح للصلاة، وحديث الانصات محرم لها، فاجتمع المبيح والمحرم فترجح - انتهى. وفيه أن الترجيح للحرم إنما يكون إذا لم يمكن الجمع، والجمع هنا ممكن، كما تقدم. وقال الأمير اليماني: هذا أمر الشارع، وهذا أمر الشارع، فلا تعارض بين أمريه، بل القاعد ينصت، والداخل يركع التحية. وقال الشوكاني: حديث الانصات وارد في

.....

المنع من المكالمة للغير ، ولا مكالمة في الصلاة ، ولو سلم أنه يتناول كل كلام حتى الكلام في الصلاة لكان عموماً
مخصصاً بأحاديث الباب . وقال السندي : لا دليل على المنع من الركعتين عند الحنفية إلا حديث : إذا قلت
لصاحبك أنصت . الخ . وذلك لأن الأمر بالمعروف أعلى من تحية المسجد ، فإذا منع منه منع منها بالأولى . وفيه
بحث أما أولاً فلا أنه استدلال بالدلالة أو القياس في مقابلة النص ، فلا يسمع . وأما ثانياً فلا أن المضي في الصلاة
لمن شرع فيها قبل الخطبة جائز بخلاف المضي في الأمر بالمعروف لمن شرع فيه قبل . فكما لا يصح قياس الصلاة
على الأمر بالمعروف بقاء لا يصح ابتداء . انتهى . ومنها أن حديث جابر هذا أصله قصة سليك النطفاني جعله
الراوي قولاً كلياً وتشريعاً عاماً وضابطة من جانب نفسه ، فهو إدراج من الراوي . وتوضيح ذلك أنه روى عن
جابر في هذه المسألة حديثان : فعلى وقول . أما الفعل ، وهي قصة سليك ، فهو أنه قال دخل رجل (وهو سليك
النطفاني) يوم الجمعة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب ، فقال صليت ؟ قال لا ، قال فصل ركعتين ، رواه
الجماعة . وأما الثاني أي القول فهو قوله صلى الله عليه وسلم : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة الخ . وكلاهما يدل على
جواز صلاة التحية حال الخطبة للداخل بتلك الحالة خلافاً لما لك وأبي حنيفة . وقد حمل المانعون قصة سليك على
أعذار ، وأجابوا عنها بأجوبة تزيد على عشرة كلها مردودة سردوها الحافظ في الفتح مع الرد عليها . وقد تعقب
المنيعي على كلام الحافظ هنا كعادته بما لا يلتفت إليه . ومن أحب الوقوف على ذلك رجع إلى الفتح والعمدة .
وأما الحديث القول فتصدوا للجواب عنه أيضاً مع اعترافهم بأن التخصيص عنه مشكل لكونه تشريعاً عاماً ، فقال
بعضهم قد تكلم الدارقطني في هذا المتن وأعله ، فقال إن أصله واقعة جعله الراوي ضابطة ، فالصواب أنه مدرج
من الراوي . قلت : لم يقل الدارقطني بكون الحديث القول مدرجاً ، بل أشار إلى شدوذه ، ولو سلم فلا يثبت
الادراج بالادعاء والوجدان ، بل لا بد لذلك من وجود ما يدل على ذلك دلالة واضحة ، كما ذكره أهل الأصول
وليس هنا شئ يدل على كونه مدرجاً . وأما قول بعضهم : أن القرينة عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان
قاله في تلك القصة ، يعني أنه لو كان الفعل والقول منه عليه السلام مسلسلاً ، فلم أمسك عن الخطبة أذن . ولم
أملها ؟ فإن سنة التحية حينئذ أن تؤدى خلال الخطبة أيضاً ، فلا حاجة إلى الإمساك مع ثبوته قطعاً . ففقيه
أنه لم يثبت الإمساك عن الخطبة أصلاً ، فإن ما روى في ذلك مرسل أو معضل ، والمرسل ليس بحجة على القول
الصحيح . ويرده أيضاً حديث أبي سعيد عند الترمذي بلفظ : فأمره صلى ركعتين ، والتي بفتح يخطب . وقد أجاب
الحافظ في مقدمة الفتح عن إعلال الدارقطني لهذا الحديث حيث قال : قال الدارقطني وأخرجنا جميعاً حديث شعبة
عن عمرو عن جابر إذا جاء أحدكم ، والامام يخطب ، فليصل ركعتين ، وقد رواه ابن جريج وابن عينة وحامد
بن زيد وأيوب وورقاء وحبيب بن يحيى كلهم عن عمرو أن رجلاً دخل المسجد ، فقال له صليت ؟ قال الحافظ :

.....

أراد الدارقطني أن شعبة خالف مولا الجماعة في سياق المتن واختصروه، ومأما أوردوه على حكاية قصة الداخل، وأمر النبي ﷺ له بالصلاة ركعتين، والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، وهي قصة محتملة للخصوص. وسياق شعبة يقتضي العموم في حق كل داخل. قال الحافظ: فهي مع اختصارها أزيد من روايتهم، وليست بشاذة، فقد تابعه على ذلك روح بن القاسم عن عمرو بن دينار، أخرجه الدارقطني في السنن، فهذا يدل على أن عمرو بن دينار حدث به على الوجهين - انتهى. قلت: وقد تابعه على ذلك أيضاً ابن عينة عن عمرو عند الدارقطني، وطلحة عن جابر عند أحمد وأبي داود، وأبو سفيان عن جابر عند أحمد ومسلم والدارقطني. فدعوى التفرد والشذوذ أو الإدراج باطلة مردودة. ومنها أن هذا الحديث مضطرب حيث ورد عند مسلم والنسائي في رواية شعبة عن عمرو بلفظ إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، وقد خرج الامام فليصل ركعتين، وهذا يدل على أن الأمر بالصلاة ركعتين عند خروج الامام، وقبل الشروع في الخطبة. وورد في بعض الروايات: إذا جاء أحدكم، والامام يخطب. وهذا يدل على أن الأمر بالتحية للدخل حال الخطبة. وورد عند البخاري والدارقطني في رواية شعبة عن عمرو: إذا جاء أحدكم، والامام يخطب أو قد خرج أى بالشك. فما دام لم ينفصل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لا تنبى عليه المسألة. قلت: أكثر الروايات الصحيحة وأشهرها بلفظ: إذا جاء أحدكم، والامام يخطب، فيقدم على غيره على أنه لا اختلاف بين هذه الروايات، فإن حاصلها أنه يستحب صلاة التحية للدخل بعد خروج الامام مطلقاً سواء شرع في الخطبة أو لم يشرع. و«أو» في رواية البخاري والدارقطني للتنويع لا للشك من الراوى. ومنها أن معنى قوله «والامام يخطب» أى يريدو يقرب أن يخطب يدل عليه قوله في رواية لمسلم: وقد خرج الامام فقيه أن الأمر فيما لم يخطب بعد، وهو بصدد أن يخطب. قلت: فيه ارتكاب المجاز من غير حاجة وضرورة، فانه لا منافاة بين اللفظين حتى يأول أحدهما إلى الآخر فيشرع التحية لمن دخل حال كون الامام قد خرج للخطبة شرع فيها أم لا. وفيه أيضاً أنه يقتضى جواز التحية للدخل في ابتداء قعود الامام على المنبر، وهو خلاف مذهبهم، فانهم صرحوا بأن خروج الامام يقطع الصلاة والكلام، فلا يمهل الامام اليوم أحداً أن يصلى شيئاً، ولا ينتظره، ولا يمسك له عن الشروع في الخطبة. ومنها أن عمل أهل المدينة خلفاً عن سلف من لدن الصحابة إلى عهد مالك أن التفل في حال الخطبة ممنوع مطلقاً، وهذا الجواب للالكية، وهو أقوى ما اعتمده في هذه المسألة، كما صرح به القرطبي وغيره. قال الحافظ: وتعمق بمنع اتفاق أهل المدينة على ذلك فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد الخدري، روى ذلك عنه الترمذي وابن خزيمة وصحاحه وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة، وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة أيضاً ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحاً ما يخالف ذلك. وأما ما نقله ابن بطال

رواه مسلم .

١٤٢٥ - (١٢) وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أدرك ركعة من

الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة .

عن عمر وعثمان وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقاً فاعتماده في ذلك على روايات عنهم فيها احتمال كقول ثعلبة بن أبي مالك : أدركت عمر وعثمان ، وكان الامام اذا خرج تركنا الصلاة . وجه الاحتمال أن يكون ثعلبة عنى بذلك من كان داخل المسجد خاصة . قال شيخنا الحافظ العراقي في شرح الترمذي : كل من نقل عنه يعنى من الصحابة منع الصلاة ، والامام يخطب محمول على من كان داخل المسجد ، لأنه لم يقع عن أحد منهم التصريح بمنع التحية ، وقد ورد فيها حديث يخصها فلا تترك بالاحتمال - انتهى . ولانعين أجوبة أخرى مستبشرة مستكرهة لا ينبغي الاشتغال بذكرها . والصحيح عندنا ما ذهب اليه الشافعي وأحمد من أنه يشرع صلاة التحية حال الخطبة للداخل بتلك الحالة لحديث الباب ، والله تعالى أعلم (رواه مسلم) من طريق أبي سفيان عن جابر قال : جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب لجلس ، فقال له يا سليك ! قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما ، ثم قال إذا جاء أحدكم يوم الجمعة ، والامام يخطب الخ . وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والدارقطني والبيهقي (ج ٣ ص ١٩٤) وأخرج مسلم أيضاً والنسائي من طريق شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر مختصراً بغير قصة سليك أن النبي ﷺ خطب فقال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين ، وأخرجه البخاري والدارقطني أيضاً وقد ذكرنا لفظهما .

١٤٢٥ - قوله (من أدرك ركعة من الصلاة) قال ابن الملك : يعنى صلاة الجمعة . وقال الطيبي : هذا مختص

بالجمعة بينه حديث أبي هريرة في الفصل الثالث - انتهى . واليه يشير صنيع البغوي حيث أورد هذا الحديث في باب صلاة الجمعة . والظاهر حملة على العموم . قال البيهقي بعد روايته (ج ٣ ص ٢٠٣) : قال الزهري (راوى الحديث) والجمعة من الصلاة هذا هو الصحيح وهو رواية الجماعة عن الزهري . وفي رواية معمر (عن الزهري) دلالة على أن لفظ الحديث في الصلاة مطلق وأنها بعمومها تتناول الجمعة ، كما تتناول غيرها من الصلوات - انتهى . قلت : ورواه الحاكم من حديث الاوزاعي وأسامة بن زيد الليثي ومالك بن أنس وصالح بن أبي الأخضر كلهم عن الزهري في الجمعة نصاً ، وهذا لا ينافي الروايات المطلقة ، لأن ذكر فرد من أفراد العام لا يقتضى نفي ما عداه على أن ما روى في خصوص الجمعة مخدوش كله (مع الامام) تفرد بهذا اللفظ مسلم (فقد أدرك الصلاة) ليس على ظاهره بالاجماع ، لأنه لا يكون بالركعة الواحدة مدركا لجميع الصلاة بحيث تحصل برامة ذمته من الصلاة فاذا فيه إضمار ، تقديره

.....

« فقد أدرك وقت الصلاة أو حكم الصلاة ، ويلزمه إتمام بقيتها . وقيل : التقدير « فقد أدرك وجوب الصلاة »
 يعني من لم يكن أهلاً للصلاة ثم صار أهلاً وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة أو أقل وجبت عليه الصلاة ولزمته ،
 فهو محمول على معنى إدراك الصبي البلوغ والحائض الطهارة والكافر الإسلام . وقيل : التقدير « فقد أدرك فضل
 الصلاة » ، أى يحصل له أجر صلاة الجماعة وثوابها . والراجح عندنا تقدير الوقت أو الحكم ، يعنى مدرك الركعة
 مدرك لحكم الصلاة كله من سهو الامام ولزوم الاتمام وغير ذلك ، ويؤيده قوله مع الامام . والحديث عام
 لكنهم حلوه على صلاة الجمعة بقرينة الحديث الآتى فى آخر الباب . قال الشافعى : فقد أدرك الصلاة أى لم تفته
 ومن لم تفته الجمعة صلاها ركعتين . قال ابن الملك : فيقوم بعد تسليم الامام ويصلى ركعة أخرى - انتهى . والظاهر
 حملة على العموم ، كما تقدم ، وقد ظهر من إطلاق لفظ الصلاة حكم الجمعة أن مدرك ركعة من صلاة الجمعة مع الامام
 مدرك الجمعة ، فيلزمه إتمامها وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وأنس وابن المسيب والحسن
 والزهرى والنخعى ومالك والثورى والشافعى وأحمد وإسحاق وأبى ثور وأبى حنيفة وصاحبيه ، وقال عطاء وطاووس
 ومجاهد ومكحول من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً ، لأن الخطبة شرط للجمعة ، فلا تكون جمعة فى حق من لم يوجد فى حقه
 شرطها وهذا ليس بشئ . ، لأنه لم يقيم دليل على اشتراط الخطبة ، ولأن الحديث يردده ولأن الاول قول من ذكرنا
 من الصحابة ولا يخالف لهم فى عصرهم بقى حكم من أدرك أقل من ركعة من صلاة الجمعة بأن دخل فى السجدة
 أو التشهد قبل سلام الامام . واختلف فيه أيضاً فذهب الحكم وحاد وأبو حنيفة وأبو يوسف وداود إلى أنه يكون
 مدركاً للجمعة فيصلى ركعتين لا أربعاً لإطلاق حديث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا . قال ابن حزم فى المحلى
 (ج ٥ ص ٧٤) : فأمره رسول الله ﷺ بأن يصلى مع الامام ما أدرك وعَم عليه السلام ولم يخص ، وسماه مدركاً لما
 أدرك من الصلاة ، فمن وجد الامام جالساً أو ساجداً فإن عليه أن يصير معه فى تلك الحال ويلتزم إمامته ويكون بذلك
 بلا شك داخلًا فى صلاة الجماعة فإنما يقضى ما فاته ويتم تلك الصلاة ولم تفته إلا ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان
 فلا يصلى إلا ركعتين - انتهى . وقال الشافعى وأحمد ومالك ومحمد : من لم يدرك ركعة مع الامام بل أدركه فى السجدة
 أو التشهد لا يكون مدركاً للجمعة ويصلى ظهر أربعاً ، ثم اختلفوا : فقال الشافعى ، كما فى كتب فروعه : يتم بعد سلامه
 ظهراً ، وينوى وجوباً فى اقتدائه جمعة موافقة مع الامام . وقال مالك : إذا قام يكبر تكبيرة أخرى . وقال الثورى :
 إذا أدرك الامام جالساً لم يسلم صلى أربعاً ، ينوى الظهر وأحب إلى أن يستفتح الصلاة . وقال عبد العزيز بن أبى
 سلية : قد بغير تكبيرة فإذا سلم الامام قام فكبر ودخل فى صلاة نفسه وإن قد مع الامام بتكبيرة سلم إذا فرغ
 الامام ثم قام فكبر للظهر . وقال أحمد ، كما فى كتب فروعه : نوى ظهراً عند إحرامه إن كان دخل وقت الظهر
 والا بأن لم يكن دخل وقت الظهر عند إحرامه ، ونوى الجمعة فانه يتم صلاته نقلاً ، واستدل هؤلاء بحديث الباب

متفق عليه .

﴿ الفصل الثاني ﴾

١٤٢٦ - (١٣) عن ابن عمر ، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطف خطبتين كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ أراه المؤذن ،

فانه باطلانه يشمل الجمعة فيلزم أن مدرك ركعة من الجمعة مدرك لها ، وبمفهومه يدل على أن من لم يدرك ركعة بل دونها ، فهو غير مدرك ، ومن لم يدرك الجمعة يصلى أربعاً ، وأجاب الحنفية بأن الحديث مطلق فيفيد أن حكم جميع الصلوات واحد ، وحكم سائر الصلوات أنه إذا أدرك شيئاً منها مع الإمام ، ولو في التشهد يصلى ما أدرك معه ويتم الباقي ولا يزيد على ذلك فكيف يزيد في الجمعة باطلاق الحديث والمفهوم عندهم لا عبرة به ولو كان معتبراً لا يقدم على الصريح ، واستدل الشافعي ومن وافقه أيضاً بحديث أبي هريرة الآتي في آخر الباب ، وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج ، كما ستعرف والراجح عندي ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن من أدرك مع الإمام شيئاً من صلاة الجمعة ولو في التشهد يصلى ما أدرك معه ويتم الباقي بعد سلامه ولا يصلى ظهر أربعاً لا إطلاقاً ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا . وأما ما ذهب إليه الشافعي وغيره فلم أجد حديثاً صحيحاً صريحاً يدل عليه ويقوى قول أبي حنيفة : إن المسافر إذا أدرك المقيم في التشهد لزمه الاتمام وكان بمنزلة مدرك المقيم في التحريمة فوجب مثله في الجمعة إذ الدخول في كل واحدة منهما بغير الفرض . قيل : ويرد على مذهب الشافعي ومن وافقه مخالفة الأصول في اقتداء مصلى الظهر بمن يصلى الجمعة إن دخل بنية الظهر ، فانه يلزم الاختلاف على الإمام في النية . وقد قال عليه السلام : لا تختلفوا على الإمام ، ولذا لا يجوز صلاة الظهر خلف من يصلى العصر أو بناء الظهر على الجمعة إن دخل بنية الجمعة وهما صلاتان مستقلتان ، فكيف يبنى الظهر على الجمعة ، ولذا ترى القائلين ببناء الظهر اختلفوا فيما بينهم جداً ، كما تقدم فتأمل (متفق عليه) قد تقدم أن قوله مع الإمام مما تفرد به مسلم دون البخاري . والحديث أخرجه أيضاً الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم .

١٤٢٦ - قوله (يخطف خطبتين) أي يوم الجمعة ، كما في رواية مسلم وغيره وهذا لإجمال وتفصيله

(كان يجلس) أي على المنبر استئناف مبين (إذا صعد المنبر) قال العلماء : يستحب الخطبة على المنبر (حتى يفرغ أراه) بضم الهمزة (المؤذن) بالنصب على المفعولية لأراه ، وبالرفع على الفاعلية ليفرغ . وزاد لفظ : «أراه» لانه لم يقل شيخه لفظ المؤذن ، فيقول الراوى أظن أنه أراد بفاعل يفرغ المؤذن . وقال الطيبي : أي قال الراوى أظن

ثم يقوم فيخطب، ثم يجلس ولا يتكلم، ثم يقوم فيخطب. رواه أبو داود.

١٤٢٧ - (١٤) وعن عبد الله بن مسعود، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم: إذا استوى على

المنبر استقبلناه بوجوهنا.

أن ابن عمر أراد باطلاق قوله حتى يفرغ تقييده بالمؤذن. والمعنى كان رسول الله ﷺ يجلس على المنبر مقدار ما يفرغ المؤذن من أذانه - انتهى. وفيه مشروعية الجلوس على المنبر قبل الخطبة الأولى، وانفقوا على أنه سنة (ثم) أي بعد ما يفرغ المؤذن من الاذان (يقوم) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (فيخطب) أي الخطبة الأولى (ثم يجلس) أي جلسة خفيفة. قال شيخنا في شرح الترمذى: لم يرد تصريح مقدار الجلوس بين الخطبتين في حديث الباب وما رأيت في حديث غيره، وذكر ابن التين أن مقداره كالجلسة بين السجدين وعزاه لابن القاسم وجزم الرافعى وغيره أن يكون بقدر سورة ((الاخلاص)) - انتهى. (ولا يتكلم) وفي سنن أبي داود: فلا يتكلم، وكذا نقله الجزرى أي في تلك الجلسة يغير الذكر أو الدعاء أو القراءة سراً، والأولى القراءة لرواية ابن حبان كان رسول الله ﷺ يقرأ في جلوسه كتاب الله، والأولى قراءة ((الاخلاص))، كذا في شرح الطيبي، ذكره القارى. وقال الحافظ في الفتح: وأستفيد من قوله: فلا يتكلم أن حال الجلوس بين الخطبتين لا كلام فيه، لكن ليس فيه نفي أن يذكر الله أو يدعو سراً - انتهى. قلت: لكن لم يثبت في ذلك دعاء مأثور أو ذكر مخصوص أو قراءة آية أو سورة معينة أو غير معينة. وأما رواية ابن حبان التي أشار إليها القارى نقلاً عن شرح الطيبي، فلم أجدها (ثم يقوم فيخطب) أي الخطبة الثانية (رواه أبو داود) ومن طريقه البيهقي (ج ٣ ص ٢٠٥) وفي سننه العمري، وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وفيه مقال. قلت: وأخرجه أحمد والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقي من طريق عبيد الله بن عمر (المصغر وهو ثقة) عن نافع عن عبد الله بن عمر بلفظ: كان يخطب قائماً ثم يقعد ثم يقوم، كما تفعلون اليوم.

١٤٢٧ - قوله (استقبلناه بوجوهنا) قال ابن الملك: أي توجهناه فالسنة أن يتوجه القوم الخطيب

والخطيب القوم - انتهى. قال أبو الطيب المدنى في شرح الترمذى: أى لا بالتعلق حول المنبر، لما ورد من المنع عنه يوم الجمعة، بل بالتوجه إليه في الصفوف، ويؤيده ما رواه البخارى عن أبي سعيد الخدرى في خطبة العيد ولفظه: فأول شئ يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم. وأما حديث أبي سعيد الخدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس يوماً على المنبر وجلسنا حوله، رواه البخارى، فيمكن حمله على غير الجمعة والعيد. والحديث يدل على مشروعية استقبال الناس الخطيب. ويدل عليه أيضاً ما رواه ابن ماجه عن

رواه الترمذی ، وقال هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث محمد بن الفضل ، وهو ضعيف ،
 ذاهب الحديث .

عدی بن ثابت عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم . قال في
 الزوائد : رجال إسناده ثقات إلا أنه مرسل . وقال الحافظ في التلخيص : قال ابن ماجه أرجو أن يكون متصلاً ،
 كذا قال ، ووالد عدی لاصحبه له إلا أن يراد بأبيه جده أبو أبيه فله صحبة على رأى بعض الحفاظ من
 المتأخرين - انتهى . وقال في تهذيب التهذيب في ترجمة ثابت والد عدی بعد ذكر الاختلاف في اسم جد عدی بن
 ثابت ما لفظه : ولم يترجح لى في اسم جده إلى الآن شيء من هذه الأقوال كلها إلا أن أقربها إلى الصواب أن جده
 هو جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي ، والله أعلم . بقى على المصنف (صاحب تهذيب الكمال) أن ينبه على ما
 وقع عند ابن ماجه من رواية عدی بن ثابت عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام على المنبر استقبله
 أصحابه بوجوههم . قال ابن ماجه أرجو أن يكون متصلاً . قلت (قائله الحافظ) : لا شك ولا ارتياب في كونه
 مرسلًا أو يكون سقط منه عن جده - انتهى . وفي الباب أيضاً عن مطيع أبي يحيى المدني عن أبيه عن جده قال :
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام على المنبر استقبلناه بوجوهنا . أخرجه الأثرم ومطيع هذا . قال ابن
 حبان في الثقات بعد ذكر الحديث من طريقه : لست أعرفه ولا أباه . وفي الباب أيضاً عن البراء أخرجه ابن خزيمة
 ومن طريقه البيهقي (ج ٣ ص ١٩٨) ومن كان يستقبل الامام ابن عمر . أخرجه البيهقي (ج ٣ ص ١٩٩)
 وأنس أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر وأبو نعيم والبيهقي . قال الترمذی : والعمل على هذا عند أهل العلم من
 أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يستحبون استقبال الامام إذا خطب ، وهو قول سفیان الثوري والشافعي وأحمد
 وإسحاق . قال العراقي وغيرهم عطاء وشريح ومالك والأوزاعي وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : هذا كالأجماع
 وقال في المحلى شرح الموطأ : قال الشمس الأئمة الحلواني من كان إمام الامام يواجهه ومن كان يميناً ويساراً
 انحرف إلى الامام ، قال والرسم في زماننا استقبال القبلة وترك استقبال الخطيب لما يلحقهم من الحرج بتسوية
 الصفوف بعد الخطبة لكثرة الزحام - انتهى . قال صاحب الاوجز : بل لشيوع الجهل ، فان كثرة الزحام كان
 في الزمن الاول أيضاً - انتهى . قال القسطلاني : ومن لازم استقبال الامام استدباره ، هو القبلة واعتذر لثلا يصير
 مستدبر القوم الذين يعظمهم ، وهو قبيح خارج عن عرف المخاطبات ومن حكمة استقبالهم للامام التهنيؤ لسماح كلامه
 وسلوك الأدب معه في استماع كلامه فاذا استقبله بوجهه وأقبل عليه بحسده وبقلبه وحضور ذهنه كان ادعى لتفهيم
 مواعظه وموافقه فيما شرع له القيام لأجله (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث محمد بن فضل) أي ابن عطية
 الكوفي نزيل بخاري (وهو ضعيف ذاهب الحديث) كناية عن سوء حفظه . قال الطيبي : أي ذاهب حديثه غير حافظ

﴿ الفصل الثالث ﴾

١٤٢٨ - (١٥) عن جابر بن سمرة، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب قائماً، فمن نبأك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب، فقد والله صليت معه، أكثر من ألقى صلاة. رواه مسلم.

١٤٢٩ - (١٦) وعن كعب بن صجرة: أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً،

للحديث، وهو عطف بيان لقوله ضعيف - انتهى. قلت: محمد بن الفضل هذا رماه الأئمة بالكذب منهم أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم مات سنة (١٨٠). قال الحافظ في التلخيص (ص ١٣٦) قد تفرد بهذا الحديث، وضعفه به الدارقطني وابن عدى وغيرهما. قال الترمذي: لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء يعني صريحاً. قلت: أحاديث الباب وإن كانت ضعيفة فقد شد عضدها عمل السلف والخلف على ذلك، كما تقدم.

١٤٢٨ - قوله (كان النبي ﷺ يخطب) يوم الجمعة (قائماً) على المنبر (ثم يجلس) بعد الخطبة الأولى على المنبر جلسة خفيفة. قال في اللغات: ثم ههنا للتراخي باعتبار المبدأ، والثاني للاشكالة (فمن نبأك) بتشديد الموحدة أى أخبرك. وفي رواية أبي داود: فمن حدثك (فقد والله صليت) قال الطيبي: «والله» قسم اعترض بين «قد ومتعلقه» وهو دال على جواب القسم، والفاء في «فمن» جواب شرط محذوف، وفي «فقد كذب» جواب من «وفي» فقد والله، سببية، والمعنى أنه كاذب ظاهر الكذب بسبب أني صليت (معه أكثر من ألقى صلاة) أى من الجمعة وغيرها، أو أراد التكثير لا التحديد، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يقم بالمدينة الا عشرين، وأول جمعة صلاها هي الجمعة التي تلي قدومه المدينة فلم يصل ألقى جمعة بل نحو خمسمائة، قاله القاري. وقال السندي في فتح الودود: ظاهر المقام يفيد أنه أراد صلاة الجمعة، فالعدد مشكل الا أن يراد به الكثرة، والمبالغة، فان حمل على مطلق الصلاة فالأمر سهل - انتهى. والحديث يدل على مواظبته ﷺ على القيام حال الخطبتين، واستدل به للشافعي ومالك ومن وافقهما على وجوب القيام في خطبة الجمعة، وفيه أن النبي ﷺ كان يراظب على الشيء الفاضل مع جواز غيره ونحن نقول به (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي والبيهقي (ج ٣ ص ١٩٧).

١٤٢٩ - قوله (عن كعب بن صجرة) بضم العين وسكون الجيم (أنه دخل المسجد) في الكوفة (وعبد الرحمن بن أم الحكم) بفتحيتين، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أم الحكم بنت أبي سفيان بن حرب من

قال : أنظروا إلى هذا الخيث يخطب قاعداً ، وقد قال الله تعالى ﴿واذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا إليها وتركوا قائماً﴾ رواه مسلم .

١٤٣٠ - (١٧) وعن حمارة بن ربيعة :

بنى أمية ، استعمله معاوية أميراً على الكوفة (فقال) أى كعب من غاية الغضب (أنظروا إلى هذا الخيث) قال ابن حجر : فيه جواز التغليظ على من ارتكب حراماً عند من قال به أو مكروهاً عند غيره ، لأن اظهار خلاف مادام عليه عليه الصلاة والسلام على رؤس الأشهاد يذنب عن خبث أى خبث (وقد قال الله تعالى) وفى بعض النسخ : وقال بغير لفظ قد ، كما فى صحيح مسلم ، وكذا نقله الجزرى (ج ٦ ص ٤٣٣) (واذا رأوا) أى أبصروا أو عرفوا (تجارة) أى بيعاً وشراء (أولهوا) أى طبلوا (انفضوا) أى تفرقوا (إليها) أى إلى التجارة وما ذكر معها فيكون من باب الاكتفاء ومراعاة أقرب المذكورين أو اختصت بالذكر ، لأنها المقصود الأعظم من الأمرين ، فإن الطبل كان لعلام مجنى أسباب التجارة . قال الطيبي : قوله قد قال الله حال مقررته لجهة الإنكار أى كيف يخطب قاعداً ورسول الله ﷺ كان يخطب قائماً بدليل قوله تعالى : ﴿وتركوك قائماً - ١١:٦٢﴾ وذلك أن أهل المدينة أصابهم جوع وغلاء فقدم تجارة من زيت الشام والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً فتركوه قائماً وما بقى معه الايسر - انتهى . وهم اثنا عشر منهم أبو بكر وعمر ، كما فى صحيح مسلم . قال النووي : كلام ابن حجر يتضمن أنكار المنكر والإنكار على ولاية الأوراد إذا خالفوا السنة . ووجه استدلاله بالآية إن الله تعالى أخبر أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً . وقد قال تعالى ﴿لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة - ٣٣:٢١﴾ مع قوله تعالى فاتبعوه ﴿وقوله تعالى﴾ (وما أتاكم الرسول فخذوه - ٥٩:٦٠) مع قوله ﷺ صلوا كما رأيتمونى أصلى - انتهى . قلت : استدلت الشافعية بهذا الحديث على اشتراط القيام فى الخطبة وفيه أن انكار كعب على عبد الرحمن إنما هو لتركه السنة ، ولو كان شرطاً لما صلوا معه مع تركه له . قال ابن الهمام : لم يحكم هو أى كعب ولا غيره بفساد تلك الصلاة ، فعلم أنه ليس بشرط عديم ، فيكون كالاجتماع وأجيب بأنه إنما صلى خلفه مع تركه القيام الذى هو شرط خوف الفتنة أو أن الذى قعد إن لم يكن معذوراً فقد يكون قعوده نشأ عن اجتهاد منه ، كما قالوه فى إتمام عثمان الصلاة فى السفر ، وقد أنكر ذلك ابن مسعود ثم أنه صلى خلفه فأنتم معه واعتذر بأن الخلاف شر ولا يحنى ما فى هذا الجواب (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً النسائى وابن خزيمة والبيهقى (ج ٣ ص ١٩٦ - ١٩٧) وفى رواية ابن خزيمة : ما رأيت كاليوم قط أماً يؤم المسلمين يخطب ، وهو جالس ، يقول ذلك مرتين .

١٤٣٠ - قوله (وعن حمارة) بضم العين وتخفيف الميم (بن ربيعة) بضم الراء وفتح الواو وسكون التحتية

أنه رأى بشر بن مروان على المنبر رافعا يديه، فقال: قبح الله هاتين اليدين،

وفتح الباب الموحدة (أنه رأى بشر) بكسر الباء وسكون الشين المعجمة (بن مروان) بن الحكم الأموي القرشي، أخو عبد الملك بن مروان، كان والياً على الكوفة من قبل أخيه (رافعا يديه) زاد أحمد (ج ٤ ص ٢٦١) يشير بأصبعيه يدعو. وفي رواية له (ج ٤ ص ١٣٦) قال حصين كنت إلى جنب عمارة وبشر يخطبنا فلما دعا رفع يديه، ولفظ الترمذي: فرفع يديه في الدعاء، وكذا رواه البيهقي. ولفظ أبي داود: رأى عمارة بن ربيعة بشر بن مروان، وهو يدعو في يوم الجمعة. واعلم أنه اختلف في المراد عن رفع اليدين المذكور، ففهم البيهقي والنووي والشوكاني أن المراد به الرفع الذي يكون عند الدعاء. قال النووي في شرحه: فيه أن السنة أن لا يرفع اليد في الخطبة، وهو قول مالك وأصحابنا وغيرهم. وحكى القاضي عن بعض السلف، وبعض المالكية إباحته، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه في خطبة الجمعة حين استسقى وأجاب الأولون بأن هذا الرفع كان لعارض - انتهى. وترجم البيهقي (ج ٣ ص ٢١٠) على حديث عمارة هذا، وحديث سهل بن سعد (قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهراً يديه قط يدعو على منبره ولا على غيره، ولكن رأيته يقول هكذا، وأشار بالسبابة، وعقد الوسطى بالإبهام) باب ما يستدل به على أنه يدعو في خطبته، وقال بعد روايتهما: والقصد من الحديثين إثبات الدعاء في الخطبة، ثم فيه من السنة أن لا يرفع يديه في حال الدعاء في الخطبة ويقتصر على أن يشير بأصبعه وثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مد يديه ودعا، وذلك حين استسقى في خطبة الجمعة رويانا عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه، وروينا عن الزهري أنه قال كان رسول الله ﷺ إذا خطب يوم الجمعة دعا فأشار بأصبعه وأمن الناس - انتهى. وفهم النسائي وابن أبي شيبه والطبري: أن المراد به الرفع الذي يكون عند التكلم وخطاب الناس، كما هو عادة الخطباء والوعاظ أنهم يرفعون أيديهم يمينا وشمالا يذهبون الناس على الاستماع، وبوب الترمذي وأبو داود بها يحتمل المعنيين. والراجح عندي: هو المعنى الأول لرواية أحمد والترمذي والبيهقي فإن فيها زيادة على رواية مسلم والنسائي فيكره رفع اليدين والإشارة بالأصبعين عند الدعاء في خطبة الجمعة في غير الاستسقاء. والله تعالى أعلم (فقال) عمارة (قبح الله) قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي قبح ثلاثي من باب منع أي أبعد الله ونحاه عن الخير. قال أبو عمرو: قبحت له وجهه مخففة، والمعنى قلت قبحه الله، وهو من قوله تعالى: ﴿ويوم القيامة هم من المقبوحين - ٢٨: ٤٢﴾ أي من المبعدين الملعونين، وهو من القبح وهو الابعاد هذا هو المعروف في كتب اللغة، والمشهور على ألسنة الناس تشديد الباء، وقد وجه في المصباح والمعارف بأنه للبالغة - انتهى. (هاتين اليدين) زاد الترمذي التمهيدتين. والظاهر أنه دعاء عليه بالقبح، لأن هذا

لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يزيد على أن يقول بيده هكذا، وأشار بأصبعه المسبحة.
رواه مسلم.

١٤٣١ - (١٨) وعن جابر، قال: لما استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة على المنبر، قال: اجلسوا، فسمع ذلك ابن مسعود، فجلس على باب المسجد، فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: تعال يا عبد الله بن مسعود. رواه أبو داود.

الرفع كان على خلاف السنة وما كان مخالفاً للسنة فهو مردود مقبوح. وقيل اخبار عن قبض صغره (ما يزيد على أن يقول) أى يشير (بيده هكذا وأشار) أى الراوى أو عماره لاراءة الاشارة المذكورة (بأصبعه المسبحة) بالجر، قال الطيبي: قوله يقول أى يشير عند التكلم فى الخطبة بأصبعه يخاطب الناس وينبهم على الاستماع. والحديث يدل على كراهة رفع اليدين على المنبر فى خطبة الجمعة للدعاء أو لتنبية السامعين على الاستماع، كما هو دأب الخطباء والوعاظ على ما فهمه الطيبي. ويدل على جواز الاشارة بالأصبع أى السبابة للدعاء أو لتنبية الناس (رواه مسلم) وأخرجه أيضاً أحمد والترمذى وأبو داود والنسائى والبيهقى (ج ٣ ص ٢١٠).

١٤٣١ - قوله (لما استوى) أى استقر (رسول الله ﷺ يوم الجمعة على المنبر) أى ورأى بعض الحاضرين أنهم قاموا ليصلوا (قال اجلسوا) فيه دليل على جواز التكلم للخطيب على المنبر عند الحاجة، وقد يوب عليه أبو داود: الامام يكلم الرجل فى خطبته، وكذا البيهقى فى سننه (ج ٣ ص ٢١٧) ويؤيد ذلك قصة الرجل الداخل وأمر النبي ﷺ له بصلاة التحية. قال ابن حجر: الظاهر أنه رأى أحداً من الحاضرين قام ليصلى فأمره بالجلوس لحزمة الصلاة على الجالس بجلوس الامام على المنبر اجماعاً (فسمع ذلك) أى أمره ﷺ بالجلوس (ابن مسعود) وكان على باب المسجد (فجلس على باب المسجد) مبادرة إلى امتثال أمره ﷺ (فراه) أى ابن مسعود (فقال) رسول الله ﷺ (تعال) أى تقدم. وقال القارى: أى ارتفع عن صف النعال إلى مقام الرجال وهلم إلى المسجد. وقال الراغب: أصله أن يدعى الانسان إلى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء إلى كل مكان وتعالى ذهب صاعداً يقال عليه تعالى (يا عبد الله بن مسعود) ولعله دعاه النبي ﷺ، لأنه كان من فقهاء الصحابة، وقد قال: ليلى منكم أولو الأحلام والنهى، ولا يلزم منه التخطى النهى عنه فإنه لم يذكر أن الصفوف وصلت إلى باب المسجد حتى يلزم التخطى. وقد كان ابن مسعود على الباب يريد أن يتقدم فلما سمع أمره ﷺ بالجلوس جالس من فوره امتثالا لأمره الشريف (رواه أبو داود) من طريق غلذ بن يزيد، وهومن رجال الصحيحين عن ابن جريج

١٤٣٢ - (١٩) وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى، ومن فاتته الركعتان، فليصل أربعاً، أو قال: الظهر.

عن عطاء عن جابر بن عبد الله. وأخرجه البيهقي (ج ٣ ص ٢١٨) من طريق معاذ بن معاذ عن ابن جريج. قال أبو داود: هذا يعرف مرسلًا إنما رواه الناس عن عطاء عن النبي ﷺ أى مرسلًا. وقال البيهقي: ورواه عمرو بن دينار عن عطاء فأرسله، ثم ذكره. وأخرج المرسل ابن أبي شبة أيضاً، ولم يتفرد بمخذه بروايته موصولاً، بل تابعه على ذلك معاذ بن معاذ عند البيهقي، فلا يضر ذلك لإرسال من أرسله.

١٤٣٢ - قوله (فليصل إليها) أى إلى تلك الركعة (أخرى) أى ركعة أخرى بمسد سلام الامام. قال السندی: الظاهر أنه بتخفيف اللام من الوصل، لكن قال السيوطي بتشديد اللام أى فليصل أخرى ويضمها إليها. وقال القاري: ضبطه ابن حجر بضم ففتح فتشديد وهو غير صحيح لوجود الياء، فالصواب بفتح فكسر وسكون لام مخففة، لأن الوصول يتعدى بإلى (ومن فاتته الركعتان) أى صلاتها. وقيل: أى الركوعان. قال ابن حجر: بأن يدرك الامام بعد ركوع الركعة الثانية. والفرق بينهما وبين سائر الصلوات أن الجمعة صلاة الكاملين، والجماعة شرط في صحتها فأحتيط لها ما لم يحتط لغيرها فلم تدرك إلا بأدراك ركعة كاملة، كما صرح به في هذا الحديث. والحديث السابق - انتهى. قال القاري: وفيه أن هذا ليس من باب التصريح بل من باب مفهوم المخالف المتعبر عندهم بالمنوع عندنا على الصحيح - انتهى. (فليصل) بضم ففتح فتشديد (أربعاً) أى الظهر (أو قال الظهر) أى بدل أربعاً. قد استدلل الشافعية ومن وافقهم بهذا الحديث على أن من فاتته الركعة الثانية من صلاة الجمعة ودخل في السجدة أو التشهد فهو يصلي الظهر وليس له أن يقتصر على ركعتي الجمعة، لكن الاستدلال به موقوف على أن المراد بالركعتين في الحديث الركوعان. وفيه نظر لأن الركعة حقيقة لجمعها من القيام والركوع والسجود وغير ذلك وإطلاقها على الركوع، وما بعده مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة، وهنا ليست قرينة تصرف عن حقيقة الركعة، بل قوله ركعة في الجملة السابقة يعين المعنى الحقيقي ويأبى إرادة المجاز، ومفهوم قوله: «من فاتته الركعتان» أن من أدركهم جلوساً (في التشهد قبل فوات الركعتين بالسلام) صلى نيتين. واستدل له أيضاً بما رواه الدارقطني والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى فان أدركهم جلوساً صلى أربعاً، وفيه أن مداره على صالح بن أبي الأخضر البصري. وقد ضعفه ابن معين وأحمد والبخاري والنسائي ويحيى القطان وأبو زرعة وأبو حاتم وابن عدى والمجلى. وفيه أيضاً أن المراد بالجلوس فيه الجلوس الذي يكون بعد الفراغ من الصلاة يدل عليه قوله: «ومن فاتته الركعتان»، واستدل لهم أيضاً بما رواه الدارقطني عن أبي هريرة أيضاً مرفوعاً، إذا أدرك أحدكم الركعتين من يوم الجمعة فقد أدرك الجمعة وإذا أدرك ركعة فليركع اليها أخرى،

رواه الدارقطني .

وإن لم يدرك ركعة فليصل أربعاً . وفيه أن مداره على ياسين بن معاذ الزيات ، وهو متروك ، قاله النسائي . وقال البخاري : منكر الحديث ، وضعفه غير واحد ، وبما رواه الدارقطني عن أبي هريرة أيضا مرفوعا : من أدرك الركوع من الركعة الآخرة يوم الجمعة فليضف اليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الآخرة فليصل الظهر أربعاً . وفيه أن هذه الرواية أيضا ضعيفة ، فإن فيها سليمان بن أبي داود الحراني ضعفه أبو حاتم . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن حبان : لا يحتج به (رواه الدارقطني) من طريق ياسين بن معاذ عن ابن شهاب عن سعيد ، أو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وياسين ضعيف متروك ، ولهذا الحديث طرق كلها معلولة . قال الحافظ في التلخيص (ص ١٢٧) : بعد ذكرها . وقد قال ابن حبان في صحيحه أنها كلها معلولة . وقال ابن أبي حاتم في العال عن أبيه لا أصل لهذا الحديث إنما المتن من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في علله ، وقال : الصحيح من أدرك من الصلاة ركعة ، وكذا قال العقيلي . والله أعلم .



بعون الله وحسن توفيقه تم الجزء الرابع من مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح ،
ويليه الجزء الخامس إن شاء الله تعالى ، وأوله « باب صلاة الخوف »

المشركون

الحمد لله الذي جعل في كتابه محمد بن عبد الله الطائفة العظمى التي لا تنفك عن الله



المعالي

السَّيِّحُ ابْنُ الْحُسَيْنِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْكَافِي فِي حَقِّهِ

الجزء الرابع

المؤمنين

الاولى ان يجمع بين الاسلام واليهودية والفرقة
بالجامعة الشافعية كما فعل الفقيه

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

(بتجزة جديدة)

سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

يطلب من :

- ١ - المكتبة السلفية، مركزى دارالعلوم، ريوڑى تالاب، وارانسى - ٢٢١٠١٠
- ٢ - المكتبة الرحمانية، رافى پورہ، مبارکپور، اعظم گڑھ، يو، پى - ٢٧٦٤٠٤
- ٣ - مكتبة ترجمان، ٤١١٦، اردو بازار، دہلى - ١١٠٠٠٦
- ٤ - دار المعارف، ١٣ محمد على بلڈنگك، بهنڈى بازار، بمبئى - ٤٠٠٠٠٣
- ٥ - مكتبة مسلم، برو شاه، سرينگر، كشمير - ١٩٠٠٠١
- ٦ - أبناء الجامعة السلفية، ص، ب ١٠٠٣٣، المدينة المنورة (Saudi Arabia)
- ٧ - الدار السلفية، ص، ب ٢٠٨٥٧، الصفاة، الكويت (A. Gulf)

الفهارس	
الموضوع	رقم الصفحة
فهرس الأبواب والفصول	٤
فهرس مطالب الكتاب	٦
فهرس الأعلام	٣٣
فهرس الأمكنة	٣٨

فهرس الأبواب والفصول للجزء الرابع من مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١	(٢٤) باب تسوية الصف	١٢٧	(٣٠) باب السنن وفضائلها
٢	الفصل الأول	١٢٨	الفصل الأول
١٤	الفصل الثاني	١٤٤	الفصل الثاني
١٨	الفصل الثالث	١٥٣	الفصل الثالث
٢٥	(٢٥) باب الموقف	١٦٤	(٣١) باب صلاة الليل
"	الفصل الأول	"	الفصل الأول
٣٥	الفصل الثاني	١٨٥	الفصل الثاني
٤٢	الفصل الثالث	١٩٤	الفصل الثالث
٤٥	(٢٦) باب الإمامة	١٩٩	(٣٢) باب ما يقول إذا قام من الليل
"	الفصل الأول	"	الفصل الأول
٥١	الفصل الثاني	٢٠٥	الفصل الثاني
٦٣	الفصل الثالث	٢٠٧	الفصل الثالث
٧١	(٢٧) باب ما على الإمام	٢٠٩	(٣٣) باب التحريض على قيام الليل
"	الفصل الأول	"	الفصل الأول
٨٠	الفصل الثالث	٢٢٥	الفصل الثاني
٨١	(٢٨) باب ما على المأموم من المتابعة	٢٣٢	الفصل الثالث
"	وحكم المسبوق	٢٣٨	(٣٤) باب القصد في العمل
"	الفصل الأول	٢٣٩	الفصل الأول
٩٩	الفصل الثاني	٢٥١	الفصل الثاني
١٠٧	الفصل الثالث	٢٥٣	الفصل الثالث
١١٣	(٢٩) باب من صلى صلاة مرتين	٢٥٥	(٣٥) باب الوتر
"	الفصل الأول	٢٥٦	الفصل الأول
١١٦	الفصل الثاني	٢٨٩	الفصل الثالث
١١٩	الفصل الثالث		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٩٩	(٣٦) باب القنوت	٤٠١	الفصل الثاني
٣٠٢	الفصل الأول	٤١٠	الفصل الثالث
٣٠٦	الفصل الثاني	٤١٧	(٤٢) باب الجمعة
٣٠٩	الفصل الثالث	٤١٨	الفصل الأول
٣١٠	(٣٧) باب قيام شهر رمضان	٤٢٧	الفصل الثاني
٣١١	الفصل الأول	٤٣٦	الفصل الثالث
٣١٧	الفصل الثاني	٤٤٣	(٤٣) باب وجوبها
٣٢٥	الفصل الثالث	٤٤٤	الفصل الأول
٣٤٤	(٣٨) باب صلاة الضحى	٤٤٥	الفصل الثاني
٣٤٧	الفصل الأول	٤٥٤	الفصل الثالث
٣٥٢	الفصل الثاني	٤٥٦	(٤٤) باب التطييف والتبكير
٣٥٥	الفصل الثالث	٤٥٦	الفصل الأول
٣٥٨	(٣٩) باب التطوع	٤٦٩	الفصل الثاني
٣٥٨	الفصل الأول	٤٨١	الفصل الثالث
٣٦٦	الفصل الثاني	٤٨٦	(٤٥) باب الخطبة والصلاة
٣٧١	(٤٠) باب صلاة التسييح	٤٨٧	الفصل الأول
٣٧٩	(٤١) باب صلاة السفر	٥٠٥	الفصل الثاني
٣٨٢	الفصل الأول	٥٠٨	الفصل الثالث

فهرس مطالب الجزء الرابع من مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
	١	(٢٤) باب تسوية الصف	١٠٩٨	١٢	حديث أبي هريرة «خير صفوف الرجال أولها الخ»
	٢	❦ الفصل الأول ❦			
١٠٩١	"	حديث النعمان بن بشير «كان رسول الله ﷺ يسوي صفوفنا الخ»	١٣	١٣	ذكر اختلاف في المراد بالصف الأول في المسجد
١٠٩٢	٤	حديث أنس «أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه الخ»	١٤	١٤	❦ الفصل الثاني ❦
	٤-٥	وجوب تعديل الصفوف والتراس فيها	"	١٠٩٩	حديث أنس «رصوا صفوفكم الخ»
١٠٩٣	٧	حديث أنس «سوا صفوفكم»	١٥	١٥	حديث أنس «أتوا الصف المقدم الخ»
١٠٩٤	"	حديث أبي مسعود الأنصاري «كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول استوا الخ»	"	"	حديث البراء بن عازب «كان يقول إن الله وملائكته يصلون على الذين يلون الصفوف الأولى الخ»
١٠٩٥	١٠	حديث عبد الله بن مسعود «يلني منكم أولو الأحلام والنهى الخ»	١٦	١١٠٢	حديث عائشة «إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف»
١٠٩٦	"	حديث أبي سعيد الخدري «رأى رسول الله ﷺ تأخرا فقال لهم تقدموا الخ»	١٧	١١٠٣	حديث النعمان بن بشير «كان يسوي صفوفنا إذا قلنا إلى الصلاة فإذا استوبنا كبر»
	١١	هل كل صف من المأمومين امام لمن وراءهم	"	١١٠٤	حديث أنس «كان يقول عن يمينه اعتدلوا الخ»
١٠٩٧	"	حديث جابر بن سمرة «خرج علينا رسول الله ﷺ فرأنا حلقا فقال مالي أراكم عزيزين الخ»	"	١١٠٥	حديث ابن عباس «خياركم أئنيكم مناكب في الصلاة»
			١٨	١٨	❦ الفصل الثالث ❦
			"	"	حديث أنس «كان يقول استوا استوا استوا الخ»

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١١٠٧	١٩	حديث أبي أمامة « إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول، وفيه سوا صفوفكم وحاذوا بين منا كبكم الخ »	٢٦	٢٧	الاختلاف في صحة صلاة من وقف عن اليسار سرد جملة من فوائد الحديث
١١٠٨	٢٠	حديث ابن عمر « أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب »	١١١٣	٢٧	حديث جابر « قام رسول الله ﷺ ليصلي فجئت حتى قمت عن يساره فأخذ يدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه »
١١٠٩	٢١	حديث أبي هريرة « توسطوا الامام وسدوا الخلل »	٢٨	٢٨	موقف المأمومين يكون صفًا وراء الامام كما لو كانوا ثلاثة أو أكثر
١١١٠	٢٢	حديث عائشة « لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الأول حتى يؤخرهم الله في النار »	٢٩	٢٩	الجواب عن ما روى عن ابن مسعود مخالفًا لذلك
١١١١	٢٣	حديث وابصة بن معبد « رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يمد الصلاة »	١١١٤	٢٩	حديث أنس « صليت أنا وبني في بيتنا خلف النبي ﷺ وأم سليم خلفنا »
١١١٢	٢٤-٢٥	اختلاف العلماء في صحة صلاة من صلى خلف الصف وحده، وسرد الأدلة وبيان القول الراجح في ذلك والجواب عن أدلة خلافه	٣٠	٣٠	موقف المرأة خلف الرجل فلا تقف في صف الرجال ولا الصبيان
	٢٥	(٢٥) باب الموقف	٣١	٣١	ذكر الاختلاف في صحة صلاة الرجل الذي حاذته المرأة ووقفت معه في الصف
	٢٥	الفصل الأول	٣١	٣١	الرد على الزيلعي وغيره في استدلاله بهذا الحديث على صحة صلاة المنفرد خلف الصف
	٢٥	حديث عبد الله بن عباس « بت في بيت عائشة ميمونة فقام رسول الله ﷺ يصلي فقامت عن يساره الخ »	٣١	٣١	حديث أنس « أن النبي ﷺ صلى به وبأهله أو غاله الخ »
	٢٥	موقف المأموم الواحد عن يمين الامام			

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
	٣١	ذكر اختلاف الروايات في صلاته ﷺ في بيت أنس وأنها حكاية عن وقائع متعددة مختلفة	٣٧		هل للامام أن يصلي في مكان أرفع من المأمومين
١١١٦	٣٢	حديث أبي بكرة : أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، وفيه زادك الله حرصا ولا تعد ،	"		ذكر ما يؤيد منع ارتفاع الامام في المكان مطلقا
	٣٢-٣٣	ذكر الاختلاف في ضبط قوله ولا تعد ومعناه	"		توجيه صلاته ﷺ على المنبر
	٣٣	الاختلاف في الركوع دون الصف وبيان القول الراجح في ذلك	"		بيان القول الراجح في ذلك
	٣٤	الرد على من استدل بحديث أبي بكرة على اعتداد ركعة ... مدرك الركوع	٣٨	١١١٩	حديث سهل بن سعد الساعدي : أنه سئل من أي شيء المنبر فقال هو من أثر الغابة الخ ،
	٣٥	الجواب عن حديث أبي هريرة من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الامام صلبه	٤٠-٤١	١١٢٠	حديث عائشة : قالت صلى رسول الله ﷺ في حجرته والناس يأتون به من وراء الحجرة ،
	"	الفصل الثاني	٤١		هل يمنع من صحة الصلاة حيولة شيء بين الامام والمؤمنين
	"	حديث سمرة بن جندب : أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا ثلاثة أن يتقدمنا أحدا ،	٤٢		الفصل الثالث
١١١٧	"	حديث عمار : أنه أم الناس بالمداين وقام على دكان يصلي والناس أسفل فتقدم حذيفة فاخذ على يديه الخ .	"	١١٢١	حديث أبي مالك الأشعري : أقام الصلاة وصف الرجال وصف خلفهم الغلمان ،
١١١٨	٣٦		٤٣	١١٢٢	حديث قيس بن عباد : بينا أنا في المسجد في الصف المقدم لجندب رجل من خلفي جذبة فتعاني الخ ،
			٤٥		(٢٦) باب الإمامة
			"		الفصل الأول
			"	١١٢٣	حديث أبي مسعود : يؤم القوم أقرام لكتاب الله تعالى ،

الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة
حديث عبد الله بن عمرو « ثلاثة لا تقبل منهم صلاتهم »	١١٢٩	٥٦	ذكر الاختلاف فيمن هو أولى بالامامة	٤٦	
حديث سلامة بنت الحر « إن من أشرار الساعة أن يتدافع أهل المسجد الخ »	١١٣٠	٥٨	الرد على الحنفية وتحقيق المقام وبيان القول الراجح في ذلك	٤٧-٤٨	
حديث أبي هريرة « الجهاد واجب عليكم الخ »	١١٣١	٥٩	حديث أبي سعيد « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم »	٤٩	١١٢٤
ذكر الاختلاف في امامة الفاسق والمتدع وبيان القول الراجح في ذلك	١١٣٢	٥٩-٦٢	فائدة في حكمة تقديم الأقرأ	٥٠	
الفصل الثالث	٦٣		التنبه على وهم القارى	٥١	
حديث عمرو بن سلمة « كنا بـما يمر الناس يمر بشا الركبان ، وفيه وبدر أبي قومي باسلامهم فلما قدم قال جئتمكم والله من عند النبي حقا فقال صلوا صلاة كذا في حين كذا الخ »	١١٣٣	٦٣-٦٥	الفصل الثاني	٥١	
ذكر الاختلاف في امامة الصبي والجواب عن أدلة المعانعين من امامة الصبي	١١٣٤	٦٦	حديث ابن عباس « ليؤذن لكم خياركم »	٥٢	١١٢٥
حديث ابن عمر « لما قدم المهاجرون الأولون المدينة كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة الخ »	١١٣٥	٦٨	حديث أبي عطية العقبلي « قال كان مالك بن الحويرث يأتينا إلى مصلانا يتحدث فحضرت الصلاة يوما ، وفيه من زار قوما فلا يؤمهم الخ »	٥٣	١١٢٦
حديث ابن عباس « ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شيئا »	١١٣٦	٧٠	ذكر الاختلاف في كون المزور أحق بالامامة من انزائر وإن كان أقرأ أو أعلم من المزور	٥٤	
			حديث أنس « استخلف رسول الله ﷺ ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو أعمى »	٥٥	١١٢٧
			ذكر الاختلاف في أن امامة الأعمى أولى من البصير أو عكسه	٥٥	
			حديث أبي أمامة « ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم »	٥٥	١١٢٨

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
	٧١	(٢٧) باب ما على الإمام			مما يطيل بنا
	"	الفصل الأول	٧٧		بيان إن هذه القصة غير قصة معاذ
١١٣٥	"	حديث أنس « ما صليت وراء إمام			المتقدمة في باب القراءة في الصلاة
		قط أخف صلاة ولا أتم صلاة من	٧٨	١١٣٩	حديث أبي هريرة « يصلون لكم فان
		النبي ﷺ الخ »			أصابوا فلكم الخ »
	٧٢	تحقيق المراد بخفة الصلاة وتماها	٧٩		ما المراد باصابة الإمام وخطأه
	"	هل يجوز مراعاة من دخل المسجد	"		هل يصح الاتهام بمن يخل بشئ من
		بالطويل ليدرك الركعة			الصلاة إذا تم المأموم
١١٣٦	٧٤	حديث أبي قتادة « إنى لادخل في	٨٠		الفصل الثالث
		الصلاة وأنا أريد اطالتها فأسمع بكاء	"	١١٤٠	حديث عثمان بن أبي العاص « آخر
		الصبي فأجوز في صلاتي الخ »			ما عهد إلى رسول الله ﷺ إذا أمت
١١٣٧	٧٥	حديث أبي هريرة « إذا صلى أحدكم			قوما فأخف بهم الصلاة الخ »
		للناس فليخفف »	٨١	١١٤١	حديث ابن عمر « كان النبي ﷺ
	٧٦	الاجماع على مشروعية التخفيف			بأمرنا بالتخفيف الخ »
		للامام	"		(٢٨) باب ما على المأموم من
	"	هل التخفيف مستحب أو واجب			المتابعة وحكم المسبوق
	"	حد التخفيف	"		الفصل الأول
	"	هل يطول امام المحصورين الراضين	٨١-٨٢	١١٤٢	حديث البراء بن عازب « إن النبي
		بالطويل وكذا إذا لم تتحقق علة			ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده
		التخفيف			لم يمن أحد منا ظهره حتى يضع
	"	هل لتطويل صلاة المنفرد حد			جهته »
١١٣٨	٧٦-٧٧	حديث قيس بن أبي حازم عن	٨٢	١١٤٣	حديث أنس « صلى بنا رسول الله
		أبي مسعود « أن رجلا قال لاناخر			ﷺ ذات يوم فلما قضى صلاته
		عن صلاة الغداة من أجل فلان			فقال إنى إمامكم فلا تسبقونى »

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١١٤٤	٨٣	حديث أبي هريرة « لا تبادروا الإمام إذا كبر فكبروا الخ »			وبيان مسالك العلماء في دفع هذا الاختلاف
١١٤٥	٨٤	حديث أنس « أن رسول الله ﷺ ركب فرسا فصرع عنه فصلى صلاة وهو قاعد فصلينا وراءه قعودا، وفيه أنما جعل الإمام ليؤتم به، وفيه أيضا إذا جالسا فصلوا جلوسا »	٩٦		فوائد الحديث
		الجمع بين هذا وبين حديث عائشة فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما فأشار إليهم أن اجلسوا وبين حديث أنس فصلى بهم جالسا وهم قيام	٩٦-٩٧		التعقب على الشعبي فيما استدل له بالحديث من جواز اتهام بعض المأمومين ببعض
	٨٥	ذكر فوائد الحديث	١١٤٧		حديث أبي هريرة « أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار »
		ذكر المذاهب في صلاة المأموم القادر على القيام قاعدا خلف الإمام القاعد، والرد على المالكية في دعوى التخصيص، والرد على القائلين بالنسخ بأسهاب، وبيان القول الراجح في ذلك	٩٨		الاختلاف في معنى هذا الوعيد
	٨٦	١١٤٨-١١٤٩	٩٩		الفصل الثاني
	٨٧-٩٢	١١٥٠	١٠٠		حديث علي و معاذ « إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع الخ »
			١٠٠-١٠١		حديث أبي هريرة « إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا الخ »
			١٠١		هل مدرك الإمام راكم مدرك لتلك الركعة
			١٠٢		الاختلاف في معنى الحديث
	٩٣	١١٥١			تصويب قول من استدل بهذا الحديث على كون مدرك الركوع مدركا للركعة والجواب عن ذلك
	٩٥				حديث أنس « من صلى لله أربعين يوما في جماعة »

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١١٥٢	١٠٣	حديث أبي هريرة «من توضأ فأحسن وضوءه»	١١٣		الاستدلال به على صحة اقتداء المفتقر بالمتفل
١١٥٣	١٠٣	حديث أبي سعيد «جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ قال ألا رجل يتصدق على هذا»	»		ذكر جواب الحنفية عن ذلك مع الرد عليهم
١٠٤-١٠٦	١١٤	سرد المذاهب في مسألة تكرار الجماعة وبسط الجواب عن استدلال الحنفية بحديث أبي بكر عند الطبراني وتزييف ما أجابوا به عن حديث إلى سعيد	١١٥٨	١١٤	حديث جابر «كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم يرجع إلى قومه الخ»
	١١٤-١١٥	سرد أجوبة الحنفية عن هذا الحديث وبسط الكلام في الرد على تلك الأجوبة			
	١٠٧	الفصل الثالث	١١٦		الفصل الثاني
١١٥٤	»	حديث عبيد الله بن عبد الله عن عائشة في مرض رسول الله ﷺ وهو حديث طويل ذكرت فيه استخلافه عليه السلام أبا بكر ليصلي بالناس	»	١١٥٩	حديث يزيد بن الأسود «شهدت مع النبي ﷺ حجة فضليت معه صلاة الصبح»
	١١١	حديث أبي هريرة «من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة»	١١٧-١١٨		ذكر الاختلاف في إعادة الصلاة لمن صلى مرة، وبيان القول الراجح في ذلك
١١٥٥	١١٢	حديث أبي هريرة «الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام»	١١٩		الفصل الثالث
١١٥٦	١١٣	(٢٩) باب من صلى صلاة مرتين	»	١١٦٠	حديث بسر بن محجن عن أبيه «أنه كان في مجلس مع رسول الله ﷺ فأذن بالصلاة فقام رسول الله ﷺ فصلى ورجع ومجن في مجلسه»
	»	الفصل الأول			
١١٥٧	»	حديث جابر «كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه فيصل بهم»	١٢١	١١٦١	حديث رجل من أسد بن خزيمه عن أبي أيوب الأنصاري في الرجل

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
		يصلى في منزله الصلاة ثم يأتي المسجد فيصلى معهم	١٢٨		❦ انفصل الأول ❦
١١٦٢	١٢٢	حديث يزيد بن عامر « جئت والنبي ﷺ في الصلاة فجلست ولم أدخل معهم في الصلاة »	١١٦٦	١٢٩	حديث أم حبيبة « من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة »
	١٢٣	ذكر الاختلاف في الصلاة التي تصلى مرتين هل الفريضة الأولى والثانية	١١٦٧	١٣٠	بيان أكد السنن
١١٦٣	١٢٤	حديث ابن عمر « أن رجلا سأله إنى أصلى في بيتي ثم أدرك الصلاة في المسجد مع الامام أفأصلى معه قال نعم »	١٣١	١٣٢	حديث ابن عمر « صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر الخ »
١١٦٤	١٢٥	حديث سليمان مولى ميمونة « قال أتينا ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقلت ألا تصلى معهم ؟ »	١٣٢	١٣٣	الجمع بينه وبين حديث عائشة كان لا يدع أربعاً قبل الظهر
١١٦٥	١٢٦	حديث نافع « إن ابن عمر كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الامام فلا يعد لهما »	١٣٣	١٣٤	الاختلاف في أن التطوع في المسجد أفضل أو في البيت ويبدأ بالقول الراجح في ذلك
	١٢٧	(٣٠) باب السنن وفوائدها	١٣٤	١٣٥	حديث ابن عمر « كان النبي ﷺ لا يصلى بعد الجمعة حتى ينصرف »
	١٢٨	بيان الاختلاف في مشروعيتها الرواتب القبلي والبعدي	١٣٥	١٣٦	حديث عبد الله بن شقيق « سألت عائشة عن تطوع رسول الله ﷺ »
		حكمة مشروعيتها الرواتب	١٣٦	١٣٧	الاجماع على جواز فعل بعض الصلاة قاعدا وبعضها قائما وبعض الركعة من قعود وبعضها من قيام سواء قام ثم قعد أو قعد ثم قام
		الفرق بين الفرض والواجب والسنة والنفل	١٣٧		حديث عائشة « لم يكن النبي ﷺ على شيء من التواقل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر »
					حديث عائشة « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها »

الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة
حديث علي « كان يصلي قبل العصر ركعتين »	١١٧٩	١٤٩	حديث عبد الله بن مغفل « صلوا قبل صلاة المغرب ركعتين »	١١٧٢	١٣٧
حديث أبي هريرة « من صلى بعد المغرب ست ركعات »	١١٨٠	»	ذكر الاختلاف في استحباب الركعتين قبل صلاة المغرب	١١٧٣	١٣٨
حديث عائشة « من صلى بعد المغرب عشرين ركعة »	١١٨١	١٥٠	سرد أدلة الحنفية على عدم استحبابها مع الرد عليها	١١٧٤	١٤٠-١٤١
حديث عائشة « ما صلى العشاء قط فدخل على الألى أربع ركعات »	١١٨٢	١٥١	حديث أبي هريرة « من كان منكم مصابيا بعد الجمعة فليصل أربعاً »	١١٧٥	١٤٢
حديث ابن عباس « إدبار النجوم ركعتان قبل الفجر »	١١٨٣	١٥٢	الجمع بينه وبين حديث ابن عمر المتقدم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين	١١٧٦	١٤٣
❦ الفصل الثالث ❦	١١٨٤	١٥٣	الاختلاف في عدد الراتبة بعد الجمعة	١١٧٧	»
حديث عمر « أربع قبل الظهر بعد الزوال »	١١٨٥	»	❦ الفصل الثاني ❦	١١٧٨	١٤٤
حديث عائشة « ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر قط »	١١٨٦	١٥٤	حديث أم حبيبة « من حافظ على أربع ركعات »	١١٧٩	»
الجمع بينه وبين ما روى أنه صلاهما مرة فقط	١١٨٧	١٥٥	بسط طرق هذا الحديث	١١٨٠	»
حديث المختار بن قنفل عن أنس « في السؤال عن الصلاة بعد العصر، وفيه فقال كان عمر يضرب على صلاة بعد العصر »	١١٨٨	١٥٦	حديث أبي أيوب « أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم »	١١٨١	١٤٥
حديث « أنس كنا بالمدينة فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا والسواى الخ »	١١٨٩	١٥٧	حديث عبد الله بن السائب « كان يصلى أربعاً بعد أن تزول الشمس »	١١٨٢	١٤٧
			حديث ابن عمر « رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً »	١١٨٣	»
			حديث علي « كان يصلى قبل العصر أربع ركعات »	١١٨٤	١٤٨

الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة
والا اضطجع ،			حديث مرثد بن عبدالله « أتيت عقبة	١١٨٨	١٥٨
حديث عائشة « كان إذا صلى ركعتي	١٦٨	١١٩٧	الجهنم قلت ألا أعجبك من أبي تميم		
الفجر اضطجع ،			يركع ركعتين قبل صلاة المغرب ،		
ذكر اختلاف في حديث عائشة في	”		حديث كعب بن عجرة « أتى مسجد	١١٨٩	١٥٩
عمل الاضطجاع			بني عبد الأشهل فصلى فيه المغرب		
حديث عائشة « كان يصلى من الليل	١٦٩	١١٩٨	فذكر التنفل في البيوت ،		
ثلاث عشرة ركعة ،			حديث ابن عباس « كان يطيل القراءة	١١٩٠	١٦٠
حديث مسروق عن عائشة في	١٦٩-١٧٠	١١٩٩	في الركعتين بعد المغرب ،		
السؤال عن صلاة رسول الله ﷺ			حديث مكحول « من صلى بعد المغرب	١١٩١	”
بالليل ، وفيه فقالت سبع وتسع			قبل أن يتكلم ركعتين ،		
وإحدى عشرة ركعة			حديث حذيفة نحوه وفيه عجلوا	١١٩٢	١٦١
الجمع بين روايات عائشة المختلفة	١٧٠		الركعتين بعد المغرب		
في ذكر عدد صلاته ﷺ بالليل			حديث عمر بن عطاء عن السائب	١١٩٣	١٦٢
حديث عائشة في اقتراح صلاة الليل	١٧١	١٢٠٠	عن معاوية إذا صليت الجمعة فلا		
بركعتين خفيفتين			تصلها بصلاة حتى تكلم		
حديث أبي هريرة في الأمر بافتتاح	١٧٢	١٢٠١	حديث عطاء « كان ابن عمر إذا صلى	١١٩٤	١٦٣
صلاة الليل بركعتين خفيفتين			الجمعة بمكة تقدم فيصل ركعتين ،		
حديث ابن عباس بت عند خالتي	١٧٢-١٧٤	١٢٠٢	(٣١) باب صلاة الليل	١٦٤	
ميمونة ليلة وفيه أنه صلى مع النبي			الفصل الأول	”	
ﷺ فقام عن يساره فأخذ بأذنه			حديث عائشة « كان يصلى بين الفراغ	١١٩٥	”
فأداره عن يمينه ، وفيه قراءة آخر آل			من صلاة العشاء الى الفجر إحدى		
عمران وفيه ذكر الدعاء			عشرة ركعة الخ ،		
ذكر الاختلاف في عدد ركعاته في	١٧٥		حديث عائشة « كان إذا صلى ركعتي	١١٩٦	١٦٦
هذا الليل			الفجر فان كنت مستيقظة حدثني		

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٩٧٦	١٢٠٨	الجمع بين رواياته المختلفة في ذلك	١٨٧		حديث عبد الله بن عمرو بن العاص
"		الاختلاف في محل الدعاء المذكور			« من قام بعشر آيات »
١٧٦-١٧٧	١٢٠٩	فيه	١٨٨		حديث أبي هريرة « كانت قراءة النبي ﷺ بالليل يرفع طورا ويخفض طورا »
		بيان المراد بالنور المذكور في هذا الدعاء			حديث ابن عباس « كانت قراءته على قدر ما يسمعه من في الحجرة »
١٢٠٣	١٢١٠	حديث ابن عباس أنه رقد عنده	"		حديث أبي قتادة « خرج ليلة فاذا هو بأبي بكر يصلي يخفض من صوته »
		ﷺ فاستيقظ فتسوك الخ			حديث أبي ذر « قام حتى أصبح بآية »
١٢٠٤	١٢١١	حديث زيد بن خالد « لأرمقن صلاة رسول الله ﷺ فصلى ركعتين خفيفتين »	١٨٩		حديث أبي هريرة « اذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه »
١٢٠٥	١٢١٢	حديث عائشة « لما يذن رسول الله ﷺ وثقل كان أكثر صلاته جالسا »	١٩٠		ذكر الأقوال والمذاهب في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر
١٢٠٦	١٢١٣	حديث ابن مسعود « لقد عرفت النظائر التي كان النبي ﷺ يقرن بينهما »	١٩١		سرد أجوبة الذين لم يقولوا بمشروعية هذا الاضطجاع مع الرد عليها
١٨٣		ذكر تأليف ابن مسعود	١٩٢-١٩٣		
"		ترتيب المصحف توقيفي	١٩٤		الفصل الثالث
١٨٥	١٢١٤	الفصل الثاني	"		حديث مسروق عن عائشة « في السؤال عن أحب العمل ، وفيه كان يقوم من الليل اذا سمع الصارخ »
١٢٠٧	١٢١٥	حديث حذيفة « أنه رأى النبي ﷺ يصلي من الليل ، وفيه فاستفتح البقرة وفيه فكان ركوعه نخوا من قيامه ، وفيه قرأ في أربع ركعات البقرة وآل عمران والنساء والمائدة »	١٩٥		حديث أنس « ما كنا نشاء أن نرى رسول الله ﷺ في الليل مصليا الا رأيناه الخ »

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٢١٦	١٩٦	حديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن رجل من أصحاب النبي ﷺ لأرقبن رسول الله ﷺ الصلاة حتى أرى فعله الخ			« كان إذا هب من الليل كبر عشرا وحمد الله عشرا الخ »
			١٢٢٤	٢٠٧	الفصل الثالث
١٢١٧	١٩٧	حديث يعلى بن مملك عن أم سلمة في السؤال عن قراءته ﷺ			حديث أبي سعيد « كان إذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ »
	١٩٩	(٣٢) باب ما يقول إذا قام من الليل	١٢٢٥	٢٠٩	حديث ربيعة بن كعب الأسلمي « كنت أبيت عند حجرة النبي ﷺ »
		الفصل الأول			(٣٣) باب التحريض على قيام الليل
١٢١٨		حديث ابن عباس « إذا قام من الليل يتهجّد قال اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض »			الفصل الأول
١٢١٩	٢٠٢	حديث عائشة في افتتاح صلاة الليل بقوله اللهم رب جبريل وميكائيل الخ	١٢٢٦		حديث أبي هريرة « يعقد الشيطان على قافيتي رأس أحدكم إذا هو نام ثلث عقد الخ »
١٢٢٠	٢٠٤	حديث عبادة بن الصامت « من تعار من الليل »	٢١٣	٢١١-٢١٠	بيان الاختلاف في المراد من العقد
	٢٠٥	الفصل الثاني	١٢٢٧		حديث المغيرة « قام النبي ﷺ حتى تورمت قدماه »
١٢٢١		حديث عائشة « كان إذا استيقظ من الليل قال لا إله إلا أنت سبحانك اللهم وبحمدك الخ »	١٢٢٨	٢١٤	حديث ابن مسعود « ذكر النبي ﷺ رجل أنه ما زال نائما حتى أصبح ما قام إلى الصلاة »
١٢٢٢	٢٠٦	حديث معاذ بن جبل « ما من مسلم يبيت على ذكر طاهرا »	٢١٥		الاختلاف في المراد من بول الشيطان في الأدن
١٢٢٣		حديث شريك الهوزني عن عائشة	٢١٦	١٢٢٩	حديث أم سلمة « استيقظ النبي ﷺ ليلة فرعا يقول سبحان الله ماذا

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٢٣٠	٢١٧-٢١٩	أنزل الليلة من الخزان ؟ وماذا أنزل من الفتن ؟	٢٢٨		ذكر أقسام الحديث الغريب والمراد بالغريب سنداً
		حديث أبي هريرة « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا »	٢٢٩	١٢٣٧	حديث أبي هريرة « رحم الله رجلاً قام من الليل فصلى الخ »
	٢١٨	الاختلاف في ضبط قوله ينزل وفي بيان المراد منه	٢٣٠	١٢٣٨	حديث أبي أمامة « قيل يا رسول الله أى الدعاء أسمع »
	٢١٩	ذكر اختلاف الروايات في وقت النزول وبيان الجمع بينها	"	١٢٣٩	حديث أبي مالك الأشعري « إن في الجنة غرقاً »
"	"	ذكر من روى عنه في النزول من الصحابة غير أبي هريرة	٢٣١	١٢٤٠	حديث علي نحوه
١٢٣١	٢٢١	حديث جابر « إن في الليل لساعة لا يوافقها رجل مسلم الخ »	٢٣٢		الفصل الثالث
١٢٣٢	٢٢٢	حديث عبد الله بن عمرو « أحب الصلاة الى الله صلاة داود »	"	١٢٤١	حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل »
١٢٣٣	٢٢٤	حديث عائشة « كان ينام أول الليل ويحيي آخره »	٢٣٣	١٢٤٢	حديث عثمان بن أبي العاص « كان لداود عليه السلام من الليل ساعة يوقظ فيها أهله الخ »
	٢٢٥	الفصل الثاني	٢٣٤	١٢٤٣	حديث أبي هريرة « أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة في جوف الليل »
١٢٣٤	"	حديث أبي أمامة « عليكم بقيام الليل »	٢٣٥	١٢٤٤	حديث أبي هريرة « جاء رجل فقال إن فلاناً يصلى بالليل فإذا أصبح سرق فقال إنه سينهاه ما تقول »
١٢٣٥	٢٢٦	حديث أبي سعيد « ثلاثة يضحك الله إليهم »	"	١٢٤٥-١٢٤٦	حديث أبي سعيد وأبي هريرة « إذا أيقظ الرجل أهل من الليل فصلياً أو صلى ركعتين جميعاً الخ »
	"	الاختلاف في المراد من الضحك			
١٢٣٦	٢٢٧	حديث عمرو بن عبسة « أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر »			

الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة
الاختلاف في أن الحديث محمول على التطوع أو على الفرض	٢٥٠		حديث ابن عباس « أشرف أمتي حملة القرآن الخ »	١٢٤٧	٢٣٦
هل يجوز التطوع مضطجعا لغير عذر	٢٥٠-٢٥١		حديث ابن عمر « أن أباه عمر بن الخطاب كان يصلي من الليل »	١٢٤٨	٢٣٧
❦ الفصل الثاني ❦	٢٥١		(٣٤) باب القصد في العمل		٢٣٨
حديث أبي أمامة « من أوى إلى فراشه طاهرا وذكر الله الخ »	"	١٢٥٨	❦ الفصل الأول ❦		٢٣٩
حديث عبد الله بن مسعود « عجب ربنا من رجلين »	٢٥٢	١٢٥٩	حديث أنس « كان يفطر من الشهر حتى نفل أن لا يصوم »	١٢٤٩	"
❦ الفصل الثالث ❦	٢٥٣		حديث عائشة « أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل »	١٢٥٠	"
حديث عبد الله بن عمرو « حدثت أن رسول الله ﷺ قال صلاة الرجل قاعدا نصف الصلاة »	"	١٢٦٠	حديث عائشة « خذوا من الأعمال ما تطيقون الخ »	١٢٥١	٢٤٠
حديث سالم بن أبي الجعد « قال رجل ليني صليت فاسترحت ، وفيه أقم الصلاة يا بلال فأرحنا بها »	٢٥٤	١٢٦١	بسط الكلام في المراد بالملال المذكور في الحديث		٢٤١
(٣٥) باب الوتر	٢٥٥		حديث أنس « ليصل أحدكم نشاطه »	١٢٥٢	٢٤٢
ذكر أن الاختلاف في الوتر في أكثر من سبعة أشياء	"		حديث عائشة « إذا نفس أحدكم وهو يصلي »	١٢٥٣	"
❦ الفصل الأول ❦	٢٥٦		حديث أبي هريرة « إن الدين يسر »	١٢٥٤	٢٤٤
حديث ابن عمر « صلاة الليل مثني مثني »	"	١٢٦٢	حديث عمر « من نام عن حزبه أو عن شيء منه الخ »	١٢٥٥	٢٤٦
بسط الكلام في معنى مثني	"		حديث عمران بن حصين « صل قائما فان لم تستطع فقاعدا »	١٢٥٦	٢٤٧
هل يتعين الفصل بين كل ركعتين	٢٥٦-٢٥٧		حديث عمران بن حصين « إن صلى قائما فهو أفضل »	١٢٥٧	٢٤٩

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
	٢٥٧	ذكر الاختلاف في الفصل والوصل			قيام الليل صلى من النهار ثنتي عشرة
	٢٥٨	أيهما أفضل وبين القول الراجح في ذلك			ركعة
	"	ذكر الاختلاف في الايتار بركعة واحدة	٢٦٥		بيان أن الحديث مخالف للحنفية وذكر عذرهم
	٢٥٩-٢٦٠	سرد الأدلة على الايتار بركعة واحد	٢٦٦	١٢٦٦	حديث ابن عمر «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا»
	"	مذهب الحنفية في ذلك وذكر دليلهم مع الجواب عنه	"		ذكر الاختلاف في نقض الوتر
٢٦٠		الكلام في حديث النهي عن البتراء	٢٦٧		بيان عدم صحة الاستدلال بالحديث على وجوب الوتر
٢٦١	١٢٦٣	حديث ابن عمر «الوتر ركعة من آخر الليل»	"		حديث ابن عمر «بادروا الصبح بالوتر»
"	١٢٦٤	حديث عائشة «كان يصلي من الليل ثلاث عشر ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس الا في آخرها»	٢٦٨	١٢٦٨	حديث جابر «من خاف أن لا يقوم من آخر الليل»
٢٦٢		بيان أن الحديث مشكل على الحنفية وسرد أعضارهم مع أبطالها	"		حديث عائشة «من كل الليل أوتر رسول الله ﷺ من أول الليل وأوسطه وآخره الخ»
	٢٦٣-٢٦٦	حديث سعد بن هشام عن عائشة في السؤال عن خلقه ﷺ وعن وتره وفيه كنا نعدله سواكه وطهوره وفيه يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة ثم يصلي التاسعة ثم يسلم وفيه فلما أسن أوتر بسبع وفيه كان اذا غلبه نوم أو وجع عن	٢٦٩		بيان ابتداء وقت الوتر وآخره
	"		٢٧٠	١٢٧٠	حديث أبي هريرة «أوصاني خليلي بثلاث»
	"		٢٧٠		الفصل الثاني
	١٢٧١	حديث غصيف بن الحارث عن عائشة في «الاغتسال من الجنابة مرة في أول الليل وتارة في آخره وفي الايتار في أوله وفي آخره وفي الجهر	"		

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
		بالقراءة في صلاة الليل وفي الخفت.	١٢٧٦	٢٧٩	حديث زيد بن أسلم « من نام عن وتره فليصل إذا أصبح »
١٢٧٢	٢٧٢	حديث عبد الله بن أبي قيس عن عائشة كانت يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث		٢٧٩-٢٨٠	الاختلاف في مشروعية قضاء الوتر
		حديث أبي أيوب الدويري حق الخ وفيه ومن أحب أن يوتر بثلاث الخ	١٢٧٧	٢٨٠-٢٨١	حديث عبد العزيز بن جريج عن عائشة في قراءة الأعلى والكافرون والاختلاف في صلاة الوتر
١٢٧٣	٢٧٣	الجمع بين هذا الحديث وبين حديث أبي هريرة لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب الخ	١٢٧٨	٢٨٢	حديث عبد الرحمن بن أبي رزق نحوه
	٢٧٤	مذهب الجمهور أن الوتر غير واجب	١٢٧٩	"	حديث أبي بن كعب نحوه
	٢٧٥-٢٧٤	الجمع بين هذا الحديث وبين حديث أبي هريرة لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب الخ	١٢٨٠	"	حديث ابن عباس نحوه
		حديث علي « إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن »	١٢٨١	٢٨٣	حديث الحسن بن علي في دعاء القنوت
١٢٧٤	٢٧٥	سرد أدلة عدم وجوب الوتر	"	"	هل القنوت مشروع في جميع السنة
	٢٧٦	ذكر جواب الحنفية عن ذلك مع الرد عليه	"	"	مختار الأئمة في قنوت الوتر
	٢٧٧	حديث خارجة بن حذافة « إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم »	٢٨٥		تقوية حديث الحسن في القنوت
١٢٧٥	"	ذكر استدلال الحنفية بهذا الحديث على وجوب الوتر بأربعة وجوه مع الرد عليها	٢٨٦		الكلام في زيادة قوله إذا رفعت رأسى ولم يبق إلا السجود
	٢٧٨	حديث علي « كان يقول في آخر وتره اللهم إني أعوذ برضاك الخ »	٢٨٧-٢٨٦		ذكر الاختلاف في محل القنوت في الوتر وسرد أدلة الحنفية وبيان القول الراجح في ذلك
		حديث علي « كان يقول في آخر وتره اللهم إني أعوذ برضاك الخ »	١٢٨٢	٢٨٧	حديث أبي بن كعب « إذا سلم في الوتر قال سبحان الملك القدوس »
		حديث عبد الرحمن بن أبي رزق نحوه	١٢٨٣	٢٨٨	حديث عبد الرحمن بن أبي رزق نحوه
		حديث علي « كان يقول في آخر وتره اللهم إني أعوذ برضاك الخ »	١٢٨٤	٢٨٩	حديث علي « كان يقول في آخر وتره اللهم إني أعوذ برضاك الخ »

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
٢٨٩	١٢٩٤	حديث ثوبان « إن هذا الشهر جهد وثقل »	٢٩٨	١٢٩٤	حديث ثوبان « إن هذا الشهر جهد وثقل »
١٢٨٥	٢٩٩	حديث أبي أمامة في الركعتين جالسا بعد الوتر	٢٩٩	١٢٩٥	حديث أبي أمامة في الركعتين جالسا بعد الوتر
١٢٨٦	٢٩١	حديث بريدة « الوتر حق فن لم يوتر فليس منا »	٢٩١	١٢٨٦	حديث بريدة « الوتر حق فن لم يوتر فليس منا »
١٢٨٧	٢٩٢	حديث أبي سعيد « من نام عن الوتر أو نسيه الخ »	٢٩٢	١٢٨٧	حديث أبي سعيد « من نام عن الوتر أو نسيه الخ »
١٢٨٨	٢٩٣	حديث مالك « بلغه أن رجلا سأل ابن عمر عن الوتر أو أوجب هو الخ »	٢٩٣	١٢٨٨	حديث مالك « بلغه أن رجلا سأل ابن عمر عن الوتر أو أوجب هو الخ »
١٢٨٩	٢٩٤	حديث علي « كان يوتر بثلاث يقرأ فيهن بتسع سور »	٢٩٤	١٢٨٩	حديث علي « كان يوتر بثلاث يقرأ فيهن بتسع سور »
١٢٩٠	٢٩٦	حديث عائشة « كان يصلي جالسا فيقرأ وهو جالس »	٢٩٦	١٢٩٠	حديث عائشة « كان يصلي جالسا فيقرأ وهو جالس »
١٢٩١	٢٩٧	الجمع بين روايات عائشة المختلفة في ذلك	٢٩٧	١٢٩١	الجمع بين روايات عائشة المختلفة في ذلك
١٢٩٢	٢٩٧	حديث أم سلمة « كان يصلي بعد الوتر ركعتين »	٢٩٧	١٢٩٢	حديث أم سلمة « كان يصلي بعد الوتر ركعتين »
١٢٩٣	٢٩٧	حديث عائشة « كان يوتر بواحدة ثم يركع ركعتين يقرأ فيهما وهو جالس »	٢٩٧	١٢٩٣	حديث عائشة « كان يوتر بواحدة ثم يركع ركعتين يقرأ فيهما وهو جالس »
	٣٠٠	ذكر مذاهب العلماء في ذلك مع سرد أدلتهم وبيان القول الراجح في ذلك	٣٠٠		ذكر مذاهب العلماء في ذلك مع سرد أدلتهم وبيان القول الراجح في ذلك
	٣٠١	هل يشرع القنوت في غير الوتر من غير سبب	٣٠١		هل يشرع القنوت في غير الوتر من غير سبب
	٣٠١	هل يشرع القنوت في النازلة في جميع الصلوات أو في الجهرية فقط أو يختص بالفجر	٣٠١		هل يشرع القنوت في النازلة في جميع الصلوات أو في الجهرية فقط أو يختص بالفجر
	٣٠٢	بيان القول الراجح في ذلك	٣٠٢		بيان القول الراجح في ذلك
	٣٠٢	هل القنوت في التنازلة بعد الركوع فقط	٣٠٢		هل القنوت في التنازلة بعد الركوع فقط
	٣٠٥	الفصل الأول	٣٠٥		الفصل الأول
	١٢٩٦	حديث أبي هريرة « كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع الخ »	١٢٩٦		حديث أبي هريرة « كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع الخ »
	١٢٩٧	حديث عاصم الأحول عن أنس في السؤال عن القنوت في الصلاة قبل الركوع كان أو بعده	١٢٩٧		حديث عاصم الأحول عن أنس في السؤال عن القنوت في الصلاة قبل الركوع كان أو بعده

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٢٩٨	٣٠٦	حديث ابن عباس « قنت رسول الله ﷺ شهرا متابعا »	٣١٢		وفيه أفضل صلاة المرأى في بيته الا المكتوبة .
١٢٩٩	٣٠٧	حديث أنس « قنت شهرا ثم تركه »	٣١٣		الجواب عن اشتكال صلاته ﷺ في المسجد لكونه تاركا للأفضل
١٣٠٠	٣٠٧-٣٠٨	حديث أبي مالك الأشجعي في سؤاله لآبيه عن القنوت في الصلاة وفيه أى بنى محدث	٣١٤	١٣٠٤	الجواب عن اشتكال الخشية مع قوله تعالى في ليلة الاسراء هن خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى
١٣٠١	٣٠٩	حديث الحسن « أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب ، وفيه لا يقنت بهم الا في النصف الباقي »	٣١٦	١٣٠٥	حديث أبي هريرة « كان يرغب في قيام رمضان »
١٣٠٢	٣١٠	حديث أنس بن مالك في القنوت قبل الركوع وبعده	٣١٧		حديث جابر « اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده الخ »
		(٣٧) باب قيام شهر رمضان	٣١٧		الفصل الثاني
		بيان المراد بقيام رمضان	٣٢٠		حديث أبي ذر « صمنا فلم يقم بنا شيئا من الشهر حتى بقى سبع فقام بنا حتى ذهب ثلاث الليال الخ »
	٣١١	وجه تسمية قيام رمضان بالتراويح			بيان عدد الركعات التي صلاها في تلك الليال
		التراويح وقيام رمضان وصلاة الليل وصلاة التهجد في رمضان			تقوية حديث جابر في بيان عدد الركعات
		عبارة عن شيء واحد	٣٢٠-٣٢١		ذكر الشاهد لحديث جابر
		الفصل الأول	٣٢١		اتفقوا على ضعف حديث ابن عباس في عشرين ركعة وأنه مخالف لحديث عائشة الصحيح
١٣٠٣	٣١١-٣١٣	حديث زيد بن ثابت « اتخذ حجرة في المسجد من حصر في رمضان فصلى فيها ليالى حتى اجتمع عليه ناس وفيه حتى خشيت أن يكتب عليكم »	٣٢٢-٣٢٣		الرد على من ادعى أن حديث ابن

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
		عباس أولى من حديث جابر	٣٢١		الرد على صاحب الأوجز
٣٢٣		الرد على من تصدى لتصحيح حديث ابن عباس	٣٣١-٣٣٢		ذكر الاختلاف في مختار العلماء من عدد الركعات التي يقوم بها الناس في رمضان
"		حديث آخر لجابر في أن التراويح ثمان ركعات	٣٣٢-٣٣٣		سرد أدلة القائلين بأن التراويح عشرون ركعة مع الجواب عنها
١٣٠٧		حديث عائشة « فقدت رسول الله ﷺ ليلة فاذا هو بالبيع الخ »	٣٣٥		الرد على من ادعى الإجماع على عشرين ركعة
١٣٠٨	٣٢٥	حديث زيد بن ثابت « صلاة المراء في بيته أفضل »	"	١٣١١	حديث الأعرج « ما أدر كنا الناس الا وهم يلعنون الكفرة في رمضان الخ »
"		الفصل الثالث	"		حديث عبد الله بن أبي بكر « سمعت أيا يقول كنا ننصرف في رمضان من القيام فنستعجل الخدم بالطعام الخ »
١٣٠٩	٣٢٥-٣٢٦	حديث عبد الرحمن بن عبد القاري « خرجت مع عمر ليلة إلى المسجد فاذا الناس أوزاع ، وفيه فجمعهم على أبي بن كعب ، وفيه قوله نعمت البدعة هذه »	٣٣٧	١٣١٢	حديث عائشة « هل تدرين ما في ليلة النصف من شعبان »
١٣١٠	٣٢٩	بيان المراد بالبدعة في قول عمر	٣٣٩		الرد على من قال أن المراد باليلة المباركة في قوله تعالى إنا أنزلناه في ليلة مباركة الخ ليلة النصف من شعبان
	٣٢٩-٣٣٠	حديث السائب بن يزيد « أمر عمر أيا وتمبا أن يقوموا للناس في رمضان باحدى عشرة ركعة »	٣٤٠	١٣١٤	حديث أبي موسى الأشعري « إن الله ليطلع في ليلة النصف من شعبان »
		بيان الاختلاف في العدد في هذه الرواية	٣٤١		بيان ضعف هذا الحديث مع ذكر شواهد
	٣٣٠	تقوية رواية إحدى عشرة وتخطئة من قال بكونها وهما ويان أن رواية أحد وعشرين وم			

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٣١٥	٣٤٢	حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نحو حديث أبي موسى	٣٥٢		﴿ الفصل الثاني ﴾
١٣١٦	٣٤٣	حديث علي ؑ إذا كانت ليلة النصف من شعبان قوموا ليلىها وصوموا يومها الخ	"	١٣٢١-١٣٢٢	حديث أبي الدرداء وأبي ذر ؓ يا ابن آدم اركع لى أربع ركعات من أول النهار اكفك آخره
	٣٤٤	(٣٨) باب صلاة الضحى	٣٥٣	١٣٢٣	حديث نعيم بن همار الغطفاني
	٣٤٥-٣٤٦	ذكر مذاهب العلماء فى حكم صلاة الضحى ، و بيان القول الراجح فى ذلك	"	١٣٢٤	حديث بريدة فى الانسان ثلاثمائة وستون مفصلا
	٣٤٦	صلاة الضحى وصلاة الاشرار واحدة أو ثتان	٣٥٤	١٣٢٥	حديث أنس ؓ من صلى الضحى ثنى عشرة ركعة الخ
١٣١٧	٣٤٧	﴿ الفصل الأول ﴾	٣٥٥	١٣٢٦	حديث معاذ بن أنس الجهنى ؓ من قعد فى مصلاه حين ينصرف الخ
"	"	حديث أم هانئ ؓ دخل النبي ﷺ بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ثمانى ركعات الخ	"	"	﴿ الفصل الثالث ﴾
١٣١٨	٣٤٨	حديث معاذة عن عائشة ؓ كان يصلى صلاة الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء الله	٣٥٦	١٣٢٨	حديث أبي هريرة ؓ من حافظ على شفعة الضحى
	٣٤٩	الجمع بين روايات عائشة المختلفة فى صلاة الضحى	٣٥٧	١٣٢٩	حديث عائشة ؓ كانت تصلى الضحى ثمانى ركعات
١٣١٩	٣٥٠	حديث أبي ذر ؓ يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة	"	"	حديث أبي سعيد ؓ كان يصلى الضحى حتى تقول لا يدعها
١٣٢٠	٣٥١	حديث زيد بن أرقم ؓ صلاة الاوابين حين ترمض الفصال	٣٥٨		حديث مروق العجلي ؓ قلت لابن عمر تصلى الضحى قال لا الخ
			"		(٣٩) باب التطوع
			"		﴿ الفصل الأول ﴾
			٣٥٨-٣٥٩		حديث أبي هريرة قال لبلال عند صلاة الفجر يا بلال حدثني بأرجى

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
		عمل عماته في الاسلام فأن سمعت			صلى الله عليه وسلم نحوه
		دفع عليك بين يدي في الجنة .	١٣٤١	٣٧٨	حديث أبي أمامة « ما أذن الله لعمد
١٣٣٢	٣٦٠	حديث جابر في كلمات الاستخارة			في شيء أفضل من الركعتين يصليهما
	٣٦٤	ذكر الاختلاف فيما يفعل المستخير			وإن البر لا يذر على رأس العبد الخ .
		بعد الاستخارة	٣٧٩	(٤١) باب صلاة السفر	
	٣٦٦	الفصل الثاني	"		حكمة الرخص المشروعة في السفر
١٣٣٣	"	حديث علي عن أبي بكر الصديق « ما	"		ذكر الاختلاف في حكم القصر
		من رجل يذنب ذنباً وهو حديث	٣٨٠		ذكر الاختلاف في مسافة القصر
		صلاة التوبة .	٣٨٠-٣٨١		ذكر الاختلاف في السفر الذي
١٣٣٤	٣٦٧	حديث حذيفة « إذا حزبه أمر صلى ،			يجوز فيه القصر
		وهو حديث صلاة الحاجة .	٣٨١		ذكر الاختلاف في الموضع الذي
١٣٣٥	٣٦٨	حديث بريدة قال لبلال « بما سبقتي			يجوز منه القصر
		إلى الجنة ، وهو حديث تحية الوضوء .	٣٨٢		ذكر الاختلاف في مدة القصر
١٣٣٦	٣٦٩	حديث عبد الله بن أبي أوفى « من	"		الفصل الأول
		كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد ،	١٣٤٢		حديث أنس « أن رسول الله ﷺ
		وهو حديث صلاة الحاجة			صلى الظهر بالمدينة أربعاً .
	٣٧١	(٤٠) باب صلاة التسييح	١٣٤٣	٣٨٣	حديث حارثة بن وهب الخزاعي
١٣٣٧	"	حديث ابن عباس في كيفية صلاة			« صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن
		التسييح			أكثر ما كنا قط وآمنه بمنا
	٣٧٤	تقوية حديث ابن عباس			ركعتين .
١٣٣٨	٣٧٥	حديث أبي رافع نحوه	"		هل القصر مختص بالخوف
١٣٣٩	"	حديث أبي هريرة « إن أول ما	٣٨٤		ذكر الاختلاف في صلاة المكي بمنى
		يجاسب به العبد الخ .			وغيرها من المشاهد
١٣٤٠	٣٧٧	حديث رجل من أصحاب النبي	١٣٤٤	٣٨٥-٣٨٦	حديث يعلى بن أمية عن عمر بن

الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة
رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتين			الخطاب «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»		
الجمع بين هذا وبين ما يأتي من أنه كان يصلي النافلة بعد الظهر والمغرب	٣٩٤		الرد على من احتج بالحديث وبقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة على أن القصير في السفر	٣٨٦-٣٨٧	
ذكر اختلاف العلماء في التنفل في السفر	٣٩٤-٣٩٥		رخصة لا عزيمة		
حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين في السفر	٣٩٥	١٣٤٨	حديث أنس «خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فكان يصلي ركعتين ركعتين»	٣٨٨	١٣٤٥
سرد مذاهب العلماء في مسألة الجمع بين الصلاتين	٣٩٦-٣٩٧		ذكر أن الحديث مشكل على الشافعية	”	
الرد على من حل أحاديث الجمع الصوري	٣٩٧		جواب البيهقي عن هذا الاشكال	”	
حديث ابن عمر «كان يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومى ايام صلاة الليل الا الفرائض ويوتر على راحلته»	٣٩٨	١٣٤٩	تعقب ابن التركمان عليه	٣٨٩	
ذكر اختلاف العلماء في الوتر على الدابة مع الرد على من خالف الحديث	٣٩٩		ذكر ما احتج به الشافعية على مذهبهم في مدة القصير	”	
الفصل الثاني	٤٠١		ذكر ما احتج به الحنفية على مذهبهم في مدة القصير	٣٩٠	
حديث عائشة «كل ذلك فعل رسول الله ﷺ قصر الصلاة وأتم»	”	١٣٥٠	حديث ابن عباس «سافر سفرا فأقام تسعة عشر يوما يصلي ركعتين»	٣٩١	١٣٤٦
حديث عمران بن حصين غزوت مع النبي ﷺ وشهدت معه الفتح	٤٠٢	١٣٥١	الجمع بين روايات ابن عباس المختلفة في بيان مدة الإقامة في فتح مكة	”	
			حديث حفص بن عاصم «صحبت ابن عمر في طريق مكة، وفيه لو كنت مسبحا أتممت صلاتي صحبت	٣٩٣	١٣٤٧

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
		فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى الا ركعتين			الاولى ، وفيه تأولت عائشة كما تأول عثمان
١٣٥٢	٤٠٣	حديث ابن عمر فى التنفل فى السفر بعد الظهر والمغرب	٤١٢		الجواب عن تمسك الحنفية بالحديث على كون القصر عزيمة
١٣٥٣	٤٠٤	حديث معاذ بن جبل فى الجمع بين الصلاتين فى غزوة تبوك	٤١٣	١٣٥٨	حديث ابن عباس « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم »
	٤٠٥	تقوية هذا الحديث	٤١٤	١٣٥٩-١٣٦٠	حديث ابن عباس وابن عمر « سن رسول الله ﷺ صلاة السفر ركعتين »
	٤٠٦-٤٠٧	سرد احاديث جمع التقديم			
	٤٠٨	احاديث جمع التأخير			
١٣٥٤	"	حديث أنس « كان اذا سافر وأراد أن يتطوع استقبل القبلة بناقته فكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه »	٤١٥	١٣٦١	حديث مالك « بلغه أن ابن عباس كان يقصر الصلاة فى مثل ما يكون بين مكة والطائف الخ »
١٣٥٥	٤٠٩	حديث جابر « بعثنى فى حاجة فجئت وهو يصلى على راحلته »	٤١٦	١٣٦٢	حديث البراء « صحبت رسول الله ﷺ ثمانية عشر سفرا فما رأيته ترك ركعتين إذا زاعت الشمس الخ »
	٤١٠	الفصل الثالث	٤١٧	١٣٦٣	حديث نافع فى عدم انكار ابن عمر على ابنه عبيد الله التنفل فى السفر (٤٢) باب الجمعة
١٣٥٦	"	حديث ابن عمر « صلى رسول الله ﷺ بمى ركعتين وأبو بكر وعمر بعده وثمان صدرا من خلافته ثم أن عثمان صلى أربعا »			وجه تسمية بالجمعة
	"	الاختلاف فى ذكر السبب لانمام عثمان بمى	٤١٨		الفصل الاول
١٣٥٧	٤١١-٤١٣	حديث عائشة « فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ففرضت أربعا وترك صلاة السفر على الفريضة	"	١٣٦٤	حديث أبي هريرة « نحن الآخرون السابقون الخ »
			٤٢١	١٣٦٥	حديث أبي هريرة وحذيفة نحوه مع زيادة

الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة
حديث أبي هريرة « لاى شى سعى يوم الجمعة »	١٣٧٥	٤٣٨	حديث أبي هريرة « خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة الخ »	١٣٦٦	٤٢٢
حديث أبي الدرداء « أكثروا الصلاة على يوم الجمعة »	١٣٧٦	٤٣٩	حديث أبي هريرة « إن فى الجمعة لساعة الخ »	١٣٦٧	٤٢٣
حديث عبد الله بن عمرو « ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة الا وقاه الله فتنة القبر »	١٣٧٧	٤٤٠	ذكر الاختلاف فى تعيين هذه الساعة	٤٢٤	٤٢٤
حديث ابن عباس « أنه قرأ اليوم أكلت لكم دينكم وعندى يهودى فقال لو نزلت هذه الآية علينا الخ »	١٣٧٨	٤٤١-٤٤٢	تعيين القول الراجع فى ذلك	١٣٦٨	٤٢٥-٤٢٦
حديث أنس « كان إذا دخل رجب قال اللهم بارك لنا فى رجب »	١٣٧٩	٤٤٣	حديث أبي بردة عن أبي موسى « فى شأن ساعة الجمعة أنها ما بين أن يجلس الامام إلى أن تقضى الصلاة »	٤٢٧	٤٢٥-٤٢٦
(٤٣) باب وجوبها	١٣٧٩	٤٤٣	الفصل الثانى	٤٢٧	٤٢٧
الاختلاف فى وقت فرضيتها	٤٤٣-٤٤٤	٤٤٣	حديث أبي هريرة « خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأحبار »	١٣٦٩	٤٢٧
الفصل الاول	٤٤٤	٤٤٣	حديث أنس « التمسوا الساعة التى ترجى فى يوم الجمعة »	١٣٧٠	٤٣٢
حديث ابن عمر وأبي هريرة « ليتين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم »	١٣٨٠-١٣٨١	٤٤٤-٤٤٥	حديث أوس بن أوس « إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، وفيه الأمر باكثر الصلاة عليه فيه »	١٣٧١	٤٣٢
الفصل الثانى	٤٤٥	٤٤٤	حديث أبي هريرة « اليوم الموعود يوم القيامة »	١٣٧٢	٤٣٥
حديث أبي الجعد الضمرى « من ترك ثلاث جمع تهاونا »	١٣٨٢	٤٤٥-٤٤٦	الفصل الثالث	٤٣٦	٤٣٥
حديث صفوان بن سليم نحوه	١٣٨٣	٤٤٦	حديث أبي لبابة « أن يوم الجمعة سيد الأيام »	١٣٧٣	٤٣٦
حديث أبي قتادة نحوه	١٣٨٤	٤٤٧	حديث سعد بن معاذ فى يوم الجمعة خمس خلال	١٣٧٤	٤٣٧-٤٣٨
حديث سمرة بن جندب « من ترك	١٣٨٥	٤٤٧			

الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة
و اليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة الا مريض الخ			الجمعة من غير عذر فليصدق بدينار		
(٤٤) باب التنظيف والتبكير	٤٥٦		حديث عبد الله بن عمرو الجمعة	٤٤٨	١٣٨٦
الفصل الأول	"		على من سمع النداء		
حديث سلمان لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ولا يفرق بين اثنين الا غفر له	٤٥٦-٤٥٧	١٣٩٣	حديث أبي هريرة الجمعة على من آواه الليل الى أهله	٤٤٩	١٣٨٧
حديث أبي هريرة من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلي ما قدر له ثم انصت حتى يفرغ من خطبته الخ	٤٥٨	١٣٩٤	ذكر شروط الجمعة	"	
حديث أبي هريرة من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة	٤٥٩	١٣٩٥	ذكر الاختلاف في محل إقامة الجمعة	٤٥٠	
حديث أبي هريرة إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول ومثل المهجر الخ	٤٦٠	١٣٩٦	سرد الأدلة شرعيتها في القرى	"	
ذكر الاختلاف في المراد بالساعات المذكورة في الحديث	٤٦٢-٤٦٣		ذكر الاختلاف في أنه إذا وجبت الجمعة في موضع بشرائطها فعلي من يجب شهودها من أهل ذلك الموضع ومن كان في حوالبه	٤٥١	
سرد أدلة ما ذهب اليه مالك ومن وافقه مع الجواب عنها	٤٦٣		حديث طارق بن شهاب الجمعة	٤٥٢	١٣٨٨
مذهب الجمهور في ذلك	"		حتى واجب على كل مسلم في جماعة الا على أربعة		
ذكر الاختلاف في وقت ابتداء هذه الساعات وبيان القول الراجح في المستثنين	٤٦٤-٤٦٥		حديث رجل من بني وائل نحوه	٤٥٤	١٣٨٩
			الفصل الثالث	"	
			حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت أن أمر رجلا الخ	"	١٣٩٠
			حديث ابن عباس من ترك الجمعة من غير ضرورة	٤٥٥	١٣٩١
			حديث جابر كان يؤمن بالله	"	١٣٩٢

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٣٩٧	٤٦٥	حديث أبي هريرة « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت »	١٤٠٣	٤٧٥	حديث مالك عن يحيى بن سعيد بلاغا
	٤٦٦	ذكر الاختلاف في الكلام حال الخطبة	١٤٠٤	"	حديث سمرة بن جندب « احضروا الذكر وادنوا من الامام »
	٤٦٧	ذكر الاختلاف في من كان به صمم أو بعد عن الامام بحيث لا يسمع الخطبة	١٤٠٥	٤٧٦-٤٧٧	حديث معاذ بن أنس الجهني « من تخطف رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم »
	"	ذكر الاختلاف في رد السلام وتشميت العاطس وتحميده	٤٧٧	"	ذكر الاختلاف في حكم التخطي
	٤٦٧-٤٦٨	ذكر الاختلاف في وقت الانصات	١٤٠٦	٤٧٨-٤٧٩	حديث معاذ بن أنس في النهي عن الحبوطة يوم الجمعة والامام يخطب
	٤٦٨	بيان القول الراجح في تلك المسائل	٤٧٩	"	ذكر اختلاف العلماء في كراهة الاحتباء
١٣٩٨	"	حديث جابر « لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة »	"	"	ذكر أدلة من قال بالكراهة
	٤٦٩	الفصل الثاني	١٤٠٧	٤٧٩-٤٨٠	اعذار من ذهب الى الجواز
١٣٩٩-١٤٠٠	٤٦٩-٤٧٠	حديث أبي سعيد وأبي هريرة « من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب إن كان عنده »	٤٨٠	"	حديث ابن عمر « إذا نكس أحدكم يوم الجمعة فليتحول »
	٤٧١	حديث أوس بن أوس « من غسل واغتسل وبكر وابتكر »	٤٨١	"	الفصل الثالث
١٤٠١	٤٧٣	حديث عبد الله بن سلام « ما على أحدكم إن وجد أن يتخذ ثوبين ليوم الجمعة »	١٤٠٨	"	حديث نافع عن ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ أن يقيم الرجل من مقعده الرجل ويجلس فيه الخ »
			١٤٠٩	٤٨٢	حديث عبد الله بن عمرو « يحضر الجمعة ثلاثة نفر الخ »
١٤٠٢			١٤١٠	٤٨٣	حديث ابن عباس « من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب »

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٤١١	٤٨٤-٤٨٥	حديث عبيد بن السباق «قال في جمعة يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا الخ»			يوم الجمعة أوله إذا جلس الامام على المنبر «
١٤١٢	٤٨٥	حديث ابن عباس نحوه	١٤١٨	٤٩٣	حديث جابر بن سمرة «كانت للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما «
١٤١٣	٤٨٦	حديث البراء «حقاً على المسلمين أن يقتتلوا يوم الجمعة»		٤٩٣-٤٩٤	الاختلاف في حكم القيام حال الخطبة و الجلوس بين الخطبتين والوعظ والقراءة
»	»	(٤٥) باب الخطبة والصلاة		٤٩٤-٤٩٥	الخطبة بلغة الحاضرين في الخطبة
١٤١٤	»	الاختلاف في أن الخطبة شرط في صحة صلاة الجمعة أم لا	١٤١٩	٤٩٥-٤٩٦	حديث عمار «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه ، وفيه وإن من البيان سحراً»
»	»	الفصل الأول	١٤٢٠	٤٩٦	حديث جابر بن عبد الله «كان إذا خطب احمرت عيناه»
١٤١٥	»	حديث أنس «كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس»	١٤٢١	٤٩٧	حديث يعلى بن أمية «سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك»
»	»	ولا تغدو الا بعد الجمعة»	١٤٢٢	٤٩٨	حديث أم هشام بنت حارثة بن النعمان «ما أخذت ق والقرآن المجيد الا عن لسان رسول الله ﷺ»
١٤١٦	٤٨٨	ذكر الاختلاف في جواز صلاة الجمعة قبل الزوال	١٤٢٣	٤٩٩	حديث عمرو بن حريث «أن النبي ﷺ خطب وعليه عمامة سوداء»
»	٤٨٨-٤٨٩	سرد أدلة من ذهب الى جواز ذلك مع أجوبتها	»	»	حديث جابر «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين»
١٤١٧	٤٩٠	حديث أنس «كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة»			
»	»	لم يرد نص في الابراد بالجمعة فيسن التعجيل فيها من غير فرق بين الحر والبرد			
	٤٩١	حديث السائب بن يزيد «كان النداء			

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٤٢٥	٥٠٣	حديث أبي هريرة « من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة »	١٤٢٩	٥٠٨-٥٠٩	قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب «
١٤٢٦	٥٠٥	الاختلاف في حكم من أدرك أقل من ركعة من صلاة الجمعة وبيان القول الراجح في ذلك	١٤٣٠	٥٠٩-٥١٠	حديث عمارة بن ربيعة « انه رأى بشر بن مروان على المنبر رافعا يديه فقال قبح الله هاتين اليدين »
١٤٢٧	٥٠٦	حديث عبد الله بن مسعود « كان إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا »	٥١٠		بيان الاختلاف في المراد برفع اليدين في هذا الحديث
١٤٢٨	٥٠٨	حديث جابر بن سمرة « كان يخطب »	٥١١		حديث جابر « لما استوى على المنبر قال اجلسوا فسمع ذلك ابن مسعود لجلس على باب المسجد »
		الفصل الثاني	١٤٣٢	٥١٢	حديث أبي هريرة « من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى »
		الفصل الثالث	١٤٣٢	٥١٢	سرد أدلة من ذهب إلى أن من فاتته الركوع من الركعة الثانية من صلاة الجمعة فهو يصلي الظهر

فهرس أعلام الجزء الرابع من مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٣١١	٣٣٥	الاعرج هو عبد الرحمن بن هرمز	١٢٦٥	٢٦٣	سعد بن هشام
١٣٧١	٤٣٣	أوس بن أوس	١٢٨٢	٢٨٨	سعيد بن عبد الرحمن بن أبي
١٣٦٨	٤٢٥	أبو بردة بن أبي موسى الأشعري	١١٣٠	٥٨	سلامة بنت الحر
١١٦٠	١١٩	بسر بن محجن	١١٣٣	٦٩	أبو سلة بن عبد الأسد
١٤٣٠	٥١٠	بشر بن مروان بن الحكم	١١٣٢	٦٣	سلة بن قيس الجرري والد عمرو
١١٨٨	١٥٨	أبو تميم الجيشاني	١٢٩٦	٣٠٣	سلة بن هشام
١١١٣	٢٧	جبار بن صخر	١١٦٤	٢٩	أم سليم
١٣٨٢	٤٤٥	أبو الجعد الضمري	١١١٤	١٢٥	سليمان بن يسار مولى ميمونة
١٣٤٣	٣٨٣	حارثة بن وهب الخزاعي	١٢٥٨	٢٥٢	ابن السني
١١٦٦	١٢٨	أم حبيبة أم المؤمنين	١٤٠٥	٤٧٦	سهل بن معاذ
١١٣٣	٦٩	أبو حذيفة : ابن عتبة بن ربيعة	١٢٢٣	٢٠٦	شريق الهوزني
١٢٨١	٢٨٣	الحسن بن علي سبط رسول الله ﷺ	١٣٨٣	٤٤٦	صفوان بن سليم
١٣٤٧	٣٩٣	حفص بن عاصم	١٣٠٠	٣٠٨	طارق بن أشيم
١٢١٦	١٩٦	حميد بن عبد الرحمن بن عوف	١٢٩٧	٣٠٥	عاصم الاحول
١١٤٥	٨٨	الحيدى هو عبد الله بن الزبير تلميذ الشافعي	١١٢١	٤٢	عبد الأعلى
١٢٩٨	٣٠٧	ذكوان	١٣١٢	٣٣٧	عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم
١١٦١	١٢١	رجل من أسد	١٣٦٩	٤٢٩	عبد الله بن سلام
١٢٩٨	٣٠٧	رعل	١٢٧٢	٢٧٢	عبد الله بن أبي قيس
١٢٦١	٢٥٤	سالم بن أبي الجعد	١٢٧٨	٢٨٢	عبد الرحمن بن أبي
١٢٧٤	٤٣٧	سعد بن عبادة	١٤٢٩	٥٠٨	عبد الرحمن بن أم الحكم

الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة
محمد بن الفضل	١٤٢٧	٥٠٧	عبد الرحمن بن عبد القارى	١٣٠٩	٣٢٥
المختار بن فلفل	١١٨٦	١٥٦	عبد العزيز بن جريج	١٢٧٧	٢٨٠
مرشد بن عبد الله	١١٨٨	١٥٨	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود	١١٥٤	١٠٧
مسروق	١١٩٩	١٦٩	عبيد بن السباق	١٤١١	٤٨٤
مضر	١٢٩٦	٣٠٤	عصية	١٢٩٨	٣٠٧
ابن أبي مليكة	١٢٨٥	٢٩٠	أبو عطية العقيلي	١١٢٦	٥٢
مورق العجلي	١٣٣٠	٣٥٧	عمر بن أبي خثعم	١١٨٠	١٥٠
موسى بن عبدة الربذي	١٣٧٢	٤٣٦	عمر بن عطاء	١١٩٣	١٦٢
نافع بن جبير	١١٩٣	١٦٢	عمر بن حرث	١٤٢٣	٤٩٩
نعيم بن همار	١٣٢٣	٣٥٣	عمر بن سلة الجرمي	١١٣٢	٦٣
أم هشام بنت حارثة بن النعمان	١٤٢٢	٤٩٨	عياش بن أبي ربيعة	١٢٩٦	٣٠٣
وابصة بن معبد	١١١١	٢٢	غضيف بن العارث	١٢٠٦	٢٧١
الوليد بن الوليد	١٢٩٦	٣٠٣	قيس بن أبي حازم	١١٣٨	٧٦
اليتيم هو ضميرة	١١١٤	٢٩	قيس بن عباد	١١٢٢	٤٣
يحيى بن سعيد الأنصاري	١٤٠٣	٤٧٥	كريب	١١٨٦	١٥٦
يزيد بن الأسود	١١٥٩	١١٦	أبو لبابة	١٣٧٣	٤٣٦
يزيد بن عامر	١١٦٢	١٢٢	أبو مالك الأشجعي	١٣٠٠	٣٠٧
أبو يعقوب هو يوسف بن يعقوب السدوسي	١٢٢٢	٤٤	محجن	١١٦٠	١٢٠
يعلى بن مملك	١٢١٧	١٩٧			

فهرس الأمكنة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الحديث	رقم الصفحة	الموضوع
١٣٠٧	٣٢٣	البيع	١٣٦٩	٤٢٦	الطور
١١٦٤	١٢٥	البلاط	١٣٦١	٤١٥	عسفا
١٣٥٣	٤٠٤	تبوك	١١١٩	٣٨	الغابة
١٣٦١	٤١٥	جدة	١١١٨	٣٦	المدائن
١٣٤٢	٣٨٢	ذو الحليفة	١١٥٩	١١٦	مسجد الخيف
١٤١٧	٤٩٢	الزوراء	١١٨٩	١٥٩	مسجد بنى عبد الأشهل
١٣٦١	٤١٥	الطائف	١٣٤٣	٣٨٣	منى

